

٣٤ (في خبر الواحد برضاع طاروي على العقد
 ٣٥ (حيث وضعت من أمة لتحل له وان كان الخ الرضاع لا يحرم بعد مضي مدته الخ
 ٣٥ (كتاب الطلاق ومطالبه)
 ٣٨ (حلف ليعبر من زوجته في هذا العام الخ (حيث انقضت عدتها صارت أجنبية الخ) بأنها أو أقام معها ان اشهر طلاقها الخ (روى طالق وحس (ويعرف الطلاق بأخباره وتنع منه الخ (طلق وأخبره عدلان انك استتبت الخ (حلف انما افرحت بموت أخيها الخ (الاصل فيما اذا أخبرت بمما هو شرط الحنف
 ٣١ (طلقها بانها في مرض منسوته بلا سوء الهال) بأنها في حصة أو في مرضه بامرها الخ (حلفوا تراعى في الماء الخ (حلف أن يدا أخذ منه كذا فأنكر الخ (اذا الحق بحلفه شرطاً بعد ما سكت الخ قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا الخ (طلقها قبل الدخول ثم طلقها ثلاثا الخ (أقره كسر من القسم كذا (شرط العجز ان لا يمكن البرأصل الخ (ادعى انه لم يعمل انسياً يقع عليه قال روى طالق وكررها ثلاثا (القاضي ما سؤر باتباع الظاهر (يترج التأسيس على التاكيد روى طالق روى وروى فقط كناية (كل من كان القول قوله انما يصدق الخ (المرأة كالتفاني فلا تصدق الخ (لا يقع الطلاق اذا شك انه طلق أولاً لا يسكن القرية مادام فلان شجاً الخ (لا يأكل هذا

الطعام مادام في سلة فلان الخ (حلف لا يسافر حتى يدفع لها كذا الخ (حلف لا يساكن صهره في هذه القرية الخ (وكذا اذا حلف لا يساكنه في الدنيا الخ (مادمت مع أمك يعني تكوفي طاعة الخ (المضارع لا يقع به السلاف الخ (ان عاد فلان ليعرجون فعادوا مع الخ (حلف لا يدخل دار فلان فان الخ (في طلاق المدحوش (القول قوله بيمينه ما نعرف منه الخ (حلف بالسلاف السلاف انما روى الخ (لا تخطين نفسي بكنى المبع بالقول الخ (لا يدع فلان يمتل (حلف لا يدخل فدفع حتى دخل مكرها الخ (قبله دخل فلان عند زوجتك بفعل الخ (الح (قالت يا عمرى فقال ان كنت عروصى الخ (حلف ليعطينها مؤخرها الخ (عدا فوضعه الخ (حلف بالحرام الثلاث أن لا يدخل مكان فلان الخ (حلف لا يدخل مكان فلان هذه الايام الخ (قال فلان وكيلى ان شاء الله فطلقها الخ (اذا ذكر ان شاء الله في آخر الصل الخ (حلف ليعزج برجمه رد العقد (انصبر بالطلاق كذا بوقع قضاء لادانة (حلف لا تاركه فشاكره بماله ابنه (قال ان تزوجت امرأة ففى طالق الخ (فبما لو قال كذا تزوجت امرأة أو عقدى الكحل الخ (حلف بالطلاق وله امر ان انه أن بوقعه (قل لامرأتى تكون كذا فلم يقل لها (تكوفي مثل أى ولم ينوشاً لا يقع (شك هل طلق واحدة أو

أكثر مني الخ (حلف لا يحلها روى فراح في غيبتها الخ (تقبل دعواه الاستنائة حيث لا ستانخ له الخ (حلف لا يستغل عهده طول ما هو معي الخ (قال ان طلقته بالحديسة فأنت كذا الخ (حلف لا يسكنه في داره فأجرها وأسكنه (حلف لا يؤخرها غير بالايصار الخ (لا يقع طلاق مرض احتل عقله (قال ان قت مهربنك تكن طالق الخ (حلف لا تزوج فزوجه فضوى وأجاز الخ (طأها باناسوا لها وما بال الخ (حلف لا يساكن عمة دار الخ (ان لم يكن زيداً أخذ الكرى تكن الخ (اليمين تقبل على الشرط وان كان نفياً (أبأنا في مرضها وما تفي العدة لارزها (تكون طالقة على ألف مذهب رجعية (حلف لا يتعمم معه عروص الخ (أراد أن يقول أنت خارج الخ (أنت خارج عن عهدة كناية (قوله بالتركية وارسون بوش أول رجعى (حلف ليعزج لايقع الا في آخر حياتها (خامها ثم سئل كيف طلقها الخ (طلقها رجعيًا وماتت في العدة لارزها (طأها رجعيًا لها أخذ مؤخرها بعد العدة (ان كان لك غرض في الطلاق الخ (قال تزوج أختك طاق أختي (حلف ليعزج عليها فان الخ (له زوجة ان فقال لاحداهما روى طالقة الخ (حلف ان يرحل من القرية (حلف ان لم يدفعه ثم تذكر وقوع طاقها ثلاثا ثم وجه الرقيقة الخ

<p>(الطلاق على مال خلع المريضة على بدل (خلع الصغيرة على مهرها لا يلزم الصغيرة المال الخ (اختلعت منه في مرضه فبطل صحيح ولا تزنه (خالها ولم يذكرا الا من من المجمل (خالها بمباشرة وكيلها (المخالعة مع وكيلها مسقطا للصغرى (الفرق بين خلعك وخالعتك الخ (قاله أبو القاسم وقم الخ (خالها على أتمتع معلومة الخ (خلع المرافق لا يقبل بخبره البلوغ الخ (باب العدة ومطالبه) العدة من وقت الطلاق لامن وقت القضاء (العدة من وقت الاقراء بالطلاق (أشهرت بأن زوجها المسافر طلقها الخ (العدة من وقت الموت والطلاق الخ (من عان الموت وحده الخ (جاء الزوج الأول سبعا فالولد للثاني (الزينة تزوج الذي بعد ان طلقها الخ (في المرافعة تنقض عدتها الخ (في المدة التي تكفي لظهور الحمل لا عدة على ذمها وزوجها الخ (تجب العدة بالخلو للصحة (في الذممة اذا أسلت الخ (تعسد المرأة في بيت وجبت فيه العدة (ليس له أن يخرج بهامن مسكنها الخ (تعسد في البيت الذي طلقت فيه (تنقض العدة بالاسقاط الخ (اعتدت عدة وفاة ثم تزوجت الخ (أشهرت رجلا بانقضها عدتها الخ (طلقها قبل الدخول والخلو الخ (قال المروعة حضن الخ (اذا عاجت المروعة لحبس الخ</p>	<p>فتلك الخ (بمسرد دفع المؤخر لا يقع به طلاق (حلف ان فلانا أخذ كذا وانكر الخ (حلف لا يفسخ الشركة فقهها شرعية الخ (حلف لا يشك عليه ومات الخ (حلف لا يأكل من حليب مواسي اخوته (اذا طلق مكرها وقع الخ (يصدق في دفع الدين الخ (حلف انه بعثا نفقة اليها الخ (حلف بالحرام انها ضربت وانكرت الخ (عدت عنها وعن الاولاد كناية الخ (اذا احتل الفلقة الطلاق وغیره (حلف لا يسكن هذه القرية الخ (حلف لا يسكن هذه الدار فخرج الخ (لا عليه بشئ الخ (قال ابنه الكبير ان تركتك تعمل الخ (حلف لغير جن ساكن دأوه اليوم الخ (حلف لا يدخل اداؤها الخ (حلف لا يبعثها الا للجمام الخ (اتفقا على أصل العین واختلفا الخ (دعوى للدفع مسموعة قبل الحكم وبعد (ادعت انه طلقها بالشرط الخ (حلف لا يضرم ما يغیر حرمه قال قوله * (باب الخلع والطلاق على مال ومطالبه * (يسقط بالخلع والمبارأة تمام الكل منها الخ (لا يستعاض الخلع نفقة العدة الخ (خالعت على نفقة ولده الخ (لو تركت الوالد على الزوج وهو رب الخ لا يلزم تكفلها الوالد بعد الخلع الخ (العلم المؤخر ليس بشرط (خلعها على مؤخرها ونفقة عدتها الخ (الخلع طلاق بائن لم يشترطوا النفي الخلع لعيلة الاستعمال (صورة المبرأة (اذا حلف بالثلاث ثم شلع الخ</p>	<p>(طلقها وانقضت عدتها الخ ٤٤ (حلف لا يفعل كذا ثم شلعها ثم زوجها الخ ٤٥ (حلف لا يصير هذا الشيء ولا ندوقه الخ (اذا كرر لا ينافي بخصه الخ (حلف لا يدخل بيت نفسه الخ (حلف لا يتصرج الا باذن الخ ٤٨ (لا يقع طلاق المصروع ماله صرعه (حلف على عدم الاختفاء بئنته بالينة وقع (لا يدخل في هذه السنة قدخل الخ ٤٥ (حلف لا يلقنها بعد العد ٤٦ يقع الطلاق بصيغة المضارع الخ (حلف لا تدخل هذه الدار وهي فيها لا يصح الخ (حلف لا يأخذ غن الهدي فآخذها به الخ (قال أمر له بذلك لها ان تطلق الخ (طلقتها فلتقتن ثم تزوجها بعد زوج آخواله (نكاح الثاني مدمم مادن الثلاث (حلف أن لا يسافر الى اسلامبول الخ (قال لغير المدخولة روحى طالق الخ ٤٦ (حلف بالثلاث لا يبيع أملاكه فباعها الخ ٤٧ (حلف لا يزوج ابنته لامن ابن أخيه حلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج الخ (ان انقلقت أنت ما تنقل أنا الخ (لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها (العوام لا يميزون بين دجوه الاعراب ٤٧ (حلف لا يتلاهم مع أيها كثرهما تلاهما ٤٨ (حلف انه لم يقل كذا العمر والخ (حلف ليؤذن له دينه الخ (وضع دراهم في زبدية الخ (مسئلة الكوز (ادعى تعليق الطلاق بالشرط الخ (ان عدت ضربتها لا عامل على</p>
--	--	--

٥٧ (أخرجت المعتد من منزلها الخ)
 (أدعت لها حامل الخ)
 ٥٨ (تحرر خطبة معتدة الغير وخطوبتها)
 (أم ولد أعتقها مولاها تلزمها العدة)
 (النفقة إذا أعتقت لعدة عليها)
 (طلقها جميعا ثم مات في العدة تزوم)
 العدة
 ٥٨ (باب الحضانة ومطالبه)
 لا تسقط الحضانة بالإسقاط (إذا)
 كانت أم الأم علة الخ (في المسكن)
 للعامة أو أحو الحضانة (إذا احتاج)
 الصغير إلى خدم الخ
 ٥٨ (تحرر بمسئلة مسكن الحضانة)
 ٥٩ (إذا استغنى الصبي عن الحاضنة الخ)
 (إذا طلبت الأم الأجر والجسدة الخ)
 ٥٩ (إذا تبرعت الأجنبية فليست)
 كالعمة
 ٦٠ (إذا تزوجت الأم بأجنبي (أرادت)
 العمة أن تربيته بجائز الخ (يلزم)
 الأب ثلاثة أجرة الرضاع الخ (إذا)
 تزوجت الحاضنة بغير محرم الخ
 إذا فقد المهرام النساء الخ (يقدم)
 الأورع ثم الأسن (تقدم الحلة)
 العازبة على الجسد الخ
 ٦٠ (تقدم الجدة لأم على الجدة لأب)
 ٦١ (ولادة الحضانة تستفاد من قبل)
 الأمهات الخ (إذا اجتمع المساقط)
 يضعه القاضي حيث شاء الخ
 (لأب) أخذ ولد له من خالته الزوجة
 بأجنبي (تقدم العمة على خالة الأم)
 (بغض مبلغ النساء ولا عصبة لها الخ)
 (الحاضنة التهمة كسلة الخ)
 (لحضانة لأم الولد (له أم مرضوجة)
 بآب خاله الخ (لأب تزوج الولد من)
 الأم الخ (تقدم الأخت المراهقة)
 على الخالة

٦١ (في أن المراهق حكمه البالغ الخ)
 ٦٢ (البلوغ شرط في الحضانة)
 (لا خيار للولد عند تأجيل البلوغ)
 (إذا انقضت مدة الحضانة ولا يله الخ)
 (إذا بطلت حضانتها لها الرجوع)
 (إذا بلغ ثمان سنين وأمه حرة الأصل الخ)
 (إذا انتهت مدة الحضانة فلا لب)
 السر بالولد
 ٦٣ (ليس للعامة السفر بالولد إلا إلى)
 وطنها الخ (لأب العدة الحاضنة تقتل)
 المحضونة الخ (تبقى القاصرة في)
 حضانة جدتها الخ (إذا كمل للصبي)
 ٦٦ سبع سنين الخ (لا تسقط الحضانة)
 بتزويج البنت المحضونة
 ٦٧ (إذا انتهت مدة الحضانة الخ)
 (إذا لم يكن للصغير عصبة الخ (إذا)
 طلبت الأم أحو الرضاع الخ
 (المبرعة أحق من الأم في الرضاع)
 الخ (إذا كمل له سبع سنين فلا ب)
 الم أخذته (لاحق لأم الم وما ب)
 الخ (الحال في حضانة الخ (له خال و عم)
 لأم وصى عليه الخ (أبوالأم أولى من)
 ٧٠ الأخ والخال (حدثني طفل له جد)
 لأم وبنت عمه الخ
 (النساء مقدمات على الرجال في)
 الحضانة
 (تحرر قول المحط لاحضانة لبنت)
 ٧٠ الخالة الخ (للم أن يضم إليه البكر)
 البالغة الخ (إذا دخلت في السن)
 ٧١ ليس للولاء الخ (تسقط الحضانة)
 بالسكنى عند الأجنبي (الغلام إذا)
 عقل وكان مأمو ر الخ (غلام صبي)
 بالغ غير مأمو ر على نفسه الخ
 (إذا بلغت غير مأمو رة على نفسها)
 الخ (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ)
 (باب النفقة ومطالبه)
 (إذا كان الأب معسر أزمانا الخ)

(إذا غاب الأب لا يؤمر الجسد)
 بالاتفاق الخ
 ٦٥ (لها ابن فقير وابن ابن موسر (إذا)
 كان الأب الأقرب معسر الخ (لها أم)
 وأخ معسر الخ (إذا اجتمع موسر)
 ومعسر الخ (له أم وأخت شقيقة)
 موسر الخ (النفقة على الم)
 الشقيق دون الم لأم (إذا استنوبا)
 في المحرمية وأهل بيت الأثر الخ (أمرأة)
 فقيرة لها أخ لأب الخ (فقيرة مسنة)
 لها بنتان الخ
 (له أم وجد ولأب موسر الخ)
 (له جد ولأم وخالان موسر الخ)
 (في مسائل النفقات)
 (في ضابط مسائل النفقات كماها)
 (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ)
 (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب)
 لجسدة بنة بالنفقة الخ (للمأذون له)
 بالاتفاق الرجوع الخ (يجبر الم على)
 الاتفاق على أولاد أجنبي (أؤمر)
 بالنفقة على بنته وأبنائها الخ
 (أذن زيد لعمره بأن ينفق على)
 زوجته الخ (الأصل أن ما يبط إليه)
 ويحس عليه الخ (لا يحبس الفقير)
 فيما تحمد عليه الخ (لا تفرض)
 النفقة في مال الم الخ (يلزم الأخت)
 المورة نفقة أئنها المسكن الشرعي
 (لا يجب على الزوج مؤسسة زوجة)
 (لا بد أن يكون المسكن بقدر حالهما)
 (استنها في مسكن شرعي الخ (يكفي)
 عله داره باب على حدة (ليس لها)
 طلب مؤسسة و خادم (لا يلزم أن)
 يسكنها في دار ذات ماها الخ (له منع)
 أمها الأفي المجتمعة (له أن يقتل)
 عليها إلا عن الأبو بن (ليس للزوجة)
 الامتناع عن السكنى الخ (دعاها إلى)
 مسكن شرعي فأبى الخ

<p>باليت الخ (ق قول البحر لابن من اصلاح المتون الخ نفقة أولاد الجنون على عهدهم (ينفق من مال الصبي على أمه الفقيرة (نفقة ابن السليمة على أبيه الذي (نفقة الأم على أولادها بالسوية (إذا اشترت الأم للبيضة ما لا بد لها من الخ (في أيام إهم دار وأخ موسر فجاء إذا كان للفقير دار الخ (الزوج منع أولادها من غيره الخ (نفقة الولد على الأب دون الأم (إذا منعته من النحول إلى منزلها الخ (نفقة الزمن على أشغال الموسر (الزوجة النفقة قبل الزفاف (لها ابن فقير وابن من موسر الخ (إذا نفقت على بنتها الخ (له استحقاق في وقف تفرص فيه نفقة أبيه (لها طلب النفقة مؤخرًا لحضائه الخ (أذنت لزوجه أن يتفق على أن يتلها (باب بيوت النسب ومطالبة) (تزوج حبلى من زنا فهاجته به الخ (يصح تزوج من بنته الحلي الخ (وطي جارية أبيه وولدت منه الخ (تزوج امرأته فولدت بعد ستة أشهر الخ (لا تصدق القصة بمجرد قولها الخ (تزوجها فولدت لاقل من ستة أشهر الخ (استولج بجارية أمه وأقر به الخ (كتاب العتق ومطالبة) (إذا قال لملوك هذا ابني عتق عليه (في أحكام المدبر) المدورة تعتق بموت سيدها الخ (ولد الحرة من العبد حر (إذا عتق شريك الصبي حصة الخ (تعتق أم الولد بموت سيدها الخ (أسقطت سقطا ظهر بعض خلقه الخ (ينقل الولد لابن</p>	<p>مع جاريته (لا نفقة على الذي لولاد أخيه الخ (إذا مات من أم ولده الحامس الخ (في نفقة زوجة العقير الفقير (في نفقة زوجة الغائب على أبيه (على الفقير الكسوف أن يدخل أما الخ (الجنونة النفقة: ألم تمنع نفسها الخ (عليه نفقة زوجته المريضة الخ (أنفق على معدة الغير الخ (لا نفقة على ابن الم (مريضة عكها النقلة إلى بيت الزوج الخ (فرض عليه لطفه كذا وأذن لأمه الخ (النفقة على الجدة لأم دون الخالات (تجب نفقة العاص على ابن بنته الخ (تريد أم البيعة أن تاق عليها الخ (تحرر وقيالو طلبت الأم الأحرار الخ (لها أب معسر وعجس وسرة الخ (حاذية في صغير فوفيت أمه الخ (الزوجة طلب الكفيل بنفقة شهر الخ (لا يجس الحد الفقير بنفقة الصغير الخ (دفع لها شهر أو تزيد منه كفيل الخ (لا تصح كذالة نفقة الزوجة قبيل الفرض (تجب النفقة لصغيرة مطيعة الخ (إذا فرض عليه فوق القدر المعروف (تجب النفقة على مال الصبي لعنته الخ (المتبرعة بالارضاع عن الأم أولى الخ (على الزوج أن يتبايع طلعها معها الخ (إذا امتنع الأم عن إرضاع ابنها (إذا تكفلت الحاضنة بنفقة ابنها (إذا تعهد ولي بنفقة (الانفاق الخ (إذا غاب الأب وله أخوان موسران (الأم أولى بفحمل النفقة من سائر الأقارب (لا يصح أمر الأم بالاستدانة الخ (تحرر بر في قولهم يلحق الفقير</p>	<p>(في بيان النافذة ٧١ لها الامتناع عن النفقة معها الخ ٧٢ (الأب المعسر يلحق باليت (طالب العلم الشرعي يجب نفقته على أبيه (يلزم المسلمين صكهاية طالب العلم (الصدق على العالم الفقير أفضل الخ (إذا فرض عليه القاضي نفقة ولده الخ ٧٢ (أمرها بالاستدانة لنفقة تولدهم الخ ٧٣ (النفقة غير المستدانة تسقط بالموت (تسقط الكسوة بالعلاق البائن ٧٣ (تسقط النفقة بالعلاق إذا مضى شهر الخ ٧٤ نفقة الدية تسقط بجزئ المدة الخ (النفقة على الجدة الموسرة الخ (تفرض النفقة في مال الغائب (فرض على نفسه لغيره (الخ (تؤخر نفقة زوجته ولو حبسها الخ (يسقط الفرض إذا اعتقا بعده الخ (فيما لو طالبت تعدد النفقة الخ (إذا فارقا للكسوة فراهم الخ (إذا اعترق الزوج أن لها بنته كسوى الخ (إذا اعترق أنه قرر لها كل سنة كذا ٧٤ (إذا ادعت الطائفة أنها حامل الخ (عليه دين وله استحقاق الخ ٧٥ (مدونه له تبارق غلته بنفقة الخ (يلزم الكسوف مسكن بيته الباغ الخ (له أن ياتي ولده بكفائه الخ (فرض القاضي نفقة زوجة الغائب الخ (في نقد ومدة البيعة لا يصح فرض النفقة عليه مع ٧٥ إمكان حضوره ٧٦ (لا يفرض النفقة على الاخ الغائب (تجب النفقة لحاضنها المملوك الخ (ليس لها الانفاق حاد واحد الخ (له أولاد لا ينفقهم حاد واحد الخ (ليس لها الامتناع من السكنى</p>
--	---	---

عم المقت الخ (أخذ الأبق لبرد
وأشهدهم أبق الخ (العتق المعلق
لا ينع الخ (زوج أم من عبه
خالفه رقيق
٨٥ (لا ملك إلا بعاشق جارية ولته الخ
٨٦ (حيث انعقاد الرق لا يقبل قوله الخ
(بعض العتق وإن لم يكتب به صك
(بعض عاشق المدون
٨٦ (كتاب الإيمان والنذور ومطالبه)
(حلف لا يفعل كذا وإن فعله يكون
الخ (قال إن فعلت كذا ففعل الخ
(لا تنعم النحرى بالنذر الخ
لا يصح النذور من كافر الخ (إذا علق
النذر بما لا يريد به غير الخ
٨٦ (النذر لا يدخل تحت الحكم
٨٧ * (كتاب الشركة ومطالبه) *
(الحسرة على قدر المال وقيل
قول الشريك الخ
(القول قول الشريك في الرج
والحسرة الخ (زور عارضا بينهما
فانطرح بينهما (كوى الفرس
٩٣ بلاذن فتعيب الخ (يقبل قول
الشريك بيمينه الخ (له أن لا يسكن
الا بالاجرة الخ (إذا دفع الفرس
لبستاني وفارق الخ
٨٧ (حكم الشريك في حصة شريكه
حكم المودع الخ
٨٨ (باع حصة من الفرس وسلمها الخ
لهماموش وغاب أحدهما الخ
٩٣ (إذا منع الفرس عن شريكه فهلك
ركب الدابة وأوجها بلاذن الخ
٩٤ (دفع حصانه ليريه بنفسه الخ
٨٨ (إذا قال أحد الشريكين في
استقرضت الخ
٨٩ (إذا استقرض أحد همدراهم
لأجل لشركه الخ
٩٤ (إذا رقيق في يده شيء من دواهم الخ

(اشترى ماليس من بعض تجارهما
الخ (اشترى شيئا ودعى أنه اشتراهما
يعني كل من الشريك والمضارب
٩٠ (إذا دفع الشاري الثمن لم يباشر
الخ (يكن أحدهما طالب الآخر
أخر الخ (غاب أحدهما فللعاصر
السكنى الخ (غاب أحد شريكي الدار
لا يبقى للعاصر الخ (لو أجر يرد على
شريكه قدوة نصيبه (له زرع حصته
في غيبة شريكه (لا تصح شركتهما
في بيع عقارهما
٩٢ (من دفع مالين واجب عليهما الخ
٩٣ (ما اجتمع من البر لصاحب الدار الخ
٩٣ (لا يجوز للشريك ادخال الأجنبي في
الدار الخ (له منع زوج أخته من
الدار المشتركة (القول للدافع
بيمينه الخ (إذا خلط مال الشركة أو
المضاربة الخ (القول قول الشريك
في مقدار ما وضع به الخ (لا يصح
الشريك أن يبيع أو يؤجر الخ
٩٣ (اذن لشريكه في الصرف الخ
(ليس له الفسخ في غيبة الشريك
٩٣ (إذا سافر الشريك فالتفقة الخ
(العمل على الاحتسان الخ
٩٣ (تنفخ الشركة بالموت الخ (تنفخ
الشركة بقوله لا أعلم الخ (إذا تلقوا
تركة وعملوا فيها الخ (ملتقوا
الستابل إذا خطلوها الخ (الاصل
في الشركة السوية
٩٣ (الاجتماع على العمل ليس شرطاً الخ
٩٤ (ما يقع في زمان من سبي الوثمة الخ
(قصر في زرع الورثة في أرض
مشتركة الخ (لا تستحق الامم
٩٨ (استرجع الوصي الخ (ما لم أحد
الأخوة المتفاوتين من الدين الخ
٩٤ (اشترى أحد المتفاوتين داراً
الخ (في أخوة حصلوا بسبعهم

أموال الخ (اشترى بضائع لنفسه الخ
(اشترى شيئاً فقال أخو الخ (أجر
بعض الدار المشتركة الخ (باع أحد
شريكي العنان ليس للأخر الخ
٩٥ (البائع مطالبة كل من شريكي المضاربة
٩٦ (ما شاء أحد شريكي العنان الخ
(الرجوع في الشركة الفاسدة على قدر
المال (الشركة في العروض فاسدة
(دفع اليه أمانة عليه الخ (دفع
الجدابة يبيع عليها البر الخ (إذا
لم يكن من أحدهما مال الخ (صباغ
استعان رجل بعمل مع الخ
٩٦ (يكفي من الشريك البين الخ
٩٧ (يصدق فيما صرفه بيمينه الخ
(ادعى الحسرة وكان الظاهر
يكذبه الخ (لا يصدق فيما وزع
أنه أشفقه الخ (فقد منه شيء فلا
تعس الخ (إذا فرط في حفظ
الفرس الخ (يقبل قوله في الدفع
لشريكه الخ (الشريك أمين فيقبل
قوله الخ (كل من حكي أمر الأكل
(يبيع بيع الحصة الثالثة الخ
٩٧ (باع نصيبه من تين مشترك الخ
٩٨ (لا يبيع الحصة السابعة من
تجار الخ (تصح زيادة الرجع لا أكثر الخ
(الحسرة على قدر المال الخ
(اشترى طرواً أن يعملوا جميعاً الخ (في
اشترى العمل على أحدهما
(الشركة لا تبطل بالشرط الفاسدة
٩٨ (باع الفرس بلاذن شريكه الخ
(لشريك أن يشالو لعمال الشركة
لشريك البيع بالنقد والتسوية الخ
٩٨ (التقيد بالمكان والنقد صحيح (نحو
عن الذهاب إلى بلدة كذا الخ (إذا عمل
أحد شريكي صنعة الخ (امتنع
أحدهما من الاتفاق على الفرس الخ
(يجوز الشريك على عارة البئر الخ

<p>(في حكام بين وقي برالخ 99 (عبارة الاشباع مقدم على الخ 100 (في دار لا تقبل القسمة الخ اذا روم الدار بلا اذن شر بركة الخ (في له قسرا عالة في دار شتركة الخ (تقسم الدار فان خرج البناء الخ (اتفق في الفلاحة 109 بلا اذن الشر كمال الخ (أحدث سرايا في داروا الخ (ليس له نقل الطالع الخ 100 (تقع الفرقة بنلس الردة 101 المولود قبل تحديد النكاح ولدوا (فيمن شتمهم المؤمن الخ (فيمن قال لا سحر بالتركية تزونا الخ (في ذي قال ان دخلت سكان كذا الخ 101 بشرط التعري في كل جهودي الخ 102 (في حصة اسلام الصبي المميز (في حصة اسلام الجنون بالعشق الخ (في المرتد اذا مات يلقى الخ (في أحكام المرتد 110 (لا تنكح الشهادة على العادة الخ (أق بكلمة الكفر جاهلا بكفر 111 (يجوز قتل العواني الخ 103 (اذا شتم عاillin أو اسقط الخ (لو جلس أحد اعل من العالم الخ (ذي شتم ذميا نزر (جهودي قدف 113 جهودي الخ (في قوله ان فصل كذا يكن دينه الخ 103 (قال لو شتم النبي لأفعل الخ (في حكم الرواض وساب الشجين 104 (كفر الرااض من وجوه ما قبل في ساب الشجين الخ (في حكم ساب النبي أو أحد الشجين الخ 106 (قتل على فتوى أبي السعد الساب 107 * (كتاب المفقود ومطالبه) * (ينصب القاضي للمفقود قضا الخ 107 (يبيع القاضي حايه المفقود (ليس لابن المفقود معارضة الخ 108 (لا يثبت عنه المفقود (يحكم بموته بموثاقه (ليس القيم خصما باما</p>	<p>يدي الخ (ينصب القاضي أم المفقود قيمة الخ (يبيع نصب الشافعي قيما عن نائب (ينصب القاضي ابن الاسير الخ (القاضي يبيع محقرو المفقود الخ 116 بوقف ساء وده المفقود الخ (كتاب اللبيط والقطعة ومطالبه) 117 (ليس له أخذ القطعة من ملنقطه (الملتصعة بالخصومة (فيمن اعني 117 جله الخ (الوقف في مرض الموت الخ (فقد كتاب الوقف ولم يعلم الخ (في 118 وقف تقادم أمره الخ (لا عبرة بكتاب الوقف المنتقل الخ (للشافعي ابطال وقف المشاع (يصح وقف المشاع على النفس (لا يصح وقف حصة شائعة 118 (في وقف اليأه على النفس الخ (في جواز الحكم الملقى الخ (في وقف الدراهم على النفس الخ 119 (الحكم الملقى باطل (وقف عقاره في مرض موته الخ (وقف دارهم في مرضها الخ 119 (قبلا اذا وقف المريض في مرضه (وقف داره في مرضه الخ (في بطلان وقف المرحون 113 (عليه دين وله دار (في وقف المسدون الخ (القضاة 114 ممنوعون من الحكم الخ (وقف كرمه على سبيل الخ (وقف على مسجد سبعمره الخ 114 (في بيع الوقف الغير المعجل (لا يبيع بيع بلاط مقروش 115 (لا يجوز لناظر تغير الوقف (يصح بيع أشجار الوقف الخ (لو يبيع بعض الشجرة الخ 115 (لا يجوز بيع أشجار الوقف الخ (لا تنقص البيعة على أنه يأس الخ</p>	<p>(يرجع ينتقد على حصة العقد (لا تنقص المحوى بعد انحصاله الخ (اذا غصير السالكين يفسخ معالم الوقف الخ (ان كان غصيره اليه أنفق الوقف الخ 116 (في ناظر وقف باع حمالا الخ (في بيع أنقاض الوقف (اذا تهدم الوقف ولم يكن تعميره (في استبدال الوقف (يجوز الاستبدال بالنقود 118 (في بيع دار الوقف الخ (يهرم الوقف من مال الاستبدال (للمتولى ولاية قبض دراهم الاستبدال (في بيعة الاستبدال (يصح الحكم بالاستبدال 118 (في وقف الذي على القبايقس الخ (في الوقف على فقراء بيعة كذا الخ (في وقف الارض على بيعة كذا الخ (في الوقف على الرهبان الخ (في ذي مرض يرض مرض الموت الخ (في وقف الذي على نفسه 119 (لا يجوز وقف الذي الخ (وقف الذي على فقراء أهل النعمة 120 (وقف الذي على أولاده الخ (اذا كانت المسئلة أرشد ذرية الخ (وقف حصن من جواميس الخ (وقف غراسا ولم يسلمه الخ (وقف الجماروس في بلد الخ (لا يكتفى التعامل من واحد (التعامل هو الاكثر استعمالا 120 (لا تلب الشروط بمجرد كرها الخ (لا يجوز الشهادة على الشرايط الخ 121 (اذا اعترف الناظر بكتاب الوقف (اذا عاق الوقف بموته له بهما الخ (لا يجوز تعاق الوقف بالوقت الخ (يعمل موضع البدل التصرف الخ (حجج الشرع ثلاثة (لا يزع شئ</p>
--	---	--

من بدأ أحد الإيجق	في الوقف الخ (إذا لم تقيد الاقربة الخ)	١٣٦	(في الرابع في العليقة والدرجة الخ)
١٣١ (يبدأ الوقف باشتراط بيعه	١٣٦ (يقدم ذوو الجهتين في الوقف		(حيث شرط الاقرب يبقى في الدرجة الخ)
١٣٢ (لا يعتبر مجرد الشهادة انما هو وقف	١٣٧ (إذا ذكر الواقف شرطين الخ	١٣٧	(فحين له درجات الخ)
(فيما تقبل فيه الشهادة (يشق أن	(الام اقرب من الاخوة (شرطان	١٣٨	(وقف على فقراء كذا (قال ووقف
تقبل الشهادة (بالجماع الخ	من مات فخصيه الخ (ان لم يوجد		على أولاد الخ (في المرتب بتم الخ
(لا تقبل الشهادة بالشهرة والجماع	ولم الصلب الخ (إذا قال ووقف على	١٣٩	(في الوقف المرتب بتم الخ (ووجد الخ
(لا تسمع دعوى الوقف الخ	أولاد الخ		المعبر بصفات الاستحقاق الخ
(لا يصح وقف حصته مشاعا الخ	١٣٧ (لو وقف على أولاده دخل النسل الخ	١٣٧	(إذا جعل أولاد ابنه في درجة أولاده
١٣٢ (يصح وقف المتقود	١٣٨ (لا يؤول الوقف للميراث الخ	١٣٨	(في وقف منقطع الوسط شرط الخ
١٣٣ (يدخل المؤذنون في الوقف الخ	(النسل هو الولد وولد الولد الخ		(العمل بالمأثور الشرطين
(اللام أخذ فاضل التمتع الخ	(على تستعمل للشرط (الشرط إذا	١٤١	(الغرض يصلح شخصا
(في وقف البناء على النفس (تسمع	تقبيل جلا الخ		(حيث شرط بتم يعود الى شقيقها الخ
دعوى الوقف وان مضى الخ (وقفا	١٣٩ (لا يجمل فعل النظار على المخالفة الخ	١٣٩	(صيغة الوقف المرتب الخ
وشرط الهما الاذخا الخ	(غرض الواقف يصلح شخصا		(وقف على أولاده الذكور الخ
(وقف على مؤذن جامع كذا الخ	(إذا تعارض اعطاء بعض الذرية	١٤٢	(يعلى الاقرب من أهل الدرجة الخ
١٣٣ (يجوز بيع أبقاض الوقف الخ	(إذا قال على أولاد الخ (إذا تعارض	١٤٣	(قال على أولاده على الفريضة الخ
١٣٤ (في مسجد افتقر أهل الخ	شرطان الخ (منقطع الوسط الفقراء الخ		(وقف على أولاده الخ
(في باط شرطي بعض العارق الخ	١٣٠ (لا يترع على من بدأ أحد الخ (في	١٣٠	(الاصل في باب الوقف السقيم الخ
(في كيفية صرف بناء مسجد الخ	الوصف بالذكور الخ (وقف على		(قولهم على الفريضة الشرعية الخ
(وقف على أولاده الموجودين (ذكر	أولاده الخ (في تحققة أبي السعود		(الفاط الواقفين تبني على عرفهم
الشي لا يني ما عداه (وضع اليدجة	صاحب الخط		وقف على الذكور ثم قال الخ
فاطمة	١٣٠ (في الفرق بين ذكر الولد والاولاد	١٣٠	(إذا ما كان الجمع بين المتنافيين الخ
١٣٤ (في تعيين الاولاد بالعدل الخ	١٣١ (إذا شرط الواقف لنفسه الاذخا الخ	١٣١	(يقدم ما يقتضي الاعطاء الخ
١٣٥ (ينتفع دعوى الوقف بطلان الخ (أحد	وقف على نفسه ثم على أولاده الخ	١٣١	(في العمل بالمأثور الشرط
المستحقين بنصيب خصم الخ (إذا	(في نقض شروط القسمة		(العام فقلو يعارض الخاص الخ
تعاضت البيتان الخ (وقفا	(نقض القسمة بالانقراض الخ		(هل ينقل الى الابن نصيب أبيه الخ
دارهما على نفسهما الخ (يصح	١٣١ (يستحق الولد في الدرجة الخ	١٣١	(في الاقرب الاقرب الى المتوفى
وقف الكتب (إذا كان الوقف	١٣٢ (إذا وقف على نفسهما الخ (يعمل	١٣٢	(المراد الاقرب قرب الدرجة الخ
ربيع الخ (إذا امتنع الناظر عن	بصرف النظار في الدفع الخ (في		(لا يدخل الوالدان والاولاد الخ
العمارة الخ (يجوز جعل غلة الوقف الخ	استحقاق ولد الوالد الخ		(لفظ الذكور قيد المضاف
(إذا كان الواقف غير أمين الخ	(انما يعلى ولد الولد حيث لا ولد		١٤٥ (فيما أجاب به صاحب الاشياء
(يصح وقف القدر والنحاس	١٣٢ (فيما إذا ادعى الناظر أنه وقف الخ	١٣٢	(الأوجه عود الوصف الى الاخضر
١٣٥ (أو وقف على جهة الخ	١٣٣ (في الدعوى على الناظر بن الخ	١٣٣	الكاتب تنصرف الى اقرب المكسبات
١٣٦ (شرط الواقف كص الشارع	(لا تسمع بينة المتولى الخ		(الضيق في قوله على ولده الخ
(في شروط الوقف القليلة (الاخ	١٣٣ (ادعى أحد الابنين أنه وقف الخ	١٣٣	(إذا كان لفظا محتملان الخ
الشقيق اقرب من الاخ (لاب (الاخ	(في الاقرب الى الواقف	١٣٣	(انما يعمل بالشرط الاخير الخ
لاب والاخ لام سواء الخ (الترابة	١٣٣ (إذا شرط نصيب من مات الخ	١٣٣	(ادعاه بالعلون الثلاثة الخ)

١٥٤ (وقف على أولاده وجميعهم الخ
 (في الفرق بين ما إذا وقف على أولاده الخ
 (فيما إذا لم يوجد في الدرجة أحد
 ١٥٥ (وقف على أولاده ثم على أولادهم الخ
 (الاعتبار لعدم المسموع اللفظ الخ (متى
 ١٥٦ (وقف على مسئلة الخ (وقف على
 جماعة ثم أولادهم الخ (في وقف
 منقطع الوسط) إذا وقف في أبواب البر
 ١٥٧ (إذا شرط انتقال نصيب الميت
 (المراد بأهل الوقف من له حق
 ١٥٨ (فيما إذا وجد في الطبقة محبوب الخ
 (العموم في الأوقاف الخ (فيما
 لو قيد الدرجة الخ) التأسيس خبر
 من التأكد (لفظ النصيب
 والاستحقاق) المحبوب بغير موقوف
 عليه الخ
 ١٥٩ (الحقيقة لا تصرف عن مدلولها الخ
 (في مسئلة الحاجة) كبر (مانع من
 ودالها وله الخ
 ١٦٠ (فيما إذا مان عقيب الخ
 ١٦٣ (في تحقيق الدرجة الخ
 (في مسئلة تقض القسمة
 ١٦٦ (إذا لم يوجد في طبقة أحد
 (إذا لم ينص الواقف على حصص الميت
 (إذا قل لمن في درجته الخ
 ١٦٧ (في رد الشر بل إلى على من أتى الخ
 (في من مان بعد طلوع الغلة
 ١٦٨ (الترتيب يتم لأوجب اختصاصا الخ
 (فيما إذا عقدت الدرجة الخ
 ١٦٩ (إذا قال من مان عن غير الخ
 ١٧١ (في حكم الوقف المنقطع (الوقف
 المنقطع ثلاثة أقسام) في الوقف
 المرتب يتم (إذا ذكر البلون
 الثلاثة الخ
 ١٧٢ (إذا لم يرتب بين البلون الخ (مان
 وفي درجته الخ (إذا استوى
 أهل الدرجة الخ

١٧٣ (إذا قال إذا التزموا الخ
 (فيما إذا شرط نصيب المتوفى
 ١٧٤ (في أن المفاهيم غير معمول بها الخ
 ١٧٥ (في مسئلة دخول أولاد البنات الخ
 (حتى اختلف في مسئلة طاعة الخ
 ١٧٨ * (الباب الثاني في أحكام الوقف
 ومطالبة) * (يعمل بالتصرف في
 الوظيفة الخ
 ١٧٩ (إذا انعقد الواقف واختلف الخ
 (لا يجمع دعواه بعد البيع الخ (إذا
 ظهرت الدار وقفا الخ) اشترى دارا
 ثم ظهر أنها وقف الخ
 (ادعى المشتري أنها وقف الخ
 (طلب دفع الوقف لرجل الخ (يكون
 الوقف للاستغلال) ادعت كونها
 بنت فسلان الخ (للموصى مطالبة
 الناظر الخ) لهم طلب استحقاقهم الخ
 (له أخذ استحقاقه الجاري الخ
 ١٨٠ (في إثبات دعوى الاستحقاق الخ
 (لا يثبت حق المردوب أنه كان يمر
 (إذا غير المستأجر معالم الوقف الخ
 (أراد المستأجر أن يبنى الخ (الجارة
 الوقف بغير فأحش) في شرط جواز
 أجارته الخ (إذا قبل المستأجر الزيادة الخ
 ١٨١ (في استئجار المصنعة بدون الإحراق الخ
 ١٨٢ (للمستأجر غرض من الاستئجار الخ
 (للمتولى الرجوع بأجرة المثل
 (لو سكنوا في أكثر من حصص الخ
 (إذا سكن أحد الوقف بالغلبة الخ
 (سكن مع زوجته المستحقة الخ (إذا
 غصب أرضا وزرعها الخ (إذا
 عين الغاصب قسما الأرض
 ١٨٣ (إذا زاد الغاصب فيها الخ (لا تضمن
 منافع الوقف الخ (إذا سكن بالغلبة الخ
 (أخذ التيماري القسم ودفع حصة الوقف
 (تجب أجرا لمثل في الأرض المكتورة
 (في أجارة دار اليتيم الخ (دار اليتيم

كدار الوقف الخ (عقلية المال
 كعتار اليتيم
 ١٨٤ (إذا وقف بشرط السكنى له الخ (ه
 استجار ومشد مسكتا الخ (إذا
 كان في وسطها مستجار الخ (إذا أحر
 الحوائت ستين الخ (في الأذن
 بالغرس (الأذن في الغرس في ضمن
 الأجرة) (إذا بطل الشيء بطل ما في
 ضمنه (أجره غير الناظر وأذنه
 (إذا لم يرغب في استئجار الخ
 (لا تنفس الأجرة بغير الناظر
 ١٨٤ (لا يبطل عقد المزارعة والمساقاة الخ
 (إذا خف من المستأجر الوقف
 (تبين أن المستأجر يخاف منه الخ
 (للمستأجر استحقاقه الغراس الخ
 (ليس للمتولى رفع الحوائت) (يقبل
 به عن المستأجر) (القول المستأجر
 يمينه الخ (إذا تصرف المستأجر
 بغيره الدار الخ
 ١٨٥ (يجب أجرة مثل الأرض الخ (١٨٦) في
 تعبير الدار المشروطة الخ (لا تصح أجارة
 من له السكنى الخ (إذا زرع بعض
 المستحقين الخ (يصح استئجار أحد
 المستحقين الخ (لا يصح الصلح عن
 دعوى أرض الوقف (إذا استولى
 على الوقف غاصب الخ
 ١٨٧ (إذا غير المستأجر بالأذن الخ (في
 الموقوف عليه الغلة) (العمارة على
 من له السكنى الخ (إذا بنى من له
 السكنى) (من له السكنى لا يمكن الاستغلال
 (إذا أطلق الواقف الخ
 ١٨٧ (ادعى أن موقوفه للسكنى الخ
 (إذا وقف على ذرية له سكن الخ (إذا
 كان في الدار حرم ومقابر الخ (في دار
 صغيرة ليس فيها حجر الخ (من له
 السكنى له أن يعير الخ (فيمن سكن
 دار الوقف) (فيمن سكن مدرسا الخ

١٨٩	(تعدى على مسجد الخ لا يجوز ايعار بعض المسجد الخ (خرب بعض المدوس الخ (لاوضع الجنح على جدار المسجد الخ (في الغراس بالاذن الناظر الخ (عرص في أرض جارية في تولد الخ اذا اذى ذوا البسود أن الأرض انخر اجتمع له	١٩٨	(يعاد كس الدار (البياض والخرة في الحيطان لا تفعل الخ اذا عمر الناظر عمارة غير ضرورية (زيادة العمارة على ما كان زمن الواقف لا يجوز الخ (لا يفعل البياض والجرقة من مال الوقف الخ (اذا عمر المستأجر بلاذن الخ (له الرجوع على الناظر بمصرده الخ (العمارة الغير الضرورية لا تلزم الوقف (في اثبات المرصد والتعمير باذن الناظر (في دفع المرصد لصاحب باذن المتولي (أقرت بأن البالغ المرصد وزوجها الخ (لأربع للمرصد ولا يحسبه ما صرفه الخ (لصاحب المرصد حبس الدار الخ (في اثبات المرصد للناظر
١٩٠	(في حكم غراس الفلاحين الخ (لا يحتاج إلى اظهار كتاب الخ (المستحق أرض الوقف أخذ الانفع تصبى الوقف الحصة والأجرة اذا فسدت الأجرة بين الموقوف عليهم (ما وجب من غلة إلى موت المستحق ١٩٢ (أقرار المستحق أن فلانا استحق الريع (اذا مات المصدق له الخ اذا مات المصدق طلعت المصادقة مات المصدق له لا تنتقل إلى أولاد أقرا وما بار فلانا يستحق معهما الخ المصادقة تبطل بموت المصدق الخ	١٩٩	(أذن له بالعمارة ثم نهاه الخ ٢٠٠ (تعمير بيوت القرية وتحويل قنات (التعمير والتعزيل والنصب على الوقف (لأشجار شجرة الوقف لأجل التعمير الخ (اذا استدان للعمارة بجراح الخ (تجاوز أعلى السككى في دور الوقف (تعمير أخشاب سفلى الوقف على الوقف الخ (يعمل بتصديق القرية الناظر الخ ٢٠٠ (لناظر أن يتطلع جميع المرصد الخ ٢٠١ (يجوز للموقوف عليه سكنى الدار الخ (اذا سافر من له حق السكنى الخ (اذا حكم بموت المفقود بموت أقرانه (في بيع الحصة الشائعة من الغراس الخ (من قلع أشجار وقف مفترقة ضمن الخ (كل معصية ليس فيها حدم مقدار الخ (دعوى الاستحقاق من غلة الوقف لا تنضم الخ ٢٠١ (الاستحقاق ملك المستحق
١٩٣	(مسئلة منقطع الوط (في بيان المصادقة على وظيفة الخ (تصادق على غلة الوقف الخ ١٩٤ (لا يسقط الحق بمجرد الأقرار الخ (المصادقة على الاستحقاق يبدل باطله (أثبت أنه وقف جده الخ (الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط الخ (لهم طلب استحقاقهم ١٩٥ (الامام والمؤذن والغراس لمحقون (ماليس في قطع ضررين لا يعطى في أبواب الشعائر ومن يقدم منهم فيها اذا ضار ريع المصدق أو باب الشعائر (فيها اذا شرط الواقف لكل قدر الخ	٢٠٢	(أحالة المستحق على الناظر بمصلحة الخ (فيما لو مات المستحق قبل تمام السنة الخ (مال المستحق أمانة في يد
١٩٦	(فيما يحسن بعضهم في كلام صاحب الاشياء الخ (في الجواب عن كلام الاشياء الخ	٢٠٣	(أحالة المستحق على الناظر بمصلحة الخ (فيما لو مات المستحق قبل تمام السنة الخ (مال المستحق أمانة في يد
٢٠٢	الناظر الخ (قسمة الوقف من الملك مصلحة (في حكم التعديل في قسمة الوقف الخ (قسمة الوقف بالتأخير أو التأجيل الخ ٢٠٢ (لا يقسم الوقف قسمة ثلاث واختصاص ٢٠٣ (شرط الواقف أن لا يقسم ولا يهب بأه ٢٠٢ (تقسموا الوقف قسمة مهابا ناظر (له طلب مع أوم وظيفته بعد الاستحقاق الخ (لا يجبر على دفع الاستحقاق مجالا (سذابا إحدى الدارين وجعلهما دارا الخ (ليس للممتنع من السكنى أجرة ٢٠٣ (من أثبت أن له استحقاقا فطلبه الخ ٢٠٤ (لهذا طلبه لغيره فطلبها الخ (لهم أشد ما يحسنهم بقدر قرارها (عطل سائت الوقف تلزمه الأجرة (اذا فسدت الأجرة ليس له حبس المأجور الخ (اذا حبس للمأجور لا شفاء المرصد ٢٠٤ (الباب الثالث في أحكام النظار ومطالبه) (في بيان الصالح للنظار ٢٠٤ (في حكم وصاية الصبي ونظارته الخ ٢٠٥ (شرط للارشد فالارشد فاستور الخ استوى في الفضل فلا ينهم (لأب الأفضل فلن يليه (شرط النظران يصلى من الزرية الخ ٢٠٥ (اذا ثبت الارشدية لواحد الخ ٢٠٦ (في التاب الارشدية اذا قوض الخ (لا يصح التفويض في الصفة ٢٠٨ (فوص المطر في مرضه لا ينهم عوف الخ (اذا لم يشترط للارشد يتنع المعارض الخ (اذا حصل لناظر فالخ الخ (ينزع المتولى الخ (أو عاجز (يصلى الاعنى ناظر ولا يعزل (دفع الناظر مع الجاني استحقاق رجل الخ		

- ٢٠٨ (في تفصيل مسألة المأمور بدفع المال الخ
- ٢٠٩ غاب الناطر فاقضى تصديق عنه الخ (إذا لم يبين ناطراً ومات عن وصي الخ لا تنجز المراجعة الوقت بل يضمنها الخ) قبل قول الناطر الثقة بيمينه الخ (في قبول قول الناطر في الدفع الخ
- ٢١٠ (الغرض على أنه يخلف في هذا الزمان) إن كان الناطر مقسداً بمنزلة الخ (في قبول قول الناطر بعد الغزل المتولى كالوكيل في مواضع (في قبول قوله بعدم موت المستحقين (لا يقبل قوله في الدفع الخ) فيما إذا أثبت رجل أنه من المستحقين الخ
- ٢١٢ (دفع لأخيه النصف الخ) ليس للمستحقين نقض المحاسبة الخ (يعمل بدفاقر صاحب المصلحة الخ
- ٢١٣ (يقبل قول وكيل الناطر بيمينه الخ) فيما إذا بين الناطر نفسه الخ (فيما إذا غرم الناطر لنفسه الخ) لا ينزل صاحب الوظيفة لا بعد عمله الخ
- ٢١٤ (ما يأخذ الناطر هو بطريق الإجارة) لا يستحق المعلم الأمن بأمر العمل (إذا كانت التصرف من القديم الخ لا يجوز عزل صاحب وظيفة الخ (ذا شرط في وقف متولياً وناظر الخ لا يجوز تصرف المتولى بدون علم الناطر (القيم المتولى وناظر الناطر بمعنى واحد) ما شرطه الواقف لاثنين ليس لأحدهما الخ
- ٢١٥ (الوقف يستقيم من الوصية الخ
- ٢١٥ (يجوز الجمع بين وظيفة الجباية الخ) ليس للناظر معارضة المتولى الخ (لناظر احتساب ما غرم من مال الوقف الخ) فيما إذا شك المستحقون
- على الناطر الخ) على الناطر على الوقف يأخذ الخ (لناظر صرف شيء من مال الوقف الخ) (أخذ القاضي وأخوانه كأخذ الموصى الخ
- ٢١٥ (في عدم رجوع الناطر بمصارفه الخ) (إذا انصهر الشريك بسبب دعوى (مصارفه من ماله لأمر متعلق بيمين الوقف الخ) (له احتساب ما غرمه دفع الدعوى الخ) (يصح تقرير رجل واحد متولياً الخ) (نصبه القاضي ناظر أول يجعله شيئاً الخ) (إذا أقال الناطر المستحقين الخ) (لناظر أخذ
- العشر إذا عمل (في أن المراد من العشر أجروا عمل الخ) (فيما يستحقه الناطر على عمله الخ) (وكيل الناطر لأجله الا بالشرط
- ٢١٧ (في حكم الناطر إذا مات مجهولاً الخ) (مات الناطر مجهولاً للذواهم الموقوفة الخ) (هناك ناظر الدر وعين غلة الوقف الخ) (إذا عزل يستحق من المعلم بقدر ما عمل) (إذا لم يباشر وظيفة العمل) (القول للورثة في عدم وصول المعلم الخ
- ٢١٨ (أوقاف المالك والامراء لا راعى شرطها الخ
- ٢١٩ (من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء الخ) (تعطى وظيفة الميت لابنه) (ما دام أحد يصلي للتولية من أقارب الواقف الخ) (لأعيرة لانهاء الخائف) (لا يجوز عزل الناطر ولا صاحب وظيفة الخ
- ٢١٩ (قرره القاضي في وظائف الخ) (إذا كان في عزل الناطر المشروط خيراً للوقف) (تجب الاقتضاء بجعلها الانفع للوقف) (ليس للناظر أحداث وظيفة بالشرط الخ) (تصرف القاضي في الأوقاف مقيداً بالصحة للمتولى
- ٢٢٠ (أن يستأجر خادماً للمصدر (يعمل بتوجيه المتولى بالشرط له ذلك الخ
- ٢٢١ (ولاية القاضي في تقرير الوظائف متأخرة الخ) (يقدم تفويض الناطر في مرض موته الخ) (للمتولى الغائب أن يقيم رجلاً مقامه) (في دلالة الاقتضاء) (يقم القاضي رجلاً مقام الناطر الغائب الخ) (إذا غاب الناطر فلقاضى أقامه عنه (في إقرار الناطر على الوقف ونكوله الخ) (أقر الناطر له مواصل بالأجر الخ) (إقرار الناطر بأن هذه الاجنية تستحق كذا الخ
- ٢٢٢ (إقرار الناطر بأن الوقف باقٍ وقف آخر الخ) (إقرار الناطر بأن المستأجر يستحق الخ
- ٢٢٣ (إقرار الشروط أن فلا يباستحق الخ) (إقرار الناطر على الوقف بيمين من أهليته الخ) (يعمل بأقراره الناطر الموافق لشرط الواقف) (إذا فرغ الثابت الأرضية في محضه الخ) (المشروطه النظر لعزل نفسه الخ) (يغزل
- ٢٢٣ (المرأة إذا كانت رشيدة أولى من الصبي (معنى الرشد في الوقف صلاح المال الخ) (فيما إذا أثبت زواجه أو رشد من عمر الخ) (المقتضى عليه حادثة لا تسمع دعوا الخ) (أي بينة سبقت وقضى به لم تقبل الأخرى
- ٢٢٣ (فيما إذا أثبت الأرضية ثم صار غيره أو رشده
- ٢٢٤ (لأعيرة الفرائغ بلا تقرير رضاء (من أسقط حقه من وظيفة لم يسقط الخ) (له الرجوع بيد الفراغ) (في حكم الاحتياض بالمال عن الوظائف الخ) (بدل الفراغ لو جعله البايع من

المجاز إذا الخ	٢٢٥	(لا رجوع له بديل الفراغ	٢٢٥	(إذا ثبتت حياته في وقت يعزل	٢٢٥	(إذا استدان للعمار بغير إجماع الخ
بعد الإجماع الخ (فرغ بلا عوض عن	٢٢٥	عاشمت الخ (لأصغر الوذقة شافرة	٢٢٥	ملك الخ (إذا قطع الناظر أتعجار	٢٢٥	(عمر من ماله طبة في دار الوقف الخ
مع التوكيد (التعزير بالمبنى على	٢٢٥	الانتهاء الخ الخ (في الاستئانة في	٢٢٥	الوقف الخ (الناظر بالشرط إذا	٢٢٥	(المترى أن ينفق في أرض الوقف الخ
الوظائف بالاجرة (هل يكون المعلوم	٢٢٥	بقيامه لثائب الخ (إذا شرطت	٢٢٥	الولاية لنفسه الخ (عزل المترى	٢٢٥	(ليس الناظر أن يزوج الوقف من
المترى للمؤذين للبائسين الخ	٢٢٥	يكنى التصرف القديم في الوظيفة	٢٢٥	انحاش واجب على القاضي (إذا آجر	٢٢٥	نفسه الخ (تقبل المترى الوقف من
(يكنى التصرف القديم في الوظيفة	٢٢٥	وجه السلطان الوظيفة تلبى فلان	٢٢٥	يفض فاحش أو من يخالف منه الخ	٢٢٥	وقاصص بالاجرة الخ (يصع اراءه
(أدامان من له مشد المسكن الخ	٢٢٥	يعمل بتوجيه السلطان دون	٢٢٥	(إذا لم يراع شرط الواقف يعزل	٢٢٥	الناظر المستأجر من الاجرة الخ
القاضي (ليس لدى وظيفة طلب	٢٢٥	مع لوم الخ	٢٢٥	(المترى لا يعزل بالنية الخ	٢٢٥	(إذا آجر الناظر بغير إجماع الخ
٢٢٦ (يلزم الناظر دفع ما يرضى زيدا الخ	٢٢٦	دعوى صاحب الوظيفة بعد	٢٢٦	(ينعزل الناظر بالجنون المطبق الخ	٢٢٦	(فما إذا آجر الناظر ثم ادعى الخ
٢٢٧ ثلاث وثلاثين (لا يقطع على أو باب	٢٢٧	الشعائر و يلحقون بالعمارة	٢٢٦	(لو طعن أهل الوقف في أملة	٢٢٦	(الاجل التي إذا ثبتت أنها ضرر الخ
(الناظر المباشر من أو باب الشعائر	٢٢٧	(ليس للناظر أن يدخل الفلحة العمارة	٢٢٦	الناظر الخ (إذا أذن لساكن أن	٢٢٦	(لا يعزل المترى بالشهود (إذا غنمت
الخ (فحين دفع للمسحقين وأثر	٢٢٧	العمارة الضرورية	٢٢٦	يعمر الدار الخ (استئانة الناظر	٢٢٦	الشهادة تقض قضاء ترد (بينة
(من دفع شيئا ليس بواجب فليس	٢٢٧	له استرداده	٢٢٦	لوقف فلا إذن الخ (إذا أنفق من	٢٢٦	الاثبات أنهم بإجرة المثل مقدمة الخ
٢٢٨ (إذا صرف المترى الفلحة الى	٢٢٨	المسحقين الخ (فما إذا كان على	٢٢٦	ماله في مهمات الوقف الخ (ادعى	٢٢٦	(إذا كانت الزيادة من معتث أو من
الدار مرصدا الخ (التعصير ودفع	٢٢٨	المرصعة مقدم على الدفع	٢٢٦	المترى انه استدان يذن الخ	٢٢٦	واهب الخ (إذا زاد أو المثل في أثناء
٢٢٩ (فما إذا دفع للمسحقين بمقابضة	٢٢٩	الخ (من ظن أن عليه ديناً بان	٢٢٦	(الاتفاق من ماله ليس باستئانة	٢٢٦	المداء الخ (البدة عشرة آلاف درهم
الخ (من ظن أن عليه ديناً بان	٢٢٩	خلافه الخ لا يجوز صرف ريع سنة	٢٢٦	(الاستئانة مخصصة في القرض	٢٢٦	(في الزيادة الفاحشة الخ
في سنة الخ (امتناع من التعصير	٢٢٩	حيلة الخ (أنفق دراهم الوقف في	٢٢٦	والشراء الخ (فما إذا أذن لا خوف	٢٢٦	(في حكم الخبئي بدم قبول الزيادة
حاجته الخ (يفض الناظر بتقديم	٢٢٩	الصرف (إذا صار الناظر فاسقا	٢٢٦	عمر الوقف من مال نفسه الخ (اتفاق	٢٢٦	(بينة الاثبات مقدمة
لا يقبل قوله	٢٢٩		٢٢٦	الناظر من ماله ليس من الاستئانة	٢٢٦	(في مضى التنفيذ (ليس الناظر
	٢٢٩		٢٢٦	(الاستئانة للصرف على المسحقين	٢٢٦	الجدي معالبة المستأجر الخ (ولاية
	٢٢٩		٢٢٦	لا يجوز	٢٢٦	التصرف للناظر والزواج الخ (في
	٢٢٩		٢٢٦	(إذا عمر المستأجر يذن القيم	٢٢٦	اقالة الناظر مع المستأجر الخ (يصع
	٢٢٩		٢٢٦	ورجع الخ (عجار قما دون الناظر	٢٢٦	فيض الناظر الاجرة سلماً (أجر
	٢٢٩		٢٢٦	كعجاره (أذن للمستأجر بالعمارة	٢٢٦	الحل مدة باليقض الاجرة الخ
	٢٢٩		٢٢٦	ثم مان الخ (الوقف لأفمنه (ورجع	٢٢٦	للناظر أن يبيع مال الاستبداد تحت
	٢٢٩		٢٢٦	المستأجر من المترى بما أنفق الخ	٢٢٦	به الخ (الأصع الكفالة
	٢٢٩		٢٢٦	(إذا أنفق المستأجر من غير المترى	٢٢٦	(إذا تعدى الناظر على مال الاستبدال
	٢٢٩		٢٢٦	(أذن لحصري أن يكسوا المعدر الخ	٢٢٦	(لو لم يقصر الوصى بمال الصبي الخ
	٢٢٩		٢٢٦	(لا يكفر وكيل الناظر بالاستئانة	٢٢٦	(حيث عرف المترى الامانة الخ (ان كان
	٢٢٩		٢٢٦	(يستدين الناظر لأرباب الخ (الخ	٢٢٦	متهما لا يكتفي منه بالبين (إذا ادعى
	٢٢٩		٢٢٦	(لا يصرف الناظر ريع سنتي سنة	٢٢٦	الناظر أمرًا يكذبه الظاهر (الجباي
	٢٢٩		٢٢٦		٢٢٦	الامين يصدق باليمين (قضى الجباي
	٢٢٩		٢٢٦		٢٢٦	الاجور من المستأجر من (ادعى الجباي
	٢٢٩		٢٢٦		٢٢٦	تسليم العلة الخ (الجباي والمترى

(البيع المصنوع للزركش) (بيع) الفضة الفضة تبيع بغير صحيح	٢٤٣ (بيع مائيس في ملكه باطل) (القول لدى البيع البات الخ)	أجير مشترك الخ نصيب الواقف وصا ولا يذ كر الوقف الخ
(بيع خاتم ذهب مطعنة باطل) ٢٥١ (في حال التوبة أو الشك من البيع)	(باع بيميننا من دارنا بدينون) (باع نصيبه من بيت معين الخ) (باع)	٢٣٨ (وقف على الحرمين وشرط النظر لعمرو
(باعته ادأه على شرط أن تسكنها مدة الخ) ٢٥١ (يحجز ببيع الغيب في الأرض)	يتبين يختص به الخ (بيع المريض) في مرض مسونه من وارثه الخ	٢٣٩ (فيما قامات المتولى بمجهلا الخ) (لا ينعين للمتولى بموته بمجهلا
(كالتفصيل الخ) ٢٥٢ (بيع ما أصله غائب اذ انت وصلم	(البيع في مرض المسنون للوارث) لا يجوز الخ (بيع المريض لاجني	للساظر أن يملك قدر ما يحتاج اليه (لا يعتبر انتهاء الخلاف الواقع
وجوده الخ) (إذا كان البيع بشئ المثل الخ) (بيع الوفاككم معكم	واقارطه فيه الخ) (اترار المريض بدين لاجني نافذ	٢٣٩ (صرحت لبنها من النظر وقررها الفاضي
الرهن الخ) (إذا مات المشتري وقام الخ) (يبطل البيع بهلاكه قبل القبض	الخ (شرأع المريض من وارثه بدون محاباة الخ)	٢٤٠ (إذا أقرض الساظر مال الوقف بأمر الخ (ليس للمتولى ببيع
(بشئ وحلا يقبضه بقبضه الخ) (إذا باع الصبي ولا يقل في باع الخ)	مرض الموت (بيع الورثة تركه) الميت المديون الخ (بيع المريض	٢٤٠ (ليس للمتولى ببيع مال الوقف الخ) (ليس للمتولى
٢٥٢ (قال كنت حيا لو قت الأرماع الخ) (بيع الإبدال طفله من الأجنبي الخ)	من أجنبي بغير فاحش الخ (بيع) بيع نصف الدار مشاعا (بيع	٢٤٠ (التصرف بدون إذن الخ) (الوقف) يستقي من الوصية (للساظر طلب
٢٥٢ (بيع المأجور موقوف على إجازة المستأجر الخ)	الفضولي نصف الدار المشتركة (تقول نفيسة في حصة بيع المشاع	٢٤٠ (أرض البستان الخ) (يقبل قول رسول الساظر في الدفع الخ)
٢٥٤ (سأله شري ما باع بأقل مما باع إذا ضم الوقف إلى الملك مع البيع	من أجنبي بغير فاحش الخ (بيع) بيع نصف الدار مشاعا (بيع	٢٤٠ (القول للسامور يدفع الدين الخ) (فدهوى المودع دفع الودعة إلى
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو
٢٥٤ (أرسل اليه قطننا على السعر الواقع الخ)	٢٥٤ (بيع الحصة من البنا لغير الشريك) (بيع الحصة من الثبغر لغير	٢٤١ (فدهوى المودع دفع الودعة إلى رجل الخ) (فدهوى المسدون أو

المبيع في يد البائع الخ (اشترى بقره
على أنها شطبة كذا الخ (لا يدخل
الشتر في بيع الشجر) (باع داو من
ابنه الغائب الخ
٢٥٦ (باع صبرة على أنها لمائة فغير الخ
٢٥٧ (قد شرا ما باع بالأقل قبل نقد
التمن (في المقبوض على سوم الشراء
الخ) (المقبوض على سوم الشراء الخ)
(المقبوض على سوم النظر لا يضمن
(لا يصح بيع المنقول قبل قبضه) (باع
ثم ادعى أنه فضولي الخ (قال ان لم
أدفع فلنا الدين الى وقت كذا الخ
٢٥٧ (دفع لثمنه حنطة بسعر البلد
المعلوم الخ
٢٥٨ (طلقا لانا ثم باعت في مرضها الخ
(يدخل البناء في بيع الارض بلا
ذكر (باع وابنه حاضر لا يجمع
دهوى الابن (بيع عشر من هذا
القطيع الخ) (باع فرسا على أنها حامل
الخ) (اشترى جارية على أنها بكر الخ
(مات المشتري مقلبا والمبيع
موجود الخ) (يدخل الشجر في بيع
الارض الخ) (بيع غرة ظهر اظهاده دون
الاكثر الخ) (بيع جلد الحيوان وهو
حي فاسد
٢٥٨ (باع جميع المشترك بغير الخلط الخ
٢٥٩ (أجره الكل على البائع (في أجرة
الدلال (ليس له مطالبة الدلال
بالدلالة الخ (إذا انقسخ المبيع
لا تسترد الدلالة (إذا لم يتم البيع
لا أجر للدلال (إذا اشترى فاسدا
وباعه لغيره باعته الخ (ادعى أن
المبيع كان ثلثا قبل قبض الخ (صورة
الثلث في البيع
٢٥٩ (كلا يجوز البيع بالثلث ولا يجوز
الاقراء الخ
٢٦٠ (لا يدخل المهر مع الفرس في البيع

الخ (إذا قال له البائع ان خسرت
فصلى الخ (إذا أخر قبض جميع
المبيع الخ (عوض البائع لاجل الثمن
المؤجل الخ) (بيع الاوص بالاعياء
المروفا الخ) (باع رطله وتقولوا له
أن يتركها حتى تترك
٢٦٠ (البيع بلا ذكر الثمن فاسد
٢٦١ (القول للمشتري في مقدار ما قبض
(اشترى مكيلا وقفا صفي للثمن الخ
(اشترى بزر قطن على السعر الواقع
(قال ان لم أدفع لك الدين عند حلول
الاجل الخ (إذا اشترى لنفسها فلا
عبرة لزعم ابنها الخ) (يصح بيع حق
المرور والشرب الخ (وطئ جارية
زوجته وحبلت لها بيعها (جعل
المشتري مقدار الحصة المبيعة الخ
(إذا بيع ما أصله غائب الخ
(بيع الشعير بالشعير متفاضلا
نسيته فاسد
٢٦٢ (إذا باع جميع ما ملكه مع الخ
(اشترى حصة شائبة من غراس الخ
(يدخل الفرج في بيع الدار (يجب
تسليم المبيع في المكان الذي كان
فيه الخ
٢٦٢ (اشترى دارا في بلد آخر الخ
(إذا سلم الفضولي للمبيع فهل الخ
(إذا قال الوكيل بالبيع بعثه الخ
(إذا باع وهما في دمشق الخ) (باع
بقرته بغير فروجه الخ) (تصح
دعوى الاجنبي الا اذا تصرف) (إذا
وفت عليه الدراهم بغير قضاء الخ
(لا يدخل الشرب في بيع السكن
(يدخل البناء في بيع في الارض الخ
٢٦٣ (يكن في البيع بالتعاطي الاعطاء
(لا يطالب الرسول بالثمن (حدث
كان البيع بثن المثل الخ (إذا باع
معتقل اللسان بأشارته الخ

(إذا أجاز المستأجر البيع فسد الخ
(إذا أئتم المستأجر بالشراء الخ
(يصح بيع المضايقة في الاراضي
(باع مسكنا واستثنى ممره يصح
٢٦٤ (بيته الصحة مدة مئة على بيته المرض
٢٦٥ (في سكوت المالك عند بيع
الفضولي الخ) (لا يجوز بيع أم الولد
(لا يطالب الرسول بالثمن الخ
(القول للرسول انه كان رسول الخ
(ضمن الخسران باطل
(باع فلانا على أن تمانسرت فعلى الخ
٢٦٥ (القول لمدى الصحة البيضة على
مدى السداد (الغليظة بين الثمن
والبائع قبض (إذا تباها على سعر
الناس الخ) (القول للمصور انه باع
بعدا لغير الخ) (بيته الصحة أولى من
بيته الفساد (تقدم بيته أن البيع
في الصحة الخ
٢٦٦ (البيته للمشتري أن الوصي باعه
قبل الغزل
٢٦٧ (له بيع جارية التي عقد نكاحه
عليها الخ (يصح شراء الام لا يتم في
حجرها) (ليس للوصي بيع حصة
القاصرة الخ (فبالو نفقت قيمة
المواهم أو غلت الخ) (يصح بيع
الحصة الشائعة من البناء الخ) (بيع
الزمن موقوف والمشتري بالخيار
٢٦٧ (باع الفضولي وملك المبيع الخ
٢٦٨ (باب الخيارات واه مطالبه) *
(له الرد بخيار العيب والقول له
(فيما إذا اطلع على عيب وكان
البائع غائبا الخ) (ذهب بالجل ليرده
على البائع الخ) (أثبت العيب عند
القاضي الخ (في نفقة الداية حين
وضعها الخ (إذا وجد الثور تفلوحا
فهو عيب
٢٦٨ (إذا ولدت الجارية عند المشتري

٢٦٩ (و) جد الحمار أعرج فعليه الجاهل (باع) بعثها ثم أراد رد الباقي الجاهل (اشترى بقرة على أنها قطب كذا الجاهل) (اشترى بقرة قطب وهو جد الحمار القطب المعروف كالمشروط الجاهل) (باع على أنه إن لم ينقد الثمن إلى عشرين روي الجاهل) (باع على أنه إن لم ينقد غنم إلى ثلاثة أيام الجاهل)

٢٦٩ (يطل خبار الروبة بمحدث التمر الجاهل) (خيبار الروبة لا يورث

٢٧٠ (القبول للبائع أن العيب لم يكن عنده الجاهل) (البائع المفسخ بخيار الثمن الفاضل الجاهل) (الجيل في الجارية عيب لا في البهائم) (في دعوى الجبل يرجع إلى النساء الجاهل)

٢٧١ (في أدنى مدة ظهور الجبل) (أخبرت امرأة الجبل وأخرى بعدهما الجاهل) (نزول عيب الجبل بالولادة الجاهل)

٢٧١ (أذا وطئ المشتري ثم رأى به عيبا

٢٧٢ (أذا جعل الحديد في الكور فوجبه عيب الجاهل) (الركوب بعد رؤية العيب وضاهبه السكين من داء عيب الجاهل)

(أذا رضى بعيب ثم ظهر عيب آخر الجاهل)

(الباقي عيب لا إذا أبق إلى الباقي الجاهل)

(الاستفهام بعد العلم بالعيب وضاهبه لا تقبل البيعة بالعيب مادام أبقا جود في البعل عيبا قد عيب الجاهل)

٢٧٢ (وجدهم عيبا في السراخ الجاهل)

٢٧٣ (الحزن في الدابة عيب) (اشترى بئر بطيخ فزعه فلم ينت) (بعض البيع بشرط المرأة من ككل عيب الجاهل)

(اشترى فرسا معقبة الجاهل)

(اشترى فرسا لم أن سها سنة الجاهل)

(اشترى سمور وعل على أنه طهر الجاهل)

(اشترى مداسا من السجتيان الجاهل)

(اشترى عبدا على أنه خازن أو كاتب الجاهل)

(باع شاة على أنها حامل أو قطب كذا

٢٧٤ (باع ثوبا على أنه هروي الجاهل)

(فجلا إذا ظهر المبيع من جسده آخر الجاهل)

(اشترى حشبة فظهرت زنجية الجاهل)

٢٧٤ (اشترى خمسة جلود مصلقة الجاهل)

٢٧٥ (فجلا ووجد بعض المبيع الجاهل)

(وجد جذوع القمار منكسرة الجاهل)

(اشترى فروا ثم ظهر به عيب الجاهل)

(ما أوجب نقصان الثمن عند القمار الجاهل)

(العنف في الغزو عيب الجاهل)

(بل الحسر ربح ووجد به عيب الجاهل)

٢٧٦ (بل الحسر ربحا لو دمانع من الرد الجاهل)

(الرد بخيار العيب على التراضي الجاهل)

(لو كان العيب على محدث مثله الجاهل)

(ظهر على القمار عوارض سلطانة الجاهل)

(ظهر أن أرض الدار محتكرة الجاهل)

(ظهر أن شرب الأرض على ناوقة الجاهل)

(أدى رجل مسبل ماء في الدار الجاهل)

(ليس له ردها بمجرد قولها الجاهل)

(ملا يعرفه إلا الألباء بقل فيه واحد الجاهل)

٢٧٦ (لا يقبل قول الطبيب الذي الجاهل)

(في أن العيوب أربعة أقسام الجاهل)

(بيع عرض بعرض فوجد الجاهل)

٢٧٨ (باحدهما عيب الجاهل)

(ما أن الحصان بعدهما رأى فيه عيب الجاهل)

(لو طال من العزل ثم جف الجاهل)

(وجده ناقصا بعد ما نصبر رجوع الجاهل)

٢٧٨ (إذا طهرت الألة ناقصة الجاهل)

٢٧٩ (لمشتري الفسخ قبل رؤية الجاهل)

(فيما إذا رأى البعض دون البعض الجاهل)

(اشترى أحناسا متقاونة الجاهل)

(إذا اشترى شيئا معقبا في الأرض الجاهل)

حدث العيب في مدة الحيوان الجاهل)

(وجد بعض الوزم الجاهل)

٢٧٩ (نظر الوكيل بالقبض مسقط الجاهل)

٢٨٠ (في الفرق بين الوكيل والرسول الجاهل)

(الرسول لا يله من إضافة العقد الجاهل)

(الامر والأذن وكيل لا يكون الجاهل)

الامر وكيل إلا إذا أدى الجاهل

٢٨٠ (إذا باع عيبا لم يفسخه ثم ظهر الجاهل)

٢٨١ (أذا وطئ به العيب بالفراسخ الجاهل)

(وجد بعض الفواهم ز نوقا الجاهل)

(فيما إذا وجد القبايض بعض الجاهل)

(البرهم ز نوقا ركوب الدابة وضاهبه الجاهل)

٢٨١ (رأى العيب لم يعلم أنه عيب الجاهل)

٢٨٢ (شري فنانا ركبتموم) (استحق بعض الدار المبعة بعد القبض الجاهل)

(اشترى نصف فرس من شركه الجاهل)

(رأى الجاهل عيبا قد عيب الجاهل)

(أصاب الثمر صفة بعد البيع الجاهل)

٢٨٢ (له الرد بخيار العين الفاضل الجاهل)

٢٨٣ (إذا اشترى عالم به فله فسخ البيع الجاهل)

(فعله الأكمل في الدابة عيب الجاهل)

(البائع فسخ البيع بالفسخ الجاهل)

(الفاضل الجاهل)

(يكون المشتري مغبونا مع ورائع الجاهل)

(ليس للبائع خيار الرؤية) (وجد في نواقح المسك قرأ الجاهل)

(بائع في الحنطة وحوها قليل التراب الجاهل)

٢٨٥ (لا يضمن ثبات الباقي عنده الجاهل)

(له خيار الرؤية وإن رضى به قبلها الجاهل)

(فيما إذا ظهر المبيع مرهنا الجاهل)

٢٨٤ (باب الأقالة ومطالبة الجاهل)

(رد الأقالة بالرد) (أقالة الوكيل الجاهل)

(بالشراء لا تصح الجاهل)

(تصح الأقالة بالتعالي الجاهل)

(لا بد في قبول الأقالة من اتحاد المجلس الجاهل)

٢٨٤ (آخره مما في قواعدهم تقابل الجاهل)

٢٨٥ (تقايلا ثم اشتراه نايبا الجاهل)

(إذا لم يعلم البائع بالعيب وقت الأقالة الجاهل)

٢٨٥ (باب الاستحقاق ومطالبة الجاهل)

(إذا استحققت الدار بعد ما بنى الجاهل)

(له الرجوع بغير ما يمكنه تسليم الجاهل)

(لا يرجع عما انفقه على الدابة الجاهل)

٢٨٦ (يطل الحكم بالاستحقاق الجاهل)

(روى البائع أنه نفق في ملك باقى الجاهل)

- (إذا أفتى بالاستحقاق يرجع بالن) ٢٨٦
 (أراد البائع أن يبرهن أنها تفتت
 عنده الخ
 ٢٨٧ (إذا دفعه المستحق بلاينة
 في حقه رجوع المشتري على البائع
 (استغنى الدار بقرار المشتري الخ
 (دفعه للمستحق بلا حكم الخ
 ٢٨٧ (تربوية المشتري على النتائج الخ
 ٢٨٨ (إذا استغنى الطاحونة الخ
 (إذا سكر المد للاستغناء الخ
 (إذا استحق الكرم موضع من غلته
 (إذا استحق شرب البستان الخ
 ٢٨٨ (إذا استحق بعض المبيع القبيح الخ
 (استحق بعض الدار بعد القبض الخ
 ٢٨٩ (إذا استحق ما يدخل في البيع فيما
 (التناقص في محل الخطأ عفو الخ
 (إذا ثبت السحاب بطل الاستحقاق الخ
 ٢٨٩ (اقتسام دار فني أحدهما الخ
 ٢٩٠ * (باب السلم ومطالبة *
 (تصح الكفالة بالسلم فيما الخ
 (لا يجوز السلم في أواني الزجاج الخ
 (لا يجوز السلم في الفهم الخ
 ٢٩٠ (لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه
 ٢٩١ (لا يجوز التصرف في رأس المال
 (فيما إذا خد السلم الخ
 (لا يجوز شراء شيء من المسلم اليما الخ
 (يصح السلم في القوق الخ
 (السلم في الألبنة والصم جاز الخ
 (تصح الكفالة لرأس مال السلم الخ
 (لا يجوز السلم في النقد الخ
 (يجوز السلم في الثوم والبصل الخ
 ٢٩١ * (باب القرض ومطالبة *
 ٢٩١ (في الكلام على تأجيل القرض
 ٢٩٣ (إذا أفتى الدين قبل حلول الأجل الخ
 (لا يؤخذ من المرابحة لا يقدر
 ما مضى الخ (في المرابحة على ظن
 بقاء الدين الخ) (على عدم مثل القرض
 ٢٩٣ (إذا انتفع المثل بحمد المقرض الخ
 ٢٩٤ (قال للعامل أزرع في أرضي بذرك
 (استقرض دراهم ثم غلا سعرها
 (استقرض جماعة دراهم الخ
 (التوكيل بقبض القرض صحيح
 ٢٩٤ * (باب الصرف ومطالبة *
 ٢٩٤ (اشتري بشارع بمعاملة البلد الخ
 ٢٩٥ (تقر في مسئلة غلاء الدراهم
 وخصها (٢٩٦) مثل الفن الذي وقع
 عليه النقد (استقرض ماري الخ
 ٢٩٦ (التوكيل بالصرف جاز الخ
 ٢٩٧ (لا يجوز الإبراء بدل الصرف الخ
 (في بيع نائم مفضض ونحوه الخ
 ٢٩٧ * (كتاب الكفالة ومطالبة *
 (كفالة المراهق باطلة) (يجردونه
 أعرفه لا يكون كفالة
 ٢٩٨ (قال أنا أذفعه أو أسله المثل الخ
 (لا تصح كفالة الشريك الخ
 (لدا أن أخذ ينسب تركه الكفيل
 (يجعل الكفيل بالنفس مدة ذهابه الخ
 ٢٩٨ (دينك عندي كفالة) (يكون كفيل
 قوله دينك عندي (٢٩٩) إذا أفتى
 الدين فلا دليل له على الرهن (إذا قال
 كتابا بيت فلا نقلي غنه الخ
 (لا تصح الكفالة بجهالة المكفول له
 ٣٠٠ (بيان المكفول له والمكفول عنه الخ
 (لا تصح بجهالة المكفول عنه الخ
 (له الرجوع بمادفعه طائفاً لأنه يلزمه الخ
 (قال أسلك هذا الطريق فإنه الخ
 لا يضمن الخ (المعروء انما يرجع
 إذا حصل العروء الخ (ما يضمن
 زيدا أنتم وغيركم على الخ (يصح
 ضمان ذلك الأسير
 ٣٠٠ (يصح ضمان التواضع ولو يعزق
 (الأمور يدفع المال إذا كان خططا
 ٣٠١ (أذنوا لي بدفع ما يترتب عليهم الخ
 (وقعت لهم مصادرة داه وأرجلا
 ٣٠٢ (مسئلة رجوع المأمور على المأمور
 (أمره الوارث بأن يكفئ الميت (له
 معنى الخطأ المعروف كلشروط
 (إذا أفتى دين عبداً أمراً لا يرجع
 (إذا عامل الدائن وأجل إلى أجل الخ
 (اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب
 ٣٠٣ (الحالة بشرط الضمان كفالة
 (ببراً الكفيل إذا حال المدون دأته
 الخ (فما قصد المدنية الأولى الخ
 (الكفالة بتسليم المبيع جازة
 (إن لم يملك فأنما ضمن الخ
 (اشترى وأعتق كفل كل منهم الخ
 ٣٠٤ (أمر وأذن له في العساة الخ
 ٣٠٥ (الفسر ولا يوجب الرجوع الخ
 له مطالبة الأصل والكفيل
 (دفعوا الكفيلهم بعض الدين (فيما
 إذا دفع الدين لكفيله (لا يصح كفيلة
 بمجرد دفعه هو يمس الخ (الكفالة
 بالسلم بمصلحة
 ٣٠٥ (إذا سلم المكفول بنفسه الخ
 (يصح إبراء الدائن الكفيل
 ٣٠٥ (الكفيل لا يطالب الأصل الخ
 (في الكفالة بتسليم الأمانات الخ
 (إذا استحق المبيع برئ الكفيل
 (في ضمان الدرك) (تصح الكفالة
 مع جهالة المال
 ٣٠٦ (تكفل رجلاً ولم يكفل كل منهما الخ
 (تكفل رجلاً وكفل كل منهما الخ
 (فيما إذا كفلاً معاً وعلى التعاقب
 ٣٠٧ (قال ما يبيعه فعندي لا يضمن الخ
 (الكفيل بلا إذن ليس له الرجوع
 (عليه ضمان وأحدهما كفيل الخ
 (إذا أراح لك شيء عنده من الفن الخ
 (ليس له مطالبة المدون بكفيل الخ
 (إذا قصد المدون السفوق الخ
 ٣٠٨ (الكفيل بالأمر له الرجوع الخ
 (إذا قال مهما حصل من ضرر الخ

(ان غائب عن المهر فصل الدين الخ
 تصح كفاية ابي الزبير مؤخر المهر
 اذا كفل بالقرض المؤجل الخ
 لا يلزم بكلفة الا لزام الخ
 * (كتاب الحوالة ومطالبه) *
 ٣٠٨ هل يطل الحوالة بغير الحمل الخ
 الحوالة فوعان مطلقة ومقدرة الخ
 ٣٠٩ ان كان الدين مؤجلا في حق الخ
 تبطل الحوالة اذا ارد المبيع الخ
 ٣١٠ اياه وضمن له مال الحوالة يصح
 اصال الناظر دائنته المستأجر الخ
 (تصح حوالة السحق دائنته في الخ
 اذا قوى المال يرجع به على المكيل
 تصح حوالة الوصي على الامان الخ
 ٣١٠ اذا مات المالك عليه مقلبا الخ
 لا تصح الحوالة بالرضا المالك عليه
 ٣١١ يشترط حضور المالك الخ
 الحوالة قد تكون بدون دين الخ
 اذا أبر المالك المكيل أو هو الخ
 فيها اذا غلب المالك عليه الخ
 اذا أقال على المستأجر الا حوالة الخ
 لو فوكل المكيل بقبض دين الخ
 ٣١١ فيما اذا أقال على المديون الخ
 ٣١٢ فيما اذا قال ان فلانا أقالني عليك
 * (كتاب القضاء ومطالبه) *
 ٣١٢ حبسه اثبات الدين على الغائب
 لا يصح حكم الحاكم كولاية وابنه الخ
 ٣١٣ فيما اذا طلقها وغاب عنها الخ
 ينفذ قضاء الحنبلي على الغائب الخ
 لا يقضى على غائبه ولا (في مسئلة
 القضاء على الغائب) ادعى على ثلاثة
 أنهم مع آخرين غصبوه الخ
 (القضاء يقصر على المقضى عليه الخ
 ٣١٣ لا ينتصب أحد خصم من أحد الخ
 ٣١٤ لو كان يثبت الحكم على الغائب
 شرطا الخ (اذا حكم بخلاف الشرع
 لا ينفذ (قاض في الجنة وقاضيان

في النار) (القضاء ما موروث بالحكم
 بعد التعديل الخ (مق فصلت
 الدعوى بالوجه الشرعي لا تنقض الخ
 (اذا عزل السلطان أو مات لا تنزل
 قضائه (الخليفة نائب عن المسلمين الخ
 ٣١٤ كل ما ينزله الوكيل ينزله
 القاضي الخ
 ٣١٥ اذا استأف القاضى نائباً باذن
 الامام الخ (في قضاء الباشا مع وجود
 القاضي الموالي الخ
 (أجره المخصر على المتمردين فخذ
 الشافعي يبيع المدبر الخ (لو فرض
 الى غير ذلك قضى الخ (دعوى الارواه
 بعد الانكار مقبولة (حكم الحنبلي
 يبيع مشد المسك الخ (اذا قال
 لا أعرفك لا يسمع منه الخ
 ٣١٦ عليه دين لجماعة فلهم أخذ فاضل
 (وزع الفاضل عن نفقته الخ
 (له تجار وعليه دين الخ (للقاضى
 يبيع عقار المدون اذا تمرد الخ
 (ولاية بيع الشركة للمستغفرة
 بالدين الخ (البنية في الشركة
 المستغرقة الخ (للقاضى ولاية ابداع
 مال الغائب (للقاضى نصب الوصى
 ٣١٦ للقاضى أن يبع مال الغائب اليه
 ٣١٧ للقاضى أخذ مال الصبي من والده
 ما يفعله القاضى في حق الغائب
 مات ولا وارث له وعليه دين القضاء
 على بعض الورثة قضاء على كلهم
 (القضاء يتقيد بالزمان والمكان الخ
 ٣١٧ هل العبرة بقاضى المدعى أو
 المدعى عليه
 ٣١٨ فيما كان في البلدة قاضيان الخ
 (في الحكم على أحد الورثة البالعين
 اذا كان الورثة غائبين أو صغار الخ
 ٣٢٣ فيما اذا غلب المدعى عليه بعد
 الشهادة الخ (يسوى القاضى

بين الخصمين ولو ساءلوا فيما الخ
 ٣١٩ (المصدق ان قول القاضى يثبت عندى
 (انما يحكم بالصحة اذا ثبت ملكه الخ
 (اذا أخبر بها كما بقضية الخ
 (اذا شهد القاضى بما لا يجوز عنده
 (اذا قصد المدعى الذهاب الى قاض
 آخر الخ (اذا طالب المشهود عليه
 تأخير الحكم (فما اذا حكم الزوجان شامعا
 ٣١٩ (قوى الفقيه الجليل بغير حكم
 القاضى
 ٣٢٠ لا يكتفى بقول الموثق الخ
 (استأمر الدابة الى مكة فان صاحبها
 (اذا غاب الراهن غيبته سقطت له الخ
 (لنائب القاضى أن يكتب للنائب
 قاض آخر الخ (تعلم الكتاب من
 المفتي الخ (تعرف التنفيذ
 اذا ارتضى القاضى أو فسق الخ
 (يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا الخ
 (فما اذا حكم القاضى على قولهما
 (الاصل أن العمل على قول الامام
 (القاضى لا يقضى بعلمه الخ
 * (باب الحبس ومطالبه) *
 ٣٢١ (اذا ثبت الدين بأمر او لا يجرى الخ
 (فيما اذا حبس المدون الخ
 (فيما اذا أخبر القاضى بفقر المحبوس
 (اذا طهر القاضى اصداره بطله الخ
 (اذا قالوا لا نعرفه فلا كفى الخ
 لا يعد موسرا بما لا بد منه الخ
 (بينة الافلاس لا يشترط اسماعها
 حضور الخ (تطلق بلا كميل الا في
 ثلاث (لا يحبس مرة أخرى حتى
 يثبت الخ (اخبار واحد بالعسرة
 لا يكون بثبوت
 (لا يحبس العسر
 ٣٢٢ لهم أخذ فاضل كسبه (لا يحبس
 المعسر على مؤخر المطالبة (لا يحبس
 على نفقة ولده الماضية (اذا اعتنت

- الموسر بأمره القاضي يبيع ماله الخ
(البائع حين المشتري على الثمن
ففيما إذا ألتف المدين أمواله الخ
للقاضي الحكم بعله في رجل
المسر (فيما إذا ظهر للقاضي
أصل مال الخ) (العبرة في مكان الحبس
لصاحب الحق) (فيما إذا أبي أن
ينفق على زوجته الخ
٣٢٣ (لا تحبس المسر أجمع وزوجها الخ
٣٢٤ (يحبس إذا امتنع من دفع مغل الخ
مافي التوتن والشروعة دم على
مافي الزاوي (يحبر الزاوي على دفع
المجل لاني الصغيرة (لا يحبس دين
وله إلا إذا أبي الخ (لا يحبس أحد
الأوين والجلدين
٣٢٤ (في حبس كنفيل الأب
٣٢٥ (يؤيد حبس للموسر عند الخ
(ينفذ ليسار مقدمة على ينفال
إذا أخذوا غفل كسبه بضم الخ
إذا مرض في الحبس مرضا الخ
(له أمتعة يتوكل عليها ضروره الخ
لا يحبس على نفقة وله الماشية
إذا أراد السفر بعد حلول الدين الخ
٣٢٥ * (في مسائل شتى) *
٣٢٦ (في السفل إذا أتهم وامتنع صاحبه
من ثبائه (فيما إذا أهدم صاحب
السفل سفلها الخ (في أنه هل يحبر
صاحب المساكن على الخلع أو لا
فيما إذا هدم الحائط المشترك الخ
(في سقف السفل وجذوعه الخ
٣٢٦ (له كنف على سطح جاره الخ
٣٢٧ (تعمير أخشاب السفل على
صاحب السفل الخ (لا يحبر على
أن يشارك أهل حوفه (إذا سكن
صانعه أن يعمل معلما (له أن
يسكن بيطارا بلحق بيطارا آخر
(ليس له أن يشتري جميع الدخوف
- (ليس له إجراء أو سائحه في بحري
جاره الخ (له بحري ماع في دار جاره الخ
(له بحري ماع في داره الخ
(ليس لهم إجراء فاضلهم في بحري
مطر أهل الخ (ليس له أن يبنى
طاحون في النهر المشترك (لما دخل
القصر ويمن قريته لا يحبر الخ
(بعض العواني مالا أخذه الخ (الخ
(إذا أجر الناظر بأجرة المشل الخ
(ليس لهم أحداث سائر المالح الخ
(لا يلزم صاحب الفاتش تكليس
السيرة (ليس له إجراء سراه إلى
جنينة جاره (له بالوعة تحبر إلى
٣٢٢ جنينة جاره الخ (ليس له أحداث
شبابيك يشرف منها الخ (ليس له
سدعين القسرية الوقف الخ
(عمر بحري ماع فتمتسا طال جاره الخ
٣٢٩ (لا يلزمها تسقيف النهر
(ليس لذي السفل أحداث مدقة
للشباب (له أن يحبر من مركبة فاضا
إلى مركبة أخرى الخ (له بناء طيلة
محاذيه القسرية الجار (جمع من
البناء على الجدار المشترك الخ
(منع من التصرف في ملكه بما
يؤمن ببناء جاره الخ (له عمل مدخنة
في مطبخه (بني طبقة بينهما بين قناري
جاره نحو ذراع
(له استطارق من بستان جاره من
قديم الزمان الخ
٣٢٩ (لعمل بوضع اليد والتصرف القديم
٣٣٠ (حد القديم مالا يحفظه الاقران الخ
(لا عبارة بتعاليه يمنع الشمس عن
طبقة (لا يمنع من الشبابيك على
الشارع (لا يمنع من فتح قريتين
للضوء الخ (لا يمنع من طاقة قدعة
تشرف الخ (ليس لذي العلوان ببنى
بناء يضرب بالسفل الخ (ليس للناظر
- منع بحري الجاري الخ (أجرى
أو سائحه على يشر يد بلا أنه الخ
(ليس له أحداث مركبة فوق السراب
المشترك الخ
٣٣٠ (يمنع من بناء فون للغير المالح الخ
٣٣١ (تغزل الجري على الجماعة الخ
(له أن يتقل بركتين الخارج إلى
الداخل الخ (ليس له نقل البركة
التي فيها فاضل الخ
(ليس له زرع مرج لقسرية بدون
أذن الخ (مات صاحب المشد
فوجهما التيماري لولده الخ
٣٣١ (ليس للتيماري ضبط حصة الوقف
٣٣٢ (يتوقف الفراغ على أذن التيماري
(يصح الفرغ عن المشد بلا أذن الخ
(يلزم الزراع القسم المتعارف الخ
(إذا زرع أحد التيماري قطعته الخ
(إذا قضى الدين قبل حيا لواله الخ
(فمن دفع شأ على ظن وجوبه الخ
٣٣٢ * (كتاب الشهادة ومطالبه) *
(بنقة البيع أولى من بنقة الزهن
(وهن على أن المدي أقر أنه استأجر
الشهود يقبل (إذا أشار الشهود إلى
الأرض المبيعة الخ
٣٣٢ (تقبل شهادة الرقيق لرقيقه الخ
٣٣٣ (تقبل شهادة الأخت لأختها الخ
(لا تقبل شهادة الأجير الخاص
مباومة الخ (لا تقبل شهادة التابع
لتبوعه (شهادة خدام الأميرة
٣٣٤ لا تقبل (شهادة أهل الصناعة
جائرة الخ (الصنعة الدينية لا تسقط
العدالة (في شهادة العدوق على عدوقه
٣٣٤ لا ينفذ القضاة بشهادة العدو الخ
(لا تثبت العداوة بمجر دعوى
أحد هما الخ (الشنم والقذف يصلح
سببا لثبوت العداوة الخ
٣٣٤ (إذا ورد الأمر السلطاني بمنع الخ

٣٣٥ ردم بينة مدعى فساد النكاح الخ
 (اختلف المتبايعان فالقول له مدعى
 الصفة الخ) استأجر دارا من رجل ثم
 شهده الخ (في الشهادة في الميراث
 اذا لم يقلوا لا تعلم وانما غير الخ
 ٣٣٦ (لابد في شهادة الميراث من يسان
 طريق الخ) يشترط في سماع بينة
 الارث استأجر النكاح الخ (ادعى أنه
 ابن عمه لابد أن يذكر اسم الاب الخ
 (وهو المدعى عليه أن جد الميت
 فلان الخ) اذا شهدت المختصة على
 شهدتها رجلين الخ (فيما اذا
 خالفت الشهادة المدعى الخ
 ٣٣٧ اختلاف الشاهدين نأت من
 قبولها (شهد أحدهما بالاداء
 والاخر بالاقراء الخ) شهد أحدهما
 بالعيب والاخر باقرار البائم الخ
 ٣٣٧ اختلاف الشاهدين لا يصلح
 أوجه (الشهادة بالنسب شهادة
 على الفعل (الافراء لا يثبت به
 النسب (لابد أن يقول ابن عم لابي
 أولام أولهما الخ
 ٣٣٨ (في قبول الشهادة بالنسب بالسماع
 ٣٣٩ غابا إلى الحجاز وتزعم أخته أنه مات
 ٣٤٠ لا يشترط في الخبر بالموت لفظ الخ
 (في الشهادة بالسماع على أصل الخ
 صورة الشهادة بالسماع على الخ
 ٣٤١ (في حكم شاهد الزور الخ
 (في تميز ولد إذا أقر أنه بمال
 الخ) اذا ظهر أنها شهدا زورا الخ
 لا ينقض القضاء رجوع الشاهد
 (في قولهم القضاء بشهادة زور الخ
 ٣٤٢ يضمن الشاهد اذا رجع الخ
 (ما في الترتين نصيب الترتي الخ
 (شاهد الزور يعز بالتشهير
 (في الشهادة على المرأة الحجة الخ
 ٣٤٢ شهدا على امرأتين يعرفا أنها

٣٤٢ اذا عرف الشهود المراد بيمين الخ
 (تصح الشهادة على المتقصة الخ
 (يصح تعريف من لا يسمع شاهد الخ
 ٣٤٣ (لا صبرة بشهادة شهود الوكالة الخ
 (في اختلاف الشاهدين في الزمان
 لا يكلف الشاهد أن يبين الخ
 (في الاختلاف بين الدعوى الخ
 (في الشهادة لو خالفت الدعوى الخ
 ٣٤٥ (اذا شهد الشهود ما كثر من الخ
 (يشترط للشهادة على الطلاق الخ
 (تصح الشهادة بالطلاق بطريق
 الحسبة) شهدوا بالطلاق على حاضر
 (اذا قال الشاهد لا شهادة في ثم شهد
 ٣٤٥ قال المدعى ليس لي بينة ثم طلع الخ
 (شاهد الطلاق يصفان بغير
 ٣٤٦ الشهادة لا يشترط تعيين المال في
 البسار (شهادتان العقار المبيع
 وقف كذا الخ) (في شاهد الحسبة
 اذا أقر شهادته بلا حذر
 (فيما اذا لم يذكر الشاهد اسم الاب
 والجد (المعتبر التعريف لا كثر
 المحرقة (في الشهادة على المرأة
 المجهولة الخ
 ٣٤٧ (لا يكتفى بحسبة الواحد الخ
 (تقبل شهادته لامرأته الخ
 (شهدوا على اقرار شهود المدعى الخ
 (تقبل شهادة الدلائل العدل الخ
 ٣٤٨ (تقبل شهادة الرقيب ورجوع أم الخ
 يشترط تحديد المقار في الشهادة الخ
 (اذا قال المدعى لا بينة في الخ
 (اذا أقام بينة على اقرار الخصم الخ
 لا تقبل شهادة المسحق فيما
 رجع الخ (اذا شهدوا مع متولى
 الوقف الخ) (تصح الشهادة على وقف
 مكتب الخ) (٣٤٩ يجوز شهادة
 الناظر في وقف تحت نظره (اذا جاء
 للمدعى بشاهد واحد

٣٤٩ (تقبل شهادته لامرأته الخ
 (تقبل شهادة القاص على ما به الخ
 (فيما اذا ادعى مسلم وكافر على تركه
 كافر الخ) (اذا طلب المدعى عليه
 تخليف الشاهد الخ) تخليف الشهود
 أمر منسوخ (تصح شهادة الوارثين
 على الميت (اذا أقر الوارث بالدين
 يؤخذ كماله الخ
 ٣٥٠ (يصح شهادة الوارثين على الوصية
 (فيما اذا أقر شهادته على الطلاق الخ
 (يجوز الشهادة على الطلاق حسبة الخ
 ٣٥٠ (في الشهادة على حد الزنا ونحوه
 ٣٥١ (الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت
 في الكل (استرى جماعة من أهل
 حرقه لعل الخ) (في شهادة صلاحي العدة
 (في تعريف المرأة (لا يباح الاند
 من الحجة وهي دون القبضة
 (في بينة النفس وبينة الفساد الخ
 ٣٥٢ (اذا انفارقت بينة الحدوث والقديم
 (حد القديم ملاصق بحدوث الناس الخ
 (الأصل في رجوع البينة هو كونها
 مثبتة الخ
 ٣٥٢ (بينة البسار مقدم على بينة الاعصار
 ٣٥٣ (بينة الأمانة أولى من بينة الشراء
 (في بينة الاكرام (في الاقرار الخ
 (في بينة الاكرام (في تقديم بينة الخ
 (تقدم بينة مدعى فساد النكاح الخ
 (تقدم بينة الخلع الخ
 (تقدم بينة الخلع على ما في ملكه الخ
 (مسائل ورجع فيها إحدى البيتين الخ
 ٣٦٠ (اذا أنكر الشاهد لا يحلفه القاضي
 (شهدا أحدهما بالبقاء والاخر
 على الاقرار الخ) (ادعى بقرض
 وشهدا بمطلق تقبل (كتب على
 نفسه صكا وقال شهدوا على الخ
 ٣٦٠ (فيما يقبل من الشهادة على جرح
 الشهود الخ) ٣٦١ (في شهادة أهل السجن

والصبيان الخ (في شهادة الدائن ٣٦٨) (يقبل قول الوكيل في الصرف من مال الموكل الخ	مضمون الصلح الخ (لاصبره بالجهة ما لم تثبت الوكالة ٣٧٦) (لايجوز اثبات الوكالة والولاية بلا نصم الخ
٣٦٩ (في المأمور بالانطاق) بيع الدين مع رسوله ثم هلك الخ (الوكيل بالاستتجار لا يملك الاقامة بعد القبض (يصح التوكيل بالاقتراض	٣٧٧ (رسول التقاضي يملك القبض الخ (نهى عن البيع الا بشهود الخ (باع بالوكالة ثم ادعى أنه ملكه الخ (صادر الوالي التصار فاختفى بعضهم الخ (فيما اذا دفع الدين للوكيل الخ
٣٧٠ (الوكيل يبيع الزهر لا ينزع الخ (التوكيل بالاستقراض باطل الخ (التوكيل بالاقتراض صحيح الخ	٣٧٩ (وكله يدفع دهرهم الذي يرد الخ (اذا أمره بدفع المال لم يرد الخ (لا يدفع المال حتى يأخذ الصلح الخ
٣٧١ (وكله براءة نوع من الجوع ولم يدين (في التوكيل بالبيع اذا ودع المبيع (لا يجس الوكيل بدين موكله الخ	٣٨٠ (فيما اذا خالف الوكيل شرط الموكل (ليس للوكيل أن يوكل الا باذن الخ (وكيل الوكيل بالأذن لا ينزع الخ
٣٧٢ (فيما اذا ادعى أنه وكيل عن الغائب الخ (في جهة توكيل الاخروس الا طرش	٣٨١ (يعين الوكيل بموته بمجمل (يقبل قول وكيل الوصي بعينه (الوصي له أن يوكل غيره (نائب الناظر كرهوي قبول قوله الخ (الوصية والوقف اشعوان
٣٧٣ (اذا اشترى الوكيل بغير فاحش الخ (القول للمكاري في سق دار الصرة (ليس له أن يوكل بالخصومة الخ	٣٨٢ (فيما اذا تمناه عن البيع حتى يقبض الخ (اذا اشترى الوكيل الارض لنفسه (القول قوله في أنه كان رسولاً الخ (٣٨٤ أنفذ للقتال بدفع الحرس راي امرأه الخ (القول للرسول بأنه لم يبدل الدمار
٣٧٤ (الوكيل العام لا يملك التبذير (في طريق عزل الوكيل وكافة دورية (وكله فيها له لأفعاله الخ	٣٨٤ (الرسول أمين فصد ريق الخ (أراد السفير طلب خصمه أن يوكل الخ (اذا قال الوكيل بعتهم من رجل لا أمره الخ
٣٧٥ (التوكيل بالاقتراض صحيح الخ (في الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله الخ (ليس للموكل قبض الثمن الخ	٣٨٥ (لا يثبت التوكيل بشهود

(تخت)

﴿ فهرست الجزء الأول من الفتاوى الخيرية الذي جمعه الشيخ الفتاوى الحمادي ﴾

٤	﴿ كتاب الطهارة ومطالبه ﴾	٢٤	(مطلب في فصل تلاوة الصلوة هل يأتي تكبيرتين أم واحدة	﴿ كتاب النكاح ومطالبه ﴾
	(مطلب الماء النجس الذي لم يتغير طعمه موقوفه أقوال	٢٤	﴿ باب الجنائز ومطالبه ﴾	(مطلب فمن قدم الجنب قبل الزاوي الخ
٦	(مطلب في غارة وقعت في غسل والمفتي به واضح		(مطلب في غسل ثوب في غسل ميت نصراني وتكفنه	٣٥
	(مطلب في غارة إذا وضعت في زيت وفيه أقوال والمفتي به واضح	٢٦	(مطلب في امرأة نصرانية ماتت تحت مسلم وهو حامله (مطلب في المشي في الجنائز	٣٦
٨	(مطلب في سرور ما كونه المعمول به طاهر بالاتفاق	٢٧	(مطلب في مشربة موقوفة على المسلمين بني به رجل قبرا ودفن به والده	
٩	(مطلب في الحصة التي توضع على الكس بوضعهما في حكمهم معكم الصحيح أم لا	٢٨	(مطلب فيمن قتل نفسه خطأ أهل يصل ويصلي عليه أم لا	
١٠	(مطلب في كراهة السؤال والشط والبل إذا كان باذن صاحبه	٢٨	﴿ كتاب الزكاة ومطالبه ﴾	
	(مطلب في كيفية الاستجمار والتجبر		(مطلب فيما إذا ذهب المائت الذي من الخ	﴿ فصل في المزامات ومطالبه ﴾
١٠	﴿ كتاب التيمم ومطالبه ﴾	٢٩	﴿ باب صدقة الفطر ومطالبه ﴾	٣٩
	(مطلب في التيمم لمس المحف أو التربة مع وجود الماء	٢٩	(مطلب في الصدقة إذا زوجت وسلت إلى الزوج	
	(مطلب فيمن اغتسل ومسح ومن يتيم هل يمسح بمن اغتسل والصحيح ظاهر	٢٩	﴿ كتاب الصوم ومطالبه ﴾	٣٩
١٢	﴿ كتاب الصلاة ومطالبه ﴾		(مطلب في صوم النذر لمن إذا قوى فيه واجبا آخر	
١٢	(مطلب في الصلاة على القبلة القديمة المتواتر عن الصلاة يوضعهم		﴿ فصل في النذر ومطالبه ﴾	٤١
١٥	(مطلب في البسطة التي وجد فيها بحار يمين من غرض الصلابة والتابعين		(مطلب في رجلين نذر أحدهما على نفسه أن فعل هذا الأمر فعليه تخميناته عرض	٤٢
١٩	(مطلب في الإمام إذا كان أعمر يبدل الراء الموهلة بالعين المجتمعة	٢٠	(مطلب في متولي وقف أذى على مزارع الوقف أنه نزل الوقف الخ	
	(مطلب فيما إذا اقتدى غير الائتخ بالائتخ هل تصح على الأصح المفتي به أم تصح عند البعض		(مطلب مهم في السذور المتعلقة بالإنبياء والأولياء والناس الخ	٤٣
٢٠	(مطلب في إمامة الصبي البالغين (مطلب في إمامة الأعرج إذا لم يكن ن هو أفضل منه هل تركه أم لا	٢٢	(مطلب مهم في طاهر وقف إذا طلع وحلا على أقلام النذور بقرى	٤٤
	(مطلب فيما إذا كان على يده وشه هل تصح صلاته وإمامته معه أم لا		﴿ كتاب الحج ومطالبه ﴾	٤٥
٢٢	(مطلب في الانحشاء والجهل في الصلاة وفيه اختلافان والصحيح واضح	٣٣	(مطلب فيمن قدر على البغل أو الحمار هل يجب عليه الحج أم لا وفيه اختلاف (مطلب فيمن قتل صبيا هل يلزمه القيمة أم لا	

عليها فضولي الخ	والسلام المسواطين نسائه	بعضاه بعد موقوف الثلاث بحته
٤٦ * (باب المهر) *	٥٩ * (كتاب الرضاع ومطالبه) *	(مطلب لا يقع الطلاق بقوله لأجاجة
(مطلب زوجه ابنته بشئ مشار إليه	(مطلب لا يحرم أم الصغير على الأب	لوفيل وإن نواه
قيمة أقل من عشرة الخ	لأرضعته أمها وأم الأب	(مطلب ادعت أنه علق طلاقها على
٤٧ (مطلب تحديد النكاح وقبضه أقوال	(مطلب لأرضعت صغيرة فترجعها	غيبته مدة كذا بالإنفاق فلهذا
(مطلب تزوجها من عهدا بدون مهر	أنوال المرشعة وقضى الشافعي بسعة	المطلب فوائد
المثل هل يصح النكاح ويلى قبض الخ	ليس للمعنى نقضه	(مطلب إذا علق طلاقها على غيبته
٤٩ (مطلب دخول زوجته فأدعى أنها تائب	٦١ * (كتاب الطلاق ومطالبه) *	بلائة - ثم غاب ويقع ولو فرسها لها
وأدعت أنها بكر القول لها وعليه	(مطلب إذا قال الزوجه أنت طالق	القاضي في غيبته
جميع المهر	لا ردك قاض ولا وال يكون وجعيا	(مطلب قال لها إن أبرأيتني أطلقك
٥٠ (مطلب اختلاف الاقتاه في حكم	(مطلب إذا طلق المدخول بها ثلاثا	فعل فطلق له الرجة
السفر بالزوجة	بكلمة عصى وبه وبات	(مطلب قال لها روى طالق تعلى
٥١ (مطلب لا يقع طلاق الزوج ومهر	(مطلب في طلاق من يفعل أفعال	الغناز برورعى على ثم راجعها الخ
ابنته الصغيرة	الجانين (مطلب لا يقع طلاق الجنون	(مطلب لو قال أنت طالق على
٥٢ (مطلب سلم ابنته الصغيرة للزوجها	والمتوهم والمهرسم الخ	المذاهب الثلاثة يقع طلق رجعية
قبل قبض المجهل والآن بردان	(مطلب قال لأمر أنه إن لم تلى تنتك	(مطلب حاب بالطلاق الثلاث
يسترد الخ (مطلب زوجه ابنته	تكونى طالق	واستثنى وشك في الاستثناء وفيه فوائد
الصغيرة وأقر قبض مهرها مع الخ	(مطلب طلق زوجته واحد رجعية	٨٠ (مطلب أقر بالطلاق بناء على اقتناء
٥٣ (مطلب غلب عن زوجته قبل	فستل عن ذلك فقال ثلاثا كاذبا	مفت ثم تبين عدمه لا يقع
النحول ففسخ الشافعي الشافعي ثم	(مطلب حلف بالثلاث لا شئ عند	(مطلب قال لغناه ما طهر على الطلاق
مات الزوج ولو رثته الرجوع بما قبض	زوجته في البلدة فشتى في جامعها	الثلاث ما تعقد بعني ما تختم (مطلب
(مطلب لا يلزم إلا ما جى وقت العقد	(مطلب علق طلاقها على عدم	قال على الطلاق الثلاث لأفعل كذا
أوز يد عليه (مطلب طلب مهرها	إيفائها قرضها في يوم معين (مطلب في	(مطلب قال فصحت النكاح ناويا
المسروط تجليه وأدعى الزوج إصلا	الطلاق بتروى أو تكونى بصيغة المضارع	الطلاق ثم قال لها تكونى طالق ثلاثا
٥٥ (مطلب هربت من زوجها الكونها	(مطلب في طلاق المدحوش	وذلك قبل النحول
لا تطبق الوطء فأوثها أنها لا شئ عليها	(مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث أنه	(مطلب قال لها إن أبرأيتني أطلقك
(مطلب زوجها أبوها غير مثل عمتها جاز	ما يحرق في مزرعة كذا حرق ابنه الخ	بالثلاث الخ
٥٦ (مطلب زوجه من غير تعجبه	(مطلب إذا حكم الحاكم الشافعي بأن	٨١ (مطلب أقر بطلاق امرأته منذ ثلاث
وجب لها مهر المثل ولها المطالبة به	الطلاق الثلاث لا يطبق البائن ينفذ حكمه	سنتين الخ (مطلب قالت أم أوك الله
قبل النحول كالشئ في العقد	(مطلب طلق زوجته ومات قبل	فقال لها روى طالق على الخ
(مطلب يصح الرهن بمهر المثل	انقضاء عهدها وأدعت أنه رضى الخ	(مطلب قال لزوجه روى طالق تعلى
٥٧ (مطلب في الحبس في المهر المجهل	(مطلب قال المدخول بها على من	للهود الخ (مطلب في الفرق بين روى
وفي مختلف	الثلاث يعنى المنة الخ	طالق وروى فقط
٥٨ (مطلب لا نفقة لمن لا تطبق الوطء وأما	(مطلب قال لها أنت حرة على الخ	٨٦ (مطلب قال لها أنت طالق الى السنتين
المهر الخ	(مطلب إذا طلبت منه الطلاق فقال	يقع بعد السنتين
* (باب القسم ومطالبه) *	لها روى لا يقع إلا إذا روى	(مطلب قال لها أنت على حرام ثم قال
(مطلب لا يجب على نيسا عليه الصلاة	٧٤ (مطلب لا عبرة بقوى الجنبي ولا	لها أنت طالق ثلاثا (مطلب

- وكذا في طلاقها وطلقاتها ثلاثا
 ٨٨ (مطلب قال لا ترضع على الطلاق الثلاث انك من أهل التار لا يقع الخ
 ٨٩ (مطلب حكم الحاكم الشافعي بفسخ نكاح الزوج الغائب ليس بغيره
 ابطاله (مطلب في حيلة اثبات الطلاق على الغائب
 ٩١ (مطلب حلف بالطلاق لا يدخل دارا فسلان الخ
 ٩٢ (مطلب اذا قالت له ابرأك الله فقال لها روي طالق لا تخشع عليه
 ٩٣ (مطلب طلق وبتبرجعية فقيل له طلقها فقال بالجنين يصدق الخ
 (مطلب طلقها ثلاثا وادى الانشاء متصلا (مطلب قال زوجته أنت طالق الا ان شاء الله فوصل الهرة أو الا وان لا يقع
 ٩٥ (مطلب يتعلق بالنكرة في سياق الترقى في مسائل بحرية
 ٩٦ (باب الايلاء ومطالبة) (مطلب أنت محرمة على خمس سنين ايلاء
 ٩٧ (مطلب اذا وطئها في مدة الايلاء يلزمه كفارة عين (مطلب علق طلاق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر
 ٩٨ (باب الخلع ومطالبة) (مطلب في صغيرة لمعالمها على فور الخ (مطلب خالعها أو هاعلى بدل التزيم لزمه الخ
 ٩٩ (مطلب لو خالعها بعد الفحول وقبضها للجمل لا يرجع عليها
 ١٠٠ (باب الفلها ومطالبة) (مطلب لو قال لامرأته أنت على محرمة فهو نظار
 ١٠١ (باب العنين ومطالبة) (مطلب احتل بها ثم طلقها لا يصح
- العقد عليها قبل انقضاء عدتها
 (مطلب أجل العنين سنة فاذا دعت انه أنزل بسكوتها الخ
 (مطلب اذا هربت زوجة العنين المؤجل سنة لا تحب تلك الايام
 (باب العدة ومطالبة) (مطلب في عدة بمدة الطهر
 ١١٥ (مطلب شرط صحة فرض القاضي النفقة على الغائب أن تكون فيه تمدة السفر (مطلب على الزوج السكنى والنفقة واثبات المجل حيث كانت الزوجة مشتهرة
 (مطلب رفعت أمرها إلى القاضي ليفرض النفقة لها على زوجها الغائب (مطلب لها من نفسها ولو سلمت نفسها قبل استكمال مجمل مهرها
 ١١٧ (مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة عليها أمر ايهالها لرجوع عليه
 (مطلب الصلح على نفقة العدة غير جازم
 ١١٨ (مطلب استلزم زوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
 (مطلب حلف عليها ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الا بعد سنة لها
 ١٢٠ (مطلب السكن الواجب على الزوج ما كان له امر افاق وغلق على حدة
 ١٢١ (مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكما كرفع النكاح ينفسخ
 (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقيرة ما تاد به الفقراء
 ١٢٢ (مطلب الطلاق ولو رجعا مسقطا للنفقة المفروضة
 ١٢٣ (مطلب نفقة المزدون الذي لا يعمل وكذلك نفقة زوجته على أبيه المومر
 ١٢٣ (مطلب لا يصح فرض القاضي النفقة على الزوج حيث كان غنيا ولا تعهدها من تناول ما يكفيها
 ١٢٥ (مطلب في النفقة الواجبة على المعسر الحضانة مادامت الخ

(مطلب اذا رهن المزارعون الارض
السلطانية سنين لا تبطل قديمتهم
١٥٨ (مطلب ارض سلطان يتقن من هي
في يد عن عمارتها فدفعتها الاستولى
له الخ جوع
١٥٩ (مطلب ارض بيت المال لا ملك للناس
فيها فلا يجوز بيعها الخ
١٦٠ (مطلب اذا ترك المزارع زرع الارض
الصالحة لزراع ازمه الخراج الموقوف
١٦١ (مطلب مات أحد الجند بعد ادراك
الغلة يستحب الصرف الى قريبه
١٦٢ (مطلب ليس لقسم ارض القسم
وضع شيء عليها
١٦٣ (مطلب رجل من قرته الى اخرى
وصار يزرع في ارض الخراج ولم
يعا الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية
١٦٤ (مطلب عشر الارض العشرية
على المؤخر على المستأجر
١٦٥ (مطلب قرية بعض ارضها وقف
والبعض سلطاني اذا خرج اهلها منها
لكثره الخالق لا يصحرون على العود
١٦٦ (مطلب في حكم المأخوذ من زراع
ارض الوقف وارض بيت المال
١٦٧ (مطلب في ارض قسرية وقفها
السلطان وغرس اهلها ثم اخصر
زيتون لجندوا الزيتون بنسبة المتكلم
عليها فانه قول لهم في قدره
١٦٨ * (باب الجزية ومطالبه)
(مطلب اذا عاند اهل الغلة وقالوا ان عادتنا
أن لا نعطي الجزية عن لا عزب
الى غير ذلك لا يلتفت الى قولهم
١٦٩ (مطلب اذا مات الذي لاهن تركه
لا تقابل ورثة بالجزية
١٦٩ * (باب المردن)
١٦٩ (مطلب في حكم سلب سيدنا ابراهيم
١٧٠ (مطلب في حكم سلب سيدنا محمد صلي
الله عليه وسلم

(مطلب في قصر ان سب سيدنا محمد
عليه السلام (مطلب لو قالوا جاني
التي ما فعلت لا يكفر وكذلك
أخبر بامر
١٧٣ (مطلب من قال ان النبي كان
اذا نظر الى امرأة وأعجبته سقط
له تقويمه الشريف كفر
١٨٤ (مطلب في تفسير قوله تعالى واذا
تقول للذي أتم الله عليه الآية
(مطلب لو قال المدعو الى الشرع
لا أنظر هذا دعوى بلفظ وتماثل
مستغنا كفر (مطلب من أدى
غيره بقول أو فصل ولو بقصر
العين عزو
(مطلب من قال لا أعمل بالشرع
بل أعمل بدعائم العرب (مطلب قيل
له ارض بالشرع فقال لا أقبل ذلك
فأجاب الخ
(مطلب في حكم من تكلم بكلمة
الكفر تفصيل بين كونه هازلا
أولاعبا وغير ذلك
(مطلب في نحو حكم عرب السعادة
الذين يطلقون نساهم فيزوجهما
الرجل منهم بعد جمع ولا يمتدون
بعد الموت أيضا (مطلب في حكم
الروز الفاتنين بالوجه الحالك
بأمراته وبعدم يؤقتين وغيره
ذلك
* (كتاب القتل)
(مطلب اذى المالك النصب
واللاقطا القطة
* (كتاب المقتود)
(مطلب قبض الناظر لرجوة مستغل
ثم فقد الناظر ولم يكن المستأجر الخ
* (كتاب السرقة)
(مطلب بنى أحد المراكه في
المشترك بغير اذن البقية

١٨٢ (مطلب لا يصح الشرب على العمارة
(مطلب يجوز الاستدانة على الوقف لعمارة
١٨٣ (مطلب باع أحد الشرى بدين نصيبه
من فروس وصلها للمشترى فهلكت
١٨٤ (مطلب بضمن أحد الشرى بدين
مبايعه أو وهبه من تناه المشترك بغير اذن الخ
١٨٤ (مطلب في دار بين بالسع ويقيم
وامرأة سكنها البالغ بلا استقبول
حصة اليقينة
(مطلب ما سله الشرى كساه
في المال بالا كساب يكون بينهم
بالسوية (مطلب انساب وصلى
الشرى بدين المالك
١٨٦ (مطلب اذا اشترى رجل شيا من
أحد الشرى كساه ودفع ثمنه لغير البائع
من الشرى كساه تبرأ منه
(مطلب اشترى أحد شرى
المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترى
المساحون على ان ما حصل من كل
سقية بينهم سوية
(مطلب اذا كسر رجل فرسا بغير
اذن مالكه لا يبرأ عن الضمان
بسلامتها لاحدهما
١٩٠ (مطلب اذا قال أحد الشرى كساه
استندت من فلان ودفعته لم
يصدق بيمينه
١٩٠ * (كتاب الوقف)
(مطلب في كمال وقف على الاولاد
فصل فيه الواقي أما كن الوقف الخ
(مطلب اذا وقف رجل بمحدود
يشغل الوقف جميع ما هو داخل
الحدود (مطلب ادى رجل اسحقا فاقا
في وقف اشتبهت مصارفه (مطلب
في رجل وقف على نفسه وولده
وعلى من سمى له من الاولاد
الذكور والبنات ما دمن ما صارت
(مطلب وقف وقفنا على نفسه ثم على

ذلك وقفا شرعا على من هرق
درسته وذوي طبقته
٢٩٨ (مطلب اذا وقف على ولد العطل
وعلى من سمعته فالخيرية فيه
يرجع للواقف
٣٠٠ (مطلب انخوان انشا وقفهما على
انفسهما فمن بعدهما على
اولادهما المذكور والانا
٣٠١ (مطلب لا تظفر لقوة القرابة مع تول
الواقف يقدم الاقرب الاقرب الى الواقف
٣٠٣ (مطلب من له السكنى لا يستحق
الاستغناء وبالعكس
٣٠٤ (مطلب لو طلب أحد الموقوف
عليهم السكنى القسمة أو الهبات
لا يجاب لذلك
٣٠٦ (مطلب ليس العتوى أن ينفرد
بالتصرف بغير إذن الناظر وبالعكس
٣٠٩ (مطلب الامام يستحق بقدر عهده
اذا عزل ومات
٣١٠ (مطلب يجوز الاستئذنة على
الوقف للتعمير
٣١٠ (مطلب وقف رجل جاريه على
مصالح المسجد فباعها التولى بعد موته
٣١٣ (مطلب المله حوله كلب الوقف
الاصلي المتصل بالقضاء
٣١٤ (مطلب يعمل في الاوقاف المتقادم
عهدها جاعدا بالسجل لا بكتاب الوقف
٣١٦ (مطلب رجل باع أرضا مدعى
انني كنت وقفها
٣٢٠ (مطلب في حكم الارض المحتكر اذا
مات الناظر واستحكر
(مطلب الاحكام بالغبن المباحش
غير صحيح ولو اضاهاكم براء
٣٢٣ (مطلب وقف وقف اعلى جهة برعين
له انذار لا يجوز تبديلهم
٣٥ (مطلب العبرة بما تقوم عليه البيئة
لا بما فيها من الخطوط

(مطلب وقف على نفسه ثم على
اولادهم ومما هم ثم من بعد كل منهم
على اولادهم والوجودون الا ان
متفاوتون في الدرجة
٢٢٧ (مطلب اذا اطلق الواقف فهو على
الاستقلال (٣٢٩ مطلب الاجارة
الطرية غير محصون ولو يمتد
لا يثبط لاحتيا لا يستبدل انحاء
البلد والمحلة
٣٣٠ (مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على
كفاية بل البيئة
٣٣١ (مطلب في نقض القسمة
٣٣٢ (مطلب اذا سكن ما كمل البلدة
تخصا في دار الوقف يجب عليه الاجر
ويهدم ما بناه
٣٣٥ (مطلب نقض القسمة بعد اقرض
الطبقة
٢٢٧ (مطلب لا يثبت وطنية على بكتاب
الوقف
٣٣٨ (مطلب ليس لاحد ان يقرر وطنية
في الوقف بغير شرط الواقف
٣٤٠ (مطلب لا يجوز احداث الزوائف
في الاوقاف
٣٤٢ (مطلب في زاده التعت في الاحرة
٣٤٣ (مطلب وجب من مستحق الوقف
جمله من المذكور والانا ولو يعلم
ترتيب الموتى حتى يعلم ما لكل
٣٤٦ (مطلب مدونة يجوز امسكها اذا
أجرها من تولد مصرف أجرها على
مصالح المسجد (مطلب العشر
وانخرج لا يستقطن بالوقف
٣٤٧ (مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على عموه
٣٤٩ (مطلب لا شرط في استبدال عقار
الوقف أن يكون البديل عقارا
(مطلب في استبدال الوقف بالاراهم
٣٥١ (مطلب البيوع ومطالبه)

(مطلب اذا أقراني اشترى من
ماله الا يلزم منه كون المبيع للاب
(مطلب في بيان الغبن الفاحش
٣٥٢ (مطلب اشترى ثورا فقبضه ثم سقط
فدفعه انسان فاذا اطلع على عيب
قديم يرجع بالنقصان
٣٥٤ (مطلب اذا سرق المبيع من يد
البائع قبل القبض يرجع المشتري
عليه بجدع
٣٥٦ (مطلب المشتري عن السر لا يمن
العلانية في الرجوع
٣٥٧ (مطلب لا يندفع أحد الورثة
شأنا من التركة المستغرقة الا رضاه العرماه
٣٥٨ (مطلب اذا اشترى كرم فظهور ان
أرضه وقف
٣٥٩ (مطلب تراص على من معلوم ثم
باعها لغيره
٣٦١ (مطلب في استحقاق البائع المبيع
من مشتريه (مطلب اذا باع حصتي
دار وعاد المشتري على البائع أنه
عند احضار التمن يبيعه
٣٦٢ (مطلب اشترى حب قطن وزرعه
٣٦٥ (مطلب اذا اشترى ذم من مسلم
دار في مصر المسلم في جبره على بيعها الخ
٣٦٦ (مطلب كرم به أشجار متروكة
بعضها وقف وبعضها ملك
٣٦٨ (مطلبه أن رد أحد الجملين
ببيع وبأخذ السليم بحسبه
(مطلب في حكم رد البائع الفاحش
٣٧٠ (مطلب لو اشترى غرار معلومة من
صير مع (مطلب اذا أخذ رجل شيئا
من آخون غير أن يتفقا على التمن
٣٧١ (مطلب لو وكيل بالبيع ففسخ البيع
بالغبن الفاحش حيث غره المشتري
٣٧٢ (باب البيع الفاسد ومطالبه)
(مطلب شراء الزيت على شرط
طبخه صاونا ففسد

(مطلب بيع الدين في الضرر لا يجوز)
 ٣٧٣ (مطلب البيع بالسعر يوم الطلب فاسد (مطلب استعاذ فرقا فسرت
 ٣٧٤ (مطلب بيع مائة الفضة الى أجل
 ٣٧٥ (مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن فيفسد البيع
 ٣٧٦ (مطلب لا يجوز بيع حق التملك (مطلب في بيع اراضي بيت المال
 (مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن
 ٣٧٧ * (باب الاقالة ومطالبه)
 (مطلب قبول البائع المبيع عند رد المشتري له مدعي العيب فيه اقالة
 (مطلب اشتري من زوجها وادهاها ساكها ثم اقالته البيع
 (مطلب اقال البائع المشتري من غير علمه فعيب البيع في يد المشتري (مدعي اد اقر للسكرم وأكل
 المشتري غرته ثم تقالا وتفا محال لا يصح
 ٣٧٨ (مطلب استعمل المشتري العبد ثم تقايلا
 * (باب الزا ومطالبه)
 ٣٧٨ (مطلب جحل ما توله وزنه وقيمته مال لجهة وقف معاملة بالبيع
 * (باب الاحتقاق ومطالبه)
 ٣٧١ (مطلب اذا اشترى كراما وصرف فيه مدة ثم طهرانه وقف يجب على المشتري ضمان ما زاد
 (مطلب استحققت العلة من يد المشتري فزاد الرجوع على البائع فادعى البائع عليه فتابها عنده مع عيبة المستحق
 (مطلب استحق حصان من المشتري بتاج اموال طلق وحكم به ثم برهن بانه على تناجه عنده او عنده لبايعه

(مطلب يطل الحكم المستحق من المشتري يدعى التاج باثباته البائع أو بانه التاج عنده
 (مطلب اذا ولت بقرقة يد المشتري ثم استغفرت رجوع على البائع الم (مطلب اذا اشترى يتاوين في ثم استحق رجوع بالثمن وقيمة البند
 (مطلب تقاضا في ثمن فاستحق أحدهما فانك المستحق الآخر ليرد على المتقاض ليأخذ ثمنه ما تمتع
 * (باب السلم ومطالبه)
 ٣٨٠ (مطلب دفع المسلم اليه بعض المسلم في السلم قال لا قبله الا ما لم يتركه فسرقت
 (مطلب لا يصح اسلام الدين في الزيت لان شرطه عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين
 (مطلب القول للرب السلم في دعوى الاجل لا للمسلم اليه في سكاره
 (مطلب لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه
 ٣٨١ (مطلب دفع مسرور ليد دراهم لغير جهالة على شعير مدته هازيد ليكر لغير رجها فانك البعض وأخرج البعض
 (مطلب جحل الثمن انما في الزمة سلا غير صحيح
 (مطلب اسم الاخر في قطن سسلا فاسد ثم اشترى المسلم اليه ما يمتنه من المسلم فيه ثم باع رب السلم بالثمن قطعا
 (مطلب بيع المسلم قبضه المسلم اليه لا يكون اقالة مطلقا
 (مطلب يجب ضمان زينة الزهر بالسلم فيسب بالعتما باحت ان لم يثبت

شباعه بالينة
 (مطلب بيع المسلم لغيره قبل قبضه لا يصح مطلقا (مطلب اذا فسد السلم يترد السلم اليه المسلم فيه ويرد رأس المال
 ٣٨٢ * (كتاب الكفالة ومطالبه)
 (مطلب لا يصح التزام الدال الخمران للمشتري
 (مطلب اذا قال أحد المدونين للآخر دينك عندي يكون كفته
 (مطلب في تعليق الكفالة بالشرط (مطلب فيما نصح به الكفالة
 (مطلب لا يصح كاتبايات والتائب وغيرهما
 ٣٨٤ (مطلب مصادروا لغير جلافة قال لا تخرخصني من مصادره صح ورجوع عليه بما دفع
 (مطلب الكفيل بالنفس يبرأ بموت المكفولة به (مطلحات عن ذكر كور واناث وقد كفل مهر زوجه أحد أولاده
 ٣٨٥ (مطلب الكفالة بالمدة ما عير صحبة (مطلب الكفالة بالدية غير صحبة
 * (كتاب الخوالة ومطالبه)
 ٣٨٥ (مطلب رجعل عليه مهر زوجته البالغة ولا تخشها اكبيرة مهر على زوجها فأحال أبازوجت بمهرها على زوج أخته
 ٣٨٥ (مطلب رجوع المبال عليه بما أدوى للمحال على الحمل
 (مطلب اذا عر استأجر رادن الناظر منه ورجع عليه ولا يكون سكوت المبال عليه قولاً ولا
 (مطلب اذا قوى المال على المبال عليه رجوعه على الاصل
 (مطلب المحال امور لعرفاء المحتال عليه

٤٢٨
١٩٨٠
١٩٨٠

• (المسرة الاول) •

من العتود البريه في تنقيح الفتاوى الحامديه
تأليف الشيخ الامام الصلاه الجراحه
الفهامه السيد محمد أمين التهر
بان عابدين، نعم الله عليه
آمين

وبالهامش كتاب الفتاوى الحيره لشع البريه على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفه النعمان نفع الله بها جميع الامام
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد
به الخير لنفقه في الدين *
وهدي من شاء الى سبيل
المؤمنين * والصلاة
والسلام على سيد الاولين
والآخرين * محمد خاتم
النبيين والمرسلين * وعلى
آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (وبعد) فيقول
العبد الفقير الابراراهيم بن
سليمان بن محمد بن صيد
الذي رزق وجدته شيخنا
العلامة * الرحلة الفهامة
* الشيخ يحيى الدين طاب
ثراه * وكانت قسرا ديس
الجنات مأواه * قد شرع
في جمع فتاوى والده شيخنا
وأستاذنا وكتب لهادي لاجبة
صورها وبعد فيقول العبد
المفتير * يحيى الدين هذا
نزيه سبر * من جم فتير *
من أجوبة عن أسئلة سئل
عنها سيدنا ومولانا شيخ
الاسلام والمسلمين * خاتمة
الفقهاء المحققين * وأوحد
الزمان * في فقه أبي حنيفة
النعمان * وحيد الدهر
وفر يد العصر * سبدي
والذي اخبر الدين المنف
* ومن هو خير محض
كاسمه الشريف * ألا وهو
خير الدين * معتنع بطول
حجابه المسلمين * فاجاب عنها
بما هو الصريح المختار من

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على آلائه * وأشكره على قوت رعايته * وأصلى وأسلم على حاتم أنبيائه * سيدنا محمد خير
أسعياقه * وعلى آله وصحبه وأحسانه * (أما بعد) * ويقول العبد الفقير * الى مولاه القد بر محمد أمين *
الشهير بابن عابد * غفر الله له ذنوبه * وملا من زلال العوذ ذنوبه * أن كاتبه في المسئلة * عن
سؤال الفتى * للإمام العلامة * والخبر الفهامة * حامداً فدي، العادي مفتي دمشق الشام * عليه
رحمة الملائكة السلام * كتاب جمع جل الحوادث * التي تدعو اليها البواعث * مع القرى القول الأقوى
وماعليه العمل والفتوى * لم أر المبتلى بالفتوى أشجع منه * حيث جمع ما لا يخفى عنه * غير أن فيه نوع
الخطاب * بتكرار بعض الاسئلة وتعداد القول في الجواب * فأردت صرف المهمة نحو اختصار أسئلته
وأجوبته * وحذف ما شتم منها ومكرزاته وتلخيص أدلته * ورمي ما قدم ما أخر وأخوت ما قدم
وجعت ما تفرق على وضع محكم * وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تنقيح * أو ما فيه تقوية وتأييد
ضام الى ذلك أيضاً بعض تحرراتي في بعض المسئلة في حاشيتي على البحر المعممة في الحاشيتي * على البحر الرائق *
وحاشيتي التي علقتها على شرح التنوير والسبيل والفتاوى * على الدر المختار * وما حذرته من الرسائل الفاتحة *
في بعض المسائل المعلقة * مع ما يقع فيه الفتح العلم في حال الكتابة من تحرر بعض المسائل المشككة
والوقائع المعضلة * عدونك كتابا بالدر والفوائد * خايعا عن مستنكرات الزوائد * هو العبد في
المذهب * والحري بأن يكتب بما لا يذهب * حاشي على جعمن لا يسعني الامتثال أمره * أقاض الله
على وعليمن وأبلى خير وبره (وقد سميت ذلك بالعقد والذرية * في تنقيح الفتاوى الحامدية) وحبت
قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الأصل وكل ما كان من زيادات أو استدراك بلغظ أقول * والله تعالى هو
المسؤل * في بلوغ ذلك المأمول * والتوفيق والسداد * وانعام هذا المراد * وفي أن ينفعني به والمسلمين
فانه أكرم الأكرمين * وأوسم الراحمين (سئل) فيمن أراد أن يتدعى في أمري بالهتمة به شرع وليس
بمعزم ولا مكره ولا لاجل السلو عليه مبدأ بغير البينة فماذا ينبغي بد أحضيقا * (الجواب) * بسم الله

مذهب أبي حنيفة وأبو
صهبة يكره أهل المذهب
لاختلاف العصر أو لتغير
أحوال الناس وفقاً بمبدأ
الله طالبا به رضائه تعالى
عنه يوم الخيفة. فجمعها
وكتبها. وعلى طريق
الهداية رتبها. ليحصل
التسهيل والتقريب.
للسائل والمجيب. ولم
أرسم غالباً المائل وجوده
في الأسفار. وكثر وقوعه
في غالب الديار. أولهم
به في الأبواب. وأن فهم
من كتب الأصحاب (ومجموعها
بالتفويض الخبير به لنفع
الربيه) وبالله المستعان.
وعليها التكلان. وهذا وقد
أشبهني والذي المشاواليه
بتمننى الله تعالى بطول
حياته وأسبغ نعمه على
عليه. أنه لا يئس نفسه إلا
في تعلم القرآن وحفظه
والإخذ في تجويده. ثم
الاعتناء بالفقه وتشييده
وتحميده. وأنه وحصل من
بلده التي هي الزمالة البيضاء
سنتسبع بعد الألف إلى
مصر ولزم العلماء بالجامع
الازهر وأخذ الفقه عن
جماعة من فقهاء الحنفية
كالشيخ عبد الله الضرري
والسراج الحانوتي والشيخ
أحمد بن الشيخ محمد أمين
الدين بن عبيد المال
 وغيرهم وقرأ الأصول على
الحمي وجماعة والخبز على
العلامة الشيخ أبي بكر

الحسين الرقيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جعلنا بين السبعة والحدثة
القول عليه أفضل الصلاة وآتم السلام كل أمر ذي بال لم يدأقه بسم الله فهو أثر وفي رواية أجمع وفي رواية
بالجدة وختها بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تتناول ما ورد في ذلك. (فوائد تتعلق بأدب المفتي) *
أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لأنه لا تعلم بل أدبه أن يقول لا بصديق بل بآية من آيات الأمان. الواجب
على المفتي في هذا الزمان المبالغة في إصباح الجواب لقلية الجاهل فتاوى ابن الشارح من الحدود والتعزير
وفي الفتنة ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب. ويتروك العرف ونفعه عن خزائن الروايات
يبري على الأشياء من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رأه المسلمون حسناً فهو
عند الله حسن اهـ (أقول) لكن صرحوا بأن العرف مخالف للنص لا يعتبر بوجه أنه لا يصح بيع الشرب
مقصودا وأن تعرف ولعل هذا انحول على بعض مسائل كسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الرواية عن
الامام عدم جوازها أو الفتوى على الجواز لتعامل وكوقف المتقول وكيفية ألفاظ الأعيان المبني على عرف
المقدمين فإنه لا يلتزم فيها فهم بل تجري على كل حرف حدث تأمل قال ابن الشحنة في شرح المنظومة
كل مافي الفتنة مخالفا لقواعد الشافعيين لا يعمل عليه ما لم يصح من قبل من غير وفي حكام الحكم المحققين
لشرب زبالة وقد أفاضني استاذي ونهني بقوله أن فتوى مثل هؤلاء أكابر وأضرهم شأنه النظر فيها من غير
تقليد واتقاء فيها من غير إحاطة بتكلمها من كتب المذهب المعقدة فإن مقام الاتقاء خطر وقد ينطلي الإنسان
أنه فهم المسألة على حقيقتها والأمر بخلافه أو ثبت عليه حفظه فيضطر. ولذلك إذا حقت كثير من الفتاوى
الجمعة عمن أصحابنا فلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها. وكان استاذي الثاني إذا
جاءه فتوى بأمر من النظر فيها يقول لعالمها المأمون تصبر حتى تراجع النقل وأخذها ثم يقول لي أنا أعرف
الحكم في هذا كأمرنا وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراعاة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي
يسجن من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز إلا بعد النظر والحكم
أناله من أئمة المذهب وجهه الله تعالى اهـ. المراد من قولهم يدين ديانة لا قضاء أنه إذا استفتي فيها يجيبه
على وفق ما يرى ولكن القاضي يحكم عليه وفق كلامه لا يلتفت إلى نيته إذا كان فيما توى تخفيف عليه كما
لوقال على لقائلهم ألف درهم وقد قضيت هل يرث من دينه يشته بالبراعة وأسمع القاضي ذلك منه يقضى
عليه بالدين إلا أن يقم يئس على الإفاء شرح مختصر الأخسبكتي للشيخ عبدالقادر البقاري من القسم
الثالث من بحث الحقيقة والمجاز دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضي
عالمًا دينًا من الكبريت أو من العلم برأيه في الثاني والعشرين من الأمان (أقول) ولناجزي العرف في
زماننا أن المفتي لا يكتب المستفتي ما يدين بل يجيبه عن المسائل فقط لتلازم الحكم القاضي لقلية الجاهل على
قضاة زماننا. من أدب المفتي أن لا يكتب في الواقعة على ما جعل بل على مافي السؤال إلا أن يقول إن كان كذا
فحكمه كذا كره ابن حجر في كتاب المستعجب وهذا من زماننا مشكل لكثرة الجدل التي تقع في كليات الأسئلة
ولكثرة الجاهل والبيعي بحث أن بعض المطلق إذا صوابه فتوى صالح بها على خصمه وقال المفتي أفتى لي
عليك بكذا أو الجاهل أو ضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقا أو لا اهـ من خط شيخنا شيخنا
الشيخ عبدالقادر الصغوري الشافعي (أقول) إذا علم المفتي حقيقة الأمر ينبغي له أن لا يكتب للسائل لتلا
يكون معينا على الباطل بل لفظ الفتوى كعدم لفظ الصبح والأصح والأشبه وغيره هل يدين من مسائل
شقي وفيها من الكثرة والصبح لا بد في قول صاحب المخطط هذا هو الأصح وعليه الفتوى اهـ. معنى
الأشبه أنه أشبه بالنصوص رواية وأراج حججها فيكون عليه الفتوى برأيه. متى اختلف في المسألة فالعبرة
بما قاله الأكثر يبري من قاعدة الأصل الحقيقة

(كتاب الطهارة)

السنونى وغيره وقرا
 الفرائض وأكثر التردد
 على الشيخ قائد الولي
 المشهور ورجع من مصر
 إلى بلدته واسطاذى القعدة
 اطرام سنة ثلاث عشرة
 وألف انتهى ما كتبه
 بجمع مثالي بابالمز
 واستقر منه اللثة ثم ان
 استقرت صفنا العلامة
 والده للذكور في كمالها
 على حسب ترتيبها فأجازى
 فاستقرت الله تعالى في
 ذلك وأسلمها والله سبحانه
 وتعالى أسأل وبنيته
 أقول أن يجعل عيناها
 مشكورا وأن يجعله
 صالحا لخطا وجهه الكريم
 موصلا إلى الفوز بدار
 النعم انه على ذلك قادر
 وبالأجابة تدير
 * كتاب الطهارة *
 (سئل) هل يجوز استعمال
 الماء النجس الذي لم يتغير
 طعمه وريحه في غير
 الشرب والتطهير كبل
 العين وسقي الدواب
 (أجاب) نعم يجوز ذلك قال
 في جامع التناوي وعصاة
 الثوب النجس ان تغير
 طعمها وريحها يحرم
 الاستعمال كالبول والا
 يجوز الاستعمال في غير
 الشرب والتطهير كبل
 الطين وسقي الدواب له
 وقال في البرازة وبالنجس
 يتنفع في سقي الدواب
 وبلى الطين ويجوز انتهي

(سئل) في فأرة وقعت في سمن مانع وماتت فيمماذا وضع في الماء فوق السفل ومسب عليه الماء ثم أنخله عنه
 بالماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطاف به ثلاث مرات فهل يطرأ بكل من هذين الصنعين
 (الجواب) نعم يطرأ على طهارة الخمر به وهكذا روي عن أبي يوسف وعليه الفتوى كالنجم والبرازة
 ونزلة المقيح وغيره وروى في الظاهر به وصرح به في البحر (سئل) فيما إذا وقعت فأرة ممتلئة في فوارة
 ديس جامدة بحيث لو شئت لاتنلهم وروى وقور ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يطرأ
 ويؤكل الباقي والجامد هو الذي لا ينضم بعضه إلى بعض اذا قور ما حوله فالتى أو استصير به يؤكل كل ما سواه
 برى ما حتى قارئ الهداية بأنه اذا غلب على طين المتخوى أنه ينضم معر واسمها طهارة السم ولا يجب عليه
 شيء حتى يوجب إبطال الماء في الغسل الداخل ثقب الاذن المتقوية (وسئل) قارئ الهداية أيضا عن
 القسمة الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ما عديله يجوز الوضوء منها (فاجاب) ادم يقع فيها غير
 الماء المذكور لا ينظر (أقول) هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين المقيح والمقيح وفيه عتق عظيم من العلماء
 المتأخرين حروبه في سابقني المسماة قور المختار على الدوا المختار فراجعها فيها ما لا يجنبه في غير هذا والله الحمد
 (وسئل) أيضا عن الهابة اذا ركبت على دهن من روثها وصرقها وصاب بدن الزا كبر أو روثه من عرقها
 الملوثة (فاجاب) بأنه يتنجس ولا يطرأ بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالافضل (سئل) فيما اذا وقع
 ضفدع مائي صغير صب وبان فيه فهل ينصبه أولا (الجواب) حكم سائر الائنات حكم الماء في الأصح كالماء
 والنهر والبر وموت الضفدع فيملا ينصبه كالماء الكثر وغيره فلا ينصب الصغير وفي الهداية والصفدع البرى
 والبحرى سواء وعمل البرى يغسله جوذا الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون الصغرى ما يكون بين
 أصابعه سترونجوع في السراج عدم الفرق بينهما لكن محلها اذا لم يكن للبرى دم سائل فان كان يغسل على
 الصبح يجوز عن شرح المتنوعام الفوائد فيه (سئل) في ديس مانع من طهر جل ينعل يسمى زرب ولا ووطنه
 فاقبل النعل منه وإيس فيمنع حاسة ولا أثرها فهل تنجس الديس به (الجواب) حيث كان النعل طاهر
 لا يتنجس الديس المزبور (سئل) في ما يتنقل مطمورا كثره في الأرض ولغ فيها كلب منزه وما دما
 وغسولها بالماء الطاهر ثلاثا وينشغون في كل مرة بفرقة طاهرة ثم ملو صاهام طاهرا ثم صوا عليه ما في دلو
 سبع مرات فيخرج الما من جنتها الخارج في كل مرة من خرف قديم فهل تطهر (الجواب) نعم تطهر
 (أقول) قوله ثم ملو لها الخ بماء العتيق التطهير والا فهو غير لازم عندنا (سئل) في الكبد والطحال هل هما
 طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى بهما وجعا لحف وصل به تحوز صلاته كالماء الحانية وهما
 حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السجدة والجراد ودمانا لكبدوا والطحال وهو يكسر
 الطاء والمكرو ويخرج من الشاة سبع الفرح والخصيفو القسوة الدم المسفوح والمرارة المائية والذكر
 ونظامها بعضهم ينوله اذا ما ذكبت شاة فكلمها * سوى سبع فقه من الوال
 فقاء ثم غاب ثم غيب * وذال ثم مبيت وذال
 (أقول) وكتبت جهتها في حروف كتبت ونظمتها بقولي
 ان الذي من المذ كثرى * يحممح ودفن مذمدم
 * كتاب الصلاة *
 (سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينوبه في السجعتين أم في المين فقط وهل قال به أحد أم لا
 (الجواب) نعم ينوبه فمما هو روي به الحسن عن أبي حنيفة قوله قال محمد وقال أبو يوسف ينوبه في
 المين فقط على ما في الحانية وفيها زيادة لأنس ما هو في ان محمد اعدم همناني آدم على الحنيفة في المذكر
 وفي كتاب الصلاة آخر وهذه المسألة اختلف فيها أهل القبلة قالت المعتزلة جله الملائكة أفضل من جله نبي
 آدم وقال بعض أهل السنة جله نبي آدم أفضل من جله الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص نبي آدم

أَذْخَرَهُ الْمَاءَ الْغَيْسَ مِنْ
الْبِرِّ بَكَرُهُ أَنْ يَبْلُغَ الْعِلْمَ
وَيَبْلُغَ الْمَسْعَدَ أَوْ أَرْضَهُ
لِجَاسَتِهِ خِلَافَ السَّرِيقِ
إِذَا جُعِلَ فِي الْعِلْمِ لَانٌ فِي
ذَلِكَ مَرُورٌ عَلَيْهِ لَا يَتِيَا إِلَّا
بِذَلِكَ أَنْتَهَى وَفِيهِ مَقَالَعُنُ
الْمَشِيرَةِ وَتَوَلَّى بِأَسْرِ الْمَاءِ
الْغَيْسِ فِي الطَّرِيقِ وَلَا
يَسْقِي لِلْهَامِ وَفِي خِزَانَةِ
الْمَاءِ الْغَيْسِ لَا بِأَسْرِ بَانَ سَقَى
وَالْعَمَ أَنْهَى وَفِي الْهَمْرِ
وَهَلْ يَسْقِي لِدَوَابِّ قَالِي
النَّخْبَةِ لَهُ لَوَافِي الْخِزَانَةِ
لَا بِأَسْرِ بِذَلِكَ وَأَقُولُ لِمَا فِي
الْخِزَانَةِ لَوَافِي مَا فِي الْأَسْبَابِ
وَمَا فِي الْخِزَانَةِ مَا فِي الْأَسْبَابِ
فَهَذَا قَوْلَانِ مَقَالَعُنُ
لَا تَقْلَانِ مَشَافِي أَنْتَهَى
وَأَنَّهُ أَهْلُ (سُئِلَ) فِي
الشَّارِبِ إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ
تَغْلِيهِ أَمْ لَا (أَجَابَ) لَا يَجِبُ
تَغْلِيهِ وَأَنْ طَالَ قَالَ هُوَ
أَعْلَامُ الْخَبِيرِ وَفِي شَرْحِ
الْقُدُورِيِّ قَالَ عَزَا إِلَى
رَوَايَةِ الْمُهَيْطِ لَا يَجِبُ لِيَصَالِ
الْمَاءُ إِلَى مَقَاتِلِ الْحَاجِبِينَ
وَالشَّارِبِ تَغْلِيهِ الرُّوَابِ
قَالَ الْخَلَوَاتِيُّ وَتَغْلِيهِ أَعْلَى
أَنْ عَسَ الْمَاءُ شَرْحِيهِ
وَفِي صَلَاةِ النَّصَابِ إِذَا قَصَّ
الشَّارِبُ لَا يَجِبُ تَغْلِيهِ
وَابْصَالِ الْمَاءِ إِلَى الشُّفْتَيْنِ
وَفِي النَّوْزِلِ لَا يَجِبُ وَأَنْ
طَالَ هُوَ وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَى
الْمَقْدَسِيِّ فِي شَرْحِ الْكَنْزِ
قَوْلُهُ وَقَالَ فِي الْهَيْئَةِ الْخَالِ

لَهُمُ الْمُرْسَلُونَ أَضَلُّ مِنْ جَلَّةِ الْمَلَائِكَةِ نَوْعًا مِنْ أَهْلِ دِينِهِمْ وَهُمْ الْأَتِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِ الْمَلَائِكَةِ وَخَوَاصِّ
الْمَلَائِكَةِ أَضَلُّ مِنْ عَوَامِ بَنِي آدَمَ وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّفْضِيلِ لِأَنَّ الْوَأَلَّ وَالْجَمْعَ الْمَقْلُوقَ دُونَ التَّرْتِيبِ
أَه (سُئِلَ) هَلْ السُّنَّةُ بَعْدَ فَرْضِ الْعِشَاءِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ كِتَابَتَيْنِ أَمْ أَرْبَعٌ وَقَبْلَ الْفَرَضِ هَلْ هِيَ عِنْدَنَا
مُؤَكَّدَةٌ أَمْ مَدْنُوبَةٌ (الْجَوَابُ) أَلَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَأَلَا أَرْبَعٌ تَبْلُغُهَُا بَعْدَهَا مَدْنُوبَةٌ
وَشَرِعتُ النَّوَافِلَ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِحَبْرِ التَّغْيَانِ وَبَعْدَهَا قَطْعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ (أَقُولُ) الصُّوَابُ الْمَكْسُورُ
فِي الْهَمْرِ (سُئِلَ) فِي اقْتِدَاءِ الْحَنَفِيِّ بِشَافِيٍّ وَفِيهِ تَكْثِيرُ الْأَتَقَاتِ هَلْ يَصَحُّ أَمْ لَا (الْجَوَابُ)
وَأَيْتُ فِي جَمْعِهِ الشَّيْخُ طَيْفُ الدِّينِ ابْنُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرْشِدِيُّ مَعْنَى كِتَابَتَيْنِ كِتَابَتَيْنِ
الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ مَعْدُو الْقُرُونِيُّ الْحَنَفِيُّ فِي عَدَمِ بَيَانِ صَلَاتِهِ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْبَيَانُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَمَكُورُ وَالنَّسْفُ قَطْعُ (سُئِلَ) عَنْ هَذِهِ الْأَيَّةِ الْكُرْبَةِ فَكَيْفَ مَسْرُورُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ (أَنْ لَمْ يَكُنْ يَصُورُ عَلَى النَّبِيِّ) يَتَوَنَّنُونَ بِظَاهَرِ شَرْفِهِ تَعْلِيمُ شَأْنِهِ (بِأَيِّ الَّذِينَ أَمْتَوَا صُلَا
عَلَيْهِ) اِهْتَمُّوا أَنْتُمْ أَيْضًا فَكَمْ أَوَّلَى بِذَلِكَ فَقُولُوا لَهُمْ عَلَى عِدَمِ (وَسَلُّوا سَلِيمًا) قُولُوا السَّلَامُ عَلَيْهِ
أَيُّهَا النَّبِيُّ فَإِنَّ قُلُوبَنَا كَمَا السَّلَامُ بِالْمَصْدُورِ بِكَمَا صَلَاتُهُ فَلَنَلْصِقَ كَمَا صَلَاتُهُ كَمَا كَانَ سَبْعَانِ
وَالْجَلَّةُ الْأَجْمَعَةُ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُ الْمَلَائِكَةِ وَالْخَبِيرُ وَالْزَّمَامُ وَالْأَمْرُ بِمَاطِنِ السَّلَامِ لَيْسَ كَذَلِكَ
فَمَا كَدَهُ بِالْمَصْدُورِ الْأَيَّةُ تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ صَلَاتِهِ وَالسَّلَامُ فِي الْجَلَّةِ قَالَ ابْنُ كَيْلَانَ بِأَشْوَاقِ أَوْ السَّعْدُ
الْعُمَادِيُّ بِأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْتَوَا صُلَا عَلَيْهِ وَسَلُّوا سَلِيمًا فَاتَيْنِ الْهَمَّ عَلَى عِدَمِ دُوسَمٍ وَغَدُوكَ قَبْلَ الْمُرَادِ
بِالتَّسْلِيمِ الْأَتَقَادَ لَمْ يَرِ بِالتَّسْلِيمِ وَالْأَيَّةُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ صَلَاتِهِ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ مَا قَامَ عَنْ عِدَمِ تَعْرِضِ
لِوَجوبِ التَّكْرَارِ وَعَدَمِ وَقَبْلَ عِدَمِ ذَلِكَ كَلَامُ حَيْدٍ كَرِهَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَغْمَ أَنْفَرِ جُلْ
ذَكَرَتْ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ صَلَاتِهِ وَتَكَرَّرَتْ كَرِهَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمِنْهُمْ مَنْ
قَالَ بِالْوَجوبِ فِي الْعَمْرِ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْإِحْطَاءُ وَتُسَدِّعُ مَعْرِفَةُ عُلُوشَانِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ
يُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَلَامُ حَيْدٍ كَرِهَ الرِّفْعَ أَمْ لِمَا يَرَوْنَ فِي الْإِتِهَابِ شَرْحَ الْهَدَايَةِ قَالَ ابْنُ مَعْدُو رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّهَادَاتِ هَذَا أَوْضَعْتُ هَذَا أَفْقَدْتُ هَذَا فَتَحْتَ صَلَاتِكَ فَتَدْعَى الْتِمَامِ
بِأَحَدِهِمَا فِي عِلْقِ التَّمَامِ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنَّا نَالِفُ النَّصِّ وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْأَيَّةِ
أَنَّهُ أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَجِبُ وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنْ يَجِبَ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يَجِبَ
فَحَصَلَ عَلَى خَارِجِهِ أَوْ عِنْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجُ الصَّلَاةِ فِي الْعَمْرِ مَرَّةً وَاجِبَةٌ كَذَا قَالَ
التَّكْرِيحُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ أَمْ وَفِي الْمُهَيْطِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكُرْبَى وَاجِبَةٌ فِي الْعَمْرِ
أَنْ شَاءَ فَعَلَهَا فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ لَا يَلِجُ كَلَامُ حَيْدٍ كَرِهَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجُ الصَّلَاةِ
وَاجِبَةٌ هُوَ فَإِنْ قِيلَ قَدْ كَرِهَ الصَّلَاةُ لَمْ يَذْكُرْ وَالسَّلَامُ مَعَهُ أَنْ مَصْرُوعٌ عَلَيْهِ فِي الْأَيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَقَدْ
اجْتَمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى وَجوبِهِ وَعَدَمِ نَحْوِهِ فَقَالُوا لَيْسَ مَا كَرِهَ نَافِرُ ضَرْبِهِ وَأَنْ يَجِبَ فِي الْعَمْرِ مَرَّةً أَمْ تَمَثَّلًا
لِلْأَمْرِ وَهُوَ لَا يَجِبُ التَّكْرَارُ وَغَالِمْ يَذْكُرُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقَبُولِ وَاجِبَةٌ فِي الصَّلَاةِ لِإِلْجَائِهِ إِذْ كَرِهَ
أَوْ يَقَالُ الْمُرَادُ بِالسَّلَامِ التَّسْلِيمُ لِقَوْلِهِ قَالَ تَعَالَى فَلَا وَبَلَاءُ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا فِيمَا يَجْرِي بَيْنَهُمْ ثُمَّ
لَا يَحْذَرُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا فُتِنُوا بِسَلُّوا سَلِيمًا كَذَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْهَدَايَةِ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ
أَوْ يَقَالُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ سَلَّمَ لَمْ يَجُزْ لِحَبْلِ كَيْفِي الْمَوَاقِبِ أَنْ تَكُونَ
الصَّلَاةُ بِعَيْنِ السَّلَامِ عَلَيْهِ (فَوَائِدُ) فَتَحْصِرُ قُرْآنًا وَتَقَالُ جُلْ بِغَيْرِهَا لَتُسَدِّعُ وَعَيْنُ بَارِئَتِهِ لَانِ
الْعَرَبُ تَكْتَفِي بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْإِنْفَاءِ كَفَتْهُمْ بِالْكَسْرِ عَنِ الْبَاءِ وَلَوْ قُرْآنًا أَعْذَابُهُ لَتُسَدِّدُ أَيْضًا كَفَتْهُمْ
بِالصَّحَةِ عَنِ الْوَقْفَةِ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْخَرَفَةِ وَازْدَادَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَهُوَ أَوْ جَاءَ كَانَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى وَكَفَى الْفِعْرَ اضْطَجَعَ عَلَى شِقَائِهِ وَفِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ

لَا يَحْتَفِي مَا فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنَ السَّلَامَةِ وَلَعَلَّ عِبَارَةَ الْإِتِهَابِ سَلَامَةً فَهَذَا تَرَجُّعُ وَمَوْلَاهُ أَمَّا الْجَوَابُ الْخَالِ انْظُرْ مَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ هَذَا وَمَا جَوَابُ أَمَّا هُوَ

بطهر الزم سبع هذا الصلح
 وكذلك لو صب عليه الماء
 فطفا فرغ ثلاثة مرات كما
 ورد عن الثاني وقطع في
 الظهيرة وعليه الفتوى
 كأي الجمع وغيره وظاهر
 كلام الخلاصة عدم اشتراط
 التثليث وهو مبني على أن
 غلبة الفلن بجزرة عن
 التثليث وفيه اختلاف
 تصح وقسوى وهي من
 المسائل المشهورة قبل غلبة
 الفلن تكني وقبل لابن
 التثليث ومع كل فلهـ
 صاحب الخلاصة جنح إلى
 الاول وبه صرح في مسئلة
 الشوبانة قال ووقته
 سكون قلبه اليه ووقع
 في بعض الكتب في هذه
 المسئلة فيقول فاعلوا هذه
 المسئلة فرفع هكذا يفعل
 ثلاث مرات والظاهر أن
 لفظة فضلي من زيادة
 النسخ قال من شرط
 لتطهير البطن مع كثرة
 النقل في المسئلة والتابع
 لها اللهم الآن مراد بالعلی
 التحريك بحجازة صرح
 في مجمع الرواية شرح
 القدوري أنه نصب عليه
 مثله ماء وحركه فأملى
 ومسئله طهارة الزيت
 النكس باتخاذ صابون صرح
 به في المجتبى والزبارة قال في
 المجتبى جعل اللبن الحبيب
 في صاوان يمشي بطهارته
 لانه تغير والتغير مطهر عند
 مجدو يقي به للباوي اهـ

لأبعد الذي فطرني واليه أوجع وما لم لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا ألف والنشر
 للتبسيط قوله يديهم أروا الكنايس قبلنا راجع إلى الآخرة وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع إلى
 السابق وفيه الدماج وهو أنه أروا الكنايس قبلنا فيكون كلهم منسوبا كتناينا فيكون قد مجاوبه
 تأ كيد المذبح عما يشبه التمر وفيه الاستدلال في رواية وأوتينا من بعدهم التغير يرجع إلى الكنايس يعني
 القرآن وفيه الطابق في الآخرة السابق وفيه الجمع والتغريق في قوله فأنزلنا من السماء ماء فجمع وما
 بعده تفرق في خمسة أنواع عديدها هذا ليسر لنا في هذا المقام وعلى ينسجدا أفضل الصلاة ثم السلام
 (سئل) في صلاتنا لجمعة هل تؤدى في مصر في مواضع كثيرة (الجواب) نعم كذا كره في التنوير وقال
 السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة به تأخذ وقال الزبلي وهو الأصح لأن في عدم جواز التعدد
 حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح المجمع وعليه الفتوى ومثله في إمامة فتح القدير (قائده) قال
 الشيخ خير الدين في حاشيته على البصرى من باب الأذان لم أر لأئمتنا صامرا يصلي إذا نال جوف هل هو مكروه
 أم لا والذي يحرران الذي بين يدي الخطيب فيه لاشيعية قولنا الاستحباب والكره أو أم لا الأذان الأول
 فقد صرح في النهاية بأن التوارث فيه اجتماع المؤذين لتبلغ أصواتهم إلى أطراف المصالحع اهـ وفيه
 دليل على أنه غير مكروه لأن التوارث لا يكون مكرها وكذلك الذي بين يدي الخطيب التوارث كونه
 بمجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعي مستثاناً أما السلطان حسن فهو عند الله حسن وقال السيوطي في
 الأوائل أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية (هـ) (تتمة) فيما يستقبله يوم الجمعة ليلته وما يكره مع
 ذكر ما طالع على الخلاف فيه من المسح في الاستسقاء والغسل للصلاة وإزالة الشعر وتقليم الأظفار
 لكن ذكر في التتارخات من الحج يكرهه تقليم الأظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة ليلته من معنى
 الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء الغسل وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الأظفار غير مشروع وجاء في
 الاختيار من قلم أظفاره يوم الجمعة أعانته من السوء إلى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ورأى يفتي بعض الروايات
 أن من يقيم أو يقص يوم الجمعة أصابعه لا أخبار فكانت به وعامر ثم حلق وقصر وفي الولوالجية إذا وقت يوم
 الجمعة لقل الأظفار رأى أنه يجوز الحد قبل يوم الجمعة مع هذا يؤخر إلى يوم الجمعة يكره لأن من كان نظفه
 طويلا كان رفته شقوا ولا يجوز الحد ووقته تبركا بالأخبار فهو مستحب لأن عاشق عرضي الله تعالى عنها
 وروى من قلم أظفاره يوم الجمعة أعانته من البلاء إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام ومنه الأدهان ومس
 الطبيب وليس الشايبة الفاحرة والتقريب من الخطيب وتغيير المسجد والتكبير اليه والمشي بسكينة وقوار وأن
 يقول عند السجود اللهم اجعلني من أوجهم فوجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورجب
 اليك وتأخير الغدا عما أحبطه عن الصلاة وأن يقرأ في صلاته لجمعة الجمعة والمنافقين أحيانا تبركا وكرامة
 الفائقة والمعوذتين والاحلاس بعدها سبع عافين فعلها حفظه الله من مجلسه ذلك إلى مثله وقرأ سورة
 هود والكهف والنحن وعبادة المربى وزيارة الأخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود
 النكاح والعق والاكثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلتها قراءة الزهواو بن سورة
 الكهف ومن والسنن ويصلي فيها صلاته حفظ القرآن وصلواته به النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في
 مغربها الكافرون والاحلاس من نور الشريعة في بيان ظهور الجمعة للعلامات المقدسي

(باب الجنائز)

(سئل) في إصا أمات من زوج وورثه غيره أمر الزوج بشئ زائد على الكفن والتجهيز الشرعي على
 أن يحبس الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في إصا أمات
 عن زوجها وأمه وأولاد صغيرين من منة فقدت الأم معها أمته من التركة بعد ما وثقت الأمته بذلك فهل
 تضمن الأم ذلك (الجواب) نعم تضمن الأم حصلة الزوج وولديه حيث تلفت الأمته والا ينش عليها بطلبه

وهو من حق في فتح القدر
وجواهر الفتاوى وجامع
الفتاوى وأثنى صاحب
منه الغفار في منته تنوير
الابصار وهو منقول عن
أجناس الناطقي ونسبه
وأنه أعلم (سئل) فيما لو
قزل لفعل الغنم لبن هل هو
طاهر يحل شربه أم لا
(أجاب) لا نك في طهارته
لما في الجواهر من أن سور
ما كوال الغنم طاهر كبنته
والظاهر منحل شربه ولم
أر من صرح به والله أعلم
(سئل) في صلح سلس
البسول إذا كان ينقطع
ساعته بقطر ساعة كف
يكون وضوءه له المسح
على الخفين وهل يقسم
الفاصلة على الوقتية كالصحيح
(أجاب) صاحب السلس
ونحوه يسوؤ وقت كل
قرص ويصل بوضوءه فرضا
ونفسا ماشاء ويبطل
وضوءه بخرجه الوقت فقط
وهذا إذا لم يحض عليه وقت
الا وذلك الحديث يوجب فيه
وأما سمحه على الخفين
فمختص بذلك على وجه
الاحتياط أن أصحاب
الاعداد إذا فوضوا العذر
غير موجود وقت الوضوء
والبسول في حكمهم حكم
الاصحاب يصحون في الإقامة
وموايلها وفي السفر ثلاثة
أيام وليالها من وقت
الحديث العارض له بعد
البسول بخلاف ما لا البس

لحقه ككل هو صريح كلامهم كفى البصر وغيره (سئل) في المرأة إذا ماتت عن زوج وورثة غيره وضلقت تركه
فهل مونة تجهيزها وتسكينها على الزوج (الجواب) المقتضى وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كما
في التنوير والخاتبة ورجح في البصر بأنه الظاهر لانها تسكنونها (سئل) في رجل دفن منه في قبره
أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخوان القبر لمرقومه ويريد أنوار المنة نفعا للحكم
الشري (الجواب) إذا كانت الأرض موقوفة بغير ما أثبت فيه لا يحول المنة من مكانه كفى التنازلية
كذا أفى المهنداري رح والمستلة في الخبرية من الجنائز (سئل) فيما إذا قرأ القاضي يد المعمارى
في حفرة قبر الموتى وتعميرها أو إصلاحها للاحتياج لذلك أهلية وافتقاره ويريد بعض الحفارة من منعه من
ذلك بلا وجه شرعى فهل ينفع المعارض (الجواب) نعم ينفع
(باب في كارة والعسر) *

(سئل) في رجل وجبت عليه كارة ما له الذي معه يمشق فهل المستبرئ في ذلك فقراء مكان المال أولا
(الجواب) نعم المستبرئ في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كفى الجهر والنهر وهما من ذلك في شرح
الجميع بأنه محل الزكاة ولو لم يفسد بطلا كره * رجل له مال في يد شرى بكم في غير المصر الذي هو فيه فانه
يصرف الزكاة في فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه فمخالفة من الفصل الثامن * وفيها
لودعها في فقراء بلدا آخر قبل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلدته ويريد الخ
واصلب مع من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها ونعم أنه لا يلزم زكاتها إذا حال عليها الحول لكونه
يريد الخ فهل يلزم زكاتها (الجواب) نعم يلزم زكاة الفاضل مع معجبت حال عليه الحول ولم يخرج
زكاته ولا عسر فزعه المذكور لأن ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر
والكفارة ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وصحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى
للباقاني وكذا في الجهر والنهر وغيرهما من الزكاة المذكور لأجل الخ لا يخرج من ملكه والله أعلم
(سئل) فيما إذا كان لرجلي أسبوعين فأتته أرض عشرة بقطرها أو اتعجبها بمقام الشكاه على
العشر يطالب بعشرها منه ما قبل لا عشرها (الجواب) نعم لا عشر في الأشجار لأنها بمنزلة ثمر الأرض
ولهذا تتبعها في البيع كفى الزبلى والبصر وغيرهما من باب العشر وبطله أفى الشيخ اسمعيل كفى فتاواه
في باب البعثة (أقول) قوله لا عشر في الأشجار يعني الثمرة التي لم تعد لقطع بخلاف ما أعد للقطع في كل سنة
ففيها العشر كما يأتي عن الخاتبة بخلاف نفس الثمران فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في من عتق جارية
في أوقاف أهل بيتها عشر فوضا السلطان عز نصرته في يد التيمارى ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة
ومنع نظار الوقف من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعى فهل يكون ضبط محصول الأوقاف لنظارها
والعشر على جهة الأوقاف باخذ التيمارى من نظار الأوقاف (الجواب) نعم ضبط محصول الأوقاف لنظارها
والعشر على جهة الأوقاف باخذ التيمارى من نظار الأوقاف (سئل) في قرية بجارية تباعها في وقت
مدرسة تزعم أن راعها متراعتو يدفعون مائشروط لجهة الوقف عليهم وهو الربع وعليها عشر في دفعه
للمولى المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف على يد العشر من ذلك وليس له بدعاب عشر
ذلك من الزراع (الجواب) نعم أفتى به المرحوم العلامة الم قال في الاسماع إذا دفعها أي مثولى
الأرض الموقوفه من رابعة الخارج والعشر من حصه أهل الوقف لأنها الجارية بمعنى وفي منطوقه النسق

والأرض تستأجر وهي عشر * بعشرها الاستحوا المستأجر

كذلك من يدفعها من رابعة * يدفع والأرض بلا مدافعة

لكن في الدرمن آخر باب العشر والعشر على المولى حتى يخرج موثوق وقالا على المستأجر كسعين مسلم وفي
الحاوى وبقولهما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر والعشر على جهة الوقف ففي

بظهور العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء أو لا ليس أول كليهما أو غيرهما واستمر حتى ليس فانه يستند انما مع في الوقت كما لو اضا
 بغيره فغير ما ينبغي به ولا يمنع خروج الوقت بناء على ذلك ليس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الطائفة على الوضوء
 بحيث لو عكس لاصح اذا كان صاحب ترتيبه بكونه اذالم يكن صاحب ترتيب والله أعلم (سئل) هل الاباح في فرج البهجة ينقض الوضوء
 ولو لم ينقض منه شيء أم لا ينقض ما لم ينقض منه شيء (أجاب) مجرد الاباح (٩) في البهجة لا يوجب الغسل ولا ينقض
 الوضوء مما يخرج منه شيء

الاشياء وتفسد الاطعمة واشترطوا فيها أعضائها على المستأجر وفي النذر به صرح في الخبر نقل عن
 البدائع وغيره بان العشر يجب على المؤجر عند أي خفيته وتعددها على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر ان ولا على المستعكر من شيء قلت عبارة الخاوي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضيا من
 من أهل الترتيب من عادته أن يقدم الظاهر والأشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعذور ألقى بذلك
 غيره وأدغم جملتهم ذكره بأفندي شيخ الاسلام وعلامة أفندي شيخ الاسلام وقد اتصرت عليه في
 الاسعاف وانصاف (أقول) فما أجابه المؤلف مبني على قول الامام المفتي به وقروح الجواب أنه
 اذا كان الخارج من القرية متشاملا فقتل من الحنطة يأخذ المتولى أجرة الأرض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون فغيره يأخذ المتولى يدفع المتولى من هذا الربع إلى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أقدرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافا للعامة من قبله هذا وقد كتبت في ذلك ما تار ما تصه قلت لكن في زماننا عامة
 الارفاق من القرى والمزارع لرضا المستأجر فعمل غرامها وموتها به أجرة هادون أو المثل بحيث لا تأتي
 الاخرة ولا أضعافها العشر أو يخرج القاسم فلا ينفى العدول عن الاقتناء بقوله ما في ذلك لا سهم في زماننا
 قد دون أجرة المثل بناء على ان الأجرة سالمة طيلة الوقت ولا شيء عليهم من عشر وغيره أموالا اعتدوا عشر من
 جهة الوقت وأن المستأجر ليس عليه سوى الأجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافا كثيرة كالأرضي فان أكره
 أخذ الأجرة كاملة يبقى بقول الامام ولا يقول له الما يلزم علي من الضرر الواضح الذي لا يقوله أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوف فتمت طوعا على أهل الوقت بموجب القدر السلطاني
 فاحتجز رجل من أهل القرية بعض الأرض التي يدهم بمشجرة فقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عن عبد الله تعالى الجواب كله نعم والله أجابوه على أرضه مشجرة وأقصية
 يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيها العشر وكذا الرجل فيها القث للذواب سائمتين فصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره مشجرة ثمرة أو غلة فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع الدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاة الزرع (سئل) أرض قرية بجارية في وقف عليها فممن من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 التيماري ولها زرع زرعون ثماد يدعون ما على زرعهم من السهم المزبور وبأخذ التيماري عشره في
 كل سنة ولا تزيد وهو أرضها وزرع فيها جماعة فغيرهم من قرية أخرى يذمت متولى الوقف والتيماري
 ثم حصوا الزرع ويزيدون نقله إلى أراضي قرية بهم بدون اذن متولى الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف في حق يدفوا حصصه الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشر بثلثيها يصحط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يختص صاحبها
 ما ينفق من سقي أو عماره أو أجرة حافظ م لانه أو يجب باسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جمعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون أكله حق الغير فلا يجزى وإن أقر في العشر
 بجمله أكل الباقي كالمشارك اذا أقر وأصيب صاحبه بجمله أو كان بغير اذنه ولا ينبغي له أن يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في حال القاسم لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا أو ما

الاشياء وتفسد الاطعمة واشترطوا فيها أعضائها على المستأجر وفي النذر به صرح في الخبر نقل عن
 البدائع وغيره بان العشر يجب على المؤجر عند أي خفيته وتعددها على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر ان ولا على المستعكر من شيء قلت عبارة الخاوي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضيا من
 من أهل الترتيب من عادته أن يقدم الظاهر والأشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعذور ألقى بذلك
 غيره وأدغم جملتهم ذكره بأفندي شيخ الاسلام وعلامة أفندي شيخ الاسلام وقد اتصرت عليه في
 الاسعاف وانصاف (أقول) فما أجابه المؤلف مبني على قول الامام المفتي به وقروح الجواب أنه
 اذا كان الخارج من القرية متشاملا فقتل من الحنطة يأخذ المتولى أجرة الأرض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون فغيره يأخذ المتولى يدفع المتولى من هذا الربع إلى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أقدرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافا للعامة من قبله هذا وقد كتبت في ذلك ما تار ما تصه قلت لكن في زماننا عامة
 الارفاق من القرى والمزارع لرضا المستأجر فعمل غرامها وموتها به أجرة هادون أو المثل بحيث لا تأتي
 الاخرة ولا أضعافها العشر أو يخرج القاسم فلا ينفى العدول عن الاقتناء بقوله ما في ذلك لا سهم في زماننا
 قد دون أجرة المثل بناء على ان الأجرة سالمة طيلة الوقت ولا شيء عليهم من عشر وغيره أموالا اعتدوا عشر من
 جهة الوقت وأن المستأجر ليس عليه سوى الأجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافا كثيرة كالأرضي فان أكره
 أخذ الأجرة كاملة يبقى بقول الامام ولا يقول له الما يلزم علي من الضرر الواضح الذي لا يقوله أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوف فتمت طوعا على أهل الوقت بموجب القدر السلطاني
 فاحتجز رجل من أهل القرية بعض الأرض التي يدهم بمشجرة فقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عن عبد الله تعالى الجواب كله نعم والله أجابوه على أرضه مشجرة وأقصية
 يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيها العشر وكذا الرجل فيها القث للذواب سائمتين فصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره مشجرة ثمرة أو غلة فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع الدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاة الزرع (سئل) أرض قرية بجارية في وقف عليها فممن من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 التيماري ولها زرع زرعون ثماد يدعون ما على زرعهم من السهم المزبور وبأخذ التيماري عشره في
 كل سنة ولا تزيد وهو أرضها وزرع فيها جماعة فغيرهم من قرية أخرى يذمت متولى الوقف والتيماري
 ثم حصوا الزرع ويزيدون نقله إلى أراضي قرية بهم بدون اذن متولى الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف في حق يدفوا حصصه الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشر بثلثيها يصحط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يختص صاحبها
 ما ينفق من سقي أو عماره أو أجرة حافظ م لانه أو يجب باسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جمعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون أكله حق الغير فلا يجزى وإن أقر في العشر
 بجمله أكل الباقي كالمشارك اذا أقر وأصيب صاحبه بجمله أو كان بغير اذنه ولا ينبغي له أن يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في حال القاسم لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا أو ما

(٢ - فتاوى سلمية) - (أول) فوضع على السك ثم ربط بجميع السبلان هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا
 (أجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاص وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السبلان فخرج من أن يكون
 صاحب الجرح السائل فأدأب كل صاحب عذر اذا منع تزوجه بدواء وغيره من كونه صاحب عذر بخلاف الخافض والله أعلم (سئل)
 قوله عبارة حافظ هكذا في نسخة المانف ولعله أجرة حافظ بدليل قوله ما ينبغي قتال اهـ من هامش

(أجاب) أما السؤال يسوأل فيه فمدرح في الضاعا المعنوي شرح مقدمة الغزوي أنه لا بأس به فإن صاحب هذه المسألة والمحل وأما قول الناس فإنما ذلك لكرهاتهم الاشراف هذه الثلاثة ثلاثا تحصل النفرة باختيارهم بعافون منه غير باختيار الكراهة بينهم بسببه لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع (١٠) الشريف يوجب محظوره وتواتره أعلم وأثبت في شرح الروض الشيخ الاسلام زكريا

الشافعي ويسوأل فيه غير باذن كره الاستاك وهذا من تصرفه وبعبارة الروضة وغيره لا بأس بأن يسألك يسوأل فيه بأنه بل زاذني المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح كالكراهة لا أصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في التوسيع أن يحسه الحدث أو تلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشبه بجوازه فيما استغ تلاته وأقرحه ماله ليس بغفران أجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن الحبيب للعضد وإذا كان هذا فاجب أن ترحمته من باب أولى الجواز فيما نسخ تلاته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ماصوئها (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فملى الزمن صرح من علمائنا بكيفية أخذ موصبه وقد أيسق كتب الشافعية ويسن أن لا يستعي بينه في شيء من الاستنجاء بغير عدو فأخذ آخر يساره خلاف الماء فإنه يصبه بينه ويغسل يساره ولا مانع منه عندما فالتأخر أن مذهبنا كذلك

وهذا هو المذهب الذي ناس قلعه انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضاعا المعنوي شرح مقدمة الغزوي وبقيش للنفرة الماء يسد البقي على فرجهو يعلى الاناء ونفسل فرجه مبيده اليسرى اذ لم يكن عذوقا كان منه اليسرى عذوقا من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمنى من غير كراهة فهو بحمد الله كما ثبت تواتره والله أعلم (بابا اليهم) * (سئل) في التيمم ليس الحصف أو ثلاثة القرآن مع وجود الالوة القدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو هو النالجواب مفسد لا أولكم التوابيس الله حل وعلا (أجاب) المصحح به عندما أن المايست

الاهل لا يخرجوا من اهل البيت مع وجود الملة كدخول المسجد والاهل لا يخرجوا من اهل البيت مع وجود الملة الا في موضع غشي الفراء لا في خلف كملات الجنائز والعدا للتميم اس الحنف من قبل الثاني فلا يجوز مع وجود الملة او اما التيميم لقراءة القرآن للقيام ينظر ان كان محدثا فهو من قبل الاول لغير ما يدون ذلك وان كان جنبا فهو من قبل الثاني فلا يجوز التيميم مع وجود الماء والقدره على استعماله وصرحوا بان التيميم للسجود أو للقرآن (١١) ولومن الحنف اوسع أو كاتب أول مرة

القبور أو لعادة المريض أو لتعليم القرآن ولا يريد بها الصلاة أو تيميم لدفن الميت أو الأذان أو الأقامة أو السلام أو رده أو الإسلام لا يجوز الصلاة بذلك التيميم عند علمه بالتيميم ولو تيميم للصلاة الحاضرة أو واحدة أو الثلاثة جاز له أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيميم وغام ذلك مذكور في كتب العلماء ورحمهم الله تعالى

(سئل) في رجل سافر بمغارة أو أرض وحل ليس بها ماء ولا حجر وتضيق وقت الصلاة فهل له أن يقيم على الطين ويصلي أو يروح الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال (أجاب) الصحيح من مذهب الحنفية يجوز التيميم بالطين لانه من جنس الأرض وصرحت المتسوق بجواز التيميم بكل طاهر من جنس الأرض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في الصبر الراقق وإذا لم يجد الا طين يلعظه بثوبه أو عضوه فلا ذنب في تيميمه وقبل عند أبي حنيفة يقيم بالطين وهو الصحيح لأن

للقراءة أو لهذا صار المالك ممنوعا من الانتفاع به فلم ينفذ فيه في مقدار العشر بخلاف سبغ ماله في كاهله ذلك نقل الحق من النصاب إلى مال آخر وان شاء أخذ من البايع لا تلاصق على حق الفراء وذ كرفي المتني وان قبضه المشتري ونجسه أخذ العشر من الثمن ولو باعها أكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فله مصدق أن يأخذ عشر الطعام وان شاء أخذ عشر الثمن ويكون بهذا الجزاء لبيع عبيد السرخص في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب أو الزبيب أو العنبر يأخذ عشر غنمه أو ماله باع بعد ما جعله ناطقا يأخذ عشر قيمة العنب من زكاته أو الأكل (سئل) في قرية بها جارية في ثياب ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفع زرعها لهم في كل سنة قبل سيق الثلاثة ولأن قبلهم أخذ قسم قام الآن أحد الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع وأما دفعه الموقوف كسبه فقير به أو جعل الحق قضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كسبه الفقير بحمد العمدى الحق بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كسبه الفقير أجد العاصي الحق الشافعي به نساء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كسبه الفقير أو الواهب لحنبل الحمد لله تعالى كذلك الجواب كسبه الفقير بحمد العمدى الحق بالشام (سئل) في قرية بها مشركة بين وقفين وعشرها تسمى عليها ماله قطوع يدفع زرعها في كل سنة لتسكهم والآن قام التسكهم عليها يطلب أخذ القسم من زرعها هل يمكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زرعها ولكنه يتعلل بأنه في القرية عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الا ان يتراضى مع زراع عليها عكس في القرية السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتاوى جامعنا وفي أوائل كتاب الوقف من الخيرية لا يعمل بمقدار القرية السلطاني في ثبوت الوقف (سئل) في العشر إذا تدخل هل يستقام لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتداخل لانه مؤنة الأرض كافي المنع وغيره من فصل الحراج (سئل) في رجل له أشجار مفرقة في أرض عشيرة فقلعها وبرد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الأشجار المفرقة كذا في الزبلي والجور وغيرهما (أقول) وانما العشر في نفس الثروة في الأشجار المارة لقطع كل (سئل) في أوقاف التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلنا عن الزاهد يماسوره قلت يمكن أن يطبق به أغصان التوت عند نواو وأهله لانه بعد ما الاستعمال يتوارى زم وخواصان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوقاف التوت وأغصان الخلاف التي تقطع في أوان تقليم الكروم وغير ذلك اه (سئل) في خير محبور بالمهلة ثابت في أرض عشيرة تيمار به قد باعته أو أن قطعها فهل للتيمار يأخذ عشر منها (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الامهات هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثر الكلام بين العلماء في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات أو أموافي ذلك رسائل وأكثروا فيها المسائل منهم عالم فسطح من المرحوم الشيخ خير الدين ورسائله من أشرفها وأجملها وقد سماها النور والشمس في الشرف من الامهات وجمعه حصوله على أحكام القرشين لتصرح الفقهاء بان الولد يتبع أباه يمين مستدلين بقوله تعالى وعلى المولود رفقته فان رجعة المولود للزوج ولا ينسب إليها وانما ينسب إليه وهو وثقه عليه وحكمة النسبة أن تخلق العظم والعصب والعروق

الواجب عنده موضع اليد على الأرض لا استعمال خرمنه والطين من جنس الأرض لا اداها رافعوا بالماله فلا يجوز التيميم به كذا في الخط اه لكن قالوا الاولى اذ لم يصفق التوت ان يلطخ به بالطين وتيمم اذا حجب كذا يصير حتى الملة المهي عنها الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عباد صاحب الأشمليحت قال قدما افرقته بالسمو والعسل لا تنقصه الحلية بخلاف السم (أجاب) قوله لا تنقصه بقوله وحكمة النسبة الخ في بعض السم وحكمة النسبة الخ أي يدعون أنه ان الخ وهي أظهر تأمل اه مصححه

الجناية مختلف الجمع أي لا تنقض الجناية الفصل وتنقض المسح وقد قرر أن الجنب لا ينعق قال في الكفاية لا ينعق الجنب المسح على الخنفس قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاشة إلى التصريح وقد تكلف علماؤنا إلى التصريح بأشياء بطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الأشهاد لا تنقض الجناية الفصل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاصحح البيهقي لا يدل البتة إلا أنها مضمومة بوزنه يسرى الحديث إلى الرجل ومعناه لا تنقض (١٢) الجناية بحمل الرجل السابق على الجناية الكائن بعد قبس لأن الخنفس جعل مانعا عن

سراية الحديث إلى الرجل من ماله والحسن والجمال والسمن والهرم لا ينعق ولا ينعق كالأول من ماله وعلى كل حاله نسبة إلى الصالحين صلى الله عليه وسلم وله شرف ما لا يخفى ما عرفت من ذرية الشرفاء وكفاية ذلك شرفا * ولما انفصل له الأحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباه ما لا يخفى من ذلك لا سيما لو قد ذكر في شرح الآثار أنه يجوز في زماننا إعطاء العز كذا في هاشم الأخبار لعدم وصول شخص الجنس اليهم بسبب إهمال الناس أمر الغنائم والواجب عليهم فإذا لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذ من الآثار ما رأى الأمل لجليل الصاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فطنا في المشار إليه وقد جعل عدا كونا جوابا بأنه تعالى الموقوف للصواب (سئل)

بسرى لحقت فخصم الفصل بذلك لا بسبب أن الجناية تنقض فأمل والله أعلم * (كتاب الصلاة) (سئل) من نابى في أهل مدينة قد عصى من مدن المسلمين قد بلغ أجمعهم بالتواضع أن يأمهم وأجداهم يصلون على القبلة إلى جهة مسجد تدلين عليها بمحارب المسلمين بمساجدهم التي باعوا قوتهم واجمعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذه المحارب

السكاكنة بالمساجد من زمن سيدنا الإمام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن الملك صلاح الدين قد فتح بالدينية المذكورة مسجد ووافق بمحاربه المحارب المذكور فوالآن جاء شخص فليس يقول إن هذه الجهة التي بها المحاربين ليست جهة القبلة وأنهم محضون وأن هذه

من ماله والحسن والجمال والسمن والهرم لا ينعق ولا ينعق كالأول من ماله وعلى كل حاله نسبة إلى الصالحين صلى الله عليه وسلم وله شرف ما لا يخفى ما عرفت من ذرية الشرفاء وكفاية ذلك شرفا * ولما انفصل له الأحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباه ما لا يخفى من ذلك لا سيما لو قد ذكر في شرح الآثار أنه يجوز في زماننا إعطاء العز كذا في هاشم الأخبار لعدم وصول شخص الجنس اليهم بسبب إهمال الناس أمر الغنائم والواجب عليهم فإذا لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذ من الآثار ما رأى الأمل لجليل الصاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فطنا في المشار إليه وقد جعل عدا كونا جوابا بأنه تعالى الموقوف للصواب (سئل) في أرضي قرية يتلو به زعمتا بنو زيد عمر ومناصفة وعلى الأرض عشر عروب وراثة سلطانة فزوع زيد حصته من أراضي القرية وبو زيد شركه كرهه مطالبة حصته من عشر أخراج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وفظ عليها عشر تيماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويرد مثولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصته لتيماري منسوبا الباقي بصرفه في مصارف الوقف وجهه الشري فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد قدم فقه من الأسعاف وغيره (سئل) في أرض تيماري عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويرد مثولى الوقف وألآن امتنع رجل من الزراعة من دفع قسم تلك التيماري وبكافه أن يأخذ بدل القسم درهم بدون وجهه شري فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم ماني آخر السنة بعد ادراك العلة وصداها بعد أداء بدل زعمتا من يقام مشقته وأخذ الوارث بعض العلة وجهت الزعامات لرجل آخر أخذ قبضة الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم (سئل) في أيتام صغار لهم وصي وزعامات أرض يؤخذ قسمها من الزروع الشوية بعد صداها ثم مالوا وفي بعض الأراضي زروع صيفية لم تستقصد وجهت الزعامات يدهم استقصت الزروع الزيرة وتناول الوصي قسمها ويرد بدمطالبا لوصي بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لم يرد ذلك

(كتاب الصوم) (سئل) في إسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الحنف والوصية بحصة (الجواب) نعم والوصية بحصة والمسئلة في القهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى للعلائي من الصوم والله سبحانه أعلم * (كتاب الحج)*

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر ما لا مكان أو مات من ذرية وتركته لثلاثه لا يني بالحج عنه من بلد أو لوزنة لا يجوزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحسانا لأن قصده إسقاط الفرض عنه فإذا لم يكن على الكمال فيقدر الامكان كفاي التتويج والبحر والمختار ووصايا الهدايا والملتقى وغيرها (سئل) في الحاج إذا اتقى الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كفاي البحر من باب الغنائم (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه يبلغ بماله ماله ومنه ومن وارثه لم يجز الوصية وتظهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لأنه لا مبرة للمسي في الحج لأن للموصي به لا يختلف فصار كأنه أوصى بأن يحج عنه بثلث ماله كفاي المحيط للسرخسي (سئل) في رجل ماني طريق الحج عن ذرية وتركته لثلاثه لا يني بالحج عنه من بلد

المحارب مطعون فيها مستدلا بالقواعد الفلكية توارثها والحال أن هذه القضية بلغت إلى قاضي البلد فظهر عنه وأوصى وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاربين المرقومة جهة القبلة عملا بقول الله تعالى عنهم حيث أعبدوا ومحارب المسلمين وعزوا عليها وحكم بأن القبلة والمحاربين بالمعنى الموضوعة بتأجيله لا تبدل ولا تعز عن صفته التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المقتدونة والمأخرون وبإضاء القدم على قدمه بالاكتمال بجهة حيث اتوا ترجوا إلى الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه

والفلسفي المذكور يقول بحيث طعن في الجواهر سابقا بالجهلة المذكور وقلا تكون التقية ويجب العدل عنها ولا يعمل بها ولا تقلدوا
بمعمل بالتواتر ولا تقلدوا القاضي في هذه المسئلة فقولوا بالحالة هذه بمعمل بما قاله القاضي وحكمه على الوجه المذمور أم لا أو يعمل بما قاله
الفلسفي المذمور أم لا (أجاب) اعلم أن فرض غير المسئلة أصابة جهة الكعبة عندنا كانت عليا لا شرعية وصحة أحباب الفتاوى
والشروح مستندين بقوله على الله طيبوسم ما بين المشرق والمغرب قبله ولأن التكليف (١٣) بحسب الوسخ ولهذا قال بعضهم البيت قبله

لم يصلح بمكة في بيته أو في
البطحاء ومكة تنسبة أهل
الحرم والحرم قبله إلا فاق
ومن أي حنفية المشرق قبله
أهل المغرب والمغرب قبله
أهل المشرق والجنوب قبله
أهل الشمال والشمال
قبله أهل الجنوب وعليه
فلا انحرف قلبا لا انحر
وجهها هو الجانب الذي
إذا توجه إليه الشخص يكون
مستائما للكعبة أوله وأتمها
أما تحقيقا بمعنى أنه لو عرض
خط من تلقا وجهه على
زاوية قائمة إلا أن يكون
ما راعى الكعبة وهو أتمها
وأما تقييما بمعنى أن يكون
ذلك مختصرا عن الكعبة
وهو أتمها انحرافا لا زولا به
المقابلة بالكعبة بأن بقي شيء
من سطح الوجه مستائما لها
لان المقابلة إذا وقعت في
مساحة بعيدة لا تزال بها
زولا به من الانحراف لو
كانت في مسافة قريبة
وتفاوت ذلك بحسب
تفاوت البعد وتبقى المسامنة
مسح انتقالا مناسباً لذلك
البعد فلو فرض مثلا خط
من تاققاء وجهه المستقبل
للكعبة على التحسين في

وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فإني الرجل أن يحج عنه فهل الوصي أن يدفع لغیره (الجواب) نعم له
ذلك وإن أوصى أن يحج عنه فلان فإني فلان أول باب ودفع الوصي إلى غيره مباح والتعيين لا يعتد به لأن المقصود
مقو الفرض ولأن المصلحة تختلف باختلاف الزمان والأشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع إلى غيره
لزيادة تحصيل منفعة المستسكن أن قال يحج عن فلان لا غيره لم يحج غيره وكذا إذا قال أحجوا عن فلان ولا
يحج عن الأخر فإني ذلك الرجل رجوع إلى رتبته ولا يجوز أن يدفع إلى غيره بعده أه مخلصا من التنوير
وشرحه للعلائق ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (مثل) في رجل أوصى أن يحج عنه مبلغ
سماه من ثلثه أه دفع الوصي لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز دفعه عن الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن
يحج عن نفسه أن يحج عن غيره لكن خلاف الفضل وينبغي في الصلوة ومن الصلوة وهو الشد قال في المصباح
أمر على نفقته لأنه لا يحج عنها في الحج وهل يجب عليه أن يكت بمكة حتى يحج عن نفسه أم لا فتاوى أبي
السودان والفروصونية (مسئلة) كتب شرفه وأمينه وقدر عمره حج شريفه يصون تعيينه يتدبر
أتمه الوي عمره ونسبته حج إليه شرعا أو لا ولوري (الجواب) أكره ما ترددوا ما دفعه حج إليه ما يتدبر
كرهه وراودن واروب حج إليه لا لازم ولوراءه مجاورا ولينحى عمره حتى انعام الشمس ولوراءه قلت وفي
هذا الكلام بحث أن لا يوجد نقل صحيح له حج بقدر العزل لا بقدره نفسه وماه وإذا تم الحج فمضى أشهر الحج
فأنه أشغال وذو القعدة وتعرض إلى الجدة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهر ما إذا كان مقبوا على عائلته
بلده فوجوب المكث عليه إلى السنة الآتية لا ينقطع تركه بحاله يحتاج إلى نقل صحيح في ذلك فتأمل ثم
بعد ذلك أتت بخط بعض الفضلاء ناقل عن جميع الأئمة على ما نقل في المتن الإجماع الصرورة
ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف إلى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد
عودة أهله بحاله وأما فقيرا فليحفظوا الناس صفتا فإني وصرح على الفتاوى في شرح منسكه الكبير بأنه لو صوله
لسكة وجب عليه الحج أه وفي منع النجاة لأن جزء هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع (أقول)
وقد ألف سبدي عبد الغنى النابلسي رسالة في ذلك فتحها إلى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن
السيد أحمد بادشاه الأندلس رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعد في رجل انقطع في صلاة
والله منذ اثنتي عشرة سنة فقد رعى الحج فأى هذين الفرضين من الحج وماله والذين أهم وأندم وتأخير
يأثم فاشدنا إلى ما هو الأولى والاحسن والأحكم (الجواب) أن كانت نفقته موفقة لكتا الحاصلين
فلا بد من إحرازهما خلاه أن خلفه دون العلة بموت أحد الوالدين أو كليهما فإنه يقدم العلة ولا يقدم الحج
والله المعين أه (سئل) في المأمور بالحج الفرض إذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال إلى
غيره ليحج عن الآخر فهل ذلك (الجواب) نعم لأنه صار وكيلاً مطلقاً والمسئلة في شرح التنوير والحرر
وغيرهما (سئل) في امرأة توجب عليها الحج ولها محرم فهل زوجها منعهما من الحج (الجواب) ليس له
منعهما عن حجها لاسلام إذا وجدت حجرا لآن حقه لا يظهر في الفرائض كقولي البحر (سئل) في امرأة
أوصت بدارهم من مالها لرجل من دورها هل يجب عليها حجها بالدار أو وصت بدارهم أخرى لمرات معلومة
والكل يخرج من الثلث وماتت عن الوارث المذكور وعن وروية غير لم يحج أو وصيتها الحج فكيف الحكم

بعض البلاد وضطأ آخر يقطع على زوايتين قائمتين من جانبين المستقبل أو شماله لا تزال تلك المقابلة والتوجه لا انتقال إلى البيتين والله مال
على ذلك الخط بفراسخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله بلدون وبلد على وجه واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشرق
إلى المغرب فإذا علم ذلك نهاية الفلسفي المذكور أن يعلن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير مسدده لا يمنع
الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التعرض مع الجواهر بسؤال في فتاوى قاضيان وجهة الكعبة تعرف بالبدليل والذليل في الأدلة

على ذلك وان كان ذلك جارحاً لظاهره لا يخلو ذلك عن اعتبار من حرمه الله تعالى فلتأمل اهـ فظهر بهذا ان الشافعية يقدرون تحريم الحرام على الحرب
 لا بد من حرمه وان الحرام يابى التي وضعت الاحكام يجوز فيه الاجتهاد عنقو بسره فيجوز الاجتهاد عندهم في الحرام الذي وضعه الملك صلاح الدين
 على موافقة الصواب السديد تعالى وضعت العصابة والتابون بالاولى وأما عندنا فلتأنيبناهم في اعتقادها كما كره في الحنابلة وغيره لا
 يجوز العمل بقول الملوك المذكور في الحرام ولو لم يوجد كما ذكر من علم القاضي وحكمه (١٥) بل وجود حكمه وعدمه سبيل لعدم دخول

المسئلة تحت الحكم لانها
 من الحقوق الدينية التي
 وليست من حقوق العباد
 حتى تدخل تحت الحكم فلن
 حكم وهي من حكم وهذا كما
 صرحوا به في هلال رمضان
 والحاصل انها مسئلة اخلاقية
 فذهب الحنفية يعمل
 بالمأمر بما لا يكره ولا
 يلتفت للعلم المذكور
 ومذهب الشافعية يلتفت
 اليه يعمل به اذا كان من
 علم بسيرته ولا خلاف في أن
 مذهبنا سمح سهل حنيفي
 في مريضه من قرآن الطاعة
 بحسب الطائفة في تعيين
 صبي الكعبة حرم وهو
 مدفوع عنه بالنص الشريف
 وهذا ما ظهر في هذه المسئلة
 للعبد الضعيف والله أعلم
 (وهل) أيضاً عن هذا
 السؤال بصورة أخرى هي
 ما قولكم رضي الله تعالى
 عنكم فيما اذا وجد في بلدة
 محارب بمقتل اثنين غير
 وضع العصابة والتابعين
 وبعضهما موافق منطبق على
 طبق الادلة الفلكية
 الهندسية العقلية التي هي
 عند أهلها يقينية عند شعوبها
 الشافعية بمنزلة الذين لان

حجتها لا تمنع شأ من نكحها الا الطواي ولا شيء عليها تأخيرها اذ لم تظهر الا بعد أيام الفجر فلو طهرت فيها
 بقدر أكثر الطواف لزمها الدم تأخيرها والاول والمستفاد في التنوير وشرحه شرح البرجندى (سئل هل
 يجوز تزويج أم حرام الحرم وزواجه الى الحل أم لا) (الجواب) لا بأمن ذلك قال في المحقق والباس بالخارج تراب
 الحرم وأجازه الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى اهـ كلزوني عن فتاوى العلامة محمد
 ابن حسين بن علي الطوسي

«كتاب النكاح»

(سئل هل يجوز الجلع نكاحاً بين بنت الخالو وبنت الامه) (الجواب) نعم لانهم ذكروا انه يحرم الجلع بين
 امرأتين لو فرضت احداهما ذكراً فحرم عليه الاخرى وهذا لو فرضت احداهما ذكراً فالآخر الاخرى فيجوز
 له الجلع بينهما نكاح صحيح حيث لا مانع شرعاً (سئل في رجل عقد نكاحه على قاصرة تطبيق الوطء وهو
 معلوم وبعضه سال وبه من وجب فرض لها عليه الكسوة حتى في كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم
 يتنحل بها ولم يدفع لها المهر ولا دواهم الكسوة ولا مانع من جهتها يريد اؤها مطالبة بذلك فهل له ذلك
 (الجواب) نعم له مطالبته وجهاً بهر المهر والمهر المهر وبلغ الكسوة حيث اصلها على المبلغ المذكور كافي
 القسيرة (سئل في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد سنة أو أكثر تزوج كاهية نصرانية فهل
 يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وان كره تزويجها (سئل في رجل تزوج بنتاً نصرانية من رجل كاه
 بالفاط تركية قال لا لزواج بحضرة الشهود فوافقه قريبي الله امرى او زوجه وروى وقال الزوج البع قبول
 ابنته يعني الابن قوله المذكور هذه القاصرة بقيت على أمر الله أعطيتك اهاوا بني الزوج بقوله المذكور
 أخذت وقيلت وصيهاً ما وقامت قريبي على ذلك نكح فهل صح العقد المذكور (الجواب)
 نعم قال في جامع الفتوى لفظ الزناك الدم وروى ليس يصح موضوع النكاح والعقد لانه من قريبي نكح
 عاموهي اما لطلبة أو لخدمة المهر وما يبدون أحد هذان حرم بينهما ان عقدهما نكاح بذلك لا يجوز
 ذكره صاحب القدوري (سئل فيما اذا تزوج صغيرة بلا ذكراً مهره هل يصح ويحب لها مهر المثل بلا وطء
 أو موت أحد هذان لم يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمستفاد في التنوير (سئل فحين
 عقد نكاحه على بكر بالعتق كان مهرها حاشي العقد أو يعقوبكم عليها كم بطلان العقد لم يها فاهل
 لا يلزمه شيء من مهرها (الجواب) نعم قال في المتن ولا يجب شيء من المهر بلا وطء في عقد فاسد وسئل في
 التنوير (سئل في رجل تزوج بنتاً من أهله لم يزوجها بمهره من غير طهره ثلاث سنين ثم
 زوجها واحدة منهن بعينها أو كرامها وصفها بما تميز به عن غيرها هل يملكها مع العقد الثاني دون الاول
 (الجواب) نعم ومنه ان لا تكون النكوة منجوبة فلو زوجها بنتاً من غيرها لم يملكها مع العقد الثاني دون الاول
 من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالا كراهه (الجواب) قال السيد
 أحمد الحوفي في حاشية الاشياء بعد قوله ان يلقى الا كراهه لا يمنع انعقاد البيع ولكن وجوب فساد
 فكذلك التوكيل يتقدم الا كراهه الشروط الفاسدة لا تزويج الو كراهه تكونها من الاستطاعت
 فإذا لم يطل نفذ تصرف الو كبل اهـ قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه لو كراهه التوكيل بالتزويج

المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شهوة بعضها مخالف لهذه الأدلة فهل يجب على الامام الحنفى اذ اصاب وواجه شافعيون ان
 يعرف في الحرب الخائف الى مقتضى هذه الأدلة لاجل مصلحة الشافعية وراه ونخرج خلافاً من أوجاب صابة العين من أئمة الحنفية
 ويكون قد زاد خبراً باصابتهم من الكعبة أم لا واذ قلتم لا يجب فهل الأفضل له ذلك أم لا واذ قلتم وجوب اتباع عمار يب
 المسلمين معاً فافهم حينئذ انه اذا وجد حارب مخالف للجماعة يتبعه ويصل عليه فهل الامر كذلك أم لا واذ قلتم هذا الامر في بعض محارب

مصر من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الجبهة الأخرى كما أخبر به ثقات من أهل العلم وهل إذا كملت حنفي على تزويج في غير فسخها الفدية وعند من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يتبع هذه الأدلة أم لا وهل إذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث أنه لا بد أن يستقبل بصدقه من الكعبة في جميع صلاته فهل في صحابته مخالفة لهذه الأدلة يقع عليه الطلاق وإذ أصلي في صحابته موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تدرى في الجبهة التي إذا استقبلها الشخص صحت (١٦) صلاته وإذا تعرف عنهما لم يصح صلاته وإذا تعرف شافعي أو حنفي أو حنبلي إلى مقتضى هذه

الأدلة بعدا تبينها بما يليها من
القطعية فهل يسوغ
للقاضي أن يتعرض لأحد
منهم وإن يقول له جدد
اسلامهم ثم يبالى الله تعالى
من هذا الفعل وأرجع إلى
ما كنت عليه سابقا أم لا
وإذا فعل هذا القاضي ذلك
يكون خطئا أم لا والحال
أنه لا يعرف أم هذا العلم
(أجاب) إذا لم يكن المهراب
من وضع العصاة والتابعين
ولأن وضع دوى العلم
الموقوف مهم في معرفة القلبة
والأعلى صحت وضعهم فلا
عيبه إجماعا وأما موافقة
الشافعية وبعض الحنفية
الشارطين الأصالة في
التوجه لعين الكعبة فهو
أفضل بالرد يسألون لصحة
الصلاة على كلا القولين
لكن الكلام في تحقيق ذلك
ولا يقع على وجه التيقن مع
البعد بأخبار المقاتلي كما
لا يحنى عند الفقهاء لأنه
مجرد شبر ومع ذلك يعمل به
لا شبهة إذا خلا عن المعارضة
عما هو مثله أو موافقه لأنه
ملازم وقد كتبنا في الجواب
سابقا أن يجوز بيب العصاة
ولنا بين أعلى من خبره كما

وزوج الوكيل أنه يصح وينفذ ولكن لم أدمتقولا اه وأرد بعض الفضلاء التخرج خبر من الرمي في
حاشيته على الصراخ (أقول) وقد ذكرته المسألة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الأكره فراجعها
* وكسب على صرحت دعوى مرحلة من قضى الشام سنة ١١٤٩ قتل من الجواب يصح النكاح بانقضاء
الطية إذا فاء وأقامت غرة بنته على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالتاني باطل وكذا
النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحوالة كجلى التتو وشرحه فيه أيشان باب الولى ولو أقروا في صغير
أو صغرة أو أقروا وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد النكاح لم ينفذ لأنه أقر على الغير لأن ينسب هذا الشهود
على النكاح اه فإذا كانت البنت البالغة ثابتة كذا كرم فلا ينفذ تصديق الأب عليها ولا على الزوج الثاني
لأنه أقر على الغير (سئل) في خيمه زوجت بنتها البالغة الفدية بلا ذنب ولا وجه شرعى فكيف الحكم
(الجواب) ذكر في الخبر به أنه صرح علما بأنه لا يتعرض لأهل الفدية إذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق
القاضي بينهما إذا علم في ظاهر الرواية لأنهما نكحهما وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يزنان حدث كانا
راضين ولم ترعاها المصطفى قاض من قضاء الاسلام إذا تناكح كلا النكاح بينهما على حكمنا كما صرح
بذلك في التلخيص فمن الغرائض ونقل في الصرع الهداية في نكاحهم المأمور به لو تراعى يفرق بينهما
بالاجماع لأنهما فاضتهما كصكهما اه ومع المسألة عندنا أن ولاية تزويج البالغة لا تقصر هاولو
زوجتها أمها أو غيرها توفى على رشاها ولا ينفذ عند الولي على البالغة بغير رشاها كذا في البصر (سئل)
في رجل له حارية أمته هل يزوجها فزوجها فزوجها باجني وأنت منه بنت والرجل ابن من غيرها يريد
الزواج بنت حارية أمته هل يزوجها فزوجها باجني وأنت منه بنت والرجل ابن من غيرها يريد
نسب ولا رضاء وفي تجنيس خواهر زاده لا يحرم على ولما والحق ولا على أبيه ولما أوطى متولا أمهات ما شوى
الأقربى في الحرمة وجاز لأن التزويج بأم زوجة الأب ينهائى المأمور ونظيره في الجرو غيره (سئل)
في صغيرة يتيم تزوجها أمها أمها من زيد الكف بغير التلثم لم يلبسها بالحيض اختارت الفسخ فوراً
صد البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القصد (الجواب) نعم في الكرو غيره
لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأبواب ليد شرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأة كذا كاسدا وطلقها
فصل النكاح فهل يفسل أن يتزوج بأمها (الجواب) نعم كما تقي به ابن نجيم وفي الفصل التاسع
والعشرين من فصول العمادى ما نصده كذا في رد المحتار على الدر المختار والسكاح الفاسد لا يثبت حرمة ما صاهر
وله أن يتزوج بها ما هو بقانون لم يكن فرق بينهما كذا يجوز زواجه أن يتزوج بها حتى قبل التعريق وهذا
كله قبل الميس (سئل) في رجل أخرج من عقد نكاح بنته البالغة بشارته الموهود وتزوجت البنت بذلك
فهل ينفذ النكاح وتكون أشارته فاقصام عبارته (الجواب) نعم والمصلحة في الإشياء (سئل) في رجل
قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحى موسى طالق ثلاثا فزوج رجل فزوى امرأة أو أجاز بالفسخ دون
القول وتوصل بها ثم حلف بالحرام نوايا الطلاق إنما لا تدخل هذه اليلة عند أبيها فدخلت ويرد عقد
نكاحه علم فإذا قبل سكاحها لنفسه هل طلاق أولا بتم قبول عضوي وإجازة بالفعل (الجواب) قال في
العمادى في الفصل الرابع والعشرين سئل الإمام السرخسى عن قال كل امرأة تزوجها موسى كذا

افضاء قوله فلم يكن فالسؤال من الأهل وهو خلاصا قضاء كلام الشافعية أن مقتضى كلامهم العكس وهذا
المراب الثاني عويص حيث كان شارب من الجبهة الكيتان تجلوا وأشار إلى الغراب كقوله في فتح القدر ولا يزوج عليه ولا يقلد الفسخ
المذاهب أما المهراب المخالفة لغيره وإذا اشبهت عليه القبله وعندنا ما ليقبله يجب عليه العمل بقوله ولا يجرى والطلاق لا يقع
في الحائض المدكورة لأنه آمن عدم التيقن وجهه أن يصل لخطا الحرام من بين الحائض إلى الخطا بالمرأ بالكعبه على إقسامه بغير

فزوج
المراب الثاني عويص حيث كان شارب من الجبهة الكيتان تجلوا وأشار إلى الغراب كقوله في فتح القدر ولا يزوج عليه ولا يقلد الفسخ
المذاهب أما المهراب المخالفة لغيره وإذا اشبهت عليه القبله وعندنا ما ليقبله يجب عليه العمل بقوله ولا يجرى والطلاق لا يقع
في الحائض المدكورة لأنه آمن عدم التيقن وجهه أن يصل لخطا الحرام من بين الحائض إلى الخطا بالمرأ بالكعبه على إقسامه بغير

بعض الناس ان يقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في السماء فعرجان الى الميمنة كساق مثلث كذا قال الشعر والتقاء في
شرح الكشف فعمل مناه له انصرف عن القبلة اصرا فلا تزول به المسألة بالكينجاز يؤيد ما قال في التلميزه لاختام اوتيا سر يجوز لان
وجها لاسان مقوس ضد التمام أو التماس يكون أحدهما إلى القبلة كذا قاله مثلا خسر وفيه الاحتكام وقد كتبنا في معناه في الجواب
سابقا ولا يجوز لقاضي أن يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول (١٧) معتقد زوال اسلاموا ثبات معصيته ولا

أن يتعرض له بكماله لان
المقصود اصابة المصواب
وانها الحق ونحوه المناطرة
لاجل أن تزول قدم من
ناظره وان يظهر جهل من
مانته أو ناظره ويجب ان
يقصد ذلك وجهاه تبارك
وتعالى اذ العلم صفته
صفاته فاذا كنت متفاهه
فلا تعلم بأحكامه كيف
وربنا تعالى علما كيف
تخاطب الجاهل بقوله عز
من قائل واذا علمهم
الجاهلون قالوا سلاما فدلنا
اتباع الحق والتكلم به
وليس علينا هدى العالم
والسئلة وأهله وحاصلها
اذ اتفقت خروجهم عن الجهة
بالكسبة لا يجوز اعتماد
أخبارها اذ لا يتصرح بها
حاز اعتماد وان كان فيه
انصراف قليل يجوز عند
الخفصة ولا يجوز عند
الشافعية ومعرفة ذلك من
هذا العلم لا ينكره أحد
ونحن على علم بان الصحابة
رضي الله تعالى عنهم أعلم
من غيرهم فاذا علمنا انهم
وضعوا حجرا بالاعراضهم
من هودتهم واذا علمنا ان
حجرا وضع من غيرهم تغير
علم لا نعتقد واذا لم نعرف

فزوجهم فضولي امر أو أجاز بالنفس ثم طلقها طلقا لم ينفذت عدتها ثم تزوجها بنفسه طلق قال قيل
تعلق وقيل لا تعلق لان الميمنة تعلق بنكاح الفضولي لانه صار من زوجا لها في الحكم اه وفي العمادة أيضا
وحسب صاحب الضم والامام نعم الدين والفقهاء أبو جعفر أن كل جواب رفته في قوله كل امرأه أو تزوجها
فهر الجواب في قوله كل امرأه أو تزوجها في الدين والفقهاء أبو جعفر أن كل جواب رفته في قوله كل امرأه أو تزوجها
العلامة القزويني صنفها في جواب بصيرة العمادة ثم مال الى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم يزوج رجعا الطلاق
اه والاحتياط تزوجها بفسخ ولا ايجاز باللفظ علما بالقول وان كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو الحق
بالتعليل والله أعلم قال كل امرأه أو تزوجها طلق تزوج امرأه فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو
تزوج امرأه أخرى تعلق باعتبار عموم الاسم فكيف يقع التدبر (اقول) وسيأتي في كتاب الطلاق عن جدد
المؤلف سؤال فيمن قال كلمتا زوجت فحسب طلق ثلاثا وان عطف النكاح فضولي أو جرت بقول أو فصل
فتكون طلاقا ثلاثا أيضا وستأتي حلية في ذلك (سئل) في رجل طلق زوجته ثلثا وان عطف النكاح فضولي أو جرت بقول أو فصل
من زوجة أخرى هل أن لا تزوج المطلقة فهل اذا تزوجها بنفسه فوطى أو اجزأه الحالف بالفعل لا بالقول لا يبحث
(الجواب) نعم واختلف في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف انه اذا اجزأه الحالف بالفعل لا يبحث والقول
يبحث ونعم في العمادة من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم
الشيخ ابراهيم السبيل بالحنابلة عن رجل تزوج ب حلف بالطلاق وقال بالتركة أو بالانجمن بنسبتين
اواسون اكر بوشين ايشاسم يعني كل امرأه أو تزوجها وسأ تزوجها تكون طلاقان فقلت هذا
الشيء ثم فعله فهل اذا تزوج امرأته من غير العقد واذا جدد العقد عليها ثانيا لا تطلق فاجاب نعم (سئل)
في صغيرة لا تطلق الوطء من ينسب زوجها لنفسه من غير العقد واذا جدد العقد عليها ثانيا لا تطلق فاجاب نعم (سئل)
تطير الوطء لهما بالمحجوز هانم لمخطفها لعنده (الجواب) نعم والمسئلة في العمادة بوطء يتر (سئل)
في رجل ماتت زوجته فوطى بها ولو انعت فهل له تزوج أنعتا بعد موتها يوم (الجواب) نعم كافي
الخلاصة عن الاصل للامام محمد وكافي بمسود اسلام كاتفقه عنه القهستاني والحطاب للامام
السرخسي والهر والتتارخانية عن السراجية وفتاوى الاقروى وقدرى افندي ومو يدراده ومجمع
الفتاوى وصورة الفتاوى ومجمع المنتخبات ونهج الخاصة وغيرهما من الكتب المعتمدة أو اماما عزمي الى التفت
من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صوره قلت

لعمرك ما كل القول صانع * ولا كل خصل في المودة ناصع
عليك بأقوالها دليل لا مأخذ * وما هو في الكتب الشهيرة قراج
ولا تفتد الاسد بغير تبارك * وكن حامدا لله فالامر واضح

وقال ولما في ذلك رسالة سماها بنقول القوم في جواز نكاح الانثى بعد موت أنعتا يوم (سئل) في رجل
خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أوهاهي لك عيلة قبيل الرجل لدى بنته ثم عتت ولم يسمها مهر اهل يعتمد
النكاح بمأذرك ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت اذ لم يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حيث نوى
الاب بذلك النكاح أو ما قتر ينسب على ذلك وفهم الشبهة المقصود يجب لها مهر المثل بالوطء أو موت

(٣ - فتاوى حامدية - اول) شيئا وعلما كثر الممار ونقول الى المصليين على مرور السنين علما بالظاهر وهو الصفة وعند تحقضا
بانطزال الطاهر في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزا المشار الى الممار وقد علمت الاجوبة كما علمت كلا الدينين والله أعلم (وسئل)
عنه أيضا بصورته مما اذا وجد في بلدة محاريب متخالفين غير موضع الصحابة والتابعين ولا على سمع ومذهب ولا على سمع ومذهب دوى العلم
الموقوف بهم في معرفة القبلة وقد طعن في اقتداء واحد انما انه قد خسر ان يضعها بخلاف مقتضى الأدلة مساوئين في وجوه بعضها

نحسبوا سبعين رجلا ممن القوا هذا الفلكية إذا كان الاعراف من مقتضى الالهة أكثر من خمس وأربعين رجلا متعصباً وبسريرة يكون ذلك
الاعتراف خارجا عن جهة الزبع الذي فيه كما للمشركين غير اشكال على ان الجهات التي تستلزم الحيل أو معتقدا هذه الحجاب المزبور،
الاعترافها كثير فاحش يجب الاعتراف فيها بسره إلى جهة مقتضى الالهة والحالة ما ذكرنا ولا واقلته يجب هل اذا نعت شخص وصل في هذه
الحجاب بعد اثبات ما ذكر تكون صلاته (١٨) فاستدعيهم عليه ذلك ويلزم القضاء أم لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه
المسئلة آلة خاصة وآلة

أحدهما إذا لم يقع تراض على شيء (سئل) في رجل تزوج عبداً امرأة حرة ثم باعها منها فهل يطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) نعم والمسئلة في الكفر وغيره (سئل) في امرأة بالغة عاقلة زعيدة مضطهارة رجل فقال له بحضرة الشهود وزوجتك بنفسك على سنن رسول الله فقال لها بئس لك على سنن رسول الله وأبذل قبول نكاحها ولم يذ كرامها فهل ينقذ النكاح بما ذكره لها من المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزيد بحضرة اليهود بعد حريان بمقدمان النكاح أعطيتك ما بقي الصغيرة ولا ينك فقال زيد قبلت ذلك منك لا بغير فهل ينقذ النكاح بذلك ولبنتمهر المثل (الجواب) نعم
(باب الولي) *

(سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة من زيدا بطريق الشرعي ثم بلغت السن وتربى وبوها فأنسخ النكاح بقتضى أن والد الرجل شريف من أمه والزوج ليس كذلك فهل ليس لهذا ذلك (الجواب) نعم ليس له إذا كان ولا عين تزوجها المأخذ كزولان الشريف من الأم ليس بشريف كما أتت بذلك الخبر الرولى ألف فيعصره سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الأم يحملها له ليس بشريف وإن أعاد كره بعض العلماء من أنه لو أعاد به نكاحا لم يفسخ به بعضهم بالنسبة إلى من ليس له أم كذلك أتت علواً ورفعة وهذا مما لا يخبر به علواً يشكره أحد وكذلك له نسبتاً له إلى أحرار مكره (سئل) في متهورة لها أنثى غلبت أهل اللوبة من كل وجهه ويرد زوجها من كف جهه المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم والمتهورة إذا زوجها الأعمش أو المم من عاتل كان لها الخيار كالصبر إذا باغت وان زوجها الأب أو الأبجد لا خيار لها وان زوجها البهلاء لا يفتيه عن أبي حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كالزوجها الأب وصى محمد أن لها الخيار له عداية عن الخاتبة (سئل) عن الرضى هل ذلك تزوج أمه البتة المثل ولو بائنه (الجواب) نعم كفى فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل عقد سكاحه على بكر بالعقهر معلوم دفع بعضه وأعطىها بالباقي طبقة معلومة وسع وقاعه على أنه أن رد لها التي ردت له الميسر ثم ما عنوا عن ورثة غير ما طلبوا استرداد الميسر ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) يسع الوفاة من لم يمتز الزهر فلا ورثة استرداد الميسر بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالعقد عقد معها العصبه سكاها بالو كالة عنها على ابنة الناصر بالولاة عليه على مهر معلوم ضمنه الم فاعاله ولم يضمن النفقة والامال للقاصر فهل ليس لها مطالبة معها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التتو رفعت الزوجة على زوجها ولو صغير أحد في ماله لا على أبيه إلا إذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها عم عصي غائب متهورة زوجها أمهلاً من أختها القاصرة وقبل والد الزوج بالولاة عليه فهل مع النكاح (الجواب) الأولى في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط أبي على ترتيب الأثر وأوجب فإن لم يكن عصبه قالوا لا بالام ولا على الأبعد التزوي به به الأقرب سافاة القصص كما في التتو وراكز وغيره وأول خاتمة للمتيق ما لم ينتظر الكف والخاطب جوابه ولو زوج الأبعد حال قيام الأقرب بتوفيق على إجازته كفى في شرح التتو ورفعه وإذا كان الأقرب لا بدوى أن هو تم علم أنه كان في المصر يجوز له إذا لم يدرك أن هو لا ينتظر الكف فيكون كالعبد المقتطعة تراز به (سئل) في صغيرة بنتية لها ابن عم عصي ليس لها في أقرب بعنه يريد تزوجها من ابنة الناصر الكف جهه المثل فهل له ذلك

المقام يظهر ذلك من علم اصطلاح العلماء الاعلام وسبب ذلك قلعل ان المطلق يجعل على المتقدم حيث اقتضت الحاجة (الجواب)
والحكم عندنا كما هو مقر في الأصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقتضى لاتخاذ الحكم وعند
الشافعي هو محمول عليه وان لم يتعد الحكم الحال في مثل ما نحن فيه بحم عليه والله أعلم (مثل) في الامام اذا كان أنفرد بدل الزام اهملة بالغين
المهمة فاذا أراد أن ينطق بالجن الرحيم، قول النعمان العجم واذا أراد أن ينطق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء العجم الذي يخرج

المروفة من مخاضها بما ملا فلا يجوز إمامته للتمتع، وهل يلزم عليه أن يؤتمن عليه وهل يجب على الحاكم منع من أن يؤتمن في المسجد الجامع أم لا (أجاب)

مسئلة الألف قد تكررت * سؤالها عن حكمه واستقرت

وقلم الناس بها كلاما * يقضى لكل مائل سراما

إمامة الألف لا تغار * تجوز عند البعض من كابر

ومنهم الغزفي قصته * قلما يزين القول من بهجة

وقد أياه أكثر الأصحاب (١٩) * لما غلب من الصواب

وقلت نظما عبر الزمان

وأما الاعتناء بالنسب فلهذا أمر من صرح به من علماء التناوير أن يفتي كتب الشافعية لنسخ الإسلام ذكر بارحائه تعالى في شرح الأرواح مائة
لو كانت نسبته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤرث ولأن الحر والرملي رحمة الله تعالى عليه مائة شرح به من علمي المناهج
وقوعا وعدنا لأما أو أذا دار الأمر بين الصفة والفساد يحمل على الصفة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم الدين من حرج وفي الحديث
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المسلمون أحد الأهل ولا أحد الأهل ولا أحد الأهل ولا أحد الأهل (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون أماما

البايعين أم لا (أجاب) اقتداءه بالبايع المصلي فاحدا لا يصلاة نفل وصلا إلى الفرض فلا يجوز البناء عليه كغيره من الشروع والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فحمل اقتداءه في الفرض والسنة كغيره المختار في الهدا يتوقف على العامة كجلى المحصول ظاهر الرواية كغيره الاستصحاب لأن نفل البايع مضمون دون نفل المصلي والله أعلم (سئل) في إمامة الأعمى إذا لم يكن ممن هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب) نعم إذا كان أفضل من كان يؤتمه لا تكره (٢٠) إمامة من إمامة عتيان بن مالك الأعمى بقوم مشهور في العيصين واستقلال ابن أم مكتوم الأعمى على المدينة

مسافة القصر وقال الشافعي تزوجها الحالك اعتبارا بصله اه ما قاله الشافعي وهو بعيد اتفاق عندنا على أن الحالك يزوجه من صلتها ولو لم يكن من ردة الخلف المقتضى عليه بالامانة ولا يكون الولاية لغير القاضى ممن دونه من الأولياء لكونه في مقام الاستعلاء به وفي فتاوى العلامة أحمد بن زين الشافعي سئل فيما إذا عطل الولي الأقرب بقى تزوج الصغيرة هل تنتقل الولاية إلى الولي الأبعد أو القاضى الجواب لا تنتقل للأبعد بل يزوجه القاضى اه فان قلت يخالفهما في الخلاصة والبراز به من أنهم أجابوا على أن الولي الأقرب إذا عطل تنتقل الولاية إلى الأبعد قلت لا خلاف أن الأبعد في كلام الخلاصة والبراز يتبع القاضى لانه آخر الأولياء فعمل التفضل على يده وإذا قال في بعض بعدم قدمه عندنا وعطل الولي الأقرب الصغيرة والصغيرة تزويجهما تزوجهما القاضى لكن تزويجهما هنا بغيره عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لأن العاضل ظالم بالمنع والقاضى كف بدلتنا في الخلاصة أجابوا أن الولي الأقرب إذا عطل تنتقل الولاية إلى الأبعد قلناه ثابت باذن الشرع اه كلام القيس فهو نص في أن المراد بالأبعد في كلام الخلاصة القاضى لانه في مقام الاستشهاد على إثبات الولاية للقاضى فان قلت قال صاحب الصبر وبه أي عاقبة الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من أنها ثابت للقاضى قلت لو نظر صاحب البحر إلى ما قدمنا من كلام الزمعي وغيره لما سمع أن يقول هذا بل صار كل تناقض لانه قال بعدم تقدم بضو طر قالوا وإذا عطلها كف وعطلها الولي تثبت للقاضى لانه من العاضل فله التزويج وإن لم يكن في منشوره اه فهذا رجوع إلى ما خلفه على التحقيق عندنا كخلفه عندنا وتلاجه والمنة اه ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بأن كلمة قالوا الخيارات في ما لا يتزويجها فكأنه تبرأ من هذا القول ولو يادعاه فهو غير متناقض وحل ما ذكره في الخلاصة والبراز به على الولي الأبعد وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وإن كان غير ظاهر لكن متعين لعدم التناقض بين عباراتهم قال الشاعر

إذا لم تكن إلا الاستغفار كما فاحشلة الضلع لا أكرهها

على أن القاضى هو الأبعد حقيقة كغيره نعم غالب عباراتهم أطلقوا الأبعد على غير القاضى (وأقول) أيضا يمكن حل كلام الخلاصة على هذا حيث لا فاضى هناك تأمل وظهر لي أن الأولى عند بعض الآباء أن تزوجهما الحديث لما يصح القاضى يكون مواضا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها وأعلم أن ما في الخاتمة من أنه ما دام الصغير مقرر بغير القاضى ليس ولي في قول أي حقيقة وعند صاحبها ما دام عصبة اه قال المؤلفانجا ذكره فاضخان في تعداد الأولياء في مسئلة العطل في نقل المخرج عبادة الخاتمة في هذا المثل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجردان تزويج القاضى الصغيرة عند العطل يبقى ثبوت الخيار لها في المتيقن عن محمد أن لها الخيار والأول بناء على أن تزويجهما عند العطل بطريق النيابة والثاني على أنه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر عن البحر من قوله فله التزويج وإن لم يكن في منشوره مبني على أنه بطريق النيابة والافتقار ضو على أنه لا ولاية للقاضى في التزويج ما لم ينص له عليه في منشوره (سئل) في الصغيرة إذا تزوج نفسه بغير إذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام المصاغر كفي الأصل أن الصغير والصغيرة إذا تزوجا أنفسهما بغير إذن الولي توقفت على إجازة الولي فان أجاز جاز ولهما الخيار إذا لم يعادا كان المصير غير

مكتوم الأعمى على المدينة
كذلك في جميع ابن جبان
كما نقله صاحب الصبر
المصدا هذا مذهب الحنفية
وأما مذهب الشافعية
فقال في المنهاج والأعمى
والمصير سواء على النص
قال شارحه الشيخ
جلال الدين وقيل الأعمى
أولى لانه أخشع وقيل
المصير أولى لانه من النخاسة
أخفنا ولعارض المعين
سوى الأول بينهما اه
والله أعلم (سئل) في رجل
عصى بده ونم هل تصح
صلاته وإمامته أم لا
(أجاب) نعم تصح صلاته
وإمامته معه بالشفعة والله
أعلم (سئل) في الرجل إذا
كان في الصلاة وخرج من
بين أسنانه شيء من فضله
الأك هل يلقبه أم يتلعه
وهل يؤذن المصل ويقيم
للقوات أم لا وهل الأفضل
للمسافر القصر أم الاتمام
وهل بالتمام يكون من تسبكا
حرمة أم لا وما حكم صلاة
الظهور بعد صلاة الجمعة
(أجاب) يكره أن يتلع المصل
ما بين أسنانه إن كان ظليلا
دون قدر الحصة وإن كان
كثيرا زاد على قدر الحصة

الاب

تفسد صلاته وكذا إذا كان قدر الحصة في الصبح والتأخر في المسجد مكره كالصاف والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له إلى أن يفرغ المصلي من صلاته فليقتضيه فعل بإح ولا يكمل وقد ورد كلوا الرغيف وأطرحوا الغنم وهو ما علق بين الإنسان منه أي أو ما يضر حاله لا كذا في الإنسان ويخرج بنفسه من صلاته مكث كثيرا في التفرغ وإن مكث لم يفسد ذلك كمن أجزأ أيضا قال بعض المتأخرين من سراج الكفر في قوله ولو تدارى مكتوب بفهمه أو كل ما بين أسنانه أو مرقا في موضع مجروده لا تفسد وإن أم أي

ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعية في البلاد والقبائل وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أو روست السنة بعدها استخراجه
اختلوا في نية تلك الأربيع قبل ينوي الستة والاحسن الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعية بثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر
ظهر أدركت وقبول أصله بعد وقيل المختار أن يعلى القاهر بهذه النية ثم يصلي أو بعد نية السنة كذا في الفتنة اهـ والمسئلة أفردت
بالتصانيف (سئل) عن مسئلة الاختفاء (٢٢) والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وهو الذي يرجع عزو كل إلى موضع

زوج حسنة لا ماهر فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في الجهر ينبغي على المفتي به أن يصح لنا ما جاء أخذ
الاحتمالات من المانع جاء تسمية صداقا كيقصد منه من البتة ولم أر من تعرض له اهـ واعترضه في
الشرب ليلية بما مر من أنه خدمة لها أو أجنبته فيها فعلقته على الجهر بأنه ليس كل استنصارا احتقانا
بدليل أنهم جؤزوا واستنصارا لابن أبي العزم والزموا وطول بجعلها خدمة فتعليم القرآن بالاولى تأمل
(سئل) في ذي أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار من زوجته الفقيمتور بدتعليمهم الاولاد له مشق الشام
بعد أسماه لمجملها وموئلاها وهو مأمن عليها والطريق أن فهل له ذلك وتبعه أولاده في الاسلام
(الجواب) نعم أقول لما ذكره المؤلف من أنه السفر إذا أوقاهها المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين
أن الفتوى عليه لكن في العراق أنه ألقى الفقيه أبو القاسم الصغار والقبعة أبو البثبثة لا يسافر بها
مطلقا بل يراها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الوالجية أن قول
ظاهر الرواية كمن في زمانهم أمافي زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه به يقتضي ثم قال في البحر فقد
اختلف الأئمة والاحسن أن يمتنع بقول الفقهاء من غير تفصيل واختار كثير من مشايخنا وعليه عمل
القضاة في زمانه كجني أنفع الوسائل اهـ (سئل) في رجل طلق زوجته بميل وطها وأخلقها فها قد
دفع لها المهر فهل يلزمه تصفيو ويعدو النصف ملكه باقتضاء أو الرضا (الجواب) نعم والمسألة في شرح
التنوير للعلاق (سئل) في قروي زوج امرأة عبد مشق وأوقاهها المجل ويرد بقتلها في قرية التي فيها
وبين دمشق ودون بع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر ويقطعها ودون مدته اتفاقا في قري
المصر القريسة لا تحقق العربية اهـ وفي التنوير شرحه اهـ لا وثيقها فها قد وثيقها فها قد وثيقها فها قد
المصر إلى القرية وبها فكس ومن قريه ثمة فها قد وثيقها فها قد وثيقها فها قد وثيقها فها قد وثيقها فها قد
المجل إلى وطنه وأطلقه في الكافي فلا وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها
وأوقاهها المجل والآن ويرد بقتلها إلى مسكن شرعي خارجا عن أهلها ما بين جيران صالحين ثامن فيها على
نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنة (الجواب) حيثها لو أمكنها صياحا ليعن أهلها ما بين
جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمها ما بين جيران صالحين ثامن فيها على نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنة
نجد في كلامهم كراؤنة إلا أنه في فتاوى فاضل الهداية قال أنها لا تجب ونسكها بين قوم صالحين
بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيها إذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى
عن قتلها من سعة اهـ وتقر في في الشرب ليلية أن البيت الذي لجيران لا غير مسكن شرعي وقال السيد
محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكن أقول لما ذكره فاضل الهداية من عدم لزوم حمل على ما إذا
كان المسكن صغيرا كلسا كن التي في الرابع عشر إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا يلزم من كون
المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنة إذا استوحش بان كان المسكن متبعا ككلامه وإن كان لها جيران
فعدم الائتمان بالمؤنة في هذا الحالة لا شأن له من الضارة لاسيما إذا خشيت على عقلها ففصل أنه يختلف
باختلاف المسكن ولو مع وجود الجيران فإن كان المسكن محالوا استعانت بجيرانها أعانوها سرعيا
بينهم من القرب لا يلزمه المؤنة والأزمت اهـ وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفا أيضا

(أجاب) قال في التنبيه
اختلوا في أحد الجهر
والاختفاء فقال الهندواني
الجهر أن يسمع غيره
والمحافظة أن يسمع نفسه
وقال الكرخي الجهر أن
يسمع نفسه والمحافظة تصح
الحرف ولو أن القراءة فعل
الإنسان دون الصباح
والاول أصح لأن مجرد
حركة اللسان لا تسمى قراءة
بدون السور وعلى هذا
الاختلاف كل ما يتعلق
بالنطق كالاسمعية على
الذي يصح وجوبها للجد
بالتلاوة والعتاق والطلاق
والاستثناء وفيما هو
في شرح قول القدوري
وإن كل متعدي فهو غير
أشاع جهر وأسمع نفسه
قال قوله وأسمع نفسه
فأخاره إن أحد الجهر أن
يسمع نفسه ويكون أحد
المحافظة تصح الحروف
وهذا قول أبي الحسن
الكرخي فإن أدنى الجهر
عنده أن يسمع نفسه
وأفاده أن يسمع غيره
وحد المحافظة تصح
الحروف ووجهه أن
العراق جعل اللسان دون

الصباح وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والمحافظة أن يسمع نفسه هو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة
دون الصوت وعلى هذا الاختلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء
للاختلاف به اختلاف الصحيح ذهب الكرخي إلى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وإن المحافظة تصح الحروف وفي البستان مع ما قال الكرخي
أفاد وأحرق في كتاب الصلاة جرحا في الإشارة إلى أن شافعي في نفسه وإن شافعي جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن

الظهر أن يسمع غير المخافة أن يسمع نفسه هو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالسمعة على الذبحة ووجوب السجدة بالسلامة
والعناق والبلان والاستناحي وعلقو يسمع نفسه لا يقوان صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافة بحسب سجع وجل
أورجلان لا يكون جهرا والجهر أن يسمع الكل اه وفي فتح القدر واعلم أن القراءه وان كانت فصل السان لكن فعله الذي هو كلام
والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أنص من النفس فان النفس (٢٣) المصروض بالفتح عارض
لصوت لا للنفس فمعبر

بأختلاف الأشخاص فالنفس حتى من الزوال لا يمكنه أن يبيت وحده في يستمال ولو صغيرا بين
جيران فان كان زوجهما يبيت في بيت ضرتهم سلاوا كانت تخشى على عقلهم ان البيوتة وحدها ينبغي أن
يؤمرها ونسبة في دله ضرتهم ولا سيما اذا كانت الزوجه صغيرة تغيا المضار تمنى عنها بنص القرآن
العزيز فاعتنم هذا الخبر بالنفس مما علقته على البحر في باب النقعات (سئل) في رجل يبيت الى امرأته
أتمتع به ما يجب لها عليه ولم يذ كر جهته عند النعش ثم اختلطت له نكته فوجدته يقول هو من المهر فهل التولية
بعينه (الجواب) نعم كفى التنوير والبر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها
اختلوا معها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا يثبت لها في القول لها في ذلك (الجواب) نعم كفى البحر والخبر
والفصول والبراز وغيرها (سئل) فيما اذا مات الزوج وفيه مؤخر صداق الزوجه ثم ماتت الزوجه
وريد وثنتان يأخذ مؤخر صداقهما من كمال زوج فهل لهم ذلك واقول لهم ان في قدر مهر مثلها
(الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكرا بالعة ثم بعث البكر شيئا عدها وتواستلكت ولم تزوجه اهلها
وريد الرجوع عما بعثه فليس له ذلك (الجواب) ما بعث لله بستره فبعثه فأنما أوفيت حالها وكذا
ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسألة في التنوير من المهر والحواشي الزاهدي أقول
وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع لها شيئا بسي ما كادوا هم ان يضمن
عاده أهل الزوج ان يتخذ طعاما لم يذ كر أمر النكاح هل الخطيبان يرجع فيه أم لا أجاب نعم أن يرجع
بذلك بشرط عدم الاذن فان أذن لهم باتخاذ الطعام للناس صار كانه أطعم الناس بنفسه طعماته
وفيما يرجع اه وفيما يضمن كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأته وصار ينفق عليها استزوج به
وتعققت انها لا ينفق عليها استزوجها ثم امتنع عن الزوجية وتزوج بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا
أجاب نعم يرجع قال في الخانية بعد ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وبني أن يرجع
لانه اذا علم انه لم يزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وأن لم يكن مشروطا لفظا قال في التتمة
سئل والذي عن يمين أبي الخطيب سكر اولوا زوجا وغرأ ثم ترك الاب المعادة هل لهذا الخطيب
أن يرجع باسترداد ما دفع فقال اس فرق ذلك على الناس باذن المدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذنه في
ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما عاله في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي
الخبر يفتي تامل (سئل) عن الاب اذا زوج ابنه امرأة ولا يتزوجها أو لو كاله أو كبير أو لم يضمن المهر
فهل لا يطالب الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكتور مع ضمان الولي المهر قال في البحر ألتفتة تشعل
ولي المرأه في الزوج والصغير والكبير اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى أنشدني جمع شيخ الاسلام
عطاه الله أفندي تحت سؤال ولزوج الاب طفله الصغير أتجهز ما لم يلزم المهر بأبدا الا ما ضمنه وقال
مالك والشافعي في عدم المهر على الاب لانه ممن دله لا ينفذ المهر على الكا مع علمه لانه لا مال له ولا نكاح بدون
المهر وقلة الصدان على من أخذ السان بالارتقاء على رضى الله عنه والكا مع علمه على إيفاء المهر في الحال
لم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المهر عليه في الزوج وجب تسليم البذل عليه أيضا والعاد
سبكر كذا في معراج الدراية عن المبسوط ولا يتخذ بذلك مافي شرح الطحاوي من أن الاب اذا زوج الصغير

بأختلاف الأشخاص فالنفس حتى من الزوال لا يمكنه أن يبيت وحده في يستمال ولو صغيرا بين
جيران فان كان زوجهما يبيت في بيت ضرتهم سلاوا كانت تخشى على عقلهم ان البيوتة وحدها ينبغي أن
يؤمرها ونسبة في دله ضرتهم ولا سيما اذا كانت الزوجه صغيرة تغيا المضار تمنى عنها بنص القرآن
العزيز فاعتنم هذا الخبر بالنفس مما علقته على البحر في باب النقعات (سئل) في رجل يبيت الى امرأته
أتمتع به ما يجب لها عليه ولم يذ كر جهته عند النعش ثم اختلطت له نكته فوجدته يقول هو من المهر فهل التولية
بعينه (الجواب) نعم كفى التنوير والبر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها
اختلوا معها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا يثبت لها في القول لها في ذلك (الجواب) نعم كفى البحر والخبر
والفصول والبراز وغيرها (سئل) فيما اذا مات الزوج وفيه مؤخر صداق الزوجه ثم ماتت الزوجه
وريد وثنتان يأخذ مؤخر صداقهما من كمال زوج فهل لهم ذلك واقول لهم ان في قدر مهر مثلها
(الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكرا بالعة ثم بعث البكر شيئا عدها وتواستلكت ولم تزوجه اهلها
وريد الرجوع عما بعثه فليس له ذلك (الجواب) ما بعث لله بستره فبعثه فأنما أوفيت حالها وكذا
ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسألة في التنوير من المهر والحواشي الزاهدي أقول
وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر اخته ودفع لها شيئا بسي ما كادوا هم ان يضمن
عاده أهل الزوج ان يتخذ طعاما لم يذ كر أمر النكاح هل الخطيبان يرجع فيه أم لا أجاب نعم أن يرجع
بذلك بشرط عدم الاذن فان أذن لهم باتخاذ الطعام للناس صار كانه أطعم الناس بنفسه طعماته
وفيما يرجع اه وفيما يضمن كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأته وصار ينفق عليها استزوج به
وتعققت انها لا ينفق عليها استزوجها ثم امتنع عن الزوجية وتزوج بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا
أجاب نعم يرجع قال في الخانية بعد ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وبني أن يرجع
لانه اذا علم انه لم يزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وأن لم يكن مشروطا لفظا قال في التتمة
سئل والذي عن يمين أبي الخطيب سكر اولوا زوجا وغرأ ثم ترك الاب المعادة هل لهذا الخطيب
أن يرجع باسترداد ما دفع فقال اس فرق ذلك على الناس باذن المدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذنه في
ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما عاله في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي
الخبر يفتي تامل (سئل) عن الاب اذا زوج ابنه امرأة ولا يتزوجها أو لو كاله أو كبير أو لم يضمن المهر
فهل لا يطالب الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكتور مع ضمان الولي المهر قال في البحر ألتفتة تشعل
ولي المرأه في الزوج والصغير والكبير اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى أنشدني جمع شيخ الاسلام
عطاه الله أفندي تحت سؤال ولزوج الاب طفله الصغير أتجهز ما لم يلزم المهر بأبدا الا ما ضمنه وقال
مالك والشافعي في عدم المهر على الاب لانه ممن دله لا ينفذ المهر على الكا مع علمه لانه لا مال له ولا نكاح بدون
المهر وقلة الصدان على من أخذ السان بالارتقاء على رضى الله عنه والكا مع علمه على إيفاء المهر في الحال
لم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المهر عليه في الزوج وجب تسليم البذل عليه أيضا والعاد
سبكر كذا في معراج الدراية عن المبسوط ولا يتخذ بذلك مافي شرح الطحاوي من أن الاب اذا زوج الصغير

لمن هو بقره أيضا هنا كلام البحر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصبي قول الهندواني وقول عليه في من تنور والابصار بعوله
والجهر اسماع غير والمخافة اسماع نفسه مظاهر كلام القدوري اختصار قول الكرخي فذا اختار في التتمة ولكن ما قاله
الهندواني أصح وأرجح لاختصاصه أكثر علما تناهله هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيدا وأغلب النسل لمية لما في ال... لا نقولا
نا ابل اقصر واعلى كقول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا ذيعا استرا حقه فاعلم الجمع العلم به

يختلف باختلاف آراء المذاهب مع غلبة ثلث الجوز ولا بد في إداوته؛ فالحال الأقوال بل إذا ادعى وجوب أمير المظهر مقبلاً لئلا ينقضي
 بهم لا يسمع نفسه بالاستعمال ما هو جهر في غير مودة لا يتبها معه ذلك ثم ما من الرق وعهد المخرج فإنه مع التحويل على قول
 الهندواني وعدم اعتبار ما من الأقوال أخذ بهذا الشرط ثم عدم صحة كثر الصلوات من كل خاص وعام فحينئذ صحة ما استظهره
 المالكان الهمام والمحل محل في إداة البيت (٢٤) ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن الإجماع نصير بما فيه طاعة وإن تعلق بعص
 السماع والحاصل أن

أمره أن ظمراً أن طلب المهر من أبي لازوج فوذي الأب من مال ابنه الصغير وإن لم يضمن الأب صريحاً
 أنه لا يجوز على الطلب بالأداء من مال الصغير لكونه في يده كإبنته كلاً مع أنه لا يجوز على أن أقدمه على
 النكاح ضماناً لأنه يكذب بالنسبة الشافعي ومالك اه أقول والمسألة في البراءة من المهر (سئل)
 فيما إذا أراد أن يباشر زوجته معاشرة بالأزواج وهي تنعمت في دفع البهاج مهرها فهل لها ذلك
 (الجواب) نعم لها منه من الولد ودوا عليه لأخذ المهر إن لم يوجع كل المهر والمستة في التتير (سئل)
 في أمره أن يزوجها بغير مهر فلهذا وجهاً قبل الفسول والولم ودوا عليه طلاقاً واحدة فهل يجب لها منه
 وما هي (الجواب) حيث لم يزوجها أو طلقها قبل الفسول وإن طلقها قبل الفسول وهي معتبرة بها لهما
 كالنكاح فيبقى لا تنقص عن خمسة دراهم ولو فقير أو لا تراد على نصف مهر المثل ولو غنيا وهي درع وخارج
 ومطعة (سئل) فيما إذا جتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح والحال أنه يدخل عليهما بلا إذن فهل تكون
 الخلوعة غير محصنة (الجواب) نعم إذا طلقها أو طلقها هذه يلزمه نصف مهرها قال في النسخة إذا اجتمعا
 في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليهما أحداً بلا إذن فأنخلوة محصنة والأقلا (سئل) في
 رجل طلق زوجته الحامل طلاقاً واحداً فوجعها بها بدمته مؤخر صدقاتها تراد أخذ منه بعد
 انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وشمل الزوج بالرجعي ولا يناهز بوجعها خلاصة في
 الصيرة لا يكون حلالاً حتى تنقضي العدة شرح التتير ورواه في البحر وقال في الحاشيا إذا زهدى ولو طلقها
 رجعياً لا يصير المهر حلالاً حتى تنقضي العدة به أخذت المشايخ اه (سئل) فيما إذا وكل زوجه في أن
 يزوجها فلا تبار بعة آلاف درهم فزوجها الوكيل بأية بسة آلاف درهم فهل يكون للزوج الخيار أن أجاز
 بجزء أو أن يذبل (الجواب) نعم لأن الوكيل صار فوضوا في عقد ذلك والمسألة في البحر وأقبح ما المرحوم
 على أفندي مفتي المالكة العثمانية إذا وكل رجلاً أن يزوجها فلا تبار بدمته فزوجها بالالفين أن أجاز
 النكاح بجزء أو أن يذبل النكاح وإن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فخطبها بآن أن أجاز كان عليه المسمى
 لا غير وإن يذبل النكاح فبعض مهر المثل أن كل أقل من المسمى واليمين المسمى خاتمة ويجوز من مسائل
 الوكيل من كذب النكاح (أقول) والمراد بالمسمى المسمى في العقد (سئل) في أمره أن ترده على أبي
 ورثة تزوجها ببعض المهر المشروط فيجب له لها بعد دخوله بها أو تسلم بها تسفها فهل يسمع دعواها بذلك
 (الجواب) إذا ادعت بعد الفسول بجميع مهرها المقدم لا يسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعض كما صرح
 به في جامع الفصولين (سئل) في رجل مات ولم يخلف تركه أو تزوجته أن تأخذ مؤخرها من مال
 أبيه بلا كفالة فهل لها ذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع زوجته المأبودة
 مؤخر صدقها ليدى بينة شرعية ثم ماتت من ذلك المرض ويريد أوها ما طلبة الزوج بما يتحصن من ذلك فهل
 ليس له ذلك (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكره بوجه الشرع ليس للأب ما البتة (سئل) في ذي خطب
 ذمة وبث البهاجرهم وأمنه ما لجل المهر ولم يزوجها فهل ما بعت للمهر تستر دعيتها فأما زوجته هالكا
 (الجواب) نعم خطب بنت رجل وبث البهاج أشياء ولم يزوجها أوها فباعت للمهر يستر دعيتها فأما
 وإن تعير بالاستعمال لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما تنقص باستعماله شيء أو قيمته هالكا

السماع والحاصل أن
 يقال في المسألة قولان قول
 أنكرني وقول الهندواني
 والاعتدال على قول الهندواني
 والله أعلم (سئل) في أصل
 تلايه المحصنة هل يأتي
 بتكبيرتين واحدة أو موضع
 وأخرى لرفع أم لا وهل
 إذا اجتمع بعبدة ثلاثة
 وقوت بها يبدأ (أجاب)
 يكبر تكبيرتين واحدة
 أو موضع وأخرى للرفع
 وروى الحسن عن أبي
 حنيفة أنه قال لا يكبر عند
 الوضع ويكبر عند الرفع
 والأول أصح كفي البحر
 وأما مسئلة اجتماع عبدة
 الثلاثة والقوت فلا شبهة
 في تقديم عبدة الثلاثة
 صرحوا به من وجوب
 الصلابة على الفور من
 أن الثلاث بات تقطع
 الفور والقوت بعد المأد
 تر يدعها فلا تقدم فرت
 الفور ولزمه الركوع
 والعبود تلوا أذهوا الوارد
 في أنها بعد ذلك قضاء
 غير تكبالاتها إذا بدأ سلم
 به من ذلك ما يبادر
 للهم من كلامهم وإن لم
 أزه صريحاً تأمل والله

أعلم (باب الجنازة) (سئل) في مسلم قولي غسل ميت نصرائي وتكفنه ودفعته فهل يلزمه بذلك أم لا
 أو لغيره أولاً (أجاب) حيث لم يراع ذلك ما راع في غسل المسلم وتكفنه ودفعته لا يلزمه نفسه أم لا تلزم ولكن إن كان له أقارب من
 النصاري فالأولى أن يتركهم وهذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الأولى ولو لم يترك بخلافه أعاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر
 يعطيه قرية المسلم لكن غسل الثوب الحسن من غير وضوء ولا يمان وليس المعنى أنه يجب عليه بل لا بأس أن يفعل معه ويكفنه في ثوب غير

صراع متقني كمنه ويدقنه في سطر من غير عدد ولا نوسه ثمان راي ما لصت العلم اعطيه في فصل المسلم وتكفنه ودقنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرع الله أعلم (سئل) عن مات جناها لوضأ بلا مضغ ولا استحسان أقلا (أجاب) نعم وضأ بلا مضغ ولا استحسان لا طلاق الموت والشرع والعلم في غسل الميت تنقضه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظة والامام والميت اذا كما (٢٥) محاذين للمسلم وعن العيين فقط ان كما عينة وعن اليسار كذلك والله

أعلم (سئل) في المأثرا ما تهل كنهها فيما تركت أم على الزوج كنهها وتجهزها (أجاب) كنهها وتجهزها على الزوج على ما عليه الفتوى كان كسوتها وسكاها حال حياتها عليه وجذبها العلاء شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السير الوهاج والمراة اذا ماتت ولا مال لها فتداني يوسف كنفها على زوجها كاتجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجة قد انقطع ما بالوت خصار الزوج كالاجنبي وأما اذا كان لها مال فكنفها في مالها بالإجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على الجمع مانصه الظاهر ان غسل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقة المرأة عند محمد فان كنفها لا يجب على زوجها مع أنه لان ما بينهما انقطع قال في الابصار وظاهر الرواية قول محمد

لانه معاوضة ولم تجز الاسترداد وكذا استرد ما بعثه في وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة صرح به فاضيق في قضاؤه مع من المهر (سئل) في رجل قد نكحها بالوجه الشرعي على بكر باعة بغير معلوم دفعه لها ودخل بها ووجبت منه ثم زعم انه وحدها فراقوا له استرداد المهر وانفج النكاح فهل ليس له ذات (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب امرأته لعدة ودفع لها مكره مبلغا معا ولا محاسنها به من المهر فأنذره أو هال نفسه ومعدت نكاحها على الرجل بنفسه ودخل بها وطالب البتة بنظر ما أخذ أوها ويريد الرجوع على أبيها بذلك فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر باعة طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلوة لم تكن المهر مسلما فهل لا عد قطبهاو يتصف المهر وعاد نصف المهر الى ملك الزوج بغير الطلاق (الجواب) نعم والمسته في التتويج والجر وغيرهما (سئل) في رجل ماتت من زوجته الغير المدخول بها وعن أبيه عليه ديون لجامعة استدانها في محنته فهل تأكل جميع المهر بالموت في تركه وتكون هي اسوة الفريسة (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة أو زاول بكارتها كراهيا لا عقد شرعي فهل يجب للمهر المثل بعد نبوته شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير مشهورة أو لا يباحم مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن الحد أو المهر قال في المبتقى وشرحه للعراق من باب الوطء الذي يوجب الحد ولا يوجب الموت في مكلف بغيره أو صغيرة يباحم مثلها لحد هو لاهي وفي عكسه لا حد عليه حال الأصل لم يحد فكذا التبضع الا في رواية عن أبي يوسف في قوله قال زفر السافري اه فانظر الى قوله صبرة يباحم مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يباحم مثلها كاهو المفهوم من قولهم في تعريف الزنا انه الوطء في قبل مشبهة محلا أو ما يشاؤني المح ولا حد بوطء اجنبية زفت اليه وقبله هي عرسك وعليه مهر هاضم بذلك عمر رضي الله عنه بالعدولان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن الحد أو المهر وقد سقط الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولو اقل قلنا في كل موضع سقط فيه الحد بما ذكر يجب فيه المهر لانه ذكرنا الا في وطء جارية الا ان وقد علقتمنه اه في مسئلة سقط الحد عن الواطئ بوطء صغيرة المزمورة فتعين المهر (أول) والله الذي لم يغفل عن هذا الاستنباط الحسن وقد سبقنا في نظيره الامام الاثر وشي في كتاب أحكام الفنا حيث قال في مسائل الحدود ولو زنى بصبيته يباحم مثلها ولو زنى بها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد وجوبه بانافي وجوب الضمان وكانت واقعة الفنوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة فلا تنهني لا يكون هذا الوطء ناولها لم يوجب أو حنفية ومحمد حمة المصاهرة ولكن أوجبها عقر الان أرض تلك الحنا بما اذا لم يفضها ثم قال وفي نكاح فوائدها صاحب المحط الحد والضمان لا يثبتان الا في مستثنين اذا زنى بغيره بغيره لا تناسن يجب الحد ونقصان البكارة والثابتة اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيمة التلهر اه وقيد بقوله اذا لم يفضها لانه كره قبله واذا زنى بصغيرة لا يباحم مثلها وأضفا فان كان اقضاء يستلزم البولي ولا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال بنفس الا لاخ وعليه ثلث الدية وعليه المهر وان كان اقضاء لا يستلزم البولي لا يجب الحد أيضا ويجب كل البولي يتوهم يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يشيد بكونه لم يفضها (سئل) في بكر باعة زوجت بلامهر فدخل بها زوجها فهاجر أهرا فقتاه ويريد الزوج أن يطلقها فهل ادائها طلقها يجب عليه

(٤ - فتاوى سامية) - اول وقال في الكبرى ولم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لاهي زوجها لخلاف بين علماءنا يعني في طاهر الرواية وروي خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفنها به يبقى وفي القريب قال يعقوب بيلم الزوج كمن الزوجة وقال محمد لا يزوم وقال في الخمس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه امتهى لاهي لم يوجب عليه لو حب على الاجاب وهو كان أولى باجباب الكسوة عليه حال حياتها فخير على سائر الاجاب في مختار ان التوارل كمن المرأة توجهت بها على زوجها المختار لاهي لم يكن عليه

فوجب عليها وهو أولى بالوجوب في الكفاية وكفيتها عليه ولو تركت ما لم يخلو بالحد فقلص بأن أحسن الخصال في الكفاية لان ما عدل من
 التجهيز كان يفعل بحسبة فلا يتم فيما خلاف وان التجهيز لا يخلو به و كانه لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل
 الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امران أو مستان في زوجاتهن كقوله من مهرها الذي لها على قال وصيتها في تكفينها باطلة
 ولكن في بيت المال لا يمكن لهما مال (٢٦) كذا أجاب أبو بكر الاسكافي وقال الفقيه أبو البيث هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن أبي

يوسف أن الكفن على الزوج
 كالكسوة وعند محمدان
 الكفن لا يجب على الزوج
 قال في العمود ويقول أبي
 يوسف تأخذ اه قال في
 الجمع ويأمر به تجهيزها
 معصرة وخالفه محمد وقال
 أنس في منطوقه في باب
 قول أبي يوسف على خلاف
 قول محمد وقول أبي حنيفة
 لو ماتت المرأة وهي معصرة
 كان على الزوج جهاز القبر
 قال في شرحه المستمعي
 أي الكفن وغير ذلك مما
 يحتاج إليه الميت اه وبه
 علم أن ما عدا الكفن من
 سنوط وأجرة غسل وحمل
 ودفن وغير ذلك من أجرة
 طهر قبر وسد على الوجه
 المستنون فكله على الزوج
 على قول أبي يوسف لانه
 ملحق بالتجهيز لكونه لا يفعل
 حسبه والله أعلم (سئل في)
 امرأة نصرانية تحت مسلم
 ماتت حاملًا فهل تدفن في
 مقابر المسلمين أو في مقابر
 المشركين (أجاب) صرح
 العلامة الحلبي في شرح منية
 المصل بأن المسئلة تختلف
 الصحابة فيها قال بعضهم تدفن
 في مقابر المسلمين وقيل في

(مسائل الجهاز)

ذكرها المؤلف مفرقة في الأبواب وجعلها هانئ لتسهيل مراجعتها (سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة
 بجهاز معلوم سلمته إياها ثم ادعت أن بعضاً من عارية والعرف في بلدتها مشترك كيف الحكم (الجواب)
 حيث كان العرف في بلدتها مشتركاً فالقول بالام مع بينها قال في الدرا المختار جهزها بتهمة أي أن مادفعه
 لها عارية وقالت هو ثمنك أو قال الزوج ذلك بعدم موافقته البتة وقال الأب أو ورنه بعدم عارية فالعقد
 أن القول للزوج ولها إذا كان العرف مشتركاً أن الأب يدفع مثله جهاز الأعراس يتوأم إذا كان مشتركاً
 كصهر والشام فالقول للأب يكلو كان أو كتر عايجهم به مثلاً والام كالابن في تجهيزها وكذا في الصغيرة
 واستحسن في التهر بتمتعاً فاضن أن الأب ان كان من أشرف الناس لم يقبل قوله اه عارية اه وذكر
 المسئلة في كتاب العارية أيضاً وقد ذكر أن كل من كان القول له لغير ما بين الأبي مسائل أوصلها في
 شرح الكنترا في نف وسنين مسألة ليست ههنا منها وافتى قارئ الهداية بقوله القول قول الأب والام انهما
 لم يعلها وانه عارية يتعبد كمنع البين الآن تقوم دالة أن الأب والام على كل مثل هذا الجهاز لانه
 وسئل قارئ الهداية عما إذا تنازع الزوج بعدما تزفت اليها بجهاز وماتت فأجاب أذا تزفت إلى الزوج
 وصلت اليه مع الجهاز لا يسمع من الابن انه ليس الا بينة (سئل) فيما إذا تزفت اليها بجهاز وماتت فابنهما البالغ فوجهها
 بجهاز سلمه منها في حصة مات ما فيها عارية ورنه غيرها ويدون قسمة الجهاز بينهما مع البنت فهل ليس
 لهم ذلك (الجواب) نعم المسئلة في المنع وغيره (سئل) في رجل اشترى في حال حصة ابنته الصغيرة أو ابنة
 لجهزها بما مات عن ورنه فهل يكون ذلك البنت خاصة (الجواب) نعم قال في الوالي لوالجدة اذا جهز الأب ابنته
 ثم ماتت ببقية الورثة يطبقون القسم منها فإذا كان الأب اشترى لها في صهرها أو بعدما كسرت وسلم اليها
 ذلك في حصة فلا سبيل لورثته عليه ويكون لابنتها خاصة اه كذا في النخعي أو انشأ المهر (سئل) في امرأة
 جهزت بنتها البالغة بجهاز به مثلاً وأعراسه أمتعة أخرى ثم ماتت البنت عن أمها ورنه غيرها فهل القول
 للام في ذلك (الجواب) حيث كانت الامتعة أمة عن جهاز مثلها فالقول قول الام مع بينها (سئل) في
 رجل زوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجهازها به والا تبعت البنت وأطالب أباه بمهرها فهل يكون كل
 من القبض والشراء صحيحاً (الجواب) نعم وللأب مطالبة بالزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت

مقابر المشركين وقال عصمة بن عمرو وثلاثة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل بكراً
 ظهرها إلى القبلة لا من وجهها الجس إلى ظهرها قال السريجي وهو حسن وقال في التنازع وفي فتاوى اللجنة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها ولد
 مسلم فدفن في بطنها لا يصل عليها إلا الجاع واختلفوا في الدفن وفي التنازع قال يابس قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار
 وفي تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل المشي خلف الجنائز أم أمامها (أجاب) قال في الاختيار والاحسن في زماننا المشي أمامها لما

بأنه من النكاح والله أعلم (سئل) في المراءاة أدامت وليس لها مهر من بل دفنها (أجاب) بل دفنها بحرامهم من أهل الصلاح ولا بد غسل أحد من النساء القبر لا منس الإحنى أباهما من التوب يجوز عند الضرورة في حال الحفاة كذا بعد الوفاة مخرج به الأولوية وانما علم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة دفنوه عليه طئانه لهم فالحكم (أجاب) لاهله أن يكفوا أهلها بنش القبر وأوجها منه بعدت المدة أو قمرت ولهم التركة أن رأوا ذلك وقد صدر حواجر ميتة النش لغیر ضرورة ومنها الضرورة (ص) الفيرفاذا أسقطوا حقهم جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة

بكر أم ثيبا تنسبر يعنى المهر وله التركة لكن اذا كان بغير فاحش بنفذ عليه أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في امرأ أجهزت بنتها بالبيعة بغير مهر علم سئلها أو تصرفت فيه البنت في حدة أمها ثم ماتت الأم من ورثة يدعون على البنت ببعض أمتهن الجواز ويردون استردادها متها بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل زوج بنتمه وقع لها أمته معلومة على سبيل العار لاه الجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بيعة شرعية وأقرت في ذلك لدى البيعة ثم ماتت وزوجها أن الاستمة جهز فهل تقبل بيعة البنت على الوجه المذكور ولا عبرة بزوج (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير جهز بنتا بالبيعة بغير مهر معلوم سلمها ثم ماتت والاب يدعى أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعى التملك والعرف في بلدتهم مشتركة فهل القول قول الاب يمينه والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم فلهما من التوبة (سئل) في المرأة اذا زفت الخبز وجهها بجهز قليل لا يليق بالمهر الذى دفعه ويرد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت اليه بلا جهز يليق به فله مطالبة الاب بالتقدم فتعزذ في المهر عن المتبقي الا اذا استكت طويلا لكن في النهر عن البرائة الصبح انه لا يرجع على الاب يدعى لان المال في النكاح غير مقصود لعلا الدين على التتو وأواخر باب المهر (أقول) فمافي فتاوى الشيخ ام جعل من أن الاب يجبر على أن يجهزها ما يليق بالمهر المبعوث بها وعزاه الى الجبر والصبر في معنى على خلاف الصبح نعم للبنت مطالبة أمها بما عاقب مع من المهر فاضلا عما جهزها به (سئل) في رجل جهز بنته بجهزها وتكفها أمها بجهزها رباحا على ماله نفسه فهل لا يلزم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت ابنتها بالبيعة بجهز تر يدعى مهرها باضعافه وأخذته معها الى مسكن الزوج وترد بالان أخذت نحو ذلك بأذن البنت ورعاها فهل ليس للزوج معاضة بما في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جهز بنته بالبيعة بجهز أدخلت معها البيت زوجها معنى ذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن تر يدعى زوجها استرداده منها بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أجهزت بنتها بمائة معلومة تبطل معلوم وتصرفت البنت في حدة أمها ميتة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت الأم وترد الورثة قسمة الحلى مع التركة فهل ليس لهم ذلك بحيث كان الحلى من جلة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

مسائل متروكة من أبواب النكاح

(سئل) في رجل تزوج امرأة بعد صبح ثم عقد نكاحه على بنت أمها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا تطلق الأولى بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل ادعى امرأه أن أباهاز زوجها أباهوا هي فاصرة بالولاية عليها قايات بأنها وقت العقد كانت الفتوان لم تعلم بالعد فكيف الحكم (الجواب) القول لها ان ثبت أن سنه وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنا على البلوغ وعدمه فبينة البلوغ أولى قال في التتو وشرحه من باب الولي أو زوجها أو هاتم سلازاعا عدم بلوغها فقالت أمها بالفتو النكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الاب والزوج بل هي معبرتان القول لها ان ثبت أن سنهما ثم وكذا الوادى المراهق بالوغت ولو برهنا فبينة البلوغ أولى على الأصح اه (سئل) فيما إذا أراد الزوج التحول بزوجه الصغيرة قال لا تطبق

المسلمين بنى عمار جل قراود بن فيه ولده في تاتو ففصل أن يبلى جسده حفر عليه جماعة القروا خرجوا من التاتو وكسروا التاتو وأطلقوه ودفعوا فيه ميتة لهم فإذا لم يزوجهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان ما أنفق على القروا ولا يحول بينهم قال في التتار حابة تتصلح عن الفتاوى أنفق مالا في إصلاح قبرها فموجى ودفن فيه ميتة ان كانت الارض مرقوفة بضمن ما أنفق عليه ولا يحول بينهم ميتة مكانه لانه في وقت اه ولا شك انهم ضمنون قيمة التاتو الذى أكلوه ولا شك انهم جث عملوا بالبيت السابق وقبوا ما فعلوا على وجه التمدى يعززون لا تركابهم محرما

لاحدة يد العز زواج بطله كما صرحوا به فاطمة والله أعلم (سئل) من قتل نفسه خطاهل بفعل ووصل عليه أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطاهل إن أراد ضرب العدو فأصاب نفسه بفعل ووصل عليه وأما إذا قتل نفسه عدواً لم يفعله بل وصل عليه وقال لحواشي الأصم عندي أنه بفعل ووصل عليه وقال الإمام أبو علي السغدي الأصم أنه لا يصل عليه لأنه باع على نفسه والباي لا يصل عليه وفي فتاوى فاضل بفعل ووصل عليه عندهما لأنه من أهل الكفار ولم يجز (٢٨) المسلمون ومن أبي يوسف لا يصل عليه إماماً ولا رجلاً ولا نكراً نفسه في صل عليه النبي صلى الله

عليه وسلم وهو محمول عند أي حنفية على أنه امر غيره بالصلاة عليه كذا في الجوهرة والله أعلم (سئل) عن الشهيد إذا فعل ما يشع به الارتناش والحرب فاعتقل يكون مرتثاً أم لا يكون مرتثاً إذا قتل ذلك بعد انقضائها (أجاب) لا يكون مرتثاً إلا إذا قتل أفعال المرتين بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضائها فلا يكون مرتثاً بشئ مما ذكر كافي التبيين والله أعلم (سئل) من دمشق في شارب خير قتل طالبا بحارحة ولم يجب بنفس القتل مال هل يكون شهيداً ولو قتل حال سكره أم لا (أجاب) نعم يكون شهيداً لأن شرب الخمر معصية وهي قطعاً لا تمنع الشهادة وهو ظاهر أخلاق أئمتنا حيث عرفوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل طالبا بحارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتب صرح في البحر نقلاً عن المجتبى والبدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل طالما وأنه لا يجنبه عوض مالي والطهارة عن الجنابة وعدم الارتناش اه فافاد هذا بظاهره السك لا تمنع الشهادة إذا لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران المتقدم أو متلباً بمعصية وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم * (كتاب الزكاة) * (سئل) فيما إذا ذهب الدنانير إلى يدونه أفتروى زكاً كذا في آخر على رجل آخر أو زكاً كذا في يد غيره (أجاب) لا يجوز لأن العين خير من الدين قوله فدفعها لعل لا يظهر فدفعه أي المبلغ كافي بعض النسخ اه معصية

الوطء والاب يقول لا تطبق في الحكم الشرعي (الجواب) قد أجاب الخبر الرمي عن هذا السؤال بقوله ان كانت حصة منية تطبق الرجال وسلم المهر المشروط بحمله بجبراً لا يصلح تسليمها الزوج على الأصح من الأقوال فينظر القاضي ان كانت ممن تخرج أخرجهما ونظر الهان صلت للرجال أمر بأبائها بها الزوج والافلاوان كانت ممن لا تخرج أمرين يتقرب من النساء فان قلن انهما تطبق الرجال وتصل الجماع أمر الأب بضعها إلى الزوج وان قلن لا تفعل لا يأمر بذلك والله أعلم اه وقال في البرازي ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة إلى الزوج ولكن يجبر الزوج على إيفاء المهر فان زعم الزوج انها تحتل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يرمي النساء ولا يعتبر السن اه قال المؤلف وأما ما أتت على هامش البرازي عنده المهر بخط الجدة العلامة عبد الرحمن العمادي وقيل يعتبر تسع سنوات وغتان ان كانت بمهنة وقيل ان طلبها الزوج للمؤاتة دون الماسة صواب كذا في التسمية والفتنة (سئل) في رجل اشترى بعله حلياً أو أماناً من ثمنه وتقول زوجته انه اشترى ذلك في الحكم (الجواب) حيث أقدمت بعداً كرسطة قولها ولا يثبت الانتقال إليها بالبدل كما صرح به في البدائع في اختلاف الزوجين (سئل) في رجل زوج ابنة البالغ بلا وكالة عنه ثم علم الامن فاجزؤ وأراد الدخول به بعد دفع المهر لها فامتنع أبوها من تسليمها له بلاوجه شرعي فهل يرمي تسليمها بعد قبض المهر (الجواب) نعم (سئل) في رجل أتى ابن زوجته بديانته الآن بدفعه مبلغاً معلوماً من الدراهم فدفعها ٣ ولم يزوجهما من يريز بدأ بخدمته فعمله فاعلم أنها الكافله له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في الخيرة والبرازي (سئل) فيما إذا أخذ أهل المرأة عند التسليم فهل الزوج ان يسرقه (الجواب) نعم والمسألة في التنوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أبى أن يتزوج به وكان دفع لها الثمن فنفق برجل الرجوع عليها لم يدفع لها فهل ذلك (الجواب) نعم والمسألة في التنوير من المهر والبرور والمخوعر لها أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها إذا انقضت عدتها أن تزوجه لا رجوع مطلقاً وأبى أن يتزوج به فله الرجوع ان كان دفع لها وان كانت معه فلا مطلقاً وبه أفتى مولانا صاحب البرور قال في البرور أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أبى أن يتزوج به في الانفاق الزوج كان يقول أنفق بشرط أن تزوجني ورجعت نفسها ولا وكذا أن لم بشرط على الصبي وقيل لا يرجع إذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصح أيضاً وأن أبى أن يتزوجها بشرط لا يرجع على الصبي والحاصل أن المعتد ما ذكره العمادي في ذمها أنها تزوجه لا رجوع مطلقاً وان أبى فله الرجوع ان كان دفع لها وان كانت معه فلا مطلقاً اه منج من المهر (أقول) حاصل ما في بحر حكاية قولين مصححين الأول الرجوع مطلقاً بشرط الزوج أو لا وسواء تزوجه أو لا ودفعه إليه رشوة والثاني الرجوع إذا أبى وكان شرط الزوج أمّا إذا بشرطه أو تزوجه مطلقاً فالرجوع لا ينقضه وقيل لا يرجع إذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه بفهم منه عدم الرجوع إذا لم بشرطه بالاولى وقوله ان أبى الخ ففهم منه انه ان شرطه رجوع لكن نقل في فقه القدر عن الخلاصة فتاوى الحاصل أقوالها صريحاً بمرأه فهو وإن الصبي انه لا يرجع فيما إذا تزوجه مطلقاً أي شرط الرجوع أو لا ولا يرجع فيما إذا أبى مطلقاً وهذا هو المفهوم من الحاصل

وعدم الارتناش اه فافاد هذا بظاهره السك لا تمنع الشهادة إذا لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران المتقدم أو متلباً بمعصية وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم * (كتاب الزكاة) * (سئل) فيما إذا ذهب الدنانير إلى يدونه أفتروى زكاً كذا في آخر على رجل آخر أو زكاً كذا في يد غيره (أجاب) لا يجوز لأن العين خير من الدين قوله فدفعها لعل لا يظهر فدفعه أي المبلغ كافي بعض النسخ اه معصية

والذين يجعلون أن يصيروا المصير من ذبا فاصنع كامل فان أدى الفتي من الدين جاز لا أنه أدى كاملا من ناص والمصلحة وتفاسلوا في الخلاصة
والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكائي بلد أخرى قبل حينها هل يكره أم لا (أجاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها بيان
أمرها بعد الحول أما اذا كان الإخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل كافي الجوهر والله أعلم (بأب صدقة الفطر) (سئل) فالصغيرة
اذا زوجت وسلمت إلى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة فطرها أم لا (٢٩) (أجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا يجب على

الأب لعدم المؤنة عليه لها
وفي التاترنايسة لا تسقط
عنه صدقة الفطر وفي النهر
وفي الفتنة تزوج صغيرة
معصرة فان كانت تصليح
لخدمة الزوج فلا صدقة على
الأب والا قطب صدقة
فطرها اه والله أعلم (سئل)
من دمشق عن إخراج زادة
عن القدر الواجب في زكاة
القطر هل قال أحد بان
فاعله يكفر بذلك فحذره
بعض من يدعي العلم وهو
يعاذ الناس (أجاب) لا يكفر
بإجماع الأئمة والله تعالى
أعلم (كتاب الصوم) *
(سئل) عن النذر المعين اذا
نوى فيه واجبا آخر هل
يكون عموما ويؤثر به
قضاء المنذور المعين أم لا
(أجاب) يقع عموما
ويؤثر به قضاء المنذور المعين
في الأصح كافي الفهرية
والله أعلم (سئل) عن قول
خير العدل بالماله لرمضان
هل يستقسم أم لا (أجاب)
يقبل بدون الاستسفار في
ظاهر الرواية كافي الجوهر
والله أعلم (سئل) هل يكره
صوم يوم الشك عن واجب
آخر أم لا (أجاب) ذكر

التقدم عن العباد وهو مخالف لكلام الحر كأوصته في سابق عليه قد روي وأقول أصابني ما ذا مات
فهل يلحق بالامانة أو لا لم أره ليعر وكذا الوأني هو أموات وقد صارت واقعة الفتوى وعلى القول الأول عفا
البحر لا شك في الرجوع في الجلب فينبغي الإقناع به في هذه الصورتين يرى تصحيح خلافه فيها بقي أيضا
ما يقع كثيرا في أقرى من أن الشخص منهم يخطب امرأة ويصير ينطق عليها أو يعطها واهم لانفقة سنين
إلى أن يعقد صدقة عليها والظاهر انما الياس في معنى المعتد بل هو من الهدية بالخطوبة فتعبد به فبسرته ولو قاما
أهلا كالكن في الفتوى الخبير يتسابقا في كسر في باب المهر (سئل) في امرأ سافرة زوجها إلى بلد بعيدة
وعاب عدة سنين ثم أخبرها جماعة ففقت انه مات وشاهد موقع في قلبها صدقهم وأكبر أباها
انه حق فهل لها أن تصد وتزوج (الجواب) اذا كان الخبر ثقة وكان أكبر أباها الحق فلا بأس أن تعتد
وتزوج صرح بذلك في البحر عن الجهر أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات وطلعه ثانيا لا وأهله
كاتب على يد ثقة بالاطلاق أن أكبر أباها حق فلا بأس بان تعتد وتزوج علائق من باب العدة وفي
الصغرى اذا شهد اثنتان فلا خلق امرأته وازوج غائبا لا تقبل فان شهد عند المرأة حل لها ان تقبل
وتزوج آخر وكذا اذا شهد عند رجل عدل اه من الفصل الأول من نكاح العمدية (سئل) فيما
اذا خطب زيدا بنما الصغرى بنت عمر والصغرى تقرأ الفاتحة ولم يحرم بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد
قراءة الفاتحة كسما (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بعن رجل لامرأة شيئا من الطعام هدية ليتزوجها
فاكتسبها ولم يتزوجها ويرى بالرجوع عليها فحقها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في
امرأ أسلمة قطعها زوجها من صحتها بعد التحول بها على مؤخر صدقها قطعها عن عاتق بعد خمسة عشر يوما
عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد الزور فاسدا (الجواب) نعم لانها في عدة الغير (سئل) في رجل
عقد نكاحه عقد أصح على امرأته ثم ماتت قبل الدخول والخالوة بها فهل يحرم عليه أمها أو يصير محرما لها
(الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغت زوجها ولها النشء بلا إذن من رجل كف بهن المثل ثم أخبرها الولي
بالنكاح والزواج والمهر جديعا فسكت فختار ولم ترد النكاح فهل يكون سكوتها ضمانا (الجواب) نعم وان
زوجها الولي بغير استثمار ثم أخبرها بعد النكاح فسكت ان أخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلقوا
فيما الأصح انه لا يكون حصا كلاً أو امرأته قبل الكاح ولم يذ كر الزوج والمهر وان ذ كر الزوج والمهر جميعا
فسكت كان رضا خانية (سئل) فدر جل له زوجته ابن من غير معتز وج امرأته أجنبية تهاو عنه ففقت
الابن ويرد الرجل أن يتزوج بها بعد انقضاء عدتها ويجمع بينهما فهل له ذلك (الجواب) نعم بهما الجمع
بين امرأتين بنت زوجها وامرأته بأنها عند الامتثال لبيعة كافي البحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذ كر ابن
كان ابن الزوج لم يحرم أن يتزوج بها لانها طهرت أمه ولو فرضت المرأة ذ كر الخالة أن تنز و ج بنت الزوج
لانها بنت رجل أجنبي وكذلك المرأة أمها لانها طهرت أمه ولو فرضت ذ كر ابنتها أمها ذ كر ابنه
ولو فرضت أمه الابن ذ كر الخالة الزوج يأمه لانه أجنبي عنها من المحرمات ومنه في البحر وشرحي
المتني والتنو والملائي (سئل) في امرأة وجدت تزوجها بمذموم وترد الفسخ والفرقة بسبب ذلك
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنت زيدا الصغيرة الرضيع عمر قدره مصرية

الربيع وغيره يكره ويصح التلاني في نهذ يمه لا يكره نقله حفدا الحلبي والله أعلم (سئل) في رجلين يختلفان على
وطيئة البزدارية في بقعة الغنم فصر أحداهما من مشقة تدعى على نفسه بذرا صوته ان تعرضت لهذا وطيفة لا لأخذ لبا بعد
هذا اليوم ما دلت في بقعة الحاشية تعالى على أن أتصدق على الفقراء عصفما غرضي هل اذا عرض للأخذ وجد ما هو المعلق عليه يلزمه
التصدق بالجماعة غرض ولا يخرج عن عهد النذر الا بذلك أم يخرج عن عهده بكفاة العين أم يفعل أحدهما أيهما شاء وهل اذا امتنع

عن الشيشين المذكور من وقوعه الى فاضي الشرع الشريف يحكم عليه أم لا (الجواب) في المسئلة القول ثلاثة ظاهر الأول ان لزوم التصديق بالقدر الذي سماه بتعين الواقعيه وقيل ان أريد كون الشرط بتعين المحمي وان لم يرد ينعين بين التصديق وبين كفارة الجن وفي رواية النادر هو غير فهمه مطلقا في الخلاصة بهذا كرهه القول بوجه يفتي وجمع أيضا كل من القولين الأولين وأما اذا وقع الى فاضي بعده تناهله محكم عليه أم لا (٢٠) فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب انه لا يجبره قال فيها ولم يفت بآثم وان كان لا يجبره

القاضي والوجه في ذلك ان الفقهاء صرفوا له لا يحب حق فلا تمنع دعواه والله أعلم (سئل) في مثوله اذني على مزارع الوقفا نه نذري على نفسه انه ان رجع لم يكن عليه الوقت ما تاد بنا رواه رجل وزمته للوقف هل تسمع دعواه أم لا (جواب) لا تسمع ولا يفتي القاضي بالنذر وان كان محميا مستوفيا للشرائع الشرعية وأيضا صرحوا بان الفتوى على ان المعلق يجبر الناذر به بين الوفاء وبين النذور وبين كفارة الجن والله أعلم (سئل) في النذور المتعاقبة بالابناء والاولاد يقضها قوم وبعثون ان ما تناولوه حتى من حقوقهم بسبب نظارهم أو نسبة قرابه لا لاولادهم كورين ورجما وقت الحصوات فيه من يدعي له جده أو جد أبيه الا على وجه ما كتب بذلك صحيح فيها جهله القضاة انما دعوى محصية ورجما حكومها بالملأ أثبت نسبه ورجما وقت الضربين المتداعيين بقسمته فيها بينهم فما الحكم في ذلك

واحدة وطلقاتها قبل النكاح لم ياهل يلزمه نصف عشرة دراهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل راجع مطلقا رجعا على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا في الفراق عت أو طلاق وقيل ذلك ثم انما ياهل لها مطالبة بالمبلغ المذكور (الجواب) نعم ومن فروغ الزيادة على المهر ولو راجع المطلق رجعا على أنف فان قبلت لزمت والا فلا يجزى من مهر (سئل) في رجل دعا زوجته البكر البالغ بها فبها معجها الى مسكن شرعي حال عن اهله ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها والماله يدخلها فيه ما في معجها متعت بلا وجه شرعي فهل تكون ناسرة بذلك تسقط نفقتها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له زوجة جدهم هلدون ثلاث سنين لا تطيق الوطء يريدونها ان يكفها الاتفاق عليها فهل لا تفتقها ولا طلاق هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل امتنع من تسليم بنته المعلقة ولو طالع مسكن وزوجها الشرعي بعدا فبها معجها ويكفها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها والماله يدخلها فيه ما في معجها متعت بلا وجه شرعي (سئل) في دار ابيها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأه اتعت من السكنى في مسكن زوجها الشرعي الا ان يأتيها زوجها تسهل لها ذلك (الجواب) حيث هالها المسكن كشرها لبايعان اهالها مسكن جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزم ما تاتها بها تسهل (أقول) وقد عدا الكلام مستوفى على المؤنة في باب المهر (سئل) في امرأه اتعت وقت من زوجها بدمه مهرها على أمتعة معلومة بما يجاب وقيل شرعيين وتريد الا ان رد الامتعة عليه وطلب أصل المهر بلا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكرة بالعتاة له وسدق زوجها أوها رجلا بلا ذنها ولا ولا كة عنها فرت النكاح حين بلغها فوافيها رجلا بتردها والخله هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل نال على زوج امرأه أندمش ودخل بها بعد ما أودها فبها معجها والا ن يريد قالها المنزلة بنال بلزاضها فهل ليس له ذلك الا ان يوفيهما وحلها انما يكون ما نال عليها الطريق أمنا (الجواب) نعم كل في التنوير وشرح الجمع وافتى به الخبر الرمي وابن النسي وكثير من المتقدمين (أقول) قد سافى ما به المهر من البكران فيه اختلاف في الاقتناع والقول بعدم بطلانها في زماننا أحسن وقال في البراءة المختار لكن في النهر الذي عليه العمل في دارنا انه لا يسافر بها رجما عليها وخرجه الزنا في غيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصولين يفتي بما يقع عند من المصلحة اه (سئل) في امرأه اتعت زوجها معجها فعدت زيدا نكحه عليها وهي في العتوق ففعلها المهر ولم يصبها فهل يكون النكاح فاسدا له استرداد المهر منها والخله هذه (الجواب) نعم قال المؤلف وسئل مولا بالحق الرجوع شيع الاسلام عبد الرحمن أفندي العمادي في ما اذا دخل الزوج بالزوجة ولم يصل البهائم طلقها فهل تلزمه العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها فأجاب تلزمه العدة ولا يصح نكاحها قبل الاول قبل تمام عدتها (سئل) في بكرة بالعقر شديدة تريد ان تزوج نفسها من رجل كفها لهما مهر مثلهما فهل لها ذلك وليس لهما وأبها معاوضتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير الفقير ومن لزوج جدهم مهر ما من الزوج فهل للمرأة ان تطالبه بيه جميع مهرها (الجواب) نعم (سئل) في امرأه اتعت زوجها المسافر ولم يلقها فبها بمرهه الابد شهرين وثلاثة اشهر تزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير زوج بنته الصغيرة من آخر على مهر معلوم من الدراهم قبض بده اتمعت من الزوج وصر في مهره دخل الزوج بالاصغرة وطلب الاب بالامتعة ويريد المهر في ما يدون وجهه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب)

(جواب) هذه المسئلة جعل فيها شيوخ الاسلام الشيخ محمد المزي رسالة حاصلها ان النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب نعم مقصود ليس للعدا ان يصب الاسباب ويشرح الاحكام وله أن يوجب على جده عليه قال ابن ابي ناسر لزوم الا نذر ان يكون في غير مصدق ان يكون من جنسه واجب وان يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج الاول النذر بالمصعد ما لثاني عبادته كما يرضى بالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الوضوء على كل صلاته لا يلزم وكذا سبعة التلاوة وكذا النذر شك في الميت لانه ليس قرينة مقصودا قالوا

الضمان للزوج على ما ذكره المحامي كان عيناً وزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المذنب وعصى وأفعّل النذر كالحلف بالعصية بعد الكفارة فلو فعل
العصية المحلوف عليها سقطت وأمّ وصرف في النهاية أن النذر لا يصح الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنس ما لو أنى أن يكون
مقصوداً والثالث أن لا يكون واجباً عليه في الحال أو في الحال كالتنذر بصلاة الظهر وغيره من المفروضات فعل هذا الشرط أو بعبارة
الآن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط الأول إذ توهم من جنس ما يجب في (٣١) أن النذر وغير الواجب لكن لا بد من

رابع وهو أن لا يكون
مستحيل الكفر فلو نذر
مسموم أمس أو اعتكاف
شهر مضى لم يصح ثم قال وفي
شرح الدرر العلامة قاسم
وأما النذر الذي ينذر فيه
أكثر العوام كأن يقول
يا سدي فلان يعني به ولما
من الاولياء أو يمين
الانبياء أو زعماني أو عوفي
من بني أو قضيت حاجتي
فلك من الذهب أو الفضة أو
الطعام أو الشراب أو الزيت
كذا فهذا باطل بالاجماع
لانه ينذر لمخلوق وهو لا يجوز
لانه أي النذر عبادة فلا
تكون لمخلوق والمذنب وله
ميت والميت لا يكلف وإن
ظن أن الميت لا يتصرف في
الامور كفر إلا أن قال بالله
إنني أدرك لك أن فعلت معي
كذا أن أطعم الفقراء باب
السبقة بفاضة أو الامام
الشافعي ونحوهما فيجوز
حيث يكون فيه نفع للفقراء
إذا دلّ عليه عرف وجب وذكر
الشيخ محل الصرف لمستحقه
القائمين برابطه أو مسجده
فيجوز بهذا الاعتبار إذا
مصرف النذر للفقراء وعد
وجداً على غير محتاج فلا

نعم (سئل) في كبر اللفظ عقده شديداً زوجها أو هامن رجل على مهر معلوم قبضته بلاكه عناني ذلك ثم
ماتت البكر قبل إجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ورماله من هوله (الجواب) نعم (سئل)
في امرأة طلق زوجها قبل ثلاثين يوماً بعد الفسول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة أشهر حاضتها فيها ثلاث حيض كوامل
أو تزوجت بغيره بعد شري بعد حلقها على انتفاء عذمتها كذا كرقام المطلق يعارضها في ذلك ويكذبها في
نقض العدة فهل يقبل قولها مع حلفها ويمنع الماوض والعقد المزمع (الجواب) نعم (سئل) في رجل
دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثيباً وردها استردا المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدها
ثيباً (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من زيد بالاطار شرعية قدي بنية شرعية ولم يعجبها
مهر بل قال الابن وكيل الزوج على أن تزوجني المولى كنت عبه فلانة التي هو عليها يكون أحد العقدین
عروضاً عن الاستروا منعت الابن المذکور من تسليم بنته لزيد أجماعاً أن النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحاً
والبنت مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا خطب وكيل زيد ابنته عبد البعلت في مجهر من الناس
فاجابه الابن في ذلك فالتان مهر ابنتي كذا ان وضعت بها والافترض الحاطب ودفع الابن شيان من الحل
والنسي لا ينتهيه فلم ترض البنت بالخطبة وودعت المهر فهل يسوغ له ذلك ولا تكون الخطبة واقعة وقصد
النكاح أصلاً (الجواب) حيث لم يجر بينهما عقد نكاح شرعي بايجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة
واقعة موقع عقد النكاح أصلاً (سئل) في صغيرة يتيم زوجها معها العصبية ابنه على مهر دون مهرها بعين
فالحش فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج غير الابن والمجد وكان بعين فالحش
فالنكاح غير صحيح كافي التور برفقته (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها ولد وصغار من غيره ولها أم
من زوجة بعد الاولاد وريد نقالها في قرية أخرى مسافة بينهما أقل من نصف يوم فهل له ذلك وتنتقل
حضانة الاولاد لجدتهم المزمور وتحت كانت أهلاً للعضانة (الجواب) نعم (سئل) في امرأة تزوجت
بنتها اليتيمة بالولاية علم سامن رجل كفها مهر المثل ودخل بها ثم لم يلبث اختارت الفسخ فوراً بالسواغ
وأشهدت على ذلك المجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجه الشرعي وقضى القاضي بذلك
ونفع بينهما فهل ينفسخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائعها الشرعية ينفسخ النكاح
المذكور بالفسخ المزمور (سئل) في امرأة ثمتت ولها أم تريد الدعوى على الزوج بأنه لم يدفع لزوجته
جميع مجمل صداها وطالبته بنصف ما بين ذلك وهو يدعي الاصل في الحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها
منه وهو يدعي الاصل اليها لا يسمع دعوى أمها بما تعرفه فيجعله لانها تسلم نفسها الا بعد تعجيل شيء عادة
والام قائمة فانها تسمع من دعوى أمها مع صدق دعوى الوارث والمسألة الاولى في التور من المهر والثانية في
الحاوي الزا هدى من الدعوى (فوائد كرهاً ولتسفرقة لجمعها) *

تزوج امرأة على أنها مسلة فظهرت كاذبة ليس له الفسخ * إذا قال الزوج بعد اصدار العقد سبعة
التزوج نعم يا سدي قبضت هذا النكاح أو فتر على قوله نعم في المجلس قل ان يستعمل بكلام آخر فخرج
النكاح * للقاضي تزوج الصغار ان كتب في مشورته أنه تزوج الصغار والاملا * يجرم على الروح
أن يترق بنت ابن زوجته لانها وابنه فحرم عليه وان سفلت الكل من ثاوي قارئ الهداية * وفيها

يجوز الصرف لمسلولو كان ذائب بذلك الى عالم يكن قسم اول بيت في الشرع جواز الصرف للاغشاء للاجتماع على حومة لنذر المحلوق
ولا لحامد الشيخ ان كان غنياً فاد اعلم هذا قانوناً من الفراهيم والشمع والزي يتغيرها فيقتل الى شرائع الاولياء اعتباراً بالهم لا الى الله فقام
بالاجماع المسلمين ما لم يمتدوا الفقراء الاحياء قولوا واحداً وقد علم ما قبلنا ان ما يندره العوام للشيخ مروان وعلى بن عبد الله ورو بيل لا يصح
ولا يلزم وليس للحامد أخذ على انه نذر صحيح الا اذا أخذ على وجه الصدقة المبتدأ أو كان فقيراً وعلم أيضاً ان غير الحامد لو أخذ على انه صدقة

له ذلك وليس للجماعة تركه منه لأنه لم يملكه إلا أن يكون الناذر حينئذ على شدة ما كان فقيرا اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الفزري
 الترياشي الحنفي بتاريخ ذي القعدة الحرام من شهر ربيع ثمانية وسبعين وتسعمائة (أول) قد استباح هذا الحرم المجمع على حرمته جماعة
 يزعمون أنهم متصرفه يقال في حقهم قدوة المسلمين وصريح المريدين وبالبون لا تخافه فان امتنع قدموا إلى قضاء هذا
 الزمن فيحكمون به ورجعوا استعانوا بالشرطة (٣٢) وحكام السياسة بل بفعلنا أن بلغ من ذلك وهو أنهم بسوم منهم المتصدون لجمع النواحي

التي تقع فيها هذه النذور
 فيقطعونهم ويضربون
 على كل واحد ناحية يبلغ
 من المال في النفقة يؤخذ
 منهم إذا انتهى الاجل
 المضروب فيدفع ما هو
 مضروب عليه وما كل
 ما بقي وبعد الفاضل ويحاسب
 حصوله بركة الشجر ويرى
 أن من منع ذلك هلك وان
 سبب قضاء هذه النذور
 النذور ان الشيخ قد عايناه
 عافى من يرضه أو قضى حاجته
 وزعم أن لا يباح تناوله
 لغريم قائمين هو نذر جدا
 فأن وهم اغنياء متولون ومن
 تناول شأئنا عاقبه وأدلو
 به إلى الحكم معتقدين أنه
 ارتكب كبيرة في الدين
 وبما شئنا بين أظهر
 المسلمين ورجعنا حكمهم به
 قضاء العهد وقد صرح في
 الخبر أنه لو رفع إلى القاضي
 لا يحجره القاضي على وفاته
 ولنا على رسالة الشيخ محمد
 فيها ما يشي الخليل والأمر
 إلى الله تعالى الخليل الجليل
 والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) أيضا عن ناظر
 وقف السيد أظليل ونحوه
 إذا قطع رجلا على أقلام

سئل عن امرأته غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فقامت لحاكم يرى فسخ نكاحها وأقامت عنده بينة أنه
 غاب عنها ولم يترك لها نفقة فصنع نكاحا وحكم بفسخ النكاح ثم تزوجت بعد ذلك بجلاد حكم حاكم الصنع
 بفسخ التزوج ثم مطلقا فحضرت إلى قاض حنفى ليرزوجها ورحا خرفه ليسوع الحنفى ذلك وإذا حضرها زوجها
 الغائب وأقام بينة أنها موأصلة بنفقة فاهل يطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب إذا فسخ النكاح حاكم
 يرى ذلك ونفذ فسخه فاض آخرو تزوجت غيره مع الصنع والتنفذ التزوج بها الغير فلا ترتفع ذلك بحضور
 الزوج وأدعاه أنه ترك هذه النفقة في مدة غيبته وأن أقام بينة بذلك لأن بينة المرأة لم يترك عند النفقة
 أصلها القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية والله أعلم اه النكاح بين العبدین جائز ذكره بعضهم
 الزاقي والخزاعي لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالسيدة زوى الله تعالى عنها وعن أبو عبي
 شؤال وبني هاشم وتاويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العبدین ان معناه عليه الصلاة والسلام
 كان رجوع من صلاة العبد في يوم الجمعة أقصر أيام الشافعي رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام
 في الوقت الأفضل إلى العبد الثاني وهو الجمعة * هل للزوج أن يقبل عليها البتة أن يقبل البتة فتاوى
 الشهي من النفقة وفي أدب القاضي له أن يعلق عليها الباب من غير الإبرين فتاوى الانقروى من المهر
 * (باب نكاح الرقيق والكافر) *

(سئل) في ذمة طلاقها زوجها الذي نال الذي بينة شرعيا فطلبت التفريق بينهما فهل تجاب إلى ذلك
 (الجواب) نعم لأنهم يعتقدون أن الطلاق من قبل المأثوان كالأول باعتقاده بمصور العدد فاسا ك
 أباه بعد الطلاق الثلاث ظلم منها ما أعطاهم المدة فنقرهم على الظلم من مسوطة السرخسي في باب نكاح
 الكافر مجموعه عطاء الله فاندس (سئل) في رجل خطب فامر من أبيها الذي ودفع لها ما يسمونه بنشانا
 أي علامة أنها صارت مخطوبة ولم يجب بينهما عقد أصلا وبجسمه الوجه حتى بلغت رشده وطلب
 الخاطب تزوجها متعلا بذلك وهي متنع وتريد التزوج به بغيره فهل لها ذلك لتجبر على نكاحه (الجواب)
 (سئل) في أم ولد تريد التزوج بها * خير بدون إذن سيدها فهل إذا تزوجت حرمه السيد يطل النكاح
 برده (الجواب) نعم وتوقف نكاحه قن وأموكاتب ومدير وأم ولد على اجازة المولى فأتى أجازة فذوان ودة
 بطل تنوير من نكاح الرقيق * (باب العتق) *

(سئل) في بكر صبي زوجه أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشده وادعته عنه وطلبت التفريق
 (الجواب) لا يفرق بينهما بمجرد ادعائها عنه ما لم تثبت عنه ما قرأه أو يقول النساء أنها
 بكر فيؤجل من وقت المراجعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنها ولو لحما
 أوهر وبها منه فان وطئ والابنت بالتفريق ان طلبت وتاجيل العتق لا يكون الاعتدافاضي مصر أو مدينة
 كما في ذلك الخبر الرمي رحمه الله تعالى

(باب الرضاع)

(سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأم أخيه رضاء فهل ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التوثق (سئل)
 فبأذا أقر رجل بأن هذه المرأة أخته رضاء ولم يثبت عليه بأن لم يقل بعده هو حق كإفادت ونحوه ويريد

السذور يرى وأما كن معلومة عمال ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة يلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا ان
 (أبلى) لا تصح المقاطعة على ذلك إلا لاجع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلامة في ذلك كلام بطول ذكره منتقرا على ندر منه قال
 الشيخ قاسم في شرح الدرر والدر الذي يرد أكرام أموال نكحوا شئ الله تعالى من بعض أورده ذاتي ونحو ذلك فكذلك هذا النذر باطل
 بالإجماع اه فكيف يصح التزام ما هو باطل بالإجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا لا قائل به وللعلامة مسائل في هذه

المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم * (كتاب الحج) * (سئل) عن لم يحذر الزنا وهي الركن من الايمان وجدا البطل أو الجار أو الفرس هل يجب عليه الحج أم لا (أجاب) قال في الجرح وقد عرفت غير الزنا من بطل أو جرح فإنه لا يجب عليه ولم أره صرحا بخاصة بانها صرحوا بالركاكة اه (وأقول) الفتية يقتضي الوجوب في البطل والجرح والفرس أذهب منوط بالاستصحاب فتعوى أهم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل إنه لابن الوردي عندي سؤال الحسن مستطرف * فرج على أصلين قد تفرعا (٣٣) فاقول شيء برضا مالكة * وفيه من القيمة والمثل معا

(أجاب)

هذا حللها باع صيد اصحرا
فالحى احرامه وما رعى
وأثلف الصديق المبيع جانبا
فيضين القيمة والمثل معا
(سئل) عن لم يأت بالرمول
والسبي في طواف القدوم
والركن هل يأت بهما في
طواف الصدر (أجاب) نعم
اذ لم يفعلهما في هذين
الطوافين ففعلهما في طواف
الصدور ان السبي غير موقوف
كأصرح به في الجرح وغيره
وصرحوا بان الرول بعد كل
طواف يعقبه سبي فيه علم
انه يأت بهما في الصدور ولم
يقسمهما ولم أره صرحا
وان علم من طلاقهم والله
أعلم (سئل) هل يجوز الزنى
بالخصي المتعصب أم لا (أجاب)
يجوز والا فضل غسلها وفي
مناسك الشهاب الحلبي
والسنة غسلها لتكون
طاهرة يقبض فان القول
منها يقع في بد الملك والله أعلم
* (كتاب النكاح) *

أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها (الجواب) اذا أقربها انتمعت من الرضاع
ولم يصرف على إقراره أن يتزوجها وان أصر لم يلحق له أن يتزوجها كذا في رضاء خاتمت تذا أو أدان
يتزوجها وقال أخطأت أو وهمت أو نسب وصدقته فهما مستحان عليه أنه أن يتزوجها كاصرح به في
المنع والجر (سئل) في رجل تزوج بكرا بالفتنة ثم قبل النحول والخلوة الصبيحة قال انهما يأت ابني رضاعا
وأصر على ذلك وقال انحق كلفته والزوج تكذبه فما الحكم (الجواب) يفرق بينهما ولها نصف المهر
حيث كذبه ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبه فلها جميع المهر وان نفقت والسكران
صدقته فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أنفدى عن
المضمرات (سئل) في صغير رضع من زوجة جمع بنت لها من في مدة الرضاع والا تبلغ الصغير ويريد
التزوج بشقة البنت المذكرة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في السكنى
اذا أَرْضعت المرأة صياحوم عليه وأولادها من تقدم ومن تأخر لهن أخواته وكذا أولادها اعتبارا بالنسب
لأنه وإن أخيه (أقول) وقوله الراضعة من أمها لا حاجة له لأن من رضع من امرأة يجرم عليه وأولادها من
النسب وان لم تضعهم أمهم كما أشار اليه في الكثر وأصرح به في النهر (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأة
وقبل النحول بها استبرأه أمهاتهم أَرْضعتها معه وصدقته الزوج مصر على ذلك وكذبها الزوجة فهل
يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزانه الفتية رجل تزوج بامرأة فقالت
امرأة أنا أَرْضعتها فقهى على أن يبعدها وجه صدقته الزوجان أو كذا بها أو كذبها الزوج وصدقتها المرأة
أو صدقته الزوج وكذبها المرأة ما اذ صدقها الرقع النكاح بينهما ولا مهر لها لم يكن دخول بها وان
كان قد دخل فلها مهر المثل وان كذبها لم يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كان أكبر رآه انهما صادقت في
اختارها بفارقها استأطوان كان أكبر رآه انهما كاذبة بحسبها وان كذبها الزوج وصدقتها المرأة يبقى
النكاح ولكن للمرأة أن تستغفر الزوج بالله تعالى علم أني اخشك من الرضاع فان نكل فترق بينهما وان حلف
فهي امرأته وان صدقته الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصف الزوج في حق المهر ان كانت
مدخولا ولم يلزم مهر كامل وان صدقته امرأته ومثله في الاثر وفي نقلا عنه (سئل) في رجل تزوج
امرأة ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاء في مدته ولم يدخل ولم يحتل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر
لها (الجواب) نعم واذ ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وان
كان قبل النحول بلا مهر لها وان كان بعد النحول فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة
والسكنى جميعه عقدي أنفدى عن المضمرات (أقول) وفي قوله فرق بينهما إشارة إلى انه لا تقع الفرقة الا
بغير ريق القاضي كجاء في البحر في آخر كتاب الرضاع على المصيط ثم قال ولو شهد عدوها لان على الرضاع
بينهما وهو يصحح ثمانية أو بأكثر الشاهدان قبل الشهادة عند القاضي لانسبها المقام معه ككلو شهدا
بطلاقها الثلاث كذلك وتحمي في شرح المنظومة اه أي المنظومة الوهبانية قوله في الخاتبة بان هذه
شهادتها قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذلك قامت عندها (سئل) في امرأتين اجنبتين أَرْضعت كل
واحدة منهما أولادا معلومين للآخرى ثم ولدت احدهما ذكرا والآخرى أنثى ولم يجعلا في ذكوى واحد بان لم

ه (فتاوى حامديه) - اول (المسئلة) اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الاعتقاد ومنهم من قال بالاعتقاد وقد أنشج
الاسلام أبو السعود العبادي رحمه الله تعالى باعتقاد بين قوم اتهمت كلتهم على هذا اللفظ (أقول) وما عدل على صحة ما أتى به أبو السعود
ما في الظاهر به وغيره من رجل تزوج امرأته العربية أو لفظا لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ يعقده النكاح
يكون سكاك عند السكك وان لم يعلم معنى الفتاوان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فلهذه مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح

والعلم والإرهاق من الحقوق والبيع والميلسك فالطلاق والعناق والتدبير واقع في الحكم ذكره في شتات الأصل فأدعاه في الجواب في الطلاق والعناق ينفي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بضمون اللفظ انما يستعمل لأجل القصد فلا يشترط فيما يستعمل فيه الجود والعزل بخلاف البيع ونحوه اهـ فتأمل في ذلك وأدعاه في الجواب في الطلاق والعناق ينفي أن يكون النكاح كذلك وقدرنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التصفيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا (٣٤) مع التصفيف ولا شك أن معنى قوله ينبغي يجب على البراز به أن عليه الفتوى ولما في البحر

ان ظاهر ما في التخصيص
 ترجحه فقد ظهر لك بهذا
 صحة قياس النكاح على
 الطلاق فتأمل ولا شك ان
 الصادر من الجهة المتعبر
 تصيف لا يدخل تحت
 الحقيقة المجاز ولأنني
 الاستعارة الترتيب على عدم
 الصلة بقرينة المرح به في
 كلام الغزير وجه الله تعالى
 اذ معناه الأصلي وهو
 التسويغ أو جعله ما في
 ملاحظ لهم أصلا اذ العاصي
 يزيل عن ادراك ذلك وحيث
 كان تصيفا وطلما فجميع
 ما جاء به لا يصح لأثبات
 المدعى وحيث أقرباه
 تصيف كيف يقفه له نفى
 العلاقة والاستدلال بما
 ذكره السعدون في اثبات
 عدم صحة الاستعمال ولا
 منكره بل مسلم كونه
 نصفا بأبدال حرف مكان
 حرف فلا يتعد الدليل صورة
 المسئلة ثم لو صدر من عارف
 تأتق قيمتا تأتق في اللفاظ
 المصح بعدم انعقادها
 والله أعلم بحل فتوى الشيخ
 زين بن نجيم ومعاصره
 فيقع الدليل في محله حيث
 ولهذا الوجه كان الحكم

وضع الذي كرم من أم الاتي ولا الاتي من أم الذي كرم أصلا فهل يسوغ له ذلك كمر التزوج بالاتي (الجواب)
 نعم حيث لم يكن بينهما موضع وتصل أخت أخيه مراضعا كافي التزوج وبغيره (سئل) في رجل له أخت
 نسبة وضعت من امرأة أخته هل ينفذ في رجل من رجل أن تزوج تلك البنت (الجواب) نعم له التزوج
 بأخت أخته (سئل) في امرأة أتت بذكر وضعت في مدة الرضاعة ولد من لعمر ووريد أخوز به التزوج بينت
 لعمر ولم تضع من زواجها ففصل ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي لأنها ليست بنت أخيه بل
 هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج بنت أخيه مراضعا كما هو المستفاد من المتن ولم
 يذكر وهما المستثنيتان (سئل) في امرأة أتت بذكر وضعت في مدة الرضاعة ولد من لعمر ووريد أخوز به التزوج ولا بد
 هناك ثم ماتت زوجته ثم إن المرأة كذبت نفسها وقالت أسخطان وريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) في صبي مات أمه فوضع من خالته بنت لها في مدة الرضاعة وريد أن يتزوج
 بنت خاله ابنة التي هي أخت أخت ابنه مراضعا فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن أخت ابنه مراضعا تحل كافي
 البر المختار في الأولى أخت ابنه مراضعا (سئل) في رجل ولد له بنت من الرضاعة وممن النسب أو بالعكس
 (الجواب) نعم له ذلك لأن أمه له ونالته من الرضاعة جلا كافي البر المختار والبحر فاحت ناله بالاولى
 (أقول) أي سواء كان كل من الخال وأم من الرضاعة أو كان الخال من الرضاعة وممن النسب أو بالعكس
 كما مر به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مستلثنا (سئل) في رجل له زوجة وريد أن يتزوج عليها
 خالته من الرضاعة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأنها ليست من المستثنات فكأنه جمع بين المرأة وخالته
 (سئل) في رجل خطب امرأة وكان الرضا عن جدتها لها فهل يجوز عليه نكاحها (الجواب) نعم (سئل)
 في امرأة قالت أرضعت يداي كذبت نفسها وحلفت بالله العظيم انهن لم يرضعها أصلا وصدها عن ذلك
 وريد التزوج بآنها فهل له ذلك (الجواب) نعم والله في المتن وبغيره ما في الفتاوى صراحة
 كانت تعلى لندبها صحتها وشر ذلك بينهم ثم تقول لو يكن في ثديي لبن حتى ألقمها ثدي ولا يعلم ذلك الا من
 جهتها جاز لأنها أن يتزوج بهذه الصبية (سئل) في صغير وصغيره مراضعا من امرأة أجنبية في مدة الرضاعة
 وريد أو الصبيان يتزوج الصغيرة المزوجة فهل له ذلك (الجواب) نعم فحل له أخت وله مراضعا كافي
 المتن والتزوج وبغيره (سئل) في شهادة النساء وحدهن على الرضا هل تقبل (الجواب) جاز الرضا
 حجة المال وهو شاهد عدلين أو عدل واحد وتين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن ان وقع في قلبه صدق
 الخبر ترك قبل العدول بعده كافي البراز به (أقول) أي ترك احتياطاً وذكر في المصنع الكافي والنهاية
 أنه لا يثبت خبر الواحد ولو حلق العدول بعده ثم ذكر من محرمات الخيانة أنه لو أشعر عدل ثقة يؤخذ
 بقوله ولا يجوز النكاح وان أخسبر بعد النكاح فالأحوط أن يفارقهما وفق بينهما يجعل كل على راية
 أو حل الأول على غير العدل وكتب في حاشيتي عليه من العلامة المقدسي أن قول الخاتبة يؤخذ بقوله معناه
 يبقى لهم بذلك احتياطاً فاما الثبوت عند الخاتبة فتوقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ فاسم في
 شرح القاية نحو ذلك على ما بان ترك نكاح امرأة أحل له أو من نكاح من لا تحل له وبني ما لو أشعر الواحد
 برضا طارئ على العقد كالتزوج صغيره فأنسب بان أمه مثلاً وضعت بعد العقد ذكر الزباني أن نسبر

عند الشافعية كذلك فان المصح به في عامة كتبهم انه لا يضر من عاى ابدال الزاى جميع انهم أشيق متبا لفظا اذ لا يصح الواحد
 عندهم الابلغة التزوج بالاكاح ولم يرقه ذنبنا ما وجب الخاتبة لهم والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنتاً أو فتاة هي لك بكذا افتال
 الخاطبة بمحضرة شهود فقبلتها منك بذلك هل ينقض النكاح والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ينقض النكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل خطب فتاة من أبيها بمحضرة الشهود فقال الأب هي عليا فقال قبلتها وأعوذت ما عاى غرض هل ينقض النكاح بهذا اللفظ أم لا

(أجاب) ثم بعد ذلك ما يؤخذ من كلامه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خروصتك بقى ثلاثة فقال الاستحباب ثم في الأب فرز وجهها
أنحوها بعد أن بلغت لا تحول الصادر من الأب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيطال النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم يتعقد النكاح بلفظ
الهيئة على وجهه فالصادر من الأب نكاح والحال هذا فيطال ما صدر من الابن على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل أن خلاص التسمية والله أعلم
(سئل) في رجل خطب بكرا من والدها وفضل مهرها بقدر معين بمصره شهود وجرى بينهما في (٢٥) أثناء الخطبة ما يتعقده النكاح قوله
جئتكم خاطبا ابتك فلا تة

الواحد فسمعه يقول وتعلم الكلام عليم في الجهر فراجع (سئل) فيما إذا كان لا يدور وحيوان منها جاءت
له بثلاثة أولاد ثم أرصعت بنت عمرو وريز يدور فيمنه المذكور بنت عمرو والمذكور فزاعا أنها تامل
لكور ولم ترضع من ز و يستمع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضع من زوجته صارت أمته ابنه فلا
تحل لابنه ولا عبرة بزمع المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضع من امرأته وعمره ثلاث سنين ثم
أرصعت المرأة بنتا عمرها سنة فهل يصل المص التزوج بالبنت المذكور (الجواب) نعم لأن الرضاع بعد سفي
مدته وهي سنتان ونصف صدأ حسنة لا يكون محرما قال في الخلاصة قولنا ثبت الحرمة بعد سنتين ونصف
وان لم يطمع به يبقى القاضي الامام اه

*(كتاب الطلاق) *

(سئل) في رجل حنفي حلف بالحرام لحيه من زوجته في هذا العام فلم يفعل وتزوج الحرام من بلدته ما ثم
بعد أيام راجعها بالقول طاناجوا ذلك ورجعوا في العام المذكور ورضي من حسن المراجعة
المذكور ثمانية أشهر وهو مقيم معهما فمر بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء
العدة معلوما بينهما ثم طلقها بالانوار وبدا الان مراجعتها الصعبة بعد جد بدريضا بعد بدو ثبوت حلفه
المذكور أو لا واشتهر بقوله في ذلك المراجعة الاولى غير مشيرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حيث لم يفعل
المحالف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقا انتم ملكت بها نفسها والمراجعة المذكور غير معتبرة لانها بدون
تجديد نكاح وقبل الحنفى حيث انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
بصدق فان وله مراجعتها الصعبة بعد جد بدريضا كانه الخبر الرمي عن القنينة وفي جواهر الفناوي
أبانهم أو أقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقض والا هو الصحيح وفي الحنفية بأنهم أقام معها ما ما
ان مقرا بطلاقها تنقض عدتها لان منكر اه (سئل) في قوله وحي طالق هل هو رجي وهل يقبل منه
دعوى الاستنماء (الجواب) نعم هو رجي كما في بقية الخبر الثاني والخبر الرمي فراجع فتاوهما وفي فوائد
شمس الاثمة لا زوجتي أو يعرف الطلاق باقراره بسمع دعوى الاستنماء منه ولو ثبت بالبين لا يسمع كذا في
الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية (أقول) وسأني أنه قبل دعواه الاستنماء اذ لم يكن له منازع
(سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان انك استئنمت موصولا وهو لا يدرك ذلك هل يتعقد
على قولهما (الجواب) ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري
بإزاء له أن يتعقد على قولهما ما لا خلاف فاضن من كتاب التلخيص (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
أنها فرحت عوب أنحبها كيف الحكم (الجواب) يسئل منها عن فرحها وان أخبرت بما يقع وان أخبرت أنها
لم تفرح بذلك يقع الطلاق لانه لا يعلم الا من جهتها قال محمد في الجامع اذا قال الرجل ان حست حصة فانت
طالق فكنت عشرة أيام ثم قالت حست وطهرت وغسلت وكذب الزوج في ذلك قاله وتقولها الاصل
في جنس هذه المسائل أن الرأء اذا أخبرت بما هو شرط الحنفى في البين بطلاقها وكذب الزوج في ذلك ينظر
ان كان ذلك الشرط مما يبلغ عليه غيره الا يقبل قولها الا بيمين فلا يقال في الزوج والزوج ينكر
وان كان ذلك الشرط مما يبلغ عليه غيرها كالطهر والحيض فالقول قولها في حق طلاقها ان كان

النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا اذ قال قبلتها بذلك وبلغها الخبر فكت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحها عليها
حتى لا يتعقد عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) بنقض حيث علمت بذلك وسكت اذهذه الالفاظ مما يتعقده عندنا النكاح كما صرح به أصحاب
الفناوي والشرع فلا يتعقد نكاح غيره عليها والحال هذا هو الله أعلم (سئل) في رجل قال لا تحرمي مرة بك ذلك فقال له جاءتك فقال له جازوها
ما تشارش هل نكاحها يتعقد أم لا (أجاب) لا يتعقد لانه لم يأن بلفظ النكاح ولا تزوج ولا بموضوع التلخيص العن جازا ولا النكاح انما يتعقد بذلك

والله أعلم (سئل في انعقاد النكاح بلفظ التزوي (أجاب) نعم بعد إذا كان الزوجان اتفقت عليهما على هذه التسمية وكانوا طاهرين مسلمين
 الاستمتاع كما أتت به أبو السهول المعادي مقي الديار ويستوفى بما يجب القطع به والحال بعد نكاحه أعلم (سئل في رجل وأنت تزوجه بنتا
 وعنده صنف قاله مباركة فقال له جاءك فقال له جوازها ربع هذه الفرس في مقابلتها ما دام لم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثة الصنف
 الرجوع في الفرس ونسبها لعدم انعقاد (٢٦) النكاح بعلة كرام (أجاب) نعم وورثته الرجوع بالفرس ونسبها لعدم انعقاد النكاح

بعلة كرام في الظاهر به لو
 قالت المرأة أتجهت نفسي
 فقال الرجل أخذت قالوا
 لا يكون نكاحا أه فاهم
 حصة المأخذ والله أعلم
 (سئل) في رجل خطب
 لا خوصفة من ولها وحرى
 بينهما مقدمات النكاح
 للمذكور عند العقد قال
 الولي للخطاب وزوجت فلانة
 بكذا فقال قبلت فهل يقع
 النكاح للخطاب أو المخطوب
 له لتقدم البتة والمقدمات
 أم كيف الحال وإذا قلتم يقع
 للخطاب فهل أهلكه فقبل
 المخطوب وزوجت للمخطوب
 له ولو يجوز لكم الأعداء
 عليها وكفى بالحكم (أجاب)
 وقع النكاح للخطاب ولا
 عبرة بالمقدمات في البرزخية
 خطب لابنه وقال أبو الهادي
 الابن زوجت بنتي بكذا
 فقال أولابن قبلت مع
 لأب وان حرى مقدمات
 أن النكاح لابن في المختار
 ومثله الوكيل أه وإذا
 طلقها الزوج المذكور قبل
 الفسول وعقد لثاني عليها
 ثلوه جازا لصدقة والحال
 هذه والله أعلم (سئل) فيما
 إذا عقد أهل الذمة نكاحا

مأخذ من الشرط فأنما وقت الانخيار وإن لم يكن فأنما وقت الانخيار لا يقبل قولها إلى آخره كره في
 الذخيرة في نوع واختيار المرء لنفسه بشرط الحنف في البين بالطلاق والمستثناة في التتورق في باب التعليق هي
 قولهم وما لا يعلم إلا من أضافها (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة بانثاني مرض موته وهو صاحب
 فراش من غير سؤال منها ذلك وما في عدته فهل تروثه (الجواب) تروث منه أن كانت وقت الطلاق بمن
 رث كذا في التتورق والفصولين وقاضيهما طاقها رجعا في حصة غنات في العدة تزوي وكذا لو ماتت في
 العدة رزقها الزوج لا لأبائهم في حصة غنات في العدة وكذا لو أبائهم في مرضه ما رزقها لورثته فلا أبائهم إلا
 أمرها غنات في العدة تزوي عندنا لا لو ماتت بدم منها فصول من كتاب الطلاق آخوال كتاب (سئل) في رجل
 تشاجر مع رفيقه بينهما معاملات صدقت المشاجرة لاجلها فخطب بالطلاق أنه أي الرفيق لو أتته في المله
 لا أثر به فأصدي ذلك عدم المعاملة مع من بعد فعله إذا رافقه ولم يعامله لا يقع طلاقه (الجواب) نعم والحال
 هذه (سئل) في رجل خطب بالطلاق أن يزني أخته من غير طهر فله فأنكر ذلك ثم أتى فهل لا يقع الطلاق
 المذكور (الجواب) نعم لأن الإقرار بجهة قاصرة على المقر (سئل) في رجل خطب بالطلاق ليسافر من
 بادية وسكت فقال عمرو وتعود سر يعاقب ولا أعود ما تخش ستان وسافر إلى بلدة بعسيدة وسكت بها نحو
 شهر ثم عاد إلى بلدته فهل لا يقع الطلاق المذكور ولا يعلق قوله المذكور بحلفه (الجواب) نعم قال في
 الذخيرة إذا أخطى باليمين المعقودة بعد سكونه شرط أن كان الشرط له لا يعلق بالأجاء وأن كان الشرط
 عليه لا يعلق وقال محمد بن سامة لا يعلق به أخذ الصدر والشهد أه وفي البرزخية واقتدار قول ابن سلتوهو
 عدم الاتفاق بعد الفراغ في الحالين وبه بقي أه وأثنى بذلك الترمذي وفي الحاشية تجزى قال لا مرأته
 أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا لأن كان مسكوكه لا تقطع النفس تطلق ثلاثا ولا الواحدة لأن السكون
 لا تقطع النفس لا يفصل أه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل الفسول بمائة واحدة ثم بعد ساعة
 طلقها ثلاثا فهل يأنس بالأولى إلى عدة فلا يقع عليه الثاني (الجواب) نعم لأن كل لفظا يقع على عدة
 فثنين بالأولى بلا عدة تصادفها الثاني يستوي بانثاني يقع كذا في التتلي وغيره فله عقد نكاحه عليها رضاها
 بعد عقد جديد (سئل) في رجل بذمته زوجته من ميسر عليه كقولهم مصرتين خلف لها بالطلاق أنه دفع
 لها كل يوم مصرتين وأقر بأنه كسر لها من القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فما الحكم (الجواب)
 بمقتضى ما أتت به العلامة الترمذي وقع عليه الطلاق المذكور لأن شرط الجزأ لا يمكن التمسك به
 أمكنه البر بنحو استقرار أوجهه وغير ذلك ولم يبر وقع عليه (سئل) في رجل خطب بالطلاق أن لا يسافر
 حتى يعلى زوجه حتى يفارق ولم يعطها خرجية وأدى نسي ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور
 (الجواب) نعم يقع طلاق الساهی قضاء فقط والعهد أن السهو والنسيان مترادفان في الأشياء (سئل) في
 رجل قال لزوجته روح طالق وكره أن لا يأنس بأبذله جميعا واحدة وتأكيده الأولى وزوجه نحو بنها
 وهو بخلاف بالله العظيم أنه قصد ذلك لا غير فهل يقع عليه بذلك واحد أو جديدا حيث رافقه فقط وله
 مراجعته زوجته في العدة بدون إذن حاجت لم تقدمه عليها فطلقتان (الجواب) لا يصدق في ذلك فناء
 لأن القاضي مأثور باتباع الظاهر والله يتولى السر وأراد أن الأمرين التأسيس والتأكيده تعين المجلس

فبما بينهم ثم دفعوا ذلك إلى الفقه ففسد ذلك النكاح فهل يسوغ لها إبطاله (أجاب) المستثناة ذات تفصيل إن الفساد لعدم
 الشهود أو في عدة كأمهم يدنيوه لا تنرض لهم عند الإمام وأرضوا أولادهم أو في عدة مسلم إبطاله وأرضوا أم لا وأن المحرمية وتراجع الزوج
 والزوج حرق بينهما ما وقع أحدهما لا يفرق بينهما عند الإمام أي خبطة والله أعلم (سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها وزوجت
 بنتي فلانة بكذا لا يثبت فقال أبو الابن تزوجت هل ينقض أم لا (أجاب) لا ينعقد وجهان التزوي غير التزوي والله أعلم (سئل) عن رجل قال

لا يجوز في ابتلاك من ابني اقبال او البنت وهبتها لك الحكم (أجاب) مع النكاح لا بد ولو كان مكان وهبتها ان تزوجها لك فقال
قلت مع النكاح لا بد اذ صرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال اوهالاب لابن زوجتي بكذا فقال اوهالاب فقلت مع الاب وان جري مقتدان
ان النكاح لا بد في المختار اللهم الا ان يقال ما صرحوا به ليس فيه الا الخطب وليس فيه زوجة ابنتك من ابني الذي هو توكل كما صرحوا به
في الفرقين زوجتي بابتلاك زوجتي بابتلاك احتاج الاوّل الى القبول بعده دون الثاني قلنا (٣٧) صاروكلا عنه صار قوله زوجتها لك

معناه زوجتها لا بلاك
كأن وهبتها لك اذا عرفت في
انقضاء عندنا لم يلق الزوج
والهبة وهذه المسئلة كثر
السؤال عنها وتكرر وقوعها
ولم أر من صرح بها ولا بما
يستدل به عليها غيرها
من قوله وهبتها لك والذي
يقهر أن تزوجتها لك
كوهبتها لك اذا ما جاز في هذه
جاز في الاخرى وعليك أن
تتأمل في المسئلة فانه قد يقال
في وهبتها لك التبادر منه
لا بلاك بخلاف زوجتها لك
واذا نظرنا الى عرف راسيتي
بسلانا كن تزوجتها لك
مثل وهبتها لك بل اقر لانهم
تعارفوه بمعنى لا بلاك والله
أعلم (سئل) في صغرة وكل
أنه هو في نكاحها لا بد جلا
فوكيز يدع راق قبول
نكاحه فقال تزوجتك فلا بد
لموكلك بكذا فقال قلت
فما قبل النكاح وبعد
مادع بعض المهر هل وقع
النكاح لا بد أم لا ورجع
بمادع (أجاب) لم يقع لا بد
وله استردا مدفع والله أعلم
(سئل) في نصرة أمه
بعرض الاسلام على زوجها
الصرا في أسهل هل يتران

على التأسيس كما في الاشياء يصدق ديانته قصد التأكيّد ويقع عليه بذلك طلقه واحد حتى جعته ديانته حيث
فواضاقت وله مراجعتها في العدة بدون اذنها حيث يتقدمه عليها طلقان لان رضى طالق رجي كافي
الفتاوى الخبر به والتران شي وغيرهما وأما رضى فقط فانه كناية اذ هو كذا في كاصح به صاحب البحر
لكن لا صدق فانه قصد التأكيّد لا يمينه لان كل موضع كان القول فيه قوله انما يصدق مع اليمين لانه
أمين في الانبعاث على ضميره والقول قوله مع يمينه كافي الى رضى بذلك المتران شي وقال في الحاشية لو قال
أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال أردت ان التكرار صدق ديانته وفي انقضاء طلقا ثلاثا اه ومثله
في الاشياء والحدادي وزاد الى رضى أن المراد كفايا حتى فلا يصلح لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك وأجبت به
لانها لا تعلم الا الظاهر اه (سئل) في الرجل اذا شك ان طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب)
نعم لا يقع كافي الاشياء أي في قاعدة الاصل وراه اللمة (سئل) في يروي حلف الطلاق انه لا يسكن في
هذه القرية ما دام فلان شخفا ما ورجل من افوا ورجته وجب عليه ما فيها ثم زال الشك المذكور عن
المذخوق نصب غيره شخفا كان ثم رجع الحالف الى القرية وسكن فيها وعاد الشك العزول الى المشقة فهل
انحلّت اليمين بذلك أولا (الجواب) نعم انحلّت اليمين بعزل الشك المزبور فلا يقع عليه الطلاق المذكور
ولو عاد الشك الاول للمشقة قال في التنوير كذا زال وما دام كان غايه تنهى اليمين بها وقال العلائي فلو
حلف لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانها اليمين ببيع البعض اه وأقضى بذلك الشك
مادام في ذلك فلا نفع فلا يحنث بأكمله لا يحنث لانها اليمين ببيع البعض اه وأقضى بذلك الشك
الرملي والشك الحائض وروى ما يجنبه الرمي الاصل أن الحلف اذا جلي غايه وقامت تبطل اليمين عند أبي
حنيفة ومحمد وروى جواحي ذلك فروى عن قول الحالف مادام أو كان أو استقر أو طول ما الأمر كذا أو
ما زال ونحو ذلك من كل ما وجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الدعوى
وفعل ذلك الفعل نفذ فعله واليمين منتهية فلا يحنث صرح به في الظاهرية وجامع الفتاوى وقاوي الفضل
وقاوي أبي الميث والعرون والحر وكثير من الكتب والحاصل أن العقل مستفيض في المسئلة اه
(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه حلف بالطلاق أنه لا يسافر حتى يدفع لها خشفة قروش وأنه سافر
ولم يدفع لها وقال دفعتم ولم تصدقه ولا يثبت كذب الحكم (الجواب) القول قوله في ذلك بينه بالنسبة الى
وقوع الطلاق (أقول) وسأني أو احوال باب نقل المسئلة (سئل) فيما اذا حلف على الطلاق الثلاث أنه
لا يسكن صوره في هذه القرية فهل اذا ساكنه فهو اذ كان كل منهما في دار على حدة لا يحنث (الجواب)
نعم كافي النسخة حلف لا ساكن فلا ياب الكوفة فهو على الساكنة في دار بالكوفة حتى يسكن الحالف في
دار والحواف عليه في دار أخرى لا يحنث لان الساكنة في الحفاطة وذلك لا يوجد اذا ساكن في دارين وتخصيص
الكوفة بالذ كر لخص اليمين بها حتى لا يحنث بالساكنة في غيرها الا اذا نوى أن لا يسكن هو والحواف
عليه بالكوفة فيسقط يكون على ما نوى لانه شدد الامر على نفسه وكذلك اذا حلف أن لا يسكن فلا يحنث في هذه
القرية فهو على أن يسكن في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف أن لا يسكن في الدنيا خيرة
من الايمان في نوع آخر في السكنى (سئل) في رجل له زوجة واطفالا مهاطعة له او كل منهما في مسكن

على سكاكهما السابق أم لا (أجاب) نعم قران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا يلحقه طمس طمس اعتقدوه والله أعلم (سئل)
في نصرة في تزوج نصرة تمت في غيباب وبعثا قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض بل يتعصر لهما وما يقع النكاح ويعززان
أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتبركهم وما يدعون (أجاب) صرح عليا قاطبة بوجوب ائتماره لا يتعرض لاهل الذمة اذا تساموا
فاذا ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لا بأس ما تبركهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث كانوا راضين ولم يترافعا

بالجموعته الذي قاض من فضاء الاسلام والله أعلم (سئل) من رجل خطب لانه بنتاً خروفاً وزوجته بنتاً لابن فقالوا وخطبك ولم يفلح
 ما الحكم (أجاب) الظاهر عدم انعقاده أصلاً ما لا يلزم فلا يحتاجه الى القبول أو لا لان فلان المخصص الاب يقول زواجك وانما سمعناه
 جميعاً لأن الأجاب حصل بقوله زواجك ولذلك يحتاج الى القبول والله أعلم (سئل) فيما اذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل
 يصح أم لا (أجاب) الأصح الذي عليه (٣٨) العلم ان سماع الشهود كلام العاقدین شرط لصحة النكاح والله أعلم (سئل) في رجل
 زوج صغيره القاصرة في

على حدة فقال لزوجه ملامت مع أمك تكون طالق فانه طاعت عن موافقتها واطاعتها ولفظ تكون
 مغلب في الحال ونيت في المعية المذکور فماذا من الموافقة والاطاعة ما هما في الحكم (الجواب) صيغة
 المضارع لا يقع بها الطلاق الا اذا غلب في الحال كما صرح به الكالين الهمام وحيث تركت ذلك المسئلة
 المذكورة فاعادت موافقتها واطاعتها لا يقع بها الطلاق لان كلمة ما دام غاية ينتهي اليها كالمقدم
 عن التنوير وشرح (سئل) في جماعة عظمى في باب ما حكم طلاق العاقدین ان عاقد يد خدمته ليخرجون
 من بابه فاذا عاقد يخدمه بكما كان وخرج الجماعة عن الباب وتروا كوا الخدمة متدة فهل يروا بينهم وإذا
 عادوا بعد ذلك الى بابه وخدموا لا يقع (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بالطلاق على زوجته ان
 لا تدخل داراً فيها حتى تستين ثم مات الاب في الستين من وروته وتروا وعلمين غير مستغرق لتركته فهل اذا
 دخلت الدار الا لان لا يقع الطلاق (الجواب) نعم ولو دخل لا يدخل دار فلان مات صاحب الدار ثم دخل
 الخلفان ان لم يكن على الميت من مستغرق لا يثبت لانها لا تنقل الورثة بالموت وان كان علمين من مستغرق
 قال محمد بن مسلمة لا يثبت لانها بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه ان لا يثبت وعليه الفتوى لانها لم
 تبقى ملكاً للميت من كل وجه اهـ من البحر من باب العين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حصل
 له دهش زاله به عقله وصار لا شعوره لا مرضه له من ذهاب ماله وقتل ان خاله فقال في هذه الحالة يارب
 أنت تشهد على اني طلقت فلانة بنت فلان يعني زوجته المتحصلة بالثالث على اربع مذهب المسلمين كلها
 حلت تعزم فهل لا يقع طلاقه (الجواب) الهش هو ذهاب العقل من ذهل أو له وقد صرح في التنوير
 والتشاور خاتمة وغيرها بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا حيث حصل الرجل دهش زاله به عقله ورسا
 لا شعوره لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه ان عرف منه الهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء اليمين
 كما صرح بذلك علماء الحنفية فيهم لله تعالى (سئل) في رجل خطب بالطلاق الثالث من زوجته المدخول
 بها انما تروح طالق ثم يسبقه عليها طلاق أصلاً وقد غلب المضارع في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة
 وجميعه وله مراجعتان في العدة بلا ذنبا (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بالطلاق على أخته البالغة
 الساكنة في دار أبي زوجها قائلاً لا أخليك تسكنين مع حاتنك في الدار المازورة وانزل جل لا تملك منع
 مسكنها بالفضل فهل اذا استعها بالقول بصير باراً لا يقع طلاقه (الجواب) حيث لم تكن الدار للأصناف
 فنعها بالقول دون الفعل لا يثبت كمال الخائبة والبراز من به الامانة في الامين على فعل الغير ورسائل
 العلامة الشرنبلالي رجل خطب لا يدع فلان يدخل هذا الدار ان كانت الدار للخالف فنعها بالقول ولم ينع
 بالفضل حتى خطب حتى ينع في عينه ويكون شرط بطلان القبول والفضل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للخالف
 فنعها بالقول دون الفعل لا يكون حاشاً اهـ خاتمة من الامانة من فصل الزوج (أقول) وسياً في زيادة
 نقل في المسئلة في واخر الباب (سئل) في رجل خطب بالطلاق أن لا يدخل داراً له زوجته فوقه عند بابها
 فنته حانه ودفعها عنها حتى أدخل مكرها غير راض بالذنول فهل لا يقع بها بالذنول نكحها (الجواب)
 نعم (أقول) معناه انه أدخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه حتى لم يسند اليه الذنول كالمسقط من
 علو وليس المراد انه اكره على الذنول بالا كراه الشرع الذي يكون بالتوعد وخوف التلف في البحر من

زوج صغيره القاصرة في
 مرضه لرجل مكرها
 بحضرة شهود مجلس
 الشرح مات هل يقدر في
 النكاح كون الاب في المرض
 وهل لاحد اولياء النكاح
 وتبهم عن رتبة الاب ان
 يعرض للنكاح باطلا أو
 غيره أم لا (أجاب) ليس
 لغيره ابطال النكاح اذ
 الولاية لا تبطل بمجرد المرض
 مع سلامة العقل المترب
 عما يصلح التصرف باجاء
 العلماء والله أعلم (سئل)
 في امرأة اشهرها فاته ان
 زوجها الغائب مات ووقع
 في قلبها صدق هل لها ان
 تمت تزوج أم لا (أجاب)
 نعم لها ذلك كمال البراز به
 والجوهرة وغيرهما والله
 أعلم (سئل) في الجارية
 لو قالت لرجل كنت أمة
 لفلان فاعتق هل له ان
 يتزوجها أم لا (أجاب)
 نعم ان يتزوجها ان كانت
 ثقة عنده أو وقع في قلبه انها
 صادقة لان القاطع طار ولا
 منازع وأحبر بما يحتمل
 لم يعلم خلافه وصحة النكاح
 لا تمنع ما عارضه علما
 في الكراهية والله أعلم

(سئل) في رجل خطب بكرام أبيها بحضور جمع من المسلمين واثقة على مقدار المهر وتفرق اعراسه غير عقد سكاخ شرعي فبعد
 مدة حضر أبوها الذي قاض وطلب منه ان يقض بغيره فاعتقدوا ان يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض بغيره واخطاب ولم يسأله القاضي
 هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجر بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً حيث لم يجر بينهما
 عقد شرعي ولا رجوع للأب على الخاطب لتبين عدم صحة الفرض والامر بالاستدانة تكونه باليسر وجب له في هذه الحالة هذه أجنبية والله

أعلم (سئل) في التوثيق شذوذهائي تزويجها بشهادة ثلاثين من عرهابا شمر بقولها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وده ووالته بالشهادة منه لفرعهم البعد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) البعد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحة وائمانا التعريف لأجل الحاجة عند التصديق من أيهاا بنواوز وجهاوسواء كان الأشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن بشرط في حل إقدام الشاهد على الشهادة علما ولأن كسديل العلانية وأما صحة التكليف من أسفه فلا بشرط فيها (٣٩) التعريف أصلا فافهم والله أعلم (فصل في

انه يحث به الماعرف أن الاكرام لا يعدم الفعل عندنا وتغييره ما وحلفاً لأن كل هذا الطعاع ما كره عليه حتى أكله حدث ولو أوجر في حلقه لا يحث كذا في دفع القدر وفي المحتج ولحيته به الرجوع وأدخلته لم يحث اه فاذما يحث بفعل الرج لا يحث بفعل فاعل مختار بالمرضى الأولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين (سئل) في رجل قال له يريد حمل عمر وعند زوجته يفعل شيئاً فاحت اقبال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طالق ثلاثاً ولا يصدر شيء من ذلك أصلاً الحكم (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المازة لان التكلم غيرها (سئل) في رجل نشأ مع زوجة فقالت يا عمرى فقال لها ان كنت عرمى لم يكن منصفاً بالشروط لا يقع عليه الطلاق بامرأة قالت لزوجها ما فعله يا فخر طربان أو يا كسختان أو شيئاً من الشتم فقال الزوج ان كنت كملت فانت طالق ثلاثاً اختار في ذلك فقال الفقه أو جعفر أو أبو بكر الاسكاف تطلق المرأة كقالت سواء كان الزوج كمالاً أو لم يكن وعليه الفتوى ان كلامه محمول على المازة فظاهر أحواله لا يذم المرأة زوجها فان قال الزوج فرت به التعاقب قال أبو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدن في القضاء لا محمول على المازة فظاهره وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المازة ولا يصدر في حالة الغضب فتفاء وان لم يكن في حالة الغضب بنوى في ذلك قال فرت به التعاقب ان كان الزوج كمالاً يقع الطلاق والا فلا خاتمة من كتاب التعليق وقال في البرازيه بعدد كراهية في مسائل المازة وقال آخر ان في حالة الغضب فعلى المازة فيقع في الحال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهبين في غداي بيت أهلي وأعطيتك حلق يميني مؤخرهما فها ذهبت في الغدا بيت أهلكا ودفع لها مؤخرها ووضع بهجيت تناله يدها فامتنعت من أخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم به بحلفه لا ضمن مالك اليوم ولو وجدها فاعطاه لم يقبل فوضعه بحيث تناله يدوم أو اذ قبضه ولا اتنو وعن الظهيرية (سئل) في رجل حلف بالحرام الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الأيام وكان حلفه في جمعة بعد الاضي فليدخله حتى مضت عشرة أيام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان لا يقع عليه الحرام (الجواب) الامام معرفة تصرف الى عشرة عند أبي حنيفة ورحم الله وقال صاحبها تضع على جمعة كافي للمتيقن فبعض من خلفه عشرة أيام لا يحث اذا دخل المكان المازة (سئل) في رجل طلبه نأخر زوجته طلاقها فقال الرجل فلان وكيلي انشاء الله فطلقها فلان لا تاراً ولا ينو الوكيل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب) المصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثاً في الزوج الثلاث وقع والام يقع شيء في قول أبي حنيفة والواقع واحدة كازد وعن الحنفية ومنه في الخاتمة من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيها وكه أن يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة اه لكن في مسألتنا لا يقع شيء عندهم جميعاً حيث أنشأ في الثاني من شيء القضاء وكان شاهداً في أحسنه يطل كل واحد منهما آخره فقط وهو استحسن وهذا ضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو

فقد علمت ما في المسئلة من الأحكام وأنه سبحانه وتعالى الهادي البديع الباعث الشهيد أعلم (سئل) في زوجاتنا الزوج جعل نحن أن نكرم (أجاب) نحن قالوا لا يحرم على المرء زوجة من قبله لا يسأله أبنته ولا يحرم بيت فوج الأم ولا أمولا بنت فوج البنت وأنه ولا أم ولا زوجة الأب ولا بنتها ولا أمزوجتان ولا بنتها ولا زوجتان لا يسب ولا زوجة الأب والله تعالى أعلم (باب الاولاد والكفاة) (سئل) في حرمته كلفه كزوج نفسه من أمه أو غيرها وكفها لهما نفقتهما ولو لم يرضعها أمه أم (أجاب) نعم نفقتهما كنفها لهما لا يتوقف على رضاعها والحال

هذه والله أعلم (سئل) في بكره باتت زوجها وأهوا من رجل بغير إذنهما قبل النكاح حين بلغها أهله والحالة هذه ردت النكاح وردها أم لا وهل القول قولها في الرتبة بها أم لا (الجواب) نعم ردت زوجها وأقول قولها في الرد بينهما والحالة هذه والله أعلم (سئل) في صغير تزوجها وأهوا ولا به عليها لأن عها الصغير وقول عنه أو بعد أقدم أهوا على ذلك شارطاً ضمن أن أبه المهر لغيره الصغرى من المهر فأنى الإيهام لغيره الصغرى فهل يصح النكاح أم لا وهل أن منع النكاح ونزع إلى (٤٠) فاض برى عدم جزمه مع العجز عن المهر أو التفرق بالأسواق فيقبل النكاح فقصي بطلان

النكاح من أصله أو نوق بالأسفار ومع قضاؤه ورتفع الخلاف ومخضه على أم لا (الجواب) أن كان صدر ذلك من أبها على وجه التعليق فالنكاح صحيح لجميع لأن النكاح لا يصح تعليقه بالشروط كالمصير به فاضحاً وغيره وإن كان صدره على وجه التعليق فهو صحيح ومع جزمه لو صح ما كرم برى عدم جزمه مع العجز عن المهر أو برى التفرق بالأسفار بعده قبل النكاح بهافض حكمه وارتفع الخلاف كالمصير به غير واحد من علماء الله أعلم (سئل) في الأب ذاعلم منه سوء الاختيار وعدم النفاذ في العواقب اذ تزوج ابنته القابلة للقتل بالخبر والشر بغير كفوف هل يصح أم لا (الجواب) قال ابن فرشته في شرح المجموع وعرف من الأب سوء الاختيار لسفه أو إطلاعه لا يجوز عقد اتفاقاً ومثله في الدرر والعرو قال في العرفي شرح قول الكنتز ولو تزوج غفله بغير كفوف بقين فاحش صحيح ولم يجز ذلك لعسر الأب والجدة وقدم الشارحون وغيرهم بأن لا يكون الأب معروفاً يسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك بحانة أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدر ومن زوج وله ابنة الصغيرة القابلة للخلق بالخبر والشر من يعلم أنه شر أو فاسق فهو طاهر سواء علمت بداره أو لا ترك النظر هناك فطوعه فلا يعارضه ظهور أو دمه مصلة فتوق ذلك نظر إلى شفقة الأبوة اهـ فظاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفاً يسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر من الصغير بغير فاحش ولا من غير الكفوته مساواة كان عدم الكفاية بسبب الفسق أو لا حتى لو تزوج بنته من فقير أو محترف حوفة

الوكلة المذكورة فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق لزوجته قبل مجي الحاج ففقدته عد على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل برئ منه (الجواب) نعم أتقى به المرحوم الشيخ المصنوع قال في الأشيا من فصل تعارض العرف مع الشرع وحلف لا ينكح فلا ريب في حث بالعقد له النكاح شرعاً لا وطءه كذا في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته قبله لا وطءه اهـ وهذا في النكاح في التزويج بالاولى قال في البحر عن الصالح النكاح الوطء وقد يكون العقد تقول نكحناها ونكست حتى أي تزوجت وهي ناكحة من بني فلان أي ذات زوج اهـ ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزويج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقته وأعدت عنها وأحالها لم يطلقها بل أخبرها بأن الحكم (الجواب) لا يصدق قضاءه من فيما بينه وبين الله تعالى وفي العلاف عن شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعني به الأخبار كذا وقع قضاءه إذا شهد على ذلك اهـ وفي البحر الإقرار بالطلاق كذا يقع قضاءه لا ديانة اهـ ومثله أتى الشيخ اسمعيل والعلامة الحلي الرمي (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشاركه بماله ابنة الصغير فقال الحكم (الجواب) حيث شاركه بماله ابنة الصغير لا يباحث كالمصير به في البحر (سئل) في رجل عزب قال يا تري كيف علمناه بالعربية الذي أخذته والذي أخذته يعني النكاح بكون طالقين وريد التزويج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب) إذا عقدت كاحه فوضولي وأجازها بالثقل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أتى شيخ الإسلام صلا الله عليه في المسئلة في الظهير به في الثاني من الطلاق قالوا قال أن تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فالحلية في ذلك أن بعد فضولي بينهما عقد النكاح فيصير بالثقل ولا يباحث اهـ وكتب المؤلف هنا سؤالاً أو جده بخط جده المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة أتقضى طالق ثلاثاً وان عقدي النكاح فضولى أو أخرت يقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وأراد التزويج فكيف الحلية الجواب في التزويج حلتان الأولى أن يتزوج امرأة أو تطلق ثلاثاً لا يحنث وتصل العين في حقها فحصل له أن يتزوجها بعد زوج آخر وفيه أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجموع الثانية أن تزوجه بأمره أو فضولى بغير أمرها فغيره هو فحنث وتصل العين قبل إجازة المراتل الأولى حواء لعدم الملك ثم تحبزه المراتل الثانية لا تعمل أى لا تثبت العقد فصدان النكاح بمباشرة فضولى وإجازتهما كذا كره في جامع الفضولين فيما ذاق قال كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها عيرى لاجل وأجيزه فهي طالق ثلاثاً ولا سيما أنه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولى بكلمة أن وهي لا تقتضى التكرار اتفاقاً كان مسأله هذا الحلية هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه اهـ مختصراً (أقول) وأرجع إلى ما مر أوائل كتاب النكاح وأرجع أيضاً إلى ما كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الأيمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق لزوجته من امرأة وله امرأة أخرى أن يدخل بها ثم قال أردت وأحلفتها ولا يفتة فهل له أن يقع الطلاق على أحدهما (الجواب) نعم وفي التفسير رجل له امرأة أن لم يدخل بها واحدة منها فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أسدقه وأبنيهما منه ولو كان دخل بها واحدة أن وقع الطلاق على أحدهما اهـ وجهه أن تفرق الطلاق على غير المدخولة بغير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحرم الطلاق الصريح (أقول) أى إذا كره قوله امرأتى طالق الشارحون وغيرهم بأن

لا يكون الأب معروفاً يسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك بحانة أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدر ومن زوج وله ابنة الصغيرة القابلة للخلق بالخبر والشر من يعلم أنه شر أو فاسق فهو طاهر سواء علمت بداره أو لا ترك النظر هناك فطوعه فلا يعارضه ظهور أو دمه مصلة فتوق ذلك نظر إلى شفقة الأبوة اهـ فظاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفاً يسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر من الصغير بغير فاحش ولا من غير الكفوته مساواة كان عدم الكفاية بسبب الفسق أو لا حتى لو تزوج بنته من فقير أو محترف حوفة

هذبة ولم يكن كذا أو العبد باطل فحصر الحق أن الهام كلامهم على الماسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة أن الكساح باطل فظاهره أنه لم يتعد في الظاهر به فخر بينهما ولم يقل أنه باطل وهو الحق وإنه لا يفي في المسئلة في قولهم فالكساح باطل أي يطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بنتا لبالع العاقلة وسعى المهر وقبل الأب وركن قلبها إلى الخاطب وأحضر المهر وما في إلا العذر جمع الأب لمركب خطبة لا أولها الحكم الشرعي (٤١) في ذلك (أجاب) المصر به في كتب

الحنفية وغيرهم حرمه وله أن أن غير مدخول بها وصرف الفظن إلى واحد منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تغير طريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح يلزم إبطال أحد الفظن لأن غير المدخولة لا يملكها طلاق على طلاق لأنهما يتبين بالاولى لا إلى عدة فتعين صرف كل واحد من الفظن إلى امرأته حتى لا يلزم إبطال أحد الفظن أمالو كانتا مدخولاً بهما يمكن صرف كل من الفظن إلى امرأته واحدة فتطلق بهما طلقين لكن لا يخفى أنه لا يناسب ما في السؤال إذ ليس فيه تكرار لتطلق بل هو طلاق الطلاق الثلاث بلغوا واحد فافرق فبين المدخولتين وغيرهما قلنا لناسب الاستنباط ما في البحر من العراضة من الأيمان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان السهوان طلقت أحدهما بانأ أو جبراً وصفت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الأخرى الطلاق وإن كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه (سئل) في رجل قال لا خير لي لامرأتى تكون طاقعة بالثلاث ولم يقل لها إلا خيراً فهل لا تطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه لو قيل كما صرح به في التراز به في نوعي في الغاطه (سئل) في رجل أخذت زوجته ساقه ومنتعته من رذمه فقال لها ان لم تعطيني إياه في هذا اليوم تكوني مثل أي وأختي فلم تعطه في اليوم المذكور ولم يولد ذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك لعاولاً بلزيمه نبي (الجواب) حيث لم ينوشأ فهو له فووان نوبت على مثل أي را أو ظهاراً أو طلاقاً فاحتتمتوا لا ينوشأ لعاولاً بعين الأول أي البريء في الكرامة علائق من الظهار أو في ذلك الخيرة الزمى وقال لا فرق بين التعلق والتعيين فإن الظهار مما يجوز تعلقه اه (سئل) في رجل شك أنه طلق واحدة أو أكثر فهل ينشئ على الأقل (الجواب) نعم وفي الأشياء من قاعدة اليقين لا زول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر ينشئ على الأقل اه ومثله في النكاح علائق (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يخلى يعني لا يدع زوجته تزوج غيرها فهل إذا راحته فغيته بلاذنه ورضاه ولا تخشع لا يقع (الجواب) نعم حيث لم تنشب بغيته والمسألة في الخيرة (سئل) في رجل قال تسكون زوجتي طائفاً الآن بشاء الله متصلاً مسجوراً فهل قبل دعواه الاستنصاح لامتازعه (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق الخيرة فلا عن الحاوى للإمام الجليل محمود البخاري (سئل) فيما إذا حلف زيد بالطلاق أنه لا يشتغل بغيره إلا في طول ما هو مفعلي في هذا الآتون وترك جهراً والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد اليوم يريد زيد إلا أن الشغل فيه صدمه ورفه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو مفعلي في هذا الآتون وما يتخرج من عمره ومنه كذا كره فديلت عنه فاذا اشتغل إلا أن لا يقع عليه ما ذكره وتقدم نقل المسألة (سئل) فيما إذا كان له زوجتان فآخذت واحدة فتطلقها لا يقع عليه ما ذكره طالق قبلها ثلاثاً فإذا طلق القديمة طلقن جميعاً ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة وأراد رجعة القديمة بعد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدتها الأولى وقد تأجل المين ووجد الشرط لا في المالك فطل المين ولا يترتب عليه الجزاء لفوات الحلية كما صرح بذلك في المنع والبر وغيرهما وكذا في البحر من باب التعلق (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن مهره في داره ثم أجراه من أجنبي والمستأجر سكن المهر المذكور في تلك الدار بدون إذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالخروج فما أمثل أمره فهل لا يباحث (الجواب) نعم وأتى العلامة

وله امرأتان غير مدخول بها وصرف الفظن إلى واحد منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تغير طريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح يلزم إبطال أحد الفظن لأن غير المدخولة لا يملكها طلاق على طلاق لأنهما يتبين بالاولى لا إلى عدة فتعين صرف كل واحد من الفظن إلى امرأته حتى لا يلزم إبطال أحد الفظن أمالو كانتا مدخولاً بهما يمكن صرف كل من الفظن إلى امرأته واحدة فتطلق بهما طلقين لكن لا يخفى أنه لا يناسب ما في السؤال إذ ليس فيه تكرار لتطلق بل هو طلاق الطلاق الثلاث بلغوا واحد فافرق فبين المدخولتين وغيرهما قلنا لناسب الاستنباط ما في البحر من العراضة من الأيمان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان السهوان طلقت أحدهما بانأ أو جبراً وصفت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الأخرى الطلاق وإن كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه (سئل) في رجل قال لا خير لي لامرأتى تكون طاقعة بالثلاث ولم يقل لها إلا خيراً فهل لا تطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه لو قيل كما صرح به في التراز به في نوعي في الغاطه (سئل) في رجل أخذت زوجته ساقه ومنتعته من رذمه فقال لها ان لم تعطيني إياه في هذا اليوم تكوني مثل أي وأختي فلم تعطه في اليوم المذكور ولم يولد ذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك لعاولاً بلزيمه نبي (الجواب) حيث لم ينوشأ فهو له فووان نوبت على مثل أي را أو ظهاراً أو طلاقاً فاحتتمتوا لا ينوشأ لعاولاً بعين الأول أي البريء في الكرامة علائق من الظهار أو في ذلك الخيرة الزمى وقال لا فرق بين التعلق والتعيين فإن الظهار مما يجوز تعلقه اه (سئل) في رجل شك أنه طلق واحدة أو أكثر فهل ينشئ على الأقل (الجواب) نعم وفي الأشياء من قاعدة اليقين لا زول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر ينشئ على الأقل اه ومثله في النكاح علائق (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يخلى يعني لا يدع زوجته تزوج غيرها فهل إذا راحته فغيته بلاذنه ورضاه ولا تخشع لا يقع (الجواب) نعم حيث لم تنشب بغيته والمسألة في الخيرة (سئل) في رجل قال تسكون زوجتي طائفاً الآن بشاء الله متصلاً مسجوراً فهل قبل دعواه الاستنصاح لامتازعه (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق الخيرة فلا عن الحاوى للإمام الجليل محمود البخاري (سئل) فيما إذا حلف زيد بالطلاق أنه لا يشتغل بغيره إلا في طول ما هو مفعلي في هذا الآتون وترك جهراً والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد اليوم يريد زيد إلا أن الشغل فيه صدمه ورفه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو مفعلي في هذا الآتون وما يتخرج من عمره ومنه كذا كره فديلت عنه فاذا اشتغل إلا أن لا يقع عليه ما ذكره وتقدم نقل المسألة (سئل) فيما إذا كان له زوجتان فآخذت واحدة فتطلقها لا يقع عليه ما ذكره طالق قبلها ثلاثاً فإذا طلق القديمة طلقن جميعاً ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة وأراد رجعة القديمة بعد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدتها الأولى وقد تأجل المين ووجد الشرط لا في المالك فطل المين ولا يترتب عليه الجزاء لفوات الحلية كما صرح بذلك في المنع والبر وغيرهما وكذا في البحر من باب التعلق (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن مهره في داره ثم أجراه من أجنبي والمستأجر سكن المهر المذكور في تلك الدار بدون إذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالخروج فما أمثل أمره فهل لا يباحث (الجواب) نعم وأتى العلامة

(٦ - فتاوى سلمية - اول) الابمحل لم يكن غائباً عصى بفوت الكساح والخاطب بانتطاره والله أعلم (سئل) في صغرة تزوجها خالها فبلغت ورتد النكاح هل يرتد زواجها أم لا (أجاب) أن كان لها ولي عصبة فزوجه خالها فبلغت وان لم يكن لها عصبة فلها خيار الفسخ لانقضاء عاقته أعلم (سئل) في صغرة لها اخوان شقيقان بالعان عاقلان أحدهما أصغر سنان الآخر فلهما الا تزوجه الا صغرة سنابحوا زواجهما أو لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الأصغر سنان حيث شجعت فيه شروط الولاية ولا يردس كاحه برذا الا نحو

أفهما في الولاية سواء لكل منهما أن ينفردا بالنكاح والحال هذه والله أعلم (سئل في شيء من الأمر بعد ما بعثهم إلى القوة والرجعة سواء عقد واحد منهم عقد نكاح عليها لنفسه بمثل بصيرة شهود هل ينفذ نكاحه عليها وليس لبعثهم ذم (أجاب) ليس لهم ردوه وهي مسألة تعدد الأولياء المتساوين في قوة وجوبه الله أعلم (سئل في صغرهما ونعم صغره ولو لم يجده أم أبوه وهي مسألة ما حاضرة فكل منهما أم حاضرة وإن عم عصبة غائب فولاية (٤٢) الانكاح لمن ذكر (أجاب) إن أمكن استطلاع رأي ابن النكاح فكل واحد منهما الانكاح

بل الولاية له ولا يفتقر إلى
 البصر عن القنية أم الأب
 أولى في التزويج والله أعلم
 (سئل) في بكرتها أم
 تبلغ بعد لها أم غريبة وأم
 أم متزوجة صدها أم أمها
 وأم أم غريبة وعمة زوجة
 بأجنبي عن بعضهما منهن
 ومن تزوجها منهن (أجاب)
 الحضانة والتزويج للأم
 بحيث لا يصعب لها التزويج
 فأما صرح به أصحاب التتويج
 قاطبة بقولهم وإن لم يكن
 عصبة فالولاية للأم وهو
 ظاهر في تقديم الأم على أم
 الأب قال في النهر هذا
 الترتيب يعني ترتيب الكفر
 هو المقتضى بكلي الخلاصة
 وحكى عن خواهر زاده وعن
 النسفي تقديم الأم على
 الأم لأنهما من قوم الأب أقول
 وينبغي أن يخرج ما مر من
 اقتضاه من تقديم أم الأب
 على الأم على هذا القول
 أنه قد علمت به ضعف ما في
 القنية لأنه مقابل للمأليه
 الفتوى وأما الحضانة فلا ت
 ظاهري الرواية إن الأم
 والجدة أولى بهما حتى يتحص
 وحل الرواية المتأخرة
 لهذه في الشبهة أنها تدفع

للاب فحصله إذا كان أب أو عصبة والموضوع هنا أن لا عصبة فافهم والله أعلم (سئل في صغرهن زوجها أخوها هل ينفذ
 فاختار النسفي خيار البلوغ فاذى الزوج أن أشاء زوجها بالو كذا عن أبيه لا خيار لها وأذنت له زوجها بالولاية لنفسه مسافة القصر
 ولها الخيار فهل إذا ثبت الزوج دعواه يمل خيارها أم لا وهل إذا لم تكن له بينة وأراد تخليفها على ذلك تخلف أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت
 الزوج دعواه يمل خياره لأنه يكون بائناً الأب فكان الأب هو المباشر بالسكاح وقد نصوا على أن غير الأب أو الجد إذا تزوج الأم مرة أو

أعسرهم وجود أحد ههنا كل يغتصب وثبوت الولاء به بالنسبة المحررة في ذلك فلهما أخبارا بلوغ لانه زوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل
 زوج بعد فو كبل سابق فلا خيار لهما ومثل الوجه السابق لأجازه إلا حقا والحاصل انه إذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق
 ولاية فلهما الخيار وعلى ما عايناه الفتوى في المسائل الست يصعب أن تخلف لكن على نفي العلم انه على فعل الغير وهو تركيل الاب لاخ فاهم
 والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة خطبها أخوها وزوجها الغير كفو هل لايتها لاعتراض وفسخ (٤٣) النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب)
 نعم إذا طلب الاب ذلك فرق

القاضي بينهما وبين الزوج في
 ظاهر الرواية سواء حصل
 بهما الزوج أم لم يدخل مالم
 تلذوا ولا يظهر جيلها ولا مهر
 لها قبل النكاح ولو روي
 الحسن عن الإمام انه لا ينفذ
 النكاح من أصله قال في
 الخاتبة وهو المختار في زماننا
 إذ ليس كل قاض يعدل ولا
 كل روى يحسن المراجعة وفي
 الجرح بين يدي القاضي
 مسألة قد الباب القول
 بعدم انعقاد أصلا اه
 وهذا إذا تزوجها أخوها
 بأذن أمه أيا كان بغير إذنهما
 فردته مرة تزوجها ولا سعة
 الى لتفريق والاعتراض
 من الاب لانه فضولي فيه
 وان أبأزته فهو كباشرتها
 بنفسها فلا يها طلب الفسخ
 والتفريق من القاضي
 فيفرق بينهما على ظاهر
 الرواية وعلى رواية الحسن
 لأجله في ذلك لا فوسوع
 النكاح غير فاضل أصله
 والله أعلم (سئل) في بكر
 بالغ تزوجها أخوها لانتها
 من غير كفوها فافض
 من له حق الاعتراض
 نكاحها منه تزوجها من

ومثله في البصر من المحبط (سئل) في رجل قال لزوجه تكون طالق على ألف مذهب ولا يثبت فهل وقع عليه
 بما ذكر طلاق واحد قد جحدتوه مراحمته في القتل اذ انهم احييت لم يكن مسبوقا فأنها يطلقون (الجواب)
 نعم وقد أتى بمثل ذلك الشيخ الولي (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ما روي مع جماعة
 للموضع الفلان فهل إذا اجتمعهم فيه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو
 الرابع مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور وتأوى الشاي من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول
 لزوجه أنت خارجة عن طاعتي فسبقت لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحا ويقع الطلاق أو
 كناية فيقتصر الى النية أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق بديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة مطلق الهازل
 وطلاق الذي أراد أن يشكك فسبقت لسانه بالطلاق وأتبع وقال الكمال قوله فيمن سبق لسانه وأتبع أي في
 القضاء ثم قال الكمال وسيد كرفي أنت طالق إذا ذويه الطلاق من الوفاق بين فيما بينه وبين الله تعالى
 مع انه أصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقا بالصريح أما
 على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا إلا بالنقص صريح في الوجيز
 البرهان لا يفتنه لو قال فبعت النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع إلا بالنقص لا يفتني أن قوله أنت
 خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأعاد في المرحلتان القطعي هو الذي أراد التكام
 أخرى على لسانه الطلاق أو تلفظه غير عال بمعناه أو غافلا وساهيا وبالفاظ معصية بقع قضاء ففعله اه (سئل)
 في رجل قال لزوجه ما تدخل بها بالتركيب أو ببدن بوش أول يسنو وحسنى طالق توريد مراحمته في
 العتة بدون إذنهما ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أول يسنو
 كما أتى به شيخ الاسلام أو بالسوء ودحيية من الطلاق (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ما تدخل بها بخلف
 بالطلاق الثلاث ليتزوجن ولا يثبت سوى الزواج ولا عين منه ولا فواهل من كفو فنية تدل على الفورضا
 الحكم (الجواب) حيث كان الحال عاذا كرا لا يقع علما الطلاق الا في آخره من حياتهما اذ لم يتزوج وفي
 هذه الصورة إذا عقدت كاحول يدخل بها بارتد كاسرته (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف
 طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة والثلاث وراحت لسانها ولم يرد على ذلك ولا سبق له
 عليها طلاق غير هذا أصلا ويرد ذهاب عصمتها بعد جديدها فاهل له ذلك ولا يقع على من يعو به المذكور
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقا وجبه طلقا وجبه في العتة فهل بينهما (الجواب)
 نعم طلقا وجبه في العتة ففاته في العتة وتزويج الوفاة في العتة بزوج عايدة من الاحكامات في
 الملاق ومثله في العلى من طلاق المريض والبر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته لحامل منه طلة
 واحدة ولها بئمه مؤخر صداقتها تريد أخذ منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها
 في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك عرض بالطلاق تزوجي طلة الثلاث
 وستلت فقال ليس لي عرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي عرض في الطلاق بعد تعليقه
 بغرضها (الجواب) حيث علق على عرضها ولا عرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكر (سئل) في
 رجل قال زوج أخته طلق أختي فقال ان كان لك خاطر تكون طالقة يقال لا يقع على من خاطره فهل لا يقع

كفو باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضا (أجاب) تزوجها بها باذنها كزوجها بنفسها وهي مسئلة من تكلمت غير
 كفو بلارضا أولها ما وفيه اختلاف الفتوى فأتى كثير بعدم انعقاد أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في العراج معزى الى قاضيان
 وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والخبره وبقوله أخذ كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل روى يحسن
 المراجعة والجنو بين يدي القاضي مذلة قد الباب القول بعدم الانعقاد أصلا اه وقد أكرت علماء زماننا النقل في هذه المسئلة فعلى هذا

النكاح هو الثاني لعدم العتد الأول وأما على ظاهر الرواية وإن كان الولي الاعتراض فنفس النكاح على ذلك يحتاج إلى قضاء القاضي فلا بد
 من وجود نكاح الأوليان إلى أن ينقض القاضي بالتفريق بينهما ما لبس الولي فيفترق بينهما وبين الأولوي بعد عقد الثاني إن شاعت وحيثما علم
 أن الفتوى على رواية الحسن فاعمل بها بإيضاة الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في ثنية ناهزت بالبائع ولا صلبة لها ولها تم أهل اللام تزويجها
 بغير المشل من كثرة وهل شيخ بلادها أن (٤٤) يجبر عليها عنهما من التزويج ليزويجها لمن أراد ويا كل مهرها لم ليس له ذلك ومنع

عنه شرعا (أجاب) نعم لأنه
 أن تزويجها وهي مقدمة على
 جميع ذوى الأرحام عند
 أي حنيفة ترجعها لله على
 الحاكم بأضواء ما شيع البلاد
 فلا قائل بولاية في النكاح
 من سائر العباد فان تجسراً
 على ذلك كان نكاحها باطلا
 وأكله الإبرائيا يأكل في
 عطنه النار والسبع باجاع
 نكاحه الشرع الشريف عن
 البشر النذر فيجب منعه
 عن ذلك فاذا لم ينته عنه فهو
 بغير شك هالك والله أعلم
 (سئل) من طرف رجل
 من فضله الشاقفة اسمه
 حسن عن تزويج الأخ لأب
 أنشئه القاصرة تحت لأب
 ولا جدد ولا شقيق فأنال الأخ
 المزوج فاسق ولا ولاية
 للفاسق عند الشافعي ولا
 يصح عنده من غير الأب
 والجدة تزويجه بدون مهر
 المثل وقد أشكلت المسئلة
 على مرادى الاعتباط
 عندكم حيث لا دليل اليه
 عندنا (فأجاب) نعم بقوله
 بإحسن الأقوال والأفعال
 ومن له لطائف الأحوال
 ومن حوى خصائل الكمال
 مع ورع جميل عن معاني

قد وصل المكتوب باذا الفضل * وفيماذا اعتد غير العدل * وعقد غير الأب والجدة ما * يقول نعمان امام العلماء
 أن تزويج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما ينبغي * وعقدته للفرج بها تحلل
 نفذ لما جئت المسائل * جواب حق لم يصادف باطلا * بنعقد النكاح بالفاسق * في مذهب النعمان باتفاق
 وغير جدد وأب إليه * حتى النساء عندنا تليه * كذا الجميع من ذوى الأرحام * لكن بترتيب لى الأعلام

فالأخ لأب إذا ما وجدنا * أولهما مائة إن يعقدا
 فالخلة الزوج صريحا * وهو أخرى بالثقة رأبذا
 وهذا مذكور مشهوره * وفي صحاح كنهنا من روزه
 قالذي قلده السلامة * من كل ما يعقبه الملامه
 وهذا نفس المهر منه يبدل * أن كمن نقصا أحدا يثقل
 حتى يصح ما خلاقتنا * بهر مثل وجب التبيننا
 هذا وقد وسع إن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
 ولم يبق امر على العباد (٤٥) إلا أني الوسع على المراد

هذا أول ما ذهب النعمان
 لنساق حال الناس في الأحكام
 قالته نسقته معاب الرجح
 كجلا عنهم شديدا لغمه
 يا رب خير الدين برحو الخاتم
 بالخير فاعرف ذنبه ياراجه
 قوله ينعقد النكاح بالنساق
 أي بعقد الأولياء والفساق
 ففيه حذف الموصوف
 وبقاء الصفة وقوله فالأخ
 إلى أنوال الخ مبتدأ خبره
 أن يعقد وما نافية وأولى
 نائب فاعل وحدا ونف
 وحدا اللذان كأنف
 يعقد أو قوله فالخلة إلى آخره
 معناه ما صرح به علما وأبان
 الاحتياط في غير الأب والجد
 أن يعقد النكاح صريحا
 صريحه ومرة بلا مهر فصم
 النكاح يفتن لانه مسح
 التسميع بما يقع بدون مهر
 المثل فيكون باطلا ومع
 عليه ما يقع بمهر المثل لأصالة
 فيصم قطعا والله أعلم (سئل)
 في امرأة تيب وكنت رجلا
 أجديا في تزويجهما من رجل
 فتصم الوكيل عن مهر
 مثلهما لاجتماع شقيقتها
 الاعتراض فيكتمل الزوج
 مهر المثل وإن امتنع يفرق
 بينهما (أجاب) ثم للأخ

فعله المزور نعلمه ثم بعد يوم راجعها وجهه شري فعمل إذا فعل الفعل المزور يقع عليه الطلاق المذكور
 (الجواب) ثم قال في الكنز وزوال الملك بعد الامتناع لا يبطلها أي زواله بمبادون التسلط بان يطلقها بعد
 التعليق واحدة أو اثنين فانقضت عنها ثم تزويجهما من وجد الشرط طلقت بحر ونكاح الكلام فيه (سئل)
 في رجل أراد أن يزوج ابنته من آخر في هذه الليلة خلف أخوها بالطلاق من امرأته أن لا يصير هذا الشيء
 ولا تذوقه أخيه فصار ذلك الشيء يزوج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فإذا راجعها في
 العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى صحتها أولا (الجواب) نعم طلقت طلاقا واحدة قال في الخلاصة
 في المصدا إذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شربا فذاك أحد هملحنش وكذا الحلف لا يكلم فلا ولا
 فلانا أما إذا حلف لا يذوق طعاما ولا شربا فذاك أحد هملحنش اه يعني أن لا النساقية إذا أعادها في
 العطف يمحنت بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا سمين أو علقين كجملنا وإذا راجعها والحالة
 هذه تعود إلى صحتها وتاوى الرجعي (أقول) مقتضى حتمه بكل من المعطوفين في إذا كرر لا النساقية
 أنه لو ذاق طعاما وذاق شربا أيضا يمحنت مرتين لأنه صار يمينين وكذا في الصورة السؤلية عنها الآن يقال أنه
 فيها عين واحدة لأن قول الحالف لا تذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كتابة عنه فصار كأن الحالف عليه
 شي واحد قائل ولا يجعل فاعل قد أشكل (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل
 بيت زوجته يدخل البيت ولم يسبق له طلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها في العدة فوضاها به قد جدد
 فعله ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تنزع الإباحة ثم قالها أذنت
 لك بالخروج كلما أردت فهل إذا خرجت مرة بعد أخرى لا يمحنت (الجواب) نعم لا تنزع في غيرها في أو لا
 باذني أو بأمرى أو بعللى أو برضى شرط لا يمحنت لكل خروج إذن لا يفرق أو حرق أو فرقة ولو نوى الإذن مرة
 دين وتحصل عنه بفروجها مرة بلاذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط أذنه ولو نهاها بعد ذلك
 صح عند مجده عليه الفتوى ولو ألحجه اه علاق عن التتويمين بابا ليم في الدخول والخروج (سئل)
 في رجل به دعا الصرع بصرع في أوقات ثم بقي وتكرر منذ ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله
 لدى عينة أخيه وبذلك فهل لا يقع طلاقا لصرعه (الجواب) نعم والصراع إذا طلق امرأته في حالة
 الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المصباح عمادية من الأحكامات من كتاب الطلاق (سئل) في امرأة
 انتمت زوجها بأنه أخذها لمسته معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاثنها على عدم أخذها ذلك
 فترافعا إلى ما كثرى وادعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كله
 بالبيئة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت إقراره بالأخذ بعد حلفه على علمه فقد
 وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في النصول العمادية وجامع الفصولين (سئل) في رجل حلف
 لا يدخل دارا ينتهي هذه السنة فغضب الحالف عليها ولم يدخل الدار التي غر فجرم السنة التي تلهاها
 الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزور كما صرح بذلك قاضيان والمسألة في
 العمر من الأعيان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لم يطق زوجته بعد العدة يعني بعد مضان سنة
 كذا ولم يتوالف ولا فرق سنة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العدة بطلقة رجعية وراجعها في العدة

أن يفرق بين أخته من الزوج إن لم يكمل مهر المثل لأنه الاعتراض بسبب التقصص عن مهر مثلهما والمراده حق الفرقة عند امتناع الزوج
 عن ذلك ثم إن حصل التفرق بين النحول فلها غم المسمى وإن كان قبل النحول فلا تلها فالحاصل ما يكمل مهر المثل تستمر حليلته ولا
 يفرق بينه وبينها بسم لها المسمى بالنحول وهذه الفرقة تحتاج إلى قضاء القاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا شهدت على خيار البلوغ في
 نكاح غير الأب والجد وقت البلوغ ولم تقدم إلى القاضي هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم يمكنه من نفسها كإلى الشفعة والله

أعلم * فصل في نكاح الفضولي * (سئل) في رجل قال: كل امرأة أنزوت جهنم حتى طلق ثم قال يجلس رجل يشك تزوجني لأخته هل إذا تزوجت أم لا (أجاب) لا يحسن لأنه لم يترج بل تزوج وحقه المزوج فضولي ولا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا يحسن والأجازه بالفعل كانت بينت اليها شيئاً من المهر وإن قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً ولا شهوة في قول أو هماً أناس فسكت أو أخذى تجهيزها كائن عليه في المصط ذلك كله (٤٦) أجازة بالفعل فلا يحسن والله أعلم (سئل) فيما إذا انصب يدعرا أو صبا في تزوج ابنته

بلا ذمهم أو لم يسبق له عليها خلق أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها إن لم أوصل إليك خمسة دينار بعد عشرة أيام فأمر بك يديك في طلاقك متى شئت فقلت الأيام ولم يرسل اليها النصفان كان الزوج أراد به القور لها إلا ما عدا ولا ولا حتى يموت أحد هاتين أم أيت اليلك النصفين بخاري إلى عشرة أيام وأت كذا فأرسل اليها قبل انقضاء العشرة من كريمة طلق لم يحصل الشرط وراية قبل النوع الثالث في الضرب بعد انقضاء الخلع (سئل) في رجل قال زوجته تكفي طافقة بلانصة المضارع وعلب استعماله في الحال عرفاً فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم كما في به التحريم الزمى وأما حال الكلام على ذلك في حاشيته على الصر فراجعه (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق إن لم يدخل هذه المرأة الساكنين بها في هذه السنة ثم بعد زمان قال لا مذهب بها إلى داراً ما فذهب بها فهل لا يقع عليه الطلاق إذا لم يدخلها في الستة أشهر (الجواب) نعم في الملتقى من باب العين في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه المرأة وهو فيها لا يحسن عالم يخرج ثم يدخل (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وهديته فقال عمر ولا أقبليها أو أدفع شيئاً لك فأنفرد زيد بالطلاق الله لا يأخذ منها منه دفع عمر وغمها لا يزيد البائع بدون إذن منه ولم يأخذ منها ولا دفع شيئاً فأنفرد زيد بالطلاق فهل لا يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كذا كرو لا ينسب قبضه لآبائه لا يقطع ولا يته عنه بالبائع (سئل) في رجل قال زوجته أمر بك يديك بسوءه فقبض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس عليها ما تم أو تعمل ما يقعها (الجواب) نعم قال اختاري أو أمر بك يديك بنسوة الطلاق لها أن تطلق في مجلس عليها وإن طالت عالم تقوم أو تعمل ما يقطع تنو ومن باب نفوذ الطلاق (سئل) في رجل طلق زوجته ما أدخلها في طلاقين لا غير ثم بعد انقضاء عدتها بثلاث حبس كوامل تزوجت ثم يدهم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت بالزوج الأول وطلقها طافقة واحدة فجمعوا ويرد الزوج مراحمته إلى عصمتها فهل له ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني مدم أي يملأ مادون الثلاث من الطلقات أيضاً أي كلهم حكم الثلاث إجماعاً لأنه أدهم الثلاث في حق الحرية والتثنى في حق الأمة فنادونها أولى خلافاً لمحمد وباقى الأمة تعددهم لا يهدم من طلق دون أي الثلاث وعادت إليه أي الأول بعد زوج آخر عادت إلى الأول بثلاث عددهما وهذه أي من محمد وما عدا من الثلاث والطلاق في مقبضها إذا دخل بها فإن لم يدخل لا يهدم اتفاقاً وانصهر السكال لمجد بما عطل قول قال فظهر أن القول ماقاه وهو الحق وأقر في البحر والنهر شرح الملتقى للعلاق وفي السكندر ومحمد الزوج الثاني مادون الثلاث وماله في الوفاة وسائر المتن وقد أخلال إلى دليل الامام رحمه الله تعالى ولا شك أن العمل بمخالف المتن والمساءلة شهيرة في الأصول والفروع (سئل) في قروي كلفه أستاذ قريته أن يحمله بالطلاق الثلاث أن لا يسافر إلى أسلم بل يلفه لانه لا يبعدى إليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب التوجهين إليها ولم يدخلها أصلاً ولم يحلف كلفه أستاذ قريته فهل حيث كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال زوجته الغير المدخول بها روى طلاق وكرهها تنسافر فأنه يأنب بالاولى إلى عدول يقع عليه غير ما هو مراحمته ما بعد تجديد رضاه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسبع أملاً كمن من أولاده ما بعها منهم بعد الحلف المذكور فيما عدا ما عدا في حقه من ثمن بعد نحو شهر بن

القاصرة من أخ الموصى له قبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى وأثبت وصيته لدى ما كثر شرعي حنبلي يرى جهتها وسكنها وفده حاكم حتى فهل حكم الحاكم المصدق صحيح رافع الخلاف أم لا وهل للموصى له تزويجهما بن نص له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع الخلاف أذهب غير مخالف للكتاب والسنة والإجماع والمسموعة في تزويجهما بالحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وصلى إمامها بعد أن أجابها إلا أن خطبت ما منع من العقد حتى يدفع جميع المهر مصدق فضولي بعد أن ذهبا واذنه وغالب الأخ وقبل لها إن أزال تزوجت منه فكت من نفسها عليه تم بين أن المزوج فضولي فما الحكم (أجاب) إن أجازت نكاح الفضولي المذكور لم يرد ما كره كراهة منها ما يقتون ورت النكاح ارتدوله الأقل من السبي ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها منها والاصل عندنا أن نكاح

الفضولي موقوف فلا باطل بل هو موقوف على الإجازة والإجازة لها الإلزام وإرادت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر وحلف الأقل من المسمى ومن مهر المثل بضمنه الزوج ويسقط عنها المدخول بالشبهة ولا يتكرر المهر بتكرار الوطأ الصادر قبل التفريق والحال هذه والله أعلم * (باب المهر) * (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة ثل رجل بشئ شار إليه من الباطل وقبضته لتساوي العشرة الفراهيم التي هي المهر الشرعي فهل مع النكاح أم لا وإذا قلتم بيمينه السكاح فما يجب لها من المهر (أجاب) مع السكاح المذكور وجب لها عشرة دراهم بالوطء

أو الموت فينظر إلى جهة الموت فمهما كانت فقسب ثم يكمل لها على العشرة يجب تسليمها إذا هو ظلم بعد دفع ذلك وأحال عليه دأته
أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر اختدوعه شيئا يسمى ملاكود درهم أيضا من عادة أهل الزوجة فخطبها طعام به ولم يترأى النكاح هل
لها طلاق يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم لأن رجوعه بذلك بشرط عدم الأذن من عاتق أذن لهمم باقتضائه وطعامه للناس صارا كأنه أعلم
لأنه بنفسه طعامه وفيه لا يرجع وأنه أعلم (سئل) في رجل خطب بكر البنت وجري (٤٧) يتيمين أهلها مدمات النكاح فنفق
عها هلها بغير وكلة منها

وخلف تركه فهل إذا ثبت عليه بعد حلفه المذكورتين وقوع الثلاث فلا ترث الزوجة تركه شيئا
والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا تزوج ابنته الباقية إلا من ابن أخيه فلان
فهل إذا تزوجت نفسها من كف بغير المثل بإشارة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح
الزور (الجواب) نعم (سئل) في رجل تخاصم زوجته وهما ماسا فكان في دأوه وحلف بالطلاق الثلاث
أن لا يخرج من هذه الدار وأشار إلى داره المذكور الأمانة للأصنام ثم نقلها إلى داره ثم غلبه فخرجت
من داره إلى دار أبيها لا تذن زوجها هل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث حلف عن حلفه من داره المذكور
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زوجها قد طعن في دار واحدة فقال له زيد على الطلاق أن
انتقلت أنت ما انتقل أنا أو برز يدان ينتقل من الدار وحده دون زوج اختفها إذا انتقل من يدان
وحده دون زوج اختفتم بعد عدة انتقل زوج اختف على زيد بالطلاق (الجواب) نعم (أقول) وإنما
يقع وان وحده من الخالف الانتال لان الطلاق على انتقال الخالف المسترتب على انتقال الزوج
اختفها إذا انتقل قبله لم يوجدها المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البصر الموضع التي يجب فيها اقتران جواب
الشرط بالفاء وهذا الفعل المشارع التي يجب ما قال بعد كلام طويل فإذا عرف ذلك شرع عليه أنه لو لم
يأت بالفاء في موضع وجوبها فانه يتخير كان دخلت الدار أنت طالق فان نوى تطبيقه يد وكذا ان نوى
تقصيده وعن أبي يوسف انه يتعلق حلالا كلامه على الفائدة ففرض العامو الخلاف بسبب على جواز حلفها
اختيارا فأجازة أهل الكوفة وعليهم عر أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه نفع المذهب اه فقول
الخالف في السؤال المار ما انتقل أو نطق أو بالان الشرط يتولم يقترب بالفاسم وجوب اقترانه ومقتضى
ما في البصرة لم يتعلق ولم يرتب على قوله ان انتقلت أنت بل هو مخير فصار كأن الخالف قال على الطلاق
ما انتقل فادأ وجد منه لا يقع الطلاق سواء كان قبل انتقال الزوج اختف أو بعده الآن ينوي التعليق
فدبر أي قبل مديونة لا قضاء أو ينوي على قول أبي يوسف لكونه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا ذكر
في البصر أيضا أول باب لكتابنا بعد قوله فتعلق واحد وجب في اعتدى واستبرأ وحلف وأنت واحدة
فقال ما نصه وأطلق في واحدة فأعادانه لا يعتبر باعراهم أو هو قول العامة هو الصحيح لأن العوام لا يميزون بين
وجوب الاعراب والخاص لا يميز في كلامهم عرفا بل تلك صناعتهم والعرف لهم وقد كررنا في شرحنا
على المنار أنهم لم يعتبروهنا واعتبروه في الاقرار فيما قالوا درهم غير دأق فقلوا نصبا فيختجون إلى الفرق
اه فليأمل فان معنى التعليق عدم اعتبار الاعراب هنا أيضا الآن يقال ذكر الفاعل يسمى أعرابا لان
الأعراب يسمى أو أعرابا من التثنية أو الأثر الظاهر والفاء كلة يرتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها
أعرابا وفي الأقسام قاعدة أعمال الكلام أولى من أهمل ما نصه وليس منها ما أو في الشرط والجواب
بلا والله فلا يقول بالتعلق لعدم مكانه فيخير ولا ينوي الكلام لا يوجب اه هذا ما طهر في هذا المثل
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يزوج مع أمة أكثر مما لا يماضي في السابق
قاصدا لإثباته لا يزوج في معاشرته أمة أكثر مما يضي من عمره أكثر مما يخدم ينزل
عنه فهل إذا عاشرها بعد الحلف المزبور أقل مما يخدم أو مساو له لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب)

الاب لا سيما وقد اقترع عليه كثير من الأصحاب في مصفائهم وفي إيجاب التسميتين بخلاف الزوج وأنه أعلم (سئل) في تيمز وجهان ابن عجم
العصبية بدون مهر مثلها وقضى أكثر ما تولى بعت لها طلب مهر مثلها والزوج عدا فاعل الزوج لابن ابن عجم حاتم يكن وصا عليها
وهل يجب تجديد النكاح بياؤها أم لا (أجاب) أعلم أنه ان كان بينه فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان بينه بسير يصح لتساهل
الناس فيه وليس لابن ابن العجم قبض من مهره ورجع به على الزوج وهو أي الزوج يرجع عما قضى تركه ابن العجم ان كان له تركه

والأناحرنا الخالصة الى يوم القيامه والله اعلم (سئل) في رجل خطب صغير من اهل بدوهم له مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استهلك المالا ولم يتلق التزويج. وما ان الخطيب ومضت سنة والآن له مال بطالب الخطبة بعد اقصاه او الى اهلها فهل يلزمه ذلك والحال انهم يتقصر منه شيئا وانهم لم يتركوا مالا أصلا والحكم (أجاب) ما قضاه لأب واستهلكه من عليه بطالبه في ارضه فان لم يكن له ارض لا يلزم أقدامه ورثته وفاته فلا يلزم الخطوبة والحال (٤٨) هذه والله اعلم (سئل) في امرأة أتت أهلها بها من تزوجها الآن فدفعت لهم الزوج كذا

(تم) (سئل) فيما إذا حلف بدين الطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمر وسأه هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم
 ظهر أنه قال لعمر والكلام المعين باقرا له يد بينه شرعية أو الحال أنه يعرف اسمه وإن لم يذكره مراراً وأجاب به
 لدى بينه فهل حدث كل الأمر كذا كذا يقع طلاقاً من زور (الجواب) نعم (سئل) في مدونة حلفه لانه
 بالطلاق الثلاث ليؤدبه دينه يوم دخوله الحاج دمشق أو في ثاقب ومخونه ولم يؤدبه في اليومين
 المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بالاعتبار شرعي فهل يقع عليه طلاقاً مذكوراً والحالة هذه (الجواب)
 نعم (سئل) في رجل وضع مبالغاً من الدراهم في يده على رفق في بينه بحضور وجهه ثم طلب منه أن يتحدث شيئاً
 فقال على الطلاق لتفتن عليه وماتت به ولم يتفردوا ولا وجد دليله فهل اختلفت في تجديداً ولم تأت بشيء
 لا يقع الطلاق إلا في آخر زمن حياة أحدهما أو الحالة هذه (الجواب) نعم (أقول) لا يقال إذا لم يتحدث شيئاً
 صارت المسئلة من فروع مسألة الكوثر المذكور في المتن وفيها التفصيل بين المقيس بما يوافق والمطلق وما
 هنامن المطلق وقد قال في الجهران الماطقة على وجهه ما أن لا يكون فيه ماء أصل فلا يحنث لعدم انعقاد
 المين أو كان في موضع فانه يحنث لا انعقاداً لكان البرم يحنث بالصعب إلا أن نقول إمكان الاتيان بالمبلغ
 الذي وضعه بحضورهما ممكن فلا يحنث بفقدته بخلاف الماء الذي كان في الكوثر من صفة أنه لا يمكن شربه بعد
 صبه فحنث عند الصب لتحقيق العزم حينئذ وفي مسئلتنا لم يقق العزم عند تقديمه في آخر حياته ما على أنه
 يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأمل (سئل) في امرأه أذاعت على زوجها أنه حلف أن ولداه فلان
 لا يدخل الدار وأنه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلف أن ولداه المازر بور لا يدخل الدار في ذلك الوقت
 وكان الوقت قبيل الظهر وشملها الولد وقت العصر ولم تصدقه المدعية على تقييده ولا بينته لموافاة الحكم
 (الجواب) أذى تطبيق الطلاق بالشرط وأدعت الارسال فالقول له كذا كذب القول بل وفيه أيضاً فلان
 الظاهر شاهده وأنه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيها القول للمعكر الآن تقيم المرأة بينة (سئل) في
 رجل ضرب زوجته أخيه خلفاً أخوه بالطلاق الثلاث أن عدت ضربتها لا عامل على قتلك ولم يقصد بذلك
 فورية ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها إلا أن تأنيلاً ولم يعمل إلا على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعمل
 بالخالف كذا كذا يقع عليه الطلاق إلا في آخر زمن حياته (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر
 مع زوجته فأنخذها ليدسا كسرى ودفع لها مؤخرها فاقولاً نطلقها صر بمحافل لا يقع عليه مجرد
 دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجمعون الشؤل في البادية جمع واحد منهم قدرا
 منه وغالبهم جمع فوجدوا ناصاً خلفاً بالحرام أن فلان المعنى أنهم أخذوا لا بينته على ذلك وفلان
 ينكر الأخذ فهل لا يبرى إنكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه
 (سئل) في شر يركب حلف أحدهما بالطلاق أنه لا يفلن الشركة بمعنى لا يفضيها أو بدسريه
 الآخر فعضها بعد الحلف الارضاء ومباشرته لقطع فقول لا يقع طلاق الخالف بذلك (الجواب) نعم
 (سئل) في رجل حلف لبنته أن لا يفلن إلا إذا لم يشكك مع عتكمن ذلك حتى ماتت عن
 زوجة لم يدخل بها ومن تركه فهل لا تزني الزوجة وما نصف المهر من تركه (الجواب) نعم (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق لا ياباً كل من حليب موأش أخوته ولأن لبنها ففصل إذا جعل الحليب حبناً

له والله أعلم (سئل) في رجل تزوج و حته تعرض له فخص قول هذه فاحتج وأطاع عليها طاعة هل يجوز أن يحكم بذلك أو
 أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا؟ (أجاب) يحرم عليه ذلك بإجماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا له كفر والغرض على أحكام المسلمين
 وفقهم الله تعالى لنصرة الدين كفى بد المتعرض لمثل ذلك والادفع الجس فيهما إلى المألأه والله أعلم (سئل) في بكر من زوجاتمن رجل
 ونسل كل من و حته فإذا أتى أحدهما به والنسل لانه و حته وتساو زها على أهلها واسترد نظره فها على زوجه بعد أن هم بنت

2

زوجها لئلا يقر به بما عسى الفلاحين ويرد فسخ النكاح وزوجته تدعى انه اختص بكارتها فهل له ذلك أم لا يلزم التبرؤ وهل اذا
واماها بالانجاب ليعان بطلها وهل على تعدد زناؤها وجبت شيئا يحكم عليها بالزنا فيلزمها قتل أو حد أو تغزير وهل القول قولها أو ثبوتها (أجاب)
لاصحة بقوله وجبت شيئا لانه لو وحدها كذلك حقيقة فعله كمال المهر على ما عليه الفقري وليس له خيار الفسخ ولا يلزم من الثبوت
الزنان البكارة تزول وبينة أو حصة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شي ومن عمل بها شيئا (٤٩) مما ذكره قصدي الله تعالى والقول
قول المرأة والحال هذه

أوبسما أو طبع به أوز أو نحوهما كلمته الحالف لا يحث (الجواب) نعم لان هذه صفات داعية إلى اليمين
فتنقبسه (سئل) فيما اذا كرم بدعي طلاق زوجته فعلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل
له دين على آخر خلفه الطلاق الثلاث أنه يدفعه في وقت معين ففأت الوقت ولم يدفعه فادعى عليه عند
الحاكم فرفع الطلاق عليه بالمقتضى الزبور فادعى عليه دفع الدين إليه قبل مضي الوقت فما الحكم
(الجواب) يصدر في الدفع بيمينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف البائن على
عدم القبض وسبقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العسادية قال الزوج بعثت
النفقة إليها ووصلت إليها أنكرت حتى يذني أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم
قال صاحب العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ عمر جمع بعدم دفعه وقال لا يكون التزول قوله وهو
الاصح اه وتعمده في الخلاصة لكنهم يقل وهو الاصح لكن ما أتى به شيخنا هو الموافق لما أبلغت عليه
التون وعامة الشرع من أنه اذا اختلفا في جود الشرط فالقول له الا في البطل الامن جهتها فان القول
لها في حق نفسها فليكن القول عليه لان التون والشرع موضوعه لنقل المذهب كذا في فتاوى الكاظمي
من كتاب الاعيان (أقول) مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب التبرؤ بقوله شيخنا هو العلامة
ابن نجيم صاحب البحر لصحة في كتابه البحر خلاف ما أتى به فانه بعد ما ذكر أن ذلك هو مقتضى التون
استدل عليه بأنه صح في الخلاصة والبراز بأنه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي بما عسى وهي تنكر كقول
قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص التون وكذا ثبت في ضمن قول قولها في عدم
وصول المال وهذا التفرق في هذا المثل من خواص هذا الشرع اه وكتب الرمي في حاشيته عليه بعد
ذكره ما مر من الغزي ما نصه أقول قال في القبض المذكور والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت على علم
بان المطلق يجعل على المفسد فيصطلح طلاق التون في ما اذا لم يشحن دعوى بصالعمال فتأمل وفي فصول
الاسترواح ويكون التزول قولها وهو الاصح في جامع الفصولين ذكر لأنه أقوال في المسئلة وجعل الثالث
راضا للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول إليها والقول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندى
وسط والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليتأمل اه كلام الرمي وهذا القول الوسط فان صاحب فور
العين انه الصواب سابقه من العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك أولى كالاختفى اه (سئل) فيما
اذا ادعى زوجه بيمينه بانها ضرت بموت أنكرت خلف بالحرام فأثلا على الحرام أن تخضر بشي فأذا لم يثبت
الضرب بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زوجه بعد ما ظهر ما به كذبه ولا يسرى انكارها عليه
(الجواب) نعم كما أتى به الخير الرمي والوالد الم (سئل) فيما اذا كان زوجه بعد ما عذرو وقال بالتركة
الفاطمه ما نالها بالبرية لا أمك في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمته وقيل له ان لك في هذا البلد زوجة
وأولاداً فقال عدت منها وعن الأولاد ولم ينو بذلك طلاقا فلا صلا ولم يكن في حاله ما ذكره ولا في حال غضب
من جهتها بل ينبت الخلاص من خدمته فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحال هذه
كأن نخدم من عيانتهم وفي الخير به من الاعيان عقب سؤال وجواب مفصلين الى أن قال فخصل أن اللفظ
اذا حمل الطلاق وغيره مولا عن النية وعن مداكرته عريا كان اللفظ أو غيره لا يقع اه ونعم

(٧) - (فتاوى حامديه) - اول (لام كالمفعول للاجنبي فله ان يتخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قصته الام مضمون عليها
وهو من جملة تركته فيكون في مهرها والوصي فاقام مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الام بما قصته منه والحال هذا والله أعلم
(سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجه حتى مدعى مهرها عليه وهو يقول دعيت الى أمك والام تشكره في زوجته أن تقابل مهرها
وهو أن ثبت على الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم (أجاب) لا ولا به الام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها عليها

فلينبت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان اعيت اخذها والله اعلم (مثل) فمن تزوجت في بلد وتدخلها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معاذا لطلب البلد آخر وكان يسافر معاذا السفر أم لا وإذا طلب البلد فاشتت سقط نفقتها وكسومها بامتثالها أم لا (أجاب) اختلاف الاتفاق في ذلك فظاهر الراجح ما يتأمله من رجوعه على أن يسافر معاذا أو فاهما المجلد ذكر في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فهو اقناعه فظاهر الراجح رايه وأقوى أبو القاسم الصغار (٥٠) وتبعه الفقيه أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير وضاد صرح في شرح المختار بذلك قال

و عليه الفتوى وأقوى بعضهم
 التحقيق فيها راجع إليها ثم رمت (أقول) وهذا مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الامعان وذكرها
 هنا لتعلقها بالطلاق من جهة الوقت وعدمه وان كان محلها الاعمال كما ذكرنا المسائل المارة ولكن الاولى
 جميعا في محل واحد لتسهيل المراجعة (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه القرية
 فخرج منها فو انفسا في قرية غيرها ثم عاد إليها فأنقضها ولم يسكن فيها ولم يلقه فهل لا يقع عليه
 الطلاق ان تزور يعود كما ذكره في غير وجهه منها بنفسه (الجواب) نعم حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت
 أو المله فخرج وبقي متاعه وأهله حثت بخلاف مصر والقرية تنزهه في نفسه فمقتضاها من العيب في
 التناول والخرج (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه الدار وخرج من ساعته لطلب
 منزل ولم يمكنه الانتقال من ساعته لعدم يسر متى بقي فيها وزجسه ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه
 الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم قال في الحاشية في فصل المسائل كثر جرح حلفه أن لا يسكن هذه الدار
 فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى ليقول بها الأهل والمتاع فلم يجد دارا يأوي بمكة أن يضع المتاع خارج
 الدار لا يكون حاشيا اه قال في التبر في الاحكام من عمل النقل فصار هذه المدة مستأنة اذا لم يفرط في
 الطلب وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل ولو أخذ في القلة شيئا ما لم يفته الانتقال لم يفت في بلده
 النقل بأسرع الجواب لم يقدم ما يصير ناقل في العرف اه ومثله في شرح الصلوات على النور والملتقى
 (سئل) فيما اذا كان زيدا من كبرائك يحكي عنده بالاحقة فحلفن في بطلان الثلاث انه لا يخليه اي
 لا يدعه يشغل عنده ثم بعد سنين زارا لانه وطلب منه خاله أن يشغل به وباعده في الحياكة
 فاشتغل له شأ قريبا ليعينه ثم بعد سنين زارا لانه وطلب منه خاله أن يشغل به وباعده في الحياكة
 الحال ما ذكرنا ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا اضرع في الصلاة وأغاب عنه فخرج
 لانتحاز راز به من فرغ في الفور ومثله في الخلاصة قال لانه الكبريات تركت تعمل مع فلان فكذا هو
 على المنع القول لو كان صغيرا فعل القول والفعل راز به أحد اربعة حلف وقال المستأجلا أن ترك
 في داري فاذا قاله اخبر من داري مقدر في عيونه فتاوى الصوري حلف ليعرضن ساكن داره اليوم
 والساكن طام غالب ينكح في اسواقهم لم يتكلموا بين على التلغظ بالاسان قينة حلف لا يدع دلا بامر
 على هذه القنطرة فتعنه بالقول يكون ما رآه له ذلك المنع بالفعل فاضحان ونعاه في رسالة الترمذي لاني
 المساء أحسن الاقوال للخصص عن حظوظ الافعال (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته ما فيها
 لا لتدخل دارا أو يلهو بها في قايح وسكن بها ثم حلف بالطلاق لا يقع الطلاق (الجواب)
 نعم أقول وتقدم ما لو كانت الدار ملكا (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انه لا يبعثها الا الى
 الحمام واقضى لها الخروج لامر آخر وخرجت فلان من غير أن يعيها هو ولا نية له بها فلانها الحكم
 (الجواب) اذا لم يعيها ذلك وقامت من قبل نفسها لا يقع طلاقا ما ذكره (سئل) في امرأه ادعت على
 زوجها فلان بأنه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعدي الى محبة أيها ولا الى داره او بعد ذلك تدخل الى محبة أيها
 وبات في داره المحافف عليها وانما يتخفى ذلك بامتناعه وطلبته بغير زوجها جاب بأنه حلف بالطلاق
 انه لا يدخل دار أيها البوردة مع زوجته المذكرة على سبيل السكينة وادخلها زائرا ولم يدخلها على

و عليه الفتوى وأقوى بعضهم
 بأنه اذا أوفاهما المجهل
 والمزجل وكان مأمواله
 أن يسافر بها والا فلا قال
 صاحب المجمع في شرحه به
 يفتي وقد أفتى شيخنا
 الشهاب الحلبي فاطمعه
 وصورة افتائه حديث لم يكن
 للمرا على زوجها مراح
 أو مؤجل وكان مأمونا
 عليها لو كان الطريق أمناه
 نقلها حيث أراد وليس لها
 الامتناع حيث شئت فان
 امتنعت فلا فسخة لها ولا
 كسومة امتناعها وتكرر
 انما هو ذلك كالمو مسطر
 بفتاواه وكذا أفتى غيره من
 أهل عصره ومن أهل عصرنا
 به ونحن نفتي به وافقته
 فظاهر الرأية واتفاه
 المضار مع كونه أمونا
 عليها وكون الطريق أمنا
 مع أنه عمل بقوله تعالى
 أمكنوهن من حيث سكنن
 والله أعلم (سئل) فيما اذا
 بعث الحافظ الى مطلوبته
 شيئا من جنس النقدين أو
 على استئجار اليها لفساد
 ثم اختلفا بعد العقد فقال
 الزوج ابعثته لي حسب
 من المهر وقالت هو هدية

هل القول قوله أم قولها (أجاب) القول قوله كالمصرح به فاضحان وغيره يعني بينه معاذ بأنه الملك وهو أعرف بهجة
 الخليل والله أعلم (سئل) في عم قبض مهر بنت أخيه بالعم من زوجها ولا وكالة سابقة ولا يفرز لاحقوا استهلكه وماتت عن بنته أم ومن
 ذكر من الزوج والم فالحكم (أجاب) أعلن أن الم قبض المهر عبرة الاجنبي والدمع الكاذب عن الاجنبي فاذا علمت ذلك فاعلم ان الم
 يبرأ من الزوج ما ظهر باق بتمتع به الهاو عموما مع ما ركنه انما عاينها ولو تنها على راض الله تعالى فاقضى به الزوج والزوج يرجع على الم

في نفسه جميعاً حيث استهلك لانه قضى ماليه فمضوا استهلكه فرجع به عليه المالك فابتاعه المقاصد عقل ماله وان اشبه طبع الامر
فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جملة الفصولين يظهر لك هذا التفسير والحاصل ان الزوج له مطالبة المهر عاقباً ولو رتبها
مطالبة الزوج فليأت الصنف الاول المسمى بالزوج والرجوع والماني كالمهر والحكم في سائر ترتيباتها والله اعلم (سئل) هل للاب مطالبة
الزوج بمهر ابنته أم لا (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيباً (٥١) وسواء دخل بها أم لا أو كانت بكر بالعتق

يدخل بها زوج جهول متنه
عن قبضه وإذا كانت كبيرة
ثيباً لا لك المطالبة به الا وكالاته
عند دخل بها أم لا والله اعلم
(سئل) قدر رجل تزوج
صغيرة لا تطيق الجماع مهر
معلوم هل لزوجها الرجوع
المطالبة بمهرها وجسمه
أم لا (أجاب) نعم للاب
مطالبة الزوج بمهر الصغيرة
التي لا طوطاً وان زوجت
يوم ولدت ويحرم الزوج على
دفع المهر اليه لانه يجب
بفلس العقد اذ هو بدل
البضع وقدم ملكه بمطالبة
به وإذا كان كذلك فيجس
فيه حتى يوقموا ويظهر
اعساره لقاضيه هذا أصح
ما قيل فيه والله اعلم (سئل)

سبيل السكتي وأنتكر كونه حلف كما دعت فتدلى من المدعية بينة فأثبتت مدعاها بشاهد من فها
الحكم (الجواب) حيث انفق على أصل الميسر واختلاف في القيد فالنظر الى القيد صار الرجل
مدعياً والمراد مدعى عليها لانها تنكر القيد للذكر فقتضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور
وقوله على سبيل السكتي دفع منه لادعواها ودعوى الدفع مسبوكة قبل الحكم وبعده دفع الدفع كقلى
الاشياء وغيره وان حصل قوله على سبيل السكتي شرطاً واختلاف في وجود الشرط فالقول له مع الميسر
الاذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفياً كقلى التنوير وغيره (أقول) أى فإذا ادعت انه
دخلى على سبيل السكتي في هذه الصورة وأنتكره فالقول له الاذا برهنت على مدعاها المذكور
فسمع لان البينة على الشرط المثبتة أقول أيضاً ما ذكره من أن الزوج صار مدعياً وان البينة تطلب
منه لانه يختلف في القينة من باب الدعوى والبيئات في الطلاق وامر المرأة ان صاحب المصداق بما
نصه م ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه المرأة ولو ادعت
عليه انه حلف لايضربها وادعى هو انه لا يضرب من غير ذنب أو أقام البينة ثبت كلا الأمرين وتطابق بينهما
كان اه لكن رأيت في هامش نسخة القينة مكتوباً عند آخر العبارة مائة هذا خلافاً ربه الفصول
فاه قال لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع الميسر تأمل هذا اه ماراً يتوقد قبل في الصريارة
القينة في باب التطليق وأمرها ثم نقل عنها قال لاسأله ان شربته مسكراً بعد اذ نكحها لم يملك فقامت
بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة أنه كان بائناً بينة المرأة أولى اه ونقل هذه العبارة في ترجيح
البيئات الشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القولين نقودك حيث قال وان ادعى تطليقاً فالقول بالشرط
وادعت الارسل فالقول له اه ثم قال حلف لايضربها من غير جرم فقال ضربتها بالجرم فالقول قوله مع
الميسر من الخرافة لصاحب الجامع اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فمن
النظر في هذا العمل والعمل ولا يخل

(باب الخلع والطلاق على مال)

الابكار من ارساله مبلغاً
معها باسمي بالشرط صرفه
أهل الزوجية في حمامها
وأجرة المشاطة وغن حنائه
وغير ذلك ومبلغاً آخر
لتجديد لحفها وفرشها
وتبيض أو ألبانها الفاس
وارسالة طعامها إلى البيت
العروس ليلة النكاح إذا
استمر ذلك بين أهل بلده
قدماً وحسباً شايحت إذا

(سئل) في امرأتها اختلعت من بطلها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعته في المجلس ثم دفعه له بالنفقة على
ابنته الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالبه بمؤخر صدقها عليه فهل ليس لها وسقط بالخلع المذكور
(الجواب) نعم وسقط بالخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالسكاح كزوجته من
الموتن قوله بما يتعلق بالسكاح كالمهر مقبوضاً وغيره مقبوض قبل النكاح لمها وبعد النفقة الماضية
لا نفقة العدة فانها لا تسقط لعدم دخولها تحت العموم لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص
عليها فحينئذ تسقط وأما السكتي فلا يصح اسقاطها بحال لانها في غير بيت الطلاق معصية الا اذا أمرت به
عن مؤنة السكتي فان كانت سائمة في بيت نفسها أو قطعت الا حرم من مالها أو صبح الترامها بذلك كذا في
نسخة القدر والى أن قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ماعدا النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقاً كما ذكره
لنا به من العنار بعض المختصار (سئل) في امرأتها اختلعت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين من مائة مدة
هي معسرة ثم طالبته بالنفقة ليجعلها (الجواب) نعم قال في التنوير ولو طالعته على نفقة ولديه شهراً

زاد الزوجان لا يرسل شيئاً من ذلك بشرط نفق ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اختلاعت قولهم المعروف عفا كالمشرط شرطاً يكون
زماناً أم لا (أجاب) المقر في الكتب من قولهم المعروف كالمشرط وجب الخلق ما ذكر المشرط في قول الامر الى أن ما ذكره كقول
فتضاء الى انه كانه تزوجها على المبلغ الذي سجد من النقود على المبلغ المسمى بالشرط التي تصرف في الحمام وأجرة المشاطة وغن الخلاء
غير ذلك والمبلغ الذي يغذ به فرسها ويبيض به أو أسبوا وارسال الطعام اليها فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء

معالم القدر من القهر امكن لازمان وم المهر العلميه وعمم فيها الثمان كان مجهولاً لاراداً شامساً سر في أحوال الصمام والمناشقة وثن الحناء وصر ذلك وقتها ووجب فساد التسمية كذا لا علم كذا أحوال الحلم وكذا وكذا في ذلك الوقت واذا اقتديت وجب مهر المثل كالموثر ومستور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر واذا ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية الا ان يتبع الزوج والذي نظره انه يذ كر على سبيل العدة لانه من مسعى المهر لانه وجب فساد (٥٢) التسمية وجوب بمهر المثل وفي الخاتمة تعاها كالصرح في ذلك قال فها رجل تزوج امرأة:

هل يصح اقراؤه بقبضه لا يصح واذا قلتم يصح اقراؤه بالثقل هذا الذي الاب ان اقراوه كان كذا تصعد دعواه في ذلك أم لا
نعم كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح اقراؤه بالاب قبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الاقراء كان كذا ولا تصعد دعواه عند الامام
الاعظم ومحمد لتناقضها مع حسن أبو يوسف تخليف المقره فيخلف الزوج على قوله أمه ما بين ان اقراوه كان كذا وما على قوله الفتوى بجهلهم بمصر
به في غالب كتب المذهب وانته على (سئل) في اقراؤه بالاب قبض مهر ابنتهم الزوج وحكمه (أجاب) قال في العروا و اقراؤه بالاب قبض الصداق

عندئذ كلوها وهدم الميتة مقبول ان كانت وقته بالغة والافتقار الى البرائة في آخر الاب يقضي الصداق ان بكر اصدق وان ثانيا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر بالفتوى من ملك الانشاء على الاقرار والذي يقضي في هذه المسئلة ان الاب اذا اقر قبض مهر الصغرة يصح اجماعا وصادق الثيب باللفظ لا يصح اجماعا وصادق البكر بالغة فيقتل والا كتر على خصمه ان يتقدم منها تهنيء فاغتم هذا الخبر برأيه اعلم (مسئل) في صغرة زوجها اوها وبض مهرها واخبرته انفق (٥٣) عليها مهره وصرف على اب القاضى فهل

يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيهما يكذب الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على اب القاضى ما هو آخرة لاماهور وسوسة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضى اما اذا اخذ يديه لم يكن معه لاصحاب علمه مطلقا سواء اخذ آخرة مثله أو أوزر يוכל ذلك مصرح به في الكتب والله اعلم (مسئل) في رجل عقد نكاحه على صغرة بمهر قدره مائتا غرش وأمره أن يهاجها في المائتين لغريم له علم مدون فأهاجها وماتت قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه اذ اتاعها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) نعم للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها فصار ديناً عليه فيسورت ويقسم على فراش الله تعالى والزوج له مما تركت النصف فطالب به والله اعلم (مسئل) في بكر غلب عليها زوجها قبل الدخول بها غيبة متقطعة فقص

أوأنت طالق على كذا من المال أو تقول الرأى المطلق على كذا يقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام لأن بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بانما عوض الطلاق اذا بطل يقع رجعا كذا في شرح الدرر نقلا عن المصنف طلاق بان لا يملك المال الا تسام نفسه او ذلك بالبينونة منع من الخلع قالت زوجها أو أنك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقا رجعيا يقع باننا لمعاقبه بالمال وكذا قالت أو أنك على ما عاك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق بالثبوت من الخلع (مسئل) في مرض بضر من زوجه بمهرها الذي عليه بسواها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها ومن ورثة غيره فالحكم (الجواب) ينظر الى ثلاثة أشياء الميراث منها والى بدل الخلع والى ثلث ما لها في ذلك أقل بحسبه ولا تصيب ابان ذلك كذا في الحاشية والعمادية من شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة فترحه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضى حيث قال وزكر نجيم الدين في الحاصل المراد اذا اختلفت مرض من مهرها على مهرها الذي لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقطت المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الاستحوصة وهو غير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصوت يصح من الثلث لان الاخرة لا ترفع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لان الزوج لم يبق وارثا لصا بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر الى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانهم ساهموا في حق سائر الورثة ولا يضمن في الأقل وهو نظير ما قلنا جعالي طلاقها بسواها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ماذا انقضت العدة وبين ما ذالم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيقسم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث قبل انقضاء العدة لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث فيقسم له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال اذا كان الثلث أكثر نقلة في المصنف اهـ (مسئل) في صغرة عمرة عاقلة غير مدخول بها اختلفت نفسها من زوجه على جميع مهرها وطلعت عليها ذلك ثم ماتت بعد خمسة أشهر ومن ورثة تركته فالحكم (الجواب) حيث كانت صغرة فقد وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلو لها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فان قبلت وهي عاقلة فتمثل أن النكاح جالب للخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها اطلاق في ما لها من مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرائة والخلع على مهرها وأموال آخسواء في الجميع اهـ بحروفي من جوامع الفتى طلقها بمهرها وهي صغرة عاقلة فقبلت وقعت طلاقا براء اهـ ومثله في شرح التنوير والمصنف والعلاني (أقول) حاصلة انه لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كذا كوفي الصريح قال وزكر صاحب المظنونة أن خلع الصغرة بمال المهر وان كان بلغ الخلع ربع البائن وان كان باقيا الطلاق يقع الرجعي (مسئل) في امرأة اختلفت من زوجها المهر وهي حصة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون الخلع الميز بوجاهة ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلو اختلفت من زوجها وهي حصة وتزوج من مرضه فخلع جازت بالمسعى قبل ذلك أو أكثر ولا ميراث بينهما سواء ماتت في العدة أو بعدها عمادية من الأحكام من كتاب

القاضي الشافعي نكاحا على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع عما قبضت أم لا (أجاب) نعم لو رثته الرجوع به اذ ورثته تقوم بمقامه في طلب ما هو واجبه ورواها قبضت واجبه شرعا لو كان حيا تقوم ورثته بمقامه فيها له فطاعوا الخال هذه والله اعلم (مسئل) باسدى اثنى سائلا واما كا فوجوهوا باساقا فبنا سكا هل يلزم الزوج عمل بجر به ذكره نعمة في المهر من ابض أو أوزر وق وغيره فنفصا اذ لم يمت بعض خبره (أجاب) الجدية الجسد الصمد الواحد الفرد الذي لم يلد لا يلزم الزوج عمل به ذكره من ابض أو أوزر أو أوسر

والفرض ما هي وقت العقد أو زمن عرضها أو عند هذا الحجاب الحق بالتمكين * فذلك العقد صحيح مصلحا ومعدلا * مصلحا مقامكم كما (سئل) في امرأة تدعى زوجها على زوجها بها الشروط فجعلها بعد الدخول بها صغيرة ولا تنبغ وتسلم من الزوج وهو يدعى إصافه للابن بالحكم في ذلك شرعا أفيدوا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كقول النقل فيها والكلام عليها حاصل ما هو المرضى فيها علمنا (هـ) فأما صاحب المذهب وهو الإمام الأوجب وصاحبه فقد اتفقوا على أنه لا يقبل قول الزوج

الابينة شرعية لأنه دين بدمته يدعى أنه وفاء والابينة على المدعى والقول قول الزوج وجه لاها منكرا والقول قول المنكر بينه وقال الفقيه أبو الليثان كان الزوج بين أي دخل فانه عيم منه مقدار ملحوت العادة بتجسسه ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المصل فإذا أفسدت العادة بذلك لم بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا لأذهب الائمة الثلاثة بالبرهان بل اختلاف باختلاف عادة الأزمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف بجنس وهران والله أعلم (سئل) في رجلين زوج كل واحد موليته للأخوات في المهران واحداهما لا يطبق الجماع هل للأخوات جرح مولى حتى يسلموا للصغيرة الصعرة أم لا (أجاب) يجبر ولي التي تطبق الجماع على تسليمها ولا يجبر الآخر على تسليمها وإن سلمها فسدت هاجت تطيقته والله أعلم (سئل) فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قال لا إن أطلق الوطء لا يقول لا تطبقها الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أن كانت حصة صغيرة تطبق في الرجال وسلم المهر المشروط فجبر الابن على تسليمها الزوج على الأصح من الأقوال فينظر القاضي أن كانت من نحر أو خرجها ونظر البهتان صلح للرجال أمر أباهما فصار الزوج والأولاد كانت من لا تفرح أمر بمن يتقن من النساء قل أنهما تطبق في الرجال وتعمل الجماع أمر الابن بفقهها إلى الزوج وان قلن لا يعمل لا يأمر بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تحصل الوطء غاف من زوجها فهرت من بينه إلى بيت

فيما كانت حصة صغيرة تطبق في الرجال

يسمى لها مهر اهل الماطل بينهم مثلها أو يقال لها الصبر حتى يطلقها أو عوتن خالرجو عتور بهذه المسئلة والاطلاني في الجواب في هذا المقام
بما لا يرد عليه من الكلام (الجواب) هذه المسئلة صرح بها الزبني والكمال وابن ملك وابن الساعاتي واصلب كمال الرواية وغيرهم قال
الزبني في شرح قوله وان لم يسمه أو وفاه فله مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو وفاه فله مهر مثلها انوطي أو مات عنها وكذا اذا مات
هي عنان الواجب بالعقد مثله مهر (٥٦) المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الفسول فبينا كدو بقر وعوتن أحدهما أو بالفسول

على ما مر في المهر المسمى في
العقد وقال الشافعي لا يجب
بنفس العقد حتى وكذا
بالدخول والموت عند
بعضهم اه وفي دفع القدر
في شرح قوله ولنا اللمعة
خلف عن مهر المثل قال ولا
نسلم ان ما سلم للدخول
بها في مقابلة الضع بل
يقربها العقد له نفسا
المصنف به المال في قوله تعالى
أن تتعوا بما هو المحصن
ولهذا كان لها المطالبة
قبيل الفسول غير أن
بالفسول يقتصر ما كان على
شرف السقوط وفي شرح
المجمع لابن ملكان لم يسم
في العقد مهر أو شرط ان
لامهر وجب مهر المثل
بالعقد ان دخل بها أو مات
لا بالفسول وقال الشافعي
ان دخل بها يصح مهر المثل
وان مات لا يجب شيء اه
قد جعل العقد سبب
الوجوب بالدخول والموت
اعاها مؤكداً له كفي
صورة التسمية والعقد
موجباً أحدهما مؤكداً
له ادهو قيل غير متأكد
وذلك بالاطلاق سقط نصف
المسمى في صورة التسمية

رواية انه سمع دعوى الجبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فبمقتضى عمل الناس به تكتفي
للمدة المذكورة في صدور السوال الأولى مهال خمسة أيام أيضاً لتكون اتفاقية والله سبحانه وتعالى أعلم
(أقول) لو كان ما عليه عمل الناس يكتفي مهالاً مستجاباً الى قوله سم هنا فعندنا لا تقتضي بالاشهر بحيث لم
يكتفوا بثلاثة اشهر التي هي عدة الصغرى علم انه لا يضمن في زيادةها فكيف يصح ان يقال انه يكتفي بشهرين
وخمسة أيام فظهر والجبل اذلو كان يظهر الجبل في هذه المدة فظهر يا مهر اعدة الاولى فظهر أنهم هذه الم
يختار واهذا الرواية تكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة
اشهر يخالف لنص القرآن فلا يعول عليه لا نقول ان التريص في زيادة على ثلاثة اشهر ليس له انه هو عدتها
البتة بل هذا التريص الاحتمال لا احتمال جملها فان ظهر بعد المدة الجبل فعدها ووضعه والافعتها بثلاثة
اشهر قدمضت كما افاده كلام الامام ابن الفضل المذكور فهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على
الاحتمالين فافهم وقد كنت أفتيت بمذاق فتصعب على جماعة من أهل الصرع وقالوا قد خالف نص القرآن
حيث جعل عدة المتوفى عنها زوجها عدة الصغرى المطلقاً في أن أظهرت لهم النكاح وأريتهم موافقة ما أفتي
به المؤلف لما أفتيت به فعد ذلك سكتوا وخجلوا والله الحمد ثم أتيت في فقهان فتح القدر وقد ذكر هذه المسئلة
واقتبسنا حيث قال عرف في الخلاصة عدة الصغرى ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراقة فينفق عليها ما يظهر
فراغها كذا في الماطل اه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام فتح القدر وقد أشار الى المسئلة
أيضاً الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغرى بان لم تبلغ تسعاً فأدأ أنها لو بلغت تسعاً وهي المراهقة لا تقتضي
عدتها بالاشهر الثلاثة بل لا بد من ذلك كرواؤه أعلم (سئل) في ذمته هل تزوجها الذي عنها هي غير حاملة
مءوضي لها كره أن يكون يومواهم لا يعتدون المتفقين لا تعتد اذا اعتقد ذلك (الجواب) نعم لا تعتد
اذا اعتقد وذلك كجوابه في الوالدية لا يثبت لهم وهم وباعتد دون وهذا عذر أبي حنيفة رحمه الله تعالى
قال جبال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصبر قوله واعتقد الماطل
والسفي وغيرهما (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما نكحها نكاحاً صحيحاً ولم يطلقها قبل فلهما العدة
(الجواب) نعم وجب العدة في الكل أي كل أنواع النكاح ولو فاسداً احتياطاً ونماه في شرح التنوير
للعلاء من المهر (سئل) في ذمته قصدي قد دخل بها أو سلمت عرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل
للقاضي أن يفرق بينهما الحال واذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا لم يمت عليها العدة ولو تزوجت فيها ولم
يطلقها زوجها حتى تنقضي عدتها هل يجوز زوال (الجواب) قال في الجبر عن الصغرى ان صرح بالاظهار لنافعي
لا يرض عليها الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما ما سكت ولم يقل شيئاً لنافعي يرض عليها الاسلام مرة
بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً اه والذي عليه الكثر والتنوير وعبره ان ابعاء طلاق قال في الصرع
وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليهما ان كان دخل بها ان المرات اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام
الاسلام ومن حكم وجوب العدة وأشار ايضاً الى وجوب النفقة لما ادعت في العدة ان كانت مسلمة لان
المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اه وقد عدنا التنوير عن خزنة الفقه من يجوز
نكاحهن في العدة ولم يسمها الكافية اذا سلمت وحيث كان اؤوه طلاقاً فمكحاً بمعدة طلاق الصبر المسئلة

ومهر للمثل في عدمها ولا شأن لها في صورة التسمية بالمطالبة قبل وجود أحدهما كما هو موضح به في كلامهم قاطبة وفي فتح لا
القدر أيضاً يصح الرض بمهر المثل لانه كالمسمى في كونه ذمناً اه وقد استعمل أصحاب المتن مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية
لها المسمى ان دخل بها أو مات في ملكي الاعراض المسمى بالفسول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الفسول وفي سنن الكثر وان سماها
أودونها فلهما عشرة مائة والموت وهما ان بقية المتن والحاصل ان أصحاب المتن ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل

بأحد هاتين إحداهما كذا ولم يدل على ذلك إلا ما كان على شرف السقوط بالطلاق لأن الطلاق قبل النكاح واجب فساد
سب الملك أماني السك في صور عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما أشار إلى في فتح القدر وقاد إلى واحد طلاق فالسبب صحيح موجب
لاشغال النصف فلها المطالبة وذلك لأن المهر واجب شرعا لحكمه فلا يحتاج إلى كراهة لم يسم بأبنة لتصرف المثل لاظهار خطره فلا يستبان به وإذا
فقدت كد شرعا بظاهر شرفه بظاهر الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار إلى في الفتح (٥٧) فلو لم يسم نفسها قبل قبض مهر المثل
لزم امتساكها به وهو بان

البدل فيه وهو بما لا يجوز
فالنكاح أو الموت شرط في
تقرره وتأكد له في أصل
وجوبه ولا يخفى أن قولهم
يجب أن يوطئ أو مات لا يثبت
نفي إلى جوب بعينهما إنما
هو مسكوت عنه فقد تقرر
في الأصول أن التعليق
لا يوجب العدم وهي مسئلة
مفهوم الشرط المقررة
الحررة عندهم والحاصل
العبارة أن الشافعي رحمه
الله تعالى لا يقول بوجوب
شيء المفوضة بالموت على ما نقله
علمائنا عن الأئمة في المنهاج
لنور وروى أن مات أحدهما
قبلهما يعني قبل الفرض
والوطئ لم يجز بمهر المثل في
الظهار كالطلاق قلت
الظهار وجوبه والله أعلم
قال الحلبي في شرحه لأموات
كالوطئ في تقرر السمي
فكذا في إيجاب مهر المثل
في التفويض اه وكذا
مالك رحمه الله تعالى في
صورة نفي المهر فأراد بذلك
تحقيق المخالفة كما هو دأبهم
فيما يخالفون فيه فقد ظهر
أمر هذا الفرع بغير غلازمتها

لا يجوز (سئل) في امرأتين زواجهما سلك في دار أبيه فلم تعتد فيه بل خرجت إلى غيره بلا ضرورة
وأمرها الإتيان لاعتداده فهل تعتد فيه (الجواب) نعم وتعدان أي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه
ولا يخبران منه الآن فخرج أو يندم المنزل وتختلف أبنائها أو تلفها أو لا تجد كراهية البيت وتجو ذلك
من الضرورات فتخرج لأقرب موضع إليه وفي الطلاق الحيث شاء الزوج المخرج شرح التنوير من الحداد
(سئل) في رجل طلق زوجته الحامل من غير بدأ يفرجهما من المسكن الجاري في قوامه قبل انقضاء
عدها ومدة الإجارة فهل ليس له ذلك وتعد في بيت وجبت لبعده فيه ويلزمه نفقة في العدة (الجواب) نعم
والحالة هذه (سئل) في امرأة طلة هاز وجهها لثألها منه إبان صغيران في صغانتها فهل تعتد في البيت
الذي طلقته فيؤم يلزمه نفقة بأنه قد مر ما يكفهما بالمهر وفي مع نفقة عدتها إلى انقضائها وممكن لهم
بعدها (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلقه رجعة ثم أصحقت سقطا شتان
خلقه فهل انقضت عدتها (الجواب) نعم والمسئلة في الصبر من الرجعة ومثله في التنوير (سئل) فيما
إذا مات رجل من زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة وراثت عليها شهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت
برجل ومكنت معه شهرا ونصف شهر فبينما هم من الزرع الأول فهل يكون التزوج بالرجل المزور
باطلا أولا وإذا كان باطلا وحصل منه وطعيل يسوغ الرجوع به إلى ما راق الذي دفعه لزوجته وجع وما يصرفه
عليها من نفقة وغيرها هل يلزم من ذلك أو يلزمها شيء حيث لم تكن عاللة بالحل (الجواب) يكون
النكاح باطلا ويفرق بينهما لا يسوغ له الرجوع بعد دفعه إليها ولا يصرفه عليها ولا يلزم من ذلك ولا
الزوج شيء إذا خلعت أم لم تكن عاللة بالحل وإتاه الوفاق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا
رأيت بخط المولى إسماعيل العلامة الشيخ عبد الرحمن أفسدى العماد مفي دمشق وذلك بمطالعته المهود
والمشهور (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها من الحيض وأحببت بذلك رجلا وغلب على
فنفذه بها وهي ثقة فهل لأبأس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت
عدتي لأبأس أن ينكحها شرح التنوير من الجوهر ومثله في البحر وغيره (سئل) في امرأة طلقها
زوجها قبل النكاح لم يوطئ الحلال فهل لأبأس طلقها (الجواب) نعم المسئلة في القهستاني وغيره
(سئل) في امرأة آمن ذوات الحيض وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقالت حلفت ثلاث حيض كوامل
فهل يقبل قولها بينهما (الجواب) يقبل قولها بينهما إذا كانت المدة تتعمل ذلك وإن كانت مرضعة لأنه
يتصور رزقه بالدم من الأرض كائن على التقريرون فتساع عن عدة القناري وفي منج الحياة عن السراج
سئل بعض الشافعي عن المرضعة إذا لم تحيضها الجمعي حتى أتت صفر في أيام الحيض قال هو حيض تنقض به
العدة (سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجه من منزل وجبت فيها العدة وطلبت من مطلقها منزلا
حيث شاء تعتد فيه فهل تجب إلى ذلك ويلزمه نفقة عدتها إلى انقضائها ووضع الحمل (الجواب) نعم وطلقها
مأسر فربما (سئل) عن المطلقة إذا ادعت أنها حامل من المطلق وأسكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها
النفقة أم يحتاج إلى قباله أو مضى بدنه يظهر فيها الحمل (الجواب) القول لها وتسحق النفقة ولا يحتاج في ذلك
إلى قباله ولا ولد يظهر فيها الحمل وينفق عليها إلى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق (سئل) في رجل

٨ - (فتاوى حامديه) - أول (والله أعلم) (سئل) في الرجل يدعي عليه مهر زوجته المجهول ويثبت باقراره أو بالبينة هل القاضي
إن يجسه مع دعواه الإحصار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماء الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى أما المتن وهي غالب النسخ إلا
على ظاهر الرواية فهي قاطبة على أن القاضي يجسه في المهر المجهول يطلب المدعي قالوا لأن الأقدام على الالتزام دليل اليسار والحصاص ذكر
في أدب القاضي أن القول قول الطالب لأن العدة أصل في بي آدم فاديون منه لما بالاصل والطالب يدعي أمره عارضا فيكون القول قول

المطلوب وذ كوفي المسوط فعلمنا ان زوج الدين بدلا عما ليس بحال كلهم ويدل الخلفاء القول قول المألول في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من اتوا الى ظاهر الرواية وفي الجرح لا ينجم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة آقوال الو به علم انما في المختصر يعني الكثر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة آقوال هذا ونحن نفق بحسب في المهر المجل يطلب المدعي منذر باءة على ستين سنة أخذ ابا في المتون وما شاعا عنه كان وما (٥٨) لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة لا تعمل الوطاهل لها نفقة على زوجها أم لا وهل

يحبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة على زوجها ما ذهبي جزم الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان مورا سول به وجب فيه صدقنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قبل ليس للاب ان يطلب الزوج مهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال يتنفع بها وهو مذهب الشافعي الجديد الاصح هذا اذا كان مورا فان كان معسرا يجب انظاره الى الميسرة بما جاح السليل قال الله تعالى وان كان ذوہ سرة ففقرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل زوج آخر ابنته بتمسكة وعشرين غر شامقهاها عن مهر مثلها شارطا على الاخر ان يزوجه ابنته من ابنا بالغ بعشرين وعقد لاسفي فينته بذلك فرد الابن النكاح فقال الحكم (أجاب) نكاح الابن قد دارت بده و شرط الاب ان يزوجه اطفالا الذي هو ان يسمي بغيره شرط ما لها فيه نفع وعند فواته يتعلم الرضا بالمسي فيكمل مهر مثلها لها والله

(باب الحضانة)

(سئل) في حاضنة تصغارا سقطت حقها من الحضانة وتر بدالات أخذ الصغار وتر بينهم وهي أهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضانة لها وفي شرحه هذا الحكم مصرح به في عامة التمر وروح الفتاوى (سئل) في صغيرة يتيم في حضانة جدته لأمه سنة لم يبلغ سبعها و جدته أم أب قادره على الحضانة أهل لها من كل وجه وأم الأم سنة عاجز عما غير أهل الحضانة فهل يدفع لام الأب القادر فالأهل الحضانة للام الأم العاجز (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها ولها مهر بن صغير في حضانها وطلب من أبيه مسكاهم أهل يلزمه ذلك (الجواب) على الأب مسكاهم جميعا كقبي شرح النقاية عن الجرح المحيط وتسقط اجرة الحضانة من غير رضاعه وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به كقبي به قارئ الرواية وفي الفتاوى الرحمة سئل عن صغيرة محبوسة لا مال لها هل يجب أجر المسكن الذي تحبس به على من تجب عليه نفقتها ولا أجب قال العلامة بن نجيم في الجرح الراتب وفي الحاشية عن التفريق لا يجب في الحضانة أجر المسكن الذي يحبس فيه الصبي وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والا فقل من تجب عليه نفقته اه كلاما موجب فقدم فاضنان رواية التفريق فيكون الظاهر والمفتي به صنده لك الرواية كأنقله اه مافي الرحيم قوال في النهر وينبغي ترجمه ما وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) قد كتبت جمعت رسالة سمعتها الاباية عن أخذ الاجرة على الحضانة واستدركت فيها على مافي النهر بقولي وقال الخبير المي في حاشيته على الجرح أمال ودم سكن الحاضنة فاختلف فيه والاظهر ودم ذلك كقبي بعض المعتبرات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم انضامن وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوافي على الار من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى قرأنا لا ينفك احدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علام الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضانة الام وهو من أولاد الاشراف تسقط على الاب خادما يتخذه مفقته به أو به سناحوه وفي شرح النقاية للباقي في الجرح المحيط عن مختار ان أبي حصص سئل عن لهام مسكاهم الوطاهل ليس لها مسكن مع

أعلم (سئل) عن رجل زوج أحاه التيمز وجنود فمهرها من واثقة مدغز وجنود بلغ التيمز فزوجها ودخل بها الولد وهي حاة الاولى مختارا صغى نكاحها قبل النحول ولم يقض القاضى بالفسخ بعد فسخ نكاحهما (أجاب) أمال الاولى فسخها جميعا ولا يجاز الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء ما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثا بالموت قبله وسلك الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخلفاء وبنت أختها اذا قضى بفسخ نكاح الاولى يسترد المهر الذي دفعه اليها اذا الفسخ بخلاف البلوغ ليس بإطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية فلا يلزم

أو تركها المفقودة اغترابا بصورة العتق ويجب لها بالموافاة تنكر ولا كثر من المسمى ومن مهر المثل وإن أراد أن يحدد عليها عقد نكاح بعد أن فسح القاضي نكاح الأولى جاز زال الله وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ويثبت التسبب والعدة بعد الوطء وقت التفرق ولا نفقة لها عليه فيها لأنه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم (باب القسم) * (سئل) في التي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوي بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا (أجاب) المصروع (٥٩) عطف في كتاب الفتوى كتب للتفسير أن القسم هو المساواة في

البيتة عليه صلى الله عليه وسلم يمكن وأجاء على الصحيح وقد ذكر الرازي أن القول بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة إلى المفهوم من الآية الشريفة وتأمل ما كل والمشرع والمجلس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا يجب فيها التسوية على أحد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما حرمه شرح الهداية والكفر في محله والله أعلم (سئل) في حال رجل إذا سافر من بلدة له جهاز زوجة في بلدة أخرى بينها وبين الأخرى ما يقطن مسافة اقصره جهاز زوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها من مقدار ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب) لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هو قال في البسوط وإن سافر الرجل مع إحدى امرأته طلع أو قصر فلما قدم طالبتا الثانية أن يقم عندها مثل المقدار التي كان فيها مع الأخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بأيام سفر مع التي

الولد هل على الأب سكاها وسكني والها قال نعم عليه سكاها جميعا وسئل نعم الأمومة الغاري عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار أن عليه السكنى في الحضانة اه واعلمه ابن الشحنة خلافا لما اختاره ابن وهبان وشعبة الطرسوسي والحاصل أن الوجه وجه لزوم أحرمات المسكن والألزم ضياع الوالد إذا لم يكن الحاضنة مسكن وأما إذا كان لها مسكن فيبني الانتهاء بما يحتمل التبرع بالإن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه فاضنان والله الموفق اه ماذا جرى في الآية (سئل) في صغيرين يتيمين بلغ أحدهما من العمر عشرين والآخر إحدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حصة يكسبان منها قدرا يكفيهما ولهما مع فقير وأخوة أشقاء موسرون وأمه تكفلهم المزرور الاتقان عليهما بلا حصة شرعى فهل لا يلزم ذلك ولا يجب الأخوة على أخذ الصغيرين (الجواب) نعم لأنهم أقدر على تأديتهما وتعليمهما قال في شرح المجموع (وإذا استغنى الغلام) أي المولى (عن الخدمة) أي خدمته من لها الحضانة بأن يأكل ويسكنه وحده قبل (يسبع) يعني استغناؤه بمقتضى يسبع سنين وعليه الفتوى (أوتبع) أي تسع سنين (أجر الأب) أو الوصى أو الولي (على أخذ) لأنه أقدر على تأديته وتعليمه (سئل) في صغيرين لأم لهما ووصى في حضانة أمهما المطلقة من أبيهما المعسر ولهما جسد لابن يردها أن تربيهما بغير شيء والام تأبى ذلك وتطالب الأب بالأجرة وفقه الولد من فالحكم (الجواب) حيث كان الأب معسرا يقال لأم ما أن تحسب الصغيرين بغير أجر وأما أن تدفع لهما الجسد المذكور فلا تعتبر الأم على ذلك وسئل أيضا عما إذا كان مكان الجسد معتمدا المسئلة في التور برفاق صغار وانحلاصه وهو الصحيح قال العلائي والعملة ليست بقيد فيما يظهر اه وفي الفتاوى الرجعية والعملة ليست بقيد بل كل حاضنة في الجله كذلك والأب ليس بقيد أيضا والنفقة صغيرة الأجرة وقد نص عليهما اه (أقول) وهذا في أحرمات الحضانة وأما أحرار الأراض فالأم أحق ما تطلب زيادة على ما تأخذ الأجنبية كسأني بناته في سؤل الزوج اه وقال خير الزملي في سؤل العسر ظاهر تنبيههم بكون الأب معسرا تختلف الحكم المذكور مع سائر ما أنت خبير بان المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل اه أي فإذا كان الأب معسرا يجبر على دفع الأجرة فالأم نظر الصغير كافي الشرب لئلا يتي ما لو كان الأب معسرا أو مستالكن للصغير فالأم فهل يدفع لها الأجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لأنه وإن كان فيه نظره في إبقائه عند أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف ما لو كان أموم مسرافا له لا ضرر على الصغير في دفع الأجرة من مال أبيه وسئل كرمه في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضا في رسالتي المذكورة سابقا هذا وقال في البحر ولم أر من صرح بان الأجنبية كالعمة في أن الصغير يدفع إليها إذا كانت متبرعة والآخر تردها الأجر على الحضانة ولا تقاس على العمة لأنها حاضنة في الجله وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو أن الأب يأتي بأجنبي متبرعة بالحضانة فهل يقال لأم كمال بقاها لتبرعها المعنوي ظاهر الثبوت أن الأم تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمة على الصحيح الآن بوجه نقل صريح في أن الأجنبية كالعمة والظاهر أن العمة ليست بقيد بل كل حاضنة كذلك بل الحالة كذلك الأولى لأنهما من قرابة الأم اه وأقرب به الخير الزملي وقال وهو يتفق حسن لأن دفع الصغير المتبرعة ضررا به لقصور شفقتنا عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمته دون حرمته وذلك اختلف الحكم في نحو العمة والخالة مع البار والاعساب إذا

كانت معه ولكن يستقبل العدل بنين قال نعم بعد ولو أقام عند أحداهما شهر ثم خاصته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما مضى فهو دليل قوي أنه هونيه ثم لأن القسمة تكون بعد الطلب من كل واحد منهما ما مضى قبل الطلب ليس من القيمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح أحداهما لا يصير في حق التي جدد نكاحها فكذلك ما مضى قبل طلبها اه والله أعلم * (سئل) فيما إذا أُرضعت الصغير الرضيع أم أمه أم أمه أم أمه هل تحرم أمه على أبيه أم لا (أجاب) لا تحرم أمه على أبيه

[illegible]

النسب ونظائرهما كثيرا
وفي الحاوي الزاوي اذا
أرضعته أم أمه لا تحرم
أمه على أبيه لانها أخت
ابن من الرضاع اه (أقول)
بذلك تبين عدم اعتبار
ما نسب الى الوافات المبي
اذا أرضعته أم أمه حرم
أمه على أبيه اذا صارت
أخت ابن من الرضاع اه
وكيف تحرم وليست بنته
ولازم تبين وقد استثنوا
فاطمة أم الاخ وأخت الان
من قولهم يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب فقالوا
الا أم أمه وأخت ابنه
فالقاتل يحرم أم الرضيع
على أبيه غير مصيب بل هو
غارق في الوهم المحجب
(سئل) في امره اذا رضعت
صغيرة رضعة واحدة
والمرضعة أخ شقيق
ترؤس جهل اذا رفع امره
الى قاض شافعي بعد أن
ترؤسها وحكم له بمصمة
الزوج حكما مستوفيا
شرائطه بنفذ حكمه وعرضه
القاضي الحسن بن أم لا
(أجاب) نعم بنفذ حكمه
واذا رفع الى قاض حنفى
فضله قال في الترتيب ما

اختلف فيه الفقهاء وقضى بما عاص بقضه ثم رفع إلى قاض آخر يرى خلافاً لذلك في القضية أمضى قضاء الأول ولا ينقضه ولو لام نقضه كان باطلاً والله أعلم (سئل) في بكرة التوراد على خطبتها ابتاعها فعقد عليها أحدهم فاشاعوا التماساً التماساً ندى واحد هل يعمل بإساعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل بإساعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوا لمحمد بن عبد الله أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر بعد النكاح والنخل زوجته أنه زعم من أمها وأما أيضاً أخبرت عارضاًهما أم كذا ما أنفسهما وقالوا همتا فهل يصير زوجهما أم لا (أجاب) حدث

في ربيع الأول من كل سنة لا يفرق بينهما ويصير الزوج قال في الترتيب في إقراره في هذا الموضع أمراً ثم قال بهذا الكلام هي أختي من الرضا وأما أشبهه ثم قال أو همت ليس الأمر كما قلت لا يفرق بينهما استخسا تأويلي ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فخر بنسب ما ولو جحد بعد ذلك لا ينفعه جرده والحاصل أن مثل هذا الإقرار انما يوجب الفرق بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في يتم رضيع له أم وجد أبواب وليس لليتيم وللاجد مال هل يجبر أم على إرضاعه وهل يفرض على جده أجرة (٦١) إرضاعها أم لا (أجاب) نعم يجبر الأم على إرضاعه ولا يفرض على

لأم من وجبة عينية لا موهي أهل الحضانة من كل وجه فهل تكون حضانتها لجدته لا مودون جدته لا لب (الجواب) نعم لا من هذا الوجه لا يستفاد من قبل الأهات والله أعلم وتنقل إلى أم الجدة وان علت بكل فتاوى فارنى والهداية (سئل) في حاضنة لبنها الصغير تزوجت باحني وليس الصغير غير هاسوي وعمره سنة ووجه باحني أيضاً فكيف يفعل به (الجواب) قال القسطنطيني نقلاً عن المصنف إذا اجتمع النساء باقنات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وأقضى الأخير الرمي تبعاً للعلامة الشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة بأن اباءه الصغير عند أمه أو لأى لكال شلقها (سئل) في صغير ماتت أمه وعمره سنة أو أبوها ثلثان من زوجتان باحنتين وهو عند أحدهما وله أخوال وجدلام يريد إبقاؤه عند خالته فهل له أن يأخذ من خالته موهبها إليه ويتعبد من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت تزوجت باحني فلا يهأخذ منها والحالة هذه (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم تزوجت باحني وعمره سنة وعاز به أهل الحضانة وحالة أم عاز به فهل تكون حضانتها معها الزور دون حاله أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غايه البيان وقع القدر وغيرهما أن بعد العات حالة الأم لا يوم ثم لا يباح ثم لا يباح ومثله في المنع والعلاني (سئل) في بكر بلغت مبلغ التساعوي ساكنة عند جدتها لا مع صهرها الا حني في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات فهل يكون النظر بها للعالم (الجواب) نعم كافي التنوير وأخيراً باب الحضانة (سئل) فيما إذا أسلم جدي ثم مات عن زوجة وتوابعه وتبين من ماهر أكبرهما ستين وعن أبي جدي مائة وموسم ترك المبتسأ والزوجة فقيرة أهل الحضانة فهل تكون حضانتها بنسبها لهما حيث لم يتعدا بنا ولا يخاف أن يبالغ الكفر وتكون نفقتهما على جدهما (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحاضنة الثمينة ولو بمجوسية كسلعة لم يعقل ديناً في نفقته ورابع سنين لعدة اسلامه حيث قدر أو ألى ان يخاف أن يبالغ الكفر فترع عنها ولو لم يعقل ديناً بصر اه علاني على التنوير ولا نفقة واجبة مع الاختلاف ديناً لا لزوجة والأصول والنزوع عاوا أو سفوا الغنمين لا الحر بين ولو مستامين لا تقطع الأرض علاني على التنوير ومن النفقة (سئل) في أس أم ولد عمره خمس سنين له عم عصية يريد أخذها من أمومضها إليه فهل له ذلك ولا حضانتها لأم الولد (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولدها الصغير من غير أم مودة عليه ما يخرج كل وقت وتزك كمهاضاً تعين ويرد أوهما أخذهما منها حيث لا حاضنة لهما غير هاهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم ولو غير أم مودة ذكره في الهني بأن يخرج كل وقت وترك الولد ضائعاً اه علاني (سئل) في بتيه أم من زوجها بن حاله الوصي المختار عليه وعمره سنة ووجه باحني وجدلام فهل يدفع اليتيم لحده المذكور حشماً يكن له أحد من حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة لبنها تزوجت باحني والذنت أخت لابمراة عاز به أهل الحضانة ولها حالة أضافه لكون الحضانة لأخت المزور دون حاله (الجواب) نعم ومثله أقضى العلامة الرمي قال لا ذم المراهقة حكمها حكم البالغ في ذلك اه وفي الكفر من الجبر (وأحكامهما) أي أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر التصرفات شرع الكفر المعنى (أقول) عبارة الكفر في فصل بلوغ العلم والجارية من كسب الجبر هكذا فان اهاقوا لا بلغنا صداقاً وأحكامهما أحكام البالغين اه والمعنى انهما

دفع الجواب فكانه قال أطلقها الشكل أطلقه ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كإصراره صاحب المصطفاً إذا هو فقردوى حقيقة كلاماً موعوم القول بأنه حقيقة في الحال وهو محاز في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستعداد كإظهاره وتوحيماً الجبر والكوكب لئلا أشد هذه المسئلة فراجعهما ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثاً بكلمة واحدة مفاد عليه شرعاً (أجاب) أمأ الذي عليه في دينه فقردوى به كإظهاره والى على مصطفى أبي بكر من أبي شيبه والمارطقي في حديث ابن عمر قال قلب يا رسول الله أرى ليتو طلقها

ثلاثاً قال إذا قد صبر بك وبانت منك امرأته قال إن هاهنا رجل طلق امرأته ثلاثاً منطلق أحدكم تركها لموقعه بقول له هاتين
قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وإنه لم يتق الله فلم أحدك تركها لصبرك وبانت منك امرأته قال إن هاهنا رجل طلق امرأته
بجأه الله وقدر في حق المطلق ثلاثاً بكملة واحدة أحدك تركها بغير قصد ذلك وقدرت المثلثون بانطلاق ثلاثاً في طهر أو بكلمة يدعى وكل
يدع مثلاً وكل مثلاً في النار لم ينف (٦٢) المهرين العار وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهل وحل ما كان بذمتين المهر الزوج إلى

حين الفراق ووجب عليه
لهما دامت في العدة الاتفاق
والكسوة وأن طالت واليا
احتاجت وحرم عليه
السفر وبخائها وأربع
سواها ما قامت في العدة
وإذا اختلفت معها أتمت
البيت فجميع ما فيها
بالصلحة القول فمعه قولها
بيمينها إلى غير ذلك مما نصت
عليه علماء أو غيرهم
رحمهم الله تعالى والله أعلم
(سئل) في رجل سئل عن
حنطة كم مقدار أمداها
غاف بالطلاق الثلاث أنها
مائة وعشرة أمداً لا يزيد
ولا نقص على طريق الظن
نظاره في اثنتي عشرة كلاً على
سبيل التيقن لهما مائة
وعشرون فقال مستل من
شهر فصل أو وعشرون
وفي نفس الأمر هي كإرد
وأعرب نأيناهل يكون
قوله أو وعشرون مبعلاً
لكلامه الأول ولمعناه فلا
يقع عليه الطلاق (أجاب)
لا يقع عليه الطلاق والحال
هذه ولا يكون لأز يدولا
أشخص ما نعلم اتصال قوله
أو وعشرون بفسوخها
مائة وعشرة أمداً لانه

كالباقين بعد قولها بلغنا بوضوح عبارة الملتقي ونصها وإذا رهاقاً وقال يا غداً فإنا كنا كالبالغ حكماً
وأما كونهما كالبالغ وإن لم يقرأ بالبالغ فلا يقوله عاقل فضلاً عن فاضل والأزيم حجة قراءه أي المراق
وعه فقولته رفته وهبته ويعبدون دعوى البلوغ وذلك باطل قطعاً لانه لا بدق مستلثان ذلك أيضاً
يكتسبه العلامة الرمي في تناوؤه وقال بعده وانما قد نادى دعوى البلوغ لأن الصغير لاحق له في الحضانة لأنها
من باب الولاية كافي شرح الجمع لأن ملك وليس هو من أهل الولاية كما صرح به في الأشياء والنظام اه
وذكر العلامة الرمي أيضاً ما شئنا على الصرا على به بشرط البلوغ في حق من يحضن الولدان الحضانة من
باب الولاية والصغير ليس من أهلهما وقد سئل عن مراهق طلب الحضانة فاجبت له ذلك إذا ادعى البلوغ
ولم يوجد من هو أحق به منه اه فاعتزم هذا الخبر والفريد (سئل) في بنت عمرها عشرين سنة لها علم
عصبها بالغ أمين يريد أخذها من عند أمها وترى بنتها عنده فهل له ذلك ولاخبارها (الجواب) نعم والحال هذه
لاخبار الولد عند المطلق كراهي خلافاً للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فغير بين أوجه وإن
أراد الاطراد فله ذلك وهو يزداد مع بالمنية اه شرح التنوير والعلاني وفي حاشيتنا الخبر الرمي على المنع
قوله وبأخذ الأب ولاخباره للصغير أقول وقد أغرب الأب بعد عدمه عن له حق الحضانة قال في المنهاج لجلال
الدين أبي حصن عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقبلي من الحنفية وإن لم يكن لصبي أبوانتقت الحضانة من
سواه من العصباء أولى الأقرب فالأقرب بغير أن الأبي لا يدفع إلا إلى الحرم ومثله في الخلاصة والتأخر خاتمة اه
ومثله في حاشيتنا على البحر (سئل) في الحاضنة إذا أبطلت حق بنتها المحضنة ثم أراد الرجوع في حضانتها
وهي عزة أهلها فهل لها فعل هذا (الجواب) نعم ولا تقدر الحاضنة على إبطال حق الصغير فيها أي في الحضانة
منع (سئل) فيما إذا كان زياً بن صغير من زوجته حرة الأصل وأراد السفر فوضع عنده روم سافر
ومأمنه بلغ الأربعين سنوات قام الأب بكر يريد أخذ الابن بلا وجه شرعي زعمان أباه كان عبد البكر
للمزور فهل ليس ليكر ذلك (الجواب) نعم قال في من الله رومن كلب الولد الامان كانت حرة الأصل يعني
عدم الرق في أصلها فلا ولا على ولدها والأب إذا كان كذلك فلا كان عراً بالأولاد على مطلقه ولا على عصبها بالأولاد
عليه لقوم الأب وبه معتق الأم وعصمت خلافاً لابي يوسف اه ونعم التحقيق في شرحها (سئل) في بنت
بلفتم السن إحدى عشرة سنة وهي عند أمها المطلق من أبيها يريد أبها أخذها من الأم والسفر هم إلى
بلده التي هي فوق عدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضانتها (الجواب) نعم وفي الجمع ولا يخرج الأب
بوجه قبل الاستئذان اه وعنه في الشرح بقوله لما قبل من الأم والأب ابطال حضانتها في الحضانة وهو يدل
على أن حضانتها إذا سقطت بازاء السفر به وفي الفتاوى لسراجة سئل إذا أخذ المطلق ولهم من حاضنته
لزواجه هل له أن يسافر به فأجاب بانه أن يسافر به إلى أن يعود في حق أمه اه وهو مرجح فيما قلناه
وهي حادثة الفتوى في زماننا بغير من آخر باب الحضانة قال في المنع وبني أن يكون محمله ما إذا لم يكن غنة
غيرها ممن يستحق الحضانة أما إذا كان هناك من يستحق الحضانة فينبغي أن لا يكلف الأب السفر به بل ينتقل
الحق إلى الحاضنة وهذا ظاهر والله أعلم اه وروايت في حاشيتنا فتاوى الأقرى في حاشيتنا من رواية المولى
يحيى بن زكريا أنه إذا سقطت الحضانة بالتزوج الأجنبية أو بالاستغناء فلم أن يسافر بأولاد اه (ولا يخرج

لأن كيداً وقد صرحوا بان التنا كيداً يمنع الاتصال فكذلك سلف انهما مائة وعشرون مقصراً عليه بمثله لا يقع الطلاق إذا
بلغت مائة وعشرين ومن أراد أن يطهره الوجه في ذلك فيلزم في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة أو لا وفي شرح قوله أنت طالق إن شاء
الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجه وأنت من مهر ك فانت طالق فأبواه قالوا روى طالق روى طالق روى طالق فامردا
بكل طلق هل طلق ثلاثاً أم واحدة وهل إذا قصد التنا كيداً أراد واحد أو صنف دنياهه ما رجعت اجبراً عليها أم لا (أجاب) حيث نوى

لأننا حينئذ كرمهم كرم الثلاث وكذا الرطب توتاً وسبوا لانا كيدوا ونوى لنا كيد بقع طلعين واحد وهو بالشرط وهو البراءة وهو آخرى بالتعير بعد قتلهم وعلى الوجه الثاني ان وجدنا خبر المأثري على نكاحه حال الحذر والله أعلم (سئل) في قول قال وزجه أنت على ما وثق هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ هذا الفضل ليس من الصريح ولا من الحكاية والله أعلم (سئل) في امره افرق بينهما وبين زوجها فاض شافى المذهب به ان النكاح لم يفسد به وتزوجت بعد انقضاء (٦٣) عدتها ما تزوجها الا الاول الذي فسح

الأب بولده قبل الاستغناء) أى استغناؤه عنه الحضانة لتلاييل حق الأم في حضانته (ولا الام) أى
 لا تخرج الام عن المصير وليد ثلاثين روي (والاب) الى ابطنها الذى تزوجها فيه (المفهوم منه أن انجابها لولده
 انما يجوز بأمرين جميعا كون القصد وطنها وكون تزوجها فيه كالأب تزوج امرأتها الشام فقدم على
 الكوفة فقلت منه ثم طلقت وانقضت عنها فلها أن تخرج بولدها الى الشام من غير رضا الاب حتى لو كان
 وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم يكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج الى الشام
 الخ شرح الجميع لان ملك (مثل) في مائة من زوجها انقضت عنها ولها من ابن صغير في حضانته تريد أن
 تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنقل اليه يوطنها ولم ينكحها فتقول ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها
 ما مر قريبا (ليس للمطلقة الخروج بالولى من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى
 المصروفي عكسها) وهو ان نقلها من المصرا الى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لنقله بأخلاق أهل
 السواد فليس لها أن تنقله بها (الا اذا) كان ما تنقل اليه يوطنها ونكحها (أى عقد عليها) (غ) أى هناك
 يعنى في مكان هو وطنها وأراد بالمطلقة المائة بعد انقضاء عنها لان المطلقة زوجها جميعا حكمها حكم المتكوجة
 (وهذا) أى ما ذكرنا من أن المطلقة تلحق بالخ (في الام وأما في غيرها فلا فتدبر على نقله الا باذن أبيه) منع
 العفار (مثل) في الجددة الأم الحاضنة الصغيرة اذا أودت أن تنقل الصغيرة من المصرا الى القرية بدون
 إذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مر قريبا (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما
 غيرها) بكدة وأم ولد أعقت (فلا فتدبر على نقله) لعدم العقد بينهما (الابانة) شرح التنوير والعلاني
 والسلف في اليعر والنهر والمنع وغيرها (مثل) في يتيم عمرها سبع سنين ووصلت في الثامنة وهى في حضانة
 جدتها لأمها الأهل الحضانة ولها الخوة مثلاً يريدون أخذها من جدتها ووجهها اليهم بلا وجه شرعى فما الحكم
 (الجواب) حيث كانت الجددة المرقومة أمها الحاضرة تبقى القاصرة المارز بورقة في حضانته الى ان يكمل لها تسع
 سنين وليس لأخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعى (مثل) في صبي كل له من السن سبع سنوات وهو
 في حضانة أمه المطلقة من أبيه يريد أبوه أخذها منها ووجهه اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحالة هذه وإذا
 استغنى العلام عن الخدمة أى خدمته في لها الحضانة بأن كل و يستغنى وحده قبل يسع يعنى استغناؤه
 مقدور يسع سنين وعليه الفتوى وأوسع أجبر الأب أو الوصى أو الولي على أخذ ما له أو تقدير على تأديمه وتعليمه
 شرح الجميع لابن مالك (مثل) في صغيرة غير مشتها لا تلحق بالرجال بلقتن العمرت سنوات في حضانة
 جدتها لأمها الأهل الحضانة تزوجها أبوها فهل لا تسقط حضانة الجددة زوجها (الجواب) نعم والسلف في
 الفتنة في حق الام ومن لاحق في الحضانة مثل الام في ذلك كالمظهر (مثل) في يتيم بلغ إحدى عشرة سنة
 وله أخت في ثمانية عشر سنين وهما عند جدته مالا وهما أخت شقيقتهما على ما تفتقروا عليه ما تفتقروا
 فادرة على الحفظ تريد أن تضعها مع جدتها بان القاضى فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الطنطاوى
 من جواب سؤال ما نصه اذ لم يكن للبنت المذكورة عصب ذو رحم محرم مسلم مكاف توضع البنت عند امرأة
 أمينة مسلمة فادبر على الحفظ اه (اقول) مفهوم ما هنا اذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبه قالوا أى
 لا قاضى يضعها بين شاء كذا كانت الحاضنات سافعات لم يرد مصرحاً وان الاخت الشقيقة وان كانت وصية

كل ما يقع إطلاقاً عند المصريح بعدم وقوع إطلاق المحنن والمعرس والمدهوش والمعنى عليه والمصرح به في حالة تزويد ذلك عريف بالجنون مرة فقال عاودني بالجنون تتكلم، ذلك وأما المحنن فالقول فيه مع عيمان أن يعرف بالجنون من ثم يقبل قوله لا ابينة والله أعلم (سئل) فخرج عريف بالجنون مرة طلق زوجه لأنه لا أعترف بل في قاض وكتب عليه ثم قال إنما أعترف لأنني قومت وقوع الإطلاق الذي تتكلم به في الجنون هل يصدق أم لا (أجاب) أعلم أن المحنن والمعرس في عدم وقوع الإطلاق سواء عاود المحنن ذلك فقد قال في الخامسة

ولطوق المرسوم أمره أن قبل إصداره قال قد طلقت أمره أن فيكون ذلك في حالة المرسوم وقال قد طلقت أمره أن في حالة المرسوم قال طلق في غير واقع وإن لم يفرغ
في حالة المرسوم يقع قضاء قال أو البتة هذا الذي كان في حالة هذا كره الطلاق اهـ هكذا انتهى في الصريح وفيه في جامع الفصولين وفي
الغزارة بطلان المرسوم فلما بصح القول طلق أمره أن في حالة المرسوم قال طلق في غير واقع وإن لم يفرغ في حالة المرسوم قال طلق في غير واقع وإن لم يفرغ
وحكا بتصدق والاخذ كقولنا يتعلق (٦٤) بالصريح قال بعد وأقضى الامام ظهر الدين فهو غرضه في مصلحة المرسوم أنه لا يقع لأنه منه

ليست بأولى من الحدة في مسئلتنا وأما تقدم عن شرح المجمع من أن الغلام إذا استغنى عن الحضنة بأن بلغ سبع سنين أحرم الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصى من الرجال دون النساء فريضة التعليل فتأمل وراجع (سئل) في صفة برتين عمر أكبرهما خمس سنوات ولهما أم متزوجة بأجنبي وهي بكر وعصية تولاهن حق الحضنة وتجنس عليهما من الأم وزوجها أن يغيبا عما لكونهما غريبين وهي ليست بأجنبية فهل يعضهما للقاضي حيث شاء (الجواب) نعم كما شرح بذلك في التتارخانية عن المصنف وغيره وأما المسئلة في الخبرية في مواضع (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت ولدان في حضانتها علقت من أبيه أحرأرضاعها كقرمن أحرمتها والودعة ترد أرضاعه عند الأم بمرة بغير أجر فهل تكون العمات زوجة وأولى من الأم في أرضاعه (الجواب) نعم والحالة هذه ويستأجر الألبين رضعه عندها لأن الحضنة لها وإنفقة عليه (لـ) يستأجر الألبين من لو نكحت واحدة أو معدن زوجتي وهي اسق بارضاع وله باعيل العدة إذا تم طلب زيادة على ما أخذ (الأجنية) ولودون آخر المثل بل الأجنية المتبرعة حتى نها زلي أي في الأرضاع المأجور الحضنة فلازم يكسر شرح التنوير للعائني من النفقة فالإطعام وانرضيت الأجنبية أن ترضعه بغير أجر أو بدون أجر المثل فالأجنية أولى اه يعني فترضعه عنه مدة كل سنة كره في قوله ويستأجر من ترضعه عندها أي عند الأخ الخ كشف الاقتناع لشرب نيلا ومثله في الحر وغيره (سئل) في بنم في حضنة جدته لأمه لكل من العمر سبع سنوات وله ابن عم عصية أمين هو وصى شرعى عليه ويدأخذ منها وتربيته عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم فإن لم يكن لصلى امرأتين أهله وانحصر فيه الرجال فأولاه به أفرحهم تعصيبا وكذا إذا استعنى الصبي بنفسه أو بأبنت الجارية قال العصيان أولى بهما على الترتيب في القرابة والأقرب الأب ثم الجد أو الأب ثم الإخ لاوين ثم الأخ لاب كافى بإيراث وإذا اجتمع مستحقو الحضنة في درجة واحدة فأدومهم أولى ثم أكبرهم ستاولا حتى لا ينال العربان انحلال في كفالة الجارية وله ما حاق في كفالة الغلام لأن سماء ليسا محررا لها فلا يؤمنان عليها جوهرة شرح القسودرى من النفقة فقدمت عبارة شرح المجمع وعبارة المناهج للعتيلي وفي مسئلتنا ابن الماز بوروصى وعصية فله أخذها كما يؤخذ من هذه القول (سئل) في بنم عمره خمس سنين وله عمة تزوجه بأجنبي وخال وعم أخوايه لأمه وصى عليه ودفعه لأخته ومن خاله وحمله إليه فهل له ذلك (الجواب) نعم (افعل) ونقلها مما في شرح التنوير للعائني حيث قال ثم إذا لم يكن عصبة تلذذى الأرواح محترقا فدفع لإخ لام ثم لابنه ثم للم لأم ثم لخال لاوين ثم لبهران ويعنى اه ثم قال ولا حول ولا قوة إلا بالله والعلم المحرم اه ورأيت بخط بعض مشيخوا شافعية الهندية أن الأب والأم أولى من الأخ لأم والخال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي طفل له جد لأم وبنت عمة فالحضنة الجدا لأم لأنه رحم محرم وبنت العم تعتبر محرم وإذا قدم الجدا لكور وعلى الأخ لأم والخال المحرم فعلى بنت العمة بالأولى لكن ذكر القهستاني بنت الحلة بعد الحلالة وبنت العمة بعد العمة ومعالم أن الحلة أو العمة تقدم على ذوى الأرواح المذكورة بل على العصبات لأن النساء أقدر على تربية الأطفال من الرجال إلى أن يستغنوا عنهن فيتقل الحق إلى الرجال ليؤدبوهم ويعلموه لأن الرجال أقدر على ذلك من النساء فعلم أن النساء مقدمات على الرجال في الحضنة ولهذا قدمت الأم وأمهوا وأختها وخالتها ونعمتها

زوجه العبد المدخول بهاي طالق هي طالق أو أدات طالق أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب) تقع واحدة والله على علم (سئل) في رجل قال لعلماء عنده خذ ثلاث حصيات من الأرض وارمها في حبي حتى ولم يذ كرا لا من الماء ولا من لفظ الطلاق هل يقع على زوجته طلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق إذا العدنا بقيد العلم أو فاشرا إذا التزنا بالاسم المبهم ولا طلاق هنا ملحق بغيره لأنوا والله على (سئل) في رجل اشترى لصمة بقرته لا لصاحبه رأى تعلموا رجل صغير فقال هو نعل بيتي فأكبر أو مختلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل

والله وقدر علمي لم يفتق فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما انصفت على أن تأتي
كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) فزجل على طلاق زوجته النعرا المدخولة على غيبته مدة ثلاثة أشهر بلا نفقة ولا منفق
وغائب السدة المدة كزوج بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا (البرزوي والعمادي وصاحب الفقه وغيرهم أنه لا يقع
عليها الطلاق طلوا بأنه قبل الدخول عاتبها قال في جملح الفصولين والحق في مثله أن (٦٥) يعتبر العرف فلو كان عرفهم أن يراد به

النية المبذولة لا يصح قبل
البناء ولو يراد به الغيبة
المطلقة ينبغي أن يثبت ولو
قبل البناء اه ولا شك فيما
قاله وعرف بلادنا إرادة
الغيبه المطلقة فثبت والله
أعلم (سئل) فزجل قال ان
زوج فلان فلانة تزوجني
طالق ثلاثا فهل إذا تزوج
فتولي يثبت أم لا (أجاب)
لا يثبت وهي مسئلة ما
حلف لا يزوج فزوجه
فتولي والله أعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته المدخولة
واحد فزوجه فسئل كيف
طلقت زوجته فقال ثلاثا
كذبا فهل لا يقع عليها
ما كان أو وقع من الواحدة
الرجعية فإنه فيما لم يراجعها
في العدة (أجاب) نعم لا يقع
في البداية إلا ما كان وقع
من الواحدة الرجعية فيما لم
يراجعها في العدة والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
رجل حلف بالطلاق على
ابنه البالغ العاقل أنه ما
يخذه أنواح لمكان كذا في
داره فخرج عن أنواح
بالتول والفعل هل يثبت
أم لا (أجاب) لا يثبت كما
يستفاد من كلام الخلاصة

على الاب والاع الشق وكذا تقدم أثبت الصغير ولو لام وكذا بناتها وبنات الاغ ومقتضى ذلك تقدم ثبت
العمة في حادثة الفتوى على الجد لام لكن قال القسستاني أيضا في الحط لأحضنة لبنت الحلة والعمة
كثبت انحال والعم اه ومثله في البداية وهو بخلاف ما تقدم منه وهو ان لا يثبت منه من شرح التنوير
وقد وثق بين كلاميهما على ما في الحط على أنه لاحق للمد كروا في حضنة الغلام لا الجارية بقرينة
تعليقه في شرح التنوير بعدم الحرمة كغيره ويؤيد بها من الجوهره من أنه لاحق لابن الوان الحلة في
كفالة الجارية ولهم منفق في كفالة الغلام لانهم سالتهم عنهما فثبت فيمن أن يقال
أن أولاد الخالة والعم والعم والعم ان كانوا ذكورا أو انهم في حضنة الغلام فقط وان كن اثنا فثبت
حضنة الجارية فقط كما ثبت عندنا كزنا من التعليل ومن جعلوا الجوهره فالحلف على هذا القصر والغريب
وأما سألهم فثبت المازي (سئل) في بكر حدة السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الابن لا لام لها ولا اب
ولاحد لها من حصتها من غير مفسد يراد منها اليسوف والعلو يقتوف عليها فهل ذلك (الجواب) نعم
ومثي كانت الجارية بكر يتبعها الى نفسها كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن اما اذا دخلت
في السن واجتمع لها رأي وعطفت فليس للأولاد الحق في ضمها وان تزل حيث أحببت حيث لا يقتوف عليها
الحجر (سئل) في حضنة لوليهما تزوجت باجنى ولها أم تريد أمها تربى الولدين في بيت الرابز زوج أم
الولدين أو بهما لا يرضى بذلك فهل له منعها من ذلك (الجواب) نعم لان الرابز هو زوج أمهما أجنى عنهما
ينظر اليه سبحانه واولادها لا ينفقوا في حضنة الزوج الغير الرحم الحرم وبالسكن عند البعض كما
صرح بذلك في البحر وغيره (سئل) في الغلام اذا عقل واستقر رأيه وكان أمونا على نفسه فهل الاب
ضنه اليه (الجواب) اذا كان كذلك فليس للاب ضمه اليه والمسئلة في التنوير أخر الحاضنة (سئل) في
غلام صغير بالغ غير مأمون على نفسه يراد به أن ضمه اليه يؤذنه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب)
نعم ونقلها في الخبر ينفقه بما لا يضره بطله (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمها المتزوجة
باجنئ وليس لها عصب تحرر مولدست مأمورة على نفسها ولا ولها عمة أمينة فادارة على الحفظ فهل للقاضي وضعها
عند غيرها (الجواب) نعم فان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرها من العصباء أو كان لها عصبه ففسد النظر فيها
الى الحاكم فان كانت مأمورة بتلاها تنفر بالسكنى والأرضها عند أمه أمينة فادارة على الحفظ بالفرق في
ذلك بين بكر وثيب تنوير (سئل) في بكر بالغت شدة عاقلة دخلت في السن واجتمع لها رأي ساكت في حلة
أمينة عند أمها وحدها الأمستين عليها ولا يقتوف عليها ولها أم يراد أخذها من عند أمها واسكنها عنده
بلا زواها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وأقضى بمثل ذلك الخبر الرمي كافي
فتاوا من الحضنة

(سئل) في صغيرين لا مال لهما ولها أم معسر وآب معسر زمن وجد لا بموسر هل يؤمر الجدا بالانفاق
عليهما (الجواب) نعم والحالة هذه فان كان الابن مناهض بنفقة له فادارة على الجد ولم يرجع على أحد الانفاق
ولان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد كذا نفقة اصغار ذخير من النوع الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية
تجب على الجد النفقة اذا مات الابوان غاب يؤمر الجدا بالانفاق عليهم والى جوع على الاب اذا حضر وأيسر

(٩ - فتاوى حامديه - اول) والبرزوي وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاثا له لاشي عند زوجته في
البلد يعني ببلده فهل إذا شقي في جامعها لم يثبت عند زوجته بيقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال هذا لان الشرط كون
التثنية في البلد عندها ولم يوجد عند بعض هذه الآلات شوي ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له امرأته تزوجت له مرة طلق زينة
فقال طلاقها لمعلق على طلاق ثم خالف عمره فطلق زينة أم لا (أجاب) ان قصد الانكاح كذا يدين وان كان الواقع كما تدبر اطلق زينة

فإنه توجد عقدة صرح في العرفي شرح قوله أن لم يطل في الختان بأن قطع بحسن في صورة الطلق والمطلق وأنه طلاق باهر في السنتي الشريفة
كذلك إذا وجد الطلاق فيقع الجزاء أو الزنا منه والطلاق المطلق وهو ربي فاهم وأنه أهل (شئ) في رجل علق طلاقاً وجعل على عبده
إيقاعه ليعتقها في يوم معين متى قادى أهله فمما أنكر قول القول قولها لطلاق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في
الفصول العمادية وجامع الفصولين (٦٦) والخلاصة والرازبه والغرض الكرك والصر ومنه الفضاو في تعيين الكتب وفيه أقوال

في الخلاصة والبرازيدان
القول قولها وفي الفيز
والفصول وبها مع وهو
الاصح وقد رجع الاستاذ
عن قوله أولا بقبل قوله لانه
يكسر الحكم الى قبول قولها
ويقع الطلاق وأنت على
علم بان بعد التمهين على
احصته لا بعدل عنه الى غيره
نصوص في هذا الزمان
الفاقد كاحمر حوايه في
الاستثناوه اعلم (مثل)
في رجل قال زوجه ترحي
ثمانين طالق ولانته هل
تطلق حالاً وما لا أولاً
طالق لالا ولا ما لا (أجب)
صبيغة المضارع لا يقع بها
الطلاق كاحمر به الكمال
ابن الهمام الا اذا غلب في
الحال وصرح بعضهم بأنها
لا تطلق تشكرو في طالق حب
لانته لا في الحال ولا في
المآل وأنت على علم بان
يدس على كل حال أي ولو
غلب في الحال فافهم والله
أعلم (مسئل) في امرأة
وكتبت اباهي طلاقا فقال
لها ورج ذلك كذا وكذا
وطلة فافهمه خبر اهل
يقع الطلاق ويلزم المال
أولاً (أسان) ثم يقسم

اه (سئل) في امرأة فقيرة فقير عليها ابن فقير لا مال له وله كسب لا يفي بنفقة عياله ولها ابنان
 موسر فهل يلزمه نفقتها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البرقة قول الماتن (ولا يوفيه وأجداده) وأطلق
 في الابن ولم يقصد به بالفتح مع انه مقصود به لافي الشرح ولا يغير الابن على نفقة أو به الموسر من اذا كان
 معسر الا اذا كان بم حارزاته أو به ما فقير فقط فانهم ما يخلن مع الابن ويأكلان معه ولا يقرضن له
 نفقة على حدة اه قال في انفع الوسائل فان كان الاقرب معسر أو لا يبعد موسرا فاعلم ان عبارة الاصحاب
 اختلفت هنا قال في البدائع لو كان له ابن وابن ابن وابن ابن وصروا ابن موسرا فالتفقة على الابن ان لم
 يكن زمانه له والاقرب لا يسبيل الى ايجاب النفقة على الابعد مع قيام الاقرب بالان القاضى بامر ابن
 الابن بوقى صنع على ان يرجع عليه ما اذا ايسر فصور الابعد تابعا عن الاقرب بوقى كرفى موضوع آخر قال
 والاصل في هذا ان كل من يجوز جميع الميراث وهو معسر جعل كانه كملت واذا جعل كملت كانت
 النفقة على الباقي على قدر مواربهم وكل من كان يصور بعض الميراث لا يجعل كملت فكانت النفقة على
 موارب من ورثه اه ثم اطال في بيانها كلهو ذاه (سئل) في شعبة فقيرة لها أم وأخ معسران وعسان
 لابوين موسران فهل يلزم عسان نفقتها (الجواب) نعم والاصل في هذا انه اذا اجتمع من تجب له النفقة في
 قرانه موسر ومعسر ينظر الى المعسران كل من يحوز كل الميراث يجعل كلهودم ثم ينظر الى من ورث من تجب
 له النفقة فتعمل النفقة عليهم على قدر مواربهم وان كان المعسر لا يحوز كل الميراث تقسم النفقة على هذا
 الوارث الذي هو فقير وعلى من ورثه مع فقير المعسر لا يطهر اقدر ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على
 الموسر من على اعتبار ذلك شيان هذا الاصل صعبه أم وأخت لاب وأم موسر مان وأخت لاب وأخت لام
 معسران كان نفقة المعسر على الأم والأخت لاب وأخت أم أو بعنواشي على غيرها اه حاشية من فصل
 نفقة الوالدين وذوي الارحام (سئل) في اتيام لا مال لهم ولا كسب في سنانة أهمهم الفقيرة العاجزة ولهم
 صم شقيق وعم لام موسران فهل تكون نفقتهم على عهم الشقيق (الجواب) نعم والحالة هذه لو سلك ذى
 رحم محرم صغير أو ثنى بالنفقة أو ذكرا على قدر الارث ويجبر عليه يعتبر به أهلية الارث لا حقيقته فنفقة
 من له خاويان هم موسران على الخال كذا في القرو وقصده فيها قال العلامة معزى في حاشيته ثم قال في
 الكافي واذا استويا في الحرمة أو أهلية الارث يرجح من كان وارثا في الحال فلو كان له عم وعمة فالنفقة على
 الم لا ستواهما مافي الحرمة ويرجح الم بكونه وارثا في الحال اه ومثله في شرح التنوير للعلاف وغيره ففي
 مستلثنا العمن مستويا بان في الحرمة لكن الشقيق وارث في الحال (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب وأخ
 لام موسران فهل يلزمهمان نفقتها اسد اساسا سد سها على الاخ لام والباقي على الاخ لاب (الجواب) نعم ونقله
 مامر (سئل) في فقيرة مسنة لها شتان وابن أخ شقيق موسر ونفقتها بنفقتها بنفقتها خاصة (الجواب) نعم
 ففي التنوير وشرحه المنع ويجب على موسر ساد الفقرة النفقة لاصوله الفقرا بأسس بقول المعبر فيه
 القرب والجزئية لا الارث ففي من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفات الخ (سئل)
 في بنت لا مال له ولا كسب وهو في حضانة أمه الموسر قوله حدة لاب موسرة وعسان عسيرة فقيرة افعل من
 تكون نفقتهم (الجواب) نفقة على أمه الموسرة والحالة هذه هو المعترف به أهلية الارث لا حقيقته ما ذ

الطلاق ولا يلزم المال بعد أن حقت كإلزام كل ما وغیرہ وعبارتہ لو قالت طلقني ولك ألف أو اشعني ولك ألف
فعل فعند وقوعه لم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصل وإنه أعلى (ستل) في وجوب طلاق زوجته بتأويل عليه مهرها الزوج قاله
القاضي به فادعى أنه خبره بحبس أم لا يحبس إلا ثبت الزوجه بساومه بالينتهول إذا كان ذا نفقة لا يقدر على الوفاء إلا ما يقسط عليه
به، وما اكتسب ما يفضل عما لا يملك منه (أجل) لا يحبس إذا ادعى الفقر إلا إذا قامت بيمينه على سواه فإما أن تقهر بيمينه على ذلك أو أن يحترق ما يقسط

قوله فضاء الابنية الثلاثة بالبنية كانت ههنا امة واحدة فبطل لانها اختيرت لنفسها فاعلم هذا القدر فاعلم فاعلم والله اعلم (سئل) في غير
معدنوه هل تزوجوا فو كمل شخص بسلامة اذ اعلمه كذا او غلبه العتة هل يصبر وكلا فمقع طلاقه عليها الوالت تزوج من غير
ترص (أجاب) ثم يصبر وكلا عنهما الطلاق لانه تعلق الوكالة بالشرط فمقع طلاقه الوالت تزوج من غير شامت والله اعلم (سئل) في رجلين حلف
أحدهما بالطلاق الثلاث على غلامه (٦٨) ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث على امه ابن محمود فبين ان ابن محمود يزوج ابن محمود ويجوز

ابراهيم المذكور فهل يقع
الطلاق على الحالف انه ابن
ابراهيم حيث أراد ابا ابن ابن
الابن أم لا (أجاب) لا يقع
عليه الطلاق ويسد دونه
كل حلف له مولى فثلث
وهو مولى مولاه وقد نواه
وكذا حلفان هذه أمته
وفى الاختصاص الاسلام كما
نص على هذين الفرعين
صاحب التائخات وغيره
من أئمة الاعلام وقد قرر
ان ابن الابن ينهي ابنا وهذا
عملا لما فيه ولا يهاجم عند
ذوي الافهام وحيث نوى
ما حلفه الكلام صدق على
اودائه ذلك المرام وانظر الى
قول القائل
بنو نايون ابنا الخ وواقعة
الحال أولى بالحكم من
الفرعين المذكورين والله
اعلم (سئل) في رجل حلف
بأدلاق الثلاث من زوجته
أنه ما يجرت في مزرعة كذا
فهل إذا حثرت عليه على بقره
فيها وهو يذره ويعتب
وبعنه الا في نفس الحرث
يقع عليه الطلاق أم لا حيث
قوامه كان حلفه على فعل
نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه
(أجاب) حيث لم يباشر فعل

وحواشي فكذلك يعتبر القرب والجزية أي كل منهما أو أحدهما دون الارث وتسقط الحواشي والجزية
في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان وثقنا بانع وذخيرة فقط لا تختص لعدم الجزية ولو كانت البنت
أقرب بوفى ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ فمقع ذخيرة أي لا اختصاص الابن
بالقرب والجزية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم ير ذخيرة أي لا اختصاصه بالجزية يستوفى
استوفى القرب لا دلاء كل منهما بواسطة ومردنا بالحواشي من ليس أصلا ولا فرعيا شغل ماقى الذخيرة ولو
له بنت ومولدة شقيقة على البنت فقط وان ورننا أي لا اختصاصه بالقرب والجزية (القسم الثالث) إذا كانوا
فرعا وأصولا فمقع بقره قريب الجزية ثلثان لم وجد اعتبر التزجيج فان لم وجد اعتبر الارث في أبو وابن
على الابن فقط لترجمته بامت ومالك لا يملك ذخيرة ونداء أم وابن كافي الجهر وجد وابن على قدر
البراث أسدا سالساوي في القرب وكذا في الارث وعدم الرجوع من وجه آخر بدائع وظاهره انه لو له أب
وولد بنت فعلى الابلاء أقرب في الجزية ثلثان في التساوي وجد المخرج وهو القرب ولقول المتن ولا
يشترك الابن بقره أحد (القسم الرابع) إذا كانوا فرعا وأصولا وحواشي وحكمه كالثالث
لما حلف من سقوط الحواشي بالقرب وع ترجمهم بالقرب والجزية فمقع انه لم وجد سوى القرب وع الأصول
وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس) إذا كانوا أصولا فقط كان كل منهم أم فلا كلام وفي جواب
الشفقة عليه فقط لما في المتن من انه لا يشترك الابن بقره أحد ولا لا يختصا ما كان يكون بعض
الأصول وارثا وبعضه غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين في الأول يعتبر الأقرب جزية لما في الشفقة أم
وجد كلام في الأم أي لانها أقرب وفي حاشية الرمي إذا انجعت أجداد وجدان فعلى الأقرب ولو لم يذله
الاسترا اه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالغرم من كلامهم ترجع الوارث بل هو صريح قول
البدائع في قرابة الولادة إذ لم وجد التزجيج اعتبر الارث اه وعليه في جدلات وجد لا يتجبل على الجد
لا بقط اعتبار الارث وفي الثاني أعني لكل الأصول وارثين فكلا في أم وجد لا يتجبل عليها
أثنائا في ظاهر الرواية خاتمة غيبرها (القسم السادس) إذا كانوا أصولا وحواشي فان كان أحد
الصفين غير وارث اعتبر الأصول وحدهم ترجع البقرية لا مشاركة في الارث حتى تعتبر بقدر الميراث
فيقدم الأصل سواء كن هو الوارث أو كان الوارث هو الصفين لا سخر الذي معه مثال الأول ما في الحاشية
لوه جد لا بد وأخ شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في الشفقة لوه جد لا بد وعم فعلى الجد أي لقره فيها
بالجزية ثم عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الأول والوارث هو الم في الثاني وان كان كل من
الصفين أعني الأصول والحواشي وارثا اعتبر الارث في أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك
الأم الثالث وعلى العصبين ثلثان بدائع ثم إذا تداخلت الأصول في هذا القسم ينوعه نظر اليهم وتعتبرهم
ما اعتبر في القسم الخامس مثلالو وجد في المثال الأول جد لا بد مع الجد لا بد لترجمته بالأرث
ولو وجد في المثال الثاني أم مع الجد لا بد تقدم عليه لترجمتها بالأرث والقرب وكذا لولد وجد في المثال
الاشيرة جد لا بد مع الجد لا بد تقدم عليها لقتلوا ولو وجد معها جد لا بد كانت الشفقة عليها وحده كافي الحاشية
لانه يجب الاخ وابنه والم من الارث لترجمته حيث تميزت الأم لا بد حيث تحقق تزججه منزلة الابن لا تشاركه الأم

الحرث الذي هو حق الارض بالحرث الموهوب لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا حيث لا يطلق عرفا الا عليه فلا في
سبي الذوار بانفراده حرثا أو بالزنى أو بالآخر فهو في عرف اقلية متناص بما فسرناه وهو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق
أنه ما يسكن في البيت الفلاني عقب التزول من الكرم الا كسني ثلاثة فترجل من الكرم وسكنت كسنة المذكور فمقع كسنة من زوجته
ثاني ليله وسكنت كسنة الاخرى فيه فهل يحنث أم لا (أجاب) لا حنث لان الحنث لا يمين بسكنى الأولى في عقب التزول وذلك لان الحلفاء عليه عدم

سكن في غير ما عصب النزول فاذا وجد سكاها عصب لم يصدق على الثانية انما سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكني الاولى فانتي شرط الخنث
كل هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل عازب في اوطاع زوج اخيه وعياله له امه ارحم وزوج اخيه المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يناله مادام
صهرهم ناهيا بالنزلة الا لو املهم فيه فهل يحنث بنحوه بفراذه اذ ارامه سكنت ام لا يحنث واذ لم تكن له نساء اخرى حنثا للنزلة هل
لا يحنث بنحوه عليه كسائر نكحته لا بعد نزله لاحقة ولا مرفا (اجاب) لا يحنث على (٦٩) كل حال بدخول المحلوف عليه لان من

في النفقة توان شر كتمه في الارث كلوا كان الاب موجودا حقيقة كقوله انما قبل هذا الفصل من القسم
السابع اذا كانوا اشواش فقط يعتبر فيه الارث أي اهلته لاحقة يتبعه عند الاستواء في المهر بمقتضى اهلته
الارث يترج الوارث حقيقة في خال وابن عم على ان الحال لا يحرّم أهل الارث عند عدم ابن العم ولا يثنى
على ابن العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يحنث بنحوه على غير محرم أصلا وفي خال وعم على العم
لاستوائهم في الرجم والمهر مستور على العم بانه وارث حقيق فتوفي عم وعمته على العم ايضا ولو كان العم
مصرافا في الصلوة والخلعة اثلاثا كل واحد يعمل الميراث المالك لانه يحرز كل الميراث هذا بنحوه في تلك
الرسالة بالتجمل أعين اليه ولم يبق احد قبله عليه وذلك ليعمل لائقته تعالى وقوته لا يجوز له وقوفه في ذلك وهذا
الضابط الجامع سهل المأخذ بعض طلبة النواجز وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فليكن تلك الرسالة
والسلام به ثم تعود الى كلام المؤلف فنقول (سئل) في النفقة المستدانة بامر قاض اذ اراد البائن أخذ منه
من الزوج هل له ذلك (الجواب) لصاحب الدين ان أخذ منه من الزوج أو من المراتم بدون الامر به ليس له
الرجوع الاعلى المرأة كالمهر بذلك في النور والعصر (سئل) في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك
زوجته بلا نفقة لا متفق وله مال بمدة جماعة مقر به وبه بالزوجية من جنس حنثها فهل يرض لها القاضي
في غمق من ماله الزور (الجواب) نعم حيث كان الامر كذلك ويحلفها القاضي انه لم يعطها ولا نفقة ويأخذ
منها كشفا كذا في المفتي والتتويروعيهما (سئل) في رجل لم يفت قاصرة في سنيته امها المطلقة اذن
لجد القاصرة تلاها بان يتفق عليها من ماله في كل يوم كذا ليرجع به على الاب فانتي الجدة القدر المذكور في
مدة معلومة ويرد الرجوع على الاب بنظرها انفق بعد ثبوت الاذن والافتاق وقدره فهل له ذلك (الجواب)
نعم وفي هذه الصورة وانفق الجدة عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذن كان مقصورا
على مدة الحضانة فالجواب نعم له الرجوع لا طلاق الاذن اذ الاذن في كل (سئل) فيما اذا غلب يدور في
اولاده الصغار الفقراء لا نفقة ولا متفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فالحكم
(الجواب) حيث كان أخوانا لموسر اقل القاضي ان يصيره نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر
كافي العاقل عن واقعات المفتين وهي ايضا في القنية والحوالي (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير له مال
له ولا كسب من زوج لها معسر مدون معجود بنه لا يتقدر على النفقة لذلك ولا تجد اجنيا بيعها بالنسيئة
أو يقرضها ولها أب موسر فهل يوزر بالافتاق عليها وعلى ابنها الزور ويرجع بذلك على الزوج اذا أيسر
(الجواب) نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كانت زوجها معسرا وأنها ابن موسر وأخ موسر
نفقة عنها على زوجها وبمراة الابن أو الاخ بالافتاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو
الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزبيدي فيمن هذا أن الادانة لنفقة اذا كان الزوج معسرا وهي
معسرة يجب على من كانت يجب عليه نفقة الوالدين والزوج وعلى هذا كان المعسر اولاد معسرا ولم يتقدر على
انفاقهم يجب نفقتهم على من يجب عليه لولا الاب كلام الاخ والعم ثم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف
نفقة اولاد السكران حيث لا يرجع عليه بعد السوا لانهما لا تصبغ الاعصار قصار كانت أم أو قره عليه في
فخ القديرو ينبغي أن يكون محله اذا لم تجد اجنيا بيعها بالنسيئة أو يقرضها فليؤخذ بتعين على والدها

تهدأ عنه بالزنا والكل
والشرب عندها لا يقال له
لازل صهره لاحقة ولا مرفا
اذ المنازلة مفاعلة فستترط
الحنث وجود فعل النزول
من كل واحد منهما وذلك
معدوم وأما الوجه الاول
فعل تقصد رجعتا مستمرة
المنازلة لا لو املحت أيضا
فقد قال في الترخاينة نقل
عن المحيط وروى عن أبي
يوسف اذا حلف لا يزوجي
فلان فان كان المحلوف عليه
في عيال الخالف لم يحنث الا
أن يعده الى ما لم كان
عليه وان لم يكن في عياله فهو
على ما عني ولو دخل المحلوف
عليه بفراذه فخره فكنت
لم يحنث أه وهو ظاهر لانه
لم يزوج وأما أي النسب
بنفسه والله أعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته في
مقابلة الاراء الصلح طلاقا
بأن تاتم طلقها الزوج في عدة
مخير بالانفاق حكم كما شافى
رى عدم لحوق الطلاق
المذكور بالمبانية في عدة
البائن ووجهه الشرعي وهو
الدعوى المحصنة هل ينفذ
ورفع الخلاف به ولا يجوز
نقضه أم لا (اجاب) نعم بنذ

حكم الحاكم الثاني بذلك لا يجوز نقضه بعد وقوعه من نصم على نصم وذلك لدخوله تحت قولهم اذا رفع المسمك فاض أمضاه ان لم يخالف
السكاك والسنة المشهورة والاحصاء وما روى الفتحة يلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث موضوع فيمكن عماسدني
كل هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته بأن تاتم قال لها في العدة أنت طالق ثلاثا لبعض علماء ثنا وان لم يعتبر
والحاصل أنه حكم في فعل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافى طلق زوجته بالذبيحة عند نكاحها حالها ولو نكحها حالها

مع وجودي عصبتي ثم امرني فأض شافني حكم بطلان النكاح والطلاق الثلاث وجهه هل نفيها أم لا (أجاب) بنفد ولا ينقض بل عصبه الخفي صرح به غالب أئمتنا والله أعلم (سئل) في سر برؤي خير وجهه ويضرمها بغير حق ويعزرها بغير وجهه وكثير الخلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثا فإذا يلزمه (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا رجوعها وإذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله على قول كثير من علماءنا ثم قدر على (٧٠) منعها بالقتل وقال كثير من علماءنا إذا رفته إلى القاضي وحلفت خلف كل الأثم عليه

ولا عليها ولا يجوز لها قتله
وعليها القوي كما نص عليه
في شرح الوهبانية فتعلق
التواضع من الملقط والله
أعلم (سئل) من بعض
الفضلاء
يا خير بر سر الله اتي سائلا
بجمل فضلك فدمت بالاحسان
يا معلما بالعالم يا من قدحوى
كل العالم من العظيم الشأن
يا عالما بأضلا شؤده
يا كل الخلق انفسا والجان
يا أفضل العلماء من نفعه
سرسته العادات في
الأكوان
أصل السؤال أفي أشككتي
ذوقتي
يا نظم والشيطان اللانسان
لم يجرحني في أخفة موجب
نصامها بآتي القرآن
لما جعت القول منها والاسي
أزادني غيظي وزاد هواني
مغضب والعبط الشديد
موجوب
والنفس غالبه مع الشيطان
وأثبت للقاضي بغضا مفرط
مع دهشتي به رهاقي
طلعت اسأني ثلاثا حيث لا
أدري بذلك ولا أعني بهما
فخلاتهما والخال ماعدته
منى عليها واقع مع شأن
فأدوا وصلي جوابا شافنا * لزلت في عدم من الرحمن وصلنا نزع العرش ثم سلامه دوام على المبعوث من عدنان
والأكل والاحباب آداب أولا * والجود والاحسان والاحسان * جد الذي الفضل والاحسان * وصلاته دوام على العدنان
والأكل والاحباب كلهم كذا بهل التناهي وجهه الامعان * وأقول بعدا بكون الله لجلاله في عصمي وأمانتي هذا سؤال واضح وجوابه *
ملا الفة من دوى العرفان * لقد توافق جبيننا مع جبههم * لم يختلف في أمرنا ثنان ان الطلاق مع الجنون وجوده عدمه فقد كان بلا وجدان

وتحده أما إذا وجدت فلا يحرم من النفقة تصدق له ولا يلحق به من النفقة (أقول) كسبت في ما شئت على
البرهان قوله وينبغي أن يكون محسلة أي ما في شرح المختار والله قال في النهران ما يحسد مدفوعا لتعليل
بالمعروف ذليل من أنه ان تقترض من أجنبي لنفقة مع وجود من هو قادر عليها من أقاربها (سئل) فيما إذا
أذن زليعمر وبان ينقله على زوجته وعلمه كل يوم كذا مصاري ليرجع بنظره على زليعمر فذلك
مدة ثم مات من يدعي تركه و بردهم وأن رجوعه على الزوجة والخدم بما أنفق عليهم فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم لأن الأذن توكيل والمأذون له كالأذن كافي الاشياء فلمعمر والرجوع على زليعمر فذلك
الزوجة ولأن الأصل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحس والضرورة يكون الأمر بأدائه مثبثا لرجوع من
غير اشتراط الضمان وما لا فلا لا يشترط الضمان كافي حيث لا تنو بر (سئل) في فقير تحسد عليه نفقة ولله
الصغير أكرم من شهر فهل لا يحبس عليها إذا ادعى الفقر (الجواب) نعم (سئل) في أيام فقر أقراف حضنة
أهم الفقيرة ولهم هم غائبه مال تحت يد رجل تريد الأثم فرض نفقتهم في مال عنهم المذكور فهل ليس لها
ذلك (الجواب) نعم ليس لها ذلك كما صرح به في الصر وغيره وأحق به الرمي (سئل) في ذي معسر فقيرة صريض
عاز عن الكسبه أحت حقيقة ذنب موصرة وأولاد صغارا كسب لهم ولما هل فهل تكون نفقتهم ونفقة
أولادهم على أعتنك كروة (الجواب) نعم وتطالع لها أول الباسب (سئل) فيما إذا كان زليعمر جنان فداو
واحدة فضررت احداهما بالسكنى مع الأخرى وطلبت سكنا صريضا فيها لها دار ملاصقة لتلك الدار بفصل
بينهما حائط ولها علق مستقل ومطبخ وبيت خلاء ومراق على حدة وليس فيها أحد ولا جيران صراطون
فامتنعت عن السكنى ههنا متعالة تكون ملاصقة لسكنى صريضتها فهل تؤمر بها طاعة ولا عبرة بعلها (الجواب)
نعم قال قاضي الهادي إذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل أو بيوت ولكل بيت باب وعلقه أن يسكنها في بيت
منها حصول كفايتها إذا استغنت به وجرافه ولا يجب على الزوج احضار من يؤنسها إلا إذا كان لها خادم
ماله فغلة نفقة خادمها إذا كان موصرا وان لم يكن لها خادم ففرضا صريضتها على الزوج لأن عليه كفالتها
وسكناها بين أقوام صالحين بحيث لا تستوحش اه ومثله في الصريض الفخ وكذا في البساتين والحدائق
ونص عبارة الخليفة فان كنت دار فيها بيت أو على لها بيتا يغلط ويغتم يكن لها أن تطلب بيتا آخر إذا لم
يكن غة أحد من أحماله الزوج يؤذيها اه قال في المنع فهمم شفتنا بعضي صاحب الصران المراد بقوله غة
الإشارة إلى الدار لا البيت الذي أعطاه لها لكن كلام البرازي فيهم أن المراد دخول البيت الذي لها من الأحماله
لأهمار ونص عبارة آتت أن تسكن مع أحماله الزوج في الدار بيوت من فرغ لها بيتا غلق على حدة وليس
فيه أحد منهم لا يمكن من معالته بيت آخر اه فان الصغير غير راجع إلى البيت الفخر غلغ لها إلى الدار وهو
ظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما إذا كان في الدار من الأحماله يؤذيها أن يدل عليه كلام
البرازي وفقر في الملقط لصدر الاسلام بين ما إذا جاع بين امرأتين في دار وأسكن كلا في بيت له علق على
حدة لكل منهما أن تطالبه بيت في دار على حدة لأنه لا يتوفر على كل منهما معالته إلا إذا كان لها دار على حدة
يختلف المراد مع الأحماله المتنافرة في الضراء أو فر اه قال الشيخ خير الدين الرمي في حاشيته المنع أقول
كلام البرازي في شيء والحادثة في غيره فهما فرعان فرض الحادية فيما إذا كان في الدار أحد من أحماله الزوج

فأدوا وصلي جوابا شافنا * لزلت في عدم من الرحمن وصلنا نزع العرش ثم سلامه دوام على المبعوث من عدنان
والأكل والاحباب آداب أولا * والجود والاحسان والاحسان * جد الذي الفضل والاحسان * وصلاته دوام على العدنان
والأكل والاحباب كلهم كذا بهل التناهي وجهه الامعان * وأقول بعدا بكون الله لجلاله في عصمي وأمانتي هذا سؤال واضح وجوابه *
ملا الفة من دوى العرفان * لقد توافق جبيننا مع جبههم * لم يختلف في أمرنا ثنان ان الطلاق مع الجنون وجوده عدمه فقد كان بلا وجدان

أولاً: محمد وبطل كاهن * فقد أخطأ كدهش الأتلسان * فأخاطبها العقل والخاله * في عصم من فرقته وأمان * وإذا دعا بهم بنيت
 إن لم يكن معاده بسان * وإذا تركه نال ذلك عاقبة * فخص قلبه بلور هان * فلذا فهمت مقالتي وببائها * غوابها استغثت بي تيدان
 هذا الحر من كلام أئمة * هم علون بمنزلة النعمان * وبذلك خير الدين أجي فاقتمه * نحر الزمان بالأتقان (سئل) في رجل
 طلق زوجته وما قبل انقضاء صباهي تدعى أن العلاف وحى قترته والروية تدعى أنه (٧١) بأن فلان ترث (أجاب) القول فلو لم تفرث

يؤذيهم وأقرع البرأزيه فيما إذا كان في البيت أحد منهم مطلقاً إذا الراد بالاذية الآية بالقول والفعل كآخر
ظاهر فإذا أخطأ لهاميتاه غلق من دأونها أو جأوها ولا يضره ما يقول أو فعل فليس له مطلب غير واثق آذوها
له مطلب غير وهذا معنى ما قاله في الحاشية بخلاف البيت إذا كان فيه أحد منهم فإن لها مطلب غير وإن لم
يؤذوها يقول أو فعل فاشتمهم صاحب الأمر صحيح في صحة وهذا هو الظاهر فلا حاجة إلى قوله لكن ينبغي
تأمل اهـ (أقول) وحاصله أنه لو كان في الدار امرأة أو أحد من آثار بالزوج يؤذيهم لم يكف بيته مناه
غلق ومرافق وإن لم يكن أحد يؤذيها حتى ولو كان نفس البيت أحد لم يكف مطلقاً وفي البحر وأما إن
المسكن أيضاً لا بد أن يكون بقدر حالهما كليهما والعوام والكسوة فليس مسكن الانعياض مسكن الفقراء
فقر لهم يعتبر في النقص حالهما ينهل الثلاثة لما في الخلاصة أن النفقة إذا أطلقت تصرف إلى الطعام
والكسوة والسكنى اهـ لمخصوغيه وفي النهر بتبني ذلك (مثل) فدرجل أسكن زوجته في مسكن شرعى
ليس فيه ثم ما هو لأحوض ما له لكنه باتها بجميع محتاج اليمن الماعفا الحكم (الجواب) حيث كان
مسكناً شرعياً رافقه المهر صريحاً جيران صالحين تأمن فعلى نفسها وما لها وباتها بمحتاج اليمن الماء
لا يلزمه غيره كما عالجهم من البحر (مثل) فيما إذا كان لا يزوج وتودر مشتملة على سفل سكن أمه ووال
مشتمل على صرافى ومطبخ وبين خلاصته وسكن زوجته غلق على حدة والام لا تؤذيها يقول أو فعل
ولا ضرر فيه على الزوج جتول اتسع الصرى فمنه الأسفل فهل يكفي ذلك مسكناً لزوجة (الجواب) نعم
ونقلها من صريح المنع وحاشيتها الرضى وفي فتاويه أيضاً فتأمل ذلك (مثل) فدرجل أسكن زوجته في مسكن
شرعى خال عن أهلها يمين جيران صالحين تأمن فعلى نفسها وما لها وتكفيها على مؤسفة والى خادم عتدها
والخالد اهـ يقوم لها بجميع لوازمها ولا يفتقرها بمحتاج اليمن السوق فهل ليس لها تكفيها ذلك (الجواب)
نعم (أقول) وقد نسا الكلام على المؤسفة باب المهر فرجع (مثل) فدرجل يريد أن يسكن زوجته في
مسكن شرعى خال عن أهلها يمين جيران صالحين تأمن فعلى نفسها وما لها وتكفيها أمهات باتها بمؤسفة
وأن يسكنها في دار ذات ماعجار وسكان متعدده أو تسكن هي معها وهو يضر من ملازمها لافى السكنى
فهل له اسكانها في المسكن الشرعى المزبور وليس لها مكفيها بجدار كوله منع أمهات من الدخول عليها إلا
مرة واحدة في كل جمعة (الجواب) نعم (مثل) فدرجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من غير
الابن فهل له ذلك (الجواب) نعم كفى فتاوى الشافى والآخر روى عن الترخاوية فتاوى أبي البيت
للازواج أن يعلق الباب عليها الزاوية غير الابن من شر أدب القاضي للخصاف فتاوى عطاء الله أفسدى
ومنه في حاشية البيرى على الأشباه آخر كليب السكاح وهي مسفة نفيسة بكرة السؤال عنها (مثل) في امرأة
رجل ساكنة مع في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجاع عم امتعت من السكنى معهم
وطلبت مسكناً على حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في شرح التتو ووكذا تعب لها السكنى في بيت
خال عن أهل سوى طفله الذى لا يفهم الجاع وأمنعوا من ذلك (مثل) فدرجل سكن مع زوجة في دار أهلها
ثم رافها بمجاهدة عاها لمسكن شرعى خال عن أهلها مات فهل تكون نازرة لنفقة لها مادامت كذلك
(الجواب) نعم ولا تكون نازرة فيمنع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوها بذلك والناس في

إلى حسين سوادا بر يدفعها عن وجهه لا خلافها هل يقع الطلاق عليه ذلك أم لا نعم (أجاب) لا يقع الطلاق عليه ذلك لأن روح كاذبه وهي من قسم ما يقع جوابا ورواها لا بد من التمسك لقاسوا كل في حالة هذا كذا الطلاق أولا وسواء كان في حالة العصب أو الرضا هو محتاج إلى السبوت والقول قوله في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ما زال وجهه المخوخر على من التلث الحرمه معني المسنة أو الدم وأولم الخبز بنا روايا إلى السبوت والقول قوله في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ما زال وجهه المخوخر على من التلث الحرمه معني المسنة أو الدم وأولم الخبز بنا روايا (أجاب) نعم لا يقع الطلاق بكونه ملاقا باثلاثا لا تلحق به رواه الترمذي سهوا لصرم الحرمه المعانعة أم لا (أجاب) نعم لا تروح

الحكم بعدم وقوع أصلاً أو وقوع واحدة يصح عليه أن يسلط وهل إذا نفذ نفذ أم لا (أجاب) نعم يتعين أن ينفذ في قول عامة العلماء المشهور ومن فقهاء الأصناف ولا يعين في الظاهر في ذلك أو حكم قول مخالفهم والردي على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور وإذا حكم بعدم وقوع الصلوات المذكورة لا ينفذ حكمه كالمعقور مسطور في الخلاصة وكثير من كتب علمنا التي لا تعدل وقضى القاضي فحين طلق امرأته ثلاثاً لمصلحة أنها واحدة أو بان لا يقع شيء لا ينفذ وفي التبيين (٧٣) وغيره في كتاب القضاء أن القضاء بثلث لا ينفذ

عافرض للأطراف المسمع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولاً على أني لم أورد ذلك في الحاشية وإنما أتبع فيها المرات إذا فرضت لها النفقة كما كتب من مالها أو من مسألة الناس لها الرجوع بالمقروض على الزوج اه تم ذكر في العرض الحاشية ترجل غلب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا منهم مال تعبداً على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب البحر أن لها الرجوع إذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا ذلت من اختلاف مالها إذا كلاً من المسئلة ولا يفتي بعده فإن قوله بتعبداً لا مئة أن القاضي بأمرها بالاتفاق من مالها إذا فعلت ترجع كمال أمرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين مالها بالاستدانة أو بالاتفاق من مالها ففعلت بخلاف مالها أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمر فانه لا رجوع لها كالأول طعنهم من المسئلة وما في البرازة من أنه لو أمرها بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليهم من مالها أو من مسألة الناس لا ترجع لا يتخالف ذلك خلافاً لمقامه صاحب البحر لأن ما مر من الحاشية فيما إذا أمرها بالاتفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لمخالفها أمر القاضي كتعب عليه الخبر الرمي ولا يفتي بذلك أن هذا كمال مخالف للمعنى الذي يلي من استثنائه الصغير أيضاً حيث جعله كالزوجه وجعل مخالفه أيضاً إطلاق التوثيق ولذا لم يعتبره المؤلف أو أتى بخلافه فتبين (سئل) في رجل يبيع عبده لزوجته كسوة مقروضة مما يفتي ست سنوات غير مستدانة بأمر فاض وما قبل أداها فهل تسقط عبودته (الجواب) نعم والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا وجوب أحدهما ولو طلقها سقطت المهرض إلا إذا استدانت بأمر فاض فلا تسقط عبودته وأطلق في الصحيح تر ورشحه للعائ (سئل) في رجل حلف بأمره على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه وتوجب بدونه ولها عليه كسوة مقروضة غير مستدانة بأمر فاض فهل تسقط بذلك (الجواب) نعم كما مرح بذلك في التنوير والحاشية والظاهر يفتي بقرينة الشيطان الإمام الصدوق الشهيد الشيخ الإمام طهري الدين الرغباني صاحب الظهيرية والعلماء بالخبر الرمي قياساً على الموت لكن فرق في أنم نقلنا عن جواهر الفتاوى بين الإطلاق الرجعي والإطلاق البائن قالوا الفتوى في الرجعي أن لا تسقط كذا ينفذ الناس ذلك بحسب المسئلة والمسئول عنه هنا طلاق بائن لأن الحلف بالحرام بائن كما صرحوا به (أقول) هذه المسئلة فيها كلام طوي لا فقد تعنى في البحر القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو باتساق استدلاله بأمور وأطال ونازع المقدس في شرح نظم الكثر وأطال أيضاً ثم قال الذي يتعين المصير إليه التأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلقها بحسب المسئلة أو لا وإذا نازعوا فهو صاحب النهر والخبر الرمي لكن اتسعه الشربلاني في شرح الوهبانية وقال هو الأصح ورماداً كرماني النصحة ويشعر كلام الشيخ علاء الدين بابل اليهودي بسط ذلك في حاشيته على البرقي في تأمل عند الفتوى كما قال المقدس والله تعالى أعلم قال المؤلف قال الرمي في حاشية البحر وقيد السقوط بالطلاق شيئاً الشيخ محمد ابن سراج الدين الحانوفي جإذا مضى شهر يعني فأزيدوه قيداً لا يمنعه تأمل اه (أقول) بل صرح بالمسئلة في البحر والشربلانية وكتب فيما علقته على الفرائض عند قوله والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا وقصه أطلق المصنف فشمع المدة القليلة لكن ذكر في العاية أن نفقة مدون شهر لا تسقط وعزاه إلى

(١٠ - فتاوى مبدية - أول) وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستقون منهم وقد ابتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فاذبحاً لحق الإضلال وعن هذا قلنا الحكم كما بان الثلاث بغير واحدة مطلقة واحداً لم ينفذ حكمه لأنه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك أنه لا يجوز لأحد تنفيذه ولا العمل به وأنه لا ينفذ بالتنفيذ بل يجب على كل من وقع اليمن الحكم الحقة وغيره ممن يعتقد عدم جواز أن يسلطه كافي المجتبي وغيره فيمن أوصاه بالمال

ووجبت مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هو بالامن الحصيد ثم أقدمت عندك والاشكرن زوجت ما قلنا
بالتلثان فقلت مع عدم الخوف المقرر عند عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعت المرأة
على زوجها بصد حضوره من غيبته ما لم يكن دخل بها هل علق على نفسه أم لا غيبته ما مد كذا وتر كها بل نفقة ولا منطلق فهي طالق
وان الغيبة مع عدم النفقة المنق قد وجد فاقتر بالصيغة وأنكر التعليق وعدم النفقة (٧٥) والمنفق فأظهرت بحسنة بتمسك

مكتوب فيها ذلك فهل يجرى
انها رها الحقة ببيت الطلاق
عليه أم لا وهل إذا أقامت
بينت على التعليق المذكور
واذعى اصال النفقة وتعين
المنفق يكون القول قوله أم
قولها وهل تتصور غيبته
عنها قبل الفسول بها فيصير
التعليق المسد كورام لا
تصور فلا يصح من أصله
(أجاب) أما الثبوت فيجوز
انها رها الحقة بلاينة شرعية
فلا قائل به من اتقاء الحقة
العند على قولهم لان الخطأ
رسم مجرد خارج عن جميع
الشرع التلث التي هي
البينة والاقرار والنكول
وهذا لا يوجب فلا حدوا ما
اذنت التعليق الواحد من
الجميع الشرعي للزكورة
ولا يثبت له اصال النفقة
ولم تكن مدخوله فقد صرح
في العمادة والبرازية
وكثير من الفتاوى ان الغيبة
عنها لا تنفق قبل بئانهما
وحضوره عندها فلا يصح
التعليق من أصله حيث
كانت بصغته ان عتبت عنها
وفي جامع الفصولين جعل
أمرها بدهان غاب عنها
فقال قبل أن يبنى بها قبل

أن يستفهم منه هل لزم ذلك بقضاء أو تراش منك فأجاب الكسوة الماشية انما تقر في الزمة بقضاء أو
تراش فإذا أقرتها في ذمتها لزمها ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن
الدعوى حتى يتدعى الزوجة أن لها في ذمتها كسوة ما شية بقضاء أو تراش وسئل ايضا فحين ادعت عليه
بكسوته الماضية فذكر أنه قرر لها بكل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا بهذا فهل يلزم الزوج ما اعترف به
فأجاب انما قضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءهما أو تراش من الزوجين فإذا قالت أم أرض
بما قرره فقد ردت اقراره لانها قد ترضى بالقبيل وترضى بالتارك وسئل أيضا اذا قالت المطلقة انما حمل
وأنكر المطلق فشهدت القوال بالحيلى أو انها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت
انما حمل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فثابت كذا أطن أنى حمل وتبين
خلاف ذلك ولم يحض فاما النفقة في أن تحض ثلاثين وان طالت المدة اه (سئل) فيما إذا كان
على ز يدون جاسعاً فلا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وفاء أهلى فهل يزوج ما يفضل من قدر الاستحقاق
لزوج من نفقته بين أو باب الدون (الجواب) نعم كسبه الفقير عباد الدين الجواب كليه علم الوالد الجواب
(سئل) في رجل مدونه لغيره في غلته بنفقته نفقة عباده وفضل منها فهل يصر في الفضل المذكور
لديهم (الجواب) لصاحب الدين مطالبته بذلك (سئل) في رجل كسب بفضل شيء من كسبه من قوته وله
بنت بالغة فقتره طلبت منه مسكناً فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنت البالغة المعسر على الأب
كالصغيره كالتي الخلاصة والبرازية وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل له ابن صغير برأى نفق عليه بقدر
ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس ونأى حاجته الا الدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم (الجواب)
نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدناير كالتي الاختيار لكن في العرص المصطام المحتج ان شاء القاضي فرضها
أصنافاً أو قومه بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الرضا المختار (سئل) في رجل غاب وترك زوجته وأولاده
الصغار منها لا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال ورثه الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم وبأسرها
بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد تحليها ان الغائب لم يعطها النفقة فلا كانت ناسرة ولا مطلقة
مضت عليها وبعد تعليفها وافتها منعتي النكاح ان لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب)
نعم جل ذهب الى القرية وتر كها في البلدة القاضي أن يفرض النفقة مع عتبه ولا بشرط له غيبة سفر اه
قبة (أقول) ومثله في القهستاني وقية أيضاً وبنى أن تفرض نفقة من المتوارى في البلد يدخل فيه
المفقود اه لكن في العرص الصغيرة تقيد الغيبة بكونها مدعة سفر ثم قال وهو قيد حسن بحسنة
فانه فيما لو به سهل احضاره ومراحت اه وكذا انه لا خير الزم في حاجته من التنازح فكتب في
حاشيته على المصدق قوله وقال فر يقتضى بها أى بالنفقة على الغائب وعلى القضاء اليوم على هذا اختلفت
ما نصح (أقول) سئل عن رجل تقدم الى القاضي وقال انه تزاد الحاضر بالبلد وزوجته ابنتى ولم يدخل
بها ولا ينفق عليها فافرض عليه نفقة فقرر على علمه لم يحضره لظن ما حواه هل يصح ذلك الفرض وبطلب
بما فرض أم لا فاجبت بانه لا يصح لان جوابه في رعاها في العائنه انما استحسنه المشايخ واقتراه المعالجة
أما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علمنا يجوز الفرض عليه من غير حضوره وهو متبطل ببلده

لا نصير الامر بدهان له لم يعين مكان يسكن فيه لانه وادبه مكان الزواج وذلك بعد أن يبنى بها وعلى في النخبة بانه قبل البناء ما غاب
عنها ثم بحث أى في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى فأطبقوا ما مدعاه قولاً له أحدهما ووجه التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف
علمائنا فيها على لانه إذا قال قس ان القول قوله أى يسميه وقيل قولها يمينها وقال في النخبة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله لها في
حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لان كلامهم مدع ومسكر فإز وجب دعى دفع النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوج جتدى الطلاق

وتشكر وصول المال والقول قول المشرع فيما اشكر بهنوه فبما هذه الدنيا لازمة لعلومه وقد ختم صاحب الفقه الفقه اخلاق المثلون وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة ايام فانت طالق ثم اخلفا بعد العشرة فاذا تزوج الوصل واشكرت هي بالقول له اه وبه اتفق الشيخ بن بن نعيم وهي في قتاد وفي هذا القدر كتابه والله اعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المتحول بها على غيبته عنهما مدة معينة ثم تركها لا نفقة ولا منفق شرعي (٧٦) فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي قرض لها في المدة تنفقه وأذن لها بالاستدانة ترفع عنه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (اجاب) لا لا شك اذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع وجود الشرط الموجب للفسخ وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع العين لبقاء تصور المهر من الخالف وقد ذكر على ما في الامر بالدفوعا تشهد بذلك والقضاء من القاضي مؤكدا لا يوجب عليه الا رفع لينة وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزء وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة خلافه وزوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه ما أو اجاز قول فضولي أو دخل في عصمته زوجة غيرها أو تسرى عليها تسكن انذاك طالفا طلقا واحدة بانه تلك هي انفسها هل اذا فوى بالاجازة الاجازة التولية دون الفاء تصدق فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا (اجاب) لا شك انه اذا فوى بالاجازة أحد فوعها فهي تمتخصص

حاضر في حله فلاحول واقدور الا بالله العلي العظيم والله وانما اليسر اجعون اه (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لأب غائب في بلدة بعيدة طلبت من القاضي ان يفرض لها على نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح (الجواب) نعم قال في الخبر به شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا تصح على غائب ولو لمعينا فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحته ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة مثل هؤلاء اه (سئل) في امرأة لها جار به عمو لم يتقدمها وتكفر زوجها الفقير للانفاق على الجار به فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم وجب عليها المهر ولو كان الزوج موسرا يعني اذا كان خدام ينفقون لخدمته ليس له شغل غير خدمتها وهو عاقل لها هكذا أقصد ان يلقى في شرح الكفر قال وهو ظاهر الزاوية فان كان غير عاقل لها لا تنسحق النفقة لخدمته كالمقاضي اذا لم يكن له خادم لا يستحق نفقة لخدمته من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها اذا علمت هذا علمت أن اطلاق الكفر على غير ظاهر الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمه لا تنسحق نفقة لخدمته (سئل) في الزوجة الحرة اذا كانت من بنات الاشراف ولم يأنها زوجها ليعلم ما هو موسر وطلبت منه نفقة فخدمه من أولاته غير عاقل كمن لها فهل ليس لها على البنت الانفقة لخدمته واحد ما لم يكن لها ان كان لها ذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوسة اذا كانت أمه لا تنسحق نفقة لخدمته ونفقة لخدمته لبنات الاشراف وفي العنايسة للزوج أن يستقدم خدامها اذا أتت الخدمه فلا نفقة خزائن الروايات (أقول) قال في الصريح قد بان لخدمته لانه لا يلزمه نفقة أكثر من خادم واحد وهذا عندهما وقال أبو يوسف يفرض لخدمته من ثم قال فما حاصل أن المذهب الاقتصاد على واحد مطلقا والمأخوذه عند المشايخ قول أبي يوسف في فتح القدر والاشعرية لو كان له أولاد لا يكفهم خادم واحد فرض عليه لخدمته من أو أكثر بمقدار ما يكفهم اتفاقا اه (سئل) فيما اذا امتنع من السكنى مع جارية زوجها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم على المختار كصرح به في الخبر لانه يحتاج الى الاستقدام فلا يستحق عنها (سئل) في ذي له أولاد أعانهم لمالهم ولهم أم مسلمة تكف عنهم المذكر والنفقة عليهم فهل لا يلزم نفقتهم (الجواب) نعم ولا يجب النفقة مع الاختلاف بيننا لا لزوجة والاصول والفروع التيسير (سئل) في امرأة أصلت عنها زوجها وتزوجت من غيرها فنفقة العدة تركه فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار لا يجب النفقة قبل او اعلم العدة موت مطلقا ولو حاملا لا اذا كانت أم ولد وهي حرة من مولاهما فلا نفقة من كل المال جوهره اه (سئل) في رجل مات من أم ولدها حامل منه ونظف تركه هل يفرض لها النفقة في تركه (الجواب) نعم لها النفقة في ماله حتى تضع كما في ذلك بن نعيم (سئل) فيما اذا كانت طلاقا كبريتا وزوج صغيرا فقيرة له أب مهمل يستدين الأب نفقة فقام رجوع ذلك على الابن اذا أيسر (الجواب) نعم قال في الحاشية واذا كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الأب نفقة لها أو لولده يستدين الأب نفقة فقام رجوع ذلك على الابن اذا أيسر اه (أقول) قال الخبر المولى في حاشية الصريح وكذا في المولى وكثير من الكتب (سئل) في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقة (الجواب) لا يجب كصرح به في الخلاصة وتوهم بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر (أقول) هذا موافق لما في من الملتقى ومن المختار من أن نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا

العام ونية تخصص العام مجمعة الاجماع ذكر ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في اعيان الجامع الكبير كما صرح به في الصريح وفي مسئلة ان لم يستأجر أو كالت أو شربت فوئى معناه أو صرحوا به انذاك قال كل امرأ متدخل في نسكها فهي طالق ثلاثا أنه لا يجب بالاجازة الفعلية لان دخولها في نكاحه لا يكون بالانزوح فيكون ذكر الحكم كرسبه المختص به فكانت قال ان تزوجها وتزوج الفضولي لا يصبر متر وجابيل من تزوجها وقوله هنا بطريق ما متعلق بتزوج ومثله بوجه ما فلا بد من صراعه وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن

أن يكون مترجماً بما هو مترجح فإذا علمت ذلك علمت أنه إذا زوجت غرضاً أو حاز غرضاً لا لاحتجبت نوى الأمانة الغرضية في عنده دون الغلبة والله أعلم (سئل) في رجل غصب من زوجته فقال لها إن أرائني أطلقك فقالت أرائني فقال أنت طالق هل هل أن أراجعها في عتبتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لأنه ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيستمر كل على حكمه ولا فرق بين قوله إن أرائني أطلقك وإن أرائني طلقك لأن معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله (٧٧) أعلم (سئل) في امرأة قال لها زوجها

روحي طالق تحلى الفناز بر
وتحسري على ثم راجعها
بعضرته هود فتزوجت
بعد انقضاء عدتها بغيره
وفعل بها منكراً المراجعة
أو كون الطلاق رجحاً
إذا ثبت أنه واجبها بالينة
الشريعة يحكم بفسخ راجعها
والفكر يقي بها وبين العاقد
عليها أم لا (أجاب) نعم إذا
ثبت ذلك وجب جزم ذلك
أذ عقد الثاني ملها وقع
بإطلاق كونها منكورة
الغير ويلزمه الغير بالوطء
إذا طلق رجعي والحال
هذه لأن قوله تحلى الفناز بر
لغو وقوله تحسري على أن
أراد به الحال فكذلك لأنه
خلاف الشرع إذا تحرم به
الإبعاد انقضت عتتها عند ما
وان أراد به الاستقبال فهو
صحيح ولا ينافي المراجعة كما
هو ظاهر والله أعلم (سئل)
في رجل طرد مخدمه من
بابه فأثله أن زوجته
فعلت كذا فقال أن صم
عنها ذلك فهي طالق ثلاثاً
هل تطلق أو لا تطلق حتى
يصم عنها ذلك (أجاب)
لا تطلق حتى يصم وليس
هذان مسائل الجازاة لأن

أوزمنا اه فان مفهومه أنه إذا كان صغيراً غنياً أو كبيراً غنياً من لا يجب نفقة زوجته وعلى أبيه أنه لا نفقة
لا يجب له شطري أبيه نفقة زوجته بالاولى ولا يفتي أن ذلك يشمل الكبير الغائب إذا كان غير من
أو كان لا فلا يجب نفقة على أبيه فكذلك نفقة زوجته على أنه في باب المهر صرح في من التتو بر أن
الصغير الغني إذا زوج به أو امرأته لا يطالب بعهرها إلا إذا ضمنه كجلى لا نفقة قال شارحه العلائي فإنه لا يؤخذ
به إلا إذا ضمن اه وهذا قول آخر مقابل لما من المتلقي والمختار وهما في الاختيار شرح المختار في
المبسوط فهذا في الفقر الصغير الواجب نفقة على أبيه فكذلك الغني الكبير المختار أو الغائب وفي الخاتبة
وليس على الأب نفقة زوجة الابن وفي الخلاصة صرح بالابن في نفقة زوجته أبيه ولا يصح الأب على نفقة زوجته
ابنه وفي رواية لا يجب نفقة زوجة الابن إذا كان الأب مرثياً أو به زمة يحتاج إلى الخدمة والا فلا في
المختص فعلى هذا الفرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان بهذه المثابة يجب الأب على نفقة خلعه اه قال
في البحر وظاهر ما في النسخة أن المذهب عدم وجوب نفقة أمه أو أبيه أو أمه وأمه وحسب لم يكن
بالأب عليه وأن القول بالوجوب مطلقاً هو رواية أبي يوسف اه وأنت تشير بأنه إذا كان المذهب ذلك
يلزم أن يكون المذهب أيضاً عدم وجوب نفقة أمه أو أبيه بالاولى لأن خدمة الأب واجبة على الابن
دون العكس فإذا لم يجب نفقة خدمة الأب على الابن لا يجب نفقة خدمة الابن على أبيه إذا علمت ذلك فطهرت
ضعف ما في المحشي وهما في الدر المختار في الوصايا فدرى أنفسى من أنه يجب الأب على نفقة أمه أو أبيه
الغائب الخ لا لأنه أنه لا يعارض ما في الكتب التي قد منها متوناً وشروفاً وتاوى وإنما يقول عليه المؤلف
هنا بل أفتى بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبعاً للعمدة المتأخرين الشيخ خير الدين والشيخ السجعي الحائلك
المهم الآن أن يكون معنى ما في المحشي أن الأب يجب له النفقة على دفع النفقة تكونت بداعي أنه الغائب
يرجع به عليه إذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الأب بل هي على الابن وبما في هذا التوفيق ما تقدم
في جواب السؤال السابق من الخاتمة من الأب يستدبر نفقة زوجته وأبوه الصغير الفقير يرجع عليه إذا
أسر فلتأمل (سئل) في امرأة فقيرة عاقرة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوف فهل على الابن أن يدخل
أمه في نفقة (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوف أن يدخل الأب في نفقة صغير
(سئل) في امرأة عجنونة مائة نفسها من الزوج فيفترق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب)
نعم قال في التتارخانية إذا كانت المرأة عاقرة أو قرناً أو صارت عجنونة أو أصابها بلاء منع الجماع أو كبرت حتى
لا يمكن وطؤها يجب كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت إلى بيت الزوج
أو قبل ذلك إذا لم تكن مائة نفسها من الزوج فيفترق اه انقروى (سئل) في حرة بضعة لها زوج مفسر
وهي لا تقع نفسها منه ولها مائة مملوكة كمالها لا شغل لها غير خدمتها بالفضل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة
الخدمة المذكورة (الجواب) نعم والمستعمل في التتو (سئل) في رجل أنفق على مائة الغير بشرط أن
يتزوجها من أبت التزويج وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم وريد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك
(الجواب) نعم أنفق على مائة الغير بشرط أن يتزوجها فإن تزوجته لا يرجع مطلقاً وإن أبت فله الرجوع
أن كان دفع لها وإن أكلت معه فلا رجوع مطلقاً اه يعرج عن العمادية وغيره وأفتى بذلك الخبر الرمي

المتكلم غيرهما فافهم والله أعلم (سئل) في رجل نشأ مع زوجته فقالت طلقني فقال إن كل مرادك الطلاق تكوني طالقاً هل يقع طلاقه
أم لا حتى تسئل فقيح بانها أراد به وهل إذا أقر بأنه طلقها تثنى وهذه نالته بناء على طه الوقع بما تطلق ثلاثاً تحرم الحرمة المطلقة فلا تحل
له حتى تنكح ويأشهر أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى يقول أردته بعد تعلقه بأولها وإذا أقر بما ذكر بناء على طه الوقع له أن يعود
إلى أهله الدينية كما صرح به التتارخي وجازى طلق وقع الثلاث عليها فافهم ليس بأهل فامر الكاتب بكتبه كما بالانطلاق فكتب ثم أفتاه عالم

يُقدم وقوع الطلاق أن بعد البالي الأمانة لكن القاضي لا يصدقها احتياطاً الصلح اهـ ومثل ما في البرزقي الحادي والستة اهـ والحدود اهـ والحدود اهـ وفيه
في البرزقي القنوتوصر به كبرين المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل والحدود المرحوم شيخ الإسلام الشيخ يحيى الدين عاصمونه) فخرج
تقاسمهم ورجسه المدخلة فقال له أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاقاً واحداً أو سبعة تلك معها المراجع في العدة
أهلاً (أجاب) نعم يقع عليها طلاقاً واحداً (٧٨) وجبة إذ المذهب الثلاثة ولا يعتدل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي

على أن يطلق فله مراجعتها
 في العدة كما يقا به شيخ
 الإسلام والدمع اللغاسلين
 يعول حياته والله أعلم
 (سئل) في رجل قال زوجته
 لندخول أنت طالق على
 الثلاثة مذهب فطلق
 طلاق واحدة وحصة ثالث
 مراجعتها في عدها أم لا
 الجواب منفقوا معلا
 (أجاب) ثم تنطلق طلاق
 واحد فجميعا المذهب
 الثلاثة ولا ربعين وسائر
 المذهب اتفقت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي في
 أنت طالق والوجه في ذلك
 واضح قال في منع الفغار
 أقول وقد ذكر في زماننا
 قول الرجل أنت طالق على
 الاربع مذهب يريد بذلك
 أن يطلق بقسم عليها
 باتفاقهم وبنفي الجرم
 فوقعه قضاء وديانة كما
 لا يخفى اه (أقول) ولا
 شبهة في كونها جميعا لا بائنا
 لما قلنا من أن المذهب
 كلها عند اتفقت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي
 بقوله أنت طالق ولا فرق
 بين قوله على الاربع
 مذهب وبين قوله على

الثلاثة مذاهب الذوالجهد المذكور وشملها ما ذكره أهل المذهب والخمس وما زاد عليها وانخاض في ذلك على ذي فهم ضعيف والخبر
 شافعي عن ذي فهم قوي في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرجل الكبير الشافعي في مسأله أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم
 المذكور ونقل عن القاضي أبا العلي عدم الوقوع في مسأله سائر المذاهب معلا قوله لانه لا يكون وقوعه على المذاهب كلها ورده والله أعلم
 (سئل) عن رجل قال زوجته أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال زوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين (أجاب)

فبسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 ليس بصريح ولا كتابا والله أعلم (سئل) فيما إذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الآخر في الحلية الشرعية في إيقاع الطلاق على
 واحد منهما بعد دون الأخرى (أجاب) الحلية في ذلك أن يطلق القوي بريدقها على ماله فيقول طلقك على ألف مثلاً فنقول لا أقبل فإذا قالت
 لا أقبل لا تعلق وتعلق الأخرى لوجود الشرط وهو التعلق قال في الحلية في باب التعليق أن لم (٧٩) أطلقك اليوم ثلاثاً فانت طالق ثم أراد

أن لا تطلق امرأته ولا يصير
 حائناً قالوا الحلية في هذا
 ما روي عن أبي حنيفة روجه
 الله تعالى وعليه الفتوى
 أن يقول لامرأته في اليوم
 أنت طالق ثلاثاً على ألف
 درهم فإذا قال لها ذلك تقول
 المراتة لا أقبل فإذا قال ذلك
 ومضى اليوم كان الزوج
 بارزاً فيمنعوا لا يقع الطلاق
 لأنه طلقها في اليوم ثلاثاً
 وإنما لم يقع عليها الطلاق
 لأنها هذا لا يخرج كلام
 الزوج من أن يكون تطلقاً
 ألا ترى أن محمداً رجلاً
 قال في الكتاب رجل قال
 لامرأته طلقك ثلاثاً على
 ألف درهم فلي تقبلي فقلت
 المراتة لا أقبل كان القول قول
 الزوج ولا يقع الطلاق
 كلام الزوج تطلقاً من غير
 وقوع الطلاق وهذا لأن
 التعلق نوعان تعلق بمال
 وتعلق بغير مال وقد تم
 ما كن من جهة الزوج وهو
 إيجاب الطلاق بخلاف
 التعلق لأن الملق بالشرط
 عدم قبل وجود الشرط
 فكان الإيجاب عدماً قبل
 وجود الشرط ونقصه في
 الخلاصة البرازية والتأخر

والخير الرمي الملو كان الأب مراً ساجداً على دفع الأجرة لأمه نظر الصغير اه وهنأ في مسئلتنا الصغير مال
 فبدفع منه الأجرة لأمه نظر الهاء بإقامتها عند أمها في ساعلي ماله كن أوها مراً قلت قد علمت مراً أن
 النظر لها في إقامتها لها الحاجة تاليه في صفرها وكبرها أولى من النظر لها في إقامتها عند أمها بخلاف ما إذا
 كان أوها مراً فإنه يوم دفع الأجرة من ماله فإن فيه نظر لها بالضرر وعليها والحاصل أنه فيس مع
 الفارق فإن القس عليه لا ضرر فيه الصغيرة أو سلباً بخلاف القس فإنه وإن كان فيه نفع من جهة لكن فيه
 ضرر من جهة أخرى وهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغيرة فثبت أموت ركنه مالا
 وله أب ميسر وجدة لأم وجدة لاب متزوجة بعد الصغير وأرادت أم أمه تزويجها من ماله وأم أبيه ترضى
 بترتيبها ناو قد كنت كبرت عند وقوع الحادثة وسألت سميتها الأمانة عن أخذ الأجرة على الحضانة وملت فيها
 إلى الجواب بدفعه لجدته التبرعاً ذكره أنفاً وهو ظاهر عبارة المؤلف كجملته هذا ما ظهر لي والله تعالى
 أعلم (سئل) في الزوج إذا أراد السفر وتغنى زوجته أن لا ينطق عليها وتريد أن تأخذ منه كثيراً بنفقة شهر
 فهل يجبها القاضي في ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الحرة وقد أفتى مثله الخير الرمي (أقول) وأطلقه
 فتقبل صحة الكفالة جهاداً لم تكن مفروضة به مصرح في الحر عن الصغيرة بأن غامر ربا (سئل)
 في حاضنة لا يهاجر يدا لعمري على جد الابن بدفعه مائة مفرضة عليه لا بد من وجبه ذلك وهو فقير فهل
 لا يحبس بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج إذا أراد السفر شهراً ودفع له زوجته نفقة شهر وتسكفه أن أن
 يأتي لها بكفيل يكفله إلى ابائه فهل لا يلزم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة لزوج بدفعه
 حال تكون حصصه (الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معنى لا يصح وبعد أحدهما
 يصح كافي الصغيرة بغير تمتع به ولا يجب نفقة من الأب بالرضا والقبض (أقول) هذا في غير مسئلة الكفالة
 لم يرد السفر أمها قطع مطلقاً كلفتمنا أن نضع الصغيرة ولعل وجهه أن تلك المسئلة منها على
 الاستحسان وقبالت زوجة كالأول وهذا لا يشترط في صحتها الفرض كما أشار إليه الخير الرمي في مسألة الحر
 لكن نقل عن الشارح أنه عن كتاب الأضيحة رجل حين لامرأته النفقة والمهر فان ضمان النفقة باطل إلا أن
 يسمى لسكن شهر أو شياً بعد أن الزوج مع المرأة يصلحان على شيء مقدور نفقة كل شهر ثم يضمن رجل
 غنيته يجوز الضمان ولكن لا يلزم الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرمي وتقدم أنه لو كفل بالنفقة
 كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر عند أبي يوسف يقع على الأب وعليه الفتوى وذكر في الخلاصة أن الأب
 لا يملك بغيره زوجة أو نفقة من غيره وإن أطلق فقاهر محرواً لضمان مطلقاً إلا أن يحمل على المتبدد
 وجده على منعين في قبائين كلامهم اه أي فيحمل كلام من أطلق حصص الكفالة بها على ما إذا كانت بعد
 الفرض أو التراضي وقد يقال أن مسئلة من يد السفر كذلك قول الصغيرة ولو لم تكن مفرة وضعت لا ينافي
 اشتراط التراضي والإصلا على شيء معين في قبائين كلامهم أيضاً فليتم (سئل) في الزوج إذا
 كانت صغيرة مطبقة لوطه فهل تجب نفقة على زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة لصغيرة لا تصح
 للصحاح وإن في بيت الزوج وان كانت تصح للمواصلة لغير اختلاف أو إيمان فإن هذا الزوج لزم النفقة
 عليه قاله لزم ولا يلزم ولا التراضي بل وإن كان الزوج صغيراً أو مريضاً لا يطبق يلزمه النفقة والأب لا يأخذ

الشرعية قالوا وعليه الفتوى والشح على المقدس رسالة في هذه المسئلة وفيها تنويع من أفتى بخلاف ذلك وأقام التكبر عليه وحامه أن الشرط
 الملحق عليه طلاق الأخرى وجد وهو التعلق فانهم والله أعلم (سئل) فيما إذا علق طلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وتعلق بالاستثناء
 ما هو وهل هو بلقاء الآن بأمرى ما كبره به أو هو الآن يحكم على ما كبره به إذا أمرها بكبره به شرعاً أم لا (أجاب)
 لا يجنب لئلا يفسد به صاحب الحيض في مسئلة أن كان لا عداً في أبي القبر فانت طالق لا يجنب لانه يحتمل فلا يقع بالشك كالأول

سبب طهر طلب أحدهما به غير الآخر، فمعلوم بعد ذلك لا يجب أحدهما أن يقيم الآخر، فمعلوم أن قول الدعي قدوي قال له أنت
كان رأسي أنقل من رأس فأنت طالق ثلاثاً لا يقع لأنه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحدكما شكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود
الشك لا لاحتساب أن التعليق على أنه لا شيء منهما المardon كتحليل تناطع بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا يخارجه بشد بصرته
من شرائط القه تنسكن إليه والله أعلم. (٨٠) (سئل) فزوج دعي القاضي ما قرى به له محض من طلاق زوجته ثلاثاً إلى حاله الرسام

بطلان النكاح والطلاق إذا قُتِلَ عنه عتده وهو بعقد له عليها أن انعقد صحيحاً له ونفذاً له (أجاب) نعم سائر
يصح لانه فصل بجهده فيه فينفذ الحكم بجهده قول أبي يوسف ومحمد وما لنا والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد: رواه عن أبي حنيفة ونقل في
البحر عن محمد بن القاسم رواه ابن راذن عن أبي حنيفة انه لا يلهى في النكاح الا الصبيات وعليه الفتوى قال وهو غريب لخالفه القاتون
الموضوعين عليان الفتوى ومغررته حول الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراوفاً باطلاً بطل ما وقع له الزوج في زوجاناً بانه بعقد صحيح

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال خلفه الحر على الطلاق ما أتعد و يعتاق فمضى في هذه الأهل يلزم عليه الطلاق إذا تخلف أم لا (أجاب)
قد اتفق شيخ الإسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار العربية أنه ينعى قول الشخص الطلاق يلزمى لا أفضل كذا وعلى الطلاق لا أفضل ليس
بصرح ولا كناية قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الله في فتح القفار شرح تنوير الأبصار وقد قرأ أنه بخط المصنف رحمه الله في حال حياته قال وهو ينعى
على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلا كالأختى اه (أقول) ولا يخفى فساده وهو (٨١) مبنى الخ بقوله ليس بصرح ولا كناية
لان ما ليس بصرح ولا كناية

سائر الأقارب بحر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادى قال ويفهم بمضى النسخة أنها
ان كانت فقيرة تشدد من الأقرب فالأقرب من أهل الأب فان لم يوجد فثمن قريبهاو يكون ذلك ثمنيا رجع
به على الابان كان معسرا ويقاس عليه الغائب اه وفي البرازية واذا لم يكن للصغير والامه مال فامر
الحاكم الام بالامتناع على الصغير لرجوع عليه بعد بلوغه ليضع ولا يرجع اه (أقول) مرأول باب
النفقة أن الاصل انه اذا اجتمع لمن تجب عليه النفقة في قرابة موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحرز كل
المراث يجعل للموسر والمعتق هذا الاصل ان تجب النفقة على الام الموسرة لا رجوع وكذا تصح على
الآخرين للموسرين في مسئلتنا ولما قال في النسخة في كافي الكتاب الجديزة الاب في استحقاق النفقة عليه
اذا كان الاب ميتا وكان الاب حيا الا انه فقير لان الفقير يلحق بالثمن في استحقاق النفقة على الموسر اه
ومصر بعده ان هذا هو الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدرى من انه لا يفرض النفقة على الجد
وانما يؤمر بالانفاق ويكون ينال على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب من مقتضى نفقة الصغار على الجدوم
رجع على أحد بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار اه وحاصله ان الاب
اذا كان فقيرا غير من تجب نفقة الاولاد على الجد لموسر خلافا للقدرى وان كان الاب فقيرا من ماله في
على الجد انفاقا ظاهر التعطيل الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الا من ماله
يكنى مجرد فقره وهذا مخالف لما روي عن طلاق المتون قوله لا يشارك الاب نفقة وله أحد ولقول الخاتمة
نفقة الاولاد الصغار والاناث المعسران على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بقهره اه وهذا الاشكال
قوى جدا بعصر في التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاما طويلا
عن النسخة من جلستما مرته في عنهما قال بعد موصله أن الو جواب على الاب المعسر انما هو اذا انفتحت الام
الموسرة والاقبال كالتب والوجوب على غيروها كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من
اصلاح المتون والشروح كالأختى اه كلام البحر يعنى أن قول المتون والشروح لا يشارك الاب في
نفقة وله أحد ليس على الاطلاق بل هو متبع بما اذا كان الاب موسرا أو كان معسرا وكان الاولاد أم موسرة
فان النفقة على الاب وانما تؤمر الام بالانفاق عليهم دنا عليه واما اذا كان الاب معسرا ولم توجد في المسئلة
أم موسرة بأن وجد فيها الجد الموسر مشلا فان النفقة تشدد تجب على الجد لا رجوع على الاب بنا على
ما مضى في النسخة من الخاق الاب الفقير بالثمن في هذه الصور وقد وجبت النفقة على غير الاب مع
وجوده وهو وارث على اطلاق المتون والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقيدها بغير هذه الصورة
وأجاب العلامة تلميذى بقوله لا يجب اصلاحها لانها واردة على الرواية الثانية وقد اعترضها أهل
المتون والشروح فأثبتوا في كتبهم مقتصرين عليها اه والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قد اعترضها أهل
عن القدرى من أنها لا يفرض على الجد وانما يؤمر به لرجوع جميعها على الاب اذا أسر وحاصله انه لا فرق
بين الام الموسرة وغيرها كالجدة لان النفقة تنما تجب على الاب الفقير ولكن تؤمر الام أو غيرها
بالانفاق على الاولاد لتكون دنا على الاب فكلام المتون والشروح ما ش على رواية القدرى بعدم جعل

(١١ -) (فتاوى حامديه) - اول) عرفنا في الخلف الطلاق يلزمى لا أفضل كذا ريدان فعلت لم الطلاق و تم فبب أن يجري
عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا اعترف أهل الارباغ الخلف بقوله على الطلاق لا أفضل اه قال العلامة الغزيرى رحمه
الله تعالى قلت وفي ديارنا صافى استعماله في الطلاق لا يعرفون من صبيح الطلاق غيره فبب الاقتناء وقوع الطلاق به من غير نية
كلهوا الحكم في الحرام يلزمى وعلى الجرحا ومن صرح بوقوع الطلاق به لا يعرف في ديارهم الشيخ فاسع في نصيحة مختصر القدرى اه (أقول)

الحق الوقوع فيه في هذا الزمان لا يشتهر في معنى التعلق والى القول بعدم الوقوع فيه من نحو غالب العوام بل وكثير من نصيب نفسه لادعاءه من الجهلة الطغام الذين لا يخافون الجهنم السلام قسلاً لانهما الحياه بحوله وقوته بما يقوله له الملام هذا وقد صرح الشافعي في كتابهم بأن على الملاقى كتابه وقال الصبري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا يشتهر في معنى التعلق وهو موافق لما قاله الفريز ويقوله من العلامة قاسم فيجب (٨٢) الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالا احتياطاً في أمر الفروج والله أعلم (سئل) في رجل

الاب الفقير كالت فيكون ذلك منهم اشتبأ او ترجى حال تلك الراهبه على خلاف ما يحسن في الشبهة وهذا جواب حسن يحمل عقده لا شك اليه لكن لا بد من التيقيد بكون الاب غير زمن اذ لو كان وقتا نجيب فمسقة الاول على الحد اتفاقاً فالان نفقة الاب نفسه واجبت حتى على الحد كما هو في هذه المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك أن قولهم في الأصل لما اذا كان المصير يمرز كل الميراث يجعل كالعدم ليس على إطلاقه أنساب هو مقيد بما سوى الاب الغير الزمن لم يثبت من أن الاب اذا كان غير زمن لا يجعل كالت على ما اختاره أصحاب المتن والشرع فاعتزم هذا الضرر بالرعي الذي يفوق الضرر الضيق (سئل) في صبي من مطبق فقير عاجله اولاد قاصرون لا مال لهم ولا كسب لهم أم فقيرة عاجلة ومجان مصيان موسران فهل تكون نفقتهم على الصبي (الجواب) نعم (أقول) أي بلاد جوع على الاب اذا أيسر له هنا فقير زمن فيجعل كالت بالاتفاق كالت بمعاشرته (سئل) في يتيمة ماله مالو يساره أم معسر ولا مال لها ولا كسب فهل تكون نفقة أمه في ماله (الجواب) نعم واتفقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه على نفقته وجبه وصيه وقربه كالبالغ اشباهه من أحكام الصبيان (سئل) في غنبة أملت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعاً لمال موطن الاب نفقة (الجواب) نعم ولا تصح مع اختلاف الذين لا يبالون وجدة الولد فمثل الابوين والاجداد والجدات والاولاد ولذا الولد يمرز (سئل) في امرأة فقيرة عاجلة لها اولاد كور واثام موسرون فهل تكون نفقتهم عليهم بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الراهبه وهو الصعيح لان المعنى يشملهما وفي الخلاصة وبه يفتي وفي الغرض وهو الحق يمرز (سئل) في بنت في حجر أمها لها درهم فاشتري الام للبتع مثلاً بدلها بن بنته فهل لها ذلك (الجواب) نعم الام والاخ وسائر انصارهم لا يلحقون الانفاق على الصغار من ماله الام بأمر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان انفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن مجتهديه استحسن في مال الصغير من ماله الفساد واختاره اذا كان من جنس النفسه ذلك في حجره أم لا وان لم يكن طعنا على درهم ثلاث كان في حجره والا لا وان كان يحتاج الى بيعه ذلك البيع والانفاق الآن يصحله الحاكم ومساواة (سئل) في أيتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لاب موسر وأم وصى عليهم تكليف الاخ الانفاق عليهم فهل يتبع المدا في نفقتهم وتنفق عليهم من ماله ومنع الامن تكليف الاخ الانفاق عليهم (الجواب) نعم والمسئلة في البصر وحاشيت الخبر الرمي (أقول) وبعبارة البصر عند قول المتن زوطا لعله الفقير وان كان الصغير عقاراً أو ردياً أو شاباً أو صغيراً الى النفقة كان للاب أن يسبق ذلك كله وينفق عليه لانه غني عن هذه الاشياء اه وبعبارة الخبر الرمي ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة الفريز اذا أمر القاضي أمهم بالانفاق عليهم وليس لهم سوى حصه من دار يسكنونها لم يتابع في نفقتهم وأولاد الذي يظهر أنها يتابع في ذلك وتنفق عليهم من ماله والسكنى من النفقة واذا فرغ وبيعت عليها اه وكتب في حاشيتي على البصر بعد نقل عبارة الرمي المذكورة (أقول) الظاهر أن مراد صاحب البصر بقوله وان كان له عقار الخ اذا كان الصغير يحتاج اليه اما اذا كان يحتاج للسكنى عقاراً وليس ببايه وأردته لما شقي يسبق ذلك لانه لو باعها الاب احتاج الى ثراه غيرها واقتصر ما يأتي عند قوله ولنفق بخرم والمأمور بشا وهذا الحكم

لا يظهر أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسبي ومن صرح بالمسئلة صاحب المسئلة وكثير من علمائنا حيث وهي مسئلة الحكم اذا وقع بشرطه بمسئلة الخالف فيعمل بالبحرارة نفقه والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته الغير الدخول بها بعد ما قبله طلق وزوجته فتال نفقة النكاح تأويله الملاقى ثم قبل له طلقها ثلاثاً فقال تكون طلاقاً لا تاهل بحل له أن تزوجها قبل أن تسكن زوجها غيره أم لا (أجاب) نعم بحل له ذلك قبل أن تسكن زوجها غيره لانها باث بقوله فنفقة النكاح بايه الطلاق لا يعدة له بحل قوله تكون

تتزوج مع أبيه في سفره ثم إلى نفسه وترينه فقال على الطلاق ما عليه روح عندك لخاصة الاغ الثاني غيبة الحالف أو أخذ اليمين هل يثبت الحالف في غيبته أم لا (أجاب) لا يثبت والحال هذه لعدم وجود الغيبة بغيته والله أعلم (سئل) فيما اذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها غير أبيها مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المثل حكم شافعي به بعت وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع القسولين راضاً للعدة ولا وزجسدي افاضى أن يثبت للشافعي أن يبطل نكاحاً بعد شهادة الفسقة وللعنى أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاوى لوطها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المثل اذا حكم به بعت وأن لا يقع الطلاق أخذوا يقول محمد وزيل لم يحرم ولكن لو بعت الى شافعي لعقد بينهما بحكم البتة بأزولهم بأخذ الاسم والمأمور بشا وهذا الحكم

طالقات لا شيئا فاقهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن زوجته في دار أبيه عزم أو دعى زوج أخته رجل في أثناء سنة ١٠٦٩ هـ فقال على الطلاق بالثلاث أم صار هذا إلا ساكنه ولا أقدم على في المدة هذه السنة فعصار فرج ولو قومتوا سرخز وجمعتين شيئا أخر فرج ولم يجمعه فغسل أمعتبه لعدم تمكنه من خروج من المدة يقول عكثها وصفت السنة المشار إليها قبل حث بذلك أم لأهل أثار جمع إلى المدة يبه انقضائها وقدمها بحيث أم لا (أجاب) لا حث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والنفقة (٨٣) معان قلنا بانقضاء العين بقوله على

الطلاق وهو مذهب البصرة وأما إذا قلنا بعدم انقضاء به من الأصل فالأمر واحد إذ لا بين فلاحته ومعتد كبير من علمائه فانهم ومن المقر والمعلو ان المعرفة بالاشارة تنهي العين بمجيئها فلاحته عليه بسد انتها عدة العين إذ رجع إلى المدة بقدمه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهو في بيت زوجها شاهر سكنه عليه طالبا أخذته قهر أو غفأ فعرس عليه فقال ان أخذتها فمضى طالق بالثلاث فقلب عليه وأخذته قهرا ولم يتمكن خلاصها من يده فهل إذا نوى عبده تمكنه منها ولم يتمكن تطلق ثلاثا أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قريته على نيته لا تطلق سواء كانت القريه قولية أو فعلية كقوله الخاب وفي فتاوى صاحب التنوير استدلالا بفتاوى قارو الهداية ما هو صريح فيه أفتين والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشارف فقال لها ان

حيث قال في البصرة هناك واشتقوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقبل هو الذي تحصل له الصدقة وقبل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قريته المورس فيما عتلا قال واية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أخته لا يؤمر الا بالانفاق عليها وكذا لو كانت بنتا أو أماً أو قريه واية يستحق وهو المورس كذا في البدائع اه وكذا قال العلائي في الدر المختار بحيث تنه الصدقة قوله منزل وخادم على المورس بدائع اه وفي الثانية معسرة لها مسكن تسكنه ولو لها عزم أو دعى المورس قالوا لا يستحق الا على نفقتها وقال الخصاصي عبيد وقال شمس الأئمة خلوا في الصبي قول الخصاصي والقول الأول قول شريك فانه قال إذا كان للامتنان دار يسكنها أو خادم مخدوم أو دابة تركها لا يجب نفقته على ذوى الرزم الحرم وفي رواية ابن الدبر والمولود من ذلك لا يمنع وجوب النفقة عندنا الكل سواء ولا خلاف ولا يمنع النفقة إلا أن يكون فيها فضل بأن يكون بكفته أن يسكن في ناحية ويسم الناحية الأخرى وكذا الخادم والدابة إذا كانت نفقة مكنته أن يسكنها أو يسكن في ناحية ويتفق الفضل على نفسه اه وكذا في الصغيره قال ويستوي في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع على هذا نوابه التي قال أنها المورس بان يسكن في المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكرام أو بالمرزوق المشترك اه ومقتضى هذا التعليل أنها لا تجتمع وان كان فيها فضل فكيف إذا كان محتاجا إليها فاعتمد هذا الكلام والسلام (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء كبار من غير ما تكون معها في مسكنه بلا ذنوبه ويريد منهم من السكنى في مسكنه كورفقه له ذلك (الجواب) نعم وكذا يجب لها السكنى في بيت خاله عن أهل سوى طفله الذي لا يفهم الجاهع أو متوأم أو ولد أو أهلك أو ولد أو أهلك من غيره علفا على التنوير (سئل) في بكر بالغ لا مال لها ولا كسب ولها ميسرة فهل تكون نفقتها عليه من صدقته أم لا (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغه والاب بالغه ما شاء وأجى على الابن ما شق به بقي وقيل على الابن ثلاثا وعلى الأم ثلثها كونه ملتي (سئل) في امرأة إذا لم تمكن زوجها من النكاح في منزل الذي يسكن فيه بعد النكاح لم يقبل أن تسأله النفقة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة لنفقة لها ما دامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل قصير زمن له أخ ميسر فهل يجب نفقته على أخيه المورس (الجواب) نعم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر غير معلوم دفعها لها ثم امتنع من النكاح والافتاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنفقة وأطلبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلا ثم طالبها بالنفقة فهل يلزم ذلك (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما علية الفتوى إذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منع نفسها بمقتران (سئل) في امرأة فقيرة عازرة عيالها من فقير لا مال له وله كسب لا ينفق نفقته ونفقة عياله وأهلها بنات ميسر فهل يلزمه نفقتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع الملقطه درهم لنفقها على بنتها منه الصغيرة فزوجه باجني بعدما انقضى البعض وانتقلت حضنة الصغير إلى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من الدرهم فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل سافر له أب صغيره عازرة للغائب قدر احتياقه في وقت أهل تحت يد ناظر الوقت المقر به وبالابن وطلب الاب فرض نفقته من القاضي في ذلك الاحتياق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب بجمل ذلك في نفقة الزوجه وكذا في نفقة الأولاد (سئل) في

أمرأيتي طلقنا بالثلاث فقلت له أراك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلا (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو على الطلاق على أرائها فقلت له أراك الله لا يقع عليها الطلاق المطلق على أرائها لعدم وجود أصف ثلاثان للتطيق على اللفظ خاصة ولو جدد ليقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد تقرر أن ما ثبت للضرورة يتقصد بقدرها وقد ثبتت المرأة زوج أصحها قولهم فيقتصر على موضوعه ورواها في ولا يتعدى إلى الطلاق المطلق على أرائها لأنه لا يوجب منها حقيقة ولا عزم لمقتضى عندنا من يقول

يُخبرونه الواقع عليها، فالعلاق قدّم الفطير، فجلس عليه، ثمّ قال: «يا ابن آدم، إنّك جئتني لأيقول لعلّني أكون لك حبيباً، ولكنّ همّاً أو آفةً على القلب، فأمره أن لا يجلس، ثمّ جاءه الثاني حتّى يختلف الذهبان بينهما فأقام وقفاً عليه (سئل) فوجد رجل قال وزيت المدخول، أنت مطلقاً منذ ثلاث سنين، وهما يتبعان هل تطلق الآن أم من وقت أسند إليه وأحال أن المرأة تقول لا أدري، فأحكى في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الإقرار وتنتزع الأحكام على ذلك الوفاء» (٨٤) أعلم (سئل) فوجد رجل حلفاً بالعلاق من زوجته أنّه لا يتزوّجها هذه السنة، فهل إذا وثا المكان

حاضرة البيت البتمة طلبت من جد البيت ليهان فتنة البيت وأجرة لحضات يامن مال البيت الذي تحت يده
قول تجاب الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امر أنوصي على أيتامها أذنت لزوجها بان يتفق عليهم
و يرجع بتقدير ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فانفق مبلغا له وما ويرد الرجوع بتقديره كذا كر فهل له
ذلك (الجواب) نعم والله أعلم

❦ (بَابُ ثَبُوتِ النَّسَبِ) ❦

(سئل) في رجل تزوج حبلين من زاول لم يخل بهما حتى ولدت ولدا الاقل من ستة اشهر من حين تزوجها وادعت انها حبل منه وان الولد له ولم يصدقها في ذلك فهل لاصديق حق ولا يثبت النسب منه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وصح نكاح حبلين من زوالا حبلين من غيره اه وفي تنوير ابن نجيم من باب النزع وان جاءت به اسة اشهر فما كثر يثبت منه والا فلا الا ان يصح علم بقرانه من الزاوي التنوير قال ان نكحتهم فهي طالق فتكهنها فقلت لنصف حول منذ نكحتهم اذ منتهى احتياط اه (سئل) في الزاني اذا اذ او ادان يتكلم من بينه الحبل منه هل يصح (الجواب) نعم وحمل له وطو هو والولادة وتزويج النفقة (اقول) ليس هذا على الاطلاق بل هو فيما اذا ولدت لسته اشهر فما كثر كما علم مما قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الجيت رجل زني باسرا فمطلت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي في بها النكاح جائزا فان جاءت بولد بعد النكاح لسته اشهر فصاعدا يثبت النسب منه لانه جاءته في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت به اقل فلا اه (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنة بلا وجه شرعي وحملت منه وولدت ويريد الرجل بيعها فهل ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى جارية احد ابويه او جده او امراته وقال غننت حملها في فلا بد لاشبهه ولا نسب الان يصدق فيه ما وان ملكه او يماضت عليه من شرع التنوير بلعاق من آخر باب الاستيلاء باب المؤلف بمثل ذلك ايضا فمن وطئ جارية باسرا اه (سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت منه ولادة ستة اشهر وتسعة ايام فهل يثبت نسبه منه وان لم يدعه وتزويجه فنفقه (الجواب) نعم (سئل) فحين ولدت بعد موت سيدها وادعت ان الولد منه لكونه كان يوطئها والحال ان السيد لم يدع الولد الاقر به فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم (سئل) في الممتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت باخرى العدة ثم ولدت ولدا تاما بعد ذلك الاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد الاول لفساد النكاح الثاني واذا وج الثاني ان يصعد العقد عليها رضاه (الجواب) نعم الممتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت الاقل من ستين من وقت طلاق الاول والاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان ولدت لاكثر من ستين من وقت طلاق الاول ولا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسته اشهر من وقت نكاح الثاني قالوا لثاني والاولا ناسية من فصل النسب (سئل) في رجل وطئ جارية بامه فمطلت منه واقر بان الحمل منه وادعاه بعد الولادة بصدقة الام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن للذ كور فهل يثبت نسبه منه (الجواب) نعم ثم قلها ما امر والله تعالى اعلم

* (كَلْبُ الْعَتَقِ وَالْإِسْتِيلَادِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْوَلَاءِ وَالْإِيقَاقِ) *

بنفسها من غير أن يؤذيها
هو بنفسه يقع عليه الطلاق
أَمْ لَا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق حيث لم يكن قصد
أن يكتنحها من المأوى والله
أَعْلَمُ (سئل) فلو جُل طلق
وحيث واحد وانقضت
عقدتها واسفر فتل من
زوجته هذه فقال طلقها
وانقضت عقدتها فقال له
الملك لم تطلق بل قصدت
عصاها وتركتها معاقة
فقال هي طالق ثلاثا فهل
الترجوع بها أو الحال هذه
أَمْ لَا وهل إذا ادعى ذلك
وصدقه يصدقان وله التزوج
بها أَمْ لَا (أجاب) حيث
طلقها واحدة وانقضت
عقدتها صارت أجنبية لا يقع
عليها شيء وإذا كان انقضاء
العدة معلوما عند الناس
يصدقان وله التزوج بها
وإذا لم يكن معلوما وشك فيه
عدلان فكذلك كما قلنا في
القضية والله أَعْلَمُ (سئل) في
رجل قال لزوجتي في مشاورة
أُمرتني حتى أطلقك فقال
الله بمرثك من الحسب
والشقاق فقال لهار وحى
طالق على مذاهب السليبي
فهل تطلق ولصدقته أو

أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ **(أَجَابَ)** يَقَعُ وَاحِدَتُهُ جُعْبَةً وَلَا يَقَعُ الْهَارِمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ حَقِّهِ قَوْلَهُ أَلَمْ أَقُلْ **(سَأَلَ)** فِرْعَوْنُ تَشَاوِعُ مَوْجَتَهُ **(سَأَلَ)** كَثْرَتِهِ مِنْهَا الْعِلَاقُ فَقَالَ لَهَا أَنْتَ مُطْلَقَةٌ مِنْ شَهْرِ بْنِ وَيُقُولُ نَوَيْتُ الْأَسْبَارُ فِي الْمَاضِي كَذَا بَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِنْفَالُ أَمْ لَا وَإِذَا قَاتَمَتْ بِقَعِ هَلْ يَقَعُ قَضَاءُ لَدَائِمَةٍ وَعَلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ هِيَ ابْتِهَاجُ فِي الْعِدَّةِ يُبَيِّرُ عَقْدُوهُ بَعْدَ مَا يَبْقُدُ حَذِيحًا مِنْ بَصِيرَةِ مَنْ سَوَّى مَا ذَكَرَ قَوْلَهُ أَلَمْ **(أَجَابَ)** يَقَعُ قَضَاءُ لَدَائِمَةٍ وَعَلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ هِيَ ابْتِهَاجُ فِي الْعِدَّةِ يُبَيِّرُ عَقْدُوهُ بَعْدَ مَا يَبْقُدُ حَذِيحًا مِنْ بَصِيرَةِ مَنْ سَوَّى مَا ذَكَرَ قَوْلَهُ أَلَمْ **(سَأَلَ)** فِرْعَوْنُ تَشَاوِعُ مَوْجَتَهُ وَاحِدَتُهُ جُعْبَةً وَلَا يَقَعُ الْهَارِمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ حَقِّهِ قَوْلَهُ أَلَمْ أَقُلْ **(سَأَلَ)** فِرْعَوْنُ تَشَاوِعُ مَوْجَتَهُ

التي هي الماتة هل يطلق الطلاق بغير حق إذا علمهم لا يقع الطلاق أم يشترط أن يقع مطلقا لا يكون تقييدا ولا تعليقا (أجاب) قياس ما قاله
الكشاف في فتح القدر وقد تعرف في الحلف الطلاق يلزمي لا هل كذا ريدان فقلت لم الطلاق ووقع نصيب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة
قوله إن فعلت كذا فانت طالق وكذا اعترف وأهل الأراف الحلف بقوله على الطلاق لا أفضل أنه يكون تعليقا لاتحاد الجمع وهو حريان
العرف باستعمال منه ومسوغ عمل التيقين ومساعدة شاهد الحال عليه فقامل والله (٨٥) أعلم (سئل) في رجل قال في حال الغضب

وسؤال الطلاق لزوجه
نزلت عنها زواجرها
تبين ذلك أم لا (أجاب) لم
أزمن نعرض لهذا في
كلامهم لكن رأيت فروعا
متعددة في الكتابات تقتضي
أنه يقع بهذه الطلاق البائن
إذا وجدت النية أو دلالة
الحال فتبين الاختصاص بالواقع
في الحادثة وإذا علمت أن هذا
يصلح جوابا للأدلة واستنبط
وتأملت في فروعه ذكرها
صاحب البصر والتأني
وغيرهما قطعت بعبادتنا
والله أعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق من زوجته
على عريانه أن تطلق من
فلان بكذا حتى ترك نسبه
والعريف منكسر هل يقع
على الحالف الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع لأنه بمنزلة
ولا يسرى إنكاره عليه والله
أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته روي طالق تحلي
للبيوت وتحري على وعن
قال روي طالق تحلي
للغناز بر وتحري على
(أجاب) بأنه جسي لان
قوله روي طالق صريح
ففيه وقوله تحلي للبيوت أو
للغناز بر لمولاه خلاف

(سئل) في رجل قال لمولاه الأصغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بلانية
بالاجماع حدث كان يصلح أن يكون ابنه قال في المتي ولو قال هذا ابني أو أعتق بلانية وكذا هذه أي
وغيرهما لا يعتق أن يصلح أن يكون ابنه أو أبا أو أما اه (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مدبر
فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق بغير حق سيدهم ثلث ماله أن كان له ماله وبسي في ثلثه إن لم يترك
غرمه وله وارث فيجزئ التدبير وإن أجاز ماله عتق كله وبسي في كل مودونوا ويستخدم المدبر يستأجر والمولى
أحق بكسبه وأثره (سئل) في رجل دبر جارا يتم في حصته من ماله تركه فخرج الجار يتم ثلثه ويريد بعض
ورثته معها فهل له ذلك (الجواب) عتقت الجارية المذكرة بغير حق سيدها من ثلث ماله لأن التدبير في
حكم الوصية لكونه تبرعا فاعطاه المولى ثلث ماله في ثلثه (سئل) في رجل له جارية لها من غيره
فتزوج ابن المذكرة زوجة الوجه الشرعي وجاءت منه أولاد فهل هم أحرار (الجواب) نعم قال في السراج
وولد الحر من العبد حر لأنه تبع لها (سئل) في عتق تركة في وصي وكبير أعتق الكبير حصته فكيف
حكم حصص الصغير (الجواب) قال في الجرد أن عتق نصيبه فشرى به أن يحرق أو ينسئ والولاء لهما
أو يضمن لوموسرا ويرجع به على العبد والولاء ثم قال بعد وقتين وأطلق المصنف في الشرط وهو مقيد
بمن يصح منه الاعتقاد ولو كان الشرط مضميا ينتظر باقائه أن يكون له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما
فله الخيار إن شاء ضمن وإن شاء امتنع أو كان له من ثمن نقل الملك فصار مكايبع واختيار السعاية
كالكتابة والولي ولا يبيع مال العبيد وكذا عتقه والقاضي أن يصب وصيا مختارا أحدهما وليس لهما
اختيار الاعتقاد والتدبير والجنون كالصبي كجاء بالبدائع اه (سئل) في أم ولد لها مولاهما هل تعتق بموته
من كل ماله ولا تنسئ إليه (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبر والاشياء (سئل) في الأمة إذا ولدت
من سيدها سقط ظهر بعض خلفه فهل يصير أم ولد ولا يجوز بيعها (الجواب) نعم ونقل الأولى من التنوير
في الحلف والثانية في الاستلاد (سئل) في عتق مائة سيدها عن بنتها وأخته الشقة فتوان عن العتق
فهل يتنقل ولا يزالان الم العتق (الجواب) نعم والمسئلة في الولاء من المتن (سئل) فيما إذا أبق عتق زيد
فأخذه جرو وأشهد أنه أخذه ليرد مولاه ثم أبق من يده بعد الأشهاد المذكرة فهل لا يضمنه (الجواب) نعم
والمسئلة في التنوير وشرحه (سئل) في امرأة تزوجت بغيرها فباعت لغيرها إن ماتت هذا الجار يتم
مرضها المزور في مرضه ثم مرضت من مرضها المزور ثم ماتت فهل لا تعتق (الجواب) نعم
وإن أضافه إلى مالك أو شرط صح أي أن أضاف العتق إلى مالك بأن قال إن سلكتك فانت حر أو إلى شرط
كقوله لعبدك دخلت البار فانت حر فإنه يصح ويقع العتق إذا وجد الشرط بحر (سئل) في رجل
زوج أمته من عبد الجار بين في ملكه ثم ولدها المبن فهل يكون الابن رقيقا (الجواب) نعم (سئل)
في الأب هل عتق أعتق جارية ابنه الصغير ولا (الجواب) قال في البسوط لا لملك الوصي اعتاق عبد العتق
ولو على مال ولا يضمن نفسه وكذا الأب لأن الاعتاق أضمر أرحم الصغير (قلت) وكونه على مال ليس
الاجل منه للعبد مولاه بعد العتق وبه من نفسه اعتاق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الأوصياء من
قتل الاعتاق (سئل) في عتق اشترا من سيده بشي معلوم قبضه وتسلم المشتري المألو وذهبه

المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحري أي حره فيقتل بانقضائه العدة اذ هو ثابت شرعا بصريح الطلاق بعد التحول والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجه روي طالق طلاقا حيا أو ميتا وإذا قلت تطلق حيا أو ميتا والفرق بينهما وبين ما إذا اقتصر على قوله روي طاق ما طلاقا
حيث أعتبت به بائن (أجاب) بأنه في قوله روي طالق ما علمه روي بصيغة الطلاق فوق ما بصريح خلاف روي فان وقوعه بلفظ الكتابة
والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ بابتائ طعام الضيوف فقتل فقال له أبوهم وجئت بفتين بدلا وتخالف أمرى طاق فقال طالق طاق

ولم يذكر الزوجين بل قصد الاحتفاظ بهل يقع عليه الطلاق أو مطلق واحد منهما مباشرة هذا أم لا (الجواب) لا يقع قال في البردة
 اسمها أو أصنافها له يتكلمها فإطلاق قيل له من حيث فقال امرأتى طلقته امرأته ومقتضاه أنه لو قال ما عنت امرأتى لا يقع والقول
 قوله في ذلك آخره أعلم بقصد والله أعلم (سئل) فيماذا شرط وكيل الزوج على وكيل الزوجة على أن لا يقع الطلاق
 هل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح (٨٦) الشرط (الجواب) لا يصح الشرط إذا لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اشتم

مع آخر في إدخال بنته على زوجها فقال أبو البت
 تكون زوجتي تجاور مثل ابنتي ما يصير لها دخول إلى شهر عاشوراء ولا يناله في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشوراء يثبت عليه شيء أم لا (الجواب) لا يثبت عليه شيء والجواب
 المعاذ المنتقد فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامها أهلها فقال أنت جارية إنما أقربك غيباً وطلافاً هل تطلق بهذا القول أم لا (الجواب) لا تطلق في الحائض في قوله لا مالك في ذلك لا يسلل في ذلك خلعت سيدك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال هذا كره الطلاق أوفى العضب وقال لم يؤبه الطلاق بصدق قضاء في قول أبي حنيفة قال أبو يوسف لا يصدق ومعنى أنت جارية أنت منتقدة معاذة ما تكرهه وهو قريب من معنى هذه اللفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان دخلت من هذه الثرية فأمرأتى طالق حتى يصعد واحداً (الجواب) إذا فعل عاتة

منقاد القرن واستخدم المشتري سنين ثم ادعى المملوك أنه حر الأصل وأقام بينة عادلة تشهد له بما دعاه فهل تقبل بينته ويقضى بموجبها (الجواب) نعم حيث انفاد القبل قبل قوله لا يبرهان شرعى كما صرح بذلك في البرازة وبغيرها (سئل) في رجل أعتق عبده في حصه مخز الذي بينه شرعية ثم مات عن ورثة وأعين أنه لم يصح عقلمكون سيده لم يكتب له مكا بالعق فهل يكون الاحتياض صحيحاً ولا عبرة بزمعهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل أعتق عبده مخز الذي بينه شرعية ولا أن يريد من أعماله كان مديوناً عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بزمعهم (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب الأيمان والنذور)

قد متاني كتاب الطلاق في هذا الكتاب من مسائل الخلاف بالطلاق فراجع هناك (سئل) فيما إذا استعز بمن ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعل وإن فعله يكون دينه بالكفر ثم فعل فعله عليه كفارة عين أو لا وهل يكفر بذلك أم لا (الجواب) أما الحلف بالله تعالى فله كفارة عين إذا فعل المخوف عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فيبني كما صرحوا به في كتاب الأيمان وأما الكفر فلا يصح أنه لا يكفر إن كان صدقه في اعتقاده عين وعليه كفارة العين وإن كان جاهلاً وعنده أنه يكفر مباشرة الشرط في المستقبل يكفر لزمه بالكفر وعليه تجديد الإسلام والنكاح كما صرح بذلك في التتو وشرحه والبر والجر وغيره وفي القينس والمز في الفتاوى والقنوي في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر إن كان الخائف يعتقد أن مثل هذا اليمين كاذباً كفرًا يكفر والا فلا لأن الإقدام عليها لا يكون وضماً بالكفر اه وفي المجتبى والذخيرة والقنوي على أنه إن اعتقد الكفر به يكفر والا فلا اه وأفتى بذلك شيخ الإسلام علي أفندي (سئل) في رجل أشهد علياً أنه أخذ بثمن جدها يكن في ذمته لمطبخ وإلى البلدة كذا من القرض فهل إذا أخذها من جدها لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لأن النذر لا يكون لمخوف ولا يصح الدعوى عليه بذلك ولا يقضى بالقاضي بالنذر وإن كان صحيحاً كافي بالخبر وبغيرها (سئل) في ذي صباغ أشهد على نفسه أنه انصب صوفاً صبغاً فصرى كعبه نذر للصومين كذا من الدراهم فهل إذا فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لعدم صحة النذر لمخوف وشرط النذر أن يكون من مسلم كافي البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكشوف ولا من سفيه عال كذا كره الزايلي في الجرو أما الحر به فابست شرطاً فصح نذر المملوك الخ من رسالة الصلواتان بحجم في النذر بالتصدق (سئل) في رجل قال ان فعلت كذا فعلت عليه كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل إذا فعله وكان النذر مستوفياً لشرائط الشرعية يكون شيئاً من وفاء النذر أو كفارة العين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحاً (الجواب) نعم إذا كان النذر مطلقاً بشرط لا يريد من غير دين الوفاء بالنذر أو كفارة العين على المذهب كافي التتو وروى البرز وبه يفتى في البرازة وعليه القنوي لكثرة السواقي وفي الهداية لأن فيه معنى العين وهو المنع وهو بظاهره نذر مخبر وبمثل إلى أي الجهنن شاء أي من الوفاء بالنذر أو كفارة العين وهذا التفصيل هو الصحيح اه ولا يجبر القاضي على ذلك لأنه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في التتو وبغيره والله أعلم

متناهى بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل تشارب مع زوجته فقال لها أنت طالق إلى سنتين ولا (كتاب نية في الحكم) (الجواب) يقع عليها بعد السنتين طلقاً واحدتر جميعه صرح بالحكم المذكور صاحب البر والبرازة وبه والوالا الجيتو غيرهم من كتب الحنفية قال في الولو الجيتان الطلاق لا يجمل التأقيت فتكون هذه إضافة الإقاع إلى ما بعد السنة وفي البرازة به تكون إلى عيني بعدلان تأجيل النوع غير ممكن فأجل الإقاع فله والحال هذه أن يراجعها بعد هاتين عتقها جابراً عليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل قال

لزوجته أنت على حرام ونوى ذلك الطلاق قال صنفه الثاني العقد أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الأول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنا
والأول بائنا والبائن لا يلحق البائن (أجاب) تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علما لنا قال في فتح القدر والطلاق الثلاث من قبيل الصريح
اللاحق بصريحه وبأنه وشبهه في البحر والنهر ومخ الغفار وغيرهما من الكتب وفي مثل الأحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن الغفلى
لا يلحق البائن الغفلى أما البائن المعنوي يلحق الغفلى مثل الثلاثة من الميسوط انتهى قالوا (٨٧) وهي حادثة وقعت في حبس رجل أبان

(كتاب الشركة)

(سئل) في شر يتي عنان شرط المرح والحسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما الآخر بأن يدفع
لعماله لا تخزن ماله كل يوم كذا يعمل في الشركة فحصل ما أذنه بدفعه لعماله في مده معلومة
وحصل خسرات في أصل المال بل تعدوا لتقصير فهل يكون الحسران على قدر المال أو يتقبل قولنا المأذون
بيمينته في ذلك أنه احتساب ما أذنه بدفعه لعماله (الجواب) نعم قال قارئ الهداية القول قول الشرىك
والخاضع بقدر المال المرح والحسران مع جملة ما يلزمه أن ذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضمان والرد
إلى الشرىك والافراز (سئل) لفر جدين زرع في أرض وقدر مشتركة بينهما فاستقروا على بيعها وعلما
حتى استقصوا ريداً أحدهما الاحتراض بيمينته معاملة بكونه ساكناً في القرية ويطعم الضيوف الواردين
الهادون شركة الآخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم (سئل) في قرض مشترك
بين زيد ودعير وزيد بعها وهي تحت يده ولعمر وباتها طلبها عمر ومن زيد مزار التكون عند مقي فوبته
فأنتع ثم كواها بنار بسبب عله بها بفراذنه وعمل بها عيب نقص فبها بسبب ذلك زيد وعمر وأن
بعضه ما نقص من قيمته مستنها بالوجه الشرى فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الرجعية سئل
في قرض مشترك كواها أحد الشرى كله بنار بفراذنه من الباقيين بفراذنه فآذى ذلك إلى هلاكها
هل يضمن ما يخصهم أم أيا الشرى أم أجنبي في نصيب صاحب فلس له أن يعاير الإذنه صريحاً أو دلالة
خفية اتفقت الأذن مطلقاً لكون المعاملة على تفاوت في الناس ضمن الشرى على ما يخص بقصة الشرى كقولهم
التدعى ضمان السراية بطرقه الشرى اه ولا يخالف هذا ما في الفروقات دالة مشتركة قال
البيطارون لا يضمن كباقيها كواها الحاضر لا يضمن اه ومثله في الجاري الزاهدي لا يضمن اه اعتمد على
قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر إلى قوله بعير معرفة وإلى قوله صريحاً أو دلالة يظهر أن وجه عدم
الخالفه ظهوراً شافوا والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا تشارك زيد وعمر في مبلغ من المراهم تسلمه
زيد بأذن عمر ولعمر به وإلى عمر على قدر المال واتجه به مدد ودفع لعمر ومنه مقدار ما علموا بالعاسبه إذا
تفاضل الشرى ثم جدد عمر وما أخذ من زيد من مال الشركة فهل يقبل قول زيد بيمينته (الجواب) نعم ونعلا
ما صرنا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وغيرهما فبها لقسمة سكنها زيد وحده ولا يرضى عمر و
بالسكنى مع قباير وقال المأذون جرحي سكتاً وتسأروني حتى أوبسكنها كل مناعفهم به بحسب حصته
مدته فهل له ذلك (الجواب) نعم وأما القاضى في هذا الاختيار وجسم الأوجه الثلاثة أو يخرج منها زيد
وتؤجر لاجنبى ويقسمان الأجر بحسب حصصهما أو الحاله هذه وأقضى بذلك المرحوم الجدي عبد الرحمن
أفندي العمادى (سئل) في مهرة مشتركة بين زيد وعمر ونصقين وهي تحت يد زيد فوهو البستاني
لترعى في أرض البستان وفارقها بلاناً شرىك ثم فقدت بلانته من البستاني ولا تقصير في حفظها وتعد
احضارها فهل يضمن زيد قيمته نصيب شرىك (الجواب) نعم والسرى في ذلك أن الشرىك حكمه في حصة
شرىك حكم المودع على الخبر بمن من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير من الوديعة
ولا يضمن مودع المودع فيمن الأول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لأضمان بخلاف مودع العاصب

فطلعه هاتولم ينو الموكل الثلاث هل يضمن أم لا (أجاب) لا يقع شيء في كافي الحالك من كتاب أو كله أو كذا أن يطلق امرأته فطلعا هو الكل
ولا نأوى الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة فلو لا يقع واحد خرج جميعاً وتوكل في كتمان من الكتب وأنه
أعلم (سئل) فلو جلد آدمى زوج أخته بمال أو كلاً عنها أنه طلقها بعد السنول لها طالبها بموت خرصا فلو سأل سؤالا بأجلها بائناً استنى طلب
ما يثبت الاستثناء فذكر أن لا يثبت له بلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم يشهد عليه شهوداً به أو وقع الثلاث ويكون القول بقوله لا سيما هو

ورجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية أن القول بقرينة لا يخلو قوله لا يخلو بعضهم قيل إن كونه معروفا بالصلاح فيقبل قوله ولا لا يقبل إلا بنبهت توجب على المتأخرون بطلان قساده أهل الزمان يبقون لا يعدل عن ظاهر الرواية كما صرحوا به إن ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لا يثبت قولنا في البصر الرافق في كتاب التماسا خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوح عندنا قروء في الأصول من عدم إمكان صدور قولين مختلفين (٨٨) متساويين من مجتهد والمرجوح عن طريق قوله اه (وأقول) كما غلب الفساد في الرجال

فبعضنا ما شاء وأذن المردع وجع على الغاصب اه (أقول) يشكل عليه المسئلة الأولى تتم ما صرحوا به من أن كلاما من الشريكين في شركة المال أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقد لئلا تم (سئل) في فرض مشتركة بين زوجين وذكور وذكور ينفصها لعمرو وبكر النصف الأولى خرباعز ينفصها المختص به من رجل وسلمها منه باذن عمرو فقط ولم باذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف للزور من شخص وسلمها منه بدون إذن من بكر أيضا وأركبها الشخص لا خوف كما فرقت عنه وأسقطت مهره وماتت ومسند الأركاب للزور بدون إذن بكر أيضا ويرد بكر فبعض النصف الموقوف قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الحصة

ثم الشريك هاهنا لو باع * حصته من فرس وباتباع ذلك منه الأجنبي وهلكا * وكان ذا نصيبا من الشركا فان بشاؤا ضمنوا الشريك أو * من اشترى منه على ما قدروا اه

لهما دابة فباع أحدهما نصيبه وسلمها إلى المشتري بغير إذن شركته فهلكت عند المشتري فالشريك يغير بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك لم يضمنه نصف الثمن وإن ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع عما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب من شركته قارئ الهداية والنوع صرة الفداء * وسئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركة بين فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهلكت فأجاب الشركاء بخبر وإن شاؤوا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اه وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خبرية (سئل) عن مواضع لهما غائب أحدهما فدفع الشريك الأولى تركها إلى الزاني هل يضمن نصيب شريكه (الجواب) انه يضمن إذ يمكنه حفظها بغير إجازة فلا يصير مودعا بغيره ولو تركها الشريك الغائب في الضرع لم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصبه فيما يحفظ اه فصولين (سئل) في فرض مشتركة بين زوجين وذكور وهي ينفذها بتفريعها مدته ثم طلبها من شركته فهلكت عند المشتري (الجواب) نعم الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المردع والمردع بالبيع ضمن لما حاك عند المدعي كالأقضي بذلك الخبر إلى (سئل) في جارية مشتركة بين زوجين وذكور ونصليين وهي تحت يديز بدفعها إلى بكر ليعملها وسلمها وقرارة عملها وكل ذلك بلا إذن عمر وثم سلمها بكر إلى زيد ضعيفة بسبب الحمل وماتت عنده ويرد عمر وإن بطلت به بجملة نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم أحد ربي الدابة استعملها في الركوب وأجل المتاع بغير إذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المتاع وأعلم أن يحصل كلام الإمام الزبلي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة مالك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه بغير الشريك من الأجانب إلا بآذنه لعدم فهمه أو كونه تنازلي التراضي (سئل) فيما إذا دفع زيد حصته لعمر ولعطفه وربيه بنصفه فرباه وعطفه مدة فهل ليس له سوى أجره وحله وتزيمته ومثل علفه (الجواب) نعم وقد أفتى به الشيخ غير الدين الرزلي والشيخ الرحيمي في الإجازة (سئل) فيما إذا قل أحد شريكي العنان في استقرضت من فلان كذا من الدراهم التجارية هل يلزم مصادرة صاحبه (الجواب)

غلب الفساد في التسامع فمن يبلغ فسر بما تكروه الزوج فصدور عنه الاستثناء وتكره الخاص منه فالقبول يظهر الرواية أحق وأولى وينتقض بأجل الأمر إلى الله تعالى العظم والله أعلم (سئل) عن حادثة حدثت بدمشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها إلا رجل شافعي المذهب من علمائها أفتى بوقوع الطلاق فيها على الخلاف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع عرف على محلة يبيع منها أموالا فأقبله الثام بعد طلبه منه فدرا فوق طاقته وعاضقه في أدائه فقال له على الطلاق بالثلاث أنك من أهل النار فلامه الحاضرون على هذا الخلاف فقال جمع من العلماء الكرام نقل عنه عابها الصلاة والسلام أن العرفاء في النار هل وقع الطلاق على زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد الجدل وسؤال التوفيق لتسام الضرير والتدقيق بقوله ما وقع بذلك عليها طلاق باجتماعنا واتفاق

وجهه النسك والاحتمال إذا علم ذلك الإمامين المتعالم كما صرحوا به في عدة أنت طالق إن شاعته تعالى بأنه لا يطالع على ذلك بحال ولو أراد المدعي أن يثبت ذلك لاحتال قال ابن خرف شفي شرح الجمع بعد أن ذكر مذهب مالك في أن شاء أقدمه على أنه لو لم يشأ أمه أخرى على لسانه التعلق ولنا أن مشيئة الله وقوعه غير معاملة فلا يقع كقول علي بن عيسى أن غائب لا يوقف عليه اه ولا شك أن كونه من أهل النار ولا لا يقبل العلم واحد بين من علم الله إلى المتعالم فيؤازر كونه من أهل النار عند العز والرجاء

وجوب عدم الحنفية في واقعة الحال اذا الخبث يكون بيقين شرعه وهو عدم كونه من أهل النار. وهو خلاف هنا وعن مائر الارز والاشرار ولا يعلم الا المؤمن المومنين العر والجابر هذا وفي الحاوي الى احدى ما هو صريح برض (م) لبرهان صاحب الحط ان كان لا عذبا لاي في الغير فان طلق لا يثبت لانه مجمل فلا يقع بالثبوت كقول حلفا بسبب طهر قلب أحدهما غراب والآخر حاتم ولم يعلم ذلك لا يثبت أحدهما وروى تلو الجابح الاسمر فجد بن وليد السمرقندي قال ليهال كان رأسي أثقل من رأسك (٨٩) فان طلق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه

وهذه صراخ في واقعة الحال اذا علم كون العون الذي هو العريف المذكور من أهل الجنته والقرأ من أهل جهنم التي هي دار الفسار والفساق والكفار والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته نوبا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب) يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتكون زوجية ويلغو الزائد وله صراحتها في عدتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غلب عها زوجها وجهها خضبة منقطة وتور كها بلانقة ولا متفرق شرعي وتضررت بذلك ضررا، ما ينفادص عليه بذلك وأنه غاب فقيرا معسرا لا قدرة له على نطقها تاركا لها في منزله ويحل طاعته ولا قدورها على أن تصبر على ذلك للمقراها وطلبت من الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها باحضار بيينة تشهد بما عدى فاحضرت رجلين عدلين شهدا على طبق ما دعت فيكم فسخ النكاح عليه مستوفيا

نعم قال أحد شركي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة ولم يخاصصه من صاحبه لان قوله لا يكون بحسب التزام الدين عليه وان أمروا واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا عكسا لاستدانة على صاحبه ورجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توصيل بالاستقرض والتوكيل بالاستقرض باطل لانه قول كليل بالثبوت الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم فيثبت يكون المال على الموكل لاعلى الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) وباني تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما اذا استقرض أحد شركي العنان مبلغا معلوما من الدراهم لاجل الشركة برضا الشركة المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فله ذلك (الجواب) نعم ولو استقرض أحدهما مالاً لزمه مالان الاستقرض تجارة ومبادلة معنى لانه ملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة والاستعارة وأما ما كان نفذ على صاحبه صعبا السرخسي من فصل ما يجوز لأحد شركي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شركي العنان مالا للتجارة لزمه ماله ثلث مال بحال فكان بمنزلة المصارف خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ومثله في الوالدية والظهار أن الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقرض هنا ثابت باعترا ف الشركة ومنها صراخ ثابت باقرار المستقرض فقط فلا يلزم الشركة الا تحركا فيفسد التعليل المار بقوله لان قوله لا يكون بحسب التزام الدين عليه لكن انفي الخبر الرمي فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا الشركة ودفعته دينه بان القول قوله بينه قال وقد مر جواب أن الشركة اذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذوها ان كان المال في يد المقرض لا راجع وله أن يأخذ المال مائة دينار صرح بذلك في المنع فقلنا عن جواهر الفتاوى اه وقال في خاتمة على الخ مافصو وجه ذلك انه اذا كان المال في يد المقرض قرأه أمين فسد ادعى ان مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما إذا لم يكن في يده لانه يدعى يناط به وأقول لو قال في هذا المال الذي في يدي كذا بقل أيضا لانه ذو البدو القول قوله في اليد فيما يده انه كما يقبل قوله انه لغير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه أفتيت اه كلاما فاقاد ان قول الخاتمة فيما مر من مناصصه صاحب مجموع على ما تألم يكن المال في يده بدل ما في جواهر الفتاوى لكن بشكل على هذا ما في البصر من المحيط ونصمان لم يكن في يده مال ناظر وصولا للشركة أعاناً أو امتعة فاشترى بدواهم أو ذنان زينة فالشراء خاصصون شره لانه لو وقع على الشركة تصار مستند بناعلى مال الشركة وأحد شركي العنان لا يملك الاستدانة الا أن ياذنه في ذلك اه ثم نقل في البصر مثل ذلك بعد وقتين عن البرازة ومثله في الوالدية ماله لانه لو وقع مشتركا تضمن ايجاب مال الزائد على الشركة وهولم رض بالزائد على رأس المال اه وفيها ايضا وان أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شره به وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقرض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين وكذا في كونه ملك الاستدانة بالاذن ولا فلتا مل وقد يوق في ماني البحر ويزم ما قبله بحمل ما في العر والوالدية لانه لانه يلزمه ما استدانه أي لو ملكه يلزمه وحده ولا يطالب الشررك الا تحركا فيمنعوكذا كان فاعا بطالب

(١٢ - فتاوى حامدية - اول) شرائط الشرع بتدبير ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها من زوج آخر سترها وحضر الزوج الأول وريدا بطلان الحكم له ذلك أم ليس له ذلك حديث كان عن ضرورة كينة مسوعة (أجاب) حيث ثبتت الضرور وروا شئت الحاجة إلى ذلك مع الفسخ على الغائب كما في به فتاوى الهداية وغيره وليس العتق ولا غيره باطلا هذا هو المفتي به عند المحققين من علمائنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب بما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافذ عن المحل جد به لما يلق التسامع من الاضرار والمشة والغاي (أجاب) تنقل في جامع الفصولين عن الخبر جليلين أحدهما بدعي كذبة المهر على حاضر وأخرى أن دعوى آخر ضمان

نقطة العدم معلقا بوقوع القرعة وثالثا بالادعاء بوجوب على ملائمة ويحكم بالقرعة لعدم اتمام هذا العمل الى جهن قلبا ووجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يتحاشا في سماع مثل هذه المعوى نظر الغائب ثم قال أتول وفي هذه الحيلة نفي الثاني بما ورد في الحيلة الأولى من النظم وروى (ص) الخلاصة قائلا ورد ذلك الظرف بما يشاء قال ولكن مع هذا الحكم بالقرعة على الغائب نفذ حكمه لا يختلف المشايخ فيه وفي الصريح إتيان طلاق (٩٠) الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب اهـ وقدم في جمل الفصول قبل

هذا أنه قد اضطررنا في مسائل الحكم للغائب عليه ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر يثبت عليه الفروع بلا ضرورة أب ولا أشكال فالظاهر أن يتأصل في الواقع وبلاط الخرج والضرر وإن دفعني بعضها جواز أو فساد ثم قال مثلا لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب أو غلب المدون عن البلدة أو تقدر بوجوب على الغائب والمطمان قلب القاضي وغلب على ظنه أنه حق لا تزور ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوى بوجوب دفع الفرج وتعميمه في ماله (علم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبدالله الغزي التبرائشي في منتهى نزهة الاصول في باب الطلاق الصريح بقوله بخلاف أ كره ما اتاه المنة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا بد من في الواحدة بعد قصره بوقوع الواحدة الباتة ان لم ينفذ لاني قوله أ كره ما بالبعد له قوله فيه

به المستند وحده وذلك لاننا في أن المستند له أخذ أو أخذته له ولو خطب بمال الشركة وأنه يصدق في ذلك إذا كان المال بيده لأنه آمن بالله تعالى أعلم وهذا هو مسأله الاستدانة بالدين تقع كبراهين يكون كل من الشريكين في بلدة فسترى كل منهما بالنسيئة ورسول الى الاستدانة ولاشك انه يكون مشتركا بينهما قال في الولو الجنب حتى قال لغيره ما شترت من ثي فهو بيني وبينك أو اشترى كاعلى أن ما اشترى من ثيابا فهو بينهما في ولا يحتاج فيه الى بيان الصفو والقدر والوقت لان كلاهما ماصو وكلاهما في الاستدانة في نصف ما شتر به وغرضه بذلك تكثير المال في ذلك لا يحصل الاجموم هذه الاشياء اهـ والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الحاشية وليس له أن يبيع حصته صاحبها ما اشترى الا باذنه اهـ والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع اهلهم يبق يددها هم أو دائره لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضائع لاهلهم ودايره وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصية حيث يبق في يددها هم ولذا نأير خصص عليه في النسخة في الفصل الخامس من شركة العنان ومثله في الصريح المحيط (سئل) في جماعة مشتركة في عنان في فرع خاص من التجارة وهو البان ومال الشركة تشتت بدينهم بأذنتهم فساقر زيدواشترى بعض مال الشركة بنا وبعضه أمتعة معلومة لغيره من غير جنس تجارهم سحمت فقتل الامتعة قاتل بوجه في أثناء الطريق وزعم زيد بأنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصا به على (الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارهم ما وأشهد عند الشراء انه يشترى له نفسه فهو مشترك بينهما لأنه في النسخة بتزلة الوكيل بشراء شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارهم فله فاقطاع هذا النوع من التجارة في ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب ما يجوز لأحد شريكي العنان ومثله في الصريح نقلا عن المحيط أيضا مجموعة الاقروى وفي فتاوى قارئ الهداية سئل اذا اشترى أحد الشريكين عينا ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراؤه لنفسه فله على بقوله لا أم آليات كانت شركة عنان وله ببنائه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فاشترى له وان لم يكن له ببنائه فان تقدم مال الشركة فالشترى على الشركة اهـ (أقول) لعل قوله فالشترى له مقيدا بالملك من جنس تجارهم كما وقوله فالشترى على الشركة مقيدا كان من جنسها فليأمل شرأ يتخط بعض العلماء مع المؤلف مانصا أقول يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعدل عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحتمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس تجارهم ما وافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ الهداية مع اطلاعه عليه اهـ (سئل) فيما اذا مات الشريك بمجهول مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب صاحبها بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويضمن الشريك بقوله بمجهول لا نصيب صاحبها على المذهب اهـ ومثله اذا مات المضارب عا دينا في تركته كلفه العائد في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهانية (سئل) فيما اذا باع أحد شريكي العنان من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفعه بالمشتري عن ذلك الى الشريك الا سأل في

بالتألف المنة من فوق ضبط صحيح أو غلط مخرج أو هو حرمه القل وسبق اليه كله القضاء والقدر حكى على تقدير أن لا توجد وقوعه من يقع تلاوة غير قارئ من المنة المنة أو قارئها فينبغي ما عمله الله له يكون ثلاثا أم واحدة بائنة أم رجعة أم يفرق الحال بين النسيئة وعدم النسيئة وهل للاصحاب في هذه المسألة بخصوصها أي مسألة التألف المنة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دالة تقوم مقام الصريح الجواب يستفصل على الوجه السابقين والطريق الاحسن بما لا يحد عليه (أجاب) قوله في المتن المذكور بالتألف المنة من فوق هول والمذكور في كلامهم بالتألف المنة في البحر التي هو معروف منه قال وأشار في صاحب الكذب بأغش الطلاق الى كل وصف كان على أفعال

لأنه متفاوت وهو يحصل بالبنوة وهو الخش من الطلاق الرجعي فحصل أعيب الطلاق أسوأ وأشنع وأخصموا أكبرها وأغلظها أطولها وأعمرها وأظلمها الأقول أكثره بالنساء المتكاثرة فحقبه الثلاث لا يدين إذا قال في ست واحدة ولم تر أحد اضطره بالنساء الثناتين فوق وإنما الكل ضبط بالنسبة توجه في مقابلة أكبر ما يوجد فكان عن سهو قطع العلم الواقع بالنساء كسبى الميقم هذا الفضل فآخى بضميه نظر الفقيه أنه يقع به الثلاث لا يدين ويدل على ذلك ما مر به من فاضحات في دولة القناري في فروغ كثيرة (٩١) فالتام ما بعده إلى أنه لو ذكر حرج فإمكان

ثم ياتر عقد البيع فهل لا يبرأ زمن حصته البائع (الجواب) نعم كافي الجبر والحلاصة والمنع (مثل)
فهبذا سكن أحد الثرى سكن في الدار المشرقة كنيته ما يطرق في المائتين ولا لاجارة ولا أسرة حصته شرعية
والآن يكف شرعية الذي لا يسكن إلا دفع أسرة حصته في الدار المشرقة أو يسكن في الدار بقدر ما سكن
بدون وجه شرعي فهل لا يلزم ذلك (الجواب) نعم كافي في المنظومة الحسية

ومثله في التور ورواها وصور المسائل وغيرها (سئل) في ادوا غير مقسومة مشتركة بين رجلين غلب
أحدهما وروى الحاضر أن يسكن فيها شتر حصة فهل ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غلب أحدهما واسع
الحاضر أن يسكن بقدر حصة ويسكن الدواكله كما لو أحاديم بينهما غلب أحدهما فالعاصر أن يستفهمه
حصته وفي الدواكله بها الحاضر لتفاوت الناس في التركيب لا السكنى والاستعداد فبقدر العائب
بركوبها لا يهاونوا العين في الخامس والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله في العمادي والقصورين من
التصرف في الأعيان المشتركة آخر الكتاب وبهذا ذكر م في صل غاب أحد شريكي الدار فإذا الحاضر
أن يسكنها جلا وبو جلا يفتي أن يفعل ذلك فإنه إذا التصرف في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء إذا الإنسان
لا يمنع من التصرف فيما يملكه بل يوزع ما جلا وأخذ الاجر يرد على شريكه بقدر نصيبه ولو والا
يتصدق للممكن الخشب فسحق شريكه فكان كما يصح أن يتصدق بالاجر أو يرد على المالك وأما نصيبه
فخطيبه هذا لو اسكن غيره أمالو سكن بنفسه ليس له ذلك فإنه قاضيه ذلك شخص إذا أنه أن يسكنها بلا
أن شر يكمل حاله ضرورة إذ يتصرف عليه الاستدانة في كلمة فكان له أن يسكن في حال غيبته بخلاف
اسكن غيره وأليس له ذلك فالسائل حضره بلا أن فكذا في غيبته وفي القتيقن واقامت الناطق أرض بينهما
فغالب أحدهما فشر يكمن أن يزرع نصفها ولو إذا ذلك في العام الثاني يزرع ما كان يزرع وقد كتب في
القسم أن القاضي بأذن الحاضر في زراعة كلها كي لا يضيع الخراج له (سئل) فيما إذا كان لكل
من يذرع وعقاروا في ملكه مفترقه فترافعا على أن ما يحصل من زرع العقار بينهما نصفين واستمر على
ذلك سبع سنوات والحال أن يزرع عقار زيدا أكثر ويريد بطل بالبحر والقدرا الذي الذي دفعه لعمرو
بنه على أنه واجب عليه بسبب الشركة كالزور فله يسوغ بذلك (الجواب) الشركة كالزور فغير
معتبر فيجب أن يزرع عقار زيدا أكثر تبين أن ما دفعه لعمرو من ذلك نافع على أن أنه واجب عليه ومن
دفع شيئا ليس بواجب عليه فله استرداده إذا دفعه لوجه الهبة واستهلكه القايض كفي شرح النظم
الوهابي وغيره من الفترات (سئل) فيما إذا كان يذرع وحوش مشتركة بينهما نصفين ولا يدفعه
معرضا خاصة فاجتمع من يزرعها في الحوش ويزعم عمرو أنه نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش ولم يكن

(سئل) في رجل غصب من زوجته حلة الخسولة فقال لها أرفقي وأما طلقك فقلت أنت أراك الله فقال لروحي طالق هل يتمتع عليه من احبها في عهدها أم لا وله من احبها قال لا هذا من ربي التمسك أو التأسيس أو لا (أجاب) لا يتمتع عليه من احبها في عهدها ذلك انزالا للزكوة مستقلا بنفسه بل يعلى الطلاق عليه لان قوة وأما طلقك فعليه وقوله روي طالق الشاة طلاق سواها فذلك من ربه وأما من لم يعلم استحلال العدد لروحي في البيوتة (٩٢) في الحرصع نية لتأسيس حبيته لم يقطع قبله شي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب من احد عيز وجنبه للفسوخة

الحوش معاذ الله فهل ينعى عجز من معارضة في ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية أحواله فانما يحل المستاجر جناه ويعت فيه فالتمتع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان الزوج أو أدنى يمتنع فيه الغيوب والبهل الخبيث يكون له (سئل) فيما اذا كانت حارسه شركة بطريق المكين يزود وجا صاعدهم ما كدت نفسها غير أن الجماعة يخالن فيها الاجانب بلاذن يزودوا جهمري فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفق به الخبر الرلي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بفراذن الا تحوان كان مشتركا كاهو حرام والله أعلم اذ بين آخرين واثنين ولهما زواج وان فلا ضرر وان عتوا زواج الاثنين من البتول فيما اذا لم يكونا عجزمين لزوجتهما فمقتضى باب الاختلاف بين الزوجين (سئل) فيما اذا كان زيدا وعمر وشركي عنك بمال تحت يد يزود دفع زيدا لعمر ومبلغان الدراهم بعضهم عن بضائع مختصة بعمر وبعضهم أصسل مال الشركتي في تحت يده ما تبين من المائتين وزعم عمر وأن المبلغ الذي قبضه هو عن البضائع فقط وزيد يقول لانه من المالكين فهل يكون القول قول الدافع بينهما (الجواب) نعم لانه أعلم الدفع ولاقال المستأجر دعت البتلة ما دفعتم الدين وقال الاجير من الاحرة قال القول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع من وأما الثاني من اجارة البرازية انشروا من القولين له عليه بيان من جنس واحد فاذي الدول شي من المال صدق انه دفع ما يجهت فستقل ذلك من منته القولين وفيه أيضا شري من الدلال شي أقدم العشر قدر ادهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دعت الدلالة في صدق الدافع بينهما لانه ملك اه ومثله في لسان الحكم والعامة (سئل) فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان من مال الشريكة بلاذن شريكه الا تحرق وتلفا القرض فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم ياذن له شريكه في ذلك اذا ناصر بها ضمني ولا يجوز لها في ضمان ومفاوضة تزوج العبد ولا الاتفاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصر بحايه سراج وفيه اذا قاله اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة علائي وأجاب قاضي الهادي عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا المضارب بجماله أو بماله غيره لا يكون أورد بماله اذا قال لشريكه اعمل برأيك فله مال الشركة والمضاربة بجماله أو بماله غيره لا يكون متعبدا واذا خلط لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعبدا بالخلط فيضمن مطلقا هاهنا كما اذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا ان قيم الاخر يمتنع على الاذن وأجاب عما اذا وضع أحد الشريكة مده على بعض الثمرة فاخذها مديعاه القدر الذي خصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع به عليه يضمنه لانه لا تقوم عليه بنية أكثر من ذلك وما وضع به عليه يكون مشتركا بينهم فيخاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم أو يحيزون فله وأجاب عما اذا باع الشريكة حصصهم من الثمرة الواحدة منهم عنادوا والمشتري لا يرضى الا بشريهما جميعا وكذا اذا أحررا والا واحد منهم بقوله لا يحضر أن يسرع مع الشريك بل يبيعون حصصهم فقط انخذ الثمرة وتقسيم وكذلك في البار الموقوف لا يجبر على الاجاز بل يؤجر شريكه كاهو حصصهم والمستأجرون يهاونون المتمتع في السكنى بقدر انصابتهم وأجاب عما اذا أذن لشريكه أو لأجنبي في صرف على عبارة فهل القول قولهما هل لهما الرجوع عنه القول قولهما في الصرف مع بينهما ان وافق

من احد عيز وجنبه للفسوخة فقال له اروي طالق مثل انفق فبذا يترجم (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواخه المراجعة بعد جديها والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بائنة بدون النية نحو اذهي طالقاً ابرجعة (أجاب) يقع واحدة رجعية وان قوى الاكثر أو ابانته ولم ينو شيأ لانه صريح اذ الكتابة ما احتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا أيضا كما صرح به فاضنن في الكتابات وهنا الصريح مذكور ولو اقتص على لفظ روي بمعنى اذهي لكان من الكتابات فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلام أئمتنا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بعد انقضاء عهدها منه بصغر ليعلق بقبول أبيه به بغير معاينة يشهد ودخل بها وطلقها أبو الصغير يعرض للصغير وتزوجها المطلق لانه لا تافروا ودخل

بها وطلقها فقبل له انها لم تحل فطلقها وتزوجها انشوء البالغ فورا وخلها بما لم يطلها هو فالحكم في ذلك كله المظاهر الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي صحيح بعقد أبيه بغيره من يتعدى النكاح يحضرهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان محال أو غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن يطلها به بالبلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرح ابا المارد المراهق الذي يجمع له وتحرر له لا تنوشته في الجماع وقدرة خمس الاثمة عشر سنين وحيث تقرر ذلك فالمرأزة وجه للصبي باقية على عصمته وعقد المحال له غير صحيح ووطؤه لم يوطئها وطئها جودا العقد وان كان فاسدا فحينئذ هو المثل والدعوى ثبت

صاحب التاج راجعاً فها تلاقى الحادوي والخاصات الخائضات ونص في البحر أنه يقول أن يوسف قالوا عليه الغزوي اه (مثل) في جبل ولا
 حاكم قسم قربة فانتخذ كلامه غصينه لاصرف قال جبل العلاقات ثلاثاً ما تطلع تحت يدك كلامه من الحاكم الولي على القسم ثم لا بعد من
 قسم القرية ثانياً وصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيال من جانب فويل تحت الحاقف المذكور الكيل معه أم لا (أجاب) لا تحت الحاقف
 أن في يكونه تحت يدك قد رونه أو سلطاناً (٩٤) أو ملكه أو حرمه أو الحاقف هذه ليس تحت يدك هو تحت يد الحاكم الذي نصه فلا

يَحْتَبِثُ لِمَا تَفْعَلُ مِنْهُ
وَأَنْ تَرَى بِكَوْنِهِ تَحْتَبِثُ
كَوْنَهُ كَمَا لَفِيَّاهُ عَلَيْهِ تَحْتَبِثُ
يَحْتَبِثُ كَمَا وَظَاهِرُ وَأَنْ
يَكُنْ نَيْتُ يَحْتَبِثُ لِمَا تَصْرَفُ
الْكَلَامُ إِلَى التَّعَارُفِ عِنْدَ
الْإِطْلَاقِ وَآلِهَاتِهِ أَعْلَمُ (سُئِلَ)
وَهُوَ بَيْتُ الْمُقَدَّسِ عَنْ
رَجُلٍ قَبْلَهُ أَنْ تَسْأَلَ
ذَهَبِي إِلَى الْقَرْيَةِ الْغَلَاتَةِ
يُخْبِرُ بِمَا هَاقَ أَنْ كَانَ قَدْ
رَاحَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ لَهَا
فَهِيَ طَائِقُ قَتْنٍ أَوْ اثْنَيْنِ
مِنْهُنَّ ذَهَبِي إِلَى الْقَرْيَةِ مَعَ
هَلْ يَقَعُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِمَا أَمْ
يَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَمْ
يَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
(أَجَابَ) بِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِمَا
لِأَدَانَةِ مَنَّهُنَّ عَنِ التَّخَرُّبِ
الْإِذَا تَرَى وَاحِدَةً عَيْنَةً أَوْ
مِثْقَالَ فَيَدِينُ فَيَقَعُ عَلَى
الْمِثْقَالِ فِي صَوْرَتِهَا عَلَيْهِ
التَّعْيِينَ فِي الْمِثْقَالِ سَمْتًا
بِأَنْ وَاحِدَةً تَنْكَرُ فِي سَائِ
الشَّرْطِ قَتْمٌ وَطُوبَى بِالْإِطْلَاقِ
فَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُ كَمِثْقَالِهِ
صَرَحَ بِالنَّزْلِ طَائِقًا إِلَى
مَسَازِيرِهِ بِالْمِثْقَالِ وَرَاحَ كَتَبَهُ
بِالْمِثْقَالِ وَرَاحَ كَتَبَهُ
بِالْمِثْقَالِ وَرَاحَ كَتَبَهُ

فما كان من تجاورهما من الربح فينبينهما على الشرط فلا يدخل أحدهما فان مرض أحدهما لم يعمل
وعمل الآخر خوفهما بينهما وفي الضغط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه * الأول أن يشترط العمل عليهما وإن عمل
بينهما متصفين والوصية على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح فينبينهما على ما شرطوا من
شرط العمل على أحدهما بنظران شرط العمل على أكثرهما بحاجزان شرط على أقلهما بحاجزة
لا يجوز والربح فينبينهما على قدر رأس مالهما اهـ (أقول) هذا انما يجري في شركة العقد والواقع في السؤال
شركة ملك فبما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم ولأن التركة تقود وأعرض بيع بعضها
بعض فالظاهر أنها شركة ملك لا تجري فيها إوة في الربح بل يكون ما في أيدهم بينهم سوية كما مر وهذا
المسئلة تقع كثيرا نحو وصافي أهل القرى حيث عوت الميث منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا حصة
يعملون فيها ويرباعه عند الاموات وهم على ذلك وقد يتوهم أنها شركة مفادضة وذلك باطل لأن شركة
المفادضة لها شروط منها العقد بلقاء المفادضين لا يمد كلفها فلا بد من أن يذكر تمام معانها بان يقول
أحدهما ألا خروجهما حران بالغان مسلمين أو ذميان شارك كل في جبيع ما أملاك من نقد وقد مر ما قل على
وجه التفويض العام من كل ما لا * خرف في الغرار والنقد والسببية وعلى أن كلا ضامن عن الآخر
ما يلزم من أمر كل بيع كل في الجبر ومنها أنها لا تكون بين وصي وبالغ وأنها لا تصع بالعرض وانما تبطل
بالوئ ولا يلحق أن الواقع في زمان ليس فيه شيء من ذلك فليس للعقبي أن يفتي بانها مفادضة بلزومهم
بأحكامها بأن يلزمهم مثلان ملازم من أحدهم من دين يلزم الآخر من أمر حواله بانهم شركة مفادضة
يقتضيهم بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كما هو سئل عن غيرهما من العقود كما صرح
به في البراز به وما يناسب هذا المقام كسبتي في حاشيتي والحاو على البراءة لاختار في آخر كتاب المزارعة
نقل عن التتارخاني في غريبها ما توجب ترك أولاد اصغار أو كلوا و امرأ أو أحوالكم منها ومن امرأ غيرها
فخرت البكر وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الفسركلوا المعتادوا والأولاد كلهم في حال المرأة
تتعاقد معهم وهم ربوعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة قال صارت هذه واقعة
القوى واتفقت الاجابة انهم ان زرعوا من بذور مشترك بينهم باذن الباقيين أو كلوا أو اذن الوصي أو اصغارا
فالغلة مشتركة وإن من بذور انفسهم أو بذور مشترك لا باذن فالغلة للزراعين اهـ فاعتمدت هذه الفتاوى هذا
ونقل المؤلف عن الفتاوى الرحمة سئل عن مال مشترك بين أيتام وأمهاتهم استرجعه الوصي لا بد يتم هل
نسحق الاثر في نصيبها أولا أجاب لا نسحق الاثر عما استرجعه الوصي وجه شرعي لغیرها كما حد
الشركيين اذا استرجع من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبائيتنا ومثله سبيله التصديق
على الفقهاء اهـ (أقول) أيضا يظهر من هذا وما قبله حكم مالو كان المباشر للعمل والوصي بعض الورثة
بلاوصاية أو وكالة من الباقيين (مثل) في انشودة أو يقتضون من تزوج اثنتا منهم كل زوجة بمهر معلوم
فقتل من مال الشركة وطالجهما الباقيان نصيبهما من ذلك ولم أحدهما عد بنخله واستقر ان فعل لهما
مطالبة بهما ومازما من أحدهم من الدين يلزم الباقي (الجواب) حيث كانوا امتشركين شركة مفادضة فملزم

لا يقر بواحدة منهن فهو قول منهن ان مضت الاربعه الا شهر من حلقهن جميعا لان واحده منكم في أصل النقي قسم
 اه وفي المنهاج لا يخصص من الحنفية ولو قال واقله اربعه او واحده منكم فهو قول منهما فان مضت اللتقمن غير جماع انا اه وفي من
 العطار شرح تنوير الابصار الشيخ محمد بن عبد الله الغزي القبر تاني ناقلا عن الفقه وفي باب الاثالة ولو قال لهن واقله اربعه او واحدا كن
 بجماعهم لمن واحد وقال زفر من الاربعه حتى لو مضت اربعه اشهر ولم يقر باحد هن بآنت واحدة وعلى الزوج أن يعينها وعنده من
 مكهن لان قوله احد اكن وواحد ممكن سو او قال لا اقر بواحدة ممكن يصير من ليامني جميعا فكذلك اذ قلنا احدا اكن لان لا معرفة

١٥ **كَيْلَا** مَرَّةٍ فِي الْجَامِعِ الْعُمَرِيُّ سِتَّةً أَوْ سَبْعِينَ مَرَّةً فِي الزَّوَادِ كَلِمَاتُ طَعَامٍ أَوْ شَرِبَتْ مَرَّةً أَوْ قَالَتْ عَيْتُ فَوْادُونَ بَدَأَ وَطَعَادُونَ طَعَامٌ دُونَ فَعْنَا
بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَذَابًا قَالَ لَا تَنْكُرُ الطَّعَامَ وَالشُّرْبَ وَهُوَ أَنْ تَكْرَهَ عَلَى مَوْضِعِ الشَّرْطِ وَمَوْضِعِ الشَّرْطِ فِي وَتَنْكُرُ فِي مَوْضِعِ النَّقْلِ تَمَّ قُصْعُ بَيْتِ الْقَصَصِ
قَدْ وَابَسَتْ قِصَاعِلَانِ الْقَصَصِ تَعْلَافُ الظَّاهِرِ وَفِيهِ قَطْعٌ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا يَصْلُقُ ١٦ وَفِي تَلَفُزٍ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ يُجَوِّزُ صَادِقُ مَالِكٍ
دَادَ الشَّهْرَ بِالْحُلَاظِ مِنْ بَابِ الْأَلَاءِ (٩٦) وَلَوْ قَالَ أَرَبْتُ مَوْاسِدَ مَسْكِنَا فَوَاسِدُ مَسْكِنَا طَائِقٌ كَلَامٌ مِنْ لِسَانِهِمَا طَائِقٌ بِالرَّيْثَانِ

اشترى أحد شرى برك الجاوضة بصناعة للشركة وغايه بر يد البائع مطالبة شرى برك الاخر الذي يتعاط
الشراعه فهل البائع مطالبة اجماعا شراعه بها (الجواب) نعم كلهم عن التتويج (سئل) فيما اذا كان زيد
وعمر شرى بركين عننا فهل ما شرا كل منهما مطالبة بجمعه فمداون الاخر (الجواب) نعم (وما شرا أحدهما
طوبى بجمعه هو فقط) لعدم تفتتهما التكافؤ (ووجع على شرى برك بجمعه مننان ادا من ماله) أي من
الذات سمع بمقتضى الشرع والا لشراعه خاصة للتأصيل مستندنا على مال الشركة بلا ذنن وذات العنان
لا يجوز كإتي الجهر شرح المقتضى العلاف (سئل) في الشركة الفاسدة هل يكون الرجوع فيها على قدر المال
(الجواب) نعم وان شرط الفضل كإتي الكثرة وغيره (سئل) في رجلين اشترى كافي عرض ولم يسع كل منهما
نصف عرضه بنصف عرضه الا آخر فهل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا قدر زيد لعمر
أمتعة معاونة ببيعها له ومهما لم يكن بينهما مائة صنف قبا عروا لا مائة توخر فيها فهل يكون الخسران على
زيد ولعمر واحصيل عليه (الجواب) نعم ولو قدر دابة الى رجل لبيع عليها العرو الطعام على ان الرجوع بينهما
كانت فاسدة فتمزلة الشركة في العرض لان رأس مال احدهما عرض ورأس مال الاخر منفعة فاذا اسفدت
الشركة كل الرجوع لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة ارجون لها لانه لم يرض بمطعة الدابة
بغير عرض والبيت والسقنة في هذا كالأدابة لما ظننا اننا من آخر الشركة الفاسدة ومثله في جواهر الفتاوى
من الباب الاول وما كون الخسران كله في أي التارخات من قوله وأما الشركة الفاسدة فلها صبر وقد
ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ومنها الشركة في أخذ المباح كالحطب والخشب والصدوم أو شبه ذلك ولكل
واحد منهما ما أخذ وغنمه ورجعه ووضعته عليه اهـ ومثله في المحط (أقول) ولا ينافي ذلك ما شرى بركمان
أن الرجوع في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان ذلك فيما اذا كان فيما مال من الطرفين
ولذا قال في الجواهر اذ بقوله بقدر المال انها شرى في الاصول فلو لم يكن من أحد عاملا وكانت فاسدة فلا شيء
له من الرجوع وانما قال في المحط دفع رأسه الى رجل بواجبه على أن الآخر بينهما ما لشركة فاسدة والاخر
لصاحب الدابة ولا آخر ارجونه وكذا السفينة والبيت الخ اهـ ونظام الفروع فيه (سئل) فيما اذا كان
لصباغ حائوته فيها نابل وغيره من آلات الصباغة فاشترى برك رجل يعمل معه فيها على أن يكون له نظيره ذلك
نصف الرجوع المجهول الحاصل من ذلك فحصل معه مدفوع بر يد أخذ نصف الرجوع بدون وجه شرعي فهل ليس له
ذلك وله ارجون مثل عليه (الجواب) نعم (سئل) في الشرى برك اذ باع واشترى وتخاصم شرى برك زيدا جالام
قام ز يد كلفه الى البين على قدم ما عروا ما شرى على وجه التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكفي بايين على
الاجال ولا يصح على التفصيل (الجواب) نعم كما أتى في ذلك قارئ الهداية والنثر ثمانى رجمها الله تعالى وفي
فتاوى الشيخ اسمعيل يكفي منه بايين على الاجمال بان جميع ما عروا صرف غنى في تعاقب الشرى برك يحصل
مسه خجانه في ذلك (أقول) وفي الخبرية مثل في شرى برك انهم شرى بركه بان خجانه هل يقبل كلام شرى برك في حقه
أم لا يقبل ولا يلزم منهم عن أجاب لا يقبل قول شرى برك في حقه ولو أراد تخلفا على الحياة للبهمة لم يخلف كما
في الاشبهه لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه اهـ أي حينئذ كراهه بخلف لكن اذا انكسر لمه أن

وإخلف أحداهما لأن
النكرة في الشرط متروكة
الجزء من كسبي في النفي
والإلتفات لوقال فهي طالق
فلما تنكر في الجملة كما
هي الفاتحة تحت الشرط
فعمت بعمومه اه وفي
مستلثنا لفظا فهي طالق
لا لفظا فواحدة ممكن
طالق فهي كناية عن الباطنة
تحت الشرط الذي هو رواج
واحدة فعمت بعمومه
بغلاف قوله فواحدة تنسك
طالق فان واحدة فيه نكرة
وقعت في الجزاء فقتضى ولا
يستفاد من لفظا واحدة
وصف التوسيف فقد نصوا
على أنه لو كان غنمه أو بع
نوسة وله عبيد قالان
طلقت واحدة منهن فبعد
من عبيدي حر أو طلقت
انثيين فبعدان حران أو
طلقت ثلاثة فثلاثة أعتبد
أحرار أو طلقت أو بعبارة
أعتبد أحرار فطلعتي من معاً
مفرغا أي من باقي الكل
أو ألبعض عتق عشرة من
عبيده واحد يطلق الأولى
وإنما يطلق الثانية
وثلاثة يطلق الثالثة

وأربعة يطلق الزايم نحو عذقت عشرة فلما شرط وصف التوحيد في لفظة الواحد تلتا وقع العتق على الواحد في صورة بين طلاقين معالته حيث تطلب بالطلاق واحد فقال كونهم منفردين بل طلقها في جملته لانه لا ريب فذهب الزوجتين معالته وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلامه تلخيص الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر في واقعه أعلم (باب الابل) (سئل) في رجل قال زوجتي أنت حمرة على خمس سنين وقد مضت من غير جراح فما الحكم (أجاب) هذا ابل يعبر به بتضييع الدقة وبأن بعض أو أربعة أشهر من وقت العين وبأن قضاء دهرها من فصل للأزواج والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته أنت حمرة على أو عدة أشهر وطئها في الأربعة أشهر فإذا يلزمه (أجاب)

بازمة كفارة عين والله أعلم (سئل) عن رجل قال زوجته كونا محرمتين على من هذا الوقت الى عو بشرة السنة الا سيقع هذه الاسمية
 وكان في شهر ذي القعدة فاذا يلزمه وطئها (أجاب) هذا الایلهما قاي لزمه وطئ كل واحد منهما ما قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة
 لتعدد الایله كذا كره في الضر واذا مضت أربعة أشهر من وقت الحلف بالاجماع وقعت طلاقا ثلث على كل واحد من مضى أربعة أشهر تقع
 أخرى ان كانت في العدة كافي الظاهر به أو بعد التزويج بها كائن عليه في الكفر (٩٧) وهكذا الى أن تقع الثلاث على كل واحد

منهما ما يتدارك أمره
 بالوطئ قبل وقوع ذلك والله
 أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته ما حلة
 المتحول بها على صفته
 انه اذا وطئها قبيل عشرة
 أشهر مضى فهي طالق فما
 الحكم (أجاب) هذا الایله
 فان وطئها قبل أو بعد أشهر
 طلقت طلاقا رجعية عاك
 مراجعتها في ثلثا حلت
 قبل مضى مدة الا لا دوران
 لمبطا حتى مضت أربعة
 أشهر بانتهى لبقا الایله
 لعدم الحنط بالوطئ قبلها
 وبالحنط بالوطئ قبل مضى
 الاربعة أشهر انتهت منه
 بالطلاق الرجعي ويطل
 الایله فافهم والله أعلم
 (سئل) في رجل دعا امرأته
 الى الخروج من القريه
 مع فأت فقال لها ان لم
 تخرجي معي فانت حرام من
 الخول الى مثله ناو باجود
 الحرمة الاطلاق لم يفرج
 معه (أجاب) هو بمن ان
 حلت فيها بالوطئ قبل أربعة
 أشهر كفر كفارة العين
 ومضى حكمه وان لم يحل

بين مقدار ما تسكن في قول قوله مع عبته الخ وقال الجري في ماحشة الاشياء وانت شرب بان قارئ الهداية
 لم يستند الى نقل فلا يعرض مانته المصنف أي صاحب الاشياء عن الخاتمة (سئل) في أحد شركاء العنان
 بمال يصب يده صرف من مباح في مصادق لا يمتنع ربه ولا بد منها للشركة باذن الشراكه في مدته فتمسكه
 وانظار يصدقه فيها فهل تحسبه و يصدق فيها مع عبته (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان اذا
 ادعى انحران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم (سئل) في حال معلومة مشتركة بين
 زيد وعمر واذا نزل يدلعمر بان يسافر ما هو يزورهما بنفق عليهما من آخرهما سافر ما هو أحرهما لم ينفق
 وزعم أنه لم ينفق فتنقها أنه استدان مالا صرفه في تسكته فتنقها والخال أن الظاهر يكذبه في ذلك وانما
 يصدقه الظاهر في صرف ثلث الاجرة فهل لا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وليس له الرجوع على زيدا يزعم
 انه استدانها وثقته (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان اذا قدس ثلثا تحت يده من عرض
 الشركة بلا تعد ولا تفسير في المضا فهل لا يصحان عليه بقبول قوله بينهما وما فقد يكون على الشركة
 (الجواب) نعم (سئل) في فرض جدي مشترك بين زيد وعمر وهما عند زيد في ثلثا من عروفر بعلها يد
 في اصطبل داره لا يلازم بقبول باب الاصطبل حتى سرق منه والعرف بينهم انهم يقتلون باب اصطبلهم لا يلا
 فهل يضمن حصته شريكه (الجواب) حيث فرط في الحفظ فيضمن (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وبكر
 شركاء عنانا في بضاعة تحت يدي زيد فنذروا بد البضاعة لعمر وفي غيبته بكر سبعا للشركة ثم مات عمرو
 بمحلا فهل يقبل قول زيد في الدفغ بينهما ولو بعد موت عمرو ويضمن عمرو حصته منها (الجواب) نعم (أقول)
 أما ضمان الشريك بوجه مجهول فلا كلام فيه كما سألوا الباب وأما ضمانه هنا بمجرد قول شريكه فليس
 قال في الدر المختار (وهو) أي الشريك (أمن في المال فيقبل قوله بينهما) في مقدار الربع وانحران
 والضمان (والدفع لشريكه ولو) ادعاء بعد موته كافي الضر مستدلا بما في وكالة الوالدية كل من حكم
 أمر الاعلان استئنافا فيما يجب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه في الضمان على نفسه صدق اه
 ومن عبارة الوالدية الجدية هكذا ولو وكل قبض ودية ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حسابه وهلك
 وأسكرت الورثة أوال دفع البصديق ولو كان ينام بصدق الوكيل في الموضعين حتى أمر الاعلان
 استئنافا لكن من حكم أمر الاعلان استئنافا كان فيما يجب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه في
 الضمان من نفسه صدق الوكيل قبض الوديعه فيما يجب يفي الضمان عن نفسه صدق الوكيل قبض
 الدين فيما يجب وجب الضمان على المشتري وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه أي لان من كان له
 على آخر دين مثله في ذمته المطالبة فاذا أوفاه الدين ذمته فقد ثبت للمدين في ذمته الدائن مثل ماله في ذمته
 فالتقاضي تمام اذا قالوا الدين تسمى بماله في ذمته الوكيل قبض الدين ان قبضته من الدين وصدقه
 ايضاب الضمان في ذمته الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ولا يظهر من هذا الا في عدم قبول قول الشريك في
 مسئلتنا لانه وجب الضمان له وهو للشريك الثالث في ذمته الميت بواسطته وبمجهول اذا شك أن ماني
 مسئلتنا مثل مسألة الوكيل قبض الدين لا شرا كهما في الزام الضمان على الغير بخلاف مسئلة

(١٣ - فتاوى مديه - اول) الطلاق البائن وبه أحكام المولى لا زمة ما محبت بحنط بالوطئ عندنا والله أعلم (سئل) في
 رجل غضبه من زوجته فقال لها أنت محرمة مني الى الجنة او بالحرمة المطلقه (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة عين لعدم وطئها
 في اللذة المخاوف عليها هو من الجنة الى الجنة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكوي على مثل اخوانك من اليوم الى مثل اليوم ناو يا
 عدم قربانها اسبوعا وتكوي على السبع الحرمات وريد الحرمة المجردة فلما لزمه (أجاب) أما قوله تكوي على مثل اخوانك فتدافع
 معنى الاسبوع حكمه ونفي الحكم في قوله وتكوي على السبع الحرمات ناو يا الحرمة فهو عين يلزمه قربانها كفارة العين وهي اما طاعه

عشر مائة ألفين أو أكثر في غير ربيعة فهو على الأصل من هذه الثلاثة وإن أقر بشرط واحد منها صام ثلاثة أيام أو أقر بالثلاثة (مسئل) فخرجنا من ربيعة فقال حرمنا الله على مدة أربع سنين مثل أبي إسحق وبني أبي سعيد إيجابهم عقاب الله القسط فلا يلزمه هذا القول (أجاب) إذا أوطئنا معنى أو ربيعة أشهر من وقت القول بكفر كفارة عين في غير ربيعة أو نطم عشر مائة ألفين أو يكسومهم وإن يخرج من الحرم أو الأوطام والكسوة (٩٨) صام ثلاثة أيام متتابعين مضى أو ربيعة أشهر قبل الوطوء وقت عليه طاعة بالتفصيل

التم في عقد الخلع وأنه **أعلم** (سئل) في أمره أنه استأذنه من أخيه فقهره القاضي فزوجه بالقاضي ثم خالها بالنيابة الزوج ووقعت المرأة العامة بينهما الخلع هل يستقلان الآن وإذا قلنا لا يسطر فعل طالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسطر لأن الآخر وله مطالبه أجهد وأشاعه التأميم (سئل) في رجل قال لزوجته الباعة المدخول بها فخلتها وإن ستون غدا وكل من طلقها لا نأهل يستحق السنين على الأب أو لا وله مطالبة الزوج عاقل من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة مهرها ووقع عليه الطلاق الثلاث جميعا عند أبي حنيفة وزوجه تعالى كما صرح به في الكافي وغيره إجماعا من شيوخه أنه **أعلم** (سئل) في رجل خال تزوج بعد المدخول بها أو قبض

بما قبل صداقتها على مال معلوم ولم يذكر المهر له أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كاتفاقه صاحب البحر عن المصنف
وصرح به في جامع الفصولين عن قتادى قاضى نهر سير وغيرهما والله أعلم (سئل) في بنت تزوجها رجل بوايهال رجل بمهر معلوم ثم دعت
المصلحة الى انخلع وأراد الجسد والاب مصته طلغ على وجهي سقط المهر عن الزوج فالحيلة في ذلك (أجاب) ذكر البرازي في ذلك ثلاث حيل
احدها ان يتخلع أجنبي مع زوجها على مال عند المهر فيجيب لبدل على الاجنبى الزوج (٩٩) ثم يحيل الزوج بمعاطيه من الصداق لمن له

ولاية قبض صداقتها على ذلك الاجنبى فبما الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية أن يحيل بالصداق على الاب يعنى ان كان وان لم يكن فعلى الجد كفى مسئلتين فبما الزوج منهو ينقل الى ذمته اذا كان ملائ من الزوج أو مثله قاله كذا الحكم حيله أخرى ان يقر الاب ببنى أو الجارية ثم يطلقها ويسر الزوج في الظاهر وتعتب هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا نكحها على صداقتها على انه ضامن له مع انخلع وضمن الجسد للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الفسوخ والله أعلم (سئل) في رجل سألته زوجته ان يطلقها على ارضاع ولدها الذى هي حامل به وعلى امساك مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك له يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بمقتضى الخلع على امسالة الوافدة معلومة وعلى ارضاعها اذا

بالاسية وهلك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم ولكل من شرى العنان والمقاوضة أن يسرع بمقدور وسنة تنو وروى البرازي به من الشرى كالتقسيد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشرى يكن لصاحبه اخرج الى خوارزم ولا تقبضوه مع فلا يجوز عنه من حصته شرى يكونا التقيد بالتقدم صحيح حتى لو قال لا تبسع بالتقدم ولو اشترى كعنا على أن يبعنا فقدأ ونسبة مع ثم اذا انتهى أحدهما صاحبه من البيع نسبة مع اه (سئل) في شرى لك عنان سافر عمال الشركة كأصدا ببلده كذا فاحسب قبل وصوله اليه ان جماعة كثيرين بدوى منعة قاصدين الاغارة على أهلها فقتل في قرية أمنتوا وأخبر شركاءه بذلك فمهره عن مجاورة القرية وعن الذهب بالمال لتلك البلدة فالحال فافعلوا الجاعة على البلدة فمهره وبها مع مال الشركة فهل حيث كان الحال ما ذكر بعض الشرى بالزور نصيب شركائه لتعدي به ذلك (الجواب) نعم (سئل) في شرى كين في مصنعة على أحدهما فبالاخر في غيبة شرى كين ومات شرى كين ويريد العامل الاختصاص بجميع أجر مصنعه فهل ليس له ذلك وتكون الاجرة مشتركة نصفين بينهما بين المتوفى فورث عنه (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة امتنع زيد من الاتفاق عليها وتضرر شرى كين عمر وفهل يجبر زيد على الاتفاق (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشتركين زيد وعمر وتضرر بتقاطر منها المياه الخس ليسرهما شرى كين وعمر ويخصهما بطلب عمر ومن زيد ممتنها وعجارها مع علم من الضرر فهل يجبر زيد على عجارها مع (الجواب) البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشرى كين على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضايا من البحر تعلقا بنهذيب القلانسى وفي شرح التنوير من عدة كتب (سئل) في حمام مشترك بين وقف ووقف أهلى احتاج الى مرص ضرر به لا بد منها فاني ناظر الوقف الأهلى أن يوجهه ناظر وقف البئر فهل يصره القاضى بذلك (الجواب) نعم ولا يجبر الشرى كين على العمارة الا في ثلاث وصى ناظر ضرر وروعة تضرر فمتناجى علائق من الشرى كين وذلك لغير الرضى على قتاديه من القسمة وفي الاشياء من الاباء تمنع بالى الولو ليجتولوا غير أحد الشرى كين الجاهم بلاذن شرى كين فانه يرجع على شرى كين حصته اه واقضى التمراتى مؤيداً بذلك بانه مضطرا لاذن شرى كين فانه يرجع اضطرار كذا كره الرضى في القسمة وأنت على علم بان هذا في الملك وأما الوقف فمهر من مال الوقف من غير اشتباه سواء تضرر قسمة ذلك أو لا وقد صرح في البحر بان امتناع المتولى من العمارة الضرر به نجاة وفي البحر من شتى القضايا بعد نقل كلام اذا أراد أحد الناظرين المرمو الى الاخر جبرالا على التعبير من مال الوقف اه (أقول) وفي الخاتبة حلال بين رجلين على قدره أو حوضه أو شئ منسوخ واحتاج الى المرمة فأراد أحدهما المرمة وامتنع الاخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها للقاضى وربما بالاجرة أو بأذن لاحدهما في الاجرة والمرمة من الاجرة قبيل هذا قول أبي يوسف وعبدلان عندهما يجوز انجر على الحر والفقوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضى بأذن لغيره أى المتع على الاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفقوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الحبرية من الشركة وأقضى به ولكن أقضى في الحبرية يذ من كلب القسمة بانه اذا اتفق

كان رضيعا وان لم يبين المدونة حولين والطلاق الكائن على عوص بتمرة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجز وغيره بل هو في هذه المسئلة من جهة ما يتطابق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهرة بانه عبارة عن عقد بين الزوجين المال فبين المراء يتبدل له فحماها أو يطلقها وفيها أيضا وألفاظ الخلع خمسة كمن جهات طلق نفس على ألف ولان امسالة الولو ارضاعه مدة معينة متفقة مع ما هو يتتقم بالتقدم فصع جعلها بلاعن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تسر طلق امرأتك على هذه البقرة الاربع وعلى عشرين قرشاً على ففعل هل يصح ذلك ويلزم مدع البقرة الاربع والعشرين من القرش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزم مدع

ما التزمه كاحترامه صاحب التباهي في باب المتي على جعل وغيره والله أعلم (باب التطهار) (سئل) هل غسل شخص من زوجته حقه قال أنت على حجر متشبهل أنتي ستين فما الحكم (أجاب) هو بلا علة قول أبي يوسف وعلى قول محمد نظار وجه آخر أنه قول السكلي فإذا عرفت أنه عليها فالأدوم عليه أن كان غنيهاً عتق رقبة فإن لم يجد أي بقدر قسائم شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا الأيام للتمية بالنسبة للمهر وفقنا لم يقدروا طم ستين فقرا غنياً وعسا مشبعاً (١٠٠) ولا يحل لها الخروج ولا لإبوابها إخراجاً من بيتها وجهاً الباقية على عصمتها فإن جامعها

في أثناء الصوم استأنفه وأستغفر به فقط وهي زوجته من كل وجه وان تربت الاحكام المذكورة عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه أنت مثل أنتي في هذه الليلة ناويا الحرام ما جردت في الحكم (أجاب) هو جرحاً على ما صح أنه قول الكل أنه طهار موقفه برفع عصى البلية ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كأنه علم في الجرح وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ردي طالق بحمرة مثل أخسني نوابي جرحه الحرمة المطلقه هل له أن ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله بحمرة الخ ناويا الحرمة المحسرة يكون نظاراً قلزمه كقراءة الطهارت قوله مثل أخسني الذي هو تشبيه بمسكوته بحمرة عليه على التأييد وهي أخسنته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه وقد خرجت من بيتها لم تعددي وتبينتي فيه تكوي مثل أخسني

أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون مشترقاً قال ويرجع قيمة البناء بقدر حصته كقسمة في جامع الفضولين وجعل الفتوى عليه في الوالدية اه فان حل على نظره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مقلد فيكون في المسئلة قولان مصححان وغيرهما لا يردوا على اختلاف (سئل) في دار لا يقبل القسمة مشتركة بين زوجين ودعوا واحتاجت إلى إحداهما الضرب به فأراد أن يبيعها ما في حجره وأن يبيعها معه فصرها من ماله ويريد الرجوع على عرو ويقسمها بينهما المعمورة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأحق بعمل ذلك الخبير الرعي كلتي فتاويه من القسمة (ثم سئل) فيما إذا أراد أن يزوجها الدار المزبورة ويأخذ نصفها أنفق على البنائين جرحها فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بين شرين كين أهدمت فقال أحدهما بينهما أو في الاسترخاف القاضي يقسم المار بينهما ولو كان مكان الدار رضى أو حله أو شئ لا يقبل القسمة كمن أطلب البناء أن يني ثم يزوج ثم يأخذ نصف ما أنفق في البنائين الفقه خاتمة من فصل فسخة الوصي والاب المشترك إذا أهدم فأبى أحدهما المعمورة كان أحسن القسمة أحقر وقسمه والابني ثم أجروا جمع الشبهان من القسمة (سئل) في دار مشتركة بين زوجين وطبها بزوجها بلاذن من شر يكملوا جرحه شرى ويريد الرجوع على عرو ويأخذ نصفه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة كانت قدمت فبني أحدهما بغير إذن شرى يكفأه لا يرجع على شرى يكفأه في الحائط المشترك ومثله في الفضولين (أقول) أي عروها قبل الاستدذان والامتناع من عمارتهم فلا يخالف شيئاً بما روى وسلاماً إذا كانت قابلة للقسمة فإنه لا رجوع طلقاً (سئل) فيما إذا بني بذكر قصر إجماله لفسه في دار مشتركة بين اثنين من أخوته بدون إذنهم فهل يكون البناء ملكاً له (الجواب) نعم وإذا بني في الأرض المشتركة كبيعها براضة الشرى فإنه أن ينقض بناءه ذكر في التنازع خاتمة من مفرقات القسمة (سئل) في دار مشتركة بين جماعة في بنائها بعضهم بنى له أنفسهم با لا تهي لهم بدون إذن الباقين ويريد بيعها لشرى كقصة نصيبهم من المار المذكورة وهي قابلة للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة وينتفع كل نصيبه بها القسمة ببلية الشراكة ثم البناء محبب كان بدون إذنهم ان وقع في نصيب الباقين بعد قصة المار فيها ونعمت والأهدم البناء كلياً التور وغيره (سئل) في خلاصة مشتركة بين زوجين جاعاً تور صرف زيد ولو أزمها لمبعاس انقراهم بلاذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلاوجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أحدث زيد سراياي داودو يريد تسهيل أو ساعته إلى سراب قد تم مشترك بينهما بين جماعة وكسر حافتي السراب القديم بلاذن من الشركاء ولاوجه شرى فهل ليس له ذلك الأرضهم (الجواب) نعم والله أعلم (سئل) في طالع ما قد تم في مكان معلوم فبفرض معلوم يتجرى منه المار بأهله بقى معلوم أراد أحد الميخفين فيه أن ينقل الطالع إلى مكان آخر بدون إذن به قال لشرى كقوله ولا وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (باب الردة والتزويج)

(سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة أو العاذا بقائه تعالى أم لا بد من قضاء القاضي (الجواب) تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكرواد أحدهما مفسح في الحال وقال فاضحان في باب الردة أجمع أصحابنا

فل تعدد الحكم (أجاب) ان يري رأياً وطهاراً أو مطلقاً فأكفأى وات لم تكن له نكاحاً مولا شئ عليه وذلك كما هو دعماً على ذكر روافي الطهار في مسئلة أنت على مثل أي ولا فرق بين العاتقي والاحتراف الطهار عما يجوز تعلقه والله أعلم (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته وقال هي مثل أخسني فإذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نكاحاً فهو باطل لا يلزمه شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته بغير ذمها تكوي مثل هذما تخشى في هذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق ويصبر به مظاهراً ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة لنظار وهي عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدروا عليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن

يعلم شئ فغير واقعه أعلم (سئل) في رجل خصم مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أخوتي قالوا بالحرمة إذا يلزمه (أجاب) في المسئلة
 خلاف وجه كونه نهاراً فيلزمه غير رقيق قدر وإن لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه إرضاض ولا أيام فيه فقلنا لم يقدر أيام
 سبب فغير واقعه أعلم (باب العنين) (سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد الخول بها أنه عنين لم يصل بها طلقها على مال فزوجهها أوها
 بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجهما قبل انقضاء أم لا (أجاب) لا يصح قبل (١٠١) انقضاء عدم الوجود الخلو العصة
 كما صرح به علماء فاطمة

وأنه أعلم (سئل) في بكر
 صغيرة دخل بها زوجها
 أن يوجها أحداها إلى
 قريبها منوهاها عن زوجها
 وبلغت فادعت أن يزوجه
 عنه هل يفرق بينهما مجرد
 دعواها أم لا (أجاب)
 لا يفرق بينهما بزوجته
 مجرد دعواها لأنه عنين وعلى
 تقدير ثبوت حتمه فإقراره أو
 بقول الله إنا نذكر أن
 من وقت المرأة سنة كاملة
 ولا تحبس منها أيام مرضه
 ولا مرضها ولا أيام غيبها
 عنه ولا يجمعها وهو بها
 منقحاً وطئاً ولا يات منه
 بالتفريق إن طلبت والله
 أعلم (سئل) في عنين أحل
 ستوادعت زوجها البكر
 البالغة أنه أزالها بكنه
 أثناء الستة ما يصح لها منه
 وهو يدعي أنها أزالها بكنه
 فعرضت عليه العين بأنه
 ما أزالها ما يصح معها أزالها
 بأنه ففعل عن العين هل
 يفرق بينهما وينسب بكنه
 عن العين بعد انتهاء الستة
 أم لا (أجاب) نعم يفرق
 بينهما بكنه عن العين

على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة عند الشافعي لا تقع الفرقة لا بقضاء
 القاضي ورتة حل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل فغيره القاضى عند الأصحاب أو بغير أمر
 السلطان أو تألف عضواً من أعضائه لا شئ عليه اه وقال في الزنا به ولو ارتدوا بعد ذلك تعلى تحرم
 امرأته ويجوز النكاح بعد إسلامه وبما ألحق وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولد بينهما قبل تعدد
 النكاح بلوطه بعد نكاح بكلمة الكفر ولو رآها (سئل) في رجل قال لزوجته بلغنا ترك ديني أغرتني
 سكتكم فقال له آخر بلغنا ترك آدم وسوزي عدي كاورا ولو رسن فقال للرجل عقب التمس بلغنا ترك
 بن كاورا سليمان وأسلم وأنكر المذنب ذلك ثبت عليه بالبينات المذكر لفظه ذلك كله في يلزمه بذلك وهل
 بانه امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن بكفر عند جميع العلماء لان فم
 المؤمن موضع الاعتناء والقرآن وفيه أيضاً الرضا بكفر نفسه كفر بالاتفاق اه وفي العمادة مسلم قال أنا
 ملحد بكفران المحدث كافر اه وفي الثانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة
 بينهما بنفس الردة اه وفي الزنا به لو ارتدوا بعد ذلك تعلى تحرم امرأته ويجوز النكاح بعد إسلامه
 وبما ألحق اه وفيها واراد أحدهما خسف في الحال اه فظهر مما قلناه الجواب والله أعلم بالصواب
 وفي فتاوى أبي السعود ما نصه سمع لفظه زوجته حتى هلك أغرتني ودنته شتم عليه شرعاً زينه لازم
 أو لو اه الجواب نعم يرصد بدو تعدد ما علمت لا يرد وهند بل يرد كسبه به واور (سئل) في رجل قال
 رجل من الأشراف زولت ديسر كالور فإذا يلزمه (الجواب) قوله زولت معناه بالبرية المعسر بالسبب
 وتقولوه العوام بالصاد وفيه التعزير بكلي المتي وغيره وقوله ديسر معناه الذي ليس له دين يسد به وهو
 مراد بذي الدين في الفخ الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير وأصا بكلي المتي وغيره وقوله كالور
 بمعنى كافر قال في التتو وروى الشافعي كافر وهل يكفران اعتقد المسلم كافر إنهم والأب يفتي فعل هذا
 يلزم هذا المتعدي المذمور التعزير الشديد الذي يجله الزاد له ولا مثله إلا إذا اعتقد المسلم كافر فإنه
 يكفر ويحرق عليه أسكاهم المرددين من تعدد الإسلام والنكاح (سئل) في ذي قال أنه دخلت مكان كذا
 أكن مسلماً فهل إذا دخل ذلك المكان لا يصح مسلماً (الجواب) نعم إذا لم ينسب التبري كاهو مقر في
 الكتب المعتمدة ولأن الإيمان لا يصح تعلية بالشروط كما صرحوا به ولا شك أن الإسلام تصديق بالجنات
 وإقرار بالأسان وكلاهما مما لا يصح تعلية بالشروط ومن العاوم أن الكفر الذي يعقل إسلامه على فعل
 شئ لا يرد كونه غالباً فلا يقصد تحصيل ما علق عليه فكيف يجعله مسلماً تبعاً عن الإسلام بتعلية
 على ما لا يرد كونه والإسلام على خلاف الكفر فإنه ترك فلا يصير الكافر مسلماً بمجرد التوبة وأقرب ذلك
 التمرائى والشج نور الدين على القدسي وفي الرابطة أن الإسلام على خلاف الكفر فإنه ترك ونظيره
 الأقامة والصام فلا يصير المقسم مسافراً ولا الصائم مفطراً ولا الكافر مسلماً بمجرد التوبة يصير رأى المسلم
 كافر بمجرد التوبة تركه فإذا علق المسلم على فعل وقعه فأنظر أنه يختار في فعله فتكون قاصداً للكفر
 فيكفر بخلاف الإسلام صرود دعوى يعلى عن فعلهم فإنهم جواها بقوله لا يثبت إسلام هذه المرأة بما ذكرى

والحال هذه اذهو عما علق عليه بقضى فيه النكاح إلا أنه أثر يلزم به فبطلان هو حلف والاضى عليه كاهو أظهر من أن يذكر كراهته
 أعلم (سئل) في رجل أسلم ونحته نصرانية بالغة أوها يريد أن يفرق بينهما بين زوجها المسلم كراهته في الإسلام هل ذلك أم لا وإذا ادعت أنه
 لم يصل بها أو أنه أسندت في التماس الخول الحرج يصح تأجيله أم لا (أجاب) بناء على كراهيته في نكاح الكفار إذا أسلم مقر في الكتب مشرونا
 وشروعا وتواي ولا يصح التأجيل إلا من الحاكم الشرعي ولا غير متأجيل غير قال في خلافتنا تأجيل العنين لا يكون إلا على قاضى مصر أو
 مدينة فلا يصح تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها اه والمصرح به في زوجه العنين إذا أحله الحاكم مستوطلة التفريق بانتهام أبائنا الزوج

نعتقد أنه خطأ محتمل
الصواب مع إمكان الترفع
الى مالكي يحكمه ونصت
عما ناذك قال في نكاح
الخلاصة لمخفى ما مذهب
الشافعي في كذا وجب عليه
أن يقول قال أبو حنيفة
كذا ذكر في التبرع
في سائر الروايات وغرابت
وهو نطقه انه المذهب
الذي عنه لا يذهب والواجب
طرد المراتب وحفظ
المذهب عنها واذكر
ذلك على سبيل الارشاد
ودفع الضرر عنها يقال
قضى بذلك مالكي نفذ وقد
نظمت نظما لاسان القد
فقلت
لم تذهب طهر ابنة شهر
وقاعدة ان مالكي يقر
ومن بعده لوجه لفتن
هكذا
يقال بلا نقض عليه بنظر
والله اعلم (سئل) فيما اذا
قضى مالكي المذهب في
مئة تظهر بانفساء العدة
بنسبة أشهر بمذموم
(أجاب) لاسان انه اذا قضى
مالكي المذهب في مئة
الطهر بانفساء العدة

المؤجل لها سنة اذا هربت أو أخذها والحقها وجبها من قبل تحصيل تلك الأيام أم لا (أجاب) لا تحسبوا الله اعلم (باب العدة) (سئل) في امرأة شابة امتد طهرها هل تعتد بكهور أم لا يعين الحيض وليس قول ابن النخعي في شرح الوهبانية بنسخ شهر وتنفق عدا لتي * غدا طهرها تعتد فيها يمر بمجر (١٠٢) (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يقرب به ثم نقضى ما سكر به نفذ ولا داعي الى الاعتناء بقول

بمجرد الاتيان بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط في كل يهودي ونصراني كجهلهم في ذلك في الدرر ونفاوي
ابن نجيم والترمذي وغيرهما كلفى الدر المختار وأقضى قارئ الهدى بقاءه بمصطلح اسلامه اذا تلفظ بالشهادتين
وان لم يتبرأ ولم يتابع (سئل) في صبي عاقل يميز من أولاد النعمان أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه
(الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلًا لا اسلام غير احتي أو قارئ الهدى بقضى صبي غير أسلم وهو
سكران بصدقه اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكره ان عاد الى دينه ما يجبران على العود الى
الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اه والذي يعقل الاسلام يعني صفته الاسلام وهو ما ذكر في حديث
حبر بن علي الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت
والقدر غير مؤمن من الله تعالى كذا في فتاوى الاتقوى ووصفه الطرسوسي بقوله الذي يعقل أن
الاسلام سبب النجاة يميز الخبيث من الطيب والخلوف المر كذا في السنن ورشحه لاني ودرو في المجتبى
والسراج بسبع سنين و يؤيد به ان السبي على اقله عليه وسلم عرس الاسلام على علي رضي الله عنه وسنة
سبع وكان يقرب به حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما لميلت أو ان حلي
وسبقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم هقي وسنان عزي اه
واذا ادعى أبوه النصراني أن عمره خمس سنين وادعى أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن (أجاب) قارئ
الهدى بأنه يعرض على أهل الحرمه ورجع اليهم فيه (سئل) في النصراني اذا حصل له جنون في عقله بسبب
عقته لكنه استغفر اجواب وبفهم الخطاب فأسلم ومده الاسلام وذا الكفر والنصر بذلك فهل صح
اسلامه (الجواب) (أجاب) قارئ الهدى بقاءه غير فصح اسلامه لا يقبل رجوعه بمجرد رجوعه على العود الى
الاسلام (سئل) في المرتدة اذا ماتت أين تدفن (الجواب) اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعي
ثم ماتت وهي كذلك ففي سبيل الاسماء واذا ماتت او قتل على دينه لم يدفن في مقابر أهل مله وانما يلقى في حفرة
كالكلب (سئل) في رجل أسلم تكلم بكلمة الكفر والعباد بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه
ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارتدوا العباد بالله تعالى تعزم امراته ويحسد النكاح
بعد اسلامه وهو فصح عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كلفى الدر المختار وبعد الحج
وليس عليه إعادة الصوم والصلاة وللولود بينهما ما يل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولو
زنا ثم أتت بكلمة الشهادة على العادة لا يجر به ما من رجوع عاقلة لان باتمانها على العادة لا يرفع الكفر
ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحسد النكاح والضمحج الكفر والارتداد وهو القتل كلفى
الثالث من الغرابة من الردة هذا اذا كان علان ما قاله كفو وأما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدونها
كفر قال بعضهم لا يكون كفرا وعذر الجاهل وقال بعضهم بصر كافرا بذلك ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم
انها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر صندامة العامة خلا للعض ولا يصدر بالجهل اما اذا اراد ان
يتكلم بغيره على لسانه كلمة الكفر والعباد بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كصرح بذلك في الخلاصة (سئل)
في رجل عوان مفسد غمار يسعى في الارض بالفساد ويقع الشر بين العباد ويرى على أخذ الاموال

أ- شهر سبذ ولا يجوز فقه انه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله اعلم (سئل) في امرأة أتت عنها ما باطل
روجه بالذات وبالزلة هل لرائت خروج من بيتها وتنقل الى القدس قبل انتفاضة عنها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله اعلم (سئل) في امرأة
الطائفة هل تخرج من بيت طائفتها وهي أم لا تجبر على العود اليها اذا هي خرجت قبل انتفاضة عنها وتجبرها على طاعتها وكذا كسوتها
(أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا بهن يوافقن الفاحش الزنا تخرج لافامة لطفها
به قال الاكثرون وقال ابن عمر هي شروجهان قبل انتفاضة عنها وتجبر على العودة اليها اذا خرجت قبل انتفاضاها ولو باذن الزوج لان الحرمه

لا يمسحها الله سبحانه تعالى فلو تفرج لالاولا لامر ارحم الى حين دارفهم امثل لغفره بخلاف ما اذا كانت وصحوا بالله اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وعلى دفع الاصل ليس لها ان تفرج منه بل تحسب وتدفع الاصل وترجع به عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يصح لاهلها اخراجها ولو امرها او اذاع ذلك عليها ان تعصي ما وقد حو اهل ملازمة النساء لينوين مطلقا ٣ واكثر منه غير طلاق فانه يحل لهم الخروج باذن الزوج بخلاف المطلقات اذا لاذن فبما فيه معصيته تعالى ويجب (١٠٣) عليه نفقة المعتقة بدخل في مسماها

الكسوة اذا طالت بأن

كانت حاملة واعنته الطهر

والله اعلم (سئل) في المتوفى

عنها زوجها اذا كانت

تسكن معقوبت يستحق

الميت فمسا السكنى بسبب

شرط الوافق فأخرجها

المستحقون هل لها السكنى

فيه ونحوها هم أم لاولهم

اخراجها (أجاب) نعم لهم

اخراجها والله اعلم (سئل)

في رجل غائب أقرباؤه طلق

زوجته من مئة تر بدعى

سبعة أشهر ثلاثا وأرسل

بذلك كتابا اليها هل يصدق

في اسقاط نفقتها لاولها

النفقة حتى تنقضي عدتها

من تاريخ كتابها عليه وفاة

مهرها المشرط حوله

بطلاقها أم لا (أجاب) ان

كذبته فلها النفقة والكسوة

قال في البحر بد كلام قدمه

ان العدة تعتبر من وقت

الطلاق في اقراره يعي الروح

بالطلاق من زمان مضى الا

أن المتأخرين اختاروا

وجوب العدة من وقت

الاقرار حتى لا يصح له التزوج

باحتها وأربع موهان حوا

له حب كتم طلاقا لكن

بالباطل ودمج العباد يؤذى المسلمين يده ولسانه ولا يرتد عن تلك الاعمال الا بالقتل فالحكمة (الجواب) اذا كان كذلك أو أخبر به من المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله لما فيه من دفع شرع عباد الله تعالى (سئل) في رجل عاى شتر وجلس من على ادين الاسلام أو لبيت النبي عليه أفضل الصلاة وآم السلام وحضرهما واستغفم حوا بالدين مع كونه شريرا عابيا بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرى يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الفقيه أو العاوى قاصدا للاحتقاف بالدين كفرو وقال الزيلعي في كتاب الجنائز الساعى في الارض بالفساد يقتل براءه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكنتقال أصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظر فانه أود كرم عاوى جبالا الهة يكفر كافي عدة الاسلام وذلك انه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورة الانبياء ورأى يتخطى بعضهم عن روضة العلماء لاجور لاهل ان يجلس بين العلماء والمعلمين وان جلس فواجب على السطان أو القاضي أن غنم لعل هذا احتقافا أو اهانة أو حقا وتولى جلس أحد من الناس أعلى من العالم أو أمتعة في المجلس لو كان على وجه الاحتقاف طلق امرأته ولو كان على وجه المراءى بعز باجماع الأمة العلامة ابراهيم البيرى على الاشباہ من كلب السور والردة (سئل) في مدي شتم ذيما منه بالفاظ فبعضوا ذاه بذلك فهل يؤدب به يعاقب على ذلك (الجواب) نعم (سئل) عن يهودى تذف يهوديا بالزنا هل يلزمه القذف (الجواب) لا يلزمه القذف وانما يلزمه التعزير كازد عن ابن نجيم (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر لاوله عليه كفارة يمين أو يمينين (الجواب) ان كان الخالف جاهلا ويعتق انه يكفر مباشرة الشرط في المستقبل يكفر وعليه تعذيب الاسلام والنكاح وان كان عندى اعتقاده انه يمين فقط فله كفارة يمين بذلك وفى كلب بالله تعالى كفارة يمين آخر وهذا متحرر بعد الظرفى كتب أصحابنا أمة الهدى رحيم الله تعالى (سئل) في رجل شتم من شتم فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى خلق الكون لاجله ما قبل ربه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لأن قصده التعظيم ولا نه منتف بل كما أتى بذلك العلامة خير الرالى ناقلا عن جامع الفصولين وأتت بذلك السبكي والزمى من الشافعية فأجمع المذهب على عدم كفره ولو أن انما اجابية قال المؤلف رحمه الله تعالى رأيت في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي حفظه الله الملك الاسلام حسن زارنى في الجنة وقت قدومه من المدينة المتوفى على منوره أفضل الصلاة وآم السلام سنة ١١٤٤ ماصورته ما قولكم كدام مضامكم كورسى الله عنكم ويطع المسلمين بعلومكم في سبب وجوب بمقاتلة الزواجر وجوز قتلهم هو الذى على السطان أو الكفر وإذا علم بالثاني فاسبب كفرهم وإذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل قوتهم واسلامهم كالمترد ولا تقبل كساب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتلهم وإذا قتلتم بالثاني فهل يقتلون حدا أو كفر وهل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء الجز بة أو بالامان المؤقت أو بالامان المودع لا وهل يجوز استرقاق سائهم وذرارهم أنتم ناما مجربون انما كنتم تعالى الجنة الحديث هو بالعالم اعلم أسعدك الله أنه لو لاء الكفرة واباعة البغرة بجوابين أصناف الكفر والذى والعداؤ فواع الفسق والزندقا والحادوس توفى كفرهم

لا تفتها لاولا كسوة ان صدقت في الاستدلال قولها مقبول على نفسها قال بعد كلام كثير والحاصل انهم ان كذبته في الاستدلال وقالت لا أدري من وقت الاقرار وان صدقت في حقها من وقت الطلاق وفى حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل لا يقبل بجر دقوله في ابطال حقها جاعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاة مهرها المشرط حوله بطلاقها اجابا والله اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من مائة رصيفة ثم عدلة انها سألها على دراهم مما سأل يصح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح هال في الصرا واذا سأل الرحل امرأته على نفقتها بقوله وأكثرمه مطلقا كذا بالاصل الذى في يدنا وأمل اه

ثم ادانت في العدة على دراهم من ثمنها زيد عليه فسقط تنقي العدة بشران كانت عتقها بالخص فلا يجوز السلم بها هذه عتقها بالخص فلا يصح السلم بها بالدية ويجب عليه التمتع بامت تحض والله أعلم (باب ثبوت النسب) (سئل في أن الهاشمي هل هو هاشمي أم لا إذا قتل لاهل بيته شرف تمام لا وإذا قتلهم نعم هل ينسب في أولاده أم لا) (أجاب) لا شبهة في أنه شرفا وما وكذا الأولاد أما اصل النسب فخصصوص بالا بما هو القائل بهذا (١٠٤) قد خرج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح أدباً في نسبة اليه صلى الله عليه وسلم ثبت

الشرف والسادة فإذا ثبت هذا القدر لا ين الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده إلى آخره ولو لم يوجد نسباً من النسب ولنا في ذلك رسالة معصية بالفوز والعلم في مسألة الشرف من الام فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبدالله الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت طاعة الزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولأولاده ذرية وعترته شرف مثل شرف الحسينة والحسينة وحمل الهمامة الحضرة علي رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم انهم أشرف بلا شبهة إذا سم الشرف يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً وحسينياً أو علياً وجعفر أو عقلياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الأول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم الشرف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم

والخادم وجوب عتقها لهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم وسبب وجوب عتقها لهم وجواز قتلهم البني والكفر معاً أما البني فانهم خرجوا عن طاعة الامام خلد الله تعالى ملكه في يوم القامت قد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبني حتى تقي على أمر الله والامر للوجوب فينبغي للمسلمين إذا دعاهم الامام إلى قتال هؤلاء الباغين المعنويين على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه بقاتلهم معصوا ما لا كفر في وجوه منها أنهم يستحقون الدين ويستحقون بالشروع والدين ومنها أنهم يسيئون العلم والعلماء مع ان العلماء ورة الانبياء وقد قال الله تعالى انما غشيتهم الله من عباده العلماء ومنها أنهم يستحقون الحرمان ويحسبكون الحرمان ومنها أنهم ينكرون خلافتنا شيعين ويريدون أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون ألسنتهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها ويشككون في حقها ما لا يليق بشأنهم مع أن الله تعالى أرسل عدة آيات في براعتها وزهانتها فهم كافرون بشككيب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم فحسنا بنسبتهم إلى أهل بيته هذا الامر العظيم ومنها أنهم يسبون الشيعين سؤد الله وجودهم في النار ون قال السيوطي من آفة الشافعية كثر الحساية أو قال ان يأبكر لم يكن منهم كفر ونقلوا وجهين عن تعليق الفاضل حسين فيمن سب الشيعين هل فسق أو يكفر والاصح ضدي التكذيب به فخر المحامي في الباب اه وبنت بالواتر قطعاً عند الخواص والعوام من المسلمين ان هذه الفايح مجتمعة في هؤلاء الضالين الخاطئين فمن اتصف بواحد من هذه الامور فهو كافر يجب قتله باتفاق الامة ولا تقبل قوته واسلامه في اسقاط القتل سواء ناب بعد القدرة عليه والشهادة على موه أوجه تأييد من قبل نفسه لانه حذو وجب ولا تسقده التوبة كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه وسلم كالارتداد المقبول فيه التوبة لان الارتداد معني بغيره المدة لاحق فيه لغيره من الاتعمين فقبلت قوته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم فعلق به حق الاتعمي ولا يسطع بالتوبة كسائر حقوق الاتعمين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد ادمان الانبياء صلات الله عليهم وسلامه فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يثبت ولم يسلم قتل كفر بالاختلاف وان ناب أو سلم فقد اختلف فيه والمتصور من المذهب القتل حداً وقيل يقتل كفر في الصورتين وأما سب الشيعين رضي الله تعالى عنهم معافاة كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيعين أو أحدهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل قوته واسلامه أي اسقاط القتل وقال ابن نجيم في البحر حيث لم يقبل قوته علم أن سب الشيعين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يبيد الاكرام مع البيعة قال الصدر الشهيد من سب الشيعين أو أحدهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل قوته وتوا سلامه في اسقاط القتل لا تأجل انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كالا ينفى وقال في الاشياء كل كافر يابى قوته بمقبولة في الدنيا والآخرة الا كسار الكفار بسبب أي أو بسبب الشيعين أو أحدهما أو بالسحر ولو امر أجبراً لندة فإذا أخذ قبل قوته اه فيجب قتل هؤلاء الكفار ما بوا أو لم يتوبوا لانهم ان تابوا أو أسلموا اقتلوا حد اعل المشهور وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وان بقوا على كفرهم وعنادهم قتلوا كفراً وأجرى عليهم بعد القتل حكم المشركين ولا يجوز تركهم عليه ما عطفه الجنب ولا بامان مؤقت ولا بامان مؤبد نص عليه فاضحان في فتاويه ويجوز استرقاق سائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما حقت

شرف الال الذين تحرم عليهم الصدقة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء جميعهم الله تعالى ذكره وان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن نسب اليه أولاد بناته ولم يذكره وانما ذلك في أولاد بناته الله فاصروصة للبيعة العليا فقط وأولاد طمة الار بعث الحسن والحسين وأنهم كانوا من نسب اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهم ادنسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد بنو أم كلثوم ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم والام والابن ماصلي الله عليهم وسلم لانهم أولاد بنت بنته لا أولاد بنته يجري الامر فمهم على قاعدة الامرع الشريف في أن نالوا يتبع أبائهم النسب لا أمهاتنا خرج أولاد طمة وتوحدها المعصومية التي ورد الحديث بها وهي

مقصودة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا سئلهم وأما الشرف الخاص وهو شرف النسبة المصلى الله عليه وسلم فلا يفهم والله أعلم وأما العمامة فمختصة بأهل البيت في الشرع والشرف ولا في السنن ولا كانت في الزمن القديم ولكن لبسها بعد عصبة لا يمنع منها ولا يؤمر به انتهى ما في الباب أنه إذا حدث التمييز بين الجائر أن يتخص به المنسوبون المصلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعمل في كل أهل البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) (١٠٥) في رجل مات عن أخت لا تعرفه

عند الناس طلبت الاختصاص بالارث فرضا وردا فأدعى جماعة منهم أبناء عم عصبة وليس لها سوى السدين هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل إذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكتفى بذلك في شهادتهم أم لا بمن ذكر الحد (أجاب) لا يعطون بدعواهم وإذا شهدوا شهدوا ولم يذكروا الحد الذي يجتمعون فيه مع المبتلا تصح شهادتهم لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر صرح به في سماع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السبد والزوج ينق كونه منه فالحكم الشرعي فيها إذا وضعت لافل من ستة أشهر من وطئ الزوج أو أكثر منها منه وعلى تقدر بأنها كانت حاملا عند التزوج وكان السيد لم يعلم به حين ذلك أغلب جناح في ذلك أم لا (أجاب) أما في المولى

بدار الحرب بما ترك من موضع خرج عن ولاية الإمام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذلها ربحهم بعمالها منهم لأن الولد يتبع الأم في الاسترقاق وأنه تعالى أعلم كنه أسرار الوري في الحق فلهما عنه والمسلمين أجمعين اه ما في المجموعة المذكورة بحرفه (أقول) وقد أكثر مشايخ الإسلام من علماء الدولة العثمانية لآثار المتوفى به بالنصرة العلمية في الافتتاح في شأن الشيعة المذكورين وقد أشيع الكلام في ذلك كثير منهم وألفوا فيه الرسائل ومن أفتى بخوض ذلك فهم الحق المفسر أو السعود أفتدى العاصدي ونقل بعبارة الصلوات الكواكي الحلي في شرحه على منظومته الفقهية المحملة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو ما مر فلذا أجمع علماء العصر على إباحة قتلهم وأن من سلك في كفرهم كان كافرا فاعتد الإمام الأعظم وسفان الثوري والاولو زاعى أنهم إذا باؤوا ورجعوا عن كفرهم إلى الإسلام نجوا من القتل ورجع لهم العفو كسائر الكفاوا إذا باؤوا وأما بعد ذلك والشافعي وأحمد ابن حنبل وليست بن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل قوتهم ولا يعتبر سلامهم ويقتلن حدا الخ فقد حرم يقول قوتهم عند أماننا الأعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر أن هذا هو الصواب وهذه مسألة مهمة ينبغي تحررها والاعتناء بها زاد على غيرها فتدفع فيها خطب عظيم وكان يخطب أن أجمع فيها رسالة أذكر فيها ما حورته في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن أذكر في هذا المقام ما وضع المرام أسعافا لاهل الإسلام من القضاء والحكم وإن استندى بعض طول في الكلام فتقول وبالله التوفيق أعلم أن ما مر عن الصدوق من أن سب الشيعين رضى الله تعالى عنهم ما في الباب لا تقبل قوتهم قد مر في البحر إلى الجوهرة شرح القدوري وقد قال في النهر هذا لا يوجد في أصل الجوهرة وإنما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالأصل مع أنه لا يرتبط به بما قبله اه وقال العلامة الحلي في حاشيته الأشباه بعد نقله كلام النهر (أقول) على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه يظهر لما قدمته من قبول ثوبه من سب الانبياء عند اختلاف العلماء الكون والخطابة وإذا كان كذلك فلا وجه لقول بعدم قبول ثوبه من سب الشيعين بالطريق الأولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فبما أعلم اه وأعلم أن مسئلة عدم قبول ثوبه سب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها عندنا صاحب البرازية وتبعه الحق ابن السكال الهمامي في فتح القدير وشرح الهداية وتبعه الترمذاني في من التتو وروى كذا ابن نجيم في البحر والأشباه وأفتى به في الأخير بآلكن العلامة الترمذاني بعد ما مر ما في منتهى إلى البرازي قال في شرحه عليه السبع من الغفار لكن سمعت من مولانا شيخ الإسلام أمين الدين من عبد العال مفتي الحنفية بالبادية المصرية أن صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وأن البرازي تبع صاحب المصارف المسؤول فانه عز إلى البرازية ما نقله من ذلك السبع بعزاه إلى أحد من علماء الحنفية اه وفي معنى الحكم مع ما في شرح الطحاوي ما صوره من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو بضعة ذلك ذلك منه وروى حكمكم المرددين اه وفي التنص من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من سبكم حكمكم المردود بفعل به ما يفعل بالمرتد اه فتقوله يفعل به ما يفعل بالمرتد ظاهر في قبول ثوبه كالأجنبي ومن نقل أنها ردة عن أبي حنيفة القاضي عياض في الشفاء اه ما في من الغفار فلهذا أم أعلم أيضا

(١٤ - فتاوى حامديه) - اول (فصح مطلقا إذا المرص به في كتب علماته فاطمة حصة نفي وإدآم الولدين المولى وسواء ولدت لسنة أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح وأما في الزوج فلا يصح إذا انتبه لسنة أشهر أو أكثر وإذا كان لاقيل يصح فبقوم مع حصة نفقة لا يثبت نسبهم المولى مع فيه ولا جناح على السيد في ذلك والله أعلم (سئل من والدا المرحوم الشيخ يحيى الدين نفلما) * بمن سماه يعلم * أنصحه بها كالأهل ما لا تثنى كل بنادى * ابن عتبم ابن عتبم (أجاب) هذا انخوا بوى بمن روح بالحلال أخذها وهذا كذا لفهمه مقال

فإن كذبته أو أن ابن عم ابنه تعالى (سئل من قطع أبا) أبا الخير الذي هو نثر الجوارح أو دعا أبا أو قطعها أو خديش مؤصلا ومفرقا
من ذا زوج أمه * رجلا وأخته معا من نسب قد أثبتا * بالحق شرعا (أجاب) أمه أنت بآب وذى * لأن نسب فادعاهما
وهما كل منهما * بشت من الفريسة (باب الحنيفة) (سئل) في صغير يقيم له أم مرقوبه جاني وأخت لاب ذلك فهل تحضن أمه أم
أخته (أجاب) حيث لم يكن الصغير عصبة (١٠٦) محرم ولا ذورحم من غير الصبيان كالآخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكرة
والأخت المذكرة كورثه وقد قام

أن البرزقي قال إنه كان يدق لانه حدود فلا سقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعلق به
حق البعد فلا سقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين إلى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسائل على
شأن الرسول اه * وقد راجعت كتاب الصارم المسائل لعمدة الشافعية الشيخ في الدين السبكي فرائد ذكر
ما رده على البرزقي حيث ذكر السبكي أوله والسنن للشافعية عياض المسالك أن الإمام الشافعي موافق
للإمام مالك في ردنه وعدم قبول توبته وإن عتله قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي
لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم يأمر أصحابه من صرح
عنه بذلك إلى أن قال هذا ما وجدته للشافعية والحنيفة في قبول توبته كلام فر يسمن الشافعية ولا يوجد
للحنيفة غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم فر يسمن كلام المالكية زانجر والمثولي في ذلك وأما
الدرجل فيتمتع بالقبول التوبة بقوله تعالى قل الذين كفروا أن يتوبوا بغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى قل
بإعادي الذين أسروا الآية وقوله تعالى كيف يحدي الله قوما كفروا الآية وهذه الآيات نص في قبول
توبة المرتد وعوجيها سئل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يحكم ما قبله والتوبة تحكم ما قبلها ولا نا
لا تحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد إسلامه أو القول بأنه حق آدمي فلا يسقط بالتوبة به جميع لك
علمان النبي صلى الله عليه وسلم رأى أتمو حتمو سقطة أنه ما انتقم نفسه قط فكيف يتقهم بعد موته اه
كلام السبكي لمخاضا وعلم الأجوبة مبسوط فيه وقد طال في ذلك ما طالع حسنة ينبغي مراعاتها وفيها ذكرناه
كفاهه ولا شأن أن النبي السبكي والتعاضد عياض اثقتان عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية
أن مذهبه قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الإمام الطحاوي وغيره من هو
أعرف بالمذهب من البرزقي يفتن وقال في الدر المختار وقد صرح في التنوير معين الأحكام وشرح الطحاوي
وحوى الزاهد وغيرهما بأن حكمه كالمرد اه * والعلامة النجاشي والشهر بحسام جلبي من عظماء علماء
دولة السلطان سليم خان بن باز بدنان العثمانية طهفة أغفها إلى الدعي البرزقي وقال ذهب إليه تقبل
توبته ولا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السبكي المسائل وذكر
في الحادي من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر ولا توبة سوى تعدد الإيمان وقال بعض المتأخرين
لا توبة أصلا فيقتل حد الكفر الأصم أنه لا يقتل بعد تعدد الإيمان ثم قال وبالجملة قد تبعتنا كتب
الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرزقي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه في أول
الرسالة اه * وتذكر نبذة من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في إصلاح جامع الفصولين ومنه نصت
ماتلته صهايم قال فيمن بعد ما ذكره من نطقه تعالى البرزقي به ما ذكر في بعض الفتاوى نقلنا من كتاب الخراج
للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر فإن تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده
وعند أبي حنيفة خلافا لعمدة رحمه الله ثم قال في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود الفتوى رحمه
الله تعالى عن هذه المسئلة على ما صله أن المسئلة خلافه فقد تعرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن
سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القولين وألغاه العمومين بأن الأولى أن ينظر إلى حال الشخص
التائب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإن فهم منه صحة التوبة وحسن الإسلام وصلاح الحال يعمل

بكل منهما مانع من استحقاق
الحنيفة فأبى عنه أمه
أولى من إبقائه عند أخته
لكمال شفقة الأم كما أنفي
به شيخ الإسلام شهاب
الدين الحلبي رحمه الله تعالى
والله أعلم (سئل) في امرأة
اختلعت من زوجها بارضاع
ولم الذي هي حاصل به
وحضانتها ولدت سنة قبل
يجوز أم لا وهل إذا طلبت
على ذلك أجرة بعد السنة
والأب يصبره أخته لايه
توضعه وترى بمجانا وأب
أمه ذلك إلا لأجرة يخرج منها
و يدفع للأخت أم لا (أجاب)
يجوز الخلع على ذلك ولا يلزمها
الوفاءه وإذا أثبت أمه
أما سها وارضاهه إلا لأجرة
وأخته تقبله بمجانا يدفع
البا صرح به في الحنيفة
والبرزقي والحنبلية
والطهريه وكثير من الكتب
والله أعلم (سئل) في الأم
تحضن الصغيرة إلى متى وهل
يلزمها كفيل بكفله أخته
أن تقبضها أو تسافر أم لا
(أجاب) الأم أولى بها حتى
تحضن كملها ظاهر الرواية

وعليه التوثيق وفي رواية محمد حتى تشفى وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل بكفله أختها (سئل) يقول

في الأم الحاضرة البشيرة النفسية عتدتم إذا طلبت أجرة لحضانتها ولا دعاها الصغار هل تجاب إلى ذلك أو أيضا إذا اجتاجوا إلى خادم يلزموا يلزم
بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجاب إلى ذلك كذا هو واجب على الأب كسكوتهم ونفقة طعامهم كأم صرح به سراج الدين في فتاواه ولزم سكن
الحاضرة على الظاهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكرة بالفتنة لها رأي يرد بها أن يضمها وهي تأتي ولا ترد إلا أنضم إلى

قوله فيكون لا يعني الخ قال شيخنا الزاهد رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أخذ من القواعد الفقهية غير أنه غير محال الفتاوى بالخبر به في كتاب أدب القاضي حيث قال سئل فيما لو منع مولاه السلطان قصانه عن سماع ما يضر عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يسترد ذلك أم لا إذا أطلق السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا الولد غيره وأطلق له ذلك يجري على الخلاف فيسمع كل دعوى وكذا لو مان السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا لم ينعته بل أطلق له قائلا وليت لتقضي بين الناس جازة سماع (١٠٧) كل دعوى إذا أتى المدعي بشرا تصحبها

الشرعية والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستند التصرف من موكله فإذا خصصه تخصص وإذا عم تعمم والقضاء يقضى بالزمان والمكان والحواشي والأشخاص وإذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المنع والأطراف فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق بالمدعى عليه فإذا قال منه عن السلطان عن سماعها لا ينافر في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما ثبتت المحكوم عليه للمنع بالينة الشرعية بعد الحكم عامه لانه ليس قاضيا فيما منع منه حكمه في الزمان في ذلك وإذا ما خسر بالمنع من عدل أو كذب أو رسول حمل به كما يعمل بالشافعية السلطان ومن علمه أن وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استقر مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان الامر وانكشف له الحال والله

يقول الحنفية في قول توشو ويكتفي بالتعزير والحبس ناديا وان لم يفهم منه ما الخبر يعمل بذهب الغير فلا ينعقد على قوله واسلامه يقتل حدا فاسر السلطان جميع قضاء عماله كما أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيمن النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سبحانه يوم الحساب اه والذي خط عليه كلام الشيخ علا الدين في شرحه على التتويروا العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السعود ولكن لا يفتي أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه اجزا والرضوان لجميع قضاء عماله كما لا يفتي إلى اليوم لانهم ما قوا وانقرضوا فلا بد لضاة زمانهم من أمر جديد لكل قاض حتى ينشد حكمه بذهب المير لكونه تابعا من السلطان ذلك الحكم وما شتر من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويباع عليه حين توليته لا يكتفي ذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضاة ما مورين به بل لا بد لهم من أمر جديد حين ولهم فإذا ولي قاضيا في زماننا وكسبه في منشوره أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والافلا ولو عزله ونصب غيره فلا يلزم من أمر جديد لثاني كالموكل أحد وكلا يصح شي بين معلوم ثم عزله وكل غيره أو كونه نفسه تابعا ولم يقيد بالنسب تكون وكالتهم مطلق حتى يأتي بالتقيد وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في الحكم وتائب عنه فإذا خصص قضاة زمان أو مكان أو شخص أو ديانة أو مذهب تخصص والافلا والقضاء في زماننا يؤمر من بالحكم بما يصح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكر والى رسم الفتى أن المقلد لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهب أصلا فلا بد من تدين من قوله قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الحنفى والحاصل أن هذا المقام من مداخل الأقدام قد وقع فيه فضلاء عظام و بعد ظهور والنقل السريع عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند نام وساحة الشرف فقتله الصلاة والسلام مرة عن الظنون والأوهام لا بد منها سب سبب من القام على الفتى أن يحاط في خلاص نفسه في ساعة القيامة فان قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتله منقول عن الامام فقل خلاصه في نفسه في ساعة القيامة فان قتل المسلم به من دماء الحدود والشهات والتابعين قتل أهل الاسلام م قوله عليه أفضل الصلاة وآتم السلام ادرؤا الحسد وعن المسلمين ما استطعت فان وجدت المسلم يخرج جافا لسانه فان الامام لا يحيط في العفو عنهم أن يحيط في العفو بواء السيرة عن عدة كتب فقام والاتصار للرسول به قبول فيما به أمر لا فيما به نهي وجره فذا ما خسر وما تقر واقع فقله والسلام

(كتاب المفقود)

(سئل) فيما إذا غاب رجل عن بلدته ومضى إلى بلد آخر ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا حقوقه عند من يقر بها فهل ينصبه القاضي من يحفظ ما له يستوفى حقوقه مما لا وكيل فيه (الجواب) نعم والمسئلة في المقتى (سئل) في الرجل المفقود إذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي يوسع فتاوى الديناري إذا فقد رجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائبا غير مفقود لا يبيعها (سئل) فيما إذا نصب القاضي زيدان جاحين عمر والمفقود لتعاطي

تعالى أعلم اه منه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام إلى آخر الحديث قال في الاشياء والنظار القاعدة السادسة الحدود تدرك بالشهادتين حديث رواه السيوطي معزى إلى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة روادقوا الحدود فما استطعت وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعت فان وجدت للمسلمين مخرجا فاولوا سيولهم فان الامام لا يحيط في العفو عنهم أن يحيط في العفو بواء السيرة عن عدة كتب فقام والاتصار للرسول به قبول فيما به أمر لا فيما به نهي والقدر راجع فقها المصلا على أن الحدود تدرك بالشهادتين والحديث المروي في ذلك مستق عليه وثقت الامة بالقبول اه منه

أثما الصالحات العازبة هل يشر على أن ينهبها إليه جبراً أم لا (أجاب) لا يشرعها على ذلك ولا ينهبها من المكنت هذا أمها والله أعلم (سئل) في مراعاة نصراية تتنازع في ضماها لغوتم السلطنة واشتوبها النصرايون كل ريد ضماها لنفسه فمقدم تكون (أجاب) تكون عند من اختارت السلطنة عنده إذا مراعاة حكمها على الباقية في ذلك والله أعلم (سئل) في صغر لها أم وجة أم أم وأخت شقيقة ساطات لحن من الحضانة لكونهن مقربات بأجانب ولها (١٠٨) أخ لأب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساطات الحضانة بالترجيز بالأجانب كلبات

كأخي البصر وغيره لمحي الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التارخانية بعد أن رضى له صبط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج الجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغر لها عم عصبية أو أم تزوجت بالأجنبي وخالفه من يلى أسكاها وحضانة (أجاب) الم هو الذي يلى الأسكاها وأما الحضانة فثبت لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجسنة والأخت والحالة والعمدة ونحوها فلم أخذها والله أعلم (سئل) في أب مصره من مائة صغيرة سنها أربعين سنتين أبت أنها أن ترهبها وتحنها إلا بالجرة وقالت حديثاً أم أبيها أنا أرى ولد ولدى انفسير بلا أجرحل تسقط حضانة الأم وتكون الحجة أولى بأم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصبح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبي بالغ هل لأبيه منه اليوم منعم السفر وإذا وقع منه شيء أن يؤذيه (أجاب) نعم له ضموم منعم السفر وإذا وقع منه شيء قال في البحر فتقلا عن الظهيرة والقلم إذا عقل واجتمع وآيه واستعني عن الأب ليس للأب أن ينهبه إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يه أن ينهبه إلى نفسه وليس عليه نفقة إلا أن تبرع وفيه تقلا عن الولو الجدة إذا كان يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وفيه تقلا عن الإسماعيلين للأب أن يرد يولده البالغ إذا وقع منه شيء وفي التارخانية وتوا لأم إذا كان صبيها أن أراد أن يخرج إلى طلب العلم فلا يه أن ينهبه في كراهية الخانية وكان مجتهد الحسن صبيها كان

(أجاب) نعم له ضموم منعم السفر وإذا وقع منه شيء قال في البحر فتقلا عن الظهيرة والقلم إذا عقل واجتمع وآيه واستعني عن الأب ليس للأب أن ينهبه إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يه أن ينهبه إلى نفسه وليس عليه نفقة إلا أن تبرع وفيه تقلا عن الولو الجدة إذا كان يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وفيه تقلا عن الإسماعيلين للأب أن يرد يولده البالغ إذا وقع منه شيء وفي التارخانية وتوا لأم إذا كان صبيها أن أراد أن يخرج إلى طلب العلم فلا يه أن ينهبه في كراهية الخانية وكان مجتهد الحسن صبيها كان

أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في دروسه مثل ظهره أو خلف ساربه ثم يثاقبها بالعين مع كمال نقواه ١٥ ولها ذلة غلامان العنابة تصنع
إذا بلغ مبلغ الرجال الذين يكن صبيها لمحكمه حكم الرجال فان كان صبيها في حكم النساء وهو عورته في الملتقط يعني لا يصلح للرجال
النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لآخر شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالقبض وفي حكم الصلاة كإزالة حال وفي الملتقط الناصري فاما السلام
النظر لآخر شهوة فلا بأس به وفي استحسان كثافة الشعبي حتى أن واحدا من العباد روى (١٥٩) في المنام فقبل ما قبل الله قال كل ذنب
استغفرت منه غفرتي الا

﴿كتاب القيظ والفتاة﴾

(سئل) في صغرة لم يطعمه سنة التفتطو رجل مسلم بنفق عليه وريسيو يريد رجل آخر أخني أحذه منه
فهر ابغى رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) بماذا التفتط رجل صباه
ووجد هاتفي في غيره هل تلك الخصومة وبه أحق (الجواب) الصحيح أنه الخصومة لأن به أحق كافي
النهر من السراج (فرع) قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه إذا أعى بغيره فتركه فقام به
غيره يعني عاد لحاله وقد أيتان بغيره يعني في شرح التبراج في كتاب الفتاة عند أحد جدوا للث عليه
و يرجع عما صرفه عندهما وكذا يعني الشايع لا يمكنه ولا يرجع بشي إلا إذا استأذن الحالك في الألفاق
أو أشهد عند قذفه أنه ينقذ بنية الرجوع أو أنه لا ينقذ عند فقد الشهود لأن فقههم هنا غير نادر ومن أخرج
منا غرق ملكه عند الحسن البصري يورد بالاجماع على خلافه ١٥ ولا شك عند الحنفية أنه لا يمكنه
ولا يرجع بشي إلا أن يذنه القاضي أن ينقذ و يرجع وقد ذكر البزازی وصاحب الخلاصة وغيره في
آخر كتاب الهتاهو كالصرح في ذلك فرأى جمعا تأمل كذا في ما شئت غير الدين آخر كتاب من الفتاة

﴿كتاب الوقت﴾

وربته على ثلاثة أبواب ﴿الباب الاول﴾ في أحكام المتعلقة به من حصو بطلات واستبدال وشروط وما
يبيع بيعه وما لا يبيع بيان أحكامه الفظي في كتبه وصكوكه وما يكتب فيهما من الشروط وغير ذلك
﴿الباب الثاني﴾ في أحكام استحقاق أهله من بيعه واستحقاق أصحاب الوطائف وأحكام بيع
انقاضه وأشعاره وقسمته ونصيبه وأجلونه وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه وأرباب الشعائر
وغير ذلك ﴿الباب الثالث﴾ في أحكام النظار وأحكام الوطائف من نصبه وعزل وفوكيسل وفرأغ
وأجار وأعمير واستدانة وإقرار وقض وصرف وتعد ذلك ﴿الباب الاول﴾ (سئل) في امرأة
وقفت في مرض منتهى وقفا على شخص ثم لي جهة برصته وماتت منه عن ورنه لم يحضر والوقت وخلفت
ترك يخرج الوقت من ثلثها فهل يبيع الوقت (الجواب) نعم قال في الاسعاف إذا وقف المريض أرضه
أوداره في مرض موته مبيع في كل ما أن رجعت من ثلث ماله وإن لم يخرج وأجزأه الورثة فكذلك والايصال
فيما زاد على الثلث ١٥ (سئل) في وقف أهل فقد كتاب وقفه ولم وقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف
تصرف نظاره في شيء من أمواله وليس له رسم في دواوين القضاة ولم أصل مصرفه على ذرية واقفه ويذكر
واحد من الذرية فقد ومعلوم من غلته يتناول من نظاره ثمان خض من الثرية بلا عن والده فهل يصرف نصيبه
من ربع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث حال العاذر يصرف نصيبه من ربع الوقف لبقية
مستحقين غير غير يذ كر على أئني ولا تدر بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم
تصرف القوام السابقين ولا شرط واقفه كافي البزازی يعني في الخالص والخيرية وكذا فيجب له ذكر واقفه سهم
من عوته غير ولد الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده (سئل) في وقف تقادم
أمه ومات شهود وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه مصرف علته إلى جماعة مخصوصين جبالا

وانقضت الحضانة فمن سواهم العصة أولى الأقرب فالأقرب ١٥ فهذا لم يقدل لكونه لا يستقل بنفسه إلا إذا كان مأموما عليه ولتقديم
الأقرب فالأقرب من العصة لثان في اشتراط كون العصة غير فاسق يحسن عليه المصيبة عليه والاضاع عنه وإما علم (سئل) في الصبي إذا
انقضت مدة حضنته هل لعمه عصبته أن يأخذ من أمه أم لا (أجاب) نعم لعمه العلم قال في التبراج لجلال الدين أن في حصص عمر سجد بن عمر
الناصرى العقبى من الخنيفة وإن لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواهم العصة أولى الأقرب فالأقرب وإنه أعلم (سئل) في المبله

الام لا (أجاب) نعم تحب الى ذلك ويقرض لها آخر التسل ولا يدفع لمن لاقى لها في الحضانة ولو تبرعت في حاله تأسر الحالت كالا حنة
 صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر الفتاة مستقلة رأيها لها أم وأب بر دأن يسكنها مع ضره أم هو يفرق بينهما وبين أمها هل
 له ذلك أم لا (أجاب) حيث كان لها رأي (١١٠) وعقل ودخلت في السن ليس لأبها أن يكرها على أن تسكن معه لاسيما مع ضره
 أمها وإلها أن تسكن حيث
 أحببت حيث لا يخوف
 عليها صرح بذلك في
 الظاهر به والله أعلم (سئل)
 في بنته أذى زوج مع عتهان
 أباه قبل موته زوجها بالبنه
 الصغير وبسبب النكاح
 لتزعمها العتمة أمها هل
 على نقد زينة ذلك بالبنه
 العدة تسقط حضانة الأم
 أم لا (أجاب) لا تسقط
 حضانة الأم مادامت الصغيرة
 لا تصح للرجال صرح به في
 البحر والمنع بالاعتق
 والله أعلم (سئل) في العلام
 اذا استغنى عن أمه فصار
 بأكل ويشرب ويلبس
 ويستحب وحده هل لأمه
 عليه حضانة أم لا يصير
 أبوه أحق بضمه اليه لتأديبه
 ليتخلق بأداب الرجال
 وأخلاقهم (أجاب) نعم اذا
 كان هذه الصفة انتهت عنه
 حضانة أمه وصار أبوه أحق
 بضمه وقد أطبق على هذا
 المتوب والشروح والفتاوى
 والله أعلم (سئل) في صغيرة
 سنها يزيد على ثلاث سنين
 ولها زوج وأم متروجة
 بأجنبي لا غير ذلك من
 الصبيان وغيرها وزوجها

بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مسق في ربه عن غير ولد أو لأسل منه يصرفون نصيبه الى الأقرب فالأقرب
 الى الميت هل يجب إقراره على ما كان عليه من الرسوم ولا يكف أحد منهم الى بينة في نسبة الى الواقف حيث
 كان في أيديهم جبال بعد جيل (الجواب) نعم يجب إقراره على ما كان عليه من الرسوم في ودوان القضاء
 ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكف أحد منهم الى بينة في اتصال نسبة الى الواقف (سئل) في وقف
 أهلي قديم يتصرف نظاؤه في بيعه يصرفونه لذكور من ذرية واقف دون الإناث جبال بعد جيل من قديم
 الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق الثاني من أيام المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلامعارض
 ولا منازع والا أن قامت امرأة من الذرية تطالب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى
 كتاب وقف يسدها منقطع الثبوت لم يسبق تصرف في بيع الوقف إلا ذات من الذرية أو أصلا بل التصرف
 لذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور ويعد ثبوته شرعا ولا عبرة بمجرد كمال الوقف المنقطع الثبوت
 (الجواب) نعم قال في الغنية ترجل في بدعة فهاه رجل وادعى أمها وقف وأحضر كافيه من خطوط
 العدل والوقفا المأضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح قالوا ليس للقاضي أن يقضى بذلك
 الصلح لأن القاضي انما يقضى بالحق والنجته البينة أو الأقرار وأما الصلح فلا يصلح بحال الخط بشبه ما خط
 وكذلك قال على باب الدار لو حضر مرضوب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود
 اه (سئل) فيما اذا وقف يد أو أخته هتد نصف دار لهما شائعة ما يمكن قسمته ويقرضه وأنها على
 أنفسهما ثم بعد كل منهما على أولاده ثم وم ولم يحكم كما حكمه بالوقف في حادثة الشيوخ فهل للقاضي
 ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجهما الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التمرير وشرحه
 مع وقف مشاع قضى بجواز زده لانه يجتهد فيه قلني المبدأ أن يحكم بقصة وقف المشاع وبطلانه لا اختلاف
 الترجيح (سئل) في رجل له حصة شائعة معلومة من دار معلومة وقفها على نفسه مدة حياته ثم بعده على
 بنته ثم على جهة ومصلحة وحكم الحاكم ببعضه وان كان مشاعا يقبل القسمة وان كان على النفس فهل يصح
 ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالجمام والبر والرحى
 واختلف في الممكن فأجازوه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ برأوا بطله بمحمد بناء على اختلافهما المتقدم فنقول
 نظريا على قول أبي يوسف واذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع
 وضع عند أبي يوسف جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه متى من الوقف (سئل) فيما اذا وقفت هند حصة
 شائعة لها في غراس يتقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهة ومصلحة
 بموجب كتاب وقف وكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يحتمل القسمة صحيح عند
 أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المقول الا في أشياء مخصوصة عند أبي يوسف وبصح عند محمد
 والشعر من قبل المتقول كاصرح به في الحر والامام الاعظم ابطال وقف المنقول في كل الهداية وغيرها
 ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند امتنا الثلاثة كما أفتى بذلك العلامة الشيخ اه على الفتى بدمشق
 سابقا وهو مسطور في فتاويه من الوقف في فتاوى السبلي وقف البناء بدون الأرض صحيح والحكم به صحيح

يخشى عليهم الام وزوجها أن يتبعها فيضيع حقه لكونهم غافرين ويخشى أيضا أنهما يأكل كلامه رها بالباطل هل
 قوله قالوا الخ هذا اذا لم يكن كتاب الوقف محررا في سجل القاضي المحفوظ والاجل به استحسانا فان لم يكن سجل عمل تصرف الظواهر الماضية
 وفي الفتاوى المحيرة اذا كان الوقف كتابي دون الوثيقة المسمي في عرفنا العجل وهو في أيديهم اتبع ما فيها استحسانا اذا تنازع اهله فيه
 والانتظار الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعمل الحال فيما سبق رجوعنا الى القياس الشرعي
 وهو أن ثبت بالبرهان احتياجه اه منه

العلماني أن يظن ما حث شاهل من على نفسه المال وأمر الزوج والأقارب عليهم من مهرها حتى يطق الرجال لها من غير ما يقضي بقدر مهرها
 من الزوج وقد فعلها إذا الملت وأمر شها أم لا (أجاب) ثم القاضى ذلك فقد مر حوا في باب الحضانة بأنه حتم لم يكن للصغير عصفولا من
 به سبق حضانة لضعها القاضى حيث شاهوا ساقطان الحضانة كالأحسان وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المصنف فكيف لا يكون له ذلك مع
 والخشية المذكور تدها الاختلاف فيه أحد والله أعلم (سئل) في شبهة المال لها تريد عنها (111) حضانتها أو أمها تريد أن تفرض أجرة
 لحضانتها هل لهذا ذلك أم لا

(أجاب) حيث أثبت الامة
 أن تحضنها الإبالا خو دفع
 الى العمتولا يصح للام أن
 تفرض لها عليها شيئا
 لترجع به عليها بعد بلوغها
 بإجماع العلماء والله أعلم
 (سئل) في صغيرة لها أم
 متزوجة بأجنبي ولها أخلة
 أم وأب هل تدفع للاب أم
 لخالة الأم (أجاب) تدفع
 لخالة الأم لأن النساء أقدر
 على الحضانة من الرجال
 فتدفع لخالة الأم الى انقضاء
 مدة الحضانة والله أعلم
 (سئل) في رجل مصر له
 ابن رضيع من مباتته
 وبنت سنها ست سنين وأمه
 تريد حضانتهما بما أوتاهما
 تأييد ذلك الأب أو هل يدعاهن
 للجدة أم لا (أجاب) المهرح
 به قال يلى وعصمه ان
 الأجنبية اذا تربعت بارضاها
 والام تطالب الأجر ولا ترضعه
 إلاها فالأجنبية أولى وأما
 الحضانة فالصغير ان يقال
 للام أم أن تسمى الولد بعصر
 أحوالها أن تدفعه للجدة
 أولن لها حق ما في الحضانة
 كفى الخائسة والبزازية
 والخالصة والفهرية

لكن في وقفه على نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجازة أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء
 بدون الأرض من قبيل وقف المنقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فتكون الحكم به من مذهبين
 وهو لا يجوز لكن الطر سوسى ذكر أن في منتهى المفتى ما يندرجوا الحكم المركبين من مذهبين وعلى هذا
 يقرض الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقاف كثيرة على هذا اللفظ حكمها القضاة السابقون
 وأعلمهم بنوه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الأرض لما كانت متقربة
 للأحكام تركت منزلة مال وقف البناء على الأرض من جهة أن الأرض يسدأ باب البناء بتصرفون فيها
 بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يعرض أحد لهم فيها ولا يزعجهم عنها وانما عليهم غلة تؤخذ منهم كالأفاده
 انحصاف هذا ما تقرر من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى
 الشلى المذكور ما نصه فإذا كان وقف الدراهم بل والرا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شي فلا يثنى
 وقفها على النفس حيث يؤول قوله لكن لفرغنا أن ما كائنا فيكم بمسألة وقف الدراهم على النفس هل
 ينشد حكمه فتارة للنفذ يبنى على القول بصحة الحكم الملقى وبين التلقين أن الوقف على النفس لا يقول
 به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به الا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس
 فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما لمقتضى قولين كثرى وقدمشى شيخ مشايخنا العلامة
 زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح التدوير على عدم نفاذ ونقل فيها عن كتاب توفيق الحكام في غوامض
 الأحكام أن الحكم الملقى باطل بإجماع المسلمين ومضى الطر سوسى في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندا
 في ذلك لما رأى في منتهى المفتى يظهر من أراداه (أقول) ورأيت بخط شيخ مشايخنا ملا على التركلى
 في مجموعته الكبيرة ناقلا عن خط الشيخ ابراهيم السوالى بعد هذه المسألة المتقولة عن فتاوى الشلى
 ما نصه أقول وبالجواز فى شيخ الاسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق
 اه ما رأيت بخطه عن الشيخ ابراهيم الكور (وأقول أيضا) قد وجد ذلك بأنه ليس من الحكم الملقى
 الذى نقل العلامة قاسم أنه باطل بالأجاء لأن الرادع اعجز بطلانه ما إذا كان من مذهب متبينة كالذا
 حكم بمسألة تكاح بلولى بناء على ذهب أبي حنيفة وبلاشه وبنائه على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملحقا
 من أقوال أصحاب المذهب الواحد فانهم لا يخرجون عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية
 على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوالهم ويقتضونه وانما نسبت إليهم لا ليلستنا منهم لهم من قواعد
 أولا اعتبارهم إياها كما أوضحت ذلك في صدر ما شئنا على البرهان بما لا يمتد عليه فارجع البيروق به
 ما من من الشلى من حكم الفضلة لما بين ذلك وما فى البر من كتاب القضاء صندوقه القضاء يفتد
 فيه بخلافه أبى ناسب مذهبنا فذهبنا في حنيفة ولو غامد افسدوا بستان حيث قال المصنف والمردا بخلاف
 الراى خلاف أصل المذهب كائنى اذا حكم على مذهب الشافعى أو حنيفة أو بالعكس وأما اذا حكم الحنفى بما
 ذهب اليه أبو يوسف وأحمد ونحوهم من أصحاب الأمام فليس حكم بخلاف رأيه اه تأمل ثم رأيت في
 فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العالم ما نصه متى أخذ المفتى بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم معلما

وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل له أخ قاصر يريد أن يضعه اليه انقاعا لرضعته وتريد أن ترضعها بها وسنه ناهز البالغ
 ويخفى عليه عندها فى الأولى منها يضعه اليه (أجاب) حيث عقل واستثنى رأيه انتهت حضانة جدته ولم يبق لها عليه حضانة وان خفى
 على ملاحظه مذهبها على نفسه كما يستفاد من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وشهنا عن أخوة يريدون انقاعا لعلمان أمها هل
 لهم ذلك أم لا أم أحق بصحة تهادا دامت عازبه راءاذا طلبت لحضانتها أحوال تحب الى ذلك أم لا (أجاب) ليس لاحد انقاعا لعلمان أمها وبطلان
 حضانتها والام أحق بهما من كل أحد مادامت عازبه وفي السهر احياتان الام تستحق أجرة على الحضانة اذا لم تكن مشكوكا ولا معتدلا به وهو

بما يلاقه يوم القيامة المحضون أموال الأيمان كان لا مال له وإن لم يكن له مال ولا أدب وجب عليها احتياضية والله أعلم (سئل) هل يبيد منقطع
سنة دون سنة أو خورسندون خمس سنين أو خورسندون سبع سنين فرض القاضي لخصائصة أنهم لهم سبع قطع مصرية كل واحد وعشرين
فاحش هبل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما النبي الفاحش فيقال لا يتام فلا تاليه إلا صلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما
استحقاقه الآخر فله خلاف قبل الاستحقاق (١١٢) فقد سئل فاضي القضاء في الدين خان من المتبوءة هل لها أجرة لخصائصة بعد نظام

الولد قال لا موضوعة
كان هناك أبو الوجد
انها حق لها والنقص
لا يستحق أجرة استيفاء
حقه فكيف تستحق مع
عدم الابن لها اذا كانت
محتاجا أن تأكل من مال
أولادها بالعرف لا على
وجه أنه أرحم فضائله
وتستحق له الأولاد
هنا والحالة واجبة عليها
لقد رمتها عليها ولا تستحق
الأجر على أداء الواجب
عليها وهذا أثر من هذه
المسئلة والناس عنه فلا ترون
وقد كتبت على حاشية نسختي
جواهر الفتاوى على قوله
فيها مثل فاضل القضاء
ما علم من أن الشوق عنهن
زوج الأولاد لصلواتهم
باب أولى لكن اذا كانت
محتاجا وللإيمان لها أن
كل من بالعرف وهو
كبير الزرع حافظا واثقا
أعلم (سئل) فريضه يد
لأله لا وأخ لا يملكه
وأمتهذا ليحل أن أخيه
من الغاض أن يضر
أولادها لضراره وحضانة
عليه يجيبهم ألا يتعبر على
أرضعه وحضانة لها

أن القول الذي أخذ به هو قول أبي حنيفة فإنه ورى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكركي يوسف
ومجدوزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قول الأدهري وأبو عن أبي حنيفة أو أقسم عليه أعمامنا لا
فإن كان الأمر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله تعالى في الفتع محبوب ولا مذهب إلا كما قلنا كان
وإنسب إلى غيره البجاز أو هو كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهب أهـ (سئل) في مرض مرض
لموت وقف فيه عقار على أولاده ثم مات من مرضه المذ كرو عنهم ولم يحيز والوقف المزبور ولم يحكم بما حكم
شرعى يصح فعمل يكون الوقف المزبور غير جائز (الجواب) هذا الوقف وصية الوصية لا وارث بالحل فلا
يجوز الوقف المذ كرو وإقائه أعلم مثل شيخ الإسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكسبني القصة
فلان على أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وقد صدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا واجب
الفساد لأن هذا وصية لا وارث والوصية لا وارث بالحل قالوا ينبغي أن يتعاطى في ذلك فليكتب في حياته وصيته
قال وكذا سمعت من السيد الإمام أبي شعاع وهذا الجواب صحيح فيما إذا كان له وارث أو خوسى هؤلاء
الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له وارث أو من أول الناحية ولو قال
أرضي هذه صدقة متوقفة بعد وفاتي على ولدي وولدي ولدي ونسلهم فالوقف على من لم له لا يجوز لأن الوصية
الوارث لا تجوز وعلى ولده لم يجز ولكن لا يكون الكل لهم مادام والى الصلح باقية تقسم الغلة في كل سنة
على عدد رؤسهم فما أصاب والى الولد فهو لهم وقوم أصاب والى الصلح فهو ميراث بين جميع ورثته حتى
يشاركهم الزوج والزوجة وتوغيرهما فإن مات بعض والى الصلح فالغلة تقسم على عدد رؤس والى الولد على
الباقين والى الصلح فما أصاب الباقي من ولده الصلح يكون بين جميع الورثة الأحباء والأموال كل من كان
حيا عند موت الوقف أهـ من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسئلة الوقف على الأولاد يكون
وصية الوصية لا وارث لا يجوز قال في التنوير وغيره ولا يصح لوارث الأجازة ورثته أهـ قال العلائي لقوله
عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث لأن أبى حنيفة الورثة يبقى عند وجود وارث آخر كما بيده آخر الحديث
ولم يكن لهم وارث أو غيرهم في مسئلة تنازل الحال أنهم لم يحيز ولا يجوز الوقف المذ كرو وفي التنوير من
الوصية باب العتق في المرض اعتاقه ومجانته ووقفه وصيته تقسم بين الثالث أهـ ولا شك أن
هذا في فسق الأجنبي لقوله فيما تقدم لا يصح لوارث أخ ولصريح قول الخلاصة فالوقف على من لم له لا يجوز
لأن الوصية لا وارث لا تجوز أهـ ولصريح كلام شيخ الإسلام أيضا فخر رآنا الوقف على الأولاد وصية
والوصية لا وارث لا تجوز إلا بالأجازة ورثة وأذا لم يحيز ولا تجوز الوصية فكذا الوقف والله سبحانه وتعالى
الموفق (أقول) في البصرين الظاهر يتوغل وقد داراه في مرضه على ثلاث بناته وليس له وارث
غيرهن قال الثالث من هذا وقف والثلاث مطلق يصنعن بما ما شئن قال الفقيه أبو البت هذا إذا لم يحيز
أما إذا أجز من الكل وقضاهن أهـ فعلم أن الثالث صار وقف في مسئلة تنازل ميراث الأولاد ولا خلاف
الوصية من الثالث لا توقف على الأجازة فتتضمن الثالث وان كانت لوارث لعدم المنازع وعدم جوازها
لوارث عند وجود وارث آخر من أعم وأما الثالث فلا تجوز دفعها الوصية وان كانت لوارث ولا منازع لأن

(أجاب) لا يحییها الغاضی الذی لا یوکل الرضیع أبیهم یسیر بحیرامه علی ارضاعه كما یسیر به فی البحر یقلع عن الخانیة فکیف الشرع الاخذ والحضانة یمزج الحاکم بأرویه والله اعلم (سئل) عن الحدة أم اذا کان لها حق الحضانة وطلبت من الأب اجرت هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم له ذلك والله اعلم (سئل) فی صیرتیم یخرج من السن سبع سنوات وثمته وثقة باجنی طلب ابن عمه المراهق ضمه الیه هل یجب الذی ذلک ؟ (أجاب) ان دعی لایق المذکور بالزوج فغلب قال فی المنهاج العینی وان لم یکن لاصبی أبوا وانقضت الحضانة فن سوا من العصبة

الفسقة فلها الرجوع لمصلحة من المتأمل كقولهم استأنت أرم تسند لأنها واجبة عليهم لغيرها بخلاف فسقة الأقل
لكن إذا فسقوا لملا بلون وأدت الاستانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج إلى دينة فان مجرد الأمر بالاستانة لا يكفي
لعدم السقوط بل لا بد من الاستانة (١١٤) حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم أن مجرد الأمر يكفي لعدم السقوط وانما قلت

بالموت لان الطلاق باقسامه
فيه خلاف قال في البحر
والذي يعين المصير اليه على
اكل مفت وقاض اعتماد
عدم السقوط لما في ضده
من الاضرار والنساء ووجه
تسليمها اليه فيما يقتضيه
انها تدعى امرأه واضاهو
الاستدانة والزوج ينكره
وهذا ظاهر ومصرح به
وانه أعلم (- ل) في ستونة
خرجت من البيت الذي
وجب عليها الائتاد فيه
وعصت في ذلك أمر زوجها
حتى صارت تشره له تحب
لها فقتلها (- أحلب) نفقة
العدة كنفقة النكاح تسقط
بالنشوز وهو الخروج من
بيت الزوج بغير حق والله
أعلم (- سئل) في الزوج هل
عليه أن يسكنها دار مفردة
ليس فيها أحد من أهله
وتكون بين قوم صالحين
يعينونها على مصالح دينها
ودنياها ويعتصم الزوج
عن ظلمها ان أرادوا وليس
له أن يشرك معها غيرها
أم لا وهل يكفها بيت واحد
من دار ذات بيت من غير
مرافق (- أحلب) نعم على

سئل فوجله صحيح مدون دنيا مستقر فاذا وقف وقتا على جهة بر لا تطلع وسجلا القاضي ليعجل اشرا
ثم ان قيل ينقض وقته لارباب الدين ولا اجاب حيث صار الوقت متصلا بشرا لا ينقض ذلك لان الوقت
تبرع على شرط لصحته مراعاة للمقتضى الدين المستغرق بالا جاع هذا اذا لم يكن مجبور راعيه بسفه او بدنه
على رأى من رآه ولا يثبت الخراج بالانقضه كما صرحوا به قالى الاسعاف وان لم يكن مجبور راعيه بمعنى
الدين يصح وقفه وان قصد به ضرر وغرماته اه وصرح به غيره فتد خالف وقف المر بضر مرض الموت
المسجد بنعمه لانه لعل حق الغرام حينئذ العين وهناب التمه بمحضابى بن علماؤا الاحكام على ذلك وما اذا
كان مجبور راعيه مطلق الخصاص انه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند الحقين
وعند الكل اذا حكم به كما اه (اقول) قال العائى فى الدر المختار وبطل وقفه ان مفسر ومريض
مدون جميعا بخلاف صحيح لوقبل الحزم قال قلت لكن فى معنى وضات الغنى آباء السعدو سئل عن وقف على
اولاده وهرب من الدين هل يصح فاجاب لا يصح ولا يزوم والقضاء بمنوع من سى الحكم كترسيعال الوقت بمقدار
ما شغل بالدين اه قلنا فقد استدلوا على ما فى المعروضات واقرو وقد تبعه تليذه العلامة الشيخ
اسماعيل الحائلى فى فتاوى به سئل فوجله صحيح مدون دنيا مستقر فاذا وقف وقتا على جهة بر لا تطلع وسجلا
ثم ان قيل ينقض وقته لارباب الدين ولا اجاب حيث صار الوقت متصلا بشرا لا ينقض ذلك لان الوقت
تبرع على شرط لصحته مراعاة للمقتضى الدين المستغرق بالا جاع هذا اذا لم يكن مجبور راعيه بسفه او بدنه
على رأى من رآه ولا يثبت الخراج بالانقضه كما صرحوا به قالى الاسعاف وان لم يكن مجبور راعيه بمعنى
الدين يصح وقفه وان قصد به ضرر وغرماته اه وصرح به غيره فتد خالف وقف المر بضر مرض الموت
المسجد بنعمه لانه لعل حق الغرام حينئذ العين وهناب التمه بمحضابى بن علماؤا الاحكام على ذلك وما اذا
كان مجبور راعيه مطلق الخصاص انه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند الحقين
وعند الكل اذا حكم به كما اه (اقول) قال العائى فى الدر المختار وبطل وقفه ان مفسر ومريض
مدون جميعا بخلاف صحيح لوقبل الحزم قال قلت لكن فى معنى وضات الغنى آباء السعدو سئل عن وقف على
اولاده وهرب من الدين هل يصح فاجاب لا يصح ولا يزوم والقضاء بمنوع من سى الحكم كترسيعال الوقت بمقدار
ما شغل بالدين اه قلنا فقد استدلوا على ما فى المعروضات واقرو وقد تبعه تليذه العلامة الشيخ
اسماعيل الحائلى فى فتاوى به سئل فوجله صحيح مدون دنيا مستقر فاذا وقف وقتا على جهة بر لا تطلع وسجلا

الزوج اسكانها اذا اراد مفردة ليس بها أحد من أهل وعلمه أنصأت بسكناها بين قوم صالحين يعني نواهيها على ما صلح د بها ودباها في
وعنون الزوج عن طلبها اذا اراد حملها ونس له أن بشرلها فاعترها واولا بكفي بيت واحد من دار ذات بيت لأن يكون جميع مرافقه من
مطبخ ويت خلاصا ولا دهاهم في السكن كما صرح به كله علماء اوقا وانه اعلم (قال) فبالفرض القاضى على الزوج الحاضر ببلده الغائب
عن مجلس الحكم لزوجه وأولاده الصغار نفقة بتغير حضرة الزوج مع تبسرها لا يستعمل يجوز ألام (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فتدصرح
في الصرفي أول باب النفقة انه يشترط لوجوب الفرض على القاضى وجوز انه شرط ان احدهما طيب المأثرة أو الثاني حضرة الزوج وانما حمل

يقول زكريا القزويني في احتياج الناس اليه في العبدية في السفر وحسب كل حاضر في البلد منه من احضاره للقاضي لا يجوز والغرض في هذه
ولا يلزم كالمصرح به عليهم والله اعلم (سئل) في رجل رمل يزوج فريه ولم توجد النقة بعد وهو يتعهد بارسال النقة فتمت الرملة الى غرة
فريته علب سداهم الذي فاضى غرة وهو في الرملة من غير ما احضره مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح
هذا الفرض أم لا يصح (اجاب) فرض النقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد (110) جوزه من وجبة القائب على قوله زكريا فخر حاجة

الناس وقال لهم وقد صرح
في البحر ناقلا عن المصرية
ان شرط صحة ايجاب النقة
في غيبة الزوج ان تكون
المسافة قد اشغرت فلا وهو
قد حسن بحسب حفظه فانه
فيما دونها يسهل احضاره
ومراجهته اه فقد انتقلت
العلة التي لاجلها خالفنا
ظاهر الرواية وعلمنا بقوله
زكريا في الحاجة ان اضطرار
الى القضاء على القائب فلا
يصح القضاء في غيبة الزوج
مع سهولة احضاره ومراجهته
والله اعلم (سئل) في رجل
تزوج صغيرة بنية مشتهة
من امهادر دخل بها قبل ان
يوفيها المهر والآن تركها
عند امها وامتنع من
الانفاق عليها هل لها
مطالبته بالنفقة والكسوة
والسكنى والمهر المجل حيث
كان معتقها به أم لا (اجاب)
على الزوج رزقها وكسوتها
واسكانها حيث سكن وايضا
ما ينبت من مجمل صداقتها
واذا امتنع من ذلك لم يمس
لنفق عليها ويحس لبوقها
ما اعترف به من مجمل
صداقتها والله اعلم (سئل)

في حادثة ذلك وماتت من اولادها المزبورين ثم اقتصر اولادها فباعوا المهر بعدما اطلق لهم القاضي القضاء
بيها فهل يصح البيع ويكون حكا بطلان الوقت أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكا بطلان
الوقت حيث لم يحكم بناز ومعا كشرى وجهها الصحيح الشرى واطلق القاضي المهر والوقت البيع كما صرح به في
التنوير وغيره وأفتى بذلك الترمذاني والمولى أو السعدوني وغير الرمي فتلانص العتبات وفي الاجماعية
فماذا اوقف به بغراسا على نفسه ثم ثم على جهة توصلة وحكم بها كحلي في غير وجهه خصم ثم باع
الوقت القراس اجاب حيث لم يكن الوقت مسددا كالمواهب فلها حكم ان يحكم بصحة البيع ولا يكون الحكم
الذي لم يكن على القصرى الشرعية مانعا من ذلك اه وأفتى بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد
الرحمن اثنى العمدى مفتي دمشق (أقول) وبصحة بيع غير المجل اثنى بن نعم صاحب البحر في فتاواه
وقال وبهذا اثنى سراج الدين قاري الهداية الخ لكنه قال في بعضه ان هذا على قول الامام الرجوع اعي من
أن الوقت انما يتباه القضاء وعلى قوله الماراج الملقى به فان كان حثما مقلدا لم يصح كسما بطلانه لا يصح
الاجماع الملقى به فهو معزول بالنسبة الى القول بالضعف ولذا قال في القنية تقرب بعالي الصحيح بالبيع باطل
ولو قضى القاضي بصحة وقت اثنى به العلامة قاسم وأما ما اثنى به العلامة سراج الدين قاري الهداية بن صحة
الحكم ببيع قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي يجتهد في وسهونه اه كلام الصرواقره في التبر والبر
المختار ويؤيده ان العلامة قاري الهداية ذكر في فتاواه ما ناخلاف ما ذكره ولا كما نقلت في حاشيتي على
البحر فرجها وأما في الاجماع فيصلي فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراسا وهو من المنقول ولكونه وقفا
على النفس فلا بد منه من حكم كما صرح به (سئل) في قاعة قد عفا عمنها محكمة البناء في حله ائتمن مغرب
في السكنى فهاذو جرابا للثل وأرضها مغرب وشهيد بلا قد من عهد واقفا والآن يريد بعض مستحق
الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعى وفي ذلك تغيير مصفة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح
بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الواقف قبل هدمه ولا اشجار
الموقوفة الممتدة قبل قطعها بخلاف غير الممتدة اه يجوز من البيع العاسد تحت قول الماتن وهو لا يفسد
في العباد بغير الفصل العاشر ولا يجوز لسلطان تغيير مصفة الواقف كما اثنى به الخبر الرمي والحاوي وغيرهما
فكف ببيع العين بلا مسوغ شرعى (سئل) في اشجار الواقف الغير الممتدة اذا ثبت بدها وشاهاها وعدم
الانتفاع بها الا على ما في بيعها وقاها الحظ والمصلحة عليها لوقف ثبوتها شرعا بعد دعوى شرعية فهل يجوز
قطعها معها (الجواب) نعم وفي فتح القدر ورسائل أو القاسم الصغار عن مشجرة وقف يمس بعضها ببق
بعضها فقال ما يمس منها فسيل سبل غلثا وما يفتى فترول على حالها اه وفي البرازي يقول الفاضل ويبيع
الاشجار الموقوفة في الارض لا يجوز قبل القطع كبيع الارض وقال ايضا اذا لم تكن مشجرة يجوز بيعها قبل
القطع ايضا لانها عتبات الممتدة لا يتابع الا بعد القطع كبناء الواقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا على الوقف
وفي التتارخانية قوت وقف على ارباب مسجون في معتقل باع ورت اشجار التوت بزاز لا يمتددة اليه فلما زاد
المستوى قطع قوائم الشجر عتبه لانها ليست بعتبة ولو امتنع التول من منع المشتري عن قطع القوائم كان

في رجل عاب وزك وجته بلا نفقة هل اذا دفعت امرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا بأمرها بالاستدانة لترجع
عليه أم لا (اجاب) نعم يفرض لها النفقة وقطعها حيث كان عالما بالنكاح أو رهنه عليه ان لم يكن عالما به قال في ملتقى الاصح
وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه يفتى صرح به في التبر وغيره عمل القضاء عليه اليوم لحاجته قضيه واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم
يكن حضوره بمسرا والله اعلم (سئل) في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط ففصلها من المهر هل لها بعد ذلك من نفسها
عنه وهل يجبر على أن تسكن مع من شرطه قبل واحد أم لا (اجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها به

فبرحت الثورنا طبعوا جميعاً على النكاح مع شريكه الأول ولا بد له من طبعه في وقت طبعه الأول من الثور من زواجه الأول (مثل) لا بد من عرض على نفسه ولا يجسد من غيره زمان كل زمانه الطقة التي وقع عليها الزمان كما زمانه الطقة ولا تفسد جميع الزمان ولا يفسد الزمان (أجاب) نعم الطقة تصدق على الزوج بالزمان كما تصدق على المقتضى ولا تفسد جميع الزمان ولا يفسد الزمان (مثل) في امرأة مرد زوجها أن يبيعها وتغش من علم (١١٦) النكاح يردان تأخذ منه كليل بالنكاح يبيعها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يبيعها

القاضي في أخذ الكفيل
شهر وهو قول أبي يوسف
استحبنا ما نموه عليه القوي
كفى الوالدية الظهيرة
وبههما والله أعلم (سئل)
في أمر أعتقت السرقين
زوجها فقلت بتمن كفيلا
بالنفقة فكفله والله فيها
وتجبا يستر تبها عليه
شرا فاسفرا زوج فرفضت
أمرها إلى القاضي ففرض
لها ما كفلهما وبأنهما مقدارا
معافيا لكل يوم وأخذ لها
في الاستدانة والرجوع
سلي زوجها أو ولي والده
الكفيل فهل هذه الكفالة
صححة فلها أن تطالب
أبهما ما شئت بنفقة تمأملها
فلا تطالب بهما إلا زوجها
(أجاب) نقل في البصرين
التي جاز أخذ الكفيل
في مسألة مريد السرقين
كانت الفتنة مفرقة فلا
فراجعه أن شئت ولا شأنه
مبني على قول أبي يوسف
وعليه الفتوى كما مر به
في الوالدية فليس لها
مطالبة أبهما ما شئت بنفقتها
هي ككلها ظاهر والله أعلم
(سئل) في النفقة المستدانة

بأمر القاضي بعدموت الزوج جعله اللذان طالبتا الزوج وأعمالا المتوفيتا الزوجين من تركها وهو غير (أجاب) هو غير وبني
 الماسح به صاحب العرائن فأنه أمرها بالاستدانة دون أمر الزوج من أن يصير له المطالبة على شخص الزوج والمرأة أن طالب الزوج فلا
 كلام أنه وفي بيان معنى ما له وإن اتسع التركة فأنخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحسبهم منها والله أعلم (مثل) في صغيرة من زوجة رجل
 دفعها إلهي رجل وأمره أن يتفق عليها ويربها إلى أن تدخل تزويجا له ثلاثون قرشاً من مهرها وكنى الزوج ذلك فدفع مهرها عن ثم
 مات بعد ثلاث سنين وبطلب العشرة بالنيابة تعهله ذلك حيث كانت قيمتها النفقة التي أفتتها في هذا المدة تبلغ الثلاثين وروى عن أم لا (أجاب)

لعله ذلك فطلب أصحابنا ومجسمن المهر والله أعلم (سئل في ثبوت مال الهال لهالاً وماله من قبله فبطلت) (الجواب) (أجاب) يجب على المهر لا على خاله ولا على ابنته إنما الخال فله مهر حوايه من تأخير أبي الام من الأدم فكيف يأنه الذي يملكه وقد خص في التنازع الحنفى مشاركة الام بالعصبية المحرم فخرج غير العصبية كخالد وتوهم مشاركة الام في غايه البعد والله أعلم (سئل) في مهر امرأه الصغيرة أمه التي هي منكوحه الغير بالانفاق على الصغيرتين مالهما وترجع عليه (١١٧) فقالت ماتت هل ترجع في تركته أم لا

(أجاب) نعم ترجع في تركته كما وضعت ذلك في سائيق على الصرا الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها بالحض بسنة وتفر وشغل ببيع ذلك أملاً وإذا قام بعدم المعهمل يلزمه هار الزائد على نفقة مثلها الثلاثة المدة أم لا (أجاب) لا يبيع هذا المصلح كما خرمه في البصر فتلاعن النخبة وخرمه في الترخانة نقلان الفتاوى الكبرى وخرمه في الوالوجة وكسبر من الكتب وبعض مشايخ بلخ جازوا كما نص عليه في الخلاصة وعلى ما هو الأرجح إذا دفع بناء على انه لازم له رجوع فيسأله على نفقة مثلها كما أنها لو طالت عدتها ولم يملكها المصالح عليه تطالب بكفائها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل قبض بمضن مهر بنته الصغيرة وأنقعه عليها وعلى نفسه معسرًا وماتت هل ما بق موروث على فرض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما أنقعه أم لا (أجاب) نعم ما بق

وبني مكانه دار أهل بضع البيع المار برعي الوجه المذكور أولاً وبعد ذلك لما يلزم عليهما (الجواب) أما الناظر فزومه العزل وأما قدره فليس له مقلع ما بناء وضمان فبطلت مقلعه ودفعه إلى متى الوقت مع صحة الجلم فإنه لا قدر في مقابلته قدراته تعالى لا حدين خطته فتأوى إلى السعد من الوقت (سئل) في انقضاء الوقت المستعمل على أحوال وأحساب مكسرة ملتقاة في أرض الوقف إذا تعذر عودها لطلها وعدم الانقضاء بالوقت وباعها للتو في بسبب ذلك من رجل بن هو ضعف عن المثل الثابت ذلك لسمع الخفا والمصلحة للوقف بالينة الشرعية فهل يكون البيع جائزاً أم لا (الجواب) مسئلة يبيع أنقضاء الوقت صريح مما في كثير من المتبررات من جهة ذلك صاحب الهداية فإنه قال ما ندم من بناء الوقف ولا تصرفه لما كفي عساره الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أسكنه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فيها لأنه لا يضمن العمارة ليقى على التأييد فيحصل مقصود الوقف فان احتاج الحاجة البسيطة الحال صرفها فيما لا أسكنها حتى لا يتعذر صليهاً أو ان الحاجة فيحصل المقصود وان تعذر واجدة عنه الموضع يبيع ومصرف عنه إلى الموضع صرافاً للبدل إلى مصرف البديل ولا يجوز أن يفسد بمعنى النقض بين سقوى الوقف لأنه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فهو انفسحهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم ذرهم منهم اه وقبض بما ذكره الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب فإني الهداية بن وقت لم يدم يمكنه شيء يعمره ولا يمكن إجارته وقعيمه هل يتابع أنقضاء بقوله إذا كل الأمر كذلك مع بيعه بما رآه كم ويشترى بهته وقف مكانه فان يمكن رده إلى الورقة ان وجدوا والايصرف إلى الفقراء (سئل) في خرابه جارية في وقف أهلى فعلى الانتفاع بها وضعت عن الغلة وليس في الوقف غير ما حتى يعمر بها وأدفع الضرر إلى الاستبدال بها بطريقه الشرعي بما فيمن الخفا والمصلحة وقف ولو بالمرأه لم يشترى بها داراً أخرى كترفعوا وأدفعاً وأحسن معاقفها أنقضاء ان يغل ذلك بوجهه الشرعي (الجواب) نفى فتاوى فإني الهداية مثل من استبدل الوقف ماصوره هل هو على قول أي خيفة أو إعصاه أجاب الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف عليه لا يتفقه به وثقة من يرغب فمعه على ذلك أو دار الهار بيع يعود نفقه على جهة الوقف فلا استبدال في هذه الصور وقول أي يوسف ويحمد وجههما الله تعالى وان كان الوقف بيع ولكن ربع شخص في استبدال الله أن على يده أو كثره بعامنه في صقع أحسن من صقع الوقف ما عند القاضي أي يوسف والعمل عليه ولا يجوز اه قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة ما نصوره رأيت بعض الموالى يميل إلى هذا ولا يعتمدوا في تخيير بان الاستبدال اذا كان قاضي الحنفية فالنفس به مطمئنة فلا يحصى الضابطة مع ولو بالمرأه والناظر والله الموفق اه وقد أفتى بجواز الاستبدال بالنقد اذا كان فيه مصلحة والوقف جماعة من العلماء اعلام منهم العلامة نظير الرملى وتلميذه الفهامة السيد عبد الرحيم اللطفي والمحقق الشيخ اسمعيل الحائلي وغيرهم من العلماء اعلامهم وح الله تعالى وروحه بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال في الدر المختار وفيها في الاشياء لا يجوز استبدال العاقر إلا في أربع قلت اسكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الأمر الشريف بجمع استبداله وأمر بان

بذمتسوروث على فرض الله تعالى ولا شيء على الابن ما قبضه أو انقضاء مال كونه معسر اذله ذلك سال اعساره نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة تهازل أب وأم هل يجب لها النفقة عليهما أم لا لأن أم يجب على الاب (أجاب) يجب على الاب وجوده على الفاهر والله أعلم (سئل) في بنت لماله وله ابن عم فقروا هل يجب نفقة على ابن العم وجوده أم لا الام وجودها أم عليها أم لا ولا (أجاب) يجب نفقة على أمه لا على ابن عمه لا ليس بحرم كان ولا نواشره النفقة على القرى بان يكون محرماً والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كان أعده لساكنها حال بقائه النكاح فسكنت في دار أخرى تعتانها هل تكون ناشئة ذلك تسقط نفقة عنها

صرح به في الخلاصة وتسمى بالامانة والرجوع عليهما اذا حضروا قاله (سئل) في صغير من اهلنا فقيرة عازرة وعمل به وابنا فقيرة
منفقة تعمل بزمعها من ثمنها ام لا (اجاب) نعم بزمعها من ثمنها ما لا يرد اذ غالب الاقربى وانوة الام وقهرها وخفي الم وجبت عليه
نقطة ما احبها له سبحانه والله اعلم (سئل) في صغيرة ام وعمره عشرين فلي من يحب من ثمنها (اجاب) يحب على الام لاهل الم لانهم اصل
والنفقة على الام ولو كان معسر او غير الام اذا كان معسر احكمه حكم الميت والله (119) اعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة

ولها يتيمن لهما مع غنى
امرهما القاضي بالاستدانة
والنفقة عليهما فاستدانت
هل الاستدانة تكون على
من يحب عليهما النفقة فتكون
على الم حبث كاعثيا
وكانت فقيرة وترجع عما
استدانت عليه ام لا (اجاب)
نعم تكون على الم ان كان
غنيا وكانت فقيرة وترجع
بما استدانت عليه والله اعلم
(سئل) في رجل غاب وله
زوجت وبنات فقروا بن اخ
شيم فاصروا وجهه ما يحصل
من املا كما لنفق زوجته
وبناته القصر وان اعنيه
التيتم القاصر والغائب
عليه دين وعدم دفعه
ما يقصل من الاملاك لبعض
أصحاب الدون فهل يدفع
ما يقصل من الاملاك
المذكورة لعماله ليفقهم
ووجعهم يشتم ام لا صاحب
الدون وابن الاخ والد كور
له نصف الاملاك لثقل الحكم
(اجاب) القصر وعندينا
والسلطوري في كتب علمائنا
ان العايب اذا كان له عقار
له غلة الله امي أن ينفق على
زوجته وأطفاله من غلته

النصارى الموبدين يوشد ثم من يعلمهم على التقاسق وان تعد ذلك فعل فقره النصارى وكتب بذلك
صله فعمل يجوز الوقف ويكون لفقره النصارى (الجواب) يجوز الوقف المذكور وقال الامام الخفاف
في وقف اهل النعمة قلت فاقول ان قال قلت داري هذه صدقة موقوفة فقصر في غلته على فقرا ببيعة كذا
وكذا قال هذا جائز من قبل انه انما يصرف في هذا الى الصدقة الا ترى انه لو وقف وقفاه على فقره النصارى
انما اجبر ذلك وكذلك لو علم ولم يحسن فقال فقير غلة صدقة هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت فاقول
لو جعل الذي ارشاه صدقة موقوفة فقال تنفق غلته على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه البيعة كانت غلة
هذه الصدقة بعد النفقة عليهما على الفقراء او الساكنين قال لا يجوز الوقف يكون على الفقراء والساكنين
ولا ينفع على البيعة من ذلك شي قلت وكذلك قال فقير غلة هذه الصدقة على الرهبان والقيسين قال
هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا مكمل باطل اه وفي فتاوى
قارئ الهداية اذا وقف الذي على الكنيسة او البيعة فهل يجوز ايجاب الوقف باطل و يجوز بيعه وورث
عنه وكذا اذا وقف على الرهبان والقيسين وان وقف على فقره النصارى جاز اه (سئل) في ذي مريض
مرض الموت وقف داره على يتيمة اليتيم من ثمن من بعده ما على كنيسة كذا ثم هل من مرضه الم نور بعد
ثلاثة ايام عنهما مريض ووجه واخر من شقيقين لم يجز واذا كان فهل يكون الوقف فبرما (الجواب) نعم
قلت وكل وقف وقفه الذي فعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكائن وبيت البران
والاسراع فيها ومبناها ليس ذلك باطلا بل اه خصاف من باب وقف الذي ومثله في الاسعاف
والجبر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الامثان كان احدثا والوارث لا يجوز الا باجازة والورثة
ولم يجز واذا كان في مسئلتنا (سئل) في ذي وقف وقفاه على نفسه وعلى ذرية فاذا انقضوا فاعلى الحرمين
الشريفيين بشرط ان لا يورثا لاعتدال بقدر الحاجة والى جعل عماله الا لضرورة ثم ان الوقف آخر
وتجمل لست سئلت كل سنتين عقد وحكمه حنبلي ثم غرغ الوقف فهل بالفرع والولادة ينفع الامبار
ويضيع مال المستأجر وهل حبس الوقف حتى يستوفي ماله (اجاب) وقف الذي على نفسه صحيح واما
على اهل الحرمين الشريفين فقلول كلامهم انه لا يجوز لان وقف اهل الله لا يجوز الا اذا كان قرية هذنا
وعنديهم حتى لو جعل داره سعيدا للمسلمين لا يجوز وانما جاز وفقهم على سعيدا القدس لان ذلك قرية
عندهم لان يقال يصح على من ذكر من غير اهل الحرمين الشريفين ويعلق قوله على اهل الحرمين
ويكون آخره للفقر ان بناء على مذهب أبي يوسف انه يصح ان يكون مؤدرا وان لم يذكر التايد واما الاجابة
المذكورة فان حكم فيها حكم راهبا بعد تقديم دعوى ورفع الخلاف وهذا الجواب لم اقله من تحت يدي
على ورقة السائل لعدم جزي به والله تعالى اعلم فتاوى الكارزوي من الوقف على الحان في قوله وقفها على
مصالح بيعة كذا من عمارة وصحة وسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس
او قال للفقر او الساكنين يجوز الوقف وتكون الغلة لاسراج او الفقراء او الساكنين ولا ينفع على
البيعة منها شي اه اسعاف من باب اوقاف اهل النعمة فتأمل طوله فيسدها على الحان في قوله لان

وليس له أن يقضى دينه وان كان الذي يسده مقرابه لانه انما يؤمر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا للملك وفي الانفاق على
زوجته وأطفاله من ماله حفظا ملكه وفي فادنه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز واما ان ائتميت نفقة في ماله فينقص عليه من ماله
نصف املا كذا في البر وغيره والله اعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي للتيتم قدر من النفقة أو مرقا أن ينفق ذلك عليه من ماله
وان احتاج التيم الى نفقته لم يكن له مال سائر ينفق من ماله ويرجع في مال التيم به ففعل هل يرجعه في ماله ام لا (اجاب) نعم يرجع في
ماله اذا أتيته ذلك وانما احتج الى الابيان لانه يدعى دينا ومضى الدين يقتضي الى البتة والله اعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأتين في دار

بالمعسر والفقير والضعف على القاضي أن ينظر بقوى الله تعالى في ذلك والله عاقل ما يصرفه في قضاءه الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) فإرجل حطب أمر أو صواب ينطق عليها تلت وجبوا صحت أم لا ينطق عليها الزوجان أم استعتعن الزوج به وتزوجت فيه وهل يرجع عاقل أم لا (أجاب) لم يرجع قال في الخاتمة بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وبنى أن يرجع لأنه إذا علم أنه لم يتزوجها لا ينطق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وإن لم يكن مشروطاً لفظاً (١٢١) وفي الفتحة سئل والى من بعث إلى أبي

الحطبة سكر أو ولو زواجاً أو
وغيراً ثم ترك الأب المعاقبة
هل لهذا الخاطب أن
يرجع باسترداد ما دفع فقال
أن فرق ذلك على الناس
بأذن الحاكم فليس له حق
الرجوع وإن لم ياذن له في
ذلك فله ذلك أه وهو
مرجع لمعاقبة في الخاتمة
وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي
أن يعدل عنه والله أعلم
(سئل) في رجل معسر
تزوج بكر ابنة ولم يدفع
لها مهرها الشرط نجبه
ولم ينطق عليها ولم يكسها
وقد أصرت على محالها بعد
هل يجب عليه أحد الأمرين
الذين أمر الله تعالى بهما
لنوله تعالى فاسأل عمر وف
أوتسريح باحسان وهل
إذا انسح النكاح حاكم يرى
الفسخ بذلك بنفسه لشدّة
الضرورة للاحتياج بها
واضطرابها إليه أم لا (أجاب)
نعم يجب على الزوج أحد
الأمرين اللذين أمر الله
تعالى على رسوله صلى الله
عليه وسلم بقوله عز وجل
فاسألكم بحججكم أو تسريح
باحسان وفي صدر الشريعة
وأصحابنا المشاهد والضرورة

المصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) لا يصح له بمجرد ذكره في كتاب
الوقف المذكور وركب الرجل إثباته على تلقاه الواقف به قال في الخاتمة أما الشهادة على شرائط الوقف
وجهاً في ذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الشهادة على شرائط والجهات التسامع
وهكذا قال الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى له وأقوى بذلك المذموم (أقول) في
فتاوى الشيخ إسماعيل سئل فيما إذا كان زيد طائفي وقف موطئاً لمبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل
إذا اعترف الناظر بهذا الكتاب المشروط في ذلك هو ككتاب الوقف بشرط ما يعلمه الواقف على مقتضى
شرط الواقف الجواب نعم أه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي قبل القسم الثاني من مسائل الوقف
من الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر بإحضار كتاب الوقف ليحكم بما فيه أه والظاهر أنه يلزم بذلك
إذا كان متصل الثبوت وأعترف به الناظر على ما قلناه عن الشيخ إسماعيل وحديثه فحكم ما في مسئلتنا
على ما إذا لم يعرف به أنه كتاب الوقف قائل (سئل) فيما إذا كان زيد يعقار فقال إذا امت فندوقت
عقاري على جهة كذا ثم جاءه فهل يصح بيعه (الجواب) حيث عقبه بغيره فلا يرويه له ملكه قال في الهداية
وهو الصريح كذا في المنهاج يلزم بعد الموت من ثلث ماله لأتبعه بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله
الرجوع عنه إذا حكمه حكم الوصية فصح بيعه وقال في التارخانية ولا يجوز تعليق الوقف بالاضافة في وقت الاداء
أضافه إلى الموت المطلق فهو وصية فصح ولورجع عنه صح رجوعه (سئل) فيما إذا كان يبيع بدار أرض
معلومة متصرف فيها بطريق الأرض بلا معارض له ولو رثه قبله من مدة تزيد على سنين سنة أو ثلاث فلم ناظر
وقف أهلى بعرضه فهل يصح بيعه أم لا في الوقف المذمور ومستند في ذلك بمجرد ذكره في كتاب الوقف يسده
منقطع الثبوت ولم يسبق له ولأن قبلة من نفاذ الوقف وضع بطلها لجهة الوقف فهل حيث كان الأمر
كذلك يمنع الناظر من معارضته بغيره أو يصح بيعه بطل الوقف المذمورين ولا يصح بمجرد ذكر
الأرض في كتاب الوقف المذمور بدون سبق تصرف شرعي لجهة الوقف المذمور (الجواب) نعم لأن حجج
الشرع الشريف ثلاثة اليمين والإقرار والنيكول وكتاب الوقف إنما هو كأعده بنسب وهو لا يعتمد عليه ولا
يعمل به كإقراره كثير من علمائنا ولا يترفع عن يده أحد الإجماع ثابت معروف (سئل) في أمر أم وقت
وفقا وشرط لنفسها فحق بيعها إذا احتجفها واحتجبت لئنه ثم ماتت عن أولاد يدين بيعه فهل لهم
ذلك لكونه باطلاً أم لا (الجواب) قال في الخاتمة في الفصل السابع من الوقف وإن شرط في الوقف
أنه أنه لا يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال به فإنه ما يكون وقفاً مأكلاً قال محمد الوقف باطل وهي أبي يوسف
الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخشاف أه وقال في الاسعاف من باب الوقف الباطل ولو لم يعل أن
أن يباطل أو رد من سبل الوقف أو بيعه أو رده أو قال على أن لسلان أو لورثتي أن يطلعا أو يبيعوا وما
اشبهه كان الوقف باطلاً في قول الخشاف وهلال وجاءت على قول يوسف بن خالد السبكي لإطلاعه الشرط
بالخاتمة ما به البتة أه وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعها أو يصرفها لجهة فلو وقف باطل هو المختار
للقنوي ومثله في البحر الزبانية فخلص أن الفتى به البطلان (سئل) فيما إذا كان يبيع بدار

(١٦) - (فتاوى حامديه) - أول (في التفرقة لأن دفع الحاجة إلى التمسك بالاحتذاء وانطاعاً منها لا يندرج من بقضائها وغنى
الزوج في المال أمر مقررهم استحسنا أن ينصب القاضي نائباً شافعي المذهب يقر بينهما وقد اختار كثير من علمائنا ذلك عند شدة
الضرورة وهو مما ينشر صدر الفتحة لمقامين دفع المخرج والاضرار والنساء والله أعلم (سئل) ما ينفع الزوجة الفقيرة على زوجها
الفقير (أجاب) نفقة لها ما تنعم به الفقراء من الطعام فإنما كتبت معهما ما كل قبوا لا يدفع لها طعاماً من جنس طعام الفقراء فإن لم ترض
وطلبت فرض الدراهم بغير ذلك ويفرضه دراهم مادام على حاله وإن اختلغ بغلاء غيرها أو رخصه بغيره بحسب كفو الملقى به والله أعلم

(سئل) فربما قررت عليه من جهة نفقة كسرة فقلت لها الخلا فاجعل لها من هذه النفقة تسقط نفقة زوجها التي مضى عليها شهر فزاد أم لا (أجاب) نعم تسقط وان كانتا مرتين كالتي بالبراز به والخبر يؤيد كورق قاضيان ومقتضى كلام الخصاص وأقرب به صاحب البحر والفقرى بخلاف مخالف المشهور والله أعلم (سئل) فربما طلق زوجته بها ثلثا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته لم يسقط عنه الفرض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) (١٢٢) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة وزوجته وكذا كسرة

ومضت المستعمل بدفع لها ذلك ثم إنه أطلقها سلفا رجعا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اه وذكر في غيره نقلا عن المجتبى ولو طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الزوج عندهم سقوطها بالطلاق كالتوخيصا وقد أتت به الشفان كافي الزهيرة وبني الشافعيين الصدر الشهيد والشافعي الامام ظهير الدين المرفعياني ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق في بين الطلاق الرجعي والباطل ان في عبارة الخازني والظاهر به قد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله من المتخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي اه على النسبي في هذه المسئلة في كتاب

معلومة تصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعد مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلا معارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعى أنها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة دية على ذلك فهل اذا ما على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم به بمجرد ذلك كقاضي الاسعاف لو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها على زيد عمر وودا والديهما والوقف ويقول هي ملكي واقام المدعي بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يوقف مالا عليه وقد يكون ذلك في يده بعد جوار أو عار به أو نحو ذلك اه وقد أتت به العلامة الشيخ الجليل المتقي بضمق كجهومذ كورق فتاويه بخلاف ما اذا شهدت البينة أنها وقف عليه وقفها فلان وهو عليها فانه تقبل (أقول) قد صرح بذلك أيضا في الخبر به من الوقف عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كراوس من الوقف أيضا ما صه وقد ذكر في جامع الفصولين وأما للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع لو كان قدما * وقف مشهور قد علم لا يعرف واقفا مستولى عليه ظاهرا فادعى الترتي أنه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فاختاراه يجوز اه فاما أن يحمل ما حرر على خلاف المختار أو يحمل ما نقله في الخبر به عن جامع الفصولين على ما اذا كان غيبا النظام بانها باحدى الحسنيين الثلاث أو يحمل ما صرح من الاسعاف والخصاص على ما اذا كان الوقف غير قد علم وهذا التوفيق أحسن لا يمكن على الشهود ثلثا أو اربعة بخلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة بانه وقفها وهو عليها فلتأمل (سئل) في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل الشهادة بالشهرة لا بآيات شرائط الوقف في الاصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير روافقي على أنفسدي أيضا بان الشهادة بالسماع على شروط الوقف غير مقبولة (سئل) فيما اذا كانت يدين بدفعه معلوم يصرف فيه هو أو ممن قبله من مدة تزيد على أو بعين مستغلا معارض ثم مات عن ورثة قام عمر والآن يدعي عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقوه على ذلك ومضت هذه الدعوى يدعي عمر بذلك ولا منعه مانع شرعي والشكل في بلدة فهل لا نسمع دعواه المذبورة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا ولا تدين مستعمل يمكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدعي على عدم الحق ظاهرا اه وقد أتت به في ذلك الشيخ الاسلام جده الله أفندي المتقي بالمالك العثماني وسئل في هذه الصورة عما اذا سمع القاضي ثالثا الشهادة فكم ينزع العقار الوقف من يد الورثة وتكسبه بحقوقه فينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي فاجاب لا ينفذ حكمه ولا تبرع بمو يعزل (سئل) فيما اذا أوقف هند صاعقة مقبولة غير معترف وقفها فاقبله للقبعة على نفسها ثم وتم ذلك لدى حاكمي ولم يحكم بحصصها كرها وجهه التبرع فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في امرأ تزوجت بمعلم معلوم من البراهم على يدى بنتها فلان وفلان وقفا صاعدا سلفا لمتولى سلفا بحكمها ببعض وجبات أو نحو جهة ولا تنقطع فهل يكون الوقف المذكور رويثا (الجواب) نعم وأقرب بذلك معنى الدولة العلية المحروم على أفندي وفي الخاتمة من وقف المتولى عن زفر رجل وقف البراهم أو الطعام أو ما ياكل أو يوزن قال يجوز قبليه كيف يكون قال يدفع

الطلاق وبه كان يقضي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرفعياني اه وقدم قبله من النكاح أنه حرم بسقوطها الدوام بالطلاق كالنكاح مسبويا بينهما وكذا في الجوهرة وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مسددة بانه القاضي كجواهر العمير والله أعلم (سئل) في اطلاق هل هو مسقط الغرض انفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعا كما صرح به في الخلاصة والبراز به وبه يهملان الكسوة التي بالشافعيين بنعيم بن نعيم ولد شافعي أمين الدين وهي في فتاويه ما وصرح به في الخاتمة اتوا فلهي به وقد عطفوا على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحال انهم مع

صرح النخل بالحق وقد ائتمنا فباعها أو كما أتت الصور الشهيد والامام عليهما السلام وقد اتفقا على النقل به واستفاض واقعة نقل (سئل) في رجل
يحب مستغرق غائب عن وجوده بحيث لا يطرأ نفسه في الأرحال ولا يعقل أصلاً ما قال ولا يرفع سائل جواباً وإذا اشتبه بالبيع أو أكل
مئة أو بأول ما يعلم الذي به ما يكون غرابه أنشد الامام هو يحق الجنون بلامه ولا تولد له راحة أضربها هذا الحال لا نهاية به عادمة
لهاش وفائدة الفراش وله أب وسر هل تفرض نفقته ونفق زوجته عليه أم لا (أجاب) (١٢٣) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت

العز فيه والاعسار بسبب
ما سر في السؤال من سوء
المزاج وعدم الاعتدال
وجبت نفقته على أبيه الموسر
وكذلك نفقته زوجته إذا
احتاج إلى الخدم يقوم بأمره
ويدبر كاهلها في المذهب
والله القهه النبي يذهب
ففي البصر فقلنا عن الخلاصة
يجوز للإن على نفقته زوجة
أبيه ولا يجزى الأب على نفقة
زوجته إنسه وفي نفقات
الحوائى قال خير وأما
في رواية كحلنا وفي رواية
المتن نفقته زوجة الأب
إذا كان الأب مبسراً أو به
زمانة يحتاج إلى الخدم ما
إذا كان معجلاً قال في
الحصص فعلى هذا الفرق بين
الأب والابن فإن الابن إذا
كان بهذه الحالة يجزى الأب
على نفقته لأمه أه وظاهر
ما في الخبر أن المذهب
عدم وجوب نفقة امرأة
الأب أو ما يشبهه وأما
حيث لم يكن بالأب علة وأن
القول بالوجوب مطلقاً إنما
هو رواية عن أبي يوسف
أه ما في البصر وقد علمت
أن المذهب عند الحاجة إلى

البراهم مضاربة ثم تصدق بفضائها على زوجها الذي وقف عليها وما يكالو فوزن يباع يدفع عنه مضاربة
أو بضاعة كالبراهم أه ومثله في الدرر عن الخلاصة عن الأصارى وكن من أصحابه زفر أه (سئل)
في رجل وقف رقة على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم (الجواب) نعم كما صرح بذلك
العلامة الأسفل في خزائنه وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيم * امام خطيب المؤذن بعير

(سئل) في مدرسته معلوم متجمل واقفها الإمام ما يدخل له معاون من البراهم في كل شهر ورتب مقدارا
من الشعم وقد نفدت مصادرة التراجع وصر في الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل الشعم المرقوم مئة
حبانه ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعد مئة إلا أن قام بعض خدماة المدرسة
بعارض الامام في أخذ فاضل الشعم المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه أن يدخلوا النقصان والعرف في
ذلك الموضع أن الامام بأشده فهل الامام أخذ (الجواب) نعم بعثت معالي معصدي شهر رمضان فاحترق
و بقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذ به غير أن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن
الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك أه فثبت من مفرقات الوقف (سئل) في بناء
دار موقوف على النفس مسلم أراد واقف الرجوع تمسك بقول الامام الهام فعارضه المتولي في ذلك ونسك
بازوم الوقف على قول صاحب وسك الحائكم بعصته على قولها مصلح حكمه (الجواب) حكم القاضي
لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كفي المتن ولا قول أبي يوسف
من جهة وقفه المتولي لأن أبا يوسف مع محمد في وقف المتولي من السلاح والكرع كحلل والابن في سبيل الله
فعلنا فقط لا في غيرهما الحكم ملحق وأنه باطل بالأجاء وعبارة المتن ترشلت إلى هذا (أقول) وسر الكلام
في ذلك (سئل) في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة بعد ما سكو ويدناظر الوقف
الآن الدعوى على الرجل بخرن الغراس في الوقف وتصرف في النظر قبله فيمليه الوقف واقعة بينه وعادة
على ذلك فهل تسمع دعواه ويثبت وقوعه يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) فماذا كان لاخوين
صغار وقفا على نفسهما من بعدهما على أولادهما ثم ورث طائفة ما دلكم كل منهما حاله أن يدخل في
الوقف ويخرج من شاعومات أحد الاخوين عن بنات ثلاث وماتت احداهن عن أولاد فأخرج الواقف
الحى أولادهم من الوقف فجعل لهم حصصهم فزعموا من ربح الوقف ويد الأولاد فخرجون أن
يضموا ما أقر زه الواقف المزرور إلى ما شرط لهم قبل الخروج فهل ليس لهم ذلك والخارج صحيح (الجواب)
نعم (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنا من الوقف ستمه بعد مئة
فرغوا أحد منهم لبنه الثلاثة ما يتحصه وقرروهم القاضي في ذلك وصاروا شركه في المباشرة فلاذان ولم يبع
الواقف جماعة معينين ولا عددًا منصوصا بل أطلق وقال على مؤذن الجامع المذكور يدخل البنون
المذكورون في الوقف لاتصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة مسلوقة في الخبرية من الوقف
(سئل) في انقضاء الوقف إذا تعذر دعوها لمها وتغيرت شياها وعدم الاتباع بها إذا باعها ما طرأ به من معلوم

الخدم تجب نفقة الزوجة أيضاً لاجتماعها إلى الخدم صار من جهة نفقته فوجب عليه فقهر وأنه إذا ثبت ما صرح فيه تفرض نفقته نفقة
زوجته عليه فافهم وأنه أعلم (سئل) في رجل يتهنعه ما طعام الكبرو يمكن زوجته تناوله ولا يحضر عليها في تناوله ما كفيها منه هل إذا ثبت
ذلك يفرض القاضي عليه نفقة من البراهم أم لا وفي الكسوة ما في مفاد رهاوم اعتبارها هل هو بجاله أم باعتبار حالهما معا
(أجاب) النفقة نوعان يمكن وتلك فالتكسوة من صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتمسك المأمن تناوله مقداراً وكلها يتساوى ليس
لها أن تطلبه بطر نفقة كذا صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليها ولها حال هذه مستثنى طلب القرص

وان لم يكن ثم هذا الوصفان وجبت ان تأكل معه كماله او اقله من ثمن شاة به يفرض لها العز وقسم على حوتها الوفاة سره اثمها محبة لغيره
القاضي ان يفرض بها ولا يتفق عليها اذ الكد وقد كفي التظهير ان المحمدا كرويين وخلفه في سنة اربع مائة مائة
وشواها والبرع والتميز يعني فصاروا خارا الصنف فصاروا غير المستأمن في الحق ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعداد
فيجب على القاضي اعتبار الكفاية (١٢٤) بالعرف في كل وقت ومكان اه ولا تلحقها باعتبار زمانها كالنقطة والله اعلم (سئل) في

رجل قد اذنب له صغير بعد
نكاح على صغيرة منهنات
سنوات ففرض القاضي
على الصغيرة في غيبته لغيره
الصغيرة نفقة قبل النكاح
بها يطلب والداهل يصح
الغرض المذكور أم لا ولا
يلزم الوالدان الولد (أجاب)
لا يصح العرض من وجوه
٣ قوله وكتب على صورة
دعوى ماضونه الخ كذا
وجسد في بحر نسخة شيخنا
المتفق التي خطه واثبت على
علم ان هذا الارتباط له
بما قبله ولانما نسبة بينهما
تظهر كالجاني والذي ظهر
في أن محل هذا بعد حورقة
من هذه النسخة تعقب قول
شيخنا المتفق فتنبه آخر
كلامه بعد جواب العمادى
عن السؤال الاتي بعد
هذا ليكون استشهاده اعلى
جواب العمادى عنه
حيث ان السؤال الاتي
بعدهما ذكر رقبته أن
أولاد الميت اختلوا مع
عهم في شرط الواقف الخ
وقد اريت في نسخة شيخنا
المتفق المذكورة ما يابعد
قوله حتى آخر كلامه

من المبراهم هو عن المثل الثابت شرعا في ذلك مصلحة الوقف فهل يكون البيع للزور موصيا (الجواب)
نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد افتدوا وقروا دعى المسجد الى انطراب
وبعض المتغلبه تستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي وبمسك الثمن وبصرفه
الى بعض المساجد والى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام ابي شعاع في باط
خرب وهو في بعض الطرق ولا تنفع به الماروة او أوقف قال يجوز زعفران الرباط آخر ينفع به الماروة لان
الواقف غرضه من ذلك انتفاع الماروة يحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام
الدين من القسم الثاني بشره بيتا لا جرفي قريه بفريته القريه وانقرض أهلها عند هذه القريه قريه
أخرى فيها حوض يحتاج الى الاسحون تلك البئر أيجوز أن يؤخذ الاسحون تلك البئر وينفق في الحوض
ان كان يعرف البئر لا يجوز والا يذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف البئر فالباقي ما طريق في ذلك أن يتصدق
بها على فقير ثم الفسقية ينفق في الحوض لانه بمنزلة المقتطع لو أراد القاضي ان ينفق من غير هذا الطريق
لا بأس به اه (٣) وكتب على صور دعوى ماضونه اننا ملنا شرط الواقف فوجدناه مكتوبا به من
بعد أولاد الموجودين فوجدناهم سائر أولاده الموجودين وقوله هم فلان وفلان فذكر كذا الشيء لا يفتي باعداه
فهذا الشائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالى أهل ما حرم بكم عليكم أن
لا تشركوا الا به مع أنه تعالى قد قدم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا يصحبة الا أحدكم يا كبر
الكاتب قالوا بل يارسول الله قال الاشراك بالله وعقوق الوالدين مع أنه وردت أشياء كثيرة انهم امن اكبر الكاتب
وان فلانا قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة فقوله فلان طريق تنفيذ الحصر فيكون معناها أن أولاده
الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أى لا موجود لهم من الاولاد غيرهم فبعد الرجن المذكور ولا ينكر
بقية أهل الوقف انه ابن ابن الواقف فيكون عتق ماضى ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صوالا الكلام
الواقف عن الفروع شرط الواقف في كتاب وقعه وعلى من سجدته من الاولاد ما يجزم عن اثبات كون
جده حدث بعد الواقف فهذا لا يفتي استحقاقه اذا كان واضع اليد ومصرفا بمصلحة من الوقف فان وضع
البدعة فاطعوا ما قبلهم وضع به كل بطريق المصادقة وقد مات المصدق فبطلت المصادقة وارا زهم
لجج المصادقة وهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومصرفا قبل المصادقة
(أقول) أول كلام المؤلف هوهم أن تعيين الاولاد بعد لا يفتي من عداهم والمقتول لخاله في أوقف
الحصاف من باب الوقف على ورة فلان ما نصه قوله على ولدهم فلان وفلان فعد خمسة أنفس ومن
بعدهم على الغفر اه كانت الغفر لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولدهم بدولان من محدثي يد
من الولد في مات من هؤلاء الخمسة كل سهم من غلظة هذه المصادقة لئلا يكن وكذا الحال في كل من
عوت منهم كل سهمه لئلا يكن اه ومثله في الاسعاف وغيره (سئل) في عتق واقف يد أسحون مات
أحد هما من أولاد اختلوا معهم في شرط الواقف الم يفتي ان شرط الواقف بطلنا بعد بطن وانهم
لا يستحقون في حياة المالك كور حصة وولاد الميت يدعون انه وقف مطلقا وانهم يستحقون حصة أبيهم

فتنه فكانه والله أعلم انما هو كما يضاف للكتب فيه السؤال الاتي وجوابه للمؤلف مما تاله هو بعد المؤلف العمادى في وكل
جوابه ثم بعد ذلك ذكر كونه هاهنا عن العمادى قوله وكتب على المؤلف العمادى على صور دعوى ماضونه الخ استشهاده كلفه ذلك لانه
لم يفعل ذلك لمصدق البياض انه كورين ذكر كرجب جرح ذلك تأمل والله تعالى أعلم لكن كان عليه رحمة الله اذا كان الامر كقولنا ان يفتي على
هاتين نسخته ما عمل هذا الذي ذكره من المؤلف أعني العمادى وما قبله بعد المالك بعد أخو قولى فتنبه في آخر كلامي بعد جواب المؤلف
عن السؤال الذي بعده وادواضاره انه ترك التنبه على هذا في هاتين نسخته تسيما أيضا للاستعانة به بغيره والله سبحانه أعلم اه أحد

منها أنه لا نفقة لصغير ولا ملحق بالجماع ومنها أنه لا نفقة على الأب نفقة زوجته وإنه خصص ما غفر المحتاج إلى خادم يخدمه ومنها أنه نائب وهو
 حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم له الأول والولد والخال لهما نفقة (سئل) في أمر أثار أرسلت إلى زوجها وهو في موضع نزع ثيابه أن يرسل لها
 النفقة فتلقوه له عليه والخال أنه كان دعاها للنفقة إلى موضع الذي يخدمه دون مسافة القصر فأبى له بذلك أم لا لتسوطها
 بالامتناع من أن تسكن من حيث سكن أجب ليس لهذا ذلك حيث وفاقها المجلس على (١٢٥) ما هو المذهب خصوصاً ما يدون مدة السفر

لأنها مبطله في ذلك فتشترت
 ولا نفقة للناشرة ولو كانت
 محكومة ما إذا الحكم بالنفقة
 للناشرة باطل وأقاه علم
 (سئل) عن نفقة المحسر
 (أجاب) ظاهر الرواية
 اعتبار حاله فقط وهو قول
 الكرخي رحمه الله تعالى
 وقاله جمع كبير من
 المشايخ ونص عليه محمد
 وقال في التصقوب البدائع أنه
 الأصح نظر إلى قوله تعالى
 لينفق ذو سعة من سعته
 ومن قدر عليه رزقه فلينفق
 بما آتاه الله لا يكلف الله
 نفساً إلا ما آتاهوا ولا غاية
 البيان أنه إذا كان محسراً
 وهي موسرة وأوجبنا الوسط
 فقد كافأه بما ليس في وسعه
 فلا يجوز أن يقال بعضهم
 هو مخاطب بما في وسعه
 فينفقه والباقون إلى
 الميسرة طمس تكليفها بما
 ليس في وسعه نص عليه في
 الحرورية يعتبر في الغرض
 الأصح الإيسر والحاصل أنه
 لا يكلف فوق طاقته ولا
 يحبس في شيء لا يقدر عليه
 لعسرته والله أعلم (سئل)

وكل برهن على ما دعه فأى البيتين أولى (الجواب) يستمدى الوقف بطنا بعد بلن أولى كما صرح به في
 البرز والقبض وغيرهما الوقف بين أي من مات أحدهما بقي في يد الباقي وأولاد الميت ثم على برهن على
 واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطنا بعد بلن والباقي غيبه والوقف واحد قبل وينتخب خصم من الباقي
 ولو برهن أولاد الآخر أن الوقف مطلق على ولدنا فينبغي مدعى الوقف بطنا بعد بلن أولى كذا في القنبند ر
 من آخر الوقف (أقول) ولعل وجهه ما قالوا أن البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الإطلاق ولذا إذا لم
 يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف على القرية تصرفاً إلى الجسم بالسوية كغيره فالتى تثبت التقيد
 تثبت خلاف الظاهر فترجح لها ما ثبتت إلزادة فغهاز بإدعاء وهذا كله قبل القضاء أحدهما والأول
 سبق أحدهما وقضى بها تلقى الأخرى ما قالوا إذا تعارضت البيتان وسبق القضاء أحدهما لفت الأخرى
 فقبه (سئل) في دار معلومة مقار به في مثل من يزوجته لكل منهما حصص معلومة فيها وقضاءها على نفسها
 ثم من بعدهما على جهة برسمه وسلمها لتولود وصدر ذلك منهما في حصصهما فهل يصحكون الوقت جازاً
 (الجواب) نعم ولو كانت الأرض بين رجلين قصد قاطبها بجهة صدقة موقوف على المساكين ودفعها ما معالي
 قيم واحد جازاً اتفاقاً لأن المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولو وجد ههنا
 لوجودهما معاً منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل القيم واحداً وسلمها لجعلها جازاً اتفاقاً لعدم
 الشيوع وقت القبض أصاف (سئل) في رجل وقف كتاباً من كتب التفسير على زبدهم من بعده على
 أولاده وذريته ثم على جهة برسمه وسلم الكتابين لولد أو لثلاثة من ولد الرجوع عنه وأخذ الكتابين من زبدهم
 صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم نقل في البحر فتح قول الماتن ومنقول فيه تعامل وجوز القنبه
 أبو البث وقف الكتب وقبضه لغتوى كذا في النهاية له (سئل) في هستان جاز في وقفه في حائط محيط
 بجوانبه الأربع أن يهدم بعض الجيطان وحصل للستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عبادة والوقوفين
 غلة فهل يصح إرثان عليها (الجواب) نعم قال في البحر نلاحظ أن الحظاف إذا ائتمت يعني الناظرين العمارة وله
 أى الوقف غلة أجبر عليها ففعل فيها والأخرى ممن يدمر به أوائل الوقف (سئل) في وقف جعل غلة
 وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم ويجوز شرط المنفعة والولاية
 لنفسه يعني جاز لواقف عند أبي يوسف أن يشترط انتفاعه من وقفه وقوله لنفسه لما رأى أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يأكل من صدقته أى من وقفه ولا يجل ذلك إلا بالشرط فعلم أنه مشروعه الأول لم يكن أمينا
 فلا قضى مزله ولو كان شرط الواقف أن لا يعزله أحد لا يثقله إلا بالشرط مخالف للشرع فدفعنا للضرر
 الفقراء ولو صار عدلاً بعد لا تنتقل الولاية إليه كذا في المحیط شرح الجمع لابن ملك (سئل) في قتل ونجاس
 موقوفة وقهاز يدعى ذرية قام رجل من المستحقين يكلف الناظرين بما بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤١ في رجل وقف وقفه على جهات برعيه وجعل داخل
 الوقف لغيره وأن يكون تجميع جهات البراءة كورق تلتوى الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون
 أنهم فقراء وأنهم أولى بالبراءة من غيرهم فكيف الحكم (الجواب) قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على

الزوجه من زوجها ما فوق نفقة المعسر من مال قدرته عليه فإن نفقة المعسر من المفروضة عليه (أجاب) ليس لهما فوق نفقة المعسر من وسوئهم
 وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ماله لا من ماله المعسر وقد عتدوا ببلادنا كل خبر الشعر والذرة والبر يتولى البراءة من القطن
 ونحو ذلك فإذا غلبت فوق ذلك التجاب اليه لا يجوز لقاضى فرضه والله أعلم (سئل) في أن زوجين إذا كانا غنيين هل يجب عليهم نفقة الأغنياء
 وملاحد العنى في باب النفقة (أجاب) نعم تبقي نفقة الأغنياء قال في البحر اختلافاً في حد اليسار على أربعة أقوال أصحها قول أن أحدهما أنه
 مقدور بنصاب الزكوة قال في الخلاصة به يفتى واختاره الولي الحى محلان بالنفقة فتجب على الموسر ونهاية اليسار لأحداهما بداية النصب

في قدر به هو الثاني انه مصلب حرمان السيد فقوله هو المصلب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه القوي ويصح في التخييرة اه والى يظهر
 للفقهاء بل يعرف في نقصان الاول اولى بالقبول لان ما ليس بنام سريع النفاذ اذا اقررت علمه بالنقصان كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) فدرجل
 فقبره زوجة فقبره فانتكون كسوء (الجواب) لهما من جنس كسوء العسر في كل مستقران أي فيسان واحد لثناؤه واحد لصف
 ونحوان كذلك ولطفه بما يكون مثله (١٢٦) الفقراء أهل الاعزاز لا التوسطين ولا ذوي اليسار والمرجع في ذلك لعرف وقتلف

بأختلاف الناس والاوليات
 هذا خلاصة ما قاله على اونا
 في ذلك والله اعلم (سئل)
 فيما اذا غلبت زوجة من
 بلدهما الى مصر من الامصار
 وتركها بلا نفقة لمتفق
 ففرض القاضي لها بطلها
 مباحا بمرسنة فقهر كسوءها
 فمرضاها صبرها واذا
 لها بالاستدانة للفرص
 المدكور فاستدانت لذلك
 وانصقت مدة غيابه غيبة
 طويلة وتد طلقها الزوج
 في اثناء غيبته في ذلك المص
 ومضى على طاعة مدة ولم
 تعقب به ثم بلغها انه طلق فلم
 تصدق والى الا ان تم ثبت
 الطلاق فهل لها الرجوع
 بنظر ما استدعتوا نفقة
 الى ثبوت الطلاق أم ليس
 لها ذلك (الجواب) نعم لها
 الرجوع بذلك ولا تسقط
 النفقة المستدانة بالطلاق
 مطلقا بانها اورد رجعا واذا
 كذبته في اسناد الملاق ولم
 يثبت بينة تجعل في حقها
 كنهه طلقها في الحال وكانت
 اعدة بآنية في حق النفقة
 والسكنى والله اعلم (سئل)
 فدرجل فرض عا القاضي

ما شرط الواقف في غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة والذي أرى بناء في الخيرة
 من جهة الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما اذا كان موقوفا على مبررات عنها وسماها الواقف أنه لا صرف
 اليها وبصرف الى الزرة فلم يره الا تنص صريح الوقت والله تعالى المستعان وأما اذا وقف على أبواب البر
 والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي من الاسعاف (سئل) فيما اذا شرط واقف أن مات عن غير
 ولد فخصه بل هو في درجة يتقدم الاقرب اليه بالاقرب فبات واحد عن غير ولد في درجة شقيقه وأح لآب
 فلن تول لحسنه (الجواب) لا لاخ الشقيق لانه اقرب اليه من الاخ لآب قال الحنفى في باب الرجل ينف
 الارض على اقرب الناس منها قال اقرب الناس الى اوسى وذكر بعد كلام ما منه قلت فان كان الواقف
 ثلاثة اخوة متفرقين قال فالعلاء لا يعمه ما يعمه قلت فان كان له أخ لآب وأخ لأم قال الفقهاء ليس ما يجعلان
 الاخ من الابغراب يسمى بأبيه والاخ من الام قرابته منه بما هو وليس يكون الواقف على قدر حال الموارث الا
 ترى أن الاخ من الام قد ارتكض مع الواقف في رحم والاخ من الاب قد ارتكض مع الواقف في سلب الاب
 غلبت واحد منهما باقرب اليمن صاحبه اه ثم اذ لم يقيد الواقف الاقرب بل الى الواقف ولا الى المتوفى
 ينصرف الى المتوفى كما في فتاوى المولى الهمام الشيخ عبد الرحمن افندي العمادى من كتاب الوقف
 (أقول) وجهه ظاهر فان من قدر جرت المتوفى كلهم في القرب الى الواقف سواء اختلفت قريتهم الى
 المتوفى فان قرابة أهل درجته منه تتفاوت كما لا يخفى ولذا لم يتوهم والاصل استعمال فعل
 التفضيل فيما يتفاوت فكان انصرف الاقرب الى المتوفى أولى تأمل وقد اذ الشيخ اسعيل في تقديم
 الجهتين على ذى الجتهتوان كانت احدى الجهتين من غير أهل الوقف حيث سئل في وقف شرطت
 فيه الاقرب الى المتوفى فوجد اولاد امة وابن عمة تامة تعو بهم المتوفى والمتر بوليس من أهل
 الوقف فأتى بتقدم ابن العمة لئلا كوروا كل الم الم الم الم كور من غير أهل الوقف وسيأتى الكلام
 في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقرب الى الواقف الى الواقف ثم اعلم ان ما ذكره الحنفى من
 استواء الاخ لآب مع الاخ لأم هو قولهما وأما عند أي حنفية يبدى الاخ لآب كفى الاسعاف وذكره
 الحنفى أيضا ظاهر ان الحنفى ترجع قولهما (سئل) من طرابلس الشام فيما اذا وقف بدينه على
 نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة أو اربعة على ولده محمد ثم من بعده على اولاده ثم على غير
 لذك كرميل حفظ الاشين ومن مات منهم ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات منهم عن غير
 ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى الاقرب بالاقرب الى الواقف الى أن قال والربع الرابع يكون وقفنا على من
 يحدث الواقف من الاولاد ثم على اولادهم ثم ومن الحكم فهذا كالحكم فيما وقع على محمد الم كوروك
 من مات عن غير ذى يمتن اولاد الواقف على نصيبه الى اقرب الناس اليه من اولاد الواقف فاذا انقرضت ذرية
 الواقف فعلى جهة غيره اه ناصى كلب الواقفات واحد من ذرية الواقف عن أمه وأختها له الذين هم
 من ذرية الواقف فهل يكون شرطه في الربع من عود نصيب من مات من ذرية عن غير ولد ولا أسفل منه الى
 اقرب الناس الى الميت من اولاد الواقف أيضا لشرط الاولاد في الشلثة أو باع من عود نصيب من مات من

بمقتضى كسوءه لوجبه وحدث منه فادى علاقها وانقضت ما سدد من أهل صدق ونسقط الفقهاء كسوء المقرران ذرية
 رة لدفقة فقهاده امة لا (أجب) ان كذبه في الاستدلال بغير بينة كان عاها امة من وقت الدعوى ولو اقامها النفقة والسكنى وان صدقته
 في لائقها رلا سكنى وأما النفقة كسوء المقرران فيبطلان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصبح والله اعلم (سئل) فيما اذا فرض
 الناصى لمضوية الام التي تقدر النفقة فدل لهما في انفاقه والاستدانة كذلك لترجع بما انفقته في مال البينة فانفقته امة مدوم الحال أن
 انفقته في غير ذلك الم ان ترحم بعد امل اة فقه في المدف على الم من غير أن يفرض القاضي عليه نفقة البينة فقبل

الضامن بما يقرب على الزوج بعد الضمان أم لا (أجاب) نسخ هذا الضمان كسحب خبره في نقضان الخبر والتمس أن يتوب فيه مما رواه أعلم (سئل) في أب كسب هل يجب نقضه على ابنه المهر (أجاب) إذا كان الزم بمهره لا كسبه أوله كسبه لا يقضي من قوته من لا يصيب نقضه عليه كأفهمه كلام العازلة وغيره وأعلم (سئل) في كسبه لا يقضي من كسبه من نقضه هل يفرض عليه القاضى نقضه لانه نقض على حده لا يشبهه قوما إذا كان كسبه ما وله حال ضمه إلى صاحبه وينتقل على (٢٨)

الكل حيث قدر على ذلك
قال في الصراقل شرح
الطحاوي ولا يصير الابن على
نفقة أبويه الحسين إذا
كان معسر الا اذا كان بهما
وماله أو صرف فقط فانهما
يأخذان مع الابن وما كان
معه ولا يفرض لهما نفقة
على حد فتوى عن اخاينة
ما هو قريب منه فارجو
ان تستبانه (علم سئل)
في امرأة غاب عنها زوجها
وتركها بلا نفقة فكيف يفسخ
نكاحها القاضي الساجي
وفسده القاضي الحنفى
وانتفىص العدة هل لها تزويج
مسا لها القاضي الحنفى
أوبت شرط ان يقع نكاحها
على مسندها الساجى بولى
وما بشرطه لكونها خلية
عنده غير خطبة عبد الحنفى
(اسباب لسئل أن يزوجه)
اذا حبس ثقلان بماذا الفسخ
خليفة عند الحنفى أيضا وقد
سئل قارئ الهدايتن
امرأأأأعند قاض ان
زوجها سافر عنها ولم ترك
لها نفقة وطلب مسخ
سكاحها بذلك وأقامت بينة
على ذلك وحكمه حاكم يرى

مادام انك العبد لا تفتق العدة (أجب) ما طاعة المبالغة في العدة فواجبة لها عندنا أو ما تنفعة الارضاع والحضانة ففي النكاح لا معلوم من كونه أو مقصد أو طلقه فمثل ومنيع صاحب الهدى يدل على اختياره في النهو وهو الأولي والحاصل ان لها طلب نفقة عندتها حتى تنقضي وليس لها طلب أجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق المتن فيها عدم الجواز له أو والله أعلم (سئل) في امره أتأت أن تحصل مع زوجها من نابلس الى الدهل تكون ناشرة فتنقط نفقتها لاسباب (١٢٩) وقد دخل بها بالدم وما يلزمها اذا فطنت

ذلك (أجب) نعم تكون ناشرة ما تمتنعها عن القبول معوضا فتنقط نفقتها به ويلزمها النضر ولا تزكيتها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بان من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله أعلم (سئل) في رجل بعمره زوجا بالمرأة لها أخ القدر من حصر لى قاضيا وطلب ان يفرض لانتسه التي في الزوجة نفقة على زوجها الذي بعمره فأجاب ولم يطلب بيعة على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كفلهما ولا حضرت بنفسها ولا خلفت أنه ما ترك عندها نفقة ولا سأل على حالهما أفقيران هما أم عنتان أم أحدهما غني والاخر فقير ليراعى الفرض بحسبه بل فرض على الغائب لعائبة دواهم غير متكشف عن حاله وكتب مكانه منونه فرض برسم نفقة فلا بد ولهم ما لم يحتاجوا اليه من غن لحم وخبز وزيت ودخول حمام وساكن وغسل أبواب وما لا بد لهم منه وقدره كل يوم غنابة قطع

صرح بذلك العلامة بان يحجم في بصر من شق القضاء ومثله في المنع وذكره الحق العلامة العصفري شرح مختصر المنتهى أصول جمال العرب العلامة ابن الحاجب فقال ويمن أي حنيفة أنه أي الشرط للجميع وذكره أيضا العلامة ابن قاسم العبادي الشافعي في حاشيته على جمع الجوامع المسماة بالآيات البنات وأمن عبارة وقد تنقل الامام عن الحنفية وافتتاح على عود الشرط الى السك الى أن قال لان الشرط وان تأخر لقلنا فهو مقدم تقدروا وقال أيضا قلنا ان توسع الحرف الموضوع للشرط على الجميع يجعل السك منزلة بجهة واحدة اه فيكون قول الواقفي على أنه راجعا للجميع ولا عارض يقتضي تحصيله بالأول ولا ينحصر ويساعد ما ذكرنا أن الواقف لم يذكر التفصيل والمال في أو لا دعي وسبعا كجهود آبائنا الواقفين اذا أرجعناه لا ولا ينحصر فقط ويؤكده راجع لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم وبعضه تصرف النظائر السابقين من على ذكره يتأمل المذكر كونه محصن من غير الفتاوى الحسبية لا يحصل فعل النظر على الختالة أي الشرط الواقف لأنه فسق بعد عن المؤمن اه وهو أيضا أقرب الى غرض الواقفين الذي يصلح مخصصا كافي حاشية الاشياء للعلامة أو اهي يرى زاده نافذ ذلك عن التفرغ وفي الاشياء من قاعدة أعمال الكلام أول من اهماله اذا تعارض الامر بين اعطائه بعض الثرية وحرمانهم تعارض لا ترجح فيه فلا اعطاء أو لأنه لا شاك أنه أقرب الى غرض الواقف اه وقوله المذكر دون الاماخاص بأولاد على وشعبان الصليين فقط لأنه وصف الاولاد به على ما في العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادى من أنه اذا وقف على أولاده فقط يجعل على أولاد الصليب وشبهه في الحانسة وعبارة رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره لفقراء عنتان بعضهم قال هلال صرف الوقف الى الباقي فان ما تصرف الى الفقراء لا الى والى الولد اه وواقفة ما في خلاصة البرز في تزوية الفتاوى وخزانة المفتين والتفصيل المذكر كوربة محض بأولاد على وشعبان الصليين فقط وأما أولادهم فأدخلهم بقوله على أنه أو يقال على أنه متاح ناسخ لا لا ولما ذكر الامام الجليل الخفاف في كتابه أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما لان الشرط الأخير يسبق عن مراده فذلك اعلم اه وفي حاشية يرى زاده الشروط اذا تعارضت وأمكن العمل بها وجب العمل بالأخير منها سواء في ذلك الواووم كالمظهر لا لغيره عليه وإن أرخصنا العنتان وقتلان الأولاد يدخل فيه النسل كله لعدم اسم الاولاد كافي الاشياء والاختيار وإن كان قولا مخالفا لما في المساهير المعتر من عدم شمول النسل كله وقوله على أنه أي مع ملاحظة صفة المذكر كوربة في ذلك لانه قد وصفهم الواقف بما اودع انقروا فتقول لا يؤل أيضا الصريين على هذا التأويل الناسي عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد انقطاع النسل ولا شاك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف تالنس باق فلا يعود اليهما ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه لفقراء كالمظهر وعنتان والمتظاهر على أنسنة علما تناوع ذلك حيث انهن بصفة الفقر يجوز الصرف اليهن بل هو الاصل لأنه يصير مقصودا ومقصود الواقف التراب والتصدق على القرابة أكثر من اباؤا اليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله لامرأة ابريسعود رضى الله تعالى عنهم ما سألنا تصدق على زوجها لك أجزان أجر الصدقة وأجزا الصدقة اه

(١٧) - (فتاوى حامديه) - اول مصرية ماهو برسم الزوجة أو برع قطع ماهو بنفقة واليهما أو برع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الحار كإغاض ذلك عليها وعلى والدها سوية بينهما ما لا استداية عندها الحاجة للرجوع بذلك على زوجها الغائب رضوا أو لم يرضوا ولهم ما كملها شقيقها فلان والحال بان والدها غلام استخفى عن أمومت فعمله تقبل يصح هذا الفرض أم لا (أجب) لا يصح ترك ما هو شرط لعنته وهو طلب الذي لا بد منه عند اعتنايا سرهم ومنهم زفر وجه الله تعالى ولا ينوب طلب أخيهما عن طلبها وطلب البيعة على النكاح لازم على القاضي لا سيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كمن خص عليه شمس الأفتاح السرخسي وكذلك تعاقبها أهله ترك عندها شيئا وعلى القاضي

أيضا أن يهلكوا ثم البست ناسرا قال في ذلك انما يهلكوا بالثاني بالثالث بالاربعاء شوقيت النسخة فيكون يتسلسل من النسخة كالنسخة فيكون
 ويأخذ منها كقبلا ويحفظها نظر الغالب ومن اللازم أيضا قبل أن يفرض النسخة السور من حال الزوجين فقرأوا في البيت الذي لم يبق
 العلم بالحال يفرض بحسب ما نه اذا فرض أكثر من حله لا الاستماع عن الزيادة ولا ينقض ضايقها كالمعروف في البحر وغيره وأما حاصل أن ما نافع
 صحت الفرض المذكور معتدول لم يكن (١٣٠) منها لا عدم ثبوت التوكيل لكن وليت شرعى متى ساء الحكم المحكوم له على المحكوم

عليه بدعى الغير على الغير ولا ينزع عن شيء من يد أحد الابن ثابت معروف وشي شكر في سياق النفي فتم الاموال والحق والاسحقاق
 فلا ينزع من القديم أي من يبيع معهن أن تقرض النسل فيعود لغير من الشر بنين هذا ما ظهر لنا بعد
 التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والامام وهو الهادي وعليه اعتمادنا * ايضا ما قبل
 عليه الجواب مع تمام في رسالة آي وسفر حجة الله تعالى ليس الامام أن يخرج شيئا من يد أحد الابن
 ثابت معروف وشي انكره في سياق النفي فتم الاموال والحق فتاوى الترابي ووافقتنا في عود الشرط
 الى الشكل الشافعي حجة الله تعالى في فتاوى ابن حجر حجة الله تعالى أحابا لولي العراق في ضمن فتوى
 ونعت اليه في عود الوصف بالذكرة في جميع من تقدم من المعاطات أم يخص بالانحر بقوله يعود الى
 الجميع علة بقاعدة الشافعي حجة الله تعالى في عود المتعلقة بالذكرة كورة بعد جعل أو مقررات من شرط أو
 استثناء أو وصف أو غير هذا الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالانحر ثم رد على من خالف في ذلك أن حال
 فيه بما يؤيد بأنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقتنا الحنفية في شرح الانتفاع فلو تعقب الشرط ونحوه
 جلا على الشكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أمهنا أي في عود الشرط ونحوه ولكن انه لا فرق
 بين العطف بالواو أو بالغاء أو بضم على عموم كلامهم اه فمناصرون على أولاده على الفقهاء هل ينسل
 أولاد الأولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب الصريح لا يدخل واتفق به على أفندي قوله أي صاحب
 المهر والفرز أو قال ابتداء على أولادى يستوي فيه الأقرب والابعد هذا ما انفصلنا في الثانية صرحا
 والخلاصة البرزاقية فتاوى وخزانة المفتين والتب ثم قال في الاختيار لو قال على أولادى ينسل
 فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الأول فإذا انقضت فالثاني ثم من بعدهم يشترط
 جميع البطون فيه على السواء فيهم وبعدهم ولو جدي بعض الكتب أيضا ما لو انقضت فاستثنى بعض
 العلماء من مولانا أبي العزود أرحم في سؤاله عبارة الواقعة في بعض الكتب وافقتنا نقلناه من الاختيار
 ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بحاصله انه هذه المسئلة أخطأ فيها رضى الدين
 السرخسي في محطته واعتمد عليه صاحب المهر اه كلامه وما قاله حتى يطابق الكتب المتبعة كما تحققت
 وما انفصل من شواذ الأقوال اللاحقة ولقد أصاب المولى المزبور في التبيين لما ذكره رجل الله سبعه مشكورا
 وعلمه معروف ثم إن ما في المهر وغيره ما في ذلك القول الشاذ أيضا كما نلناه من مؤدى كلامهم تقدم البطن
 الأول ثم البطن الثاني ثم الأشقاء البنين الأقرب والابعد خلاف ما يدل عليه كلام صاحب التروفي استواء
 الأقرب والابعد أولادوا اه عزى زاده على البرزاق (أقول) وبخالف ما في الاختيار والمطبع أيضا
 ما ذكره الامام الخليل في ألباح الحادي عشر من أنه لو قال على ولدي ودعوى أولادهم فعلى ولدي بدلصا به
 ولادهم فإذا انقضت فاعلموا كين وان قال على ولدي ودعوى ولدي ولديهم فلهم جميعا ولو أسفل
 منهم لا دل على ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الفخذ الحالك لكن مثل ما في الاختيار والمطبع ما مر عن الاشياء معزى يا
 الى فتح القدر ومثله أيضا ما في الاسعاف حيث قال لو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاد
 وأولاد أولاد أبنائنا ساوا ولا يصرف الى الفقراء اعدادهم واحدا منهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول

عليه بدعى الغير على الغير
 بغيره كل منهما مجرد دعوى
 الى ذلك لا الا لانه حكمه
 كالعقد باجماع كل من
 القضاء والفتوى مسلطه
 العلم والله أعلم (مثل في)
 بنية لامل لها اولها أم وعم
 طلبت الام أن يفرض
 القاضي ايا النسبة ففضل
 بغيره المولى في عين المهرض
 عليه هل يصح ذلك أم لا
 (أجاب) لا يصح اذ شرط
 وجوب نفقة القريب غير
 ذي الولاء والطلب والخصومة
 بين يدي القاضي فلا يصح
 على غائب ولو عينتك فيجب
 مع عدم تعيينه به يعلم عدم
 صحة ما يفعله كثير من
 الترابي في فرض النفقة لثل
 هؤلاء والله أعلم (مثل)
 في امرأة ادعت على زوجها
 أنها استحق بدته كسوة
 ستين اثنين وأربعين
 غرشا في دوا عين وقصين
 ومعداين وزار وشربر
 ولباس وبابو حين هل تصح
 دعواها من أصلها أم لا
 (أجاب) لا تصح دعواها
 والحال هذا باجماع علمائنا
 على سقوط النفقة المباشرة
 الخالية عن القضاء والرضا

في الزمان التي بدعى واتفقوا أيضا هذا القدر المدعى به وهو الدوا عين والقصين والعمدان وان الزوار والشبر الكل
 والباقى والباقى بان زادت عن الواجب لها شرعا لها معنى الكسوة الواجب استدعاء وخوارق ومنه لحقة كاسر حبه في الجوهر أو غيره
 فكيف تصح دعواها بذلك هذه المتقدمة انا نال به والله أعلم (مثل) في صغيرة ثلاث سنوات هل لثمة المائة أن تخرم أباها عنه أحيانا
 أم لا وهل إذا أتته بطلان كسوة ليقان بحاله بين فرض الفراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للام منه عن أبيه أحيانا ولا لتعين الدواهم
 للنفقة وقد صرح على أوقاف طيبة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة إذا أتى لولده بذلك لا يصح على دفع الدواهم وإنما لتعين كفايته

لا دفع لهم ولا معني ثمنهم انقصه وفي الشعر والثرنا سوا البصر وغيرهما من الكتب من مشاغلهم قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها اليه لتدفعها صاحبها لمساو لا بدفع لها جهن وان شاء امر غيرهما ان يتفق على واده يعني الطعام والشراب والكسوة وانه اعلم (سئل) في رجل اصابه مرض خلوق فزع عمال من الشاب وخرج من بيته هائلا لا يدري مكانه وله والد فقير برقة فقير وانث شقيقة واثنت لام واخ لاب وان اخ شقيق صغير وله مال من جنس (١٣١) النفقة كالحظ والدرهم عندهم

يقربه هل يفرض وادبه فيها نفقتها دون من ذكر أم لا (أجاب) يفرض والابن لا يفرضها من ذكر في الكثرة وغيره وفرض لزوجته الغائب وطفله وأبويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عندهم يقربه فالنفقة بالزوج والطفل والابن احراز عن غيرهم والله اعلم (سئل) عن امرأة لها ثمة احدى ابنتها ستة عشر غرا وتطلب فرض النفقة على وعلى أخيهما له اذ ذاك أم لا وهل اذا جبت نفقتها عليها وهما يطلبان خيمها الى عيالهما لتأكل عيالها يكون وتشرب عما يشربون وتكسى عما يكسونه وهي تريد فرض النفقة عليهم يصيرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليهم نفقتها ولها مال يتفق سند درهم أو دينار أو عقار أو موش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والاتفاق منه وان لم يكن لها ذلك فطلبها خيمها الى عيالهما وتأكل عيالها يكون وتشرب

الكل بخلاف اسم الوالدانه بشرط فيذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوازل ما تناسلوا اه وبعد كل البدن ان يكون له الاثمة كلهم وأردوا على الخطا فالتناسب التعبير بانه خلاف الصبح كما مر على أنه حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتد به توقف القول بجميع أحدهما وتوجيه على النقل عن أحد من أرباب التصحيح والترجيح والله تعالى اعلم (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شرط وطاسها الاذخار والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان الاوقف نفسه في مدة حياته لا لغيره وأنه بالمتقضى المزبور أدخل وأخرج في حياته بعض أولاد بموجبه بعت شرط ومات الاوقف المزبور فهل يكون نفقة له جميعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا أم لانا مملوكة متوقفة في حصته على نفسه ثم على أولادها لم يوجد من وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة تير لا تنقطع وقصصا فافان أحد الأولاد في حياة أبيه الاوقف عن أولاد يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصصا أبيهم مع وجود أولاد الاوقف المزبور بن بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لاستحقاق شيأ من أعيانهم المرقومين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه الثالث المضمون نصف القسمة ما تراض الطلقة وانقضت فهل يعمل بشرطه ونقص القسمة (الجواب) نعم (أقول) تنقص القسمة ما تراض الطلقة وانقضت فهل يعمل بشرطه ونقص القسمة (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شرطا منها أن من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف تركه ولدا أو ولدا له استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى أو لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه مات ابنة الاوقف في حياة أبيها عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابنة بنتها متوقفة في حياته ويريد أبو القاصرين مطالبته بالنظر بما عن ابنين حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب) يستحق ما كانت والدتهما تستحقه أن لو كانت متوفى ولها المماطلة بالنظر بذلك عملا بشرط الواقف المذكور (أقول) قد أتت في ذلك في مثل هذه الصورة الشباب ابن الشقي في فتاواه المشهورة ورد في من أتت بخلافه للزعماء منه ان بنت الواقف المذكور لا تستحق شيأ في حياة الاوقف حتى يستحق ولدا وغفل عن كون المراد ما يستحقه على فرض حياته عند موت أبيه أو سابقا في تمام الكلام على مسئلة الدرجة لاجل هذا وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم عن ان من مات منهم قبل استحقاقه تركه ولما قام مقامه خات الواقف ثم أخته المذكور عن أولاد وعن أولاد من مات في حياة الاوقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد الابن المذكور شيأ أم لا (أجاب) بعض أهل عصرنا يعم وأجبت بالكون الابن المتوفى قبل الوقف ليس من أهل الوقف لاحقية ولا بحكايانه غير مستحق ولا بغيره أن يصير مستحقا لكونه مستحقا قبل الوقف فلم يدخل فيه أصلا ان أهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سببه بعده والميت عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاد مقامه في استحقاقه اذا استحقاقه بل ليسوا من أهل الوقف أصلا كما يهيم والليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولولا على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسأهم أبا ما تناسلوا وكان له أولاد وقد مات بعضهم عن أولاد قبل الوقف يكون على الاحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله

عاشرون اذ علم ما دفع لجنتها وهو حاصل بما ذكرنا أو ما فرض الدرهم فلا تأمل بتعيينه لها وان كانت ذات كسب لا يجوز ان يفرض لها عليها نفقة إلا ان الواجب ديانة عليها أن لا يجوز جاهها في شقة الكسب والله اعلم (سئل) في زعيم أرسل غلامه بغيره ورجله لجمع له غلات زعمته ويحفظها له بعد عن مكان الزعماء فقتل العلاء فاضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشيتم خشياعها ان انتظر من راجعت فصبها الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيمه ومن يحتاج اليه في جهار وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مسلما للغايب وحفظها له عن الشياخ هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تحببت المصلحة في ذلك فأنفذ الحاكم لا تغادر رجوع المجاور بما أتت في ذلك

عن الحسن رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (أجاب) لا يرثي وارثه تركته الجرام ما جاع عليه السلام فعباه
في الدنيا بالآلانة والأذلال في الآخرة (١٣٢) بانخرى والنكاح الحديث للذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول
الله تعالى المتعلق منها أن الله سائل

كل راع عا ستر عا حفظ
أم ضيع حتى يستل الرجل
عن أهل بيتك شري
ما جوابه عن مثل هذا عند
السؤال وقد أمر بالعبادة
بالمعروف فبده بالند
فبسنه التزير والاهانة
والفقير بخالفها أمره
الشارع والله في التوفيق
فتسأل الهداية إلى السواء
الطريق والله أعلم (سئل)
في الرجل هل يجب عليه
سكنى زوجته في بيته هل غلق
على حدة وإذا امتنع بحبس
حتى يسكنها أدهم من جلة
مسحى النفقة (أجاب) نعم
يجب عليه سكنها في بيت
له خلق على حدة يكون له
بنا أو جولة أو راع يتاجعا
وبحس إذا امتنع عنه لانه
من جلة النفقة فقد كرى
الخاصة وكبر من الكتب
قال هشام سالت محمد بن
النفقة فقال النفقة هي
الطعام والكسوة والسكنى
فإذا امتنع عنها وعن أحد
أنواعها بحس في ذلك والله
أعلم (سئل) في امرأته
زوج حاضر وإنسان من غيره

هل لا تقاضى أن يرض نفسه على أحد ابنتها أم لا وإذا مرض هل يصع فرضه أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقتها
على ابنتها مع وجود زوجها لنفقة عليها مطلقا غنيا كان أو فقيرا حاضرا كان أو غائبا حتى لو عرفت النفقة عليها بجزء أو غنية فقنتها مع
ذلك على زوجها وإن كان يرضها بالطلاق عليها يرجع عليها حتى إذا شارب الزوج في نفقة على زوجته أحد قال جل من قائل
وعلى المودولة وزعم وكسوتين المعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبنتها صغيرة وللصغير من عمة تريد أن تربها
بغير رضى والام تأخذ ذلك وتطالب الأب بالجرعة الصغرى والأب يحبس هل يجب الأم لذلك أم لا بدفعان للعمة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن

الذي ليس بشيء قال في الهداية وظله الشرحي وخصه في الخبر والفرق بينه وبين غيره من غير أن يبين ما هو (سئل في الاستعلام) لهم شقيق محرم وشقيقة كذلك وهم أعلام مدى الأصهار أيضا هل يجب نفقتهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعي الأصهار (أجاب) لا يجب نفقتهم على أحد من ذكرا لصرح علمائنا بأن المحرم ينزله منزلة الميت والقول قول مدعي الأصهار إلا إذا قامت لدى البسار بنته عالة فخصم الخا كره ما على من قامت عليه وادعا (١٢٤) ثم يتم بينه وتطلب من القاضي أن يسأل من له ما يصيب على القاضي السؤال وان سأل

كان حسنا وان أخبره مدعي أنه موثر لا يقبل القاضي ذلك حتى يتحقق مدعاه أنه موثر فيقضي القاضي بالتفصيل والحاصل أنها دعوى كبقية الدعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم ﴿تأجيل العتق﴾

(سئل) في صريض ملك أياه شقة جميع ما ملكه في مرضه الذي قد مات فيه منه وعن بنت فراق الأخت أياه أعتق حاربه ما موجودة وتبصره وصدها الأخ وأخاه وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تملكه في مرضه الذي قد مات فيه وأما عتق الجارية الذي أقر به الأخ وأجازوه فماذا في نصيبه الموروثه عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيما شئت حررت أو أعتقت والوالد لها وإن شئت عتقت المثلوق كان موثرا أو يرجع به على الجارية والوالد له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت إلا الضمان مع البسار أو السعاية مع الأعمار والله أعلم (سئل) في رقيق غنه لأم أو بقية لابنها أعتقها أم أو ماتت عن الأم فقط فما الحكم (أجاب) المحرم غير أن يشاء أعتق بقية من شاء ما عداه في عتق ذلك هذا إذا لم يجر عتقها الكماله ما إذا أجاز نفسه ما رزق جميعه بما لا أن العتق بما يتوقف على الإجازة فإذا أصدر من الفضولي وهي ضلوة لغير حصة إلا أن يتوقف على الإجازة فإذا أجازها رزق من رزق توقف العتق على الإجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فما جعلن شفاؤه الله أعلم ﴿باب الاستيلاء﴾ (سئل) في أم ولد

لأحد وإن كان أولاد جنتهم هذه الصورة الواقف القاضي قطع الدين المالك

٤ قوله ترجع بالرق فاعل قوله يلزم اه منه

محمد

يطلب السيد وليس القاضي
حبسها لما فيه من ضياع
حق السيد ولا يصح الاطلاق
بان الرق يمنع لزوم الحبس
بحق الغير مطلقا بل يفرق
بين القول والفعل بسبب
أن الحجر يقع في القول لا في
الفعل فاحتملنا فافهم والله

• (خطب الایمان) •

زوجته خلف بالطلاق ثلاثا

الفيلانية مادامت معه

إذا أبانها ثم اشتغل في الحرفة

بِالطَّلَاقِ الشَّلَاقِ أُمُّ لَا

اَنْ كَلِمَةُ اَدَامَ غَايَةُ تَنْهِي

والتأني وحسنه كما علم:

و حاشا لحلف لا بدخا إلى مائة

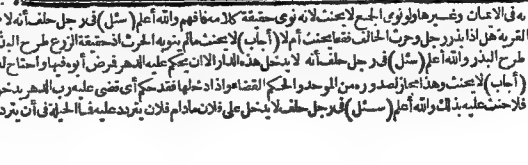
لأنه وحده واحد قد أتى

فل یجنت ام لا (اجاب)

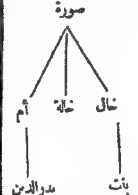
جمع وهي صيغة كاصرحوا

وقيل لها ها، بحث أم لا

ولها وهو مستثنى من يمينه
دع عليه ولا تحنث (أجاب)



وإنما كان التردد بعد ذلك إذ كنا دما قايمة تنهت اليمن بها كجس حوايه فاقبته والاعتلاء عن التردد يحصل بالتركلة منة بنيت بها عندنا لناس أنه انقطع عن الترددا فكان له عاذق في التردد معلومة وانقطع عن دونه فقد انتهت اليمن والوجه في ذلك أن الحافا لقد عينه بدوام التردد لا ينشئ التردد والتدني (١٣٦) ودوامه شيء آخر قال في العمادية وآلفاظ التأقيت مدام ومالم وحتى وإلى فلوقال إن فعلت كذا مادم فعزى فأمر أنه



قبل جوعه وبدور جوعه
 لا يثبت في عينان الذين
 تنهى جروح الابرار
 والفروع في مثل هذه كبره
 هذا ومن عادة الامام أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى فيما
 لم يرد في نذر ان يجعله الى
 انعادة ويقضى الى رأى
 المبني والتردد للاختلاف
 وفيما من زياد المبالغة
 وحصول أصل الفعل مرة
 بعد مرة كإصعاع أهل
 الصنف بالاختصاص

مسحق يدعى بدر الدين وبه نأشع عن والده بنت خالو له لكل منهما ثلث فحل يتنقل حته ابنته
انخال وألفها له أولهما فأجبرهما الله تعالى الحديقة الذي قسم من أراده خبر في دينه ووقفه لخير
مسائله وبراهينه والصلاة والسلام على منزه الحق بلا خلاف في حقه وعلى آله وأصحابه الذين سبوا من
غث الشئ بحينه صلاة دعا في يوم كل نفس بما كسبت رهنه وبعد فقد اختلق جوابا من نسب الى العلم
نفسه ولم يخش التجري على التواخيح يحل رسمه فكتب أولا أنه يتنقل ما بينه لثانته لكونه أقرب وغفل
عن اعتبار البرجة والطبقه قبل الأقر بيته هذا خطأ بين لا يصدر منه عن له أدنى الثاني ولو علم شرع علمنا
واشتقاقه المتوهمنا بالصدر ثم هذا الخطأ الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب على سؤال آخر بأنه
يتنقل لبنت الخال بنده فأخبر ثم يلقى أنه أراد الجمع بين الجوين والتوفيق فذكر أشباهه بذكرهما من ثم
رائحة التصديق وبسط الكلام في الرد عليه بما يليق فأقول للحق في المسئلة والله التوفيق أن أورد
بالبرجة والطبقه المساوفا في النسب الى الواقف وهو الزواج لحسنه يتنقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى
أعلم قال فقير ذي الطفا الخ في محمد بن محمد البهسي الحنفى حاد امصليا سلبا (أقول) ووجوهنا فقتلنا
ذكره المؤلف من حيث أنه أعلى الحصة لبنت الخال لكونه في البرجة وإن لم يكن معها أحد في درجة
ولم يبط الخالة مع أنها أقرب بنسب المتوفى لأن الواقف اعتبر البرجة أولا ثم الأقر يسبقها والخالة أعلى
درجة فلا تعلق وإن كانت أقرب بحدث وجد في البرجة أحد وانفرد والحاصل أنه حيث شرط
الواقف الانتقال للأقر من أهل البرجة فعلى له هو أقرب بنسبها سواء وجد معه فيه غيره أولا
وسواء وجد من هو أقرب بنسبها من غيره أعلى من درجة أو أزل أولا ثم تفسير البرج بقاء كولا شافى
ما مر عن تناوب جد المؤلف من أنه إذا لم يسبق الأقر بجهة تنصرف الى المتوفى لاني الواقف لان هذا في بيان
معنى البرج جواز الطبقه بأنهما مساوفا في النسب الى الواقف وذلك في بيان المراد بالأقر بسنة بعد تحقق
الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه إذا وجد في درجة المتوفى جماعة مساوونه في النسب الى الواقف
وقد أطلق الواقف الأقر بجهة يقدم هو على الجماعة مثلا سواء في البرجة من هو أقرب بنسب أو جماله
لاني الواقف (مسئل) أيضا عن المسئلة التي قبلها فاعدا واقف ويدوقف على نفسه مدة حياته ثم من
بعده على أولاده ومجاهم وعلى من سجدته الله تعالى من الأولاد الذكور والانا على الفرقة
الشريعة لذك كرمثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولادهم ثم من ذلك ثم على أنسألهم وأعقابهم
وان سفلوا يلنا بعد يعطى الطبقة على ما بينهم فحسبنا للسفل على أن من توفي منهم أجمعين عن ولد أو ولادة
أو نسل أو عقب عا دما كان جارا بأعلى له ثم من ذلك كرمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا نسل ولا عقب عا دما كان جارا بأعلى المتوفى الى من هو معوم في درجته وذوي طبقتهم من أهل
الوقف يقدم في ذلك الأقرب اليه فالأقر بوجه يستوي فيه الأبع الشقيق والأبع فالأقر بكن في درجة جاز المتوفى
من يساوه فعلى أقرب بالوجود بين اليمن أهل الوقف ثم على والسن انتقل اليه ذلك ثم على والولد ثم على
نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة متصله بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم

لا يشك في ذلك والخالف أنا بحيث أم لا بحيث (أجاب) لم لا بحيث كما صرح به في الخبر فإلّا عن الظاهر به حيث قال ولو سئل لا يشك
 كالأشياء بحال ابنه الصغرى لا بحيث والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته على الطلاق الثلاث لا تطعن بك رضى مني ونجسني وتغير به
 ومضى بكثرة ولم تقبل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطعن إذا لم ينكح ولو تطلق لا لا ثبات كما صرح به العلماء أذهب في الثبوت لتفطير
 بالإدم والنون عند البصرين وقال الكوفيون والغاري جواز الاعتصام على أحدهما ولم (١٣٧) يأتي واحد منهما فكأن نفيها وقد وجد
 النفي وذكر أغلب علمائنا

المسئلة وهي في العرف
 موضعين الأول في شرح قوله
 وقد تغير والثاني في شرح
 قوله لا يفعل كذا تركه أبداً
 وكيف بحيث وقد أتى بلا
 الناقصة بالإجماع ولا يختلف
 الخليلين كونه جاهلاً أو
 عالماً لعدم صلاحية لفظه
 للثبات بطريق من الطرق
 فافهم والله أعلم (سئل) في
 شاب طلبه ثبات أن
 يتخذ لهم مائة فأجابهم إلى
 ذلك فقالوا لا نصنع ذلك الآن
 تحلف لنا بالطلاق الثلاث
 فقال على الطلاق الثلاث
 تكفروا بالله عندي فلم
 يأثموا به هل بحيث أم لا
 (أجاب) صرح علمائنا بأن
 الحلف بالاثبات لا بدوان
 يقرن بالتأكيده وهو الإدم
 والنون قال في الحر لا بد
 من ذكرهما كإتيان المحط
 والحلف بالعريئة أن يقول
 في اليمين والله لا أفعلن
 كذا والله لقد فعلت كذا
 مقرراً بالتأكيده كيدتم قال في
 آخر كتاب الأيمان قد مرنا
 أنه لو قال والله أقفل كذا
 إنما يميننا لنفي وتكون

الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجتا واحدة هي الطبقة
 السادسة ومات منهم مستحق هو أو أرحم من ين عن غير ولد أو أسفل منه أو نصيب في ريع الوقف آ لا له
 عن أمير من المزر بور أو أقرب من في درجتهم من جهة أم المزر بور أو أحد من كاتبة المستحقين المتوفاهة وعن
 الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولادهم مساقون له في الطبقة السابعة التي من جهة أمه فلن
 يعود نصيبه في الوقف الآتلي إليه من المزر بور (الجواب) يعود نصيب من الوقف الآتلي إليه من
 أمه من المزر بور ولا يملك المزر بور لكونه أقرب من في درجته إليه عما بشرط الواقف المذكور ولا يعود لأولاد
 جهة المذكرين لكونهم في الدرجة السفلى علما بقوله الواقف الطبقة العليا منهم تصيب السفلى وبقره
 في ذيل الشرط المذكور على الشرط والترتيب المذكورين وقد أتى المرحوم العلامة الم محمد
 العمادي على سؤال الوقف السبعة في رجل في درجتان ودرجتين جهة أمه مودرجة من جهة أمه ما يخصه من
 ما آكل اليمين الاستحقاق من جهة أمه يقول هو موع في درجتهم من جهة أمه ما آكل اليمين الاستحقاق
 من جهة أمه فلن هو موع في درجتهم من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث في ذلك جماعة يسد افتقار لأن كل
 واحد من النصيين آ لا اليمين جهة ولكل من الجهتين دور جوف قد شرط الواقف عود نصيب من مات عن غير
 ولد إلى هو موع في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف فصدق على أهل كل درجتين المرتبتين المذكورتين
 أنهم في درجة المتوفى لا اختلاف جهة الاستحقاق في الأصل فلاوا عطنا جميع ما آ لا اليمين الاستحقاق لاهل
 الدرجة العليا دون من كان مساوياً له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص إحدى الدرجتين على أهل
 الدرجة الأخرى من غير تخصيص يقتضيه كلام الواقف وأعماله ما دل عليه صريح كلامهم مع إمكان العمل به
 وأعمال الكلام الأولى من أعماله وكذلك لزم اختصاص النصيب بأهل الدرجة السفلى وبزمن أيضاً صرحوا
 إحدى الدرجتين من الإعطام مع مخرج دلالة اللفظ على الإعطاء متى احتمل اللفظ الإعطاء أو الحرمان يقدم
 الإعطاء الذي هو أقرب إلى كلام الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ الحرمان في هذه المسئلة ولو قلنا
 باستحقة تأجيل جميع أهل الدرجتين النصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى
 من غير ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع إمكان عمله في عود نصيب أهل الدرجة العليا كان مساوياً
 للمتوفى فيها وكذلك في أهل السفلى والأعمال الأولى من الأعمال ما دل على أن اليمين من جهة الدرجة العليا يعود إلى
 كان مساوياً به فيهم من أهل الوقف وما آ لا اليمين من جهة الدرجة السفلى يعود أيضاً لمن كان مساوياً به
 من أهل الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم أقول لقاتل أن يقول تحترق الشق الثاني وهو استحقاق جميع أهل
 الدرجتين لأن لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولأن المصنف لم يصرح بحال
 قوله تعالى فاحذر الذين يخالفون عن أمره أي كل أمرته تعالى وفزعوا عليه حالاً أو مسمى ولو فزعوا أو وقف
 على ولديز له أولاد كزوراث كان لكل واحد من الأخر الأثبات فيل الساء ورفع الطاعون فكذا
 يعم في مسئلتنا وليس في كلام الواقف ما يخص أحدهما حيث وجدنا ولا مانع من إرادتهم ما جعلنا لفظه
 اصطلاحاً ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يتوفى ولفظ ما من أدوات العموم فقول

(١٨ - فتاوى حامديه - أول) لا مقدرة وليست للاثبات إذا لم يوجد حذف نون التأكيده ولا في اليمين لفظه هذا اه
 وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكنز المنظوم (أقول) على هذا كثر ما يقع من العوام لا يكون عينا لعدم الإدم والنون فلا كتماناً عليهم
 فيها بحيث يحثه بعض الناس بأنه يحث بصادم المنقول فلا يعتبر إذا علمت ذلك علمت عدم حث الشاب المذكور فإدعيته أنني لا لا ثبات وقد
 أكثر على أن ما من ذكر هذه المسئلة وكذا الإنسان من الشاعية في الكوكب قالوا كان يعني جواب القسم مضاراً لمثبات وجبت الإدم
 والنون ثم قال فيتنفس عليه إذا قال والله أقوم فقياسه أنه ان قام حش وان ترك القيام فلا لأن الحلف عليه هو في القيام إذا حلف على إثباته

لا يخرج بالأم والعون على ما سبق والله أعلم (سئل) من رجل خلفه له لادن روح بكره والنهار إلى فلان فلا يملكه إلا بقى مكانه الموعود فوعدته غايها من الدنيا التي هي ما يستحقه هل يحسن أم لا (أجاب) لا يحسن والله أعلم (سئل) من رجل خلفه بالطلاق أنه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت يسيرا إلى بيتهم من هل لا يسكن أم لا (أجاب) سيده أن يخرج من الشام إلى غيره أو إلى قرية قريبة منهم بعد فريسته ولا يحسن إذا أصل (١٣٨) أن الحلف إذا أجل له غاية وفات تبطل اليمين عند أبي حنيفة ومحمد ورجوا على ذلك مروعا

منها أن فعلت كذا ما دمت بخاري فكذا خرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحسن لأنه جعل اليمين موقوفة فتنتهي بانتهائه مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول على الأمر كذا أو ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التسويت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فإذا زالت الدعوى وصل ذلك الفعل فعله واليمين منتبهة فلا يحسن صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الغزالي وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وصاروا البحر لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج تنتهي عنه بالخروج فإذا عاد عادوا اليمين منتبهة فإذا فصل ذلك الفعل لا يحسن في بيته اهـ والحاصل أن الثقل مستفيض في المسئلة والله أعلم (سئل) من رجل تشاور مع ابن خاله خلفه بالطلاق الثلاث لا يأكل من الطبخ الذي يجيبه أولئك تأوى بالعم فقط هل يحسن بغيره أم لا هل ينسأ للعم

الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جازيا عليه ينتقل إلى من في درجته يشمل جميع ما في يده فبعد إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو أكثر وتخصيص بعضها ببعضه تخصيص بالتخصيص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من جهة درجة واحدة وقتلنا ذلك الذي آل إليه ينتقل بعدمه إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجع تلك الدرجة على الأخرى بلازم وحيوان بعض الدرجات وأهمال ما اقتضاه كلام الواقف من إطلاق الدرجة وعدم حيوان أهلها ولا أعمال أولي من الأهمال وأما قوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى فافهم ردوا لسلطان ما انتقل اليمين إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله اليمين تلك الدرجة عودها إليها بدموه لأنه خرج من كونه نصيبها بصيرورته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله اليمين أنه لو مات ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد لا يعلى لاهل درجته الأخرى فيلزم عليه إهمال كلام الواقف بالكلية ويلزم عليه أشباهه أو تظهر لمن تدبر ثم إذا رتبنا الواقف بين الطبقات وشروط طبقاتها العليا لطبقة السفلى فيقتضي بقاها باختصاص الطبقة العليا من طبقة السفلى بما في يده كامن أي طبقة كان ذلك متوقفا على العمل بشرط لا بد من شرطه ترتيب الطبقات بشرطه انتقال نصيبه من مات إلى من في درجته في هذه الصورة وأن كان الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان المتوفى درجة واحدة موقوفة درجة والحاصل أن الذي يمتنع المصير إليه في مسئلة من له درجتان متفاوتتان ومات لأحد ولم شرط الواقف عود نصيبه إلى من في درجته أنه بعد إلى كل من في درجته سواء كان نصيبه أسليا أو تالاه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم الترجيع إذا كان الواقف مرتباً بشرط فقهه طبقاتها العليا إلى السفلى فيقتضي انتقال نصيبه للعليا من درجته كإني مسئلتنا فادفع نصيب إبراهيم لآبيه أحد كونه في الدرجة العليا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه من بعده بعد وصفي على ابنته أو اخته أو نصف الثاني على فقرا القسندية المتقين بمسئق المسوسين بالتزدة وهم فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد من الفقراء المذكورين عن دمشق وأصحابها إلى بادية بعيدة وليس له بمسئق زوجة ولا بيت ولا تعلق أصلا وله بنت قط البتوة بنصيب أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وهم معلومون ومات فادعت امرأته أنها من تلامذته يدو مطلبت حصن ربع الوقف لكنها ليست من الموصوف عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقف على أولاد زيد وعددهم فلان وفلان وعددهم ثم بدلت في مائة أولادهم ومن بعدهم فهو كإني قد فني السلوك بالتمسك والعد كذا في آخر وقف الحبرية (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأنسأ لهم وأعتاقهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه ومات ونصرف المتوفى عليهم بعده على وفق شرطهم من طبقاتها العليا السفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك ولا يعلى لاهل الطبقة السفلى شي مادام واحد من العليا (الجواب) نعم (سئل) في

إذا أتى به غيره وطغى غير يحسن كذا أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعام ونية تخصيص العام بحجة بالإجماع كإني وقف البحر وغيره قصص لأسبابها ينعين الله تعالى فلا يحسن بغير مواد أتى به غيره وطغى غيره لا يحسن لعدم وجود شرط الخت والله أعلم (سئل) الجسد هل يحمل الصور * ومنبت الأضراس في الرض عن ثم الصلوات والسلام دائما * على الذي جرد حصارا وآله وحبوبه وجدته * ثم الذين اتبعوا من بعده وبعد فالرجوع من التمرير * وأما ما التزمه التقدير هو الذي قد فاق أبنائنا الزمن * في قوله الصحيح أيضا وأما حسن ومن رقى أو جاعلنا أمتنا * بملكوته وبأمتنا هو التحليل اعتنيتهم الذين * وهو الجليل في الذكارين

ايضا في قولن بن سؤالي هذا * مينا طر فاهت سدا في قسم على الذي يدور * لاجل فعل اولياتو * كجاني افسم عليك تفعل
 * وبخلان قل كذا لا تفعل يلزم شرع الاياه * فاقنتا بوجه الاسابه وما الذي يلزم ان يحب * وما عليه تخلاف درجيب
 احبس برعاسا لا قدما كما * رجوحا باشا فاقنتا كما لازمت ترقى في سماء المعاني * كهفا عاليا على المثال * ودمت في عزها وسرور *
 ما اعزت الاغصان في شاطئ النهر قد قاله الذي يرى وهو الشمس * ابن ابي البقاء اخي القدسي (١٣٩) *
 الزاج عفو جليل ذي الجلال

(اجاب)

جد اهل الوفا الصواب
 علمنا السؤال والجواب
 وهو الذي بذاته قد اقسما
 ومن لا رافق اوري قد قسما
 افضل التسليم والصلاة
 على الذي قدس من الصلات
 وآله وصحبه الكرام
 وجنده الفضل والاعلام
 ويعبد من يقسم بغير الصمد
 فقبل مكره ولسان السند
 وقبل لوانه المعتقد
 فالوصي قيله لا شدد
 والنهي محمول على من لم يكن
 مقصوده التوثيق فاهم
 واسين
 اما اذا قل بحق طه
 وسورة الليل وما طها
 فهو كما تسموا عليه مكره
 بالاتفاق هكذا ذكره
 وان يقل باصلاح بالاه
 او بالنبي او بحق الله
 لا يلزم الاتيان فيه شرعا
 ولم يكن اتي بذلك بدعا
 والاحسن الاول اذا ما قبل له
 بالله او بحقه ان يفعله
 قد قاله الرضائي خير الدين
 من تعال مبارك في الحين
 معترفا للذي الكمال

وقب اهل مرتبة ثم لاذ كمثل حظ الاثنين ومن شروطه ان من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيب من
 ربع الوقف لمن هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقر بالاقرب اليه ثم مات امر آمن الموقوف
 عليهم عن غير ولد ولا اسفل منه وليس في طبقته ولا في الطبقة التي فوقها احد وفي الطبقة التي تلي طبقته
 جماعة من اهل الوقف ليس منهم اقرب اليهم من ابناءهم او بناتهم او بناتهم او بناتهم او بناتهم
 لاذ كمثل حظ الاثنين (الجواب) نعم (سئل) في وقف انشاء واقعه على نفسه ثم من بعده على بناته لصلبه
 الرابع وعلى اولاد ابنه ابراهيم لاذ كمثل حظ الاثنين ثم من بعدهم جميعا على اولادهم وعلى اولاد
 اولادهم كذلك على اولاد اولاد اولادهم ثم على ان من مات منهم عن ولد او اولاد رجع نصيبه لولده
 او لولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه رجع نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من اهل
 الوقف ثم على جبهه مرتبة ثم مات الواقف عن الموقوف عليهم المذكورين ثم مات عن اولاد ثم مات الاثن
 امرأة من الدر به الموقوف عليهم عن غير ولد ولا اسفل منه لم يبق حين موتها في درجتها احد ولم يبق من
 الموقوف عليهم سوى جماعة في الله ورجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي اعلى الدرجات وهم اولاد ائمتها
 واولاد اولاد بنين عمة ابيها بنين رجع نصيبها من ربع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف المذكور
 اولاد ابنه ابراهيم في درجة اولاد وطبقته واولادهم كذلك ورتب الطبقات بشروط نصيب من مات عن
 غير ولد من هو في درجته وذوي طبقته ولم يكن في طبقته احد لاذ كونه احد في رجع نصيبها من ربع الوقف
 المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي اعلى الدرجات وهم اولاد ائمتها واولاد اولاد بنين عمة
 ابيها والله تعالى اعلم (اقول) في كونه يعود الى اهل الدرجات فقط كلامه شتر فهو قد ثبت المؤلف بقوله حيث
 جعل الواقف الخ على ان اولاد اولاد بنين عمة ابيها في درجة اولاد ائمتها وان كان في درجة ابراهيم بن الواقف
 وذلك في تنبيه على دفع ما زعمه بعض الناس في زمان من مدعيين حيث زعم في تفسيره هذا الحادثة ان اولاد
 ان الواقف اولاد رجع من اولاد الواقف واولاد اولاد اولاد الاثني ازل من اولاد اولاد الواقف وهكذا ان
 من مات من اولاد الواقف او اولاد اولاد من غير ولد فنصيبه من في درجته منهم ولا شيء لاولاد بن الواقف او
 اولاد اولاد ولده لزمهم ازل طبقه باعتبار ابراهيم ولا شبهة في انه زعم فاسد منه واشتبه الطبقة النسبية بالطبقة
 الاستحقاق فان اولاد ابنه من حيث النسب ازل طبقه من اولاده ولكن الواقف فجعلهم في طبقة واحدة
 من حيث الاستحقاق فرتب كذلك في اولادهم واولاد اولادهم وفي قنوى العلامات بن الشبي عن المحقق
 ابن العرس صاحب الفواكه البديرة للعتير طبقات الاستحقاق الجليلا طبقات الارث النسبية واما كان
 الاقرب طبقة ابعد نسبوا الفرق ظاهر بين فواها هذا اقرب بطبقته هذا اقرب بنسب واذ اوقع تطبيق الواقف
 وترتيب على اهل نسب واحد لا يكون مساو الاستحقاق الا اذا الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها
 اه فرجه الله ما ازل عبارته اه ما في تناوئ الشهاب ابن الشبي ثم ثبت شعري ما عول هذا الراعي فيما
 لو وقف الواقف على اولاده وعلى رجل آخر اجني ادخله معهم ثم على اولادهم وانسألهم اما اضطر الى ان
 يجعل ذلك الاجنبي في درجة اولاد الواقف واولاد الاجنبي في درجة اولاد اولاد الواقف نظر الى الطبقات

محمد الذي بالافضل والله في عالم الصواب * وهالذ حسن القول من جواني والله اعلم (سئل) ليرجل حلف بالطلاق من زوجته
 أم لا تزوج في هذه السنة لعلها عذبت بمصدا الحجام أو بالحجامة أو بقصد ما غير الزواج أم لا أنت أهلها بعد عن وجهها بقصد ما ذكر
 هل يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا ينسب (اجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لان الزواج بمعنى الذهاب وانما وجع الاعتبار للصدق
 عند انطراح فاذا خرج لغیرها لمات أنت أهلها لا ينسب والله اعلم (سئل) في جماعة يجتمعون اخبرهم وقت غدا ثم لا كل احضر واحد
 منهم خبر اريد ايجادا كذا لا ينو كل ما متعوا عن كل مرة يهدم مرة فاصحبه بدعهم الى كل خلف واحد منهم بالطلاق انه لا ينو كل ما يوا

كأية عن ردائه واحتقاره والعرف قاض بطله فلا حشيتة له وهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى بغير
 حلف بالطلاق الثلاث قائلا على الطلاق نفق بعد العشاء بقية هذا التمسك به طريق مشير إلى وجوب أنه لا يقع عليه الطلاق معطالاً بالطلاق
 المذكور كناية عن احتقار المشرابي (١٤٠) والله أعلم (سئل) في رجل تزوج أخته وأبى له حلفاً بالطلاق أنه ما يخالعها في الحيلة في إبقاء
 الصلح بينهما من غير حشيتة

الاستحقاقية الجلية التي جعلها الواقف ولو كان لغيره الطبقات التسديت لم يخرج ذلك الأجني وأولاده من
 الوقف أصلاً فلهذا الاعتناء بظاهر وقد عقد لهذا المسئلة مجلس حافل من أعيان الأفاضل واجتمع رأي
 الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو من ردف غلطه ولم يزل إلى الآن ينادي في سطوته نعوذ بالله من
 شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقته بخيرا
 على ولده إبراهيم وعلى بنته رضامادمت حية بل تزوج للزك كمثل حظ الاثنين وإذا تزوجت سقط عنها
 وإذا ماتت سقطت عنها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً ثم من بعده ولد إبراهيم المذكور وعلى أولاده وأولاد
 أولاده ونسلهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة كورثون الأناث على أنه من مات من الموقوف
 عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه لولده أو ولد ولد من مات منهم عن غير ولد ولد ولد كان نصيبه لمن
 هو في درجته ودوى طبقة فإذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك الوقف على
 أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشرح فإذا انقرضت عصبات الواقف وختل الأرض منهم
 كان ذلك الوقف على مصالح الحرم الشريف فإن إبراهيم عن ابنه أحمد ثم مات أحمد عن ابنه إبراهيم ثم مات
 إبراهيم ولم يعقب فهل يؤول الوقف إلى عصبات الواقف (الجواب) لا يؤول الوقف المذكور لعصبات الواقف
 لأن الواقف شرط عود لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم يشرط وعودهم ولا كونه كورث في
 نصيب من مات عن غير ولد وعودهم هو في درجته وذوى طبقة ولو وجد أحد في درجة المتوفى فيكون متقطع
 الوسط فلا يؤول للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا الرضا لكونه البست في درجة المتوفى بل يؤول
 للفقراء فقراً أخذوا من ماله في الثلث مدة حياته ومن بعدهم ولا ولاه لأن قوله على أنه من مات الشرط
 متأخر ناسخ لا أول والثالث للقراءة كذا كذا في أراض رضاً وذو ينها يؤول الوقف بمجال عصبات الواقف
 قال في الأسافل ولو قال على ولدي هذين فإذا انقرضت في أولادهما أباداً ما نساوا إذا انقرض أحد
 الولدين وخلف ولد أو صرف نصف العلة إلى الباقي والنصف الآخر إلى الفقراء بغير نحوه في الحاشية
 والخلاصة للبراز بنو التارخانية وفتي بذلك الحنفية والعامة لخبر الرمي وجههم الله تعالى هذا إذا كانت
 رضا غير فقيرة وأما إذا كانت فقيرة فيصرف إليها المتوفى أيضاً مع حصتها لأنها بنت الواقف وذرية
 الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لأنها صدقة توصلة لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق
 (أقول) وقوله ومن بعدهم لا ولاه إلخ أفتى بطله الخبر الرمي في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت وقف
 مشروط فيه إعطاء أولاد الظهور ثم قال فإن قلت ما فعل في قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطلون
 قلت قد تقرر أن الواقف إذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالتأخير منهما وقوله على أنه من مات منهم عن
 ولد فقصيهم لهما المتأخر أولاً فهذا ما ظهر لفهمي الغامض ومن ظن أنه خلاف ذلك فليدعه ولا يحل الوافر
 وما أوزن هذا الجواب الأبعد النظر في كلام الأصحاب والاختلاف المذكور من عباراتهم يفهم والله تعالى
 أعلم كلامه وأقول أيضاً العمل بالتأخير من الشرطين المتعارضين إنما هو حيث يمكن العمل به معاً وهو
 في مستلثهما يمكن بأن يصرّف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم إلخ إلى إبراهيم

الصلح بينهما من غير حشيتة
 (أجاب) إذا حلف المذني أن
 لا يخالع عن هذه الدعوى
 أو عن هذا المال فوكل
 فيه وكذا لا يحشيتة مطلقاً
 واقف
 إبراهيم
 رضا
 أحمد
 إبراهيم
 عقبه

وإذا حلف المذني عليه
 بذلك ثم وكل به فإن كان
 عن أقرار لا يحشيتة وإن كان
 عن أنكار أو سكوت يحشيتة
 والحيلة فيه أن يبالغ
 فيضرب ويقع الإجازة الفعل
 وكذلك إذا كان الحلف في
 الصلح عن دم فالحيلة صلح
 الفضولي وإن كان المبراد
 الصلح للقوى المدافع له ردة
 والعطف يترك التكلم بما
 يفيد الصلح المعروف ولا
 يضر التكلم بمصداق

غيره إذا حدث بغير ألفاظ الصلح المعروف لا يلزم منه الصلح ولا حشيتة إلا به ولراجع المحرمين باب البين في البيع والشراء وأولاد
 في شرح قوله ما يحشيتة مباشرة بالأمر يظهر من طلب الوقف على حصته أكثر ما أدبت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادوا الخروج من
 دمشق إلى بيت المقدس فكتب أحدهما لآخر أن يوافقه في الشام إلى بيت المقدس وأبى أن لا يستقر معه ما طرأ به هل تصح نيته ولا يحشيتة حيث
 فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته لا يحشيتة لأن ذلك ما يحشيتة لا يفتقر فيه والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدقه
 من الإقامة في قرية غلفاً أنه لا يرضى سكناها هل إذا سكتها بغير رض بل لعناد في زوجته يحشيتة أم لا (أجاب) لا يحشيتة لأن رضاً لم يوجد

بما كانت عليه الحال المذكور ورواهه أعلم (سئل) في نحو من بينهما قس ينفع منها الحرف أحد هـ بالطلاق من زوجته
 أمهما تنج من قس أحبه فامتنع من قس فيه شركة هل إذا باع الأخ حصته وانقطعت منه نسبت لا يقع الطلاق أم يقع (الجواب) لا يقع الطلاق
 والله أعلم (سئل) في رجلين خلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الأخر حذو حلف إلا خرا بالطلاق أنه ما سعه من عدا ولا يعلم ما لمن الأمر ما هو
 هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (الجواب) لا يقع على واحد منهما لغيره والله أعلم (١٤١) (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من
 زوجته أنها لم تنفصل هذا

الظهر لنفسها فقد ففته
 لجارتها وفضلته لها هل يقع
 الطلاق أم لا (الجواب) أن
 كان من عادته أن يزوجها
 تنفصل بنفسها لا غير لا يقع
 طلاق وإن كان من عادتها
 أنها لا تنفصل وأما ينفصل
 لها غيرها وعمل الزوج ذلك
 يقع وإن كانت نارة تنفصل
 بنفسها وتارة يفرها لا يقع
 إلا إذا عصى الزوج الأمر
 بالانفصال لا يقع وقد أخذت
 الحكم من مسئلة ذكرها
 في البحر فتلاعن النوازل في
 شرح قوله وما بحثهم ١٠
 فمن وقع عنده شبهة في ذلك
 فأرجعه وتأمل والله أعلم
 (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق الثلاث من زوجته
 أنها ما تنفصل هذا الظهر
 لنفسها فدفته لجارتها
 وفضلت كبه وبدنه لا غير
 هل يقع عليه الطلاق أم لا
 (الجواب) لا يقع والله أعلم
 (سئل) في رجل تاجر
 مع زوجته بحضرة أمها فقال
 لها بالتركتها معناه ذهبي
 مع أسك فتالت أمها
 بالتركتها معناه لا تسك

وأولاده ونسله دون بنت الوافق وهو رضاء المذكور ثم لا دل عليه صريح كلام الواقف من أنه ليس
 لا ولدها في الوقف فسقط مطلقا فهذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده إلى أبيه ونسله
 دونها وحيدة فلا تعارض بل فيه العمل بفرض الواقف الذي هو صريح كلامه وقد قال في الأخير به
 قد صرحوا بوجوب مراعاة فرضه حتى نص الأصوليون أن الغرض يصلح تخصيصا له فليتأمل وانظر
 أيضا ما يأتي في الصفحة الثانية (سئل) في وفاة أنثى وثقتها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على
 زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده
 ودانها بقا على الفريضة الشرعية فانت الوافق لوقف الزوجها ماتت زوجها من ابنين وبنت
 مات أحد الابنين من غير ولد ثم ماتت البنت من الابن الثاني ومن أولادها فلان بعد نصها على شقيقها أمي
 أولادها (الجواب) حيث رتب الواقف بتمتع بعد نصيبها إلى شقيقها ولا يعود لها ما دام شقيقها
 موجودا قال الإمام الخفاف في باب الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفته عز وجل على ذرية به زيدا
 ما نساها ثم من بعدهم على المسكين قال الوقف جائز ويكون لغيره زيدا مني منهم أحد فإذا انقرضوا
 كانت للمسكين أه وقفل إلى الأسعاف في باب الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد ذكر الأصول الثلاثة
 ثم قال على الأقرب فالأقرب أرقال على ولي ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها ثم على أولادها
 الواقف ولا يكون للبلن الأسفل شي ما بقي من الأعلى أحد أه وفي فتاوى قاضيان والخاصة والبراز به
 ما يؤيد ذلك (أقول) وهذا حيث يجعل الواقف نصيب من مات عن ولي له فلا شرط ذلك أخذ الولد
 نصيب أبيهم أهل طبقة أبيه كظهر ظاهر (سئل) من قاضي الشلم سنة ١١٩٩ عن وقفه على نفسه ثم
 من بعده على وليه الشيخ عبد الرزاق بن جفرو ثم من بعده على أولادها ثم كوردون الأناث ثم على أولاد
 أولادها كذلك ثم على أولادها وأولاد أولادها ثم على أولادها وأولادها ثم على أولادها وأولادها
 أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
 عقبه نصيبه لولده وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم
 وأولادهم من غير ولد ولا ولد لولده ولا عقبه نصيب من ذلك هل هو في درجته وذو طية نعم أهل
 الوقف المذكور دون الأناث يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى الخ وبعد انقراض ذرية ولده
 المذكور يعود ذلك وقفا على من يوجد من أولاد الأناث المذكور أو يصادون الأناث والحكم فمهم كالحكم
 في أولاد الواقف على الشرط والترتيب المعين أعلاه إذا انقرضوا بأجمعهم فعلى جهة فرعها مات عبد
 الرزاق عن ثلاث بنات لهن أولاد كوردون الوقف المذكور (الجواب) الذي ظهر لنا من
 هذا الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فإنه يرجع لأولاد عبد الرزاق
 المذكور وأما البنات فأن من خرج من صريح كلامه كما يظهر ذلك ما عات النظر والله سبحانه التوفيق
 (أقول) يعني أن قوله على أن الخ لولادة عبد الرزاق وأولاده لكان ربيع الوقف إبناته المذكور دون
 أولادهن المذكور مع أن البنات نازجات في صدق كلام الواقف وهذا بخلاف ما أفتى به المؤلف نفسه في

هذا الكلام فيكون ضررا على تسكاح فقال بالتركتها معناه الذي تسكت به يكون لولا ما فعل يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد أم لا يقع
 الطلاق أم لا وهل يقتضي إلى النتيجة يقع أم لا (الجواب) إذا لم تكن الحال حال سدا كرامة الطلاق ولم ينو لا يقع شي في الأوقاف الثلاث والذي
 يوقف على الصواب في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه إن كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في
 الطلاق فهو صريح يقع بلائنه أو أضفى إلى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كتابات الفارسية في حكمه ككتاب العري في
 جميع الأحكام والمراد بالفارسية متخالف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علم أن أصحاب الفتاوى وبعض الشروح صرحوا

بأن يشرع في الإتيان بطريق الأخت أو قال أنت الثلثة كذا في لا يقع لأبى سهل الثلاث من أجل أن الأخت هي التي لا يقع لها الثلث فلو كان في الأصل
 فلهذا لم يصح ولو قال أنت متى ثلاث نوى الطلاق فلهذا لا نوى ما يحتمل وإن قال لم أنو الطلاق لم يصح لأن كان في حال هذا كره الطلاق
 له لا يحصل الزدول وقال أنت ثلاث وأنت الطلاق يقع كذا قال أنت طالق ثلاث كاسر ح في الجمل والظاهر أن أنت متى ثلاث وأنت ثلاث
 يحذف منى سواء في كونه كاية وأما أنت (١٤٢) الثلاث فليس بكاية وفي التارخات يتوقى فتاوى الفضل إذا قال لها أنت متى ثلاث أنا

مسئلة رضا المقدمة قبل ورقيق حيث جعل المتأخرنا حاصلا لا ولزم تصريح الراجح بأنه ليس لأولادها في
 الوقف حق مطلقا لكن متى بدلا فلنا هذا من التاخر انتقال الربع إلى أولاد البنات المذكورين دونهن كما
 ذكرنا وعاد قوله على أن الخ إلى عبد الرزاق أيضا لأن الوقف لم يحصل إلا في وقت من مطلقا في جميع
 الطبقات حيث قيد بالذ كور في الطبقة الأولى ثم قيد أيضا في طبقاتها بقوله كذلك وقوله فلهذا لا وله
 شي ذلك ثم قيد به بعده أيضا في الشروط فلاشي للبنات عبد الرزاق بعد موته نعم يشترط لأولادهن الذ كور
 أخذ من قول الواقف بعد انقراض ذرية ولده على من يوجد من أولاد البنات الذ كور والله تعالى أعلم
 (مثل) في وقف على الزرية من شروطه أن من مات منهم من غير ولده أو تصيبه من هو معه في درجة وذوي
 طبقة المتناولين لم يعيهم في ذلك الأقرب منهم فالأقرب إلى التوفي فانت أمر أنفسهم من غير ولده وليس
 في درجاتهم أولاد بن خاله أمها المتناولين ولها أولاد أخت متناولين أو أولادها بنو جده فكل يعود نصيب
 المرأة المتناولة كورة (الجواب) يعود نصيبها إلى أولاد بن خاله أمها المتناولين المرقومين لكونهم في
 درجاتهم ذوي طبقة وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أختها المتناولين وإن كانوا أقرب بها لعمالة بما
 دل عليه كلام الواقف فإنه اعتبر الأقربية المحققة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كسبه
 محمد العمادي الملقب بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات من غير أولاد في درجته مع قيد
 الأقرب وقد علم تساوي أولاد بن خاله أمها في القرب وبالدرجة يعود نصيبهم إليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم
 كسبه الغفر حامدا للعمادي الملقب بدمشق الشام (مثل) فيما إذا شرط واقف وقف في كتاب وقفهم شروطا
 منها أن الوقف متصل بالبناء أو بالوسط والانهاء فانتدوا على الواقفين مدقحاتهم ثم من بعد كل منهم يعود
 نصيبه موقفا على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنفسهم وأعطاه على الفرضة لشرعية لئلا كرم مثل حظ
 الاثنين على أن من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا وله أو نسلا أو وصيا عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده وله
 ثم على نسله وعقبه ومن توفي منهم من غير ولد ولا ولدا وله أو نسلا ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقضاه من هو
 في درجته وذوي طبقة من أهل الوقفات الواقفون ثم ما جماعه من مسقط الوقف الموروث كورا
 وأما ما من غير ولد ولا ولدا وله أو نسلا ولا عقب فترجع بعض مسقط الوقف مع بعضهم لدى قاضي القضاة
 بحضور ناظر الوقف الموروث في خصوص حصص ما من عقب ما على من في درجاتهم وذوي طبقتهم فطلب بعضهم
 فوز بها لئلا كرم مثل حظ الاثنين وطلب بعضهم فوز بها بالسوية فساءلهم الحاكم المتداعي لديه أهكذا شرط
 الواقفون وهل وقع مثل هذا الحادثة في هذا الوقت وكيف تصرف القوام السابقون في ذلك فأجابوا بأنه
 هكذا شرط الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقت ولا تصرف القوام السابقون بشي مما
 وقع النزاع فيه إلا أن ورزوا كتاب الوقف فوجدنا مطابقا لما ذكره من الشرط المذكور كورة أمه وعقبهم
 أي ليس شرط من مفاض لأول الكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل تامحا للأول أو مستقلة بقرابة ليس
 بتامح للأول بل هو ناظر للأول وهو تفصيل بعد إجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على
 أولاد أولادهم ثم ثم لئلا كرم مثل حظ الاثنين ثم فصلوا وبنوا كيف يوزع فقالوا ان من مات من ولده نصيبه

نوى الطلاق فلهذا لا نوى
 قال لم أنو الطلاق لا يصدق
 إذا كان في حال هذا كره
 الطلاق لكن في الحالفة
 جده من يحال يقتصر على
 الذرية فليس بخلاف وجواب
 الفضل أوفق كما يشهد به
 قلنا للقبض في التارخات
 عن الحقة تراها المختار
 يقع الثلاث إذا نوى وفيها
 عن الفضل إذا قال لها نوى
 ونوى الطلاق يقع قوله ترا
 يضم المثنان من فوق وبالراء
 المنصور ومعناه ذك وقوله
 تو يضم التامه مكوّن الأو
 معناه أنت وسبعه ثلاث
 ففصل أن اللفظ إذا احتمل
 المطلق وغيره وشلا من
 التينوع من هذا كره عريا
 كان اللفظ أو غيره لا يقع
 واحتمال اللفظ المسؤول عنه
 ظاهر إذ يحتمل أذهي مع
 أمساك في طلقنا وقوله
 الذي تكلم به أي من
 الضرر المعنى به الطلاق
 يكون ثلاثا من إطلاق
 الكل وإرادة البعض وهو
 سائغ ويحتمل أذهي مع
 أمساك حتى يمكن عسبي
 وقوله الذي تكلم به الخ
 أي جملة المنهي عنه أله الضرر
 يكون ثلاثا فهو أرا إذا حقت
 منه أساها خلف الطلاق ثلاثا
 فهو أله لا بأس به حال غير
 قهر عليهم غير لحاظ الأول
 التين صاريغ إلى أنسوق في
 أعلم (مثل) في رجل من قري

أي جملة المنهي عنه أله الضرر يكون ثلاثا فهو أرا إذا حقت به لا يقع ثم أم والله أعلم (مثل) في رجل له بنت أخت خطبها لولده
 منه أساها خلف الطلاق ثلاثا فهو أله لا بأس به حال غير أولادهم لئلا ينفكها من التزوج فرجحت نفسها
 قهر عليهم غير لحاظ الأول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (مثل) في رجل خلف بالطلاق أنه لا يشرب
 التين صاريغ إلى أنسوق في الدولة يشرب من دخله هل يحسن أم لا (أجاب) لا يحسن الحرف بكفي لا بأكل لحما إذا أكل لحم السمك والله
 أعلم (مثل) في رجل من قري طسعين تشا حرم زوجته مخافا بالطلاق لئلا ينفكها من التزوج من العام القابل وأبى في مثل

هذه الفسلة فهل اذا سفر من مسمى فليس عليه كفالة فكان في صون النصارى أو عكس خلاف ذلك اليوم برى بيته أم لا (أجاب) نعم بغيره وبكل
 قرية يأو بلدين بلده بعد الاطلاق الاشارة مع ما ثبت على علم ان هذا التفر يسوا الله أعلم (سئل) فلو جمل حلف على صهره ما لا يرسل من
 هذه القرية على عليه. حل فهاهنا بحث أم لا (أجاب) مقتضى ما قلنا في شبه الاحكام الشيخ محمد العزى يستدل بما في فتاوى عارفي الهداية
 انه اذا نوى لا يمكنه فرحل فهاهنا البحث والله أعلم (سئل) فلو جمل حلف على زوجته انه (١٤٣) ما يخلها روح الى عرس أخيها هل اذا

استغنيته وراحت له بحث

أم لا (أجاب) لا يبحث لانه

ما خلاها وهو في معنى

لا دأها والمصر به في مثله

عدم الحث بالانجاب في

العينة بغير الاذن من واهه

أعلم (سئل) فلو جمل عجز

عن الفعل المحلف عليه

وعينه موقتة صرحت الحلف

لا يثبت هذا الالف في هذه

البلدة ففلقت عليه أو أوجها

ولم يمكنه الحرج والاشتداد

السور وفيه اهلاك النفس

عاليها هل يبحث أم لا (أجاب)

لا يبحث قال في المنتقى حلف

لا يسكن هذه الدار أو تنق

فلم يصد على الحرج والاشط

لا يبحث وفي المحيط حلف

لا يسكنها فخرج فوجد بها

معلقا بحيث لم يمكنه نقه

فقبل بحسب قول لا يبحث

وبه أنى أو البت والصدور

الشهود والحاصل أن

الحالفة في حجر عن الفعل

المحلف عليه واليمين موقنة

بطلت عند أبي خنيفة ومحمد

قال نعم الدين العلامة في

الاسرار والقوي على قولهما

اهو الدين بسروا الله أعلم

لولا ومن مات من غير ولد ولا ولد ولد فخصيصه هو موعده في درجته وذوي طبعته من أهل الوقف فقد أجابوا
 أولام تصادوا وينوا بعد الشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم تقدر واوليس بشرط مناض
 لا دل بحث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناصحيا لشرط منهم الاول ومبين لما رتبة توريثهم مع ملاحظة ذلك كـ
 مثل خط الاثنين لا سيما وقد توسا الحرف الموضوع للشرط والجمع فيجعل الكل عزلة واحدة ويمكن
 حله ايضا على ما يبنى مع في ستر الوصف المذكور ملاحظة في جميع ذلك الحكم الحاركة بانه يوزع نصيبين
 مات من غير ولد ولا نسل ولا عصب على أهل درجته من أهل الوقف المذكور مثل خط الاثنين وأما الناظر
 المرقوم بالتوزيع كذلك كما وأما شرعيين بالناس شرى وكتب بذلك شرعية قول بعمل بجمهورها
 بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم
 وعلى القرىبة الشرعية المذكور مثل خط الاثنين في شرط أن من مات عتقيا فنصيبه لاهل درجته فاذا مات
 أحدهم عتق ما بقي من درجته المذكور وان ثبت في نصيب المتوفى بينهم المذكور مثل خط الاثنين وان ترك الواقف
 التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لو لم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها
 أو لا في قسمه ربع الوقف على أولادها وأولادهم ومن جملة ذلك قسمه نصيب المتوفى عتقيا على أهل درجته
 في نصيب الشرط عليه وان لم يصرح به قبل ان يوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولام قوله على أولاد الخ
 وهو كلام في غاية الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر من شبه العلامة شيخ الاسلام القاهي زكريا
 بما حاصله أن زكريا ملك عمر الاجني ارضا ليعقها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمر وقعتها على زيد ثم على
 أولاده الجسة وعقهم على أن من مات منهم عن ولد وان سئل انتقل نصيبه اليه ومن مات عتقيا فخصيصه على
 درجته ثم على أولادهم ونسلهم بطلنا بعد بطلان غلظت يد عثمان أحد أولاده الجسة عن بنت ثم ماتت البنت
 عتقيا وفي درجتها أولادها عتقها ما أجاب شيخ الاسلام المذكور بانه يحتل أن ينتقل نصيبها الاقرب الي
 الواقف وهو الرجل الاجني الذي جعل واسطة لا تقطع الوقف في حجب تمامه لغيره بشرط الواقف في
 الاولاد ويحتل أن ينتقل أن في درجتها وهم أولادها عتقها ناسويه بين المتعاطفين في المتعلق وان كان
 متوسطا وهذا هو الوجه لا طراده للقرينة وهي العالب وغرض الواقف اذا العالب اتصال الوقف في
 مثل ذلك لو كان يكون منافع الموقوف له ولم يتسلم غرض من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال
 نصيب المتوفى عتقيا الى من في درجته اعلا كرفي أولاد زيد الجسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسلهم
 لكن لما عطف أولادهم عليهم استمر في الشرط المذكور فصار مسموعا على الجميع نسوية بين المتعاطفين
 للقرينة المذكورة وهي كون النسوية بينهما ما هي العالب وكو غرض الواقف الاتصال وعدم الانقطاع
 الاول لم يصر نصيب البنت الى أولادها صراما مقطوع الوسط بصرف نصيبها الى الاقرب الي الواقف عند
 لشاعة في ذلك تأييدا لما في به المؤلفين معهما الحكم بما رزلا قال بحال ذلك ما في أو آخر كل الوقف
 من افتاوى الحبر به مما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده خمس الدين ورحب
 ورجعه على القرىبة الشرعية ثم على أولاد ذلك المذكور المذكورين دون الاتي ثم على أولاد أولادهم أبدأ

(سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا ترك هذه المهره وقد دعت الحاجة الى تركها فهل له حيلة في تركها من مثل أن يمس هذا القسم أم لا
 (أجاب) لاجلته في تركها الا ان يتركها مادامت مهره ولا يقاس بالأقسم لا به عندنا بحث بل به بعد نزعها من خطاطه
 له اما لا يمس فيه والله أعلم (كتاب الحدود) (سئل) في دلاء اختلطت بنت ابن امرأته معوهي سكاك العيزوا والبنكرتها كرها فاذ يجب
 عليه (أجاب) ان لم يدع شبهة فله ان يزوجها الشرعي بقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة بتدري الحد عنها وجب لها مهر
 ان لا يخلو وطع في دار الاسلام من مهر وعقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقه ثم رجع أو أسكر الامر اهل قطع أم لا (أجاب) لا يقطع

رجوع وان منكر الاقرار لا يحل الشهادة عليه الاقرار لكونه انكارا له رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار والى ما اكتبه الشراح والقائوي والله اعلم (سئل) في شقي خطف بكر امغيرة وصل اليها وادخلها فاعلم انه هو اشقي من فاضل انهم وجودا وبه فحفظه عنه فادعاهم بلعق من ابيها اجازة (١٤٤) ولا منها بعد ولو غلبوا ودخل بها بعد ما بلغت فخرجت الى ابيها واسأب الزوج جذا وما هم

ما تناشوا من ثمن يهدمهم على جهة برفان الواقعة وماتت بنته رجمة فحقها ومات ولدها شمس الدين ورجب عن اولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على اولاد المذكورين المستورين في البر جعولا يفضل الذكور الاثني فيهم انشطر التفاضل في اولاد الواقف لا غير ولم يشترط في غيرهم ففي مطلقا وفيه يستوى الذكور والانثى اه لا تقول ان اشتراط التفاضل في سببنا المارة مذكور في اولاد الواقف واولادهم ونسلمه فينصب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان نصيب من مات عتقا اذ هو عن تسليم الشرط كما مر به انه بخلاف ما في الخبر به فان الشرط لم يذكروا الا في اولاد الواقف فتم إطلاق في اولادهم والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل ولم يشترط فلا يعدل عن الاصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوي بين المتعاطفين قنائل وقد أفتى بنو ابي القاسم الحسبي به شيخنا شيخنا الشيخ ابراهيم الغزي السابكي واستشهد على الخبر به ثم اعلم ان في سببنا الخبر به تنبها على فائدة مستوية ان قول الواقفين على الفريضة الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين في غير هذا الموضوع ايضا وأفتى به ايضا الشيخ اسمعيل كاهو مسطور في فتاواه وكذا شيخنا شيخنا السابكي وكذا جسد المؤلف عبد الرحمن أفندي كاستنبه عليه في قوله وكذا أفتى به غيرهم من ائمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحد الشافعي الحنفى والعلامة القزويني والامام الباقر الشافعي والشهاب أحمد الرمي الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين الناس الذي لا يكادون يفهمون غير ما ذكره في دفعون هذا اللفظ في أكثر المواضع ويولهم الذكور من خط الاثنيين تصرح بجائزها المردول كان معناه القسمة بالسوية ولكن تناقضا ولكن الصواب ان دفعوه بقولهم سوية بين الذكور والانثى مع ان ذلك لم يتعارف ولم يسمع أصلا بل المتعارف ان القسمة الشرعية بين المتعاطفين في الذكور والانثى سواء صرح بعدها بانها المذكور من مثل خط الاثنيين واولادهم جهل ذلك فليس الالعوام فضلا عن اخصاوص وقد قال في الاشياء والنظر في قاعدة العادة محكمة تغلق وتقف نفع القدر وان ألفاظ الواقفين تبين على عرفهم اه فما أفتى به ابن المتقار وألف فيه رسالة من ان معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعهم أهل عصره بعض الاخبار وأقره في الدر المختار وقد أوصحت ذلك في رسالة مهمة تلزم مطالعة الكل ذمة فان فهم ان الكشف عن هذه المدلومة ما يرجع عن الفوائد عودهم والله تعالى الجسد (سئل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدته حياته ثم من بعده على اولاده الثلاثة بمجود ومجفوط وعلى من سددت له من الاولاد كوروسو به بينهم ثم من بعده كل منهم بعد ما كان جارا عليه على اولاده الذكور والانثى بينهم على الفريضة الشرعية كمثل خط الاثنيين مستحقة الحياة والانثى ومن مات من الانثى عادما كان جارا ياعلم من ذلك على اخوتها واولادها بدون اولادها على اولاد اولاد كذا على أمه وأخوتها وذريته نظير ذلك على ان من مات منهم أجمعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى ولده أو الأسفل منه وعلى ان من مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى من هو معه في ذريته وذوي طبعته من أهل الوقف يقسم في ذلك الاقرب فالأقرب منهم الى المتوفى الخ فان الواقف ثمان اولاد له ثلاثة الذكور واثلاث الانثى كوروسو واثلاث ثمان

يطلب من ابيها ان يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حبثا لا وكالة سابقة ولا اجازة لا حق عليه مهر المثل بوطء ابعد العقد ان يزور لسقوط الحد يصورنه فوجب الحد بالهضم والله اعلم (سئل) في حصن شقي خطف بكر ازال بكاره ما هو رتبته الى أهلها فتبعها يريد ان يفضها في نفسها هل يجب منه صها وماذا يلزمه (أجاب) ثم يجب منه صها واذا ادعى شيئا لاحد عليه ويلزمه مهر ماله وان لم يدع شيئا رتبته عليه واحد وجهه الاقرار والبيئة وجب الحد باحد نوعيه ان كان مختارا بوجبه والاحد اد كل موضع سقيا في الحد يجب فيه للمهر الا في مواضع ليس ههنا والله اعلم (سئل) في رجل قذف جسما بالزنا بحضور من له اقامة الحدود فذهب بطلب المغدوف قول اذا طلب من القاضي اقامة الحد عليه فارب ليس له ذلك وما حكمه بشهادة هذا القاذف

واخبار الناس في الديانات (أجاب) ليس له اقامة الحد على القاذف من رتبته في قذف واحد الاجماع والحكم في شهادته الذي كور عدم القبول ولو تاب عنه ناله من تمام الحدود لا تقبل له شهادة ادا ولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به علماء ثنائى المتون والشرح والقائوي وبه نعلم (سئل) في رجل وطئ زمكة كرتة في بروجها وهي ماتت اعرجها بلزمت شرعا (أجاب) يعز زوجها في الحاشية لصاحبها يدفع اليه بتم ابعادها اهتوى اليه من طابعه لصاحبها ابعادها بغيره كذا ذكره ولا يعرف ذلك الاجماع فيعمل عليه اه فأتى بها بوجها لا يصح راجع دفعه اه يعني ان شاع صاحبها دفعه بغيرها ثم اذا دفعها بغيرها تخرج وأقول ذلك قطع التعبد بذلك كليا

وأما شقيق بعد ذلك فكانها والله أعلم (فصل في التميز) (سئل) فيمن تعرض بغير استهالة لأعانة بني إسرائيل سرق قتلوا مع رجل وأذاه
وهديها لفلان فاحتسب حجة التميز بها إذا تعرض بغيره بل يلزمه التمسك بالأعانة الصادقة ثم أخرى وأحرم ذنبه أي لا (أجاب) يرتب
على الآثم المذ كور بآثانه وتمديد التميز والتشديد لكرهه ما لحق وبغضه ما صدق إذا فراسة الأعانة والنظر بالأول والى آياته لا شين فيها
ولا عار ولا حرمه فيها أوجب النار فكيف يحتمل ذلك ثم عتاب وهي تعذيبها التواب (١٤٥) فالتعرض عليه غيره صبيح والله أعلم

(سئل) في شر بربر

الناس يدهو لسانه بسية
في الأرض المقدسة وتعوانه
و يا غصنهم لنفسهم
وجعل ذلك ونيفسة
استطاعهم بوعليها تملأ هل
يسمع من أهل المدينة
التي تبارعهم بذلك لدى
الحكام العادلين والأعنة
المنصفين وإذا سمع قولهم
فيما إذا يجب عليه (أجاب)
نعم يسمع الأخبار بكونه
شريرا يدهو لسانه سواء
كان حاضرا أو غائبا لأن
الأمور الموجبة للتميز برولي
بالقتل المتعمد خلقته
تعالى التي لم يقصد بها شخص
معين لا يحتاج إلى الدعوى
المتعلقة إلى حقن الدماء
عليه وليس هذا من قبيل
الجرم البهيم الذي لا يقبل
لأنه لا يكون إلا قتلها وحق
العبد خاصة وهذا من حق
الله لقصد وجهه الكريم
وإنما من عملا بآيات المنجدين
بذلك لهم الاجر والثواب
الجزيل بل حيث كانوا مخلصين
لقصدهم دفع كتمان تعدى
لعامة المسلمين وللعالم طلبه
وتعز به ولي بالقتل حيث

الذ كور والاثان من أولاد زينة ذ كور وأثان فهل يخل أولاد الأثان مع أولاد الذ كور في هذا الوقت
بمقتضى قوله أتعز على أن من مات منهم أجمعين الخ أولاد يخلون بيننا الجواب بما ظهر لكم من
الاصواب (الجواب) الحمد لله تعالى بمقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الأثان يخلون لأن الواقع عزم
أستأقفل على أن من مات منهم أجمعين لما ذكره الفقهاء مع وجه الله تعالى أنه إذا ذكر الوافق عيارين متناقضين
فإن أمكن الجمع بينهما بان يعمل كل منهما على حال وجوب المصير إليه فإن لم يمكن يعمل بالمتاخر وما هو يكون
ناحضا للأول وقالوا أيضا إذا تعارض عياران في كلام الوافق أحدهما يقتضى حومان بعض الموقوف
عليهم والاخر يقتضى عدمه فالأقرب إلى مقاصد الواقفين أنهم لا يقصدون حومان أحد من ذر بهم فترجح
الكلام الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غايته سافكا أن الواقع يجمع عن الشرط الأول لما لزم
منه حومان بعض ذر به فمعهم بقوله على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولاد في كلامه على أولاد الظهور
دون أولاد البطون ثم عزم بقوله على أن من مات منهم أجمعين فمعهم بقوله كذا ذلك بقوله أجمعين فمعهم بل لأنه متأخر والعمل
يكون بالمتاخر كما صرحوا بذلك في كتب الأصول في بحث العام ولا يمكن جلي الثاني على الأول لأن الضمير في
قوله منهم راجع إلى ما تقدم المؤكد بقوله أجمعين والتقدم الذي كور وبنات الذ كور في رجوع الأمر اليهن
أيضا فيدخل في ذلك أولادهن وإن أرجعنا الضمير إلى الذ كور فقط نصيبا للكلامين فتجانب إلى شيء يدل
عليه وليس هنا شيء يدل على عيسى الجملة الثانية تنفي شرطان متناقضان فعمل بالمتاخر منهما وهو إدخال أولاد
الذ كور والأثان جميعا كدليل عليه قوله أجمعين يؤيد بما ذكرنا ما أجابه الشيخ الحائري رحمه الله تعالى في
بعض فتاويه بقوله وأما نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم معهم بالذرية
فيعمل به أيضا لأنه متأخر والعمل على المتاخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا أنه وبشبهه لما ذكرنا
ما ذكره في الأسعاف بقوله ولو قال ارضي هذه ممتو قوتية تعالى على وليي لم يلبى مادام أحياء يجرى
ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى ينقرضوا فإذا انقرضوا تكون الهبة لوليي وأولادهم
ونسلهم أي مادام تناسلوا من بعدهم على المسكين وكما حدث الموت على وليي لم يلبى كان نصيبه لولده ثم من
بعد ولده ثم لولد ولده أي مادام تناسلوا وكل من مات من وليي أو ولد وليي عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى
أصل الوقف وجاز بإجراء كان الوقف جازا ونقص غلغل لما شرطه إذا مات أحد من أولاد أصله نقل
نصيبه إلى ولده على ما شرطه ثانيا من انتقاله إلى الولد ولده وانتسب بقوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه
متاخر مفسرا ما ذكره في الأسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا لا سيما إذا كان في السؤال
من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي شروطا منها أن من
مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولولد ولولده
نسل ولا عقب بعد نصيبه لمن في ذرجه وذريته طبقته من أهل الوقف قدم الأقرب بالأقرب إلى المتوفى ثم مات
منهم رجل عقبوا الموجود بنات أو أولاد بن خالته وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين
وآل نصيب الأصل والآن إلى السهام بشرط الواقع فقام أولاد ابن الحاة يعارضون البنين في نصيب الرجل

(١٩) - (فتاوى سلمية) - (أول) تعرض فيه بأنه لا يرجع بالابقتل وأما السعاية والعوان فنص عبارة عملا مذهب أبي حنيفة
النعمان أنه ثبت قائم له ما قيم من دفع شره عن عبادة تعالى وقد ذكر البرازي السلفية ثلاث مواضع من جامع المشهور اسم البرازية الأول
في السير والثاني في الكراهة والثالث في أخوان بنات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الإمام ملك الملوك أبو العلاء
الناصبي لما سئل عن من دس في الأرض بالمسدد يوتق من الناس الشراف على السلطان ماذا يجب عليه القتل مشروع عليه وأجب
لفساده والتمسك به معتم شاهان شامك الملك أو العلاء قلم الجواب لكان من هو دس في الحق دس في سلطان في محل قتله

حاً كـم العرف الذي يعمد
منه أخذ بنفسه سامان
يتبينه الحال بالفراسة
الصادقة المطابقة الواقعة
هل عليه بذلك جناح أو
صتاب (أجاب) ليس عليه
بذلك جناح ولا عتاب لاسمها
إذا كان حاً كـم العرف ليس
بذي عصب وكان من ذوي
الآليات والسماسة وتعان
سياسة عادلة تفرج الحق
من الظالم العاجز فهي من

واقف

عائشة أمها أحمد

مقيم

عزالدين

أبو بكر

شرف الدين يدبعة فاطمة

أحمد بنت زليخة نبوية

عقب واحدة علي

الشرعية عليها من عليها

صنف الناس في السابعة كتابا تعدد وقد مر في الجري نقل عن التميمي في المعروف بالسرقه اذا وجد من رجل ذهب في حاجة غير مشغول بالمرقة فليس له أن يقتله وله أن يأخذ ماله الامام أن يجلس حتى يفرج جلوده من رجله وتعود له ١٥ والله أعلم (سئل) عبيد الله ان رجل له أخ غير هذا فقتل على رجل بل الماشيه عدول فذا الماشيه مر (أجاب) قد تفرغ وعندنا التميز في كل ما صفة ليس فيها حد مقدور والاخر على قتلى النفس انصوم معصمة من معاصي الله تعالى بحسب ما بها التميز في المعرى المذكور ووجد في الترمذي في القتل قال في الجري الرائق شرح كتابه فائق وقد ذكروا معنى العلماء التميز في القتل في أشياء وقد كرم جلته جسم الكافر

والأخوة والسعداء العلانية تبيح به جميع كسب الناس على قتل نفس معصومة مما خلقه بغير حق له عز وجل والغيره من ارتكاب ما يحرم بالنفس فهو والله أعلم (سئل) في شيء من سبأ خولوا ما كرم السياسة معاه كذبة فاعاد الغرضه واذا علمنا في ما يشربها (أجاب) هذه المسئلة أكثر على أننا وادعائنا كذبهم ومجرعنا المسئلة السعداء الاخوة واقتوا وجوب قتل الساسي فيها وقال القاضي الامام أبو العلاء الناصبي فيها قتلهم القتل مشروعا عليهم واجب (١٤٨) للسعداء والقتل فيمقتنع شاهدا شامكا المالك أبو العلاء قتل الجواب لكل من هو يبيع

وقد ذكر البازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنابات وذكرها في منع الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية ربه الله تعالى عليهم أجمعين وحشرنا في من نهم أمين فقولهم القتل مشروعا عليه واجب الخ يوجب على الحاكم ايضاح القتل عليه وتركه لم معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في وجوب سعي نفسه الى اعراب البادية السابقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبد من استظلم حتى يسمع فيه ويشترى ويستعمل أمواله بل ونفسه وعباده وما كفاه ذلك حتى سعى بان عمه أيضا لهم وقال لهم هذا أيضا فلاحكم وسلطهم عليه فاذا يلزم مشرعا (أجاب) اعلم ان هذا الشئ البعيد الطريق من رحمة الله تعالى الساسي في اضراء نفسه واضراء عباد الله مستحق لاشد العز وروايل يقترب ولا شبهة في جواز الترفيق

وذوي طبعته يقدم الاقرب منهم فالأقرب الى المتوفى ثم على جهة مرتصلة زمان الواقعة عن أولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت أسماء ولم تعقب ثم مات أحد عن ابنه أبي بكر وماتت عائشة عن ابنها عمر الدين وانحصر الوقت فبعضها بالسوية ثم مات أبو بكر عن بنته مديعة وفاطمة ومات عن الدين عن ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زلفا ونوبه وماتت مديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن أحد وماتت زلفا عن بنتها زاهد ثم ماتت نبوة عن ابنها علي فله يختص أحد بن شرف الدين بالوصف لكونه ذكر اكرم ذكره فلا بشرط الواقف المذكور في أولاد الذكور ولا يشترك في ذلك أحد من ولدي زلفا ونوبه لكونهما ولدي أنثى من أنثى وهي يكون الضمير المجرى والمتصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق بأولاد الاناث على أنه من مات منهم رجال على أولاد الاناث لكونهم أقرب بمذكورهم كوربوا يستلزم ارجاعه اليهم اجماع جميع كلام الواقف في شرطية الذي هو أولى من الهمال (أولاً الجواب) الحنفية لهم باساق الهما الحق يحصل مباشرة هذا الواقف أنه جعل المتوفى عليهم من بعده ثلاثة أصناف ١ الصف الأول يكون الوقف بينهم بالسوية الذكور كالأنثى من غير تمييز وهم أولاده الثلاثة المذكورون ثم أولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم أبو بكر وعمر الدين ٢ الصف الثاني يكون الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الاناث وهم أولاد أبي بكر وعمر الدين ثم من بعدهم يكون على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أنسابهم ثم على أطفالهم مثل ذلك يقيم في الجميع أولاد الذكور على أولاد الاناث يعني أنه لا يستحق منهم الا من كان أو ممن ذرية الواقف ولا يستحق معهم من كان أبوه أو أجدابو أمهم ذرية بالوقف ٣ الصف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم وأنثاهم على الفر يضاهي للشرعية وهم من وجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور كوربهم ذرية شروط الصف الثالث بقوله على أنه من مات منهم الخ بمقتضى ذلك ان أحد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زلفا ونوبه لان الجميع الا من من الصف الثاني بالشرعية وقد تقرر أنه يقدم في هذا الصف من كان أو ممن ذرية بالوقف وهذا صادف على أحد بن شرف الدين فقط وأنه لا يستحق معهم كانت أمهم ذرية بالوقف وأبوه أو أجدابو ذلك صادق على ولدي زلفا ونوبه ثم لا ينافي ذلك لما ذكر بعد انقضاء شرط هذا الصف الثاني والشروع في شروط الصف الثالث من قوله على أنه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كما ذكرنا أولادهم من وجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور لانهم المختص عنهم وهم أقرب بمذكورهم ولتتظلم جميع الشروط في ذلك الصنف والسداد والآن أن تكون الشروط السابقة تغلوا حايلين المراد ولا شك أن افعال الكلام مهما أمكن أولى من افعالهم كقولهم قتر شافع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنس الشارع قال ذلك وكسبه الفقير الى تطهيره الخفي عبد الرحمن بن عبد الله بن الحنفى (أقول) فتجعل الصف الثالث مقابلا للصف الأول من حيث النقصه فذكر في الأول أنها بالسوية وفي الثالث على الفر بضاهي للشرعية ولو كان قول الواقف على الفر بضاهي للشرعية لانه القيمة بالسوية لما كان بينهم مافرق وكان الظاهر أن يقول به بالسوية فدل على تعارفا وعلى أن الفر بضاهي للشرعية معاها المفاضلة كجهنما عليه قبل ذلك (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده على أولاده

فقره الى القتل لان الساسي لهؤلاء الكفر وقال اشقاء الغير بمثل ذلك ساعى في الارض بالفساد فزاد في مال الله كره ودينه الحكيم من قوله عز من قائل اعجازا الذين يحاربون الله ورسوله الاية وسأعدهم افعال الاعراب السابقين قطع كفهم بيقين وبأن السكوت عنهم مع القدر تعلمهم من أكرمهم صلى الله تعالى لاحتلالهم أموال المسلمين ونفوس المصونة بل يذنب من مكث عنهم مع القدر تعلمهم أعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا ذروا ذنبا فدر على أولاه المستكرهين ثم من يارذله عليهم من الورز والحطمة معا ودينه بالاحاديث التي لا تهر ولا تحصى ومن جلت اوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أنفع منه وأضر ولا يعرفون عليه الا

[illegible]

داره واستاعنه ذلك العز واللاق بفتح الجاء الزاخر لانهما معصية أخرى بحرمه بالاتفاق وعز الاب عن الكسب استثناء
بوجه عليه الاحكام الاخرى لصرح كبريائه واجب عليه مع قدرته على الكثرة الاذليق بالشاب الكسوب ان يكفاه اياه الى التعب
ولجسد ربه وعد اللانق بواب النار في احدث تفرح عن الحدسب الاكل والخاص ان الله اسحق على ذلك كان بمن رحم الدنيا
والله عز وجل والحمد لله رب العالمين في تحية التكريم في حسانته بارتكابه ذلك فقد اوقع نفسه في أشد الملمات والله سبحانه وتعالى نسانه
الله لانه من العز والاب وان يحتمل ابداً الصلوات والمسلمين اجبى والحمد لله رب العالمين (سئل) في رجل تعدى بغيره دار وزوج أخته

بغيره غيره أنه و هو زوجة أخرى أحتضنه جميع عليها ونقل أشتع جميع ما لها من الأسباب إلى دار مفصاهل يهرم عليه ذلك و يكون
 مرتكبا لمقتضى معاصي الله تعالى يلزمهم التزير إلا أن في به وهل إذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه ما هو موجوده عنده لهما حكم
 الزامه بأحضاره للبشار عليها بالدعوى والتمسكه لأم لا (أجاب) نعم يهرم عليه ذلك و يعزل زوجته المصنعة التي قد نسي عنها شرعا وقد دفع
 لشينها الشيخ محمد بن الحارثي مثل هذا فأنفي معاصره في فتاواه يلزمه زهارة و جميع (١٥١) الامتعة في الزوج حيث أثبت ذلك و يجب
 على المتعدي بإحضاره إلى زوجة

استثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر بالآخر بين العطف والآخر و تم تقديم
 نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضا لكن هذه القواعد إنما يظهر جرحها في التمسك بالمتعاطفين دون
 المتضادين وقد اختلف كلام علماءنا في مسئلة الوصف بالذ كور فهل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف
 عليه أو للمعطوف فقط لتأخوه و ما جعله قيدا للمضاف اليه فقط فلم اره لصاحب الاشياء في أنفع
 الوسائل عن وقف هلال البصري مائة قال قلت لأبيات قال علي وليي و ولد علي الذي كور قال هي ابن
 كان ذكرا من ولد و ولد و ولد و ولد كور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم الأثرى أنه لو قال صدقة
 موقوفة على وليي و ولد وليي المقترع أقي على من كان قسيرا من ولد البنين والبنات فكذلك
 قوله الذ كور وقوله الذ كور و الولد المقترع واحد اه فقلجه قيدا للمضاف المعطوف وكذا جعله
 قيدا للمعطوف عليه حيث خصه ذ كور أولاده لم يميز ذ كور أولاد أولاد كور كانوا أولاد بنات كور
 جعله قيدا للمضاف اليه كفي الاشياء لكان للذ كور والآن من أولاد الذ كور وما قبل هذا إلا بنافي
 مافي الاشياء لانه سبني على رواية دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
 لأن قول هلال مهيئ كذا من ولد و ولد و ولد مريع في كونه جعله قيدا للمضاف المعطوف
 والمعطوف عليه والخلافه لظاهر الرواية و وقعت في قوله بعد و ولد كور من ولد البنين والبنات سواء تقدم
 دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذ كور يقي قيدا للمضاف في صائر هلال كما
 لا يخفى على ذوي السكال وفي الاستعاضة ولو قال علي وليي و ولد وليي الأناث يكون للأنثى من ولد و ولد
 ذ كورهم والآن من ولد الذ كور والآن و هي فيسواء اه فهو مريع أيضا في أنه قيد للمضاف
 المعطوف دون المضاف اليه وهو مريع أيضا في أنه قيد للمعطوف عليه أيضا ونقل المؤلف عن جواهر
 الفتاوى رجل وقف عقارا و جعل ولايته لنفسه معادام حياته إلى ولد و ولده فلان عاش من بعده إلى
 الأعرار شدين أولاده فاهم انصرف إلى الابن دون الوافلان الكتابة تنصرف إلى أقرب المكتبات
 بمقتضى الوضع و لذلك مسائل ثلاث احدها إذا وقف على زيد و عمر و نسله ان الهاء تنصرف إلى عمرو
 فحسب وكذلك إذا قال وقف على وليي و ولد وليي الذ كور أن الذ كور يتراجه إلى وليي و ولد و ولد
 الصلب والمسئلة الثانية على عكسه إذا قال وقف على بني زيد و عمر و نسله لا يدخل بنو عمر في الوصف لانه أقرب
 الزيد و مافي ذلك القاضي كمل الدين معنى الامتة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف إلى الوقت
 دون ابنه الصحيح هو الأول اه فهذا مريع في أنه قيد للمعطوف لتأخوه و المعطوف عليه و دون المضاف
 إليه فخر رأيه في جعل الوصف قيدا للمعطوفين معا و المعطوف فقط خلاف مسمى على الأول هلال
 و صاحب الاسماء وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى و استوجه ما بين الهمام في القصر تركهم و يظهر في
 ان الدوحة الأول لان الوصف المذ كور في معنى الشرط لانه بمعنى أنه لا يستحق أحدهم من ريع الوقت إلا
 إذا كانوا ذ كورا وقد صرح أئمتنا في كسب الأصول والفروع أن الشرط إذا تعقب جملة متعاطفات متساوية
 بها فهو لكل بخلاف الاستثناء فهو للأخير وكذا الصغير في الصحيح كملت في مسئلة الوقت على زيد و عمرو

والامتعة ودخول دار الزوج
 بغير إقراره التزير وقد نسي
 الله سبحانه وتعالى عن دخول
 بيوت لم يؤذن بفسخوها
 وهذا الحكم يجمع عليه
 لا خلاف لأحد و أما
 احضار المذني الموقوف للبشار
 إليه فالتون والشرح
 والفتاوى طافه فيجيب
 الذي عاب على احضاره
 لما ذكره والله أعلم (مثل)
 في رجل يؤذي المسلمين
 بالقرص على أشد ظالمهم
 من غير حجة ولا عيب
 فلا حشاقا فإذا ترتب
 عليه وهل يجوز السعي به إلى
 الحاكم بسب ذلك لأجل
 منعه وهل إذا عارل القاضي
 صاحب وظيفة عن وظيفته
 بغير حجة يتعزل ولا يبق
 على ما كان عليه سابقا
 (أجاب) ترتب عليه التزير
 كما سطر في كتب علانان
 من يؤذي غيره ببول أو فعل
 وله يعزم العين بمرور في
 العرص مريع بجمعه تأخذ
 وظيفة الغير بغير حجه
 و بعدم جواز إخراج الوظيفة
 عن صاحبها فلا لأجل عزل
 القاضي لصاحب وظيفة

بغير حجة وعدم أهلية لوقوعه بل يصح يجوز أن يرفع منه إلى الحاكم كونه صدقة قال في الظاهر به رجل يمل ويتر الناس بعده ولسنه فلا
 بأس بعلام السلطنة به والله أعلم (مثل) في أمير أرسل رجلا به بونه إلى حرشه فأغار عليه بجمعة من أسنانه باع البعض وبق البعض فأخفى فردة
 ووضع مكانه فردة أخرى و أنشكف صريحا لحياهه و كسب ذلك في حبه بانه لم يذبح كتابه فاضى نال على ما عارل عن بنيه و جعل ليعرض
 على من يراه من يراه عن مثل ذلك هل لزمه رد و دفعه و فقير بغيره مريع (أجاب) نعم لا مبرر ردعه و هو موجود و هو مؤلفه لا يشرع بوعايه
 رد بل لا يشرع له بالذكية الحية بغيره و لا الأمانة و من لو تركب الحياض و هو حياض لا يخلد في النواص و فاقس لم يرضى الناب من حوته و

اه وقد أجمعوا على انه يميز
 والله أعلم
 (كتاب السرة)
 (سئل) في رجل فقد بعض
 أمته زوجة، فمن بينه
 فاتهم امرأته فدخل على
 زوجته أحياناً هل إذا ادعى
 عليها بسرة لاعتقه يقبل
 بمجرد قوله وقبض ونفس
 بعد ذاب بمجرد دعواه أم لا
 (أجاب) لا يقبل قوله المرد
 عن البينة العادلة وهي
 وجعلان قاتلان ومسلان
 عدلان من كيان لا
 السرة من جهة موجبات
 الحدود التي يحاط فيها غاية



الاحتياط وندراً بأدنى شبهة
 وقدره في الحديث الشريف أدرك الحدود بالنسبة ولا تحبس ولا تحبس عذاب قال في العرق التحبس لا يفتى بعقوبة
 السارق لأنه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يهمل بسرة وغيره ما يجب فماله أو القصاص هل يحبس بمجرد الاتهام أم لا يمين
 شاهد عدل أو اثنين مستورين (أجاب) لا يحبس شرعاً إلا إذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لا التهمة لا ثبت الإذعان وليس للحاكم
 حبه في ذلك مخرج علماً وأنه ومن صرح به صاحب العرق ككتاب الكفالة والله أعلم (كتاب السيرة) (سئل) في كنيشة بلدة غربي بها
 مسجد ولجاعة أسبان وشرقي مسجد جماعة المسلمين أيضاً يقام بكل منهما أذان الإسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها أهل المسجد بن في

(أجاب) يميز القاتل هل قال في التلم الوجهاني ولا كافر وهو مسلم وبما عهدوا أو لا يميز وقد ذكر شيخ الإسلام ابن النجدة
 في شرحه أن المختار الفتوى في هذه المسئلة أن القاتل مثل هذه القاتلات أن أودا الشتر ولا يعتقد كثر إلا بكفرون كان يعتقد كثر الخاطيه
 بهذا ما على اعتقاده كافر بكفر (102) لا يملك المعتد المسلم كافر اعتد اعتقد بن الإسلام كافر أو من اعتقد بن الإسلام كافر كافر

ونسبه وبما صرح المصنف أيضاً ما جعل الوصف بقوله المضاف إليه كاعول عليه صاحب الاعتصام هل أزه
 لغيره والقول بأن الوصف لا يحسم من المتعاطفات لا يدل عليه لأن المصنف هو المضاف دون المضاف إليه
 لأن المضاف إليه الحقيقي انما يؤتى به التعريف أو التخصيص لا لأنه بخلاف المطوف فإنه مقصود به أنه
 كالمضاف ثم قولنا الاشياء ولان الظاهر الخ مرتبة تدل على انه قيد المضاف اليه فكان الأولى له الاقتصار
 عليه في التعليل فان ما ذكرناه كما عناه عند الخلط بين القريتين قليلة أو الحاله فثبت وجود مرتبة
 تدل على كون الوصف أو الضمير أو الاستثناء أو نحوه للمتعاطفين أو أنه متسايفين أو لو أحسن كل منهما
 اتبعت كالأخت في فاعلهم قصر وهذا المثل فإنه مهم ولم أر من احتج بقصر رومن علماً وأنه أعلم وبالعقل
 بالقريتين قصر في القصر وفي مسئلة الاستثناء من حيث كونه لا لاختلاف الدليل ومن ذلك ما في الخبرية حيث
 سئل عن وقب على ولده لطفل المدعو حسنا وعلى من سمعته من الأولاد ثم على أولادهم الذي كورلى ان
 قال فإذا انقرض الذي كورلى أولاد الاناث وأولادهم الخ ثم حدث للواقف ولدا سمعته ثم مات حسن
 الذي كورلى فهل الضمير في قوله وعلى من سمعته من الأولاد راجع الى حسن لأنه أقرب بمذ كورولا
 يدخل محمد في الواقف أم هو راجع الى الواقف فيدخل محمد فأجاب عنى الخفية بمصر ولما الشيخ حسن
 التمرين بل بأنه راجع الى الواقف ولا يتوهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المام بمائل الفقه ثم قال
 الشيخ خير الذين ان راجعوا الى الواقف عملاً لا شئ وفهم فيه أفعال الأقرب الى غرض الواقف مع صلاحية
 الماقله وقد قدر في شروط الواقفين انه اذا كان لفظاً محتملاً يجب تعيين أحد محتمليه بالفرض واذا أوجبنا
 الضمير الى حسن ان لم حرمنا ولما الواقف لمصلحتنا استحقاق أولاد أولاد البنات وفيمنه ما بالبعد ولا يملك بكونه
 أقرب بمذ كورولاً ذكرنا من المظنور وهذا ما عايناه طهوره عنى عن الاستدلال اه فقد راجع الضمير الى
 عبر الأقرب عجل بالقر يتوهم ذلك أيضاً ما في تناوى الشيخ اسمعيل فيمن وقب على نفسه من بعده على ولده
 لمصنفه ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسله وعقبه يسوى فيه الذك
 والانشى والطبقة العليا والسفلى فإذا انقضوا فملى جهة مرتبة فمات خضر بنتم مؤمنة ثم مات مؤمنة
 عن ابنها محمد ثم مات محمد عن أولادها ثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم مات مؤمنة عن ولدها أحد بكرى
 ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكرى عن بنته فلانة ثم مات عائشة عن بنتها نغرى فهل لغرض بنت عائشة
 وفلانة بنت بكرى شئ مع سليمان أم لا أجاب يكون الواقف وقف ترتيباً ما دام أحد من أولاد أولاد أولاد
 خضر موجودا وسليمان المرقوم من أولاد أولاد أولاد خضر فيقتصر بنسبه الواقف على ما ولا استحقاق
 لغرض بنت عائشة ولا فلانة بنت بكرى لكونهما في طبقة النسل والعقب وقول الواقف يسوى فيه الذك
 والانشى والطبقة العليا والسفلى فيدل للاخير الذي هو درجة النسل والعقب والقيد وصلاً كان أو حالاً أو
 غيرها اذا وقع في ذيل العطف بنم الخفية لترتيب الطبقات كان للاخير كذا كروا للعلا من تخيير في الاشياء
 وغيره وهذا لا يندفع التعارض بين أول كلام الواقف وأخره والتوفيق بين المتعارضين واجبهما أمكن
 والله أعلم اه وقد أجاب وبين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاى البعلى كآرأته

في
 وقدره في الحديث الشريف أدرك الحدود بالنسبة ولا تحبس ولا تحبس عذاب قال في العرق التحبس لا يفتى بعقوبة
 السارق لأنه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يهمل بسرة وغيره ما يجب فماله أو القصاص هل يحبس بمجرد الاتهام أم لا يمين
 شاهد عدل أو اثنين مستورين (أجاب) لا يحبس شرعاً إلا إذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لا التهمة لا ثبت الإذعان وليس للحاكم
 حبه في ذلك مخرج علماً وأنه ومن صرح به صاحب العرق ككتاب الكفالة والله أعلم (كتاب السيرة) (سئل) في كنيشة بلدة غربي بها
 مسجد ولجاعة أسبان وشرقي مسجد جماعة المسلمين أيضاً يقام بكل منهما أذان الإسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها أهل المسجد بن في

التوسل قنباشرة الوضوء ومقتدان الصلوات وما تعبر بتلغ في عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى الشعب الذي هم اقطعوه واما قوامها
 جدار او اضافوها الى الكنيسة فاعين اصواتهم بادي المسبح على وجه الاظهار فاني انواع اطعمة لعملتهم بالتصبيح والتخاطب فظهر من
 انواع الفرح والسرور والاستبشار لاضافتها اليهم وتصارهم على اهل الاسلام غنح المسبحين عن الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين
 بذلك غاية الضرر والايلام فعمل بكونهم من ذلك مع انه لم يعهد لهم ذلك فيما سلف من (١٥٣) الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام

والاضرار بهم والازغام ام لا
 لما قسم من المذبة والاعانة
 بأهل الاعان (أجل)
 المصحح به في كتب الخليفة
 وغيرهم انه لا يجوز الزيادة
 في الكنائس القديمة على
 النمط الاول لاني لبناء على
 الارض وازافة البقعة الى
 الكنيسة زيادتي الارض
 والحدار زيادتي البناء فلا
 يجوز واحد منهما بل يجب
 أن يجمع واذا وقع رفع
 وخصوصا في بعضه ثبت
 كونها فيما سلف منها
 ويتنفع المسلمون بهاملاصة
 لمساخهم فاصح الحكم
 الاذن لهم في ذلك ولا يجوز
 لمسلم اعانتهم عليه ولا يبار
 نفسه للعمل فيه بل اختار
 السبكي لنفسه المنع من
 تمكينهم من كل رسم
 واعادة مطلقا وانتصره وانه
 والجمهور وان قالوا بترك
 التعرض لهم في عادة
 التهدم وزعمه كما كان من
 غير زيادة بنقش أو ترين
 أو ارتفاع أو اتساع انما
 ساع لاذلك لا يجرد تأخير
 المعاقبة الى الدار الاسف
 لانه مجرد معصية حتى في

في قتاده هذا اضافه بيان المراد بالقر يستوي عدم التعارض في كلام العاقل وانتظر لم يصحوا قوله
 يستوي فيه الذكرو والانثى والطائفة العلوية السفلى فاما الترتيب المستفاد من ثم يجعلها الترتيب في الذكرو
 فقط دون الترتيب في الرتبة فيكون ذلك المأخوذ الى جميع ما تقدم فكونوا ربع الوقتين سليمان
 وغري بنت عائشة وفلانة بنت بكرى ورتبهم ما مر من انما اذا كانت في كلام الواقف بما يقتضي حرمان بعض
 الموقوف عليهم وما يقتضي اعطائهم ربع الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخصاص
 في ذيل مسئلة قلت قد شرط الامر من جيعا فلم اعلمت الاخير قال لان الشرط الانحصار فيفسر عن مراده
 فلذلك اعلمناه الا ترى انه لو قال بغيري غلة هذا المصدق على ولدي لصلي فاذا انقرضوا كانت المساكين ثم
 قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على احد من ولدي لصلي يرد نصيبه على ولده ولو ولده
 ونسبه ابدا اني اؤت نصيب كل من مات منهم وله ولد ولو لم يولد عليهم ولا اوجه للمساكين الابدان انقرض
 آخرهم اه وكذا قال هناك الشرط الانحصار فيفسر عن مراده ثم انها ليست لترتيب الطبقات وكون التقيد
 للاخير قد علمت ما فيمن الكلام لا يقال ان هذا القيد يعين اوجاعه للنسل لانه لا ترتيب في بطونه وانما
 الترتيب في البطون التي قبله فيكون التقيد كما المراد لا تقول ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد
 ذكره ثلاثة بطون مثلا معاطة ثم التقيد للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي
 هو بعد الثلاثة المصرح فيها ثم مقدم على الخامس والسادس على السادس وهكذا الى انقرض النسل
 والعقب وان لم يصرح بالواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الحاشية ونصه
 ذكره لاني في وقت ما اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب بالابعد فيه
 سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب بالاقرب بأقول على ولدي ثم من بعدهم على ولدهم أو يقول
 بطنا بعد بطن فينبذ اجماده بالواقف اه واذ في الاسف ولا يكون البطن الاسفل شي ما بقي من البطن
 الاعلى احد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اه فهذا صريح في المطلوب فان حاصله انه
 اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم ايضا بشرط في غلة الوقف الطبقة العليا من دونها الا اذا قال
 الاقرب بالاقرب أو عطف بين البطون الثلاثة ثم قال بطنا بعد بطن في كل من هذه الثلاثة يصير الوقف
 مرتبا فيقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا الى انقرض البطون كلها ولا يختص
 الترتيب بالبطن الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا القول وقد كنت متوقفا في الجزم
 بذلك وأطلب نقله الى أن ظفرت بعبارة الخاتبة المذكورة وقولته تعالى الحمد ثم رأيت التصريح به في صورة
 فتوى منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكبي مفتي حلب الشهير حيث قال والنسب في كلام
 الواقف معطوف بكلمة الترتيب فكان الترتيب ثابتا الى آخر البطون اه فاعنته هذه الفاتحة ثم بعد كتابتي
 لهذا المحل رأيت بها من الخبر به نخط المرحوم الشيخ يحيى النابسي صورة فتوى مثل الفتوى السابقة
 وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة ثم وعطف النسل بشرط ايضا مع شرط استواء الطبقة العليا والسفلى
 وجواب الشيخ خير الدين بانه يرجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوي الخ فهذا عين ما قلناه والله المجد والمنة

(٢٠) - (فتاوى سامدية) - اول (حقه ان يضاع القول بانهم مكلمون بالفروع واما اعانتهم على ذلك ما قول أو الفعل فهو حرام
 لاشبهه وقد وقع ان بعضهم قام ببعضهم والترم بذلك في نصهم فرائ على راسه في عالم الروبة بحجة نصرائي آحاد الله تعالى والمسلمين من ان
 تكون أفعالهم مثل ذلك ما تقدم تابعه مكر ممن هذه المأوى والمالهك والواجب على كل مسلم ان لا يعطي الذي يفتقد به أن لا يكسر شوكة
 الاسلام وقد ذكر في الاشياء والنظائر آخر الخلف انتال ان السبكي قل الاجاع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بنيت وجه لا يجوز اعادةها
 ذكره السيوطي في حسن المحاضر في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء ما قلنا فليس يستب من ذلك انها اذا قلت لا تقص ولو بعيران

وعليهم ما بيننا والله أعلم (سئل) في رد بعد لسن وحيث طائفة الأفرج القاطنين القدس ويريدهم دور جوار به فملكهم ونصرتهم
ملاصقة غير الدبر وقد تشعت غالب بنيته والورد قد اندم غالب بناتهم وقد رد الأمر السلطاني بتعمير الدبر والعلد لسنهم وملكهم فهل لهم
تعمير ما تشع من بنيان الله وروا عدا لسنهم من الدور الجارية في ملكهم ونفع أبواب الدور من داخل تجردتهم ليسكنوا بها ويحفظوا الأرفق
بناتهم ليكون البناء ما تضمن دخول الموصول إليهم ليا متوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (١٥٥) (أجاب) نعم لهم إعادة ما تشعهم كما تقاشرت

عليه التواتر الموضوعه
للصحيح من مذهب الأمام
الاعظم لأرق في ذلك بين
الدبر والصومعة والكنيسة
وبنيان الدور وتعمير ما تشع
منها وإعادة ما تشعهم من
البيت والدور الجارية
ملكهم المدة لسن جارية
بلا خلاف لا تتخذ إلا بمشاجع
فهي العبادات وإظهار شعائرهم
وإذا أحكموا بنيانهم
ودورهم للتحفظ من
الموصول ليا متوا على
أموالهم وأنفسهم لا تعرض
لهم في ذلك وإن كانوا قد
نصوا على أنهم ليس لهم رفع
بناتهم على المسلمين لأن حالة
منعهم عنه مقبدا للعلو على
المسلمين فإذا لم يكن ذلك
ولكن للتحفظ ليا متوا على
أموالهم وأنفسهم كما شرح
لا تتعنون كلهم طاهر والله
أعلم (سئل) في جرد دور
عك طبقته من جملته دار
تلقاها راعن أبيه اليهودي
وا كرت على بيت من جملته
داراسلم تلقاها أيضا راعن
أبيه وكل منهما سكا كن في
الدار التي له كما كان يسكن
أبوهم قبله ويريد المسلم
الآن أن تمنع اليهودي

بمقد يطل حكمه في نصب من مات عن غير وليا بشرط صرفه لا قربة إلا قربة من أهل دوح وسياق نعام
السلام على ذلك (سئل) فيما إذا وقف يدوق على نفسه أيام حياته ثم بعد وفاته على أولاد ابنه
فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى وفو والدين ومنصورو به بينهم أو بأعائهم من بعدهم على
أولادهم الذكور ورودون الأناث ثم على أولادهم كذا ثم على أولادهم مثل ذلك ثم على أنسا لهم
وأعقابهم شي ذلك الذي كوردون الأناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولادهم وان سفل
عن ولد انتقل نصيبهم من ذلك لولد ثم لا سفل من ذلك كوردون الأناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم
وأولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبهم من ذلك إلى من هو معه في دوح وذي طبعته
من أهل الوقف بقسم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعين أعلاه فإذا
انقرضت أولاد الذكور لم يبق لهم نسل ولعقب عاذ ذلك وقفا على من يوجد من الأناث وأولادهم وذريتهم
والحكم بينهم كالحكم في أولاد الذكور ثم على جمة ولا تنقطع فانقرض الابن أولاد الذكور كورود الموجود
الآن من أولاد الأناث من الموقوف عليهم ذكور وأنات فهل يعود الوقف للذكور سو به بينهم أم للذكور
والأناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد الذكور وأن يعلى للذكور ورودون الأناث وجعل
الحكم في أولاد الأناث كالحكم في أولاد الذكور يعود الوقف للذكور كوروزو به بينهم دون الأناث عدا
بشرط ما ذكروا الله أعلم (أقول) رأيت في هذا العمل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم
الغزالي السبكي رحمه تعالى ما مضى في دون الأناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاذ ذلك وقفا على من
يوجد من الأناث وأولادهم وذريتهم وأيضاً كيف يعلى الفرع ويمنع الأصل وأخواته مع مجموع لفظة
فضلا عن صريحه يحمل قوله والحكم بينهم كالحكم في أولاد الذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى
رد نصيب من مات وقد صرح هو وعبد أن فرض الواقف يصلح خصصا انتهى وحاصله أن الحكم في قول
الواقف والحكم بينهم الخ ليس على عموم وقوف في ظاهر هذه المسئلة اضطراب في الفتاوى لتغيره بسئل
فيما إذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لمليه الرها في إبراهيم ثم من بعد إبراهيم على
أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسائه وأعقابهم على الفرع بقية الشرعية لذكور مثل حظ الأشوين يستقل
به الواحد منهم إذا انقرضوا بشرط ما لا أنثاء فاقوفها مات إبراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد
ذلك وقفا شرعا على من يوجد من أخوته لا يبعد كورا كانوا أو أناس بهم على الفرع بقية الشرعية على الحكم
المعين أعلاه فإذا انقرضوا باجمعهم عاذ ذلك وقفا على الزاوية الفلانية إلى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه
إبراهيم بعده ولم يعقب ووجد إبراهيم أخوة لابن ختوا والوقف ثم انقرضوا عن أخوهم ولهم أولاد وأولاد
أولاد فهل ينقل الوقف إلى الزاوية بالنزور أو يقرض أخوة إبراهيم بعده ولا يخل أحسن من أولادهم
وذريتهم أو أوجب الأقرب إلى الفرع الواقف انتقل إلى أولاد أخوة إبراهيم لآخرين الأول الأقرب إلى
غرض الواقف كما قد سندا في الثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فإنه عرفه بالأم وذلك لعدم والاعتبار لعدم
اللفظ والعلم يبق على عموم حتى لا يعتبر مع خصوص السبب وقد ذكرنا لأكمل ذلك في العناية شرح الهداية

من سكني طبقته والتعل عليه فإذا لا سلام يعاولوا ليعلى علمه له ذلك أم ليس له ذلك لأن الملك مطلق التصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد
جوزوا إنشاء دار للذي العال على دار المسلم وسكاها إذا ملكها ما لم يتهدم فإنه لا يبعد حاله كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشصق في شرح
العلم الزهني وكثير من علماء تناوانه أعلم (سئل) في أرض قراخ مجاورة لثربة أهل الذمة بأعمالها كالباشين معلوم أنخص وسلها بالخشية
قوله كيف يعلى الفرع الخ أي لو خصص بالذكور من أولاد الأناث يلزم عليه أنه لو وجدت امرأة لها ابن وبنت أن يعلى الابن فقط دون
أصله أي أمه ودون أخوته ويعد الله منه

فلم يجزئها واشترى من ابنها ثمنه الف دينار فباعه في يوم الجمعة في سوق بني قريظة فباعها المسلمون من بني النضير
لشمر بن الهمداني فباعها ثمنها الف دينار واشترى من ابنها ثمنه الف دينار فباعه في يوم الجمعة في سوق بني قريظة فباعها المسلمون من بني النضير
عن توهم بن الجود واشترى من ابنها ثمنه الف دينار واشترى من ابنها ثمنه الف دينار فباعه في يوم الجمعة في سوق بني قريظة فباعها المسلمون من بني النضير
ما شاءوا كالمسلمين اهـ وأما عمل (مثل) (١٥٦) في رجل يبعوه الشوق إلى زيارة القدس ويأخذون ليلته بقر إلى أنه أكل الحبل فغضب جوف

الظلمة والغت العاصفة المائعة العاتية له في ذلك الاحرار العظمى والثواب الحسن وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاجمال بالنيات ورحم
 الله اسير في الجوابين مثل هذا القضية والله اعلم (سئل) وفي اظهر الاستسلاء على المسلمين واتخذوا له مراسيم في شتخفه الطبول
 والابواب وطيف به في شوارع المدينة وساقها وابي سبه السجود لكي يرفعوه فيه مشعو ومقلقين به على وجه التعظيم فهل تنع الذم من
 مثل ذلك ويجرم على الدين تعظيمه وحرور على ذلك لا (اجب) المصريح به في كتب علمائنا انه يجب على أهل ابنته طهاراته والصغار
 المسلمين ويجرم على المسلمين تعظيمهم واختار في دفع تحديهم اذا استعمل على المسلمين حل الاماماته وصرح فيمنعهم من التثاب

الغلو **ع** نرا أو غير كالموقوف المربع والجوف الربيع والأرد الربيع وتلا ذلك أن هذه الأشياء المذكورة أولى بالمنع مما هو واجب
ويمنع من فعلهم لا تركها لهم حتى ارتكبوا المنوع عليهم فلا بد من إيجاب الإساءة والتفريط في الكفاية كمن كفر بولم
على الذي يتصل كمن أه والله أعلم **(باب العشر والخارج)** **(مثل)** في العطاء لأولى المعبر عن ماله أهله بالتيمار لأمر السلطان
فصره الله تعالى التيمار المقاطع عليه بخراج المقاسم من قري بيت المال وقدر فيه غيره (١٥٧) ولم تكن العلة بهذا أدركت فهل تكون

لمن عزله السلطان أو لمن
ولاه أم تكون بينهما أم
توضع في بيت المال حتى
يتصرف فيها السلطان برأيه
أو أنه المنقوض اليه ذلك
من قوله **(أجاب)** المصريح به
في كتب علمائنا من مات
أو عزل من أهل العطاء في
أثناء الحول حرم العطاء
أي منع العطاء فلا يعطى له
شي لا وجوب ولا استقبالا
لأنه نوع صله وليس بدن
ولهذا يسمى عطاء فلا يملك
الاباقرض ويسقط بالوت
وعين صرح بأنه صله لا يملك
قبل القبض صاحب الدور
والعرف في كتابه المذكور
فإذا تقرر ذلك علم أن العلة
المقاطع عليها توضع في بيت
المال ولا يسقطها واحد
منها حتى يرى من له أمر
بيت المال وهو السلطان
أومن أمه من قبله في ذلك
رأيه فيه فيصرف في مصارفه
بما يقتضيه روضه والمسألة
في غالب كتب المذهب كرت
في السير في باب الوظائف
والجواب والله أعلم **(مثل)**
في ذي عطاء خاص بارض
معاوم من السلطان تناول

وهم محتاجة فيكون له وقته أشق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز والله في غيره وإن كان يجعل
قاض بل على وجه الاستحسان والأصلية ولو عزل القاضي أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجر به عليه وأن
يعطيه لعدم كون فعل الأول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حكمه وحكم ورثته كحكمه كانوا
أقارب بالوقف وكذا جبران الوقت أن كانوا فقرا يفتى للقاضي أو التيمار أن يعطيه من الغلة ما يرى
أه لكن قيد للفقير الخلية بأحد شرطين حيث قال رجل وقف في حصته أرضا على الفقراء فاحتاج بعض
ورثة الوقت قالوا يجوز صرف الوقت اليه وهو أولى من سائر الفقراء أحد شرطين أن يصرف البعض اليهم
والبعض إلى الأجيال أو الكل إلى ورثة الوقت في بعض الأوقات لا بد لو صرف الكل اليهم على الفور من
الناس أنه وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا **أه** **(مثل)** فيما إذا شرط واقف في خطاب وقفه المرتب بشئ
شرطا منها أن مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد أو أسفل منه بعد تعيين من ربح الوقت إلى
من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقت فإن ولد من ذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوي
طبقته الموقوف عليهم أعماء وجماعة آخرون البعض منهم متساو والبعض غير متساو لجهل ما له فهل
بعد تعيين الرجل المتوفى المزمور من ربح الوقت لجميع أهل درجته المزمورين ولا يخص بذلك أعماء
الذين كورن علاب شرط الوقت **(الجواب)** نعم بعد تعيين الرجل المتوفى عن غير ولد أو أسفل متضمن
ربح الوقت لجميع أهل درجته ولا يخص بذلك أعماء المذكورين علاب شرط الوقت المذكور لأن
المرا من أهل الوقت من سبق ماحلا أو ما لا والله أعلم بالصواب كتب الفقير محمد العاصمي المقي في الشام
عنى منه الجواب كجواب المرحوم **أجاب** والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكاظمي عن الخاتون في ضمن
سؤال **أجاب** من مات عن غير ولد أو أسفل من ذلك ولا غنى ولا أخت تتصل بما كان له إلى كل من هو في طبقته
وذوي درجته علاب بقول الوقت على أن من مات عن غير ولد أو أسفل من ذلك ولا غنى ولا أخت تتصل بما كان له إلى كل من هو في طبقته
الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كالمصرح به ويسقط ذلك جميع من في طبقته سواء
كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان محجورا بالصلح علاب بقول الوقت ينقل إلى من هو في درجته وذوي
طبقته المستفاد من ألف من ومن قوله في دوح وذوي طبقته لأن كلامهما مضاف والأصل فيه أن يتم وأما
قول الوقت مضافا إلى ما يستحقه فليس قيد الربح استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وإنما هو
أدفع فوهم من توهم أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا كغفائهم من
الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يشهد أن من فرضه استحقاق سابق لا يكون ذلك مآثله من الاستحقاق
من ذلك الميت الذي مات عن غير ولد أو أسفل يستحق منه مضافا إلى ما كان له استحقاق سابق في الوقف وإنما هو
قيد احتراز لأنه لو فرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تتصل حصته
ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الوقت مضافا إلى ما يستحقه فعلم أنه ليس قيد احتراز بل دفع التوهم
كما بيناه **أه** ملخصا **(أقول)** واصله أن الإضافة في قول الوقت مضافا إلى ما يستحقه عند أمكانها أي
على تقدير أن له استحقاقا يؤيد بما في الاعناف مما حصله أنه لو قال لزيد كرم مثل حظ الأثين ولم يوجد

مأذونه بعض الخراج منها فاعلمه بأنه بعد قبضه بمن معلوم ثم عزل عن العطاء وأولى أهل بيته يعطيه لكونه ملكه القبض أم لا **(أجاب)**
صرح علماء أئمتنا رحمهم الله تعالى أن صاحب العطاء علك القبض فلا يعطى لأحد سواها بقضاءه متضمن لما يشاء من التصرف فيه بالبيع
وأنه وسائر تصرفات السابعة المالك شرعا وليس الذي يلي بعده أن يعطيه والله أعلم **(مثل)** في أرض سلطان يبيعها من يعاقبون عليها
بالزرع جلا بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوا لاهل القرية على مباح معلوم قبضه منهم شرط من عليهم ردها إليهم عدد ذلك المبلغ فردوا المبلغ
بعد سنين وردوا الأرض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت عوضا على ذلك سنة ثلاث سنين والآن يدعون أنها لهم وأكروا الأرض هناك أنا

ثبت عليهم ما سرح أهله يذبحون منها أم لا (أجاب) نعم يذبحون عنها العدم بطلان قدرتهم بحكم كذا لا ترك أهم به أحنى بالهمن فأنتم
 يصح وانما يملك قديمهم بالقرلة اختياراً ولو وجدنا أثبت عليهم ما سرح أهله يذبحون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية توارث
 عليها أرباعاً بغير حصة اختلفوا بينهم ويزان يسمونها بغيرهم وبيعها على ما كانت قد عاين بها في القديم على قدمه أم لا (أجاب)
 يترك القديم على قدمه نص على ذلك (١٥٨) على أن واقفه أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبيت المال بارية في تيمار شخص آخرها ما راعها

الاذ كور فقط أو أناث فقط قسم بينهم أو يدين بالسوية لأن المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اه
 وبأن يترك ما به من ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصب المقدر (سئل) في وقف من
 شرطه أن من مات من غير ولد أو أسفل منه عاين نصه من ذلك إلى من هو معني في جردت وذوي طبقته من
 أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إلى التوفي ومات الواقف مات شخص من أولاد أو أولاد من غير
 ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس في درجته سوى ابن عمه محمد عمر لكنه محبوب بابيه محمد
 المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح الذي كور لعمر المرقوم (الجواب) نعم (أقول) رأيت
 بخط شيخ مشايخنا العلامة الفقيه منلا على أنه قال في مؤلف قال في محققه الفقيه العلامة الكبيرة
 ملا حصة إذا كان في الدرجة جماعة عتق برمتان أو فقط بمحبوبين باصولهم فالعالم فيهم أنه ينتقل حصة
 التوفي إليهم لأن أعمال الكلام أولى من أهله والمحبوب يبعد بالاستحقاق قسمته من أهل الوقف جائزة
 كما صرح به الإمام السيوطي وأما تاريخه في الأشباه وهذا ظاهر جسيم يكن في درجته غيره وأما إذا كان في
 درجته متناول ومحبوب فاختلف الاتفاق فيه بعضهم أفتى بعدم مشاركة المحبوب للمتناول منهم المولى عبد
 الرحمن أفندي العمادي ومحمد أفندي العبد الفتيان يمتدح لأن المتناول من أهل الوقف حقيقة والمحبوب
 من أهل الوقف مجاز أو أعمال الحقيقة أولى والجميع بينهم غير جاز ولا ينص إلى الجواز إلا أن يمكن العمل
 بالحقيقة أو لم تكن الحقيقة موجودة أي إن لم يكن في الطبقة أو المحبوب أو أفتى البعض بمشاركة المحبوب
 للمتناول منهم العلامة الكواكبي ونج الدين الحنفي الأزهرى ومجرب بن شاهين الحنفي لعموم من والدرجة
 في قول الواقفين في درجته وذوي طبقته لأن المضاف بهم والأصل فيه أن يتم المتناول والمحبوب والعموم
 في الأوقاف جهة خلاف ذلك كره البلقيني وجهاته تعالى في الدلائل والعام عند الحنفية قطعي كالحاصل اه
 وأقول أيضاً يقع في بعض عبارات الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين أو للمتناولين من ويعمل لاختفاء
 حادثة في عدم دخول المحبوب أو أفتى منلا على المذكور أيضاً قلنا نحن الفضلاء من جبر المسكى الشافعي
 من أصل أحكام الوقف الحنفية ثمانية يقع في كتب الأوقاف ومن مات انتقل نصيبه إلى من في درجته
 من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأمينا لأنما يكيد فيحصل على وضعه المعروف في اسم
 الفاعل من الأوصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل إليه نصيبه ولا يصح حمله على الجواز
 أيضاً بان أراد الاستحقاق ولو في المستقبل لأن قوله من أهل الوقف كاف في أو لا هذا إفراز عليه إلغاء قوله
 المستحقين وأنه لم يرد التأكيدي ولأنما يسمي خبر منه فوجب العمل به ويقع بفعل النصب والاستحقاق
 وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل يحمل على ما يم النصيب المقدس بجواز القرينة وهو ما عليه
 جماعة كثير من وكذا السبكي أن ينقل إجماع الأئمة الأربعة عليه أو يختص بالحقيق لأنه الأصل والقرائن
 في ذلك ضده وهو لنقول وعليه جماعة كثير من أيضاً يؤيد بالدلالة قول السبكي الأقرب إلى قواعد الفقه
 والعلامة أن ذال الدرجة الثالثة متشابهة المحبوب بغيره سمي موقوفاً عليه لتسوية لفظ الواقف قالوا إذا كان
 موقوفاً عليه كنه نصيباً القوي بل بالفعل إذا لم يوقف على انصراف غيره انما هو أخذ لا دخوله في الموقوف

بدراهم لم يجرى في حبل فزرها
 المستأجر وأكل زهرها
 الجراد هل ذلك المزارع
 الجار المذ كورة أم لا يملك
 الأجر لكونه لا يملك فيها
 (أجاب) قد تقررت أن أراضي
 بيت المال يسلك بها مسلك
 أرض الوقف وإن أجازة
 غير مطروحة لا تغدو والأراضي
 الآن التي في أيدي المزارعين
 ليست ملكاً لهم وانما هم
 مزارعون فيها لا تفتاد
 ملكها كالمستزاد الكمال
 ابن الهمام وليس لهم فيها
 حق الاضيق المراجعة التي
 هي مجرد منفعة بغير السكنى
 في دار الوقف لها وفي مزارعي
 تسفح الحواشي من له من
 أهل الوقف حق السكنى
 ليس له أن يسكن بغيره إلا
 بطريق العارية دون الإجارة
 لأن العارية لا توجب حقاً
 فيمنع من لانه بمنزلة نصف
 لصاحبه بخلاف الإجارة فقامت
 فوجب على المستأجر وهو
 لم يشترطه فلا يصح هذا
 وفي الأشباه والمنازل والأحوال
 الأرض كالمستأجر على العقد
 فإذا استأجرها لمرأته
 في مطلق الزرع متوجب

منه لم يملك الأصل مطلقاً منه لهذا من عاين الأجرة فكيف من لا عاينها بالتوقيف أعلم (سئل) في رجل كان يده عليهم
 أرض سلطانية يدها جعله السلطان قسمها فأنظر عاينها بمن كانت يده عن عاينها العدم إلا أنه قد قضاها الشخص واستقرت يده
 عن عاينها رزقه الثاني استقرت يده مستقر من يده كانت يده أو لأن رجوع في أخذها والحال أنه لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
 كرم هو أجازت رزقه على ذلك ما نفق على عاينها أم لا (أجاب) الأراضي التي لبيت المال أو الناس ترزقها في الثالث أو أربع أو ألتس
 ويجوز ذلك في مباحها ولا يملكها ولا يملكها في غير ذلك من الأحكام التي تجري في الملك فلا رجوع إلا في الأول فيها وانما حق

الاحكام واللعن السلطان اوتوا بولتة اعلم (مسئل) في ارض بيت المال هياهم منهم اذا رغب في شرائها فاستأنفت فتمت اهل يجوز شراءه لها من ولاد السلطان تقطر بيت المال الا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كذلك في العرفي شرح قوله والسودا ما يقع عنوة الخ قال فمما كباعن الغنم كبت في قري وقعت الى في شراء السلطان الاشراف وسباي الارض عن ولاد تقطر بيت المال هل يجوز شراءه ممن هو الذي ولاد فكنت اذا كانا المسلمين حاشوا العباداته تعالى ما ذلك انتهى قال ابن نجيم (١٥٩) كانه أخت لا يجوز كالتخفي وهو مبني

عليهم وعلى هذا أغتبت في موقف على محمد ثم على بشيوعه فقلان على أن من فويت منهم ما يكون حسبا
للاخرى فتوفيت احداها في حبة الوقت بعد الوقت ثم محمد عن الاخرى فقلان بان لها الثلثين ولعقيق
الثلثين يؤيد ان الوقت لم يحل لعقيق في ربهتم ما شئوا به وعلى ان فرد مع احداها فيناصها
فانخرج ذلك بقوله على أنه الخو بين ان احداها معي ان فردت مع العقيم فتناصف به تاخذ نصفو يثبت
في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما يصد من الوقت ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كلفاتهم
وأيتي ذلك في بعض الفتاوى ما يحل له الاستحقاق والمشاركة هل يعملان على ما بالقوة نظر القصد الوقت
أنه لا يحرم أحدا من فريته وأعلى ما بالفضل لانه المتبادر من لفظة يكون حقيقته والحقيقة لا تصرف
عن دوله ولا يحرم فخره لم يساعده لفظا في ما اضطراب طول والذي حوزته في كل حبس أو باع المددات
الراجح الثاني وهو ان يرى جمع الشفيعات في القاضي ذكر ما بعد اقامته بالاول ودعى السبكي وآخرين
ومهم القاضي اعتمادهم الاول اه وأقول اني لما حل ما قرره العلامة بن حجر من افضال عليه كل الاثنا
من علمنا الحنفية أنه اذا دعى بالوقت بالمحقق لا يثبت المحرم بما سببه وان لفظ النصيب والاستحقاق
يخص بالحقيق لا يثبت فيه ما بالقوة الا لا دل على دليل وعلى هذا قال الوقت في شر وعطه على أن من
مات عن ولدا واولاد انتقل نصيبه وأنتقل ما كان يستحقه الى ولده أو ولده الخ خاص بن مات عن
استحقاق بالفعل أو ما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم له مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما قفي به في
الطبرية في غير موضع ونفقه في أواسر كتاب الوقت عن فتاوى الشيخ أمين الدين وقتاوى ابن نجيم وقالوا في
المسألة معتزلة عقلم واضطراب طول الخ نعم لو شرط الوقت قيام ولد من مات قبل الاستحقاق لم يثبت له
فيثبت يقوم مقامه فيما كان ينتقل الى ابيه لو كان أو محال ما يثبت من الكلام الا في الوجهة الحقة
وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة كما لو المذكور وفي الفتاوى الناجية للعلامة محمد
التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية فتاخذ كراهية ما قلناه قال في الفتاوى الناجية تسئل من
مدنية طرابلس الشام سنة ١١١٠ هـ ما اذا نشأت الوفاة وقفا على بشهادة صاحبها لا يشاركها فيه
مشارك ثم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة كما لو والثلاث على أولادها على جلي وهم
محمد ومصطفى وحسبني ثم من بعد وفاتها بنتها الحاجة كما لو يكون الثلث على أولادها على أولاد أولادها
على أنسألهوا عقابها لذ كمثل حظ الانثيين ويكون الثلثان من بعد وفاتها أولادها المذكورين على
أولادهم ثم على انسابهم وأعقابهم لذ كمثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن ولدا واولاد عدا نصيبه الى
وله وولد وله من مات عن غير ولد وولد وله عدا نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته ماتت بنت الوقت
الحاجة كما لو قبل موت أمها الوفاة وخلفت الحاجة كما لو وابنا وبنات ماتت الوقت فهل يرجع نصيب
الحاجة كما لو وليها المذكورين أو لا واجب لاشك في انتقال الثلث الموقوف الى ذويها كما لو
المذكورين لكن لا يطريق الثاني عنها ذهبي حسين المرنم يكن لها نصيب بئله على ما هو الراجح في المسألة
من كون النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولادها فتكون أولاد أولادها على وليها نصيبا المتناول

لأن الفرق بين العلم وهو حاصل واحد إلا حين يكتفى بأمر واحد أو نية على (سئل) فيما إذا مات أحد الخدم ودان أحدت الفضة والري من القرى
 التي في تيمار فهل ذلك حتمولو وتما المطالبة به أم لا من بيت المال أم من وجه الساطن نصره ما تعلق التيمار له (أجاب) صرح علماء إنا في
 كتاب السير بأن من مات من أهل العطاء في آخر السنة نسحب الصرف إلى قريته لأنه قد أوفى فيه فسحب العطاء كذا في الخبر وشرح
 شيو بر الباصو وفيه تغاير من حاشية آخره أصول ما في آخر السنة صرف إلى قريته لأنه قد (١٦١) أوفى به فسحبه فصرف إليه ليكون أقرب
 إلى الوفاء أما إذا مات بعد

فيها أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السد حليل أعلى الدرجات وما أنقضى
 به هناك كلام ما في قريته (ممثل) في وقت أهل إنشاء الواقف على نفسه أيام حياته ثم على أولاده أبدا
 ما تناسلوا على القرينة التي عيسى ثم ثابدين البعوث ثم على أنه من مات منهم عن ودا أو سفل منه فخصه
 لولده أو الأسفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل فخصه على من معه في ذوى طبقته من أهل الوقف يقدم
 في ذلك الأقرب فالأقرب إلى التوفى ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه
 استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى أو أتى كان حيا أو قام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط
 والترتيب المذكورين فمات مستحق عن غير ولد ولا أسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن بن
 الواقف والموجودين موته من أهل الوقف رجل واحد من معفي درجته وذوى طبقته هو عبد بن زلفا
 بنت سلمة بنت الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية للطبقة التي أتت من ذرية واحدة ماتت أمهما قبل
 الاستحقاق في حياة أبيهما المستحق واتت إليهما بنته فخصها في نصيبها من الوقف لهما من استحقاق أبيهما لأن في كانت
 موجودة ويريد أن يشار كالحمد في نصيب عبد النبي الذي كور فاختلف في ذلك ففهم من ذهب إلى ما قاله
 السبكي ٩ من أنهم يشاركان مجزأ في نصيب من مات عن غير ولد من أهل طبقته ومنهم من ذهب إلى
 ما قاله السيوطي وحققه العلامة ابن أبي شريف من الشافعية وأشار إليه عشي الأشياء العلامة الشيخ على
 القدسي من الحنفية ممن أن عبد الله خص بذلك وذهبوا أن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على
 الحقيقين الذين أجازا للكل يلزم الجمع بين التضاد وأصله الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على
 حرمانه في حرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضا على اصطلاحه فيه كما إذا مات المتوفى أو وقيل الاستحقاق
 عن غير ولد وأن أهلنا نصيبه أهل طبقته وأهل طبقته أمه بجانبين الحقيقة والجاز وأن أهلنا أهل
 واحدة منهم مادون الأخرى فإن كانت طبقته نكون أهلنا للجاز به وقد كافر ضامن أهلها وإن كانت
 طبقة أمه نكون أهلنا الحقيقة بعد أن حكمناه بالاستحقاق فيها بصريح شرط الواقف فأبقينا الطبقة
 في كلام الواقف على حقيقة ما أجازا للكل من بحسب الامكان وإما أن غرض الواقف أن ولد من مات
 قبل الاستحقاق لا يكون محروما بل يستحق القدر الذي لو فرض أو هو حصل للقاء عن أبيه وأمه تشبه الولد من
 مات قبل الاستحقاق بولده من مات بعد في الاصطلاح ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن تثبت المشبه بقدر أو أفاضل
 المشبه به إذ لو لم يمت بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فأي القولين عليه يقول وهل بعد الثاني
 أم الأول أفتو بما جاوز أن أجازا لجنه نفسه وكرمه أمين أقول لم أر القوم فخرجوا بآراء عن هذا السؤال
 ولكن ترتيب السؤال على هذا النحو لا يشر إلى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المثل عن
 شرح الاقتناع الحلبي ما فيه ما قد نقول على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد أو سفل أو لا الحال
 في الوقف إلى أنه لو كان المتوفى موجودا قبل العمل قام وصفا مقامه في ذلك وإن سفل واستحق ما كان صله
 يستحق من ذلك أن لو كان موجودا فانهصر الوقف ورجل من أولاد الواقف ورزق خمسة أولاد مات
 أحدهم في حياة والده وترك ولما مات الرجل عن أولاده لا يرثه ولو ولد ثم مات من الأربعة ثلاثة عن غير

تمام السنة قبل أن يخرج
 عطاءه فالصحيح من الجواب
 أنه لا يصير ميراثا لأن الاستحقاق
 العطاء بطريق الصلة
 والصلات لا تتم إلا بالتبني
 وإن ثبت الاستحقاق قبل
 التبني فإذا مات قبل تبنيه
 وأرثه كذا في البيانية والله
 أعلم (سئل) في أرض وقف
 عليها عشرون غلالها من
 صنف دشتوي وشعير يتون
 وغيره أمر السلطان نصره
 الله تعالى بصره إلى جهة
 صدقة معلومة لعل المتكلم
 عليها أن يمنع من دفعه فحشا
 بأنهم وقفوا على أم لا
 (أجاب) ليس له أن يمنع
 من دفع الشرفان علماءنا



(٢١ - فتاوى حامدية -) أول في الأراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقر به أرض لم يعرف عليها خراج قط من قديم
 الزمان إلى الآن وبدا المتكلم على القرية وهو السباهي الآن بأخذ عليها خراجا هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والتدبير يبقى على قدمه
 وحل أحوال المسلمين على الصلاح واجبا ما يمكن لا سيما في مساحد المسلمين المعلقة للركوع والسجود وديع ما كان على ما كان ومن أحدث على
 موت الله محاد فاقطع حارب الله ورسوله ووجع باله والهلوان والله أعلم (سئل) في ما طرئ عليه وقف بفضل على من أوجدها كذا من الحظيرة
 قد خاضه الأمر على السائل لأن السبكي قائل بعدم المشاركة والسيوطي قد عليه وقال بالمشاركة كلبه في الاشتاء اه من

الزراع ان حصة الوقف بقسمت على الفصل يكون القول قوله بعبارة لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير ما شرع على هو بل فعلا ولا يثبت
في حصة الزراع لانه وبمحض اذ هو مع مجهول بمعلوم في حصة الزراع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجنس بالجنس لا بصورته كما في الآري
الما روى عن جوارنه عليه الصلاة والسلام (١٦٢) تنهى عن بيع الصبرة من التبر لا يعلم كيلها الكيل المسمى من التبر وانه مسمى والتساقط

واغما للشرع في مثله التبر
والقسمتها لكل والبخارفة
في ذلك بخارفة في الدين على
المقصود في الوقف الذي
يقصد به التقرب إلى الله
وبمثل هذه الاوضاع يكون
تقربا إلى النار وقد نص
سائر علماء ثنائ القول قول
الزراع بيمينه وقد شكك ابن
أرطاة بخيانته الزارعين
فأرسل اليعبري إلى الله
عند دعاءهم إلى الله تعالى
ومن قومي خلعت فيه بالحيطة
لخلفه وكل أمره إلى الله
وهذا الشرع الشريف في
حاشيته فاقه قومي متين وقد
ورد عنه عليه الصلاة والسلام
أهون إلى با كاذبي ينسبح
أتموا لله أعلم (سئل) في
أراضي القسم التي زرعتها
الناس بالحصول انفسها
أن يضرروا عليها شيئا معلوما
في مقابلة حصتهم بيمينه
فلا بد ذلك على وجه الحزم
والنقض ولا يطاق في ما مضى
حسبهم بل يزيد تارة وتقص
أخرى أم ليس لهم ذلك
خصوصا على وجه الجبر
(أجاب) ما يفسد بعض
انقسام مع الزارعين

ولقد بقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق الولد الباقي أربعة أخماس وربع الوقف وله أخيه الجنب الباقي
أقرب به بدر محمد الشهادي الحنفي وتابعه الناصر المطاوي الشافعي والشهاب أحمد الهروي الحنبلي
ووجهه أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الحاصل المقصود على استحقاق الولد
لنصيب والده المستحق في حياته لا يتعدا ما في من مات من أخوة والده عن غير ولد بعد موته بل ذلك انما
يكون للاخوة الاحياء مع قول الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد انما لا يمكن إقامة الولد لمقام
أبيه في الوصف الذي هو الاشتقاق حقيقة بل بجاز والاصل حل اللفظ على حقيقة وفي ذلك جمع بين الشرطين
وعمل بكل منهما في محله وذلك أول من أقام أحدهما اه شرح الانقاع الحنبلي من الوقف قبل فصل
والسحب أن يقسم الوقف على أولاده ذلك كمثل حظ الاثنين قول ولعلامة الشيخ حسن الترمذ في
رسالة في هذه المسئلة وذكر الامتياز بذلك عن الجاهل المتأخرين في عبارة شرح الانقاع وعن الشيخ ناصر
الدين القفاني المالكي والشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعي والشيخ محمد المسري الحنفي والشهاب أحمد
ابن شعبان الحنفي والشيخ زين بن عجم الحنفي وغيرهم ونقل نصوص عباراتهم وكر على كل واحد منها
بأنه قضى بالرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ علي المقدسي أنه لا نفهم وأبني بالولد يقوم مقام أبيه من
كل جهة فتأخذ ما كان يأخذ أو من أصوله ومن فروع أصوله فيأخذ ذلك الوقف في صورة المسئلة
المذكورة في عبارة شرح الانقاع نصف الوقف مثل عملاخيه لا وقد أفتى بذلك ما نفق من أعيان الفقهاء
وفقهاء الامكان وقالوا انهم ما في القصة مستحسنون لأن لفظ مقام في قول الواقف قام مقامه مضافا وقد
صرحوا بأن المضاف بهم وكذا اللفظ ما في قوله ما كان يستحق من أدوات العموم فيقوم الولد بمقام أصله
ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان أو حاشا شارك أو أخوته في
حصة أبيهم وكذا في حصة من مات منهم عقيب ما يقوم ذلك الولد بمقامه في جميع ذلك لا في حصته التي استحقها
أخوه ولو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الامام الحافظ الذي اذعن لفصله أهل الوقف والخلاف على
أن العبرة للاخوة من كذا الوقف ولا شأن أن قوله على أن من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك
أفتى الشيخ اسمعيل أيضا ونقله في الاشباة السبوطي خلافا لما زعم السائل حيث ذكر أن السبوطي
قائل بالاول كما مر في السؤال لكن لا ينبغي عليه أن يجهور العلماء من المذهب الاربعي بقضوا على ما في
شرح الانقاع كما جمعت على أن المحقق الشيخ علي المقدسي قدوافهم في حاشيته على الاشباة ورد على
السبوطي كما مر في السؤال من قوله لا يلزم الجمع بين التضاد الخ فالاولى الاتقاء على ما عالج جمهور أهل
الائتاه وان كان ما على به المقدسي المعال فيه محال أعرضت عنه خشية التطويل والاملا في هنائي
ثم أمر من يمه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا هو أنه اذا شرط الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد
أولاد ولداي ولده أو ولده ثم شرط قيام ولده من مات قبل الاستحقاق مقام أصله كإحدى صور السؤال
الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمعيل بن ابن و بنت ما في حياته قبل استحقاقه ما شئ وخلف
الابن خبة وأولاد البنات ثلاثة ثم ملتزم بذلك كور عن أولاد بنو بنته الثانية المذكورين بعمل قسم

ويسمونه فضلا من خارج عن الشرع الشريف بعد عن الدين المتفق بزاد بعد ابعاله جوارقه وهو التوصل فاعلموا به الى نصيه
الجور والظلم ما أخذ لا عن حقهم من الزارعين كما هو شأنه قالوا يجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين وبخاؤة الحق المبين والامر
لهم بالعلين (سئل) في قرية فعلها انفسها لروعا بامداد معلوم متخالفها للشرع والحق وهو قسم غلها بال حسب عاذهبها
فبما يتصل واتفق أهل القرية على توزيع ماضيه على قرار به أهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القرار بها واعتبرت نفس الزرع والبلد التي
تقسم المنفعة معالجها عليهم من أهل بلدهم ذلك أم لا يلزم وتكون اعراضهم عن التوزيع لهذا الماطل فثبت يمكن دفعها بحسب الفصل من العلة

لا يملك واليه الميراث والى من كان يصير على ذى الزرع القليل كالأولئك (أجاب) لا يجوز قرص به على القرار بما لا يملك الفصل جمل على الزرع الخارج لأهل الذي يقسمه لنفسه أو يأخذ الحصة من القرار بما والارامات إذا كانت على الأملان فهي بحسبها وإذا كان على النفس فهي بحسبها كما هو عليه والله أعلم (مثل) في رجل له غراس في ثوبين فوه بهما شجر يتور ورواني لبيت المال وقدمت سنون وهو يعطى ما عين عليهن انخراج وأهل القرية ممن في أيديهم الروماني يريدون (١٦٣) أن يأخذوا من مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا (أجاب)

لا سلب بالقرص من الملك سلب الروماني الذي لبيت المال اذا وجب في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبيت المال مقروض للامام أو نائبه ان شاء الله لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الخارج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما ما هو ملك في أرض انخراج الموقوف فلا يجوز بيعها ونظف عمر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خراج المقاسمة فكأن بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه وان كان مصرفه مصرف الموقوف فهو كالوقوف مصرفا كالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت المال فافهم والله أعلم (مثل) في فلاح رجل من قرته إلى أخرى جارية في نيمار جندي فكثرت سنين بزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في أرض خراج المقاسمة بنائب وقد فتن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه

نصيبه من جميع أولاد ابنه ويقتل على عدد رؤسهم علما بشرط الأول وهو انتقال نصيبه من مات عن ولد أو ولد له ولده أو ولده فمقسم بينهم أعما أو لفظا أو ليدنجل الواحد والمتعدد أو يقسم نصيبه على ابنه ويقتل على قدر رؤسهم حين يعطى ما أصابته على أولاده وما أصابته إلى أولاده لقيام أولاد كل مقام أصله علما بشرط الثاني فيقسم نصيبه على الصور وتلك كورة من ثلاثة ولا تنكسار على يخرج النصف وتبين عدد الدار وس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حيث بشرط تفصيل المذكور على الابن وقسم هذا الحادثة ولم يخدم تعرض لها والذي ظهر في الأول لان كل من الشرطين متعارضان لا يمكن أن يكونا معا فلو كان الأصل عندنا الثاني فخصص العصور الأولين مات عن ولد ولم يبق من غيره المتأخر من الشرط كما هو الأصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني اختلا مع الخرج الأول ويان ذلك أن قوله في الشرط الأول من مات عن ولد أو ولده ولم يمتد أنه يتقبل نصيبه إلى ولده ان كان له ولدا ولدا لم يكن له وهو مقتضاه أنه لا شيء لولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد المصلي بشرط الشرط الثاني وهو أن مات قبل الاستحقاق فام مقام أبيه يشترك في نصيب جده بان يقسم على الطبقة الأولى ويغرض الميت منها جوا واحدا كان أو أكثر فأما ما به يعطى لولده واحدا كان أو أكثر وأما إذا لم يوجد ولد مصلي أصلا بل وجد أولاد أولاد فقط مات أصولهم في حياته فمقسم قبل الاستحقاق كل على الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس الفر وع علما بشرط الأول ألا حاجة إلى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاد فرجوا وهما مخرجوا بل استحقاقا بينهم من غير واسطة والله تعالى أعلم ثم أعلم أن صاحب الاشهاد ك هذه المسئلة في القاعدة التاسعة تكلم عليها من وجهين الأول ما ذكرناه عنه والثاني القول بنقض القسمة بعد انقراض كل يطن ولم يذكر المؤلف فلتعرض له تبهما لما ذكرناه من وقوعه فتنة وحاصل المسئلة أن الواقف اذا رتب بين البلوت بتم أو بالفاه لكن قال طبقة بعد طبقة ثم هل شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة أو لاد مثلا فيقسم الوقف بينهم فاما أحدهم عن أولاد انتقل نصيبهم على الشرط المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع إلى أن يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد هو العاشر آخر من بقي من الطبقة الأولى لم يتقبل نصيبه إلى أولاده ولا كان له أولاد وانما تنقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو بفاضلة بين الذكر والأنثى ويجوز من كان من أهل الطبقة الثالثة أو الرابعة ولا ينقض أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صاروا الآن مسقطين بانفسهم علما بقول الواقف ثم على أولاد أولادهم بشرط انتقال نصيبه من مات عن ولد إلى ولده إلى أن تنقراض الميت ثم اذا قسمت له على أهل الطبقة الثانية تنقل نصيبه من مات عنهم عن ولده إلى ولده إلى أن تنقراض الطبقة الثانية تنقض القسمة أيضا وتقسم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أتى بنقض القسمة السراج البلخي من تحقيق الناقضية كما رأيت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت

خارج المقاسمة وللميراث أو ما من أم لا (أجاب) ثم يؤخذ من خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حسه وأستهلكه فيمن قطعها وفي خراج الوطيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في الترتيبات من النسخة وأما ما حرم من القرية لكونه مضر فجميع عليه لاسماع كونه فاقا في بلاد مليلة فها وقد في جروسي الله عن رجل كانت تحت له الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف هذا الترتيب إلى الله فاق الذي لا مليلة بالقرية مع استمراره والله أعلم (مسئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي فليز عطاءه فيعمله أن يقطع غراس يتور بهما بل لأهل القرية ما يباخذوا لأم لا (أجاب) ليس له ذلك فهو ليس مالكه اعلمه تناول الجزاء لعين له من

المزبور عند أبيه حينئذ جئته حاملاً المستأجر والقول لما قاله الامام علي بن ابي طالب في الحديث **المستأجر من سبيل عند دعوا الحالف عند وائنه** أعلم (مثل) فبرجل يداؤى بضاهوا وقد يصحها البيت المال يزعمها لخصم هل يحاكم بذلك فقضى بدموعه على قرأ رض الله تعالى أم لا وإذا قلنا لا هل اوضح احدينا المزارع بدها ما راعى عتوق صرف فها مده عثمان هل لزوجه وسائر بناته ان تصاحب بنه فيها ويقاسمهم فيها تقسمة أم لا لهم ويجزى على الفراض الترسية لا لاحق لهن فيها (أجاب) (١٦٥) أرضى الرقبه وأرضى بيت المال لا ملك

[illegible]

ملكه لا إلى مالك فاذا علمت ذلك فافزعوا إلى حال هذه في الأرض التي سبى إلى أرض الوقت عامل بالحصة وهو كالمستأجر وليس عليه حرج في قوله وإن كان مستأوله وإلحاقهم على الميت أيضا لشرط الوقت ذلك في صورة السؤال المذكور؛ قوله وعلى رأس من قبل استحقاقه شيء الخ لكن الظاهر أنه لا يقسم على كل ميت مطلقا وإنما يقسم عليه لو مات قبل أن يسقط مديون نصيبه لو أنه علم بالشرع المذكور ما لو مات بعد الاستحقاق وله ولد فابتل نصيبه إلى والديه من أهل الدرجة الثالثة عنه ثم تقسم القيمة وتقسم العلة على أهل ذرية المذكور الميت لا يقسم عليه شيء ولا يدفع إلى شيء بل يحرم ولدا ما لا يملك لم يصدق عليه ما من قبل الاستحقاق تأمل منه

فإن جعلته على ما قال في الاستعانة وإذا دفع المتوفى الأرض من أرضه فأنشأ فخرج أو العشر من حصة أهل الوقت لانه أجارة معني أنهم
وفى أوقاف هلال أرايت القائمة بأمر هذه الصدقة إذا دفع الأرض من أربعة النصف ولم يشترط العشر على من العشرة العشر من النصف الذي
لأهل الوقت فإذا كان للطاويل يلزم المزاويعن بأخصه كيف يطالبون للعود إلى بلادهم من أجله ما هذا الاخلال بعدد ومثله نقول إذا كانت
الأرض ليست المال وتدفع من أروضة المزاويعن (١٦٦) فالأخوة منهم بدلا أجارة لأخرى كإصره السكالك من الهام وغيره وما هو مصرح

به ان خروج القائمة لا يلزم
بالتعطيل وان أرض بيت
المال لأخرى فهو المأخوذ
منها أو فلاشي على الفلاح
لوعطاه أو غير مستأجر لها
ولا جبر عليه بسببها به علم
ان بعض المزاويعن إذا ترك
الزراعة وسكن مصرا فلاشي
عليه فانه تعلم الظلمة من
الاضرابه فالحرام صرح به
في العصر الزاوي وفي التبر
ما يغفل الات من الاند
من الفسلاح وان لم يزرع
ويبقى ذلك فلا حجة وأجابه
على السكن في بلد معينة
ليعودوا و يزرع الأرض
حرام بلا شبهة وأجابه على
الانقصار عند العجز والفتية
أو الهروب عن الأرض
الطراجية على انه أمان
يدفعه السلطان مزارعة
تغيرهم وان لم يمسس
بأخذها من أربعة نواحيها
وان لم يجد من يستأجرها
يذهب فيكون التمس لصاحب
الأرض وان لم يمسس
يشترى يدفع إلى المزارع
مقدار ما يشق في أجارة
الأرض قرصا طاولا وهذا
قول الصالحين راقول

شقيق والموعود له من أهل الوقت المستحقين المتنازعين به فلو تنقل حصة المتوفى (الجواب)
تنقل لم المتوفى الشقيق لكونه أقرب إليه (ما قول العلماء رضي الله عنهم) فله إذا كان الوقت على
الزيرة من تبين الطبقات ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص
أهل الدرجة العليا بالغة ومنع أهل السفلى عملا بالترتيب الذي شرطوا وقت مات بعض أهل الوقت عن
غير ولد فهل يعود نصيبه إلى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه إلى من في الدرجة
العليا دون غيره وأما الوقت كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عني عنه الحنفية ثم يتخص من في الدرجة
العليا بالوقت كمنعهم الذين الغري الشافعى عني عنه الحنفية به نقى الجواب كذلك في مذهب الامام
مالك وإثناه أعلم بما حكاه في كتابنا للفقراء أو القاسم المالكى عني عنه (أقول) المنصوص عليه عندنا في
الاسماع وغيره أنه إذا سكت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه صرف الغلة أي بقسم على جميع
المستحقين من الغلة كما قد كرت حقيقة غير ما علم أن ما أتى به المؤلف في هذا السؤال وقيله من بقاء اعتبار
الأقرب في حيث فقدت الدرجة موافق لما أتى به نفسه في مواضع مما حذفنا اختصارا ونقل المؤلف منه عن
العلامة الشيخ محمد الحلي الشافعى في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقت من تبين على أن من
مات من ذرية الواقف عن ولدا أو أسفل منه علة نصيبه ولده أو ولدا أو أسفل ومن مات عن غير ولد
ولا أسفل منه علة نصيبه لمن هو في درجته وذو طبقته من أهل الوقت بقدم الأقرب فالأقرب إلى التوفى
فانت أمر أن منهم اسماهم من غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التي أنزل منها أحد وفي الحقيقة
التي هي فوقها جماعة من المستحقين أقربهم إليها كلها استوفى الطبقة التي هي أعلى من أمانة جماعة أيضا
خالها أقرب منهم فلن ينقل نصيبها الجواب بتنقل نصيبها من ريع الوقت خالها لافقطة عملا بقول الواقف
الأقرب فالأقرب دون من في درجتها وأولهم هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الأقرب في الدرجة تحت
تعدون الدرجة فقد هذا التي قوله لمن في درجته موافق قوله الأقرب فالأقرب فيجب إعماله موافقا عن الألفاظ
إعمالا لشرط الواقف ما أمكن إذ شروط الواقف كمنصوص الشارع في الأعمال كذلك ولوا على نصب
الزوجة عن غير ولد خالها التي ليست في درجتها ولن شارك خالها في درجتها عدم الأقرب فيهم لا لغبا
قوله الأقرب فالأقرب بأصاح أمكان إعماله بتقدم الحالة في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالها ودون
من هو أعلى درجته من خالها المذكورة والترتيب يتم لا يشعر بأصاح من هو أعلى درجته من المتوفى نصيب
المتوفى فلا صلاحي كونه يقتضيه اذ قلوا الدرجة وتزاولا لا دخل في الترتيب ثم مع قوله على ان من مات منهم
الح الأخرى انه في صورة الواقف المذكورة في السؤال الوفاة أحد أخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن
الابن يرث نصيب أبيه المتوفى إلى أبيه من أبيه عملا بقول الواقف على أن من مات منهم المخرج وجوده أبيه
الذي هو أعلى من في الدرجة فلم أنه لا دخل في الدرجة مع الترتيب ثم بعد قوله على أن من مات منهم المخرج وهذا
ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره فانه لم يأت في ذلك ولا اعتمد ما ذكره كتبه من الحلي
(أقول) نقل المؤلف عقب ذلك سؤالا آخر وقدره من تبين على أن من مات منهم عن غير ولد ولا أسفل

للامام لا يسبغ ولا يجوز لانه لا يرى الجرحه وقيل انه قول السك فاقصاره على ذلك يمنع تعرضهم لجوارح المزارع والتعرض اليه
بشيء مما ذكر في السؤال ويقتضى به ظلم ولا لايحل بحال ولا حول ولا قوة الا بالله الم المرجع والمآب (سئل) في أرض خراجية أتى عليها
السيل حصا بعض أجزائها وترك ربابها زرعها مع امكان اصلاحهم لها هل يجب عليهم خراجها والوقف عليها ولا يعذرهم بذلك الزرع عسب
ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرهم بالتارك مع امكان الاصلاح قال في الحاشية وان كان في أرضه منقوض أو طرأ فادأه أو سوا
اللاف أو سوا لا يشتر نظر ان أمكنه ان يقطع ذلك ويجعلها زرع فيعمل كان عليه الخراج وفيها بعده بقل وان كان في أرض الخراج قطعة

أرض مغلقة لا يخرج من الأرض ولا يدخلها إلا ما كان عليه من أجزائها وان لم يكن فلا يخرج عليه مائة في شهر أو مائة أو علم (سئل)
عن ما حكم غزاة إذا أخذ خراج القاصم من الزرع مدة سنين ما استحق الأرض بأن ظهر ثم قتل أو ما داهل يؤخذ من الزرع ثانياً لا ما يخرجون
من الهبة (أجاب) تدخر جوامن الهبة ولا يلزم دفعه ثانياً صرح به في التاخرية واثباته (سئل) فيما إذا أصاب الزرع أفتى أرض
الخارج بنوعيه هل يستأجر أم لا مثل الزرع الكرم والربطة ونحو ذلك وكذلك في أرض (١٦٧) العشر أم لا (أجاب) في التوتون والشروح
والقناوى إذا أصاب الزرع

منه عند نصيبه إلى من في جرحه من أهل الوقف المتناولين به يقدم الأقرب في ذلك إلى التوفي فالأقرب فالت
منهم شخص عقيباً وليس في جرحه من المتناولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتناولين جرحاً لا يخرج من
الدين بن أحد فهل يعد نصيب الشخص التوفي إلى الدين المذكور ويختص به زيادة على حاله من أصل
الوقف لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعد نصيبه إلى الدين المذكور ويختص به لكونه وحده
أعلى الطبقات من أهل الوقف ككتبه الفقير محمد العمادى المقتضى الشافعى عنه قال المؤلف وبجمله
أفتى أحمد أفندى المهندى والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الحنبلى والعلامة الفقيه الشيخ عبد الفتى
النابلسى معاً على أن يعامل به كالأرض فيستوطنهم الموقوفون وهو كالأرض في مخالفتها أفتى به الحنبلى ووجه ما هنا
أن قوله يقدم الأقرب في ذلك إلى التوفي فالأقرب قبل لاهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يقال إنه يجب
أعمال شرط الواقف ما أمكن ولا شأن بالقدرة إذ اتفق أن التبدؤ كد كونه قد أقبله الأقرب في ذلك
فإن اسم الأشراف راجع إلى الدرجة فالحاصل أنه قد لا شرط لا شرط مستقل نامل (أقول) ووجه الخلاف
أنهم لم يذكروا أن الدين المذكور أقرب من غيره بل أعطوه بعد كونه من أعلى الدرجات فدل على
عدم اعتبارهم الأقرب بحيث فقدت الدرجة فتعدى نصيب التوفي إلى أعلى الدرجات وإن كان تحت من
هو أقرب إلى التوفي منه وهذا أصل من المؤلفات إلى إلغاء الأقرب بحيث فقدت الدرجة وقد أفتى بذلك أيضاً
وقال وأفتى مثله شهاب الدين أفندى العمادى والخير الزملى والذى أفتى به شهاب الدرس أفندى فى وقف
مرتب بتم إلى أن من مات من غير ولد فنصيبه من في درجته الأقرب فالأقرب إليه قلت شخص منهم اسمه محمد
عمر وغيره وليس في درجته أحد ولا موجود من ذرية الواقف عداً إلى التوفي المذكور وهو خاسكة بنت
بد الدين بن الواقف وعمة التوفي وهما أمتان متروكاً بنتا محمد بن بد الدين المذكور وإن بنت محمد المذكورة
وهو عبد القادر بن توك بنت أبي بكر ابن الواقف فأجاب بأنه ينتقل نصيبه إلى خاسكة خاصة حيث لم يكن في
درجته التوفي أحد بعد والده ولم يذكروا أن حكم من مات من غير ولد لم يكن في درجته أحد فكان الشرط
منقطع الوسطا فراجع الحكم إلى أصل الوقف المرتب المقضى لأن يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى
ولا شأن أن خاسكة أعلى درجته من المذكورين فلا حرج أنما اختصت بنصيب محمد المذكور وكتبه الفقير
شهاب الدين العمادى ولا يخفى أنه هذا مخالفاً لأفتى به أولاً كالأمة الحنبلى فقد ناقض المؤلف نفسه
حيث أفتى باعتبار الأقرب بالمسروطة ثم أفتى بالعالم وأقدمنا قبل أو راق ما نقله المؤلف من العلامة عبد الرحمن أفندى
الدين حيث أفتى بالغنايم أيضاً وأصل نصيب التوفي إلى أعلى الطبقات وواقعه على ذلك الشيخ خير الدين
وقد منان الصلابة للترتب لا رد على مقتضى الشافعى عبد الله أفندى بن العلامة عبد الرحمن أفندى
العمادى المذكور في رسالة سماها بالاسم بأحكام الأرقام ونسب الشافعى فلذلك كراهية لها ثم ذكر
ما يخص في هذه المسئلة فتولى ذكر الترتيب لاجواب الشيخ عبد الله أفندى قد مناه قبل أدوا وهو أنه
ينتقل نصيب الصغير والصغير إلى زبور بنى في الوقف إلى ابن الواقف وبنت الواقف لكونها أعلى طبقتين
غنية أهل الوقف علماً بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون حال الصغير ودونهم الصغير وعمة الزملى زبور بن

والقناوى إذا أصاب الزرع
أمة سماوية لألواح كالقرف
والقرف وشدة البرد والحق
البرازى الجراد ذلك حيث لم
يمكن دفعه ولا شأن بالدرجة
والقارة والقردة والنسل
كذلك ومرس كسبرين
علماً ثانياً بعدم السقوط في
القردة والسباع والأفاعى
ونحوها حيث أمكن المنع
إذا علم عدم القدرة على
الدفع ولا تسرق بين خراج
الوظيفة والقائمة والعشر
بسل بالادنى في الآخون



لما قل ذلك بعين الخاروج
فهم ما كان هذا الحكم أول
ومثل الزرع الكرم والربطة
ونحوها وهذا الصحيح

والأقرب إلى العدل والإيعاز الظاهر وقد صرح علماً بأن هذا الباب أنه مما يحمد من سيرة الأكرام إذا أصاب الزرع آفة فغرموا له
ما أنفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شرى لنا في الخسران كالمحور شرى لنا في الربح وإذا لم يعطه الإمام شيئاً فلا أقل من أن لا يعمره الخراج والله أعلم
(سئل) في أرض قرية فيها المزارع وهي وقف أو مائة من حمرة الساعات عرس أهلها السابقون واللاحقون فخير أن يتوابعوا بالتولين
قد عاودنا غاب التمسك عليها وأن جردنا زيتها وأخافوا عليها الهلاك فتدولع به بغير إذنه والانتهاط عليهم في حصة الوقف ولا
يصدهم في مقالهم فهل التول قوامهم في ذلك وهل عليهم عقوبة جلدية في غيبته بغير إذنه أم لا (أجاب) القول بقره في ذلك لأن كل منصرف

عندنا إذاً كلهم يؤثرون عند أي حادثة تعالوا لنعدهم أجمعهم الله تعالى ومن كل الفرس سواء كان متروكاً أو غير متروك وسألتهم ومنهم من أخذوا الجزية منهم وهذا الاسم لا يستطاع الجزية عنهم ولا يؤخذ منهم وثني عري ومن دوسي وأما أو عبيد وسألتهم ومن وأخي وقدر غير معتدل وأهاب لي أخاها وسئل العبد المذنب أن أم اللود مثل الزنس والاعجى المفاجئ ومقطع الدين والرجلين والشيخ الكبير والعازق وتسعة على الإسلام والموت والتكرار لا تحبيل من هذا أرسله على (١٦٩) يدنا ثبتي في أصح الروايات بل يكلف أن

ووثب ما بنفسه قائما والقاض
أعدو في رواية بأخذ بتأنيده
وهسزه هو أو يقول أعط
الجزية ياذي كذا في الهداية
لأنهم مأمورون بأعطائها
لأنهم صاغرين وبجث
الجزية في طو ل فتشصر على
ماذا كثر روايته أعلم (سئل)
في ذبي ما لأن تركه هل
تطالب ورثته بجز بته أم لا
(أجاب) لا تطالب ورثته
بجز تمن مالهم بالاجماع
أما عندنا فالتسقطها بالموت
وأما عند القائل بعدم
سقوطها به يقول إنما كدتن
الادعي ولا يلزم الوارث
وفاءه من ماله والقول قول
الوارث بيمينه لم يترأ ما لا
رواه أعلم (سئل) في اصرافي
غائب وعليه جاليت هل تلزم
ورثته أو أخاصها أم لا (أجاب)
لا تلزم الجالبة إلا من هي
عليه فلا يطالب بها أب يأنه
ولا بن بأية منها كالدين
الشرعي الثابت بذمة
المدين لا يطالب به أحد
غيره رواه أعلم

يدفع نصيب المتوفى المذكور لأهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف
لا يختص بذلك النصيب الأقرب إلى المتوفى من الهوجة العليا وأغبرها حيث قد
أهل درجة المتوفى لأن الواقف يعطى نصيب المتوفى بإطلاق الأقرب بل لأقرب خاص
يرد ووجه تخصيص الكلام الواقف على الس فيه قطعان العامة الأخيرة حيث شقت
نسباً إلى من حيث لفت الأقرب بية ينقل نصيبه إلى جميع المتأولين من ربيع الواقف
الطبقة العليا فقط خلافاً لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلالي عن
آ نغانم أن أنه يسقط سهم الميت وتقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله
بل يجعل أرضه موقوفة على نفسه ومولده ونسبه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة
على وصفي ماتنا سألوا على أن يبدأ بالبيان الأعلى منهم ثم الذين بأنهم بطانة بعد بيان
البيان ومنهم وكلما حدث الموت على أحد من وادي و وادي و أولادهم فخصيبه
ونسبه وعقبه بطانة بعد بيان وكلما حدث الموت على أحد من وادي و وادي و وادي
و وادي و أولادهم ولا تسلا ولا عقبا كان نصيبه رجعا إلى البيان الذي فوقهم قال
ط الواقف قلت فإن لم يكن بقي منهم أحد قال رجوع ذلك إلى أصل العلة و يكون لمن
ساق واختصر في الأساف بقوله و لو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك
سما رجعا إلى البيان الذي فوقه و مان واحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يذكر
و وادي و أنسل شيئاً يكون نصيبه رجعا إلى أصل العلة و جازي باجرها و يكون لمن
أكن منها شيئاً لا بعد أنقراضهم لقوله على وادي و ونسلهم إذا اختصره
قال و لو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبهم فوقه ولم يكن فوقه أحد
الأصل الدلالة لا الفقراء ما دام نسبه باقي اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث
نصيب المتوفى يرجع نصيبه إلى أصل العلة كالأوصاف ولم يبين حاله من مات منهم
ولو وجد جاء تشاؤم في حق طبقات مثلاً و بشرط الواقف انتقال نصيب من
نسبة الثاني فوقه فمات من أهل الطبقة الثانية رجع نصيبه لأهل الأولى فان
لأهل الثالثة والرابعة وانما استدلوا بخصيص به أهل الثالثة وأن كانت هي الأعلى
تناووا ما إذا بشرط انتقال عبيد لأهل درجة ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه
لهم وهم وتقسيم العلة بينهم ما على المستحقين بقدر أنصائبهم كان هذا المتوفى لم يوجد
الترتيب بين الطبقات المستفاد ثم أو بقوله طبقة بعد طبقة لأن معنى الترتيب
الامتصاص التي تليها سوى أولاد من مات من أهل العلية فصار كون أعمالهم ومن
الزمان خوفاً لأولادهم أو لأولاد في الطبقة الثالثة وثأكون أهل الطبقة الأولى في
فعلة الواقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حي أو أخذ نصيبه منها يدفع

(باب المرتدين)
(سئل) في شقي لعنني
الله تعالى سيدنا ابراهيم

(٢٢ - فتاوى حامدية - اول) الخليل الذي اثنى عليه ائمة الجليل في القرآن الكريم ما به اذ اطلقه فإذا ترتب موهل
 اذ اذاعة نائبان قبل نفسهما اجتمعوا قال يدفع عنه موجب الرداءة هو القتل وما الحكم فيه (اجل) قتل حد او لؤة به اذ اطلاق في البرزاية
 وعبراهم كتب الفتاوى والفقهاء بها وتروى العبادات على تعالي غفر امرأته ومحمد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه اعادة
 اصلاحه وانصدم كالكافر الاصل والموالد بها قبل تحدد انساك بانومه بعد النكاح كنهه الكفر والنزاهة ان تحككه الشهادة على العادة
 لا يحكمه ما لم يرحم عليه لان نائبان اجل العادة لا يرفع الكفر ويؤمن بالنوّة ولو رجو عنه ذلك ثم ردد النكاح وزال به مع محب

ينفرد به المرتد لاحق نفسه
 لغريمه من الاكسين ولكونه
 يشرا فلما اذا شجعه عليه الصلاة
 والسلام سكران لا يعي
 ويقتل حدا وهاذا مذهب
 أبي بكر الصديق رضي الله
 تعالى عنه والامام الاعظم
 والبدري وأهل الكوفة
 والمشهور من مذهب مالك
 وأصحابه قال الخطابي لأعلم
 أحدا من المسلمين اختلف
 في وجوب قتله اذا كان
 مسلما وقال بصنون المالكين
 اجمع العلماء على ان شاعه
 كافر بحكمه القتل ومن شك
 في عذابه وكفره كفر قال
 الله تعالى ملعونين أيضا
 نغوا انذوا وقتلوا قتيل
 ستة قاله الآية وروى
 عبد الله بن موسى بن جعفر
 عن علي بن موسى عن أبيه
 عن جده عن محمد بن علي بن
 الحسين وعن حسين بن علي
 عن أبيه انه صلى الله عليه
 وسلم قال من سب نبيا فاقوله
 ومن سب أمي فاضربوه
 وأمر صلى الله عليه وسلم
 بقتل كعب بن الاشرف بلا
 انذار وكان يؤذيه صلى الله
 عليه وسلم وكذا أمر بقتل
 أبي رافع اليهودي وكذا

القتل والاولاد وهو القتل الاولاد اسير رسول صلى الله عليه وسلم أو واحد من الانبياء عليهم السلام يقتل حدا ولا يرمي به
 سواء كان بعد القتل عليه والشهادة أو جاءه بآثام من قبل نفسه كالتزديق فانه حد وجب فلا يستعطا ثوبه ولا يتصور فيه خلاف لاجل حاله
 قتل حتى العبد فلا يستعطا بالثوبه كسائر حقوق الاكسين ويحد التقف لا يزول بها الثوبه بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حتى اه
 تعالى ولان النبي شمر بالبشر حتى تطعمهم (١٧٠) العرة الامن أكرم الله تعالى والبارئ منه عن جميع المعاييب بخلاف الارتداد لانه مع

اليه فان خرجت غلة ستوكان بعضهم ميتا سقط نصيبه ميتا وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا
 كان الواقف شرطا تنال نصيب ذلك الميت الى أحد فينتد ينظر ان كان ذلك الاحد ميتا وجود دفع اليه نصيب
 الميت من الغلة وصار كانه لم يمت والاقبقت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها الاجاء ولا يقتضى
 الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يتخلفه في نصيبه اذا لوجه
 لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية
 أو الثالثة مثلا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثرهما كان يأخذهم والواقف انما شرط دفع
 نصيب أسهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا يلزم بآدمهم على أبيهم لانقول ما يخصهم من نصيب ذلك
 المتوفى الذي يلزم بوجدهم يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن
 غلة الوقف مدتر بدني ستوقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوه في حياته يبلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم
 لما مات كثر غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما أما كنت تدفعها لأولاده فكذا اذا قل من
 يستحق الغلة وهذا كله قبيح للعقول وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى
 المذكور الى أعلى الطبقات قطعا فان كان بمجرده سهمه فقدأ وصحتنا كمالنا لخاله وان كان بالقتل عن أحد
 فليذكر كره لنا حتى يقابله مع من تقدر اعنوه وقالوا انخفاف كبير في العلم يستدعيه ونحن نقول انما قلنا عن
 الخصاص الذي ادعى بغضه أهل الوفاق والخلاف وصار عمدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه
 صاحب الاسعاف شعر أولئك آباء فخني عنهم * اذا جعنا باجر بالمجامع
 والحاصل أن الوقف اذا كان من تباين أو غير مرتب وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد
 أو شرمه صرفه لاهل درجته وأولعبرهم ولم يوجد المشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى ما صارف الغلة
 ولا صرف الى الفقراء لوجود الوقف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كتحديد مناع الاسعاف
 لكن يبقى حقيقة حق يحصله فوع قوفق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب والاقر فثارة يقول ان في
 درجته الاقرب والاقر من منهم فهذا لا شك أنه جعل الاقرب قديا في أهل الدرجة فثبت فقدت الدرجة لفت
 الاقرية لانه اعتبر الاقرية في نوع خاص وهو أهل درجته المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله
 منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بلا محاقبه وثارة يقول يقدم الاقرب والاقر والمتبادر
 منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضا لاطلاقا ولكن يحتمل أن وادته تقديم الاقرب مطلقا
 بقرب منقطع محاقبه بقوله يقدم وكأن الخليل لحظ هذا المعنى فاعترا لاربية عند فقد الدرجة ولكن
 لا يلحق أن أصله أفضل التفصيل أعني افضد الاقرب بمخوفة بتقديمهم والضرع فيها عاد الى أهل الدرجة
 وثارة يقول يعدم في ذلك الاقرب والاقر بقوله في ذاتنا شاره الى أهل الدرجة فتعزله قوله منهم ويحتمل
 كونه اشارة الى النصيب أي يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب والاقر وكان الشر نلنا لحظ هذا
 المعنى فاعتبر الاقرية حيث فقدت الدرجة لكن لا يلحق أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بل دليل الصلح
 المقدرة فان تقدم بها منهم أي من أهل الدرجة فكلنا ولو قدر عثمان أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد

أمر بقتل اس نخل به هذا وان كان متعلقا بآثار الكعبة ولائلا المسئلة تعرف في كتاب الاصادم المسائل على شام الرسول وفي
 انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب فتنو يتم مقبولة في الفناء والا حرة الاجماعا الكافر بسببى وبسبب الشين أو واحد هما بالسبع
 والزيادة على آخرا منه والمسئلة مقرره مشهورة في الكتب غن عن الطناب والحاصل فهو اوجب قتل مثل هذا النبي المتهور في حق مثل
 النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم (مثل) في مسلم سب سبب شق الله تعالى اجعين مجاز رسول القرب والعين وشبهه
 وسط السوء مر سبكا اعظم الموقوف فالحكم هذا الشق الذين أتوا ماجورين (اجاب) حكمهم معكم المرتدين وبه صرح في السنف

قال من سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من تدوسكم محكم المرددين ويقبله ما يغفل بالزندان ومن طرح هذا الاطلاق في مكانه
 المسيحي يعني الحكماء حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أغضبه كان ذلك منعدوذاً وحكمه محكم المرددين وفي الاشياء
 والنظائر كل كافر نابتو به متقبولة في الدنيا والآخر الا سخر الاجماع الكافر بسبني وبسب النبيين وأرادهم الخوف في البرزخ وفي المرد
 ويؤثر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح والرجوع موجب الكفر والارتداد (١٧١) وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله

عليه وسلم أو واحد من
 الانبياء عليهم السلام فانه
 يقتل حد اولاً توبة له أصلاً
 سواء كان بعد القتل عليه
 والشهادة أو جاء ثانياً من
 قبل نفسه كمن تردى فانه
 حد وجب فلا يسقط بالتوبة
 ولا ينقص في خلاف لأحد
 لانه حق تعلق به حق العبد
 فلا يسقط بالتوبة كسائر
 حقوق الا كسب وكسبه
 القذف لا يزول بالتوبة
 بخلاف ما إذا سب الله تعالى
 ثم ناب لانه حق الله تعالى
 ولان النبي صلى الله عليه
 وسلم بشر والشرع جنس
 تلحقهم المقتضى الامن أو كرمه
 الله تعالى والبارئ من زمعه

واقفة
 زوجها



جميع العايب بخلاف
 الارتداد لانه معنى يفرده

وفي درجته جماعة في غيره رجل أقرب ليس من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الأقرب البعدون
 أهل درجته ولم تر أحد قال بذلك أصلاً لتعين الفاء اعتبار الأقرب في بحث فقد ثبت المردة وصرف نصيب
 المتوفي إلى مصارف غلة الوقت كما سمعت التصريح به ولا يخص به أهل المردة العليا خلافاً لما ذهب اليه
 الجماعة المذكورون ولا ينفك عنه الف المتوفى فان قلت قد أفتى الخبير الرمي في ثنائه بما تقدم عن الجماعة
 المذكورين وهله بقوله لا ينقطع الذي صرحوا به بصرف إلى الأقرب لواقف لانه أقرب لغرضه على
 الأصح اه فهذا يقتضي أن ما قلته من الحذف وغيره مخالف للاصح في ذلك مستند على دعوى قلت
 لم أر أحداً من أهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف إلى الأقرب للواقف وإنما قالوا يصرف إلى الفقراء ما ذكره
 هو مذهب الشافعية وكأنه سبق قلبه ذلك أو أنه عليه مذهب عذبه غيره يؤيد ما ذكره نفسه في ثنائه
 الخبير به حيث قال والمنقطع الوسط فيمخلف قبل يصرف إلى المساكين وهو المشهور عندنا والمطافير
 على ألسنة علمائنا ثم قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء
 وأما مذهب الشافعي فانه مشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف اه ولا يخفى عليك أن مسلماً تلتنا هذه
 ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه بل هو من قسم المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا قال في الاسعاف
 يكون نصيبهم أجمعاً إلى أصل الملة ولا يكون للمساكين شيء الا بعد انقراضهم أي المستحقين لقول الواقف
 على وادى ونسلم أبداً اه والمنقطع إنما يكون حينئذ يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الأول
 وصورته مالي الخائصة لوقال أروعي صدقة موقوفة على من يحدث في من الولد وليس له ولها بصحة هذا الوقت
 وتقسيم الغلة على الفقراء من حديثه ولابد من القسمة ثم عرف الغلة التي توجد بعده إلى هذا الولد ثم قال ولو
 قال أرضي صدقة موقوفة على بني وبنات أو أكثر فالغلة لهم وإن لم يكن له الابن واحد وقد تجدوا هذه
 نصفها له والنصف للفقراء الخ فخالل الأول منقطع الأول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع الوسط
 فنقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الآخر فهو حيث تنقضى الزرية أو الجماعة الموقوفة عليهم بأعيانهم
 ويؤول إلى الفقراء وقد أخذت هذه المسئلة حقها من البيان المنكشف عن القلم فيما بين الجريبات (سئل)
 فيها إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولادهم وأصلهم وأصلهم للزكوة كمثل خط
 الاثنين على الشرط والترتيب المعين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من جيب
 الطبقة العليا السفلى من مائة مائة فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لأهل الطبقة السفلى حتى يدام أحد من
 العليا (الجواب) يعمل بما ذكر (سئل) في واقفة أنشدت وقفه على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على
 زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم وذريته وبسببه وعقبه على
 الفرقة الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنين وبنات ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم
 ماتت البنات عن الابن الثاني عن أولاد فهل يعود نصيبها إلى شقيقها أم إلى أولادها (الجواب) حيث
 رتب الواقف فيعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود إلى أولادها مادام شقيقها موجوداً قال في الاسعاف
 من باب الوقف على الأولاد والأولاد والأولاد ذكر البطون الثلاثة ثم قال على الأقرب بالأقرب وأولاد

المرد لا تعلق فيه لعبر من الادميين ولكونه بشر فلو كانا شقيقه عليه الصلاة والسلام سكران لا يفتي ويقبل أو ضاذاً وهذا مذهب أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاثني عشر والبدوي وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الحنابي لأعلم أحد من المسلمين
 يختلف في وجوب قتله إذا كان مسلماً قال سحران المالك أجمع العلماء أن شامته كافر وحكمه القتل وإن شئت في عذابه وكفره كقوله قال
 في الله تعالى ملعونين أي بما عتوا وأخذوا وعتوا فليس الله إلا له عز وعبد الله بن موسى بن جعفر بن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن
 محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبيه صلى الله عليه وسلم قال من سب سباً فاقبله ومن سباً أحبب فاضربوه وهو أمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الأشرف بلا نذو وكان يذبه على الله عليه وسلم وكذا امر يقتل أقرع اليهودي وكذا امر يقتل ابن سحبل
 بهذا وكان متعلقاً بأشار الكعبين ودلائل المسئلة تعرف في طلب الصوام الأسفل على شاتم الرسول ثم ما مضى وفي فتح القند وما يقرب من هذا
 ونقله عنه صاحب الجرد والله أعلم (سئل) في نصران ذي غير أعل الجنب الرابع النجدي صلى الله عليه وسلم بالسبب هذا يلزمه شرعاً خصوصاً
 إذا كان قصد غيظ المسلمين ومدة (١٧٢) النصيرية ومدة الإسلامية (أجاب) يبالغ في عقوبته وتولي بالقتل فقد صرح على أن إنباه

يجوز الترفي في التمسز وإلى
 القتل إذا عظم موجباً وإى
 حق من موجبات التعزير
 أعظم من سب الرسول صلى
 الله عليه وسلم وهذا الذي
 تمسك به نفس المؤمن
 فيجوز لحكام المسلمين قتله
 كى لا يضر أعداء الدين إلى
 إحقاق أئمة المسلمين بسب
 بهم من الكفرة المتردين
 وعلى الله سبحانه وتعالى
 إصلاح الأحوال والاحول
 ولا تقوا لله الله العلى العظيم
 الكبير المتعال والله أعلم
 (سئل) عما نقله الزاهد
 في ماويه بقوله شيخ قبله
 في الخروج إلى دار الحرب
 تجسس أقال الكفار ودار
 الحرب خير من دار السلام
 والمسلمين فان أراد به أن
 الرجعة أكثر لاضرره وان
 أراد به أن دينهم خير كفر
 قال ولا كلام في هذا وجه
 أحسن منه أن الكفار خير
 من المسلمين في المعاملات
 والتجاراة لقله خباياهم
 وغرهم وقلة الظلم على
 التجار وعدم أخذ ولاهم
 أموالهم بغير حق أو يمن
 يحس وهو الظاهر لا كثر
 أنه لم كانوا خيراً من المسلمين

على ولدى ثم على والد ولدى ثم ورم أو قال بطنا بعد بطن يسد أعماجه أبه الواقف ولا يكون البطن الأسفل
 شيئاً ما بقى من البطن الأعلى أحد اه ومشله في الجانب من باب الوقف على الأولاد والأقر باه ومثله في
 الخلاصة والفرار به وقد أجب العلامة الحبر الرولى عن مثل هذا بقوله لا يثنى لا ولاداً ولا ولاداً واقف
 مادام أحد من أولاد الواقف ذكراً كان أو أنثى ترتب الاستحقاق بهم مؤ كداله بقوله الطبقة العليا
 تصحب السفلى الم والمسئلة أضاف فيناوى الحائز في موضعين (سئل) فيما إذا وقف شخص وقفاً
 من مضمونه المظن أنه أن الوقف المذ كود تحرى أجوره ومنافعه على السادة لا شرف بن أبي الجآن
 الحسينى وعلى أولادهم وذويهم من أولاد الظهور ودون أولاد البطون والأثان من شخص من ذرية
 الواقف عن غير ولدوه أخت شقيقة عتو بقية مستحق منافع الوقف المذ كور من القرية بالذ كورة فهل
 حصة المبت المذ كور تدعى أخته المذ كورة أو عطاها على بقية القرية المذ كور من موت من أهل
 الوقف حيث أطلق الواقف ولم يتعرض للذكر من مانع غير ولدوا ما حكم الله تعالى في ذلك أقرنا
 (الجواب) الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذ كور بين جميع مستحق الوقف من أولاد الظهور
 بالسوية ولا يخص بها أحد دون أحد وأخت المبت تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله أعلم كسبه
 الفقير يحيى الهنسى الخفى حتى صه الحمد لله ما أجابه مولانا هو الجواب كسبه أجد بن نوس الفشاوى
 الشافعى الحمد لله الجواب كاملاً بأجابه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب كسبه الفقير أجد بن على
 الواقف الخليلى عى عنه في واقف وقف وقته على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد
 أولاد أولاده ونسبه وعقبه المذ كور مثل حذ الانسين ثم عى جهة بركة لا تقطع فهل كل من له استحقاق
 ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من بدله به حسب شرط ترتب أرتب أجد بن نعم يستحق الجميع قد قسم بينهم
 بحسب قائلهم وكثرتهم يستحق الابن مع وجود والده من ذواى العلامة شعير الدين الرولى (سئل) فيما إذا
 شرط واقف وقف أهل أن من مات من الموقوف عليهم من غير ولد عاد نصيبهم من ريع الوقف إلى من هو في
 درجته وذوى طبقته من أهل الوقف بقصد في ذلك الأقرب فالأقرب إلى التوفى ثم بالان من شخص من
 الموقوف عليهم من غير ولد وترك أمماحاً لمن معه العصبية انتهى هو من جهة الموقوف عليهم ثم وضعت
 الحامل بتتابع شهر من موت الشخص الموقوف ومن طالع العلة وليس في درجة الشخص أقرب إليه من
 أخته المذ كورة التي كانت حلالين مونه فهل يعود نصيبه لاخته المذ كورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث
 كان الحال المذ كور (سئل) في وقف آخر مشروط به كذا كرتبه فان من الموقوف عليهم امرأة
 وليس في درجتها وذوى طبقته سوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير بمنزلة نسل بطيهم أصولهم
 والسكى في القرب الساسا أفيصهم أولاد بنت عم أمها البعض أولاد بنت عم أمها البعض أولاد بنت عم
 أمها والبعض بنت ابن عم أمها لخال من أهل الوقف المتساوون من أهل طبقة أعلى من طبقتها يزعم أن
 نصيبها من ريع الوقف ينتقل للسعدون أهل طبقتها المذ كور بن كل بن بنت نصيبها من ريع الوقف
 (الجواب) ينتقل من هو في درجتها وذوى طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا في القرب سواء عايد بشرط

في المعاملات المذ كور أن أسهم على تقوى وأساس الكفر على غير ذلك هل له حكمة ظاهره أو بسبب جلى (أجاب) انظر الواقف
 ان السبب في ذلك كثره تعرض المسلمين لهم خشية فواتهم من يد فوجدوا المقرون بالاداء لا الهية بخلاف الكفر أنه من قوتهم
 و سترهم وترك شعير هو وليتر من مقله الله تعالى عن سواء العاير بقى والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئاً فقال له جاءني الذي
 صلى الله عليه وسلم لم ألت ولا تحوذي كثر أم (أجاب) لا في جميع النصوص والامر شخص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو
 بشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كثر وقد أثنى به من استصفا السبكي وزعم أنه يدل على التعظيم وباه متف بلو

وإنه لو قدر حبسه ومناقضه وعدم قبوله إلا ليكره فقد شفع في خضاب يوم تقبل كجنى في مشرقه وثلاثا عشت خضاباً وحلوا أبو ولقد الله أن أمرني قال لا ولكن أشفع قالت لأحاسق في ما جفع المذاهبان على عدم كرمه والذى يظهر أنها جاعدة والله أعلم (سئل) في رجل يدعى العلو يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نظرت إلى امرأته أو أعمت حبله لم يجد دفن وسواه كان أبو بكر بن زيد بن جهمال إذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقص احترام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام يترتب عليه (١٧٣) بذلك حكم الردة مقام علمها مقام على

الواقف ولا شيء فالحال من ذلك حديث كان لحال ما ذكر (سئل) فيما إذا وقف يدوقه مخبز على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة فوعلى من سجدت لمجلس من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أن من مات منهم عن والده فمقتضى الولد إلى آخر ما ذكر في كتاب وقفه فإذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفا على من يوجد من أولاد الواقف وأنسألهم والحكم فيهم بالحكم في أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقرضت ذرية محمد والموجود الآن من ذرية الواقف ولدا ابنه هـ ما أحد وأبو الصفا وابنتان ابان الواقف هما حور وبس وسلميان فهل ينتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أحمد وأبي الصفا عدود در وبس وسلميان (الجواب) ينتقل لأحد أو أبي الصفا عدود در وبس وسلميان عملا بقول الواقف الحكم فيهم بالحكم في أولاد محمد وأولاد محمد الواقف فيهم مرتبة فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم إلى أولاد الواقف وأحفاد هذه والله أعلم (أقول) لما أثبت أن يقول بانتقال الغلة إلى جميع الأربعة لا يوجد من ابني ابنه وابنتي ابنه المذكورين عملا بقول الواقف عاد وقفا على من يوجد إلخ فإن لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب إنما يعتبر بعد النشور في الوقف لأن المرتبة لا بد له من مرتبة عليه والأربعة المذكورون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد فبعد الواقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وبعتبر فيهم الترتيب المستفاد من كلمة العاطفة والعطف إنما يكون بعد انحطاط عطفه فلا بد من كونه في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم غم فيحقق الترتيب بعد دخولهم أم قبله فلا بد من تحقق وعمل المؤلف لحظا المعنى الحاصل من العطف ثم وهو تقدم كل طبقة على التي لها بها حكم العطف ثم يقول الواقف والحكم فيهم بالمعنى أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الريلي الكبير الشافعي سؤالا حاصله فيمن وقف على أولاد الظهور مرتبة باسمه وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم ثم غم على الشرط والترتيب فبات أولاد الظهور موجودين من أولاد البنات جماعة متخافوا بالدرجات فأجاب بانتقال الواقف إلى أقرب البنات إلى الواقف وهذا ما يؤيد لما أجابه المؤلف فتأمل (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على نفسه وقفه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن غيره ولا نسل ولا عقب رجع نصيبه إلى من هو معه في درجته وذريه طبقته ثم على جهة برتسطة فبات الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولادهم جميع الواقف في جماعة من النسل والعقبين ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أحدهما من أولادها فعلى أولادها في النسل ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في الساعات النسل الولد وله الأولاد أم ماتت أسسوا ذكورا كانوا أو إناثا والله أعلم (أقول) هذا الجواب يحتاج إلى البيان لأنه لا بأس بما مراده على عادتنا في هذا الكتاب من الانحاف بفراد الفوائد وهو أن دخول أولاد الراتبين المذكورين مبني على مستثنين فقطال فيهما الجدال وذكر القليل والنال في أمثلة المسئلة الأولى فهي ما إذا شرط الواقف في الوقف المرتبة انتقال نصيب من مات عن غيره ولدا لمن في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كبحق الواقع في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولده إليه أم لا وقع نظيره في الفتاوى الحبرية فأجاب بقوله لا شيء

زبدي صلى الله عليه وسلم خلق زنبواً لم تلطعوا عمله بانه رب بطلاقها قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية
 اتي الله في قوله واسمك عاين زوبك وهو يعلم به عارفها وهذا الذي اخفى في نفسه ولم يرأه امره اطلاقاً لماعلم انه ستر وجهها
 ونحى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحق قول من الناس في ان تزوج زنب بعد زواج مولاه وقد امره بغيرها فاعلم انه تعالى على
 هذا العظم من انه خشي الناس في شيء قد اباحه الله تعالى به فان قال اسمك عاين زوبك فمع علمه اطلاقاً وعلم ان الله تعالى احق بالحكمة
 في كل حال ثم قال فاعلموا وهذا القول الحسن ما قبل في تأويله لا يقوه الذي عليه اهل الحق من المنسرين والعلما على استحيين

تأخرهم والاعاديهم من الاملاء التي يريها الصافي اي يفر من العرب ويغيرهم قال فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي ربه امره ان يذبحوا اطلاق بعض الحسن يعني الفتية عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بجملة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا واستخف بحرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف الغاب عن وجه الخطا والصواب في هذه المسئلة وفي اسباب الزول قوله تعالى ما كان على النبي من شيء مما فرض الله (١٧٤) أي ما كان عليهم انهم فيها اباحه الله تعالى ولا اعتراض لاحد عليه فيه سنة التي

الذي خلوا من قبل من الاتيابه وبتلناه لهم عليهم السلام كدارد وسليمان وهذا انما ليس فيه نص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا في منصوص ما كان او غير معصوم فلما نظر الذي صلى الله عليه وسلم الى امره ان يذبحها قلبان طلقها زبدت زجهوا والباح لا ينجسها منه والله تعالى اشهر انه ما كان عليه فيه من حرج ولا جاح لا سباني الامور الجارية الشرعية فكان جوايا للمعنيين وقد طاقها زيد وخطابه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى ابدلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت قالت الامر لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ان الله عليه وسلم اه باختصار خطبته صلى الله عليه وسلم وتروجه اباحها بعد ذلك بكتاب القائل كان اداسا الى امره ان يذبحه حلفت بحمد الله ما وبخل بها بقره القائل شكاه بين العوام تة صا لمقام الرسول عليه افضل الصلوة والسلام هذا الكلام ان يقتل بعدن عطفه في الاسواق ولا تقبل له قوبة عندنا كانت عليه علموا بالاعلام والله أعلم

الرجل (سئل) في رجل ذبح لا خوتوى شر فقتل شيم الاسلام فرماها الى الارض ومرفهاوا شتمها اها فاذا يلزمه شرعا (اجاب) صرح كثير من علمائنا انه رد على لعرفي . وادامك راجعوا بالقائه فتوى على الارض حتى اتم خصمه أي بكره بالقاء الفتوى و قال اصحاب الفتاوى لو عرض عليه حقه فتوى الا فتم ذبحها ولو اذامه فتوى او رد قبل كهر لرد حكم الشرع وجازاها لانه يكثر بعير لفظ قبل ولو قال ليس كذا فن قال لا يلزم ذامه وادامك الشكر وهذه عبارة تجمع المصراين والرداها معا وورد عنه اراد ان لا يشربها الشرع واما

لو كان ذلك مع الاستمرار في الشرع والدين بغير باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويلا ولا شبهة أن الولي ثابتان استمر في الشرع الواضع
الجليل الجليل أعاد الله تعالى من المواقف وختم لنا ولا مسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في متروك على أوقاف سيدنا خليل الرحمن على
تيمنا وعليه أفضل الصلاة والسلام مسلكتا من الغلات ومنهم طلبة بغير طريق شرعي فكلوا إجماعهم عشرتهم لما قالوا الحاكم العرفي
المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغفروا له ليخضروهم مع (١٧٥) غريهم مجلس الشرع الشريف فغضروا

واستأفوا قاضيا للحاكم
الذي كوروا له فغضروا وأحضر
الجماعة قد عدوه مجلس الشرع
الشريف فقال لاذهب
لشرع وعاد فقال له الحاكم
أذهب إلى الشرع الشريف
فقال أألا أنظر هذه الدعوى
بالشرع وبما تقوله تعاليم
مستعجابا للشرع الشريف
وبما استغفاره بالبيننة
المعدلة لدى الحاكم الشرعي
واستمتع وتناول على الحاكم
السيد كورورج صوته
مستغفاه قائلا بالتركية
بيانه سولي محمد له بذلك
أيضا وهو في مجلسه وحصل
حكومتهم المولى فيهم من قبل
السلطان لماذا يرتفع عليه
حيث امتنع عن الذهاب
لشرع الشريف مستغفاه
وما ياتمه على ما صدقته
من سوء أقواله وشنيع
أفعاله (أجاب) قد تقرر بعد
علمنا الإسلام وهذا الامام
أنس استغف بشرع النبي
عليه الصلاة والسلام فقد
ارتد باجماع المسلمين ولزمه
أحكام المرتدين المقررة
المطروقة في الترتيب والشروح
والفتاوى المستعينة عن

الرجل يجعل أرضه وقفا على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به الحسبر الميلي وهي إذا وقف أرضه على فلان
وفلان ومن بعدهما على المساكين على أن من مات منهما ولم يترك ولدا كان نصيبه الباقي منهما مات
أحدهما وترك ولدا يرجع نصيبه للفقر الباقي منهما لأن شرطه أن لا يترك ولدا ولا ولدا الميت لأن الواقف
لم يجعل ذلك لولد الميت اه ملخصا فلم يعتبر مفهوم قول الواقف من مات منهما ولم يترك ولدا الخ إذا لم يعتبر
لا على نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المستثنين بأن الأولاد في مسئلة الحصف ليسوا من أهل الوقف
أصلا لأن الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحق المساكين وهذا ألقى المفهوم الذي لم يرمع من اعتباره
الغامض في الواقف وإذا خال من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلة أن الأولاد فيها من أهل
الوقف بنص الواقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شيء من المذهب بل في اعتباره العمل بقرينة كما
قررناه ولو كان عرضه انتقال نصيب الميت إلى من قد جرحوا من كل له ولد كما في في الخبرية لم يقيد بقوله
من مات عن غير ولد بل كان بقول من مات مطلقا هذا ما ظهر لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم *
وأما المسئلة الثانية فهي أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب وكذلك أدخل في نسل الأولاد
والزوجة وقد كنت عزم على أن أصنع فيها رسالة لما وقع فيهم من الاضطراب فاستعجبت عن ذلك بما
أحرره هنا فأقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعدما أطال في القول
ما حاصله أن يدخل أولاد البنات في لفظ الأولاد وأولاد الأولاد اختلاف الرواية في رواية الحصف
وهذا لا يدخلون في ظاهر الرواية لا يدخلون وعلمنا الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الزوجة والنسل
والعقب اختلاف الرواية وفي الخبرية بل كذا في كذا في اللفظ الأول والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد
ولا يدخل أولاد البنات قال وتضمن ذلك في بيتي وهما

آل وأهل وأولاد كذا عقب * نسل وجنس كذا ذكر به حصروا
فلا تدخل أولاد البنات قتل * فيما ذكر تقدم الذي كروا

قال ورويت بعض الناس بقوله أنه إذا قال على أولادي وأولاد أولادي وأولاد أولاد أولادي أن أولاد
البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول في المسئلة وبنات وليس الأمر كذلك فإن تعليل الأصحاب بذلك
ولو ذكر عشرة بطلون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين إلى آباءهم دون
أمهاتهم اه ملخصا وقد قال العلامة الميرزا في قاعدة الأصول في الكلام بالحقيقتان الذي عليه غالب المشايخ
أن البرية والنسل خاص بالولاد والبنات دون أولاد البنات وعليها الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنات
في قوله على ولدي وولدي قال في الحيف لا يدخلون في ظاهر الرواية بقوله بما الفتوى لانهم ينسبون إلى الأب
لا إلى الأم واعتمد في التجنيس وكذا اعتمد المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفي وقال وهو الذي يقتضيه
وأما ما قاله ابن كحل بأشوا الشيخ عبد البر بن الشيخ فهو بحثهم محمول على قول علم عند المقابلة لما قاله بقوله
المذهب بل ولا يسوغ لاحد الأخذ به لأن المقرر عند المشايخ أنه متى اختلف في مسئلة فاعلم بقوله لا أكثر
والأكثر عن عدم الدخول وما قاله الحصف بخالف لظاهر الرواية لأن عند انقراض أولاد الأولاد

الشرع والتبيين من وجه الإلهام بالجنس وكشف الشبهة والقتل لم يحدد الامام وغير ذلك من الأحكام هذا مما يتناقض بالاستحفاف
بالشرع والدين وأما ما يتعلق بإدعاء المسلمين وعباد الله تعالى في جميع مقدس صرح الكبرياء مختارهم الله تعالى أمين أنس أدى عبده يقول
وبعل ولو بعمر العيين عر في باب أولى ما وجد حيوحت وتعب أدنى بعض الالفاظ الحقة المستعملة لا استغفاه والإلهام المؤدية بالاستصغار
خصوصا بذوي المناصب المتلقاة من الحضرة الخاتمة فكان الله تعالى أوجب علينا عنايتهم وإزنا حاناتهم رحمهم علينا الاضفاء عليهم
والاستعانة بهم أذهي مؤدية في داخل الأحكام ومسادا مصم فوضع الإلهام في موضع لتكريم مصر فيجربوا الحكماء مع الأكرام

وعمل الاجتهاد ومن لا يفتي مع اتفاق لاديبه مع الحق ومن لا يفتي مع الحق فهو اثم محرم ومن بين النكاح من مكره والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق (سئل) في طائفتين الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المدين في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وجرحا قاتلا ثلثين لا تعمل بالشرع وانما تعمل بدعائم العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا (اجاب) ان قالوا ذلك اعتقادهم عدم حقيقة الشرع أو استغناء فلا ريب (١٧١) في كفرهم باجماع المسلمين ويجب ان يجري عليهم احكام المرتدين ولم يكن واحد

منهما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال نكحه حكم الشرع كذا فقال خصمه من بسم كاري كتم بشرع في كفره قبل لا ومعنى هذه الاقا تامل بالعادة لا بالشرع وبدا القول الاول بسم من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب واما عقوبة المدكورين ونمزيرهم واهانتهم فواجب على احكام المسلمين لان العرب والملاحين غلب عليهم اهدل الشرع والرجوع الى الدعائم ورجعوا فورا الى هدم الشريعة بالسكينة ان تركوا امرهم فلا يجوز واهمال امرهم فيما يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت العصاة دونة بسوفها في استقام وجدوا فيه شمس حتى شذبله وقام فالتصين على حكم المسلمين والاسلام وسائر ولائامه تدارك هذا الامر الخطر المشكوك وتلقى هذا الشان الصعب المذهل

والنقطة برة مشر هو دعاء الى الشرع المحمدي وترك ما عدا ما لا يزل الله به من سلطان ومن ابي وعادى منهم في الضلال بما يجب ان عامل بالقتل والوقل ودخول ولا تقوله الابانة المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمدنا في سائر الاحوال اللهم قومتين بماء النيرة وادع عده وبنيت قوتها بمسند السماء ان تقع على الارض آمين اللهم آمين (سئل) في رجل سكن داراه لثنتها والثلث اسحره من قبل ان يشرب كين يلبس ثوبا اذرا ما تستاجر حصة منه او تمه قبال لا قبل ذلك ولا ارضى به فقالة الحاك ارض بالسيرة فقال رسول الله وجب مغتبه به حيثما هو الشرع قد كسر ربنا ربنا جنتنا ولم يمتجدد لجماله ومراجه وتوجه

وكتب عليه بذلك بعض قول ثبت ذلك ككفره أم لا (أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك مما لا أعلم انك انت علام الغيوب يا علم ان علماء ناصرواني كتبهم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعالم اذا وقع اليه مثل هذا أن يبادر بشك في أهل الاسلام مع القضاء بصحة سلام المكره والاسلام بعلمه والكفر في عظم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بما جردا أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبر للشيخ زين بن جبير روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من (١٧٧) الايمان الا بما جردا أدخله فيه ثم ما يتقن انه ردة يصح بها ما يشك انه ردة لا يصح بها اذا سلام الثابت لا يزول بثلث مع ان الاسلام يعاقب في العالم اذا رفع اليه هذا الا يبادر بشك في أهل الاسلام مع انه يقضى بصحة سلام المكره (أقول) قدمت هذه لتعريف ميزانها فقلت في هذا الفصل من المسائل فانه قد صد كوفي بعضها عنه ككفر مع أنه لا يكفر على قياس هذه الملة فلتأمل اه وفي الفتاوى الصغرى الكفر في عظمه لا لأجل المؤمن كافر امي وحده رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفران الكفر يتعلق بالكفر ولم يعتقد الضمير على الكفر وقال بعضهم كفر وهو مصمم عدى لاه استغفرت عنه اه وفي الخلاصة اذا كن في المسئلة وجوه فوجب التكبير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقتضى ان يدل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للعلم بالسلم زاد في

بما احتار مع التنصيص على اختياري واثقه الموفق اه والحاصل من هذا كله ان في دخول اولاد البنات اشتقاق الروايات يظهر الروايات عدم التحول وهو المقتضى بحالة سواء كان بلفظ الجمع سكنا ولدى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولى وسوا ما اقتصر على البطن الاول كمثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافا الى البطن الاول المضاف الى الضمير العادلى الواقف كالأولادى وأولادى أو العادلى على الاولاد كالأولادى وأولادهم على ما في كثر الكتب وما على ما قاله الحنفية فانهم يدخلون في جميع ما ذكر وعلى ما قاله على الزاى ان ذكر البطن الثاني باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كولى هو ولد وادى لا يدخلون وان ذكر بلفظ الجمع المضاف الى ضمير الاولاد كاولادى وأولادى وأولادهم دخلا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسى لا يدخلون في البطن الاول روايتا واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وظاهر الرواية النبوية وهو اختيارنا لقول هلال بن يحيى تلذذ الامام محمد وصحبه في الحائض مستند لا ينافى السير وقد قالوا ان الامام فاضلان من أجل من يعتدل فيهم لانه فقيه النفس وقالوا ايضا ان السير الكبير للامام محمد هو أحد الكتب الستة التي في كتب ظاهر الروايات بقايت صفته الامام محمد والسير الكبير آخرها تصنيفا فيه هو الذي استعمله الحلال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد انما هو في الامان فدخلوا بالايجاب بخلاف الوقت لا نقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسى من تناول اللفظة حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا ايضا في اولادى أعني البطن الاول مع أنهم لا يدخلون فيه كما سرفتم ان دخولهم لتناول اللفظة لهم حقيقة وانما لا يجب من القول بعدم التحول فان الولد أمه من الولد فهو يتصف بها كل من الاب والام ولذلك سميوا ادين ولكن حقيقة الولادة انما هي من الأم فكيف يكون الولد لا يسه كذلك يكون ولد الأم بعل هي أمه بذلك لما قلنا في اولاد الشخص كل من ولد من ذكر أو أنثى ويخل فيه ولد ابنته لكونه ينسب اليه بان يكون مولودا بخلاف ولد بنته لانها ولد لأمه بالنسبة ولله قوله تعالى في موضعكم انه في اولادكم مثل خطا الاثنتين فانه لا ذكر والاثنتان من اولاد الصلب واولاد الابن دون اولاد البنت عاذا كان كل من ولد لرجل أو امرأة يسمى ولده حقيقة كرا كان أو أنثى فكذلك كل من ولد لهذا الولد يسمى ولده كذلك قد يدخل في قوله اولاد اولادى كل من اولاد الابن واولاد البنات حقيقة فاذل ان البنت من اولاده ولدها ولد ولده حقيقة وكون ولدها ينسب لابه لانها ولا ابها لا يخرج من كونه يسمى ولدها والازم أن لا يدخل في الوقت على اولادها فعلم ان الروايات جميعها يدخلون في خلاف كاذب اليه هلال والحاصف الاذان عليهما المعقول في مسائل الاوقاف وتبعها صاحب الاسعاف وصريحه الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهر الروايات يتبينوا مشي عليه شمس الأئمة السرخسى الذي أملى المبسوط من صدره في عتيد محمدا وهو مجبوب في البر واثبه من من امام وقد صححه فقيه النفس فاضلان ولا سيما وقد انتمى الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه فداي واحد استحق لوفرنائه لاروايته في التحول أصلا لا يفتى في التحول لمالى الاشياء من فتح القدير ان كلام الواقيين يعمل على معارفهم ومعلوم ان العرف واخلاف الزمان معتبر

(٢٣ - فتاوى حامد) - اول (البرازية الا اذا خرج بارادته موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حائذا وفي الترتيب لا يكفر بالتحول لان الكفر ما يفتى العتق به ويستدعي ثبوتها في الحائض لا سيما اه قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة ككفره لا ولا جبا كفر عند الكل ولا اعتبار بما قد كسر به فاضلان في فتاواهم من تكلم بها خطأ أو مكرها لا يرد على الكل ومن تكلم بها عمدا عاشا كافر به عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاز لا ينافي كفره بخلافه وانما يفتى في تكفيره مسلم أم كافر حل كلامه على محل حسن او كان في كفره كانه لا يولد واثبه في هذا كثر الفاظا ككفره بالذكور كونه لا يفتى في كونه مكرها او غير

من عرب البوادي الذين يطلون ناصمهم فيخرج الرجل منهم زوجة لآل من المخولة بعد طلاقه لجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتون مطاة أو يستحلون إلا إذا قرأ أحدهم عن عشر بنات مثله أو ابن عم أو خوذة من الصبيان بعد بوروا النبات مطلقا لم يعتون بانفسهن ميرانا أو بوروث ذلك الحصة فقط (١٧٨) ويستحلون ذلك يصتقون يستحل الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور

في تقييد بعض الاحكام ولهذا كثر ما تراهم يقولون في بعض خلافات اصحاب الامام له ان هذا الاختلاف
 عصر و زمان لا دليل له وبرهان وتقرير بل هو خلاف لا يتقدم في القواعد في عرفهم من الضعوه وفي عرفنا من
 الزوال فليس في حل العين على عرفنا بل في القائلين ولا القاضي ان يحكم على ظاهر المذهب بتر كالعرف أي فيما
 الكتاب عن القسطنطينيه انه ليس للمحقق ولا القاضي ان يحكم على ظاهر المذهب بتر كالعرف أي فيما
 لا يتخالف النص كذا كرهناك والعرف في مسئلتنا موافق لنص قرآن العليم كالتالي ولوضع اللغة كما
 قررنا و اظهر الرواية كما قلنا و يدل على أن تعرف للناس كذلك اسم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من
 الوقف يقولون صلى أولاد الصلوة نحو ذلك فلا حرج ان قامى القصة فوالدين الطر بل على من جعل الرواية
 الدخول واقفا العلامة الشلي وبان الشخصين بنعيم وغيرهم من المتأخرين ولم يقصر العلامة الطر بوسعي
 والعلامة البيري فظاهر على مجرد الرواية بقا لا مالا ولا خطأ ما قلنا ما لم يالفه ان ما استند اليه من النقل
 مبني على ما ذكره في تعارف خلاص ما قلنا وفي سماع الفضولين من أن مطلق الكلام فيمن الناس ينصرف
 الى المتعارف أو ظاهره ولو كان مخالفا لاصل القصة و هو ظاهر لا نالوا حجتنا كلامه على اللغة و خالفنا عرفه
 لكأن زمانه بجام يقصد كالأوصى لصره مثلا وفي عرفه أن المهر اسم زوج البنت ونحوه من محارم مع
 أن الصهر في عرف الغريين والفقهاء كل ذي وصم من عرسه فلو قلنا الصهر علم من دفع المال الى غير
 من أراداه الموصى رثته الوفا وفي اخباية قولنا وفقت على ولدي ونسلي وله ولده ولولده دخلا في الوقف
 لان النسل يضمن القرب والبعد القرب بصفة قتمو البعد بحكم العرف الخ فاطر كيف ادخل العرف
 ما لم يدخل في حقيقة اللغة فاعلم ان ما قالوا انه ظاهر الرواية الحق به لا يتخالف ما قلنا والذي يغلب على تخني ان
 هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقوله و رقبه كل فقه بهما فاشتر هذا القصر والذي لا يتكلم عنه في غير
 هذا الكتاب والله اعلم بالصواب وحيث اتينا بخلاص ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه
 ما هو اوسع الوسائل من درر القلائد وفرق الفوائد واتينا بها بماهايتها وحررنا بها اجل مهماتها
 فلكن في هذا القدر كفاية لذوي الدواة والجدتوب العالمين

*) الباب الثاني في أحكام استحقاق أهل الوقف استحباب الوظائف وأحكام بيع الوقف بيعاً نقداً أو بثمن عارض ومقتبته وغيبه أو بآجره وأجره ومساواة الثمن وعمله وعمل آجره وسكناه وإياد الشعار وغير ذلك *)

(سئل) فيماذا كان في يد خليفة في وقت مصرفها بماله من العلوم التي هي بحسب مستنداته يسده
طريق التلقي عن ابي محمد المصنفين قبله بذلك مدة في علي حسين سنة لاجل احوال ولا منازع قام اطر
لوقت الا ان يعارضه في ذلك متعديان رعاة اليه ليس فيها ذكر العلوم المذكور بل فيها اربع هاشمة
لا غير فهل يعمل بالمصرف القديم الموافق لشرع القوم ولا يعرقله (الجواب) نعم (سئل) فيماذا
تفقد يد سعيد او وقت له وماض من مصالحه انزمت به مدة وقت كانا في احوال من بعد
بشرط ما مضى من وعلل اهل الطبقات من ذر يشعرون في مختلفات الطبقات فاحتملوا ان يكون

فهمهم وما الذي يجب على
الحكام في حقهم شرعاً
نهيهم لهم عن ذلك مراراً
وأمرهم لهم بالاستسلام
والإتقاد لأحكام الله تعالى
فلا يردون إلا الخافضة
وخرجوا عن أمرهم
(أجاب) قدس عن هذه
المسئلة شيء مشايخنا الزاهد

الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال الحنفى رحمه الله تعالى فاجاب بما حاصله المرقوم

[illegible]

الأرض والكلاب ثم في الدنيا لهم في الآخر عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفاراً وبه يعلم حل قطعهم مطلقاً وأحال هدمو شياطينهم
وأجر القتال لهم كاجر المقاتل لأهل الحرب مع خاص الصلابة مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل) في طائفة النور والفتاوى
بالوجه الساجد كبرياء الله العبدى والتنازع وعدم نبوته بيننا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم من ذلك يسترون بين المسلمين بالصلاة
والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل إسلامهم ويترتب عليهم أحكام الإسلام أم لا (١٧٩) لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر واظهار
الإسلام وإذا أغار المسلمون

وسبواهم فاشتري مسلم من
تلك الأسباب لمحاكمها
(أجاب) صرح العلامة
السكندر بن الهمام في فتح
القدر بأن من يبطن الكفر
ويظهر الإسلام فهو المنافق
ويجب أن يكون حكمه في
عدم قبولانوته كالزندق
لأن ذلك في الزندق لعدم
الاطمئنان إليه يظهر من
التوبة إذا كان يخفى كفره
الذي هو عدم اعتقاده ديناً
والمناقض مثله في الاختفاء
وعلى هذا فطريق العلم
بجعله إماماً يستر بعض
الناس عليه وأيسره إلى من
أمن الله وأمن الذي
يقتل ولا تقبل قوله هو
المنافق والزندق أن كان
حكمه ذلك فبأن يكون
مبطناً لكفره الذي هو عدم
التدين بدين ويظهر دينه
بالإسلام أو غيره إلى أن
ظفر بانه وهو عر بوالاقل
فرصاً مظهر ذلك حتى
نابحج أن لا يقتل وتقبل
قوته ككسائر الكفار
المفلسين من كفرهم إذا
أظهر والتوبة اه وفي

جملة زادت على ويصح سئو ريد المتولى أخذ الزائمين بقتل الوقف المصداق الأول وصرفه في عمارة الثاني
مع اختلاف الجهة التي وقف المناضل عليها الذين شرعاً فاضل ربع الوقف الأول عليهم لا يرضون بذلك فعمل
حيث اختلفت الجهة واتخذوا قبل ما يجوز له صرفه في ذلك (الجواب) نعم كل ما لا يترتب تغييرها والمسئلة
في المهر والتتو ومن الوقف (سئل) فلو جلى باع حصته لومعتين دار معلومتين زيد بن معاوية قبضه ثم
ادعى أن المبيع وقف عليه فهل لا تسع دعواه (الجواب) لا تسع دعواه الوقف بعد اقسامه على البيع
(أقول) أتى بذلك الخبر الرولى وفي المسئلة اختلاف تصعب وتفصيل بين في الظاهر به وغيره عاوى والدر المختار
في مسائل شتى أن أول الكتاب أنها تقبل على الأصح خلافاً لما صرح به الرولى اه وكتب في مسألتين رد المختار
على قوله تقبل على الأصح وبه أخذ الصدوق الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة لئلا تأخذ
به تنازعاً وبه أى بالولى تأخذ وهو الأصح مجازية تقبل البيعة لأن قصد الدعوى خلاصته وزاوية
وصحفي كثير من الفتاوى وقصد في البحر العمارة أن وقف بمحكم بزمومه والانفلاق بمجرد الوقف
لا زيل المالك ومنه في فتح القدر وهو تفصيل حسن ينبغي أن يقول عليه أنه قد افترق قلت المفتي به أن المالك
يزول بمجرد وقفه اه ما كتبه أى أن التفصيل المذكور وانما يحسن على خلاف المفتي به والله أعلم
وفي الفتاوى الظهيرية أيضاً أجاب لا تسع دعواه ولكن إذا قام البيعة تخطت لوقف قبورها والأصح القول
نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب والروايات أن الوقف حق لله تعالى فتسرع فيه البيعة بدون الدعوى
وفرق بعضهم بين الوقف المصطلح المحكوم به تقبل وبين غيره فلا تقبل والأصح ما قدمناه الأصح وإذا ثبت
كونه وقفاً وجبت الإحرفة في تلك المدة لأن منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم اه وقوله وجبت
الإحرفة أى وجبت أحرف مثل الوقف على المشتري وإن كانت سكاكاً وتأويل ذلك أن عدم لزوم الإحرفة
السكنى وتأويل المالك أنما هو في المعدل للاستغلال لأن الوقف كإتقن وما في الإسماعيلية من عدم لزوم
الشارى الإحرفة في الوقف ضعيف والمعتمد كما صرح به في البحر القدر ثم أعلم أن قبول البيعة مقدماً إذا
كان الشاهدان لم يؤثرا شهادتهما بعد العلم بالبيع فلا أثرهما بلا عذر لم تقبل لفسدهما بالتأخير كما أتى به
المؤلف في كتاب الشهادات أخذ بما في الأشياء وغيرهما أن شاهد الحبيبة إذا أخر شهادته بلا عذر شرى
مع تمكنه من أدائه لا تقبل شهادته (سئل) فمن اشترى داراً من زيد بن معاوية معلوم مقدوم ثم مات البائع
عن أولاد وتركته وظاهر أن البائع وقف الدار على أولادهم وذريته موقوفاً جميعها وجب كتاب وقفه الثابت
المضمون وريد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع فظاهر الوقف وأقامة بد شرعية تشهد بالوقف
والرجوع بالنظر في التركة المزبورة فهل ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى المتى على يافته أن الأرض
التي يبعث في وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه أخذ
وقبل لا تقبل والأول أصح كل في الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وإن لم تصح الدعوى هو المختار اه
معين المفتي من الوقف وقد أتى بذلك العلامة بالخبر الرولى فتوى مفصلة فراجعها باب الوقف من فتاوى
(أقول) حاصل ما في الأخير به قبل آخر الوقف بخبر كرام ونصف نفلان علة كتب أن دعوى المشتري

الخامسة قالوا إن ساء الزندق في قرانه زندق في كتاب عن ذلك تقبل قوته وإن احدث ثم لم تقبل قوته هو يقتل اه وأما حكم السبا فقد قال في
الخامسة بلدة يدعى أهلها الإسلام بصوم وبصلاة ويقرن القرآن ويعدون الأوثان مع ذلك فأغار عليهم السلطان وسبواهم فاشتري منهم
مسلم من تلك الأسباب قالوا إن لم يكونوا مقرين بالعبودية ولرف للملكه يجوز شرعاً التساوى لتساوهم ولا يجوز شرعاً إله كوك السكندر لأنهم ان
أقروا بالإسلام مع عدم الأوثان كانوا مقرين فحوزوا سترافهم نساء وصغاراً ولا يجوز استرقاق الكرك لا يجوز من أهل الرقوات كانوا
مقرين بالرق والعبودية للملكهم فيحوز سبيهم وأسترافهم فإذا ملكهم جازيهم اه والله أعلم (كتاب القطة) (سئل) في رجل انقطع

بجسده لا ذى المال له فاضم وأدى هو الاستقلال لأشهاد ولا ينشأ القول من مهبها (أجاب) أقول للمالك أنما عصبته أى أنه غاصبه له صدقة فى الالتقاط وأدى أنه لنفسه لا به اشتقاقاً لاختلاف الحال أو حصة توحيد القول قول المالك وقال أبو يوسف القول قول المتلقط أرفع إلى الصريح المسئلة والله أعلم (سئل) فزجل وضع يده على فرسين فبعضهما أنكبهما ونجاها فأتى بشهدين وضع يده عليهما أنه أخذهما ليردهما إلى مالكهما ولم يعرف (١٨٠) عليهما مع تيسر الترسيل بغيرهما حتى غصبهما متغلب لا قدرة له المالكين على خلاصهما من يده بل يضمن

نسمع على البائع أن كان هو المتولى والافصل المتولى وإن لم يكن له متولى فالقضى ينصب متولياً فبما صبه ويثبت الوقف حتى يستردا التين من بضاعته اهـ وظاهره أن الذى يقيم البيعة على الوقف هو المشتري في وجه التولى وهو الذى يملك ما فى الخيرة بغير الضبط ولكن فيها من فتاوى القنيس والتفسير ما يدل على العكس والظاهر هو الأول فنقدر (سئل) فيما إذا كان زبواً وضد سائمة لعراس فباعها مع الفراس من عمرو بنى معلوم مقبوض ثم أذى المشتري إلا أن الأرض والفراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل يملك المشتري هذه الخصومة (الجواب) لا يملك المشتري هذه الخصومة (أقول) أى لأن البائع ليس هو المتولى وإنما له خصامة المتولى فإذا ثبت على المتولى الوقف رجع المشتري على البائع كما ذكرنا أنفاؤه نظراً له لانفاؤه بين هذا الجواب والذى قبله ولا قيد السؤال المتقدم بكون أولاد البائع فظاهر الوقف (سئل) فى متولى وقف برفع أرض الوقف لا يفرس فيها ولا يعين لملكه ولا يفرس من الرجل فيها شيئاً ثم دفع المتولى الأرض لعمرو وأذنت له أن يفرس فيها أغراساً قد مدفعها لعمرو على أن ما يحصل من الأغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وفرس عمرو فيها على المتولى المازور فهل تكون المعاوضة الثابتة جائزة دون الأولى (الجواب) نعم والمثلة فى الخيانة والخبر بمن الوقف هو شجرة (سئل) فى امرأه وقت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم على جهة تزلزلة ترفع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الإطلاق للاستقلال والنظر فى الجارح بآخر المثلل عن شاة (الجواب) نعم (أقول) وسأبقى فى هذا الباب نقلاً مع بعض النكاح على أن نظارها (سئل) فم إذا أذنت هند على ناطر وقف أهل لى حاكم شري بأن لها استحقاقاً فى الوقف ثم دعه كذا يقتضى أنها خدعة بنت محمد بن شهاب بن أجد بن عبد الرحمن بن عمار الدين وأقامت على ذلك بنته وكتب بذلك جهة ثم ظهر وتبين أنها ليست ابنة محمد هذا وإن اسم أبيها يوسف بن محمد الحارثى الحلى وأنه وقف عليها قسمان دار وأجره وسمت نفسها خدعة بنت يوسف وهو نفس الامر وثبت فى وجهها البيعة العادلة ثم أخذت بنت يوسف المازور وأنها حاولت نسباؤها بأهل الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك وأسقطت دعواها واعترفت أنها حاولت نسباؤها وكتب بذلك جهة لى قاض شري فهل يعمل بمخبرتها بعد ثبوت شرعاً (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان له سند واستحقاق معاملة فى وقف على ومات عن بنت بنت قاصرة انتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى ذلك صدق سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ورى الوصى مطالباً الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هندوا أخذت قاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فى وقف أهلى مشتمل على عقارات وحوادث يؤجرها الناظر مباشرة ومياومة يقضى الأجرة كذلك فلم يشترط الواقف تقديم العمارة ويطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والى ذلك هذه (الجواب) نعم والمسئلة فى وقف الاشياء (سئل) فى رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتناوله من ناظر الوقف لا يملك ذلك عن أبيه ووجدت مائة تزد على مائة سنين غير معارضة ثم مات الناظر وقضى الناظر رجل ينكر استحقاق المسحق المازور وبوت نسبها فواقف فهل إذا ثبت المسحق ما ذكر بوجهه الشري يؤمن بدفع استحقاقه

استعمل بغير جارة على المفتى والله أعلم (كتاب المفقود) (سئل) فى ناظر وقف قبض من يتقبل أمرة مستعمل فقد المازور الناظر ولم يكن المتقبل من الاستقلال فلو أن رجوع على الناظر والناظر مفقود له استحقاق فى غلة الوقف وقد فقد كاشرح هل المتقبل أن يتناول استحقاقه فى غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماء زمانه ليس للقاضى أن يقضى فى مال المفقود ودول عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المفتى عليه من مال عند الناس لا يدعى إلى المفتى له حتى يحضر والقضاء على العائب عندنا معروى مسئلة شهيرة فلا يتعرض غرة لاستحقاقه بشئ ولا يجوز لقاضى أن يرفى به شيئاً من دونه لابقاعه بالاحتياط وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) فى امرأة

ما تسمى من مغلط فوضع أمين المال يبيع على عشار من تركها أو باع قبل القضاء بموجبه أغضرا المقتضون بعد موت البايع فما الحكم (أجاب) المفقود رد البيع وأخذ المقادير ورجع المشتري على بايعه الثمن وإن تعذر أو تأخرت مطالبتنا في يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مغلط ثبت موته بوثاقه أنه لدى ما كسر في ثوبه أضراره ولا يثبت غيبة منقطعة عن البايع كالمشتري في بيعه لسماع الباعى الشرعية وأدعت عليه زوجة المثلثي الزور في خوصد أنها بعت ما أوثقت به وجه القزم المزور بالثبوت الشرعي (١٨١) والحال أن المثلثي لم يترك سوى حصف

دار فهل القيم يبيع الحصة المزور فلو قاموا فمؤخر صدق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له يبيع الحصة إذا كور ولو قام صدق الزوجة لأنه دين بضمه المثلث في العمادية وكثير من الكتب العبارة لها إذا كان الميت تركه من فوق وورثته في بلد آخر وادعى إنسان عليه مالا والوارث غائب فبعضه قطعة جعل له العاضى وصلا من العينة المنقولة بغيره لا مؤث وفي المتن أن كان على الميت دين فبيع للمعقار جازر كالتقول عند أبي حنيفة والنسول في ذلك مشرأون وفي الكتب المسكوتة والله أعلم

(كتاب الشركة)

(سئل) في ذبارة شركة بالربح في أحد الشركاء فيها بناء فحكمه شرعا (أجاب) صرح علماء باباه إذا بى بغير إذن الشركاء وطبقت القسمة فيقسم فإذا وقع شاذ في نصيبه فيها ولا هدم وهذا الأدبى بالبحر والآن هي له وإن بى بنقص مشترك من المدار وكان بحيث لو دهم لا فية لما وضعه

المزور (الجواب) نعم (أقول) وأحق بمثل الشيخ اسمعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع الدين أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسوة الناجث جهل الحال يعمل بتصرف النظار السابقين ويؤمره بالنظر بإعطائه اه لكن في الفتاوى الأخيرة يفتى بكون النصف من كتاب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل مانعه الشهادة بأنه هو والمودع منه متصرفون في أو يعقرار به لا يثبت به المذمى لذل لا يثبت من التصرف المالك ولا الاستحقاق فيما لك وفيما يستحق فيكون كمن أذى حق المرور أو رتبة الطريق على آخر و برهانه أن كان عرق هذا لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علاننا وبما امتلأ به بطون الفقهاء أن الشاهد أضرر للقاضي أنه يشهد بعمالة لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يعمل الحكم الاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأموجه مضمون فقد يكون تصرفهم بولاه أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اه مافى لطرية ويؤيد مافى الفصل الحادى عشر في الوقف على القرابة من التثاينة وإذا وقف على قرابته وجامر جل يدعى من قرابته أو أهام بنية فسدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا لا يستحق هذه الشهادة شيئا وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلانا كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئا فلا يكون دفع القاضي حجة اه فليتأمل في ذلك فإن باب التصرف القديم يؤدى إلى فخر باب حلال عظيم (سئل) فيما إذا غير المستأجر طاعتين معال الوقف يبيده العادية وفي ذلك ضرورة على الوقف فهل تزيده أعاذ غيرهما كما كان عليه (الجواب) نعم والمستأجر لا يخرى بتمن الاجارة وستأتى أن شاء الله تعالى في الغصب (أقول) وقدمت بعض الكلام عليها في الباب الأول عن فتاوى قارئ الهداية والمفتى أبى السعود وغيرهما فراجعه قال المؤلف جل استأجرنا فونا وقاعلى الفقهاء ما أراد أن يبنى عليه فخر فمن ماله ويتفق بما قالوا أن كان المستأجر لا يذيق أجرة الحائز على مقدار ماله استأجرناه لا يعلق له في البناء الآن ويذيق الأجرة ولا يخاف على البناء من تلك الأجر يادون كان هذا الحائز معطلا في أكثر الأوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وإن كان لا يذيق هو في الأجرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف (سئل) فيما إذا أجرة تولى الوقف عشار الوقف من آخر بأجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة المثل يفتى فاحسن فهل تكون الاجارة المزورة بغير جازرة (الجواب) لا يؤجر الوقف إلا بالمثل فاجار به بعين فاحسن بغير جازرة قال الحائز في فتاواه شرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل إذا انه نائبه أو كان ذى مال اجار به بأقل من ذلك فلا يجوز وإن شرط الواقف ذلك لحاف من تعرض بغير زول أجرة الوقف عن المثل كما نص على أن الوقف إذا كان على شخص وسعه وكان مستحقا لرابعة بقرائه وكان ناظر اليسر له أن يؤجره بدون أجر المثل اه (أقول) وسيأتى في الباب الثالث النقل المسئلة مع بيان مالواذى الماطر في أثناء المئلة أن الأجرة دون أجر المثل وقت الاستعجار (سئل) في مستأجر حائز جارية في وقف بتمن مولى الوقف مدة شهر معلوم بأجرة مقبوضة جازرة شرعية أو يذيع لى في أسماء المدة وأدعة معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذ كور فهل يكون أول من يخره (الجواب) نعم (سئل) في حصنة وفتجارية في فواجرز يدوم و بدون أجر المثل يفتى فاحسن ولهم ما علمهم صدمه لولم

من عنده لا يهدم ولا يجمع بشئ مما أفتى على العملة وإن بناه من النقص المشترك من ماله فله ماله بنقصه المشترك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول بالباي فيه يمسو والبناء على بقية الشركة كالمال من أذهم ما روج عنه وهو ذو يدو الحال هذه روضة أعلم (سئل) فخر جل بى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير أذنه منقطة على بعمار من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) أن بى ببا سها ببناء مشترك ولا يرجع البايع على أقرانه إذا هم يتبعهم و إذا طلب القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في سهمه وإن خرب باعها عماله فبما طلب القسمة أو أحدهما فاستمسك ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب البايع وهو لا يملكه يرد له أو أخذ أتمناه

بالرفق ان طلبوا اقله (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارها واصلاح خطتها وامر بها وهم ممنعون
 هبل يعبرون على العسارية (أجاب) لا يعبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دكان
 مشتركة بين جماعة تصفهاها عاقوف (١٨٢) على جهة البر والساقية ملك آخر من استمر قبل آلت الى السقوط وتأتي الملكة عملتها

ماز يد بعد انتفاضة الجارة عن ورتة وشعوا أيديهم مع رجوع المصنعة وانتفاعها بمادة فاحترق بعضها
 ثم اصاب بعض انتفاضاها ورواها بالبقى بأنقاض جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة كل
 ذلك بلا اذن متولى الوقف ولا وجه شرعى يريد التولى بحاجتهم بقية ما باعوا من النقص من مرصدهم
 السابق وتلك ما يشبهه بالانتقاض الجديدي لجهة الوقف بقيته مستحق القلع حيث اشترق قلعه بالوقف
 ومقاصصهم نعم اجرا للمثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم السابق فهل له ذلك وكل من
 الصرف والبناء صريح (الجواب) نعم (سئل) في أرض معلومة باقية في أوقاف بر وفي مستسكة
 زيد وقوا حرم من أربابها بالوجه الشرعى فصرى زدها مراهرا معاومات مدة قوا حرم من المتكلمين
 عليها والفرض لا يضر بالارض والآن انقضت مدة اجازة فهل له بذلك وبقى العراص (الجواب) يجوز
 لزيم المستأجر الفرض في الاراضى المذكورة بدون صريح الاذن من المتولى لا يساومه فيها حق القرار المعبر
 عنه بمسكة المسكة (سئل) في دار جارية في وقف محد سكتة امرأته معلومة بلا عقد اجازة وكانت تدفع
 لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن قولى الوقف بعده وريد اجره عليها بنسبهم أجرة
 المثل في المدة المازية وبعدت أجرة المثل بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار
 موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة عقوليين الثلثان والكل ساكنون فيها عبران الى رجل
 ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بقدر مثل بقية حصته من كلهم في المستقبل حال
 كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار نصفها ملك جماعة قوا حرم اثنين ونصفها
 الاخرى في وقف عليهم من جدهم للاستغلال سكن الحاصفة في كلهم امدته لوجه الغلبة بدون اذن
 المرأين ولا وجه شرعى ولا أجرة تزيد المرأين مطالبتهم بأجرة مثل حصتهما من الوقف عن المدة المازية
 بعد موت ما ذكره فهل لهم اذن لا تخسروا كان موقوفة للسكنى أولا للاستغلال فانه يجب فيه الاخر اه ومثله
 في البراز يتصور والمائل ومرة الفناوى (سئل) فيما اذا كان له نقد راسخا في وقف على
 مشتمل على دار للاستغلال تحت قنطرة امرأته ولها المدة المازية زوجه سكن معها في الدار مدة ولا اجارة من
 الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعى وقد دعت الناطرة له نقد راسخا في وقفها من الوقف في المدة المازية زوجه
 الناطرة مطالبة بزوجه بعد ما جاز مثل الدار في المدة المازية بغير اذن فهل له ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) فيما اذا حرق يدارنا موقوفة فليزوجهها باذن الناطرة الوقف فزوجهها عبروا بلاذن الناطرة ولا وجه
 شرعى وبنت الزرع ولم يترك وقعه لغيره بالارض فهل يؤمر بفساخه (الجواب) نعم ففساخا أرضا
 وزوجهها وبنت ذلك آتيا بامر انصاب بقا موقوفات فيما لك قلعه وان لم يحضر الملك حتى أدرك الزرع
 فهو للعاصب ولملك تعميم نقصان أرضه ففساخا وزوجهها ففساخا رعاها بها شيئا آخر لا يضمن الملك
 انفسه ما يقع للقاضي من فصول ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر
 بقاها وفي فناوى مقرر فذا غصب رجل أرض وقف وتقس منها فاعلمت فلا يفرق على أهل الوقف بل

والمتولى يريد ما يطالبهم
 عسوانته في تعميرها
 وابست قابلية للمستغلا
 يتوصل المتولى الى تحصيل
 مقصود الواقف مادامت
 كذلك فهل تعبر الملكة على
 مساواة المتولى في العمارة
 أو يعمر من ماله ورجع
 على الملكة بما قصدهم
 (أجاب) صرح علماؤنا بان
 المشترك اذا تهدم فاقب
 أحد الشركاء يكتفي بأحد
 الشركاء العاوان احتل
 القسمة لا يجبر وقسم والا
 بى الشريك ثم يوجه
 ليرجع قاتل الاشياء
 والفتاوى في كتاب العدة
 المشترك اذا تهدم فاقب
 أحدهما العاوان احتل
 القسمة لا يجبر وقسم والا
 بى ثم آخوه ليرجع وصرح
 علماؤنا بانصاب الوقف اذا
 احتج الى تعمير مازن
 الاستدانة عليه باذن
 القاضي حيثما ينسب اجازة
 عنه ولو بسراعتا كما
 من قبله وبعده يصره
 على اعماره كحرمه اس
 وديان وذلك كما لعمارة
 لمنفعة الوقف والا فاعلم
 به ان الى هذا الامر

وجبت مراعاة الوقف ان شك به بلوأمره القاضي فمتنع بكون المتولى بعمارته ورجع على الشريك بحصته وان
 ساء امره جازة وابتاعها حصصا للشريك ثم بعد الاستبراء رجع الى نصفه ما تصرف والحال هذه وبقي بقية بكل ما هو ارفع للوقف وفي
 نة لصقة النصل التي في الحائط وعمارته وكانت الدار بين صغيرين واحد منهم ما وصى ان تهدم وأن ياحدها العمارت قالوا بى رفع
 الامر الى امة من حتى يعمر احداه طاحونة أو حامي مشترك انهدم وبى الشريك العمارت تعمره اذا بقي شيء أما اذا انهدم السكل وصا
 ه انهدم كمن شرب من عس فقال له انفق حتى يكون في نعل الشريك انهدم وفي الحية حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء

منه وانما هي الى الميراث اذ احدثه الميراث مع الاستعانة بالمال عند الحاجة الى القرض او رباها الا ان لا احد منهما في
الاجازة والميراث من الاخر قبل هذا قول اولي وسف ومحمد لان عندهما يجوز الاجر على الخراج والفتوى على قولهما في الاجر وقال بعضهم القاضي
بأن لغيره أي الميراث بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته الفتوى على هذا القول وبما عليه الفتوى هو الذي صدرناه
في الجواب وما اخفنا هذا الا ليظهر ان الفتوى عليه أيضا فيجوز الحكيه والله اعلم (سئل) (١٨٢) في رجل باع آخر حصته بقرط معلومة

في قرص بشئ معلوم ثم باع
المشتري الحصه لثالث
وسلمها له بغير اذن من الاول
فهلكت عندئذ هل يضمن
البائع الثاني لاول قيمة
نصيبه أم لا واذا قلتم الضمان
هل تؤخذ القيمة من تركته
اذا مات أم لا (أجاب) هو
أعني البائع الاول بخبرنا
شاهد من المشتري منه
لتعديه بتسليمها لثالث
بغير اذن بائعه فاذم
المشتري منه المذكور
ليس له أن يضمن المشتري
منه لانه ملكه بالضمان
فكان دفعه له دفع ما كان
ولا ضمان عليه أي على
المشتري الذي دفع المالك
ملكه وان ضمن البائع
الاول المشتري الثاني
لا يرجع ضمانه على بائعه
هو لانه عامل في القبض
لنفسه ومن مانع من اختيار
نصيبه مما يؤخذ الضمان
من تركته والله اعلم (سئل)
في قرص متركة بين اثنين
أحدهما ورث فيها
والاخر الباقي باع والاربع
ربعة في رجل وسأله

بصرف الى مرسته لان حكمهم في الفقه في الرقبه وان زاد العاصب فيها زاد من
عند نفسه فان كانت شئ ليس بمال ولا حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فقامت نحو العرائس والبناء
أمر القاضي الغاصب رفعه وقبضه الا اذا كان يضر بالوقف فانه يبيع عنه ولو اذن يخلو ويضمن النعم او
القاضي فيمك ذلك من غلة الوقف ان كانت الاثر من الوقف يعطى من أجره مجازي من العاشر في دعوى
الوقف والشهادة عليه ومثله في التصول من ١٣ منافع الضمان اثنين الا في ثلاث مال اليتيم ومال
الوقف والمعد لا يستغلل منافع المعدل لا يستغلل من مغبوة الا اذا سكن يتأويل ملك أو عهد كسيت سكنه
أحد الشريكين في المالك أمال الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الاخر سواء كان موقفا للسكنى
اولا لا يستغلل فانه يجب الاخر ويستثنى من مال اليتيم مسهل سكت أسمع زوجا في دار بلا أجر ليس لهما
ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القضاة (سئل) فيما اذا سكن أحد الموقوف فاهم في دار الوقف
المشروطة سكاكم في عدة مساكن منها تريد بديل حق المشروطة له مدة ما يريدون اذن الباقين ومنعهم
الانتفاع بحصصهم من ذلك بعد طهر ذلك منه مراد او امتناع من ذلك والاخر يريدون مطالبة باجر المثل
فما سكنه وشعره زاد على حق المشروطة في السكنى في المدة المزمورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في أراضى قر يمتلئ بآبار بعضها في وقف أهل وعشرها بآبار في بيعهم وعليها قسم معلوم يتناوله
التجارى المذكور في كل سنة ويصرف في القسم في ذلك غن فاقش وضرب على حصة الوقف ويريد الناظر
الراهم هو ضامنا حصص الوقف من القسم في ذلك غن فاقش وضرب على حصة الوقف ويريد الناظر
المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم أراضى الوقف وحقا قبض من التجارى من المبلغ المزمور في المدة
بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض جاز ينفى وقف أهل تحت نظر توجل
من ذريته بالوقف حاملة لبايعا في المثل يد أو حصة بالوجه الشرعى وهذا مدفعان لجهة الوقف في كل سنة
بمبلغ معلوم من الراهم على طريق المسا كونه لا عند الجارة وذلك دون آخر المثل بعين فاقش وضرب على حصة الوقف ويريد الناظر
مطالبة بمساكنهم آخر المثل بعد تبوئ بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في اجازة دار
اليتيم مدة طويلة متسنوات باحرمه مغبوة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم كدار الوقف
وهي لا تؤجر أحرار من سنوات واحدة قولا ولا توافد الاوقاف على ثلاث سنين الخ (أقول) وفي البوهره وعلى
هذا أرض اليتيم وأقول قد أفتى صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا تلبية الشجع العلامة العري
وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار والله الفتى به وعلمته أنه كما بان الوقف ضمان مال اليتيم عن
دعوى المالك بطول المدة ل مال اليتيم أولى بالخصوص لو جتته المصر حقه الثاني عن قر يانه فليكن عليه
المعول وقول أيضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال فمثل خبر الدار على الصرم كتاب الا حروفى فتاوى
الكاكرونى من الاجارة متعلقا من فتاوى المرشدى ضمن سؤال وأما كون أراضى بيت المال هل تؤجر مدة
طويلة أو قصيرة أم لا جمل من ذلك لكن لم يشهدوا بها المدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض
اليتيم واطلاقهم بقضى حوازا لاجارة مدالة لقلت المذكور أكثر الخ ١٨٢ فقتضاه أنه حريم بان أرض اليتيم

بضم حصته ان هلكت وبحب علسه ردها الشرى بان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم ان تسليمها للمشتري ضمان لحصه شريكه وان
كانت قائمة بصبر ردها عليه وان شاء الشرى ملكه من المشتري في صورة الهلاك والله اعلم (سئل) في قرص في يد أحد الشرى كين ائتمنتا
كما طلب الشرى شأنا من اتجاها يكون في يده ولو من عتقه منه حتى هلك بعضه عتده به عتده ثم يمتد منه بغير ذك شريكه وبعضه
وهذا لا يولى له عليه لا يمكن خلاصه من يده فهل يضمن المبيع والتقسام للغير بغير اذن أم لا (أجاب) نعم بضم ادا لشرى حكمه في حصه شريكه
حكمه اذ هو المودع وانع من شاهد عنده بعد المبيع وما ياعو له لا يضمن شريكه وهو ردها كذا وهو ظاهر متعدد في ضمن

وأما أعلم (سئل) في فرض مشتركة بين ثلاثة أو كلها أحدهم إلى آخره فإذا كان الثالث فقلت كنت تشتعل بشتمان أم لا (أجاب) نعم بشتمان
 ويصير في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بعد أن قد ترددت عند العلم بغيرهم والله تعالى أن في شركة الملك كل واحد من الشر كاه اجنبي في
 حصلا لا يتر في الهداية الأدابة المشتركة كلاً وركبها الشر يك بغير ان شر يكه بعض فخص بالركوب لبعده والله أعلم (سئل) في فرض بين
 ثلاثة أو واحد فهاهنا وكل واحد من الاثنين (١٨٤) وبها وقع على أحدهما سيرة على كما العرف فذوق الفرس بأسر شر يكه وهلك

لا تروا بالذلة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز اجازتها مطلقاً فهاهنا من الشيخ خبر
 الدين والوجه في ذلك ما قاله الخبير الرمي كما يعلم ذلك من عباراتهم (أقول) وأيد ذلك في سابقين والتمسار
 على الدراختار أول الاجازات على دعوى الخيرية من أن أرض بيت المال جاز على رقبتهما أحكام الوفوف
 المؤبدة (سئل) فيما إذا كان لا بد أو اختاره عند ارماعه ثلثها أو كلها فوفهاها مستغز على جهة ثم على
 جهة ثم متغزله وشرطاً للولاية والسكنى فيها الممان لزوج جزير يدو كسب بذلك صك ثم أجزو به المان عرو
 مدته معلومة فهل تكون الاجازة غير خصصة (الجواب) نعم حيث شرطنا السكنى لهما والمصلحة في العرو وغيره
 من المعتبرات وستأتي (سئل) في أرض صفة تجارية فيوقف وفي متسكنة في يده فيها أشجار فاقعة فان عن
 زوجة وأنت لها ابن بالغ أخبرها أن الأرض ساحتها ليس فيها أشجار ووضع يده عليها ثم ماتت أمه معها وعن
 أنت طلبت من خصمتها من الأشجار وضبط ما بالها من الأرض باذنا التولي فهل لذلك (الجواب) حيث
 كان الحال ما ذكر لا تختص موضع بها على ذلك وعليها أجزو مثل ذلك لجهة الوفوف ولها أيد اوضع بها ان كان
 في وسطها شجران كبيران فبأنه لا يملك في الأرض كانت في جانب من الأرض كالسنة والجدول كما في الثانية وقد
 أتى بذلك العلامة السكاك وفي من الاجازة (سئل) في متولاً أجزو أنت الوقف من يديستين اجازة متضافة
 والحال أن الوقف أهمل بيان المقدرة هل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المقتضى بما أتى به
 المهنداري (سئل) فيما إذا أجزو التولي بساتين الوقف من يديستين اجازة متضافة غير تالية لتعدد
 اجازة تلي يديها باجزة معلومة وأذن التولي في يديستين الاجازة المذكورة بالفرس في البساتين لجهة الوقف
 ومهما يصرفها خذ من غلة العرا من وصود ذلك الذي قاض شاقى أتى مفتى مذهبه بطلان الاجازة لكونها
 على الوجه المذكور وهل كوجب كون من الاجازة وما في ضمنها فاسداً (الجواب) نعم تكون الاجازة الطويلة
 المذكورة فاسدة وقد كلف في منها اذلو بطل الشيء بطل ما في صميمه فالاجازة لم يصح لم يصح ما في ضمنه قال في
 الاسماء اذ بطل الذي بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذ بطل المتن بالكسر بطل المتن وبى عاها
 فروا على ان قالوا قالوا كافي الحراية أو أجزو الموقوف عليه ولم يكن باخر احق لم يصح وأذن المستأجر في
 العمارة فاتفق لم يرجع على أحد وكان منقطعاً فقلت لأن الاجازة لم يصح لم يصح ما في ضمنها اه
 (سئل) فيما إذا عين وانفق كتاب وقفه أن لا يزوج وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استبقاره
 منه فهل يقع الاصر الى انقاضي حتى يزوج أكثر من سنة (أجاب) نعم وان خالف شرط الواض من فتاوى
 الشيخ اصيل من الجفر في ما وقفه أجزو الوقف بالقدمته لومة مستقبله باجرة معلومة وقض من
 المستاجر بدل النقد او بأشياء ما عنفت فهل يكون النظم ممتراً بالفسه وعليه ضمان مال الوقف دون
 الاستاجر (أجاب) نعم فتاوى جد قندي المهنداري ثلاثين فتاوى من تحميم المنتفعة (سئل) في ماظر
 وقف أهلي أجزو أرض الوقف من يديستين اجازة متضافة هل يفسخ الوقف ثم مات الناطر في أثناء
 المقدرة فهل لا تنفسخ الاجازة بتوته (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنفسخ الاجازة بل الناطر
 كفي المنع والعداوى (أجاب) أيضاً عن سؤال آخر بعدم انفساخ عهدي الاجازة والساقا في ثلثي مزرعة

عنده على بعض الشر يكان
 حصصاً لصاحب النصف
 أم لا (أجاب) نعم بعض
 الشر يكان أما الدافع فلا
 توقف فيه وأما الآخر
 فقصه أمر فبما علك فكانهما
 سلها معاً والله أعلم
 (سئل) في فرض اتفق
 الشر كاه باعلى وضعها
 عدد أحدهم بها واحد منهم
 وتخصها من عدد بغير
 اذن العايب فهل كنته
 بداه حرج بها للعايب
 تفصيله أم لا (أجاب) نعم له
 ذلك اذ قد صرحوا في أدابة
 المشتركة كانه يصير عاصبا
 باستعمالها لا يبرأ من
 الضمان لا لاداء والله أعلم
 (سئل) في شركتين في فرض
 لاحدهما ثلث ولا لآخر
 الثلث باع صاحب الثلثين
 ثلثهما الاجنبي ولم يسله ولم
 يذن له بان يخذها مذهب
 لها فوجدتها في البصره
 فنخذها بغير اذن البائع
 وبعها بالشر يك فهل كنت
 عدله على البائع مبر
 حة تاسر لاسم يسع
 ثم انقضت على المشتري
 (أجاب) حيث لم يسل البائع

المرس لا يسترى ذهبان وعاشقان على المشرى خاصة إذا باع لم يحد بمقدار يسع على حصص الشر يك وانما واشجارها
 ثبت امرى لوسم وعمايت الحكم كذا كروما في الهزاية في الوديعه قال يفت الوديعه توقفت ثمنها لبعين مالم يسل دفعته الى المشتري
 ويدخل فائت هذه بعين اعتبرت كمن في فرض باع حدهم حصص من اجسى ولم الفرس للمشتري بغير ادبقة الشر كاه هل كنت
 عد وحال المشتري برون ساواصمو الشر يك وان ساواصمو المشتري منها انتهى وانما كان كذا لثبوت الوديعه ولا تسليم من
 كذا في ارمه تلاءم تلاءم بين باع ودين امره أو كسها الشر يك البائع بلا استبقار حصصه اليتم سئل في لزوم

البائع أحدهما لم حصه البعير أم لا (أجاب) فقد اتفق كثير من المتأخرين وجوب أحدهما مثل في ذلك مسألة مال اليتيم والله أعلم (سئل) في حين
 قتل بين رجلين فبقي أحدهما في غيبة الآخر وحصل على حصته وترك حصته الآخر فقلنا وأخذ هو حصته أم مشترك بينهما
 كتشبهه (أجاب) القتل مشترك بينهما ولا يخص به الشر بل الحارث والله أعلم (سئل) في زوج امرأة أو ابنتها اجتماعا في دار واحدة وأخذ
 كل منهما يكذب على حدته فيبعان كبههما أو يفصل كبهما أم لا ولا يعلم التفاوت (١٨٥) ولا التسوية فيه ولا يمكن التمييز فهل
 والحال هذه يكون المال

المشترع أو فواكه كسبهما
 سوية أم لا (أجاب) نعم
 هو بينهما سوية بحيث لا يميز
 كسب هذا من كسب هذا
 ولا يختص أحدهما به ولا
 بزيادة على الآخر أو التفاوت
 ساطعاً لمتعلق السنين
 إذا خلت ما لا يتطابق حيث
 كان كل منهما صاحب بدلا
 يكون القول قول واحد
 منهما في قدر حصه الآخر
 فلو كان أحدهما صاحب
 يد والآخر خارج واختلفا
 فالقول للذي اليد والبيئة
 بينه والخارج والله أعلم
 (سئل) في أخوة أربعة
 تلقوا عن أبيهم تركه
 فأخذوا في الأكتساب
 والعمل فيها جهل كل على
 قدر استطاعته هل تكون
 جميع التركة وما حصلوا
 بالاكتساب بينهم سوية
 وان اختلفوا في العمل
 والزم أي كثرة وصوابا
 (أجاب) نعم يكون الجميع
 بينهم أرباعا لكل ربع وان
 اختلفوا في الزم أي القوة
 اذ كل واحد منهم يعمل
 لنفسه ولا نحوه على وجه

وأشبههما بموت الناطر بعد حكم فاض شافعي بذلك وتنفذ الحنفية له قال في الاسعاف ولودفع الناطر
 الأرض من أروعه والخبر مسافة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يملل العقدا له عقده لاهل الوقت بخلاف ملو
 مات المزراع قبل انتهاء الاجل فله يملل العقدا له عقده لنفسه اهـ (سئل) في ضلعة أرض وقف
 استسجرها يد من المتولي مدفعه معاوية باجر معاوية ثم انتهت مدته وتصرف فيها بعد ذلك فطالب المتولي
 باجر المدة الثانية فأنكر حرمانها في الوقف وادعى ملكيتها ونيت حرمانها في الوقف فطلب أن يستسجرها
 من المتولي ويخفف على رقبته الوقف فهل لا تؤجر منه (الجواب) حيث بين أن المستاجر يخاف منه
 على رقبته الوقف فلو كان مستاجرا يفسخ القاضي الأجرة ويخبر جرمين به كما مرح بذلك في الاسعاف
 والامام الخفاف ولو تبين أن المستاجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخ القاضي الأجرة ويخبر جرمه
 من يده اسعاف (سئل) في رجل استأجر أرض وقف وعرض فيها ثم مضت مدة الأجرة فهل للمستاجر
 استيفاءها باجر المثل (الجواب) للمستأجر حاشية أوها باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
 ولو أي الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الأجرة وأفتى بذلك علامة
 فلسطيا الخبر الرمي (أقول) في هذه المسئلة كلام أوجعته في حاشية المراجع في كتاب الأجرة فراجعه
 فانه مهم (سئل) فيما إذا كان زيدا عاقدا في أرض وقف بجارية في احتكار من ناطر الوقف مدة
 معاوية باجر معاوية بناء على نفسه بعد الانه من الناطر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع
 لجهة الوقف الحكر الربيع على الأرض وهو أجل المثل والآن توفي الوقف متول حديد يريد دفع الحانوت
 بدون وجه شرعي فهل يتخير من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في خان معلوم جاري وقف أهلي وفي تولى
 زيد من ناطر مدة معاوية باجر المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيد زبده وأدعى أنها ضرارو برهن على دعواه
 بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه لأنها زيادة ضرارو وقتها فإذا ثبت ذلك
 لا بد من الزيادة المذكورة والحالة هذه موقوف الزيادة لشهودها وقت العقد باجر المثل والأقان كانت ضرارا
 وقتها لا تقبل أشباه من الأجرة ونحوها فيه (سئل) فيما إذا سكر رجل في دار موقوفة بأذن ناطر الوقف
 عدة سنين ودفع للناظر في كل سنين تلك السنين اجرة ثم اسبلها معلومان السواهم والآن تسمى الساطران
 المبلغ المذكور دون أجل المثل بعين فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجل المثل فهل القول له
 في ذلك بينه وبينه وبينه على الناطر (الجواب) نعم قال في الخبر به من الأجرة القول قول المستاجر لان الأجرة
 أجروا المثل لانكاره الزيادة وهي الناطر البيضة اهـ وفيها ضرر حواطية بان القول قول المستاجر بينه
 لانكاره الزيادة اهـ (سئل) في دار جارية في وقف وفي فوارز يمين ناطرها مدة معاوية باجر المثل
 وفيها تلة مائة تصرف زيد بغيرها في المدة بدون مسافة لها ولوا وجه شرعي فهل يلزم لوقف معاوية
 الثبوت حيث لا يقطع المثل (الجواب) نعم غار النحل كلها حاشي واحد لا يجوز فيه لتفاضل لقوله عليه
 الصلاة والسلام التراب بئر مثالي مثل عبادة وسفاتي عبادة فما مضى في الحصان ساعة تعالى (سئل)
 في أرض وقف حاملة لعراس وباعا جارين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة مثل الأرض

(٢٤) - (فتاوى حامديا - اول) - (سئل) في أخوة ربيعتهما واحد وعائلتهما واحدة حصل لهما أموالا
 من مواش وبغيرها والآن يريد حدهما إرثا لحي ومقامه المال ماصفقو أي ألا تخففه والحالة هذه جميع ماله لهما ببيعهما
 وكسبهما مشترك بينهما متفق فميت بينهما ماصفقه أم لا (ج) نعم حصل له كسبهما مشترك بينهما لا يجوز أن يخص به أحدهما دون
 الآخر والله أعلم (سئل) في رجل باع شتر كسره وجوهه واشترى بياضه ساعة فبذره نصفه والآخر كذلك فغيرت تخزنه فما قول تكون
 لهما أو تعلم ما سوي زاده لا (ج) نعم ما سهرام هو عليه بقدره لا كونه في الشتر وهذا الحكم ثبت فيهما سواء باع أو اشترا أو

يطلب من شريكه المذول ليقم في الأرض بينهما فسطحة بعد ذلك حتى يوافقا معا ما بينهما فاتفق أن أحسب أحد البذرين وضعف الآخر
والآن أحدهما يقول لشريكه بذري وبذلك لك فهل يكون مقترضا من الآخر والزرع كعندهما ضعف وخسبه أم لا (أجاب) الخارج
بينهما والحال هذا والله أعلم (سئل في (١٨٦) مريدان اشترى كوا على أن يغربوا للناس جبايا خروهم ويكون المتحصل بينهم سوية ففرض

أحدهم وتقيده واحد
منهم بمصرع ما يقص
بعمل بعضهم يقسم بينهم
على ما شرطوا ويكون
للمر بعض قدر واحد منهم
وكذلك للمعرض أم لا
(أجاب) المتحصل بينهم على
ما شرطوا العامل وغيره فيه
سواء كما هو مصرح به في
كثير من المتن والشروح
والفتاوى والله أعلم (سئل
في شريك اتهم شريكه
بالخيانة هل يقبل كلام
شريكه في حقه أم لا يقبل
ولا يلزم منهم عن (أجاب)
لا يقبل قول شريكه في حقه
ولو أراد تخلفه على الخيانة
للهممة لم يملك كإثبات الشبهة
والنفاذ لكن في ذموى
قارئ الهداية ما يخالفه
والله أعلم (سئل في ثلاثة
اشترى كوا مشتركة فاسد
وصحبة مات أحدهم فاذى
الذي يرد المال عند اعادة
قسمه له كذا وجدته
شريكه وكذبه وروى المثلث
هل يقبل قوله بينه أم لا
(أجاب) نعم القول قول من
بيده المال أنه يسه كذا
وكذا إذا دلله بصحة في

المرور فقول يارمه أحرمها حال التمسك البناء والقراض وأن أي يومها القاع حيث تستأجرها كترما
بدفعه (الجواب) نعم قال في المحط وغيره ما توفى وعمارته للثلث رجل أي صاحب العماره أن يستأجر
بأجره على نظار كانت العماره توفى واستأجر الأصل كترما يستأجر صاحب العماره كلف رفع
العماره وتو جوم غير لان نقصان عن أجل المثل لا يجوز من غير ضرر فوكان كان لا يستأجرها كترما
يستأجرها لا يكفوت ولو تلت في يده ذلك الاجل ان فيه ضرورة اه بحر (سئل في دار حارية في وقف مشروطة
من قبل واقفها لدرس مدرستة واقفها محتاجا لتعمير الضرورى وريد المدرس بايجارها وأخذ أحرمها
لنفسه فهل ليس له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان أبي أو عجز عمر الحائز كترما ثم ردها بعدا لعمارة على
من له السكنى رعاية للعقبة (الجواب) نعم لو كان الموقوف دارا لعمارة على من له السكنى ولو تعدد من
ماله لان الفقه إذا قدره بالغنم دور ولم يزد في الأصح يعني انما يجب العماره عليه بقدر العفة التي وقفها
الواقف ولو أبي من له السكنى أو عجز لفسقه عمر الحائز كترما أو من غير وعمرها باجرها
كمماراة الواقف ولم يزد في الأصح الارض من له السكنى لم يجز لبايجارها على العماره ولا تصح امارته من
له السكنى بل المتولى والقاضي ثم ردها بعدا لتعميرها على من له السكنى رعاية للعقبة على المتولى
(سئل في وقف أهلى له ما طر شرعى وبعض مستحقه منصرفون في عقاره من بايجار وقبض بلا وكونه عنه
وبعضهم زرع في أرض الوقف واستعمل زرعهم ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيه اقسام معروف فكيف
الحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض ومصرف وغيره فالمالطرا لا يستحق والزرع للزارع
وعليه اجر مثل الأرض لجهة الوقف (سئل) فيما إذا اشترى واحد المسحقين دارا لوقف من ناطر الوقف
لمدة سنة باجر معلوم باجره شرعية فهل يصح ذلك (الجواب) نعم ولو أجاز الترخيم من يستحق غلة الوقف باجره
لان حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لا في ثمنه اسعاف (سئل في رجل ادعى على آخر زوا في أنها
موقوفة عليهم من جهة أبيه نكر المدعى عليه وقال هي ملكى وحقى وتصلح على مال من ذلك فهل يصح ذلك
(الجواب) لا يصح لان المصلح لا يخذل المصلح عوضا عن حقه على زعمه فصر كالمعاوضة وهذا لا يكون في
الوقف لان الموقوف عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف عوضا لان الأصل عدا اعيان مال الموقوف عليه لا عكس
الوقف فلا يجوز له بيعه نهائيا كان الوقف ناطرا لا سلبا ولا به لا يجوز وان لم يكن ناطرا فهدا أو أخذ بدل
المصلح لانه حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جوابها الفتاوى من الدعوى وفي مصلح التتوى رادى
وقضية أرض ولا يثبت له فصالحه المنكر لقطع الخصم متجاوزا وطالب له لصادقا وقيل لا اه قاله صاحب
الابن ان لا يبيع معنى وبيع الوقف لا يصح على فتأمل (أقول) مقتضى ما في التتوى راعى اعتماد جواز
المصلح لكن يجب تقييد بما إذا عجز مدعى الوقف عن استرداده ففي الحر عن الحائز لا استولى على الوقف
غاصب وغير المتولى عن استرداده وأراد العاصم أن يدفع فتمت كان المتولى أخذ العايم والمصلح على شئ ثم
بشترى بالمأخوذ من العاصم أرضا أخرى فبجعه لها وقفا على شرائط الأولى لانه حذم صار بمنزلة المستهات
فيجوز أخذ العايم اه وهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين (سئل في رجل أخذ استأجر حوائزه

كلما يقوله والله أعلم (سئل في رجلين لكل منهما أوى بحاسر مدعى المدعى اتفق على أن يوجرا ذلك والاجر بينهما
تعمير فعملت أمة أحدهما وأغاثه الآخر على العطى في أيتما لحكم في ذلك (أجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما عفى أمة أحدهما
فأجرها لصاحبها وللا تخارجة للمثل له معه عمومته الذي فعملت أيتما طمخ فقبل أن تتعطل مأجرها لصاحبها وللا سرأ حرة المثل له معه
معنى دفع لا تخروا له لبيع طهرها على الزجر بهما لشركة هدية شركة بالعرض طهرها على المثل له ولما كان البداية أجز
منها وكذا جاز لاسدهما بصل رلا حرة بامر اشترى كنى له في جرادك والاجر بينهما فاسدة فاسد فسمى على العمل البعل والبغير والعروج

الشهادة تلك كثيرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة عشر كاشفاً وثمانين من المشترك قاضي مصري باعه أحدهم لرجل ذي فضل منه ثم دفع الثمن لأحد الشركا فباعه وأحدهم الشركا المذكورين على الذي بعاسورة أدى فلان بن فلان على أن أنس المشترك بينهما وبين كل من فلان وفلان فاشتمل صرياً باعه للمدعى عليه بكدام الثمن وتسلمه منوان المدعى عليه دفع عنه فلان الذي هو أحد شركيه بغير إذنه وبطلبه بذلك وأعماله لا يلي قبض الثمن إلا بالمباشر ليسوع وسأل سواه عن ذلك فاجاب (١٨٧) بأننا شترت بكذا من شر يكفل فلان الذي ادعت أني دفعته له

بتميم ما يحتاج إليه فعمد المستاجر بأذنه في الحانوف عمارة ترجع معظم منفعتها للمالك الا أن توريد الرجوع على المالك بتغيرها انتفى في التعجير بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الفتية قال المالك أو القيم لستما هوذا ثقت في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا مال يشترط الرجوع ذكره في الوقت اه فعلم به انه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم منفعته على المستاجر سوى على الاشياء من الوقف ومثله في البحر والمنع وغيرها (سئل) في الموقوف عليه العلة أو أجزاها الوقت بدون تولية أو اذن قاض فهل تكون اجازة الزر بوضعية صحيحة (الجواب) نعم والموقوف عليه العلة لا يملك الاجارة الا بتولية أو اذن قاض ولو الوقت على رجل معين على ما عليه الشئى عماده لان حقيق العلة لا عين شرح التنوير للعائق (سئل) في دار موقوفة على سكتي امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمار على من له السكتي من ماله لا من العلة فان عجز عمارها كما يجزئها ثم ردها الى من له السكتي (الجواب) نعم والمسئلة في شرح التنوير والعلة الشريفة رسالة في ذلك مماها تحقيق السوء باشتراط الربع واستحقاق سكتي الوالد قال بها واذا مات الذي له السكتي بعد ما بناها كان البنو اعتباراً بالورثة دون أهل الوقت أو الورثة ردهه فان أراد المستحق السكتي أخذ السبب بقيته ليس له ذلك الا بالرضاء الورثة واصطلاحهم على شيء كان كالميت عبر بالآجر جرحاً ما ناهوا وحصلوا أدخل فيه الجذوع ولا يخلص الاضرر شدد على السائل ورفع ولو رضى به المستحق الا أن السكتي لما دمن الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له تحصيل الضرر لا تصاصبه ويقال لذي صاله السكتي الا أن ان شت عا ط الورثة فقيمة منهم الساعة تكون له فان أو أوجت فاعلى الورثة فقيمة ستر متان أجرتا ثم ردها المدة المستحق فان كانت ازمة التي رها الميت ليست فاقمة بعينها ولكن استملاكه لا ترى ولا تظهر مثل عسل الخيطان الجص ومثل الانارة في الأرض ومق اخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد أنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه ترى ولا تظهر كن عصب أو باوقصر لم يستحق أحقوة يأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شياً ركن أمار أرض غيره ليس على صاحبه شيء اه واعلم أن من له السكتي لا يملك الاستغلال بالاتفاق كقوله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشربلاني في الرسالة المزبورة والعلماء ان يجزم بحره وصاحب التناخانية وقع القدر بوا مأمراً الاستغلال على السكتي نقل في التناخانية أنه عليه كاهو الذي صححه ووجه العاضل المزبوري الرسالة لتفعلن المعصيات ومن جلتها أوقاف الحصار اه وفي التناخانية عن تحبس الفناوير جل وقسمته على ولديه وعلى أولادها ابداماتاسا لو اراد السكتي ليس لهما حق السكتي اه قال الخوي في حاشيته هذا صريح في أن الواصف اذا أعلن الوقف في الدار كانت للعلة لا للسكتي وهي كثيرة الوقوع فافهموا والعيون تحفظ اه (أقول) وهو صريح أيضاً في أن من له الاستغلال ليس له السكتي وهو الذي في الرازي يقوم على الحصار في محل آخر وكذا في دفع القدر بوجه

الشر يك المدعى بن قيمة شريكه وارثه فموجب عدم ادبه وان كان مباشر العقد ليسع اذ الرجوع على المشتري فوهم باطل داخل في لا بسوغه المدعى بذلك وكيم والحكم بالمدفع لأحد شركا المتفاوضين موجب البراءة مقادير يكون وكذا لعنه في ذلك كاهو مضمين في كلام علمائنا فاطمة والله أعلم (سئل) في أخوين شركيين شقة بينهما وبين الكبير مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقود البيعية فهل كل شيء اشتراهما الصغير يكون مستركاً بهما من كسب ٥٠٠ وهو عا به ثم لا (أجب) لم يكون مشتركا في الاطعام أهله وكسوتهم كما وصريه كلام الثنوث والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في لادين يعمل كل واحد منهم في سفينة نصيبه اشتر كوا على ان كل

لشركه وايجز ينش الشركه وان ادهوان الكرم مثله لكون الفرس مشتركة لا يلزمه من الفساد الدعوى والحال هذه والله اعلم (سئل)
في اشعر من مثله او بين تزوج أحد همار وجته هرود ورج ابته ايشارو حنجره ورضي المهر من مال الشركه كل للراخ الاستخوان يماله بنصف
ما واوله أن يحسد على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يطالبه بنصف المهر من وجهه لان ذلك المهر بكسوته وكسوة أهله فيضن حصه أخيه
واذا ترتب ذلك بذمته يحسد فيه ان لو فوه والله اعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين (١٨٩) تعدى عليها رجل بر كها بغير اذنتهم ما تم
سألها لاحدهما فالتت

عنده قبل اب تسأل الى
الاخر هل له أن يضمن
المعدى أم لا (أجاب)
لا يخاص من الضمان في
حسب بعدا تعلق به الا
بوصولها اليه أو بإجازة فعل
المعدى على القول بان
الإجازة تعلق الادعاء وهو
الصحيح صرح به في آخر
الربع والعشر من
جامع الفصولين وذلك لما
تقرر ان شرك الملك أخصى
عن حصه شركه فكفاه
دفعها لخصي فيضمن كما
أشار اليه جامع الفصولين
أيضا في آخر الحاشي
بقوله (فتم) سئل مولانا عن
مواش اومه غلب أحدها
صدق الشريك الآخر
كمها في الراعي فكيف هل
يضمن نصيب شريكه أجا
به يضمن اذ تمككه حفظها
يسد أحدها فلا يصير ودعا
غيره ولو تركه الشريك
العاب في الصحره ولم
يتركها بعده فكيف أن يرفع
الامر الى القاضي فينصب
قيما يحفظ كرا أجا بانه
أعلم (سئل) في رجائين اشريا

داعية الى ذلك وما اذا كان هناك ضروريه أو احتياج العمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف
فيه فالذي صرح به في التلخيص تجاوز به أثني الخيال على الناطق وحيث كان الناطق مصلحا لخصي
الفساد والله يعلم القس من المصلح والذي مال اليه الماطر سوسى في أنفع الوسائل عدم الجواز لان ابلات المسجد
اذا قيل بانه تزوج من قطعه العمارة يؤدي الى تغيير عين الموقف باعتبار تغيير الاحوال الى أقص من الاول فان
كان مسجدا فقام فيها الصلاة فاذا جاز يرق بعرضه أن يصير ماصطلا أو لسكنى الناس فكان التغيير الى
سأله أروى من الحالة الاولى في التفرص في الاوقاف باعتبار الاعظم لها باعتبار الادنى اه حيث لا ضرورة
فلا يجازي لذلك كور باطل فهدم ما بنى (سئل) في عذر شرب به به شها وليس في وقفه مال حاصل يعمره
ما تحب بنسبها ولها عقارات مع ما مشوقه عليها ويريدون وقفها ليجار بعض العقارات معدة مع لومة
مستقبله بأجرة جعله يعمرها في تعميدها الضرورية فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع
جدو ع بينه على حائط مسجد فنادى بالبيستون في المسجد فها في ذلك مصلحة للوقف ولا يضرب بالحائط فهل
للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي الجرم من وقف من فضل المسجد ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان
من أوقافه اه ثم قال فمن يتنا على جدار المسجد وجب دمه ولا يجوز أخذ الاجرة له (سئل) فيما اذا
كان في يد غير صاحب ملكه قائم بالوجه الشرعي في أرض بستان وقف فباعه من عروم ثم علمه وعرس
مكانه فمرس نفسه بلاذن ناطر الوقف ولا وجه شرعي فما حكم فرسه (الجواب) حيث كان غرس عرو
المدكور لنفسه بلاذن الناطق فلا تضر على الوقف تكليفه فلع ان لم يضر فان أضر يقلبه الناطق
بأقل ما يفيقن للوقف من زرع وغيره من زرع الوقف وقيل هو المضيع لانه قلتر بص الى خلاصه كافي
الاشياء وغيرها (أقول) هذا في غير المتأخر لاني الفقه يجوز للمستأجر من غرس الاشياء والركود في
الارض الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون خسر الحياض وانما يحصل للمتولى
الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال صاحب القنية قلت هذه اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة بها ما اذا كان فلا
يحرر الحرم والغرس لو جرد الاذن في مثلها اه كذا نقله في الجرد ونخصر العبارة في الفخر المختار بقى الكلام
فيما جرى به عرف أهل ديارنا أن المستأجر اذا أراد أن يغرس بستان من ناطر الوقف حتى به لو غرس
بلاذنه ينازعوا خصامه في ذلك اذا لم يكن مشروطا في عقد التنازع ونسب أن مال ان ذلك بمنزلة الهبة
الصريح عن العرس بلاذنه لان المعروف عرفا كالتشروط شرط طامع أنهم شرطوا لاعتبارها الارض بيان
ما يزرعونها أو يغرس أو تقيم الاذن بان يزرع أو يغرس ما شاءه والا فلا تصح الاجرة فتأمل (سئل) في
أرض وقف حامله لغرس جار في ملكه يدعى مستمسكة وتواجره بالعاظم من مدة تزيد على خمسين سنة
وفي كل سنة يدفع مالها لجهة الوقف فعرض فيها أشجار ابعاله لنفسه بلاذن المتولى فهل له ذلك ويكون
العراس له عارس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسمعيل سئل في أرضي قرية أعاني كل سفعل مقطوع
يدفعه أهله للمستكم على القرية يتلى طريق الخراج الموقوف من مدة تزيد على مائة سنة ويصرف أهلها في
أراضي القرية لسلطنة وغيرها بالبيع والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الاراضي وبني بعضها سائنة

حسب قرية لبيعها في المنزير برب على الجمع باع عشر من وكسد الباقي مسافر به احد هما الى دمشق الشام وفاض به سائر وكها الى بيت
القدس وهلكت معول وجدهم شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمته الشريك من القرب ولا ينفذ ما واهل شركه كما يضمن قيمته
من الفرس (أجاب) نعم فيضمن قيمته شريكه في اقراره بان كانت شركته ولم يذنه لا يسع وان كان ذنه ما يسع حتى يثبت منه في
الفرس لتدبره بركوم اذ كل واحد من شريكي المائت جعي في حصة الاخر فيصنع عليهم كواب الغاية المشتركة وذلك ما تقرره من مذهب
الامام ابو وكيل البيهق لا يسع له البيع مما عزره وان يؤخذ في كانه فيسند بالفرس كقيمة ما لا يقبل ما صرح به من جواز ابيع بالعرض وان كان

هذا هو وظلوا جميع إلى المثلثة والخاص بالامعوا بعد باعتبار متى الوقت والحكم فيها باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحدا ولينا فية
اشراط الترتيب بين العلقات لانه علم خص بقوله على أن من مات عن ولد الخ وبناته إلى الكلايين واللاحق مؤ كد على عادة الواقفين من
اتيانهم بالمر كدات كقولهم طبقة بعد طبقة ولينا بعد نسل والمردان الاصل بمحض عرف نفسه لاق وع غير مو الله أعلم
(سئل) في حدود وقفه واقف وصي حدوده الاربعه ودخلها استقبل على نحو وقومصره (١٩١) زبون أعني بداعبران كلاب الوقف

فيما سم القاهور وليس
فيها اسم البس قبل شغل
الوقف جبع ماهو داخل
الحدود علما بالتعدي بأم
بخص القاهور وقود البس
عملا بالتسمية وما الحكم
(أجاب) يشمل الوقف
ما أساط به الحدود اذا الحدود
وقع عليه الوقف وهو اسم
لمداخل الحدود فانه
ترتبا لا شرط ذكره
اجماعا وباضافة تقرر ان
العقار تقع العرفه بحدوده
لا باسمه حتى اشترط ذكرها
في الدعوى والشاهد وهذا
ظاهر والله أعلم (سئل) فيما
اذا ولي السلطان اطرا على
وقف هل له عزله بغير حصة
ولا مصلحة أم لا (أجاب)
منصوب السلطان ومنصوب
القاضي بيان وقد صرح
في الخاتمة ان منصوب
الثاني لا يتدخل بغير حصة
ولا مصلحة فكذلك منصوب
السلطان اذا القاضي
كل وكيل عنه كما فاده في
البحر وغيره والله أعلم
(سئل) في وقف اشبهت
مصارفه كيف يفعل في غلته
(أجاب) ان لم يوقف على

ثم ذكره أيضا وفيه موافقة داخله في الوقف وليس لاحداث بعمر ندر اذا على مسكنه في آخر
كتبه محمد بن النافع المالكي ثم ذكر نحو الاول وفيه الوقف شامل لكل ما ثبت فيه ذلك الواقف قبل وقفه
ماهو داخل في الحدود فيستحقه الموقوف عليهم كتبها رابع بن أبي شريف الشافعي ثم ذكر جوابا آخر
لناظر على ذلك بل عليه مطالبهم بما حرم مثل الارض ومنعهم من أن يفرسوا فيها الباطن في شريه وله أن
يقطع ما غرس بغير طريق شريه بجانبا ولا يجوز لاحداث بحمي الغرس ولا يعينه على ما يخالف الشرع والله
أعلم كتبه كزبان محمد الانصاري الشافعي جوابا كما فاده شيخ الاسلام واضح خطه أعلاه قال ذلك وكتبه
محمد بن محمد الطرطوسي الحنفي ثم ذكر جوابه أنه عرق فيمن ذلك (سئل) فيما اذا كان له ندر عراس قائم
بالوجه الشرعي في أرض وقف محترقه وهي واضعة بها عليه بطريق الارث من آثار بها المتصرفين قبلها
من ندره تر يد على خمسين سنة يدفعون الحكر المرب على الارض لجهة الوقف بلا معارض ثم باعحت حتمن
الغراس من ز بدور يدبغ الباقي وباعوضها ناظر الوقف ذلك يريد أخذ ثمن من غن البسيع وزعم أن
البسيع يتوقف حتمه على اذنه ويكفله الى اظهار كآب احترام يشهد لها وبن قبلها بالملك فهل البيع
المزبور صحيح ولا يتوقف حتمه على اذنه وليس له تكليفها (الجواب) نعم (سئل) في قرية جارية في أوقاف
بر متعدد ولها زراعت وزرعها يدفعون أحرمها لجهة الاوقاف في كل سنة بموجب سندت شرعية
والا لآن تتعنت من دفع ذلك تمسك بمسجدا بديهم متعنتة أنهم ترافعو الذي فاض شرعي مع أحد المتولين
على الاوقاف ذكر وأتهم يدفعون كذا من الغراس في القديم وأن القاضي المترافع البعزف أن القديم
يترك على دمه والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره دون أجر المثل ببن فاحش فهل يكون
التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراضي الوقف أخذ الانفع للوقوف من أجل المثل أو القسم المتعارف
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان يسد بأرض جارية بوقف مسجد وزرعها حطت يدفع
صافي كل سنة زراطة واحدة لجهة الوقف هي دون أجره لها ببن فاحش بدون اجارة من جهة الوقف
ويرد المثل الى الآت أخذ قسم الزرع من الخمس حسبما يوشع من الاراضي المجاورة لها وهو أنفع للوقف فهل
يسوغ له ذلك (الجواب) نعم أمافي الوقف فانه يجب احصاء الاجزاي وجزرعها أو سكنها أعدت
للزراعة أو لا وعلى ذلك استقرت في عامة المتأخرين فصولين من ٣٢ (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف
أجرة عقار الوقف بمصلحة سنة كذا واقسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز
ولا تنتقض القسمة (الجواب) نعم لا تنتقض استحسانا في الظاهرية وغيرهما من الكتب فان عطل الاجرة
واقسمها الموقوف عليهم ثم مات أحد قسم القياس ان تقضى القسمة فيكون الذي مات حصته من الاجرة
مقدرا ما عاش ولكما تحسن ولا تنتقض القسمة وكذا على هذا لشرط فجعل الاجرة له ومصلحة في خزنة
المعتن يري على الاسباب من الوقف ولما تبعض الموقوف عليهم قبل انتهاء امد الاجرة يكون ما وجب من
العله ان مات لو وثما يجب منها بعد موته لجهة الوقف وهكذا الحكم في كانت الاجرة بمصلحة فلم تقسم
بينهم وبعد اقسمة كذلك في اقباس وقال هلال غير أن أحسن اذا قسم المجلل في قوم ثم مات بعضهم

شرط واقفه بعمل فيما كانت تفعله القوام سابقا لم يعمل فعل القوام أيضا وعلى أصل المصنف على الذرية تصرف الى السكل من غير تعيين
ذكر على أني ولا تقدم بطن على بطن أسفل رتبة أعلم (سئل) اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معاويلا بصرف عليه
معاويلا يتي في وطيفة الكتابه أم لا (أجاب) نعم بصرفه يتي في وطيفة الكتابه (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتهت مصارفه فادعى
شخص على انكسار عله استحقاقا فيما قبله الحكم حيث اشتهت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا لا بدعي من أن يشتد دعواه
بالدعوى ولا يصرف له شيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده عمل عليه فله عليه المبرج من الاثم هذه الجواب من

الترعية مادامت البنات قاصرات عن دوحه البلوغ ثم من بعد أولاده الذي كور على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسالمهم وأعلمهم
بشتر لفرقه الاثنان فاقوقهما بالسوية وينتقدونه الواحد عند عدم المشاركة بحسب العليقة العليا العليقة السفلى على أن من توفي منهم من
ولد أو ولد ولد أو أسفل منه بنفسه لولده (١٩٢) أو ولد ولد ولد له وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه ومن مات منهم عن غير

ولد أو ولد ولد أو أسفل ولا
قبل انقضاء الاجل في لأرد التسمية وأجبر ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي النزاية من الوصية عن محمد
أقوام أمروا أن يكتبوا مسامكين من بعدهم فكتبوا ورثوا أساميين اليهم وأخرجوا الزهراهم على عددهم
فكان واحد من المسامكين قال يعلى وأرثه أن مات بعد دفع اسمه اه (أقول) ومنه يعلم حكم الامانات الواسلة
لا هالي مكة المشرقة والمدينة المنورة وعلى وجه الصلة والمبرمة عموما المرسل اليه وقد أقيمت بدفع ذلك لورثته
بقيد الله أعلم اه يبري على الاشياء من الوقف (سئل) فيما إذا أقر الموقوف عليه أن زيدا وعمر
يسحقان ربع الوقف دون وجهه على ذلك وكتب بذلك فعقل يكون الاقرار المأثور مصحفا في حق المقر
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا تصادق مستحقو وقف أهلي مع جماعة من باب غير مستحقين في الوقف
بانهم يسحقون من ربع الوقف الحصة وقد رها سبعان وثلاث سبع من سبعة أسابيع وكتب بذلك
ومضت مدة ثمان ثمانين من الجماعة قس أولاد مات الباقون عن غير ولد وورثهم أولاد الذين أن حصه
أو يورثهم حصه الباقين من ربع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المأذونة (الجواب) نعم
قلت ثانياً كان الواقف جعل أرضه مئة موقوفة على زيد ثم من بعده على المسامكين قال الوقف جائز إذا
أقر زيدا بهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا فإذا مات لم يتركه كانت
للمسامكين ولم يصدق في علمهم قلت ثانياً مات المقر له وزيد في الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر
به زيد للمسامكين والنصف في يد خصام من باب الرجل الموقوف عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل
آخر (سئل) فيما إذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من مستحقه على أن ربع الوقف مشترك بينهم وبين
زيد العايب وآخر من ذرية الواقف لكل واحد حصته متعينة وصدق العايب على ذلك وحسب في ذلك كانت
دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن والده فهل تبطل الله اذ يتبعه في حقه (الجواب) نعم وتقلها في
الخصام المتقدم وبذلك أفتي الخبير الرمي تغاير الناحية والتناحية ومثله في الاشياء من الوقف لان
الاقرار حجة قاصرة اه وفي الاشياء أقر الموقوف عليه ما لا يستحقه كذا أو أنه يسحق الربع دون
ومسده فلان صح في المقر دون غيره من أولاد وذويته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جاز على ان
الواقف رجوع عما شرطه بشرط ما أقر به المقر ذكرا المصنف في باب مستقل وأما في تقريره اه (أقول)
وفي آخر الاقرار من التتويروا والاختار (أقر الشرط له الربع) أو بعضه (أه) ثم ربع الوقف (يسحقه)
فلان دون ربع) وسقطه ولو كسب الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) أو سقطه لاحد لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا كسب في الوقف ذكر في الاشياء وهما في الساقط لا يعود فراجع اه وبعبارة البر
اختار في الوقف بحسب ما لاقه على الاستحقاق وان خالف كسب الوقف لكن في حق المقر خاصة ولو
أقر المشرط له الربع وأنظر أنه يسحقه فلان دون ربع ولو جعله لغيره لا وسعي وأحوال اقرار اه
(وأقول) أيضا حاصل ما فهم من عبارة الخصام المتقدم أن المصادقة صحيحة مادام المصادق والمصدق له
حيين ولومات المصادق تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصادق عليها إلى من بعده عن شرط الواقف لان اقراره
حجة قاصرة فعلى نفسه ولومات المصادق لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا يرجع الحصة المصادق عليها إلى المصادق

عقب فصيملين يورثني
طبقة وذوي بدر جثمان
مستحق الوقف من مات
منهم قبل استحقاقه لهذا
الوقف وأثنى منه وترك
ولدا أو ولدا أو أسفل من
ذلك قام في الاستحقاق مقام
أصله واستحق ما كان
يسحقه المتوفى ان لو كان
حيا وبعد اعراض ذرية
الواقف المشار اليه ونسبه
وعقبه يكون ذلك وفعلى
أولاد أخيه المرحوم خمس
الدين أبي اليسر ثم من
بعدهم على أولادهم ثم على
أولاد أولادهم ونسبهم
وعقبهم أولاد الذكور دون
أولاد الاناث على الشرط
والترتيب المصوص عليهم
أعلاه وشرط الواقف
شرطا مباحا يصر
الماطر على وقفه والتوى
على بلقي الواقف الموحدين
آل الوقف وعما أصيل
وعائته في كل سنة فثان
قلعة صفة سليمان ولكن
بنت مستحقة للواقف
الذي كور في كل سنة ثمان
قعة وإذا أوتيت ثمانا لواقف

واستحقاق لاولادهم في وقف المذكر وللاولاد وأولادهم سواء كانوا ذكورا أو إناثا ما كان أولاد الطون ليس لهم لاقراؤه
استحقاق في الوقف المذكر وهذا عطف الواقف ما كان الوقف وولدا المذكر وان وبناته اصلهم ولم يثبت له أولاد بعد الوقف وبني أبناءه
وبنات أبناءه وأولاد بناته فهل لولد ناته الدين أباءهم من الانساب استحقاق في الوقف أم لا وهل للبنات أبائهن استحقاق أم لا وإذا أقرتهن
استحقاق هل لولادهن من الانساب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن ما بلوغ لولادهن الواقف على الشرط والترتيب المذكور من أعلاه
ودر كرسى حتى الامانة له من مائة من قصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ يصر في من ساواهن في الدر جثمان آخره ونأباه

أعماهم وأموالهم وبنات أعماهم القاصر المأخوذ من حقهم من عدم صرفه إلى أبنائهم وبنازلهم من الوقف منزلة موثرين فصرفه إلى ذوي درجاتهم أم خصه أخوتهم عبد الله بن الوليد وألف على أن من ماله وأولاد أولاد الخصبه لولده أولاد ولده ومن ماله منهم من غير أولاد وأولادهم ولا نسل ولا عقب نصيبه لولده بن الوليد وألف طبقته فيكون صرف نصيبه إلى ذوي الطبقة تشر وطابعه المولود من الأولاد أو ولد الولد وهذا أخى وابنهم مبتع وولد ابنة زنا إلى الاستحقاق الحسين بأوغ (١٩٣) الاختصاص كما هو قرب إلى عرض الواقف

لاقراره بأنها ليست له فترجع الى المالكين لعدم من يستحقها ثم ان الحالف فرض المالكين موقفا
عليهم بعد زيد المصدق كما صرف كلامه ونه قال فيما وصف على زيد ثم على ذرية ثم من بعدهم على
المالكين فاذا تصادق جميع عرو على ان غلة الوقف بينهما ثم ماتت بذلك المصادقة ورجعت العلة كلها
الى ذرية مولى كان الميت عمر المصادقة ورجعت حصته الى المالكين لا في زيدا فقلنا ولا في ذرية مولى
استحقاقهم بعدهم ثم الترتيب ثم ضمان المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها كما في الاعراف
وغيره لو وقف على وابنه هذين ثم على اولادهما ابدامنا ساوا فانت احدهما عن ابن يصر فجميع العلة الى اولادهما لان
الولد الباقي منهما والوصف الا خوالى الفقر اعفاء ذات الوفا لا نحو يصر فجميع العلة الى اولادهما لان
صراعا لشرطه لا زمتوه وانما حصل الاولاد الاول بعد انقراض البطن الاول فاذا مات احدهما يصر نصف
الغلة الى الفقراء اه ثم اذا كان اولاد ذرية اصر يصر البهم لفقرهم على ما مر به في الباب الاول بقي
ان ما قد سنده عن التور وشرحه من ان الاقرار بالنظر كالقرار بالبيع يقتضي ان المشروط له النظر لو
تصادق مع آخره على انه سيق نصف ونظيفة فانظر مثلا لو اخذ باقرار ما دام احيى فلهما المصدق فالحكم
ظاهر وهو ان المصادقة تبطل وتثبت ونظيفة النظر كلها ان بعده من شرطها له الوقف او ما يوافق المصدق
له فهي مسئلة تبقى في زماننا كثيرا وقد سلطنا اعصارا واولم فيها فخلاصها وما اذى يقتضيه النظر بطلان
المصادقة ايضا كما لو مات المصدق اذ لا يمكن ان يقال هنا اننا نقول حصته النظر الى المالكين اذ لاحق لهم في ونظيفة
النظر فيعين القول بطلان المصدق ولكن لا تعود الحصة الى المصدق مؤخذة به باقرار وانما وجدها
القاضي بن ارماد من مستحقها من اهل الوقف لا لا يصح ان الاقرار بناء على ان الوقف يرجع عما شرطه بشرط
ما اقر به المقر كما مر عن الاشياء وحيث قد صير كما ان الوقف شرط النظر لهما واذ مات أحد الناظرين
المشروط لهما اقام القاضي يده اخرج فكذا انما هذا ما ظهر والله اعلم (سئل) فيما اذا كان لا يقدر
استحقاق معلوم في وقف جديد فافرز به في حقهما من القدر المازي يورس من غلة وقف جديد لعسر ومدة سنتين
وتصف دونه بأمر حق عز قولنا ما اقراره بذلك وتصادق على ذلك تصادقا عريما مقبولا منهما المسمى بينة
شرعية ثم بعد ذلك اقرز به المازي يورس من غلة الوقف المرقوم ليكر في المدعى المرقوم قوله صدرت عن المقررة الاولى
ولا اجازة فهل يكون الاقرار الاول معتبرا دون الثاني (الجواب) نعم ولو قل صار غلة هذه الصدقة
لفلان هذا بأمر حق وعرقته وزنى الاقرار به قال ائزته بذلك وجعله كان الوقف هو الذي جعل
ذلك المقررة قلت وكذلك ان قال المقر صار غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين او لها
عشر سنين كذا من سنة كذا و آخرها في شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق وعرقته وزنى الاقرار
به له قال ائزته ذلك واجعل العلة للمقررة ما دام احيى هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك وددت
العله الى من جعله له الواقف بعد المقر قلت فان لم يمت المقر ولكن انسدت الشرا انقضت قال ترجع
الغلة الى المقررة ابدامنا ما حافظا واددتها الى من جعلها الواقف خصاص من الرجل الموقوف عليه
يقربان الوقف عليه وعلى رجل آخر (اقول) قوله ترجع الغلة الى المقررة هكذا اذ يتغير غير هذا الموضوع

(٢٥ -) (قانونى حامديه - اول) لو جدت درج مساويه فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما التوهم الذى كورنى انوجه
 الى اختصاص اخوتهم باسحقاقهم فغير مملكت اليه لان ما دخل فى اسحقاقهم اعطاه نسبة ثابت منه بل بقى من نصيبه فدل بخل فى قول
 الى الوافى على أن من مانع ولد أو اولاد فليس مولد الخ لهد استحقاق مستقل او ترفع عن صاحب صفه الاستحقاقية بالوجود ووردى
 ان لا يرفع على ما تفتته عبارة الوافى المتقدمه ولو اعتبر هه التوهم لاسحق شخص مع وجود من هو اعلى منه لكانوا له هه التوهم ساقط
 لاعتبار ذلك مل وانه اعلم (مسئل) فى رد وحل وقتناى عه مدعته هه ممن دعه على اولاده الموجد من الاستدراج عه الكرم

وتطلب الميراث من الموقوف على الفرج وعلى من شئت من الأولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم كور الميراث كور من بعدهم
 أولادهم ثم على أولادهم وتسلمهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الأناث من بنات الواقف وبنات أولادهم كور الموقوف عليهم
 إذا كن خالصة من الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحد منهن فإذا تزوجن سقط حقهن وإذا تزوجن من بعدهن على الشرط
 والترتيب المشرح أصله فإذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم وتسلمهم يعود الوقف إلى الأناث من بنات وأغبر

موقوف على الفرج وعلى من شئت من الأولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم كور الميراث كور من بعدهم
 أولادهم ثم على أولادهم وتسلمهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الأناث من بنات الواقف وبنات أولادهم كور الموقوف عليهم
 إذا كن خالصة من الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحد منهن فإذا تزوجن سقط حقهن وإذا تزوجن من بعدهن على الشرط
 والترتيب المشرح أصله فإذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم وتسلمهم يعود الوقف إلى الأناث من بنات وأغبر
 معزى الخصاص وكذا رأيت في نسخة كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى فرائسه كذلك وهو
 منسك أمة تضاد أن التقيد بالثقة والذى يقتضيه النذر خلافه كما قرأ في جبل بالقمي حلة وصدقه
 الرجل وينافى أن الأصل ترجع العلة إلى المقر بصفتها اسم الفاعل بدون لفظه وأن لفظه من زيادة
 الدخا بقوله ترجع واللفظ لا يفي لأن الفقه في المدة كانت المقر له يخرج عن مقتضى ترجع إليه
 بعد المدة وإنما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع إليه بعدها لأن الأقرار مقيد به لا يخرج عنه
 الجار والمحرور في مقتضى المقر بصفتها اسم الفاعل والضمير في مقتضى الشخص لا يحل للمقر له أي الذي
 أقره هذا المقر والحاصل أنه إذا قرئ المقر على صفة فاسم المفعول ويكون الجار والمحرور نائب فاعل
 لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المأذونة فتأمل والله تعالى أعلم (تبيينه) قال العلامة
 السبكي بعد عبارة الاستنباط المأذونة كثير من أهل العصر هذا الاطلاق أو اقتراب سقوط الحق بمجرد
 الأقرار والحق السوابق أن السقوط مقيد بشيئ يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقر فقل
 غلة هذه الصدقة فلان من قال هذا وفي دون الناس جميعا ما حرق واجب ثابت لا يزعمه ولا يرضى
 الأقراره بذلك قال نعم أصدق على نفسه وأقر بما أقر به هذا الرجل مادام جازا أن الواقف قال أنه أن
 يزيد ونقص ويخرج ويبدل مكان من رأى فيصدق على نفسه ويؤمن من هذا أن القاضي لو علم أن المقر
 إنما أقر بذلك لأحد شيء من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكان سببا بالوقف أن ذلك الأقرار غير معمول
 به لانه إقرار بمال محال وجب تخصيصه بما قاله الإمام الخصاص وهو الأقرار الواقع في زمانه ولا حول ولا قوة إلا
 بالله أه كلام السبكي في معاصوات ذلك يشبه ما مر من البر المختار من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه للأحد
 لم يصح في الأقرار إلا ما عدا ما عدا في أمارة أقرت بأن فلا يستحق ريع ما يفيض ما من وقف كذا في مدونة معلومة
 بمقتضى أنها قبضت منه بماء معلوماً يجب بأصله لأنه لا يصح الاستحقاق للمردوم وقت الأقرار ما يبلغ العين
 وأطلاق ترقيم لوقر المشروط له الريع أنه استحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى بمقتضى
 فإن الأقرار بموضع معاوضة قال المؤلف مستأن في وقف دائم رجل من ذر به الواقف أنه وقف جسده على
 ذريته وأقام على ذلك يستوفى الغاصم أو بعد مدة أقر للميراث بور بأنه لاحق له في الوقف المأذون
 فهل يطل القضاء المأذون كور (الجواب) يعتبر أقراره في حق نفسه وسقط حق من ريع الوقف وأما بقية
 الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتأوى أي السعدون الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل
 الأسقاط وما لا يقبله هل هذه المسألة منه أم لا لأن هذا بعض أقرار الأسقاط حق وأنه أعلم (أقول) صرح ابن
 نجيم في تلك الرسالة أن هذا الحق الخالية بأن الاستحقاق لا يسقط الأسقاط به أفتى الحنفية الرأى كذا في فتاواه
 آخر كتاب الوقف فتبين حل ما أفتى به المحقق أبو السعود في مقاله المأذون من أنه بعض أقرار رأى أن أقراره
 أنه لاحق له في الوقف ليس أسقاطا حتى يلغى بل هو مجرد أقرار من أن ما يطل في دعواه فهو أخذه وحده
 والله تعالى أعلم (س) في وقف على مشتمل على عقارات تجب ناطره أجورها بعد استحقاقها عن سنة
 كزاد لم يشترط واقفه تقدم المأذون طلب استحقاق الوقف استحقاقهم من القبض المأذون كور فهل يسوغ

موقوف على الفرج وعلى من شئت من الأولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم كور الميراث كور من بعدهم
 أولادهم ثم على أولادهم وتسلمهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الأناث من بنات الواقف وبنات أولادهم كور الموقوف عليهم
 إذا كن خالصة من الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحد منهن فإذا تزوجن سقط حقهن وإذا تزوجن من بعدهن على الشرط
 والترتيب المشرح أصله فإذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم وتسلمهم يعود الوقف إلى الأناث من بنات وأغبر
 معزى الخصاص وكذا رأيت في نسخة كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى فرائسه كذلك وهو
 منسك أمة تضاد أن التقيد بالثقة والذى يقتضيه النذر خلافه كما قرأ في جبل بالقمي حلة وصدقه
 الرجل وينافى أن الأصل ترجع العلة إلى المقر بصفتها اسم الفاعل بدون لفظه وأن لفظه من زيادة
 الدخا بقوله ترجع واللفظ لا يفي لأن الفقه في المدة كانت المقر له يخرج عن مقتضى ترجع إليه
 بعد المدة وإنما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع إليه بعدها لأن الأقرار مقيد به لا يخرج عنه
 الجار والمحرور في مقتضى المقر بصفتها اسم الفاعل والضمير في مقتضى الشخص لا يحل للمقر له أي الذي
 أقره هذا المقر والحاصل أنه إذا قرئ المقر على صفة فاسم المفعول ويكون الجار والمحرور نائب فاعل
 لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المأذونة فتأمل والله تعالى أعلم (تبيينه) قال العلامة
 السبكي بعد عبارة الاستنباط المأذونة كثير من أهل العصر هذا الاطلاق أو اقتراب سقوط الحق بمجرد
 الأقرار والحق السوابق أن السقوط مقيد بشيئ يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقر فقل
 غلة هذه الصدقة فلان من قال هذا وفي دون الناس جميعا ما حرق واجب ثابت لا يزعمه ولا يرضى
 الأقراره بذلك قال نعم أصدق على نفسه وأقر بما أقر به هذا الرجل مادام جازا أن الواقف قال أنه أن
 يزيد ونقص ويخرج ويبدل مكان من رأى فيصدق على نفسه ويؤمن من هذا أن القاضي لو علم أن المقر
 إنما أقر بذلك لأحد شيء من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكان سببا بالوقف أن ذلك الأقرار غير معمول
 به لانه إقرار بمال محال وجب تخصيصه بما قاله الإمام الخصاص وهو الأقرار الواقع في زمانه ولا حول ولا قوة إلا
 بالله أه كلام السبكي في معاصوات ذلك يشبه ما مر من البر المختار من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه للأحد
 لم يصح في الأقرار إلا ما عدا ما عدا في أمارة أقرت بأن فلا يستحق ريع ما يفيض ما من وقف كذا في مدونة معلومة
 بمقتضى أنها قبضت منه بماء معلوماً يجب بأصله لأنه لا يصح الاستحقاق للمردوم وقت الأقرار ما يبلغ العين
 وأطلاق ترقيم لوقر المشروط له الريع أنه استحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى بمقتضى
 فإن الأقرار بموضع معاوضة قال المؤلف مستأن في وقف دائم رجل من ذر به الواقف أنه وقف جسده على
 ذريته وأقام على ذلك يستوفى الغاصم أو بعد مدة أقر للميراث بور بأنه لاحق له في الوقف المأذون
 فهل يطل القضاء المأذون كور (الجواب) يعتبر أقراره في حق نفسه وسقط حق من ريع الوقف وأما بقية
 الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتأوى أي السعدون الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل
 الأسقاط وما لا يقبله هل هذه المسألة منه أم لا لأن هذا بعض أقرار الأسقاط حق وأنه أعلم (أقول) صرح ابن
 نجيم في تلك الرسالة أن هذا الحق الخالية بأن الاستحقاق لا يسقط الأسقاط به أفتى الحنفية الرأى كذا في فتاواه
 آخر كتاب الوقف فتبين حل ما أفتى به المحقق أبو السعود في مقاله المأذون من أنه بعض أقرار رأى أن أقراره
 أنه لاحق له في الوقف ليس أسقاطا حتى يلغى بل هو مجرد أقرار من أن ما يطل في دعواه فهو أخذه وحده
 والله تعالى أعلم (س) في وقف على مشتمل على عقارات تجب ناطره أجورها بعد استحقاقها عن سنة
 كزاد لم يشترط واقفه تقدم المأذون طلب استحقاق الوقف استحقاقهم من القبض المأذون كور فهل يسوغ

فلولا الاستحقاق وجود الوقف لا ترتب من بنات الواقف وبنات أولادهم كور الميراث كور من بعدهم
 أولادهم ثم على أولادهم وتسلمهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الأناث من بنات الواقف وبنات أولادهم كور الموقوف عليهم
 إذا كن خالصة من الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحد منهن فإذا تزوجن سقط حقهن وإذا تزوجن من بعدهن على الشرط
 والترتيب المشرح أصله فإذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم وتسلمهم يعود الوقف إلى الأناث من بنات وأغبر
 معزى الخصاص وكذا رأيت في نسخة كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى فرائسه كذلك وهو
 منسك أمة تضاد أن التقيد بالثقة والذى يقتضيه النذر خلافه كما قرأ في جبل بالقمي حلة وصدقه
 الرجل وينافى أن الأصل ترجع العلة إلى المقر بصفتها اسم الفاعل بدون لفظه وأن لفظه من زيادة
 الدخا بقوله ترجع واللفظ لا يفي لأن الفقه في المدة كانت المقر له يخرج عن مقتضى ترجع إليه
 بعد المدة وإنما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع إليه بعدها لأن الأقرار مقيد به لا يخرج عنه
 الجار والمحرور في مقتضى المقر بصفتها اسم الفاعل والضمير في مقتضى الشخص لا يحل للمقر له أي الذي
 أقره هذا المقر والحاصل أنه إذا قرئ المقر على صفة فاسم المفعول ويكون الجار والمحرور نائب فاعل
 لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المأذونة فتأمل والله تعالى أعلم (تبيينه) قال العلامة
 السبكي بعد عبارة الاستنباط المأذونة كثير من أهل العصر هذا الاطلاق أو اقتراب سقوط الحق بمجرد
 الأقرار والحق السوابق أن السقوط مقيد بشيئ يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقر فقل
 غلة هذه الصدقة فلان من قال هذا وفي دون الناس جميعا ما حرق واجب ثابت لا يزعمه ولا يرضى
 الأقراره بذلك قال نعم أصدق على نفسه وأقر بما أقر به هذا الرجل مادام جازا أن الواقف قال أنه أن
 يزيد ونقص ويخرج ويبدل مكان من رأى فيصدق على نفسه ويؤمن من هذا أن القاضي لو علم أن المقر
 إنما أقر بذلك لأحد شيء من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكان سببا بالوقف أن ذلك الأقرار غير معمول
 به لانه إقرار بمال محال وجب تخصيصه بما قاله الإمام الخصاص وهو الأقرار الواقع في زمانه ولا حول ولا قوة إلا
 بالله أه كلام السبكي في معاصوات ذلك يشبه ما مر من البر المختار من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه للأحد
 لم يصح في الأقرار إلا ما عدا ما عدا في أمارة أقرت بأن فلا يستحق ريع ما يفيض ما من وقف كذا في مدونة معلومة
 بمقتضى أنها قبضت منه بماء معلوماً يجب بأصله لأنه لا يصح الاستحقاق للمردوم وقت الأقرار ما يبلغ العين
 وأطلاق ترقيم لوقر المشروط له الريع أنه استحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى بمقتضى
 فإن الأقرار بموضع معاوضة قال المؤلف مستأن في وقف دائم رجل من ذر به الواقف أنه وقف جسده على
 ذريته وأقام على ذلك يستوفى الغاصم أو بعد مدة أقر للميراث بور بأنه لاحق له في الوقف المأذون
 فهل يطل القضاء المأذون كور (الجواب) يعتبر أقراره في حق نفسه وسقط حق من ريع الوقف وأما بقية
 الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتأوى أي السعدون الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل
 الأسقاط وما لا يقبله هل هذه المسألة منه أم لا لأن هذا بعض أقرار الأسقاط حق وأنه أعلم (أقول) صرح ابن
 نجيم في تلك الرسالة أن هذا الحق الخالية بأن الاستحقاق لا يسقط الأسقاط به أفتى الحنفية الرأى كذا في فتاواه
 آخر كتاب الوقف فتبين حل ما أفتى به المحقق أبو السعود في مقاله المأذون من أنه بعض أقرار رأى أن أقراره
 أنه لاحق له في الوقف ليس أسقاطا حتى يلغى بل هو مجرد أقرار من أن ما يطل في دعواه فهو أخذه وحده
 والله تعالى أعلم (س) في وقف على مشتمل على عقارات تجب ناطره أجورها بعد استحقاقها عن سنة
 كزاد لم يشترط واقفه تقدم المأذون طلب استحقاق الوقف استحقاقهم من القبض المأذون كور فهل يسوغ

[illegible]

لهم (الجواب) حيث تمكن عقارات الوقت محتاجة العمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة فوراً
المستحقين ذلك وليس للتأخر أن يتخرباً عند عدم الاحتياج كفي الاشياء أو آخر كتاب الوقت وبما رآها
فقد استندنا أن الواقف إذا شرط تقديم العمارة ثم النازل عنها المستحقين كجاء الواقف في أوقات القاهرة
فانه يجب على التأخر إمساك قدر محتاج اليه العمارة في المستقبل وان كان لا يتلصق بالموقوف الى
العمارة على القول المختار للفقهاء على هذا مقرر بن اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكون عنه فانه مع
السكون تقدمت العمارة عند الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدمت عند الحاجة
ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف على جعل النازل عنها الفقراء قدم إذا شرط الواقف تقدمها
عند الحاجة اليها لا يدخلها عند الاستثناء فهي لها بدخولها في كل سنة عند الحاجة اليها وتعمدها فيها
قال بعض الفضلاء مختاراً للفقهاء أبو الله القول المقتدر المختار للفتوى في المذهب كافي جامع المصنفات
أه حوى (سئل) في مسجد له أمام مؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتعدي
شروطه ووجه الوقت لا في مصرف الجميع وإذا قطع على المؤذن من يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون
مطعنين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مستعدة في الوقت شرط الواقف أو بشرط الا اذا كان
عملاً يمكن ترك عمله لتزويد كالأمام ونحوه فيعمل معها أو مالم ينسحب قطع مؤذن من فانه لا يعلى زمن
العمارة اذا تم البناء بالصرف للجميع مع العمارة (سئل) فيما إذا اشترى ربح مدرسة والمدرسة مدرس
ومتولى كاتب ومعلم وفراش مؤذن وقارئ ما ينصرف فيكون زرع بينهم (الجواب) المدرس اللازم
للمؤذن وبها اذا كان عالماً بتقديره كانت تعطى بقية ما اذا لازمها بدفعه الشروط ولا يكون المدرس
من أرباب الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم شرط الواقف والمتولى من أرباب الشعائر والكاتب من
أرباب الشعائر ومن العمارة كل وقت وبقيتهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أئني المهمنداري وفي
الفتاوى الرحي يستل في وقف مسجد علمه ضايق لبعض أرباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن
وغیرهم وعن أرباب وظائفه فمن يقدم أجابية ثم أرباب الشعائر الذين هم أقرب الى العمارة اذا ما شروا
العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية وبصرف إليهم ما شرط ثم الى المبشرين كقصر
الواقفين سائر أرباب الشعائر كانوا ممن من أرباب الوظائف كفي الجرع الحواشي الفدسي وفي الاشياء
أيضا وفي فتاوى الكاز وفي من الحواشي سئل هل يقدم الامام والمؤذن في الصرف على ووب
الاتيم على الاتمام مع أن الواقف على لكل قدراً أجاب هذه المسئلة نعم على من نص عليها البعض من
الخذة ونفسه والذي يتدبره من ارتفاع الوقف عمارة ثمها هو أقرب الى العمارة وهم المصطفة كالامام
للمسجد والمدرس للمدرسة بصرف إليهم في قدر كذا ثم السراج والبساط كذا في أخوانها لكن
قدها اسكلام بهذا ليقوله اذا لم يكن معبداً كان لوقفه معبداً شيء من شأنه بعد عمارة
البناء اه يقتضى كلامه ان التقديم المذكور لا يربأبأ شعائره اذا كان له مدرعين كماله وقم على المحمد
وشعائره ومدرس وطلب من غير اثنين أما اذا عين وجعل لكل شخص قدراً له أو لا يقدم أحدهم على

سبه قال ثم على أولادهم اسجدوا وكذا على الأصناف من الآباء والأعقاب أعماهم لئلا يملأوا بولاشته هذا كرم من أولاد أولاد أولادهم كما به ذكر
من أسالهم وأعقابهم وإن كانت جدته ثم زرعها ببقية الدار كورنشتي المتوفى لاشته والجد والجدوة (س) في وقف مسجل
قبله نائب قاض مستند إلى عدم موافقته والامام الأعظم عليه السلام ولا يباع لأحد من آل كرم ولا لغيره إلا بالاجازة الخاصة بالقاضي
لا (أ) قال في البحر الرائق وهما لا يدرهمه من راد من القاضي الذي يثبت نصب الوصي ويتولى ويكون له النفع على الأوقاف
استدعى العتاة بك القاضي قال في الوصي هذا لا يثبت له في الاستدعاء من القاضي إن أراد به قضي العتاة من كل وجه ذكر والظاهر

الولاية والوصاية وفرضه أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد على ما كان يحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحارثي على ما كان عليه من إنباء
في هذا الزمان من الاختلاف والمسئلة لأن في بعضها خصوصاً فيما يتعلق عليه وكذلك فيما يتعلق عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب
البحر والما استقر بها اتفاقها والله أعلم (١٩٦) (سئل) فيما إذا وجد قدر سلطان جديد أن الطاحونة الفلانية توقف على زيد ثم على أولاده

وأولاد أولاده ثم ورم وإذا
انقضىوا كان للحرمين
الشريفيين وكل وقف
أن زيد أوقف ثلثي الطاحونة
على أولاد الظهور ودون
أولاد البطون ولا تعرض
فيه للثالث الثالث وهذه
اختصاصاً لهذا السؤال
بحجة الصقبة السؤال
كتب عليه الجواب فهل
يثبت وقف الطاحونة
لزيد كونه جديهما بموجب
الدفتر السلطاني وتنع أولاد
البنات بما حيل قوله فيه ثم
على أولاده الخ الموجب
لأنواع أولاد البنات كما
صرحوا به أي يعمل هذه
الجهة أم لا يعمل بشئ مما
ذكر وإذا قلتم بالأخير لم
يوجد في الثالث الثالث
تمسك بعمل به شرعاً
واشتهر صارفه فما الحكم
بهم (أجاب) لا يعمل بمجرد
لهم ولا بمجرد الخسلة
صرح به علماءنا من عدم
الاعتداد على الخط وعدم
لعمل به كسقوط الوقف
لدى علمه بطلان القضية
لما بين وبين العمل في
ذلك بالنية الشرعية وكفى

بعمل هذه الخطة في الأصل . ووجه الأول أن اعتراف الناصر المذكور وعلى بقية المستحقين من أولاد الظهور والبطون
لا يملح حشمتهم الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدي المذكور ومع من يشركهم من أولاد بركة المذكور وقدر الطاحونة وأوصف قيراط
والذي يخص عبد القادر وراحمه المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لإجماع المذهب بأسرها فلا
يبدو على المدعي المذكور من الدلالة أنه أراد أن يرد القادر بالنية الشرعية على جبان يتصرف به في الثلث على عدد رؤس أولاد
الظهور وأولاد البطون سرياً لا يعلو به أحد من هؤلاء وذلك كما لا شك فيهم وقته من أي شخص هذه القضية التي فيها هي أعطيت عرفات

ومن بشره قلبن كانوا أو كسبرين فإرأوا نسفا وعبد الشاغر وأرأواهم بأنهم ادعاهم قراط ونسفا وشبهه أولاد الظلور وكثرو وأتم قوا نسفا
قوارط فهذه خمسة تخالف أجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعوا الحكم بما نال أجماع ما لم يطل وهذا الحكم لا يستند فيه دليل شرعي
الثالث أن أصل دعوى المدعيين غير مسموعة شرعا لجهة اللدني بقوله وإن استحقاق عرفان المذكور ومع من بشره الخ وقد تقررت أن من
جعله شرط صحة الدعوى معلومة اللدني ومعداه لنفسه مجهول لا يدرى مقدار له وليس (١٩٧) خصمان غير اللدني ذلك من الوجوه التي

أطال الله جهاه وحاصل توقفه أنه قال لا نسلم أولاً أن يقاس حكم أرباب الشعائر على حكم العمارة لأن نظام
مصلح الوقت باقاة شعائر ليس كانتظامه قاصية يقاس عليه الأثرى إلى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم
العمارة على غيرها وأن شرط تأخيرها من قولهم لا نالوا اعتبر ما شرطه أدى ذلك إلى انحصار العين الموقوفة
فيكون الأمر على ما قدم من الوقف لا يبال في قياس الشيخ وجه الله تعالى الذي ذكره في الانبساط من تقديم
أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين إذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمارة قياس
مع الغارق وتقدم ترسله في الشيخ قد اختصر عبارة الحاروي وجعلها دليلاً على ما ادعاهم أن الظاهر من تمة
كلامه بنافي ما ادعاه الشيخ وتتمتع بالحاروي هو أنه قال بعدما ذكره الشيخ عنه هذا إذا لم يكن معناه فإن
كان الوقف معناه على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء اه كلام الحاروي والظاهر من هذه التهمة أنهم قيدوا
راجح لاصل المسئلة فينبغي كلام الحاروي أن تقدم أرباب الشعائر على غيرهم أنما هو في حالة مخصوصة
وهي ما إذا لم يكن الواقف قد مر على كل مستحق أما إذا عين لكل قدر ما عين فلا يصح أن يكون كلام
الحاروي دليلاً على هذا المدعى هذا حاصل ما أراه المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الأول
بأن يقال إننا ننظر إلى البنية في تقدم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة
من كل وجه وإنما هو من حيث اشتراكهم في عموم النفع بالنسبة إلى بقية المستحقين وإن تفاوت النفع بين
العمارة وأرباب الشعائر فلما اشتركا في عموم النفع بالنسبة إلى الغير اشتهر كافي هذا الحكم وهو يقتضيهما
على العبر وأن شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم وإذا تأملت كلام الحاروي القدسي وجدته
شاهداً على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بأن اسم الإشارة الواقعة في تمة كلام الحاروي وهو قوله
هذا إذا لم يكن معناه ليس راجعاً لاصل المسئلة ليكون قيداً لها وإنما هو راجع لما قبله كورفي كلامه
وهو قوله يصرف إليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول إن محل تقويض أمر الصرف للمتلون إذا لم بشرط الواقف
قدر ما عين لكل مستحق أما إذا عين فانه يتبع شرطه وقد أصح هذا الإمام الزاهد في كتابه قسبة
الفتاوى حيث قال في باب ما يحمل للمدرس والمعلم والأوقاف في تخاوي على العلماء يعرف من
الأوقاف غير هذا فالقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم حصون وكذا الوقف على
الذين يختلفون إلى هذه المدرسة وعلى متعلبيها وعلى علمائها يجوز لقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض
إذا لم يكن الوقف قد مر ما يعلى كل واحد اه فهذه العبارة هي قول صاحب القسبة إذا لم يكن محل الزالت
البس وأوضح كل تخمين وحسن هذا وما يؤيد ذلك أن ما اقتضاه من أن النظر إلى البنية من جهة
المعنى في وجه تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصلح ما سجد باقاة
شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين الواقف قد مر ما سجد أو بين ما إذا لم يكن بخلاف تقويض
أمر الصرف للمتلون فإن فرض الواقف يختلف بين ما إذا عين لكل قدر ما عين وبين ما إذا لم يكن هذا
ما ظهر قال ذلك وكتبه عبد القادر أوان في بالهاف الحفي فاسم لدنوسرى الحفي في عدة يحرم الحرام انتفاع
سنة ١٠٣٩ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (سئل) فإدرا حريه في وقف على

لا تخفى على أهل العلم فإذا
علت ذلك لاصل أن من
أثبت بالبنية صحة جهوله
فصب على القاضي أن
يطلب أولاد البنات بينة
شهادة عليهم لأن استحقاق
أولاد الظلور في هذا الثلث
محقق واستحقاقهم بمقتضى
مساواة مدعيي البنية على
من ادعى فإذا عسروا عن
اقامة البنية يطلب من
الآخرين بينة فإذا عسروا
واستثبت ما راف هذا
الثلث فقد صرح علمائنا
بأنه ينظر إلى المجهود من
أهله مما سق من الزمان
من أن قوامه كيف يعلون
فيؤا إلى من يصرفونه فيبقى
على ذلك لأن الظاهر أنهم
كانوا فعلمون ذلك على
موانع شرط الواقف وهو
المطنون محل المسلمين
فجعل على ذلك وإذا لم يعلم
كيف كانوا جهلون لا بعضي
لأولاد البطلون شيء لئلا
في استحقاقهم ومع أشك
لا يجوز الحكم بهم شيء إذا
وقد اطلب على ما في
بنيهم يقين من انتج
والتمسك ولم أحد ما يوسع

للقاضي الحكم بدخول أولاد السنان في هذا الثلث إلا لينة السريعة فليدر النقاصي واحدة على طلبهم منهم والم تيموا عنهم وليتبر
خشية الاتقام فيما لا يجوز من الإحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق نسأله الهداية إلى سواء الطرين من ذكره وسوا غيره
وأتم أعلم (سئل) في عقار رجساعة لقوله لا رخص أبهم عن جدهم وزال سرحل يدعى أنه وقف خدمته مستنداً بأنه سحره ما بدتر
السلطاني في وقف جدهم لم مجرد وجوده في دفتر السلطاني كاف في كون كونه وقفاً لا (أجاب) حجج الشرع ثلاث لا بد من الأقرار أو الكول
لا مجرد الحاله العلامة لا تبنى عليها الأحكام وأنه أعلم (سئل) في تسمية أهل الوقف هل يجوز أن لا (أجاب) كانت هذه التسمية هي باطية

قال في قسمه بالبناء وهو من جهة في البناء حصته وفيه سبع مائة يد والله اعلم بالصواب في رخصته حتى يبرر به من يوزن
تقسم قسمته حفظا وجملا فليعلم كل ما عجزه لنفسه لاقسمه تلك أم لا (أجاب) صرح في الاسعاف ان أهل الوقت لو قسموا الوقت بينهم ليزرع
كل واحد نصيبا وقيدها سائدا سائدا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمه التناوب في عمارتها فاستشبهه بحصة الأرض
المذكورة في التفتيش مشروقة على (١٩٨) الرأى فلهم قسمته قسمته حفظا وجملا فاقسمه تلك فصيل ما في الخصاص والتون والشروع

من عدم جواز قسمه الوقت
على خمسة تلك لاقسمه
الحفظ والعمارة فبقاين
الكلامين والله أعلم (سئل)
في ناظر وقت وكل رجل
باجل قسمه للوقت وقبض
اخره ودفعها لفعل وعزل
الناظر هل الناظر الجديد
ان يدعى على الوكيل بما
قبض أم لا وهل اذا أنكر
المعزول ابطال العهدة
قبض قوله أم لا (أجاب)
قد تقرر صحة وكيل ناظر
الوقت معناه ناظر القاضي
اذا جازمه وتبول قول الوكيل
في دفع ما قبضه او كلف
عنه فلا عبرة بانكار المعزول
وتقول قول الوكيل في
الدفع يمينه لان الوكيل
أمين وقد أخبر عن ابطال
الامانة فقبض قوله يمينه
والله أعلم (سئل) في ابطال
وقت مهندس جدونه واسقفه
سل ناظر وقت وجعل مهند
مما هو يتنص به سكاوا سكا
رحه معلوم في كل سنة
قضاء المستأجر وحيث
بناه حتى صار ذوقه فراد
افسان عليهم شيرو ياده
الاجرة في نه ساهل تنقص

وجد طائفة ما كسمن زمن واقفها ثم سقط كسها ويريد الناظر اعادته من آخرها على الصفة التي كانت عليها
زمن واقفها ثم زيد الاخرة به هل له ذلك (الجواب) نعم وأقضى بالمسئلة الخاف في كيفية عمله الكازر وفي
كسها للوقت ويسقط في الجبر ايضا فليل الورز والنوازل وفي اخره به من الوقت أيضا في دار الوقت المدة
لا استقلال اذا ضرب مهنر يحيا المدة لا اشتبهت بغيره من اجرتها (أجاب) نعم يجب عمارته
من اجرتها فقدمه حوا وجوب العمارة في الارواق على الصفة التي كانت عليها زمن الواقف حتى قالوا
البياض والجرع في الحيطان ان لم تكن في زمنه لا تسفل ولا تسفل اه (سئل) في الناظر اذا عرف دار
الوقت عمارته ضرورة وصير لازمة نحو دهان ونقش ومصب بدون حنا ومصلحون يمكن الواقف فصل
مثل ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء ويرد احساب ما صرف في ذلك على مستحق الوقت وهم لا يرضون
بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في الصرح وانما استحق العمار عليه بقدر ما يبيح الموقف
على الصفة التي وقفها ان قال وهذا علم ان عماره الا واقف ياد على ما كانت العين عليه من الواقف
لا يجوز الا ارض المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبيح الموقف على الصفة التي وقفها والجرع على الحيطان من
مال الوقت ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلامنح وبمثله أفتى الشرح الرمي راقعة الفتوى في رجل
استأجر جهات وقف من ناظره وعمر فيها عمارات ولم يكن الناظر اذن له في شي منها فهل يلزم العمارتجة
الوقت حسب ما يذن الناظر في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر لئلا يكون كروا بيا لاجرة أم لا
(فاقول) أفتى سيدي الجدي شيخ الاسلام محمد بن عبد الله بن العارضة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر بتخصير
بين ان يملكها لجهة الوقف بغيرها مائة لونه تأوي كلف المسألة اجرتها وتسوية أرض الوقف فيفضل الاتم
الوقف والله الموفق لسان الحكم من أوائل الفصل الثامن عشر في الاجلوات (سئل) فيما اذا اذن
متولى وقسمت اجرة مستعمل من مستعملات الوقف نعم بما كان ضروريا وارجع معظم مهنه للوقف
والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فغير المدح لاجرة لا تصرف عليه من ماله بل يضمن
الدارهم مصرف المثل ويرد المستأجر الرجوع على الاذن بخلافه فبالاذن لا يرى فعله له ذلك (الجواب)
نعم ومرهقها عن الفتي وقبرها وفي فتاوى الشيخ اسمعيل ما نصه العماره لغير الضرورية لا تكون
لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية به لازمة ان ثبت في وجه الناظر الاذن على الوقف بعد دعوى
حصة شرعية اه (أقول) وقيد في السؤال بقوله ما كان ضروريا وبالمافي فتاوى الشيخ اسمعيل أيضا في
جواب سؤال ان الاذن لا يضمن قبل الناظر وان ما صرفه على العمارة المزمورة يمكن مرصدا له على الدار غير
معتبر لكونه غير مقيد بعمارة الضرورية به متلاف في هذا لا تكون العمارات المزمورة ملكا للمعمر يصح بيعها
اه فتأمل ولم يقبل المؤلف هنا الرجوع عما اذا كان التعصير باذن القاضي لان الظاهر ان اذن المتولى
يكفي لان ذلك كتعصير بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وايس ذلك استدانته على الوقف كما سيجي تحريه في
الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة (سئل) فيما اذا احتاجت عمارات وقف التعصير
الضروري ولم يكن في الوقف الحاصل تعمر من تولم يقرب احد في التجار هامة مستقبله لاجرة ماله

الاجرة أم لا (أجاب) قال في الصرح قلا عن الحداد وغيره حافظ وقف وعمارته ملك لرجل أي صاحب العمارة ان يستأجر
ما حرمه بقران كانت العمارات دفعت بآخرها كترعما استأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارات ويؤمن غيره لان النقصان عن
الرجل لا يجوز من غير ضرر وانه كان يستأجرها كترعما يستأجره لا كلفه بتركه فيه بذلك الاحوال فيه ضرورة اه والله أعلم
(سئل) في أرض وقف يدرجها تحتها زرع وما يؤدون على عدد الاحصاء قدره من المال الا ان ثبت ان زرعها صار من الارض ملبسها
تزرع ونسحق في كل سنتها كمال عليها غدا التسم لكونه أنتج لجهة الوقف فعلى ذلك لغيره والبيع على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب

الوقف وهو الخالص
لاولاد الاولاد بعد انقراض
البدن الاول فاذا مات
أحدهما يصرف نصف
الغلة الى الفقراء وفي فتاوى
شيخنا العلامة الشيخ محمد
ابن سراج الدين الحنفى
في مثل هذه الواقعة صرح
بالصرف الى الفقراء مستدلاً
بما نقلناه من الاسانيد قالوا
والمسؤل عنه مساو لهذا
يعنى فكان النص به نصاً
في مساو به في الاستنباط
ومثل ما في الاسانيد في
الحاشية والخالصة والزيادة
والترجحية وغالب كتب
الفتاوى والشروح المعلولة
فدأبت ذلك والصرف
ان امتنع بجهتها لغير طوار
الحق في هذه الفقرا هو كمن
هن وازواجهن مائة
انقرضت حوز لصراف
النسب والى زوجهن
والاولاد من جهة كونهم
من الفقراء ومختصا
والوقف مصرف الى الفقراء
مضاف الى ما سداون
فليس من باب الوصية وقد
صرحوا في له يجوز ان يشارك
اولاد الفقراء في

فاذا انقضى نصف اولادها بدأ مات اسالوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض أحد الورثين ونصف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى (٢٠٠) الفقراء فاذا مات الولد انصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد من امراة شرطه لامتني

في قرية شبيهة على بيت وارض لها قناتان مختصة بها سار به فيها القرية جار به مع جميع اراضيها
وبينهما في وقتين وتجار لكل حصص معلومة في ذلك فقدم بعض البيوت واحتاجت القنات للثمن ففصل
بكون تعميرها منهم من البيوت وتز من القنات على جهات الاولاد والتمار بحسب الحصص (الجواب)
نعم (سئل) في بستان مشتمل على حدر قد تم تحيط به وحق شرب بجوار ذلك كمن في وقف أهلى وعليه شجر
وتحتاج جدوه الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزيز بل طريقه يحتاج الى تعدي بنصب به مستباح ففهل يكون
ماد كرى جهة الوقف ودون مستباحه (الجواب) نعم (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت
الدار للتعمير وهي في فاجر جل ساكن فيها بغير هامن آخرتها وريد المتولى بيع الشجرة لاجل التعمير
فهل ليس له ذلك وتعمير من آخرتها (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة بغير الدار ولكن يكرى
الدار ويستعين بالكراء على عماره الدار لا بالشجرة كذا في العريض الظهريه (سئل) فيما اذا استدان
رجل ياد من متولى الوقف وادهم للعمار فتراعتو وريد الرجوع بالمرأحة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم كمرح به في العريض وغيره وأقضى به الخير الرضى (أقول) وراى تمام ذلك في أوائل الباب الثالث
(سئل) في دور ثلاث حارات في وقف هلى للاستعمال منصرم بها في يد ناظرها وأختها وأخوه فيها أ
يرجع أخوته على أن يسكن زيد وأخته في دار معينة منها ويسكن كل أحد من الاخوين في دار من الدارين
الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكل اثنى عشر قرش فيقيم بذلك ما كتبها وما زاد يصير
من بيع الوقف ففعلوا كذلك ثم شهدت الدار التي مع زيد وأخته وكففة تعميرها تزد على سبعين قرشا
ويريد الناظر تعميرها من زيد بيع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عيال يورثون داراً ودفعت
سفل جاري وقف ورتكسهم بعض أخشاب اسفل ففهل يكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب)
نعم والمستألف في الخبر به من اوقف (سئل) في وقف وقفه واقفه على مبرات عيال ومهما فصل عن المبرات
واتعمير يكن لغيره من دفع الناظر المبرات لستحقها وبيع عمارات ضرورية في الوقف وصدقت الغرة على
أن العماره المزبورة تخرق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة ففهل يعمل بتسديد نفهم
بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصداً على دار وقف
حارية في فواجر ناسله ذلك بموجب حجة شرعية فتوافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من
الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم ينفق في بناء مائة الاجرة من اولادها ونفقت الاجرة وريد المتولى
نكح اولادها ويداقتطاع جميع المبلغ من جميع آخره ففهل الدار في المستقبل بعد ثبوت آخره المثل والمصلحة
الوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كما به اذ أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع
المرد من الاجرة وتصاريه المرصدة مستطاماً وجلا وقد أتى في الفتاوى التابعة في مثل هذه الصور ثبات
التولى بغيره على دفعه لا لطلب المستأجر لانه في حكم القرض وهو لا يتحمل بالتأجيل صرح بذلك شيخ
شيخنا الخير الرضى في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اه لكن أفنى الشيخ اسعيل في علمه وتواضع من
تناوذه في كتاب الوقف بأنه ليس للمستأجر أن يدفع لاجير رضاً بتأجيله وتقسيطه كل سنة كذا يقتضيه من

قد روي ومما سألته الفرق في سنة الارشدة من بلا شبهة ان شرطه لا لارشفة لارشفة من الموقوف فعلمهم ولا شئ في كونهم
من الموقوف عليهم وان قام بهم ما عمن الصرف وكذلك اذا اوال الماتم استحقق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله اعلم (سئل) في
ذلك وقف وضع وجس يده ليس بعد عيابه ملك بالشراء من زيد يبيع على ظهره يتوافق حوقه في ثراواته بالدار وبطهره وجوف مائة
سنتين ثم يشترطه بدي الحاك الشرعى العينة الشرعية محسباً وحدي كالمسجل بالسجل المحفوظ حركه بالحاكم الشرعى وريد
واحيه لارشفة من سنة ١٢٠٠ حجة اقل لا شئ في موضع دفعه عليه بغيره ثم لا (حاج) نعم تلزمه أجرة التلى اذ منافع الوقف مضمونة

صالحه هن ابدى الطلة وهدم بناؤهم بضر الوقت فان ضره فهو اعمى الباني المصعب له فغير يصح الى انهدامه وعليه احوال المثل للوقوف على اخذ المأثور وفي بعض الكتب لنا في وقتنا البنايا من القمصين للوقوف منزوعا غير منزوعا بالوقوف على ابناءه والنظار وكثير من الكتب وانه اصل (سئل) في تقرر بالوقوف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمولى الذي لم يشرط له الوقف ذلك (اجاب) تقرر بالوقوف للقاضي لا للمولى الذي لم يشرط له الوقف لانه تصرف (٢٠١) في الموقوف عليهم بغير شرط الوقف وذلك

لا يجوز بخلاف ماذا اشرطه الوقف له كالمصرح به في الجبر أخذ اعمالي الفتاوى الصرى والله اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا على أولاد أو أولاد أولاده ثم وسم ومن جهة الوقف دار وكان ادى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه سدى نائب الحاكم على وكيل أحد المستحقين في اجازة الوقف بانه أحوال ووصف المكان بثمانية غروش وان الاصيل والوكيل يستحقان في العدة الربع وبالبان وكسب الاجارة المذكورة فترشيت منها فاجاب الوكيل بان خلسا لرجل من ذرية الوقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربع الوقف بحكم نائب الحاكم بعد دعوى صحيحة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدا بالاصل وشعوه أولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية الوقف فخكم نائب الحاكم باستحقاقهما ربع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن

الاجرة وعليه ينشئ كلام المؤلف فلتنازل (سئل) في دارين موثقتين للسكنى لا للاسكان يريد أحد للوقوف عليهم اعارة على من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك (الجواب) نعم له حق السكنى في الدارين سكنى غيره بطريق العار يتدون الاجارة كان العار يتلوا وجوب حق المستعير وهو غرضه ضيف أضافه بخلاف الاجارة كإتي الاسعاف والبحر وغيرهما (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريته وهم ما تكون فيها سائر شخص منهم وغالب مئة باختيار من غير أن ينعاه أحد منهم من السكنى ثم رجوع يريد أن ينفذ منهم أجرة مستحقة في الدارين بورق اعماليهم مكتوب جميع الدار ويريد أيضا ايجار حصته من الأثمن وقضى أجزائها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان يقدور استحقاق معلوم في وقف أهلي فقلبه من بلدته وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم جسابه ولا موته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية يتوالى ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم لمن قدر جبهه وتقديم الاقرب بالموت في قدر جبهه جاعل من الدرية الموقوف عليهم فهم من هو أقرب بالموت من غيرهم فهل إذا شهد عدلان بوثاقه ببلدته يقضى بوجهه وينقل نصيبه من ربع الوقف للأقرب باليمن أهل درجته (الجواب) نعم والمعتبر في موت المفقود موت أقربائه ببلده على المذهب كالقانون في التور وفي ابرزاية تعرف سنة قال الصدر الشهيد عليه الفتوى (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الغراس أنسحق للبقاء في أرض الوقف من غير الشرط فيمو دون قصد فهل يكون غير صحيح ويصح من الشرط لا أم (الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشرط كالقاضي به لعله تعالى أغندى مفتي السلطنة العلية سابقا وكذلك العلامة القزويني وغيره وهو المعتمد كحرو العلامة قاسم (أقول) سألني الكلام على هذه المسئلة في أوائل السبع (سئل) في اشجار مثمر يافع تبار به في وقف جامع قائم في أرض الوقف تعدد رجل وقطعها أو تصرف بها بدون وجه شرعي فهل يلزمه ما فيها قائم أو لم يلفها و يعزى بدو بتلك شرا (الجواب) حيث قطعها أو تصرف بها يلزمه قيمتها بأمرها ولم يلفها له أثلف عبر المثل إذا الشجر والخشب والمطبخ من ذواب القمح كإتي العسادية والفتاوى الهندية يقولها كتمزربعا يليق بحاله لانه تعاطى معصاة لا حد فيها قال في الاشياء وكل معصاة ليس فيها حد مقدور فيها التعزير رجل قطع شجرة في دار رجل بغير أمره بغير صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائم له أثلف عليه شجرة قائم على طريق معرفته تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فضمن فضل ما بينهما خاتمة من العصبير رجل قطع اشجارا انسان في كرمه بغير القيمة يعرف ذلك بان يقوم الكرم مع الاشجار الموقوف لا يوقع الا على ما في غير موقوفه فضمن فضل ما بينهما ان شاء (سئل) في جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلي بلامانع شرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالعرف معقرون في بلده الوقفهم وظنوا قد منع السلطان أمر الله أنصاره سماع الدعوى في غير عين الوقف اتي مضى عليها خمس عشرة سنة ويردون لأن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة للسلطاني (الجواب) نعم لأن دعوى الاستحقاق من قبل المالك المطلق لا هي في

(٢٦ - (فتاوى حامدية) - اول) بشر كهمان الاجرة المذكورة وهو ترشيت فهل دفع صحيح أم لا (جواب) هو غير صحيح لأن وكيل اجارة أو الدار كان لا يصلح بحملان يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس بمالك في جامع المصونين وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكنه ان يعمل الاجرة لوكيلهم ومن وقف ولا يحكم قبض أوجه حتى يحضر العائلي ولا الشاخص يصلح بحمل المستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف والمالك للمدعى انما على ما طرأ على وكيله في اجارة أو قبض غلة وعمل من أعمال الوقف في دفع جمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة الوقف وبغض المدعى وشرط صحة التصامع معقود وهو لحكم المدعى عليه في شهادة الشاهدين بان الاصل

وتعويده وان اول من دله به الواهب لا يسبق حتى يبين اذا ما البت لا يدخل مع ان الدار به يطلق النسل على جميع بني بياعه بعضه بعضا ولا يتكفي الشهادة بانه من ذرية بيته كالتكفي الشهادة بانه من قرابة حتى يفسر والقرابة والحب من اصره ما يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والخال ان من يشركهما لم يسأل الدم ولم يدع الاستحقاق وهو مقضي وأيضاً الوكيل عن ابيه لم يظهر من عبادة اباكم هل هو وكيل بنفس استحقاقه أو بدعوى (٢٠٢) استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وأصر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل

ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعي استحقاقه في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فانهم واثقه أعلم (سئل) في وقف أهل وقته أو لولاه على نفسه على أولاده المذكور والاثاث تعاقبت عليه نظاروه بصرفون ريعه بين أولاد الظهور والباطون فاذ كرم كل حفا الاثني عشر ناظر ابدناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن توفي عليه بالان ناظر صرف على أولاد الظهور والباطون كيجرب عايد النظران في مدة تزيد على عشرين سنة بما لم يوافق عليه المصل في الجصل المحفوظ مع الان من الصرف على أولاد الباطون متكر كون الوقف صادر عن أبي الوقف المور ومصلحة الوقف من قبل الشرفي لو سعه أي الوالد المور وانه نص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حقيقة عليا ثنائيا ذلقة الماضي

نفس الوقت المستثنى بالسمع اذا الاستحقاق حال من نسخة فتكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات الا ترى انه يجوز دفع المستحق استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الاشياء من القول في الملك وغلبة الوقف على ملكه الموقوف عليه وان قبل اه وفيه من الحل الزبور أسباب التملك المعاضاة المالية الى أن قال والوقف قال العلامة المحيى المراد من دفع الوقف والاقرقة ان الوقف لا تملك عندنا لان الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو ميعناه اه (سئل) في مستحق له دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه في الوقف أم اهل المستحق جهاد اثنته على الناظر وقبل كل منهم الحولة فهل تكون الحولة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في مستحق في وقف أهل مات في أثناء السنة بعد ما قبض قطار الوقف بعد وأجروه وعلى نسخة تالز بوردة من لهما فهل ما يخصهما من ذلك يصير ميراثا عنهما فيبقى بهدينا (الجواب) نعم ولو لم يكن بعض الموقوف طلبة قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الماله الى أن مات ولو لم يمتع ما يجب منها بعد موته لجان الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجارة معلقة ولم تقسم بينهم وبينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أن أسكن اذ قسم المجل بين قوم ثمان بعضهم قبل انضمام الاجل الى أن أورد القسمة وأحد بذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي فتاوى الكاظمي عن الحنفية في فقه كمن كان موجودا وقت تمام القسمة في الوقف لذي بر حرج على الاقساط فاجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد مضي القسمة أو بعد تمامها بما عدا ما سبق له من ذلك في مسئلة ان كان موجودا في وقت تمام القسمة المدة لوم قال ان العبر توفت ظهور الفضة وأعمال طرقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزعمها لنفسه باجزة شحق على ثلاثة أقسام كل أربعة أشهر وسط فيوجب اعتبار اذ ذلك اقسمة فهو كذالك المصيبة فكل من كان مخولاً قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخول الحق هو اقسمة ومن لا تالز (قول) هذا اذا مات الله علم اه (سئل) فيما اذا كان زيد العايب قد استحق في يوم أهلي تحت يد ناظره على الوقف ولا يابصرهم مستحق في الوقف يريد تناول حصص العايب من التاخر فيدون ويملكه عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويبي ذلك تحت يد ناظره الى ظهور حاله لان مال المستحق آمانة تحت يد ناظر ولا بدع في غير صاحبه الا الوجه شرعي كما هو مقرر (سئل) في دار تسمية قرار بط منهم تالز يدو باه وقف فاقسمها ليدع ناظر الوقف قسمة شرعية باترامتي ولو وجه الشرعي فليس تكون المقاسمة صحيحة (الجواب) نعم ولو اقسام السر بكان وأدخل في القسمة دراهم معلومة كانت اعطى هو الوقف ساو وصره كما نه أخذ الوقف وشرى بعض ما ليس بوقف من نصيب شركه بدراهم موافقة تزوان كن يا محس لا يجوز لانه يارعه منه بعض بعض الوقف وحصص الوقف وقف وما شاهده ملكه ولا يصير وقد اسعاف من فصل المشاع (سئل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التباين والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم والسئلة في الجارية والاسعاف وشاوي السلي وغيرها (سئل) في قسمة العين الوقوفة بين مستحقها قسمة تلك هل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في أرض وقف سليقة أراد بعض ارباب الوقف قسمة ما بينهم قسمة جبر واذا خاص

واحدا بعد واحد ما يتكون ان الشرفي لو سعه أي الوالد المور ومصلحة الوقف من قبل الشرفي لو سعه أي الوالد المور وانه نص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حقيقة عليا ثنائيا ذلقة الماضي واحدا بعد واحد ما يتكون ان الشرفي لو سعه أي الوالد المور ومصلحة الوقف من قبل الشرفي لو سعه أي الوالد المور وانه نص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حقيقة عليا ثنائيا ذلقة الماضي

فونس وانه خاص بالذ كوردون الاناث واولادهن يحملن دابة القرد عليه وكتبه بذلك حتى توافى سرى حكمه الواقع على الوكيل المزور
على من يوردهم ذرية الاناث معلا بان الواحد منهم خصم عن الباقي فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجر هذه الجدة مع ام غير صحيح . يعمل
بجواب الوقت الموجود المحصل بالسبل المحفوظ . و صرف النظر عليهم بما افتضوا ليعمل بمجراد الحقاني تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجر
الجدة لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقين الواقف لكتاب الوقت المحصل في المحل (٢٠٣) المحفوظ فتد صرح في الذخيرة بانه اذا

انتهت مصارف الوقف
ينظر الى المعهود من حاله
فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون
فيما لم ينصرف فيه
على ذلك لان الظاهر انهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة
شرط الواقف وهو الظنون
بحال المسكين فيعمل على
ذلك اه وفي كتاب الوقف
لخصاف وهذه الاوقاف
التي تقادم أسرها ومات
الشهود عليها كان لها
رسوم في دواوين القضاة
وهي في أيدي القضاة أجريت
على رسومها الموجودة في
دواوينهم استقصا واقد
سئل بعض العلماء عن هذه
المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد
شرط الواقف فلا سبل الى
مخالفته واذا فقد عمل
بالاستفاضة والاستبانات
العادية المستمرة من تقادم
الزمان والى هذا الوقت اه
وقد صرحوا بانه يحصل حال
المسلم على اصلاح ما يمكن
فيحيي حال من سبق
من النزاع على انهم كانوا
يفعلونه على موافقة شرط
اوقاف ولا يحصل فعلهم

فهل تقسم أولا (الجواب) لا تقسم كاحص به في الاسعاف وغيره (أقول) وما في البحر من ان لا ينفذ
من أن الوقف لا يقسم بين مستحقيه اجزاء محجول على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف وقسمه الواقف بين اياه
ليزول كل واحد منهم نصيبه وليكون المزور على دون شركائه توقف على وشاهم ولو فعل أهل الوقت ذلك فيما
بينهم جازون في أنفسهم بعد ذلك ابطل اه لعله على قسمة التنازل كما حرمه الخبر الرمي في حاشية البحر
(سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يما ياه قسمه في مستحق في الوقف نصيب
الصغير في الوقف مع توليه قسمته فمما بلغ الصغير رشيدا ويردوا القسمة فهل له ذلك (الجواب) نعم
(أقول) ليس بثبوت الزدة بسبب شرط الواقف المذكور بل لما لمحت أنفاهم أن لكل من أي منهم حد
ذلك ابطله (سئل) في عقار اس موقوفة يستقر بها جماعة فتوافقوا على قسمتها بينهم قسمتها بأية ثم ما روا
عن أولاد انقل نصيبهم المهر ويرد الأولاد انقل القسمة فهل لهم ذلك ولما نظر تفصيل غلة الوقف ودفعها
للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي والوقف جهات تحت يدناظره
وباخذ أجرة البعض مشاهرة البعض مساهمة وتطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظنفت من المشاهرة
عن أشهر معلومة بعدا مستقاة لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك
(الجواب) نعم في وقف على الزرية آخره الناظر بأجرة محجلة مدة في وقفه واهي حواجبه في كل سنة فهل
يجوز على صرف حصص المستحقين بالوقف بما تجلله ألا يدفع لهم الا ما يحصى سنة يستغلب الشئ على
القدسي بما صوره لا يصح له دفع حصص المستحقين مجالا وانما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كل عام في سنة
دفع لهم استحقاقها وانه أعلم فتاوى الكاظمي من الوقف تلاقى فتاوى الحائقي في رجل له قدرا استحقاق
في وقف أهلي والوقف جهات تحت يدناظره على الوقف المزور يؤخذ ذلك وبأخذ أجرة البعض مشاهرة
والبعض مساهمة وتطلب الرجل المزور من الناظر أن يدفع له قدرا مستقاة من ذلك على حسب ما تناوله
من غلة الوقف فهل له ذلك (أجاب) الرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشئ اسمعيل من
الوقف (أقول) قد بقوله بعد قبضه واستحقاقه لا ليس له الطلب قبيل القبض ولا قبل الاستحقاق وان كان
الناظر قبض الا حرم مجالا وهو ما أفتى بها العلامة المقدسي (سئل) في دارى وقف متلاصقتين لكل منهما
باب يقدم على حدة صد الناظر باب احدهما ورفع البابا من الباب الاخرى وجعلها دارا واحدة بالانفع
ولا مطعة لوقف وفي ذلك تميز برضاة الوقف فهل بعد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة
ذات مسكن موقوفه لسكنى فاشتد واحد من المتوفين عليهم عن السكنى فها من نفسه فهل لا يستحق
أجرة ان لم يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخبر به من الوقف (سئل) فيما اذا كان للمنفذ قدر استحقاق
معلوم في وقف أهلي فمات عن ابن وبنت رضاء بهما على موتنا ولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس
عشرة سنة بنو جيب شرط الواقف والا أن ظهر لهم ان ابن مات في حياته واه استحقاق في نصيبها طالب
الناظر به من حين موت حدة بعد الثبوت فهل عليه على من تناوله اى ناظر عدم اعتد به بعد علموله
مطالبته به شرعا عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخبر من توقف (أقول) وسيا بقية الكلام

على الخافعة ثلاثة فسق بعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلق امة التي كتب الله الحكم لانه جعل وكيلا المستحق في الوقف قبض
استحقاقه خصما لغيره ليس وكلانية وهو بات وقف عن الشرقي فونس وبطل كونه من أي الوقا واختلاف اصناف ومنع الاناث وأولادهن
هو أشبهه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها يذالسا حرا اذ ادعى المستحق انهم ذالكوا فأم غايه مينة انهم اكله فله لا يكون خصما في ذلك
اجماعا ولا ينفذ الحكم على الوكيل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يصرى الحكم عليه وعلى سائر من يوردهم ذرية الاناث معلا بان
الواحد منهم خصم عن الباقي ما هذا الا جهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيغ والضلالت وتبوا على امة تعافى عن جهل الجهال والله اعلم (سئل)

أو بعين سنة بعد تولد البنين لمزارعتها باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن من مزاولها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيار هذه المسئلة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماء قبا بن حق المزارع بسقط بترك الأرض اختيارا في الأرض التي هي بالخاصة سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجزى (٢٠٤) فيها الأرض والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من مهربا بتهنئة خستوا بعين فترشاهم فرغ لها

عن نصف أرض وقف

مخزوجة بيده نظير المبلغ

المذكور هل يصح أن تكون

أرض الوقف عوضا عما

استهلكه أم لا (أجاب)

لا يصح ذلك والحال هذه

الاختصاص بأرض الوقف

المحكوم به لا يجوز زواله

بالحكم من ملك الواقف

لأن ملكه فلا يجوز أن

يكون عوضا عما استهلكه

من مهر بنته والله أعلم

(سئل) في أمّا كمن متعددة

تعددت الباعة فيها أحدا

بعد واحد وصلى على بيع

البائع الآخر منها مدة سنين

والآن ادعى هذا البائع

أنها وقف على جماعة

معوليين من قبل جدهم

فلا بد من قبول هل يسمع

دعواه بعد بيعه أم لا

يستوى الحال بين أن يكون

البائع وكلا أو أصيلا

(أجاب) لا تسمع كل خاص

عليه استمر على ما قال

فأما بعد رجل باع عقارا

ثم ادعى أنه باع بأمر وقف

بنته الماتية المبيع

أيه لا يسمع وفي الرابطة

لا تقبل وهو وصو صرح

على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض المسئلة فيما إذا اعترف المتنازلان باستحقاقه أو كان ذلك

المدعى عنده موقوف على ما دعوى والا فمدر أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة (سئل)

فيما إذا كان لهذا العارضة وتطيقا فمدر أن يسرقا منه من القرآن العظيم وأداء ثواب ذلك أو فمدر أن

كذا بما له من المعلوم عوجب تقريره بطريق الفراغ من أبيها المتصرف بذلك قبلها بما عجب تقرير

أيضا وتصر في التطيقا فمدر أن تكسر لها عند التوفيق سبع سنوات بمسألة القرابة بها يتنعم من دفع

ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في البلد المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان جماعة

استحقاق قرار يطعم معلومة فبيع وقف أهلي وبالطريق يدفع لهم عن ذلك كل سنتا درهم معلومتون

ما يخص الخاصة بالزوجة ويردون الآن فلو ما يخصهم بقدر القرار ما المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب)

نعم (سئل) في مستأجر مات وقف مضمونة بآبائه فقتل الخاؤون وعطلها واستمع من تسليمها لجهة

الوقف أعان له كذا وكذا كذا صردها عليها صردها بآبائه فقتل الخاؤون وعطلها واستمع من تسليمها لجهة

فهل يلزمه أن يرضى في مدة تعطلها (الجواب) نعم ما دفع العصب استوفاهما أو عطلها فأنه لا يضمن عندنا

الآن يكون وقفا وأموالهم أو بعد الاستلال تنويرا لأبصار وفي الجزاءية من الإجارة قبيل مسائل العذر

فأنه وفي الإجارة الطويلة إذا انقضت بقي المستأجر يحسب أعمال الإجارة كما في موت أحد المتعاقدين أو

معدا عمارته أن الحسب أعمال الإجارة لأنه يحسب عن الوقف وبطلانها فهم (أقول) هذا الفاد غير ظاهر من

العبارة من الظاهر مما أن الباء للسببية لا لأدلية أي بحسب المسألة لا بتفصيل أعمال الإجارة الذي عليه قال في

التنوير في مسائل حق آخر كطلب الإجارة فمدر أنه بعد تعجيل البذل فله تعجيل حبس المبدل حتى يستوفى

مال البذل أو وفي جامع النصولين ما حاصله أنه لو استأجر حريته أو بغيره فاستداه فسدان قبضه ومات المؤجر فله

حبس البذل لأجره وإن لم يقبضه أو لا وفي ذلك كما يدل على لزوم الإجارة في مدة الحسب نعم قد

نقل لرواه أحرار في الوقف لمعلم من صحت مناصحه ولا يلزم من كون الناظر طالما بعد دفع المجهل

لمستأجر حريته من ماله أو وقف بخلاف ما لو كان المستأجر حريته ملكا فمدر

(الباب الثالث في أحكام النظار وأصحابها من نصب وعزل وتوكيل وفراغ

وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك) *

(سئل) في الصالح للعلم من هو (الجواب) هو من ليس له الولاية للوقف وليس فيه من يعرف

هكذا في دفع القدر في الاستعاضة لا يولي الأمين فمدر نفسه أو نائبه ويستوى في ذلك الذكر والأنثى وكذا

الاجبي والبصير وكذا الموقوف قدف أن نائبه بشرط للصحة وقبضه ولو بغيره وقد أفتى بعدم صحتان

يكور الصبر بأمر على الوقف إلا أن ليس له سلب ربه له كقوله في كتاب الوقف فأنه لا يصح الاستناد

لأثر حيث كانه مع ما ذكره وما الاستناد للصبر فلا يصح بحال لا على سبيل الاعتقال بالنظر ولا على

سبيل المشاورة عبرة لا على طريق الوقف من باب الولاية له أو بغيره في عينه له صردها بغيره أو بغيره

وأتمه أعلم له لكن في الاستدانة ما صرح به في أحكام صبيان وبطلانها وأمره بغيره القاضي

وفي دفع النقد من باب الاستدانة في أعينهم من ماله موقوفه لا قبل ولا بمجرد الوقف لا قبل ولا بالمشاورة

فإنه لا يجوز أن يباع عقارهم بغيره الباع وهو وقف لا قبل وفي النصول العادة في رجل باع دارا ثم ادعى أنها كانت وقفها فأراد تخلف المدعى

عليه عيسى في ذلك لأن التخليف بعدم صحة الدعوى ودعواه لا تسمع وإن أقام بسببه على ما أدى اختلوا بمقتل لا قبل له تقبض وقيل تقبيل ثم

هو لو ينبغي أن يكون الجواب عن التفتيش أن كان الوقف في قومه ما بينهم لا تقبل البسبب يدعونى عند السك والكان على الفقهاء أو

المعجزة بهما بل لا بد من حجية لا قبل وقد ذكر سيد الدرس هذا التفتيش وهكذا أصل الإمام المصلي وهو المختار وهو فتوى أبي الفضل

مكانه

السكره في الفقه في المسئلة في التفتيش ولا يشمتان التوكل في البيع اعمل في حرقه فلا فرق في ذلك بين ان يكون وكيل او اصيل واذا اطلقوا
الجواب في المسئلة لم يفرقوا بين ما وهذا الاصل عليه والله اعلم (مسئل) فيما اذا قرر المتولي في وطائف الاوقاف هل يصح له وجوب القاضي
أم لا (أجاب) بحاق الاشياء بالنظر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وتوفر عليها فروق ومما قاله على هذا الاعلان
القاضي التصرف في الوقف مع وجودنا لم يفرق بينه اه وقال في البحر في الفتاوى (٢٠٥) المعرى اذ امان المتولي والوافي حتى قال أي

في نصبه آخر الى الوافق
لا في القاضي فان كان
الواقف يتاوم فيه أولى من
القاضي فاسم يكن أموصى
الى أحد أو أي في ذلك الى
القاضي اه قال دأب ولاية
القاضي متاخر من المشروط
له ووصيه ويستمد منه
عدم معتبر فالقاضي في
وطائف الاوقاف اذا كان
الواقف شرط التشرير
للمتولي وهو خلاف الواقع
في القاهره في زماننا وقبله
يسير اه كلام البحر في
الهر وظاهره انه لو كان
يعني المشتق لوقفنا
ملك الاجارة والمجوى فان
أي آخرها الحاكم في هل
له ولاية الاحراز مع عدمه
اي انه يحكم الولاية العامة
خروج في الاسماء والنظر بانه
ليس له ذلك أشد مما أفتى
به الشيخ فاسم من انه لو
شرط التشرير لمناطرين
اه بولاية ذلك ولو كان
قاضي له ما في القبة
اقامى لانه لا يعرف
من البتة مع وجوده
لو كان منصوبه اه
اهر سوس الجواب في

مكانه بالعالي بوجهه كالمغلوبين وهبان من الوصايا اه (أقول) لم يذ كر ابن وهبان قوله وباطرا
وكان صاحب الاشياء الحق بالوصي لاستواء النظم والوصي في غالب الاحكام عن ابن البيري في حاشية
الاشياء ذ كر ان في محتمله وصياحلا في المشايخ وذ كر عباراتهم وعبارتها البحر عن الاسعاف ولو اوصى الى
صبي تبطل في القياس مطلقا في الاستحسان هي باطلة مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له اه وذ كر
في حاشية على البحر عن أحكام الصغار للامام الاسترغيني عن فتوى رشيد الدين أن القاضي اذا موص
التولية الى صبي يجوز اذا كان أهلا للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما أن القاضي عليه ان الصبي وان
كان الولي لا ياذن وكذلك التولية اه فتوه يجوز اذا كان أهلا لحفظ أي بان يكون عاقل را بما فيه
التوفيق يحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان صغيرا لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بوجهه يحمل على
القياس فتأمل ثم قال المؤلف لو شرط النظر للارشد فالارشد من اولاده فاستوى بان شرطه اه أفتى المولى أبو
السعود مع الاذيان أصل التفضيل ينتظم الواحد والمتعدد وظاهر في التبرع عن الاسعاف شرطه لا فضل
أولاده فاستوى بافلا منهم ولو أحدهما أو زوج والاخر عزم بأمور الوقف هو أولى اذا ذن خيانه اه وكذا
لو شرطه لارشدهم كافي أنفع الوسائل علائق على التفرع من فروق الوقف ولو أفضلهم فلي بيه
استحسانا فله لان أصل التفضيل أخذ كراهية الصداق عند قوله تعالى اذا نعت أشقاها علائق على المتق
ولو استوى بارشاه وكان أحدهما عالما بانه عديم هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا أفتى الشيخ
اسماعيل (مسئلة) رجل وصف وقفا شرطه للفقير بل يعطى من الغزيرة فبنت صلاح واحد منهم وحكمه
بالتفرع بعد ذلك أثبت حاكم آخر صلاح امرأتهم وحكم لهما بالنظر هل بشرط كان أو تقدم المرأة الجواب
اذا شرط الواقف النظر لبل يعطى من الغزيرة ولم يرد على ذلك ثبتت الصلاحية لرجل وحكمه بالنظر فلاحق
للرأة بعد ذلك ولو كانت تصح لبل لبل اختصاص ذلك بصيغة أصل التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضا
لان الحق ثابت لو احدهم يتقبل في غيره ولم يتقبل لشرط الواقف بصيغة أصل التفضيل كالاصح والارشد
وثبتت الاصح وتوالرشد يتقوا واحد وحكمه ثم جدد بعد ذلك من صار أصغر أو أرشد لم يتقبل له الحق لان العبرة
بمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والام يستقر نظر لاحد ونظر ذل كما اذا قلنا لا نتقدم امامة الفضول
مع وجود الفاضل قد انفي الابتداء لا في الدوام مقصود الواقف تفويض النظر الى واحد يصح لالا الى كل من
يصح والاذا في جعل النظر لجميع الغزيرة كما كانوا صالحين ويحصل به بغير فتن اختلاف الكلمة
ما يؤدى الى فساد الوقف الاول في جعل ما في كلام الواقف على التكرار الموصوفه فلا في الغزيرة وحسن
لا مجموع فاسم اسكر في الاتيان فلا تم بل لو فرض فيها عوم كل من عزم البذل لا من عوم الشغل على
السيوطي من الوقف (أقول) ما ذ كرهما لهما في هذا في البحر عن الاسعاف ولو صار الفضول من
أولاده أفضل من كان أفضلهم تتقبل الولاية له شرطه باه لا يصلحهم في سفرى كل وقت الى أفضلهم
كالوقف على الاقر فالأقر من ولدهما يعطى الاقر منهم واذا صار غيره فترمه دملى اتى ويحرمه الاول
اه وفي السادس من التاخر ان المتولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولدهم هو أفضلهم فلو لا ياب

مسئلة الاجارة والحاصل ان المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة مشهورة في الولاية الخاصة ان شرط المشروط له
التفرع ولو شرط شخص فهو المعتدون تفرع الرأى اذ لا ذلك في المسئلة ما لو لم يشرط له ذلك فلا ولاية له في التشرير وقد اجمه عليه في المسئلة كجهو
المفهوم من قوله اه اذا كان الواقف شرط التفرع ولم يمتد في مفاهيم التصانيع مع عملها فاذا راع لم يمتد ذلك يجب بانه كان الواجب شرطا
له التفرع في الوطام فتر وهو المعتد بالتفرع فالقاضي فان لم يشرط له لم يعتد به في رة له وانه أع (سئل) في واقف نص في تحجب وقفه
على ان تفرع بالوطام فطره فتر اه صرحه يكون التفرع بالوطام فتر اه (أجاب) ولاية له حتى في تفرع بالوطام فتر اه

عن الناظر المشروط له الشرع بين الوافق للأصل غير رافقاً عنى بموافقة العلم (سبيل) في وقت صورة أنساب الوافق وقته هذا على والده الصغير حسن وعلى من سمعته من الأولاد الذكور خاصون الاناث ثمن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم المذكورون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسابهم عن والده أو أسفل منه تنقل نصيبه الى والده أو الأسفل منه على أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم (٢٠٦) عن غيره ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عائد نصيبه الى من هو في درجة بعدهم في ذلك

الاقرب فالاقرب للمعروف
وعلى الله من مات منهم ومن
أولادهم وأولاد أولادهم
وأنسابهم قبل استحقاقه
لشئ من منافع الوقف وترك
ولده أو أسفل منه استحق
ذلك المتروك ما كان يستحقه
والده أن لو كان حساباهم
قامس في الاستحقاق فإذا
انقض الذكور على هذا
الترتيب المذكور عاذا ذلك
وقطائر صاعلي أولاد الاناث
ان كن موجودات فالحكم
يكن قسلي الموجودين
أولادهم وذريتهم ونسبهم
وعقبهم على الشرط
والترتيب المذكور أعلاه
فإذا انقرضوا عن آخوهم
ونحات الارض منهم ولم يبق
لهم نسل ولا عقب عاذاً فقام
على سبيل سبيل خليل
الرحمن صلى الله عليه وسلم
وعليه وسلفه من تعذر الصرف
على المال المذكور عاذاً
ذلك وقضاة القضاة
والمساكين من استحقاقه
بقا عليه وسلم بقدر الوقف
ولما به محمد من آخوه
حسن الله كور وصراف
تجدد كور في جمع
الوقف ثم ان محمد بن بنت

اعتبار بشرط الواقف اه ورايت التصريح بذلك أيضاً أوقاف الخلفاء وسحق المسألة بما لا مزيد
عليه (سئل) فبماذا شرط واقف وقف أهلي ونظر وقته للأرشد للأرشد من الموقوف عليهم وقولي الارشد منهم
نظر الوقف وثبتت أرشدية سالي وجه الشرع ثم قوض النظر وأسند في مرض موته لزوجه الاهل للنظر
العدل الكافي بمصالح الوقف الرشيد وهو من جهة الموقوف عليهم المستحقة بالفعل لبعض ريعه وقررها
قاضي القضاة في نطقه بالنظر فإذا ي واحد من الموقوف عليهم أنه أرشد منها وطلب النظر في ذلك فهل يكون
التقويض الصادر من الارشد المبرور في مرض موته لزوجه المبرور صحيحاً ولا يخرج عنها وان أثبت المبرور
الأرشدية أم لا (الجواب) حيث صدر التقويض في مرض موته الناظر الارشد المبرور لزوجه المبرورة
الرشدية يكون صحيحاً إذا حكم ذلك الوصي المختار للواقف لانه شرط النظر للأرشد وثبتت أرشدية الموقوف
الذكور وقد صار مشروطاً بالنظر من قبيل الواقف وقام مقامه في قوض النظر لعمد كور فقصد
اختارها واختار إذا اختار فقصد صارت الواقف بعد موت المختار ولا يخرج النظر عنها وان أثبت الغير
الأرشدية فلا يصح ظاهرة قال في الجرا ذامات المشروط به بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره بشرط في
الجنسي أن لا يكون المتوفى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى بالانصب للقاضي غيره اه وقال
في لاسباب صلت عن تأخره من بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا قوض النظر لغيره ثم مات يتقل
للمساك أو لا فاجبت أنه اذا قوض في محته ينتقل للمساكين لكونه لعدم صحة التقويض وان في مرض موته
لا يتقل مادام الوصي به ابناً لقيام مقامه اه وفي حاشية أبي ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل
الكافي لانه في مقام الميت فلا يس للقاضي ولاية اطر على العدل الرشيد وكذا من قام مقامه فيفسد كافي
الاولا اليه اه رقي الزجر في محبة بالوجوب وان مات القيم وقد أوصى الى أحد قوصي القيم بمنزلة القيم
وهذه المسئلة دليل على أن القيم ان قوض الى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي والوصي ان أوصى
الى غير أولاد أو ان قيم غير مقامه في حياته وموته لا يجوز الا اذا كان التقويض على سبيل العموم اه
وقال في المشربة ابراهيم واصل القيم بعد امات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيه بمنزلة
وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولي اذا أراد أن يقوض الى غيره عند
الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت والوصي ان أوصى الى غيره اه وفي المنظومة الخيرية
لو قوض الذخر لغير المشرع * مصمطة اذا كان استقر * تقويضه بشرط الواقف
وليس في ذلك من مخالف * أو لم يكن شرطاً في محته * فوضه ذلك وفي سلامة
ما صعدا وان يكن قد قوضا * في مرض الموت صحيحاً فمضى
فالعمل في المحضاح اسي * لكنه في هذه يستثنى اه

ومثله في صفة التناوي تلاعن القية والتممة وقد أقي بصحة التقويض في من هذه القضية وان أثبت الغير
الأرشدية كمن ابرحوصي الولد المبرور والجد الملقن عبد الرحمن العمادي وغيرهم من الملقنين وقوح
انه أو احمهم في دار انعيم وانه سبحانه وتعالى يعلم (أقول) اذا كان الواقف شرط النظر للأرشد ثم
ثم تاليفت عن ابن ابي محمود عن بنت ابي محمود عن ابن ابي محمود لصفاء ابراهيم صالح
في رتبة محمد المذكور كور اذ هم هذه لصورة ان ابن بنت ابن بنت وقد استقل بمحمد كور بالوقف ومنع عنه مصفة وابناها فهل
لا يخلو لانه ومنع من مصادره وجه الأولاد لولدته وما وجده استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليها استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع
قول الواقف وعقبهم المذكور بقوله فإذا قرض الله كور على هذا الترتيب وقد كتب أحمد كافي في ذلك وعلمت بما تقاس فهمه عن
من الناس قل لا لا يضح ذلك بر ولا يرهم (جواب) انه لا يدل محمد بن محمود بالوقف دون عنه فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفته عن

فوض

هو بغير دفع النفع المستعظم من أصوله وأصوله سبق إلى فهمه أنه ذكر ابنه ذكر فقد آتاه ابنه حقه الدليل على أني وإذا اعتبرنا ذلك كوز به قد
 لا يأتوا إلا بناء على استحقاق لهؤلاء الأبناء ولا يثبت ما يلي فلكونه أني وكذا ثبتها وأما ما نكسب كونه أني وإذا لم نستحق هي ولا يثبتها
 بغيرها فمن أين يأتي استحقاق ابن ابنها بمجرد الشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسفل منه وليس على هذا الزعم الذي
 سبب فساد محمود وسيفير مهم من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة (٢٠٧) السباط لا لقطاع المذكور والمنسوبين
 إلى الواقف أو محمود وليس

فرض الارشد لغير الارشد كان ذلك مخالفا للشرط الواقف الذي قالوا فيه أنه كص الشارح فكيف يصح
 مخالفته في ذلك ولا سيما إذا فرض لطفه الصغير كيقع كثير ابع وجود الارشد حقيقته من كل وجه وقد علمت
 قبل ورقة الكلام في محبة تربية الصغير ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس فيما ذكر من القول
 سوى ما في الاشياء تصير عما أذاعه الألبس فيها تصرح بان الواقف شرط النظر للارشد ولأن المفوض
 فرض لغير الارشد وأما ما في الاشياء فليس على ما قاله ولكن نقدا اعتراضه بحسب الجوى فقال بل يجب أن
 لا يتخلل لما كانه لو فرض الاستحالة ثم وهكذا في شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه وهو مؤيد
 لما قلنا وروى به أيضا ما في فتاوى الخافى فمن شرط النظر للارشد من ذو شرف غ الارشد لزوج ابنته ومات
 فأجاب بأنه يتنقل بل بعده على بشرط الواقف اه لمصدا وكذا في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائلي إذا شرط
 الارشد في نفقوس الارشد في المرض لغير الارشد وظهرت خيالاته في القاضي الارشد لان النفقوس
 الخافى بشرط الواقف لا يصح اه ورويت في مجموعة مشايخنا العلامة الفقهاء الشيخ ابراهيم الغزي
 السامحاني يخطه نقل وأما ما في الاشياء وقال انه درج عليه افتاء الشام ثم رد فيما قدمناه عن حاشية الجوى
 وعن الامام عليه السلام قال ونقل سيدي عبد الله الفتي النابلسي قدس سره عن وقف هلال رحمة الله تعالى جعل
 النظر لغير الله ثم بعد ذلك بداف وصي عبد الله ليكر ومات كونه النظر في بدو لا يشاكره بكر قال يعني سيدي
 عبد الله الفتي وهذا نص على وجوب صاحب الاشياء فأجاب عنه بعضهم بأنه يحمل ما في هلال على حالة الفسخ
 فلا يعارض ما في المرض وأجاب قدس سره بان مقتضى الوصية أن تكون في المرض وأجاب عن افتاء الشام
 بأنه يحمل على ما إذا كان المفوض إليه ارشد لان المفوض الارشد يطلع الاصلح وأما ما ذكره في لغير الارشد
 فقد خالف شرط الواقف والاصلح اه (يقول الفقير) أما نص هلال فيعبر على اختلافه ولا يخص صاحب
 صاحب الاشياء المقدح فبمع أنه فهم مخالف بشرط الواقف على أنه تضمن أن الناظر إذا لم يراع شرط
 الواقف ينزل بعزل القاضي كيف يهد بشرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال
 المتقول لا يعارض بالقول ولو توفيق الشيخ قدس سره هو عين المتقول والصواب وقول الخافى ان الارشد
 مختار الواقف فإذا اختار غير الارشد صار غير الارشد مختارا فكون مختارا ممنع عنه لأنه تعطل على مخالف
 لا ملائمة المتقول عن هلال ولأن الواقف اختار الارشد، فكيف يكون غير الارشد مختارا له وأيضا لو كان كل
 مختارا للناظر مختارا للواقف ما كان ينزل إذا لم يراع شرط الواقف والجب من حل نص هلال على حال الفسخ
 وعدم الحل في افتاء الشام على النظر الذي عليه المفوض وهو كونه للارشد اه كلام الشيخ ابراهيم
 الغزي أمين الفتوى بدستق وهو تحقيق بالقول تحقيق ذاد أوضح الجبس وأزال كل تخمين وحسد
 وقد أبد ما قلناه فافهم وحفظه ودع غيره ولا تحطه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزي
 المذكور ما نص في واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارشد من ذواتهم أقام به الدوام من ذواته
 وبعده موته لا شراؤه ومات قائم بالنسبة استوى سيدي ارشد يتم على الابناء الناهي وأبناؤها وطلب الحكم له
 بالنظر ليس له ذلك لقول الله عز وجل لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان سجلا ولا يمكن الرجوع عن

منسوبة اليه وانما هو منسوب
 لايه وأبو ليس من ذرية
 الواقف بل هو اجنبي عنه
 ولو اعتبرنا هذا لزوم صرف
 الوقف إلى السباط بعون
 محمود ان الواقف لكان نظرا
 نظر أصوله لما افتاء العرض
 الواقف وهو أن العام نص
 في فقراره وبعارضه الخاص
 فينسخه إذا كان متنازعاً عنه
 فنظرنا إلى قوله وأما هم
 المذكور فرأيناه متعدياً
 على قوله على أن من مات
 منهم ومن أولادهم
 وأساقمهم عن ولد أو أسفل
 منه أقتل أصيبه إلى ولده أو
 الأسفل منه فبضمائه
 فأعطينا بنت محمود الذي هو
 ابن الواقف استحقاقاً إليها
 عمل هذا العام لانتأخذاً
 لا يثبت ما في دخولها تحت
 قوله على أن من مات منهم
 الخ الحمد لهم وبنته داخله
 في معنى الوفاة هو أعسم
 من المذكور والابن ولولدها
 الاعتبار لا يمكن لاستحقاقها
 وجهه كانت تنقطع هذه
 الجهة لان الوقف والحال
 هذه يكون على المذكور

من أولاد المذكور ومحمد انقطع المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة ولاد المذكور ان لم يكن فعل الموجود من
 أولاد من بعد دومة فتعصب للسباط على هذا الاعتبار لولا كمالنا نظرنا إلى اعتبارنا في شروط كمر حبه الامام الحاصف في بيان اعتبار
 الاعتبار عما تقدم منصوصه أو فرض الواقف اختصاص الوقف بنسب إليه أو لمن كل جهة فاذن تعذر في نسب إليه جهة تاد به قوله
 في آخر هذا الأمر من آخرهم دخلت الارض منهم ولم يبق لهم سل ولا عقب عدا ذلك وقتنا شرعي عجماء سداً للحليل وبقائه فت
 محمود في أنه لا يصر في السباط مع ما هواد استحقاق استحقاق أولاد وولاد محمود في بقا نصهم عليه اه في دورهم سقراط اه في ذلك

جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد مر حوايان الاعتناء في الشرط والمأهوا قه لالا كتب في مكتوب الوقف فلا وقعت بيعة
بما لا يوجد في كتاب الوقف على ما يلازم بسوء دلالة لان المكتوب بخط غيره دولا عبرة بخط ولا يلازم به بل هو خارج عن جميع الشرع الشريف
والاعتبار لما قامت به البيعة ومن المصريح به عند علمائنا ان الفرق بين بيعه بالحكم كما هو قبله على النقص المقتضى به ودعوى الواقف او الناظر
الاروم بحكم ما حكم شرعى على وجهه بعد الحكم بالاعلان دفع وهو مقبول كما شرعنا وهذا (٢٠٩) مما لا شبهة فيها انه اعلم (مثل) في وقف

الحكم بلزومه ما حكم اذ ابيع
وحكم ببعثه ببيع قاض
يصير ويكون ابطاله أم لا
(أجاب) نعم يصير يبطل
الوقف كإني غالب كتب
المذهب وطريق القضاء
بلزومه كإني الخاتبة سنان
بسم الوقف ما وقفه لا يتولى
ثم يريد الجوع فتنازع
المستوى بعدم الزوم
وتخصمان الى القاضي
فقطى بلزومه فاذا فصل
كذلك فليس للقاضي ابطاله
واذ لم يكن كذلك فله ابطائه
اذ الحكم بلزوم الوقف بلا
منازع لا يوجب بلزومه قال
في البحر نقلا عن التزانية
أما اذا بيع الوقف وحكم
ببعثه قاض كان حكما
بيطان الوقف اه ثم قال
بهذه فاته في وقف لم يحكم
ببعثه وزومه دليل قوله
في الخلاصة ان لم يكن مسجلا
أي يحكم عليه ونحوه في
والله اعلم (مثل) فحين
وقف عقارا كاملا وشاعرا
صفحة واحدة وكتب الموقوف
في كتاب الوقف وحكم
الحاكم بمشار اليه أهله
بصحتهم وزومه بعد تقدم

فانه يخلص المأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان سلف برى وان سلك لزم ما دفعه اليه وكذلك لو أودع عند رجل
مالا ثم أمر المودع أن يدفع الودية مالى فلان فقال المودع قد دفعت فغوى هذا التفصيل اه ومثله في وكلة
الاشباه مع حاشيتا ليرى وسان الحكم والخاتبة وتناوى ابن نجيم من وكلة وقساوى قارى الهداية من
الدعوى (مثل) في ناظر وقف غاب وتزلزل الوقف بلا وكيل ياتر صوته وتصلت مصالح الوقف فهل للقاضي
اقدامه على ما أن يقدم (الجواب) نعم ويصرف القيمة في الوقف بحايه من النفع للوقت والمستصلحة في
الخبر به عن الاسعاف وأجاب قارى الهداية عما اذا لم يكن الغنر لاحدا به اذ املت عن غيره وصى بالنظر
لصالحكم وان مان عن وصى في تركه فالوصى مستحكم في وقفه (مثل) في ناظر استدان لاجل ضرورة في الوقف
مبلغا من الدراهم باذن القاضي ثم عزل عن النظر بزعمه أنه استدان المبلغ بوجهة يقتضى أنه اشترى من
البائس شيئا يسيرا فبلغ زائد عن أصل الدين وإن كان الرجوع في غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك
وبعضه ان ياذن من مال نفسه (الجواب) نعم والمستصلحة في التنازلية والخبر به في البحر وغيره وفي الخاوى
الزاهدى قال أهل البصرة القيم ان لم يسمع المسجد العاصم يكن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وان خالفه
بعض أهل الملة وليس له التأخير اذا أمكنه العبارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمار في الحال فلا تستقرض
المشرة بثلاثة عشر سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا يرجع في غايته بالشرع وعليه الزيادة اه
(أقول) هذا محال ما لى الاشياء حيث قال وهل يجوز للمعتوى ان يشتري متاعا أكثر من قيمته وبيعه
ويصرفه في العبادة ويكون الرجوع الى الوقف الجواب نعم كما مره ابن وهبان اه وتبعه في البراءة فقال
الزمى في شاشة البحر الان قال البحر بلزوم الاجل في مسئلة القرض في شراء السيرة بشئ كبير فتعجز
ضمره الى الوقف فلا تارة الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسئلة شراء المتاع وبه يلزم الزوم الاجل في حله
الذين اه وكنت فيما عايط على البراءة المتنازعين ايرى ان من أماله ابن وهبان عدم الوقف على الحكم
من تقدمه ثم ذكره من الخاوى وقال هذا الذي يقتضيه اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما مر
أنا وبه ادفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه علم أن ما ذكره ابن وهبان بحث
مخالف للمعتول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (مثل) في ناظر وقف أهلى ثمة قبض أجرة دارى الوقف
وصرف بعضه في عمارتها وترجمتهما للضرورة بين اللازمين مصرف المال في مدته تحمله والظاهر لا يكذب في
ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكوازي وفي الخاوى القول قوله مع يمينه
كفى الاسعاف وقيل كفى القنينة كان معروفا بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأقضى الشيخ اجماعه به قبل
قوله من غير يمين ويكتفى منه بالاجال ولا يحصر على التفسير شيئا فسيا اه وفي الخاوى الزاهدى من كتاب
أدب القاضي ان الوصى بالنفقة على اليتيم أو النقص على الوقف ومال السبي والوقف في يده أو نحو ذلك من
الامنة محال ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بيمينه اذا كان معتقلا في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان
انهم قبل يستحل بالثمن كانت شتى في شئ مما أخذت به الخ (مثل) من قاضى الشافعية سنة ١١٥٣ في
صرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعده وكذا ذرابا وطائف هل قبل قوله في ذلك يمينه أولا

(٢٧ -) (فتاوى حامديه) - اول (دعوى حجة شرعية مدونة بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا حكم بالبيعة والزوم أم لا بمن
بان الدعوى والمدعى عليه هو الحادثة والحكم الشرعى وهل اذا باع القاضي شيئا من عقاره هذا الوصى ركز حكما باطل جميع الوقف أم بما باعه
(أجاب) الاصل الصمت واستيفاء الشرع ومطابقة الوقف لائق لا يحط به الاعمال له تعاد فاذا نزع في حجة واستعاضه شرعا فله ما قول المدعى
وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرعا به غير الا لا الاصل بضئ الاستبدال احد ما شرع له ولا يحسن الظن الذي
هو الاصل في الميزم ولا يكون بيعه حكما باطل جميع الوقف اذ لا يملكه ما له علم (مثل) فقبول ما خلق القاضي اثار الوقف بيع الوقف انشئ

لأنه لا يرد عليه ما كان له من نعم شري على خصم شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) لم يصح قال في
 مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مسجل أن أطلق الوارث الوقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف
 ويحوز البيع وإن أطلق لغیر وارثه لأن الوقف يطل بعدوا في ملك وارث الوقف ويبيع مال الغیر لا يجوز في الخلاصة وأما إذا أطلق
 القاضي وأطلق البيع وقف غير مسجل (٢١٠) هل يوجب نقض الوقف أجب الشيخ الإمام ظاهر الدين أنه لو أطلق لوارث الوقف يجوز البيع

ويكون حكما بنقض الوقف
 وإن أطلق لغیر الوارث فلا
 انتهى ومثله في كثير من
 كتب علماء المال المدققين
 إذا لم يكن مسجلا أي يحكموا
 به على وجهه وأصله ظاهر
 وهو أنه قضاء بقول الإمام
 فنفسه وكذا لا بد من
 بقوله غالب أصحاب المتن
 والله أعلم (مثل) فخر جل
 وقف عقارا وشخصان
 عقار ليدى ما كم شرعي
 وكتب ما مله وقف على
 نفسه ثم على ولديه وابن أخيه
 ثم على أولادهم الذكور
 دون الإناث ثم على أولاد
 أولادهم كذلك ثم وصل
 النظر لنفسه لا لأرشد
 فالأرشد إن كتب ووقع
 الواقف يملكه ووقع يد
 قفاره ثم كرومك وجبه
 حكما شرعيا ولم يكن الحكم
 بعد رجوعه ونزاعه فيه
 ما أن واقف فخطب ابنه
 الدين الفلاح في ذهاب
 الشقص بعد أن أطلق
 القاضي الشرعي له بيعة
 فباعه وحكم ببيعة البيع
 وتسليمه للمشتري فبطل
 فهل جئت لم يحكم بلزوم

(الجواب) الذي صرح به أنه يقبل قوله فما يتبعه من الصرف على المستحقين بلا ريب لأن هذا من جملة
 عمله في الوقف وأقبحه التمراني رحمه الله تعالى وقال واختلاف في تعليفه وأعمد شيخنا في الفتاوى أنه
 لا يحاط به قال العلامة الفخر الرملي في حاشيته والفتوى على أنه يختلف في هذا الزمان اهـ وذكر في البحر
 عن أوقاف الناصبي إذا أحرار الواقف أوقفه أو وصى الواقف أو أمته ثم قال قبضت العلة فضاغت وأفرقتها
 على الموقوف عليهم فأنكروا وقال قولهم مع يمينه اهـ وفي حاشيته الجوى على الاستبابة في باب القضاء
 والشهادات والقاهر من كلام صاحب القسبة أن عدم الخلف انما هو في غير ما إذا انتهت القاضى ولا
 يدعى عليه شيء معين ونحوه ليس هناك منكر معين مع كلام فخر ابن شنتوصيه أبقاها من باب الامانات
 الناطر إذا أدى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الفخر الرملي ينبغي أن يقيد ذلك بأن لا يكون الناطر
 معروفا بانيه كـ كثر نقل زائنا اهـ وأقضى المولى أبو السعود ما إذا كان مقصدا مبذرا لا يقبل قوله
 بصرف مال الوقف بيمينه اهـ وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في
 الدفع للمستحقين مع يمينه مادام ناطرا اهـ لكن في حاشيته لأشيا من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه
 يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمّل فانه قال
 تعرض المصنف لحكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت يده أم لا أم
 صرح بالمكن طاهر كلامه أنه فاقه مقبول في ذلك إذا وافق الظاهر لتصرّح بهم بأن القول قول الوكيل بعد
 العزل في دعواه أو باع ما وكل في بيعه وكالت العين هـ والكتبه إذا أفتى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءته نفسه
 وأن الوصى أو ادعى بعد موت البتة أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاؤه أنه أسنده إلى حالة منافية للضمان
 وقد صرح بان المتولي كل وكيل في سوانق ووقع خلاف في أن المتولي وكيل الواقف أو وكيل الفقير اعقل
 أبو يوسف الأول وقال محمد الثاني ومجاهد صرح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل نزع في القسبة قال
 وكما وكلة عامتان يقوم باجره ونفق على أهل من مال الموكل ولم يكن بين شيئا لا ينافي بل أطلق ثم مات الموكل
 فطالبه الورثة بدين ما أنفق ومصر فنهان كان عدلا يصدق فيما قال وإن اتهموه حافوه وليس عليه بيان
 جهات الانفاق ومن أراد انحر وجن الضمان فالقول قوله وإن أراد الرجوع فلا ريب من البينة اهـ هذا
 صرح في قبول قوله في دعوى الانفاق وبعد العزل وتحققه أن العزل لا يخرج من كونه أميناً يعني أن
 يقبل قول الوكيل قبض الدين أنه دفعه لوكله في حياته في حق براءة تنسب كذا أفتى به بعض المتأخرين كما
 تقدم اهـ مافى الجوى ويستنتج من ذلك أن الناطر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالوكيل
 في قبض الدين إذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذا هو في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض
 صار المال في يده وبه قد يقره بعد اعترافهم أنه مودع كاف فأن حلف برئ وإن نكل لزمه المال فقد
 أفتى المرحوم الوالد البتة يصدق بيمينه مادام ناطرا ولم يذكر نفق ولا المسئلة فتحتاج إلى نقل صريح من
 كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما جرى في الكتاب والله الموفق للصواب وأما
 قبول قوله بعدم موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح المتن في أو آخر الوقف وكذا يقبل

الوقف كما بعد دعوى صحته وكان على نفسه وكان مشاعا ولم يقض ما كم يجوز قضاءه مستوفيا للشرع وما يصح
 البيع ويطل الوقف فيما لا (أجاب) نعم ببيع البيع ويطل الوقف حيث لم يكن محكوماً به ومحمكاً مستوفيا للشرع وطه في الخلاصة
 إذا كتب يعني القاضي شهيداً في الصفح يعاينها أصحابها كل حكماً ببيعة البيع وطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير
 وما إذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم به وهل يوجب نقض الوقف أجب الإمام ظاهر الدين أنه لو أطلق
 يعني القاضي لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف وإن أطلق لغير الوارث فلا ما إذا أبيع الوقف وقضى القاضي ببيعة البيع

كان حكيم بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام عنى الامام أبى السعود العمادى عنى الروم عن واقف باع شيا من وقفه للصبي وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشئ أم لا قال بلى لم يكن مسجلا يعنى بحكم ما يابى ومعه وقد باعه برأى القاضي بطلان وقفه ما باعه والباقي على ما كانت تقوله في مخ العاقر وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم فاض يبيعه ببيع حكمه ويبطل الوقف (أجاب) نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازيه اذا بيع الوقف وحكم ببعته فاض كان (٢١١) حكيم بطلان الوقف قال دود كرمش

الاسلام افتقر للوقف واحتاج الى الوقف برجع الى الحاكم حتى يفتحن ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام واما على مذهب الصبيحيين أيضا لوقوعه في فصل مجتهد فيمنعوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهروا النقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضي ثم ألحق الواقف به عقارا ومات الواقف فباع ابنه الوقف الملقى وحكم القاضي ببعته يبعه هل ينفذ بيعه ولا يكون حكمه حكم الاول أم لا ينفذ يبعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكماي الا لاحق (أجاب) لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في الا لاحق باجتماع العلماء فثبتت أم لا لاحق أحكام الحائى عن الحكم فاذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضي ببعته يبعه نفذ الوقف لا نزول عن ملأ الواقف الا يقتضاء القاضي والقضاة في المتقدم ليكون في التاخر فينفذ ببيعهم

قوله لو ادى الى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في تنقضا المختلف الظاهر اه واما دفعه لا رباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عمدة الامام شيخ الاسلام الشيخ أبى السعود افندي العمادى عنى السلطنة العلية عن سؤل الدفع اليه دفع الوظيفة العلية عنى الوقف للخطيب أو الامام أو المؤذن هل يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فهمنا جانب الاجارة وهو لو استاجر اجرا لمصلحة المسجد ثم ادى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادى الدفع للموقوف عليهم كالأول والواقف فان القول بقوله في ذلك بيمينه وهو المراد قولهم ان الوقف عليهم لعدم ملاحقة جانب الاجارة فهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد الغزى الترنائى في فتاوى به بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فلعل على اه وقال المولى عطاه الله افندي في مجموعه سئل شيخ الاسلام زكر افندي عن هذه المسئلة يعنى مسئلة قبول قوله فأجاب بانه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فعلى أحول لا يلتزم من اثبات الاداء بالبيت الا ففى صلة وعطية بقبل في ادم اقول الترمي مع ممتنع ففى من بعد من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بجمو من التاخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال الترنائى المتقدم فى كتابه شرح حصة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو قه حسن غير ان علماء على الافتناء بطلانه اه قلت فاذ كورنى الاداء والحداف ووقف السكرائيسى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف الناصى وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الآن يجعل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين الكل من لامين وقد اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ابن الترنائى الذى كورنى كتابه الزواجر على الاشياء والذوات لكن بدون عز الى كتاب وقاله العلاء في شرح على التنوير وقد عزم على المسئلة اخذ ادم من العلاء بتر باده ثم لا يضمن ما أنكره وبطل دفعه ثانيا من مال الوقف اه فلفظنا قال العلامة خير لرمي في حاشيته على الجبر والحب اعطى له العمادى ثم ليس اها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن هذا هو الاجرة والصلوة والصدقة وقضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق راء نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فبأن يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل وفيه ضرر بالواقف فالافتناء بما قاله العلماء متعين وقول الغزى هو تفصيل في غاية الحسن فلعل على اه في غير محله اذ يلزم منه تعمين الناظر اذا دفع لهم بلاينة لتعديده فادهم اه (قلت) تفصيل المولى أبى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناظر رجلا في عمارة ومحتاج الى البينة في الدفع فعلى ما هو قول العلماء محمول على الموقوف عليهم من الاول لا رباب الوصايف المشروط عليهم العمل الا ترى أنهم اذا فعلوا لا يتحققون الوظيفة فعلى كالأول لا يملكه وهو كتابه أجبر فاذا استغنىنا بين الناظر بضم على الاحوال كما انظار هذا ارمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الامر راعنا دى (سئل) فيما اذا دفع الناظر اسحقه فزرجل توفى من المستحقين الى جماعة قد در جتا لتوفى من أهل الوقف فادى رجل آخر من مستحقى الوقف أنه شارك الجماعة في الاستحقاق المذ كورو يطالب الناظر بمناخه من ذلك في السنين الماضية قبل اذ انبث دعوا بمال وجهه الشرى فطلب على المتناوبين لذلك لا على الناظر

قضى ببعته القاضي لانه فصل مجتهد به والله أعلم (سئل) عن ما كرجل على حكم ببيع حصة من وقفه في جهة تبريرة وقف آخر اشتراه ناظر اشترى لها على قاعدة مذهب الشرى بمسئله فيه ثم فرغ الى حق فادى من وجهه ناظره بالبيع المرقوم بعد المراجعة واستيفاء شرائط صحة الحكم المرقوم والآن البايع رضى خذ السبع ويطلب الفسخ هل به ذاك بعد حكم الحنبلى والله اعلم فالحق وتفتيد حكمه على وجهه الشرى أم لا (أجاب) الذى يجب أن يقول على ذلك انه لا يصح دعواه بعد ما كرجل اذ وصل مجتهد وقبه والحكم يرجع الخلاف فيه حيث كان الحنبلى راو قد قال علماء فاقى مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من أهل الجهة فالتنصير به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أكره

أصابوا بهته ولقد قال الحق أن العماد أن الطرموسى لم يكن من أهل الوقت وقد نقل كثير من علمائنا عن الناطق الاستدلال المذمور
 وحلوه فخر بحمد وعلما عن الفرق بين الناطق والطرموسى كآبى السما والارض وحديث كان الناطق مصلا لا يحصى الفساد وأنه يعلم
 المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) فى مسجد أنهدم من جانب وليس له مال يعمر به هذا المهندم وان تركه انهدم جميع المسجد وله قاعة وثقها
 لوقت لاغله لها فى السنة الا ما قبل وليس هتامن يرغب فى استجارها مدهل تباع لاجل بنائه (٢١٣) هذا المهندم أم لا (أجاب) ان أمكن
 عمارة المسجد بغيرها شأ

كسبه الفقير عباد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتبنا الفقير حامدين على بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذا وجد بخطوطهم ورحمهم الله تعالى (سئل) فيما ذكركت هذه الناطرة على
 وقف معسوم يدعى على مصالح الوقف من قبض وصرف وتعديل وغير ذلك فاشركه فى قبض غلة
 الوقف وصرف بعضها فى لوازم الوقف وبمها أنه لا يؤمن صرف المثل فى مدهل فاحسبه فهل يقبل قوله بيئته فى
 ذلك حيث لا يكتبه الناطر (الجواب) نعم والمسئلة فى الخبر بان الوقف من موضعين وفى الصرح وغيره
 (أقول) وسأفنى علم الكلام عليها واخر هذا الباب (سئل) فيما ذكروا ناطر وقف أهلى فى أرض الوقف
 بنات لنفسه وأشهد عليه بذلك فينتقوه يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف الموقوف فهل يكون البناء فى الناطر
 ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعلوه أجور مثل الأرض (الجواب) نعم قالوا لا يشاءوا ما لا ينافى فى أرض
 الوقف فان كان الباني المتولى عليه فان كان يعمل الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف
 وان لنفسه فهو له (أقول) لكن ذكر المؤلف فى محل آخر ما نسئل خلفه المحققين الخبر الرىلى عن
 رجل بنى فى أرض الوقف بغير موافق شرعى فاحكمه ألبان كان الباني هو المتولى فان كان من ماله
 الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعدداً فى وضعه فيجب
 رفعه ولم يصرف ان أحضره المضيع ماله لانه لا يلائق رفعه لافس من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لافس من
 التصرف مع باوض الوقف فقد ضيع ماله وفى هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتدبيره بهذا
 التصرف وأقضى كثير من بانه بذلك الوقف باقى العقبين متزوعا وغيره تزوع عمال الوقف فى صورة الضرر وان
 كان الباني غير المتولى فان بنى الوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان بضر اراض الوقف فان
 أضره فالحكم بما تقدم ذكره فرفع الوقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان بضر اراض الوقف فان
 وقف أهلى فى أرض الوقف فرائس نفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل
 يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفتى به حدى العلامة معتبر
 لرجن العمادى كلاً بته خطه (أقول) فمما حكى مما تقدم أن نفاع الخير الرىلى من أنه يكون متعدداً وفى
 جامع القصوى ليس الرىلى فى هذا الزمان أشد مال اليتيم مضاربة ولا لقيم أن زرع فى أرض الوقف أه
 قال فى البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه زرع باني أن يكون خيانة يستحق بها العزل أه الا
 أن يجعل على ما لا يمكن يدفع الاجرة للمحققين تأمل (سئل) فيما اذا كلن زرع فى اقامة جامع
 معين بموجب راءة ساطانية يشارها ويتناول معاونه المعين من جهة الوقف مدهل يدعى لان أرضه غرو
 راءة مقدمة لتأريخ متقدمة لتوجيه الامامة ورفع يد عنها من أن تكون مستقوام مطالبه بديع تعليم
 الوظيفة قبل ذلك وزد يعلم بذلك فهل ينعى عمر من ذلك ولا يستحق المعلوم من التاربع المازى (الجواب)
 هم قالوا لا يشاء من قاعد قائلة تحت طلب التيسير وقتنازل الرىلى على علمه بالبحر عند وكذا القاضي
 وصاحب وظيفة أه وأقضى بذلك الشيخ امجمل ما يأخذ الناطر هو بطريق الاجرة ولا حجة بكون العمل
 بحر عن الخاتبة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها فى بعض الاوقات المشروط عليه بها العمل لا يام عذانه

كسبه الفقير عباد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتبنا الفقير حامدين على بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذا وجد بخطوطهم ورحمهم الله تعالى (سئل) فيما ذكركت هذه الناطرة على
 وقف معسوم يدعى على مصالح الوقف من قبض وصرف وتعديل وغير ذلك فاشركه فى قبض غلة
 الوقف وصرف بعضها فى لوازم الوقف وبمها أنه لا يؤمن صرف المثل فى مدهل فاحسبه فهل يقبل قوله بيئته فى
 ذلك حيث لا يكتبه الناطر (الجواب) نعم والمسئلة فى الخبر بان الوقف من موضعين وفى الصرح وغيره
 (أقول) وسأفنى علم الكلام عليها واخر هذا الباب (سئل) فيما ذكروا ناطر وقف أهلى فى أرض الوقف
 بنات لنفسه وأشهد عليه بذلك فينتقوه يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف الموقوف فهل يكون البناء فى الناطر
 ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعلوه أجور مثل الأرض (الجواب) نعم قالوا لا يشاءوا ما لا ينافى فى أرض
 الوقف فان كان الباني المتولى عليه فان كان يعمل الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف
 وان لنفسه فهو له (أقول) لكن ذكر المؤلف فى محل آخر ما نسئل خلفه المحققين الخبر الرىلى عن
 رجل بنى فى أرض الوقف بغير موافق شرعى فاحكمه ألبان كان الباني هو المتولى فان كان من ماله
 الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعدداً فى وضعه فيجب
 رفعه ولم يصرف ان أحضره المضيع ماله لانه لا يلائق رفعه لافس من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لافس من
 التصرف مع باوض الوقف فقد ضيع ماله وفى هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتدبيره بهذا
 التصرف وأقضى كثير من بانه بذلك الوقف باقى العقبين متزوعا وغيره تزوع عمال الوقف فى صورة الضرر وان
 كان الباني غير المتولى فان بنى الوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان بضر اراض الوقف فان
 أضره فالحكم بما تقدم ذكره فرفع الوقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان بضر اراض الوقف فان
 وقف أهلى فى أرض الوقف فرائس نفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل
 يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفتى به حدى العلامة معتبر
 لرجن العمادى كلاً بته خطه (أقول) فمما حكى مما تقدم أن نفاع الخير الرىلى من أنه يكون متعدداً وفى
 جامع القصوى ليس الرىلى فى هذا الزمان أشد مال اليتيم مضاربة ولا لقيم أن زرع فى أرض الوقف أه
 قال فى البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه زرع باني أن يكون خيانة يستحق بها العزل أه الا
 أن يجعل على ما لا يمكن يدفع الاجرة للمحققين تأمل (سئل) فيما اذا كلن زرع فى اقامة جامع
 معين بموجب راءة ساطانية يشارها ويتناول معاونه المعين من جهة الوقف مدهل يدعى لان أرضه غرو
 راءة مقدمة لتأريخ متقدمة لتوجيه الامامة ورفع يد عنها من أن تكون مستقوام مطالبه بديع تعليم
 الوظيفة قبل ذلك وزد يعلم بذلك فهل ينعى عمر من ذلك ولا يستحق المعلوم من التاربع المازى (الجواب)
 هم قالوا لا يشاء من قاعد قائلة تحت طلب التيسير وقتنازل الرىلى على علمه بالبحر عند وكذا القاضي
 وصاحب وظيفة أه وأقضى بذلك الشيخ امجمل ما يأخذ الناطر هو بطريق الاجرة ولا حجة بكون العمل
 بحر عن الخاتبة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها فى بعض الاوقات المشروط عليه بها العمل لا يام عذانه

هنا يشاء أو يبين أو نأخذ فنفق من علمتها فى عمارته وعنه أنه بعته الناس سنوهم من أخره أه وفى جامع القصوى ان فى آخر الفصل الثالث عشر
 لم يكن المسجد أوقاف واحتياج الى العمارة لا بأس بان يزوج جانب منه أه مرض المحفوظ لتجنيب أيضا قال الناطق وقداه يعنى فى القرص
 الحيس حيث جازت اجارته بقدر نفقته فى المصداً أن تجوز اجارة سطو مارة من النقل فى المسجد مستغنى وهو مما يحسب احترامه فكيف فى
 الحان المسبل المسافر والزوال من وجوز ان لا يملكه فقهاء أه (سئل) فى سفل موقوف على جهة ترمين رافقه لم يعمد له
 موقوف على جهة ترمين آخر من واقف آخر انهدم اسفل فأنهدم العبا بانهما متعمر بعمارة ناطر العاوين مائة متعمر على رطل قبل أن يعمره

من بحث الرجوع عليهم وعنده قال قد وقعت المناظر بين الغالبين أهل التمسك في ذلك فن قلل لعدم الخرج مع طائفة من الأصحاب في إطلاقه ومن قائل بصر الرجوع عليهم مادام المدفوع فاعلها كالأوستلجك وانهم من قال انه يرجع به فأخاوا بغيره بدله مستهلكا لأنه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليهود هذا أصح الوجوه في شرح النظم الوهابي لشيوخ الإسلام عبد الرحمن دفع شيئا ليس بواجب فيه استرداده الا اذا دفعه (٢١٦) على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بان من طعن ان عليه دينان خلافه

وجمع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بسببه والله أعلم (سئل) فيما اذا استدان متولى الوقف باذن قاضي الشرع الشريف في حجارة الوقف ولو اؤتمره وهما منه حيث لم يكن في غلبه حين الاستدانة هل يجوز له ذلك واستدان منه اطلب البتة أم لا (أجاب) الصريح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جزاء ذلك لما ضرر أو لم يضر القاضي لان شرط الواقف كنه الشارع وان لم يشرط الواقف يجوز بامر القاضي اراد به وان لم يوجد أحد الضرر فلا تقصان جوازها لصيغة اذا القاص بتركها مما به ضرورة هذا هو المعنى في المذهب كما صرح به في البصر وغيره وأما طالبة استئثاره طرديا فنقل جمع منها عند من العلماء والله أعلم (سئل) فيما اذا صرف متسولي الوقف في عبارته مملعة ما يباذ بالحق كما امره الله أن يحد جميع عليه الوقف التي حصلت في السنة التي عجز بها الوقف

وجمع ذرية الواقف المتناولين لذلك بموجب عقد وصرف ببسبب ذلك ما بقي قرض وثلاثة قروش ونصفوا واقتطع منها مائة من مال الوقف ويرد اقتطاع بقية ما أدى صرفه وأثبت بالبيعة في وجه المستحق أنه صرف ذلك القدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه في الدرحة من هو أسفل ممنين المستحق بسبب المنع (الجواب) الفقه الحاصلة من الوقف بعدم صار تلك الأرباب ما وروية لهم والهدوى التي صرف لأجلها متعلقة بالهبة وليس دفع غائبة عن نفس الوقف بل عن شركة في القسمة التي هي ملته ولهم واذا خسر الشريف بسبب دعوى لا يرجع الأيسر في شري قال في جواهر الفتوى ان وينتقد اذا راد على مدع على الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع اه فلا رجوع له عليهم الا أن يقول انه شيء واجب الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لأنه ليس بدفع غائبة عن الوقف ولا جلب منفعة فانه يبقى على حاله سواء ثبت أنه للمدعي أو للممنوع عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف على انه ان كل من صرف من ماله لغير متعلق بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع الا باذن القاضي كاحص بذلك في البحر وغيره وهذه الدعوى ليست بدفع مائل عن الوقف بل في استحقاق الهبة أنها الغلات وفلان ولا دخل للوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع عما صرفه بسبب ذلك في مال الوقف ولا على المستحق الا الرجوع شري والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف أهلي ثلاثة قطار تحت أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم بدل عن بعض عقارات الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحق الوقف على الظاهر بان لهم حصص في المبلغ وطالبوهم بقسمة عليهم فقاموا مع الظاهر يخصصها لهي حاكم شري فنفهم الحاكم وكتب به حكمة شرعية وتوزع الظاهر من مال الوقف بسبب ذلك مالا بدفعه لهم احتساب ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جامع له من مال وامام وخديسانك بعضهم وبغير البعض وظاهر خباية من البعض فقرر القضاة الوطائف متعاقبة على رجل أهل ويحل ومستحق لها بشهادة أهل الجامع وعرض الامر الى السلطان بصره الرحمن فقرر الوطائف على الرجل المرقوم باوامر سلطانية فهل يكون التمسك بالذكور حصصا (الجواب) نعم (أقول) ومن قبل نحو ورقة مثل المسئلة (سئل) في ناظر وقف أهلي موقوف في قطعة النصارى بموجب صلح من قبل قاض شري لم يجعل له شيئا في مقابلة على في الوقف من بعده ولا شرط له الواقف شيئا على في الوقف فهل يستحق أحد المثل اذا جعل في مقابلة عمله (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر وما يباذ ماله قال كان من الواقف فله المشروط ولو كان أكثر من أحد المثل وان كان متصوفا لقاضي له أجره مثل واحد آخر أهل يستحقه بقلعهم القاضى فنقل في القسمة أولان له الصلح لو نصب قسما مطلقا لم يعينه له أجره مدعى فيه سنة فلا شيء له وثانها ان القيم يستحق أجر مثل حصة امره شرطه القاضي أو أهل الله آخر أولان له لا يقبل القوامة طاهر الاباح والمجهود للشرط اه ووقع الخيرة الرمي في حواشيه بحمل القول الاول على ما لا يكون معهودا (سئل) في الناظر اذا أسأل المستحقين على الخوايت والبيوت وهم يحدون الاجرة من السكان فهل يستحق معلوما ذلك أولا (الجواب) لا يستحق معلوما ذلك والحق الله هذه المسئلة في الاشياء من الامانات وفيه في البحر وغيره (سئل) في الناظر اذا أراد أخذ العشر من كامل على الوقف فنظر على وجه قدر أجر مثله وبعارضه بقية المستحقين زاعين أن له

ويعمد المستحق الوقف شيئا حتى يستوفي جميع ما مره هو الوقف الا على كبره في تقديم العمارة أم لا (أجاب) العمارة عشر مقدمة في الوقف الا على وجهه في الايام والخطب في المسجد ومن لم يكن تركه الا بضرر وبغير الوقف الا على كبره والله أعلم (سئل) في متول عن ونداءات من القاضي مبله لصر على مستحقه الدين ليسوا من رباب الشعائر كمدري المسجد ونحوهم وباعز بنامو قفاها اشترى بمحضه وفي مسجدك ليس له هذه الاستدانة جازة له أم لا (أجاب) نعم ما عمن الزايت واذ انتم بصر من هله الرجوع على المستحقين (سئل) في المدعوى الوهابية الاستدانة على الوقف ان كان متعلقا به ولا يجوز له أن يستدين معلقا وان كان لا يباذله

فإن كان باهر القاضى جازوالا والعمارة لا بد منه فسد من لها باذن القاضى وأما غير العمارة كالصرف على المستحق فانه يجوز ولو كان باذن القاضى لأنّه عند كذا فى الجرد واستخدم قوله عند باذنه لا بد منه كالأمام ومن تعطى المسعد بسبب عطى العمارة أو ماسدته يبيع الزب المتوقف للتو بول فاعدى صرف على المستحق المذكور من فهو غير جائز أجا عواض من لفاحه شرط الواقف وهو كص الشارع وله الرجوع بعد دفع على المستحق المذكور من كمن دفع مالا آخر زاعما أنه له فظهره (٢١٧) لعبره فانه رجوعه عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) فى تولى وقف

طلب منه أو باب شاعر الوقف معلوماتهم بعد تمام الحول فادعى انه لا شئ نصت يده من غلات الوقف فاستأذنت القاضى فى الاقتراض لصرف المعلومات فاذنه فاقترض وصرف ثم عزله هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث ثبت أخذ به من غلة الوقف بالاجرة أو من غلة سنة أخرى أم لا وإذا قام له فعل إذا دعى المتولى الجرد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ضمانه زوم ذلك فى غلة الوقف يرجع عليه بمادفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضى بالاستدانة لا رباب الشاعر وقعت الاستدانة صحيحة ويرجع فى غلة الوقف وأرباب اشهر الأمام والحطيب والمؤذن والمدرس له: وسفة لا بد منه للمسجد ولا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله أعلم (سئل) فيما أذن متولى الوقف استأجر مستغلا من

عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجروته ولم يجعل له الواقف شيئا له أخذ من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) فى ما روى وقف أهل جعله القاضى عشر المصالح من غلة الوقف فغيره فى الواقف فهل له أخذه (الجواب) نعم له أنشد للثمن العلة إذا عجل فى الواقف إذا كان ذلك قدر أجروته كفى الخلاصة والبرازية والصواب أن المارد من العشر أجروته على حتى لو ادعى أجر مثله رد الزائد كالمقرض معلوم ويؤيد أن صاحب الرابعية بعد أن قال جعل القاضى لقيم عشر غلة الوقف قال رد أجر مثله ثم رأيت فى اجابة السائل ومعنى قول القاضى جعله عشر أى التى هى أجروته لا ما توهمه أو باب الاغراض الفاسدة الخ يرى زاعما على الاقبح من القضاء (أقول) وكنت فى ما سبق على الجرد من حاشية نظير الرضى عليه بعد كلام مائه فقرر أن الواقف ان عين له شيئا هو كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه فى مقابلة العمل كالمقرض مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعينه الواقف وعينه القاضى أجروته جاز وان عين أكثر منع عنه الزائد عن أجر المثل هذان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وبطله صرح فى الاشياء فى كحل الدعوى وان نصبها لقاضى ولم يعينه شيئا يفران كان المهور وأن لا يعمل إلا بأجر المثل فله أجره للمثل لان المهور كالشرط والاملاى له فاعتزم هذا التصرف به فانه يجب اليه المهر لانه المفهوم من عباراتهم والمبادى من كلامهم اه (سئل) فيما إذا وكل باهر وقف زيدا يتعاطى عنه أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعاوى زيدا ذلك منه فويل ليه أجره على ذلك (الجواب) نعم ولا أجره لوكيل الابال شرط اشباهه الامانة وفيه العمل لعبرامانة لا أجره الا الوصى والناتر مستحقان بدر أجر المثل ادعاه الا اذا شرط الواقف للناتر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل اه (سئل) فى ما روى الوقف الا على اذمان عجل غلات الوقف بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها (الجواب) نعم كفى التو وشرحه (أقول) هكذا أطلق المسألة فى كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهى الاول ان فاضل قيد ذلك بقوله المسجد اذا أخذ غلات المسجودات من فسر بان قال العلامة البيرى ما اذا كانت العلة مسقة لقوم بالشرط فبعض مطلقا دليل لى خاتى كتمه فيما اذا كانت الدار وقفا على أخو يس عاى أحدهما قبض الحاصرة تبت تسع منى ثم مات الحاضر وترك وصياهم حضراء ثم وطال الزوى من عهده من العلة قال الفقهاء بوجوه إذا كان الحاضر الذى قبض العلة هو يتيم على هذا الوقف كان للعاب أن يبيع فى تركه الميت حصته من العلة وان لم يكن هو ايتيم الا أن الجرد من أجا عوا فكذا وان أجا الحاضر كانت العلة كماله فى الحكم ولا يطلب اه كلامه وسفة مستغلا من قوله علة لوقف وماه جز فى هذا الناطر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحق بالشرع قال فى الاشياء من القولى المالك وغلة الوقف عليها الوقف عليه وان لم يقبل اه وينبغى أن يلحق به اسجودا ما شرطه تولى فى يد اداطر العمارة والله أعلم كذا حصره شيخنا صاحب الصلاة فى الترتيب وجهه الله تعالى فى الترتيب الامام الطرسوى فى رفعه وسائل ذكر بحاشيته نعم ان اذا ما طبعه المستحق ولم يدفع له ثمنه لا يراى أماد! يطالب فان محمودا معها بالامانة لا يضمن والا من وأثره فى الجرد على تقيده بماله بالطلب أى ولا ضمن بدونه

(٢٨) - (فتاوى حامد) - (اول) مسئلة ان الوقف الذى صرف على امره يكون ما صرفه يد يباعه حتى حقه الوقف فصرف ماله ولو ما واستقر له ذلك المتولى ذلك للمستمن من زيدا عاى قضاءه فالتجرا الاول وحطبه بنمن المتولى فاعذر بان لا مال لوقف نصت يده بوفى منه فاذا للمستاجر التالى أن يدفع ايدى عنه يكون ديد الله على جبهه "وقفا كذا لاول دفع اليه ذلك الدرس وكتبه بذلك صك عند القاضى مات المتولى ويريد الرجوع على مدفع الى الدار بدى هو المستاجر لاول دفع له الرجوع على المتولى الجرد يدين مال الوقف ايدى تحت يده أو فى تركه المتولى الاول وترجع "رأى على المتولى احد يدى ما اوصى أم كيف الحال (ج) المصرح به ان الوقف لاداة له

وان الاستدانة من الغنم الوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمة ولا يثبت الدين الا بطموه يرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده قال الفقيه ابو سبجر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والاحوط ان تكون الاستدانة باسرها الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولايته الناظر الا ان يكون بعيدا عن الحاكم فلا يباين ان يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير (٢١٨) والقوى على أن الاستدانة فيما لا يمتنع بعمارة يجوز والاولى ان تكون باذن القاضي

وقيل الاولى خلاصا لعلم من تغير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه التولي الاول وترجع وورثته على مال الوقف بمطالبة التولي الجديد والحال ما ذكر الله اعلم (مسئل) في طر على وقف اذن لرجل ان يصرف في عماره مكان من اماسن الوقف فاستقرض الرجل مسن امان العشرة ربع وعقد في اربع عقدا شرعا وزعم انه صرف هذا الدور على العمارة فهل تازم تلك الزيادة الوقف ام لا تازمه بل بينهما من مال نفسه (اجاب) اعلم اولان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول ان تكون لضرورة كعمارة وشراء بذو الشافي اذن القاضي الثالث ان لا يتيسر احارة العين والصرف من اجرتها بدون هذه التحوز ويضمن الماطر ويستحق العزل واذا وجدت اشروط فاستدان العشرة قلابا في عشرين وثلاثة عشر عقدا في الزيادة عتقد اشترى من المقرض شيئا يسير لم يفسد صرف في الترانخية والقبضه ان رجوع العشرة لاصاحبة غلة الوقف وضمن الزيادة من مال نفسه والله اعلم (سئل) في رجل وقف رسالة متقولة لعملة تعامل على اولاد الصغار من بعدهم طبعه بغير مسقط ثم اقام وصاها اولاد المذكور من امره بنحو الوقف وحفظه الى اباس الرشيق اهلهم ثم مات الوقف وقام الوصي بما قرض اليه ثم مات بمجمل وصاها الموقوف واؤنس الرشيق اهلهم فهل يضمن عونه بمجملهم ونحوه من مات من تركه ثم لا يهل ان يختلف مع وروثة الوصي فاذا مات بمجمل وصاهاه بن ولم يمت من تجهيل قبل قوله أم ولهم (اب) اعلم منهم من حر بان ولايته الوقف الى وصي الوقف اذا صعد موه وصاهاه لم يكر امره فوصاهاه لوجله ولا يذم بل حان

واما به فيضمن وهو ظاهر وبه اتفق الشيخ اجماعا لانه صار متعبا بالتمتع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر انه يضمن وان لم يطلبه المشتق لانه مالمات بمجمل غلة وقفه بغيره بما اذا لم يمت غلة ما اذا مات على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما اذا مات عن عرض ونحوه واقره العلائي في البراءة المتار وكتب فيما علقته عليه ان عدم تمكنه من البيان لو مات غلة انما يظهر لو مات عتق قبضه العلة تامل والحاصل ان المتولي اذا قبض غلة الوقف ثم مات بمجمل لم يوجب قودق تركه لم يعلم بعلم ما ضمن به لا يضمنها في تركه مطلقا كغير المستفاد من اغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المشتق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجدا وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها اهل يضمنها مطلقا على ما يفهم من مقيد فاضخان او اذا كان غير مجرود ولا معروف بالامانة كما يحتمل الطر سوسى او اذا كان موته بعد مرض لا حاجة كما يحتمل في الزواهر فلتامل وهذا كله في غلة الوقف لا في عين الوقف كما ياتي قريباً (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقف يد على عتقائه محكوم بصفة وهو تحت يد امرأة من ناطر عتقه فباعت عن تركه بمجمل لم يوجب تركها اهل يضمنه في تركها (الجواب) نعم الناظر لو مات بمجمل لمال البدل صحت كافي الاشياء أي التي الارض المسبقة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدرهم الموقوف على القول بغير اقراره المصنف يعني صاحب استور وواقره بانه في الزواهر اه علائي على التتو ومن الابداع (سئل) في ذرية اوقاف تحت يد اهلها الناظر الشرعي فكل الباطر وعين غلة الاوقاف موجودة تحت يده ولناظر بعده يتعسر عتقه على كون عين الله الموجودة مختصة بالوقف من غلة فهو اذا اقامها بقتل وتصرف في مصارفها الواجبة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زديمق راق وطاف على مشبهة على امامة وتوليت وغيرهما من وظائف العمل بما هان من العلوم المدوس من جهة الوقف في رايه يوجب مستند شرعي يموياشرا بمدة عشر على نصف الوفاة الزور في اثناء السنة بعد مباشرة فهل يستحق من العلوم بحسب المدة التي عمل فيها والحال هذه (الجواب) نعم كافي الاشياء وانفع الوسائل (سئل) فيما اذا وقض بعتق امة على ذرية فرع من حل ونسب اهل مقررى وطيفت بعمل في الوقف المزمور مستند في ذلك لذكرهما في رابعة بعده وبطل المتولي الوقف بما لوهم ما عن مدة ماضية والحال انه لم يباشر الوظيفين في مدة الزمورة صلا المتولي بغير وجود الوظيفين في الوقف فهل على تقدر وثبوتهما لا يستحق مع لوهم ما في المدة المذكورة (الجواب) نعم في العمل لا يستحق الامن بامر العمل وفي الاشياء وقد اقر كثير من ائمة فقهاء في زماننا باسماحوا بعائيم الوعا من غير مباشرة اه وصرت ما في فتاوى الشافعي القول قول الورثة مع ايجاز عدم وصول الوفاة لا يحرم ولهم اخذهم من بيع الوقف اذا ثبت الوظيف في شرط الواقف واذا انكر الماطر بامرة الموت الوصف قلد كوراة القول قول الورثة في المباشرة مع المين لانه امس فكدا ورثة والله اعلم اه (فاضة) في اثنى علامات الجود المتولي ابو السعود متى السلطنة السليمانية ان اوقاف المولود والامراة راي شرطها لانها من بيت المال او ترجع اليهم حاشية لا شاهد قبيل قاعدة الاجتماع للحلال والحرام وذ كرا السبوطي في

ثم جعل آخر وصيه يكون من بكاء المتولى في أمر الوفاة إلا أن يقول وقت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتهم فلا وصيا في تركي وجعل أمروري بمشئتي يفرد كل منهما بما في من اليد كذا في الاسعاف فإذا علمت ذلك علمت أن هذا الوصي يتول على الوفاة المذكور وقد نصوا على أن المتولى إذا مات صحبا لملات الوفاة لا يضمن وإذا مات صحبا لمل الابدل يضمن وقد استغنى عن ضمانه مال الابدل ضمانه للثابتين الموقوفه وهو يتبادى في مسئلتنا بالضمائم فنقول انه ضامن بالموت عن تجهيل للميت (٢١٩) الموقوف فان قلت سأتبع بقولهم الوصي إذا مات مجهولا لا يضمن وهي

في الفصول العبادية وبما مع النصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحد القولين لا يعكر طينالات القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج من هذا الأصل فإذا لم يكن باعتبار كونه وصيا يضمن باعتبار كونه متولا وترجع الثاني بقيام السبب الموجب للضمائم وهو وصية وزنه مستهلكا بالتجهيل وأيضا هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولى مال البسول بالموت عن تجهيل فانه متول مات مجهولا من الموقوف ولا ينصرف في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولست قلنا بالتعرض الموجب للتساقط فالرجوع عنده إلى الأصل وهو قولهم الامانات تتقلب مضوية بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقدمت الامرين منها عن تجهيل في عين والامر فيه المتضلع من الفقه مكشفتا ظاهر وانما ثبت هذا الكلام

رسالة النقل المستور في جواز قبض المعلوم من غير حضوره بأنه أفتى جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزمكاني وابن عدلان وابن ارجل وابن جماعة والاذري والزرزكني والبطيخي والاسنوي وغيرهم بان هذه ارسادات لا أدواف حقيقة للعلماء المنزليين بانها لو كانت لم يباشر وطاقتهم اه وفي شرح الوهبانية ما يباخذ هذه الفقهاء من المدارس لا أخر لعدم شروط الاجارة ولا صدقتان الغنى باخذها بل اعانة لهم على حبس أنفسهم لا الاستعانة حتى لو لم يحضر والوصى بسبب اشتغال أو تطبيق جاز أخذهم الجلمكية معين الغنى من آخر كل الوفاء وقد كرهوا أن يأتوا من له حق في: لوان الحراج كلفاته والعلماء وطلبتهم والمعتب والفقهاء بفرض الاولادهم تباعولا بسطعوت الأصل ترجيا وذ كرفي مال الفناوى أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال عايت درهم أو أن في درهم ان أخذها في الدنيا والا ياخذ في الآخرة من رسالة السيد أحد الخوى بجمارتب وأرصد باصر والوزراء المصربين قال مولانا العلامة صاحب الخراجة اتقلاص منسوبا نظرا الاسلام بنص وإذا مات من له وظيفة في بيت المال حتى الشرع واعترازا الاسلام كجواهر الامامة والتادين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والسلمين ولعبت أبناءه براعون ويقون حتى الشرع واعزاو الاسلام كما يرى ويتم الابطل الامام ان يعلى وظيفه غالب بناء التلب لا يعرفهم حصوله بمقتود الشرع وانجبار كسر قلوبهم والامام من يملك الوفاة بذن الشرع والشرع امره باقضا كما كان على ما كان لبناءه التلب لا يعرفهم اه قلت هذا مزمذم بل هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم المصورة من غير تكريم من ائمة ابناء الملت ولو كانوا اصغارا على وطائف آياتهم مطلقا من امانة وعناية وغير ذلك وامضاء على اقرار والقرانهم بل ذلك وتقر بهم بعده هو عرفا ضام مقبول لان فيها حياة خلف المعلوم ساء ختم على هذا الجهد في الاستعمال بالمعروف أفتى يجوز ذلك طائفتين اكبر الفضلاء الذين يعملون في ائمتهم واقعة لهم يرى زاده على الاشيا من كتاب الفرائض (سئل) فيما اذا كان لواقف وقضوية يصحون لا ولاية فهو لولى أحد من الاجانب مع وجود الزبيرة (الجواب) مادام أحد يصلح لتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجاب كفى التتو من اوقف (سئل) فيما اذا كان زعمق راءه من قبل القاضي في وظيفة قراعتا تبس من اقرار ان العظيم وهو مباشر له او متصرف في مع لومها فانهم غير للقاضي انها شاعرة عن مباشر قتر رها عليه باعلى انها الله الف فهل لا عبره لانها الهانص (الجواب) نعم كفى الخبيرة وفي الاشياء ليس الامام ان يخرج شيئا من بدأ أحد لا يحق ثابت معروفة اه وفي الخبر يفتى رجل عزل عن وظيفته بتحتج وفي رجل غيره شهد أهل الملة بعد لتوعيته ثم إلى الاول انما اعادها غير الواقع وعزل المشهود له عبر جفته هل ينزل أو لا والقاضي ابتاز على التولية اجاب قد صرح العلماء بانها لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما عبر جفته وللقاضي ابتاز على وظيفته اه وفيها في رجل مات قتر والقاضي في وظائفه جماعة ثم ارجل اتمى إلى السلطان أمر الميت قتر وفي وطاقت بهاء على شعورها بالموت غير عام بقتر والقاضي اساق فيهل العبرة بقتر والقاضي أم لتقر براسطان مع له اعاقروا وبناء على ما أتمى اليه عبره ما جعل القاضي اجاب العبرة بقتر والقاضي لا لتقر بالسلطان بناء

للمعاذ كرم الابهام بخصوص مسئلة الوصي السطرية كتب ثمتا الاعلام واذا تقرروا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث يقال للمدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بن وبت عن تجهيل وادى انها كانت عنة ثم موته معروفه ثم هلك وآواه ودعاه في حياته سخطها اه قول لطالب بمنسوعلى نوارت البيت كيمسرح به في الاشياء وغيره ووجه ان الوارث يدعى البيان يدعى امره اعارضا مسقطا لشتمان بعد قرره بالموت والأصل عدمه فهو يدعى خلاف بظاهر وصحة تملنا الناهر واقول قول من يدعى الماهر والبنية على من يدعى زعمونه أعلم (سئل) في رجل وقع على يمينه ثم بعده على اولاد الموجد بن توم ووالحاذين من نأويه له كور والاثالث كرم

خطا الذين هم على أولاد أولادهم على أولاد أولادهم وعندهم أبناء أناسا أو أبناء بطن فحبس الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى
 أولاد الظهور دون أولاد الباطن ومن توفي من المستحقين وله أولاد ولم يتقل نصيبه إلى ولده أو ولد له ولم يمتع وجوب بقية الطبقة العليا واستحق
 ما كان يستحقه ولده أو جده هذه عبارة الواقف مائة واحد من الطبقة الثانية عن ابن واني ابن ماث في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت أم لا
 استحقاق الولد أبنته أو يستحق معه (٢٢٠) مع وجود طبقة أعلى منهما أم لا وإذا قلتم لا فكيف القسم (أجاب) يأخذ نصيب

على ما انتهى إليه كسئلة الوكيل إذا تمز ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لو جرد من السلطان تنصيص
 على عزل المتبرع فالصادق من معنى على أمرتين خلافة فلا يصح اهـ ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط
 بالخاصة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في الأشياء لكن قال بربى زاده ينبغي أن يقدم ما دام لم يكن فيه
 فائدة لا وقتاً ما إذا كان عزله خيراً للوقف فله في جامع الفصولين ويؤخذ منه مجواز إعطائه الناظر غير
 المشروط له إذا قبله بلا عرس عند امتناع المشروط له من قبول ذلك إلا بالجم بشرط في الوقف بحيث كان فيه
 نفع للوقف ويؤيد به قول المؤلف يعني صاحب الأشياء فيما يأتي بتعيين الأمانة في الوقف بما هو الأنفع
 والأصلح للوقف كفي المادى القدسي ورأى في النسخة مناصه ويتعارف في الوقف بما هو الأنفع والأصلح
 للوقف اهـ ثم بعد مدترأت ما يؤيد بهما قلته قال في الحاوي الحصري ناقلاً عن وقفنا الأصمري فان
 لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقرابته الأبرق وفضل واحد غيرهم بغير رزق قال ذلك إلى القاضي
 ينظر في ذلك بما هو الأصح والأحسن اهـ (سئل) فيما إذا أدى ناظر وقف على رجل بان تقر برفق قراءة
 ما يمسر يحدث أحدنا الناظر الذي قبله وأنه غير شرعي لعدم مشروطية التوجيه فهل إذا ثبت الأحداث
 وعدم مشروطية التوجيه يعمل بتقريره أولاً (الجواب) إذا ثبت الأحداث لا يعمل بتقريره ولا القاضي
 ليس له الأحداث بدون مسوغ شرعي فكيف التولية وقد مر في النسخة والولاء الجعية وغيرهما بان
 القاضي إذا قرر إقراراً بالمسجد بغير شرط الواقف يعمل للقاضي ذلك ولم يشر إلى إقرارنا تناول المسامحة اهـ
 وحيث لم يكن مشروطاً بالتولية فوجبه الوائظ فتوجه غير معتبر لأن تقرر الوائظ للقاضي لا بالتولية
 الذي لم يشروط له الواقف لأنه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرط
 الواقف كالمصرح به في البحر أخذ بما في الفتاوى المصرية (أقول) ذكر في البحر أن تصرف القاضي في
 الأوقاف مقيد بالصحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فإنه لا يصح إلا لمصلحة تطاهره ثم قل ما مر من النسخة
 ثم قال فان قلت في تقرر إقرارنا مصلحتك يمكن خدمة المسجد بدون تقرر به بان يستأجر المتولي فإشاه
 والمنوع تقرر به في وظيفة تكون حقاً له وإنا مصرح فاضعاً بان المتولي أن يستأجر خادماً للمصعب باجرة
 المثل واستفدته من عدم صحة تقرر القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة طلب
 بالولاية وحرمات المرتبات والأوقاف بالأولى اهـ كلام العرف قد مر ثم هذا كله في غير أوقاف المالك والأمراء
 لأنه لا رأي شرطيها كما مر في بيان الموقوف في السعد (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفا على جهة
 وجعل فيه وظائف وشروط فوجهها وتقرر بها المتولي الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية فخرج من ذبح
 وظيفته لعمر ووجب تقرر برفض وبراءة عسكره بوجهها المتولي الوقف المشروط له ذلك ليكره عرض
 بذلك للدولة أنه ليس بوجهها السلطان عن نصره ليكره المزبور وروى درأمر شريف بعدم العمل بالتقرير
 اندكور والبراءة العسكرة المرقومة فقام عرو يعارض بذكره في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من
 معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولي والأمر الشريف الساماني (الجواب) نعم (أقول) ومنه في
 النسخة يجب سئل في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقرر الوظائف للناظر فهل يكون التقرير فاجاب

الميت أبنته ولا شيء للولدى من مات قبل أبيه ملام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقتها فإذا انقرض استحقاق ولم يعمل باشرط انتقال نصيب الميت إلى ولده حيث لا يكون الواقف قال على أولادهم على أولاد أولادهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاحتقاق في الوقف فيلزم نقض النسخة كما هو صريح كلام الحنفية حسبما نقله عنى الأشياء والناظر وأنه أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين أخيه شقة متنازعة في وقف شرط واقفه موهم لمساواتهم له في الاحتقاق وقد كان استهلك ما يخصه من سنين فوفد المسلمون وأجروا الصلح بينهما وكتب الصلح بانساواة بموجب الشرط وكتب فيه إقرار بالاختلاف وإقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة بان موجب شرط الواقف أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين هل يعمل الإقرار والجارين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب)

الأمر أو الإقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال البرزنجي في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتنازعين وكتب الصلح وفيه أمر لكل منهما الاستحسان دعواه أو كتب وأقر المتدعي أن العين المدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة أو أراد المدعي إبطال الدعوى لا يصح الإراء السابق والمختار أنه تصح الدعوى والإراء الإقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولا فائدة في اختياره فتمتنع زوراً من إراء العام وفيه الصلح لفظاً يدل على الاستئناف بان يقر المتضمن بعد الصلح ويقول أبرأه إماماً بدخل تحت الصلح أو يقر بان لغزله إقراراً بغيره بدخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كان كل واحد حكماً بطلان

هكذا الصلح لا يتمكن للمدعي من إعادته أو إصلاحه، وإذا لم يجد صلحا مع الخصم فإنه يلزمه ما شرطت المعاملات والمكاتبات الا لضعف الخصم وأخطائه فإن الدفاع اه فقد علم أنه حسب ما وجد مما يدل على استئناف الإجراء والأقارب سلطان بطلان بطلان الصلح والحال هو والله أعلم (سئل) فوجد رجل بنى في الوقت بغير مسوغ غشي فأكتمه (أجاب) إن كان الأبناء هو المتولي فإن كان من مال الوفا فهو وقف وإن كان من ماله للوقت أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فعليه رفعه (٢٢١) ولو لم يرض أن يأخذ منه الضم لما له لأنه

ولاية القاضي في تقرير الوفاق مع تنازع الناطق المشروط له التفرع من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معصية الله أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان زيد ناظر اعلی وقت اجداده فقصر عن النظر في مرض موته لعجز المستحق في الوقف الا هل ذلك لا بدی فاض قروء في ذلك عام بعض المستحقين الا ان يماض عرفي ذلك انه قروء في الواقعين محمول في بعده وانه فهل يقدم التوقيض في بيع المعارض (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد القاضي ببلدة كذا عتاراً له ببعضها ببلدة المزروعة بعضها في دمشق وشرط التولية على الجميع لئلا يتفقوا كذلك واحدا بعد واحد ومن اعادهم انهم يعينون مقامهم رجلان فولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلد جدهم بعد ان ينهوا ويبرأ امرهم لحضرة السلطان عز نصره وليتمسوا منه نصب الرجل فبما ذكر تنصيبه بموجب راءة مشريفة فتولي وقف دمشق رجل بموجب راءة سلطانبة بعرض متولي الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلاد وقروءه فاضي اقتضاه بدمشق على ما ذكر كذا لتدخل امور الوقف وصار الرجل يباشر امور الوقف بدمشق بما فيه الحفظ والمصلحة فهل يصح ذلك (الجواب) نعم لان الناطق التصرف في الوقف بما فيه الحفظ والمصلحة فوجب عرض المتولي المشروط له النظر السلطان دام ملكه ان يقيم الرجل المذكور متولياً على الوقف الذي بدمشق فافاه السلطان عز نصره فقد صار متولياً على الوقف المذكور بطريق كفاية للمشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقاً فصالح الكلام وصوناه عن الالتفات فيكون عرض المتولي المشروط له ذلك كانه قال وكلت في اقامته عن ذك وقد مثل صدور الشرعية في التوقيع للاقتضاء بقراءتكم عبدك عنى بالف فصار كانه قال بيع عبدك منى بالف وكنى كذا في الاعيان فتصرف المتولي المذكور بحميه ولا سيما وقد فرره القاضي في ذلك لكن الناطق اعاب بصون الناطق عن الضياع قال في الاسعاف ولو جعل الولا يتغائب اقام القاضي مقامه بجلال ان يقدم فلذا قدم زواله اهـ والله سبحانه أعلم (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف باوكل يباشره وتعلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشرها فهل للقاضي اقامة قيم على وقف بقبيلة ناظره الى ان يقدم ويسبق للقيم التصرف السابق للناطق المتعام هو مقامه (الجواب) نعم والمثل في الخبر يمين الوقف فتلحق الاسعاف (سئل) فيما اذا قصد ناظر الوقف لرجل بشئ على الوقف واقر له به هل يكون اقراره صحيحاً ولا (الجواب) اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى البرأية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف اهـ وفي الفصل السابع من العمادة اقرار المتولي على الوقف لا يصح اهـ ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الحائض من الاجابة للتصادق غير صحيح اهـ اقراره على الوقف واقرار الناطق على الوقف غير صحيح اهـ وفي فتاوى الخبر يمين الوقف بكونه الناطق واقراره على الوقف لا يصح اهـ (سئل) فيما اذا اقر الناطق له مواصل من زيد باقراره الوقف الجارية في تواجده فيما مضى الى هنا كذا فهل يؤخذ باقراره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اقر ناظر وقف أهلي مختصر ريعه وفيه جنة فاعتق من ذرية الواقف بان هذا الاجنبية تسحق من ريعه في كل سنة كذا من ابراهم واثم من اهل الوقف وهم يشكرون ذلك فهل اقرار الناطق لاسرى على الجماعة وليس له اقطاع عنى ما سبهم من استغفارهم من

القاضي لا يستحق ما قرره الا على جهة الاحكام لعله لم يلقى على ما اراد على احرار هذا القول بين الوقتين انما اذا عين لا يجوز للقاضي تعيين ائمة من معاصريه بخلافه او غير ذلك فكيف مع ما لم ينسحق ان النظر بشرط الوقت ويعملان بلا آخر ولو كنوا من أهل الاستحقاق في الوقت يصرحان على القيام بمصالحهم غير مقابلة بقرمطل بالعاقبة هذا القول به أحد من العلماء فيجب ودما قوله من العاقبة على ذلك لجهة الوقت لعدم استحقاقه شرعا والله أعلم (سئل) في أرض قراغ وقف (٢٢٣) على العمارة العاصرة بالقدم الشريف

بزرعها رجل ويؤدي حصة الوقت من الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه بفعل فيها كفعاله والا تبرز شخص زعم انه كان ضارعا بها فباعها من الزمان وبدايتها من يده واعطاهما العيرة هل له ان يذهب اذن شوي الوفاء المذ كور ما لا وهل تمت ارض الوقت بوضع اليد عليها امراره (سئل) (جاء) أرض الوقت لا تخل بتسلس ذلك فلا يتبع ولا تورث ودفعها الى المزارع من مريض فتمتولم او ليس لم يزرعها مدة ثم فرقه عنه عنها ان يتصرف فيها بالحق من لا اد لاحق له فيه اذ هو صهر وانه أعلم (سئل) في أرض وهو لها الكهنا في يده ثم على جهة لا يقطع عنه واستعماله ولا يتبع السرية دفعها باطس المزارع بوعدها له على ما استمر اوعدها للمزارع ثم عمال بالحق منه في مقابلته وما لم يطورح يدعها ولا يصح بيعه ولا

القاضي أحدهم ناظر الى حاله انه صبي والارشد فهم امرأته لتسحق النظر الا تدينه أولا ايجاب حيث انتظم أفضل التفتيش بل المعروف بلام الجنس الذكر والاثنى الواحد المتعدد كما هو ظاهر واقعي به مثل المرأة الرشدة تستحق النظر وحدها وان يساها أحد في الارشاد كور او معمر او رشدا المذ كور في القرآن العظام كونه مسلما في مال فقط كما هو عليه في كتاب الجرد واما في الوقت فتال صاحب الجرد في الظاهر صلاح المال وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشيد الملقى الاخير يقتل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله أعلم اه (سئل) فيما اذا ثبت في دفعه وجره وانه ارشد منسحق نظر اوقاف اجدادها بالينة للرشيد كور في النظر من دفعه وجره وبعدها عرفها بشرط الوقتين الارشدية ثم ادعى جرو الا ان انه ارشد من يذ يدخل تقبل دينته أم لا (الجواب) حيث اثبت يذ ارشد يعطى وجهه الذي بالينة المر كونه حله بها وقر في ذلك ولم يصد منه به يد ما وجب عهده بحكم بقائه مام وجره والارشد من يذ ولا تقبل دينته الذي بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعد في الاشياء من القضاء للمضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا تعلق بالثمن من المدعي والالتحاق أو برهن على ابطال القضاء كذكره العبادي اه ووجه ايضا منه أي بينة سقت وضيها لم تقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا قضيت نقض قضاء ثمة اه والدعوى متى صلحت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تدرى حوى السبوطي من الوقت بشرط اوقاف يصعب فعل التفضيل كالاصغر والارشد وثبت الارشدية ولا يصح واحد وسجله ثم وجد بعد ذلك من صار أصغر أو ارشد لم ينتقل له الحق لان العرفان فيه هذا الوصف في الابتداء في الاثناء والام يستقر نظر لاحد اه (أقول) تقدم عبارة السبوطي باسما من ذلك أول هذا الباب وكتبنا عنها بن العبر والخصاف والناظرية انه اذا صار المفضل أفضل تنتقل الولاية اليه وكان المؤاخر والمفضل في مذهبه حتى عدل الى المذهب الفسيري معلوم انه مذهب الامة حتى على مذهب وجهه مذهبنا وهو الاول انه يلزم على ما مرحالة شرط اوقاف الذي هو كص الشارع فيما لو اثبتت امرأة مثلاً ارشدية على صبي ثم بلغ الصبي وصار المزارع فامامو الوقت يباشرها بنفسه قادرا على تحصيل علانه بقبولنا أفضل من مان من جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تدرى وأما كونه صار مقصاعه في حادثة فوجهه ان حادثة أخرى لا يه قضى عليه في حاله بغيره وعدم رشده وهذه حادثة أخرى على ناعز في حوى السبوطي قد اعده حلحله العلامة ان يحكم كرامة في فتاويه تابه في ذلك الرواين من انتمهم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت بيننا ارشد يذ بتم اراد اخوان يذت ارشدية فان كان قبل الحكم أو بعده زرع الزمان بينهما بحيث لا يمكن مذهبهما تعارضتاهما جعل مقروطهماو يحتمل اشرا كهما وان طال فتقصي الذهب انه يحكم بالنا ان صرح مان هذا امر متبردا وبيان احرار هذا التفصيل على ما مرعدهم فيها به ان كان قبل الحكم وتثبت كل من البيتين مان صاحبها شرعا فان قلل التفضيل نفعه الواحد والا كتر سكره وان كان بعده وقف الزمان فقد قرر بعد ان السنين اذا تعارضت واسن حكم بأحدهما لعبت الثانية وأما اذا لم يكن كذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها ارشد من الاول ثم نقل

سراغمو بوجه المزارع انش على المزارع الاول بما دفعه من المال (أجاب) أرض اوقاف لا يجوز بيعها وزرعها ولا ان كان المزارع قد سرق له فيها بالقرع من مذهبها بمال يدفعه المزارع اختاير رعاها لنفسه لا يتبعها ان ثبتت يد ماطرهما رضى حق لا يجوز له الاعتياص عداله واذن خلافه مقابلة الاعتياص عنه بترعه منه صاحب شرعا الوقت محرم بمرماناته تعاضد من غير ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف ضار في مغلغ ذي من امره وارضه من زرعها استوى رصص مبادت طر الوقت وهي في قصره بادية عن عشرين هل لا حداث يذ دفعه ساراغها كان يزرعها به ثم ايسر له نيت (أجاب) بانه مذهبنا في القدر لا يحق اقرار في رضى رضى

فإنه لا يشترط فيه تصرف بل يكفي أن يكون له مالاً في الوقف فيقول (سئل) أحوط وقد ذكرناه في حق التراضي الوقف ثلاث
 بدليل فكيف قلنا له التصرف بأذن تاجر الوقف هذا المتقوله فيها كذا وهو البناء أو الإيجار فلا يشترط فيه حق القبر وان كان له فيها تصرف سابق
 وقد صرح فيها ببيان قديمته إذ تركها الاختيار والحاصل أنه أحق بالانتفاع بها من غيره والحال هذا والله أعلم (سئل) في وقف على قربات
 له متول وكلاهما يقوم مقامه (٢٢٤) في التفاضل وبما شرع قسم الغلال العيني والشئوي وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقف على

وهو المراد من كلام أئمتنا فاعتنم هذا الضرر بالفرد (سئل) فيما إذا كان في يد خليفة أذان في جامع
 كذا بناء للمسلمين المعلوم المعين من وقف الجامع عوجب بتقريره فاض شرعي فخره عن هذا الذي فاض شرعي
 لآخرين قررهما فيها وأعطاهما حتى يروى بأشهادهم ولا تنقضي وقته وعبراً عنهما بما أجازت به
 صاحبها الأول كان فرغ له عنهما قبلهما الذي جماعتهم يكن ذلك بين يدي فاض شرعي فهل يقتصر الفراغ
 الصادر للاخوين فقط (الجواب) العبرة بالفراغ الصادر من زيد للاخوين من المذكورين بين يدي القاضي
 الذي قررهما في ذلك دون ما زعمه عمر ومن الفراغ المذكور قال في السألة الثانية فيما يسقط من الحقوق
 بالاسقاط مانعه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لاسقطه وكذا من فرغ من وظيفة لم يكن ما بين يدي
 القاضي الآن الشئ فاجتمع في تناوله أفتى يسقط حقه بالفراغ لغيره وإن لم يقرر الناظر المتزول له ولم يستند
 إلى نقل وخول في ذلك اهـ ونقل ذلك السبد أحد في حواشي الاشياء أفتى بذلك الخبر الرمي (سئل)
 فيما إذا كان على زيد تمليك فرغ عنه لعمرو ويبلغ ما يملك من الدراهم ذهناً يدعى أن السلطان أعزاه
 أنساره لم يقبل فرغ عمر فرواً بقله على تمليكها كان ويرد على الأثر الرجوع على زيد يبلغ الفراغ الذي
 دفعه فهل يسوغ لعمرو ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التبرار
 الزبور ولم يقبل السلطان عز نصره فرغاً عما عليه والمسألة في الخبرية من الوقف في موضع ثم قال فيها
 لأن مجرد الفراغ سبب في ضعفه قد ذكره في الاشياء وأما فيها الحشى (أقول) ظاهر تقييد المؤلف
 الرجوع بالحبشة المذكورة أنه ليس له الرجوع لوقبل السلطان فرغ عمر وهو حاصل ما ذكره السبد أحد
 الجوى بحشى الاشياء أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف للمال لأنه رشوة وإن العلامة نور الدين
 عليا القدي في شرحه على نظم الكنز استخرج من ذلك من فرغ ذكره الشرعي في مسبوقة وذكره ثم
 ذكر عن شرح التمهيد للشمس الزلي عن والده أنه أفتى بهذا أيضاً وحاصل ما في الفتاوى الخبر بآله
 لا يصح وأفتى به مراراً قال لأن القاتل يجوز بهاءه على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال
 العلامة القدسي أي في حاشيته على الاشياء الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لأنه حق مجرد
 ولا يجوز الاعتياض عنه كالاعتياض عن حق الشفعة اهـ وأما إذا جعله من باب الجواز على الصنيع
 أوله إجماعاً أو إجماعاً من خاصة فلا قائل بالرجوع اهـ ما في الخبر ينتمى الوقف لمصانعة ذكر فيها أول
 كتاب الصلح فرغ عن التزارة وغبرها وقال عقبه في هذا الصريح في عدم جواز التزول عن التبرارات وإن
 المتزول به رجوع بما دفع كجواهر ظاهره وإن كان تزوله عزاً لنفسه الخ وأفتى بخط بعض العلماء عن تساوي
 شيخ الاسلام على أن يندى بمقتضى السلطة ما وافق نفسه بالتركيب (ذكر) في بعض مدخلات خطاب أولان عمر خطاطين
 كتبوا به فرغاً لا يملك أيحون أكو زغر وشو ورجع عمر ودعى خطاطين به فرغاً لا يسوغ بدفعه
 مبرور عمر دون استرداد فاداروا وروى (الجواب) أدور اهـ (سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمرو
 عن وظيفة كانت عليه بعض موقوف من الدراهم دفعه عمر ثم أجاز بدراهم عادى في بينة شرعية ومضت
 مدة والآخرين يرد عمر الرجوع ببدل الفراغ على زيد متعلاً بعدم مجيء برأئته بهوان القبر أخذها ممل

الحكام وأوصال التصاد
 ونصب المباشرين وخلاص
 الحقوق وإعطاء كل ذي حق
 حقه وجعل له الرأي فيها
 يحدث الوقف وعلمه وأطلق
 له التصرف وكافة عامة مطلقة
 مفوضة لآراءه وسافر الموكل
 وتصرف الموكل كجواهر
 مفوض إليه فهل تكون
 يده يداً مائة فلا يملك عليه
 وهل القول قول في ما قبض
 وفيما صرف وهل إذا دفع
 مالا بأذن حاكم الشرع
 الشريف لرجل قصد أخذ
 الوقف والتصرف فيه ولم
 يمكن دفعه لا يبطل ذلك
 المال يكون مناصه أهلاً
 (أجاب) صرح الخصاص
 بأن لا يضمن إن لم يكن
 يقوم مقامه وكذلك في
 الاستصاف كقوله عنه في
 الجسر وفي فتاوى شيخ
 الإسلام الشيخ أحمد الحلي
 صرح به في موضعين وقال
 يكون للمالك في يده ماله ولا
 يلزمه الضمان بالهدنة
 وأقول قوله فيما قبض
 وفيما صرف كموكوله وفي
 دعوى الهلاك وحشيم
 له التوكيد وناب الوقف

ناه بقوله المذكور لا يضمن عليه فيما سأل على الوصي ومن العلوم أن الوقف يستقي من الوصية
 إذا
 خصوصاً وقد أذن له حاكم الشرع لتصرفه في أملاكه كالحق على الصحة فنقول أذن لما رأينا من المصلحة والوقف والمقتضى به في الوقف ما هو الأصح
 في جميع أموره والنزول على ما ذكرنا كثيراً مستغنى عن كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل جعل وقف وقفاً على نفسه متعته حاشية ثم على ولده ثم
 على ولدهما ثم في الوقف أشد ووقف لغيره على ما يشاء على سائر الأبناء والعلاوة والسلام فتنكر الوقف واضطر إلى بيع الوقف
 ويمكن تقديم حكمه كسب بزمه ودعى شرعية يتجاهه أو شيئا من فعله إذا حكم قاض يرى أنه لا به بسبب عدم جواز بيعه على النفس أو بسبب

مقدم جواز وقف الاشياء على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم يجوز بيعه بفقد أم لا (أجاب) نعم
اذا حكمه كما حكم برى ذلك فذلك من هذه اصول اختلف العلماء فيها ليست مخالفة لتكاتب ولا استنفاء من ولا اجماع كائن على علم ان اقامة
واقفه أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف جرت العادة بزرعها بالخدمة كل يوم متلاوياً وببعض مزارعها بصفة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا
(أجاب) لا يجوز ذلك كالأجور زهبة الوصي ولا يعمل الصغير واقفه أعلم (سئل) في بيع (٢٢٥) انقضاء الوقف من حجر وطوبى وخشب هل

يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز
الافى موضع من عند تعذر
عوده لملكه وتعدس خرف
هلا كه من حبه في البحر
عند قوله ويصرف بقضه
الى عمارته فراجه ان شئت
واقفه أعلم (سئل) من فاض
بساط في عاتقه اختلف
مهاقبا جماعة بمصر في
واقف وقف وقعا على نفسه
ثم على اولاده زيد وبكر
وعمر ثم على اولادهم ثم
على اولاد اولادهم طبقة
بعد طبقة ونسلا بعد نسل
تصح العليا السفلى على
أن من مات عن ولداً وولد
ولد انتقل نصيبه الى ولده
سفل فان لم يكن له ولد ولا
ولد ولا يتصل به اخوته
واخوانه المشاركون في
الاستحقاق ثم على برصيه
من الوقف وتنازل الوقف
ذويه بطايعه وبين وكان
من جهة استحقاق هند
فماتت عن بنتين زينب
وه حمة متزوجين
ابن حمة من غير ولد ولا
ولد ولا ولد له خوة ولا اخوات
وكان من جهة المستحقين
علاء وحمته زيد وبكر

اذا ثبت الاراء العام المذكور ليس لعدم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ من بدله من وعن
عاشته معلومة في جوامع العلم العسكري بن يفرغ من وأجازة لثمن له التكلم عليهم ثم مات الغار عن ورثة
يكفون غير الراجحة شرعى أن يدفع لهم مبلغاً من القوامم عن العاشة فهل لا يلزم عمر اذا لا لا ولا وجه شرعى
(الجواب) حيث الحال العاد كولا يلزم عمر اذا ذلك (سئل) في ناظر شرعى على وقف أهلى سافر من دمشق
بعد ان وكل رجلاً من مستحق الوقف أهلاً للقيام عنه بمصالحه وكاله شرعية عامة أن يتهاقن الوكيل عنه
بوجوب حجة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم كوا انتهى اليان وطبقة النظر المذورة شاعرة عن مباشر
ببشرها وطلب منه أن يقر رهنها بالشعورها فقرر رهنها بانه على انهاء الله الفاسق نفس الامر مع وجود
التوكيل المذور فكيف بالحكم (الجواب) لا تعدل وطبقة المذورة شاعرة مع وجود التوكيل سيما
والمنهى هو الوكيل على أنه بمجرد السفر لا تصير شاعرة وسينفذها فالتقرر والبيع على الانتهاء الخالف فلم يصادف
الحل الشرعى (سئل) فيما اذا كان زيد ذكراً وكافياً مسجداً فقرر رهنها بانه على انهاء الله الفاسق نفس الامر مع وجود
وجعله نظير ذلك لأخوه معلومة بأمرها غير وفي المذورة روى ريد مطايعه بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر
شرعاً فهل ذلك (الجواب) نعم ونقلها في العرو والحيرية (أقول) ذكر الامام طائيرى عن المفتى
أبى السعود أن الاستنباط مع فيما قبلها كالتدريس والاقراء لا فيما قبلها كطلب العلم واقراءه وذلك
بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصل أو غيرا منه فقصص الى زوال العذر لأن المفهوم بتمامه
يكون النائب ليس للاسبيل معاً لأن يتبرجه النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يجوز حوله شيء من
الخوف والحياة أو أقر اليبيرى والذى حرره في البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لا الاستحقاق
بالتقرر وولم وجد يستحق الاصل النكل أن عمل أكثر السنة ولو عين الاصل للنائب شيئاً لظاهره
يستحقه لانها الجارة وقد وفى العمل بناء على مولد المتبرع من جواز الاستحقاق على الامامة والتدريس وتعليم
القرآن وصرح الخصاص بان التبرع أن وكل وكيلاً يقوم مقامه أو أن يجعل له من ماله شيئاً كذا في
الاسعاف اه وهذا أفنى الخبر الرمى ونهل مجمل ما مر عن المفتى أبى السعود اذا أراه ولم يعين له أخوه ولم
يعمل الاصل أكثر السنة لان المقر في وطبقة قد أراه مقامه استحقاقه كالمقر في العادة بخلاف
ما اذا جعل له أخوه من ماله معلومة وليس له أن يزد من ذلك فليست له لا يفتى في هذا كما اذا كانت لاسنة
بعد زرعى والا فلا يستحق شيئاً وليس من العذر عدم أهلية مباشره او طيفه له مع عدم الأهلية لا يجمع
تقرر رهنه فلا يستحق شيئاً كخبره في أوائل القرن الثالث من الامام وسيد ذكراً مع ما به غيره ولا حول
ولا قوة الا بالله الى العظيم هذا روى في سؤال الابل عنه الخوف تبعاً لخدمته ثم شفى غناوى وصرف شفى
مجموعة من سلا على التمر كفى أمين قبرى المؤلف ونصفه فيما ذكر كان تؤدى جامع مراتب في اوقاف شرطه
واقفها والهم في قابله ادعية يباشر ونها المؤلفين المذكور من وجعل جاعل من المؤذن لهم من يقومون
بالاذان والادعية المذورة عنهم فهل يستحق استواب المباشرين للاذان والادعية المذورة عنهم
المقومون والجماعة المذكورين الجواب نعم كتب الفقير عبد الرحمن عني عن الجواب كجبه جرى المرحوم

(٢٩) - (فتاوى حامديه) - (اول) وحفصة وسقمت ما تولى صفة حامدة زنتها مع شتمها في حصنة رضى فاطمة

أنها أقرب لزيد فهي أحق وعمر وحفصة تدعى علو الطمقة وانما ماله من حق منها كما هو مقتضى قول الواقف تصحب العليا السفلى
وافناهما به عالم متساويين الطمقة وتسمى على آخرها بالحق ما متساويين كما روى عنه وكوثر بنت ركنه في الاستحقاق حصة لتكون
من أصل واحد وهو هند وأن ماله من حفصة وعمر من علو طمقة مجموعاً تصحب طمقة على سفلى مجمل على حب الاصل لغيره دون
غيره وبه فمما لا يشترط ان ينفذ على أن من مات عنه من ولد فقضى ليعتكر به لانه لا يجوز أن ينفذ على أن ينفذ

أفناهما به عالم متساويين الطمقة وتسمى على آخرها بالحق ما متساويين كما روى عنه وكوثر بنت ركنه في الاستحقاق حصة لتكون
من أصل واحد وهو هند وأن ماله من حفصة وعمر من علو طمقة مجموعاً تصحب طمقة على سفلى مجمل على حب الاصل لغيره دون
غيره وبه فمما لا يشترط ان ينفذ على أن من مات عنه من ولد فقضى ليعتكر به لانه لا يجوز أن ينفذ على أن ينفذ

دون خصصه وعمره وان كانا على طه تكون ذلك أشبه بفرض الواقفين عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقت عن قهره ولعدم غنى
 بخصصه وعمره انما جرى للاشهاد وكون كل من خصصه وعمره قاطنه متشركا في ذلك في الاستحقاق غير ان مشاركة خصصه وعمره عامنة
 ومشاركة طامة تخصه في الحال كان ينب والفرض يلزم وجودان حصته وانتقلت الى طامة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأما بعض
 العلماء ببعض الغلبة في هذه القضية (٢٢٦) وروى حصة يدل اصل الوقف وتوزع بها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة

واختلاف هذه الاقوال
 (أجاب) لا يشك شك ولا
 يرأى بان نصيب زيد عنه
 ينتقل الى أعلى الدرجات
 من أهل الوقف لا ترتيب
 المستفاد بمؤكد بقول
 الرافق طبقة بعد طبقة
 ونسلا بعد نسل ولا يستحق
 مسمو من مات عن ولد
 أو ولد ولدان سفل من
 من عن احواله واخوان
 وقصد على يدك لانه
 لم يمت عن ولد ولا ولد ولد
 وصرح كثير من منعه بعوده
 الى الطبقة العليا يجب ليعان
 الا على البطل الاسفل غير
 ما استشهد الواقف فيصر
 اليه ويعول عليه بصرح
 كلام الواقف من غير تردد
 ولا توقف والواقف قد
 اشتره الترتيب في طبقات
 وآساده وورثهم خصصه
 بقوله هي ان من مات منهم
 عن ولد أو ولد ولد في قوله
 ان يتل الى اخوته وأخوانه
 المذكورين في الاستحقاق
 وفي ما رواه هذين عن
 العمود ورواه عن
 لم يمت عن ولد أو ولد ولا
 عن احواله وأخوانه فيكون

مصر وفاقا لا يدرى كاشا من كان واهل نص في كل فرد من أفرادها كانت حصته وعمره من أعلى (الحوار)
 اذ كان لا يشرك له في ذلك اختصاص وان كان له ما شرب لم يدخل معه في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى من طبقة اهلها
 من القريب المزوج قدس "سكنى بان ترتيب الطبقات اصل وذلك ان انتقال نصيب الولد له فرع ونسب لذلك الاصل فكان التمسك
 بالاصل وفي من قول القائل الا لا يدرى ما جرى من تودعه أعلى من اهلها حقها كما هو مقتضى قول الرافق تعجب العالم من
 ان يرضى عن هذا المذهب على ما رواه في حقه من قول الرافق تعجب العالم من هذا

مهما وبفضل كماله لتأنيق لثامنا كانت صغور من أعلى العرجان ولا ثم يد لهه الخنفه باهون كبد لوفاني ذلك ثم بدلت من معهما
فما استقاما كالبدن دوان كمن هائله طبقة إلى من طبقتهما ملائي لمهمان ذلك ويصرف إلى أعلى الطبقات عازلا لاسل وقول الثاني
بانتقالها يعني صغر يدانيها طمعا لا قريبهاه وكونها شراكه في الاستقامه لكونها من فرج واحد وهو ندوان مائة عاصمة
وعمر من عاوا لدرجته من عابن حباب الطبقة العليا أسفل حول على حباب الاصل لمرعدود (٢٢٧) في غير هذا آخر كلام غير مستقيم

[illegible][illegible]

النص بين الامامة بالمسجد عند نزولهم من صيدا بعد هدم العرش فجاءوا الى حرمهم هذا الايام ثم لعين وفلان السلطان
 بأولئك الايام فافادوا سفر اجدهم لتعاطي النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لاجل التكميل ذلك وتقصيل الاموال او سافرا الى حدية
 اسما منبول ونحوهما من البلاد القاصية لتقصيل الوظائف والتكديس من الناس استكمال من حكام الدنيا اور باطالته غيبته فقلت للحول
 او الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب (٢٢٨) بالمعين شرعا ان يقوم مقام ذلك الغائب في الامانة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا

فيسحق العقوبة واخراج
 تلك الوظيفة عنه ام انما
 يلزمه القيام عن شخص
 منهم عند مرض او سفر
 واجب ام كيف الحال
 (اجاب) انما يلزم المعين
 القيام عن زلت به ضرورة
 شرعية تنعنه عن حضور
 الجماعة بالكيفية فاذا سافر
 اجدهم بالضرورة فقلت به
 يستحق للمعلوم بل مخرج ابن
 وهبان انه اذا سافر للجمع او
 لصله الرحم لا يستحق المعلوم
 مع انهم سافروا عن عليه
 فكيف بمالس كذلك
 وحديثه كان لا يستحق
 المعلوم يستحق العزل
 لا تركه الاصرار على ما
 لازم عليه محذور به يعلم
 ان المعين اذا ترك ذلك
 لا يكون عاصيا شرعا ولا
 يستحق العقوبة ولا اخراج
 الوظيفة عنه لانه اوجب
 لذلك وهو المرض او السفر
 الواجب وغيرهما مما يقع
 غلبة الظن لرضاه من
 حضرة السلمات لقصد
 الشرف به الخفيف على
 العبد الضعيف ولا يخفى
 مدير احدثه عن الآخر
 ونفسه صرحوا به لا يجوز
 عزل صاحب رده فتابير

شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي سلمه السلام سميتها اختلاف آراء المحققين في مسئلة
 الرجوع على المسحقين فراسعها ان شئت فقل فامسدة اه كلام المؤلف (أقول) وفي عبارة التعبير
 اجمال فان الذي وقت نفسه المناظر مما اذا دفع المسحقين مع وجود العمارة الضرورية وصوره ما من اقل
 رجوع على المسحقين بما دفعه اليهم فقال في الجرح عينا ينبغي ان لا يرجع وقال في النهر رجوع لو انما
 لأهالك لانه ههنا وقال المقدسي في شرح الكنز ينبغي أن يرجع أي مطلقا لانه لم يدفعه ثم عفا عفا جلا دفع
 لزوجه نفقة لا تستحقه النشور أو غيره له الرجوع عليها وهذا الذي حققه التعبير المسمى في حاشية الجرح وحاصل
 الكلام جديته اذا دفع للمسحقين وأما العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان عليه
 ولا رجوع له على أحد وان كانت ضرورية بعض ما دفعه وهل أن يرجع به فيه الخلاف المذكور
 والذي ينبغي ترجيح الانحياز لاحق للمسحقين مع وجود لعمارة الضرورية فهي مسئلة الزوجة
 المذكورة ولو انما رجوع المولى في الحواشي والله أعلم (سئل) في مترو وقف يعرفه ثم أعطى المسحقين نصيبهم
 ولم يقطع عبارة فهل يصح ما صرفه من الفلحة لعمارة تكون الدين مقدم ما على نصيب المسحقين ولا
 حق لهم في الهبة الا بدوا الدين أم لا (الجواب) يصح المترو ما صرف من الفلحة لتفسير الدين المصروف في
 العمارة فاحتاج اليها اياه أعلم كتبه للفقير أحمد الفتحي يمشق الشام في حقه اذا لاحق لهم في الفلحة زمن
 الاحتياج الى العمارة كمال الاشياء من الوقف قوله أعطى المسحقين نصيبهم أي سواهم مما لاحق لهم فيه
 وهو الفلحة الحاصلة زمن العمارة وزمن الاحتياج الى العمارة لانه لاحق لهم زمن الاحتياج الى التعبير
 ه عطاؤهم ما هو نصيبهم من وجب الضمان عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت ما هو موقوف عليهم
 مستغاد من وجوب صرف اليه ما بقا الوقف لا انما تصرف لكون مؤيدا وصدقته بخلافه وبدون الصرف
 له ما من فو ذلك بغيره فاذا لم يصفه هلا خوفه فيناصرف الى المسحقين فطعن من غير ان الشيخ
 ابراهيم السو الذي يرجعه الله تعالى (أقول) مقتضى هذا انه لو كان الشخص دين على الوقف وهو المسمى
 بالمرصد فاحر الناظر عقار الوقف باجرة اذن باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار يخدمه ما في الاجرة
 ويدفعها للمسحقين كماله السامع في زماننا انه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لادفعها للمسحقين وأنه يصح
 ذلك بل عليه ان يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى تقضى رتبة الوقف من الدين أو يصرف ما يقبضه في
 العمارة اللازمة وتواضع ما في ذواي الشيخ اجمع حيث سئل في دار وقف عليها ما من مرصد لجامعة صرف
 في عمارتها الضرورية واللائحة تحتاج الى التعمير ويرد الناظر ان يعمرها يدفع المرصد الذي عليها
 من علمها ويطاع على المسحقين والمصدقون يطالبون به بقدر احتياجهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل
 التعبير ودفع المرصد الذي عليها مقدم على الدفع للمسحقين اجاب نعم تقدم على الدفع للمسحقين اه
 فلنا لم يماهر السامع في زماننا ذلك يشهد له ليس لناظر دفع للمسحقين حتى يقضى جميع الدين
 ثم آيات تضامنا في بدو مجموعة شيع مناجاة ملا على انكر في خطه واصفي ناظر وقف واحد مسحقه
 على رتبة ذلك الوقف باع مرتب بصرف الناظر الفلحة على المسحقين مقدم من غير اذن حاكم ثم ادعى عليه

حجة فلا يكون المعين داجما بالخلف غير نزول ضرور موجبة أي لمام الاملي ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقوله والله
 أعلم (سئل) فيما اذا وقف يدرقه بمختر اعلى ولده صلاح الدين يوسف وثقة محمد من بعدهما على اولادهم وأولاد اولادهم وأولادهم
 وعقبهم على الفرقة الشريفة التي كرم على الاثني عشر على ان من مات من اولادهم وأولاد اولادهم وجماعة يهاوزون اولادهم
 ولما استحق والدهم وولداهما كان يستحق ولدهما كان حيوان من مات من غير ولاد ولاد ولاد وانسل ولا عقبه عان نسيه الى من هو في درجته
 وفوقه عليه على امره المذكور فوجب الضيقة العليا العاطية لاسفها داقرضت ٣ قوله أحمد الفتحي هو الهما ذراي الحلبي اه منه

قوله: «للقول عليهم السلام يسق الإمام علي بن أبي طالب ولداً» كقول الأماشي على الشرط المذكور
على جهة التمهيد ثم قال: «صالح الدين عن ابن وبنين وهم محمد وسنور وثمان محمد بن أبي مريم ثم ماتت سنية عن
ابن وبنين وهم محمد وراحم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنين وهم محمد وسنور وثمان محمد بن سنية ثم ماتت سنية عن ابن وبنين وهم محمد
ومؤمن وخاصكة ثم ماتت وسام بن سنية عن ابن وبنين (٢٢٩) ثم مات محمد بن صالح الدين عن بنت

بعض المستحقين بان ذلك الصرف لم يصادف محلا يكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهدا ثنائ عندنا كما بانه ما دونه له باق من قبل فاض وأحد الشهود يستحق والى في الوقت المار ورر فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا فرفعوه لعدم المتعطله أم لا (الجواب) الوقف مدام محتاجا الى العمارة كان المتولي ضامنا بالادفع الى المستحقين ولو أمره القاضي كما في الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه كتبه الفقير محمد المقي عدنة حلب في عنه أعني به المولى محمد أفندي الكواكي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اهـ ما برأه نخط متناعلى رحمة تعالى (مثل) فيما اذ قبض متولى وقف وبعض مال الوقف سنة كذا الباع وموت لم يحمل الوقف بوقض مال الوقف سنة أخرى تلى الاولى وطالبه ارباب وناظف الوقف المنكر لهم من جوامهم عند المتولي في السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة التالية الاولى طالما لم يملوهم من غلة السنة الثانية ورجوه ولم بشرط الواقف صرف بيع سنتي سنة ولا نص عليه السلطان في قوله متولى و بد الرجوع عليهم بنظر ما دفع لهم وصحاه بينهم به عاين مستوفى في السنة الثانية فهل المتولى ذلك (الجواب) نعم والشيخ نعم الدين في فتاوه كلام ضمن سؤال الدفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين ونحضر بين أنه ورجع به فقاموا فحين بدله مستهلكا لانه ما دفعه في وجهه الهوا وما دفعه على أنه حق المدفوع اليه بهذا أصح الوجوه في شرح النظم الوهابي الشيخ الاسلام عبد البر ان من دفع شيالين و واجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الامة واستهلكه القاضي اهـ وقد صرحوا بان من طعن أن عليه تأنيبا خلاصه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه ورجع بيده اهـ وفي الخيرة به ايضا لا يجوز صرف بيع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في قوله كافي فتاوى الشلبي اهـ (مثل) عن متولى قبض الغلة وفي دينه ما ورك العمارة مع الحاجة اليها هل ثبت خيانتته بذلك وجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم ثبت خيانتته بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التصبر بخيانة وصرح في التوازي بان عزل القاضي للحائن واجب عليه فتاوى الخيرة ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في سلحته ثم اشتق منها في مرمة الوقف برأى من اخيانت لانه أدى الواجب الى محله وصرح في قوله جاعلا مثل ما أنفق في سلحته ونخطه بدراهم الوقف صار ضامنا لما بقي له من صرته كفاؤا أراد ان يبرأ من الضمان بنفق ذلك كافي عمارة الوقف بحيط السردسي من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشلبي من انشاء كتاب الوقف جواب عن سؤال قول نعم بنفق هذا الماطر بنماذيه على عدم العمارة وتقدية الصرف عليها وهاؤه في استخلاص الربع وضمانه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف واستحق ذلك العلل من انصف به هذه الدفات الخافعة لا شرع التي صار بها اسقا لا يقبل قوله فيما صرحه لا يثبتون ورجع عليه بما صرفه في العمارة لشرطه واثموا على ٥٠ (مثل) من قاضي الشامة ١٤٤ في ما طر على أوقاف ثبتت خيانتته في وقف منها قبل بطلان على الكل (الجواب) ما وجدت لان مطلق ذلك لكتهم قالوا ان ثبتت اخيانتته فقد ارتفعت الامة وتغلق في الاعان في باب الولاية على الوقف لا في الامة من قد بنفسه واثموا بطلان الولاية بمقتضى بشرط الضرر ويس من سفر

في السؤال ودوجتها الآن على المدخلات ولا دليل على نقض القصة مع وجوده ولا يصرف حقيقة الدنيا ان زوجهم عناوتوا السائل
ما تفتضه عن اولادها لما سئل عن الوجود اولاد ولا جناحاً سببية فهو اهل من نص السؤال اعم من كل شخص من سائر في ترتيب التوفيق
وذكر عدده عن التمسك المذكور وكذلك قوله في السؤال عن ان وقت اعجاب أوهما قبل استحقاقه من من مع لوقت سابقه فله
والحال هذه لانه ان أراد الابن من الان لا اكتشافه مع وجوده فيما تقضيه العبرة لسانية وان كان موجوداً كان يجب ذكره مع
لعدم لانه ما كان يستحق على كان جاعداً استحقاقاً وان أراد الابن الابن ليعطاه ما يستحقه فيقول عن اولادها لانه استحقاقاً

احدتهما فيها مسلطون كذا في الظاهر ومنه الاصل وهو ان كان كذلك فالانقطاع يحصل فيه كالموت حاصل بصدور سلاح الدين ابن الواقفي وكذا الانقطاع من دانتل في سبي منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيمنع ان قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمظاهر على البينة علمنا توافقه ذلك لو كان اهل الوقف بصفة الغنير بل المصروف اليهم بل هو الاقل اكرهه يصير صدقة وصلة فصفة الفقر تتجملهم وقيل الى سجنه ان كثر وهو قول الشافعية والمشهور (٢٣٠) عندهم ان يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا اقربا للاختلاف في

جواز الصرف لهم بل هم اول من سائر الفقهاء لان مقصود الواقف التوب والصدق على القرابة اكثر ثوابا واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله لا اصرأ اباي مسعود حين سأل عن الصدقة عن زير جهاك ابحران ابحر الصدق وأبى اصله ثم ان الانقطاع الاول الحاصل بموت مصلح الدين قتل العتق انشبه بمجدها الانقطاع بول موت مريم سواء كان لها ولد ام لم يكن لانها قضت اقمعة بموتها وحسم المدة عن الذر حثا في تلهم من الاحياء والامرات فنفى الحى ما بعدهم وانصب اثبت لولده اول وولد له ثم شرط وهكذا بعدهم والله اعلم (سئل) في ذواته وقف وقفها في مصارف خيرية صنفها في كتاب وقفه موما منل عنها بصرف لاولاده كور والاثبات بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم بدوهم ونسلهم وعقبهم اذا ماتوا ماله وادب تمامه واولد بصرف لتمامه

قوله الحائز لاه بمقتل المقصود وكذا قوله العاقلان المقصود لا يحصل به ويستوي فيه المالك والاني وكذا الاخي والبصير وكذا الحدود في القذف اذا تاب لانه آمن اه والله سبحانه اعلم (اقول) ثم رأيتي كتبت في حاشيتي على الحرفي كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وان الفسق لا يتغير اذ لا عن خط شمع مشايخنا من اهل التري كفايته منتهى قوله فان الفسق لا يتغير اهل الخلق يقاس على هذا الناظر اذا كان ناظرا على اوقاف عديدة وثبتت فبقية بغير خيانة في واحد منها فهل يبرى فشق في كلها فيعمل مقتضى قوله ان الله سئل لا يتغير الا لربان ثم رأيت والله الجديد عدم التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العمادى المصنف في فتاوى به من كتاب الوقف في ناظر على اوقاف متعددة طهرت خيانتها في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا (الجواب) لا بد من ذلك البينة اه مجرده اه (سئل) في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف بن آخر وسلم من المشتري عالما بكونه وفاء فهل اذا ثبت ذلك عليه بكون خيانة منه يلزمها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه فقه كافي الجهر والقينة وغيرها (سئل) في ناظر وقف اهل اكره بان داره موصوفة في الوقف انها الوقف وادعى اثم ام ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره بصير بذلك سائنا يخرج الوقف من يده (الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولي الوقف وانكر المتولي الوقف وادعى انه ملكه بصير غاصبه يخرج من يده بصير بوجه ثابتا لانكار اه وبمثله أفتى العلامة في صحيح كافي فتاوى به من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع اشجار بستان الوقف الباتعة العبر الثابتة ولا الباتعة وباعها لوجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي يستحق العزل (الجواب) نعم وفي الشيخ اسحق بن علي بن ذلك بوقف مسروطة وروى متوليس في بستان الوقف خيانتا ثابتة واصله حاكمه يدعي له يدوس به برندن كسبه متولي في نصب ابنه كفاذا ولوروى الجواب اولو (على اوردى) بوقف متوليس في ذلك مال وقف خيانتا احتسب له اوله كما حكم بحسبه حتى كور مكا فادرا ولوروى الجواب اولو (على اوردى) وبأن الوقف شرط الولاية لنفسه وكان الوقف غير مأمون على الوقف فانقصي أن يرتفع به من يده فقرر الفقه انه لا بد من عزل الوصي وكذا اذا شرط أن يلبس السلطان ولا للقاضي أن يخرجها من يده واولها غيره لانه شرط مخالف للشرع في فعل هذا بتمن الوقف واستفد منه أن للقاضي عزل المتولي انما عبر اوقاف بالطريق الاولى وصرح في الغزالي بأن عزل المتولي القاضي الحائز واجبه عليه من وقف الحرفي فشرح قوله ويزعوا حاشا في اوقاف السامعي الوقف أو المتولي اذا أصرحا لا حاشا فيه أو من يخلفه على الوقف مع القاضي الصدوق أخرج القاضى اوقاف عن الولاية ان لم يكن مأمونا فان كل سهوانه فسخ العقد وقرر على الولاية بغيري على الاشياء من القضاء قبل من سعى في نقض مائة من حشبه هرقوع كذا اذالم تراعى شرط اوقافه فانه ينزل بعزل القاضي وهذا الاشارة الى انه لا يعمل بمجرد الاختلاف بل يستحق عزل متولي وقف بقاء القاضي امتنع من العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي فيقيم آخوه قامه به لا يعزله خيانه والتقصير بل يستحق العزل ولو امتنع المتولي عن تقاضي ماله الى ان ياتى بغيره ياتى فان هرب بعض المتولين الشكل من حواهر المتأدي مخرج من

قوله الحائز لاه بمقتل المقصود وكذا قوله العاقلان المقصود لا يحصل به ويستوي فيه المالك والاني وكذا الاخي والبصير وكذا الحدود في القذف اذا تاب لانه آمن اه والله سبحانه اعلم (اقول) ثم رأيتي كتبت في حاشيتي على الحرفي كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وان الفسق لا يتغير اذ لا عن خط شمع مشايخنا من اهل التري كفايته منتهى قوله فان الفسق لا يتغير اهل الخلق يقاس على هذا الناظر اذا كان ناظرا على اوقاف عديدة وثبتت فبقية بغير خيانة في واحد منها فهل يبرى فشق في كلها فيعمل مقتضى قوله ان الله سئل لا يتغير الا لربان ثم رأيت والله الجديد عدم التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العمادى المصنف في فتاوى به من كتاب الوقف في ناظر على اوقاف متعددة طهرت خيانتها في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا (الجواب) لا بد من ذلك البينة اه مجرده اه (سئل) في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف بن آخر وسلم من المشتري عالما بكونه وفاء فهل اذا ثبت ذلك عليه بكون خيانة منه يلزمها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه فقه كافي الجهر والقينة وغيرها (سئل) في ناظر وقف اهل اكره بان داره موصوفة في الوقف انها الوقف وادعى اثم ام ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره بصير بذلك سائنا يخرج الوقف من يده (الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولي الوقف وانكر المتولي الوقف وادعى انه ملكه بصير غاصبه يخرج من يده بصير بوجه ثابتا لانكار اه وبمثله أفتى العلامة في صحيح كافي فتاوى به من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع اشجار بستان الوقف الباتعة العبر الثابتة ولا الباتعة وباعها لوجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي يستحق العزل (الجواب) نعم وفي الشيخ اسحق بن علي بن ذلك بوقف مسروطة وروى متوليس في بستان الوقف خيانتا ثابتة واصله حاكمه يدعي له يدوس به برندن كسبه متولي في نصب ابنه كفاذا ولوروى الجواب اولو (على اوردى) بوقف متوليس في ذلك مال وقف خيانتا احتسب له اوله كما حكم بحسبه حتى كور مكا فادرا ولوروى الجواب اولو (على اوردى) وبأن الوقف شرط الولاية لنفسه وكان الوقف غير مأمون على الوقف فانقصي أن يرتفع به من يده فقرر الفقه انه لا بد من عزل الوصي وكذا اذا شرط أن يلبس السلطان ولا للقاضي أن يخرجها من يده واولها غيره لانه شرط مخالف للشرع في فعل هذا بتمن الوقف واستفد منه أن للقاضي عزل المتولي انما عبر اوقاف بالطريق الاولى وصرح في الغزالي بأن عزل المتولي القاضي الحائز واجبه عليه من وقف الحرفي فشرح قوله ويزعوا حاشا في اوقاف السامعي الوقف أو المتولي اذا أصرحا لا حاشا فيه أو من يخلفه على الوقف مع القاضي الصدوق أخرج القاضى اوقاف عن الولاية ان لم يكن مأمونا فان كل سهوانه فسخ العقد وقرر على الولاية بغيري على الاشياء من القضاء قبل من سعى في نقض مائة من حشبه هرقوع كذا اذالم تراعى شرط اوقافه فانه ينزل بعزل القاضي وهذا الاشارة الى انه لا يعمل بمجرد الاختلاف بل يستحق عزل متولي وقف بقاء القاضي امتنع من العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي فيقيم آخوه قامه به لا يعزله خيانه والتقصير بل يستحق العزل ولو امتنع المتولي عن تقاضي ماله الى ان ياتى بغيره ياتى فان هرب بعض المتولين الشكل من حواهر المتأدي مخرج من

عليه من عاتق وادعى اولاداه سئل من ذلك هرب ابعز ان الكسبه لم يكتم في كتاب الوقف فهل اذا شهد العدول آخر راءه وادعى ويخطى ب من ماضي ولد اورد ولد رافع من ذلك ولاداه اولاده اورد ولداه ام لا وادى شهد الشهود بل يصرف (الجواب) من ماضي انا به الو فند ناسب لكما من عاوت عاوت اعرسها وواتع في نفس الامر ما اذا ثبت أن الوصي في لفظ اوقاف من مات من يماز ولد وولد وولد صرفه من ماضي ولداه اولاده وولدته قوله من مات عن اولاد له وذلك ثبت شهادة العدول ووجه ناظر لوقف لا الخصم وما ينبغي عليه و به شهد له يودد صلب من ماضي مقطوع اربط لان اوقافه بين مصر مصرع من هو أعلى عوقد

على أولادهم الله كور دون الاناث من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على انسابهم وانما هم الله كور دون الاناث ثم على
 ان من مان لان ولدوا ولدا ولدا انتقل نصيبه الى من في ذريته فان انقرض اولاد الله كور وذلك لظلال اولاد الاناث من ذرية الواقف
 الواقف وزوجته والوقف الى ابن ابنه ومن هذا الان من ابن وبنت ثمان لان عن بنتين وعن ابن آخر ليهول لا يعرف له استحقاق فيه
 يان له في الوقت كذا اشارته في حسنة (٢٣٢) ويطل اقراره بموته عن اخيه ومعه فعمله صرف ما كان يستحقه والمقر له الى غنى عام الى

أخيه أم يستمر المقر له على
 استحقاقه كنف الحال
 (أجاب) بصرف ما كان
 يتناول المقر وانقره
 فلا تخين لانهم في ذريته
 والعمه من درجة أبيهما فلا
 تستحق معه مما للشرط
 المذكور فاصح ما هو
 لما كانت استحقاقه قبل
 موته ولا في المقر له لان
 المقر له ما في اقراره على
 نفسه فيما يستحق في الوقت
 وموته يقطع استحقاقه
 فيستقل في يرفيد على
 اقراره بصرفه في بعض
 في تصرفه في التوبة
 من الجوارح والى الاعراف
 رعيه واولادهم (اسئل)
 بما اذا كان له نصف لوف
 الاهي بمصاهير لرافت
 المسدوعة فربح رسيتها
 والنصف الاخر محض اناس
 اس الوقت الذي هو محض
 وهو نصف جماعة من ذرية
 من ذرية ذرية من ذرية
 جسي من مائة من ذرية
 ان ليس قسمه انحصر
 ما هو من ذرية من ذرية
 من ذرية من ذرية من ذرية
 من ذرية من ذرية من ذرية
 من ذرية من ذرية من ذرية

الحاق في والحاصل ان اتفاق المتوفى من ماله على الوقت ليس من الاستدانة المتروكة على اذن القاضي لانها
 مختصة في الاستعراض والشراء بالبدنة والظاهر ان اتفاقه ماذونه كان اتفاقه لانه وكيل عنه فلا يتوقف
 على اذن القاضي ايضا وقدم اول الباب الثاني عن الفتنة ما حمله اذ هو المستاجر باذن القيم يرجع عليه
 مطلقا لا اذا كانت العمارة يرجع معظم منفعته على المستاجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم
 يقيد الرجوع باذن القاضي وأما بحال الفتنة العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كراي في فتاويه
 وكذا ان في العمارة ما لم يشرط في عليا يار بن يوقف ثم قدمت فاذن ناظر الوقف ليرجل ان
 يصرفه من ماله فصرفه من ماله بعد الاذن وشهد ان العمارة لوقف بعد ما راعى الناظره فلما الحكم في ماله
 الذي مر منه بانه على عمارتها اجاب اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليها يرجع عما أتفق فوجبال رجوع
 باتفاق أصحابها واذ لم يشرط الرجوع كرفي جامع الفضولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ماذونه
 كما مره يقع الخلاف فيها وقد خرم في الفتنة والحاوي الزاهد في الرجوع وان لم يشرطه اذا كان يرجع
 معصية منفعته العمارة الى الوقت اه فلم يقيد باذن القاضي مع قصر بمصاهير المستطهره من ان فعل
 ماذونه كسكته وما ذلك الا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة كقانونه وظهر من ذلك انه اذا اذن
 للمستاجر عمارة الدار فشره لكونه ما فقه مرصدا على الدار وجهه الوقت يكتفي بذلك لان قاض
 ولا حاكم في حبل وهو اذا سأل ما عليه أهل عصره من قوله فليتأمل في ذلك وفي الفتاوى الخبرية مثل
 في ما ذكره من في الوقت مستاجر في الصرف على مرته ليكره بناع على جهة الوقف فصرفه مالا مستاويا ثم
 حرا اتولى لا حرا بعد قضاءه المستاجر الاول طلب بدية فاعتذر ان اتولى بانه لاملال الوقف تحت يده
 فاذن للمستاجر ان يبيع ما يبيع به يكون في الله على جهة الوقف كمال الاول مدع ومات المتوفى
 فعمل له مستجرا في الرجوع فادع للمستاجر الاول على المتوفى الجدي في مال الوقف الذي تحت
 يده اوفى تركه المتوفى الاول ورجع ورثته على اثنى مال الوقف اجاب المصير به ان الوقف لا ذمه
 له وان الاستدانة من القسي لا يتأيد في الوقف اذ لا ذمه ولا يثبت الدين الاعلى القيمه يرجع به
 على الوقف ورثته تقوم مع من في الرجوع عليهم في تركه المستاجر رجوع في عمله الوقت بالدين على المتوفى
 الجدي المالح اه فلهذا وعملنا في يدك فضاء فله المتوفى بقوله اخرج من لا ابارة فوله وهذا المنزل موقوف
 عليه من وقته عليه والمرد على اولاده ايداه ما وافق الاستاجر في عمارة هذا المنزل بعض النكاحات باسم
 الزوجه وان لم يكن له رجوع ولا في الوقف كان نسبوا لكون على المستاجر الاسمى وذلك المؤخر بصدق به
 وان كان ولا يتوقف على المستاجر المثل في المدة التي كانت في بدلة عمارة بما في من قليل الاخر في
 السنين لا طر ورجع المستاجر ما في غنى عن عمله الوقت ان كان له رجوع ولا في الوقف والافه
 فذرع في ثمن لا يرجع على المجرور ولا في عمله الوقت لا اذ لم يكن له رجوع ولا يتصور وجود الامر كعدمه
 فذرع في ثمن ماله يرجع على حذ من افتاوى الكبرى لاصدر الشهد من الاجارة في ناظر على مسجد
 وان مسجد وقف بادن طر لحصره ان كسوا المسجد ويكون غنى المحصرين من ربع الوقف ففعل وعزل

تمها بدع امت رج بة واقف المور ثمان المتصادقون جميع عن اولادهم ظهر كغيره فتمثل للمدعوة الناظر
 ادها استخذه المور برة منهن يكون فاعية الرثومة ليست استخذه وعاها ايتزوجهن من غير ما فعل به وكنه اولاد
 له في بيات له ولا مرة فصره وتصرف بهم مجرد المصادقة المرمومة ام لا (أجاب) المصرا في سائر اقراره على نفسه خاصة قال في
 لا بد من طرة الموقوفين لا يستحق مع كذا وأنه يستحق اربع مائة وصدقه لانه صرح في حق المقر دون غيره من اولاده
 في ادها استخذه المور برة منهن يكون فاعية الرثومة ليست استخذه وعاها ايتزوجهن من غير ما فعل به وكنه اولاد

وزيت ولو كان كلب الوقت مخالفة لجلالته ان الوقوع جميع محاسن وشروطه اقرب الفراه وقال النحوي في مختصره قال الخلفاء
 اقوم ان ابي روى ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقاعا في يد وادونه فافترس بدناه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما حدث
 من الفقه يتبع ما اصاب بدنا شارك المقر له فعلا لا صدق فيهما ما نصب والدونه واذا مات من بدبل اقراره وكانت الفقه اولين بدونه
 ولكن المقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم كغيره من الزاوانه اعل (سئل) فيما اذا شرط (٢٣٣) الواقف سحاب وقفه الثابت المضمون

الناظر من قول ناظر وهو الى الاقتناظر والحال أن الناظر الاول لم يتناول من ربيع الوقت شيئا قبل
 يلزم الناظر الثاني بخصيص حق المحصرى لان حقه معلق بربيع الوقت أم يلزم الناظر الاول الجواب
 فاشيع ناصر الدين القاتنى يلزم الناظر الثاني بخصيص حق المحصرى ودفعه من ربيع الوقت ولا يلزم
 ذلك الناظر الاول حيث علم روافقه سبب الجواب الشيخ قتي الدين الحنبلى تقدمهم الله تعالى وجهه فتاوى
 الشافعى من الوقت (قول) لكن قال فى الباز به تم المجد اشترى شيئا مؤنة المسجد بلاذن الحاكم
 بحاله لا يرجع على الوقت اه قال فى العبر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الاذن القاضى سواء كان انفق
 ليرجع أو لا وسواء رجع الى القاضى أو لا وسواء مر على ذلك أو لا وكفى الجبريل ذلك عن الخليفة
 الوقت اذا شترى شيئا من ماله المسجد بان اذن القاضى قالوا لا يرجع بذلك فى مال المسجد له أن ينفق على
 المرمم من ماله كالوصى فى مال الصغير وان أدخل المتولى جذا غنم ماله فى الوقت طار له أن يرجع فى غلة
 الوقت اه وكتب الرملى فى حاشيته قوله وفى الحاشية تأخ أقول فى فتاوى شيخنا الحارفى إذا أخذ نهد عند
 الاتفاق أنه أنفق ليرجع على الوقت يرجع اه وسواء أخذ كرمه متغولا عن جامع الفصول ليه اه كرم
 الرملى فاجادل ذلك على ما دللنا به وهو عبارة جامع الفصولين فى الرابع والثلاثين فم الوقول أنفق من ماله
 فى عبارة الوقت فلا يشهد أنه فحق ليرجع منه الرجوع والاولا واهى فى الباز به أيضا فقهه فم الوقت
 أنفق من ماله فى الوقت يرجع فى غلته له الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو أذى لا يكون القول
 قوله المتولى إذا أنفق من ماله بعد ليرجع فى مال الوقت ذلك فان شرط الرجوع ورجوع والا فلا اه وعلى
 ذلك أيضا يحمل كلام لعمارة السابق الآن يدعى العربى من السرا والافاق فى المزمة طبعنا مل (مثل)
 فى وقت ربيعى وطفانف يستمن الشعائر وهى مقرر على أن ربيعنا ما همن العسايم المين من جهة الوقت
 وقد قبض متولى الوقت أجور عقارنا همن سنة ثمانين وأربعين ومائة وألف سماعا وغلبوهم لا رباب
 الوطائف شيئا من غلته فمهم السنة المذ كورة وله وكل فى الضبط فم كنهه أو باب الوطائف اند كورة
 الى الاستدانة على الوقت لاجل دفعه ماله المسم و قبض أجور عقارات المذ كورة سلفا عن سنة ثمان
 وأربعين ودعه لهم بدون نص من السلطات فى التولية ولا شرع من الوقت وذو وجه شترى همن ليس همد
 ذلك (الجواب) وعمارة يدعى سؤال بانها ليست من الشعائر لان اساطير الشعائر يستندى على
 المبر لكن وقع الاشتباه فى مسائل مهال يستندى لادعاء والطبيب والمؤذن اعتمادا على لابه من ذلك
 ويكون بادن شاصى فملا أولا صاهر يستندى لاهله بعد انقضى اغفر لى جميع المصوبين سروردة
 مع المجد اخ اه ولا يجوز صرف ربيع سنتى سنة الاد كرمه ارقب فوص السلف عن غنى قوليه
 صم المسئلة مع شوشند الجاى فى فتاوى مشهورة صم سرائ حوى من الوقت (مثل) فم دامت
 منوف وقت داهم سمه زفر لحتو ريدان رجوع عاشر سمه فى غلة وقت همد ليس همدك (الجواب)
 نعم كفى البحر وبعده وسمه لخير انوى (قول) وقدمه الله بك كرمه وسمه هذا المذ (مثل)
 ميا داهم الرط من ماضى قد الوقت سمه ليرجع على ذلك (جواب) وهو مية وقت

[illegible]

وغير الله وأحد وهما النيران لا يوابن ثالثه وهو مصلي ابن مريم وابن عمه وهو علي ابن كرمه فهل يكون نصيب من أبيهم أو لا
 فقسوا بين هؤلاء الثلاثة لكونهم كلهم في درجة وهم كلهم في القرب إلى الواف سواء لأن كلاهم بدلى إلى الواف وساطع فإن الأخوة
 أولا لا يحسدن به الله فإن الواقف وعلى ابن كرمه يقتضيه الله ابن الواقف ومصلي ابن مريم بنت داود ابن الواقف أو يقتضيه الأخوة
 لكونهم أقرب إلى الميت ويكون القرب (٢٣٤) إلى الميت كالقرب إلى الواف أو يقتضيه الأخ الشقيق لكونه أخا شقيقا فتكون القربة

بتركة القرب ويكون القرب
 إلى الميت كالقرب إلى الواف
 أولئك بدلى إلى الواف
 يقتضين بالاتفاق الأمومة
 فيكون أقرب إلى الواف
 فإن الأخ الشقيق هو جهة
 الله بن محمد بن هبة الله بن
 الواقف وهو أيضا ابن دسري
 بنت داود ابن الواقف وما
 عداه ليس كذلك (أجاب)
 أما صرف نصيبه فهو ليس في
 درجة بالاتفاق لأن قربة
 ولأن تحت بشرما الواقف
 لكن هل يقدم ذو جهتين
 على ذي جهة يقول الواقف
 يقدم الأقرب فالأقرب فيه
 اختلاف منهم من قال
 يستوي الكل لأن زيادة
 الجهة قوة لا أثر بيتو بعضهم
 يقدم صاحب الجهةتين على
 صاحب الجهة لأن الأقرب
 نارة يكون يقرب الدرجة
 وترتبة زيادة القربة وبعضهم
 يقدم الأخ من الأبوين على
 الأخ لأب والأخ لأم وعند
 عدم الأخ لأبوين يسوي بين
 الأخ لأب والأخ لأم قال لأن
 الذي من قبل الأب ارتكض
 معني صلب الرجل وأبني
 من قبل الأم ارتكض معه

في ربح الأخرى قسم أحدهما بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا في المواثيق قال ابن الصباغ في حديثين أحدهما من جهة
 والأخرى من جهتين قسم جهات أحدهما أنهما يستويان وقال بعضهم في تقاض الوصية معي الأثرية يقتضيه النسبة ولا يتجدد بها
 هـ شكت المسئلة هل تنافي جسد في المنع برأيان تقدم الأقرب إلى الميت تقريب إلى مقاصد الوافين وإزالة ما صدأه لنعرف بعضهم قال
 الأولى أن يظلم لأن أقرب من القرب عند تبعده فاصل عنه يساوي ما سد من قاله تساواة الذي يظهر ترجيح من أقوالهم في
 فإيه الزاد الما وبما جعله يتماثل في الأقرب بلا سبب في جهة قربة الزاد قال في مختصر الناصح في باب الرقعة التي ياء يبدأ بالأقرب

فالأقرب قال أبو يوسف في قوله أرى الأقرب بالأقرب بعد قوله مذهب محمد والمذهب حلال فيكون الفقه الأقرب مذهب محمد وأبعدهم إلى الأوامر بينهم بالسيرة قال حلال وهذا القول عندى ليس بشئ والقول هو الأقرب قولنا وقول محمد اه والذي يظهر أن محمده حين خرجت إلى الأقرب بالأقرب إلى الأوامر هي قرابة الولاد لا قرابة الأخوة المتفرقين سواء ألبسج عن يدى من قبل أبو له أو أبية لأنه يلزم من اعتبار أرى محمده على الجهنى على ذي جهنم ابن خويان ابن عم وأخو أمي كساعة (٢٣٥) تزوجت يانم عهدها لسان ابن ومن

وأقر ومعه لوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر وتعت قبل شهادتهم الحاكم الشافعي بعد التزكية وحكم بجهة الاجارة المذكورة بكونه أحرم المثل ويكون الزيادة ضرر وتعت وبعد فسخ الاجارة المروية ان انتهت امدته وان زادت أجرة ذلك في المدة بعدم انقضاءها زيادة ولا ينظر لها كاشربها موافقا لمذهبه مستوفيا سائر اقطوعت بذلك جهة شرع الحكم المروية ما حكم حتى حكم بجهة الاجارة ولزموا عدم انقضاءها زيادة ولا ينظر لها وأنشأ الحكم المذكور غيب ماله ودعى شرعية وشهادة مستقيمة بكتب بذلك جهة أخرى ثم في أثناء المدة دعى الناظر المذكور أن الاجارة المروية بدون أحرم المثل وأحضر للشهادة ذلك خست وعشرين رجلا فقبل بامتنع بشهادتهم الحكم الأول وتطل الاجارة المروية أولا (الجواب) الاجارة بدون أحرم المثل يقين فالحق غير إثرة كبحر جوابه وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة بزيادة ضرر وتعت فلا تقبل كبحر صفة في الاشياء قال فان كان ناضرا أو اعتنالم تقبل اه أي هذه الزيادة وما دعى الناظر في أثناء المدة فلا يخلو أمره وأمر شهوده ما أن يشهدوا بأن الاجارة وقعت حين العقد بدون أحرم المثل وأنه زاد السعر فيه الا حين شهادتهم فان كل الأول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كبحر جوابه لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التي ادعىها حين الاجماع من يدو حكم بجهة الاجماع من حاكم يفتي وشافعي وشهود هذه تبين نقض قضاءوا الشهادة متى تعينت نقض قضاء ترد وبينة الا بآيات باء أحرم المثل مقدمة على أنها بدون أحرم المثل وان كن اثنتي عشرة زيادة السعر ان كان زيادة من قبل متعنتا ورعية تراغب لا تقبل كما اذا رد باقل من نصف ما استأجر وما اذا كانت الزيادة في نفسها غلاما معر عند الكل فقير وان قال في لسان الحكم من آخر فصل الاجارة متولى الوقف اذا أحرأرض الوقف باجرة شله يجوز قال زادت أجرة مثلها بتفسير سعرها وأكثره في الغيات فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تقدير العقد ثانيا وفيها معنى من المدة يجب التمسك بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد ثانيا على أجرة مبرومة كزادت كذا ذكره الولوالجي وفي أدب القضاء للامام السروجي يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي أجرة مثل حاله العقد وان زادت بدفعه والسد عشرة آلاف درهم وفي الحديث لا يسأل الساعي عن استأجر أرض وقعن لم يولى بدلا ثلاث سنين باجر معلومة هي أجرة المثل فلما دخلها للسنة الثلاثية كثرت غيات الناس في المأجور فزادت الاجرة فيها قالوا ليس للمستولى أن ينقض الاجارة بغير ان لا جرات أجرة المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير من كان التمسك حقا العقد أجرة المثل ولا ينظر التغير بعد ذلك اه وفي حاشي الحصري لا ينقض لان العقد صحيح وزيادة الغيبة في الاجرة فزادت زيادة السعر في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذ قال سوادن زادت دة حشة كان المستولى أن يفسخ الاجارة وزيادة حاشية متساوية في اى اجرة اول لان الاجارة تنقضاء ساعة وساعة حيث وجدت المنفعة فكذلك حرمته هذه الساعة بمقتضى فاحش ولا كذلك يبيع اذا تغير سعر ما يبيع اه وفي التفسير واذا زاد أجرة ما بعد فسخه على يدوى من تسد لا يفسخ العقد وطل رواية شرح المصنف في فسخه ويحدد العقد وحكي لبقا في شرح التلخيص صحيح من الروايتين وفي انه زاد أجرة مثل في نفسه من غير

وإن القسم على الوقف غير حرم في شيء من أعيان الميعن في كل سنة لجهة الوقف بملعين بدو ترديد من بوروات الميعن على الوقف بدو تعدد وزرع
من غلاتها لغير الترتيب الجدي في بدو تروعد بطرق شرعية وحصل ذلك من بوروات الوقف ومنه سبب ذلك وصارت غلاتها أقل مما
يحتاج إليها من أجله فعمل على ترميم الوقف بدو ترديد من بوروات الميعن في كل سنة لجهة الوقف بملعين بدو ترديد من بوروات الميعن على الوقف بدو تعدد وزرع
من غلاتها لغير الترتيب الجدي في بدو تروعد بطرق شرعية وحصل ذلك من بوروات الوقف ومنه سبب ذلك وصارت غلاتها أقل مما
يحتاج إليها من أجله فعمل على ترميم الوقف بدو ترديد من بوروات الميعن في كل سنة لجهة الوقف بملعين بدو ترديد من بوروات الميعن على الوقف بدو تعدد وزرع

لا يملك المثل فيقبل يستوفى شامدا فله وفيه جميع فيقبل به لانه متعد بالزرع المثل فيقبل ان يزرع في ارض الوقت كما حضر به
في جميع الفصولين وغيره وبني من قيمة الارض ايضا ان انتهت بذلك وقد مر حوا بذلك في غير المتكررة فبالا بالمتكررة وما
قابل ضمان الاجارة فهو راجع الى وقتها فيصرف الى المايه والى غير هلا وسلاحا حتى تعود لها كانت لاني الصرف على المستحق لانه
ضمان عين الوقت ولا يصرف شيء من (٢٢٦) عين الوقت لسخن غلته وما قابل ضمان نقصان الارض صرف الى اصلاح الارض لا الى

المستحقين لانه لما قلنا
صرح بذلك هلال وغيره
ولا بأس بايراد ما يوضح
الوجه فيها ائتينا به فذكر
مسألة الاحتكاك وروى
عليها الخفاف والزهدي
في فتيته وحاويه وهي ايضا
في تاوي شيخ شيوخنا
العلامة شهاب الدين بن
الحاي قال في اجارة عرف
الدارا اصر به وتحكم
القضاة بغيره وروى منهم
شيخ الاسلام السعد الدين
وأما في ذلك طاعة حسنة
ويصلي في ذلك كلام
الخفاف وقد مر حوا بان
للمستحق الاستيفاء وان
أي الموقوف عامه الاطلاع
حدث كان ذلك اجارة المثل
وفي الاساق في فصل اسكار
المثل الوقت وفي غصب
العيار ما لو استعمل العاصم
الارض سنين بالزراعة فاعلى
له وعليه قيمتها من
الارض ولا يلزم اجرامها
وهذا قول المتقدمين وقال
المشهورون يلزم اجرامها
واجرام مثل مال اليتيم وما
أعد للاستقلال ومنه يعلم
مسألة قسم الزرع وقبه

يزيد أحد المتولى فضعها عليه الغتوى ومالم يفسخ كان على المستاجر المسمى كافي الصرى وكذا في
القول الثاني بنية اه ومثله في الأشياء وقال العلاني ولو اذبح رجل أتما يفتن فاحش بان أخيرا القاضي ذو
خبرة فيها كانت كذلك فضعها وتقبل الزيادة وان شهدا وقت العقد أنها باعوا المثل والابان كانت اضرارا
وتعتال تميل وان كانت زيادة أو المثل فاختار قبولها بنفسها المتولى فان امتنع القاضي والمستاجر أحق
ان قبلوا الزيادة وان يضمن وقت قبولها سقط وان أنكر زيادة أو المثل وادعى أنها اضرار فلا يمين الزيادة
عليه وان زاد أو المثل بنفسه من غير أن يزيد أحد المتولى فضعها عليه الغتوى ومالم يفسخ كان على
المستاجر المسمى اشباعه مع الصرى اه وفي فتاوى الخانوق في جواب سؤال المانصة حكى الحنبلي
بعدم قبول الزيادة لكون الاجارة وقعت باعرا على وحكم بعدم قبولها بسبب تعبير أو المثل بعد وقوع
الدعوى في خصوص ذلك امتنع الزيادة الخ في حاشية البيري وقد سئل نور الدين على الطراباسي عما
لو حكم ما حكم بهتاجارة الوقت وان الاجارة أو المثل بعد ان أقيمت البيعة بذلك ثم أقيمت بينة أو المثل أو
المثل فهل يعمل بينة بطلان أم لا أجاب بينة لا يثبت مقدمه وهي التي قد شهدت بان الاجارة أو المثل
وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجيب ذلك ناصر الدين القاني المالكي وأجيب التبر الحنبلي اه
والحاصل أنه اذا زادت الاجارة لكثرة زرعها لم يملكهم زيادة السر تقبل وان شهدا الشهود حين العقد
أن الاجارة باعرا المثل هكذا ذكره او الفاضل ان المراد بشهادة الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن
الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعي وأما ان كانت بحادثة ودعوى وحكم من ما حكم شافعي يرى أن
الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونفذ الحكم الحنفى حكمه ما الفاضل أنه لا يقبل لانه ارفع الحاكم
لند كورا الخلاف (أقول) يعني أن الحنفى والشافعي لو حكم بعدم قبول الزيادة العارضة بحادثة مخصوصة
بعد دعوى صحته وشهادة مستقيمة امتنع الزيادة كما مر عن ذواي الحانوي ولا سيما اذا نه حكمه ما حكم
حنفي وأما اذا نه الحنبلي رقت العقد ببيعة الاجارة وان الاجارة أو المثل ثم زادت الاجارة تقبل وتسمع بها
الدعوى لانها حادثة أخرى لم يحرقها حكمها كما بعد دعوى ونظيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعي فسخ
الاجارة الطولية فسخ ببيعتها وعدم فسخه ثم مات المستاجر مشافعي فضعها لموت مالم يحكم الشافعي
بخصوص ذلك بعد الموت كما مر به اس العرس وبما قررناه بظهور حكمه قولنا ان نعيم في فتاواه ولا يمنع
قبولها أي الزيادة حكم الحنبلي بالامتناع لا غير صحيح اه أي منع حكم الحنبلي المذكور لقبول الزيادة غير
جميع قول من نفي فيه بان حكم الحاكم منع خلاف فيه نظر فقد مر وقد صرح الحانوق في فتاواه بمثل ما في
فتاوى ابن نعيم ونعم ذلك في سابقين والاختار على المراد والاصل أنه اذا ادعى الناصر عدم صحة الاجارة
لوقوعها بعد رخص وقت العقد لا يقبل من ماله يرضى على ذلك فان رهن المستاجر بأضاعي أنها اجارة المثل
قدمت بينته لانها ثابتة وان حكمها كما صحة الاجارة وبان لاجارة المثل لا سمح دعوى الناصر ولا يثبت
لا اذا ادعى أن اجارة المثل قد زادت في نفسها ان أقيمت ادعوى لدى حنفى فضعها وجدد العقد بانها اجارة
المثل للمستجر الاول ان قبل زيادة أو الاجارة من غير موافقة أقيمت ادعوى لدى شافعي أو حنبلي وحكم بالعاء

الزيادة
قبل هذا يسرو بعض العاصم والصرف منه في عارها ولا يصرف لاهل او وقف لكونه بدل العين التي وقع
عليها عقد الوقت وليس لهم وبها حتى فكدا بما قام مقدمها وانما حقهم في نفعه خاصة انه موصوف فيها فليأمنه في هلال وكثير من الكتب
وماذا اسارت غلبتها بل ولا تأمل بصحة لانه لم يفسد بعضها ولو وقع العاصم الاضرار وقد عرفت فقلت فممنها وقوع العاصم
عليها مع الاصل عزى ما اذا عرفت في يده فقهه لانه اعلم (سئل) فيما سئل يوتى في الاية الكرام السيد الحانلي على بينا وعليه وعلى سائر
الانبياء الصلوات وسلامهم من حيث الترتيب فيزوم من ذلك ان لا يسموا الترتيب وما هو الشرط فيقولوا انقلص حق السيد فيه

والفرحين والنعيم وذية العسر له غير مستغفلة بل يجب على الإنسان أن يتقرب إلى الله تعالى لهم الأجور مع تلك المراتب الهدية وتصلها وحسن ما تها إلى الأمان ثم يجب على الأوصياء لهم الله تعالى حصة مائة الف المراتب الهدية وتقطع تلك المراتب فقد صرحوا بحجوها وعدم حل تناولها فكيف تضرعهم بأبواب التكرار وهو واجب خصوصاً على ذلك قال في البحر تصرف القضاء لا وقاف مقيد بالصلح لأنه يتصرف كيف شاء فلو قيل ما يخالف شرط الواقف لا يصح وإذا قال (٢٣٧) في التذكرة هو مال القاضي إذا قرأه ما

فما لم يرد من الذهب والفضة والفلز وورد ونحوهما من الألوان أم لا (الجواب) نعم يجب على الواضع عدم ذلك المذهب وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بجبرتها وأبعد من تناول علمياتها فيكون تعللهم بباب إزالة المسكر وهو فرض على من له بسوطه يصدق ورعى ذلك قال في البحر تصرف القاضي بالوقف مقيد بالصفة (٢٣٨) وليس له أن يتصرف كيف شاءة لوقف بل يحال شرط الوقف لا يصح وإنما قال في النخبة وعبرها إذا مر القاضى

المستبدل ولا على ورثة في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسران وبدفعه البديل شرح عن عهده وتبي في عهده الناظر الخ اه لو لم يجز الرضى بحال الصلى هل يجزى على المخارة قال لا يجمع الفتاوى (سئل) في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة مضاهة وصرف بعضها في مهمات الوقف الصرور به مع الاكديده الظاهر وحلف على ذلك وتعذر تفاسيل ذلك عليه ولم يكن الا الاجال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفى منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة يقبل قوله في وادع من ضمان ذلك ويكتفى منه القاضي بالاجال ولا يجزى على التفسير شيا بان كان هتما بجبره القاضي على التفسير شيا بان ولا يجزى ولا يصح بحضرة ومن ثلثة وبحجوه ومهددات لم ينسر ولا يكتفى منه باليمين كذا في الحاوى الزاهد والى العر عن القنية ويثله أفعى التمر تاشى وفي أحكام الاموصاء القول في الامانة قول الامين مع يمينه الآن بتعنى امر اكديده الظاهر في نزول الامانة وتظهر الحجابة فلا يصدق يرمى على الاشياء على هذا ولو ظهرت تخاية ما طر لا يصدق قوله ولو يمينه وهى كثيرة الوقوع فلتخطا (أقول) ومزعمهم كلامهم في أول هذا الباب على قبوله وعدمه (سئل) فيما اذا تمت متولى وقف رطل على الوقف قبض أحور حوايت الوقف ووجهها المستحق من أرباب أو طائف قبض البعض وتعذر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما تبضه لأرباب أو طائف وادعاه للمتولى ثم عذر المتولى بما دفعه الجاني وطالبه بملك فهل الحالى الامين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكدده الظاهر (سئل) فيما اذا كان يصرور على وطيفة متجارية في وقف بموجب رابعة سلطانة تقرر رقاص شرعى ويتصرف بها من ماله مدينة قام المتولى الا أن زعم أن دفع المستحق لاجرة الحالى غير صحيح وأنه لا رجع عنها عليهم فهل يكون قبض الحالى على الوجه المذكور صحيح ولا يزعم المتولى الزور (الجواب) نعم لما في وقف يجرى من جمع المال من المستحقين ولا يباح وأربابا وطيفة الحالى ما من المتولى والى الجاه يدعو تسليم لعله في حياته ولا يسهل لهم فاهم يصدقون باليمين لا سكرهم الضمان عدة الفتاوى واعلم أن الجاني والمتولى انما يصدقان في تصرف مال الوقف في مصادره الشرعية أو تسليحه اليمن له حق القبض شرعا ولو جرح سقوط ضمانه عن نفسه اذ رأى حقيقته أو ما عدها من قبل أن لا يصدق أن كلامهم أجبر مشترك للوقف والأجبر المشترك انما يصدق بينه عند ما لا عدها مال يس أمانة في يد الاجبر المشترك عند عدها على ما تروى في موضعها اذا وقع نزاع بين الحادى والمتولى على ما أسلفه ولم الضر للوقف يبنى للقاضي أن يعمل بعد جماعا للوقف مثل من يقول لمن للمولى عبد الحليم أئندى آخراده (سئل) فيما اذا مات راقف وأوصى لرحل ولديه كوقف على بصير وصيه في وقافه وأمواله وأولاده (الجواب) نعم قال في تنقيح اوصال في المسئلة السادسة عشر ما لا عن خاية الاكمل لومات الوقف وأوصى الى رجل ولم يدكر الوقف به بصير وصيه اليه في وقافه وأمواله وأوصى لوصيه في أمواله فهو وصى في كنه عده في حقيقته قال أبو يوسف يمدح خصمه اه (سئل) فيما اذا وقف ريد بغيره ما لم يعلم بخير اعل الحريم الشرع من شرط وطيفة الفلار عسر وودر يه ثم يرب بعدهم متولى الحريم الشرع يمين مات

فراشا في المسجد بصير شرط الواقف وجعل له مالا لا يخلل له قاضى ذلك ولا يخلل للقرش تناول المعلوم ثم قال استفيد من عدم صحة تقرر القاضى في قضية الوطائف بغير شرط الواقف كشهادة ومبصرة وطلب بالأولى وجوه المرتبات بالوقف بالأولى وفي لسانه والظاهر أيضا في اربعة الخامسة بوجه سبعة انه راقش ووجه علم حرة ادوات لوط تسمى الايتاف لازى ووجه علم أيتا حرة المرة ثانيا بالاولى وقدر كماله في القاعة اذ وصى بالوقف في غرض اربعة الخامسة من النوايا في تناويف كتاب لوقف والى عوى اعتناء بثمنها وهى من السائل اشيرة واعقل فيها كسيرة فلا يفتى على سله باللقه أفعى ادم بل أطلق ولا يعوام وسواها كنت المسجد مستجيبا لاهل أو محتاجا له كسيفه مع احتياجه الى ماله روم وروى في ماله

الحادى والتقدم أو ما سققناه وروى مستعانة والمتولى قاطبة قد زاد على به واقف راد لا تصد واقف صرفا فلهما بدالاتى دائما الا لالهة وفوكدا الشروح والفتاوى مكره ذلك الامن سببه انتهى وعدهوا سببه ومردود لإحتياج الى الاطباء يبر ادخل هذا جواب ما شفه وزحمتك كرس مال الوقف في حصة سارة ويمن ناصر انما الذى صرح به في الكلى وعدا أى بنى لكراهة في قسك لا فعل من مال نفسه راد عده على راد ومعه حكمة دون التمس لوقفه من سانية من تصيب لسانها اجتمعت أهل المسجد وحاف الضياع

مخصوصة والعشر العاشر ليت المال المصروف في تجدي على اذ تناول التكسك على المدرسة تسعة الاشعار وبق العشر بلعنفه ووجهه اطلب
التكسك على المدرسة حصصت المال بمقتضى أم لا (أجاب) لا اطلب بذلك وانما اطلب اليه المراجع الذي يخرج الامه شرعاً وليس ذلك شركة
يوجهن الوجود في وقال مال مشترك يقبض على سبيل الشركة بل القبول نصيب المدرسة ولا شركة لتجدي فيه فلو يكن التكسك على المدرسة
متعلقاً بقبضه ومصرفه لسحقية ولا ضمان عليه لعدم تعديده بقبضه ما قبضه شرعاً ومصرفه (٢٤١) مستحقته كالأختى على قبضه والله اعلم

[illegible]

التي نالت الصمود وهي الصفة المتميزة له وهو يؤيد حبه من تركه ودفن لها وأما نسبة غير الوقت بعد موت عمه على وقته من أجل وقته من أجلها
فإنه تنص القسم بوعه كإس عليه الحذف وتعلي كل واحدة ثلثا لتأخر النظر إلى قوله الواقف من مات عن ولد أو ولدوا ونقل نصيبه وقد
علم من آتية به من نص القسم ثلثا من من خلفه عن الوفاة فاهم وأما علم (مثل من مشق) فبما إذا أنشأ رجل وقطعه على نفسه أيام
سبته من بعد على أولاده الذكور (٢٤٤) والآن ينسبهم على الفرقة الصرية لئلا كمثل كالأثنين يستعمل به الواحد منهم إذا انقرض

وَبَشِّرْهُمُ الْإِنَّا نَفْعُ
فَوَقَعْنَا فِيهِمْ لَعْنَةً
أُولَادِهِمْ كَلَّمَكَ ثُمَّ
أُولَادِهِمْ تَقَامِرُكَ ثُمَّ
أَنَسَالَهُمْ وَأَعْتَابَهُمْ
ذَلِكَ عَنْ أُنْثَى مِنْ
وَمِنْ أُولَادِهِمْ وَأُولَادِ
أُولَادِهِمْ وَأَنَسَالَهُمْ
وَأَعْتَابَهُمْ عَنْ وَلَدِ
وَلَدِهِ أَرْسَلَ وَأَعْتَابَ
انْتَقَلَ نَصِيْبُهُمْ ذَلِكَ
وَلَدَهُ ثُمَّ إِلَى وَلَدِهِ
نَسْلُهُ وَعَقِبُهُ عَلَى
وَالترتيب المذكور
أَعْلَا مَعْلَى مِنْ تَوْفِيهِمْ
وَمِنْ أُولَادِهِمْ وَأُولَادِ
أُولَادِهِمْ وَأَنَسَالَهُمْ
عَنْ غَيْرِ وَلَدِ وَلَدِهِ
نَسْلُ وَلَا عَتَابَ انْتَقَلَ
مِنْ ذَلِكَ إِلَى مِنْ
وَذَوِي طَبَقَةٍ مِنْ
الْوَقْتُ الْمُسْتَقْبَلِ
لِرَبْعِهِمْ أَوْ رُبْعِهِمْ
الْأَقْرَبُ الْأَقْرَبُ إِلَى
مِنْهُمْ بَادِعًا مِنْهُمْ
ثُمَّ عَلَى وَلَدِهِ مِنْ
عَلَى نَسْلِهِ وَعَقِبُهُ
وَالترتيب المذكور
أَعْلَا مَعْلَى مِنْ تَوْفِيهِمْ
وَمِنْ أُولَادِهِمْ وَأُولَادِ

[illegible]

[illegible]

وأولاد أولادهم لا تلتحق بالثمن من ذلك قال لان الوقت في المرض وصيغوا فمن لم ينج بالثمن بطلت الوصية للورثة وتجوز أولادهم الوارثين للأولاد وأولادهم غير الوارثين للأولاد وأولادهم الوارثين للأولاد بطلت الوصية للورثة كله قال أوصيت لأولاد وأولادي بفسله من المنزل بعد خمس سنين وذلك حائر والوصية بالعهدة للابنتين وأرسلت وليل ولعل وقب على حله ودا جاءت قربة أولاد الورثة ورثت لعله اللهم والله أعلم (سئل) في قطعة أرض بقربة موقوفة من جانب السلطنة على صاحب زاوية منسوبة لولي وقفا أو صا ديا هل ين ولد السلطان على تلك القرية من تعرض له يطلب شيء على تلك الأرض مع أن غيره من تقدم من الأولاد لم يتعرض بطلب ذلك من متول من التسوية نسبة أم لا (أجاب) ليس أن تعرض له بطلب شيء ذلك أصاب نصرة الله تعالى تحميا أطلق له فيما هو خارج من أوقاف المساجد وأرواها الزايات والمنازل وما

المرض بدن لاجنى نافذمن كل ماله لا تجر ورضي الله عنه ولو عين فكذلك الا اذا علم فليسكه له افي مرضه
فيقتدي بالثالث كماله المصنف في معينه واخر الارث عنه ودين المصنف مطلقا ولو ان في مرضه بسبب معروف
يسنة او بما ينقضي عدمه على ما اقر به في مرض سونه ولو اقر به وبعثه عند الشافعي رحمه الله تعالى السك
سواء السبب المعروف ما ليس بشرع كشكاح مشاهير المثل اما ان لا يدفع فاطلة وان جاز السكاح عناية
اه لطفله وماله في شرجه على المفق وفي العمادة فمن احكام المرضي من كذب البيوع على المرض الذي
عليه من يحيط بماله اذا باع به ثمن معين ماله من اجنى يعين سيرة لفتح المباح عند السك احازن الورثة
لم يجزوا ويقال العشرة ان شئت مبلغ ثمن القية وان شئت فاسع البيوع وان لم يكن عايد من يجوز
اذا كانت الحماة قد وثقت اه بلطفه و كرشع الاسلام من باب من اقره المرض على سبل الاستشهاد
ومنه شر امر المريض من وارثه وقال الا ترى ان مريضا لو اشترى من وارثه بعينة الشهود واعطاه الثمن كان
جائزا اذا لم يكن فيه بمجاهة كجلا واشترى من اجنى قالة في الارث انما يحال على الاجنى في الاقرار او ما قبلت
معانته في الارث والاجنى قيمه سواء لم يذ كر في المسئلة خلافا فاهذه المسئلة دليل على جواز شر المريض من
الوارث عند السك اه من العصل ١٦ من تصرف المريض من بيعه الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية مثل
في مرضه فيعت لا ينتمى انهم لا ينتمى في مرضه او ينتمى في مرضه او ينتمى في مرضه او ينتمى في مرضه
ما تم من كرفا الحكم اجاب لوم يكن هالدا في مرضه او ينتمى في مرضه او ينتمى في مرضه او ينتمى في مرضه
ثمن في المشتري وان كان عليها من مستر ولا يجوز الحماة او يصح البيوع وان كانت الحماة بعين فاش
او يسير فالشترى يرم القية او يفسع البيوع لان وهما ليس بمقدم على الحماة وان لم يكن الدرس مستعفا
وحررت الحماة من الثالث سلم به المبيع بعينه كالموصية لاجنى والله اعلم (شئ) في امره اذا سئل
طال نحو من لم يصح صاحب مائة من شعير فبعض وجها حسنة مائة من شعير فبعض وجها حسنة مائة من شعير
بنية شرعية ثم ماتت عن وعن ورثة غيره فهل يكون البيوع والقبض ^{فيها} الجواب نعم والمقعد والمقاول
اذ لا يرداد مرضه في يوم مكالمه وكذلك صاحب الخرج والو ^{فيها} على جعله صاحب مائة من شعير
كالصحيح كما في فتاوى قاضية ان ود كر في واخره الفصل من فتاوى ^{فيها} مسأله اذا طلق امرأته وقد طال
ولم يصح كان بمنزلة الصحيح واما المتعدوله اوج قال في السك ان لم يكن قد علمه غيره المرض وان كان
قد علمه غيره الصحيح لان هذ من متولست بقائه و كر في امانة كذلك قال الا اذا تغير ماله فينتد
يتم من الثالث وتكلم المشاع به قال محمد سليمان كان رجل يروى ماله داوى هو بمنزلة الصحيح والاهو
بمنزلة المرض وقال ابو حنيفة الهسد وان كان رداد في يوم فهو مريض وان كان ينقص مرضه زداد
اخرى ينذر ان مات بعد ذلك سنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمريض وروى ابو نصر العراقي عن
احكامه بانه بغير ان كذب على مصطفاه كالمريض وتكلموا ايضا في رجل اذا عر القيام بماله
قال مشاع بلغ اذا عر القيام بماله حوالت سنة او كانت في البيت او اخرجه هو بمنزلة الصحيح وقال
مشاع اذا عر القيام بماله خراجا لم يعتبر مريضا وفي وصايا الخادم الصبر المقعد والمالوس

وأوفى هذا الموضع الحرب به فهي مستغناة أمامها ودلالة وفي مسائل أس يحسن قلت هل به يعني إلى الحان نصره والماسول
 الله تعالى أن يجعل أراضه على مسعد قلت بعد ذكره صفات ابن له مصارف الخراج بناء المساجد والحققة من عمل تعميرها وما هو وقف
 السلطان وأما من المال على مصعة لتسليم جازا وقف وفي معصومة أس وهيب ولو وقف السلطان من بيت المال ما صلح عت تجوز وتوس
 وحاشا السلطان لادلام الحصة لئلا يضره أن ملو لاحد من الامم أن يداول ذلك انسحت الحرام والله أعلم (مثل) فما إذا
 أسكنه من وقف وأحد من حقير حل أحقا والوقف لا يشجار وما به تعقل بحسب عليه أخرجته ولا يصح إراءه الماطر والأرا المستحق له

[illegible]

والسؤال اذا تناول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فبهي من جميع المالود كرأوا العباس الصغافى
فى أحكامه أن أصحابنا قروا التطاول بسنة وقال فيما لقده أو ألقوا ج إذا وهب فى أولها أصابه ثم مات فى
أيام تكون الهبة من الثلث لأن الهبة لم تصر عارود كرأوا صغافى فى الجامع الصغير صاحب السبل والهدى
قبل أن يصير صاحب فرائش لا يكون فى حكم المريض لأن الإنسان قبل أن يلقى من قبل مرض فإدام يخرج فى
حوائج نفسه ولم يصير صاحب فرائش لا يفتقر بضاهتها للناس عمادية من أحكام المرضى من كلب الطلاق
ملحسا أقول وكنت فى أوائل كلب الوصايا من حاشيتى وذاتى ما تصوفى للمعراج وسئل صاحب
المظلمة عن حد مرض الموت فقال كثرة فيه أقوال المشايخ واقتضانا فى ذلك على قول الفضلى وهو أن
لا يقدر أن يذهب فى حوائج نفسه من أراح الدار والمرأى لاجتهاد لعل البار لمعوا السطح ونحوه اه وهذا
الذى جرى عليه باب طلاق المريض وصحبه الزيلعى قلتوا الظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التى
طالت ولم يصف منها الموت كالقاع ونحوه وان صبره ذاق فرس ومعتصم الذهب فى حوائج فلا يخاف
ما جرى عليه أصحاب الموت والشروع هنا (سئل) فيما إذا مات من دعى وورثة تركه تسع قتل الدون
فباعها الورثة من غيره واذن القاضي والعراة من المثل وأقوا به الدون الغرامة فهل صح البيع (الجواب)
نعم (سئل) فى مريض مرض الموت باع جميع ما عليه من عقارات من أجنبي ثمن مبيعين فحس وجهه
منه بموافقة من ذلك المرض عن وورثة لم يصبروا ذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ماذ كر
وصية ويعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال فى التنوير فى كلب الوصايا اعتاته وصحاته وهبته ووقفه وصحابه
وصية فيعتبر من الثلث اه (سئل) فى المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التى تساوى ألف فرض
تضمه مائة ولا ماله حواش ما من مرض المزور وعن وورثة لم يصبروا ذلك فهل يكون محاييا بخص مائة
تنتفع المحاييا بقدر الثلث ثم يقال المشتري ما مان تبلغ الفرض الى الثلث وليس له أن يرضى من البيع شيئا وأما
أن تقس (الجواب) نعم والمسئلة بعينها للعمادية من بيع المريض (سئل) فى أمر أئمة دارى به فى
ملكها ارضوا بما بيعت نفسها شاع من جاحته ومن بطن معا لبيعها فأهل مع البيع المذكور
(الجواب) نعم كفى للعمادية باع فضولى نصف الدار المشترى كغيره يبيع بصرف لبيع الى نصفها من
حاز أحدهما مع فى النصف الذى وهب الميزور هو قول أبى يوسف وقال محمد يجوز البيع فى ربع الدار
فرض بين هدا ومن هذا الدار باع أحدنا شركين نصفها ثم يجوز البيع فى نصف الدار لأن بيع المالك أنصرف
لنصفه ما مع الفضولى أنصرف الى النصف الشائع فإذا حاز أحدهما صحته إجازة فى ربع الدار اصول
لعمادية من فى تصرفات الفضولى ونهها أيضا من الفصل فى اثنين فى مسائل شيوخهم كبره فى ثمن
قال فوجه الاول وهو بيع المبيع من أجنبي على صفى ما كان الكلى له فباع النصف أو كان يباين
شاع حدهما به فالباع جازى الواضع أجمع هكذا كذا كذا رواه شافعى كلب الشروع وجوز على
أن يبيع منهم واحد من عشرة سهم من الدار يجوز من بوعا ثمنه ويقل ثمنه ثمنى فى فتاوه من باب
لشركة الاتفاق على حواش بيع الشائع فى البحر من باب الإجرة لفائدة تحت قول المتوفى بإحاده

على الفقراء والمساكين ثم انزادوا بكراما وبعبقيا ثم ماتت طاعة حقا وعقب اولاد اهل بيته نقل فيه . ولولدها زين هوف در جهام
الوقوف عليهم لكون اولادها يسواي ولدا مشهور ورجل الماديقه من هو قرب ليعتبر انساب زان كاس عري ابرقوف عليهم آو
مخص القربى بالوقوف عليهم (أجاب) بقرا ما كانت طهوه والى محمد بن ابي عن حماد بن الوفاء العتبة ولولا لاهل آل
هوف در جهام لا يقولوا لافقه ان من ملته من عن يد ولولده صريح عن صغير فوه من آل فوه بن صراطه من اولاد
صالح بن ابي حماد بن ابي الاصم من آل اصم . كما قاله من ميثم

أولاد أولادهم على ذريت ومنسلة وعتبة ألف كرو والابائ بينهم على الفرقة الشرعية طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل الخوكم بمسند ولزوه
 كما تسمى هرلى بمثل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا مخلصون وإذا أدتمت من النسبة روايتين وحضى التناهي رواية النسل مختارا
 رواية هلال والحصاف ينقدون رفع الخلاف أم لا (أب) هذه المسئلة مشهور في غالب كتب الاوقاف مد كورة وهاروا ثمان فرواية
 هلال والحصاف ان أولاد البنات مخلصون وفي ظاهر الرواية لا مخلصون وكثيرا فتي (٢٤٧) بظاهر الرواية وكثيرا أخذ رواة هلال

[illegible]

كذلك ولا يرد فمات استأجر من الاستأجر له فلما نظر الزجر عليهم وهم طه حيث استهلك في ذلك أو غير موافق في التمسك أو أطلق ولعله
لولا حضرة ولا يملكه التمسك أقل القيمين من زجر وغير من زجر ومال الوقف فان أبي ترص إلى أنه يخص ماله كباقي وقته في مسكته تعمير المبنى
في الوقف بلاذن والله أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلو به الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا وإذا قلتم يجوز فهل إذا
أثبت رجل منهم أنه علوى يوصيه الوقف (٢٥٢) يشهد رجلين شهدا بأنه علوى لشهره عندهما بذلك ثبت نسبهم يدخل في الوقف أم لا

(أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم كالمصرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخاتمة وهو المختار فإذا أثبت رجل منهم أنه علوى يوصيه الوقف يشهد رجلين أو رجل وامرأتين ثبت نسبه ويدخل في الوقف والمصلحة صرح به في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا وإذا قلتم غير جائز هل إذا وقف خاتمة على صوفية ومات لغير وارث ورأى السلطان نصرته تعالى أن يجعلها مدرسة ويقسم لها مدرسا فأراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس واتخذ ذلك (أجاب) المصريح به في كتب أصحابنا ان الوقف على الصوفية وصوفي خاله لا يجوز كجواهر الرواية المرجوع اليها من جانب الكل قال في الخلاصة والبرازيه وكثير من الكتب أن حق القاضي الامام على السعدى لرواية من وقف الحصفاءه لا يجوز زعلي

بصلاد كذا تأنى أرضه معلوما وجوده فاشترى المبيع وقطع من أرضه بعد ما دفع بعض غنه لبايعه ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بأنه خسر فقهل لاصبر بتعاليه (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن البايع ولا عبرة بتعاليه المذكور لأن بيع ماله غائب إذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كافي شرح المجمع المسكوع الخاتمة وكذا في شرح التتو ولعل من البيع الخامس (سئل) في رجل باع عدة الأجاث حال كونه باع موصوطة به ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لأنه يبيع معدوم (سئل) فيما إذا كان له باع دار معلوم قبضه من عمرو بيعا تاما شرعيا بن معلوم هو عن المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمرو والمشتري أنه ان دفع له في ذلك المثل بغيره كذا يمكن بيعه مردودا عليه ومغلا فيه وان لم يدفع له في ذلك يمكن لاحقه في بيعه وموت المذوق لم يدفع بذلك لعمر ومات عمرو وعن ورثة باعوا المبيع من بكر وطلوه منه فقام زيد يكلف بكر إذا المبيع له بالثمن متسكبا لاشهاد المذكور فقهل ليس له بذلك (الجواب) حيث كان البيع بين المثل والاشهاد المذكور بعد البيع المزبور فهو وعدهن المشتري فلا يصح على رده والمصلحة في الخبرية من البيع ومثله في الترانى والبرازيه (سئل) فيما إذا كان له زرع فلاحا بها تها من أنصبا بن معلوم به عن فاحش وأطلقت البيع ولم تدكر الوفاء الآن المشتري عهد اليها بعد البيع لدى بيعة شرعياتها أو ذوقه لم يثقل غنه فسخ معها البيع ثم مات عن ورثة قبل إيفائها به مثل الخن وتر يد فاعال ورثة مثل الثمن واستردوا مبيعها بعد موتها كذا قالوا به الشرعي ففسل لهذا (الجواب) نعم ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الزرع في جميع الأحكام على ما عليه الأكثر كافي الخبرية والحالوية الزاهدي وهو الصحيح كفي جواهر الفتاوى وقد بسط البرازيه في نفسه القول إلى أن قال وأما من المشتري وهما مورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اهـ (سئل) فيما إذا كان زبيل معلوم من الهراهم ببيعة موصوطة به عمرو مائة ثمن معلوم وهلكت عند البائع قبل تسليمها للمشتري باقية مساوية فكذلك الحكم (الجواب) يبطل لبيع ماله كمال القبض ولا يلزم زيد الثمن ولا مطالبة عمرو بدنيه والمصلحة في البرازيه (سئل) فيما لو اشترى ساروب رجل قبضه قبضه وهالك فعلى من يث (الجواب) يثبت من ماله المشتري لأن الموصوطة قبضه بأمه قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع (سئل) في صبي باع شاة لم يقل إلى بالغ ولا تن قال إلى حين البرم لم يكن بالغ فهل يصدق (الجواب) نعم وفي متفرقات يسوع الشجرة صبي باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم يكن بالغان قال في رقت يطلع له في ذلك الوقت لم يفت إلى حيود موقوتنا ثم اشترى ستة وهذا قد أقرى وهو انه يشترط به بدو لوقه اثنا عشر سنة ثم لا يكون بحال لا يحتمل ماله أحكام الصغار للأمر وشي في مسائل البدوع ادعى الأثراني الصغير وأبكر المقر به فاقول لمقر لا سده إلى حله معهودا من مائة الفصل القولين في الإقرار الذي عليه جاء بخط البراءة فقل للمدعى كنت مبيع وقت الإبراء والقول له أنه أنه أنه مائة مائة الفضايل القولين في الدعوى صبي باع واشترى وقال أنا باع وهو أناني عشرة سنة ثم لم تستطع بالغ لم يثبت في قوله ولو كان ابراهيم إحدى عشرة سنة ثم قال لم تستطع باع مدعى جامع الفتاوى يسوع (سئل) فيما إذا كان لصغار

الصوفية والعميان فرجع الكل إليه اهـ فإذا علم ذلك علم أن السلطان ان يجعلها مدرسة ويقسم مدرسا ولا يبيع منعه عن التدريس وقد ما هو د كور حيث لا مانع من مواقع الشرع الشريف أدوليتها والحوال هذه قطعا للسلطان كجواهر تظاهر والله أعلم (سئل) في متول على زوا به ادعى حصتي عقار يدرس جلي ثم وقع على مصالح الرواية من قبل عم المدعى عليه وأتى بكتاب وقف يطق ذلك من جعل به مالا (أجاب) لا يعنى يجوز كتاب الوقف ولا يثبت اليه لأن جميع الشرع مائة ثلاثة الدسوال لا يقر ولا ينكول ولا يقضي إلا على مائة مائة مائة أعلم (سئل) في وقف شاذ ريع دين صرف إلى مستحقين من خطباء أو متقوذين وشعاليين وبرانيين

نصف الصوفية والعميان فرجع الكل إليه اهـ فإذا علم ذلك علم أن السلطان ان يجعلها مدرسة ويقسم مدرسا ولا يبيع منعه عن التدريس وقد ما هو د كور حيث لا مانع من مواقع الشرع الشريف أدوليتها والحوال هذه قطعا للسلطان كجواهر تظاهر والله أعلم (سئل) في متول على زوا به ادعى حصتي عقار يدرس جلي ثم وقع على مصالح الرواية من قبل عم المدعى عليه وأتى بكتاب وقف يطق ذلك من جعل به مالا (أجاب) لا يعنى يجوز كتاب الوقف ولا يثبت اليه لأن جميع الشرع مائة ثلاثة الدسوال لا يقر ولا ينكول ولا يقضي إلا على مائة مائة مائة أعلم (سئل) في وقف شاذ ريع دين صرف إلى مستحقين من خطباء أو متقوذين وشعاليين وبرانيين

وتنوب ويظهر ذلك فهل يقدم أمدهم في الصرف أم هم فيسوا (أجاب) الذي تنوب من كلام صاحب العروة لا من الحاوي القدسي ان الذي يبداه بعد العارضا هو أقرب إلى العارضا واعم فالمصلحة كلامه للسجد والمدرس المدرسو ينبغي الخاف المؤذين بالامام وكذا المختلف لكثرة الاحتياج اليه كفي الاشياء والخفيض ملحق بالامام بل هو امام الجماعة قال في البحر السراج بكسر السين أي القنديل وسر دمع و بها والبساط بكسر الباء أي الحصى ويلحق بهما علم خلفه وهو الوفا والفرش وتعبيره (٢٥٢) يتم دون الواو يدل على انهم مؤرخون

عن الامام والمدرس وديه
تقديم المدرس انما يكون
بشرط ملازمته للمدرسة
للتدريس الايام المشروطة
في كل جمعة وانما قال للمدرسة
لان مدرستها انما تطلعت
بمختلف مدرس الجامع
اه ومن رام ان يذبح
الى البحر والله اعلم (سئل)
في مسنده له امام ونحيط
ومؤذن هل تقدم في
الصرف بعضهم على بعض
أم هم متساوون (أجاب)
الامام والخطيب والمؤذنون
سواء في التدريس لامتياز
لاحدهم على الآخر والله
اعلم (سئل) في مسنده
خطيب وامام ومؤذن
وتقدم امهم في صرف
الهوقة واذا صرف المطر
الى المؤذن وبوجه الامام
والخطيب هل هو محتسب أو
مصيب (أجاب) ان لم يصب
وضع لوتف فكل ما شمر
له وارضاة يقدم الا لانه
لا يفي في صرف على الخدم
واضرما كمنه في الاشياء
تتلعن الحاوي القدسي
قول علم في ذلك الاشبه
ولا جواب أن المسرفي

نصف عاوا بريقته في ملك ايهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا لانفقوا يريدوا وهم يسع جميع
العلو بن المثل فهل ذلك راجع لهذه (الجواب) نعم وفي الحاشية يسع الايمان ظله من الاجني على
ثلاثة اوجه لان الايمان عدل أومستور أو فاسد في الوجهين الاولين يجوز عقده ولو عتقوا وبسيرة الغني فلا
يكون لاطل انفس بعد البلوغ لان الاب شفقتا وفاة ولا معارضة فالظاهر أن ما شرته على الحرية
فتنته فلا يؤدي الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ ضامعه والاتفاق عليه هو نفقة له في ذمته صدق
بينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار الا بان يكون بضعه القيمة لمعارضة الفساد ظاهر الشبهة فالحال
تظهر الحرية لا ينفذ فالصغير تنقضه بعد السلو وهو المختار وتعلم مسائل يسع الاب في أدب الامام ساهم من
البيع الاب المخر المفسد المتلف اذ باع أو شال هذه الصغير وانفق عنها على نفسه اماميه فاشترى ثمنه أصل
الولاية ولكن من الواجب أن لا يقع الثمن اليسير بترفعه القاضي من يدو بسلمه الى ثقة ببقته بالمعروف
جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيع ولكن في الفصولين وغيره ما يخالفه من أن يسع الاب عقار
الصغير اذا كان مفسدا لا يجوز الا بضعه القيمة اللهم الا أن يجعل على الضعفتا مل (أقول) ههنا روايات
نص عليها في أحكام الصغار فلا ستروشني وقد رأيت الفتوى على الثانية أي المذ كورة في الفصولين وغيره
وقال العلامة الكواكبي في شرحه من منظومته والحاصل على ما عليه الفتوى أن الاب اذا باع عقار الصغير
بمثل القيمة أو بشئ يسير يجوز له وجمو هذا عند الناس أومستور واولو مفسد لا بضعه القيمة والوصي في
بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيعه الا بضعه القيمة أو لحاجة الصغير أو ولد الاب وفي العروض حكم
الاب والوصي واحد فلو باع الاب والوصي عرض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد الشروط
الثلاثة اه والفهم من عامتها راتم من الاب ولو غير مفسد لا يحتاج بيعه عقار الصغير الى مسوغات
المسوغات كزوجه في بيع الوصي ونقل المجرى عن الخافى التسوية بينهما في اشتراط المسوغات
المذ كورة وبه نظرنا لثقلنا بفهم من كلامهم كآري الا أن يوجد نقل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل
وايه اعلم (سئل) فيما اذا كان له ثمن وصي شرى وحصة قليلة منه لومة تناهت عن ساهم كان له لوجهما فبته
في ملك اخوته فباعه اوصيه المذ كور من اخوته بشئ معلوم من الدراهم قبض من المشتري لدى قاض شرى
ثبت عليه بالبينات لشرعية الحلف والمصلحة في البيع الزور وان الثمن المروى هو ثمن المثل وعندهم انقاع
لثمنه بالبيع وحكم القاضي بضعه البيع المذ كور فهل صحت ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان
لرئيس ابن كريمة ابن صغير فقال بضع الصغير ثمان كذا انشئ قدره كذا او قبل للصغير بواحد مائة ورق
الحبس حتى مات الرئيس من مرضه المذ كور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) حيث يقبل بواحد
يكون البيع غير صحيح والله اعلم الولاية فيما عدا الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصيه ثم الاب ثم الى
وصيه ثم القاضي الخ تور (سئل) في بيع المأجور هل يكون موقوفة على اجرة المنة حر أو مضمومة الاجرة
(الجواب) نعم يتوقف البيع على اجرة المستأجر في اعم الروايات وان لم يجز الاستأجر حتى انخفضت لاجرة
بذل البيع كذا في الخ بقية غيرها (سئل) في رجل رهن داره للموتمة لم يدبرها ثريا مسلما ثريا عا من

تخصصه ما دفع للمؤذن وحوال الامام والخطيب محظي غير مصيب وانه اعلم (سئل) هل لقاضي أن يترخصه في اية كاله في وقت
مدرسة غير شرط الواض أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يقرر وطيفة كذا في الوقت غير شرط الواض ولا يحل له ان يعرضه
الوقت كفي التوائد ان يشق وانه اعلم (سئل) في رجل وقف وادته على ذمة ووم يتر يوم سلمه الى اثنين حتى مات على يد احداهما
لحق وجهه الموتة أم لا (أجاب) نعم لقاضي ان يقول لوقف الحال قد وقع بمكة فوض وجهه شر من تقدم دعوى جهه
شرية على مال البعض الاصحاب أو وجوده منى على جميع امة ميتة نحو قوله ان عجمي هو ارحا بسبب انصافه اليكم هو ضروريته

(سئل) في رجل وقع على نفسه مديونية ثم منعه على أولاده لمصلحة المرحوم من الاستدانة وهو له واحد البكر ثم واحد وسعد الدين جميع الوقت بينهم بالسوية لانه لا أحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم وسأهم وبعضهم أبدأ ما هو أو دأما ما هو أفضل يدخل أولاد البنات في هذا الوقت أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أشاء الله فالهم قال في الخلاصة والبراز به ولو قال على أولادهم وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك كله لهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت اه وهذا الخلاف فيه أما إذا

أضافه إليه بان قال على أولادى وأولاد أولادى وأولادى وبولدى وبصيفة البيع والأفراد في دخولهم وعدمه الخلاف المنهور المعلوم في كتب أعياننا واثق أعلم (سئل) في امرأة رقت مالا على القراء وسعت ناظرية تعرف في المال وراج ويصرف من الربح القراء على موجب ما صحت الوقف في شرط وقتها ثم بعد مدة خضع من مال الوقف شرط في زمن قناره السابقة وصارت في ذات القراء على حكم التوزيع فيهن شرط في الأثر أن تحسب في وقت تمامها على حكمها أنت في الوقف في شرط وقفها ولا يدخل مع التوزيع في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع التوزيع في التوزيع بل قد مر بقراء بصرف المبيعة تمامها حيث كان في مقابلة بماله وكون قدر آخره ثم ما ينسب وزرع في التوزيع وقد نقل في الأشباه عن الجمهور استواء المستحقين عند الشئ وفيه خلاف

بكر بدون إذن المرحوم كيف الحكم (الجواب) يكون البيع موقوفا على إجازة المرحوم أو قضاء الدين أو الإبرامه بيع المرحوم غير نافذ في حق المرحوم وليس للراهن والمرحوم حق الفسخ كالمتاجر ويقتضى بان بيع المتاجر والمرحوم صحيح كغير نافذ في بعض المواضع أنه قد سوغ معناه أنه غير نافذ في حق المتاجر والمرحوم لا يزم في حق البائع حتى إذا قضى الدين أو تمت الأجرة تزم البيع بزيادة من الصرف في أول المتفرقات (سئل) فيما إذا كان لا يدعرا عن غيب قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف جار مشداه في تصرفه فباع ربع القراس من هند وربع لها عن ربع المسدود صدق وتولى الوقف على الفراغ ثم وضع زيد بعه على الجميع وتصرف بغيره ولم يدفع لها شيئا وامتنع من تسليم المبيع لها بدون وجه شرعي فهل يقع من معارضتها وبؤس بسلطتها المبيع ويؤتمل ما تصرف به من الغيب حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم (أقول) قدم المؤلف عن العمادة أنه لو كان الزرع كله فباع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدر كاجاز والأفلاخ وعلمته ولم الضرر كحصر وقتنا ان القراء ان القراس كالبناء وأن الضرر يزول بالاجبار والفرغ (سئل) فيما إذا اشترى زيدا في عشر شاشان عمرو بنين معلوم من الدراهم وقبضها ثم باعها من بكر بنين معلوم وقبضها بكر ثم باعها من عمرو وصاحبها بنين معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البياعات الزرورة صحيحة (الجواب) نعم وفي الأصل في آخر باب العيب شرى ما باع باقل مما باع من الذي اشتراه أو من ورده قبل تقاضى ثمن نفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بماله ثم يؤول بقص بعيب والن الثاني من جنس الأول وكانت هو ما باع بدينه سنة ثم اشتراه بثمنه في وقتها فباع بالدراهم فاشترى بالدينار فحصر استحب ناوذا انقل الى آخره ببيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل بأقل مما جاز ولو اشترى بأكثر من الثمن الأول ثمن القرضين أو بعده به اه خلاصه من الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان يبيع مسك في أرضه وقبضه من بعض الغرس بغير ملكه فباع القراس والأرض معا من عمرو بنين معلوم من الدراهم فهل البيع في القراس حصته من ثمن دون الأرض (الجواب) حيث علم الملك وهو القراس المذكور إلى الوقف وهي الأرض المذكورة يصح بيع القراس دون الأرض فكأنه كان غيره (سئل) فيما إذا قبض زيد من عمرو ومبايعه لومان الدراهم وعده أن يعطيه فقلنا بالسعر الواقع ثم أرسله لظننا بالسعر الواقع يوم الأرسال وكان السعر معلوما ومضت مدة تغلاسر القطن فيها بعد ما تعاسا وتسا قضا على غن القطن بالسعر الواقع وأولاد الاستدانة يبيعها بغيره ويبيع من الدراهم فيسكنه الحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت هذا من التوافق على السعر الواقع ليس بذلك (الجواب) نعم كقوله في الترتيب الثاني والخبر الرمى وصرح به في مجمع الفتاوى والنجي مغزى إلى النصاب (سئل) فيما إذا استدان جاعل من ريع بيعه لومان الدراهم ثم دفعه له بعض ذلك المبلغ ودفع له قدر ما لومان الدراهم فباعها أقل من الباقى بعد ذلك الوقت لعموم بينهم وتصرف بالحطبة طالعهم بقتيلفة وامتنع من احتساب الحطبة من أصل الدين وانما أنه قد بر صرعه عليهم مدة فكيف الحكم (الجواب) تكون الحطبة المذكورة يباع بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فيحسب بغيره الواقع لئلا كوز من أصل الدين كفي المحبى والقبية

مذمومة ورجع اليه فيقول له ما قتبته وانه اعلم (سئل) في واقف وقف على ولده أحد ورجل الدين ثم على ولده جميع الوقت بينهم بالسوية لانه لا أحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم وسأهم وبعضهم أبدأ ما هو أو دأما ما هو أفضل يدخل أولاد البنات في هذا الوقت أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أشاء الله فالهم قال في الخلاصة والبراز به ولو قال على أولادهم وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك كله لهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت اه وهذا الخلاف فيه أما إذا

مالا يقتضي بالشرط انما تكون حيث كانوا من اهل الوقت وانظر آيات السبق لوران وجلا وقت حليته على الاولاد ثم على الاولاد هو منه وعقبه
 ذكر اواني للذ كرمثل حقا الاثني عشر على اثنى عشر وفيه من ولدنا واصل عادما كمن جاز باعليه على ولده ثم على والده ثم على نفسه على الغريضة
 الشريفة على اثنى عشر وفيه من غير نسل (٢٥٦) علما كان جاز باعليه على من في درجته من الوقت يقدم القرب فالقرب اليه يستوي

الاخ الشريف والاخ من
 الابناء الى اخر ما ذكر والمراد
 من اهل الوقت من له حق ما
 خلا وما لا وقد احتجنا
 بقولنا من اهل الوقت عن
 ال رواية التي لا تدخل اولاد
 البنات وان صرح كثير
 بدخولهم اذا ذكروا بصفة
 الجمع متافين الى نفس
 الواقف لاني الاولاد كالحنا
 ويدخل البطن الرابع وان
 لم يذكر كراحتنا ووجه
 الاستحسان فيه انه قال
 على اولادهم فقد ذكر
 اولادهم على العموم بصفة
 الجمع فيقع ذلك على البطن
 كلها فيدخل فيه اولاد
 البنات لانه قال على اولادهم
 واولاد البنات من اولادهم
 ذكره في ائتم الوصالي في
 المسئلة التي بين اي
 ماره وانما اطلق في ذلك
 ذكره لانه في دخول
 اولاد البنات في الوقت على
 الاولاد واولاد الاولاد
 اعم (سئل) في واقف وقف
 وقف في محتسب ما قسمته على
 اولاده واولاد اولادهم ثم
 ثم ما تيسر او ما تعاقبوا
 وحل احوالهم ولا تنقطع
 هل يكون الوقت سوية بين

وقال محمد بن الحسن ويقض البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد
 قبض الثمن اذ قبض قبضه بنفسه المقدم لا كـ وقوله ثم احتجنا أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط
 اه فعلم ان قول الهادي فان هلك المبيع راجع الى قوله وان احتجنا في الاصل الجدل الى ما ذكره قبل ذلك
 من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان احتجنا في الاصل الجدل الى ما ذكره قبل ذلك
 القول للمعكر اوفي الثمن بعد هلاك المبيع امر محمد بن الحسن في قيمته وجعل القول للمشتري
 اه قوله اوفي الثمن أي لو احتجنا في قدر الثمن كافي شرعا لابن مك وقوله كان القول للمعكر صريح
 في أن القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكر وذ كرفي البصر عن النهاية أن التقيد ببعض
 الثمن اتفاقا اذا اختلف في قبض كـ كذلك وانما لم يذكر كراحتنا لأنه مفروغ عنه بمقتضى سائر القواعد
 اه (سئل) في رجل باع من زيد بضائع معلومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على المشتري الى أجل
 معلوم وقسطا بانيه أساطم معلومة بثمن البائع في أنما عدا التاجيل والتقسيط فهل يبقى كذلك ولا
 يحل الثمن بوجهه وأجله هذه (الجواب) يجوز البائع لأجل الثمن المرجل ويجوز للمشتري يحل كافي
 البرازيه والاشباه (سئل) في اشجار جارية في ملكي بدوني مساقعة ومنه الوجه الشرعي فباعها بدوي
 مثمرة من بكر فهل يكون البيع موقفا على اسائة عود (الجواب) نعم كافي النخبة (سئل) في أحد النابئين
 اد باع نصيب من الدين الذي على زيد من ثمنه فهل البيع غير صحيح (الجواب) نعم كافي الاشياء من القول
 في الدين وأقبحه للمهنداري (سئل) اذا نفع عقد البيع بعد موت البائع لنفسه وكان المشتري أقبضه
 الثمن وعلى البائع دون الجماعة وتر كملنا في جميع دونه فكيف الحكم (الجواب) يكون المشتري أحق
 بمال المبيع من سائر الغرماء كلهم كذا في الحر وأقبحه للمهنداري (سئل) في فرس مشتركة بين زيد
 وعمر ونصفين وهي عند زيد وفي نوبته باذن شريكه فباع زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض غنما كانت
 عند زيد وعمر وعمر وأتاه الرجوع عليه بيمينته منها فهل يملك ذلك (الجواب) نعم لان هلاك المبيع
 بالاشجار الشرط في هذا البائع يملك البيع كافي البرازيه وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة
 على أنها تحلب كذا طرا فهل يكون البيع فاسدا (الجواب) نعم كافي الخاتبة (سئل) في رجل باع غراس
 كرمه للمرحوم المبيع من آخر فهل لا يدخل الترقى المبيع (الجواب) نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة
 والسلام الترقى البائع الآن بشرطه الميتاع والمسئلة في التتوير (سئل) فيما اذا فالرجل يبت دارا من ابني
 العاتب ثم يبعها للمبيع بعد موت أبيه فهل يكون البيع المزور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال يبت
 عدي هذان فلان الغائب بكذا ولغة المرفقيل لا يصح بالاجماع كذا في المبيع وغيره فكيف بعد موت أبيه
 فالبيع المزور غير متعقد (سئل) فيما اذا كان لي بقدر من القلي موضوع في بيت من قرية فباعته بمجرو
 على أنه أو بعهته فتنقل كل قطار بكذا فذهب عمر وقبض المبيع فوجد ماتي فتنقل لا غير بعد ما دفع عن
 الكل لريو يريد أخذ الأقل بمحض من الثمن ومطالبة البائع بغير الباقي فهل له ذلك (الجواب) نعم وان باع
 صبرة على أنها مائة فقبض بمائة درهم وهي أقل أرا كثر أخذ المشتري الأقل بمحض ما شاء وأفسح لتفرق

الذكر والاباء أم لا (أجب) نعم يكون بينهم كصحة هلال ومن لا خسر وفر اجعها من شئت والله
 أعلم (سئل) في واقف شرط في وقت ما ميعن على مسجد الفسلاف والنظر والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم بعد علمه تفرغوا رغوت شاء من
 بعده لار شدة لا رشد من ذرية عتقه فان لم يكن منهم وشد أو تفرغوا كان النظر في ذلك والولاية عليهم ان يكون نائب
 ار شدة بشرط بقرة المحروست شرط ان مات بعد المصروف غريب المسكن كان مصر وقدر يصلي الفقراء والمساكين أيضا كانوا أو انما
 وجدوا لانه لا يقرض الرجال ذو ذرية عتقه دون التساوي السعيد وذو فقر والناس عنه فلا يصلي فيه وتعدو المصروف عا نظرا به

الصفة

فما حصل عنهم ولو أقل قليل يصرف الى المرفوع وناقى أو بابا الشعائر أم كتب الحلال (أجاب) حيث لم يعمل فعدوا كأن الواقف يصرف لهم
ينظر الى ما كان معهودا من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فينبى على ذلك أن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على
موافقة شرط الواقف وهو المقتنون بحال المسلمين فعمل على ذلك وحيث لم يعمل ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي
فالواجب أن يحرق مثلهم وعتق عنهم الزوايد على أجرة المثل هذا ان عاوا وان لم يعملوا لا يستحقون أحوات نصيبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر
ان كان المعهود انهم لا يعملون الا بالبحر (٢٥٨) المثل فلهم أحوه المثل لان المعروف كالشرط والا فلا شئ لهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف

وجعل طاحونة على نفسه
ثم بنى بعده على ولده لصلبه
البرهاني ابراهيم ثم بنى
ابراهيم على اولاده ثم على
اولاد اولاده ثم على انسابه
وأعقبه على الفرصة
الشريعة لئلا كثر مثل هذا
الاثنين يستل به الواحد
منهم اذا انفرد ويترتب فيه
الانسان فأقروهما فان مات
ابراهيم ولم يعقب أو أعقب
وانقرضوا عاد ذلك وقفا
شرعا على من يوجد من
انحواه لا يمد كرا كان
أو أتى ذكورا كانوا أو أنثى
ينهم على الفرصة الشريعة
على الحكم المعين فيه علاه
فإذا انقرضوا باجههم
وأبدهم الموت عن آخرهم
عاد ذلك وقفا على الزاوية
الكاننة بباطن دمشق
المعروفة بانشاء الواقف
وعلى سائر مصارفها الشريعة
فإذا تعذر فعل الفقراء
والمساكين المسلمين فإن
أمكن الصعودا وشرط
القدر لنفسه من بعده
نولده ابراهيم المذكور ثم
للاشد فالأشد من ذرية

زوجها الاناثي حصتها وسلامتها ثم بعد شهر مرضت المرأة وباعة فماتت فثلاث كرم وجنينة أرضا وغراسا
وثلاث بيت بالوجه الشرعي وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثة غنم بها فاهل لارثها والبسع المزبور
صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في بيع الخير بتوفى البدائع من العدة (سئل) في رجل باع أرضا لجنته من
آخر بن معلوم من الغرامهم وقبائنه لم ينصوا على محسن البيع فهل يدخل البناء في بيع الأرض بلاذ كرم
(الجواب) نعم كما نص عليه في الكنز وغيره (سئل) في رجل باع دارا من آخر بن معلوم وابن البائع حاضر
يعلم بالبيع ثمان البائع فدعى ابنه أن الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) حيث
باع وابنه حاضر يعلم بالبيع لا سمع دعوى الابن والمسئلة في التور بمن شق الوصايا مثله في المثلث والكنز وأفتى
به الرمي (سئل) فيما اذا كان يدق طعم مع فباع منه عشرين غير معلومة ولا معدة فهل يكون البيع غير
صحيح (الجواب) نعم كصرح بذلك في بيع العصر (سئل) في رجل اشترى من آخر فباع على أنها حامل
فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم ما عاها على أنها حامل فالبيع فاسد كأي الخانة
وعبارتها في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لان الولد يادعوه وبأنها
موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز اه ومثله في البراءة يتوافتى بذلك القرامشي وسئل قارئ الهداية
رحمة الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت بعدا فأجاب يستحق البائع فان حالف برى وان نكل
ردت عليه (سئل) في رجل اشترى من آخر مقدار اعمال وامان القطن بثمن معلوم من الغرامهم فقبضه المشتري
ومات مقلد قبل نقدا بن والقطن موجود عنده فهل يكون البائع أسوة للغرام (الجواب) نعم كأي آخر
بيع التتويرو وغيره (سئل) فيما اذا كان زيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عمرو بن معلوم
وفي داخل حدود الكرم ثلاثة نخار غير جبره اكرم موضوعه فباعها لآخر بن زعم البائع ثم لم يدخل في بيع
الكرم لعدم كرها فهل يدخل الاشجار في بيع الكرم وان لم يذكر (الجواب) نعم قال في التتويرو يدخل
الاشجار في بيع الأرض بلاذ كرم (سئل) في رجل باع آخر غرة خيار برز ألقاه دون الاكثر فهل يكون
البيع غير جائز (الجواب) نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقله في المنع (سئل) فبين باع
بلطاموس وهو شاة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم يبيع جلد الحويان وهو شاة كأي البحر والعلاف
من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا كان لجنه عشرين مشتركين بينهم بدون الخطط والاختلاط فباع
بعضهم حصته موصفا بشره من أخيه بدون انهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا
في حصته دون حصته كرامة (الجواب) حيث كرم مشترك كأيهم وما كرمه بطريق الاشتراك لا الخطط
والاختلاط يكون ان يسم لجنه في حصته البائع حصته دون حصته كرامة والله سبحانه وتعالى أعلم لان
المشترك في الابتداء كمنه اشتريه كرم كل حصته مشتركة بينهم بخلاف الخطط والاختلاط فان كل حصة
موجودة لا تخوف اذا باع حصته لا حتى لا يقدر على سلجه الاغسلط بمصيب الشر يفتوقف على اذنه ببحر
من كتاب الشريعة مخصصا (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصة معلومة بمن معلوم واكمله الكيال

فهل
ابراهيم ونسبه وعقبه ثم لحكم المسلمين وكتب بذلك ونسبه طاعة ذلك ثم مات الواقف ومات الله ابراهيم بعده ولم يعقب
ووجد لاراهيم اخوة لابنته والواقف ثم اقترضا عن آخرهم وله اولاد واولاد اولاده فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المرفوعة
خوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من اولاد الاخوة ودرتهم أم لا (أجاب) لا العرب الى غرض الواقف انتقله الى اولاد اخوة ابراهيم
لامرر الاول الاثرية الى عرض الواقف كدعواته وان شاقه على الحكم اليه بن أعده فله عرقه بالآدم وذلك للعموم والاعتبار اعموم اللفظ
والإلماع في عا حرمه حتى لا يترجمه موصوفا له اذ ذكره في ذنابه في العناية شرح ابيه في كذب الصلح عند قوله والصلح صحيح

في هذا الوقت عرضنا اجتماع شرائع الطهارة القامضي لا يفيض به على الناس في كثير من جوانبه فاطبوا له وجوب الوضوء له كالحل اجتماع شرائع فعملين الناس
وبين الله تعالى أم الحالك لم يفتأ فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدح ومدق عليه كما ذكر في محله وأما مصداق الفرض الغن أصله بمعنى جواز
الاعتناء عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض أهل الفرض من المتأخرين حاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وإن أمسه
أنه عزل نفسه عنها ووقفها للغيره وبعض فصيح العزلة وبطل ما سواه وأما فخر القاضى العزلة وله فمما لا يمانع في محنت هذا هو المحرر في هذه
المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل زلزال آخر (٢٦٠) عن غليظة معلومة فتبين أن ليس عليه تلك الواجبات فيلزم أن لا يخرج من رجوع المبلغ الذي

أحدهما أن هذا الأمر أهزل وتلجأ وتؤدي الاستزاع حذفا لقول المذبي الجدوى على الاستزاع بينة من الثامن
من يوع التزاع خاتبة (سئل) فيما إذا كان زيدا يبيع لهامه فباع القرس من رجل بثلثي معلوم ولم يأت
بالمهر لحل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الام إلى موضع البيع لا يدخل
المهر كصح بذلك في البحر وفصل في الناقدون في مكة وكفى في الآيات والجهل بالبقرة والجل للشاة
ذهب به مع الام إلى موضع البيع دخل فيه المهر والعرف والا فلا بحر من فصل ما يدخل في البيع تبعا وقه
وقر في القلهرية فقال إن الحمل يدخل والحش لا يدخل لأن البقرة لا ينتفع بها إلا بالجل ولا كذلك
الانان اه (أقول) قال الأمير الرمي في حاشيته على البحر قوله أن ذهب به مع الام إلى هذا صرح في أن الام
لو كانت غائبة وهي ولدها وباعها سائكا عنه لا يدخل لعدم الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى فقاتل
اه (سئل) في رجل باع غرزة كرمه البارزة من زيدا فقال زيدا ما يخصر فقال البائع به فان خسرت فعلى
فباعها وزعم أنه خسروا فمات المبتاع فهل لا يلزمه (الجواب) نعم قال المشتري أنه يخصر فيه فقال البائع
بعدمه خسروا فعلى فباع لا يلزمه شيء ترازية من نوع الأقالبة (سئل) في رجل اشترى من آخر زيدا معلوم
الوزن من الحر بثلثي معلوم ثم جاءه بوزنه بنصف وزنه وأرأه بحضور البائع وأرأه بقبض جميع
البيع الذي بينه وبينه ومضت منه ثم ادعى أنه نقص كذا ادراه فمهل لا تسع دعواه بعد إقراره المزبور
(الجواب) نعم قال في التهر من خيار اللعب القول في مقدار المقبوض من البيع فقباض لأنه المنكر إلى أن
قال وتكمل كلامه لو قال المشتري بعد قبض المبيع موز ونا وجده ناقصا إذا سبق منه إقراره بقبض
مقدار معين كفي صلح الخلاصة اه وفيه في البحر بأبسط عبارة قوله أفتى علامه فاسطين الشيخ خسر
الدين (سئل) فيما إذا باععت عبدا بعتا بعتا الباعة استعنته معلومة فمن معلوم من الدراهم مؤجل إلى أجل
معيّن ولم يمتدد فبطل أداء الدين منه وأرضه ورثة ورثته فهل يحل الدين من ثمنه أو يقدم على الأرض
(الجواب) نعم في النزاع يجوز للبائع لأجل أن المؤجل وجوب المشتري يحل (سئل) في الآخر إذا باع
بالإجماع المعروف منه هل يكون بيعه صحيحا معتمرا (الجواب) إجماع الآخر من حيث كرمه يعتبر كمرحوبه
والمسئلة في حق الفراض من التور والنفق والكسرة والاشارة من أحكام الأشارة (سئل) فيما إذا كان
زيدا يبيع بقول مخروعة فباعها من عمرو فمن معلوم أن أبي بكر كالي الإدارة فهل يكون البيع المزبور
غير جائز (الجواب) نعم ما زرعه وهو قتل على أن يقطعه أو يرسل دابته فيسجل البيع وإن باعه على أن
يركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول خاتبة من فصل بيع الثمار والزروع (سئل) في امرأة
باعت لابنها البالغ أرضا مساهلة ممراس وسكت عن ذكرها فمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب)
نعم ولو باعها شأ وقال يبتك بغيري أو قال يبتك على أثنائي له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر
التمن كان فاسدا كفي قاضية في البيع الباطل (سئل) فيما إذا كان زيدا يبيع من الوراء الباطس
موضوع عند عمرو في مخزنه على سبيل الأمانة فباعه من عمرو على أنه كذا ففطران فزعم عمرو فوجه ناقصا

الظهور خاصة الذي كرم مثل خط الاثنين طبقة بعد صفة ونسلا بعد نسل وعلى انما نوبت الى وجبتا تنقل
 قصبه بلان فوجد من اولاد الواعفة فلم يوجد من اولاد اولاد وعلى ان من توفي منهم انتقل نصيبه لم يوجد من اولاد هان لم يكن
 نه ذلك الاولاد اولاد هان منهم من مات فلم يوجد من احد من اخوانه الماشركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا نور الطبقات الى
 الواقف وعلى ان من مات من اولاد الواعفة ونسبهم من اولاد الظهور قل دخول في هذا الوقف واستحقاقه قلش من منافق ومزك ولدا واولاد
 او اسئل من ذاك من اولاد الظهور الى الوقف فله من كمال التوقير ولا استحقاق ذلك ويعتبه من تركه من الظهور مقامه واستحقاقه

ما كان أصله يستحق كل جباوي الله من ماله من أهل طبقة مستور به وانتقل أصيبل من قومه من ظهر ووال الوقت إلى القراض أحسن
 تلك الطبقة المستورة وكان قد انتقل إلى من هو أسفل منها استحقاق من ماله قبله بالفاضل وأستحقاق نازل سلع وجود أعلى منه فنشئت القسمة
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقت بين وحيدين أهل الطبقة التالية تلك الطبقة المستورة بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان فأنتم
 يوجد أحد من أولاد الوقت وزوجته بعد مصرف ذلك الثمن ويوجد من البطون من ذلك ثم من بعدهم وأولادهم وذريتهم ونسلهم على
 أن شرط والتربيب المشر وحك آلاءه فأن لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا (٢٦١) كان ذلك مصروفاً إلى ماض من جهة

البرالمصلة فأنحصر الوقت في
 الواقف ثم مات الواقف عن
 ابنه استبقوا عن ابنه
 بدو القسمة ثم ماتت بنته
 المذكورة عن ابنها محمود
 وأنحصر الوقت في بدو القسمة
 المذكورة ولا شيء لمحمود
 لكونه من أولاد البطون
 ثم مات بدو القسمة المذكورة
 عن بنتها عاتقة وأنحصر
 الوقت فيها ماتت عاتقة
 المعينة عن ابنها ساجد
 وعن ابنها قاسية بذخ من
 الدين وانقرضت أولاد
 المذكورة وعن موت عاتقة
 المضرورة ووجد أولاد
 البطون من اثنين من عادة
 المذكورة ابنها سليمان
 وبنتها باقية أنزور وعن
 ستة أنزورة ابنها محمود
 المذكور ثم مات محمود
 المذكور قبل استحقاقه عن
 بنته خليل وعن بنته عاتقة
 ثم مات خليل أنزور قبل
 استحقاقه عن أولاد
 ذكر وهو أحمد ومحمود
 وزين بدر وعبد الرحمن
 ثم مات عبد الرحمن المذكور
 قبل استحقاقه عن بنته

عسا قال زيد والحال أن عمر لم يقر وقت الشرائه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون
 القول قول عمرو وبينه (الجواب) حيث قال لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد انقضى لقبوض القول
 قوله لأنه قابض إذا لم يعلم أنه انتزعه من المهر أو لم يكن النقصان مما يجري بين الزوجين كما حصر بذلك ابن
 نجيم في جمره من البيوع (سئل) فيما لو باع داره الملك ووقف كيف الحكم (الجواب) هذه مسألة يبيع مالك
 ضم إلى وقف وهو صحيح بحصة الملك فقط خلافا لما أفتى به المال وأوسع من عدم الصحة فقد رد صاحب
 البحر (سئل) في رجل اشترى من آخر زرع من معلوم على سعر الواقف آخر السبق فوضعه هو عند
 فهل يكون البيع المزبور فاسداً على المشتري ودمته حيث لم يتعلم المثل (الجواب) حيث كان الثمن
 مجهولاً فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري ودمته حيث لم يتعلم المثل وكون جهالة الثمن نفد البيع
 صريحه في العرف وأوائل البيع وأفتى به الحنفية والمال وكون حب القطن مثلاً صريحه في الاسترخاء بين
 الشريعة وسأفتى نقل ذلك في العصبان شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخوته نصف مزرعة
 وابتاعها رجل فاستدان من الرجل مبلغاً من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له إن لم أدفع لك ذلك عند
 حلول الأجل يكن سدس المزرعة منك كالتف في مقابلته بذلك ثم حصل الأجل ولم يدفعه فطلب الدين وزعم
 أن رجل أن الحصة المذكورة تدخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذه له
 (الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من دار من معلوم ثم ماتت عن بنت
 وابن زعم الابن أن القسم المذكور له لكون بعض الثمن من مال أخذته أمه منه فهل يكون الشرع لها
 ميراثها ولا عبرة بزعم (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة طريق ما معلوم مع حق من الماء
 الجاري للدورهم فباعوا أمه مستعملة بمقتضى الماء للماء من رجلين يباعا عياضين معلوم فهل
 يكون البيع صحيحاً (الجواب) نعم وصحيح حق المرور والشرب تبعاً لكل اتفاقية (سئل) في رجل
 وطعن جارية أمهاته بلا وجه شرعي وحل منه ولم تصدقه المرأة على ذلك وتريد به عائلان شانت فهل لها ذلك
 ولا تكلف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولوا به أحد قومه أو أمرأته وقول حنت طاهي ولا حد
 ولا نسب إلا أن يصدقه فيما لو أن ملكه أو اعتق عليه تنوير وشرحه لعلاف (سئل) فيما إذا كان لزيد
 حصتان في دار من قباع الحنطين من عمرو وولد له من البايع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع
 غير جائز (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لأن جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا
 اشترى زيد من عمرو بسلامة كتاباً في أرض مضمومة موجودة فباعها بعد ذلك بالبيع وقاعده به بعد
 مدفع بعض غنمه فهل يلزم دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لأن بيع ما عده فبذات
 وعلم وجوده صحيح كفي نفس الجميع للملك فأعلن الحائقة والمسئلة في شرح التتو رله لاحق باب البيع
 العاقد (سئل) في رجل باع شعراً من آخر يشعر بمقتضاه أن يشترى منه ثوبت لآلة والآن قام باب
 الثمن من المشتري ويكفها أخذ المبيع فهل ليس البايع ذلك والبيع المذكور فاسد (الجواب) نعم (سئل)

سليم المذكور فهل نستحق بنت محمود المذكور وهي عاتقة المضرورة وأولادها خليل المذكور من عاتقة المذكورة استحقا كال
 يستحق محمود المذكور والقول الواقف على أن من ماله مهروس لأولادهم ولاد ولدهم ولدت له بنته تستحق حصتها من ماله مع باقي القسمة
 وترك ولداً وأولاداً وأسفل من دله من ولد وبسحق دله من ولد ما كنت يستحق ثمنه ولو كان كغيره من ماله مع باقي القسمة ولا
 وقد دفع هذا السؤال لعضة ثمانية أدامه حصته ومورثه لصفها به من يكون جميع موجود من المالك كورين من موت عاتقة المذكورة
 أولاد بطون وبصرف الوقت عليهم جميعاً على الغرض من تشريع من غير مراعاة ترتيب بيني بشرع الله وبرحمة الله عليه وسلم

فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف لم تصرف ذلك ثلثين لوجدهم فخر يضمن البعلون حين ذلك أولاد بحري الحكم في أولاد البعلون كما يجري في أولاد الظهور استخفافا وحمايا وبجاء تقصانا كل شرط في أولاد الظهور تجب مراعاته في أولاد البعلون على ما عاين في الواقع بعد ذكرهم وذكر أولادهم ونسلمهم على الشرط والترتيب المشرع أعلاه (أجاب) لا والله لا تقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله لا يفرق كرمه وذكر أولادهم ونسلمهم على الشرط والترتيب المشرع أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فحجب أن يجري كل شرط شرط في أولاد الظهور وفي أولاد البعلون فإذا علمت ذلك فاعلم أنه بانقض (٢٦٢) أولاد الظهور والموقوف عليهم صاروا قضا في أولاد البعلون على حسب ما شرطه الواقف

فمن اجل ما عرفت من انبعاث البائع عقارات في بعضها أمتعة وأغنام وخيل وبقر وحصص معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله بما عايننا من غير ما علمنا من المعروف به ومن الدعوى بالعين اربعة عشر بما يقبله الذي كما شرى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعها والبيع المذموم هو (الجواب) نعم وسئل قارئ الوردية عن رجل اشترى من آخر جبيع ما يليك من ثياب وقود وبصاع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب ان علم المشتري جبيع ما يليك البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقتضاه اه وفي الخلاصة رجل قال لا خير يعتك جبيع ما لي في هذه القرية يضمن المدينون أو الباع أولاد يابفت: خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الاربعة الصدوق الخامسة جالو القوكل وجهه على وجهين اما ان يعلم المشتري بما في هذه المواضع أو لا يعلم ان علم جاز والافق القرية والدار لا يجوز في البواقي جاز اه (سئل) في امرأة اشترت من آخر خمسة شاة ثمن عراس مسحق للبقاء فاشترى في أرض وقت بالوجه الشرعي بدون ان الشراء ولا صدق منهم وتصرفت بغير الحصة مدة ثم حكاكم بفساد البيع لعدم اجازة الشراء وتصديقهم بعد ما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكتم من الثمرة (الجواب) نعم لان الرابطة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخبر يضمن البيع الفاسد ومثله في الخبر والفصول وغيره ما (سئل) في درج الدار المتصل بها اتصال فزاهل يدخل في البيع (الجواب) نعم فالق التو بر يدخل البناء والمفاتيح والسل المتصل والسرور والدرج في بيعها اه (سئل) فيما اذا كان زيد نصف أغنام معينة موصوفة ناسخة موهبة من نواحى دمشق في مكان معين قباع النصف المزبور ومن عمره وهو مادمشوق ثم يوفى بمقوض ولم يسلم المبيع حتى مضت مدة وقعت شاة زاهل في نواحى حص وحده ولا تملك عمر ومن يملكه المبيع في المكان الاول الذي كتب فيه موقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف التنازع باعالم البيع (الجواب) نعم كالتقاضي في الفصل الرابع من بيعوع الشريعة حيث قال الاصل أن معالي العقد ترضى تسليم العقود على ما يجب كان العقود موقت العقد ولا يقضى تسليمه في مكان اعتد هذا هو ظاهره ذهب أصحابنا حتى انه اشترى حذلة وهو في مصر والحذلة في السودان يجب تسليمها بالسودان ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اه ومثله في الهند في الفصل السادس نقلنا عن المحقق وسئل قارئ الوردية عن شخص اشترى من آخر ارباعا بلدها ارباعا أخرى وبين الدارين مسافة اربعين يوما فهل يملكه على البايعين المشتري والمبيع القليلة الشريعة لتسليمه فهل يصح ذلك وتكون النخلة كما تسلم أجب ان ذلك يمكن الدار يحضرهما وقال البايع تسليمها وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الشغل فيها والاغلا حينئذ يكون قبضا وفي مسئلتنا ما ترضى مدة تمكن من انهاب البهاو الدخول قبضا يكن قبضا اه (سئل) فيما اذا أرسل زيد رجلا لعمره وان يرسله قدر امان الحرف يرسله مع رجل المذكر كوروا بعا لرجل من آخر بدون اذن من زيد وعمره ولا اجازة منهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بعين فاحش وتعذر استرداده من مشتريه فهل

في قسم أولاد على خيل رعاثة ولدي محمود على الفرس خمسة الشرعية فاشترى من ابنه سبعين من اربعة عشر بما يقبله الذي كما شرى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعها والبيع المذموم هو (الجواب) نعم وسئل قارئ الوردية عن رجل اشترى من آخر جبيع ما يليك من ثياب وقود وبصاع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب ان علم المشتري جبيع ما يليك البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقتضاه اه وفي الخلاصة رجل قال لا خير يعتك جبيع ما لي في هذه القرية يضمن المدينون أو الباع أولاد يابفت: خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الاربعة الصدوق الخامسة جالو القوكل وجهه على وجهين اما ان يعلم المشتري بما في هذه المواضع أو لا يعلم ان علم جاز والافق القرية والدار لا يجوز في البواقي جاز اه (سئل) في امرأة اشترت من آخر خمسة شاة ثمن عراس مسحق للبقاء فاشترى في أرض وقت بالوجه الشرعي بدون ان الشراء ولا صدق منهم وتصرفت بغير الحصة مدة ثم حكاكم بفساد البيع لعدم اجازة الشراء وتصديقهم بعد ما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكتم من الثمرة (الجواب) نعم لان الرابطة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخبر يضمن البيع الفاسد ومثله في الخبر والفصول وغيره ما (سئل) في درج الدار المتصل بها اتصال فزاهل يدخل في البيع (الجواب) نعم فالق التو بر يدخل البناء والمفاتيح والسل المتصل والسرور والدرج في بيعها اه (سئل) فيما اذا كان زيد نصف أغنام معينة موصوفة ناسخة موهبة من نواحى دمشق في مكان معين قباع النصف المزبور ومن عمره وهو مادمشوق ثم يوفى بمقوض ولم يسلم المبيع حتى مضت مدة وقعت شاة زاهل في نواحى حص وحده ولا تملك عمر ومن يملكه المبيع في المكان الاول الذي كتب فيه موقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف التنازع باعالم البيع (الجواب) نعم كالتقاضي في الفصل الرابع من بيعوع الشريعة حيث قال الاصل أن معالي العقد ترضى تسليم العقود على ما يجب كان العقود موقت العقد ولا يقضى تسليمه في مكان اعتد هذا هو ظاهره ذهب أصحابنا حتى انه اشترى حذلة وهو في مصر والحذلة في السودان يجب تسليمها بالسودان ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اه ومثله في الهند في الفصل السادس نقلنا عن المحقق وسئل قارئ الوردية عن شخص اشترى من آخر ارباعا بلدها ارباعا أخرى وبين الدارين مسافة اربعين يوما فهل يملكه على البايعين المشتري والمبيع القليلة الشريعة لتسليمه فهل يصح ذلك وتكون النخلة كما تسلم أجب ان ذلك يمكن الدار يحضرهما وقال البايع تسليمها وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الشغل فيها والاغلا حينئذ يكون قبضا وفي مسئلتنا ما ترضى مدة تمكن من انهاب البهاو الدخول قبضا يكن قبضا اه (سئل) فيما اذا أرسل زيد رجلا لعمره وان يرسله قدر امان الحرف يرسله مع رجل المذكر كوروا بعا لرجل من آخر بدون اذن من زيد وعمره ولا اجازة منهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بعين فاحش وتعذر استرداده من مشتريه فهل

أولاد السفلى منهم أن لم يكونوا فأنكز القسم عليهم أن لا يخلط بثلثان وعلشاً ثلث علماً بالشرط الموجب التفضيل الذي ذكره في الآية فقاموا بها
عاشرة لها مادامت حاشتها أو أصابها حاشتها فلا يخلو الذي كور صرف لا ولادة إلا بعتاق أو به فقام أصاب عبد الرحمن صرف ولده ساجداً ولم يحكم
بإتقال نصيب عابدة لولده السجداً بوقاية لأن الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون أن من مات منهم أي من أولاد البطون من ولد أولاد
ولده أن لا يفضيهم وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشمله المقرر ولم يصدق على ولده الذي كور من أنهما جوادا ولا يبطن لافلا نصيب صرف
مالها ولولدها انتفاع الحكم من أولاد الظهور وتبها واستقلال أولاد البطون بالوقت (٢٦٣) بشرط مستل فافهم والله أعلم (مثل في)

بعض البائس مثله لصاحبه (الجواب) نعم قال في العزم من فصل الفضولي لوله فهلك فاما الشأن فبعض
أما شاه فاجمأ اختار فبعضه من الآخر (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وشيخه اليه مع ثوبه فبعضه
فقال بضم ث من رجل لا عرف موصلته ثم قدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال في الكيل البيع بضم ث من رجل
لا عرف موصلته ثم قدر عليه يضمن وهذا بخلاف مسئلة القمعة متى دفع اليه المتعنة وقال ادفعها الي من
لحقها فدفعها لم يعلم من دفعها لم يضمن كي وضع اليد يعني بضم ونسبها وفدها لم يضمن مؤديه
وقفاً يضاف الى الدلالة بالبيع فقال شايع ولا أدري كيف شايع لا يضمن ولو قال في أي حاوئ وضعت
بضم رازيه اهـ (سئل) فيما اذا عاز بدنته لومته من عرو وما بدنت الشايع بضم ث من معلم القدر من
القروش الفضة لعلمها بالهاو أطلق الثمن والماله ورواجه مستو بان يورثه بالبيع أن يأخذ من المشتري
لثمن على حساب معامله حلب الزا على معامله دمشق فهل له ذلك ويعترف ذلك بطل العقد (الجواب) نعم وان
أطلق الثمن بعد تسمية قدره من الوصف والاشارة وقد اختلفا في استوفاء ثمنه بالتقدير ورواجه مع البيع
لأن دفع ما قدره من أي نوع كان فبعض المشتري أي نوع شاء وان اختلفت ورواجه استوفاء الماله واختلفا في
من الارواح في بدله لانه مع عدم عرفه وكذا مع عرفه وان استوفى ورواجه الامانة خاصة البيع للجهالة ماله
بين المشتري أحد التقديري المجلس وروى به البائس اذا ارتفع التمسك بغيره فانه لا رابعة شرع المتيقن
له لا (سئل) فيما اذا كان يدين بمعاملة فباعها بغيره ووجبت من عرو ورواجه لغيره ووجبت عنه مدة
ويجب عنه عند تناقضا قامت الاثر ووجبت يدين أن البقرة لم يفتل لا تسع دعواه (الجواب) حيث كانت
معاوضة حين البيع تعمله لا تسع دعواه او المصلحة في شئ الفراض من التبرير المتيقن والكسوف في غيرها
بعبارة المتع باعة قرارا أو جوا أو ناو أو باو ابنة وامرأته حاضر بعلمه ثم ادعى ان ثمنه لا تسع دعواه
خلاف الاجتهاد ولو جاز الا اذا تصف في المشتري زورا وباتة فلا تسع دعواه اهـ وقد أوضح استيفاء
نظيره من الدعوى فراجها (سئل) فيما اذا قبض بغير ادراجه له على موصداً غير من غير محكم
وجد الغير مع بعضه يوم فرداه على عرو بغيره فله ان يرد عرو ويشتري بغيره ذلك (الجواب)
بمحكم الجرم خبير المبيع (قول) وبيد في هذه المسئلة ضرب بيان في باب الخيارات (سئل) فيما اذا
شترى ز يدين عرو ومكته المدعو شرعاً في بيعه بكل حق وللمسكن ان يورثه بغيره فله ان يرد عرو ويشتري بغيره
الشرب (الجواب) حيث كانت الشرب من حقوق المسكن يملك بكل حق فله ان يرد عرو ويشتري بغيره
طريق والمسبل والشرب لا يملك كل حق بخلاف لاجل رضى لا تسع له الا في مسكن الأرض والمسكن
لا بد ترك كل حق ونحوه (سئل) سيما اذا اشتري بدين عرو قطعة أرضه وبيعته بغيره فله ان يرد عرو ويشتري بغيره
وهو وبيعته بغيره من مسكن ان كان قراو شرعاً بغيره فله ان يرد عرو ويشتري بغيره (الجواب)
م يرد عرو ويشتري بغيره من مسكن ان كان قراو شرعاً بغيره فله ان يرد عرو ويشتري بغيره (سئل) فيما اذا
كانت ز يدين عرو ومكته بغيره في نكته فاسمها عرو ويدين ان يبيعها بغيره ورواجه بغيره من مسكن

[illegible]

سألتهم في العرفاء المذكورة في الفقرة الثانية، بالتولين وعلى البروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشأن المدرسة من أقرء البروس في العلوم النافعة تحريماً بغيرها يتولوا استغرق غلة الوقت بعد العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرسين مباشرين أو غيرهم من كذا (أجاب) يقدم المدرس الملازم للبروس فيها إذا كان علماً يتقدم وكانت تتصل بغيره إذا غالبها تقدم فيه المشروط بنص الواقف وإن كان لا يفيقه وكان غير مهتم في العلم والورع والدين رضي بالمشروط ولا يرضى به هو وطلب هذا الأساذي البروس به قرع عليه وإن لم يوجد سده يدفع الميعاد بغيره ولو استغرق الغلة بعد العمارة لأنهم تتصل وغرض (٢٦٧) الواقف بأموال رضاء وليس أن يباشر

الغزل فلم يصع البيع وأمام المشتري بينة أنه كان وصا وافتقار الشراء فينبغي المشتري أن يوافق ما علم من البائع
نفذاً للشراء وصق التاجر حوازي الزاهدي من ذلك البينة المتضادتين (سئل) رجل اشترى بوقدة
وصعدن كاحه علم او طوله لم يعمل من ولم تلدوا صد مانع شرعي من بيعها فهل له بيعها (الجواب) نعم
(سئل) فيما إذا كان له بدنتان بيمينتان في حجرها اشترى لهما لادله لهما من كالتفتوا لأكسوه فهل يكون ذلك
جائزاً منهما (الجواب) حيث كانت في حجرهما ما يكون شرهما ذلك جائزاً لهما وانما وقع امره بالشراء (سئل)
فما إذا كان لقاصرة بنية تصف لولمة في دار معينة ولها مال وحسن في أوقاف أهله تحت يد أخيه الرضي
الشري عليها الناظر على الأوقاف المزورة والحسن في بطنها وكسوها ويريد أن يبيع حصته في
الدار المزورة ويؤبد مؤسوق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا اشترى زعيم
مخبر بضاع معلومة من معلوم من الدرامم معاملة البلد التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يتعد
الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها إلا أنها رابحة في تجارتها فهل على المشتري رد مثلها (الجواب) لا
حيث نقصت قيمتها قبل نقد الدين وهو رابحة في تجارتها فعلي زيد الماشري رد مثلها وعمره ما يباع قاضي
الجوهرة قد رد أكساده لأنها أخلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية وقل العلامة
فاضن في فصل قبض الدين ولو اشترى شاب دراهم بتقد البلد لم يبيع حتى تغيرت خان كانت لتزوج في
التجارة فسد المبيع وهو جزء ما واشترى شاباً ما غوس الرابحة فكذلك قبل راحة وقد صرح أن كانت
بدرهم بعد التزوج في التجارة إلا أنه انتقص قيمته إلا بقصد البيع ولم يكن له إلا ذلك من أبي يوسف
له أن يبيع في نقصان القيمة أيضاً وإن أخلت تلك الدراهم اليوم كان له رد مبيع تلك الدراهم قبل الانطباع
عند محمد وعليه الفتوى اه ومثلها في الخلاصة والزيادة (سئل) فيما إذا كان له ببيعة شعبة
معلومة من بائع آخر ثم باعها لغيره اشترى في وقت أرض محتكره بواقعة من جماعة معلومين ويريد
بيع حصته من إحدى فهل يصح ردّها إذا جاز شركاءه أو حصة به كما يرى محسن غير الشرع
(الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام مستوفى على هذا المسئلة وظاهره (سئل) فيما إذا اشترى زعيم
مخبر وبضاع معلومة ثم اشترى من غيره ما علم من مبيع مقبوض ثم ظهر أن المبيع من مخر من غير مكره مسله فهل يكون
البيع من موقوف على أجزاء المخرين واشترى بالخيار نشاء صراحي فلما رهن أو رجع لاسم القاضي يفسخ
البيع (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ودع بعد عن مدقار ما رهنه جماعة اشترى واحد من جموعه ثم باع
مخبر من مكره مسله بدون إذن زيد أو فلا وجه شرعي ونقصه مكر ولا يري زيد أن يبيع
مكره مبيع بعد موت المشتري فهل له ذلك (الجواب) نعم قاضي المعري يابح بيع مخبوف فوسله
والمالك أن يبيع من أبيهم ما فيه الخرصه مبيعاً لا خلاف في شئنا كما نحن في حكم
أحدهما يمكن تبسك من لا يوافق اختياره فين البشري بطل البيع لأن أخذ لقبه كخداه من
و يرجع المشرى على بائعها لا يبيع من وان اخذت من بائع خفي لم يكن قبضاً يبيع مضموناً

[illegible]

الشهود والحاضرين والاعضاء والمنتقمين واقصاهم في الاموال (أجاب) كلما ذكر في من واقصاهم في الاموال التي وافق المنقول المخصوص علمه لان الشهادة بانه هو والودعه مصروفون في ارضه بقرينة ما لا يثبت له الذي اذلا بزم من التصرف المأثولا الاستحقاق فبما ان في دعيا يستحق فكون كمن ادعى حق المروا ورغبة الطريق على اذ خورجه ان كان في هذه لا يستحق به شأ كما صرح به غالب علماء التناوب مما لا يتلوه بطون الدقة تران الشهادة اذ افسر لقاضي انه يشهد بما يثبت له لا قبل شهادة وألوان التصرف كمن لا يعمل بالحكم الاستحقاق في غلة الوقت بالشهادة بانه هو او بوجه من تصرفه فيكون تصرفهم بولاية او وكالة او غصب (٢٧١) ونحو ذلك وما صرح به ان دعوى

بفسوخ المصالح الى كمن
نسب الاب والامه الى الج
ليصير معاولان سابعه
بمذه النسب بينه وبين
عند القاضي بشرط البيان
لعمله لا يعمل العمل
القاضي بدون كراجه
والقوة هذا العمل بال
الى الواقع وكونه من
لجده لا يحقق به اسبقه
من وقت الجلاء
العمره باو اعظم بال
والسرال من حصص
هذه الشهادة ولا
وجرامهم بها حق ومن
مع كون الحر لا يهرس
بشهادة ولله
وهذا المعهود بالحر
علمهم بدلائل في المص
لا يجمع قوله
الشهادة مستحقين
اطلست الامور
بغير من دعوى
على اقتباسه من
في عرض هو
سودع امره
بان مستحق الجمع
وهو دعوى
والمع من

سب الجبل من محرومان في رواية ان كان من وقت شرائها لارية اربعة اشهر وعشرة ايام تسمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا بد في رواية وشدة ايام وعليه عمل الناس اليوم الختلاص من العيوب ثم قال ولو اشترى امرأة انما جعل وامرأاد أو أكثر انما جعل بها حصص الحصة متولا قبل قول ذلك المرأة الى التي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها حصصه لقاضي يختار من لها حصصه وتوضع الجارية على امرأه انما يستحق بنين حله ان اشكر البائع والنفقة على المشتري لانها ملكه كمن جواهر الفتاوى ويزول عيب الجبل بالولاية على رواية كطلب البيوع فاذا قبضه فهو جسد حله لا فلو لا رجوع الان يتبين بسبب الولاية نقصان ظاهر كمن في التخصير فلو ان القسم اشانت في تعداد العيوب (أقول) وسنذكر بعد اوان ان العيوب اربعة اقسام مع بيان اكملها (مثل) فزجل اشترى من آخر جارية بكر فوطها وزال عذرت ما وضعت مدة ولا تدعى ان بها جنونا قديما كان عند البائع ويرددها به فهل ليس له ردها به الزجر بالحق بعد ثبوتها ذكر (الحال) نعم اشترى جارية فوطها أو طلقها وسهاشهور ثم وجد مع ابيها ردها مطلقا أي سواء كانت بكرا أو ثيبا نتهها لوطه ولا لان كلا منهما عيب حادث ورجع بالمفسال لا شائع الزوال اذ قبلها البائع أي مضي بها هذا لان الاشاع كان لحقها فادعى زوال الامة تنازع هذا في كثير من المعربات ويعود الزوال لعيب القديم بعذر زوال العيب الحادث يعني اذ اشترى ما عذب بعيب ثم اطلع على عيبه القديم رد لان حدوث العيبه مداهم من الزوال اذ الزوال لدعوى المصروف والمانع (أقول) ما ذكره من امتناع الزوال لوطه وعموه صرح به في الحاشية اذ ادعى على الذي رد ولكن ذكر في الحاشية ايضا في وضع خيرا اذ اعلى انها كمن قال انها ثيب و قال البائع انها بكر فاقضى بربها التمس ان قلن بكر فاقول البائع بل ايمن واب قلن ثيبه اقول البائع يمينه فان وطها المشتري فمسل بالوطه و زايها كما علم انها ليست بكر لاليت فله رد ولا رتبته الجارية ولا رددها ثم رأيت في رواية على هذا قلن عيبا ثم لم يعلم النسيب بالوطه يتمتع امره ثم قال فلنشا من قبله والى جواب اه قات تدوير النذر جوافقت سنهوا ان ذكر في كثير من تمتع بران كمن من الختم على القول بانه الذي لمه ارض الوعد اذ لقول رد الزوال من تخلف لا لا جرح كمن قاله الحق اسر الهمد في كلمة الغر في باب الاجماع وقوله شارحه الحق من امير حاج من المبوط طبع نقل عهدها كايه القولين سار من القصاية وانهم اتفقوا على ان الوعد لا يفسد في جوار من قال رددها ولا رددها مشايه فقد خالفه في قوله وكفى بهم حجة اه ثم نقل عنه من المذنبين شرعا واخفى يقولون لو كرر ادواها ودمعها عشر فبما هو يرددها نصف عشر فبما هو يرددها على ان يرددها عن اشترى ودرما تصد ذلك عيب من غناه في ان سارين وارهرى والتوري وحق ودرت وانهم وقال ما لمشاوا شافق لثيبا وادها ولا رددها مشايه ولو كرر اددها ودمعها مائة مائة مائة مائة وعنده شافق لثيبا وادها ولا رددها مشايه لو كرر اددها ودمعها مائة مائة مائة مائة

الاراضه وكثير من كتب التناوب على لا تسمع الدعوى على المسحق ودمه كمن الذي علمه امره من الجاهل شاش
نصر الشامل على ما ذكره كراهه كمن (مثل) في وقت على قتر طرا ابي هومن حله مستحقين زجل ما يستحق في وقت
مصر فبقا رط فبذا قراوه على مسوقه تناول لا بد مقراوه على مستحق ما طرقت ثوبا باطرا قتر في فراشه
وخلص اوص جميعه لاسر ان في سقيه ادعى ثوبه به مستحق في ارضه تراها ما يلقى عليه ولم يرددها وادى او

المدعى عليها بالنسبة بمقر ارتباط فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر شاهداً شهد أن الناطرة المذكورة المدعى عليها هي مريم بنت محمد بن جودت وعلي أن المدعى هو علي بن معاون بن صهابة بن عبد القادر وأت جودت وعبد القادر وأخواتهما خليل بن شويم بن قنبل شهدوا بهذا الشاهد وبنت مدى المدعى المذكور أم (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور للعدى حق بإجماع المجلة لعدم صدور ما على المدعى إذا لا يضمن كونهما أخوين من الاستحقاق في غلة الوقت خلا اعتبارهما فافهم والله أعلم (سئل في قدور وقت معدة لأجارتها استعملها وجرل زاعماً (٢٧٢) أنه استبدلها من ناطرة فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فلا الحكم (أجاب)

[illegible]

دوب وبعثني سما حسيديا الحليل فاداعود ذلك عادوقضائي قضا المسكين وشرا طهر وطامنا انظر على وقفة لنفس ملة سبحانه فمن بعد
لاؤشده لا ارشد من الموقوف عليهم وإذا آل الوقف سبيها ملطاطرو ماذا آل الفقر مقتضى الشرع الأمر بفتح بعد بقية السيد الخليل على
نينا وعليه وعلى بقية الانبعا لو ان المال الحليل ومنه ان من تزوجت من الامان من بنات الظهور سقط استحقاقهم من الوقف فإذا أتت عاد
استحقاقها هذه الصور وتعلق الواقف عن كرس أحد وجوع عاشقة ثمرات راحة ثم اتأجل أحولم بعقابوا تحصر الوقف في عاشقة وطام من مانع
التزويج الموجب لحرماتها وانما أولاد عدم لآب هو أقرب بصبات الواقف فهل به رفد ربيع (٢٧٣) الوقف أم أولا ولادها ولا يلاش الواقف
الذي ذكره أو لسباط الخليل.

رضاء العيب اهـ ومثله في التاترخانية والبرازية (أقول) وفي الجرعين فتح القدر ورجلهم اعياى السفر
فصلها فهو عذر اهـ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر موهرة فوجدها حرة فادعيا عند البائع هل له
ردها (الجواب) الحزن على وجه الاستعق ولا تنقاد لقرار كاتب عند العلف والسر يعيب كافي العرجة
كان فدعا ولم يوجده من المشتري ما يدل على الرضا به برؤية العيب المذكور وبسوغه الرضا بما ذكر
(سئل) في رجل اشترى من آخر زرع بطيخ وزوجه لم ينبت فهل ليس له الرجوع عنه (الجواب) ليس
له الرجوع على بانه عجز عدم نيله لانه يكون اسباب احواله ينبت له فاسد عنده واذا ثبت رجوعهما
ادى حبثا لما لا بد منه وان كان له ما ليقاب صلح لشيء آخر سقط بطوقه ورجوعهما يوقل لا كبر
الظن اذ لا ينبت كذا ففي الشيخ زمل رحمة تعالى وهذه المسئلة مذكورة في الفسوين والسعدية
وصرا هذا ويؤتى قاضي الهادي بانه اذا ثبت له كليم ما يرجع بنته ان العيب (سئل) فاذ جل باع
أجرة معلومة لمن الزمان بشرط البراءة من كل عيب من مائة من الدراهم ونسب المشتري المبيع وبع
انه وجده يارب يرد به لارجح مئى فهل ليس به ذلك (الجواب) نعم ومع البيع بشرط البراءة من كل
عيب وان لم يسم خلافة لاشخاص لان البراءة من الحقوق الجهر لا مع عنده ونفع عندنا لعدم انصافه الى
المتنازع و يدخل فيه الموجود والحادث هذا العذر قبل القبض فلا يرد به عيب وخسره محمد ومالك رحمهما الله
بما وجد كقولهم من كل عيبه ولو قال اعطيتك مائة عند الثاني وسعد الثاني الشهر اهـ علائق على التور
(سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع انه مائة الجفص وهو جنس مشهور راجدة
من مائة لم يوف بمثلها اشتراهما بعد الثمن من مهر انهما من جنس آخر ولا تساوى هذا من دين
الثنين فقاوت وحضر وبرد رده به بدو ثبوت ما ذكر الوجه الشرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وفي
بذلك العلامة الشيخ اجماعا وفي رواية الهادي يفتن اشترى من آخر فرس ذكر البائع انهما من جنس
خيل فلان نفرس مشهور بالجرده ثم تبين كنيته له بالرد ما لا عيب له اشتراه له على ما وصفه من لونه
بصفه اخرى اذ صفة لا تشرى بذلك من ولا تفاوت من الاثنين وحش وحش لا تساوى ما ستراه له بالرد اذ
تبين بتفاوت ذلك اهـ وشي فباع رجل اشترى فرسا من شخص فاستفهمه رده من صاحب كذا كبر
السن وفسره مما يقص فيه المبيع وبعد عدة من الخبر ترويه والادالة علم به وشي فاشترى
عن رده نظره اهو فاشترى واشترى وشقائل رده فحده هو ففهم من كبر لا تشرى لغيره
لان المتغير البهري في العينة والقيمة وكذلك فتح تفسيره من قوله نعم من البيع المتخذ الثاني وفي
الحل المذكور اشترى من رجل مائة من الكتان على ثمانية من مائة من الكتان فحده هو من عيبه يفتن
من كبر لا تشرى احد لان المائة تسع اشد من مائة ونصف مشروط بغيره لوجوب اخيره وفي
الري ولو اشترى عددا على اختيار وتحتك بحد فحده من كبر لا تشرى لغيره لوجوب اخيره وفي
فيه استحقاقه بشرط ما قد مره فانه لو جحبت بخره لانه لا يرض به دوره بخلاف ما عاينتم على

[illegible]

الكنس في بيت الشيخ آدم لا دونه له الغنار وفي الكنن الى غير من اللوسو هل له أن يسكن في بيتوا كعب على المسجد الاقصى بناه آدم
(الجب) صرح عالمنا بان الوقت اذا شئت مصارقه يتسابع كله ينظر الى اليهود من القوام فيما سبق في بني عليه فبث حري العرفان
البواب يسكن في محل مخصوص يس له أن يتجاوز الى غير وليس له منزعة في البيت المقدس وليس للبو اولا فله غيره أن يسكن بنفسه ولا
بناؤه في بيتوا كعب المسجد الاقصى لانه مسجد الى عتار له ما خلافه في تأخذ مسكانه بؤدى الى المنع فقال تعالى ومن اظلم ممن
مصادقته ان يدكرها ان يوهو بث (٢٧٤) وجوب زلة حاجي في المسجد المذكور لغرض المسجد كراه اظهر لغرضه المنس

[illegible]

أَمْ يَخْصُ بِهِ أَعْلَامُهُمْ بَلَاءُ (أجاب) يَخْصُ بِهِ أَعْلَامُهُمْ بَلَاءُ وَفَاقَهُمْ نَتِ لَبِي وَسَلَمَةُ فَيَكُونُ وَبِيعَ الْوَقْفَ بَيْنَهُمُ الْإِلَاحُ الْكَالِ مِنْهُمْ الثَّلَاثُ فَتَرْتِيبُهُمْ وَعَدَمُ التَّخْصِصِ عَلَى التَّفْضِيلِ هَذَا وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي آيَةِ الْكُرْآنِ أَمْ يُؤْخَرُ عَنْهُ سِتْرُ الْيَجْمَعِ وَهُمْ اسْتَحْصَوْهُ سَوْ بِهَلْ يَخْذُقِرْهُ عَلَى نَفْسِهِ لَا عَلَى مَا عَمِلُوا سِتْرُهُ فَاجْتَبَاهُ بِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَخَذَهُ بَأَقْرَابِهِمْ مَعَ الْوَقْفِ أَلَا نَأْتِيهِ لِمَا طَعَنُوا عَلَيْهِ لِسِتْمِ الثَّلَاثِ الثَّلَاثِ بِنِ عَلَى وَبَيْنَ الْمُتَرَلِّهِمْ سَوْ بِكَامِلٍ مِنْ بَابِ الْإِقْرَارِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (سُئِلَ) فِي طَلْحُونَةِ لِمَا عَاقَفَ نَابِتَ عَلَى ذَرِّهِ وَاقْفَاهُمْ أَوْلَادُ التَّلْهِوْرِ وَثَلَاثَتَانِ رَجَعَهُمْ قَهْ أَوْلَادُ الْبَلُونِ فَعِهِمْ يَدْعُونَ أَهْمُكُمْ شَرَكَا مَعَهُمْ قَهْ السَّوْبِ وَلَا (٢٧٥) تَمَسَّكَ بِقَطْعٍ لِحَادِثِ الْمَلِكِ هُنَاكَ يَجْعَلُ مَعَ كُلِّ

ظهر واحد منها عليه والد المبيع فقال في الترو من خبارا عيب ولو اشترى عدي بن صفقة واحدة وقبض
أحدهما وجده أو بالآخر خيرا أخذهما أو ردهما ولو قبض بهما والد المبيع فقال لأن تمام الصفقة بالقبض
وقبل القبض لا يجوز رفضه لأنه لا يكون بينهما بالصفقة ابتداء وهو لا يجوز بعد القبض ويجوز لأنه لا يكون بينهما
بالصفقة وهو لا يجوز كما تقر في كتب الأصول اهـ ومثله في المثلث والكنز وغيرهما من المعربات (سئل في
رجل اشترى من آخر قود من الزنك الذي يصبغ به ثم وجده عيبا رد المبيع به بعد ما صبغ به وهو جدد
الباقى منه على هذه الصفة ويرد الباقي على ياتمه بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم اشترى عشرة
جزم على أنه من دباغ فزعه قال في اثنين في المائة فإن دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل
الجملة في البقية قالوا أنه من دباغ الساج يرد ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الأربع
إذا طلع على عيب بعدله ورجع بالنقص ولا دلالة عيب زائره من الأساس في العيب وفيه أربعة أنواع
عليك هي في هذه المسائل وأشباهها (أول) ذكر في متن التنوير وشرحه العلامة أنه لو قبض كيليا أو زينا
ووجد به عيب منه يرد ذلك وأخذ به بعبه لأنه كشي واحد لا شيء بخلاف التي كثر اشترى عدي بن صفقة كيامر
في بيان أن رد المبيع فقط ظاهر هذا المضاف ما أتت به المؤلف من أن رد الباقي مع أن الأصل من الثلاث
لا أقمين لكن كتبت فيما علة على الاختلاف أن ما في التنوير يرجو على ما ذم تصرف بعض المبيع أما
إذا تصرف بغيره فعمل به عيبه كفي مستلزاما أن يكون تصرفه بغير المبيع عيبا خارجا عن ملكه أو بغيره
كلا كل واحد في الأول رد الباقي بحصته من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني لأنه يرجع
بنقصان ما كل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حرره في المسألة من الخاتمة وغيره هو تمام هذا فراجع
(سئل) في رجل اشترى من آخر دراهم وجد حذوها منكسرة ويرد الدار بخلاف العيب فهل له ذلك
(الجواب) نعم لو جواهر القدي وكذا لو وجد أحد حذوها منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة
الفتاوى وقسمه الأصل لو لم يفتضا من يادعوى الدار ولو لأرضي (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو
عدة حذود ثم ظهر ما عتقد من نقص الثمن عند التجار وبعده عيبا ويرد يرد دها بخلاف العيب
بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجده عيبا ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن أو رده
ثمنه وكل ما وجب نقصان الثمن عند التجار المراجعة أو بأبى معرفة بكل تجارة وصنعة منه فهو عيب شرعا
ملتقى وما وجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كزنا لا لأن العيب في الثمن أو بعض الثمن فهو عيب
يترده قال في البرزاة في ثلاثين كتابا أرهن وإن انتقص الثمن عند المرتهن ذاه أو فاسقا من
الدين قدره بخلاف النقصان المترجع السعر على ما عرف في الجامع وهو حر فوافتمته أو يعون عشرة
هـ قد أسوس حتى صار في عشرة بنسكه لأن من يدرهمين وصف ويسقط لأنه باع ما يدين لآل كل
ربيع من الفرو به ثوب من الدين أنصار به اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر قود من الحرير
ويعد ما قبضه وبه بائنا وجد عيبا فعد عيبا كذا عندنا ينعض ثمنه نصف ما اشترى عند تجاره ويرد

وفي أشع الوسايل ذكر في الخيرة قول سبل شيخ الاسلام عن وقت مشهور اشتهر صارقه وفدوا منصرفا من مصطفاه على بنصر الى العهود
من حه في سابق من الزمان من تقوامة كيف يعدلون في آخر العبرة في قدسها، بماذا كرم الحكيم المستبانه والله اعلم (سبل) فيما
اذا سكن أحد مستحق الوقف دار الوقت فعمد في كيفية اوقافه، حتى كان له حيلة معينة منعت رجوعه الى الساكنة الى الوقف وصادقه
له طرور غية المستحقين هل يرجع اليها في حقها، لا يضر وهل استحقين ولا ولا (جواب) لا يرجع على أحد لما صرح به في العبره فلا
عن القصة انه ما كان له النظر للتمسك بحد نعمادان كن معصم منعتهم، ترجع الى الوقف ورجوعه على الظهور والادب كان ترجع الى الاستباح

ثم إننا لهم وأحقهم على أن ننفي عنهم ما وردوا من أصل عاد تصفية إيمان أصل وسلب عقوبة ومن لم يأن أصل وإدراك أصل مسلمو بعدهم عاد تصفية من ذلك لأن من هرق في دجته وأخر بك في دجته أحد فلا قربا الوجود من إلى الأوقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين قبل أن يصل إلى الشيء من منافع الوقف وتزول أودا وأدول وأصل منه استحق ما كان استحقاقه التوفي أو لوقب حيا أبيا كان وأما لو وجد أحد أو عدة ويصل فيه وأولاد البنين والبنات وبهذا الإقرار على جهة تبرعها مات أحد المستحقين من ابن ابن بنت ماتت أم في حيا ماتت المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينقل نصيبها لغيرها دون ابن بنتها التوفية في حياتها قبل (٢٧٧) استحقاقه الشيء من الوقف أم لا (الجواب

السلم ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم وأنه أعلم من الشهادات وفي مجموعهم زيادة وقبل قول الأطباء من
 أهل الكفر رأي في الخصومة والعين وقد ذكر ذلك في كتابي في الزمان انقضت والحكم انقضت أفندي وفي كلام
 طويل ومسائل حنفية كقصة تخلف البائع راجعاً من شئت وفي العين العيب ثم اعلم انما لا منافاة بين
 قولهم يعتبر قول الامتو وبين قولهم والمرجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الأطباء لان حصل
 اعتبار قول الامتو لا محالة لاجل لا تقطع ادم لتوجه الخصومة الى الباء فاذا قوت الباء بقولها وعين
 المشتري أنه ع جبل رجعت الى قول النساء الداء لم يتوجه الجبل لتوجه الباء على البائع وعين أنه من داء
 وجعنا الى قول الأطباء ان قال نقلا عن الحنفية ان شري جارية ثم قبضها قال انما لا قبض قال الشيخ
 الامام مجاهد بن الفضل لانهم دعوى المشتري الآن دعوى ارتفاع القبض بالجبل أو بسبب الداء فان ادعى
 بسبب الجبل بريها القاضي للنساء ان قل هي حمل بها المانع أن ذلك يمكن عند قول قل نيت بجبل
 فلا عين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة القاضي في الجبل ثبت بقول النساء في حق
 الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرب والزق فانه ترد بشهادتهن ان كان قبيل القبض وان المرأة
 والمرأتين في سواء ثم في دعوى الداء ترد بشهادتهن وجبل وقوله ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان
 بعده فانه لا ترد بقولهن بل لا بد من تخلف البائع كفي الزلي والمع وجامع انفسولين والحلاصة وفي شرح
 الجامع الصغير لقاصحات ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن بجلف البائع فان خلف
 لا ترد وان نسكت رد عليه بنكوه وان كان قبل القبض ذكر الحافظ أن علي قول أبي يوسف ومن غير
 بين البائع وقال محمد لا ترد حتى بجلف البائع وعن محمد في زائد شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال
 أنصح بمحمد وان كان بعد القبض اه ورويت في مجموعهم أفندي عن نفا القنوي لا يفتقر اليه
 الرجال كالزق والزق اذا اخبرت امرأ واحدة بثبت العيب في حق الخصومة فلا في الرد في طاهر الرواية
 اه وجه هذا طاهر في العين من غير الفقر ومثله في الزهر من انه يثبت رد ولو امرأة واحدة عندهما
 مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض شاعرت من حكاية الامه على عدم الردعه وعلى هذا فتوهم
 في كتاب الشهادات ان تصام فيما لا يطلع عليه النساء امرأ واحدة بمجرد علي قبض القبض ويكون
 المراد أنه تقبل شهادتهن في حق قوتها لخصومة على البائع لا في حق رد ذكر عورته فيما لم يقتضيه امرأ
 وهذا طاهر جواب مدونة القنوي ومن اشترى ربة ورمته لتسري فامرأها ربة فوجد امرأها فحبرت
 النساء اثبات لشهادتها جيت بائنا لا ترد ولكن يحذف البائع من دكر رجوع المشتري عليه فان اعيدت
 مباشرتها من اعين اردت في الحلاصة وفي الاصل رجوع شري ربة من ربة يوم انقضت فان اعيدت
 بهما في الاعين رددها سواء كانت بكر ولا خصها الوء ولا يحد في استخدام وكذا لو قيل ولها بهيمة
 وبرجعه يمسقن ان يقول البائع انما قبضت اه ونحوه في الحاشية وكذا في العين ان دعوى ربة وفي
 تقنية قال أبو القاسم احترازاً على أنها بكر فلا يحد في طهرتها ثم انما يثبت من بائنا ذلك قبل الرد لا

لامه أم لا (أجاب) نعم يستحق من حين موته جده بالاشتهار عليه من تناوله لاهل النار اذ قلنا نرد دفعه مالا يستحقه غير المدفوع اليه على
 ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعدد بعدم الاستحقاق له مطالبة شرعاً عدم الضمان فاهم والله اعلم
 (سئل) فيما اذا وقف على اولاده لصلى المولى جود بن محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى من بعدهم الله من الاولاد المذكور والا ثالث
 على اولاد الله كورثهم اولادهم واولاد بنهم وبني بنهم بطناً بعد بطن على أن مات منهم عن ولد أو ولد انتقل نصيبه اليه وان لم يكن
 له ولد ولا ولد له عاد نصيبه الي من هو استحقاق الوقت هذه عبارة قالوا فقصر الوقت (٢٨١) في عبد الرحمن بموت أخوه قبله لانه عقب

ومات عبد الرحمن عن ابن
 يقاله عبدالله وعن ابني
 ابن مات في حياة والده عبد
 الرحمن هل ينتقل جميع
 ما له حصص في عبد الرحمن لابنه
 والصحابي لابني ابنته وكذا
 الحكم في بنات مادامت
 طبقة تعول عليهم من اولاد
 عبد الرحمن المستحقين له
 بالشتر والترتيب المذكور
 في الوقت أم لا (أجاب)
 بموت عبد الرحمن انتقل
 ما له حصصه في ولده عبد
 الله بقوله مات منهم عن
 ولد أو ولد انتقل نصيبه
 اليه ولا نصيب لابن الذي
 مات في حياة والده حقيقة
 حتى ينتقل الي ولده
 والحقيقة لا تصرف عن
 مدلولها بمجرد عرض لم
 يساعد اللفظ فلا يعمل
 النصيب في كلام الواقف
 على ما هو بالقوة فلا شيء
 لاولاد الابن الذي مات في
 حياة والده لاولاد ولادهم
 وان سئلوا ماداموا في احوال
 بطبقتهم تخصبهم من
 المستحقين للانصاف بالنقل
 والحال هذه وانما علم

وبين الحلفي المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بغيره وباعه بغيره ثم ظهر انه اشتراه بثمانية فانه
 يحيط قدر الخيانة من الاصل وهو رد هاتين وما قبله من الرجوع وهو رد هاتين وما قبله من الرجوع وهو رد هاتين
 (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بوايه بغير معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيدا باعها من بكر وسلمها بكر
 ثم ان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضي من غير قضاء القاضى ويرد بالان زدها على البائع
 الا ان قول ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس زيد ذلك باع ما اشتراه فرد عليه بعيبه رد على ما علم وردها عليه
 بقضاء بعد قبضه ولو رضاه لا تنوزر من باب خيار العيب ومنه في الكثرة والموت (سئل) فيما اذا اشترى
 زيد من درهمه على سوقها فباعه من غيره بغيره فجد العزم بغيره فزادها بكر على عمرو وبغير
 قضاء ويرد على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البصر من خيار العيب وعلى هذا اذا قبض
 رجله درهم على رجل وقضاه من غيره فباعه فجد العزم بغيره فزادها بكر على عمرو وبغير
 الاول اه (أقول) وقد أتت في ذلك ايضا الخبر الرمي بعلها في قناوى قارئ الهداية وقناوى ابن نجيم وقد
 حرموا المستحقين من احسن العلامة الطروسى في أنفق الوسائل وحاصله انه ان كان أقر القاضى بقبض
 حقه وانما اولاد من ماله جاء ليرد منه لم يقبل منه تناقصه وبقي انه لو اختار تخلف الدافع انه
 ما علم ان هذان درهمه ان يعلقه للقاضى فانما ينكسر برده عليه وان لم يشر القاضى بما ذكر وانما أقر بقبض
 درهم مثلاً فالقوله مع البين لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذي
 رد من زوجه ما يتبناها البعض دون البعض أو نهر حقه مالا يقبلها النكاح ولكن القصة فيها أكثر وأما
 اذا كانت ستوقه في حقها أكثر عتلة الزلف فلا يقبل قوله بعدما أقر بقبض الدرهم لتناقضه
 لان السوقة ليست من جنس الدرهم بخلاف الزوف والتهرجة اه ملخصاً ومقتضاه انه لو لم يشر
 بقبض حقه ولا بقبض الدرهم بل بقبض حقه رد السرقة لهدم تناقصه أصلاً وما أعلم هذا وقد ذكر
 المؤلف في المدائن عن القنينة ومن القاضى عبد الجبار اذا كان من دينه دينار الجعلة في الزوف ليرد
 ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا جعله في البصل ونحوه ليرد ليس له الرد كدواي عيب مشربه
 ليس له الرد اه وعلى هذا رد دفعه الى دنته وشريه شياً بعد علمه بعينه ليس له الرد ايضا وهذه تقع كثيراً
 فلفظها (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو فزادها من سائر ما كان في يده من درهمه ويرد زدها
 على البائع بعيبه فقدره قبل ركو به من درهمه من قبل يكون تركوبه رضا بالعيب (الجواب) نعم اذا ثبت
 رد زدها بعيبه قبل ركو به وسفره بها يكون ذلك رضا بعيبه وليس له رد زدها (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو
 من عمرو وباعه بغيره عند الشراء القاضى وسكت ثم ان زيدا بردها عليه ذلك العيب فهل ليس له
 رد زدها (الجواب) نعم كفى الاشياء والهداية (أقول) هذا اذا رأى العيب علاناً به عيبه في جامع
 الفصول عن الحد من زوى المشتري العيب ولو علمه عيبه ثم علم بخبره ان كان عيبه بالاعتقاف على الناس
 كعمور وشلالا وردوا على مصلحتهم كثيرة وفي خلاصة واذا شراء أمه قراءى به فرحة ولم يلمه أمه عيب

٣١ - (فتاوى حامديه) اول (سئل) في رجل له أرض ووقف للبناء والقرى من عاقبتي بناء تلبه قيمته اضعاف قيمة الارض
 والمقره بآخر التملك اهل هذه الارض اجازة زماناً مستأجرين وبنوه في الوقوف عليه الا ان يقع امر في باحة المنزل حيث يمكن في
 ذلك سرور به لجامع الوقف يدع أسرة المال ولجانا المستأجرين وبنوه بعد ان يرد ما منصرفه من الوقف لا يملك السائل ذلك كثيراً (أجاب)
 قال في الجهر في شرح قوله فان منحت المقتلعة ما يعني ابتاعها من مملوكه يعني ابنى الارض ودفعه في القنينة مستأجر أو موقوف أو من فيها وبني
 به من مدة الاجازة ما تاجر حتى يستيقظا بآخر المال ان لم يكن في ذلك سرور ولو ابنى الموقوف عليهم لا يملك من لهم ذلك اه وبه لا يعرفه

الأرض المشتريه بطله أو فاق المصنف اه كلام العرومه في شرح التتو والمسمى بمخ الفخار وفي الحادوى الزاهدى ذكر
على القيد وامر الاشرار ليعلم الذين العزى بخلاف ما اذا استأجر أو شمل كالمسأجر بان ينسحب كذا قال أبو المالك الا ان القيد بل
يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاخراس أكثر من قيمة الارض فاذا لا يكلف عليه بل يضمن المستأجر قيمة الارض لما تكفى في تكثيره
والارض لا تخرس وفي التمسك يضمن المالك ان تخرس قيمة الاخراس فتكون الارض ولا تخرس وكذا الحكم في العارية اه وأنت على علم
بالايجاء ويون المستأجر تنفع عندنا بخلاف الشافعى فلا ينهأ أو لا ينسأ مع كائن

عليه فاضين بقوله قال
مولانا رحمه الله تعالى وينبى
أن لا ينهأ أو لا ينسأ
هنا الخ فالقيد في استبقائها
بالحوال في صور ما توفت
على ما نص عليه المصنف
والزاهدى أولى فدعا
للصواب لا سيما في الناس
به كثيراً مع رعايه بسبب
الوقت بدفع آفة المثل
شمو ما اذا كانت يحصل
قوت لا تزحوا كثيراً
ذلك ورعايه جنب ما تك
البناء بدم أضراره لا ترف
بذنه ولعمري انه شرع
فالمر مستقيم وسد آفة
منه قلب سلمه وأنه علم
(مسئ) في ما خر وقيل على
ذره شخص في أرض
الوقف يشبعه لنفسه هل
يكون البناء ملكاً فيوقف
عنه اذا مات أم لا وهل اذا
ادى نظر الوقف لا على
الوثة وعلى بعضهم ان
البناء المذموم
ينقض الوقف ذرجه الى
الوقف قبل فقهه بالبيئة
أم لا وهل اذا قام ينقض
أورث المذموم قبل أم لا
(جواب) نعم يكون ابتداءه

ورث عنه ولا يقبل بغير قول - سر به يضمن المثل ان ارضه لا يتاود ثم ينفق من ارضه المستحق لاقبل لان الوقف
ثبت لهم الوجه بل لا يخفى ان لا يضره بخلاف فقهاء المذموم له وفي مكتب وقفه في الوقف فيه ينفقه فهو وأما مسألة
نقضه في البناء بغير شرع وحكمه المقض يتحقق منه رضى الوقف أو لا (مسئ) في وقف وقف على نفسه ثم بعد ذلك ولاده
وهو ينفق ويحرمه ووقفه وحسين يوفى من بعده له من ولاده ثم ينفق ولاده ثم ينفق ولاده ثم ينفق ولاده ثم ينفق
لوفقه من بعده عقبه لان كرم من جد الا بين ولاد خليفه ينفق ولاد بطون حلقه العا لمهم تصحب النطقه السفلى على

وهي المصلحة والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقية فطلب عليه المالك ومن فيها شعر أو الفل شعر وما من المقلب لوضع أهل القرية بهم على الأشجار هل المشكك على الوقت المدعى عليهم وأثبات الأرض لوقف وزرعها من يدهم وبزمنهم بأجرة مثلها مدة المقلب في تركته فتزعم ذمها مدة الفلاحين فتزعمهم وهل تبقى الأشجار أم تبيع (أجاب) تم للمشكك على الوقت المدعى على المتدعي لوضع يد على أرض الوقف وإقامته هناك عليه ووقع بعض الأرض ومطالته بأجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغنا بلفت وقلم الأشجار لوضع يد بحرق ما من ضر ذلك بالأرض فان ضره والمضج له وأقضى بعض علمائنا بملكها للوقف باق (٢٨٥) القيمين مزرعاً ومزرعاً وهذا الذي ينبغي

التعويل عليه في جامع الفصولين ولواصطوا على أن يجعل الوقف بمن هو أقل القيمين مزرعاً ومبنياً فيه صحيح والله أعلم (سئل) في أرض وقف فرس فيها المتولى عليها غراس لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه وأجرها الأرض ليستقر لها حق بقاها العرس فيها ومات المتولى وولدت غالباً لشعر ثم ماتت الزوجة ولها بنت وزرع ابنها الأرض فبرأدت المتولى على الأرض زاعماً أن ثمة لها حق الزرع وأنها حق بالأرض من غيرها ما بها من أشجار فهل زعمه صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكشف المرأة وأبها إلى قلع زرع ما بقي من الأشجار ولا تثبت ما يقع عن المتولى بسبب ما بقي لها من الأشجار (أجاب) يجب قلع الأشجار وزرع وتسليم لأرض المتولى ورغته ما شاءه العمل وقم له وهو واجب الأعدام لا التفرق قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم

مقابلة صحة شرعية فهل التقابل المذكور صحيح وتنفس الأولى والثانية (الجواب) تم تنفس الأولى والثانية كما أتى بذلك العلامة بن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله العزى في الخبر أن المستأجر إذا أوجع من غيره أو دفع إلى غيره مزرعاً أو قطناً أو مستأجراً لا يلحق العقد على نفسه العدة لأن الشاق يختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يتنفس (سئل) فيما إذا اشترى يدين عمرو وبشاهة يدين معلوم من الزهرام وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا عقد الشراء عقليه شرعية ولم يتقابضا المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو فأبى من معلوم من الزهرام فهل تكون الفاية والشراء صحيحين (الجواب) تم ولو اشترى عبد وقبضه ثم تقايلا المبيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع فلا شراؤه ولو باعه البائع بعد الإقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه أقروى من الحايبة ومهله في من التور (سئل) فيما إذا اشترى يدين عمرو وفرقوا متقبضها فتبعت الفرس عند يدين تقايلا المبيع بالثمن الأول ولا يعلم عمرو بالعيب ويرد الإقالة بسبب ذلك فهل ذلك (الجواب) تم وإن تعذر الإقالة إلى نقصان فإن تعذر الجار يفي بالمشتري بفعل المشتري أو بأجرة ماله فان تقايلا المثل الأول أو كساعاً ذكر الثمن الأول فيلحق الإقالة فصاعده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت الإقالة كان له الحيوان شاء أمضى الإقالة وإن شاعروا أن علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الإقالة ومثله في الامانة لم يلزم الرمي كفي تناويه من الإقالة

باب الاستحقاق

(سئل) في رجل اشترى من آخر داراً معلومة بثمن معلوم من الزهرام فدفعه للبائع ثم بى المشتري فيها بناء ثم استغقت بالبيع بثلثي ما كثرى حكم للمشتري بالرجوع على البائع على الرجوع على البائع على الرجوع على البائع بأن يدين وصية قائلة فهل ذلك (الجواب) تم له الرجوع على البائع بغير ما ملكه أن يقبضه ويرد به وسيله إليه لأنه قد رجع عليه بالبائع وبقيمة المصايبنا يوم يسلم ذلك إليه كإلى الحايبة والعادية وانظر به وجاء الفصلون شري أرضاً فبني فيها وأجرس وأزورع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزوجه وشجره واليسه ويرجع قيمتها بما قاما يوم سلما إليه فصولين من الاستحقاق اشترى داراً فبني بها وأوطن سطوحها ثم استحققت لرجوع على البائع بقيمة الجص والطين وأما يرجع عليه قيمة ما ملكه في فصله ويرد به ويسلم إليه فصولين أيضاً (أقول) تقبضه بالرجوع بقيمة يقدأه لا يرجع بالنفقة كما هو النفعلة ونحوها هو صريح في لفظ لغز وغيره بخلاف ما لو اشترى كماً كما سياتي (سئل) في رجل اشترى من آخر داراً فبني فيها ثم استحقها رجل بوجه شري فهل لا يرجع المشتري على البائع ما (الجواب) تم ولو استحق البعد والبقرة ربح بما تنفق شرح التور لم لا عن القبول له في مجموعة الأقروى منها (سئل) فيما إذا اشترى يدين عمرو من غيره فدفعه له باع وتسلم الخيام منه فاستغقه بكر مالك انطلق وحكمه به وقدمت البائع ولز بدنية تشهد أن الجار تنفق عند رباحه ثم ولا في ملكه فهل تسع نيته المذكورة ويعلق الحكم السابق بالاستحقاق وإنه : ترجع بالثمن على ورثة عمرو

حق وعلى تقدير أن تكون أصل العرس وضع بحق صبيحت المستأجر تعين الأجرة وبمسد الأرض كذا كانت وهذا في الضرر لقطع الأرض فان ضره فمتولى بثمن ملكه بجهة المصلحة للوقف والله أعلم (سئل) في عرس وضع في زمن وزندون حلالين واستمر شين عسده وبعاه واضعلاً خروفي خاله أرض فراح بالوقف زرعاً واشترى من قودو تنفق على يديه من شين الفراح والمشمولة بالعرس أم لا (أجاب) صرح علمائنا بأن القوم لا يجوزون حلالين في زمن ولا ينفقونه مستأجراً زرعاً ثم لا ينفقون على ما خاضه وأما خروى واستوى على مسوا على ذلك الفراح والمشمولة لعرس ادفعه أو ف المصوب معهم على ما ينبغي

فأمر قمر بن على ذلك أولاً أنه وفي الأخيرة مقتل في المسئلة قياساً واستحساناً وأوجب الاستحسان الجواز إذا كان التامش والتمهل على الاستحسان
الذي سأل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الأصح أنه من جملة مصالح المجدد والجواب عن الرابع أنه لا يجوز ضم قمر بن سنة
الإنفاذ على الوقت وأرض عليه سلطاناً في قولنا صرح بالسلطة شيخ شيوخنا الحلبي وقد أخذنا أثر ذلك على أنه ليس الحلبي له جدد تناول
ما هو متصل في سنة العتق فبلغ السلطانة (٣٨٨) من تناولوا ويصنع تعديه بالأخذ ليس له أخذوه ضمن النافعة له أيضاً والتولى

المذبح والخباز في تضمين
 أجمعنا شمله جود التحدى
 من كل منبه كالجوهر
 والله تعالى (مثل) في كرم
 مثل على عبء وبعض من
 التي وأرضه ونفسا
 الحليس عليه وعلى ياب
 وعلى سائر الانبياء أفضل
 المنة لانه وتم الله من
 لبيت الجليل فداؤسه
 الايدي بالنساء ثم ادعى
 رجل هو في السحقين على
 دى لده وقف دهل
 نسمع دعواه ولا (سب)
 المتوى من الله جمع
 الدعوى من الموقوف عليه
 قولي بجاه انصواب وان
 لعدة نسمع الدعوى من
 العربي عليه غرم ثواب
 امر سنة نعمة قولي لاول
 يفي ولا يله زنا ساري
 رشدا ليس مسحق في
 وقف لانه ندعى سلة
 اوقف واملاكه اثنا
 ولو كان اوقفه رجس
 من قبل يجرى يكون هو
 اولى به اذ لا يمتنع
 احق لا يردون حتى به
 لاسم لان حقه على

اليمنى في التنازع على البدور همان المشتري على نتائج ما تعد كبرهان بانع (مثل) فيها اذا اشترى زبيحة من طاحونة وكانت في يد مئة ثم استحق عمر وصحة المبيع وطلب من المشتري غلة الحصة المستحق في المدة المربوزة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفناوى من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونة وتزيت في يد مئة ثم استحقها استحق طبله لان مطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وقوله اه (قول) لا يال بفتي وجوب الا من جوف ثلث المسد اذا كانت الطاحونة معدة لاستعماله به ما فتى به المتأخرون ومن وجوب أجرة المنزل في غصب عقار الوقت والقيم أو المدة لاستعماله لا يقول قيدوا ذلك في المدة لاستعماله عادله يمكنه بتأويله بعد أملا في كلفه منه في أوائل الباب الثامن من الوقت وهذا لا يسيل المذكور من وجوه وقتية (مثل) في جماعة اشترى كرم غيب وأمر دواخله بفتح من ثم ظهر مستحق رجليه ان يثابها بالينة الشري على القاضي وحكم له ما به وطالب عليه التي تصرفها بالجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما أتى الجالس في تعب الكرم وما فضل من ذلك يذهب المستحقان كوران (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين يوضع من الغلة مقدار ما أتى في عمارة الكرم من قطع الكرم وما صلح السوق وساء الحيطان ومصرته وما فضل من ذلك يأخذها المستحق من المشتري اه وبذلك أتى الشيخ خير الدين في فتاويه وأيضاً بالسود أفندى مفتي السلطنة شلاع بن توفيق في صور المسائل من الاستحقاق قوله الا ان يرى في فتاويه (أقول) ويسلف الشرقي بينه وبين مدعى استحقاقه في قوله لا ربح لا يربح الا عجمة يمكن تسليمه من الباع دون ما نفقه كما قدمنا وكذا لا يربح عما منته على الدابة أو عبد كسبه فيقال يذهب في وجهه فله أصل ثم لا يخذ كرت فيما علقته على الميرث من هذا ليس وجوه على المستحق من كل وجه بل هو اتقاع من الغلة التي استغلها وهو بعيد فيه البحث الدائمة على حقيقة الحال (مثل) فيها اذا اشترى زبيحة من عمرو بستانا من أرضه وحرق شره الغلة من الماء من ميم بعد تسليمه وزرعها استحق الثمر لجهته توقف بواخذ المستحق بالوجه الشري فهل يربح بمقتضى الثمر (الجواب) نعم رجل اشترى وضامير بها ما استحق الثمر قبل القبض قال محمد بن محمد بن المشتري ان شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا المسيل وان استحق اشرب بعد ما قبض ان اشترى الأرض واحسدت فيها بقاء وغرسا أو زرعها ان المشتري يربح بقضاء اشرب والمسيل خائمين بصل الاستحقاق (مثل) في رجلين اشترى من آخر جميع عرا من بستان مائة ثم توجب اشري في أرض وقتية بين مصلو من الدراهم دفعها البائع وقضا بيعت ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار ان شاءا اذا باقى ورجع جميع الثمن وان شاءا مسكاً باقى ورجع على البائع ثمن المستحق (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو مبيع بخير المشتري كذا كروا في نو من باب خيارا ميب (مثل) في امرأته اشترت من أخوها معلومة ثمن مائة ثم بعد ما سبها استحق بعضها غير يق شري فهل يخير في الباقي ان شاءت رضى بخصه من الثمن

الاشرف الوقت فيردون والامانه لانسدعي فيردان القاضي هذا ودعوا الى الكرم وقف جدد الانصاذ وان
الكرامه لانسدعي فيردون والامانه لانسدعي فيردان القاضي هذا ودعوا الى الكرم وقف جدد الانصاذ وان
الكرامه لانسدعي فيردون والامانه لانسدعي فيردان القاضي هذا ودعوا الى الكرم وقف جدد الانصاذ وان

الرفق وهو يقول لهي ملكي أو نام الذي ينفذ ما يزيد أو يقلها. ولا يستحق ذلك شي وإن شهدت البيعة تأمها كانت في يوم وقعتها إلا أن الإنسان قد يفعله بالملك وقد تكون في يده بعد إحصاءه أو أعاره أو نزع من الشرف أو شئت الذي إناته وقب حله وقد يعفم بالملكه فلا نفع للصوريه في الشهادة وإنه أعلم (مثل) في أرض موقوفه على مصالح سيدنا الخليل على أنه عليه السلام غرس بها رجل غرساً ثم وقته على نفسه ثم على ولديه وعلى من بعده ثم بجمع حقوقه وطرقه وجده وما يرفع به وينسب إليه بكل حق هو له يصع وقفاً شاملاً للأرض والغراس (أبواب الحقوق الشرب والسبل والطرق جمع طرق وهو ماوم فكيف يصع (٢٨٦) هو اتفق وقفاً على نفسه وهي وقف الخليل

عليه الصلاة والسلام فلا
يصح الوقف منه على هذا
الكيفية لاسيما وقد قال
فاستحياتن لو قال وقت
على نفسي ثم على فلان أو
فلان ثم على نفسي لا يصح
أو فقد جزم بقول محمد بن
لو أثر في الواقعة لا
وصرح في شرح الجمع ان
كثرة فاء الامصار أخذوا
قول محمد وأنه أعلم (مثل)
قد رجلي استأجر من المتولد
على أوقاف الحرمين
الشريفين جميع جهات
فما الحرمين يفتروا لقدم
الشريف ولذ والرملة
ونابلس بسوق الوقف
ودكا كنسبه وحماماته
وبساتينه والخصص التي
له في الجهات المذكور
والمرارع والعلوم ذلك من
بسبب عناية قرش على
وجوب شرط عليه ان
زاد عليه أحد وقفا
ان زيادة دفع لك من
عليك ذلك الذي على
الوقف سابقا وكذا
معنى وأن معلوم الوفاة
المرتبة على جهات الوقف

(٢٧ - فتاوى سامية) - (اول) في الواجب ان كورة ولا جماعة يعلمون وجوب الافتاء فتدفع لهم حاراجاً
الاجرة العسقية ، ذلك ان صلب الفتاى غير ثابت ، اشرط هل لموعا التزم بالشرط الذى شرعه لتتولى عليه أم لا يزم ، وله الرجوع على
التولى أو على المدفوع اجم أم لا (أجاب) لا يزمه ، التزامه الاجرة المذ كورة مع الالتزام بال كورة ، فادلة لا يرب ولا شئت والواجب
في الاحكام كورة اذا باشرها المستأجر ، بشرط البيع خروفاً ، وبفرض الدوام المفعلة المسمى والمسمى قد يضل بوجود
مواثيق فلم يتم المستأجر ان كورة غير ما قد تراه في المسمى وقد يضل وان شئ ان يضل بصل مالى ، منه ان يضل ان اصل يضل ما تفرع عليه

في الآية الحقة التي هي المخرج والمستخرج من قول المستأجر ان كان له ان يدعوا الله اعلم (مثل) في رجل يريد ان ينفق نصف ماله على نفسه
 فزوجه نصفه حيا ثم مات من بعده على ما فعله المذكور وله ائضى يجوز له وصع ونفذ ام لا (أجاب) نعم وقف المشاع لئلا ينفق
 القاضي يجوز ان ينفق به الخلاف وهو ان ينفق المشاع والحق وقضاء الشافعي والمالك والحنبل لانه قضاء في فصل مجتهد فيه مصرح بان
 المشاع الحنفى المقتضى ان يحكم بصحته (٢٩٠) المشاع لا يختلف الترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولان معصمان فيجوز القضاء والامانة
 باحدهما ونفذ القضاء

(باب السلم)

(مثل) فيما اذا سلم ز يدعرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف قطار من السمن البقرى سلبا مضمنا
 شرعيا مستوفيا بجميع شرائط الشرعيات الى اجل معلوم وكفل عرابي جميع المسلم فيه كل من بكر ونكاح
 على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامره ثم حل الاجل وغاب بكر ونكاح ثم دخله بجميع
 السمن واتخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر و يدخله الجوع عليه نصف السمن فهل له ذلك
 (الجواب) نعم الكفالة بالسلم فيه صحيحة لانه دين لا يبيع الى غرضه كراهاتون في قتالهم وكذا العلق
 على التتروا وغيره الى من باب السلم ومثل الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التنوير من باب كفاية
 الرجلين (مثل) في السلم في ازجاء المكسر (الجواب) قال في الخلاصة ولا يخفى في السلم في الاواني
 المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسرة وزوايا الذي لا يتفاوت كالمطابق والمكاحل عددا وفي الاواني
 المتخذة من الخزف ان يبين عدد ما يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البرازة والبحر وفي الصغرى
 عن الاصل ولا يخفى في السلم في الزجاج الا ان تكون مكسرة وزوايا معلوما فيجوز وكذلك جواهر الزجاج فانه
 موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فالأواني المتخذة من الزجاج فهي عدديها متفاوتة لا يجوز السلم
 بها لاذكر العدول بذكر الوزن قال شمس الآفة: الرخصى الا ان تكون شيئا موعدا فاعلم انه لا يتفاوت
 في المالبية كالمكاحل والعلما فان احدث ذلك لا يختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر
 العدد وفي الفتاوى يجوز السلم في الكبران وانما رواه ذلك في الكبران الحرفية ذابين نوعا لا يتفاوت
 آما اه ترخيصا (مثل) في السلم في النخيل (الجواب) صرح في دفع الفقهاء بقتل جواهر الفتاوى
 به لا يصح السلم في لبس وان اجتمع شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار علفت فيه فلا
 يجب فيه التمسك بتوليس على السلم فيه الا انه رأس مال ذلك المسلم عليه فتاوى الحبرية (أقول) يعني ان النخيل
 كذلك لان النار علفت فيه فكان قيمته لا مثله به صرح في البرا المحتار في آخر باب السلم حيث قال قلت
 وسبى في الغصب ان الزيد الفقار والنعم والنعم والاحمر والاصاوت والاصفر والسرقي والجواد والاصرم
 ومخلوط برشع في طبعه اه (مثل) فيما اذا سلم ز يدعرا مبلغا معلوما من الدراهم على قدر معلوم
 من المكيات وقفل الاجل و يدعروا بوضعه عن السلم فيه شيء من المواشي فهل لا يجوز والاعتراض
 عن المسلم فيه بشئ غير جنسه (الجواب) نعم لفي الاختيار ولا يجوز ان اخذ عوضه بخلاف جنسه قال
 عليا لصلاة والسلام من سلم في شيء لا يصرفه في غيره اه ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم
 فيه قبل القبض بشئ غيره (أقول) اه كذا قال في البرا المحتار ان التصرف في الشيء شاملا للبيع والاستبدال
 وايضا لا يراعى ان في الهبة والاربا يكون مجازا عن اقله فقيرد رأس المال كالأو وبعضا ولا يشمل الاقالة
 فيها جارة ولا تصرف في الوصف من دفع الجسد مكان الردي عو بالعكس اه (مثل) فيما اذا سلم
 ز يدعرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار في قمعه يومين سلبا شرعيا مستوفيا ثم قبل قبضها

بذلك والله اعلم (مثل) في
 مسجد احتاج الى العمارة
 ولناظر معلوم بشرط
 الواقف هل يصرفه لآخر
 عمله حال المنة له او لا
 وهل ينفق ما شرطه
 الواقف في نفسه على اولى
 يعمل (أجاب) لا ريب ولا
 شبهة ان الناظر حيث شرط
 له الواقف استحقاقا كان
 من جهة الموقوف عليهم
 قال السكالي بن المهام فاذا
 قدعوا قطع الا ان يعمل
 في اخذ قدر آخره وان لم
 يعمل لا يأخذ شيئا اه وفي
 البصر بطله كلام السكالي
 وظاهره ان من سلم من
 المستحقين زمن العمارة
 يأخذ قدر آخره لكن اذا
 كان عمالا يمكن ترك عمله الا
 بضرر بين كلامه والخطيب
 ولا راي له فيه الشرط
 زمن العمارة فعلى هذا اذا
 عمل المبشر والشاذ من
 العمارة بعتيان بقدر جرة
 جملتها فقط ومثالي في
 قطع صرير فانه لا يعلى
 شيئا من ارض العمارة قال

في الاشياء المتأخرة وما هو في معنى الامانة للمدرس والمدرس "الناظر اه حال اصل ان العلم امر جهه الله تعالى من
 قدموا العمارة على اسكي حيث كان الاعضاء بهرا وبطها وان جعل ما هو خلاف المشرع حين لكونه فعل خلاف المشرع الذي هو في هذا
 ارباب مشروحة قوله علم (مثل) في مدرسه لها خلوة متعددة على المتكلم عام ان يسد بابها من ايقمن خلوة التي بدخلها او يفتح لها بابا الى
 سكة غير مذكورة بغير وجه على "سكة" ملائحة من تديرها بها (أجاب) نعم للمكتم ذلك ما دامت من تعبير معلوم الوقف وقد أتى بعض العلما
 بملء جوارحه في جدوا لاجل "انظر اذ لا يهتبه لجماعة فيه كيف يفتح بابا في سكة غير مذكورة بغير رضا أهلها هذا الاقل به

واقعه أعلم (سئل) في الرجل الصالح الفطر على وقت ثمانين شهرا هل مخرجته عليه الحنفية أم لا (أجاب) نعم مخرجته عليه ما لحظت في غيره
 فله تعالى فقد مخرج في الصفة لاصح فتح القدر بقوة الصالح للنظر من لم يسأل الولاية أو لوقبولس فمفسق يعرف قال وقد مخرج به بما
 يخرج به الناظر ما إذا ظهر به فسق كشره وأجره ونحوه اه وفي الاسعاف لا لولي الأمين قادر بنفسه أو بآتيه لأن الولاية بمقدرة بشرط
 الظهور وليس من النظر قوله ثلاثين لا ناقض بل مقصور وكذا قوله العاشر لأن المقصور لا يحصل به ولا بشرط الحرية ولا اسلام المصنف قال في الصبر
 والذي في الحكم كالعبد وعزالي الاسعاف ولا شبهة ان قوله بما يخرج به الناظر اذا (٢٩١) ظهر به فسق كشره الجناح خاص بالمسلم اذا

من عمر وباع زيدا بحسبى الغرارتين من عمر وبخمس عشرة قرشا وابعه الاخرى بعشرين قرشا الى اصيل
 معلوم ويرد عمر وان يدفع زيدا الغرارتين ويصل البيع فيهما فله ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز
 التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا في السلم في المسلم في قبضه بخير يسع وشركة وصداقة وقولية
 ولو عين عليه لم يوجب منه كذا قاله اذ قبل وفي المصنف قال بعض السلم جازة تتعلق على التو برأى
 لأن المسلم في مبيع والتصرف في المبيع المتقول قبيل قبضه لا يجوز رأس المال مستحق القبض في المجلس
 والتصرف فيه مفتوقه فلم يميز اه (سئل) فيما اذا دفع زيدا بملغ معلوم من الدراهم سلم على قدر من
 الموزونات ولم يتوف شرائط السلم فهل يكون السلم غير صحيح وليس له يد الا رأس مال السلم (الجواب)
 اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم البعد بالمال لانه في يده مفسد والمغوب يجب رده قال في المنع ولا
 يجوز زل السلم شراء شيء من المسلم اليه رأس المال بعد الاقالة في سلم العقد الصبح بعد وقوعه قبيل قبضه
 بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا الا حلالا أو رأس مالك الا حلالا قال في العقد رأس مالك
 حال انفساخه الى أن قال وقد يكون السلم صحيحا له لو كان فاسدا جاز الاستبدال قال في جامع الفصولين
 وجاز الاستبدال في السلم الفاسد أو رأس ماله في يد البائع مقصور صحيح استبداله اه (سئل) في السلم في
 القوة هل يصح ويؤمر المسلم اليه بدفع المسلم قيمه ان غلا السعر من وقت العقد (الجواب) نعم حيث أمكن
 ضبط صفته ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثرة وغيرها والظاهر أن القوة مثلية كما يؤخذ من عرفنا مثلي
 واقبي الذي جهته نقلا عن المتعبرين كما سيأتي فان شاعبه تعالى في كذب التصبم أو بتوقيف الجاهل لم يصرح
 بأن القوة مثلية فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا فتاوى من كذب التصبم (سئل)
 في السلم في النقص اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الآلية وهم البطلان جاز وزنا كذا في
 التراز به والخلاصة (سئل) فيما اذا سلم جماعة ممن زيدا معلوم من الدراهم على مقدار معلوم من
 الحنطة والشعير والبن مع بيان سائر شرائطه الشرعية وهم متضامنون متكافلون رأس مال السلم والسلم
 فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التراز به وتاوى الجاهل (سئل) فيما اذا دفع زيدا لعمر
 مقداره اربعة ايام من الذهب والفضة سلم على مقدار من الدراهم المسماة بالي بال مؤجل الى أجل معلوم فهل
 يكون السلم المذكور قريحا (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى فيصع في المكمل والموزون سوى النقد من
 لاهما أثمان قال يجوز السلم فيهما خلافا لما لا اه والمسئلة في التوزن وأوصفها في الصبر والزي (سئل) في
 السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والتوزن والبصل يجوز السلم فيه ولا يحدده صحر
 ويجوز السلم في ثوبه والبصل كيللا بعدد ذكره ما في اسلام في شرحه جعله من البعديان المتفاوتة
 ذخيرة

باب القرض

(سئل) في الكفاية بانقرض المؤجل الى أجل هل تقع ويكون مؤجلا على السكفيل دون الاصيل أو عليهما
 (الجواب) يكون مؤجلا على السكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر والتهر تاجل عليهما لان الدين

الذي يترك وما يدن للدين
 الشريف اتركهم وما
 يدنونه واقفه أعلم (سئل)
 من دمشق بمحسورة
 بالعرف اذا وقع رجل في
 محنة وسلا متوطنا حنته
 واختياره ما هو جازي ملكه
 كروما على مساجد وغيرها
 وكتب بذلك كتاب وقف
 شاهد بصحة الوقت وصحة
 الواقف وحسن اختياره
 وسلمه الواقف حال حياته
 للجهة المتوفى عليها
 ونقص المتولى بالوقف على
 مقتضى شرط الواقف ومضى
 على الوقف المرسوم مدة
 تزيد على ستين واستغنى
 الوقف شهرة والواقف
 المرقوم ورنه واستأجرت
 الورثة كروم الوقف التي
 وقفها مورثهم من
 المتولى والآن تدعى الورثة
 المزورون انهم ورثهم
 وقف هذا الوقت في مرض
 موته وأقامت على ذلك
 البيعة فحكم الحاكم بإبطال
 الوقف والعائنه ونفذ من
 الثلث لكونه في مرض
 الموت فهل يكون الوقف

المذكور صحيحا على المدة ان كورولا شذاختوا الشهر في ذلك ويكون اجازة ورنه لكرهم الوقف تصد بتمامهم على وقف مورثهم أم لا
 (أجاب) حيث أفرت الورثة لوقف أو استخرجت من المتولى الموقوف لجهته لانه بعد دعواهم للتناقص وإذا تعارضت البيعتان منته كونه
 في الصفة وبينه كونه في المرقص قدمت بيعة المصنف مخرج به غير واحد من علماءنا وفي جامع الفصولين الاتمام على الاثراء والاستحاب
 والاستدعاء والاستقرار اقرار بالاهلام له فيه اتفاقا والرافعي في رهن المدي عليه ان المدي قبل معه شأنا من ذلك تندفع دعوى المدي
 والورثة هادعون ومتولى الوقف هو المدي عليه ولا يفتي في السؤل لمن الحشوت وشي من العبارة كذا كرا الشهرة والاستفاضة والقطع

[illegible]

واحد وفي شرح المتن ولعلنا ومن جعل تأجيل القرض كافاً يتم مؤجلنا نحن الأصل لان الدين واحد وهو ونهرقه قبله بل تأجيله عن تقصيص الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتق قوله كقول القرض فاقول ان كسب مؤجلاً لا يتحقق في الأصل وفي فتاوى الكارزوني قلائد فتاوى قوى الهداية مثل عن تركه لا يقرض في جمل هل يصح وتكون مؤجلاً على الكفيل دون الأصل لا لأجابه نعم فهو وتكون مؤجلاً على الكفيل دون الأصل اه وأقضى بذلك المرحوم وقال في دفع الوسائل قلت فقرر لنا من هذا ان الكفالة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلاً على الكفيل وعلى الأصل حالاً كان ولا يثبت في مقامه الحصري في القرض اذا كفل بالقرض الى أجل يصح وتأجيل على الأصل وهذه حلي في تأجيل القرض عن كل ما كتب وبذلك لا ينقل هذه العبارة أحد غيره وأذا ولا يمر في تحقيق عبادة الحصري وحده وبما قاله القسودوري وكل الاحكام فثبت بما قاله القسودوري وثبتة لا يثبت ولا في مقامه الحصري ولا يجوز ان يعمل به اه (أقول) وذكر صاحب البحر في جواب الكفاية قولاً "هذه وكفل بمال الحق مؤجلاً في شهر يتأجل عن الأصل أيضاً محمول على غير القرض مدني كترتبه اذا كفل بقرض مؤجلاً الى أجل مسمى فان كفاية ثابتة والمال على الكفيل في الاجل المسمى وعلى الأصل حال وتراه في المتن في شرحه الى العتق وكفل بالقرض فاقول ان كسب الكفيل جاز ولا يتحقق في الأصل ولا في مقامه الحصري في تقصيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحلية في اجلي قروض ومطروسي في دفع الوسائل كلامه فمراجعة اه ما في البحر ذكر في مقامه عتبه ان بعض هذه قل عن فتاوى هدية تعين لاضلال اذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع مكيلم رجل ايسره عن وجهين من صف الكفيل الاجل ان نفسه قال اجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وحده ومنه في صفه الا في نفسه بل كمرطوقه ورضي به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والأصل في دفعه كقولنا في فتاوى الكارزوني والماصل أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل والمال الواقع في تأجيله عن الأصل أيضاً وذلك كقوله في دفع الوسائل من عامة الكتب اشرح القسودوري على مختصر الكرخي وشرح اشككة والهيطة وخزعة الاكمل وغيرها ولا يتأجل عن الأصل وحده عليه لا يستقرض والقرض لا ينسب الا على ما وجب في تركه ليس يقرض لانه وجب سبباً كذا وفي يستأجر عن المفهوم من هذا ان تأجيل القرض يتأجل على من وجب عليه ويجعل ما في الهداية كونه من بحر يمكن ان ينقل الى كوفى الهندية حتى لا يخالف كلامهم لكن تبقى لفظة في مقام عامة كتب يبرر في خبر رجوعه الى الذي هو شرح تقصيص الجامع الكبير في ترجمته في كفاية عليه في فتاوى قاضي هدية وجمع المؤلفين شارحاً في ترجمته صاحب البحر في كتاب الكفاية في الفاضل المشيعة "رواية تعالى على عايراً في المؤلف كتب في محل آخر لو كان المال لا فكله بل انفس مؤجلاً بمره كقولهم عتبه يجوز ويكون تأجيله في مقامه ظاهر الازالة

المدنى في جوار الحور مستظهرا لشدته في شاة واحدة في الابد ما قلعه من وقته ان اضرب في حبه وفي واقعات
اسم برى رجل في ميدان كنت فيه وروى عن شوق غمره يا امدى ودمره قدى - فتموا حارته ففعل لتولى ذلك ثم حضر له ثوب فهو ولى
به كاه وان كان يخطو فهو حتى يحضره امدوه خير في دمه شاه ففهم انما زنى كفى في ذلك انه شاه اجاز الاجارة وجمع فخالوه
فليس جرد ورسا - ثم عدنا انهم في ذلك وشره الخروج من مدنت وسليم ان كان اسبه اه كلام صاحب واقعات الضمير
فان صاحب مدنت - ثم عدنا في ربه ويا ساسة في مدنت في ربه - ردة واقعات ضمير رى ويا مدنى الذي والله اعلم

هذا وقد مر على ثابان صاحب الكرد ارجح القراء وهو ان يحذف المزارع والمستأجر في الأرض بناء أو قراسا أو كسبا بالتراب بان
الواقف أو بان الناطق في يده وفي البر وضع الفسار وتلاعن القتيوي في الحاروي أن زاهري أيضا ساجرا رضا وخلاو فرس فيها و
بن ثم مضت مدة الاجارة للمستأجر ان يستبقها بالمثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو انى للموقوف عليهم الا انقلع ليس لهم ذلك اه قال في
الجرم وضع الفسار وبهذا العلم مسئلة الأرض المستكثرة هي متقولة أيضا في أوقاف الخساف اه وصور زمانى أوقاف الخساف حانوت أصله
وقف وعملته لرجل وهو لا يرى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث (٢٩٣) لو رفعت يستأجر الاصل بالكره مما يستأجر

صاحب البناء كخبره
ويؤجر من غيره ولا يتولى
فيه بذلك الا حراه وقد سكر
في الخاتمة مسئلة يسع سكني
الخاتمة في مواضع متعددة
ود كراهي جامع الفصولين
في الفصل السادس عشر نقل
عن الشجرة ونص عليها في
الفتاوى الكبرى والخاتمة
والبرازية وأجاب كتب
الشاوي وهي شري سكني
دكان وقف وفي بعض التسليم
شري سكني في دكان وقف
فقال التسليم ما دنته
بالسكني فأمره بان يدفعه
شراء بشرط التراب رجع
على ما يعمد ولا يرجع
عليه ويشموله بقتضاه
وفي جامع الفصولين والخاتمة
والخلاصة وغيرها في
المستاجر وعرض في أرض
الوقت ما ربه في حاشي
وهو المسكن كبرداره
لاستحقاقه بقتضاه
أقول لا يرضى بدار
هذا الحق لا يكتفى
بقم اثنين بارعة الخ
بالحكم حيث استوفى
شرائطه بتمام الأمان

وفرواية ابن جماعة عن محمد أنه حال على الأصل مؤجل في حق الكفيل كذا في كفاية ثقة الفقهاء
وكذا في الهداية ويحيط السرخسي فان كفل ولم يكره الاجل يجب على الكفيل كوجب على الأصل
حالا أو مؤجلا منسبة المقتضى اه من مجموعنا انقروى (قلت) حيث كان في ظاهر الراه تاجيلا في
حتهما فكيف يبدل عنه ولم يصرح أحد من يعتمد على تخصيص الفتوى على قول محمد وذكر في المتن أنه
الاستعانة كأنفسه الاقروى في هامش مجموعنا فبحث الطرسوس فيما فيه اه (أقول) كلام
الطرسوس في القرض وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الراه تاجيلا في حق الكفيل على غير القرض كما
قال في البحر في قبالة التاميل (سئل) فيما اذا استدعى من غير ومبلغا مملو من المهرام في أجل
معلوم بمرحلة ترصعة تمضي بالدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي حزن بينهما لا يقتدر
مامضى من الأيام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير وبذلك اه في الزم أبو
السعود أفندى فتوى المذون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات قبل موته فأنه من تركه لا يؤخذ من المراجعة
التي حزن بينهما لا يقتدر مامضى من الأيام وهو جواب المتأخرين فتنبه اه في المرحوم أبو السعود أفندى
مضى الزم وعلمه بالرفق الجانبين علا على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما اذا كان في يد منعه و
يبلغ من معلوم فراجع عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما لم يجدوا في الدين ودفعه لورثة
زيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حزن الجانبين
عليها يندفعها لا يشترط مامضى من الأيام قبل العلامة تعجب الدين اه في قوله كذا في الاقروى والتنوير
واثنى به علامة الزم ومولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد اداء الدين دون المراجعة اذا خلفت لورثة
أن المراجعة تلزمهم فراجعوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم
ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم يأتون في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا
يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين
المراجعة السابقة التي على موته ولم يوجد وهذا في الزم على قدوم مامضى وهذه المسئلة نظير ما في الفتوى
قال بومر بكروا حرا زاده كان طالب الكفيل بالدين بعد اخذ من الأصل وبيع به بالمراجعة حتى اجتمع
عليه سبعون ديناراً ثم أتته بعد اخذ فلا شئ له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر
لنا والله الموفق (سئل) في مسلم اقترض من ذي قدر له لورثة الحطبة والكره وسقطت في سنة كذا
ومضت مدة ولا ان ريد السلم دفع من ذلك على سعر يوم القرض الذي بدون وجه شرعى والمسلم موجود
فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القرض على تحصيل الثمن (الجواب) نعم وفي بيع
الاماني رجل استقرض من أخو شامان الكسبي والورث فأنقطع عن أيدي الناس قال بومر بكروا حرا زاده
لتأخير حتى يدرك الحد ثم عند أي حصة لان الانقطاع عن أيدي الناس يجري مجرى الهلاك ومن مذهب
أبي حنيفة أن الحق لا يقطع عن العين بل الهلكة العين فاذ في الحق في العين ولو جرد العين ردمع فبموجب

الست التي هي الاركان في كل حادث مكن وهي المنظومة في هذا البيت
أطراف كل قضية حكيمه يستلوح بعدة
حكم يحكموه وله ويحكمونهم عليه وما طريق هذا نص الحكم بعد استشارة
وارتفع الخلاف كما في مثله لا يمكن تخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ذلك جاح خصم من الناس المسحور ولا يفتقر ولا بد
المشهوره كسر ومدين قائل ما فهم بها طوره وله فيه نفع كل وضربه بقتضاه اداءه ما في فعله كثر لا وفي لازمي اوسع له
النوري بانخذ من كل باجر قد مرهنا بمحسن الاختيار منهم وكتب في مكتوب الوقف هذا ثم عدا لادوا بحسب لوازات بجله ناجو ح

التي جعلها أكثر من العدة والنسل والعقب والقرى بعد كثرة القوافل كما ذكره في بعض من كتبكم وشتم السبلين بعلوكم استشفوا الجواد وأصغروا، ضاحكين لأن هذه المسئلة موقوفة على قتلواكم أحسن الله مثليكم ومشاكم يجعل في أعلى الفردوس مقر كما ماواكم (أجاب: اعلم أن شرط الواقف كخص الشارح ووقفه على الواقف أن من مات منهم عن غير ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جازر على المتوفى في من هو في درجة وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وجب ما عاقما شرط وهي في صرف نصيب التوفى المذكو الزمن هو الأقرب إليه وفي درجته وهو أن لا تحدث كان من أهل الوقف لا لأولاد (٢٩٥) وأولاد ذالك أمته الذين هم بعدهم أبواً

فأشككت المسئلة علينا فوجدنا في الجواب أن تقديم الأقرب إلى الميت أقرب إلى مقاصد الأقران وإلى مقاصد أهل العرف عالم قصد الأقرب إلى الوقت وهو عالم قصد الأقرب إلى الوقت لذلك ترجعنا لاستحقاق هذا الأقرب إلى الميت والله أعلم لكنه تدفع حجة على البرجستيني على شهادة أنه هو المسوق فحكم القاضي بوجوب جواز ذلك من غير أن يحيط عليه بما ذكرناه وانتم متوقف في صحة هذا الحكم كان الشهاد على ما أوله

أثبت بصدقه وأما شهادته الشهود بالا - فتعاقب في قولها نظر لأنه حكم شرعي وهم إنما قبل شهادتهم بالاسباب فشهداتهم بأنه في البهجة بصدقه والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضي بوجوب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم ياتل (٢٩٧) أطراف الواقعة حتى يظهره الصواب فيها

وعندي في نقضه أسانظر

وامت المحكمة بعد أيام عن ودة فهل يكون البيع المذکور صرفاً باطلاً والابترع جاز (الجواب) حيث
الحال ما ذكر يكون البيع المذکور صرفاً باطلاً لأنه مشروط بالتراضي ولم يوجد ولا يجوز إلا برأع من بدل
الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والام يصح لم يتنقض لأنه في
معنى المفسح فلا يصح إلا برأع من كافي البصر والنهر والسراج الواجب وغرضه للتمتع المعتبر من حيث (سئل) نعم
إذا استدان زرع من حجر وبيع له معسولاً من الغرام إلى أجل معلوم وباعه من زرعاً متاعاً فضاية فمقر وش
مؤجل إلى الاجل المذکور وسلمه الخاتم والحال أن الفسخ لا يتخلص مما لا يضر من أجل ولا أخذ عرو
د منه من ذي يوجب البس به من الخاتم فهل ليس له عنه (الجواب) نعم من باع شيئاً ففعل بئس أكثر من
قدر الخسائر وما إذا كان الثمن من نفس الخلية فتكون الخلية تملكها والزيادة بالنقل والحال
والجفن وإن كان مثلاً أو أقل لا يجوز لأنه رآه وإن كان يتخلف جسمها كان مكسفاً ولا بد من نفس
قدر الخلية قبل الاقتراض لا صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والخمسة عشر درهما قبض مباعه ففعل
حسناً خلية وإن لم يمسحاً لا تصرف على العصة وكذا إذا كان خذها من غنمها لا تصد الصفوة وقد رآه
بالاثنين أحدهما كقول تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك إن اشتراه بعشرين شرة وقد وعضه
نسباً لا نقد فخذ الخلية لا يقدم فإن افترا لا عن قبض بطل البيع فبهما كانت الخلية لا يتخلص
الابترع ويجدع في سقف وإن كانت تتخلص بفرض جاز في السهم وبطل في الخلية كالمطوف في عقد
الجارية وقس على هذا جميع أمثالها شرعاً في مستلزام إلى أجل معلوم إن لم يكن فيه قبض والغص
لا يتخلص إلا بصرف البيع باطل في الغص والغصة كما هو معسول من العبارة (أقول) وقد منافي البيوع
ما يدخل في المبيع بجملة كقول النبي والشاوش وكلنا على عقبة راجع

[illegible]

أولاد الذين لا يورثون ولهم سهم واحد على أنفسهم ما دفعوا من بعدهم على أولادهم المذكورين إلا أن بينهم على حكم القربى الشرعية للذين لا يورثون من بعدهم على أولادهم المذكورين وأولاد الأناث وجعل بعد انقراض أهل الوقت بأسهم ذلك ولو دفع على مصالح المصداق فإن بعد سنة تأبى وسجل وحكم ما مات أحد الوافين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكورين عن الوقت الثاني ومن أولادهم فهل حصصه الوقت المست تصرف لأخيه أو لأولاد أخيه أو للمصداق أو للفقراء (أجاب) لا تصرف إلى الأخ لعدم اشتراط صرف حصصه أخيه بدمه ولا لأولاده ولا إلى المصداق لأنه مشروط بعد (٢٠٠) انقراض أهل الوقت فتعين صرفه إلى الفقراء وقد دفع لشخص السراج الحانوفى سؤال

سوره ما قول سيدنا مولانا وبه مطلقا ثم قال كلفنا رجلا أعرفه بوجهه بلا يميز أو رجل أتبه وحلف أنه هو برئ شرح لتتو ر قد عني أن يراز به وفيه أيضا والمدعى وهو الباطن المكفوله والمدعى عليه وهو الدونون مكفول عنه ويسمى الأصل أيضا والفلس والمالك المكفول به ومن زنته المطالبة كقيل اه (أقول) ومراد الغلاف قوله وبه المكفول به إذا كان نفسا ذكالة المال المجهول محصية كقيل سئل التتو ر (سئل) فيما إذا ضمن رجل معين ذنبه على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المختص به فهل يكون الضمان لآخر غير صحيح (الجواب) نعم لأن العلم بالمكفوله شرط لكل فتاوى الكذا وفي نقلنا عن الحانوفى وقال في التتو ر ولا يصحها المكفول عنه ولا يصح له المكفوله اه ومثله في البرور وغيره (سئل) فبرجل قال له أرسل هذا الطريق فإنه آمن فسلكته أخذ الصوص أمته تزد بدقنن زيدن الرجل الآخر قيمة متعته عني أنه غره وتذنب وجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول العلماء أن مجرد العزو ولا يوجب الرجوع وأنه دفع شبه ليس واجب عليه وبدر الرجوع على ذنبها قبضه من بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن العزو ولا يوجب الرجوع فلو قال أسكت هذا الطريق فذبح آمن فسلكته فخذ الصوص لاضمان فان زاد وقال فان أخذ ذلك فاضمان فسلكته فخذ ماله كمال الضمان صحها والمكفول عنه مجهولها ومع هذا جازى والاضمان كذا في المنسوبة (أقول) هل في المروءة ما صار الأصل أن المروءة راجع على العار إذا حصل العزو وفي ضمن المعاوضة وصين العارصة لامة ما عر ورصاحتى لوالها الطيفان صاحب النسخة جعل الحطة في البطلان ذهب من ثبته ما كلفه في المله والظن كان عالمه به يمين لانه غارنى صمى القيد بخلاف المسئلة الأولى لامة ما صمى الاسلام بمحكم عقدوها اله فيه قضى لامة كذا في المعادية اه (سئل) فيما إذا خال رجل لآخر حرام ولا يما ينعى من مدعيه بين معصوم وتلف الثمن عنده ويريد المطالبة التكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم وما يما ينعى فلا يصلى وما يقبله ولا نفعى ما هنا شرطية أى إن باعته فعلى لما اشتري بتملى سعى أو الكه لا يبيع لا تجوز شرط في الشكل القبول ولا يابى ببيع أو غصب منه كمال عا لى عن العمر (سئل) فيما إذا نذر مخاصبا لخصمه لو لم يره أهل سوق كذا ما بالاعمى عرا ثم وعبر كرهوى فهل يبرؤ منه من مدعيه دون غيره (الجواب) نعم (سئل) فبرجل كمل أسيرا بجام من المزله عني من أسير بامر فداه وأتلف نفسه وجلس أسكفيل فلهذا ويريد المطالبة الأسير بذلك وجب عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم ومع هذا أنو تب ونو بيع حكمه كذا بان نرما ما هنا في المطالبة كما يكون له حق في الحق لو أخذت أسير كاره له الرجوع عن ماله لارض وعليه الفتوى صدور الشرعة وابن الصفورى بك وفيه شمس لا يفتى إذا أمره بطمعه ويكره في الأمر ليعت بامر بالرجوع ذكرنا ذلك إلى أحمد كرم الله في شرح اشو روفى المع ولا يبالغ التكفيل أصلا بل المكفول به قبل أن يذى أسكفيل عنه أى عن الأصل لانه اعما لترم المطالبة فان لوزم أى لوزم التكفيل من جهة

سوره ما قول سيدنا مولانا وبه مطلقا ثم قال كلفنا رجلا أعرفه بوجهه بلا يميز أو رجل أتبه وحلف أنه هو برئ شرح لتتو ر قد عني أن يراز به وفيه أيضا والمدعى وهو الباطن المكفوله والمدعى عليه وهو الدونون مكفول عنه ويسمى الأصل أيضا والفلس والمالك المكفول به ومن زنته المطالبة كقيل اه (أقول) ومراد الغلاف قوله وبه المكفول به إذا كان نفسا ذكالة المال المجهول محصية كقيل سئل التتو ر (سئل) فيما إذا ضمن رجل معين ذنبه على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المختص به فهل يكون الضمان لآخر غير صحيح (الجواب) نعم لأن العلم بالمكفوله شرط لكل فتاوى الكذا وفي نقلنا عن الحانوفى وقال في التتو ر ولا يصحها المكفول عنه ولا يصح له المكفوله اه ومثله في البرور وغيره (سئل) فبرجل قال له أرسل هذا الطريق فإنه آمن فسلكته أخذ الصوص أمته تزد بدقنن زيدن الرجل الآخر قيمة متعته عني أنه غره وتذنب وجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول العلماء أن مجرد العزو ولا يوجب الرجوع وأنه دفع شبه ليس واجب عليه وبدر الرجوع على ذنبها قبضه من بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن العزو ولا يوجب الرجوع فلو قال أسكت هذا الطريق فذبح آمن فسلكته فخذ الصوص لاضمان فان زاد وقال فان أخذ ذلك فاضمان فسلكته فخذ ماله كمال الضمان صحها والمكفول عنه مجهولها ومع هذا جازى والاضمان كذا في المنسوبة (أقول) هل في المروءة ما صار الأصل أن المروءة راجع على العار إذا حصل العزو وفي ضمن المعاوضة وصين العارصة لامة ما عر ورصاحتى لوالها الطيفان صاحب النسخة جعل الحطة في البطلان ذهب من ثبته ما كلفه في المله والظن كان عالمه به يمين لانه غارنى صمى القيد بخلاف المسئلة الأولى لامة ما صمى الاسلام بمحكم عقدوها اله فيه قضى لامة كذا في المعادية اه (سئل) فيما إذا خال رجل لآخر حرام ولا يما ينعى من مدعيه بين معصوم وتلف الثمن عنده ويريد المطالبة التكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم وما يما ينعى فلا يصلى وما يقبله ولا نفعى ما هنا شرطية أى إن باعته فعلى لما اشتري بتملى سعى أو الكه لا يبيع لا تجوز شرط في الشكل القبول ولا يابى ببيع أو غصب منه كمال عا لى عن العمر (سئل) فيما إذا نذر مخاصبا لخصمه لو لم يره أهل سوق كذا ما بالاعمى عرا ثم وعبر كرهوى فهل يبرؤ منه من مدعيه دون غيره (الجواب) نعم (سئل) فبرجل كمل أسيرا بجام من المزله عني من أسير بامر فداه وأتلف نفسه وجلس أسكفيل فلهذا ويريد المطالبة الأسير بذلك وجب عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم ومع هذا أنو تب ونو بيع حكمه كذا بان نرما ما هنا في المطالبة كما يكون له حق في الحق لو أخذت أسير كاره له الرجوع عن ماله لارض وعليه الفتوى صدور الشرعة وابن الصفورى بك وفيه شمس لا يفتى إذا أمره بطمعه ويكره في الأمر ليعت بامر بالرجوع ذكرنا ذلك إلى أحمد كرم الله في شرح اشو روفى المع ولا يبالغ التكفيل أصلا بل المكفول به قبل أن يذى أسكفيل عنه أى عن الأصل لانه اعما لترم المطالبة فان لوزم أى لوزم التكفيل من جهة

أولاد الذين لا يورثون ولهم سهم واحد على أنفسهم ما دفعوا من بعدهم على أولادهم المذكورين إلا أن بينهم على حكم القربى الشرعية للذين لا يورثون من بعدهم على أولادهم المذكورين وأولاد الأناث وجعل بعد انقراض أهل الوقت بأسهم ذلك ولو دفع على مصالح المصداق فإن بعد سنة تأبى وسجل وحكم ما مات أحد الوافين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكورين عن الوقت الثاني ومن أولادهم فهل حصصه الوقت المست تصرف لأخيه أو لأولاد أخيه أو للمصداق أو للفقراء (أجاب) لا تصرف إلى الأخ لعدم اشتراط صرف حصصه أخيه بدمه ولا لأولاده ولا إلى المصداق لأنه مشروط بعد (٢٠٠) انقراض أهل الوقت فتعين صرفه إلى الفقراء وقد دفع لشخص السراج الحانوفى سؤال سوره ما قول سيدنا مولانا وبه مطلقا ثم قال كلفنا رجلا أعرفه بوجهه بلا يميز أو رجل أتبه وحلف أنه هو برئ شرح لتتو ر قد عني أن يراز به وفيه أيضا والمدعى وهو الباطن المكفوله والمدعى عليه وهو الدونون مكفول عنه ويسمى الأصل أيضا والفلس والمالك المكفول به ومن زنته المطالبة كقيل اه (أقول) ومراد الغلاف قوله وبه المكفول به إذا كان نفسا ذكالة المال المجهول محصية كقيل سئل التتو ر (سئل) فيما إذا ضمن رجل معين ذنبه على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المختص به فهل يكون الضمان لآخر غير صحيح (الجواب) نعم لأن العلم بالمكفوله شرط لكل فتاوى الكذا وفي نقلنا عن الحانوفى وقال في التتو ر ولا يصحها المكفول عنه ولا يصح له المكفوله اه ومثله في البرور وغيره (سئل) فبرجل قال له أرسل هذا الطريق فإنه آمن فسلكته أخذ الصوص أمته تزد بدقنن زيدن الرجل الآخر قيمة متعته عني أنه غره وتذنب وجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول العلماء أن مجرد العزو ولا يوجب الرجوع وأنه دفع شبه ليس واجب عليه وبدر الرجوع على ذنبها قبضه من بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن العزو ولا يوجب الرجوع فلو قال أسكت هذا الطريق فذبح آمن فسلكته فخذ الصوص لاضمان فان زاد وقال فان أخذ ذلك فاضمان فسلكته فخذ ماله كمال الضمان صحها والمكفول عنه مجهولها ومع هذا جازى والاضمان كذا في المنسوبة (أقول) هل في المروءة ما صار الأصل أن المروءة راجع على العار إذا حصل العزو وفي ضمن المعاوضة وصين العارصة لامة ما عر ورصاحتى لوالها الطيفان صاحب النسخة جعل الحطة في البطلان ذهب من ثبته ما كلفه في المله والظن كان عالمه به يمين لانه غارنى صمى القيد بخلاف المسئلة الأولى لامة ما صمى الاسلام بمحكم عقدوها اله فيه قضى لامة كذا في المعادية اه (سئل) فيما إذا خال رجل لآخر حرام ولا يما ينعى من مدعيه بين معصوم وتلف الثمن عنده ويريد المطالبة التكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم وما يما ينعى فلا يصلى وما يقبله ولا نفعى ما هنا شرطية أى إن باعته فعلى لما اشتري بتملى سعى أو الكه لا يبيع لا تجوز شرط في الشكل القبول ولا يابى ببيع أو غصب منه كمال عا لى عن العمر (سئل) فيما إذا نذر مخاصبا لخصمه لو لم يره أهل سوق كذا ما بالاعمى عرا ثم وعبر كرهوى فهل يبرؤ منه من مدعيه دون غيره (الجواب) نعم (سئل) فبرجل كمل أسيرا بجام من المزله عني من أسير بامر فداه وأتلف نفسه وجلس أسكفيل فلهذا ويريد المطالبة الأسير بذلك وجب عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم ومع هذا أنو تب ونو بيع حكمه كذا بان نرما ما هنا في المطالبة كما يكون له حق في الحق لو أخذت أسير كاره له الرجوع عن ماله لارض وعليه الفتوى صدور الشرعة وابن الصفورى بك وفيه شمس لا يفتى إذا أمره بطمعه ويكره في الأمر ليعت بامر بالرجوع ذكرنا ذلك إلى أحمد كرم الله في شرح اشو روفى المع ولا يبالغ التكفيل أصلا بل المكفول به قبل أن يذى أسكفيل عنه أى عن الأصل لانه اعما لترم المطالبة فان لوزم أى لوزم التكفيل من جهة

ما لا (أول) والمسؤول عن مسؤوله إلا أن قوله في التقصير على رآه من بعد ما على أولادهما من قول الواقفين وبنهائي
 أنفسهم من بعد ما على أولادها ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيعلم انه ما دام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين لا نصف صرف
 لفقراء والنصفه فإذا مات صرف جميع الوقف إلى أولاده لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤالين نحو سئنا وطلعت
 على أحوه في مسائلنا في متعدد وكل واحد فيهما ما جاب على قدر ما فهمه والتعمد كافه التبادر والارتباط إلى عرض الواقفين كما يظهر
 بالتأمل ثم ظهر في التنازل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصر به لانه وقف واحد (٢٠١) بخلاف المسؤول عنه نه وقفان اثنين في

مسئلتنا فبعض ترك وانما
 ما يخصه على أولاد. وقفا
 مستقلا لا مشاركة مع
 الآخر في سقته المسجد
 وبقه أعلم (سئل) في سلطان
 جعل جزءه إلى صالح مسجد
 وأبى بعده سلطان آخر
 وجعلها إلى أخته وخليفته
 هل ينسحب ما صرح به
 وأبى لهم من أن باب
 الشئ نوضا فيهم في
 ذلك تكون الأمر في ذلك
 لسلطان نصره الله تعالى
 وما الحكم (أجاب) نعم
 لسلطان يخص به من
 يشاء بعد وجود صفه
 الاستحقاق انه موقوف
 إليه والحق له في شئ
 والأعده والخاله هـ والله
 أعلم (سئل) من شئ
 إبراهيم الحري في
 وقف معين من خلداه
 مسجد لسوي وبقه
 لوقف كالحبيب هـ
 عو سقته لاهدين
 امسك من خلداه
 آخر من غير الجسوة شركم
 معهن ابشر في الحفاية
 والامام فيل يمشي في

الطلب لازمه أي لزوم الأصل وهو مقيد بما لنا كلفت الكفالة بأمره وان حبس أي صار الكفل
 بحبس صاحب هو أي المكفول عنه اذ لم يلحقه ما في الامن جهته فيضاي بئله اه بنوع اختصار (أول)
 مسئلة خمسة من التوابين سائل التوفيق في اختلاف التصحيح والذي صحه فيه النفس فاضحنا
 الحصة كما في المتن واعتمد انظر الرمي في فتاواه عدم الحصة مع الابان الظلم بحسب عدم مو يحرم تقرر
 وفي القول بصحة تقرر وهو ذكر جوابه فيما قلته على الصريح بما يشبهه بعض العلماء حاصله أن
 المراد من حصة الكفالة ما يرجع التكفل على الأصل لو كانت الكفالة بالأمر وأبى المراد أنه بعض
 لمالها الظالم اه ولعمري انه تبيين محسوس به يتدفع قوله ان الظلم بحسب عدمه لان ذلك لو صار رجوع
 الظالم على الكفل أمالي ما قلنا من محتمل رجوع الكفل على الأصل فلا يل فيه رفع الظلم ولا يلا
 التكفل بحسب الظالم المكفول وبضربه وينسحب عليه وعذره من محسوس ويثبت على بيعه فواء استدانه
 بالمرافعة وتوذلك كلهم مشاهدوا الكفالة وترفع كل ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا قال زيد امرؤ
 ادفع إلى بكر كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على ولا على أنما قلت على فدفع عمرو والمبلغ المزور ليكره وكان عمرو
 خليفته لا لا الأمر ويرد عمرو الرجوع على زيد بالمبلغ المزور فحصل ذلك (الجواب) نعم قال الامام
 الجليل رحمه الله في فتاويه من الكفالة بالمال الرجل قال لا توادع في فلان ألف درهم ولم يقل
 عني ولا أنها قلت على دفعها المأموران كان خليفته لا يرجع عليه عاذا وان لم يكن خليفته لا يرجع
 وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليفة هو الذي يكون في عياله كولي والوالد الزوج وابن أخى
 عاذا أو أخيه أو شريكه شركة فتعنت كذا في الأصل رجل قال لسيه مونس بخلفه لا ادفع إلى فلان
 ألف درهم فسدق المأمور لا يرجع به عني الأمر لكن يرجع به على القايض قال لانه لا يدفع اليه
 على وجهه يجوز دفعه عليه من مسائل الأمر بقدر المال من الخوالة والكفالة وقد أوضح المسئلة غاية
 الانضاح في التخصيص في ١٨ (سئل) فيما إذا أذن جماعة من المؤمنين لزيد بأن يقوم بمسألة لهم ويصدق
 ما يترتب عليهم من معارفهم في شئ عيسى من مال نفسه من يرجع عليه بغيره ما يدعى ذلك
 وعرف بمقتضى الاذن فيما ذكره من مبلغا ما يمان الغراهم ويرد الرجوع عليهم خذ به موت
 الاذن والعرف وقد مر ما صرف بالوجهما شري فهل له ذلك (الجواب) نعم في التنازل فموتهم
 مصادرة فأمره ورجل أن يستقرض هم لا ينقض هذه التنازل ففعل اه اقترض يرجع عن استقرض
 والمستقرض هل يرجع على الأمر شرط الرجوع ويرجع ويدون الشرط لا يرجع والله رآه
 يرجع تنازلا في تخليص الوصافي كل موضع يثبت المدعى اليه المال بمقتضى التنازل لا يرجع
 على أمره بل شرط الرجوع والاداء ما لم يشرع به ينقض عليه ويقضى دينه ففعل يرجع لشرطه بمجموعه
 النقيب عن معين المقتضى فيها وما وافق هذا ما في العمادة أن المأمور بالامان من مال ماله حصة
 الأمر قال بعضهم بوجوب الرجوع إذا تنازله وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير تنازله وهو

الوقف وشاركونه في العلة أم لا (أجاب) حيث لم يكن الواقف جماعة من المؤمنين ولا عدد المتوصل إلى صدق وقوله خطه هـ
 وأخته يدخل من انصاف هذا الوصف من حيث تولية السلطان كيدل عليه كلام المحقق وانه قد عدل في ذلك وإسريه
 ودخسه لم يدخل فيه سائر أولاده ومن بعده فوكر تركه في المكفول بالتعدي وبعدها شئتين في راحة الخلق وروى
 ان كان له يوم وقف الوقف مالى وحده بعد ذلك مالى قال له لعلهم جيع والله أعلم (سئل) في قدره وقدره
 ومن بعده له المذكور على أولادهم ثم وعى أن من مات على ولد أو سفل مائة دينيه ومن مات ذن وروى

من عور حرمه بغير الاذن والافقي من ان يتم قبل اتمامها من السهو على ان لا يعلل به احد من عورة
 بمقتضى ما كان عليه الاقرب اليه ومقتضى ما بينه في نفسه من انما لم يمتنع من كل منهما من اولاد او اولاد او عور الوقت في بنية
 اولاده كور وانما من نسلها متساوي في الرجة قبلها واحسن النسبة من اخ شقيق واخو من لاب وان خال من تبه في الوقت وان عمة
 كذلك فهل يكون نصيب مقسوماين هو الانسبة مستكملهم كاهم في درجتها وحده في القر بال الوقت سواء غير انهم محتلفون في قوة القرابة
 المتفرقة او يخصص به الاخذ بالثبوت دون (٢٠٢) البقية (اجاب) نصيبه يكون مقسوما على النسبة المأذ كور بل قد كرم خال الاثنين

التولى حالاً عن تعرضه لأم لا يكون وبطالته بتسلم جميع ذلك لكونه حق الوقت بعينه ولا اعتبار بقوله إذا أصبح أحد الالتزام (أجل) لا يكون قربة وهذا وقتناش وعيالا أمرا يعامل خطأ جلياً وشافراً عن الشرع أحد الذقات من فقهاء الإسلام بعينه الالتزام في أوقاف الأمان لأنهما اعتبره كل باطلا وكما قومه كن عائلاً لأن قدرته يعاقفو ويبع المعدم أو المجهول وأن قدرته عبارة سببها واقعة على استهلاك الأصنام المدمورة لا تمتع فمما نزل وهي في الموجود لا يجوز تكيف يستعملها مسجوزاً واعتبره وإهائلاً سبب صرف ومتممها سبب فأنه في مال الوقت لا يجوز ولو بعض كره: إلا العمل ولله الصغر مع تحفظ جميع شرائط الهبة في ذلك وأن

فمن دخلت من حصة على الوصي وقد علم أنه لو أنفق على غرضه لم يدر إلى غرضه العمل بشرطه الذي هو كسب الميراث
ويعتبر الاعتبارات بتسمية التصور أن ما خلقه الله على حقيقته والحكم المنطق على شرعيته حكم العقل في حالنا فلا خلاف وقيل في الخصومات
تغير فيها بشرط واقفها وان امتنع الميراث ولو لم يمتنع فهو ما يرجع عنه ما جاز كما هو العدل للميراث به لا سيما في أموال الأوقاف التي ليس
عليها وجوب صيانتها والاعتناء بإنشائها كما لا خلاف وانه أعلم (سئل) في رجل وقف دارا على أولاده ثم غلب على أولادهم ثم وموت وحمل آخر بطيعة
ولا ينقطع هل تكون وقف عليهم يسكنونها أو يستغفونها أو لهم السكنى أو الاستغفار (٣٠٣) وهل إذا سكنها أحدهم لم يقبضهم مطلقا

بما هو المثل (أجاب) هي عند
الأخلاق للاستقلال وليس
لهم سكناها في دفع القدر
وليس للموقوف عليهم الميراث
سكناها لهم الاستقلال كما
انه ليس للموقوف عليهم
السكنى بل الاستقلال
وصرح في الجواب وجوب
أجرة المثل للسكنى إذا سكن
منه بالاستقلال وقيل لا
يجوز والحاصل أن الأوقاف
إذا أُلحقت بأعين الاستقلال
كان للاستقلال وان قيد
بالسكنى قبضها وان قيد
صرح بها كان للسكنى
ولا استقلال جوازا على كون
شرط الواقف كسب الشارع
في له الاستقلال فقط لاحق
له في السكنى ومن له السكنى
لاحق له في الاستقلال وإذا
سكن الشريف بالقبض وجب
عليه أجرة المثل مطلقا سواء
كانت أقدار للسكنى أو
للاستقلال وان سكن في دار
السكنى والشريف لا استحقاق
لم يكن الضيق لا يستحق
لنصيه أجرة فلان المنطق
ليس له إلا السكنى ولو كان
الجنب الآخر وليس له

أحد الورثة أنسابا بان كسب الميت فكيف إن أمه لم يرجع عليه يرجع على أنفق في بناء دار وهو انتشار
شحن الإسلام وذكر السنن حتى أنه أن يرجع عنه أمر القاضى وفي معنى القسمة قال ادفع إلى فلان قضاة
له ولم يقل على أو قال اتفق فلا أنفا ولم يقل على ولا على أني ضامن لها أو يصح كسبها فادفع ولو كان للمأمور
شرى كالأمر أو شغلها له رجوع على أمره ومعنى التخليط أن يكون بينهما أخذوا إعطاه أو منعه على أنه
متى جاء رسول هذا أو وكيله يسع منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر إجماعا إذا تضمنت بين المظنين
مشروطة إذا العرف أنه إذا أمر شريكه أو يتخلط به يدفع مال إلى غيره بأمره يكون في يده على الأمر والمعروف
كل شرط وكذا لو كان للمأمور في يده الأمر بالعكس يرجع إجماعا وان لم يقل على أني ضامن
ولم يشترط الرجوع اهـ وإذا تعليل الضمان عرفا أن ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع
وان لم يكن خليطا ولا في عياله وإذا أقيم الرجوع للصرف فليصفا (سئل) فيما إذا قضى زيد بن عمرو له مائة
بدون أن عمرو يرد الرجوع على عمرو بمقتضى مائة بدون أنه فهل ليس ذلك (الجواب) من قضى دين
غيره بغير أمره لا يكون سقي الرجوع عليه بما دونه من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السلم والعلا المتبرع
لا يرجع على غيره كقولنا في دين غيره بغير أمره اهـ (سئل) في رجل أدان رجلين مبلغا معلوما مؤجلا
الى سنة فمعهما عند رجل آخر ثم استحق الأجل فأدى أحدهما ماله بالتمام وأدى الآخر البعض وبقي
عليه مائة قرش فعامل الدين بها وأدعاه عن رجل شرا وأجل ذلك الى أجل معلوم من غير حضور الضامن
الزور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد الأول بمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم
(الجواب) عقد الضمان انفسح بغير العقد الأول ولا يكون الرجل المذكور ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد
الجسد بدونه سبحانه أعلم لو سقط الدين الطالب عن البايع بسبب من الأسباب ما ينفع المداينة بالتالي جرت بين
البائع وغيره أو باءوا القرض عن دينه أو بضا على البائع دينه فنهك يبرأ الكفيل وتبطل الصكالة
ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السببنا يقين فصل فيما يكون اقرا
بشي أو شيئين في مسألة إضافة الاقرا الى سبب وبين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن
أفندي العمادى وسئل في المدون إذا أحال رب الدين دينه على مدونه براءه ومنه في ذلك فأجاب بأنه
يصح الضمان ويطلب أيا شاء قال في الخاتبة رجل له على رجل مال فقال الطالب المدون أحملي بحالي
عليك فلان على أنك ضامن لذلك فعلى فهو جائز له أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان
على المبل فقد جعل الحوالة كالحالة لان بشرط عدم براءة المبل كفاية اهـ وانه سبحانه أعلم وبالله
أفتى العلامة سراج الدين المشهور بقاوى الهداية في فتاويه (أقول) انما ذكر عبارة التخيير وليقتبس عليها
مسئلة اختلاف الصك في أنه يبرأ الكفيل لانه لا اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وقد مر في عبارة
التخيير المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الأسباب تبطل الكفاية فكذلك تبطل لو اختلف الصك لانه
بمنزلة اختلاف السبب كما مر في الخاتمة فكذلك في المسئلة المسئلة عنها فاختلاف الصك تبطل الكفاية

طلب أجرة حصته وهو محل كلام الخصاص بأنه لا أجرة على الساكن يعني الذي امتنع عن السكنى للضيق وألغوه حيث لم يمتنع الشر لم يمتنعها
فتدبروا لفهمهم فقد اختلف على البعض كلامهم في هذا المثل فلم يعلموا أنه أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف لا يرد بقومهم
سكنا وسكانا من بعد كل منهم على أولاده ثم وموت على جوفه بولا ينقطع هل إذا سكنها أحد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطة
بهذا الشرط يستحق عليه الباقيات أجرة أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيات عليه أجرة إذا سكنها من الحق الشرط له بنص الواقف
الذي هو في وجوب العمل به كسب الشارع قال في الجواب فلا يصح دفع القدر ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرها ولو زادت على

الخاصة بالدين والخاصة بالسياسة من غير ان يكون من قبل السلطان اذ افعال الناظر العام في هذا الناطق الخاص المنسوب عن
الخصم فيما يوسع في رعايته ولا يواظف على السلطان الحقول العام وتبين فيقول بذلك للتو في الخاص بيت المقدس ام لا (الجواب) ليس
الناظر العام في هذا الناطق الخاص المنسوب عن السلطان وكشف ذلك والولاية الخاصة اقوى كاهو المقر وعند اهل العلم والخاص
القضاء والقوى ولا يوسع في الناطق الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكلاهما مهماسسة في نفسها على الوحيات التامة ولا يلزم من
وجه من الوجه ومبني لا يتغير في واجب السبب بغيره لكشف القناع من هذه بل هذه (٣٠٧) بالاوليه اولى بان اهل الاختصاص

والوجوه والامر في
زيادة التبيين وانتهى
المفسر وهو اعلم العاقل
(سئل) لو رسل يده وطغى
امامته على مسجد يوم اوطاف
الصالحات لخص في كل يوم
بمختلف وقد تناول جميع
المعلوم من قيم الوقيع والحق
انه قد كان في بعض
الاقوات دون بعض فهل
لا يستحق المعلوم الاعتقاد
ما بانس والباقي يرجع عليه
به ويكون مورف لجهة الوقيع
أم كنه الحال (الجواب)
الذي تحصل من كلام المصنف
ان مقتضى كلام الخصاص
انه لا يستحق الاعتقاد ما بانس
وبه صرح ابن وهبان في
الساخر للحج اوصلة الرحم
حيث قال لا يغفر ولا
يستحق المعلوم مدة سفره
مع اعمه ما فرضت عليه وان
مقتضى كلام صاحب القنينة
وهو امام يترك الامام منزلة
انسانه في الرعايتي
اسبوعا او نحوها ولم يصبه او
لا سراحة لا ياسب به ومثله
عقوف العادة والشرع انه
يستحق اذا كان كذلك

الهندية وسئل المؤلف عن تزيين هذه الميمنة فيما اذا كملتا مقام كمل كل عين حليهما لم يفتي احدهما
الدين كله فهل له الرجوع على الاخر بضع ما دى (الجواب) نعم واذا هذه (أقول) وفي نور العين
قال في النهاية وفي الشافي ثلاثة كذا ما يفتي مطالب كل واحد بثلث الاصل وان كملوا على التعاقب يطالب
كل واحد بالثلث كذا ذكره من الاجتهاد السرخسي والمروغني والقرماني اهـ (سئل) فيما اذا استدان
زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وكلفه بذلك عند عمرو كل من يكرهه كلفه شريعة الاذن الشرعي
و زيد من عمرو مطالبة بكذا وشال بالمبلغ الموزع بطريق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت
عما نقلناه نفاذ نوال الدين الفرق بين ما اذا كلفا معا او على التعاقب فتبين (سئل) فيما اذا كلف اثنان
بايع فلان الذي منهما ما يمتنع عندهما الاخر ما بيع فلانا يستوفى الثمن منهم امر له وهو مقيم ببلدة
كذا فما شاعلى طريق البيع فلم يصبه وتبين الطريق قبل وصوله اليس هو ما يمتنع أم لا مقام صاحبه
يكف الذي القائل المذكور دفع قيمة القماشه زاعما انهم يلزمه بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحال
هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا امتد يد من ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بذمة عمرو وطالب الملوثة
به فامتنع من دفعه لهم زاعما انه كفل زيدا المذكور عند ذي دين استدان به يمين الذي اكتمل دين
زيد المستقر بذمة عمرو وان دفع ما بذمة الذي بسبب الكفالة الموزعة والحال ان الكفالة الموزعة
صدور دون اذن من زيد فهل يلزمه رد عمرو دينه ويؤثره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد
بذمة عمرو دون المعلوم القديم من جنس واحد غير احد الدينين بكفيل والاخر بغير كفيل فدفع عمرو
لزيد مبلغا معلوما من الدراهم ولم يعين عن ابي الدين بيمين هو ثم ادعى ان ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون
الاخر وفي التبيين فائدة فهل يكون القول قوله مع عيبه (الجواب) نعم القول قول المدافع عنه
(سئل) فيما اذا طلب دين من عمرو وان يبيع مقدرا من الحر وقال له بكرهه فان راح لك شي من الثمن
عنده فهو عذري فباعه عمرو بالحر بيمين معلوم حال الذي بيمينه شريعة ثم امتنع زيد من اداء الثمن لعمره وهل
يلزم بكرهه دفع نظير الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بيمين بذمة بدميلع معلوم عن اثنان فوجه مؤجل
الى اجل معلوم بكفالة عمرو وقام بكفيل بدينه فادفع الثمن حال قبل حلول الاجل او يحضره كنفلا اخوته لا
بان ذلك المكفيل قريبه لا يسع معطالته ولا يخافه بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم وأفتى قاضي الهدي ان فيما اذا قصد المدين السفر بانه اذا قبل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل مخالط
الدين ان اودت فخرج معا فاذا حل الاجل طالبه بدينك (أقول) وفي الخلاصة واجبوا ان الدين المؤجل
اذا قرب حله واراد المدين السفر لا يجبر على اعطائه المكفيل وفي المنتهى وب الدين لو قال للقاضي ان مدوني
مريد ان يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كن الدين مؤجلا وفي المحط لو افتى بقول الشافعي في رد
السفر في سائر الدين باخذ كفيل كان حسنا وقتا بالناس قال ابن السخنة ان جميع من صاحب المحط
وفي القنينة ليس لادان مطالبة المدين بالكفيل قبل الاجل ورمزنا خزائنه قال وهو الظاهر وفي رواية

لعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصادمه كلام صاحب القنينة وقد نص في انفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه (أقول)
ويؤيد ايضا نصهم على جواز الادارة في هذه الطاعات فكان نسبة الادارة قويا فيها والله اعلم (سئل) في كاتب وقف باشر الكفاية مدته
عزلى في اثناء السنه هل يستعاضه بماله المقرره على الكفاية فيستحق بقدر ما عمل شرعا ام لا (الجواب) نعم يستحق بحسب امدته التي عمل فيها الكون
معه لومه في مقابلة عمل الكفاية فاذا عمل نصف السنه استحق نصف المعلوم او ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق حصاه
وكذا كل صاحب وظيفة يكون معاها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في انفع الوسائل ونص على ان الماهوم يسقط على الدروس

والفقيه صاحب غلطة ما قلناه في الاشياء وقوله في أنفع الوسائل أنه اشعب بالحق والأعدل معلل بأنه في مقابلة العمل بقسمه بخلافه وهو ظاهر في الكفاية لأن الكفاية جعل بالارتخاؤين واجباً لا محال (مسئل) فيما إذا ملأ المدرس بعد تمام الاستعداد مراحل ينسحق ما هو الشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق الشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل ويتبعه في الاشياء والنظر في أنفع الوسائل بعد قولهم من صاحب الفتنة فهذا الفروع التي ذكرها صاحب الفتنة قبلها هو صريح وذلك أن المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر لسقوطهم وقت خروج العيلة وما ذل إلا (٣٠٨) أن لهذه المواقف شوب الاجازة وذلك لأن المدرس من يتردد الى مكان معين ويقرا ويغيد

العلمية ويهدى ثوابه وأفعاله
إلى الواقع وكذا الفقه
ولامام وهذا كما ليس
بواجب عليه - هذه - كان
أصدر الذي يتناوبه من
الوقت - أي هو في مقابلة
هذا العمل في معنى الآخر -
وقد في الأسماء - هذه - مات
الدرس في الماء - أملاً -
مثل - أي - وأفعاله وقبيل
نهرها وتدرج به - ثم
مات أو عثر - يعني أن مات
وقد فتح - أفعاله - إلى مدة
مباشرة وإلى مباشرة من
هذه بعدد - سبب - التدرج
على التدرج - في - فخر -
كون من به مدرس - سبب -
والمنص - يعني - تكسب -
مدته - ولا تدرج في حتم زمان
شيء - باله - وإلا - كما
تعتبر في حق - لا - في
لوقف - في - الحكم -

ذلك اه فخر راس المعتقد سوى قارئ الو اية ولكن في هذا الزمان الارفق ، لاس عدم السفر حتى يعطي
الكفيل فيبقى الاتعانه لان المفتى يبقى بالارفق واما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ
مشايخنا شيخ ابراهيم عري الساجدي ومن خطه سقطت ووجه كونه اوفق ظاهر اذ لو أمر بالسفر معه الى
سوى الاحل لكانت عينا شتى أكثر من الدس وظهر كلام الشيخ علاء الدين اعتمادا فانه تسقط عن الظلومة
الحق مستند كنه على ما قبله ويؤيد هذا فتاوه بقول أبي يوسف يشكك في لزوم سبعة شهور اذا أراد السفر
ومقابلته : كما يشهد به كونه خطا والله أعلم (سئل) في رجل كفل زيدا بامر عند عمرو وعلى مبلغ دين
معلوم ودفعه زيدا عمرو وعرض له أن يبعه الكفا ، ويرد الزوجه على زيد بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكر
بأوجه ما شرع فيقول بذلك (الجواب) نعم (سئل) بما إذا سرق زيد متعتم في دار ملاحظة لأصاويل
ويريد أن يبعن عمر ذلك لكونه قد سرقها من ضرر لاهل بجملة انذار بسبب الاصطبل فأن كان كافل
وذن ، نه هل يلزم من عمر ذلك وتعهده بعدا كعتنه (الجواب) نعم أي لاس من أنها لاتصح بجملة
استقره ، ولأنك تقول (سئل) في مرة فتسرق يدان غلب عرض المصرف على الدين الذي لك عليه ثم
عقب عرض المصروفات المرسنة وركب قبل ستة اشهر بدينه مو ويرد الزوجه في تركتها بدينه بالوجه
اشرعي هل بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا قد وقع فيه ثم ارجعها فطالبت به
بمؤخره فهاكم له بوزوج كذا ثم رجع فهل يصح الكفاة في الزوجه وإلها ما طالبت به ذلك بعد ثبوته
ثمرا (الجواب) نعم (سئل) قد قدمي ذات باب المنهر على الحايي الزهدي ولوط قطهار جعلا بالاصبر المهر
حدا حث تقضى ردتوه في عدة ما نشأ اه فقول مؤلفه وإلها ما طالبت بذلك أي عند توليه موت
روح أو عدل أو حر ، هل (سئل) في مكه ، قد عرض لرجل أن ياحل هل يصح وكون مؤجلا على
الكحل دون اهل وبلد ولها (اخر ب) ثم يكون مؤجدا على لكفيل أو مأتا بجملة على الاصيل فيه
كأن تقدم في الزوجه اقترض منه (سئل) في رجل كفل آت عن غلب يدين معلوم ثم طالع بدينه
واله لم يجرى الاقصى فطلب لرجل من يدين بجملة فهاه لان يدفعه الرجل قدر ما صرف في كفاة
الزم دفعه ثم دفعه في البيع كسوله ويريد رجلا طالع بدينه ما يقضيه فيضمن كفاة الزوجه فهل
بذلك (الجواب) نعم حدث الحديث كبرواته ثم

• (کتاب و کتابخانه) •

(ش) «بما» كان يدبر مري على عمر وفعله عمر على بكر يدبر عليه تعمرو وقتل السك الخوا
ثمنان الحمل به ذو الخو لقتل استشفه جميع نبع هو نطل الخوا بموته (الحواف) هم ولومنا قبل بعد
الخوا قبل استشفه نطل سال من المحتل عليه وعلى الحمل ديون كثيرة هل نطل مع سائر العرما على
سواء ولا يرجع الحمل له ولو وكذا وقدمه بالدي على المحتل عليه من قبل الاستشفه يشاوي
المحتل مع نزل عرما برارية وتلاصة ومشتاذه لا اطو لا يجوز الحمل وهو انصرح به في الحاوي

وردة في كل سنة وتسوية وقد كان من قبله مدسسين يكنى مرة لمز بورقم توفى سنتم سنة ١٢٠٠م والواردة في زمان الحى
مدسسينهم مات مرة عدة من مود من المدسسين وكونه انتمتع المدسسين لاول بحكم في الصرة الواردة في زمان الحى
ورثة الاب وبخمس مدسسين اولاد حكم ورثة لميت جعل الحكم من ورثا على الحاقته الشرع لشر فاعلم (أجاب) بحكمهم
لهم من دلالا لعل على عكس المستعجب وهو دور في نه فلا تعدا ولا تشهد بان اصول كثيرة موعر عنها الحادث بضاف
تدبر في نه مدسسينهم على شى من المدسسين فمواه لا يصرف ربح على سبيل استحقاقها تنص صاذا فاضاق عن

بطل الحق لأجل المهور الذي يستحق والحال هذه واحتمال كونها عتبت لثبوت المهور وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في إمام
 عز أوفات في أثناء السفر يستحق بقدر ما حل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حرمه في أنفق الوسائل وإنه أعلم (سئل) في كرم موقوف
 على أولاد الواقف من بينهم بعد خروج جوهريه وصبر ورثة حصر ما حل مستعيرات عنه أم لا (أجاب) بل ميراثه
 لأن المراد بالواقع الغلة أو خروجها أو بيعها في كلامهم بصرفها ذات قيمة كما صرح به (٣٠٦) في أنفق الوسائل ولا تملك الحصرمة
 قسمه وقد صرحوا بأنه إذا

الزاهدي وعبارته ما لا يملك الحصرمة لا يكتسب الميراث على المال عليه بل أسوة لغرامة لائها
 قبلها الذين من غيرهم هو عليه وهو غير بائنا إلا ما حرق زنا الحاجة وبما لو تملك وتعود الميراث إلى تركته
 وعن زفر خلاصه من نوى ما على المال عليه لا يملك الحصرمة بل قسمه عند انحلاله لاشفاق رحمه الله تعالى
 انتهت وهي مسألة بحسبه ينبغي حفظها (أقول) أعلم أن الجواهر تزلزل مطلقا ومقيدة فانقدت ثبوتها
 بدله عليه أو بدله أو عين في بدله بدية أو غضب أو نحوها المطلقة ثبوتها ولو لا يقيد بها واحد مما ذكر
 سواء كان له دين على المال عليه أو عند عينه أو لا وإن قبلها من غير ما الكل جائز لانه في المقيدة وتكبل بالدفع
 وفي المطلقة متميز عن حكم المطلقة لأن لا ينقطع حق الميراث من الدين أو العين والميراث على الرجوع على الميراث
 بعد ذلك وإن كانت برضا وإن كان الدين من خلاف حق الميراث تأخر في حق المال عليه لا يحصل موت
 الميراث ويحل عود المال عليه وحكم المقيدة أنه لا يملك الميراث مطالبة الميراث عليه من الدين وإنه يملك
 حق الميراث على مثال الزاين بخلاف المطلقة إنما يتبعها أخذ ما عليه من الدين أو عند عينه من العين ولو لم يكن
 الميراث قبل قبض الميراث كان الدين والعين الميراث بهما من غير ما به بالحصل لكونه مال الميراث ولم يملك عليه
 يد الاستيفاء لغيره لأن الميراث على نفسه لا يرد غلبه من غيرهم هو عليه وإنما وجب في الدين في دمة
 الميراث عليه من ماله من الميراث بخلاف الزاين لأنه ثبت عليه ماله لا ينفاه فانقص به الميراث بعد موت الزاين
 مددوا بخلاف المطلقة لزمه الميراث وصار الميراث من غرامه الميراث عليه ٣٠٦ وذا قسمه من دين بين غرامه الميراث
 لا يرجع الميراث على الميراث عليه بحسبه انعماء لا يستحق الدين الذي كان عليه وتماثل في غير هذا
 قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولو لم يكن الميراث قبل قبض الميراث إنما خاص بالمقيد وهو وصي غيره الزاين
 المختار ويدر عليه قوله كان الدين والعين الميراث بهما من غير ما به قوله الميراث بهما دليل على أن المراد به
 المقيد بقدر ثبوت قوله لا يملك الميراث وكذا قوله لا يستحق الدين فإنه لا يظهر أن استحقاق الدين في المطلقة إنما
 لا يتقيد به من ولا عين وكذا قول الزاين الجواب ولو لم يكن الميراث عليه دون خصص غرامه في ماله الميراث عليه ولا
 يسلم لمقتضى الامانة قبل الموت لأن ما على الميراث عليه في حق الميراث إنما هو هذا ارتداد دليل على أن
 المراد بالمقيد توفي الجوهري وماذا كانت صلة له لا يملك الميراث من لا حول ولا قوة له بما عليه الميراث
 عن الميراث عليه الآن يؤذي في ذاتي سقا ما عليه تصاصا لو توفيت برامة لم يملك من دين الميراث لا يملك
 أيضا ولو أن الميراث برامة الميراث عليه من الدين مع الإبراء والحصول الحصة المطلقة متميز كما حرمه
 كان الميراث عليه دون الميراث لا يتقيد به بغيره كالميراث عليه قبل الإبراء لا يملك الميراث عليه
 الميراث بهما من غير ما به لأن الميراث لم يبق من غرامه بل صار من غرامه الميراث عليه كمرعى الجوهري هذا يدل
 على أن المطلقة لا يملك عود الميراث بل يتبع مطالب الميراث على الميراث ليعلم أن غرامه من الميراث ومنه
 غرامه وهذا جار على القواعد الفقهية في الميراث وبالخلاصة شكل (سئل) في ذلك استوى من
 عمرو أمثلة معاومة فمن معلوم من الدراهم في الذمة أحله البايع على بكره أو تبيع مقبولة

قسمه وقد صرحوا بأنه إذا
 مات بعد خروج الميراث
 ميراث عنه بل صرح بكلامه
 في أنفق الوسائل أنه يرث
 ولو لم يصد له قال الله
 كلام كثير نفي هذا يجعل
 كلامه هلالا لم يبق والعلية
 وتاني العلية هي ما هو لزوج
 من الاربع والاربع من
 الميراث لأن قيمة في الحصة
 كما لو في حصة أربعين
 من الميراث والله تعالى
 (سئل) في رجل سافر
 لغيره سابعه إنما في
 وطبق في الميراث وخلافه
 مقررت عليه بقرينة
 وحصل للميراث عنه أجرة
 من ماله من ماله
 مرة أشهر وسبق الناس في
 الميراث فثبتت به موافقا
 له بأنه أنه الذي هو غير
 مع في الواقع وهو كما
 شعرت من قبل فتح
 لو يصد من سابعه
 ذلك لا يصد من ماله
 كبره في الميراث من
 وقت وخلافه ولا يستحق
 إلا الأجرة في حصة ماله
 من ماله (سئل)

لا يخرج الوظيفتان عن المنوب به ذلك إذا لم تكن الوطعة شذرة والحال كذلك ولما دعاها من الميراث في حصة الميراث
 فتشقه في نقد كما قالوا في السؤال المعاد في الجواب اقتضاه ولا ينافي ذلك وكب الأصول مفرقة من ماله في حصة الميراث
 مع تفرقة الاستجابة كإبداء في اقتضاه في تناوله بالنسبة من ماله الجوهري من ماله في حصة الميراث في حصة الميراث
 مقوله وإذا قسم الميراث إلى في صورة المقيدة والمراد به الذي وقع الحصة المقيدة وقوله بحسبه الميراث في حصة الميراث
 أي لا يرجع على الميراث عليه بالحصة التي أخذها من الدين الميراث عليه وقوله لا يستحق الميراث عليه لا يرجع

كروم على الذكور من أولاد أولاد كذا كذا ثم على نسله وان دخل فيه الذكوات الآن تكون ابنتي فقيرة وروبعها فقيرة اقلها نصف
 الذكور ثلثا وان اهل اولاد كذا كذا او اثنان من غيرهم استحققتوا له اهلها واثنتا ايام فقيرها وقرى زوجها على ان من توفي من أولاد كل واحد
 الواقفين وأولاد أولاد ونسله المستحقين لثلاثة امدام على طوله ثم على اولاده ثم نسله بينهم على ما ذكر وان من مات من أولاد الواقفين
 سلمهم المستحقين عن غير اولاد اولاد ونسله امداما كان جارا بطله على اهل زوجته ثم على اهل زوجته ثم على اهل الواقفين (٢١١) ونسلهم وان... قبل قبل استحقاقه وترك اولادها
 قبل بينهم على الشرط والترتيب المذكور وان من توفي من أولاد كل من الواقفين (٢١١) ونسلهم وان... قبل قبل استحقاقه وترك اولادها

يصدق على الواقفين ما كان
 آباء دون موتهم بحسب
 ذلك عليهم بدوا ومن انقطع
 نسله من الواقفين
 المذكور من ان الذكور
 بان توفي ان نسله ولا ولد
 ذكر له لاما كان جارا
 على ما كان عليه من ثمنه ثم
 على ما كان عليه من ثمنه ثم
 نسلهم وان سفل روى
 انترض نسل واحد من
 الواقفين من الذكوات ايضا
 علما كانت رعايته يعني
 النسل على اخوته الا ان
 المذكورين ثم على اولاده
 ثم على نسلهم ومن سفل
 على ما ذكر في اولاد الواقفين
 من الذكور بحسب ذلك
 كذا عام ساهدا
 بقصر من نسل الاخوة
 المذكورين باسراء لم
 يحقوا ذلك وقنا على
 قرضه من حقه بينهم
 وعلى اسلمه قدم لا فقر
 والا حصر غير ذلك
 اولاد سفل روى
 المذكورين وبناتهم

فول ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر بشرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيب المختال اه الا ان
 يقبل اى الحوالة فتصوله اى لاجل الغائب كذا في الخاتمة لا حضور الباقي اما عدم اشتراط الاول وهو
 المخل فبان بقوله جل الدائن على فلان فلان ألف درهم فاحتمل على معنى الدائن فان الحوالة
 تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المختال عليه فبان بحصول الدائن على
 وجب غائب ثم علم الغائب قبل صحت الحوالة كذا في الخاتمة اه ومنه في الخلاصة والبرازية وفي الكثر
 وتصح في الدرر لاقى له من رضا المختال والمحال عليه اه قال في العروة اود من رضا القبول في مجلس
 الايجاب لا يقتضيه ان يقبله في مجلس الايجاب بشرط الانقاد وهو مصرح به في البدائع اه وقوله
 العسائر في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المختال أو نائبه ورتد الباقي
 محروبه على كبره يمكن لعدم روى (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المختال عليه كذا في المنع وغيره
 الحوالة لا يبرأ منه (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المختال عليه كذا في المنع وغيره
 (سئل) فيما لو برأ المختال من كماله على المختال عليه فبطلت الحوالة او لا؟ الجواب: نعم لان الحوالة
 فهل يرجع المختال على المخل ويكون البراءة مفروضة غير صحيحة (الجواب) المصمم من المذهب ان الحوالة
 توجب البراءة من الدين وهو قول ابي يوسف وهو الصحيح كذا في جامع الرموز وفي القدر برواية اخرى على هذا
 كفي صور المسائل من الظاهرية قال التمام غير خبر فاضحة وروى المختال المخل عما كان على المخل
 او وجهه ولا يصح اه وقد صرحوا به اذا قوى الشك ان المختال عليه بمقتضى ما يرجع المختال على المخل
 في هذا المسألة السؤل عنها يرجع المختال على المخل لما ذكرناه اه (سئل) فيما اذا غلب المختال
 عليه قبل دفع ثمن المختال له ويرد المختال الرجوع على المخل بحسب مقتضى المختال اه فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا جرى به ارض من محروبا حصة حاكم بكر عليه ثم طهرت
 الارض منه ومن قبل زيد عند رجوعه برأه من ارضه من يد زيد فحقه في الحصة لا يبرأ من ارضه
 ديناؤه بغيره بالمأجور ولا يبرأ من يد زيد بغيره من ارضه من يد زيد فحقه في الحصة لا يبرأ من ارضه
 رجوعه شرعي على من له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا جرى به ارض من محروبا حصة حاكم بكر عليه ثم طهرت
 منقطة فترأى عليه ما وذكرت منقطة على عليه بالبيع وحده بغيره من ارضه من يد زيد فحقه في الحصة لا يبرأ من ارضه
 المأذون ذكركم به يدفع ابيه لمصلحة وان المختال وكذا في يد روى عليه ذلك كذا في الحكم (الجواب)
 حيث يستوفى المأذون بالبيع لا يصح منه دعوى الوكيله فان شئ برز ترك المخل قبضه من حوالة
 لم يصح اه به في نسخة لغيره (سئل) فيما اذا جرى به ارض من محروبا حصة حاكم بكر عليه ثم طهرت
 المأذون من يد المخل ويرى كذا له ويصحب المختال لصير كذا كذا له لا يصح منه دعوى الوكيله فان شئ برز ترك المخل قبضه من حوالة
 موقوفه كذا في المأذون من يد المخل ويرى كذا له ويصحب المختال لصير كذا كذا له لا يصح منه دعوى الوكيله فان شئ برز ترك المخل قبضه من حوالة

بحسب ذلك عليه كذا في الدرر بشرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيب المختال اه الا ان
 يقبل اى الحوالة فتصوله اى لاجل الغائب كذا في الخاتمة لا حضور الباقي اما عدم اشتراط الاول وهو
 المخل فبان بقوله جل الدائن على فلان فلان ألف درهم فاحتمل على معنى الدائن فان الحوالة
 تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المختال عليه فبان بحصول الدائن على
 وجب غائب ثم علم الغائب قبل صحت الحوالة كذا في الخاتمة اه ومنه في الخلاصة والبرازية وفي الكثر
 وتصح في الدرر لاقى له من رضا المختال والمحال عليه اه قال في العروة اود من رضا القبول في مجلس
 الايجاب لا يقتضيه ان يقبله في مجلس الايجاب بشرط الانقاد وهو مصرح به في البدائع اه وقوله
 العسائر في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المختال أو نائبه ورتد الباقي
 محروبه على كبره يمكن لعدم روى (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المختال عليه كذا في المنع وغيره
 الحوالة لا يبرأ منه (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المختال عليه كذا في المنع وغيره
 (سئل) فيما لو برأ المختال من كماله على المختال عليه فبطلت الحوالة او لا؟ الجواب: نعم لان الحوالة
 فهل يرجع المختال على المخل ويكون البراءة مفروضة غير صحيحة (الجواب) المصمم من المذهب ان الحوالة
 توجب البراءة من الدين وهو قول ابي يوسف وهو الصحيح كذا في جامع الرموز وفي القدر برواية اخرى على هذا
 كفي صور المسائل من الظاهرية قال التمام غير خبر فاضحة وروى المختال المخل عما كان على المخل
 او وجهه ولا يصح اه وقد صرحوا به اذا قوى الشك ان المختال عليه بمقتضى ما يرجع المختال على المخل
 في هذا المسألة السؤل عنها يرجع المختال على المخل لما ذكرناه اه (سئل) فيما اذا غلب المختال
 عليه قبل دفع ثمن المختال له ويرد المختال الرجوع على المخل بحسب مقتضى المختال اه فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا جرى به ارض من محروبا حصة حاكم بكر عليه ثم طهرت
 الارض منه ومن قبل زيد عند رجوعه برأه من ارضه من يد زيد فحقه في الحصة لا يبرأ من ارضه
 ديناؤه بغيره بالمأجور ولا يبرأ من يد زيد بغيره من ارضه من يد زيد فحقه في الحصة لا يبرأ من ارضه
 رجوعه شرعي على من له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا جرى به ارض من محروبا حصة حاكم بكر عليه ثم طهرت
 منقطة فترأى عليه ما وذكرت منقطة على عليه بالبيع وحده بغيره من ارضه من يد زيد فحقه في الحصة لا يبرأ من ارضه
 المأذون ذكركم به يدفع ابيه لمصلحة وان المختال وكذا في يد روى عليه ذلك كذا في الحكم (الجواب)
 حيث يستوفى المأذون بالبيع لا يصح منه دعوى الوكيله فان شئ برز ترك المخل قبضه من حوالة
 لم يصح اه به في نسخة لغيره (سئل) فيما اذا جرى به ارض من محروبا حصة حاكم بكر عليه ثم طهرت
 المأذون من يد المخل ويرى كذا له ويصحب المختال لصير كذا كذا له لا يصح منه دعوى الوكيله فان شئ برز ترك المخل قبضه من حوالة

[illegible][illegible]

(٤ - (فذکر (سید) اول) که در حدیث آمده است : هر که در راه حق برسد ، خداوند او را از هر در که خواهد ، بهشت دهد . و در حدیث دیگر آمده است : هر که در راه حق برسد ، خداوند او را از هر در که خواهد ، بهشت دهد . و در حدیث دیگر آمده است : هر که در راه حق برسد ، خداوند او را از هر در که خواهد ، بهشت دهد .

لا الصورة المتصورة من
 المصور الخالية من الحكم
 والشوق المخرج فيها هو
 الكاتب بسبق نفسه
 المذكور كما يقع ذلك كثيرا
 فكنته في مشابه السطور
 والعهد على ما يتبدى
 الحكم الشرعي وقضى به
 لأولى وجبنا لها والكتابة
 وكل يحمل مثله والله أعلم
 (سئل) فيما إذا كان كتاب
 وقف على ذرية موصلي
 مبيع القاضي الموصى في
 متعلق القضاء عن تداول
 الأيدي وتم طبق السجل
 صوري في يد رجل من الذرية
 وكل الوقت تحت يده
 من الذرية بحكم كونه نائرا
 على الوقت انتقل إليه عن
 كان قبله من النظار لكن
 في هذا الكتاب ما يخالف
 المجل والصورة من نحو
 زيادة كلمة أو نقصانها أو
 تحريف كقضاة القاضي
 بالنسبة للمجمل والصورة
 وكل مما ذكر عليه من
 القاضي بثبوته عنده فهل
 ينبغي أن يقدم العمل
 بالمجمل وبالصورة إلى

خصمان الباقي الثانية أحد الموقف عليهم يتسبب خصمان الباقي كذا لمرابن وبعثان عن القنية
 وقال في العين الفصل الخامس ادعت تملق ملاق نفسه اشكاح غير ما هو بعثت أنه تزوج فلانة ففي
 قبول هذه البيعة واثبات الصحيح أنها لا تقبل اذ كساح فلانة شرط علاقه فلا يتسبب بهما في اثبات
 الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى على الحاضر يستلزم
 لم يتصور به الغائب كدخول الدار وفيه نصير الحاضر خصمان لا لأثرين يقع وضراهما (سئل) فيما
 إذا ترفع ببيع عمر وعبد قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتا يسد بغيركم القاضي بخصوص
 الدعوى المذكورة بثبوت الحق لعمر بخلاف الشرع وأعطاه بذلك جهة فهل يكون الحكم المذكور غير
 نافذ والجهة غير معتبرة أم لا (الجواب) إذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك جهة فلا ينفذ
 الحكم المذكور ولا يعمل بالجهة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
 الفاسقون وقال عليه الصلوات والسلام قاض في الجنح وقاضيان في النار أي قاض عرف الحق وحكم به فهو في
 الجنح وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
 العظيم قال الحنفية في حاشية الأشباه قال في العناية بالقضاء باق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد
 الإيمان بالله أمر الله تعالى به كني مرسل (سئل) فيما إذا قضى القاضي بشهادة شاهدين قبل الترتيب
 والتعجيل مع وجود المنع عن ذلك من قبل دول الأمر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاء
 مأثور وبالحكم بعد التعديل والترتيب لا قبله ولو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت إليه وقد أفتى بمثل ذلك
 شيخ الإسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حقه الله تعالى (سئل) فيما إذا فصلت الدعوى مرة
 وحكم بها بتمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسمع مرة أخرى (الجواب)
 الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد (أقول) هذا لا حيث لا فائدة في إعادة ما كان فيها
 فائدة كإلزام المدعى بدفع جميع قائم التعاد كما تنقض في كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا اطلع
 السلطان وولي السلطنة غير ولي المصالح قضاء كان ولاهم ولم يعزلهم المنصب بوجوب بقردهم فهل تكون قضاة
 المخلوع على حالهم أحكامهم نافذة وأمورهم جائزة ولا ينعزلون بخلعهم متى يعزلهم المنصب أو أعز الله أنصاره
 والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الإمام السرخسي في المحيط والامام الكاشاني في البديع
 والفاضل الطرسوسي في أنفع الوسائل في مسئلة الواجب المتعلقة بالشرط المتعارف بقلع المحيط والبدائع
 وهديا التناقي وجبار الحميد من باب سوف الخليفة أو أختها من ماصول ومات الحليفة أو أختها وولي غيره بأن
 اجتمع الناس على خلعه أو استبد إليه وله قضاة ولا داعي ليعزلون بوجبه أو يخلعه لانهم يعملون للمسلمين
 نصبوا لمصالحهم فكان تابعيهم في تقليدهم ولا هو السلطان على حالهم فتبقى توابعهم على حالهم وكذا لو مات
 وأولى المدينة وله عمال لا ينعزلون لأنهم نصبوا لمصالح أهل المدينة فكان تابعيهم هم أه وفي البدائع كل
 ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضي عن القضاء لا في شيء واحد وهو أن الموكل أضافت لعزل

قطاعة على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكره أعلاه بعد أن أشهر مقتضى ذلك (أجاب) نقل في التتارخانية عن وقت
 الخلفاء أن الأوقاف التي تقام أمرها من الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مسروما في دوا من القضاة وهي في أيديهم أجريت على
 رسومها الموجودة في دواو بينهم استعمال إذا تنازع أطلعها فهو ما يمكن لدار سوم في دواو من القضاة القياس فيها عند التنازع أن من ثبتت
 حكمه به أه فقطضاء أن يعمل بالمجل المحفوظ في أيدي القضاة أو ما قدموا عليه بما ثبتت به وقت مثل ذلك آياس عدم العمل بمأصله
 إلا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في ما حوطة موقوفه فاقضها شرعا أجزاها فها راض من الرجل تسعين سنة في عشرة عقود وكل عقد تسعين

وَأَمَّا الْفِتْيَةُ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجُجًا وَخَفَتْ حَتَّى حُكِيَ عَلَيْهَا لَمَسٌ مِنْ لَفِيفَتِهِ وَأَتَتْ تَوْبَتَهَا إِلَى الْمَلِكِ يَوْمَ الْيَوْمِ طَهَّرَهَا الْمَلِكُ بِطَرِّ الْأَرْضِ وَأَصْبَحَ
كَأَنَّ الْقَوْمَ بِهَا لُجُجٌ وَفِيهَا تَبَخَّرْتِ أَيُّهَا الْمَلِكُ فَأَتَى الْيَوْمَ عَلَيْهَا لَبَسٌ مِنْ دَفْنَةٍ كَالْفَتَكِ وَالْمَلِكُ فَحَسَبَهَا عَيْنُهُ حَلِيمَةً بَايَعَهَا بِمَثَلٍ عَلَيْهِمْ ذَكَرَهُ
الْمَلِكُ وَالْجُودُ لَا يُؤْتَى إِلَّا بِغُلَامٍ كَلِيمٍ (٢١٦) أَيْتُ الْوَقِيعَةِ طَهَّرَ بِلَانِ الْبَيْعِ فَيَسِّرَ الشَّرَى الْفَتَى الْوَقِيعَةَ إِلَى الْبَائِثِ ١٥ وَفِي جَانِبِ

الفصولين في الفصل الثالث

من كسبه بفعل شيء وطعن من لجاعة يكافوه بلاوجه شرعى إلا دفع جميع كسبه من دهنهم فهل لهم ذلك بل يأخذون فاضل كسبه (الجواب) نعم والمستثنى في الخبر من القضاء مثل الخمر من العلامة شيخ الإسلام عبد الله بن أئندى العمادى عني عنه فيما إذا كان على رجل دون ثمانية فاقطعوا ولا خلاف أنه قد استحقاق في وقت أهلى فهل يوزع ما فضل من قدر استحقاقه الموزع ونفقتهم أو رباب الدين الموزعة بحسب دينهم الجواب نعم وكسبه عليه الجواب كيه هم والوالد الأب (مثل) فيما إذا كان في هذا المدينين بغيره أو مثل على قري ومزارع لمعالات في بنفخته ونفقة صاله وفضل متهائى ونسج من أدامه بنه منه ولا يكسب ما غير ذلك فهل يصرف الفضل لذكر كورلته (الجواب) نعم (مثل) في مدون ما تمنع من أدامه الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له عقارا وغيره يمكنه الوفاء من عنه أداها له لأنه مقرر تمتعت فيبيع ذلك فهل يبيع القاضي عليه حسب كان الحال ما ذكر (الجواب) نعم (مثل) في رجل مات عن تركه مستغرق بدين عليه ما عدا الوارثين من الدين القاضي فهل لا ينفذ بيعهم والقرامه منه (الجواب) ولا يبيع التركة المستغرق بالدين للقاضي لا للوارث لعدم ملكهم أذا لم يعرفهم والله أعلم وفي فتاوى الأقرى من القصة تركه مستغرق بدين وجاء غيرهم يدعى يناهض المشتاعا تميل بيته على الوارث لادعى غيرهم آخر ولكن لا يخلف الوارث لأن فائدة التحويل الذي هو أقر أو الوارث لو أقر بالدين والتركة مستغرقة لا يصح إقراره ولا يظهر الدين في حق غيرهم آخر وبني أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يخلف لامر موهوم (مثل) في رجل مات عن أخت شقيقة صاهرة وعن أخت شقيق غائب وابن عمصة وخلف تركه فجعل القاضي نصيب الغائبين التركة تحت بدالخت المازورة لتخلفه في حرمته إلى رجوع الاخ وهي أجنبية فقام ابن لهم بر دفع بدالخت عن ذلك بدين طريق شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والقاضى ولاية ابداع مال الغائب والمفقود بمجادة من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين وفيه أيضا أوذا تنصيص منه على أن للقاضي أن ينصب فيما لحفظ مال الغائب اه في الفصولين رمز فاش للقاضي نصب الوصى لو كان وارثه غائبا يكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة أن القاضي الادباع وان لم تكن غيبته متقطعة لانه لا يهتف فقط ومنه استفيد جواب الحادثة السؤل عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين وفي العز نقلا عن بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصى عن الغائب ويمكن أن يجعل كلام الثاني على ما إذا كان معروفا ولم تكن غيبته متقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسياق ما يؤيد وتقدم ما يؤيد أيضا اه كلام خير الدين والقاضى أن يبيع مال الغائب إلى الغائب إذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده إذا كان الوالد ميسر فابذرا وضعه على بعدل لى أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من بعض في الجهاد (أقول) وذكر في الجرائد القاضي قضى دين غائب من محبوبه سواه أن يضعه عند عدل وله قبض مغبوه من غيبه وإنه ولا ية أراض ماله

ثقبیل علی قول کثرمین

المشايخ يدعون الصوي اه وفي الخلاصة جل باع ارضاً قال اني كنت وقتها ان قاله وقف على لاتي هذه وله الصوي ونسبه ان خلفه اموالاً قائم البيت تقبل كل واحد دألي عتق الامتنع غير دعوى الامتيعل فكذلك ههنا تقبل وان لم تعهد للصوي هو فاختاروكذا الوادي المشتري على باعنا هذا الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاي قال تقبل البيت وتبعض السبع عندنا لبقه ابي جعفر قال النقه والتمسوه ياخذ اه وانقل في هذه المسئلة كثير فلتقتصر على ما ذكره والله اعلم (مثل) في اذابا باع جماعة ثلثون جسيمه من معنوم بعت في اه حارفي مائة البائعين من معنوم مقبوض وغير المشتري ان في سكان البرز عسارة جديدهم فطهر ان المكان المرفوم

وقد حكم به لجهة الوقت موجب الشرع الشرع جعل يسوع المسيح من الزجر على الملبثين بالثمن الزموم وجمعة العباد والمزبوعين
 (أجاب) لا شبهة فيه يسوع قد ثبت بين الزجر والحق الذي هو الباقي من روحه على كل تناو له الزجر وعنه العباد والمزبوعين
 وبما يقتضيه أن حكمه وسلمهما قال الحق استري أو حصصها وطين طروحاتها استحقاقا لروح على الباقي بجمعة الجاهل
 والمثلين وانما يرجع شبهة حكمه أن حكمه وسلمه اه وفي الاشياء والنظر وفي بعض الكتب للناظر له كذا وفي الباقي كما يرى
 في البحر في كتاب الايمان بالثمن القيمين فهو قد تفرعوا وغير مفرع وعمل الوقت في الموضع (٣١٧) الباقي فهو الموضع لما ظهر بين
 خلاصه واذا رتب من حكمه

أخرى منه الوقت على المشتري
 المشتري من ضمان منافع
 الوقت يفترق بحدارة
 وانه أعلم (سئل) فيما اذا
 اشترى انسان من جماعة
 جميع مكان معلوم بين
 معين مقبوض لدى حاكم
 شرعي حقيقي بموجب حجة
 شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة
 حاكم شرعي مالتكرو حكم
 الحاكم المالتكرو باسقاط
 غايه البيع ان ظهر مستحقا
 للغير ذلك او تفعلا لم يكن
 المشتري عالما بالاستحقاق
 للغير حين العقد في قاعدة
 مذهب الشريف وكتب
 بذلك حجة والا تظهروا
 البيع وقت حكمه بجهة
 الوقت وباطال هل الوقت
 المشتري المزبورين
 باجوة مثل البيع في مدة
 تصرفها فيه فهل يسوع
 للحاكم الحقيق انفذ حكم
 الحاكم المالتكرو باسقاط
 الغايه المرقومة لا (أجاب)
 لا يسوع للحاكم الحقيق
 انفذ حكم المالتكرو في ذلك
 لعدم وجود المحكوم عليه

وله ولاية يسوع منقولة اذا خالف عليه التفرع ولم يكن مكانه فلو كان مكانه وقت الدخول في القاضية
 بالخصم ويسوع ماله لا ينفذ منه اذا كذبته باثباته عند وجع مماثل كثيرة فيها حكمه القاضية لم
 يجمعها غير بآراءه تعالى خير افرامها عند قول الكثر وكذا البطلان خاف الحيف وان منه لا (سئل)
 في رجل وقع في تركه ولا وارث له ولا يثبت تصحيحه من ماله يوم نصب القاضى وكل بيت المال وصافي
 الخصم من المذكور وأثبت في ماله بالثمن المذكور كونه مطلقا على باقي المبلغ بجهة المشتري في حكم القاضى له
 بالمبلغ بعد محو داني كمال المذكور ذلك وكتبه حجة شرعية فهل يعمل بضمها بعد ثبوت شرع (الجواب)
 نعم (أقول) قال في البحر لو لم يكن العتق وارثا فاعذ على الدين على الميت نصب القاضى وكل لا دعوى كفى
 أدب القضاء بالخصم وناظره أن وكل بيت المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتب عليه من الخبر
 الرمي أنه يجب تنبيهه بما اذا وكله السلطان بجمعه وسخطه أما اذا وكله بأن يذبح عليه أو بضامن
 وهذه المسئلة كثيرة الوقت وبتفرع من ذلك أن الزرع لا يصلح خصما لمن يذبح المالك في الأرض وكذلك
 الخاطيع المسمى بلفتم تباريا اه (مسئل) فيما اذا كان يذبح بغير ما رويته وله سمر والغائب
 من ماله ما كان قاضي ناظر وقت على زيد بغيره بان العتق في الوقت وأثبت دعواه بالبيدة الشرعية بنوا
 شرعيا لدى حاكم شرعي حكم بذلك بجهة الوقت فهل الحكم المذكور يسري على غيره (الجواب)
 الورقة تخصم عن جميعهم لأن الخصم هو جهة على الميت وكل واحد من الورقة يكون خصما عن الميت
 والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كافي العمادية (أقول) وفي البحر انما تنصب خصما عن الباقي
 بثلاثة شروط كون العين كاهي يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت
 اه وتعلم بيان ذلك مبسوط فيه فراجع عند قول الكثر ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولا عنه غائب الخ (سئل)
 فيما اذا ورد أمر شريف سلطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فجمعها القاضى ولم يلقف لخصم
 الامر الشريف منع عرمان معارضه زيد بعد علم الامر المذكور وكتبه حجة بالتمنع فهل لا يعمل بها
 لكونه ممنوعا منها (الجواب) نعم لأن القضاء يجوز تخصيصه بوقت من الزمان والمكان واستثناء بعض
 الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا أولى القضاء رجلا واستثنى خصومة أو رجلا من خصوماته الاستثناء ولا
 يصبر قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا اسمع حوادث فلان حتى أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن
 يسمع ولو وقع لا ينفذ اه وفي البرازيل تملك السلطان رجلا القضاء وشروط عليه أن لا يسمع قضية رجل
 بعينه بجمع الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي على هذا الرجل (سئل) فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقعت
 خصومة بين المتدعين فالمدعى يريد أن يخاصمه الى قاض منهما والذي عليه يريد الاخر فيكون اختيار
 (الجواب) اختيار المدعى عليه عند محمد وعليه التقوى كفى البرازيل وبمشه آتق العلم ما بين نجم
 صاحب البحر والشبح الخاوي وقوله العلامة الرمي كفى فتاويه وقال في البحر وهو باطل ما شمل له اذا
 أراد المدعى قاضي جهة المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضي جهة المدعى ولما اذا تعدد القضاة في المذهب

بعضه وليس الوقت كالحرب بل المقتى به عندنا أنه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرب فإنه يكون على الناس كافة ولحكمه على الوقت
 أن يطالب المشتري من المزبورين باجوة مثل في مدة وضع أيديهما عليه على ما عليه المشتري صيانة لوقت وليس هذا من باب الحكم على الغائب
 بل لو علمنا به صار حكمه على ما شرأناس كانه وقتا شرطوا القضاء للحكم المجتهد فيه من جهة الحكم حادثة فغيره فيه خصمه بجهة قضاء من
 خصم على خصم وما كرم من حكم المالتكرو فيم خصمه بجهة قضاء من جهة من خصمه على خصمه حتى ينفذ حكمه فيه وقد مر في الحاوي
 القدسي بأنه يبقى بكل ما هو يقع الوقت فيما تختلف العلماء وكذا صرح غير واحد من علماءنا باختير الاشفع والوقت في ما اتى

أي حقيقة في مسئلة لم يحقها قول غيره وهو محققا في هذا دليل أي حقيقة في ذلك فان حكمه حكمه غير ماض
 ليس به غير لما نص والله اعلم في ما في السلي في حصول التمسك من قول الناصح وروى ان جماعة من
 محمد رحمه الله تعالى ان القاضي لا يقتضي بطلان ما استند اليه في حالة التمسك حتى يشهد به شاهد
 واحد قال أهل القاضى عا لهما قول في غير ط مع جملة شاهد آخر حتى يصير علمهم شهادة شاهد آخر حتى
 شاهد من
 (سئل) في هذا اثبت دين لا يدل على محرو باقر اذ في القاضي وطلبه ينحصر ولم يصر القاضي بالاداء
 قول لا يعمل حصة ويتولى في ذلك الاصيل والكتيل (الجواب) نعم لا يعمل حصة اذا ثبت الدين باقراره
 بل يصره القاضي بالاداء فان أحسبه وهذا اختيار الهداية والواقاية والجميع قال في البصر وهو المذهب
 صدنا ويستوى في ذلك الاصيل والكتيل كإثباته من كلام الهداية وغيرها قضى أي في الهداية فان
 امتنع بنفسه في كل دين لزمه بلاء من مالك حصل في يده كتمن المبيع أو التزمه بعد كالمور والكتلة اه
 قوله فان امتنع بنى الغرم بعد إثبات الحق عليه باقراره أو أمره بالرفع كإعلم من علمنا ما فعل هذا اذا ائتمن
 لا يحسبه وقال الاقر عن عن الخاتبة ومنه ما في آخر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يحسبه
 حتى يسلم نفس الكفول له اه وفي هذه الصور اذا امتنع بنفسه القاضي وكان عليه دين لا تسرا كقرين
 دين زيد له ان يجر جملا جواب مقتضى ما في الحاشية في ذلك فانه قال نعم غلبه دين لم يسمعوا احد فبانه
 ولا تترفعه ولا تترفعون بنفسه صاحب الخاتبة في المأزم حصة أيام فلكل واحد من الدينين أن
 يجر ضمن المأزم اكتسب بقدرة نصيه اه لكن في البرازيه ما يخالفه فانه قال لهما على رجل دين
 لاحدهما أقل والاخر أكثر لصاحب الأقل حصة وليس لصاحب الأكثر اطلاقه بل ارضاه فان اراد احدهما
 اطلاقه بعد ما رضى بحسبه ليس له ذلك اه (سئل) في رجل ائتم بن شري ومكث في الحبس مدة نحو
 خمسة أشهر وظهر للقاضي أنه لا مال له وأنه قد تم مطلق بعد ما سال عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فأنشروه
 بذلك وخسبه غائب وريدا القاضي أن يأخذ منه كفيل بالنفس وعلى سبيله فهل للقاضي ذلك (الجواب)
 نعم وقد أتى العلامة الخبير الرمي بثل هذه المسئلة على ثلاث فتاوى احدها في رجل ائتم بن شري ومكث
 في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه لا مال له فهل للقاضي أن يسقط عليه ائتمه بفرض حصره أم لا اجاب
 حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له على سبيله بفرض حصره قال في الخاتبة واذا سال القاضي عن المحبوس بعد
 مدة فأنشروه مطلق وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفيل بنفسه ويجر ضمن المحبس وفي
 أقدم الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا بغيره ولا يفرج عنه وقاؤه اذا لم تكن الحال حال منازعة
 أم اذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب له موير وقال المحبوس له معسر لا يسأل اقامة
 المينقوا ما مسئلة التسقط اذا طلبه المحصر وكان معتقدا بفضل عنده عن نفقة عالة شيء بصره الى دينه
 فإصاها أن الغرم يأخذ فضل كسبه موثقا في المحبوس بن هو من مبيع اذا سال عنه القاضي فأنشروه أهل

الوقت بغير ما لا يتعارف بالناس من لا يجوز وجوبه في حق الآخر بل بالقيمة التي كانت في الوقت من القيمة
 على علمه وان كان وجهه على ما في القاضي في حبس محبوس في حبس محبوس في حبس محبوس في حبس محبوس
 بن يجر بعد اطلاقه بغير القيمة المحبوس في الحبس الشري على الحبس الشري فان حصره في الشرط لم يكن محبوسا في الحبس بعد اطلاقه
 على طر و به على ان الإصالة لا ينفك الا في حاله وانما في غير ذلك في الحبس الشري على الحبس الشري فان حصره في الشرط لم يكن محبوسا في الحبس بعد اطلاقه
 في الحبس الشري على الحبس الشري فان حصره في الشرط لم يكن محبوسا في الحبس بعد اطلاقه (٢٠٢) يصح بعدها كإعلم من علمنا ما فعل هذا اذا ائتمن
 يصح بعد الحكم وصير
 جامع الغبوسين بان المختار
 أن القاضي اذا رضى عليه بعد
 الحكم حتى لا يطل الحكم
 وكنتنا مشعور بذلك فافا
 علمت ذلك وتقرر في العلم
 يقع عندك شئ ولا ريب ان
 في قبوله بين التولي بالجلد
 بالغن القاضي ووجوب
 العمل بما وانه لما تقدم
 لظاهر رؤساده بسبب وقوعه
 بالغن الفاحش الذي تأباه
 أقوال العلماء وشروط
 الواقفين وما يقيم من الضرر
 الكلي بالوقت ومحبوس
 أهل الجماعة علميا تظلم
 والعدوان وذلك مما يغضب
 الرحمن ورضى الشيطان
 وما شاء الله كان وبه
 التوفيق (سئل) فيما اذا
 مات المشتكوف تنازل من له
 التكامل على المكان المشتكر
 من وارثه ما علم من المحكر
 هل يحضى على العمة ولا
 ينضم انعقاد أم لا (أجاب)
 اذني وغرس في الأرض
 المشتكرة وكان المشتكر
 يدفع أجرة التمسك له او قبل
 البناء أو الغراس ومقت

(٤١ - فتاوى حامدية - اول) مدة الاجارة فانه ان يستقيم باجره المثل ان لم يكن في ذلك الضرر ولو ان الموقوف عليهم
 الا ان لم ليس اهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علمائنا واذا مات المشتكر والمشتكر فاولو الاستقامة لتظهر الوجه وهو عدم الفاد في ذلك
 الخلق قام لان حرم كثره ولو حصل ضرر من أنواع الضرر بان كان المشتكر وارثه مطلقا أو منى العادلة أو متعاقبا عن غيره أو غير
 ذلك من أنواع الضرر بسبب ان لا يجوز ان يوقف على علمه في فاشيخان صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غير من الكتب المتقدمه انه اعلم
 (سئل) في واقف وقف فاعلى جهته وعينه عشرة ثلث كل ثمن باجمه ووقف الواقف بالرحمة الله تعالى هل يجوز لاحد ان يبذلهم بغيرهم

الوقت لا يغيرهم معهم أو يزيد عليهم فالحال المشرع له الوقت أم لا (جواب) لا يجوز لأحد أن يفعل شيئا على ما يشاء من طه الأوقاف أو من طه الوقت كمن الشارح والزيادة والتبديل والاشراك كلها خارجة عن المشرع فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يجمع أن يكون التمشي في وجوبه العمل أيضا من جهة أن التصرف في الوقت على اتباع شرطه لا إنما أوصى عليك وقال علماؤنا فالحال قضاء التقاضي بقبض إذا كان حكا الأجل عليه قالوا وما حاله من طه الوقت فهو بخلاف النص وهو حكا الأجل دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وأهذه من المسائل الفقهية المشهورة علاجاتها ذكرها المصنف (٢٢٢) المرحوم فافهمها كثيرة واقفة على (مسئل) في رجل أراد أن يجعل بيتا لغيره مسجدا

فیدی بدعہ مذہب بدعہ مملکت
مذہب بدعہ مملکت بدعہ مملکت
مذہب بدعہ مملکت بدعہ مملکت
مذہب بدعہ مملکت بدعہ مملکت

[illegible]

وماثل الثانية عن يثا هذه البث عن يثا ثمان مائة من ابن عمه فقل له مدخل في الوقت (أجل) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من وائل
الواقف وقد صرحوا بأنه إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده وأولاد
منهم باقيا ونسب إلى اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل ولد فإنه يشترط أن ثلاثة يطول حتى يصر إلى النوازل ما نساها لولاه
أعلم (سئل) في أرض وقع كان فيها نخس فيها كردار اشجار يتون وعشب ودها نظر الوقت كل سنة عدا على كل شجرة قدر ما يعلو ولقد
فثبتت تلك الاشجار ولم يبق الا بعض اشجار يتون والنظر يطلب أن يخذل القدر الذي (٣٣٣) كان يخذل على عدد الاشجار التي فثبتت
وبأي صاحب الكردار
عن ذلك وهو يصر في
الأرض بماله من حق
الارتفاع بسبب الكردار
المدكور بالزراع الشوي
والنسي وعرف أهل تلك
الجهة فقامت برورها
الأرضي بمصنعها ومن
الطرح فقل عليها زرع
تأخذ الحصة الغروية في مثله
أو أمثل المثل للأرض أم
لقد الذي كان يدفعه مال
وجوده والحق (جواب) أما
الخذل على حسب عدد
ما كان من شهر الدوالي
التي قد ثبتت ولا فقل به
شرا وما أخذ الحصة
كل المتولد منها لئلا
تثبت الأرض من الأهل على
وجه المزاولة وان لم يكن
دفعها إلى أهل ولا يربحها
هو مع الجهة وقفا
رأي عند الحصة
لقد رأيت أشد أن
بها ثلثه مع ثلثها
وسد صرحوا بمزاولة
وس وقفه رأيت
لقد رأيت وهو ينفق
ثرية برورها أهل مغرية

(سئل) في مدون معسر ليس له مال عليه دين ولا رايها لا القدرة له على أدائها جهته وله فاضل كسب فهل إذا
ثبت ما ذكر بانو جمال شرعى بأخذ رايها الدين يوتهم من فاضل كسب (الجواب) نعم (سئل) في رجل
طلق زوجته المتخول بها أولها بنت متخول خردان تريد حبسه وهو فقير عسر فهل لا يجسبه وهو ينفق
الفقرا إذا أقامت بينة على بساوم (الجواب) نعم (سئل) في فقير يخدم عليه فقرا مضية لانه لم يعثر على
أشهر فهل لا يجسبه (الجواب) لا يجسبه أصل في دين فرده (سئل) فيما إذا امتنع الدين من وفاة الدين
حتى جسد في حفس القاضى والمال أنه لا مال ولا عقار لأنه لا مال له من ثمنه لأن ماله من ثمنه في بقائه في الحفس
فهل مره القاضى يبيع ماله لوجه دينه من ثمنه عليه يوفى الدين أم لا (الجواب) نعم قال في المتن
ويبيع القاضى ماله إذا امتنع وبقعه من غرضه لمصلحة ثبته اهـ وسئل عن رجل الهدي عن البائع
هل يجسبه إن لم يرضى على البيع وإن كان البيع فيه اهـ وجب نعم يجسبه إن كان البيع وإن كان البيع فيه
كل من يجسبه إن كان من ثمنه في دينه اهـ في كره في البيع وسئل عن لم يجزى دين له مال
ظاهر شرعى يبيع ويؤتى ويبيع حتى يعود فقير فسادك تصرفه فأجب إذا كان لا يركب كره فاضل
ثمنه في دينه إن شئت قولنا اهـ في بيع عليه ماله وقضى دينه بغيره عليه كالمريض وله
أن يجبر عليه من هذا تصرفه في القاضى في غرضه أو أم لا وسئل هل يحكم له كره في رجل المفسر
ويعسره فاجب نعم اهـ في هذا كره المله وسئل إذا جسد شخص من وسر الدين فكيف
الدين مدة شرعية وكشف ما على من له دين ظهر موجود فهل يثمنه بغيره فاجب نعم القاضى إذا
جسد من غيره فبما يجسبه في وقت مدته رايها القاضى يحكم بغيره على نفسه ولو كان له مال لا ظهر
يسأل من له من غيره من ثمنه مجزى في سبيله سره من ثمنه فاضلا ولا لکن إذا كان حصة
سببه يتوقى منه كره ان يسروا في رسله ان كانه كجسب غير من في مدته فمكث غير حسن
هل ذلك فاجب نعم في ذلك صاحب الحق لانه في (سئل) في رجل يثمنه في حق
زوجته وولدها الميراث بشرى يثمن وجه من فله يجسبه (سئل) في رجل يثمنه في حق
عالم كفى في الميراث (سئل) في رجل يثمنه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
اجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
زوجته في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
حسب زوجها في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
زوج وروى عنه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
الغرض في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
أفقد من بعض من حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
المال كره في ثوابه اهـ في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه

بالنصف أو الثلث أو غيره من ماله في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
المتولى وطلبه الوقت اهـ في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
جعل المتولى يتولى قبل تمديد الحكم وكذا في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
بعدما نزل الحكم الحكومة قد خرج من حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه
يصير كان المتولى يدفع مراوغة على ماله في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه في حق من فله يجسبه

[illegible]

وأرض الوقت والماء لزيد
 ذي السد يزن مسازيد
 الفاضل عن آخر السبل
 أم لا (أجاب) كرم من
 الأجرة الأولى وهي الأجرة
 من زيد يذلي الوجه المشرح
 والأجرة الثانية تعوي الأجرة
 من عمر وفاسد أما الأولى
 فلعلم ضرب بعد تعمية
 لها هو شرط في الحياة
 وحمل دفع إلى رجل أرض
 مدة مائة على أن يجرس
 المدفون بالسيف غراسا
 وعلى أن يمتثل من
 الأضراس والأركان
 بينهما جازا وفيه كثير
 من الكتب ذكرهم
 بصرب السنة صرح في
 قصاها بسد مورجده
 صاها بذلك أنه بس
 لادراك الثمار والحال
 هدمه تعمية كيدوع
 غراسا م تبيع الترفق
 يصحها في شرح كان بهم
 نفسه أن يذكر خوا
 مع بوع توفى كرم
 وأتقن الحل كجو طادري
 نصيب سولوا ما تبة
 نصف غراس

الصفة من زيد فمهرهم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط أن يجعله له ليهادوت وجه شرعي فهل يحبس في
المجل (الجواب) نعم قال في الدر المختار ويحس المدون في كل دين هو بدليل أو ملتزم بعقد در
ويجمع وملحق مثل النكاح ولو لم ينفذ كالأجر والقرض ولو لم ينفذ والمهر والمجل والمأزمة بكفالة ولو بالزنا أو
كنيل لتكديس وإن كثروا برأيه لأنه المأزمة بعقد كالمهر وهذا هو المأزمة بخلاف الفلأشترى فاضاغت المتقدم
المأزمة والشروع على الفلأشترى غير فاضاغت له وقال في الشيخ وقد اختلص الاقتناء بما المأزمة بعقد ولم
يكن بدليل أو العمل على ما في المأزمة لأنه ذات التعارض ما في الشروع والفتاوى أنه لم يقدم ما في المأزمة على ما في دفع
الودائع وكذا في دفع ما في الشروع على ما في المأزمة أي وطأ وإن تزوجت يوم رمته ويحرم تزوج على ذلك لأنه يحبس بنفس العقد أذهو
بما الصلة الثانية لوط وإن تزوجت يوم رمته ويحرم تزوج على ذلك لأنه يحبس بنفس العقد أذهو
بدليل أو العمل على ما في المأزمة لأنه ذات التعارض ما في الشروع والفتاوى أنه لم يقدم ما في المأزمة على ما في دفع
الودائع وكذا في دفع ما في الشروع على ما في المأزمة أي وطأ وإن تزوجت يوم رمته ويحرم تزوج على ذلك لأنه يحبس بنفس العقد أذهو
بما الصلة الثانية لوط وإن تزوجت يوم رمته ويحرم تزوج على ذلك لأنه يحبس بنفس العقد أذهو

[illegible]

فما لحق عبد الله بن عمرو من وكلاءه ان الاثام عنوه عليه وجب شره الواقعة بالحليمة ذكره كاتب الولاية التي هو دونها وقضى على نفسه
على اولاده اولاداً واولاداً وكوره يحذف الواصل اليه بموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاثام عنوا عن نفسه والوفاء ببسبب ما ذكره في
العمل بكتاب الوفاء ما بالرحمة على ان يكتب فيما ذكره بالاولاد ثم يعرّف بالقاضي ومعهما يسبب الكتاب الدال على الرحمة المذكورة
التي حذف منها الكاتب الواصل الحقوقي مئة خط كاتب الولاية أم العرقى جمع ذلك انما تقوم عليه السنة الشرعية لا يجوز دونه الكواغد
واخطوط المرومية (أجل) العرب انما تقوم السنة الشرعية على الاثام ودرن انخطوط (٢٥٠) والكواغد انما قامت السنة على كتاب

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

القدس وأقرب أحد المستحقين بوضع يد رجل على صفتين مجهر لا يمنع القربان إذا كان هو الناصر التكام على الوقف من فيما دعوى الوقف إذ المستنوعة إلى يد حق ويدعوان ويد الحق مستنوعة إلى يد بائع أو عاقر أو دود بمؤثر فلا يمنع القربان فكيف تخم غير هذا المنع يذهب البطلان وليس فيما شبه التناقص ولا لهدوم باب الدعوى في الوقف مفتوح غير مقفول. ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠}

لأنه شرط ما أقرض المسلمون لا يجدوا الشرط فذلك اسم لخال حسد والقاضي مكره لئلا يقرضه بشا حلالا كما هو في الأصل
 آخر من أقرضه الله لهم (مثل) من يصدق بزيادة الشرا فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 أو يصدق ويصدقهم بخلافه عند من يصدق بزيادة الشرا فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 في أوقف النصارى الذين الأولاد لا يكونون والأبائهم على الفرضة الشرا فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 فوهب ما يهرى ذلك عليهم من حصة من غير شرا لهم في ذلك من بعد الأولاد الواقف الميثاق له بعد ذلك على الأولاد كونه من حصة
 دون الأبائهم على الأولادهم كذلك على الأولاد وأولادهم من ذلك على الأولاد وأولادهم (مثل) فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 وأن سفلوا بهم على الشرط

والترتيب المذكور على أن
 من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأولادهم
 وأولادهم ومن أولادهم
 أو نسل أو عقب أو نسله
 من ذلك أولاد أولادهم
 نسل أو عقب ومن مات منهم
 من غير ولد وأولادهم
 نسل أو عقب أو نسله
 ذلك من هونف في درجة
 وذوي طبق من أهل
 الوقف ومن مات منهم قبل
 استحقاقه لشي من منافع
 الوقف المذكور وترك ولدا
 أو ولد وأولادهم
 ذلك استحق ذلك المشترك
 ما كان يستحقه لوقف
 لو كان حيا وقام في الاستحقاق
 مقامه ثم بعد تراض
 أولادهم وأولادهم
 أولادهم وأولادهم
 بعد ذلك وقطاعا على من
 يوجد من أولاد البنات
 من ذرية الواقف والوقوف
 عليهم بينهم على الفرضة
 الشرا فله حق على الترتيب

فصل ثالث كان الجامع مع جميع وصفا على من يهرى أو سفلوا بهم أو سفلوا عليهم
 فاحتاج الفرض إلى الترتيب والتميز الأول من ذلك صفة الجامع فهل يكون ذلك على الجامع المذكور
 وعلى جهة وقف الجامع للزور (الجواب) نعم (مثل) فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 داخل في الخارج وفي الخارج بركة ما يهرى فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 مشترك بينه وبين جماعة ويذكر بالأن أن ينقل البركة للزور من الخارج إلى الداخل ويهرى فله حق
 كما كان في القديم إلى الفرض القديم من غير أحداث حتى في الفرض المذكور وله ذلك (الجواب) نعم له
 ذلك (أقول) أن كانت البركة في الداخل تصير أقرب إلى الفرض القديم مما كانت على الخارج ولم يكسر
 سائر الفرض القديم المشترك فلا مانع من ذلك وأما إذا كانت بالعكس وكان الفاضل ويجزأ ملك الجماعة
 فقد يقال منع من ذلك لأنه إذا بطل الفرض واحتاج فيها بأقرب من الزمان إلى تعميم بقومهم زادة كلفه عليه
 وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروها في باب الشرب بانه لو أراد أحد المشترك في الفرض
 أن يذهب على من في ملكه كان حافيا للزور بطل ملكه كاله ذلك إن لم يضر بالماء وصروا للزور
 بالماء بأن يقوم المالك حتى يصل إلى الزور في أرضه ثم يهرى إلى التمر من أسفله لأنه يتأخر وصوله معهم اليهم
 وينقص له قدر ذلك (مثل) فاحتاج موقوف مشترك على يوفد بركة ما يهرى فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 فاض بركة في دار أو دار الجوار ويذكر بقول بركة الزور في مكان آخر من داره وضربا على أفعلة
 بيوت الخان وتكلف ما ظهر الوقف إلى تعميم سابق بركة ليرة الخان من البركة التي يرد تعميها كل ذلك
 بدون رضا الناظر ولا مصلحة له وقوله شرى بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
 نعم ممن ذلك (مثل) في أراضه بركة تيمار به لها زراع بزروع بعضها ويدعون قسمها في كل سنة
 لتيمار بها البعض منها بركة مقدم معطل فله حق على من يصدق بزيادة ذلك وقطاعا أو لا يصدق
 وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (مثل) في رجل له شدة مسكة في أرض سلعة تيمار به يؤدي
 ما عليها لجهة التيمار من عشرين سنة حتى مات من أن قاصد فوضه التيمار شيئا من الزور ونصرف
 وصفا في الأرض ستين لجهة القاصر وأدى ما عليها لجهة التيمار ثم وجها التيمار إلى المشتري فله حق على
 و يرد إلى رجل رقبه في القاصر بعد موت وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كان متصرفا في
 الشدة المذكور بالمراتب الشرى ليس للرجل ذلك ومنع من المعاضفة ذلك (مثل) في حصة له من
 غرضه معينة جارية الحصة وقف أهل وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر تيمار في تناول
 التيمار يماضي حصة الوقف من القسم بلا إذن الناظر ولا وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولاد أولادهم وذو بينهم وتسليم وعقبهم بعد ذلك وقطاعا على من يوجد من أولاد الحرم القاضى
 ولدى من يجد من الحرم انوارا بن العابد بن عبد القادر بن فر واتباعا ولد واقف النصارى المومن أولادهم وذو بينهم وتسليم وعقبه
 بينهم على الفرض الشرا فله حق على الترتيب المعين أعلاه بعد الانقراض على جهة بتمتصه ففرض أولاد الذكور وأولاد البنات
 ثم انصرفت في شتمهم ثم ماتت البنات المذكورة إلى الوقف المذكور وإلى الذرية سفلوا والواقف المذكور والوجود لا أن جماعة من ذرية
 ولدى من المذكور بعضهم أعلى فيبقون بعض فهل يصدق غلة الوقف أهل الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى على قول الواقف على
 الترتيب المعين أعلاه ولا يصدق أحدهم أولاد أهل الطبقة السفلى شامع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط والترتيب
 المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع ما يراعى في أولاد الواقف من حجب الأصل ثم بعد ذلك فخرج غيره إلى أولاد

الشمعين مثر وواو غير مذكور على الوقت صرح به في الاشياء والنظائر وكثير من الكتب المعتمدة في الامة (مثل) في وصفه شروء و
من مات من ولة او لم يولد او اخل من تخميمه بعد ان تبين الطبقات في الازمان ولحد من المستحقين للوقت كذا كان او اثنى من ولة
قبل ان تقضى الشهادة بانقرض ووجهه بصرف تعيينه في الامة (الجل) ثم بصرف تعيينه مات ولو لم يكون قوله هل من مات انما يخصه
لقوله الطبقة تعلقا على تعصب السلفي فتعصب الاصل فرع على اخر غير موطن نصيب كل من مات جمعه افرعه واستمر الحال كذلك الى ان
تنتقض الطبقة الاولى باسرها تنتقض الشهادة وتضم الخلق في اهل الطبقة الثانية في مات من اهلها من ولة وانتقل نصيبه اليه ان تنقض
وهكذا يفعل في كل بيان يجرى في عمله وانه تعالى اعلم (سئل) قول الرجل القوم (٢٣٣) بلهت وقت بصره واجر طعمه للشرط

[illegible][illegible]

[illegible]

مذهبنا الثامن عشر الحنفية واثمة اعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم بعد على والده مجدداً فاجبه ما لم وعلى الفتاوى من حديثه من الذي كور والان على الغرب بقضا الشريعة ثم على اولاد المذ كور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم بطنان يد بطن وطبقة بعد طبقة لعلنا تعجب السبغى على ان من مات من الموقوف عليهم عن غيره ولا واولاد ولا من قبل كل نصيب من هوى درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض له من مات عن والده واولادهم مات قبل والده عن والده اسم صلاح الدين ثم مات الواقف عن مجد المذ كور وعن والده صلاح الدين هل اصلاح الدين استحقاق مع هـ ام لا (أجاب) لا استحقاق اصلاح الدين مع هـ وقد ردناه قد صرح في الوقف بان من مات من الموقوف عليهم عن والده واولادهم كان نصيبه اذ ان نصيبه وقت موته كصاحب له والذين ماتوا من الذين في فتاواه في المسئلة وبن الجلاء معتز لا تخلف واضرب ابو بل مئني على ان الرعايا ان نصيبنا يوم الحاصل والفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض

[illegible]

انتقل الناظر منها إلى دار الوقت تساوى أمرها نحو ما من خمسة وعشرين قرشاً أو مئتين معه ولله بالمتفق له ذلك أملاً وأولاً فاقبل
فهل يلزمه أجرة مثل أو يلزم ولده أو يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه أجرة مثل تلك الدار إلى سكنها أو الحال هذه كإصراره في أحد عشر رجب
الوقف والأجنبي وألقوا في سكن الموقوف فم الناظر والشرك والأجنبي بل والواقف بعد التمسك التصريح به بعده كالأجنبي والفروع
الشاهد في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده حتى الانتهاء إلى التسوية على التابع كإصراره في دفعه والله أعلم (سئل) في دفع أهلي من جلته أما كان
معدة لسكن الموقوف عليهم ناظر بشرط واقفه عدل إلى بعض الأماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وبخصه ووقعه كوى وجده بشارتاً ليكن
في زمن الواقف جدر أو نحو ذلك لئلا يتعرضوا لما ليس ضروريه فأقبل برجع مما صرف على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان صرفه
ذلك من مال الوقف بغيره أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا كان الصرف من مال الوقف بغيره والله أعلم (سئل)

من ادعى ان وقت ضيقه وقت من ادعى ان ذلك فصل بين تصرف فيما شاء ما لم يشهد شاهدان على الوقف فثبت وشهدا قالوا ان وقت ذلك مقبولا كما بين عليه في التواريخ وفيه رحمه الله عليه (سئل) فيما شرع في بيان اسم الواقف في الدعة وفي الشهادة (أجاب) الصحيح انه يشترط مدافعة فيما كان أو دينا كسيرة الامام ظهير الدين والله اعلم (سئل) فيما لو وقف بدار أو شرط سكنه على بنت بكر وجعل آخره لغيره وكتب ذلك صلتا بنحو تزويج كل واحد منهما من رجل وامتنع الامر بتسكين معاهل لهن السكنى على الافراد وليس لاحداهن الا تسكن مع النصارى وهل اذا سكنت (٢٣٦) احداهن مائة معاملة لا تحرم السكن ظهري ذلك بحيث تغزو سكانه معا (أجاب) ليس الواحدة

[illegible]

عليه السلام قد أيد مثل الشيء على أوقاف خصاصه وهي الناطقة أن ينظر إلى ذلك بعين العدل والامتناع والله أعلم (سئل) فمما أختلف صاحب الوظيفة كالمدريس والراغبين جميعاً ناطق الوقت فأدى صاحب الوظيفة بأشهاد واستحق معلوماً أو أنكر الناطق هل القول قول صاحب الوظيفة أو قول الناطق وهل يجوز لأحد أن يوظفه في الوقت بغير شرط الأوقاف أم لا (أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شئ من أعضائه الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراعتي صحف في طبع معين مات فاختار غيره تبعه ناطق في المباشرة فاقى بان القول قول الورثة في المباشرة مع (٢٤٠) العين قال لأنهم قاطعون مقام مورثيها القول قوله في المباشرة نعم العين لأنه أمين فكذلك

و رثتموه موافق لقواعد
المذهب ولا شأن له بأمن
على وظيفة تولى السجاسة
شبه الأجازة من كل وجه بل
بها شبهة بالصلة أيضا شبهة
بالسدة ، على كل شبهة
مأينة ، به وأما أحداث
الوظائف فلا يحوزون إلى
الاشياء والظواهر حتى
الذخيرة والوالا حجة
وغيرهما بأن القاضي إذا
قرر دفعا للمذهب بغير
شروط الواقف لم يحل للقاضي
ذلك ولم يحل للفراس تناول
شي من ذلك وبه علم حجة
أحداث لو تأمنه بالواقف
بالأولى لأن المذهب مع
احتياجه للفراس لم يحز
تقريره لا يمكن استبعاد
الفراس بلا تقرر وقتر
بغيره من الوظائف لا يحل
بالأولى وهذا من النوع
الظاهر من فروع المسألة
فلا توقف فيه والله أعلم
(مثل) في وقف موصونة
وقف وقفه هذا على نفسه

فما انصرف اللادع لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه يجوز الشهادة وهي رواية كمال الاقتصار وكذا اذا قال قد ناه أو شهدنا جنازته تناخاثة ولا يشترط في الخبر بالوقت لفظ الشهادة بزيادة والنسب والنكاح يخالف الموت فإنه لو أخبر بالموت رجل أو امرأته لم ينعزل أن يشهد وفي غيره لا يضمن اخباره لمن صور المسائل وأما في أنوت فإنه يكفي فيه العدل ولو أتى هو المختار لأن يكون المخبّر منهما كواثر وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح المتن للعلاقين الشهادة شهادته شهادي ضرر في بدأ وصلى عليه فهو معايشي ومصر للقاضي قبله اذا لا يدين الا بالنسب ولا يصلي الا على المير ورأى خاله هاتان (أقول) وفي التنوير وشرحه البراءة وان نمر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بما يجيء بالبدوت على الصعيح الا في أرقف الموت اذا قصر أو قال فيه خبر بان بقيه تقبل على الاصح خلاصة قيل في الغرض عن الخاتمة معنى التفسير أن قولنا شهدنا لا يجمع من الناس أما قالوا لم نعان ذلك لو كننا أشهر عندنا جاز في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اهـ وكتبتم فمما عطلت عليه أن ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخير من أتى به ليس من التسامع لكن مرجع في الصريح التبايع أنه منسوب وكتبتم أيضا فتلصص خط شيخ مشايخنا منسلا على الزركلي أن ما في التنوير بتعليق المرمن استثناء الوقف والموت يخالف لاطلاق عامة الموتين وقد أتى بخلافه في الفتاوى الحلبية وفتاوى على أقدمي مفتي العولبة العثمانية (مثل) في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل أم لا (الجواب) نعم وقبل قال في البرور لا يشهد بعدا لبيان في الا في النسب والموت والنكاح وابسحور ولاية القاضي وأصل الوقف فلا يشهد اذا أخبر به من يوثق به استقسا بادفعها للخرج وتطيل الاحكام اهـ وهذه المسئلة مستفيض في الكتب وفي فتاوى خازي الهداية بصورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهدوا أن فلا يوقفه على الفقراء وعلى القراءة وعلى أولاده من غير أن تعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط أو اقضوا أنه قال للمعلمة الغلانية كذا والوصية الغلانية كذا فلا تسامع بالتسامع على شروط الواف لان الذي يشتره انما هو أصل الوقف وأنه على الجهة الغلانية ما لا شروط فلا تشترط لتجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اهـ (مثل) فمما اذا ادعى ورنه عجز على زيد أن يورثهم في ذمة كذا بسبب قرض باقر ضمه في سنة كذا وأنه باق في ذمة سوط البوء به فاجاب بأنه دفع منه مائة تدار كذا في موضع كذا ولم يورثهم في ثامن شعبان في السنة المذكورة فاشكره واذك فانه شرط شهادة كمال من فلات وقال قد بدأ به دفعه في ذلك في الوقت المزبور فاحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا قد دفعه فاجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمة سوط أنه سبط في دفعه فما يلزم الشاهدين وما يلزم زيد (الجواب) الحمد لله عليهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمع الناس

بأن حياته ثم يهدى على ولده أصليه الموحدين الآن المدعوين الذين ومن سجدته من الأولاد الذكور دون عدلت
اللائحة على حكم الفريضة الشرعية ثم يهدى من ولدهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطليقة
على ما بينهم من حسب الطليقة استثنى أباء ما شاءوا وأولادهم ما شاءوا من غير أن يقرض أولاد الذكور وأولاد أولادهم
في ذريتهم ونسلهم وعقبهم كون وقفا على بنت الوافق على حكم الفريضة الشرعية ثم يهدى من ولدهم على أولادهم الذكور واللائحة ثم على
اللائحة ستة مضمونها **قال** "هذه مسائل تراشد بها" من غير أن يهاجر ويرثوف نسب موت والوالدنا كج
اللائحة تدعى وأصل وثوق **كن** سلهذا الساطع من هذه النسخة ما روي عنه في كونه من
هذه **قال** "هذه بالأمم العربية" من غير أن يهاجر ويرثوف نسب موت والوالدنا كج

أولادهم ونسبهم وعقبهم بينهم على حكم القرية بشرط ما بينهم من صلة تراض أولاد الظهور ويكره وقفاه من من يوجد من ذرية الوافض
من أولاد البطلون فمن بعدهم على جهات أخوة كرهوا الوقت فمن الواقتهم خلف ولد الذي كرهوا الوقت فيه ثمان مائة من الدين
وتختلف ثلاثه كروا أربع ثمان والنصر الوقت بينهم بموجب النص ثمان مائة من الدين والنصر وقتهم غير أولاد الظهور فهل يكون
مستقما في الوقت المستقيم والله أم يكون مجعوبا بأولاد الظهور (أجاب) هو مجعوب بياطة ثمانية فوقه لا يجاز كلان الاضافة لأولاد
لا الحنفية قوله فمن بعدهم على أولادهم الخ يعني يستحق بانقرض أهلها فان قلت مات قبل بقوله فمن بعدهم تراض أولاد الظهور يكون
وقفا على من يوجد من ذرية الوافض من أولاد البطلون قلت لا يغير الحكم المستفاد (٢٤١) بالكلام الاول لما تقرر في الاصول في باب

وجوه الوقت على أحكام
النظم ان يجب الحكم في
السمي لا في جيب النفي لانه
مقتضى كيف وجوب البات
لا وجوب ان لا يصفى ولا
دلالة ولاية مناه وليس فيه
الا انه بعد انقرض
أولاد الظهور ومن يوجد من
ذرية من انقرض من أولاد
البطلون وما قبل انقرض
فكرت عنه وقد حكمه
محاسن فان اتى منوها
فلما علم لا يجوز الاحتجاج
بها في كلام الناس في
ظاهر الرواية كالأدلة وهذا
مقتضى أصول مذهبه ان
صحب مع من صبه علم
توقف فيه فكيف بين
عس يد ان وسعه فيه والله
عم (وسئل عنه ايضا) بما
صورته نيب اذ اوقفت على
فسه ايمه انة فمن هو
على ولده اعلت من ايم
وسئل عنه ان
كروا ثلاث مائة
القرية شرع في على
ولادهم ثمان مائة

عدلت شهادة الزور الاثر بالله تعالى وتلافوه تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور
وروي عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الرسول صلى الله عليه وسلم الا أحدكم
يا كبر الكافر قالوا بلى يا رسول الله قال لا شر لك باق وعقوب الوالدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان مستكثما قال وشهدنا زور وقول الزور غير الرسول صلى الله عليه وسلم قوله لحي قلنا ليت
مكت أي شققة عليه وقال المتي ومن علم أنه شهد زورا وشهد زورا وشهد زورا وعندهما وجع ضربا ويحبس
وه لفي التور بظنه أنه شهد زورا وعجز بالتهنير وقال في شرح من ظهر أنه شهد زورا بان اقر على نفسه
يا جع سهر اول غلط كحروا بن الكمال ولا يمكن ايمه باليمين لانه من باب النفي عزوا بالتهنير وعليه
الفقوى سراج فتوا داضر به وجب مجع وفي الصر ظاهر كلامه أن القاضي أن يسمع وجهه اذ ارأه
سياسة اه وقال في صدر الشريعة من أقر أنه شهد زورا وشهد زورا وقد قيل ان وضع المسئلة في
الاقراء لان شهادة الزور والتمس بالاقرار والتمس باليمين (أقول) قد تم بدون الاقرار كما شاهد بوزيد
أوبان لا تاتيه ثم ظهر في دينا وكذا اذا شهد بوجه الهلال فبني ثلاثون يوما وليس السجاء عليه من
الهلال ومثل هذا كثير اه وأما الذي قد تدارك كبر شافرا اه أو تكب الكذب وقد أدى
المدعي عليه دعوا عليه فيز قال في التور وفيه وعجز كل من تكب منكرا امروذي مسلم بغير حق
يقول أو فعل ولو يسم العين قال في شرح التور وأما شرا لانه كبره كيان في الخطر فرتكب شر تكب
بحر من كل من تكب معصلا لانه فيها التور برأشاه اه والله أعلم وسئل العلامة بن نجيم اذا شهد
شاهدان في حادثة وزاد كاهما اثنان فظهر أنهم شاهدوا زورا فهل على من ذكر كاهما ضمان أو تفرز بأجاب
لا ضمان ولا تفرز وعلى من ذكر كاهما (سئل) فيما اذا جع أحد الشاهدين من شهادة في مجلس القاضي
بعد الحكم وقال انه شهد زورا فهل لا ينقض القضاء وجوه بعض نصف سال للمدعي ط هو يزور بما
يلقبه (الجواب) نعم لا ينقض القضاء وجوه لأن الشاهد اذ جع في مجلس القاضي بعد الحكم
لا ينقض الحكم لان آخر كلامه يناقض أنه فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه ترك كلامه الاول بالقضاء
فلا ينقض بتكذيب نفسه وهذا في الظاهر وأما ما علم ان أي المدعي الا حقه في ذلك فلا يجوز له
أن يلتمس منه بشهادة الزور وأما قولهم ان القضاء بشهادة الزور فغير ظاهر او متناهد في منفرجه الله تعالى
فذلك في العقود والفسخ دون الامالة المرطوعة من الشاهد نصف ما شهد له لمشهود عليه وهو المدعي
عليه كذا كره لعلامة العيني في شرح الكفران تسب على وجه الترهيب لصاحب الجع بقرود
تسب للاثلاف بعدا وقد تعزرا بواجب لصاحب على المباشر وهو القاضي لانه كالمالك في القضاء وفي مجابه

أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم بينهم على حكم القرية بشرط ما بينهم من صلة تراض أولاد الظهور ويكره وقفاه من من يوجد من ذرية الوافض
من أولاد البطلون فمن بعدهم على جهات أخوة كرهوا الوقت فمن الواقتهم خلف ولد الذي كرهوا الوقت فيه ثمان مائة من الدين
وتختلف ثلاثه كروا أربع ثمان والنصر الوقت بينهم بموجب النص ثمان مائة من الدين والنصر وقتهم غير أولاد الظهور فهل يكون
مستقما في الوقت المستقيم والله أم يكون مجعوبا بأولاد الظهور (أجاب) هو مجعوب بياطة ثمانية فوقه لا يجاز كلان الاضافة لأولاد
لا الحنفية قوله فمن بعدهم على أولادهم الخ يعني يستحق بانقرض أهلها فان قلت مات قبل بقوله فمن بعدهم تراض أولاد الظهور يكون
وقفا على من يوجد من ذرية الوافض من أولاد البطلون قلت لا يغير الحكم المستفاد (٢٤١) بالكلام الاول لما تقرر في الاصول في باب

وقضا على الخ الوألف لأبيه عبد القادر في أمواله فخر في الجهر وعلمنا أن الوألف تم مات جس من الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات فمات أحد البنين من أن تم مات إحدى البنات هي ابنه وأبو عن بنين فعمل يقتل فصب كل منهم إلى والده أم كيف الحكم (أجاب) نعم يقتل فصب كل منهم إلى والده عملاً على أن من مات منهم وترك ولداً لم يتصل فصب جس من الدين في ذلك عملاً بقوله تعالى أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم الذي كبر بعد قتل على ولده جس من الدين ومن سمعته إذ تقر أن الإضافة إذا كانت للأولاد دخل ولدا البنت والخلاف انما هو في صورة الإضافة إلى الوألف نفسه وأما قوله جس من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقضا على من يوجد من ذرية الوألف جس أولاد البطلان فلا يغير الحكم المستفاد من الكلام السابق (٢٤٢) فتقر في الأصل من عدم حل المطلق على القيد ضرورة أن يتحدث الحادثة لا مكان العمل

يحتضني كل هذا الأطلاق
من المطلق معنى متعين
معلوم يمكن العمل به مثل
التقدير ولأن المقيّد موجب
الحكم أداً أعطو وثبت
والإتيان لاوجب نقداً
لأصقة ولأدلة ولا أنقضه
فأداعى ذلك مقوله ثم بعد
اغتراض أولاد الظهور
يكون وقضائي من وجد
من ذرية لأقضى من أولاد
الباطون بهيت لا سحقيق
وأداعى الباطون جميع الوت
بهذا قراض أولاد الظهور
لأنه لم يتركهم لهم مع
وجودهم وقد عرفت المشاركة
من قوته "ولأنهم في أولادهم
فعمسنا بكل منهما وهذا
منهم من له الأنداء لأصول
وأنه "سئل في مكان
موقوف على جهة توث
عدد - كم شرعي أن أخوة
منه يرثون ونسب في كل
عام ثمان سائلاً في زيادة
ضرر وحبس في كل عام
سنة توث ثمانية أجي

[illegible]

دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقدم في جواب السؤال السابق من الكافي أن اختلاف الشاهدين في الفعل في الزمان والمكان مانع بخلاف القول وهو ما قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر أنه مانع للاختلاف بين الشاهدين على أنه ذكر في البصرين فتح القدر ولو ادعى الشراء أو خسنه شهدوا به بلا ريب فقبل لانه أقل إعلان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا يتبين ولو كان الشراء مشهوراً فارتضوا شهرتقبل وعلى القلب لا يتبين اه وفي البرازية يادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وقبلاً اه أولاد عمه منذ شهر فشهدوا به منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه ما به أكثر مما ادعى لثبات الشهود بادة للمدة بخلاف ما قبله أقل فكانت بركة ما إذا أرخ وشهدوا مطلقاً كامل وبنت كان مانعاً في الشراء وهو قول ظاهر أنه مخ في دفع المال في مستلثها بالاول لانه فعل الآن بدعى الفرق بين دعوى الملك وغيره فالتأمل (سئل) فيما إذا ادعى رجل عرو بأنه في خمسين سنة فقرش فاجاب عرو بأنه أولاد ذلك وأتى بشاهدين شهدا أنه أوفاء سمعته قرش فخر القاضى شهادتهما لكونها باكثر مما ادعى ويردعروا لأن اقامتيه شرعية تشهد به باق ما عليه فهل ذلك (الجواب) نعم وفي المقرر الشهود إذا شهدوا باكثر من المادعي كان المادعي مكذبهم فتقبل شهادتهم وإذا شهدوا بالقل قبلت لا تنافي فيه اه ومنه في العلق (سئل) فيما إذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما مقبولة وبشرط حضور الزوج (الجواب) الشهادة على الطلاق بشرط لها حضور الزوج كما قد به في النهاية كما صرح بذلك لمر تاشي في فتاويه وفيه أيضاً إذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على النقص ولو كان الزوج حاضراً فتقبل وإن لم توجد دعوى المرد يطربق الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي أما إذا قالوا لامرأته العاين ابرو رجل طلق أو أخبرها بذلك واحد عدل فإذا انتقضت عدلهم لكانت تزوج باخر وذكر في دعوى التسمية إذا شهدوا على غائبه هل طلق امرأته ثلاثاً لا تقبل شهادتهم وإن كان الرجل حاضراً والمرأة غائبة فتقبل بمجادة من الخامس في انقضاض الغائب ومنه في الفصولي في الثالث عشر دعوى البرائة في الخامس عشر (سئل) في الشاهد اذا توفى في اقرار المدي عليه وقال لا أعلم قراره ثم شهد على اقرار المدي عليه فهل تقبل شهادته (الجواب) اذا قال الشاهد لا تشهد على ثم شهد قبل لا تقبل والاصح القبول لجواز انسيب ثم يذكر كفي المرد وأقره المصنف علاناً من الدعوى وذكر في شرح العنبري والى المدي أدلة ينسب في بيته قول الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدي بشهوداً وشهد المدي قال لا شهادة عندي قال في هذين عجبا بدروا بستان في رواية لا تقبل لتناقض وفي رواية يقبل وهو الصحيح لان التوقيع يمكن بان يقول كل من شهد وكنت

[illegible]

كلاهما أن يذبحوا في نفس ذي السفل حتى يؤدبه فبته وان كان الشاهدان القاضي فله المنع حتى يؤدب ما اتفق والله أعلم (سئل) في مدرسة
 يحوزها مسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يشاءه من أجره على مصالح المسجد ويقصد في السبل المحتوز فله ذلك تصرفه وقفا على المسجد
 المزبور وبسوغه ذلك شرعا واللازم بجبره ومن ذلك ويضمن قيمتها في الأوقات مضمونة بآثار المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه
 شرعي وهل إذا نصب السلطان متوليا يقوم بشأرائها وردها لموضعته ويسير في إصلاح مصالحها ويقتل من الموقوفات أخذ من
 أجرها ما يصح حيث وافق أو المثل ليرفعه في مصالح المدرسة المشرقة وطوان الموقوفات من رجوع في تركه بذلك أو في وقف المسجد المصروف
 عليه كنف الحال (أجاب) لا يصير (٢٤٦) وقفا على المسجد بفعله الذي لا يسوغه شرعا ويحبه عنه ذلك ويضمن منافعه إذا منع

الوقت مضمونة على ماله
 المقضي به عندنا ويؤخذ
 ضمان المناقصة منه أو من
 تركه ويرد عليه ولا يرجع
 على المسجد بشئ إلا إذا تمت
 بحيث يفي بآثارها الضمان
 وهذا عين الفقه لا سيما
 على مذهب الإمام أبي
 حنيفة النعمان والله أعلم
 (سئل) في قرية يتبعها
 وقف على مدرسة معينة
 وعلى بعض كرومها خراج
 للمدرسة أخرى يؤدبه أربابها
 لناظرها واحدا بعد واحد
 مدة سبعة أشهر لآخر
 المدرسة الأولى منع ناظر
 المدرسة الثانية عن تناوله
 وأخذ جبهه قدرته بحسب
 يكون جميع القرى يوقفا
 عليها في بسوغ لغيره تناوله
 أم ليس له ذلك لعدم التنافي
 الجواب عن الظاهر أن وجه
 الاستدلال بصريح النقل
 عن الأصحاب (أجاب) بـ
 له ذلك بل يحجب بتمامه كان
 في سائر الزمان على ما كان

نسبت أو تقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة كالمسماة تدكر أحوالها الفتاوى (سئل) في
 شاهدة على خلاف أحوالها شهادة مدة شهر ونصف بلا عذر شرعي مع شهادتهما بالزوجين وأنها
 يجتمعان اجتماع الأزواج فهل يفسقان بتأخير الشاهدتين وشهادتهما (الجواب) نعم (أقول)
 وسيأتي تمام الكلام على تقدير مدة التأخير (سئل) فيما إذا شهدت بينة على يسار مدبرين وقالوا في
 شهادتهما أنه مفسر قادر على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال (الجواب) نعم كافي الخاتبة
 (سئل) فيما إذا باع زيدا عقاره المعلوم من عمره وقصر فيه بمقدار مدبرين بغير حلال معينان شاهدان
 لذلك كالمعلمين عليهما ريدان إلا أن يشهدا بحسب بيان العقار وقف كذا وذا وأحرا شهادتهما
 بلا عذر شرعي ولا تأويل فهل جاز الأمر كذا كالتقبل لشهادتهما (الجواب) شاهد الحسبة إذا
 أقر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكن من أدائها لا تقبل شهادته كفي الأشياء غير هاتفة في غرة
 محرم سنة ١١٥٠ هي أن رحلا ضربت بدقية في سوق كذا في وقت كذا فاصابت امرأته وقتلتها
 من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضي كذا كتمت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى زوجها على قاتلها
 فشهدت الشهود بطلق ما ادعى كروا أن المقولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها من
 طرف القاضي إذا ذلك أصابها بالبندقية كذا كروا في الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم أبيها وجدها
 فسأني القاضي هل يشترط ذكر اسم أبيها وجدها أم لا فكشفت مأسورة الجده لله تعالى وإن كانت
 الشهادة على غائب أوصيت فلا بد لقبولها من نسبتها إليه فلا يكتفى بذكر اسم أبيه وصناعتها إذا
 كان يعرفها أي بالصناعة لصلته بأن لا يشاكره في المصغرة فلو قضى بلا ذكر الجده نفذ باعتبار التعريف
 لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه وحده كفي جامع النصولي وملقط كذا في التنوير
 وشرحه للعلاق من الشهادة وقال في المنع فالحاصل أن الاعتبار بما هو حصول المنع وقتراف الاشتراك
 وقالوا في ثبوت حلال رمضان شهدوا أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان بوقته لالهلال وقضى القاضي بها
 ووجد اجتماع شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما فأنظر واحفظكم الله تعالى إلى قولهم قاضي بلدة
 كذا ولم يذكروا اشتراط اسم أبيه وحده لأنه لا يلتزم بغيره إذ القاضي في ذلك الوقت واحد لا اثنين كما هو
 المعلوم وفي هذا لحاجة المرأة المقولة في دمشق في السوق المعلوم المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم
 واحدة لا اثنين ولا يس ولا شبهة (سئل) في الشهادة على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرف شرعيين
 هل تكون غير معتبرة شرعا أم لا (الجواب) الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا إلا إذا عرفها رجلان
 وقال شهدا أنها فلا تفت ولا تفتد حلت الشهادة بالاتفاق كما في ذلك التمرناني وغيره والله سبحانه

لان الظاهر أنه وضع بحق لا بعدوان ولا تافى ذلك كون القرية بجهة ما هو موقوف على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى الموفق
 منفكة عن جهة الوقف لا يجوز أن تكون رقيقة لأرض موقوفة على جهة أو خراج لغيره لان أرض الخراج إذا وقفت خرجت بالانفائه
 تعالى فالخراج واجب على حاله كإصراره في الخلاصة وعراقصره الإمام لاهو يقرضه له شرعا إذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في
 القرية لو طائف من أرضها لجهة هذه المدرسة أو لجهة أخرى وقدر صرحوا بأن العشر والخراج لا يسقطان وقف
 الأرض لان الشارع عين لها موصوفا فلا تعبر بالوقف موصوفاً بل أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لأهلها أن يبيعوا من يستحق الخراج
 ويصرف خرجها على من يستحق الخراج فأبى تروهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الآن ثبت ما منعه شرعا بالبرهان من وجوه
 مع والحرمان والله أعلم (سئل) في مستحق أحوال الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية بالنظر في توقض جميع الإخراج فما هو المستحق في أثناء

فيهم المبدأ الكافي والوقف يجوز التصديق عليهم بين القلة وان سرنا الصواب الى ان يراى فيها شرط الواقف لم يرضى الاراء
 فيها فاذا علمت ذلك لم يتوقف على صحة الاخبار المزبور بل على الواقف على ان قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه أو بغيره بصريح الاكتفاء
 باحدهما وكيف لا يتقبل البيئتين العادلة كما هما مبنيتان على أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة بيعة فمضى
 كذا وهو تغيير الوضع الشرعي وانما الحكم الشرعي الثالث ما كان بالسنة واجماع الاعتقالات على (سئل) فيمكن من وقوعه على جهته وترويب
 ودره وتشتت وتعذر غالب استغلايه وصار (٢٤٨) بحال لا يتنبه به مدة تزيد على ثلاثين سنوا حصل الضرر للحاج والمال به فرفع متوليه الامر

الى القاضي فاسلم من جانبه
 جعاً من المسلمين وتقات
 الموحدين وحل الوقوف
 على المكان المزبور فوجد
 بحال مسوغ للاستبدال
 وانفسوا ذلك الحاكم
 الشرعي مع أناس من أهل
 الحلة فاذن المتولي في استبداله
 بعد ان ظهر وعجز لديه
 واقضى الحل اشتهاراً لنداء
 عليه مدة: ولم وانتهت
 الرقيات فيه فاستبدله
 شخص بشيء معلوم بعد ان
 شهد جمع من المسلمين بان
 قيمته في ذلك الوقت تساوى
 المتبدل به وانه اؤيدتعا
 وأكثروا يعاودكم القاضي
 بمسألة الاستبدال على قول
 من جروهم من الغنى الاسلاف
 وصبر ورويه ملكاً مستبدلاً
 يصرف فيه كفضله
 وتصرف في ذلك زماناً طويلاً
 وعمر بعضاً منهم اشتراه
 شخص آخر وتصرف فيه
 وعمر كذلك ثم جاء متول
 آخرون وعزم ان الاستبدال
 غير صحيح لكونه دون القيمة

له مع رجل آخر شرعاً طبقتم عمر وهل تقبل حيث لا مانع شرعاً أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادة متولى
 القنية تقبل شهادة تاربيب (سئل) فيما اذا مات زيد عن اولاد فادعى أحدهم أن أباه عن مالدار وأحضر
 شاهدين لم يعرفا حذوها ولا اسم البائع ولا اسم أبيه ووجدت قال لا يثبت في سواهما فنعاه الحاكم لم تدعى
 لديه من ذلك وعرف قسمان البار تكون ميراثاً عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بينة تشهده بجهته فهل تقبل
 لا يمكن التوفيق (الجواب) تخدع الباطل لا يلزم قال في التتو برو شرط القصد في دعوى العقارى الشهادة
 عليه ولو مشهور الا اذا عرف الشهود البار ببعضه لا يحتاج اليه كحدودها ولا يقمن ذكر بانتم البار
 ثم الحلة ثم السكة وكرام اسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا يدين ذكر الجذات ان لم يكن الرجل مشهوراً اه
 وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوى ان الملقى اذا قال ليس بينة أو قال لا تشهدنا لشهادة ثم جاء
 الذى يشهد أو شهد الذى قال لا شهادة عندي قال في هذا من أصحابنا روايان في رواية لا يتقبل للتناقض
 وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق يمكن ان يقول كل من يشهد وكنت نسب أو يقول لا تشهد كذلك
 كانت لنا شهادة ولكننا سنأخذ كراماً او منتهى الصمادية (سئل) فيما اذا أقام الملقى بينة على
 اقراء الملقى عليه بانه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل يستلوه بعد التعديل (الجواب) نعم
 كما صرح بذلك في المبدى الشرعى من تكذيب الشهادة ومنتهى الجبر والرد والتتو برو غيره (سئل)
 في شهادة المسقى فيما يرجع الى الفلانة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لانه حقاق المشهود
 به فكان داخل في شهادة الترتيل لشرى به فهو قاصر شهادة أحد الاثنين لشرى به من مثرتين بهما كما
 صرح بذلك في العرفى باب من تقبل شدة وافتى بذلك مفتى الروم المرحوم على أفندى (سئل) في شهادة
 الاخ العدل لاخته في دعوى متعلقة بوقف وأخوه متول عليه هل تقبل (الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاخته
 والمستفاد من المتن بل في فتاوى الترتاوى من الشهادة تشهدوا مع متولى الوقف على آخرات هذه القناعة
 الارض من جهة الاراضى قريب منهم تقبل اه (أقول) ما ذكره من فتاوى الترتاوى لا ينافى ما مر في السؤال
 السابق لان ذلك في الشهادة على العلة وهي ملك المستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير
 مما يلحق لادخلنا من تقبل في الاول وقبلت في الثانى كما اشار الى هذا الفرق صاحب الجردز كعدة مسائل
 تقبل الشهادة فيها لكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتوب والشاهد منى في المكتب وشهادة
 أهل الحلة وقف المصدور شهادة الفقهاء عن وقفه وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة
 والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعامة القبول
 في السكك قال ابن السكنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال

وأحضر جماعة وشهدوا به بالاغراض الفاسدة ان قيمته كذا زائدة على ما استبدله وكتب بذلك بصفة تصرية والحال ان البيعة
 الشرعية شهدت بان المتبدل به أكثروا وأوفر فنعوا حكم القامى بمسألة ذلك فهل لا يسوغ لادنى نقضه وللمشترى التصرف في ذلك أم لا
 (أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثالث بشهادتهم اذا القضاء صان عن الاتفاق ما أمكن والشهود الذين
 شهدوا انما ان كانوا غير مدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولاً فقد ترحت شهادة الاولين باتصال القضاء ما يشهد ذلك فروع منها
 ما ذكر في المتن لو شهد ستة يقتل زيد يوم الخميس بكتوى أخرى بقتله يوم الخميس الكوفة لم يقبل البستان لان احداهما كاذبة يبين ولا ترجع
 لاحدهما فنحكم الحاكم بالبيعة الاولى لا تجمع البيعة الثانية لان الاولى ترحت باتصال القضاء وفي قاضيان لو أقامت المرأة البيعة ان
 البت تزوجها يوم الثرى بكتوى كالتانى بشهادتهم ثم أقامت ثوى البيعة ترحت بزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بيعتها اه نعم لو كانت

البينة لشهادة جبروت الاستبداد الكذب الحسن كقولهم وأما فلان المار سائلا فلا حيدال لا تلتزم لها حكم القاضي بشواهدهم وأيهت
كلما كرم شهدت أخرى يسا كبرها عظمة أن الاستبدال في هذا الزمان وكل من الحسن يرضى بان عاونها أن الاستبدال هي الصيانة لقائمة
في هذا الزمان فالتفتا لشهادة شهود الاستبدال المستند داخل أذهوبي على بيته كذب الحسن فهو بمنزلة من جاحدا بعد الحكم بوجهه اعادالم
تسكن كذلك فلاو كذا في كل ما فيه تعارض البينتين أفاضى باحداهما أولا يطلت الأخرى فلا ياتي الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (مثل)
في استبدال القطار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا أو لا يشترط ذلك بل يجوز بالبراهم وهل اذا صدور بها حكم كرم بصفة ليس لاحد
ابطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيتان وكثير من علمائنا جواز البراهم (٢٤٩) والذناير بل قال قاضيتان قال أبو يوسف
وهلال فاعلمك الآن انقد

انظر الرمي د به يعلم جواز شهادة الناطر فيوقف تحت نظره لان القضاء والشاهد من باب واحد كما تقدم اه
وهذا ما أفتي به العلامة الترمثي كبر وروى على ملخص من الفرق ما في العزاية من قوة أهل القرية اذا
شهدوا على قطعة أرض أنهم من أراضي قريتهم لا تقبل وأجاب عنه الترمثي رحمه الله على قريه بمملوكة وآله
أعلم (مثل) في شهادة الواحد اذا لم يثبت ما حق ثم جاء الذي يشاهد آخو عدل هل تقبل (الجواب) نعم
اذاكمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (مثل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه العصى وزوجته
وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كافي الاخلاصة وتقبل لام امرأته وأبها وزوج ابنتها لامرأته
ولان امرأته والفرار به تقبل لاوبه من الرضاة ولو ان رضعته امرأته ولأم امرأته وأبها (مثل)
في شهادة الذي العدل هل ذي مثله بحق لمسل هل تقبل (الجواب) نعم كافي الملتقى وغيره من المترن اذا مات
الكافر فقام مسلم وكافر وأدى كل واحد منهما ما ينافي كل واحد منهما يمينت من أهل الكفر قال في الكتاب
الحزب بينة المسلم وأعطيت حقة فان بقي شيء كان لكافر وروى الحسن بن زباد عن أبي حنيفة أن التركة
تقسم بينهما على مقدار ما قتاوى الاقر وى عن الترانة والمحب وتقام المسئلة فيها على حاشية الخبير
الرمي على البصر (أقول) في الخبرية نصرا من تورك ألفدوم وأقام مسلم شهودا من النصارى على
أفنى على المبت وأقام نصرا آخون كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم ولا يعاخص فيها عنده وعند أبي
يوسف يعاخصان واختلف راجع الى أن بيته انصراف مقبولة هذه في حق اثبات الدين على المشتكى في حق
اثبات التركة بينة بين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من
اثبات التركة والمصاحفة حكم بشهادة الكافر على المسلم (مثل) في الذي عليه اذا غلبت عليه الشاهد
هل يحسمه القاضي الخ ذلك أولا (الجواب) الشاهد لا يحلف قال في المنع أو ان كذب الدعوى ولو طلب
المدعى عليه تخليف الشاهد لا يجب عليه اليمين أو المدعى أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يحسمه القاضي لانا
أمرنا بكرام الشهود والمدعى لا يجب عليه اليمين لا سيما اذا أقام المتوفى القوائد ان يمينه على التزيب
وفي زماننا لما عذرت التزكية غلبت الفسق اختار القضاء تخليف الشهود كما اختاروا ان أبي ليلى لحصول
غلبة الظن اه وفي مناقب الكردى أعلم أن تخليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام
وتد كرى فتاوى القاعدي وخزانة الفتنتين أن السلطان اذا أمر قضاة تخليف الشهود يجب على العلماء
ان يصحروه ويقولوا لا تكلف قضاة أمر ان أطلعوا يلزم من صحة الخلق صحابه وعتاة وان عصول
يلزم من صطك الى أحوالها اه مخيم الشهادة (مثل) فيما اذا مات رجل عن تركه وتورته أقر
اثنتان منهم بدى على الميت لم يعطيا ولم يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك العين عند القاضي

معه ولو بالبراهم والذناير والله الموفق وقد أوجعنا المسئلة ما كثر من هذا في كتابنا اجلة السائل باختصار أنفع الوسائل قليله مستغفرا
لمؤلفه اه وإذا حكم الحاكم بصفة فلا شمت في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جرواها أعلم (مثل) فيما اذا
رأى قاضى المصلحة استبدال الوقت بالبراهم بأنه خشي على الوقف الخراب في الماء لعدم الاتفاع بالكلية وعدم تيسر عقير يبدله
في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضي انصهق في استبدال الوقت بجواز استبداله ولو بالبراهم فهو متفق كلام الحنيفة
والتنارخانية وقبرهما وان بحث فيما نبحر فان صرح كلام فقهاء تنافى هذه المسئلة الى المصلحة وعدم انصهق فاذنشى على الوقف فخراب
وعدم الاتفاع بالكلية ولم يحصل عقارا بدله له المصلحة حيث غلبت فيه في الاستبدال البراهم والله تعالى يعزى به صريح ما توافر دققاهم به
عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا يتفع به المساكن فلا يقضى شي يعوضه بشرى فتمت أو لا يجوز بيعه الى القاضي فهذا صريح في

في ذلك الوقت من خبرته على طرف الظلمة التي هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المثل والله أعلم (سئل) في دار وقف
وهي مملوكة لها وانقضت ضمانها واشترط على المقتضى ان يقر بان تصرفه كرومان التراب لا ينافي مع المصلحة في الاستبدال وتقررون
المصلحة بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الوقت او فيه الاستبدال ولو بانخذ القدرين مع انتفاء الدين ووقع المصلحة لثلاثة مع نفسه ام لا
(اجاب) نعم يجوز فقد صرح على قولنا المشاهير يجوز اموال القراهم والبنانير وقالوا اذا عينت المصلحة لم يجز مخالفة الشرط بما ينافي كهي مع
شرط ان لا يتكامل عليه القضاة والسلطان اذ مراعاه والحال هذه تؤدي الى البطال خصوصاً مع قاضي الجنتا اذ النفس به مطمئنة وقد أكثر
الجمهور والاطال من ابدسته الاستبدال (٢٥٠) وغاية الخطا الموصلى الى شرط السلامة اعادة الاصحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق

متأخروا على تناقض الاتفاق
بما هو ارفع لوقت نعم
استثنوا فيه وهذا من فكلين
لغيره عليه وانه اعلم
(سئل) في دار وقف
استبدلها بغير شخص من نفس
الواقف بعد انتهاء الوقت
لما كثر شرعي بناتها باعقة
المسوقة لانه يبدل شرعا
وطبقة بما تقوم مقدما
بما هو ارفع منها واكثر
نفسا وقواة ثم شهدوا
شهودا بانهم بالوصف الذي
شرطه الواقف بما به الحاكم
الى ذلك واذن له به بنفسه
ببلغ من انقضاء واقفه
الحاكم الشرعي بالحكم
بالصحة والزم بعد الدعوى
الشرعية المستوفية للشرط
الشرعية فهل ينتقض
الاستبدال المذكور ام لا
حيث لا حسن موجود يكذب
الشهود (جب) لا ينتقض
حكم الحاكم الشرعي بعد
وقوعه على الوجه الشرعي
والاستبدال الحسن استوفيت

شرائطه وتوفرت ضوابط حكمه بما كرهه لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه ورفع
الخلاف حسن لا حسن موجود يكذب شهودا والله أعلم (سئل) في طاحونة بقر جارية في وقف اهل خربت وتطلعت وانقطعت غلها وعاينها
على المصنفين مدة سنين وباعها بسبب ذلك استبدلها فاستبدلت نصف دار عامرة لها غلها وعاد على السحقين وعشرين من القروش الاسدية
وحكم قاضي الشرف ببيعها الا بتدال بعد ابدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحها شرعا مستوفيا شرائط الشرعية ولا نريد
المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضربين عن الاستبدال لما جهل لهم ذلك لامر صحة الاستبدال والحكم بزمه واستغناء
شرائطها شرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (اجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به انه لا يقع دعوى الموقف عليه به بقي اعني
لا يقع دعوى في شئ يتبعه الموقف ولا في شئ يدعى عليه فيما حقه في الغلة لاني عن الوقف خبره عن المالك والملك فانهم والله تعالى أعلم

المصط

*(كتاب البيوع) (مثل) في رجل اشترى دارا من آخر بدين معلوم وتسلم له التبايع على حصة اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الباطل الغلابة بدنية كذا بجملة كذا بشان كذا او مات المشتري ثم ان او قد ادى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال فبعض من الناس اشهدوا على انما اشترى بها الامن مال اهل اهل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الاب لا (أجاب) لا تثبت الباطل الا على قوله الابن اشترى بها من مالي ابي الا باليمن من الشرايين مال الابن يكون المبيع للاب لا به يحمل القرض والتبصير وقد ورد استواء لا يملك فاضف مال الابن للاب على طر فثا لغزو ومنقول الصديق مال العاتق مال فكيف يحكم بالدار للاب بل منع هذا لاحتمال ان مال ذلك خذرو به وثبات واقعة (سئل) في رجلين تقاضيا بقرعة بشرور وسلم الثور اربع البقرة وسلم البقرة وهاك (روى) الثور بعد قبضه بغيره وهاك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم (أجاب) يضمن قيمتا الثور لبايعه لا لتقاضي البيع والحال هذو والله اعلم (سئل) في عمر وبنه تولى يد دين ارسله فاشافا ثلاثا قبلت كل ثوبين بهكذا الهذه من دينك والقدحه امانة عندك فقبل بغيره بما عين له وبق امانة في حرره الغير شرعا وعجز يدو امر غلامه بانه اذا دفع له عمر وقد امثل حالي فتمسك ان قبضوا دفعه فتمسكنا بغيره فدفع له فمساها بغيره فمضى خلاف ما مر به فقدر انه سبحانه وتعالى يوقع عرق عام في المدينة فاحرق مع جلة ما احرق بها وهاك فهل هات من مال ابدون ام من مال الدائن (أجاب) انما هات من مال ابدون لامن مال الدائن ذهر في يد غلامه والحال هذو فمضى كان اشتراه وهاك قبل اجازته حيث عطف ثمره لانه

الحط في الثالث من كتاب الحدود والمستثنى في كتاب الشهادات من الجور والاشياء ومقتضى الشئ الاشياء السدد احدى الجوى وقد اتي في ذلك الصلابة الشئ جعل معنى دمشق سابقا وأجاب بقوله بفسقان بتأخير شهادتهم ما ورد ولا يحكم بها (سئل) فيما اذا مات رجل من زوجة اولاد كور وبنات وكان قد اوصى لابني ابنة مثل نصيب ابنته فان الورثة الماز ورثة تسمى ان موتهم الماز ورجوعه عن وصيته للمز ورثة شهادة ابي الزوج الماز ورثة وشهادة زوج احدي البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما غير مقبولة في حق الجميع (الجواب) شهادة ابي الزوج قبلتهما وزوج زوجته غير مقبولة فلاتقبل شهادتهما المذ كورة كذا كمال في الاشياء والشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كفي شهادات الظهيرة (سئل) فيما اذا باع زيد سلعة ما لم يعلم من جماعة من اهل حرفة لعل سبيل الشركة لكل واحد منهم قدر ما علموا بهما يجمعنا لمعلم ثم دفع بعض المشتري من ثمن سلعة التي اشترىها نصف للمدعي يضمن اهل الحرفة المذ كورين ويزيد البائع بمنع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتري المذ كورين والحال انه لا مانع من قبول شهادتهم لو فقههم المشتري بوجه من الوجود فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وان كانوا من اهل حرفة المشتري ومن جملة المشتري (الجواب) نعم تقبل حيث الحال على هذا النوال والله اعلم (سئل) في شهادة مصالحق العبيد هل تقبل أم لا (الجواب) لم اجد تنالا صريحاً في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان حلق العبيد يملك المروعة يمنع القبول والا فلا قال في المغنا بخل المروعة يمنع قبولها والمروعة لا يملك الانسان بما يملكه من ماله يمنع من رتبته عند الفضل اه ومثله في الجور قال في غاية البيان قال محمود وعندي المروعة الدين والسلاح اه اقول ظاهر كلام المؤلف في منع علم حرمه بكون ذلك الفعل بخلاف المروعة وفي الصريح ان وهاك في مسئلة الخروج الى قدوم الامير انه ينبغي ان يكون ذلك في ما عهده اهل البلدان كان من عادة اهل البلد انهم يفعلون ذلك ولا يسكروه ولا يستخفونه فينبغي ان لا يقدح اه فعلى هذا فان كان ممن يتداول الحلق ولا يدعونه ولا ينيهم لا يخلع بوجوه وقبيل شهادته لكن قد قيل ان الامام على الصغيرة فسق كفي الجور وقد كرا الصلابة في الفرائض من الحظر والباحثين الجنبى والتمناز به اذا قطعت شعور رؤسها ائتمت ولعن وان باع الزوج لانه لا حاجة له في معصية الخلق وقد ابحر من رجل قطع لحيته والمخني المؤثرات ليهما بالرجل اه وقال العلوي في كتاب الصوم قبيل فصل العورض ان الاخذ من الصبية وهى دون القيمة كما فعله بعض المغاربة وبختنا لم يجه حسدوا خذ كفاها من جهود الهنود ويجوز الاعجاب اه ثبت اذن على فعل هذا الحرم فسق وان لم يكن يستخفونه ولا يدعونه قدحا للعدالة والمروعة وكلام المؤلف غير محرم وقد بر (سئل) فيما اذا باع زيد عمر املاكا ثم اختلفت ابناءه

امانة في يد اه اذا كان قبل الاجازة لا يضمن لاجماع علمائنا ان بالفضولي اذا دفعه لبيع المبيع قبيل الاجازة بدنية اذ اهله من مال البائع فانهم والله اعلم (سئل) عن الذين انقضوا مالهو (أجاب) مع ما قيل انه لا يدخل تحت تقويم القومين وقال المحمدي الذي يتخاف الناس في مثله نصف العشر او ثلث منه كان أكثر من نصف العشر فهو مالا يبيع من اساق قبولة ليعرض من يحي قدرا يتخاف منه في العروض ده وهم نصف العشر وفي الحيوان ده بذه وهو العشر وفي اسقار ده ودوازه وهو الجس واه اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكر او راي بعضه في اقل من المصباح اوفى بهما وقبض وعنه شأوا وسلمو بر يد بد في خيار روية زاعمة به تغير هل روية البعض منه كالنسيب ولا خذره او قيل قول البائع في عدم التصرف به مثل ان يرقى واذا في المشتري بغيره هل رد بسبب جعل مع مكان حدوث التحليل بعد القبض فما الحكم في ذلك (أجاب) حبس في ما يرضى به دولو امضا به مع كون روية ونهنا فاصد ابها اشترى

فقد قيل في البيع في الفقهين كالمزني ولا يصح هذا القول لعدم الحال وهذا هو الحق (سئل) في رجل اشترى
 ثوبا من رجل فباعه بدينار واداه اليه من ربح الصلح ما هو بالدينار على وجهه الباقي هل هذا الصلح له عليه ثلث الصلح بل اقلها
 جديده هل له ثلث الصلح أم لا (أجاب) المشتري الصلح حيث لم يربح على ثلث الصلح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل صابون
 في عدلين وكان آراء البائعين متضادة قالوا قالين هل يكفي ذلك ولا خيار للمشتري اذا فسخ العدلين ما يمكن أو لا يمكن (أجاب) نعم لا يكفي ذلك
 ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أو لا يمكن (سئل) في رجل اشترى صابون من آخر
 فقبل قبضه من رجله البائع بصابون آخر (٣٥٢) بغير أمر المشتري بحيث لا يغير المبيع عن غير المبيع هل ينفع البيع أم لا (أجاب) انخلط
 على هذه الكيفية سهلا

فادعى البائع فساد البيع بوجهه الشرعي وادعى الغبن الفاسد والتغرير للمشتري وادعى الصلح وعدم
 الغبن فاي ينفع مقدمتهما (الجواب) بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الصلح
 كما صرح بذلك في ترجيح البينات (سئل) في امرأة تدعى قدم نهر بن ابيها ما ودين مائة سنة وأن لها مائة
 بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشر سنة وله بذلك ثلث غاي سنة تقدم (الجواب) اذا تعارضت بينة
 الحدوث والقدم في العزائير والصلح بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات للحدوث في الغبن بينة
 الحدوث أولى وفي ذكر العرائض في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكنف
 اه وعبارة النزاع بين الحيطان حد التقدم ما لا يخفى الاثران الا كذلك وان اختلفا فبهرن أحدهما على
 القدم ولا تخول على الحدوث بينة القدم أولى وشهادة أهل السكنى في هذا لا تفيد اه وعبارة القنية في باب
 البينتين المتضادتين في كنف في طريق العامة زعم غيره انه محدث وزعم صاحبناه قديم وأما
 البينة فالبينة بينت من يدعي انه محدث في القول في هذا فنقول لدى القدم لكونه متمسكا بالاصل اه ونقله
 في الحاوي الزاوي هدي بالحرفه على قوله فالبينة بينت من يدعي انه محدث لانها تبطل بغيره بالنقص اه فتأمل
 وفي رسالة الحج والبيانات ان الأصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الأصول انها محو كونهما متضادتين الظاهر
 اذ البينة انما شرعت لاثبات أمر حلت واليمين لا يثبت على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله
 سبحانه وتعالى أعلم (أقول) ان بينة الحدوث تقدم في صورة السؤا وكذا في البينا والعكس لما ذكر
 من التعليل الموافق لما ذكر من التماسيل فان الحدوث أمر عارض والقدم أصل فلذا كان القول قول
 مدعيه موحدا فتكون البينة تلتقي الحدوث جار على القواعد الفقهية والأصولية لاثباتها بخلاف الأصل بلا
 فرق بين الكنف وغيره وبه ظهر ترجيح مآل القنية والحواوي على مآل النزاع في الأصل ولا خلاف في أن الأمر
 من شرح الملتقى ليس في مقابل هو نقل لقول من تعارض بين لكن ذكر العرائض في شرح التنوير في باب ما يحدثه
 الرجل في الطريق فتلاعن البرجندى أن الأصل في ما جعل على اه يجعل حديثا في طريق في العاصم وقد عا
 لوى طريق الخاصة اه ومثله في التهستني عن العاصم يتوعز في الفتاوى الهندي في الحيط وإذا
 كان الأصل ذلك فالقول بصدقه والبيئة لا تخول في التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية
 والحواوي ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاض اللزوم لوجه الله تعالى في كتاب الشريعة فانه حسنة وهي أن
 الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ أم لا وأما
 فالأصح تاريخا راجح كالحزم به أصحاب المتن وغيرهم فاغتم هذا التفرع (سئل) فيما اذا تعارضت بينة
 السابغ بينة الأعصار فاجمعا تقدم (الجواب) بينة السابغ أولى بالقبول من بينة الأعصار عند التعارض

تسلم الثمن فلا بد من احتراز السلب قبل قباضها فإذا أحضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن يتمتع من دفعه اذا كان
 المسيح غائبا عن مصر للثبائن أو في غير مصر مما لو اه أعلم (سئل) في رجل باع ثوبا من رجل فباعه بدينار واداه اليه من ربح الصلح ما هو بالدينار على وجهه الباقي هل هذا الصلح له عليه ثلث الصلح بل اقلها
 جديده هل له ثلث الصلح أم لا (أجاب) المشتري الصلح حيث لم يربح على ثلث الصلح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل صابون
 في عدلين وكان آراء البائعين متضادة قالوا قالين هل يكفي ذلك ولا خيار للمشتري اذا فسخ العدلين ما يمكن أو لا يمكن (أجاب) نعم لا يكفي ذلك
 ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أو لا يمكن (سئل) في رجل اشترى صابون من آخر
 فقبل قبضه من رجله البائع بصابون آخر (٣٥٢) بغير أمر المشتري بحيث لا يغير المبيع عن غير المبيع هل ينفع البيع أم لا (أجاب) انخلط
 على هذه الكيفية سهلا

[illegible]

لان اليسار عارض واليمينات شرعت للآليات (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فاجاب ما تقدم
 (الجواب) تقدم بينة الصحة قال في التنوير بربونية كون المتصرف باعقل اولى بينة الورثة مثلا كونه
 مخلوط العقل او مجنوناً (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو عقدا راعا او ماعنا البني فمن معلوم وتسلم البني
 وقبله بعد اخلاصه على قيمه ورضي به ولا تنبى أن البني امانة عنده فهل يكافى الى اثبات الامانة قال
 بحر يبيح على الشراء (الجواب) نعم لان بينة الامانة اولى بينة الشراء كما في ترجيح البينات اقول هذا
 اذا كان قائم بينة على الشراء او الاقايل لدى الامانة بلا حاجة الى اثباتها بالبينة لانه منكر للمبيع فيما
 يظهر لي وان لم أره الا ان قلنا اجمع (سئل) في بينة الاكرام الاقرار هل تكون اولى من بينة الطوع
 ان راعا او ماعنا بخصمها (الجواب) نعم بينة الاكرام اولى بينة الطوع يعني لو أثبت امر اقر انسان
 بشئ ما عاها قام لديه بينة ثانی كنت مكرها في ذلك الاقرار فينته الاكرام اولى لانها ثابتة بخلاف
 اظهر وهو الاصح كفي الفصول العمادية وعليها الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازي قال في المقتط ادى
 عليه الاقرار ما عاها برهن على ذلك برهن المدعي عليه أن ذلك اقرار او كان بالكره فيبينة الطوع عليه اولى
 وان لم يبرهنه او ارجح في التعاقب فينته المدعي اولى اه قال في المنع اقول كلامه يقتضي أن بينة الاكرام
 انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض واما اذا حصل التعارض فيبينة الطوع اولى فتكون المسئلة
 ثلاثة وهي اما أن يبرهنه او لا فان كان الاول وهو اذا راعا فاما ان يبعد تنازع او يختلف فان كان الاول
 فيبينة الاكرام اولى وان كان الثاني وهو اذا اختلف التنازع اولى بمرضاة فيبينة الطوع ولى اه (سئل)
 فيما اذا تعارضت بينة تبسم الوفاة مع بينة تبسم البينات فهل تقدم بينة تبسم الوفاة (الجواب) نعم كفي فاشيخان
 وغيره (سئل) فيما اذا تعارضت بينة تبسم الوفاة مع بينة تبسم الوفاة مع بينة من يدي ههنا منهما
 فاجاب ما تقدم (الجواب) البينة بتمتدعي الفساد من عليه محمدي انتفي كذا في الوجيز وعليه السرخسي في
 المحيط بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد امر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة اكرامها كانت
 اولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الوفاة في صحة النكاح وفساده وروينا تقبل بينة الفساد
 لانها ثابتة بالم يكن تنازعا لو كن مدعي الفساد والزوج ثبت حرمه الوطء ما قرأه وروى قبلنا بينة الفساد
 تسقط بقعة العدة اذا لم يوجب النفسقة ونسب الولد ثابت كيهما كان ذلك الفساد في حال الوطء
 لا يثبت النسب اه (سئل) فيما اذا دعي زيد الخارج على متولى وفقيه يدس فوت الوقف باب الزينة
 الموجودها القائم بارضاها الجائر يبقى الوقف ملكه بملكه وكيفية فلا في الارض المذكور وتوعدا على متولى

(١٥) - (فتاوى سلمديه) - (اول) (المبيع أم لا) (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في المبيعات الدارسة وأدومها والحدود من الحائط وبشغل على يوت ومنزل وحصن غير مستقر فدخل فيمن غرر كل ما شئت عليه الحدود عند الإطلاق رجاء أهل العلم ما هو متصل اتصال تروا كصاحبه العلماء الاختيار والله أعلم (سئل) فدر جل الترسى آخرت شافيكفك عنه ستقواؤا دلما نعب وجاه بعض فقال المبيع غير هذا قول القول البائع يمينه ليس هو المبيع وعلى المشتري اليقنة الأمر على العكس (أجاب) القول قول البائع يمينه كفى التزاوره وغيره على المشتري اليقنة (سئل) في لار حتى إلى لبث المال وذهنها أرب التصارف مزاده فانس بالثلث والربع مثلا هل ثورثوا وصبا يجوز فيه بيعه أم لا (أجاب) لا ثورث ولا يجوز فيه بيعه كذا كذا التزاور في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل بيت المال له بيع عقيرت الله رجاء فارغبه ابعده فتمته أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة

فليس له ذلك ويضمن
 للمشتري ويكون مشترى
 منه ما قبل وأنه أعلم (سئل)
 فيمشتري طاب نسلم اليه
 من البائع قبل ان يخلو
 فقال له هو عندي ودية
 حتى تدفع الى التني فسرق
 من عنده بعد قد بعض
 الثمن وتعد احضار فقول
 ينفع البيع ويسرقة
 المشتري ما دفع من الثمن ولا
 يطالب بجاني أم لا (أجاب)
 ينفع البيع ويسرقة
 المشتري ما دفع من الثمن ولا
 يطالب بجاني ولا يكون
 ودفعه هو معصوم بالثمن
 والخال هذه والله أعلم
 (سئل) في بيتان غفل
 مشتركان بين سلطنة باع
 أحدهم المئتين فقلت
 بعينها من قبله الشرى
 وقالب البائع ودفع المشتري
 أنها تسمى ثلث المئتين
 جميعه وصار يقاسم
 الشرى بكن في جميع
 ثمنه فهل البيع جائز وما
 الحكم فيما يكمن لزامه

بانه بده على الوقف لوف بعد ان يندم بانها الاول الذي كان الخارج المذ كوروا قلم بكن يتعطل دعواه
 فاما ما تقدم (الجواب) تقدم بونه الخارج لانها كترانها باعلى ما عرف كفى جواهر الفتاوى ولان السلطنة
 مما يعادى بكرز في الخلاصة انما هو غيرهما في الخارج اول من يدعى البديع هو المالك المطلق
 وما كان عليه بتكرز في الملقى والخبر والمردود ان يلى وغيرهما رجل يده أرض فادى رجل عليه
 انهما ملكه ورواهما من ايسموا قلم البندى على صاحب السداه وقت وأقام البيعة قال علا الدين بيعة
 مدى البت أولى لانه خارج وبيعتا الخارج كترانها باعلى ما عرف فكان أولى ولوا دى انهما ملكا في يده
 غصبها فقال المذى عليه سوف وقاما اليه نسبة قال بيعة الخارج أولى كذا المذيع الوقف اه جواهر
 الفتاوى والله تعالى أعلم (قول) قلذ كرموا ان هنام مسائل متفرقة في جميع البيئات نحو ستين
 مسئلة وهما الى فتاوى يحيى قسدى مفتى الروم ثم ذكر مسائل ذكرها العلاني في آخر باب
 الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نامة لفتى عند المراجعة بسهولة ورأيت
 في كتاب تعارض البيئات التسع غام البندى مسائل كثيرة فاذ على ما ذكره المؤلف قصدت
 تلخيص ذلك الكتاب في هذه المسائل المهمة نامة لفتى عند المراجعة بسهولة ورأيت
 عبارة واقصرت عنه على ما فيه من ترجيح احدى البيتين على الاخرى وقصدت كذلك هنا لعدم
 لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فقول (نكاح) بيعة السابق تاريخا أولى وفي رجلين
 ادعى نكاح امرأه يسفره اليك النكاح عند تزويجها وأولى من بيعة سكنها وبيعة الزوج على رضاها
 أو اجازتها أولى من بيعة زوجها بيعة يدايم امرأته أولى من بيعة انهما امرأه عبر المنكر بيعة المسلم أولى
 من بيعة النصراني اذا قام بيعة نصرانية على نكاح نصرانية بيعة فساد النكاح أولى من بيعة محنة بيعة
 المرق في قدو المهر وأولى من بيعة الزوج ان شهد بهرائل الزوج بيعة المرأة أن أباه زوجها وهى بالعقول ترض
 أولى من بيعة الزوج انما كنت فاصرة بيعة المرأة ان الدار التي سكنها ملكها أولى من بيعة الزوج انما
 ملكه بيعة الزوج في مقام السعانة ملكه أولى من بيعة المرأة بيعة جهة أولى فبالوا دى الزوج الاربعين
 المهر في الصفة ووزنها في أرض بيعة المرأة أمراؤه من المهر بشرط أولى من بيعة الزوج أنه بلا شرط
 من بيعة الزوج انما برأته من مهر أولى من بيعة المرأة أن كان مقرا له الى الان بيعة المرأة أنه تزوجها في وجب
 أولى من بيعة زوجته نعمت في صفر (طلاق) بيعة المرأة أن كان عاة لا وقت الخلع أولى من بيعة الرجل
 أنه كمنجور والاصل في ذلك أن بيعة كون المتصرف عاة لا أولى من بيعة كونه مجنونا بيعة التالان أن أباه
 بانها وانقضت عنها أولى من بيعة المرأة أن ماتت وهى على كماله وهو الصبح (نفقة) بيعة المرأة

على ما نص في الثالث في الاستغلات (أجاب) البيع المذ كوروا ولما صرحوا من أن يبيع الحصة في البناء والعرض له بالشرى كانه
 غير جائز وجب قلنا بشاهد المقران مال هذه الزيادة لا تمنع لفتح يجب على المشتري رد البيع والتمرد الموقوف وثمان المئتين كوروا
 يضمن ما له من مئتين مبيع وفيما يخص غيره معصوم اه لاك لتعديه عليه لا بدوا اذا اضطرهما بحيث لا يتغير أحدهما عن الآخر من
 حصة المبيع بغير وره مستهلك بالخط فأملا والله أعلم (سئل) في كرم من شريكين انصاها باع أحدهما نصف الشرى كالاخر بجن
 سقوه بيعة زوج انما برأته من المهر ولا يبيعت المرأة على انفراد بطلت باقر الزوج له ما دى انما عاوم بطلت بيعة المهر عاوم كذا في
 دعوى الدين وكذا في بيع المرأة في مائة الف لا طاعة ولا طاعة انما يبيع ما رافق مدعى الا لا في حفظ هذا الامر فانه يخرج به
 من وقت كفى في حقته

[illegible]

والآن ينكر كونه بيع
تليق بغيره بانه بيع جد
حقيقة هل اذا اقام هو أو
وارثه البيعة على أنه بيع
تليق به تقبل بيعة واسترد
أم لا (أجاب) نعم اذا اقام
البائع أو وارثه البيعة على
ذلك فليت واستردوا قيم
يقم بيعة بصفها المشتري لانه
منكر حرجه في الانتشار
وبغيره فاذا انكار من البين
ثبت كونه تليقاً واذابت
كونه تليقاً فعن جميع
ما أكلهم من ثمره وقد
صرح قاضيان بانه بيع
باضل وأنه بيع الهازل
وأنه سحبه وتعالى أعلم
(سئل) فلو جازل اشترى
من آخر قطبا بقره وانفقا
هلى أن يكون كل قطار
بسته قروش إلى أجل في
السرو يتباعان في الظاهر
بشأنه إلى أجل هل المعتبر
ما اتفق عليه في السرو أو
بما عاهد في ما استعمل
اذا اقام المشتري بيعة
لعدم تقبله وبمكش

السرم لا (أجاب) صرح فاصحان وصاحب الاختيار به هذه قال فاصحان قال مجدداً عن ابن السرم يذكر استأثرتني
فيمنعنا فادري المثلعي عن أبي حفصة قال عن أبي العلاء قال صاحب الاختيار روى المثلعي عن أبي حفصة وعن أبي يوسف أن الثمن عن
العلاء يورى عمدي قال المثلعي أن الثمن عن السرم غير خلاف وهو قولهما ما نزل على علم انزواه لمجدداً بقاؤه ماروا به المثلعي كيف ذلك وعبد
أستاذة أبي أخذ هذه الفقه وروى عنه الكشي والامالي اذا علمت ذلك حلفت ان المشتري اذا أقام بيننا الدعا تقبل بيته ويحكم بين السرواته
أعلم (سئل) عن اشترى جارا خرج عندنا خبر أهل المعرفة انه بسبب هرج قدّم به فلما الحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا ردّة لكن اشترى
مفولة يمينه يس له الجبار ولى اخر صورته ادى صاحب الجبار اجازة البيع قد علم الجبار وادى الاخره فنه اوداى الاول النقص وادى
الاخر الاجازة . فتولونى الاول والنسبة سنة الاخر فمضى عن ليس له الجبار اهـ

بعد ادائه أو فسخه تركت ولم يعلم به ثم عادت فحققت أن المالك حيا وان هو باعها بالعيب القديم لم يردده ورجع بالعيب الذي كره في العينة إلا
 من القيد بقوله ينفى المخلو أصاحب القيد والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر كلبا وشبهه بقرته من ثمنه من ثمنه ثم أتى بالقره بعد
 على ذلك البيع وأخذ من مكان الشراء ينفذ عليه زوجته وتصرف فيما يبيع فعل المشتري فاجاز ما فعله هل له الثمن الذي باعه أم مثل
 للملك المذکور (أجاب) نعم يجوز البيع بالقره المالك المذکور وله الثمن لأن الشك في الكلب لا يوجب الإجازة صار ككل كلب سأل عليها
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه شتر قدينا باع أحدنا ورثة منها شاة هل ينفذ بيعه أم لا وقاضى ببيع ذلك الشاة لئلا يفيده الله الدين
 أم لا (أجاب) لا ينفذ بيع الوارث ويقدم ببيع القاضي في جامع الفصولين في الباب الثامن (٢٥٧) والعشرين والوارث لا ينفذ ببيع تركته

مستعرقه بدين الإرضاء
 غرمائه ويقدم ببيع القاضي
 لعدم ملكه ويؤخذ ببيع
 القاضي والله أعلم (سئل)
 في رجل مان وعلمه بدين فباع
 بعض روثه شاة من عقاره
 فيه وعنده هل يفيده روثه
 نقضه أم لا (أجاب) ان لم
 تكن أتركة مستعرقه
 ولدين لا ينفذ بيعه لاني
 حصته أيضا فليقتل الورثة
 نقضه في حصصهم وان
 كانت مستعرقه لا ينفذ
 بيعه في حصته إذا كان يبيع
 أذن الغرماء أو يبيع روث
 القاضي فغرماء نقضه
 والحال هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى
 حوتا من جديته لأمه
 وتصرف فيه عدة سنين وبعه
 ساكتا براه تصرفه في ذلك
 السد فلحق المدعي أنصرف
 أم لا (أجاب) لا يسمع دعواه
 لما قرر ثمن يري غيره
 رضاء ودار تصرف
 وبما شتر ودعاها والرافع

استأجر حتى لا يلفها إلى غلات (هـ) * بينة مذى العينة المشروطة ببعض أول من ينفذ الزهر وغير
 المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن ينفذ البيع أول من ينفذ الزهر ينفذ الشراء من ذي اليد أول من
 بينة الهبة والقبض منها إذا أخرج الثاني فقط أو كان نازحا أسبق بينة مذى نكاح الأمة أول من ينفذ
 الهبة أو أصدقته والزهر مالم يسبق تاريخ الاتحوا ويكن أحدهما زادا أو الاتحوا جافا في المسئلة يحث
 يطلب من الأصل بينة الوارث أن المورث وجهه كذا في العينة أول من ينفذ لا تحريم على المرض (عارة
 ووديعه) * بينة الغير أي ما يملكه بعلم جاور الموضوع أول من بينة المستعبر أنه دهال بينة المودع أن
 وبألوه بيعه من الوكيل بقبضها أول من بينة شاة أو كلبا بقبضها على المالك أول من بينة
 ذي اليد على الإيداع بقوله هو في يد يما يفل أو لأنه في يد ية بينة المودع على الرد أو على ضبايعها
 ضده أول من بينة المالك على الاتلاف وقبل بالعكس بينة مذى الإيداع صدى اليد أول من بينة ثالث هل
 مالك مطلق ينفذ اليد أن فلا أو دهنها أول من بينة آخر أو في شاة بتمامه (عصب) * بينة المالك
 على الاتلاف أول من بينة الغاصب على الرد إلى المالك بينة الغاصب أن المصوبعات عند المالك أول من
 بينة المورث عند الغاصب عند محدود وعند الثاني بالعكس بينة الغصب فيما يدا خرا أول من بينة ثالث المالك
 المطلق بينة أن هذا البدق فصب الجارية منه اليوم أول من بينة ثالث فصبها منه منذ شهر وبمن المذى عليه
 قيمتها ثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف ثالث ولا ضمان ثمانية (جنات) *
 بينة الموت من الجرح أول من بينة الموت بعد البركة في الضرر والقتل في الخلاصة بالعكس وبه أفتى المولى
 أبو السعود أفندي بينة أنه قتل أباه يوم كذا أول من بينة لخصم أن أباه كان ميتا ذلك اليوم بينة ذلك أمرت
 صبا بضرب حماري فلان أول من بينة لا تخزن الجمارح لانه في مقصود (أقرار) * بينة أنه قمر
 لوارثه في العينة أول من بينة أنه أقمره في المرض بينة الأقرار مكرها أول من بينة الأقرار طوعا بينة المنقضى
 عليه بالبر أن المذى أقمر قبل القضاء بانه لا حق فيها أول ولو بانه أقمر بعد القضاء لا يحل القضاء بينة
 الميت كان أقرنا لاحقا في الفداء أول من بينة الوارث الارث (صلح) * بينة مذى الصلح عن كره أول
 من بينة مقدم طوع (ره) * بينة الزهر أول فقبلوا اشتغال في قيمة الزهر بعد ذلك بينة الزهر
 على عدم الرد أول من بينة المرثين أن أنقضت المال وردت الزهر بينة المرثين في تعيين الزهر أول من بينة
 الزهر بينة الزهر أول فقبلوا على كل منهما فلا كره عندا لا تحريم المرثين المنزوعة التي التوبين أولى
 من ينال الزهر أنه رهنه أحدهما مائة الزهر أن العدة كانت قيمته قبل أو هو مثل الدين أول من بينة
 المرثين أنهما مثل نصفه بينة الزهر أنه رهنه سلبا قيمته عشرة أول من بينة المرثين أنه رهنه معساقه

ساكت تسقط دعواه كافي جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شرعه وفتاواه (سئل) في رجل اشترى
 من آخر حنطة فلما ألبسها لم تستمر فاعتذروا له قالوا أعطيتك ذلك فادراهم حتى ترضى وتقر فأورثت الحدمو براد المرض فذم بينهما
 قوم مطالب عدواهم والمستعرق بر يندفع مثلها هذا الحكم (أجاب) ليس المقرض المتأدية بالبر عمل من المقرض من الحنطة ولو سلمنا
 أن المقرض اشترى بالبرادهم الحنطة المستعرق من المقرض ولم يقض البرادهم قبل الافتراق من البيع لم يأتوا بغيره وهم كانوا
 على آخر طعام أو فليس فاشترأه من عليه يدراهم وتقر فاقبل قبض الدراهم بصل وهداها بعدة من السنة فبعضه وهداه وهداه
 رطاله المالك ما وجع من الألف في بيعها مقرضا من أحد القدر إلى رجل وجع به كبره كرد وهداه ربه فزاد من يد يدراهم
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بينة يدوان ببيع عواض سلعانية فوفت شرائه فظهر عليه عواض سلعانية هل يثبت فسخ البيع

[illegible]

خمسة بنسبة الشراء من زيد أولى من بنسبة الرهن منه الا اذا أخرج الا تحفظ او كان تاريخه أسبق و بنسبة
 ذى اليد لو كانتا من يد أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج * (مضاربة) * بنسبة
 المزارع أولى فيما لا يختلف مع ربح الارض والبذر في قدر المشروط بعد ما يتبين من الاصول ولو كان
 البذر من قبل المزارع بعد ما تبين ان صاحب ربح الارض أولى فيما لو قال بعد النبات شرطت لنصف الخارج
 وقال الا نحو عشر من قدر زائدة المزارع أولى ولو عكست الدعوى ولم تنص الارض شيئاً أى لا يثبتها لهم
 لزوم حصة الارض بنسبة مدعى العدة أولى من مدعى الفساد بشرط ان يثبت مدعىة يتقرب الارض والبذر
 ان شرطت الثلث والنصف وعشرين من نصيبه أولى من بنسبة الا حصر على شرط النصف فقط * (مضاربة) * بنسبة
 القايض ان المال قرض أولى من بنسبة الباقع انه مضاربة أو مضاعفة أو اذ دفع ان المال قرض أولى من
 بنسبة القايض انه مضاربة أو في المضارب أولى فيما لا يختلف في قدر المشر وط من الربح ينقبض المال أولى فيما
 لا يختلف في القصاص بخلافه أو سبع أو تسعة و مائة مضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلف في
 التجارة بنسبة المضارب أولى فيما لو قال ضمننا للربح بعد قبض رأس المال وانكر الا حصر بنسبة المضارب
 انك شرطت لناتج أولى من بنسبة الا حصر على الثلث الا عشرية المضارب انك شرطت لمائة أو لم تسرط
 في شاطئ علسك حوال المثل أولى من بنسبة الا حصر شرط النصف * (شركة) * بنسبة التام أولى فيما لو أمر
 أحد الشر بكنز رجل يشراه عبده وانه اشتراه قبل نفيه فلهما على يكون للشركة و بهن الا حصره بعده
 ليكون لا تسرح وحده بنسبة غير التام أولى فيما لو ربح التام ان الشراء بعد التفريق ليكون العبد له
 خاصة بنسبة الخارج على شركة المغاوضه مع البيت أولى من بنسبة الورثة انه ترك المال ميراثاً لشركة
 * (قسيمة) * بينتمن مدعى بيتاً يبدأ حوائه ووقع في قسمة وليس بينة الا تسرح * (دعوى) * بنسبة البراعة
 وليس البينة على المال ان لم يزوج أو أخرج أحدهما فقط أو أخرجوا معا بنسبة المطلوب على أنك أقروا
 بالبراعة أو لم يبرأ بنسبة الطالعي أنك أقروا بالمال بعد اقرارى بالبراعة و بنسبة الطالب أولى ان قال انك
 أقروا بالمال بعد ذلك اقرارى بالبراعة بنسبة السابق تاريخاً أولى فيما لو ادعى ملكة عين في ذلك أولى
 ايديهما وكذا لو أخرج أحدهما فقط والا فبينهما بنسبة الخارج أولى الا اذا ادعى ذواليد الناتج رضوخاً
 لا يشكر وكذا انصرف وطالب المين وأرجأ تاريخه سبق فيبينه أولى بنسبة الخارج مدعى الناتج أولى ان
 أخرج ووافق من البداية تاريخه بنسبة الخارج * بنسبة أولى فيما لو ادعى الناتج ثم ربح على اقرار ذى البديعها
 و شرأتم ثم دلان له اذا ناع ثم اشترى كان ملكاً له فبطل دعوى الشايع ونحوه بينتمن ووافق من البداية
 تاريخه أولى فيما لو ادعى الناتج على ثالث ذى يدوان لم يوافق أحدهما فبينهما بنسبة مدعى الناتج خارجاً

[illegible]

الراهن وان كان يغير اذنه تصديقاً أو ردحاً على الراهن المذكور وهو أولى صريح بذلك على أن الله أعلم (سئل) في جملتين فوضع على بيع الوفاء قبل مقدّم دار وقد دفع البيع على مجلس الحكم عاين البيع الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقاض واستقرت أحكامها مدونة صادقة بعد البيع على طلب المراءضة فهل إذا تبطلت تلك البيعة وفاء فبصرف البيع إلى بائعه عند استحقاقه أم لا وهل يقبض الآخر فبصرف الوفاء أم لا أم لا أم البائع يبتدئ على الوفاء المشتري يبتدئ على البائع أم يبتدئ المشتري فبالحكم في ذلك (جواب) نعم إذا تبطلت فهو بيع وفاء مع الحكم المبيع فبصرفه على البائع إذا استوفى المشتري البائع ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تصح فيها الاجارة على الفسخ به سواء كانت بعد قبض المشتري للدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام (٢٦١) الحسن الماردي عن بائع دار من آخر

يبتدئ وان سكتان حرما يبتدئ في الحكم كلوا قام البيعة بينهم فزادوا شرطاً وانخرأوا سرقوا أو أنهم عبيد أو محمد ودون في قذف أو أنهم شركاء في المشهود به أو آخر المذكي أن شهوده شهدوا بزو وأقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل يبتدئ وقال ابن أبي ليلى والساقى تقبل في الفسخين والصحيح قولنا ان البيعة إنما تقبل على ما يبتدئ تحت الحكم لأن الجرح حرام لما فيه من اظهار الفاحشة واظهار الفاحشة حرام الآن فيضمن حقاً لا شرع وهو اقامته الحد وصحها للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فلا فان قال المذكي عليه اني قد صالحته هؤلاء الشهود بكذا من المال ردفعته اليهم على أن لا يشهدوا عليّ هذا المال فاذا شهدوا فعليه أن يردوا عليّ ما أخذوا وأقام عليّ ذلك فينبغي قبلته بطلت شهادتهم لانه ادعى حقه فبصرفه فلو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل بجميع المرحس في شهادة أهل السجن فيما يقع بينهم من التقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وان مست الحاجة اليه ٣ لأن العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يلاهب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقاً آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعبة عما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الجماعات فاذ لم يتعلاوا كان التصديق مضافاً اليهم لآل الشرع عزاية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة البائن لدفعه إلى الحي وان كان مفلساً لا تقبل لدفعه إلى الميت المتعلق حقه بالتركيب لا تقبل لدفعه إلى الحي اذا كان مفلساً في البراز به شهادة الغريمين اذا كان الذين علموا بهما هذا المذكي لا تقبل من جامع الغناوى من الشهادات شهد أن هذا الغلام مدرك محتلم قبل ذلك ولو قالوا ان يناديهم قبل ذلك من متفرقات شهادات التواريخية أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهم حاسمون اعلان شهادة كل شاهدين على تامة ولو سلمها إلى حد النصاب الكامل ونحاش في شروح الهداية والبيعة اذا قامت على خلاف المشهور التواتر لا تقبل وهو أن يشتهروا بجمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على التكذيب كذا في الفتاوى الصغرى للإمام الخاص وفي البراز به في شهادة النفي إلى ان قال قال في الحية ان فواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تصح المدعى عليه يقتضي فراغ الزمعه لا يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بان مما يدل عليها الشك اه وكره الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كما في وقتنا الخيرة وتضمن من الشهادة اني يكذبها الحس لو كانت البيعة الشاهدة بمسوغات لا يستدل بها اليكبتها الحس كالأشهاد على كل شاهد وامتنان الدار ساقفة لا يستدل لانها ما هو حكم القاضي بشهادته ويثبت كذا كثر شهدت أخرى مدعى ما كرم بها عامرة حين الاستدلال لهذا الزمان وكبر الحس قضى بان عزمها وان الاستدلال هي العارة الشافعي في هذا الزمان ان نقضه بزيادة شهود الاستدلال حيث يدعى من اذ هو منى عن

يضمن معادهم بيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها وصحت المدة هل يلزمه الاجرة فقال لا لانه عند تارهن والراهن اذا استأجر الزهن من الزهن لا يجب الاخر اه وفي البراز به وان تجر بيع وفاء من البائع فمن جعله فاسداً قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهناً كذلك ومن أباح جوزه الاجازة من البائع وغيره وأوجب الاجرة وان أجزأ من البائع قبل انقبض أجب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بمال آخر جريداً اشترا على قبضه لا تصح الاجرة وهذا في البائن فما غفلت في الجزأه فعليه ان الاجارة قبل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسألة الابعة في البائن والوفاء ففيها ثلاثة تفصيلات

(٢٦ - فتاوى جليلة) - اول

بيع الوفاء والآخر يعايناً كان القول لمن يدعى ابنته وابيسه على مدعى الوفاء وقدر اختلاف في قول قبل هذا وأما مسألة التصديق على المراءضة السابقة فتصريح في الحلاصة في خبر والآخر يفتقره وأما جعل البيع الصادر بعد المراءضة من غير ذكر الشرط على ما تواتر والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصاة دار وبعده منى وده منى ببيعها بعه فعل وحلله هذه البيعة يكون البيع حكم الزهن أم لا وإذا كان كذلك لم يكن حلاً (ج) البيعة المذكورة على وجه شرط بيع وهو حكمه حكم الزهن وما استغله قوله لان العدل الخ لا ينسب حجة على قول شهوده وقوله والشرع من جرحه من جرحه منى لفتي الحجة وتعدى القول وبقي بقية من السجون لومعة

ويعتبر في بيعه وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمه أمعتدها أو رزق وجعلها من مهرها الذي عليه مهران الأب هل يزوجها
فهما من تركته ويقدم على الإرث أم لا (أجاب) نعم تزوجه من تركته مقدما على إرثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دين من مال الصبي
لأنه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب عليه كمثل القميص وقوله صح الأب وألوصي ببيع مال الصبي بدني نفسه أذني منفعة كثر روي الامتياز
لوم يبيع عتاق عليه التلقا ضمنه فيبتاع (٢١٢) به الصبي ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا فوجده

وقد عدا السرق لضرورته
هل له رده أم لا (أجاب) له
رده والحالة هذه والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من
آخر ثلاثة أوقاف من السنا
وقته من مكان اعتدالي
غيره ووجد به صياهل اذا
أثبت وجهه ورده تكون
مؤنة الرذعي المشتري أم
على البائع (أجاب) مؤنة
الرذعي على المشتري كفي
البراز به وغيره والله أعلم
(سئل) في رجل باع لآخر
جميع ما على كهل بصع
أم لا (أجاب) بصع اذا علم
المشتري بذلك ولا يضر جهل
البائع كما في فتاوى فارسي
الهواية والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر
سنة في بئر بين معلوم هل
يجوز وللمشتري الخيار
عند رؤيته أو لا خيار للبائع
(أجاب) يجوز البيع
وللمشتري الخيار عند
رؤيتها ولا خيار للبائع
والحالة هذه والله أعلم

• (كتاب الوكالة) •

(سئل) فيما إذا كان من يبيع أو فوكل عراقي يبيع وقض عنه فباع عمر ذلك العقار بغير معلوم قبضه من
المشتري ولم يدفع له شيء من ماله عراقي ولا وكيل عن ورثته وتركه ليعملان في الزور ولم يوجد والورثة
لا تعلم ويريد الرجوع في التركة المزبورة بطريق الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة
مأخوذة من قوله لهم الامانات تغلب مضومة بالموت من تجميع الالف عشرة على مائة الاشباة من كتاب
الامانات واذ الشرع يسأل في شرحه على الوهبانية تسعة أخرى كتفقه العلافي في شرحه والمسئلة في معين
المفتي ايضا من كتاب الوديعتون برها (سئل) في الوكيل يبيع له قبض الثمن (الجواب) نعم
قال في التنوير وحقوقه ولا يمين اضافته الى الوكيل كبيع واقراره على من اقر او يتعلق به ان لم يكن
محمورا كسليم مبيع وقضه وقض عن ورجوعه عند استعفاءه ونقصه في عيب بلا فصل بين حذور
موكل وغيره اه (سئل) فيما إذا فوكل ببيع عمر القصاب على أن يدفع له في كل يوم قدر معلوما
من الثمن الذي ان وصار يذير بول اب أخيه ياتي بالثمن عند سدر ووضع ذلك لمدة ومات يذير بول
يطالب رسول الله كور بغير الثمن متعللا بأنه باع منه والرسول ينكر ذلك ويدي أنه اخذه منه على

(سئل) في رجل اشترى من آخر زعفران كل رطل ونه فمس الزعفران رطل من الثمن الذي يقسمه بين دخوله وزوجه طريق
هل البيع صحيح أم لا (أجاب) هذا باطل ووردة المشتري مثل الزعفران والله أعلم (سئل) في وصي باع مبلعة لا يشاء بغير فاحش هل يصح
البيع أم لا (أجاب) يبيع الوصي مال التيمم فاحش لعين وهو لا يدخل تحت تقويم الموقوفين لانه والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر
شئ من غير أن يملكه ثم دفعه ابيع للمالك الثمن فقبضه هل يكون حازه منه وليس له طالع ذلك الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن حازه والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من جوارف بهر أعياه في سفره وم قد روي الرجوع بعض في سفره حتى تسره العود فعاد فهل له رده ما عيب
اذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا فوجده فلو حاله له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث
كان عند رده كذا والله أعلم (سئل) في رجل يزرع من ثمره بغير ثمن لأن الثمر هل يملكه ويبيع به وهو حق قبضه أو لا (أجاب)

بصرفه في بيعه ما عبيد من عباده بوزن من سوره حمز في حرمه و سوره مريم في حرمه و سوره مريم في حرمه
 فلهذا الانسان بشرط ان عامر مفرق جدها طرية أخذها وان وجدها سائمة أخذ الخن العيين وقبضوا لعلها وجد المشتري قد وثق هل
 يطلحق الصخر غرة أم لا (أجاب) لا يطلحق الصخر غرة المشتري والله أعلم (سئل) فإرجل باع حشمتا من محدود ولا يخرج ويسته
 صلت قد تم به البيع وغيره أخذ المشتري ليظهره عند العقد وطلب لأن البايع منتهان برده عليه فامتنع هل يجوز له أم لا (أجاب) نعم
 يجوز له رده اليها حاله هذه وقد نص في (٢٦٤) جواهر الفتاوى بأنه ليس للمشتري الدار مطالبة البايع، تسليم القبالة لا تقيد بانه أعلم

(سئل) فإرجل اشترى
 من آخر عصار الفحل يوم
 البايع باع عصار الفحل القديم
 حتى ينسخ المشتري منه
 ويكون قيده للاحتياج
 لا سيما إذا امتنع بجبر على
 ذلك أم لا (أجاب) نعم يوم
 بذلك كما مر به في انقلاصه
 والبرازية ولسان الحكم
 وكثير من الكتب ولا ينفذ
 عن طالب العلم اذ لم يكن
 له صلت قد تم بتقيد هذا الامر
 وانه لو أبى احضاره لا يجس
 عليه لان امر به ليس على
 حيل الحكم وان القول قوله
 في انه ليس له صلت قد تم عنده
 بل لا يمكن قتال نعم لو وقف
 احياها لحق على عرضه بكل
 غصب البيع وامتنت
 الشهود عن الشهادة حتى
 بر واعتادوا لهم بجبر على
 عرضه كما فقه به الفقيه أبو
 جعفر رحمه الله تعالى صيانة
 لحق المشتري والله أعلم
 (سئل) فإرجل اشترى
 به ما من آخر بن ميسر

من وكل انسانا قبض غلانه كان وصكه لا الواجب وبما يحدث وانصرف الو كالة الى السكك لمكان
 العرف فان الناس في عدااتهم يريدون هذا التوكيل القائم والحادث حتى لا يحتاجون الى تصديق الو كالة
 في كل زمان ولا يقعون في الخرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الو كالة بالشرط وقد ذكرنا كازروني
 نقلا عن الطوري سوا الصورته عن انسان وكل آخر في جميع أموره هل عاك أن قبض الحادث للموكل
 أم لا فان قيل ذلك تم نقل عبارة الذخيرة باختصار فنقل عنها ولو كره قبض دين له على فلان ذكر في
 الزوائد أنه يصرف الى القائم لا الى الحادث قياسا واستحسانا ذكر الهمام الزاهد خواهر زاده اذ كره
 قبض كل حقه قبل فلان أنه يتناول القائم والحادث جميعا وانما يتناول الحادث اذ كره قبض كل دين
 له على فلان اه وتعم هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور (سئل) في الو كيل العام هل
 عاك التبرع. (الجواب) لا عاك التبرع كافي البراز به رجل قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين يصير
 وكيل في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا قال أنت وكيل في كل
 شيء جاز أم لا فيه يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلاف في
 الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم عاك ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم عاك لان دل دليل
 سابقا الكلام ونحوه به أخذ الفقيه أبو الليث و ذكر الناطق في أن قال أنت وكيل في كل شيء جاز من منعك
 روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والاعراق والاعتاق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات
 في الهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى هو هذا آخر به اختياره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر
 ورجل قال لغيره موكلت في جميع أموري وأنت لم مقام نفسي لا تكون الو كالة عاملة وقال وكنت في جميع
 أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الو كالة عاملة تتناول البياعات ولا تنكح في الوجه الاول ذالم تكن
 عاملة بنظران كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة قالو كالة بالطله وان كان الرجل تاجرا متجارا
 معروفة تصرف الو كالة الهباتية وفي حاشية الجوى على الاشياء والحاصل أن الو كيل وكالة عاملة عاك كل
 شيء الا الاعراق والاعتاق والهبة والوقف على المعنى به وينبغي أن لا يملك الا البراء والخطا عن الذين لانهم ما من
 قبيل التسريع قد خلعت قوله البرازي انه لا يملك التسريع و هل له الافراض والهبة بشرط العوض فان
 القرض عا به ابتدأ معاوضة انتهى ما ينبغي أن لا يملكها لانه لا يملكه الا من يملك التسريع وان لا يجوز
 افراض الوصي مال التيم ولاهته بشرط العوض وان كل معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك
 قبض الدين واقتضاء ما يفاه الدعوى بحق الموكل وسماع الدعوى بحق الموكل والا لار برعى
 الموكل الذين ولا يختص بمجلس القاضي لان ذلك في الو كيل بالخصوص لا في العام اه (سئل) في تأخر

كل شهر كذا ومضى مدة فاذا البايع مضي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهر من فقط خلف القاضي الوقت
 البايع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهل منه فهل ينفذ لا أم لا يسترد الزائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الزائد المشتري من البايع حيث دفعه
 بالرم القاضي لان البايع يدعي يجب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا ينفذ والله أعلم (سئل) فإرجل اشترى من آخر
 بيتا ثلاثة امد لا رز بعضه في ملكه وبعضه ليس في ملكه الذي في ملكه كالم يسلمه الاخرى لان هذا بيع هذا البيع أم لا (أجاب)
 لا يبيع البيع والحبة هذه لان الارز الذي لا يثبت في المنة يملك هذا انقول فكان بيعا لان الله أعلم (سئل) فإرجل اشترى من آخر
 ٣ قوه لان ذلك خارج الاشارة الى الاختصاص انهم من قوله ولا يختص أي أننا لاختصاص محبة الاقرار بمجلس القاضي انما هو في الو كيل
 بالخصوص عثر في غير مجلس القاضي لا يبيع كفي التنوير بخلاف الو كيل العام اه منه

مر كبة لم تد كروفت البيع هل لمعقل في البيع بما لا (أجاب) لا تدخل في البيع ختمه تنكر من كبة البناء ولا جوار الحكومة فلا تدخل في
 البيع إلا بصرح الله كروفت أعلم (سئل) في من يضمنه لا ينه بالمتحجب عن الزماني عها وبنه القبر الجا وبعثنا ان قيراط بقمانية
 قروين ثم ماتت من ذلك (أجاب) لو لم يكن هناك من على الرضوخ كان الثمن لا يضمن فاحش أو يسر فاشترى بتم القبة أو يفسخ البيع لا بد من وفاة المدين
 كان عليه دين مستغرق في القبر لما ياتو بصرح البيع سواء أعلما بالدين فاحش أو يسر فاشترى بتم القبة أو يفسخ البيع لا بد من وفاة المدين
 مقدم على الأرض وان لم يكن الدين مستغرقا ونحوها يضمن المدين بغيره كالموتة فلا يخفى والله أعلم (سئل) في رجل باع
 دارا أو بائنا أو جارا موضوعا فهل تدخل الجار في البيع أم لا والحال أنه لم ينص (٣١٥) عليها وقت البيع (أجاب) لا تدخل الجار
 الحكومة انفسه من البناء

الوقف الا هل من قبل القاضي اذا عجمه وكل رجلا في تعاطي مصالح الوقف فأنزلوا ذلك بكذا على أن يدق
 عز لتساق فانت وكيلي أو كملر لتساق وتوكلي وقيل ذلك في الطريق في هذه في الصورتين (الجواب)
 الطريق في هذه في الصورتين الأولى أن يقول من ذلك من ذلك في الصورة الثانية أن يقول رجعت من الكالة
 المتعلقة بغير ذلك من الكالة المتخمة كما صرح به في سقي التنوير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطريق في
 هذه أن يقول من ذلك من الكالة المتعلقة بغير ذلك من الكالة المتخمة بغير ذلك من الكالة المتخمة بغير ذلك من الكالة المتخمة
 والأول أوجه والله أعلم (سئل) في رجل وكل أخوه في يدى في تصوماته وأخذ حقوق من
 الناس وفي دفع مبلغ معلوم من الفراهم لزو جته ففلا في غلبه فقام شخص يريد الدعوى على الوكيل بدنه
 على الموكل فهل لا يسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذکور (الجواب) حيث بركة فيها
 له لاهلية لا يسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل المذکور قال في الفروا ذلك في تصوماته وأخذ
 حقوق من الناس على أن لا يكون وصيلا فيما يدعى على الموكل بغيره فلا يثبت له المال ثم أراد انفسه المدفوع
 لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اه وفيه في التنوير وروسل قارئ الهداية من شخص
 وكيل شخص ادعى عليه رجل دين يستحق في ذمته كفاه الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة في
 الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لاهلية لا يثبت له المال في ذلك مع يمينه لان المال الذي يدعى على
 ودية ولا يجب على المودع أن يقضي ما يثبت على المودع من الدين لانه لم يثبت التوكيل من ريب المال بل ان
 يقضي دينه من وكيله أو مودعه ولا ولا الوكيل كتمليه اه وفي فتاوى الرحيمي في جواب سؤال أجاب
 حيث كان وكيله له لاهلية لا يسمع عليه دعوى دين ولا يصير معاه الموكل وحسب ما بذنه لا يدفع المال
 المرى له ذلك أن يدفع فيه فلا تصح دعوى أيضا (سئل) في رجل وكلته أخعت في بيع نصيبها من دار
 معينة فمن كذا قبضها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة سنة قامت آلات تطالب بها الثمن
 وتنكر قبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول بقره يمينه في الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة
 (الجواب) نعم وفي الشريعة قال مجروح الله تعالى في الجامع رجل أمر رجلا أن يبيع عبده ودفعه اليه
 فقال بعت من فلان بالقدوم وقبض الثمن فذلك عندى أو قال قد فعلت الى الأمر وكله لا صرف في الدفع
 أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن فالقول قول الوكيل في براهنه وبراءة المشتري لانه أمين سلطة على
 بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيها هو ساطع عليه وصار ثابت بقوله
 كاتبا بتجانيته ولو ثبت اقراره بالبيعة لم يضمن الوكيل ويرا المشتري كذا هنا اه وأما العلامة السبكي
 بان القول قول الوكيل بيمينه فقد دفع الثمن للموكل وفي القول قول الوكيل في براءة نفسه عن

عاه وسفل في محله من محلات المسلمين في مصر من الأمصار فهل يجب على يمينها المسلم حين لا يجوز له تسليم يمينها من ان يذل
 النمة أن يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده تعالى منعه من ذلك أو مرهم فلا يخفى في ساسا كن
 منفردة أم لا (أجاب) قال في الخاتمة الذي إذا اشترى دارا في مصر كفي العشر وانجره له لا ينبغي أن يبيع من سوان اشترى بها جبر على
 بيعها من المسلم وكذا في الاجازات انه يجوز لانه لا يبيع على البيع اه وفي الصغرى كذا في الاجازات انه لا يبيع على البيع الا اذا كثر غشبه
 يبيعرو في الذبيرة واذن كاري أهل الذم وذو اقباليين المسلمين ليسكنوا فيها بغير شرط الخوا في قلمهم ما اذا كثر ويحببت به مثل بسبب
 سكاكم بعض المسلمين أو يقلل يعمون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط يكتون أن يسكنوا في مساكنهم ويبعدون ويشترون في
 أسواقهم لان منفعة ذلك تعود على المسلمين وقد تقدم المسئلة ابن وجان فقال وما ينبغي يتابع دار السنم • في يشتري في مصر بالبيع يبيع

هذا هو المواقف القديس الاتقي وأما علم (سئل) في قسبة ما شتركت بين يدي لا يرض وتارة نفع الباع أحدكم خطه لا حتى قبل الأول
 وأرضه في نفسه ولا يملك بيعه مع ما رتب عليه من القارضة أم لا يبيع البيع ولا ما رتب عليه (أجاب) لا يبيع البيع فلا يبيع مع ما رتب عليه
 إله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مائة باعها البائع قبل القبض في الحكم (أجاب) إن كان البيع الثاني بائنا المشتري أو غيره
 فيه لكنه إذا ما مضى البيع الأول فأنه (٣٦٦) يكن يأنه ولا يرض وهو قائم فحقه ما قام كان نقده أن أخذوا لا يبيع البائع على

الثاني المشتري إلى استيفائه
 وإن كان المبيع قد هلك عند
 الثاني في الأول باعها وان شاء
 نفع البيع ورجع بالثمن
 إن كان نقده وان شاء ضمن
 المشتري الثاني ثم يرجع
 الثاني على البائع بالثمن إن
 كان نقده الثمن والألم يرجع
 والمثل بالمثل والقبض بالقبض
 وهذه الأحكام من فتاوى
 ناضحان وغيرهما والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى
 حياضين في الزمة ووضع
 المشتري في حدوده باذن بانه
 وذهب لأحد البائعين فرجع
 فوجد البائع قد مات فطلب
 الحليج من ابنه فقال قد بينه
 هبل يلزمه احتضاره وإن
 أخذوه الماطبة بئله (أجاب)
 لا يشتري ويبيع ابن البائع
 ومطالبته باحضار الحليج
 وإن تعدلته المضالبة بئله
 والله أعلم (سئل) في رجل
 باع آخر ثمنين وطلبا حليجا
 ثمن مهوم ما شترهما منه
 فسل القبض وقبل النقد
 بأرض من الثمن واستهلكهما

الضمان وفي رسالة المقدس التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالته من المسألة الأولى قال الوكيل بالبيع بعث
 وحلت وقبض الثمن وهلك عندي أو دفعته إلى الآخر صدق لأنه أخبره معلوما مسلفا عليه فيقبل قوله فيه
 لأنه مؤتمن من جهته وإن رد المبيع بعيب فمزم الوكيل الثمن المشتري لأنه أقر باستيفائه ولا يرجع على
 الآخر إن قوله معشبه في الضمان عن نفسه لا في إيجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى القرنائين
 من الوقف ضمن سؤال وقد صرحوا بان قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل بيعه وكانت
 العين هالكة وفيها إذا أدى دفع ما وكل بدفعه براءة نفسه اه وقال في الجرح وغيره الوكيل يقبض
 البروز إذا قال قبضت ودفعته إلى الموكل قال قوله مع الميم لأنه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة وقال في الحواشي
 القدسي والفتاوى الصغرى والتخيرية باع الموكل وسلم ثم وكل رجلا يقبض الثمن فقل الوكيل قبضت فضاع
 ودفعته إلى الآخر يصدق ذلك قول الوكيل مع يمينه ويرى المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي
 والشرنبلالي نقول المذهب طائفة أن العزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتى في
 الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال لمصلحة أن يداوكل عمر في قبض محمولات في قبض ديونه الثابتة في
 الزمة يداوكل بعد عزله إلى قبض تلك المحمولات والدون ودفعته إلى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه بيعة
 تشهد بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتراكم بدون بيعة حيث أن الموكل يحل والعزل لا يخرج
 الوكيل عن كون المال في يده أمانة أحاب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما إذا كان يداوكل لشرعيا
 عن أخته في شراء بستان معلوم وفي إيجاره وقبض أجوره وأشرك ذلك كاهن في ثنتين حتى ماتت أخته عن
 ورثة وعن زوج مصترف بالقبض ومنكر لدفع الوكيل دأشركه فهل يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع
 الإجر ولو كفته (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك خير الزملي فتوى مطولة نافذة في أوائل كتاب الوكيل من
 فتاواه من جعلها قوله أعلم أنه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بيعة أو صدق الورثة فيه فالقول قوله
 في الدفع بيمينه لأنه مودع بعد القبض فإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في إيجاب الضمان على الميت وقبل
 قوله في براءة نفسه فرجع الورثة على الغير مزم ولا يرجع العزم عليه لأنه لا يملك استئناف القبض لعزله
 بالموت وقبضه لدى الغير م ثابت فهو بالنسبة إلى مودع فتأمل ذلك واغتنمه فانه مفرد اه فالخلاص كافي
 رسالة الشرنبلالي السميعة بمقتضى الجليل في قبول قول الوكيل أن سراهيه قوله على موكله ليبر أغرمي خاص بها
 إذا أدى الوكيل حال الحياة موكبا بالقبض وأما بعد موته فلا يثبت براءة العزم إلا بيعة بينهما أو تصديق
 الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة مضمغة قبل قول الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في حياة موكله أو بعد
 موته ودعواه هلك ما قبض في يده كدعواه الإصالة مقبولة بكل حال لأن المقبوض في يد الوكيل أمانة بمنزلة

نما الحكم في البيعة (أجاب) ما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لأنه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الوديعة
 البائع كخص عليه في الجرح وغيره ومن غير البائع وأطلق المتن يشملهما وأما الأول فمطل بطل باستلزام البائع له فليس لأحد هذان طالب
 الاسترخاء في ثمنه والله أعلم (سئل) في كرمه آه هار ملك متون عقوا أشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره ما عدا أشجار
 أوقف وفيه زاده يعلم المشتري أن أشجار الملك هل يبيع البيع المذكور أم لا يبيع لجهل المشتري بها (أجاب) لا يبيع لجهل
 ببيع البيع والخ لا يصدق نفعه فاعلم على اشتراعه معلوم ببيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع وكبيع نصيب من طعنا
 لم يبيع وان سبه بذلك ومنه يعتك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق والبر والحب ولا يبيع المشتري فهو غير جائز والحاصل إن عقد
 البيع مبيع موجب عدا بيع وقد كرمي البحر معزاني في حجة الفتاوى رجل قال بعث منك مالي في هذه الدار من المتاع إن كان معلوما

[illegible][illegible]

ذهب ولم يكن له أخد يغفرون له لا يكون تسليما والسنة في الحر كذا قال لكنه أخذها بغفرون فافهم والله أعلم (سئل في رجل وسله
اشترى من آخر ثياب شوالا ثم صفتوا واحدا من ثيابهم إلى أجل معلوم فاعادوا له الثياب فاحل الجدل دفع له عن ثوبين منها وادى ان في الثالث عياهل
له رده أم لا؟) (ج) : يس له رده فقبل ردها الكل أو تسليما لكل وان كل تصرف في الشئ ليس وتعد ردها ليس له رده الثالث يعيب فوجد
فيه هل الأصح للمتي به والله أعلم (سئل في رجل اشترى ثياب صفتوا واحدا فاعادوا له عيبا أحدهما بعد القبض هل ردهما أو ردها أو رده العيب
أولا ردها واحدا منها؟) (ج) : ردها العيب . أخذ السليم بمصمتين الثمن ولا ردهما معا إلا اذا أراضا كما مر به في جامع الفضولين وغيره
والسنة في (سئل عن ثياب العين الفاحش) (ج) : قال في الحر من باب المأخوذ التولية نقلها عن الثمنين اشترى ثوبا فبقي فيه عيبا فاحشا
رده أم لا؟) (ج) : لا يصح له ردها ولا يملكه بل يملكه الراد فادى الناس عرقه فلا يجوز له البيع بغير فاحش ذكره الجصاص وهو أو يذكر

الرازي في ردايته ان المشتري ان رد البائع ان يرد وهو اختيار أبي بكر الرزني والفاضل الجلالا كثر وابلت كتاب الفهار في الرد بالنقص
 الفاضل فيه يلقى ثم قيم خلاصه به انتهى بضمهم وهو ظاهر الزاوية ثم حلا - عنوان غير المشتري البائع فله ان يرد وكذا ان غير البائع المشتري
 له ان رد وعلى هذا فنراو فتوى كثر الناس وانه اعلم (سئل) في رجل سأل اخيه عن فرس سألني عن فرسه فله ان يرد فقلت لا وقصرت
 فقال له لا وقلت لا وحشرت فزدها فافاض حسنة فيها بغير ثمن بين انها كانت وقلت من رد فله ان يدخل المهر في البيع ام لا (أجاب) لا تدخل
 وإذا اخطأ فقال المشتري وقلت بعد البيع وقلت البائع وقلت قبل البيع قال قول قول المشتري يعني علم بكذبه الظاهر بان كلنا البيع منذ
 شهر مثلا واهتمنا نصف علم او علم اذا حدث بصفاء الى آخره لا وقلت وانه اعلم (سئل) في رجل اشترى من اخو زوا وقض بضمه وبقى
 عند البائع عشرة ففلا معر فباعه لرجل باكثر من الثمن الاول وسلم له واستهلكه فما الحكم في ذلك (أجاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد
 مضى البيع الاول ويصل الثاني وان شاء ضمن البائع عشرة الاول ويصل البيع الاول ويصح (٢٦٩) الثاني وغنه البائع وليس له ان يضمن مثله
 لان البيع قبل قبض الثمن

وسلم الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وذلك باقضى بر يد الموكل مطالبه الوكيل
 بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه (الجواب) نعم والوكيل
 بالبيع اذا قبضه الا من عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يبيع فيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن
 وقوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قولنا في حق فمحمود ولو كان يبيع عن ثمنها عن البيع حتى
 قبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يرد المبيع من المشتري ثم يبيع
 خائفا من فعل التوكيل بالبيع والشراء والوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يصير على التقاضي والاستيفاء فلا
 متبرع فباعه من البيع والمتبرع لا يصير على تسليم ما يبرع به فان تقاضى وقض عنها فلا يزال أصل
 الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي واعلم ان حق قبض الثمن للوكيل بالبيع وقبض الموكل الثمن
 مع قبضه استحسانا وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان حواز الصرف مع
 باقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الايجاب والقول ثم قال وما اذا كان وكسلا بواجب الدلال
 والسماز والبيع يصير على استيفاء الثمن ذخيرة من الفضل العاشر مثله في الغزاة وبه والتنو ومن المضاربة
 والجر من الوكيلة (سئل) فيما اذا أرسل رجل ليعمر ويقم بمسكن مقدار من الحر وليدعنه ويشترى
 له بالثمن اتمعه فقبل يبعه وامتنع من ذلك وبعز يبيع بمسكن وطالبه بغيره من الحر رتمه لا يانه يضمن ثمنه
 حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يصير على فعل ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في
 الاشياء من الوكيلة لا يصير على وكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لم يكن له متبرعا في مسائل الخوف يبيع العدة
 ورجل غلب وأمر بانه يبيع السلعة بثلثيها فلا يبيع التلبيذ وأسلم الثمن حتى حلا لا يضمن لان
 الوكيل لا يلزمه التعامل ما تبرع به بحسب ما من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل عازي الهداية عن الوكيل
 في بيعه غير آقا وقبض دين اذا تمون حتى عدم ماله ووكيل فيه فثلثت الثمن واخذت المدون فاعطى لاضمان
 على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع (سئل) في الوكيل في الشراء اذا ف
 أمر الموكل فويل بضع الشراء للوكيل (الجواب) نعم في الغزاة به الوكيل بشره شي بعينه اذا خالف بغير امثله
 له الوكيل بالبيع اذا خالف بضعه بل بضع موقوفه على اجازة مالكه والوكيل بشره ان شاء خالف بغيره

لان المبيع قبل القبض
 مضمون بالثمن فلا يتولى
 عليه ضمانات ولا ان يبيع
 يبعه لانه يبيع ما لم يقبض
 وأذا قبض المبيع شرط
 لا الاجازة وانه اعلم (سئل)
 فيما لو باع رجل بغيره او بغيره
 حطلة في عقد واحد على
 سبيل الاشتراك فهل لزيد
 طلب جميع الثمن من أحد
 اشترين أم ليس له ذلك
 (أجاب) ليس لزيد طلب
 جميع الثمن من أحدهما بل
 طلب حصته منه ما سبقت
 لم يشك فلا والمسألة مصرح
 بها في مواضع لا تعدد ما
 ظهر فيها ما ذكره اصحاب
 المتن والشروح والفتاوى
 فطبة في الكفاية فلا جابن
 دين عام ما وكل كل عن
 صاحبه الخ فلو لم يبيع
 الثمن كلاب من المشتري
 لبطل تقصير الكفاية في هذه
 المسئلة اذ الكفاية ضيقة

(٤٧ - فتاوى سلمه - اول) الى ذمتي اخطاه تواذا كانت المطالبة صلة في هذه المسئلة فبانه اذا في تقصير الكفاية اذا
 هي حيث يتحصل الحاصل والحال هذه وقد صور المسئلة بقولهم بان اشترى بامنه عبدا وتكفل كل واحد منهما من صاحبه وقد ذكر في البحر
 في شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معر فالتعاقد الصفة فيه كلام كثير قوله وبتقريع بضاموا حضرا أحد المشتريين وغالب الا خوف فقد
 الحاضر حسنة لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى ينفذ الغائب أو يتقدمه الجميع الخ وهو صريح بانه لا حصته وهذا احتمال لا يملك فيه الفقيه وانه
 اعلم (سئل) في رجل باع الثريد اذا يضمن ثوابه محالة خيرة في المقومات الى ما جرد به بضاعة آتية من بائنه ان يشترطه في حله وطلبه
 ضمان الامر والالتزام يطلب بائنه الرسول انقول له اجل في ذلك ثم لا وهل القول قول المقر انه رسول منه ام قول التواضله ووكيل مطالب
 بالثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يضال رسول باجاء العلماء فيقول لان الرسول انما هو غير موثوق في الحلاصة امر اذا اشترى شرا
 وقالت كنت رسول زوجي السلطان عنك قال باع اشيا به من ثمنه عليه يقول قوله وبي باع ابدية تومث في الغزاة به
 وجامع الفتاوى المذكور وبعبارة الحاشية في آخر كتاب البيوع امر اذا اشترى من رجل ثمنه فادته كت رسول زوجي ايلنوكا البيع على

فيه الرسالة وليس على النبي وقال البايع لابل بعته لاني بطلت النبي كان القول في ذلك قول المراءو البتة لما لم يمتد في كثير من كتب
 الفقهاء المعتمدة وهذا صريح في بطلان الحال اذا قال التابع كرسول الامير اليك فلا تخشع للعل وقال البايع بعت منك والذين عطلوا القول قول
 التابع لما عطلوا في قول البايع الواحد وعلى البايع البيعتان الشراء كل من انفسه واسترسولا في ذلك والله اعلم (سئل) في الرجل يصحب الجسد
 الكامل العقل اذا باعه او وقف جميع ما ملكه من عقار ومقتول معلوم بتمتع معلوم لهم بنفذه معلوم ووقفه ولا يمنع من نفاذه من
 مستغرق بتمتع اهل اذا ارأهم والحال مذكور من جميع النبي يصح اراءه وكذلك وقفه ام لا (الجواب) نعم بنفذه وبه اراءوا ولا يمنع من ذلك
 الذين المستغرق كما مرحت به غلبا ما غلبا على ما بان حق الغرامة يتعلق بين ماله وانما هو متعلق بتمتع به فصح في ماله التصرفات الشرعية
 كالبيع والوقف ونحوه والوقف سئل الشيخ عن رجل يبيع من وقف وقفه وقفا في غيره هل يصح ام لا يصح فاجاب بالوقف
 صحيح والوقف في جعله خاصة اه والوقف (٢٧٠) داخل في قولنا ان التصرفات الشرعية تقع من المدينين الصحيح جميع ذلك والله اعلم

(سئل) في رجل اشترى من
 آخر غنما معاومة من صبرة
 كبيرة هل يبيع شراؤه
 و يارسمه وليس له الفسخ
 بتغير السعر الى النقصان
 أم لا (أجاب) نعم يصح ويؤم
 ولا يجهل مع تغييره
 وليس له الفسخ بتغير
 السعر الى النقصان والله
 اعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر غنما فاطلع على
 عيب بعد صفائه فاعادها
 الحكم في ذلك (أجاب) يذمه
 القاضي بتعديل اذ هو من
 المشتري قال في البرازية
 اطلع على عيب بعد صفائه
 البايع ورجع ورضيه
 القاضي على تعديل ومات
 وحضر البايع ان لم يقض
 بالرد بل وضع عند عدل فقط
 لا يرجع بائن وان قضى
 بالرد يرجع لان القضاء
 على العائب بنفذه في الظاهر

عندنا اه ولما كانه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بائن لان الموت لا يمنع الرجوع والله اعلم (سئل) في مؤجر بالبيع
 معصرة ورسول وعاده المستأجر على فيه كذا من الشريح فضمه هكذا امدد اشهر ولم يجز بينهما بيع فرضخص الشريح واغلاها الحكم (أجاب)
 ان لم يتفق على الشريح فعلى المستأجر ان يدفع ما عليم من آخر المعصرة وله طلب مثل شريحه لعدم البيع والحال هذه والله اعلم (سئل) في
 رجله كمران استأجر احداهما من الآخر ما يتنقل ذلك ان شئني ان يكون له حق المرور على حكمه فياخذ رجل فعل ذلك الرجل منع الاب
 من الاستعراق ام لا وان تضرر بمروره (أجاب) لا لا يمنع عنده ان تضرر والله اعلم (سئل) في من حضر مرض الموت باع ثوبا لثمنها بنتها
 ابنه من حمله ورتها ما تضر ببقية الورثة هل يجوز بيعها ام لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تضر ببقية الورثة والحال هذه والله اعلم (سئل) في
 امرأة ادعت بدموت اه هاتما بها الحصة للزينة بالعقار الغلاني كذا في حال حصرها فانكرت بالورثة كونه في الصحة وادعوا الله في مرض
 الموت قالون لبن والبيعة على من (أجاب) البيعة على مدعي البيع في الصحة والقول لبن بتعديه في المرض بمنعها ذلك لانه ان اقرب اوقاته
 وانه على (سئل) في رجل يبيع باع لابن زوجته دارا واقر قبض الغني في مرضه والورثة تكذبه في القبض ولا تخير البايع فما الحكم

(أجاب) بنذوبه فان كان فيه صباوة وعليه من صلتها غير الحايطة قلت أو كثرت فالمشترى يتم القصة أو يفسخ وان لم يكن عليه من تنفيذ الحايطة الفاضحة من التلصص أو ما ليس له ففتقر منه أو بالآخر أو بالتقصير فيصير اذالم يكن عليه من صلتها وإذا كان عليه من صلتها لا يصح وانته أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف دان على ان يهرثه شركة بينهما والبنود منها وادفع من الحارث سائلا ودعاه وان مات بقرى التين عليه فقبل وتغير احد الثورين فقبروا وجب تفصيله للمشترى ودعاهما على الاتباع جبراع أرض النقص وان أتى البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار اليه جامع الفصولين والتاخران وثابته أعلم (سئل) في آخر بن وروا عن أبيهما لا ينصاع فيه شركة العقود من مالا تصنع فصار كل منهما يتصرف فيه بالسهم والشراء على حد متفق حتى خلق كلاهما مدون وتفرقا فطول كل واحد ادعاء لخصه بعاشر ثمن الدين فصار في ماعليه وكان أحدهما زوج الآخر زوجة واشترى له حماره ودفع المهر والتمس بانه قول لكل منهما أن يرجع على الآخر بما في عين الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع بمادفع من المهر والتمس أم كيف الحال (أجاب) أعلم ان (٢٧١) الاثنين اذا وروا لا يفسخ كتمه حايطة شركة ملكه وفي شركة الملك كل منهما

وأجني عن قسطا لصحبه فلا يجوز له التصرف فيه الا باذن الآخر فإذا اذن به بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فإذا علم ذلك فغفول اذا أذن بالشراء وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لان هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء جائزة كصرح به في الظهير به وغرها على الرجوع بحصته ان كان يقدم من ماله خاصة وان من ماله مشترك فلا رجوع اذا الشراء وقع لهما بمالهما واذا باع المشتري بالان أيضا فهو كوكيل بالبيع وحكمه معهما وان لم يكن هنا ذن فلا يقع الملك مشترك كافي صورة الشراء ولا التمس كذلك في صورة البيع فلا يرجع أحدهما

بالبيع اذا باع بالنسيئة الى أجل متعارف فيما بين التجاري تلك السلعة جاز عند علمنا انما جزم الله تعالى اذالم يكن في الفقه ما يدل على البيع بالتقسيط أما اذا كنت في نظر ما يدل على البيع بالتقسيط لا يجوز البيع بالنسيئة كذا في التفسير وقال لا يقرى عن من منية المتقضي وفي المتن عن الامام الثاني أن الوكيل انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة الخاصة أما اذا كانت العامة كلز اتعطل غرضها لبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يقتضى فان تعيد المطلق بدلالة الحاجة شام فاض اه وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي التمهة قال القصة أو باليت وبه نأخذ وفي الخلاصة قال أو باليت الفتوى على قول أبي يوسف (سئل) فيما اذا وكل يدعرا بشرائه مخرج معلوم النوى ولم يبين له غنمه فاشترى له جرو ذلك بمن ماله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور ومن ماله وتريدا الرجوع به على المولى بعد ثبوته ما ذكره وجهه الشراء فقول له ذلك (الجواب) نعم أمره بشرائه في بحرور وأمره بشراءه فرس أو بفعل صم التوكيل لانه لم يبق الجهة بعد اعلام الجنس الا في الفتوى في الجهة في الوكالة وسواء في ذلك سمى ثناء أو لا أي وان لم يسم لانه يبان حسن الثمن بصور معلومة إذ على التكنوز ومثله في التنوير والبرور والي وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل يملك ابداع المبيع عند اجني بدون اذن المولى أو لا اذا ملك ابداع المزبور وهل بعينه مقته بل نعم أو لا (أقول) نعم أو لا بمؤلف عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا الفصل عن فتاوى السكاك وفي أو مع آخر ادهم بشرى بها أمثلة فاشترى اها وأرسلها ولم ياذن له في إرسالها مع غيره هل يضمن أحل الوكيل متعدد دفع العين الى اجني فيضمن القيمي بغيره والمثل في ذلك اذ هلكت العين الى أن قال الوكيل لا يردع اه (أقول أيضا) وفي وكالة البحر وكيل البيع لو دفع المبيع الى دلال يعرفه على من يرغب فيه فعليه قضاة أو مضاع في يده لم يضمن لكن افتتار الضمان كفا في البراز به لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان أصلا في الحقوق الخ وكنت فيما علمته عليه أنه ينبغي تعيد الضمان بما الدال تمكن الماد فبقرية بذلك فلو جرت العادة دفعه الى دلال بعرضه على البيع لا يضمن لانه يقتضى العادة يكون ما ذن ذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما ذن علة انصار أن يبيع بعضهم الى بضاعة يبيعها يبيعونها من يتخاروه بمقتضى ما تسمى المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهر اشتهارهم وباع المبعوث اليه البضاعة وأرسل فنهاهم من اخذ منهم عن دعاء

بما لو من الدين الذي لخصه بعاشره الا ذل ادخل لانه فيه أو ما اذا ذن من يملك الا آخر اذنه الرجوع عليه ولا يكون متبرعا للادن حتى اذا لم ياذن به كان متبرعا به يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه بانه أو عن آخره التي أمره بشرائها يرجع عليه بما ذن والحال هذه وما أعلم (سئل) في رجل وكنت زوجته بشرى لهما من حقيقه صافي عشاراة به ردة فبينت ان قصة خصمة فيها علة ادخنها لهما بالي وكلة منها بن بنخص لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فاقضاه الفقيه الفاضل قوله له خيار انفسه به حيث غرم في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قاضي الهادي في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره في باب التولية والاحتوا صاحب البحر وصاحب الفعار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا وبعضهم الذي ينبغي به انه غرمه فسخا ببيع ولا فلا وثابه أعلم (سئل) في امرأة عاتل جلد كاتين لهما وراشتركة بينهما بن زوجها انصاف صفقة واحدة بن ماله يوم حضر زوجها وذنه لهما وازالة به يهاهل ينفذ البيع في الكل أم لا وهل اذا انكرت البيع في الدار في حستها وهذا شهود يبيعونها عن النسخة تذكرة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لهما والنصف زوجها أم لا (أجاب) نعم ينفذ البيع ويقسم الثمن على قيمة البيع كما يجب أخذ كل ما يخصه وهو

نصف كذا في رجل له أرض يساهل خرمها على ما يملكه من الأرض بثلثي الأجر والثلثي الآخر للمشتري
 لصديق كذا في رجل له أرض يساهل خرمها على ما يملكه من الأرض بثلثي الأجر والثلثي الآخر للمشتري
 الخسبة في ذلك والحال هذه لا يباع بقرض من جهة الشاهد في البيع على الوجه المسطور لعدم كونه
 الخسبة في ذلك والحال هذه لا يباع بقرض من جهة الشاهد في البيع على الوجه المسطور لعدم كونه
 في ثمانية عشر قسطا على أن يخطفه صاويان يأخذ غنما واحدة خضراء فعلى الجرح كذا وعنه بكذا وأسلم كل مشر بهل يبيع أم لا
 (أجاب) لا يبيع مع ما ذكرنا بشرط الطبع بغير دفعه فسد كذا بشرط أخذ الجرح على الوجه المسطور بغير دفعه فسد والفساد يفسد بوجه
 ويعزم تفرده في الغنم فيكون كغيره من الكسبة إذا أمر البائع والمشتري على أسئلة المشتري فاسد وعليه القاضية في نفسه فحقا شرع
 فعلى كل منهما فسخه والله أعلم (سئل) فجل ضمن من سبها غرق في ثوب بغير رزق يتعصر عينه أو عاصرت الثوب يسحق من متجاوز يمة
 ومن فرسها هل يبيع ذلك أم لا (أجاب) (٢٧٢) لا يبيع ذلك شرعا فالواجب رد عينه إن كان باقيا والاخرين مثله وإن انقطع المثل إن شاء

البائع أخذ قيمته وإن شاء
 صبر إلى خروج المثل والقول
 قول المشتري مع يمينه والله أعلم (سئل) فجل اشتري
 من آخر فطعن من الغنم على
 انصفه كذا وعلى أن كل
 شاة منه يكافئ من الغنم
 بشرط أن يكون منه كذا
 من العدد بلا فني وقضه
 المشتري على هذه الكيفية
 واستهلكه فهل البيع صحيح
 أم غير صحيح وإذا يلزم
 للمشتري (أجاب) البيع
 المذكور فاسد وعلى المشتري
 قيمة العنبر يوم قبضه والله أعلم (سئل) في بيع الزيتون
 يلزم غير معين ما الحكم
 فيه بعد تصرف المشتري فيه
 بالصر (أجاب) البيع
 فاسد وإن يثون مثلي مكمل
 مضمون مثله فإن انقطع

متعددة وأنكر المبرور المبيع بعض الدفعات هل يكون القول قول باع الثمن بينهما وإن لم يعلم تفاصيل ذلك
 لطول المدة أم لا بلته من اليقينة لأجل القول قوله بينهما بله يسمع من مختاروه وأما مثله أم لا بله لم يطل
 أماته والحال هذه لا يبيع من ذكر وقد ذكرنا في الهدى وأما راج بكره أو أهرزاده من عدم ما ذكر
 الرضا فيهم يبعثون الكرايس إلى من يبيعها لهم في البلد ويبيع باعناهم بهم يدين شاة راء أمينا
 فإذا بيع البائع من الكرايس في شخص غنم أمينا أو في ذلك الرسول لا يضمن البائع إذا كانت هذه
 العادة معروفة عندهم قال استأجر جماعة تعالوا به أجبت أنا وغيري اه وقد صدقوا قولهم المعروف
 عرفا كلكم شرطوا العادة محكمة والعرف فاض إلى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخبر به ولكن انظر
 ما يأتي في الفرع في أخذ هذا الباب (سئل) في الكيل إذا لم يكن ضمانا من موكله هل لا يبيع بدينه
 (الجواب) نعم لا يبيع وفي ذلك لا شبهة ولا يحس الكيل بدين موكله لو كانت وكانت عامة إلا أن ضمن
 وسئل فارئ الهدى يتحل يحس الكيل بدين ويصحب موكله إذا كان له موكل ما لم يقب يدوكله وامتنع
 الكيل من إعطائه سواء كان الموكل حاضر أو غائبا فأجاب نعم يحس الكيل بدين موكله على دفع ما يثبت على موكلم
 الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به ولا فلا يبيع فمما زاد الشيخ في هذا الجواب
 في مكان آخر وأن صدق فيما ادعى من الدين لأن هذا أقروا على العرف بدينه اه وأما يحسب الأشياء
 السبد أحد المولى ما فتر به فارئ الهدى ينقل من الخانية ونقله في نجس الفداء إضافة تدعى من هذا أنه
 إذا كان الموكل ما لم يقب يدوكله ولم يصره بدفعه لا يحس وإذا أمره بدفعه وامتنع منه يحس (أقول) وهذا
 خلاصة ما مر من الخبر الراس في ما شئت على المتع وفق به بين عباراتهم كما أوقفه فيما علمته على التواضع
 قال المؤلف وأوقف فارئ الهدى به أنه إذا أذن المدون في كيلة بأن يعطى ربح الدين وغاب فاذى الكيل أنه
 لا مال عند موكله بل يلزمه من فاحيله يلزم الموكل بدفع ما في يده إلى من يكره بقبضه من موان أنكر أن
 الموكل تحت يده شي لا يلزمه شي ولا عين عليه لأن العين إنما تحب للمصمم والموكل قبض الوعدة والعين
 ليس بضم (سئل) فيما إذا كان زيد الغائب مسلما من بنة عمر وفاذى بكر أنه وكيل زيد بقبض الدين
 من عمر وقضه عمر وعلى ذلك ودفعه الدين ومضد وقال لا بدعرج واسترداد المبلغ من بكر فهل ليس

ولم يصر البائع إلى الجلب بضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بينهما والله أعلم
 (سئل) فجل باع غرق في ثوبه التي عليه باع بغير حراز يتاد ينال يجوز (أجاب) لا يجوز بالزيت العين أن كان مقدار ما في الزيتون أو أقل
 فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر بيع فرس بالقيام عليها ما دامت عنده وسلمها ما نفعها فالت عنه صاين وأهصا
 وأخذ بيع غنما وساهلها وكروا أو أضاهر وتالان ردا أخذ المهر عنه والقيام عليها وفيه الكسبة كذا ما نفعها تقوم عليها الحكم في
 ذلك (أجاب) البائع استرداد الفرس مع المهر وتوسع البيع وتضمن المشتري قيمة الحصان لعدم صحة البيع في الفرس وللمشتري الرجوع
 بما حق فإن اختلفا في مقدار فالة والباي والمبيع والبيعة على المشتري بدو الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع الدين في الضرع هل يجوز أم لا
 وإذا قمت لأخا الحيلة حتى تتناول بده (أجاب) لا يجوز والحيلة أن يترض طالب الدين دراهم بقدر ما يعل على الظن أنه يساوي الدين أو
 يقاربها أو وقت فسد المبالدة ويقول مالك الدين ما يأتين من دابتي الغلابة أو من دوابي من أين أخذته فضا إذا استوفاه جعل هذا ما فاضل
 لهذا المال ولا حوالا لوقوع المقاصات بينهما ذلك والله أعلم (سئل) فجل باع نصف كرمه من المشتري بعد قبضه فاذى البائع على ابنه

انه شرطي في هذا البيع مع امره بغيره لا يرد في القول فيه بهنمو اذا اقام البائع منقول الشيء طالع كور يلد البيع فبيع
 ففسد ام لا (أجاب) القول قول المشتري على نفي العمل بالشرط المذكور وان اقام البائع البينة على ذلك حكم بقصد البيع وقطعه ولا يلزم
 ابن المشتري حرمه على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى و بئس من آخر سخره الواقع يوم الغلب وقبضه فوهمته غاوى على البلد فانتهب
 مع ما انتهب منها فالحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع ماله من البسالة اليه بماله الذي وقطره به بعينه على ما هو من المقر ان الزبنة على
 وانتهى مضمون عهده في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سخره الواقع يوم الغلب ففقدته فطالبه المبيع بضمه
 فحتمها فاحصه ثلثين في فرسين من كل واحد ثلثا ثمن معين ثم قال هو بدل الضمان فباعته في زومته وذلك بعد ان اشترى المستبر منه الفرس
 المبيع وقدر كونه ماسوقا في زمن معين فربما قبله بملءه الى الآن فالحكم (أجاب) شراء المستبر الفرس المبيع وقطعه فادلا يلزم فيها
 وهي غير مضمونة بما يبيع حيث لم يشرط في حفظه فلا بد من قبل قوله هو بدل الضمان وصار غن (٢٧٣) الثلثين فبطل المبيع بتمامه وبمحصن

عليه محض خلاص شرط
 مفقود فان وجد فيه شرط
 مفقود حبر رد المبيع على
 البائع المستعبر ولا تطالبه
 المبيع بشئ والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى
 من آخر غنما على أن يدفع
 غنما على ثلاث دفعات في سنة
 ويكون غنم الثمن في آخر
 السنة وان لم يدفع غنم الثمن
 الى انتهاء السنة فلا يبيع
 بينهما وقبض الغنم وان كل
 ردا احسانا ولم يوصف
 ولين وتما مضافا اليه يحكم
 فساد هذا الحكم فيما سلكه
 (أجاب) يضمن جميع
 ما لا يملكهم مخرجوا من
 زوال البيع فساد الاتمخ
 انفسم الا اذا كانت منفصلة
 لم تتولد ولو كانت منفصلة
 متولدة تبقى السوا لثمن
 بالاستهلاك لا بلاك ولو
 هلك المتولدة لا يبيع

لعمري ذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه
 ففسد قبل الفرم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فسد قوله والدفع اليه المدينين وانما وجعه به على الوكيل
 لو باقيا وان ضاع لا الا اذا ضمنه عند الدفع اول صدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه كذا لا فاق ومثله
 في التور وروايد في الوقوع كلها الفرم ليس له الا ان دفعه حتى يحضر الغائب اه ومثله في المتون وسئل
 فاروق الهدي فبما الذي المدون أنه انقض الموكل دينه فاعاد به يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن
 يستخلف الوكيل انه ما يبيع ان الموكل قبض الدين واجبه من سؤال آخولا أنكر المدون الوكالة وطلب
 الوكيل قطعه على أنه ما له أنه وكيل فان نكل المدين ازم دفع الدين وان حلف لا يلزمه شئ (سئل) في
 رجل يدعى الوكالة من امر آخر سخره طر شافعه تصح وكاله تصح كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة
 أم لا (الجواب) اذا كانت المرأة المذكورة اشترت مملوكة مضمونة مقتوكلها صحيح فتاوى الشئ من أوائل
 الوكالة (سئل) فيما اذا بعث بذكره والمقيم ببلدة كذا ادراه لم يشترى له بها بضاعة معلومة فالحسن
 لا يبيعها لم يكن سعرها معلوما فاشترى اها بغيره بغيره فحين فاشش فهل لا يتفسد الشراء المارز ووعلى زيد
 (الجواب) حيث لم يضمن ما بشره فاشترى اها بغيره فاشش لا يتفسد الشراء المارز ووعلى زيد في معنى المفق
 لو اشترى بغيره بغيره فاشش لا يتفسد الشراء المارز لا يتفسد الشراء المارز لا يتفسد الشراء المارز لا يتفسد الشراء المارز
 الا امر كافي الابداء في العنايته قولنا عاقله الماشي وعلما في العرو لومى به الثمن فاشري باكثر لا ينفذ
 الا الوكيل بشره الا اسرافه يلزم الا امر المسمى كافي الا اقعان جميع الضامن الوكالة وفي الدوا اختار وتقدر
 شرا ومثلي القموقين سيره وما يقو به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره مرفقا كان سعره مرفقا بين
 الناس كغيره ونعم وموزو حين لا ينفذ على الموكل وان قلت الى يادولو فسادا احدا به بغيره ومثله في
 الكنز والمثني (سئل) فيما اذا ارسل بذكره ببلدة كذا امره والمكاري صر فمضمونة فبما ادراه
 ليوصله الكفر فبما ذكرنا تصحها قاله بذهل القول قول بكري في ذلك (الجواب) القول قول القاض
 بيمينه وقدمه في كتاب البيع بنقله (سئل) في امره ان يباشر بنفسها قبض احوار وقبضها مملوكلها
 وتشترى اشتمت من رجال اجاب وتريد ان تقول ان جنيافا دعوى على رجل زاعمة انها من المخرجات والرجل

رد المبيع ولا يضمن الزيادة ولا استلكت الزيادة المذ كورة في مضمونها رد المبيع والمسئلة مذ كورة في عام الفصولان والبر وكذا بر من
 اكتسب والله أعلم (سئل) في أرض وقف يحكم به بها مخرج ملك لرجلين باع احدهما المصنف من الارض والشجر معا فشرى به هل يجوز
 أم لا (أجاب) لا يجوز لو جين الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبمعها جارة والثاني يبيع نصف الشجر لا يحق البقاء لغير الشريكين وهو
 فاسد كما صرح به حلقا فاطمة والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بغير معلوم مستتبنا جملها وسالها المشتري فولدت منه وامت في يده
 وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع فاسد بسبب الاستثناء المذ كور والبايع اخذ الولد والمطالبة بقيمة
 المبيع الها لك بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البائع اوريد كلف البينة الاصل عند نافي البيع الفاسد أنه اذا قبض المشتري المبيع
 في البيع الفاسد بأسر البائع وكل من عوضه مملوكلها اشترى بيمينه يوم قبضه وهذه مسئلة واختره وقد كثر النقل فيها وما قلناه مشيع مع
 اختصار والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وحواتب منها فادى شخص أنه عنده ثلاثة غرور ش من مد خطبة تابعة الى دخول الحمار رجل
 ثبت ذلك بلاينة ثم لا يضمن بنتها اذا ثبت بهل يكون البيع فاسدا لجهة الاجل ويكون البائع مملوكلها خطبة أم لا (أجاب) البيع فاسد

والحال أنه فهو فاسد فلهذا لا يحل وليس على المشتري إلا مثل تسعة البائع والقول قول المشتري في المثل لا يسجد ما عدا ما في هذه البعثة ما عدا
 له القول قوله بيمينه المثل وعلى البائع البينة في المثل الذي يذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا بعشرة غروش على أنه يزرع مد
 حنطة من حنطته في أرضه للبائع وقفا ما وزع المشرط فلم يرض به البائع لضعفه فقرأ على حكم الحكم ففسد البيع وأجره مثل على الثور
 للبائع وجددوا العقد يسع على المشرط المقبور من نصف غرارة حنطة غير مشار البها قبل العقد الثاني صحيح أم فاسد وإذا قلتم فسادها فما الحكم
 (أجاب) هو فاسد كالباع الأول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو سواها وردية وشراها لخلطة الباع مع ما بين ذلك حدث لم يكن مشارا إليها
 غير المشتري الثور على بانه وسيرد العشر المقبور ففسد البائع ولا حل لعمل الثور إذا النافع لا تضمن عندنا وألزم رفع الضيف للمشتري ولا
 يانزه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصتين من زيتون فباع وسلك مكرها ومات المكره
 والمكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد (٢٧٤) مدة سنتين فما الحكم (أجاب) الأصل أن يبيع المكره فاسد وللبائع الفسخ ولا يعطل بموته

ولا يجوز للحاصل أي المكره
 والمشتري وزوائده تضمن
 بالتعدي فلوارث البائع
 ففسخ البيع وأخذ الحصة
 وتضمن ما كل منهما من
 تركته بالتعدي في أسكنها
 والله أعلم (سئل) في رجل
 باع آخرة نصف فدان بين
 معلوم شارط أن يخرج من
 العمل سالما ففوله ولا فسخ
 على مشتربه وإن عصب أو
 تعصب فالقن مؤخر ففسخ
 فوره واسهل لك السارق
 فتعوض المشتري من ثورا
 بدله وأجاز البيع ذلك
 التحويض ويريد أن يرجع
 بنفسه فقبضت بثمنه ويكون
 المعوض مشتركا والمشتري
 يريد الزامه بالتور المعوض
 جميعه ولا يرجع عليه القيمة
 فما الحكم (أجاب) لا اعتبار
 بكلام المشتري بوله الرجوع
 بنصف قيمة المثل لفساد

(سئل) في الصحيح الجرد المقبر في البلد إذا أراد أن يترك
 وكلاءه ليرى بحق على الآخر هل أمدى عليه أن يبيع محض الخصم فيدعي بنفسه (الجواب) قد
 أجب عن مثل هذا السؤال العلامة تاجر الزملي بما صورته صرح علماؤنا فاعية متناوئروا وشبان الو كالة
 بالصوره لا تكون الأرض الخصم إلا أن يكون الموكل مرضيا أو غائبا لمعة السفر أو مريدا السفر أو محدودة
 ووجه ذلك أن الجواب يستحق على الخصم ولهذا يستحقه والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه
 يتنزهه فينوقف على رضاه وهذا ذهب إلى حنطه واخذوا المحبوب في النقص وصدر الشريعة وأبو
 الفضل الموصلي ودع له في كل عصف وغالب المتون عليه فلو لم العمل به لدم الضرر لأصحاب هذا الزمان
 الفاسد والله تعالى أعلم وقال في المتن وغيره موص أي التوكيل بالخصومة في كل حق مرضا الخصم للزومها
 الآن يكون الموكل مرضيا لا يمكن حضور مجلس الحكم أو غائبا مسافة سفر أو مريدا السفر أو محدودة
 معاندة للفرج إلى مجلس الحكم (سئل) في امرأته وكلت أخا لزوجها من زيد الكف هل هو في قبض
 مهرها فزوجها وقبض مهرها ثم ماتت عن زوجها ورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي
 القبض والدفع في حياته ففسدته الورثة في القبض وأنكر والدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه
 (الجواب) نعم وأجاب العلامة الزملي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله أن كان الموكل في قبض
 ودفعه فهو هامن الأمانات فالقول قوله يمين في القبض والدفع لها وأن كان قبض دين وأقرت بقية الورثة
 بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وإن أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله
 الأبيينة وإذا لم يقم بينه وبين زوجته الورثة بيمينته من قبضه ما منه على الدين ولا يرجع المدون على الوكيل لأن قوله في
 رابعة نفسه مقبول لأن إيجاب الضمان على الميت الخ اه (سئل) في أهائي قرية معاوية أقاموا زيدا
 وكلاءهم ليعطى أموره وبهاشراهم أجمعهم ومساخهم في القرية المزمرة ووجه إعماله على ذلك سلفا
 معلمان المرادهم وقد قرأ من الخلقة العبر ونعاض في يده لثور يدمع بالبنهم بجموعته فهل له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وكل زيدا جرافا تقاضي دينه الذي ينفقه فلان وقبضه موشرط له على ذلك
 إجماعا بما في مدته معاوية وقاضاه فهل يستحق الإحراق الشرط (الجواب) حيث شرط له ذلك ووقته

والبيع والمعرض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له بئمة ثوبان تاجر وز يابعاها بار بعمائة قرش ثم دفعه
 المشتري من بئمة ثوبان ورين قرشاهل يسع ما في الثمناني أجل صحه أم لا (أجاب) يسع ما في الثمناني لا يجوز لأجل أنه افتراق عن دين دين
 وهو بيع الكافي بالكافي وقد ثبتنا عنه بسبب على المدون دفع الزبدي على الناس ومثل ما قبض من الدرهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 هزمت على الحج الشريف بعث زوجها فصادق بين معلوم وأبناها من غيره كراما وحكما وكذلك وبشاهته ثلث بيت ونصف حكر كذلك
 على أنمان رحت سائلة بعدم ملكها الهال بيعها مع هذا الشرط صحه أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فقبل كل من المتبايعين
 دعهما وإذا صرا على استثناء المبيع لخصه القاضي حقا لفسر وعمن مان فواره يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
 آخر نصف محمول بين معهود ونصف محمول على آخر دخول الجرون وبعض مقبوض وقضاهوا ذلك بعضها عنده واسترد البائع ما بين ذلك بعضه
 عده فما الحكم (أجاب) ما عدها عند المشتري بضم نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهة الأجل فيسترد من باعها ما عدها بيمينها فبعضها كان
 يريد منه وما عده عند البائع من ثمن ماله لا يرتفع العقد بوصول البعده والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر دارا بالفرش منها تقدم مقبوض

وقتا
 المشتري من بئمة ثوبان ورين قرشاهل يسع ما في الثمناني أجل صحه أم لا (أجاب) يسع ما في الثمناني لا يجوز لأجل أنه افتراق عن دين دين
 وهو بيع الكافي بالكافي وقد ثبتنا عنه بسبب على المدون دفع الزبدي على الناس ومثل ما قبض من الدرهم والله أعلم (سئل) في امرأة
 هزمت على الحج الشريف بعث زوجها فصادق بين معلوم وأبناها من غيره كراما وحكما وكذلك وبشاهته ثلث بيت ونصف حكر كذلك
 على أنمان رحت سائلة بعدم ملكها الهال بيعها مع هذا الشرط صحه أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فقبل كل من المتبايعين
 دعهما وإذا صرا على استثناء المبيع لخصه القاضي حقا لفسر وعمن مان فواره يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
 آخر نصف محمول بين معهود ونصف محمول على آخر دخول الجرون وبعض مقبوض وقضاهوا ذلك بعضها عنده واسترد البائع ما بين ذلك بعضه
 عده فما الحكم (أجاب) ما عدها عند المشتري بضم نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهة الأجل فيسترد من باعها ما عدها بيمينها فبعضها كان
 يريد منه وما عده عند البائع من ثمن ماله لا يرتفع العقد بوصول البعده والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر دارا بالفرش منها تقدم مقبوض

سما لا يقرش وقد ار معلوم من قولهم بسمه وزنا ما وبعثته فترش وقبل فترش بعهدا المشتري من البائع عاتق قرش وقبضها منه وكتب في التبادع وثيقة شرعية بالقرش وبهذه المشتري البائع بان يصدق المسرة اذا دفع ذلك فله حكم بيع الماوان البائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد البيع اليه فهل يعطى المشتري ان يقرش او ان يمتنع من قرش الماوان فله حكم (الجواب) صرح علما قاطبة بأنه لا يهرس بيع المتقول قبل قبضه ولو لم يبيع وان علم التسليم ببيع الكيل والموز ونمكابة او موزانة بالوزن والكيل والمسئلة في الحانية والبراز به وقهر همامن الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهناك الماوان واستهلاكه يعطى البيع فهو يرجع المشتري بالثمن الذي عنده وهو الذي يبعثه لئلي اشتراجه بالاطلاق بعه بالثمن قبل قبضه ولو لم يبيع باليه البائع الذي اشترى منه فله حكم بقرشه فله حقه واتباعه بالثمن الذي يبعثه وهو الاو ببعثته واما بعد المشتري ان يصدق البيع فقد صرح علما قاطبة بان يصدق كرا البيع بشرط شرط كرا الشرط على وجه العقد بان البيع وزنم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين باتباعه بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه ان يكون بيع الوفاء (٢٧٥) اذا الشرط الا لاحق يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم روى وقال الشرط الفاسد اذا لم يعلق بالعقد يلتحق عند أبي حنيفة لا عندهما وروى قال لا وهل بشرط الا لاحق في مجلس العقد لعله لا يلتحق بغيره فلهما ما في الصريح انه في المشتري والبيع انه لا بشرط اه فاذا علم ذلك قال في بعضه المشتري والحال هذه فماتت غيرة قرش ولا غير وانه اعلم (وسئل) عنه ثانيا وهو بان يقول اذا اذى المشتري المبراة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون له حساب ام لا (فاجاب) عن هذا السؤال واما الاراء في ضمنه فمفسر فاسد لا يخرج عن الدعوى لان العقود للعامة بغيرها مجرى الربا كما يحرم به الزدوى في حق انفسها قال

وقتا وبار ذلك مستحق ما ذكر كرا صرح بذلك في الاشياء من كلب الامانة في البراز في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقبض والتفويض وان وكله قبض دينه وجعله الاجر لا يبيع الا اذا وقت مئة معلومة وكذا الى كبل ما يقاضى او يقتضاه (سئل) فيما اذا وكل باخر وقدر يد باتباعه امور الوقف ولم بشرط له ان يقرش في ذلك فلهما في يدك لا يتوكل من الناظر او في ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كان وكيل لا يلزم بشرط له ان يقرش فله ذلك والحالة هذه العمل لغيره بالاجرة لا لغيره الا الوصي والناظر فيسحقان بقدر احوال المثل اذا علم الا ان شرط الوفاء للناظر شيئا ولا يستحق الا بالاعمال فلو كان الوقت طاحونة والموقوف عليه يستغله فلا اجر للناظر في الحانية ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المستغنى اذا جعل عليه المحققون ولا اجر للوكيل الا بشرط اشياء من كلب الامانة (سئل) في جماعة استأجرهم في يد خذروا معلوم باجره اموه وشرعوا في الحصاد فجزوا عن اتمامه فوكلا وادبا بان ياتي لهم بمساعد باجره فاقوا لهم بمساعدة بالاجرة وساعدوهم حتى اتوا الحصاد فهل تكون اجرهم على الوكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الاولى (الجواب) يطالب الوكيل بالاستقراض بالاجرة ككل وكيل بالشره كذا في وكالة البصر فلهم طلب اجرهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة ولنه اعلم (سئل) فيما اذا وكل في يد جري على عمل معلوم هو بيع امنتع من موزة يدوجله اجر على ذلك وابعاه بمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضي الثمن من المشتري (الجواب) حيث كان وكيل باجره فيقال في الاشياء من الوكيل ولا يبيع الوكيل بغيره اجر على تقاضي الثمن اما اذا كان باجره كلال والسماسر والبيع يبيع له لئلي اشتراجه بالثمن ذكره الصدر الشهيد وفي الصغرى لانه من سوله متبرع فله فلهما وان امتنع لا وتعام بطل في حاشية الاشياء لفسد الجوى فراجعها (سئل) في صلح كسيفه آخر يدوجاعة من اهل القرية كذا فتر يد بالاجرة عن نفسه والوكيل من الجماعة آخر من اهل القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن انفسهم ان عليهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغ اقدره من المراهم كذا مؤجلا في كذا وصدق ذلك الذي حاكم شرعى ثبت التوكيل المذكور له في وجه خصه شرعى ثم حل الاجل وطلب عمر والمبلغ من الاصله والموكلين وهم يجمعون التوكيل في ذلك فكيف الحكم (الجواب)

في الاشياء والاراء العام في ضمنه هذا فاسد لا يبيع الدعوى في دعوى ان يقرش به وقد كره بعد ذلك ان الاراء عن ان لا يبيع فتسبح الدعوى به وتقبل البينة انتهى ومثل ما في البراز في الخلاصة وكثير من الكتب وانه اعلم (سئل) في رجل اشترى بغيره من آخر بغيره معلوم وأجل مجهول وقبضه واعر له رجل فاحذره البائع من الاستمرار وهو لا يصدق الحكم (جواب) الحكم بغيره ان المشتري بغيره من ضمانه وكذلك المستعمر منه بغيره ان يبيع بغيره فاحذره البائع ولو يقبض بغيره من ضمانه وانه اعلم (سئل) في رجل باع آخر جلا بدينين وثلاثين غر شامو جلة علماني ثلاثين غر شامو كل خيار ثلث الفين فطلعه الخبار ودفعه ثلثه وطلعه ثلثه قبل طلوع الخبار من سدعيان الاجل المذكور فصرح جميع وانه يستوجب كل اثنين عا لجماعة الحكم في ذلك (جواب) البيع المذكور لا يوجب قصصه وذا لم يبيع الفتي هو الجل على باعه واستردا فمقتضاه من الثمن باجاء علماني ولا يلزم اشتراجه لبيع المذكور بغيره ولو اتى الثمن فاسد على اشتراجه ببيع على القاضي الا واصل خلفه ما وقع البيع المذكور لان استنقاعه مصداقاً على رد القضى وانه اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زواقي اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان فجاءه وخسب فشرها لاني يكملها في رمضان واحسن ثم حو له في دخول ايرام اشترى منها ايرام

[illegible]

فانباو وجع به على الكيل ان باقيا يده ولو سكا وان شاع لا الا اذا ضمه عند الدفع او قاله قبضت منك
على افي ابرأك من الدين تنويعين بابلو كلة بالضرورة والقبض (سئل) فيما اذا دفع زيدا درهم
لعمرو وليد فعمها اليك فادعى عمرو الدفع وانكر زيدا وكبر فعمل بدق بينه املا (الجواب) قال في الاشياء
من الامانات ٣ المأذون به بالغض اذا ادعاه كذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان معتمونا كالقبض
والدين لا كفاي فتاوى فائز الهداية اه والله سبحانه اعلم (سئل) في جباية حو الجاعة خزين
ملا واذا فواهم بدفعه زيدا واخذ جعته وصول المال المدفوع له واخذوا الرجعة ذلك وصات
والآن اكرز بدقبض المال من المأذون لهم وكسهم الاذنون ايضا فكيف الحكم (الجواب) القول
لالمأذون لهم في ذلك بيمينهم في ابراء انفسهم فقط وحينئذ اكرز بدقبض ما قاله قوله بيمينه ايضا والله اعلم
وسئل فائز الهداية يقض شخص دفع الى اخو بلقاء امره بدفعه زيدا وانما اخذ من زيدا بدو جعة الملح
وصل اليه ففعل ذلك واذا في المأذون ضبايع الرجعة معتمونا انكرز بدقبض فعمل القول بولي زيدا مع جسة ام
قول المأذون مع يمينه ام لا الجواب القول بولي المأذون في أنه دفع الى زيدا مع جسة وان اكرز بدقبض

وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم المشتري أن يرجع على بائعه بالن وقيمة الولد يوم التسليم لمشتري كما صرح به في مباح الفتوى والزيادات
معللاً بأنه مفرو من جهة البائع ترجع المهره إليه بضمها لأن في عقد المعاوضة أنه أعلم (سئل) فدخل اشترى من آخر عجلاباً بربعة
روين فصار ثوراً وأرادت قيمته فظهر أنه عمل العبر وأنه كان قد بعث البائع فهل إذا أخذ مالكة المشتري أن يرجع على بائعه أم لا
وبما زاد في قيمته عنده أم ليس المشتري أن يرجع على البائع إلا بالن لا غير (أجاب) ليس المشتري أن يرجع على البائع إلا بالن
والحال هذه والله أعلم (سئل) فعر واشترى من زيد بعبراً بثلاثة وعشرين أسداً وباعه براء عشرين وثقاً بأضوامان بعبراً عشرين عنده
مشتريه زيد فادعى أن يوعى على الجبل الذي باعه بثمونه ملكه وأنه لم يذن له ببيع الشخصين لأن أسداً وأنه قد يبيع هو بريد
أخذ منه هل يعطى بغير دعواءه أم لا والحكم إذا أقام بينة على دعواه (أجاب) لا يعطى الذي يجر دعواه لولادة من بينة فهو مدعاه
والاصل أن التصرف بالبائع يكون مال الكاولة لا يصح أن تراه بعد ما به فضول أو وكيل لأنه ساع في نقض ما تم من جهة فريد مدعاه وإذا أقام
المدعى المذكور بينة على دعواه احتق أن يعطى ويرجع عرو على زيد بمن البعير المستحق عليه وهو الثلاثة أشهر ونقدتم البيع
في البعير الذي مات وإن كان عرو واستعمله أو كره عليه لا طلب الاستحقاق عليه ادما مع العصبية بغير مصمونه عندنا وأنه أعلم (سئل)
فما إذا اشترى زيد بيتاً من معلوم من عرو وبو قيساً بمعددة طهره مستحق وأبى له قيس واستخلص من زيد ولا أن يرجع من يد أنه
الرجوع بالن وقيمة البينة على عرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم أن يرجع بالن وقيمة الباعة على البائع كما صرح به علماء فاطمة
ف قوله المأذونه التي أن كان زيد مدعية عنده رواه ذنير لمعز وبه في الخبر كقول المعز في الدفع وإن كان الذي عنده عرو وغصبا
أو دنائراً لا يكون القول قول عرو في الدفع لأنه يدعى راعيته عن المصنوع هنا بخلاف الأول اهـ

في بغيره بعد ذلك بما عليه من القطن المسلم في غير جميع الألفه ثم اعليا عن كل ما كان قبل هذا الذي وهو كاسد وشبهه على هذا الوجه
ما كسر به السلم بذلك ان قبض المسلم في البيع العام بان ما كسر موجب للقضمان ان قدما بغيره وان مثله افضله وصفه القطن الثاني
وقد من السلم فيه بالرفع على وجهه في السلم نصف قطن وعلى النصف المحبوس على ان قدما صاع ووقفه الرأيا من جميع السلم فيه
ولا يطالب كل على عبده وبيع السلم اليه النصف القطن اذ خرايا التي هي المستقر وش جميع قدوم فستعمل به السلم غايه عن النصف
التي اشترى أولا ولازم ذم السلم في النصف الذي اشترى أولا لا في النصف القصاصه التي اشترى في السلم فيكون لأن السلم يطلبها
ووجه ما أخذ هذه الاحكام ان السلم فيه يكون بعد القبض قال في الزاد نوا سلم ما في كرمه اشترى المسلم اليمن وب السلم كونه
يما تقدمهم السنة قبضه فلما سلم أعطى ذلك الكرم غير انه اشترى مباح باق لمباح على نقد الثمن كبقائه في البصر عن فتح القدر
مستدله على ذلك واما المقاصد السلم فيه فنقل في البصر عن الايضاح ان وجب على رب السلم ان يثبت السلم بسبب مقدم على العقد أو بعته
لم يصر قصاصا وان وجب قبض مضمون كالقبض والقرض صار قصاصا ان كان قبل العقد وان كان بعده فله قصاصا بانتهى وهذا وجب
قبض مضمون فان جعله قصاصا جزا وأما السلم اليمن وب السلم وعكسه فلا يشك في وجوب رواته اعلم (كتاب الكفالة) «
(سئل) في ذلال قال لا تراشه هذا بكذا وان خسره على فاشترى انفسه هل تقع ويلزمه الخسران أم لا (الجواب) لا تصح ولا يلزمه الخسران
فقد صرح في البرزاية بأنه لا يلزمه فلا ناطي ما ما يلزمه الخسران فلي كرمه وقد كرم في البصر في شرح قوله وما يحصل فلان غلى «
عنها ومثله في كثير من الكتب ورواهه اعلم (٣٨٤) (سئل) في رجل قال فاشترى من ما كساسة وقد اراد ان يخرس من يله له لا يخرس فما أخذ

فم يكون كنبلا كما صرح به في التاريخة بقوله لفظه عندي لو دعيه لكنه مقر بن الدرس تكون كنبلة وأشار إليه في طبعه قوله في
مطلعه بحمل العرف وفي العرف إذا قرن بالدين يكون دما وأقصر صرح قاضنا بأن عندنا إذا استعملت في الدين وادبه الوجه ف إذا علم
ذلك علم أن له مطالبته وحسب والله أعلم (سئل في رجل استعمر أن خوز بنوا البرهنة من علماء خرو يبعثه كل قرنة فأداه ذلك
شارطا للرجوع عليه فبعما كما علم من مضافا كله مستعمل رجوع عليه أم لا (أجاب) نعم لأن رجوع عليه بما كسبه منها كما علم من
مسائل الكفالة بالجمهور عموما ذاب على فلان صلي وما غصب فلان صلي فأفهم والله أعلم (سئل في قاض اقترض من أخو درهم وطلب
المقرض منه كقبلا فاضر المقرض جلايه وقاله هذا يكفي فقال له رجل أن دخل القاض في مدينة القدس الشريف وقبض الحصول
فأنا كقبيل عنه فيما اقترضه من القاضى المستقرض في أثناء الطريق ولم يدخل القدس الشريف فبطل قبض الحصول هل نعم الكفالة أم لا
(أجاب) هذه المسئلة وقع فيها الشرع الهدي به حال غائب بسبب تعوق في العبارة بطل الكلام عليه فخص صناع القرض عنه وقد كرم صرح
في أنه يختلف في فتاواه وهو قوله وعلق الكفالة بالجمهور شرط محض عنوان بقوله أذهب إلى الحج وأوجه المطار وإذا أقدم فلان الاجني الباور
فأنا كقبيل بنفسه لا يصير كقبلا وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشروط وان علق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب لا مكان التسليم فهو
أن يقول أقدم المطالب البلد فانا كقبيل بنفسه فقدم فلان صا كقبلا بنفسه لا متعارف انتهى وقد حصل قدوم فلان شرط الزم
الكفالة وهذا شرط له وهو ما دخل القاضى مدينة القدس الشريف وقبض الحصول ولم يوجد فكيف يصح أن يلزمه المال هذا الا يكون
بحال من الاحوال فأفهم والله أعلم (سئل في صلح صلح ما سأل في قبل والتم وتهد فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان وفلان
بن فلان مجاورهم تبطل أهالي القرية أو الملتصق بالمال العتيق الباقي عليهم من حنة كذا ومن مال سنة كذا ومن مال سلطان ومشاهدة

فجمع البيوطا ليدبره
 ليد قال اذهب أنت اللهم
 ومعهما وأخذوا من اهلها
 واكرهاهل بعض ما أخذوا
 منه أم لا (أجاب) نعم
 بعض ما أخذوا واطل
 هذه بقوله مهما أخذوا ومن
 ما لك فعلى صرحوا به في
 الكتاب واللات والله أعلم
 (سئل) فوجعل اذى على
 آخرون انهم صانعاه ما تعلق
 بنية فلان بالذنه بالكفاة
 فجمع البيوطا ليدبره
 ليد قال اذهب أنت اللهم
 ومعهما وأخذوا من اهلها
 واكرهاهل بعض ما أخذوا
 منه أم لا (أجاب) نعم
 بعض ما أخذوا واطل
 هذه بقوله مهما أخذوا ومن
 ما لك فعلى صرحوا به في
 الكتاب واللات والله أعلم
 (سئل) فوجعل اذى على
 آخرون انهم صانعاه ما تعلق
 بنية فلان بالذنه بالكفاة

أضاف على المرسل وأقبض بدون عقد أصلا على وجه الرأفة أملا وأضاف القعدالى نفسه ثم اذى الله رسول
 لا يصدق كلفته (سئل) فوجعل دفع لقتال مقدار ما علم من الحرب وأذن له أن يدفعه الى اى اقطاع
 لتسكب الحرب فقدم من ضدها ويرى الرجل قنطين القتال مثل حره فهل لا يستحسنه كذا ما دونا
 يدفعه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما من الدراهم بطريق الرسالة يدفعه
 عمرو ليكره واكثر من دين بكر فدفعه له عمرو وليكره ثم ذكر من ذلك ينار على عمر وليكره عزى بذنه الله
 نوح فانكره بذنه ديناره واتهم عمر الرسول بانه يلدن ينار بهذا الرسول وكرهه القول لعمرو
 الرسول بيمينه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بعض بذنه احرى ووجع بذنه اذى بصرة من عندها
 في مال لا يبرق وزجوا خسر بها بذلك فاعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج اليها فماذا كرومضت صدة
 والآن الزوجة تطالب الرسول الماذ كور بالصرة لئذ كور فقول ليس لهذا ذلك والقول قول الرسول انه
 رسول في ذلك (الجواب) لا يصح على الرسول كاذ كراقتنا القول اذ هو صغير حين وماعلى الرسول
 الابلاغ المين والله سبحانه الهادى وعليه عاقبى (فروع) الرسول أمين والعين يده امانة فاذا

الشريعة هل اذا ثبت ذلك عليها بالوجه الشرعى يؤخذ اذنه أم لا (أجاب) نعم يؤخذ اذنه ويحبس بان فقد صرح علما قانا ادعى
 بان حكم كليل الكفيل حكم الكفيل في العالب والجس والملازم فجميع الاحكام واقعة على (سئل) فوجعل قال لا تخو كفت لك فلانا
 أو صحت أو ضحاه على هل الكفاة بهذه الصيغة كفاة نفس أو كفاة مال وإذا كانت كفاة نفس هل يرى الكفيل يدفع على من كفل
 له حيث يمكنه ضمانته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب) هي كفاة بالنفس ويرى ان يسجله حيث لا يمكنه ضمانته ولو في غير مجلس القاضى
 ان لم يشرط تسلمه في يده أو علم (سئل) فوجعل توفي عن زوجته وخمس مائة وثلاث مائة مات احداهن من زوج وعن ذكر
 والتركة مستقر قبل الدين فوضعت صداقها كرا وزوجته بالكفاة مهرها فبشر اذنه كرا ماضى بهل الزوج الميتة
 ابطال فضاء للقاضى بذلك مع استيفاء شرائط أم لا (أجاب) لا يشتر على ابطال العالب التسليم فضاء للقاضى السوفى لشرائط الشرع يتوقد
 تقضى في الشرع الشريف تقديم الدين على الارشوان الكفيل يذير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا يرجع
 للزوجة على المكفول عنه كسره به في البصر وغيره والله أعلم (سئل) فوجعل كفل مهر زوجته بمائة الايهل يؤمن من تركته أم لا (أجاب)
 نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب عدا كرم الكفاة والله أعلم (سئل) في سفينة تيسر ناصر في رجل مها نساهوا طفلا للوراد من المسلمين
 والافرقوا بآل عليهم في العر غلوتين هل حرم من الافرق فضع المسلمون على الرئيس ان يلقهم على البر وكان ميسرا القربى من البر فقال
 هو ومن معاه الا انما هو اهلها أخذ كل واحد من المسلمين أم لا (أجاب) نعم بعض هذا الضمان اذا التفتون عنه معلوم بالاشارة وكذا
 التفتون عنه وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في ضمان اهل الحلف في هذا اذا كان المضمون عنه مجهول لا من فروع

في سلكها فضاها قبل أن تصل إلى دبرها الاضيق اذ ليس عليه ادخالها في منزله بها امرها والمعر وفيها
 كالمشروط اه وكم له من تقدير والله تعالى اعلم وهذا آخر الجزء الاول من الاصل الذي هو فتاوى
 العلامة المرحوم حسان أفندي العمادى وقد فرغ من تلخيصه وتنقيحه ونشره بره وتوضيحه بأقل
 من نصف الاصل مع زيادة الفوائد القليلة والتقريرات السديدة على وجه
 الصواب مما لا يوجد في غيره هذا الكتاب وذلك في ليلة الاربعاء

لسبع وعشرين خلون من شهر رمضان سنة ١٢٣٦

ألف ومائتين وست وثلاثين والحمد لله رب

العالمين وصلى الله على سيدنا محمد

والسلي الآلى وعلى آله

وعصيه أجمعين

أمين

«تم الجزء الاول من الفتاوى الحامدية ويليه الجزء الثانى أوله كتاب الدعوى»

الهامة ولا تمن برذلك وإذا
 حضر الغائب وحده الخوالة
 ولاينة للمدعى عليه ولم بعد
 المذى البين ترجع المذى
 على المذى عليه لأنه قد قوى
 بسبب ذلك على المال عليه
 والله أعلم (مثل) في قروى
 عليه دين لبدوى الخ عليه
 يطلبه فباع رجل بهيمة
 وأحال البدوى عليه بثمنه
 قبل الخوالة فأتاها ان
 أعجب أوى الجمار فلم
 يهبه مائة رقة على بائعه
 للبدوى طلب عليه أم لا
 (أجاب) لا طلب للبدوى
 عليه والحال هذه لبطان
 الخوالة بفقد الشرط والله
 أعلم
 تم الجزء الاول من الفتاوى
 الخيرية ويليه الجزء الثانى
 وأوله كتاب أدب القاضي

4285 in

